عبد الرؤوف سنّو

حرب لبنان

1975 - 1990

تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع

المجلّد الثاني

التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عبد الرؤوف سنّو



حرب لبنان 1975 - 1990

تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع

المجلد الثاني

التحولات في البنى الإقتصادية والإجتماعية والمعرفية



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

حرب لبنان 1975 – 1990

تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع

المؤلف : **عبد الرؤوف سنّو**

الطبعة الأولى : **2008/1/5م**

تنفيذ وإخراج : **خليل جابر**

الرقم المتسلسل : **ISBN 978-9953-87-273-5**

التوزيع: الدار العربيّة للعلوم ناشرون

ص. ب. : 5574 – 13 شوران 2050 – 1102 بيروت – لبنان

هاتف: 8/ 785107 1 961+ فاكس: 786230 1 961+

الموقع الإلكتروني: www.asp.com.lb

www.aspbooks.com

www.neelwafurat.com

أُنجز البحث بدعم من
برنامج الأبحاث في الجامعة اللبنانيّة
ونُشر بمساعدة من مؤسّسة الحريري

الفهرس

الموضوع | الصفحة

فهرس الجداول

الفصل التاسع

اللامركزيّة الاقتصاديّة والانشطار المناطقيّ والإداريّ والإعلاميّ وتداعياته

كان الاقتصاد والإدارة من أوائل ضحايا حرب لبنان، تأثّرا بها مباشرة نتيجة التقاتل والفوضى وانعدام الأمن وانقطاع التواصل بين المناطق. فتعرّض كلاهما للاعتداء و«اغتصاب» السلطة من قبل الميليشيات وقوى الأمر الواقع، والاستيلاء على مواردهما وعائداتهما الماليّة، فضلاً عن الفساد الذي لحق بأجهزة الإدارات العامّة ووحداتها وبمعظم موظّفيها. كما لم يسلم «الجيش اللبنانيّ» نفسه، كمؤسّسة وأفراد، من تداعيات الحرب، فتعرّض للانقسام بعد أقلّ من عام على اندلاع الحرب، وكان هذا سبباً رئيسيّاً في انهيار سلطة الدولة المركزيّة. وحصل الشيء نفسه بالنسبة إلى الإعلام الرسميّ، وظهر منافسون له في الجانب الميليشياويّ والإعلام الخاصّ. فلكي يدافع أمراء الحرب عن إيديولوجيّاتهم، ويسوّغون سياساتهم، كان عليهم خلق أجهزة إعلاميّة تنطق باسمهم.

إنّ أسباب سرعة انهيار الإدارة اللبنانيّة وانشطارها عديدة، لكنّ أهمّها يعود إلى الحرب وضعف رقابة الدولة على مؤسّساتها، وانقطاع التواصل بين المناطق، والخوف من «الآخر»، وسيطرة الميليشيات وقوى الأمر الواقع عليها وتسخيرها لمصالحها، فضلاً عن الفساد والرشوة ومشكلات تنظيميّة بحتة.

وبالتزامن مع انهيار الإدارة اللبنانيّة، تأثّر الاقتصاد اللبنانيّ بدوره بالحرب. فقبل عام 1975، اتّسمت بيروت وضواحيها بصفتها مركز الاقتصاد اللبنانيّ وعصبه، حيث كوّنت شبكة متكاملة من المؤسّسات والشركات والمصارف والوكالات التي يعبّر عنها «القطاع الثالث». وبعد اندلاع القتال في الوسط التجاريّ، تلاشت هذه المركزيّة التقليديّة، فبدأت المؤسّسات والشركات الأجنبيّة الماليّة والتجاريّة تهجر لبنان، فيما

حتّم الوضع الأمنيّ المستجدّ على الشركات والمصارف اللبنانيّة الانتقال إلى أماكن أكثر أمناً خارج الوسط التجاريّ، وتأسيس المراكز والفروع في الأطراف البعيدة، استجابة لحاجات السوق وتسهيلاً على المواطنين من جهة، وانسجاماً مع الانتماء الطائفيّ للمؤسّسة الأمّ من جهة أخرى. إنّ إعادة توزّع السكّان في مناطق الجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وأنشطتهم الاقتصاديّة، ووفرة المال الميليشياويّ والتحويلات الخارجيّة الوافدة إلى لبنان، كانت كلّها عوامل إضافيّة ساعدت على إعادة تمركز الاقتصاد اللبنانيّ بسماته الجديدة وتمكينه من الصمود. ومن هذه السمات، ازدهار الحركة التجاريّة والعقاريّة في الجنوب والبقاع وجبل لبنان، وقيام الأسواق التجاريّة في البلدات والمدن الصغيرة[1].

1 – اللامركزيّة الاقتصاديّة وانشطار السوق

اعتُبر الوسط التجاريّ في بيروت عشيّة اندلاع الحرب من الأماكن المشتركة التي يرتادها المسلمون والمسيحيّون من دون أيّ إحساس بالغربة. فضمّ 7,290 مخزناً و5,597 مكتباً و702 مستودعاً، وكان ملتقى شبكة واسعة من النقليّات البريّة التي تربط بين «بيروت الكبرى» والمناطق، وتنقل يوميّاً حوالى 185 ألف شخص[2]. إضافة إلى ذلك، بلغ عدد سكّان الوسط التجاريّ حوالى 100 ألف نسمة بين مقيمين وموظّفين[3]. وقد امتدّت الأنشطة الاقتصاديّة من المرفأ إلى «درج خان البيض»، ومن ساحة البرج إلى سوق المعرض. وكان أهمّ المراكز التجاريّة حتّى ذلك الحين «مبنى فتّال» في منطقة المرفأ، و«مبنى العسيلي» في ساحة رياض الصلح، و«درج الأميركان» المؤدّي إلى الساحة الأخيرة، ومبنى «العازاريّة» المطلّ على شارعي الأمير بشير وسورية، و«ستاركو»، و«سيتي سنتر» في شارع بشارة الخوري، و«بيبلوس» في منطقة الصيفي، و«البازركان» قرب باب إدريس. وخارج الوسط التجاريّ، تأسّست في فترة ما قبل الحرب مراكز تجاريّة هي: «جيفينور» قرب «مستشفى الجامعة الأميركيّة»، و«سان شارل» في «منطقة الفنادق»، و«بيكاديللي» و«حمرا»، و«ساورولا» و«ستراند» و«ألدورادو» و«صبّاغ» في شارع الحمرا، و«كونكورد» في شارع فردان، و«سوديكو» في الناصرة. كما كانت «ورش» البناء تعمل عشيّة الحرب على قدم وساق في مراكز تجاريّة جديدة هي: «موسكو ناردوني» و«جوستنيان» و«برج المرّ» و«مارينان» و«أسترال» و«يونس» و«قازان»، و«برج رزق». لكن اندلاع القتال أوقف العمل فيها[4].

– تأثير الحرب في بيروت ووسطها التجاريّ

بعد قليل على اندلاع «حرب السنتين»، بدأت منطقة الوسط التجاريّ تتعرّض للقصف والدمار والنهب. فلحقت خسائر جسيمة بشارع المصارف الشهير، ودُمّرت نسبة 80% من مجموع الـ 600 مؤسّسة تجاريّة في الأسواق القديمة الواقعة بين ساحتي الشهداء والنجمة، والتي شملت أسواق الصاغة، والنوريّة، وسرسق، وأبي النّصر، والأرمن وغيرها. كما دُمّرت أسواق الطويلة ونُهبت، إضافة إلى أسواق ويغان، وأيّاس، والفرنج، والجميل، والأماكن الواقعة على طول شارع البطريرك الحويّك، وجادّة الفرنسيّين بالقرب من «مرفأ بيروت»[5]. وبعد سنوات من التقاتل في وسط بيروت، لم تعد العاصمة «لؤلؤة الشرق» ولا «سويسرا الشرق»، كما كان يحلو للبنانيّين أن يُطلقوا عليها قبل الحرب، ولا ملتقى جميع أجناس البشر وأصحاب الميول والأهواء. فبعد تدميرها خلال «حرب السنتين»، وإعادة ترميمها من قبل رجل الأعمال المرحوم رفيق الحريري عام 1982، دُمّرت بيروت لأكثر من مرّة ونُهبت. فأصبحت بيروت النظيفة «**تطلّ برأسها متبرّجة بجبال القمامة** (المقصود مكبّ النورماندي)، **وتغطّي وجهها بقشور الفواكه وعلب التنك الفارغة، وتعطّر عنقها برائحة العفن والبراميل والقذارة، وتنام على إيقاع الجراذين ثلاثة بواحد**»، كما وصفها باحث معاصر[6].

كتبت لينا خوري تصف ساحة البرج وأطرافها بعد مرور 14 عاماً على اجتياحها من قبل كلّ المنظّمات والميليشيات والأحزاب والمافيات والعصابات واللصوص، فقالت[7]: «**لقد تحوّل سوق خضارها (سوق النوريّة وسوق الإفرنج) إلى سوق أخضر يابس. هنا صالة سينما ريفولي التي يصعب على خيال الزائر الذي عرفها أن يضع الأشياء في مكانها. وهنا سينما متروبول التي كانت تعرض الأفلام الهنديّة. أمّا بلديّة بيروت، فنظيفة جدّاً، خصوصاً من البشر، نظيفة وصفراء كضحكة الخيبة. كنيسة مار جرجس للروم الأرثوذكس وكنيسة سيّدة النوريّة رسم الرصاص عليها (كذا) آلاف السبحات، وفرّخت فيها الصلوات عشباً على الجدران. بقربهما الجامع العمريّ وجامع عسّاف قرب الأوتوماتيك لم ينجوان (كذا) هما أيضاً من مخالب الهجرة والبارود. الأوتوماتيك وطعم البوظة والشوكولامو لا تزال في حلق روّاده. صوت التأذين يعبر إلى «الشرقيّة». ولو كان للأثير متاريس لما نجح في هذا أيضاً. الأوبرا حالها أفضل من الـ ريفولي، لكنّ كراسيها أصبحت هياكل صدئة وحديد أحمر. وفي**

وسط ساحة البرج ينتصب تمثال الشهداء الذي أحاطت به التلال الرمليّة والأشجار. ومقابل الأوبرا مبنى الشرطة وخلفه سوق الدعارة. لم يبق من اللافتة التي تحمل اسم «ماريكا» سوى حرف الراء. والأمبير تكملة لسوق السينما، هوليود راديو سيتي وسينما دنيا وروكسي، حيث مكاتب اتّحاد الفنّانين اللبنانيّين. وعلى الجدران لا تزال إعلانات عن فيلم فريد الأطرش «الحبّ الكبير». وعبر ممرّ من سينما روكسي، تصل إلى شارع الأمير بشير، حيث سينما فردوس الشهيرة بالأفلام الخلاعيّة. وعلى بُعد أمتار صعوداً، لا يزال مبنى سينما شهرزاد الذي تحوّل إلى مسرح شوشو. وعلى الرصيف المقابل تجد مبنى سيتي سنتر، وعلى بُعد أمتار منه سينما غومون بلاس. وفي ساحة الدباس حيث سينما ميامي، يشاهد الزائر يافطات «مشلحقة» على الطرق: نقليّات الغزال بيروت – طرابلس، ومقابلها تنتشر عند زوايا أحيائها وتقاطع طرقاتها النفايات المنزليّة والصناعيّة، التي كانت تقصدها الكلاب والقطط الشاردة والجرذان، فضلاً عن الإنسان، وهو ما أكّدته وكالات الأنباء الأجنبيّة».

دفعت هذه المتغيّرات والتطوّرات وقيام «خطوط التماس» الجغرافيّة، بأبعادها الميليشياويّة والاقتصاديّة والدينيّة والمذهبيّة والعقائديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، الحركة التجاريّة والسياحيّة للانتقال إلى داخل بيروت وأطرافها الجنوبيّة والشرقيّة. وبدأ الاقتصاد اللبنانيّ يتحوّل منذ ذلك الحين إلى اقتصاد طوائفيّ – مناطقيّ، تمثّل في انتقال الشركات والمؤسّسات التجاريّة والمصارف والمحال إلى المناطق التي تتبعها طائفيّاً أو مذهبيّاً، من دون أن يعني ذلك انقطاع العلاقات الاقتصاديّة بين المناطق. وفهم العديد من أصحاب الشركات والمؤسّسات أنّ هذا الانتقال قسريّ ومؤقّت، بانتظار هدوء الأوضاع الأمنيّة والعودة إلى المراكز الأصليّة، مع استبقاء تلك «الفروع» في المستقبل زيادة في النشاط التجاريّ. وكما رأينا سابقاً[8]، أدّت كثرة المبادرات لحلّ الأزمة، ولجان الحوار التي تشكّلت خلال «حرب السنتين»، إلى جعل اللبنانيّين يعتقدون أنّ مرحلة التقاتل ظرفيّة وسوف يعقبها السلام[9].

وبعد عودة الهدوء الأمنيّ النسبيّ في أعقاب «حرب السنتين»، تبيّن أنّ عدداً من المراكز التجاريّة الضخمة في منطقة الأسواق قد دُمّر بالكامل، وإنّ إيجار المتر المربّع الواحد في المراكز التجاريّة المشهورة ارتفع إلى أكثر من 1,200 ليرة، بفعل التضخّم وقانون الإيجارات. وبالتزامن مع التوقّعات بتخطّي لبنان أزمته السياسيّة واستعادة دوره الخدماتيّ، بدأت تظهر الشوارع التجاريّة الجديدة، وراجت ظاهرة بناء «الأبراج» أو

المراكز التجاريّة منذ عام 1977. وقد اتّسمت المراكز التجاريّة الجديدة عن تلك القديمة بمميّزات أهمّها[10]:

1 – عدم حصر معظمها نفسه في مناطق الأسواق والحمرا والصنائع، بل الانتشار بعيداً عن خطوط التماس.

2 – كانت أقلّ حجماً من تلك التي شُيّدت في الخمسينات والستينات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وكلفة أسعار البناء بصورة خياليّة.

3 – اعتماد معظم المستثمرين سياسة بيع المكاتب وعدم تأجيرها، بهدف جني الأرباح بسرعة خوفاً من التضخّم وقانون الإيجار الذي يثبّت الإيجارات.

كان نصيب بيروت الشرقيّة وضواحيها من المراكز التجاريّة والأبراج بين عاميّ 1977 و1981 (58) مركزاً، مقابل 18 في بيروت الغربيّة مع ضاحيتها. وقد تركّزت الأبراج في المنطقة الشرقيّة بخاصّة، على طول أوتوستراد الجديدة – البوشريّة وأوتوستراد الدورة – أنطلياس. وعشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، كان هناك 12 مركزاً في بيروت الشرقيّة وضاحيتها قيد الإنشاء، مقابل 26 في الشطر الغربيّ، منها 12 في كورنيش المزرعة، و8 في شارع فردان[11]. ويشير الجدول (1) إلى أهمّ المراكز التجاريّة التي تأسّست خلال السنوات العشر الأولى من اندلاع الحرب.

جدول (1) أهمّ المراكز التجاريّة الجديدة (الأبراج)
في بيروت الكبرى حتّى منتصف الثمانينات[12]

المنطقة الغربيّة	المنطقة الغربيّة	المنطقة الشرقيّة	المنطقة الشرقيّة
برج المقاصد (مار إلياس)	متكو سنتر (مار إلياس)	أيوب (الأشرفيّة)	صوفيل (الأشرفيّة)
كولومبيا (المزرعة)	كمارو (المزرعة)	إسباس 2000 (جونيه)	ميرنا شالوحي (سن الفيل)
برودواي (الحمرا)	مركز البنوك (فردان)	عزّام (نيو جديدة)	سانت إيلي (أنطلياس)
بارك تاور (الصنائع)	أريسكو (الصنائع)	سيتي موسى (الزلقا)	سنتر كسليك
سنتر دولفن (الروشة)	ديانا (الغبيري)	سنتر المدبّر (الكسليك)	سنتر جميّل (الدورة)
كاميليا (بئر العبد)		رزق بلازا (برمّانا)	سنتر فينيسيا (جونيه)

كما أدّت الحرب إلى إعادة تمركز الأسواق القديمة في أماكن جديدة وتفعيل

الأسواق التقليديّة. ففي «بيروت الكبرى»، تأسّس بين نيسان 1975 وأيّار 1977 1,190 محالاً تجاريّاً جديداً. وفي بيروت الغربيّة وضاحيتها الجنوبيّة، تركّزت المحال والحركة التجاريّة في عمق هذا الشطر من المدينة، وكان أهمّ الأسواق في المنطقة الغربيّة[13]:

1) **سوق الخضار**: انتقل من خلف سينما ريفولي إلى تحت جسر سليم سلام، ثمّ انتقل إلى محلّة بئر حسن بعد عام 1982، وضمّ 156 محالاً. وأشرف على هذا الانتقال أمين سرّ نقابة تجّار الخضار والفاكهة محمد سليم كبريت.

2) **سوق الروشة للآلات الصناعيّة والكهربائيّة والإلكترونيّة**: ضمّ في معظمه «بسطات» لعرض السلع على الأرض، أو على سطوح «الفانات» والسيّارات. وكانت أسواق «الأرصفة» تبيع كلّ شيء، من الأجهزة الكهربائيّة والإلكترونيّة إلى الألبسة والألعاب الخ... منها ما هو من منهوبات الحرب. وبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، ازدهر سوق الروشة الجديد، وأصبح يضمّ 465 محالاً و«بسطة». وفي عام 1986، عقد أصحاب المحال اتّفاقاً مع «بنك مبكو» لشراء قطعة أرض في منطقة بئر حسن لبناء سوق وتحويله إلى شركة مساهمة تشمل 575 محالاً.

3) **سوق بربور للألبسة والأقمشة والجلديّات**: ضمّ عشرة متاجر قبل عام 1976. وفي عام 1986، ازداد عدد المحال إلى حوالى 70 تتعاطى البيع بالجملة بنسبة 35% والباقي بالمفرّق. وقد تأثّر هذا السوق بسوء الوضع الأمنيّ وعزله من قبل ميليشيا «حركة أمل» عبر إقفال منافذه، حمايةً لرئيسها المقيم هناك.

4) **سوق المزرعة للذهب والمجوهرات**: ضمّ قبل الحرب 5 محال. وخلال الحرب أصبح سوقاً ثلاثيّاً ضمّ 42 محالاً (سوق الحلواني)، تبعه سوق آخر (سوق كوليزيه) ضمّ 12 محالاً. وعلى العموم، ضمّ «سوق المزرعة للذهب» بعد عام 1977 (20) محالاً، ثمّ 60 خلال عاميّ 1979 و1980، و114 في عام 1986. وقد عملت إدارة السوق على تأمين الحماية المسلّحة له، وإقفال مداخله بوساطة بوّابات حديديّة ضخمة[14] منعاً لأعمال السرقة.

5) **سوق المزرعة**: من البربير حتّى البسطا. ضمّ قبل الحرب حوالى 50

متجراً، وأصبح يضمّ أكثر من 200 في الثمانينات، وتعاطى مختلف تجارة المفرّق من الألبسة حتّى الخردوات. كما نزح إلى السوق عدد من الصيارفة. وفي منتصف الثمانينات، تضاعف عدد المصارف في هذا الشارع من 2 إلى 4 مصارف. إضافة إلى ذلك، اشتهر السوق بتمركز «البسطات» هنا وهناك على الأرصفة وأمام المحال التجاريّة[15]. كما وُجدت عشرات مشاغل الخياطة في الطبقات السفليّة أو تحت الأرض في أبنيته، مستفيدة من تدنّي سعر الليرة اللبنانيّة وتصاعد إمكانات التصدير.

6) **سوق معوّض**: نشأ خلال عاميّ 1976 و1977، وضمّ معامل للخياطة ومحالاً لبيع الألبسة الجاهزة. ومن بين هذه المعامل 12 مشغلاً عمل فيها 300 عامل وعاملة. وفي عام 1981، أصبح السوق يضمّ 300 محالاً، ثمّ 700 في عام 1983، يعمل فيها حوالى 1,200 مستخدم وعامل. وفي عام 1984، قُدّر حجم الاستثمارات الموظّفة في هذا السوق البالغ طوله كيلو متراً واحداً، 500 مليون ليرة لبنانيّة.

7) **سوق الأوزاعيّ**، وضمّ حوالى 250 محالاً. وقد تطوّرت المحال فيه على مرحلتين: الأولى حتّى عام 1982، حيث تضاعف عددها. أمّا الثانية، فجاءت بعد الاجتياح الإسرائيليّ، ووصل عددها إلى 900 عام 1986، ومارست مختلف الأنشطة التجاريّة والحرفيّة، واحتوت على صالات العرض والأفران. وكان أكثر المباني مشيّداً على أملاك الغير. وبلغ حجم التوظيفات فيه مليار ليرة لبنانيّة[16].

8) **سوق الغبيري**: نما بالتزامن مع فتح بعض المصارف والوكالات التجاريّة فروعاً لها في المنطقة. وازدهر في الشارع المذكور، سوق لقطع السيّارات الجديدة والمستعملة، كان يقصده المشترون من المناطق كافة[17].

9) **منطقة الشويفات**: نشطت أثناء الحرب وقبل الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 كمركز صناعيّ وحرفيّ. لكنّ العدوان الصهيونيّ ألحق أضراراً جسيمة بمنشآتها. وبعد ذلك التاريخ، عادت المنطقة إلى الازدهار بشكلٍ ملحوظ.

كما ظهرت في الوقت نفسه «الأسواق على الأرصفة» في الحمراء والصنائع والمتحف ومنطقة المزرعة[18]. وبالإضافة إلى النفق تحت جسر سليم سلام، الذي كان يؤمّن حاجة السكّان من الخضار، ظهر سوقان للخضار في محلّتي

البربير والقنطاري. أمّا سوق محلّة صبرا الموجود في ساحتها، فتوسّع في بيع الخضار واللحوم، وكان مقصد الكثيرين لرخص أسعاره. وفي المحال المهجورة في منطقة الأسواق من بيروت، أنشأ المهجّرون «مدينة صناعيّة» صغيرة للحدادة والدهان وميكانيك السيّارات. كما نشأت مرائب ومشاغل لإصلاح السيّارات وحدادتها في الغبيري والأوزاعي[19].

وعلى خطّ موازٍ، انتشرت المحال والمتاجر في المنطقة الشرقيّة وضواحيها، في أحياء الأشرفيّة، وبدارو، وفرن الشبّاك، والدورة، وبرج حمّود، وجلّ الديب، وأنطلياس، والجديدة، والزلقا، وسنّ الفيل، وبرمّانا، برأسمال مسيحيّ[20]. وقبل الحرب، عانت جونيه من محدوديّة حركتها الاقتصاديّة نتيجة قربها من بيروت، وعمل القسم الأكبر من المقيمين فيها في بيروت وضواحيها. وبعد الدمار الذي لحق بوسط بيروت، وبسبب الفرز الطائفيّ، بدأ سوق جونيه يتطوّر بشكلٍ متسارع وغير مألوف فاق الأسواق المحيطة به[21]. أمّا أهمّ اختصاصات المؤسّسات الجديدة في المنطقة الشرقيّة، فكانت تبعاً لأهمّيتها: الألبسة، والأحذية، والجزادين، والصرافة، والأقمشة، والمصوغات، والساعات[22]. كما قامت أسواق شعبيّة، كأسواق الخضار في الدكوانة وساحة ساسين، والنبعة باتّجاه سنّ الفيل، وعند جسر نهر بيروت. وراجت الألبسة الجديدة والمستعملة على أنواعها والعطور والمساحيق والأجهزة الكهربائيّة، حتّى المجلّات الخلاعيّة، من ساحة سراي جونيه القديمة (البلديّة) إلى ساحة السراي الجديدة، وعلى سطوح السيّارات أو على أرصفة الشوارع[23] وعلى غرار بيروت الغربيّة، راجت في محلّتي كورنيش النهر وبرج حمّود مرائب ومشاغل لإصلاح السيّارات.

وكما يبيّن الجدول (2)، فاقت نسبة نموّ المحال في بيروت الشرقية مثيلتها في بيروت الغربية. وهذا يعود، إلى الكثافة السكّانية المستجدّة بفعل التهجير، وكونها بعيدة نسبياً عن مسرح القتال، وكذلك إلى تطوّرها من منطقة سكنيّة إلى منطقة تجاريّة. لكن الأهمّ في ذلك، أنّ قطع المنطقة ارتباطها التجاريّ ببيروت، كان وراء انطلاقتها.

جدول (2) النسب المئويّة لنموّ المحال التجاريّة
في مناطق تمركزها الجديدة (نيسان 1975 – أيّار 1977)[24]

المنطقة/ الحيّ	%	المنطقة/ الحيّ	%
الأشرفيّة	80	جونية	212
بدارو	17	أنطلياس	70
برج حمّود	68	برمّانا	85
الجديدة	111	مار إلياس	106
الزلقا	59	الأوزاعيّ البسطا	32
جلّ الديب	72	المزرعة	23

قبل حرب لبنان، كانت المنطقة الشرقيّة تضمّ 81 مؤسّسة شملت قطاع المطاعم والمقاهي والملاهي. وبين عاميّ 1975 و1979، ازداد عدد مؤسّسات هذا القطاع بنسبة 137%، ووصل إلى 192 مؤسّسة منتشرة من الأشرفيّة إلى عمشيت، مروراً ببرمّانا، وبيت مري، وبكفيّا، وأعالي كسروان وساحلها، وجبيل. ومن ضمن هذا الرقم: 18 صالة سينما، و5 مسارح، و111 مطعماً ومقهىً وملهىً، وعدداً كبيراً من المسابح ومراكز التسلية، وملاعب للأطفال ضمن مجموعة الأسواق التجاريّة الجديدة[25].

– نموّ الأسواق والحركة التجاريّة في الأطراف

أدّى الاحتلال الإسرائيليّ للجبل حتّى منتصف شهر أيلول 1983، وللجنوب، باستثناء «الشريط الحدوديّ المحتلّ» حتّى شباط 1985، إلى إعاقة حركة التواصل بين المناطق وبالتالي حرّية الحركة التجاريّة في ما بينها. وأدّت الأحداث في جنوب لبنان والبقاع إلى جعل انتقال السلع صعباً، وخصوصاً في جنوب البلاد، وذلك بسبب تمركز القوّات السوريّة في المنطقة الأولى، والإسرائيليّة في الثانية. وبعدما استكملت إسرائيل في حزيران 1985 انسحاب قوّاتها من منطقتيّ إقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا[26]، عاد التواصل بين مناطق الجنوب وباقي المناطق اللبنانيّة. فاتّجهت الحركة الاقتصاديّة نحو التكامل، استيراداً وتصديراً وإنفاقاً داخلياً.

ومن سمات الوضع الاقتصاديّ الجديد في الجنوب، ظهور مصانع النسيج، والبلاستيك، و«أنابيب» الكهرباء، والأدوات المنزليّة، والأحذية، والدباغة، والكرتون والورق، والأجبان والألبان، وتوضيب الفرّوج بعد تجميده. يُضاف إلى ذلك، معامل ومحترفات لتلبية حاجات البناء، والحدادة، والنجارة، والألمنيوم، والحجارة والباطون والبلاط والكسّارات. كما ظهرت الزراعات البلاستيكيّة (نحو 5 آلاف دونم على طول الساحل إلى الجنوب حتّى ارتفاع 400 متر)، واتّسعت رقعة الأراضي الزراعيّة، خصوصاً المرويّة منها، كالموز والبرتقال والحامض والخضار البعليّة والسمسم والحبوب. كذلك، نشأت أسواق جديدة بفعل تمركز «القوّات الدوليّة» على الحدود مع إسرائيل منذ عام 1978، وأخرى متلازمة مع نشوء «الشريط الحدوديّ المحتلّ» منذ عام 1976. ونمت مرافىء المنطقة (صيدا وصور)، ومؤسّسات الخدمات (المصارف وشركات النقل والتأمين)، مترافقة مع نشوء الأسواق المحوريّة ونمو حركة التهريب والمضاربات العقاريّة والتجارة الجوّالة في منطقة الطوارئ. ومن أهمّ هذه الأسواق[27]:

1) **داخل الشريط الحدوديّ:** الناقورة وكفركلا وحاصبيّا وإبل السقي.

2) **خارج الشريط الحدوديّ:** حاريص، وبئر السلاسل، وتبنين، وصور. وقُدّرت المشتريات الشهريّة لقوّات الطوارئ من هذه الأسواق بـ 16 مليون دولار، طال نصفها البلدات اللبنانيّة، والنصف الآخر الأسواق خارج الشريط.

3) **أسواق متلازمة مع نشوء الشريط الحدوديّ والبوّابات:** مهمّتها ترويج المنتجات الإسرائيليّة داخل لبنان والتهريب إلى إسرائيل. فكانت بلدات رميش، والقليعة، وكفركلا أسواقاً تروّج السلع الإسرائيليّة وتعمل على تسويقها في داخل لبنان. وفي المقابل، كانت هذه الأسواق تقوم بتهريب المعدّات المنزليّة والحشيشة إلى إسرائيل. وكان «سوق الخان» أهمّ سوق تجاريّ، ويطال المنطقة من حاصبيّا حتّى مرجعيون والقرى المجاورة.

4) **أسواق نشأت نتيجة انقطاع العلاقة مع المركز:** منها أسواق كانت موجودة أصلاً، لكنها اتّسعت في الحرب من ناحية الحجم وأنواع السلع ومقدار الخدمات التي تقدّمها. وكانت مراكز الأقضية تُعتبر أهمّ الأسواق، تساعدها في ذلك الأسواق التقليديّة التي كانت تُقام دوريّاً مرّة في الأسبوع وفي أيّام معلومة، مثل

«سوق الخان»، وأسواق النبطيّة، والعباسيّة، وجويّا، وقانا، وتبنين، وحاريص. وكانت مدينة صيدا مركز التوزيع الأساسيّ لأسواق الجنوب كلّها، حيث تقوم باستيراد معظم سلعها من بيروت. لكنّ الحرب، دفعت باتّجاه توسيع السوق القديم، وخلق أسواق جديدة تلبّي الحاجات المستجدّة، وتستوعب المهجّرين والفائض من الحرفيّين والعمّال من الذين تركوا بيروت. والجدير بالملاحظة، أنّ الخطّ الساحليّ بين صيدا وصور، شكّل أهمّ المناطق التي توسّعت فيها الحركة التجاريّة.

5) **المدينة الصناعيّة في صيدا:** ضمّت محالاً صناعيّة ومئات المحال التجاريّة، وتضخّمت لتتصل ببلدة الغازيّة، ثمّ تجاوزتها إلى «محطّة الزهراني للنفط»، وشكّلت امتداداً لمنطقة التسويق الأساسيّة في الجنوب. وقد استقرّ فيها وكلاء معتمدون وموزّعون وتجّار وعمّال، وعدد كبير من المحال والمحترفات والمطاعم والعيادات ومستشفى واحد. ونبقى في صيدا، لنشير إلى ازدهار المدينة بمؤسّساتها الخدماتيّة، وتوسّع صناعات النسيج وتجهيزه، ومعامل الصناديق والكرتون، والحلاوة الطحينيّة، ومحترفات الخياطة. كما ازدهرت حركة استيراد السيّارات عبر «مرفأ صيدا». وفي عام 1986، بلغ عدد المؤسّسات الصناعيّة والحرفيّة في صيدا 600 مؤسّسة تضمّ 550 عاملاً، رأسمالها 330 مليون ليرة. كما كان هناك عشرات معامل البلاستيك والمحارم الورقيّة و«الفوط» الصحيّة و«البوظة» والسكاكر والحلويّات.

6) **سوق العاقبيّة:** كان عبارة عن دكاكين وملحمة وفرن قبل عام 1975، وفي عام 1986، ارتفع عدد محاله إلى 100 محال، بين متجر ومحترف ومطحنة ومستوصف وصيدليّة ومجموعة من الأبنية.

7) **منطقة الصرفند – خيزران:** أصبحت بُعيد اندلاع الحرب مقصد المحترفات والمحال والعيادات الطبيّة، ووُجد فيها مستشفى ومعمل للبلاستيك.

8) **منطقة مفرق الزراريّة – أبو الأسود:** نشأت عام 1980، ثمّ تطوّرت لتشمل 60 محالاً ومتجراً ومحترفاً في عام 1986.

9) **منطقة صور:** ضمّت الحوش وطريق معركة وصولاً إلى مفرق العبّاسيّة، بالإضافة إلى منطقة البصّ، واستوعبت عدداً من تجّار الجملة للمواد الغذائيّة والأخشاب والمعلّبات.

10) سوق بلدات العبّاسيّة - حاريص - الشهابيّة - جويّا - قانا: نما بعد عام 1975، وأصبح يوجد في كلّ بلدة منها مجموعة من المحال التجاريّة والمحترفات، والصناعات البلاستيكيّة، إضافة إلى تأمين الخدمات الصحيّة، من عيادات وصيدليّة واحدة على الأقلّ، وأفران ومعامل صغيرة لصناعة «الفوط» الصحيّة والمحارم الورقيّة وتوضيبها.

11) سوق مدينة النبطيّة: كان في الأصل سوقاً وساحة أُضيف إليها سوق يوم الاثنين. قبل عام 1982، ضَعُفَ هذا المركز بسبب الاعتداءات الإسرائيليّة المتواصلة. وبعد ذلك التاريخ وحتّى أواخر الثمانينات، ازدهر بشكلٍ ملحوظ. فَبُنيت مجمّعات تجاريّة (بنوك، محال، مكاتب، مستودعات). وممّا جعل «سوق النبطيّة» يزدهر، هو تحوّل المدينة إلى محافظة سادسة.

12) أسواق تبنين - بئر السلاسل - حاريص: تحوّلت إلى مركز تجاريّ وإداريّ لغالبيّة قرى بنت جبيل المحرّرة وسوقاً لها. وكانت بئر السلاسل نقطة تقاطع لأربعة محاور قرى.

وفي البقاع[28]، أدّت الحرب وانتقالها إلى تلك المحافظة ودخول زحلة طرفاً فيها، إلى تراجع الدور الاقتصاديّ لهذه المدينة كمنطقة محوريّة في البقاع. وما لبثت زحلة أن استعادت دورها بعد «الاتّفاق الثلاثيّ» عام 1985[29]. وعلى كلّ حال، تحوّلت الطريق الدوليّة بين البقاع والحدود السوريّة من جهة (طريق بعلبك - حمص) وبين شتورا والحدود السوريّة من جهة أخرى (طريق شتورا - برّ إلياس - دمشق) إلى مناطق تجاريّة ضاهت محالها بتنوّعها وغناها أسواق بيروت وجونيه وصيدا. وقد قصدها آلاف المتبضّعين يوميّاً، لاسيّما الوافدين من حمص ودمشق[30]. إضافة إلى شتورا وبرّ إلياس اللتين تمكّنتا من الاستحواذ على دور زحلة التجاريّ، فيما استحوذ سوق الفرزل على دورها على مستوى الإنتاج الزراعيّ.

أمّا أهمّ الأسواق الجديدة في البقاع، فكانت:

1) سوق شتورا: زاحم زحلة وحلّ محلّها على المستوى التجاريّ. وقد لعبت شتورا دوراً أساسيّاً كمنطقة مرور بين بيروت والداخل العربيّ عبر سورية.

2) سوق برّ إلياس: ازدهر مع بداية عام 1978، ونما بشكلٍ ملحوظ منذ الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 واحتلال منطقة الجنوب. فأصبح مركزاً للتصدير إلى سورية وأكبر مركز لتبضّع الجنود والتجّار السوريّين. كما شكّل مع سوق شتورا مركزاً لتصدير المنتجات الزراعيّة إلى أسواق الخليج العربيّ، والأسواق المحلّيّة في الجبل والجنوب وأسواق المنطقة الشرقيّة. وفي عام 1985، بلغت الحركة الماليّة اليوميّة في سوق برّ إلياس 35 مليون ليرة لبنانيّة، لكنّها تدنّت منذ عام 1986 إلى 5 ملايين ليرة يوميّاً، متأثّرة بإجراءات الحماية الجمركيّة السوريّة وحرب الخليج الأولى. وقد انحصر نشاط سوق برّ إلياس في السلع الغذائيّة والكماليّات والإنتاج الزراعيّ البقاعيّ المُعَدّ للتصدير إلى الداخل العربيّ.

3) سوق الفرزل: صادر، كما ذكرنا، من دور زحلة على مستوى الإنتاج الزراعيّ، وتخصّص بتصدير العنب والكرز، وأُنشئ فيه برّاد كبير وشركات للأدوية الزراعيّة والأسمدة. كما تأسّست فيه محترفات لنشر الأخشاب وتصنيعها، وخصوصاً صناعة الصناديق الخشبيّة من جهة توضيب الإنتاج الزراعيّ. كما ظهرت فيه مهنتيّ الميكانيك والحدادة.

4) سوق قبّ إلياس: اشتهر بتوضيب الإنتاج الزراعيّ من الخضار والفاكهة، وتصدير 65% من الخضار إلى الخليج العربيّ، و75% من الفاكهة إلى المملكة العربيّة السعوديّة والأردن.

5) سوق بعلبك: هو وليد الحرب. قبل عام 1975، ارتبط بسوق بيروت بنسبة 65% من حجم التبادل. أمّا النسبة المتبقّية، فكانت لصالح العلاقة بزحلة وحمص وطرابلس ودمشق. وبعد عام 1975، بدأت مدينة بعلبك تلعب دوراً تجاريّاً بسبب تطوّر الحرب والهجرة من بيروت إلى الأطراف، بشراً ورأسمالاً. فارتفع عدد سكّانها من 25 ألفاً قبل الحرب إلى 200 ألف نسمة في عام 1986. ومع تفشّي ظاهرة زراعة الحشيشة وتصنيع المخدّرات والاتجار بها[31]، تحوّلت بعلبك وجوارها من منطقة فقيرة إلى منطقة يسكنها الأثرياء من تجّار المخدّرات. فانعكس هذا ازدهاراً في السوق العقاريّ والمضاربات، والحركة العمرانيّة في المدينة، وفي قيام مؤسّسات خدماتيّة ومستشفيات ومدارس. وبفضل أرباح تجارة المخدّرات، وإعادة توظيفها في السوق التجاريّ، ارتفع مستوى المعيشة للسكّان في الثمانينات، ما جعل فئات من المثقّفين والميسورين

ينتقلون من الجرد والقرى والمناطق العشائريّة المحيطة إلى مدينة بعلبك نفسها، أو إلى تجمّعات جديدة على الطريق الدوليّة[32]. وقد بلغت الحركة الماليّة اليوميّة 25 مليون ليرة لبنانيّة. وفي عام 1985، بلغت الاعتمادات الموظّفة في التجارة واستيراد البضائع من تايوان، وهونغ كونغ، واليابان، وإيطاليا، وبريطانيا حوالى 685 مليون ليرة. وفي ذلك العام، كانت نسبة 33% من الرأسمال «البعلبكيّ» موظّفة في قطاع تجارة المواد الغذائيّة، و22% منها في الزراعة وخصوصاً زراعة الحشيشة وخلافها، و10% لبقيّة الزراعات، و15% لقطاع البناء و15% لإعادة تصدير الأدوات الكهربائيّة والكماليّات. وهناك سبب آخر لنموّ بعلبك، وهو التحويلات الخارجيّة التي بلغت حوالى 2 مليون دولار سنويّاً. أمّا الصناعة، فكان أهمّها: خرطوش الصيد والنايلون والبلاستيك ومحارم الورق والإسفنج وتعبئة الغاز والسكّريّات. كما نشأت مؤسّسات حرفيّة، من حدادة ونجارة وميكانيك. مع ذلك، لم تحتلّ الصناعة أكثر من 8% من الدورة الاقتصاديّة، إذ ظلّ الثقل الأكبر للزراعة، بما فيها زراعة الحشيشة وخلافها، وللتجارة 33%، بما فيها المخدّرات.

6) **سوق عرسال**: نما بعد عام 1976، واعتبر من أهمّ أسواق التهريب ومصدراً للتبضّع.

وفي محافظة جبل لبنان، خسر مهجّرو أقضية بعبدا وعاليه والشوف 1,369 مؤسّسة تجاريّة حتّى عام 1983، وقدّرت قيمتها بحوالي 42 مليون دولار بأسعار ذلك العام. لكنّ الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، شكّل نقلة نوعيّة في انتقال الثقل التجاريّ من مدينة إلى أخرى: من عاليه – سوق الغرب – الشويفات إلى قبرشمون – عرمون – صوفر، ومن رأس المتن إلى قرنايل – الخلوات، ومن دير القمر – الدامور إلى بيدر الرمل – بقعاتا. كما برز الدور السياحيّ الخدماتيّ لمنطقة الشوف وساحله، حيث نشأت محال تجاريّة ومسابح على الخطّ العام، وأقيم مرفأ الجيّة وخلدة. وقد ارتفعت أسعار الأراضي. أمّا أهمّ الأسواق فهي:

1) **سوق شحيم**: تطوّر كمركز إدارة وتجارة، وكان على علاقة بصيدا وبيروت من ناحية انتقال الموظّفين.

2) **سوق كترمايا – سبلين**: نما بعد طرد «القوّات اللبنانيّة» من المنطقة عام 1983، واستعادة العمل بمعمل سبلين. وقد انتشرت المحال على طول المنطقة الممتدّة من

كترمايا إلى سبلين، وضمّت معامل بلاستيك ومطحنة ومصنع حلاوة طحينيّة وتعاونيّة كبيرة.

3) **سوق داريّا**: نما بعد «حرب الجبل» عام 1983.

4) **سوق الشوف**: استفاد من الاستقرار الأمنيّ بين عاميّ 1975 و1982. وبعد «حرب الجبل»، عاد إلى النموّ، فتقلّص جرّاء ذلك دور دير القمر ومنطقة المتن، وحمّانا وضهور الشوير وعاليه والشويفات وبحمدون، فيما نمت بقعاتا والخلوات وكفرحيم وبيدر الرمل وبعقلين. ومن خلال إعادة تموضع الرأسمال، ظهرت إلى الوجود مشاريع وقطاعات خدماتيّة وحركة عمران واصطياف ومضاربات عقاريّة. كما نمت الصناعة والشركات التجاريّة، وبلغ عدد المصانع المسجّلة 70. وقد أسهم «مرفأ خلدة» بدور مهمّ في نموّ هذه المنطقة. وكان معظم الإنتاج الزراعيّ يُسوّق إلى بيروت. لكن حركة الاستيراد والتصدير عبر بيروت تقلّصت بعد قيام «مرفأ خلدة»، بسبب تراجع حاجة الشوف إلى العاصمة، نتيجة قيام السوق التكامليّة المشبّعة بمختلف أنواع البضائع. وكان معظم الأموال الموظّفة يعود إلى رأسمال اغترابيّ درزيّ، أو توظيفات درزيّة من عاليه والمتن وغيرهما.

5) **سوق دير القمر**: تقلّص بعد عام 1976، ولم يستعد دوره السابق بعد «حرب الجبل».

6) **سوق بقعاتا**: كان عبارة عن أراضٍ على الطريق العامّ نحو الشوف الأعلى قبل عام 1975، ثمّ أصبح بعد ذلك التاريخ حلقة وصل بين الشوف وإقليم الخرّوب والشوف الأعلى، واستقطب رؤوس أموال فارّة من بيروت وعاليه والمتن. وفي الثمانينات، أصبحت بقعاتا سوقاً تجاريّاً رائجاً ومحوراً لتجمّع سكنيّ كبير.

7) **سوق بعقلين**: نشط بعد إنشاء «مجمّع الشوف السياحيّ»، الذي ضمّ فندقاً وداراً للسينما ومسرحاً. وفي عام 1981 تأسّست «الجمعيّة التعاونيّة الاستهلاكيّة»، ولحقت بها في العام التالي «جمعيّة تجار الشوف». وفي عام 1984، افتتح «بنك بيروت والبلاد العربيّة» فرعاً إلى جانب «بنك الموارد»، وقد نشطت خلال الحرب معامل الحياكة والخياطة والألومنيوم وتعليب «الكلينكس» وتصنيع البلاستيك. وانتشرت المحال الجديدة على طول الطريق العامّ. وفي عام 1987، تحول سجن بعقلين إلى مكتبة عامّة.

8) سوق دميت – بيدر الرمل: نشط بعد «حرب الجبل» عبر إنشاء مؤسّسات تجاريّة وصناعيّة وماليّة: مصنع تيفولي (المركز الرئيسيّ)، وفرع «بنك الموارد»، وآخر لبنك بيروت والبلاد العربيّة، بالإضافة إلى مجموعة محال تجاريّة مختلفة ومكاتب ومهن حرّة متنوّعة.

9) سوق الخلوات: نما بعد تراجع دور رأس المتن بسبب انقطاع صلتها ببيروت. وقد نشأت فيه 3 تعاونيّات استهلاكيّة كبيرة، و3 فروع مصارف، وشركات تتعاطى التجارة العامّة.

وفي الشمال[33]، حدثت ظاهرة تهجير تجاريّ من مدينة طرابلس إلى المدن والبلدات، كزغرتا وشكّا والكورة وحلبا ومخيّم نهر البارد وأميون والبترون. وبعد عام 1978، استعاد سوق زغرتا صلته بزحلة، ونشأت فيه صناعات خفيفة. وقد عملت المناطق المارونيّة في الشمال على إقامة دورتها الحياتيّة والاقتصاديّة على نحو مستقلّ، إن من جهة الإقامة أو من جهة العمل. فظهرت في زغرتا تعاونيّات وأسواق تجاريّة ومؤسّسات (مستشفى، صيدليّة)، ومهن وحِرف ونهضة عمرانيّة لم تكن موجودة في السابق، ذلك أنّ دورة حياة زغرتا كانت مرتبطة بمدينتيّ طرابلس وبيروت[34]. أمّا أميون، فكانت أقلّ بطئاً في التحوّل إلى سوق فعليّة. وفي الشمال أيضاً، أدّى توقّف عدد كبير من المعامل والمصانع عن العمل، مثل معامل الأخشاب والحديد والسكّر والنسيج والسجّاد، إلى تحوّل أصحابها إلى تجّار مستوردين. وقبل الحرب، اشتهرت منطقة الشمال بصناعة المفروشات الخشبيّة. لكن منافسة المستوردات الإيطاليّة والإسبانيّة، قلّصت من عدد المؤسّسات الوطنيّة. كذلك الحال، تقلّصت مساحة زراعة الحبوب والحمضيّات، فيما حافظت أراضي التفّاح والزيتون على مكانتها. لكن اللافت، أسوة بمناطق الأطراف الأخرى، هو تطوّر قطاع البناء طوال الحرب وازدهار الحركة التجاريّة، وذلك بسبب التحويلات الخارجيّة والتهريب وإعادة توزيع الدخل عبر الميليشيات.

يبيّن الجدول (3) الأسواق المستحدثة في كلّ المحافظات اللبنانيّة، وأنّ الخاسر الأكبر هو الوسط التجاريّ لبيروت، فيما استفادت باقي المحافظات من هذا التحوّل، وخصوصاً ساحل كسروان، الذي ازدهرت فيه الأسواق الجديدة، ولم تعد في حاجة إلى بيروت. أمّا بقيّة المناطق اللبنانيّة، فاستطاعت أن تطوّر اقتصادها من دون التخلّي كلّياً عن بيروت.

جدول (3) الأسواق المستحدثة خلال الحرب تبعاً للمحافظات

بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب
سوق الخضار/ جسر سليم سلام/ بئر حسن	سوق جونيه	أميون	شتورا	داخل الشريط الحدوديّ الناقورة/ كفركلا/ حاصبيّا/ إبل السقي
سوق الروشة	سوق جبيل	شكّا	قبّ إلياس	النبطيّة
سوق بربور	قبر شمون	زغرتا (تعزّز دورها)	سوق الفرزل	العبّاسيّة
سوق المزرعة – البربير	كفرحيم – بيدر الرمل	حلبا	برّ إلياس	جويّا – قانا
سوق الذهب/ المزرعة	بعقلين	البترون		صور
سوق الأوزاعيّ	قرنايل الخلوات	مخيّم نهر البارد	بعلبك	الصرفند – خيزران
سوق معوّض	عرمون		عرسال	العاقبيّة
سوق الدورة	شحيم			الزراريّة – أبو الأسود
سوق أنطلياس	داريّا – كترمايا – سبلين			صيدا

كذلك الحال، تمكّنت الصناعة اللبنانيّة من بناء نفسها خارج مناطق تمركزها السابق. ووفق الجدول (4)، بلغت نسبة نموّ المصانع التي توظّف أكثر من سبعة عمّال بين عاميّ 1972 و1980 على الشكل التالي: محافظة جبل لبنان 214 %، البقاع 95.5 %، الجنوب حوالى 79 %، وفي الشمال 25 %، في حين لم تتجاوز هذه الزيادة في بيروت وضواحيها نسبة 12%. وفي ضواحي بيروت الجنوبيّة، قام المئات من المهجّرين الشيعة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة بأعمال صناعيّة قليلة التكلفة، بعيداً عن رقابة القوانين الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بعد دخول الرأسمال التجاريّ في المشاريع الصناعيّة[35]. وبناءً على ما سبق، ظلّت «بيروت الكبرى» وجبل لبنان (ساحل كسروان) ومنطقة لبنان الشماليّ، وبدرجة أقلّ في الجنوب والبقاع، مراكز الصناعة اللبنانيّة.

جدول (4) تطوّر عدد المؤسّسات الصناعيّة
التي توظّف أكثر من سبعة عمّال (1972 – 1981)[36]

المحافظة	عدد المؤسّسات عام 1972	عدد المؤسّسات عام 1981	نسبة الزيادة الإجماليّة %
بيروت وضواحيها	1,250	1,400	12
جبل لبنان	53	110	107.5
الشمال	200	250	25
البقاع	45	88	95.5
الجنوب	70	125	78.5
المجموع	**1,618**	**1,973**	**22**

لقد ازدهرت الصناعة في ساحل كسروان (ضبيّه وذوق مكايل وذوق مصبح)، وفي المكلّس والدكوانة والزلقا. وفي صيدا (صيدا القديمة)، بلغت الصناعة تقدّماً عام 1981 فاق مستويات ما قبل الحرب. كما ازدهرت قرى منطقة عكّار بسبب بعدها عن مسرح القتال[37].

بالإضافة إلى ذلك، أصبح بإمكان المرء أن يشاهد «صناعيّين» يقومون بأعمال مهنيّة عند زوايا الشوارع وأمام أمكنة سكنهم. لكنّ قدرة اللبنانيّين على العمل أو التسوّق هنا وهناك، كانت مرهونة بمزاج المتقاتلين الذين يحتلّون الشوارع والأزقّة. فكان القصف يشتدّ أثناء الليل لسبب أو من دون سبب. وعند الصباح، كانت الحركة تعود مجدّداً بين المناطق الفاصلة. فيتراجع إطلاق النار وتسود «هدنة» لساعات طويلة من النهار، فتسير الحياة الاقتصاديّة بشكلٍ شبه طبيعيّ، وكأنّ الهدنة والقصف أمران متّفق عليهما بين المتقاتلين، على حدّ قول مراقب معاصر[38].

2 – تكيّف قطاعات المصارف والصيرفة والسياحة مع الأوضاع الأمنيّة

منذ أزمة «بنك إنترا» عام 1966[39]، شهد قطاع المصارف في لبنان تطوّرات مهمّة، أبرزها قيام المصارف الأجنبيّة بالسيطرة على هذا القطاع منذ عام 1971 في حدود

60% من النشاط المصرفيّ فيما تقاسمت المصارف العربيّة واللبنانيّة بالتساوي النسبة المتبقّية من النشاط المصرفيّ. وترتّب على أزمة «بنك إنترا» تراجع إجماليّ عدد المصارف في لبنان إلى 79 مصرفاً. وبين عاميّ 1969 و1974، تراجع عدد المصارف ذات الرأسمال اللبنانيّ إلى 25 مصرفاً، 21 منها في بيروت نفسها، واثنان في كلٍّ من طرابلس وزحلة. وعندما اندلعت الحرب عام 1975، تحوّل النشاط المصرفيّ إلى هيمنة شبه كاملة للمصارف الأجنبيّة، بعدما تراجع إسهام المصارف اللبنانيّة في هذا النشاط من 30% في عام 1966 إلى 15% في عام 1975[40].

– القطاع المصرفيّ: تكيّف وتفريع في الداخل

عانت المصارف اللبنانيّة والأجنبيّة جرّاء الحرب وانتقال المعارك إلى الشارع المعروف الذي يحتضنها في الوسط التجاريّ (شارع المصارف). وأدّت الحرب في عامها الأوّل إلى هجرة عدد كبير من المصارف الأجنبيّة بسبب فقدان الأمن، وما تعرّضت له خزائنها وخزائن مودعيها من نهب، فقُدّرت خسائرها المبدئيّة بـ 500 مليون دولار أميركيّ في عام 1976[41]. وهذا ما وضع المصارف في لبنان أمام ثلاثة خيارات: 1 – وقف عمليّاتها والخروج من السوق اللبنانيّة نهائيّاً. 2 – تحويل جزء من عمليّاتها إلى العواصم الأوروبيّة الرئيسيّة، وإقامة فروع لها فيها، مع الإبقاء على نشاطها في لبنان. 3 – التكيّف[42] مع مستجدّات الأوضاع الأمنيّة في الوسط التجاريّ لبيروت، بالانتقال إلى مناطق لبنانيّة داخليّة بعيدة نسبيّاً عن أماكن القتال. وقد فضّلت معظم المصارف الخيارَيْن الثاني والثالث، فنقل عدد منها عمليّاته (22 مصرفاً) إلى خارج لبنان، محافظاً في الوقت نفسه على دوره في السوق اللبنانيّ. أمّا الخيار الثالث، فترتّب عليه تطوير المصارف اللبنانيّة لأنشطتها داخل لبنان، مستفيدة من اللامركزيّة الناشئة عن الحرب وإعادة تموضع الرأسمال.

بدأت المصارف تهجر مراكزها الأصليّة وتستقرّ في المناطق والأحياء وتؤسّس لها، في معظم الأحيان، فروعاً في مناطق انتمائها الطائفيّ والمذهبيّ. وبحلول عام 1980، انخفض عدد المراكز الرئيسيّة للمصارف إلى 20 مصرفاً، بسبب فرار البنوك الأجنبيّة. وفي عام 1981، ارتفع عدد المصارف الرئيسيّة في بيروت الغربيّة وضواحيها من 4 مصارف إلى 40 مصرفاً، وفي بيروت الشرقيّة

وضواحيها، من صفر إلى 25 مصرفاً. كما تمّ إنشاء 126 فرعاً مصرفيّاً في كلا الشطرين الغربيّ والشرقيّ من العاصمة بيروت مع ضاحيتيهما.

وعلى الرغم من التفريع المصرفيّ، أدّى استتباب الوضع الأمنيّ نسبياً منذ نهاية «حرب السنتين»، إلى جذب رجال الأعمال للاستثمار في هذا القطاع، وذلك بعدما أصبح الاستثمار في قطاعيّ البناء السكنيّ والصناعة مخاطرة غير محسوبة. لكنّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وما تلاه من تدهور أمنيّ – سياسيّ داخليّ، أدّى إلى فرار ما تبقّى من المصارف الأجنبيّة. فباع «فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو» (First National Bank of Chicago) مصالحه في لبنان عام 1982. وفي 1985 اشترى «بنك المشرق» فرعين لـ «بريتيش ساتاندرد شارترد بنك» (British Standard Chartered Bank). كما اشترى «البنك اللبنانيّ الفرنسيّ» (Banque Libano - Française) في آب وأيلول 1985 الفرع المحلّي لـ «بنك أوف نوفاسكوتيا» (Bank of Nova Scotia). وأغلق «موسكو ناردوني بنك» (Moscow Nardony Bank) فرعه وحوّل أعماله المحلّية إلى «بنك هاندلوي فور ذي ميدل إيست» (Bank Handlowy for the Middle East). كما أوقف «بنك تشيز منهاتن بنك» (Chase Manhattan Bank) و«بنك أوف أميركا» (Bank of America) عمليّاتهما في بيروت. وفي نهاية 1986، كان لا يزال هناك مصرفان أميركيّان يعملان في لبنان، وهما «سيتي بنك» (Citybank) و«أميركان اكسبرس انترناشيونال» (American Express International). وبسبب فقدان الأمن، وتعرّضه للسرقة واختطاف اثنين من كبار موظّفيه عام 1985، استبقى «البنك البريطاني» على فرعين اثنين في بيروت الغربيّة والشرقيّة وفرع ثالث في طرابلس[43]. ومن أصل 65 مصرفاً في عام 1987، نقل 22 مصرفاً عمليّاته جزئيّاً أو كليّاً إلى خارج لبنان[44]. وبشكلٍ عام، انعكس فرار المصارف الأجنبيّة من لبنان إيجاباً على نموّ المصارف المحلّية وتطوّرها.

وخارج «بيروت الكبرى»، ارتفع عدد فروع المصارف بين عاميّ 1974 و1981 إلى 183 فرعاً، وبلغ عدد الفروع في أنحاء لبنان كافة 440 مصرفاً[45]. وكما يبيّن الجدول (5)، وصل عدد هذه الفروع في عام 1983 إلى 562 فرعاً. وفي ذلك العام، بلغ نصيب «بيروت الكبرى» من إجمالي التفريع المصرفيّ نسبة 37.3% وجبل لبنان 38.4%، والشمال 11.6%، والجنوب 8%، وأخيراً البقاع 4.6%. وسجّلت محافظة البقاع أعلى نسبة ارتفاع في فروع المصارف ووصل إلى ما يقرب من

188.9%، ومحافظة جبل لبنان إلى حوالى 154%، ومحافظة الشمال إلى نسبة 91.8%. وفي «بيروت الكبرى»، بلغت نسبة الارتفاع حوالى 34%. أمّا الزيادة في فروع المصارف على مستوى لبنان، فبلغت 80.7%. كما ازداد في الوقت نفسه عدد موظّفي المصارف اللبنانيّة وفروعها بين عاميّ 1974 و1983 من 6,145 إلى 13,324 موظّفاً[46].

جدول (5) التوزيع الجديد للمصارف اللبنانيّة وفروعها عاميّ 1974 – 1983[47]

	بيروت الكبرى	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	مجموع الفروع	مجموع المصارف
1974	156	85	34	27	9	311	79
%	50	27	11	9	3	100	
1983	210	216	65	45	26	562	97
%	37	39	12	8	4	100	

وقد سجّلت المصارف العشرون الأولى في لبنان معدّلات نموّ شكليّة مرتفعة في ما يتعلّق بالودائع، فارتفعت من 30% عام 1980 إلى 47% عام 1981، من دون أن يعني ذلك نموّاً حقيقيّاً في الاقتصاد والدخل القوميّين. وهذا يعود أساساً إلى حالة التضخّم الماليّ وبالتالي ازدياد حجم الكتلة النقديّة، وفروقات القطع نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة، ممّا رفع من قيمة الودائع بالعملة الأجنبيّة مقوّمة بالعملة الوطنيّة إلى 14.5 مليار ليرة في نهاية عام 1981، ورفع بالتالي من أسعار الفائدة. وقد استأثرت المصارف العشرون الأولى بـ 76% من حجم الزيادة في الودائع[48].

يمكن تفسير التمركز الجديد لفروع المصارف في الأطراف، بأنّه كان بناءً على اعتبارات أمنيّة، وإلى نموّ مناطق الأطراف تجاريّاً واقتصاديّاً وإداريّاً، فاستلزم ذلك تأسيس فروع مصرفيّة جديدة. وهذا ينطبق بشكلٍ خاصّ على محافظة البقاع، التي شهدت أعلى نسبة نموّ في فروع المصارف. ويعود هذا إلى أنّ هذه المحافظة بدأت تستقلّ نسبيّاً عن بيروت وتؤسّس لاقتصاد خاصّ بها. إنّ زراعة الحشيشة وتصنيع المخدّرات، أوجدت رأسمالاً سرعان ما وُظّف في عمليّات المضاربة وشراء العقارات

وفي التجارة والصناعة. كما أنّ الوجود السوريّ في لبنان، وتمركزه بشكلٍ أساسيّ في البقاع، نشّط من الحركة التجاريّة مع سورية. ولا ننسى كذلك، أنّ نسبةً 80% من تجارة الترانزيت اللبنانيّة كانت تستخدم طريق البقاع – الحدود السوريّة[49].

كان الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، محطّة مفصليّة في نموّ المصارف وفروعها، نتيجة انقطاع التواصل بين بيروت العاصمة والمناطق بالشكلِ الذي كان سائداً قبل الاجتياح. فجعل هذا الوضع المستجدّ، المصارف الرئيسيّة تستجيب إلى احتياجات تلك المناطق وتؤسّس لها فروعاً فيها. ففي صيدا وحدها، ارتفع عددها من 9 إلى 28 في عام 1986، وفي مقدّمها فرع «مصرف لبنان». وفي صور، ارتفع عدد فروع المصارف من 3 إلى 9 في الفترة نفسها، بعدما افتُتح فيها فرعان مصرفيّان جديدان[50]. وفي البقاع، ارتفع عدد فروع المصارف من 26 في عام 1983 إلى 41 عام 1989[51]. وفي شتورا، قفز عدد فروع مصارفها من 2 قبل الحرب إلى 11 فرعاً في الثمانينات، فقدّرت حركتها اليوميّة بـ 60 مليون ليرة لبنانيّة، مقابل 8 مصارف في زحلة. وكلُّ هذا ارتبط بنموّ الحركة التجاريّة بعامّة، ومع سورية بخاصّة[52]. وفي الفرزل، تأسّس فرعان للمصارف، و3 في برّ إلياس، و5 في البقاع الغربيّ، و4 في بعلبك، وواحد في كلٍّ من المعلّقة وريّاق. وفي شحيم تأسّس فرعان مصرفيّان. وفي الشوف الأوسط والأعلى، تأسّست 8 فروع مصارف[53]. وفي عام 1989، كان لدى «بنك لبنان للتجارة» 40 فرعاً في لبنان، و«بنك لبنان والمهجر» 22 فرعاً، و«فرنسبنك» 28 فرعاً[54].

– هجرة المصارف اللبنانيّة

إضافة إلى التفريع المصرفيّ داخل لبنان وتأسيس مصارف جديدة، أدّت «حرب السنتين» وما تلاها من أزمات داخليّة إلى هجرة مكثّفة نحو الخارج، بشراً ورأسمالاً ومؤسّسات. فدفع هذا 22 من المصارف اللبنانيّة إلى فتح فروع لها في أوروبا وإفريقيا وأوستراليا والبلدان العربيّة، كما يُبيّن ذلك الجدول (6)[55]. فأصبحت باريس ولندن وجنيف أهمّ المراكز الرئيسيّة للمصارف اللبنانيّة في الخارج. كما قام أحد المصارف، الذي وطّد أقدامه في جنيف، بفتح فرع له في نيويورك. وحتّى نهاية عام 1984، تمكّنت المصارف اللبنانيّة من فتح 30 مؤسّسة شقيقة وتابعة لها، و4 فروع و8 مكاتب في 12 بلداً أجنبيّاً، و16 فرعاً و3 مؤسّسات ومكتبٍ في 6 دول عربيّة. لكن النشاط الكثيف تركّز في فرنسا، حيث جرى افتتاح 18 مؤسّسة شقيقة وتابعة، تلتها سويسرا،

وتوزّعت الفروع الباقية على بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة وبلجيكا[56].
وعندما انتهت حرب لبنان، قُدّر حجم الرساميل التي تركت الجهاز المصرفيّ اللبنانيّ بـ 15 مليار دولار[57].

جدول (6) المصارف اللبنانيّة العاملة خارج لبنان عام 1987 ومراكز فروعها[58]

اسم المصرف	دول الاستقرار الجديد
بنك المشرق (عمّان)	الأردن (عمّان – جبل – البتراء)
بنك بيروت والبلاد العربيّة	قبرص
بنك عودة	سويسرا (جنيف – زوريخ)، الولايات المتّحدة (ميامي – نيويورك)، فرنسا (باريس)، الإمارات العربيّة المتّحدة (الشارقة – أبو ظبي، العين)
بنك البحر المتوسّط	فرنسا (باريس – كان)، سويسرا (جنيف)، المملكة المتّحدة (لندن)، الولايات المتّحدة (نيويورك)
بنك الصناعة والعمل	سويسرا(جنيف)
بنك الاعتماد الشعبيّ	قبرص (ليماسول)
بنك لبنان والمهجر	المملكة المتّحدة (لندن)، الإمارات العربيّة المتّحدة (دبي – الشارقة)، عُمان (رُوِي)، فرنسا (باريس)، سويسرا (جنيف) ساحل العاج (أبيدجان)
البنك اللبنانيّ للتجارة	فرنسا (باريس)، الإمارات العربيّة المتّحدة (أبو ظبي – دبيّ – الشارقة – رأس الخيمة)، سويسرا (جنيف)
البنك اللبنانيّ الفرنسيّ	فرنسا (باريس، نيس، مونتي كارلو)
بنك سرادار	قبرص (نيقوسيا)
بنك بيروت الرياض	المملكة المتّحدة (لندن)

بنك بيبلوس	المملكة المتّحدة (لندن)، قبرص (ليماسول)، فرنسا (باريس)، بلجيكا (بروكسل)، لوكسمبورغ (لوكسمبورغ)
بنك الاتّحاد اللبنانيّ	قبرص (نيقوسيا)
فرنسبنك	هنغاريا (بودابست)، فرنسا (باريس)، سويسرا (جنيف)
جمّال ترست بنك	مصر (القاهرة – الإسكندريّة)، المملكة المتّحدة (لندن)
البنك اللبنانيّ العربيّ	فرنسا (باريس)، بلغاريا (صوفيا)، المملكة المتّحدة (لندن)،
بنك مدكو	الأردن (عمّان)، السودان (الخرطوم)، سويسرا (جنيف)، المملكة المتّحدة (لندن)، الولايات المتّحدة (واشنطن)
بنك سوسيتيه جنرال اللبنانيّ الأوروبيّ	قبرص (نيقوسيا)
بنك سوريا ولبنان الجديد	فرنسا (باريس)
بنك يونيفرسال	سويسرا (جنيف)، اليونان (أثينا)
ويدج بنك	سويسرا (جنيف)

لقد اكتسبت فرنسا أهمّية خاصّة من بين بلدان العالم في قدرتها على جذب الرأسمال اللبنانيّ، لأنّها كانت خياراً منطقيّاً للبنانيّين، بسبب موقعها الجغرافيّ ودورها الاقتصاديّ والثقافيّ والتاريخيّ وروابطها التقليديّة بلبنان. فتمكّن اللبنانيّون في وقت قصير، بعد استقرارهم فيها،من النجاح في إقامة شبكة من المصالح في القطاع الثالث[59].

ومع التفرّع المصرفيّ في لبنان، حدث تفريع صيرفيّ. قبل الأحداث، تركّز قطاع الصيرفة في شارع المصارف في الوسط التجاريّ، وما لبث أن استقرّ في الأحياء الداخليّة السكنيّة تبعاً للانتماء الطائفيّ، وخصوصاً في مناطق الحمراء والمزرعة والدورة بُعيد اندلاع الحرب وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982. ومع

تفاقم الأزمة الاقتصاديّة، وخصوصاً هبوط سعر صرف العملة الوطنيّة والمضاربة بها بعد عام 1984، تشجّع الكثيرون من أصحاب المحال على تغيير وجهة استعمال مؤسّساتهم التجاريّة إلى قطاع الصيرفة. فنشأت تبعاً لذلك محال الصيرفة بشكلٍ عشوائيّ، وبتشجيع من أطراف سياسيّة وميليشياويّة معروفة. كما انتشرت الصيرفة الجوّالة على الأرصفة وفي مداخل البنايات. وفي عام 1987، اضطرّت الحكومة اللبنانيّة إلى سنّ قانون لتنظيم مهنة الصيرفة في لبنان، لكنّ القانون الجديد جاء «مسلوقاً» وغير فعّال.

– شركات السياحة والتأمين: استيعاب الصدمة وهجرة نحو الخارج

خلال الحرب، عمدت بعض الشركات والمؤسّسات السياحيّة إلى الانتقال إلى قبرص واليونان مستفيدة من قانون الأوف شور (Off Shore)[60]، الذي وضعته الدولتان، ما ساعد الشركات اللبنانيّة على الانتقال إلى قبرص واليونان وإحضار موظّفيها وأُسرهم معهم[61]. ومن ناحية أخرى، كان لفرار العديد من المؤسّسات الأجنبيّة إلى خارج لبنان نتائج إيجابيّة، إذ أدّى إلى «لبننة» بعض الأنشطة ذات الرأسمال الأجنبيّ سابقاً، في قطاعات المصارف وشركات التأمين والنفط والنقل البحريّ الخ...[62]، في وقت حاول فيه الرأسمال المصرفيّ العربيّ الدخول بحذر إلى السوق اللبنانيّة.

قبل عام 1975، اشتهرت بيروت بفنادقها وبعالمها الليلي، وبأنّها مدينة تعجّ بالحياة والأضواء. ونتيجة التقاتل بين القوى المتنافسة، أضحت ظلمة دامسة تفوح منها رائحة الموت، بعدما تحوّلت محالها وفنادقها الفخمة إلى كتلٍ من الفحم. فبين عاميّ 1974 و1977، انخفض عدد الفنادق في بيروت من 100 إلى 55، معظمها من فنادق الدرجة الأولى، وعدد غرفها إلى ثُلث المجموع العامّ للغرف. وأصاب الضرر فئتين من الفنادق: فئة الفنادق الصغيرة غير الفخمة، فانخفض عددها ستّ مرّات، والفنادق الفخمة الكبيرة في بيروت، التي انخفض عدد غرفها ثلاث مرّات. وقد تعرّضت فنادق بيروت خلال «حرب السنتين» إلى الأضرار، وكذلك الفنادق الموجودة في المناطق التي اجتاحها الإسرائيليّون عام 1982، وفنادق الشوف عام 1985 نتيجة الحرب. وبفعل الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وُجهت ضربة موجعة إلى القطاع السياحيّ، الذي كان يعتمد عليه لبنان في تكوين دخله الوطنيّ. فنتيجة لما تعرّضت له

العاصمة بشقّها الغربيّ من قصف همجيّ على أيدي الإسرائيليّين، اكتمل تخريب الاقتصاد السياحيّ اللبنانيّ، بعدما دُمِّر العديد من فنادق بيروت الفخمة، واضطرّت الفنادق غير المتضرّرة إلى صرف موظّفيها، فيما امتنع السيّاح عن زيارة لبنان. وخلال حربيّ التحرير والإلغاء، أُصيبت فنادق ساحليّ المتن وكسروان بأضرار جسيمة.

يُبيّن الجدول (7)، أنّ أعلى نسبة في الأضرار التي لحقت بقطاع الفنادق، كانت خلال عاميّ 1985 و1990، وشكّلت نسبة فاقت 22% في التاريخين المذكورين حجم الأضرار التي لحقت بهذا القطاع في سنة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982.

جدول (7) قيمة الأضرار في فنادق لبنان خلال سنوات الحرب[63]

	(آلاف الدولارات)	%
قبل عام 1981	15,776	35
1982	5,975	13.3
1983	252	0.6
1984	93	0.2
1985	10,184	22.6
1986	3	0
1987	645	1.4
1988	234	0.5
1989	1,906	4.2
1990	10,025	22.2
المجموع	**45,093**	**100**

بناءً على ما سبق، تحوّل النشاط الفندقيّ والسياحيّ إلى المناطق حيث الأمن والاستقرار، معتمداً على الخدمات الفندقيّة والسياحيّة المحلّية للمهجّرين، وذلك بسبب إحجام السيّاح العرب والأجانب عن زيارة لبنان. وفي بيروت الغربيّة، أقيمت

الفنادق الجديدة في منطقة الجناح على مقربة من سكن المهجّرين (سمرلاند، وكورال بيتش) وفي الأحياء الداخليّة من هذا الشطر. كذلك، شهدت المناطق الشرقيّة نشوء فنادق سياحيّة في البلدات المسيحيّة في جبل لبنان. وساعد الهدوء النسبيّ الذي شهده جبل لبنان حتّى مطلع عام 1989، في إنشاء مجموعة من الفنادق والمراكز السياحيّة البحريّة في جونيه والكسليك وساحل جبيل والبترون. وكما يبيّن الجدول (8)، ضمّت هذه المنطقة 97 فندقاً احتوت على 3,915 غرفة شكّلت 93% من مجموع غرف الفنادق في لبنان. أمّا بيروت، التي كانت في السابق منارة الفنادق، فاحتلّت المركز الثاني، وضمّت 24 فندقاً (1,661 غرفة)[64].

جدول (8) توزّع الفنادق وفق المحافظات عام 1991[65]

المنطقة	عدد الفنادق	عدد الغرف
بيروت	24	1,661
جبل لبنان	97	3,915
لبنان الشماليّ	22	498
البقاع	14	556
المجموع	**157**	**6,630**

ومن أصل 32 ملهىً ليليّاً في بيروت الغربيّة، لم يكن يعمل منها في عام 1985 سوى أربعة، وبصورة متقطّعة. أمّا بارات شارع الزيتونة والفينيسيا والحمرا التي دُمّر معظمها، فحُظّر على أصحابها إعادة تشغيلها من قبل جماعات أصوليّة[66]. وعلى حساب هذه الملاهي، نمت منطقة المعاملتين بباراتها وملاهيها الليليّة ونوادي التسلية.

كذلك، انتقلت شركات تأمين لبنانيّة للعمل خارج البلاد. وفي عام 1979، كانت حوالى 20 شركة تأمين لبنانيّة تعمل في الخارج، معظمها في دول الخليج، والباقي في اليونان والأردن. وقد تطلّب فتح هذه الفروع في الخارج هجرة موظّفيها ومديريها للعمل مع شركاتهم. ويشير الجدول (9)، إلى أهمّ شركات التأمين اللبنانيّة العاملة خارج لبنان في حدود عام 1979. وخلال تلك الفترة، عرفت شركات التأمين نموّاً ملحوظاً في نشاطها. وقد شهد هذا القطاع تقلّبات من ناحية عدد مؤسّساته بين عاميّ

1968 و1980، لكنّه عاد واستقرّ على 72 شركة عام 1981، معظمها وطنيّة بعد فرار الشركات الأجنبيّة من البلاد. وبسبب صغر السوق اللبنانيّة، حدث تنافس عنيف بين شركات التأمين[67]. وفي عام 1982، ارتفعت قيمة الأقساط المدفوعة (بما فيها علاوات التأمين على الحياة) إلى 288,1 مليون ليرة لبنانيّة، بعدما كانت 26 مليون ليرة عام 1976[68].

جدول (9) شركات التامين اللبنانيّة العاملة خارج البلاد عام 1979[69]

اسم الشركة	
شركة الشمس للتأمين وإعادة التأمين	بنكرز أشورنس
الوطنيّ	شركة التأمينات التجاريّة المتّحدة
الاتّحاد	شركة التأمين التجاريّ
شركة التأمين العربيّة	الشركة اللبنانيّة العربيّة للتأمين وإعادة التأمين
الشركة اللبنانيّة للتأمين	الفينيقيّة
شركة التأمين الدوليّة	الشركة العربيّة – الأوروبيّة للتأمين وإعادة التأمين
شركة أورينتال للتأمين وإعادة التأمين	الشركة الفرنسيّة العربيّة للتأمين وإعادة التأمين
شركة سنا للتأمين	شركة فيدالتي للتأمين
الشركة اللبنانيّة السويسريّة للضمان	

3 – الجدار الإسرائيليّ «غير» الطيّب

قبل اجتياحها للبنان عام 1982، عمدت إسرائيل بعد الحرب العربيّة الإسرائيليّة عام 1967 إلى تسريب سلعها إلى أسواق الخليج العربيّ عبر الضفّة الغربيّة[70]. وما لبثت أن بدأت منذ تموز عام 1976، أي قبل الإعلان عن إنشاء «دولة لبنان الحرّ»، في سياسة ما سُمّي بـ«الجدار الطيّب»، الذي كان عبارة عن فتح بوّابات عبور عند حدودها مع لبنان بهدف التغلغل التجاريّ والصناعيّ فيه، وربط منطقة قرى الجنوب بها اقتصادياً، وصولاً إلى أن يكون الجدار «**إرادة التقاء وتنسيق وبناء علائق سلام بين**

جيران»، أيّ التطبيع السياسيّ معه. وغلّفت إسرائيل مخطّطاتها من وراء الجدار بتقديمها «الجزرة» لأبناء الشريط الحدوديّ، وهي عبارة عن مساعدات غذائيّة ومحروقات[71]. لكنّها في الواقع، كانت تعمل على قطع التواصل بين قرى الجنوب، وضرب مصادر الدخل للمواطنين في الشريط المحتلّ (قضم الأراضي الزراعيّة، تلغيم مساحات شاسعة منها أو إحراقها، القضاء على مواسم زراعيّة كاملة وعلى الثروة الحيوانيّة)، تمهيداً للسيطرة التجاريّة والاقتصاديّة والسياسيّة على المنطقة.

– الجدار الطيّب: أهدافه التجاريّة والاقتصاديّة والسياسيّة

في بداية شهر تموز 1976، أعلنت إسرائيل للمرّة الأولى عن فتح معبريّ بيرانيت في خراج بلدة رميش في قضاء بنت جبيل، وفي المطلّة في قضاء مرجعيون، وعن إنشاء مستوصف ميدانيّ عند كلّ بوّابة لمعالجة أبناء القرى المسيحيّة في المنطقة. وفي 19 من الشهر نفسه، قرّرت السماح للبنانيّين من أبناء المنطقة بابتياع الوقود والمواد الغذائيّة وتسويق منتجاتهم الزراعيّة في إسرائيل، بما في ذلك التبغ. وفي آب من العام نفسه، أعلنت الدولة العبريّة عن سياسة «الجسور المفتوحة» مع لبنان، وسمحت للبنانيّين الطالبين للعمل أو الساعين إلى بيع نتاجهم بالعبور إلى إسرائيل من نقطة قرية دوفيف. ولهذه الغاية، أقامت فيها مركزاً جمركيّاً. وما لبثت بوّابات «الجدار الطيّب» أن توسّعت في أعقاب اجتياح إسرائيل للبنان عام 1978، ونمت تحديداً منذ الاجتياح الثاني عام 1982[72]. وانحصرت بوّابات العبور بثمانٍ، وهي[73]:

1 – بوّابة الناقورة.

2 – حانيتا، قرب علما الشعب.

3 – بيرانيت، قرب رميش.

4 – دوفيف، ما بين رميش ويارون.

5 – أفيفيم، مقابل مارون الراس.

6 – مقابل بليدا.

7 – بوابة متولاه – كفر كلا.

8 – المطلّة.

وفي الوقت نفسه، عمدت إسرائيل إلى قطع ارتباط السكّان اللبنانيّين في الشريط الحدوديّ بالدولة اللبنانيّة المركزيّة، من خلال إنشاء البدائل الإعلاميّة والصحيّة

والاقتصاديّة[74]. فعبر هذه البوّابات، سُمح للبنانيّين بالعبور يوميّاً للعمل في إسرائيل. فتصاعدت حركة العمّال اللبنانيّين من 300 عامل في عام 1976، إلى 500 في عام 1977، فإلى 1,500 في عام 1981، وإلى 2,300 في عام 1989[75]. أمّا سبب ارتفاع حجم العمالة اللبنانيّة في إسرائيل خلال عاميّ 1987 و1988، فيعود إلى استمرار الانتفاضة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وحاجة قطاعات الإنتاج الإسرائيليّة إلى عمّال للتعويض عن النقص الحاصل. وبالنسبة إلى رواتب اللبنانيّين في إسرائيل، فراوحت ما بين 300 و400 دولار أميركيّ شهريّاً، أيّ ما يزيد عن الحدّ الأدنى للرواتب في لبنان[76].

كما تعزّزت حركة التجارة بين إسرائيل ولبنان، وافتتحت سلطات الاحتلال مراكز صيرفة في بنت جبيل وتبنين وصيدا لاستبدال بالعملة اللبنانيّة عملتها، بعدما فرضت على السكّان التعامل بالشيكل. وما لبثت الدولة العبريّة أن سمحت للمواطنين الجنوبيّين بفتح حسابات لهم بالعملات الأجنبيّة في المصارف الإسرائيليّة في منطقة شمال إسرائيل[77].

وفي إطار إستراتيجيّتها لتفكيك الاقتصاد اللبنانيّ بعامّة، والجنوبيّ بخاصّة، عمدت إسرائيل إلى عزل القرى الجنوبيّة عن بقيّة المناطق اللبنانيّة لمنعها من تسويق إنتاجها فيها، وبالتالي تسويق إنتاجها هي من الحمضيّات والسلع الزراعيّة والفاكهة والمواد الغذائيّة والسمون في تلك المناطق. فأدّت أسواق رميش، والقليعة، وكفركلا دوراً في ترويج السلع الإسرائيليّة وتسويقها في داخل لبنان. كما قامت هذه الأسواق في المقابل بتهريب المعدّات المنزليّة والحشيشة والمخدّرات إلى إسرائيل. وقد فرضت إسرائيل حصاراً بحريّاً على سواحل الجنوب للتخفيف من استيراد المواد الاستهلاكيّة من الخارج، وبالتالي ترويج سلعها في المنطقة، أو تهريبها إلى لبنان بوساطة سفن لبنانيّة عبر قبرص أو منافذ أخرى انطلاقاً من الناقورة[78]. إضافة إلى ذلك، أقدمت إسرائيل في أكثر من مرّة على قصف مصفاتيّ النفط في طرابلس والزهراني[79]. وذكرت مصادر إسرائيليّة أنّ الدولة العبريّة باعت سلعاً إلى المواطنين الجنوبيّين بقيمة 7 مليون دولار أميركيّ عام 1981، وقدّمت الرعاية الطبّيّة إلى أكثر من 34 ألف مواطن لبنانيّ، بينما زار إسرائيل ما يزيد عن 50 ألف سائح لبنانيّ[80]. وخلال أسبوعين فقط من شهر تشرين الثاني 1982، زار إسرائيل خمسة آلاف «سائح» لبنانيّ.

منذ بدء اجتياحها للبنان عام 1982، أخذت إسرائيل تعمل أيضاً على تطوير

علاقاتها الاقتصاديّة به لتحقيق هدفين: فكّ عزلتها الاقتصاديّة في العالم العربيّ عبر البوّابة اللبنانيّة، وجعل لبنان يقوم بدور الوسيط بينها وبين الدول العربيّة[81]، وإلحاق أكبر الخسائر باقتصاد لبنان عبر القضاء على دور بيروت الخدماتيّ والتجاريّ في المنطقة[82] من خلال ضرب بنيته التحتيّة الاقتصاديّة، وخصوصاً منشآته السياحيّة والصناعيّة ومحطّات توليد الطاقة الكهربائيّة، وذلك تمهيداً لإحكام سيطرتها على السوق اللبنانيّة. كما عملت على جذب الجنوبيّين والتجار اللبنانيّين للسفر عبر مرافقها الجويّة والبحريّة وتقديم التسهيلات لهم. وبالتزامن مع مخطّطاتها هذه، راجت شائعات عن شرائها الأراضي في قرى ملاصقة للحدود بأسعار مرتفعة من خلال شركات أجنبيّة تمهيداً لتغيير معالم المنطقة[83].

أخذ «الاجتياح الاقتصاديّ» الإسرائيليّ للبنان شكل إغراق السوق اللبنانيّة بالمنتجات الزراعيّة والصناعيّة الإسرائيليّة، فضلاً عن الملبوسات والنسيج والصناعات الزجاجيّة وبعض مواد البناء والمواد البلاستيكيّة والمعدنيّة[84]. ولا يدلّ تدفّق السلع الإسرائيليّة في اتجاه واحد نحو لبنان على رغبة الدولة العبريّة في «التبادل التجاريّ» مع هذا البلد، بل تحويله إلى سوق لامتصاص سلعها. إلى ذلك، وتحت ستار قصفها مناطق الجنوب والبقاع والأزمة السياسيّة اللبنانيّة، بدأت إسرائيل عمليّات الاستحواذ على مياه الليطاني، من خلال شقّ الحفر والقنوات وتثبيت مضخّات لسحب المياه[85]. وقد شيع أنّها أنشأت أنفاقاً لجرّ مياه النهر إليها.

– التطبيع التجاريّ والاقتصاديّ وانعكاساته السلبيّة على لبنان

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاجتياح عام 1982، عندما توقّف العمل في مرفأي بيروت وصيدا، بدأت المنتجات الإسرائيليّة الرخيصة الثمن تغزو لبنان بأسعار منافسة، وتصل عبره إلى سورية والعراق والأردن والسعوديّة. وفي اجتماع بين شارون وبشير الجميّل في بكفيّا في 12 أيلول 1982، أبلغ وزير الحرب الإسرائيليّ الرئيس اللبنانيّ المُنتخب، بأنّ المنتجات الإسرائيليّة تصل إلى الكويت عن طريق الأردن. وفي الاجتماع المذكور، اشتكى الجميّل من السلع الإسرائيليّة التي تباع في السوق اللبنانيّة[86]، ممّا يؤكّد مساعي إسرائيل لاختراق العالم العربيّ اقتصاديّاً. لقد جعلت إسرائيل «مرفأ حيفا» قاعدة لتصدير سلعها إلى لبنان عبر «مرفأ الناقورة» و«مرفأ جونيه» وبلدة عين مجدلين منذ عام 1984 كسوق حرّة[87]. وبلغ حجم الحركة التجاريّة بينها

وبين لبنان خلال شهري تموز وآب 1982 ما يزيد عن 10 ملايين دولار أميركيّ، ثمّ ارتفع خلال شهري أيلول وتشرين الأوّل على التوالي إلى 7 مليون دولار و9.3 مليون دولار، أيّ أكثر من حجم التبادل التجاريّ بين الدولة العبريّة ومصر، باستثناء النفط[88]. وخلال شهر كانون الأوّل 1982، ارتفعت قيمة السلع الإسرائيليّة المهرّبة إلى لبنان إلى حوالى 20 مليون دولار أميركيّ، بعدما بلغت قيمتها حوالى 8 ملايين دولار في الشهر الأوّل على الاجتياح[89]. وعلى العموم، وصلت قيمة «الصادرات» الإسرائيليّة إلى لبنان، إلى 35 مليون دولار ما بين شهري آب وكانون الأوّل 1982[90]. وذكرت مصادر إسرائيليّة أنّ حوالى 100 شاحنة محمّلة بالبضائع كانت تدخل شهريّاً إلى لبنان[91]. ووفق هوّاري، بلغت قيمة الصادرات 84 مليون دولار بين تموز وآخر عام 1982[92]. وتوقّعت مصادر إسرائيليّة آنذاك، أن تصل إلى ما بين 150 مليون دولار و180 مليوناً سنويّاً، ما يعني أنّ إسرائيل كانت تسعى لتحويل لبنان إلى «ضفّة شماليّة» تقوم على التبعيّة الاقتصاديّة لها[93].

وتوّجت الدولة العبريّة سياستها الاقتصاديّة تجاه لبنان بإعلانها عن السماح للتجّار اللبنانيّين باستخدام مطاراتها ومرافئها لأغراض تجاريّة بأسعار منافسة تصل إلى نصف التكلفة في «مرفأ بيروت»[94]. وتحدّثت التقارير الإسرائيليّة عن أنّ معابر رأس الناقورة وبيرانيت والمطلّة، كانت تعجّ عام 1983 بالتجّار اللبنانيّين أو وكلائهم المستترين خلفهم[95]. لقد وجد بعض التجّار الجشعين، في الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان، فرصة مناسبة لتحقيق مكاسب ماليّة عبر إدخال السلع الإسرائيليّة إلى لبنان من دون رسوم جمركيّة، أو الاستيراد عبر إسرائيل (ترانزيت) بضريبة 12.5%، فضلاً عن تدنّي تكاليف نقل السلع عبر المرافئ الإسرائيليّة قياساً إلى الرسوم المفروضة في «مرفأ بيروت»[96].

وباستطلاع المؤلّف عيّنة من 23 تاجراً في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة، رفضوا ذكر أسمائهم، حول استيراد سلع إسرائيليّة، أفاد 13 منهم، 8 في المنطقة الشرقيّة و5 في المنطقة الغربيّة، أنّهم عمدوا إلى استيراد سلعهم عبر مرافئ وبوّابات إسرائيليّة، كحيفا والناقورة بين عاميّ 1982 و1983، أيّ أثناء الاحتلال الإسرائيليّ للبنان، وذلك لتوفير رسوم الأرصفة والجمارك. وأفاد سبعة من أصل 13 تاجراً، أنّهم توقفوا عن الاستيراد عبر المرافئ الإسرائيليّة بعد عام 1983، أيّ منذ انسحاب إسرائيل من الجبل. وهذا يتوافق مع ما رواه كلٌّ من أورن

وهوّاري من أنّ العلاقات التجاريّة بين إسرائيل ولبنان ضعفت في أعقاب مقتل بشير الجميّل، واعتماد شقيقه أمين سياسة الابتعاد عن إسرائيل في أعقاب فشل «اتّفاق 17 أيّار 1983»[97]. أمّا التجّار الستّة المتبقّون، الذين استمروا في علاقاتهم بحيفا والناقورة، وكان بعضهم على اتّصال بمصانع إسرائيليّة قرب تلّ أبيب، فكان أربعة منهم من المنطقة الشرقيّة، واثنان من المنطقة الغربيّة. وهذا يعني أنّ غياب الحسّ الوطنيّ والقوميّ والجشع والرغبة في زيادة الأرباح عبر توفير نسبة من الرسوم التي تُفرض عن الشحن والجمارك، في ظلّ تغييب الدولة اللبنانيّة، كانت صفة غالبة على بعض التجّار، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفيّة والمناطقيّة. أمّا عن طبيعة التجارة مع إسرائيل، فصرّح جميعهم بأنّها قامت على الاستيراد، وقال ثلاثة تجار أنّها شكّلت أكثر من نصف حركتهم التجاريّة، لكنهم رفضوا تحديد أرقام.

لقد حدّد أورن أسماء عدد من هؤلاء التجّار: جوريوس شوفاني (مسيحيّ) من قرية رميش، وخليفة محمود (مسلم) من بلدة الصرفند. كما عمل سماسرة لبنانيّون على إيصال السلع الإسرائيليّة إلى الأماكن المتّفق عليها، وافتتح بعض التجار وكالات لهم في تلّ أبيب وحيفا[98]. وكان أوتيل «كارلتون» في نهاريا ملتقى التجّار اللبنانيّين والإسرائيليّين، بينما كانت قبرص بدورها نقطة التقائهم، ومنطقة ترانزيت لعبور سلع إسرائيليّة إلى لبنان[99]. وأشارت جريدة «الحياة» إلى أنّ أحد التجّار اللبنانيّين ويدعى سمير حاج أقام شبكة من العلاقات بين ميناء الناقورة والموانئ اللبنانيّة غير الشرعيّة، وخصوصاً مينائي جونيه و«الحوض الخامس» في «مرفأ بيروت»، وأنّ البحريّة الإسرائيليّة كانت تقوم بحماية أسطوله التجاريّ في المياه الإقليميّة اللبنانيّة، من الناقورة حتّى طرابلس، مقابل مبلغ سنويّ يُدفع إلى «الإدارة المدنيّة» وإلى «جيش لبنان الجنوبيّ» قدره 15 مليون دولار أميركيّ. ومن خلال «ميناء الناقورة»، كانت السلع تتسرّب إلى السوق اللبنانيّة من الجنوب إلى الشمال وإلى الأسواق العربيّة[100]. وكان هناك اعتقاد لدى التجّار اللبنانيّين المتعاملين مع إسرائيل، أنّ إحلال السلام بين لبنان وإسرائيل بموجب المحادثات الجارية بين البلدين عام 1983، سوف يعزّز من حجم تجارة بينهما[101].

وفي ضوء منافسة الإنتاج الزراعيّ الإسرائيليّ، وتراجع حجم تسويق الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ داخل لبنان وانهيار أسواقه الخارجيّة، فضلاً عمّا تعرّضت له الزراعة

اللبنانيّة من أضرار نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ التدميريّ، ترتّب على عمليّة «تطبيع» العلاقات التجاريّة بين إسرائيل ولبنان، كساد في محصول الليمون والزيتون في الجنوب، وخراب جزئيّ لمزارع الدجاج والإنتاج الحيوانيّ الداخليّ، ومزيد من تدهور زراعة التبغ[102]. ففي عام 1982، تراجعت صادرات الفاكهة اللبنانيّة إلى 257 ألف طنّ، بعدما كانت قد بلغت 334 ألف طنّ عام 1980. وكان هذا أدنى انخفاض لها منذ عام 1974 (348 ألف طنّ)[103]. وذكر تقرير لمصرف لبنان عام 1983، أنّه بنتيجة التطوّرات التي حصلت خلال عاميّ 1982 و1983، تراجعت الصادرات الإجماليّة من السلع والصادرات الصناعيّة وتفاقمت حالة الركود الاقتصاديّ في لبنان[104]، وكلّ ذلك نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ والسياسة الإسرائيليّة القاضية بتفكيك الاقتصاد اللبنانيّ.

كان «تطبيع» إسرائيل علاقاتها الاقتصاديّة بلبنان (تجارة وسياحة) يتطلّب مظلّة سياسيّة. ولهذا السبب، تضمّنت كلّ مشروعاتها «للسلام» معه حتّى توقيع «اتفاق 17 أيّار 1983» تركيزاً على تطبيع العلاقات الاقتصاديّة به. فنصّ المشروع الإسرائيليّ السرّي للمفاوضات الإسرائيليّة – اللبنانيّة، الذي طرحه آرييل شارون على الرئيس اللبنانيّ أمين الجميّل بتاريخ 11 تشرين الأوّل 1982 تحت عنوان «معاهدة أمنيّة مع لبنان»، على فتح الحدود بين الدولتين لتسهيل «الاتّصال السكّاني» و«تبادل السلع» وتشكيل لجان مهمّتها تطبيع العلاقات بلبنان في المجالات التجاريّة والسياحيّة والزراعيّة والجمركيّة والاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة والنقل. وعلى الرغم من رفض لبنان المشروع الإسرائيليّ للسلام[105]، فقد سارت إسرائيل قدماً في سياستها لتطبيع العلاقات الاقتصاديّة معه من خلال مشروع سلام جديد لشارون عُرض على الرئيس أمين الجميّل ووافق عليه. وفي المشروع الجديد، نصوص واضحة حول سياسة إسرائيل لتطبيع العلاقات الاقتصاديّة مع لبنان في مجالات السياحة والتجارة والمواصلات. وقد وصفته دوائر اقتصاديّة لبنانيّة بمحاولة ضمّ لبنان إلى دائرة نفوذ إسرائيل الاقتصاديّ قولاً وعملاً، وبأنّه «غزو اقتصاديّ للبنان»، وحذّرت من أنّ تطبيع العلاقات بالعدوّ سيعني القضاء على التجارة اللبنانيّة مع العالم العربيّ، وإلحاق أكبر الضرر بالاقتصاد اللبنانيّ، وتهجير اليد العاملة اللبنانيّة إلى بلدان الخليج والدول العربيّة[106].

4 – المرافئ غير الشرعيّة: بوّابات التهريب

قبل حرب لبنان، وباستثناء «مرفأ بيروت»، اتّسمت المرافئ اللبنانيّة الممتدّة على طول الساحل من طرابلس إلى صور بمحدوديّة حركتها، واقتصرت في طرابلس على تصدير النفط الخامّ، وعلى صيد الأسماك في المرافئ الأخرى. وعندما أُقفل «مرفأ بيروت» خلال «حرب السنتين»، ولحقت به أضرار جسيمة نتيجة ما تعرّض له من قصف وسقوط القنابل[107]، وانقطاع تواصله بباقي المناطق اللبنانيّة، والاتّصال بالعالم الخارجيّ عبر «مطار بيروت الدوليّ» ولفترات طويلة، استحدثت قوى الأمر الواقع مرافئ غير شرعيّة، امتدّت من النهر الكبير في الشمال إلى ضبيّه، ومن الأوزاعيّ إلى خلدة والجيّة والناقورة في الجنوب[108].

– قيام المرافئ غير الشرعيّة ووظيفتها

بدأ التفكيك المنهجيّ للمركزيّة المرفئيّة اللبنانيّة عام 1976، عندما أسّست الميليشيات وقوى الأمر الواقع مرافئ تهريب على الساحل اللبنانيّ، بحجة تعطّل «مرفأ بيروت» عن العمل، أو بسبب الازدحام الذي كان يشهده المرفأ الشرعيّ، أو لأنّ انتشار المرافئ غير الشرعيّة على طول الساحل اللبنانيّ يُسهم في إنماء المناطق وفي ترسيخ السكّان في قراهم ومدنهم الساحليّة، ويخلق لهم الأسّس الاقتصاديّة والاجتماعيّة الكفيلة بتأمين الحدّ الأدنى من الاكتفاء الذاتيّ[109].

لكنّ قيام المرافئ غير الشرعيّة، سجّل علامة فارقة على فقدان الدولة اللبنانيّة سيادتها على أراضيها ومرافقها ومواردها وشعبها. فكانت هذه المرافئ كنزاً لا ينضب، أو «مغارة علي بابا» لكثرة «خيراتها»، حيث شجّعت التعرفة الجمركيّة المخفّضة المستوفاة على البضائع المستوردة أو المصدّرة، التجّار على اللجوء إليها تحاشياً لدفع جمارك أعلى في «مرفأ بيروت» الشرعيّ، في وقت كان فيه التهريب يتمّ عبر إسرائيل، ما يعني أنّ خزينة الدولة كانت تُنتهك من قبل الميليشيات اللبنانيّة من جهة، ومن إسرائيل من جهة أخرى. وكانت المرافئ غير الشرعيّة أنجع وسيلة لأمراء الحرب لسلب الدولة مواردها وإبقائها راكعة على ركبتيها، وبالتالي «دفن» ما هو شرعيّ إلى الأبد. كما كانت أفضل وسيلة بالنسبة إلى بعض التجّار في تخفيض الضرائب على بضائعهم وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وإن على حساب خزينة الدولة. وقد عزّزت ظاهرة المرافئ غير الشرعيّة من سيطرة الميليشيات على المرافق والموارد،

وأحدثت تقسيماً سياسياً وجغرافياً بين المناطق اللبنانيّة، وأسهمت في انحدار سلطة الدولة على جزء كبير من الأراضي اللبنانيّة.

– المرافئ غير الشرعيّة: انتشارها على الساحل اللبنانيّ وخسائر الدولة

يُبيّن الجدول (10) أنّ عدد المرافئ غير الشرعيّة المنتشرة على طول الساحل اللبنانيّ ما بين العريضة في الشمال والناقورة في الجنوب، بلغ في نهاية عام 1986 (18) مرفأً، منها ثلاثة في المنطقة الشرقيّة، واثنان في المنطقة الغربيّة، وثمانية في محافظة الشمال، وثلاثة في بيروت حتّى الناعمة، واثنان في محافظة الجنوب. كما كانت هناك ثلاثة مرافئ صغيرة غير شرعيّة تصلح للاستخدام. وكانت هذه المرافئ تابعة للميليشيات أو تحت حمايتها. وفي المقابل، كانت بقيّة المرافئ الشرعيّة وعددها 10 تعمل أيضاً تحت سيطرة الميليشيات، على الرغم من وجود عناصر أمنيّة لبنانيّة وجمركيّة فيها، ويتمّ عبر بعضها (بيروت، صيدا، صور، طرابلس) تهريب السلع والتلاعب بقيود سفن الشحن من ناحية الحمولة وأصناف البضائع المستوردة، وبالتأكيد لمصلحة هذه القوى وعلى حساب خزينة الدولة. أمّا المرافئ الخاصّة، وعددها خمسة، فلم يكن يوجد فيها ضابطة جمركيّة ولا أمن عامّ، ولا تدفع مستورداتها جمارك للدولة. إضافة إلى ذلك، عمد بعض التجّار إلى استيراد سلعهم عبر «مرفأ حيفا» الذي كان يقدّم تسهيلات جمركيّة ومرفئيّة منافسة للمرافئ الشرعيّة في لبنان، ومن هناك تُنقل برّاً إلى بيروت بوساطة سماسرة.

كانت بعض السلع المستوردة عبر إسرائيل تأخذ طريقها عبر ميناء الناقورة، ومنها إلى أحد المرافئ غير الشرعيّة اللبنانيّة[110]. وكانت أرباح التهريب عبر هذه المرافئ تذهب إلى جيوب زعماء الميليشيات، ممّا يحرم خزينة الدولة اللبنانيّة من ما يزيد عن 50 مليون دولار أميركيّ شهريّاً. وفي ضوء أزمتها الماليّة المعروفة، أدّى التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة إلى زيادة تقلّص الإيرادات وبالتالي إلى ظهور عجز في موازنة الدولة اللبنانيّة. وقد اتّخذ هذا العجز اتّجاهاً تصاعديّاً سنة بعد أخرى، متزامناً مع قرار الميليشيات سلب الدولة مواردها الماليّة. ففي السنوات 1986 و1987 و1988، بلغ هذا العجز على التوالي 82.2% و86% و92.2% [111]. وعندما استحدثت الحكومة اللبنانيّة في مطلع عام 1985 ما سُمّي بـ «الدولار الجمركيّ» وسعّرته بستّ ليرات لبنانيّة أولاً، ثمّ رفعته إلى 100 ليرة في عام 1991، أيّ أدنى بكثير من سعره الحقيقيّ، وذلك لتشجيع التجّار على استخدام المرافئ الشرعيّة، وبالتالي الحدّ من

التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة، لم تؤدِّ هذه الخطوة إلى النتائج المرجوة، إذ استمر التهريب، فيما تناقصت عائدات الدولة جرّاء «الدولار الجمركيّ»[112]. وفي أحدى المرّات، صرّح المدير العام للجمارك بأنّ تجّاراً وصناعيّين كباراً يلجأون إلى المرافئ غير الشرعيّة، ويوجّهون في الوقت نفسه المذكّرات والكتب إلى المسؤولين مطالبين بمكافحة التهريب[113].

كانت هيمنة الميليشيات على المرافئ الشرعيّة وغير الشرعيّة على طول الشاطئ اللبنانيّ تعني أنّ علاقات لبنان التجاريّة على المستوى الدوليّ لم تعد في يد الدولة اللبنانيّة صاحبة السيادة الشرعيّة على أرضها ومرافقها، بل في أيدي الميليشيات وقوى الأمر الواقع. وكان وجود الميليشيات على طول الساحل اللبنانيّ (بالطبع ليس لحماية البلاد من عدوان خارجيّ) يعزّز من حالة الانقسام السياسيّ والجغرافيّ بين المناطق اللبنانيّة وبين المواطنين (جدول 10).

جدول (10) المرافئ الشرعيّة وغير الشرعيّة على الساحل اللبنانيّ والقوى المهيمنة عليها[114]

المرفأ	الوضع القانوني	الجهّة المشرفة/ المهيمنة
سعيد علم الدين	غير شرعيّ	سعيد علم الدين
أحمد سعيد الخير	غير شرعيّ	أحمد سعيد الخير (نسيب أحد نوّاب كتلة رشيد كرامي)
مرفأ المنية	غير شرعيّ	أحمد سعيد الخير والمختار محمد الخير
مرفأ الزقاق الثالث	غير شرعيّ	أحمد طليس
مرفأ شماليّ طرابلس قرب الحمّام العسكريّ/ قرب ثكنة عرمان	غير شرعيّ	
مرفأ طرابلس	شرعيّ	تناوب عليه الفلسطينيّون وحركة التوحيد الإسلاميّ ثمّ خضع للإشراف السوريّ
مرفأ مار إلياس الجديد	غير شرعيّ	
مرفأ شركة الترابة/ شكّا	شرعيّ خاصّ	شركة الترابة الوطنيّة

مرفأ شركة الترابة الوطنيّة	شرعيّ خاصّ	شركة الترابة الوطنيّة
مرفأ معمل زيوت سلعاتا	شرعيّ خاصّ	
مرفأ شركة كيماويّات سلعاتا	شرعيّ خاصّ	
مرفأ سلعاتا	غير شرعيّ	ميليشيا المردة
مرفأ كفر عبيدا	غير شرعيّ	
مسبح الفدار	غير شرعيّ	يمكن استخدامه كمرفأ صغير
مرفأ جبيل	شرعيّ	لا تُشرف عليه الدولة
مرفأ سان بول	غير شرعيّ	
مرفأ كينغ برجيس	غير شرعيّ	
مرفأ طبرجا	غير شرعيّ	القوّات اللبنانيّة/ يُستخدم للتصدير
مرفأ الأكوامارينا	غير شرعيّ	استُخدم أكثر من مرّة لاستقدام الأسلحة إلى المنطقة الشرقيّة
مرفأ نهر إبراهيم	غير شرعيّ	استُخدم بصورة مؤقّتة
مرفأ جونيه	شرعيّ	وجود فاعل للقوّات اللبنانيّة/ سياحيّ أكثر منه تجاريّ/ بإشراف جورج قسّيس
مرفأ محطّة كهرباء الذوق	شرعيّ	خارج عن سلطة الدولة
مرفأ ضبيّه	غير شرعيّ	مجهّز بمعدّات ووسائل تفريغ حديثة/ حتّى عام 1985 بإشراف القوّات اللبنانيّة، ثمّ بعد ذلك بإدارة جوزيف عبّود المحسوب على كميل شمعون بتوافق ماليّ مع القوّات اللبنانيّة لقاء 40 مليون ليرة لبنانيّة سنويّاً
مرفأ جميل الجميّل	شرعيّ	مرخّص له من قبل أمين الجميّل
مرفأ الدورة	شرعيّ	مخصّص لاستيراد النفط
مرفأ شركة بروتين	مرخّص له	يستقبل مراكب صيد

الحوض الخامس	غير شرعيّ	الكتائب اللبنانيّة، ثمّ القوّات اللبنانيّة بعد عام 1985
مرفأ بيروت	شرعيّ	الكتائب اللبنانيّة عبر شركة سونابور
الحمّام العسكريّ		استُخدم لنقل الركّاب بعد إقفال المطار
مرفأ الأوزاعيّ	غير شرعيّ	حركة أمل
مرفأ خلدة	غير شرعيّ	(جزيرة مرّوش سابقاً) تحت سيطرة الحزب التقدميّ الاشتراكيّ
مرفأ الناعمة	غير شرعيّ	في طور التجهيز أواخر عام 1986
مرفأ الجيّة	غير شرعيّ	الحزب التقدميّ الاشتراكيّ/ رُمّم لاستقبال بواخر النفط
مرفأ صيدا	شرعيّ	جيش لبنان العربيّ، بعد ذلك ميليشيا مصطفى سعد
مرفأ الزهراني	شرعيّ	مخصّص لاستيراد النفط الخام - سيطرت عليه حركة أمل
مرفأ الصرفند	غير شرعيّ	
مرفأ صور	شرعيّ	تحت سيطرة حركة أمل/ مرفأ سيّارات مستوردة
مرفأ الناقورة	غير شرعيّ	بإشراف جيش لبنان الجنوبيّ/ لنقل الركّاب بين الناقورة والحوض الخامس

5 – الانشطار المناطقيّ: خطوط التماس ومعابر الإذلال

كما انشطر الاقتصاد اللبنانيّ على أسس طوائفيّة، كذلك الحال، انقسمت المناطق على بعضها بعضاً على أسس طائفيّة ومذهبيّة، وتحوّلت إلى بؤر شبه معزولة، أو محاور وجبهات عسكريّة على تخومها، ظلّ بعضها ثابتاً طوال الحرب، وتقلّص بعضها الآخر أو تمدّد بفعل التطوّرات السياسيّة والعسكريّة. ومن خلال طرد «الغرباء» (= التهجير)[115] من أفراد الطوائف الأخرى أو الأحزاب والفريق الآخر، وإقامة مناطق وكانتونات ذات هويّات دينيّة متجانسة، تحوّلت بيروت وضواحيها والمناطق في

الأطراف، إلى مدن صغيرة متماسكة مع بعضها بعضاً بشكلٍ واهٍ تفصل بينها «خطوط التماس» والمعابر والحواجز التي رسمت حدود الطوائف جغرافيّاً بفعل عامل نفسيّ في الأساس (الخوف والتخويف المتبادلين نتيجة الأوضاع الأمنيّة) سرعان ما تحوّل إلى عامل سياسيّ (التأكيد على الهويّة والخصوصيّة، وعلى غياب الدولة وشرعيّتها وسيطرة الميليشيات على الأرض).

– خطوط التماس والمعابر: الأهداف الوظيفيّة

نشأت «خطوط التماس» في الأساس للدفاع عن النفس نتيجة التخويف والشحن بأنّ الطرف الآخر يخطّط لمهاجمة المناطق الأخرى، ولخلق شعور من الاطمئنان والحماية لدى المواطنين في المنطقة الأخرى. ومع ذلك، لم تؤدِّ هذه الخطوط وظيفتها بالنسبة إلى المواطن العاديّ سوى في حدود ضيقة، إذ كانت قذائف المدفعيّة والهاونات تعبر سماءها لتطال عمق مناطق الخصم. وكان بإمكان السيّارات المفخّخة أن تجد طريقها أيضاً عبرها لتصيب المواطنين في الشطر الآخر وتقتل أكبر عدد منهم. إنّ عدم معرفة ما يدور خلف «خطوط التماس» في مناطق الخصم، كان يتسبّب في حالة من الخوف الشديد لدى المواطنين في الطرف الآخر، نتيجة المخاوف من احتمال سقوط تلك الخطوط ومعها المتاريس، من خلال هجوم مفاجئ يشنّه «العدو» عليهم.

وعلى الصعيد العملي، كانت «خطوط التماس» ذات أهداف وظيفيّة وهي:

1 – أن تكون خطوطاً ثابتة للفصل بين المناطق على أساس تجانس طائفيّ أو مذهبيّ أو سياسيّ.

2 – تنمية سلوكيّات متمايزة ورموز ولباس للتأكيد على «الأنا» و«الآخر» في الحيّز الجغرافيّ – الطائفيّ.

3 – منع التواصل مع أبناء الطائفة الأخرى.

4 – شلّ عمل مؤسّسات الدولة والدفع نحو تقسيم هذه المؤسّسات على أسس طائفيّة.

5 – أن تكون «بارومتراً» للوضع السياسيّ، تُفتح مع الانفراجات السياسيّة وتُقفل مع التفجير العسكريّ.

6 – أن تكون وسيلة للقوى الخارجيّة عبر أدواتها الميليشياويّة لتوتير الأوضاع أو تهدئتها وفق سياساتها ومصالحها.

7 – أن تكون مراكز للتواصل بين الميليشيات المتحاربة من أجل تحقيق المصالح المشتركة: سياسيّاً، للتأكيد على سلب الدولة سيادتها وسلطتها والإبقاء عليها وعلى مؤسّساتها شبه مشلولة، اقتصاديّاً – ماليّاً، لجني الأرباح والعائدات وتحصيل الخوّات والضرائب جرّاء الإمساك بحركة التجارة والعبور عند الحواجز بين المناطق، وبالتوافق في ما بينها.

جسّدت الحواجز عند «خطوط التماس» البعدين الاقتصاديّ والسياسيّ للحرب، وإستراتيجيّة ميليشياويّة لا علاقة لها بالطائفة أو المذهب، هدفها نهب الناس وجني الثروات والتحكّم بالوضع السياسيّ. ويعلّق أحد قادة الميليشيات على تشييد «خطوط التماس» بأنّها لم تكن على الدوام للفصل بين الطائفتين المسيحيّة والإسلاميّة، بل أسهمت الخلافات العقائديّة والانتماءات السياسيّة في قيامها. ففي عام 1976، نشأ «خطّ تماس» بين منطقتي بكفيّا وضهور الشوير المسيحيّتين بسبب الخلافات العقائديّة بين «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ». وبين عاميّ 1985 و1987، ارتفعت في بيروت الغربيّة «خطوط التماس» بين «حركة أمل» والفلسطينيّين في المخيّمات، وبعد ذلك التاريخ، في الضاحية الجنوبيّة بين الشيعة والشيعة (حزب الله وحركة أمل). وأثناء حرب عون – جعجع، نشأ «خطّ تماس» فصل ما بين كسروان والمتن[116].

وعلى الرغم من أنّ سكن المواطن اللبنانيّ في حيّز جغرافيّ ينتمي إليه طائفيّاً أو مذهبيّاً أو حزبيّاً، كان يعطيه شعوراً بالأمن، إلّا أنّ انتماءه السياسيّ لم يحقق له السلامة على الدوام. فبعض الحزبيّين اليساريّين من المسيحيّين لقوا حتفهم في المناطق الإسلاميّة، ولم يشفع لهم انتماؤهم السياسيّ إلى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة». وهذا ينطبق أيضاً على المسيحيّين اليساريّين الذين قُتِلوا أو هُجّروا من المناطق الشرقيّة، ولم يشفع لهم قيدهم على أنّهم مسيحيّون.

وباستثناء حادثة اختراق بيروت الشرقيّة من ناحية بيروت الغربيّة التي قام بها إيلي حبيقة في أواخر أيلول 1986[117]، ومحاولة اختراق سوق الغرب في آب عام 1989 من قبل الميليشيات الحليفة لسورية لإسقاط قصر بعبدا[118]، فقد احترم جميع المتقاتلين «قدسيّة» «خطوط التماس». فلم تحدث أيّة محاولة من أيّ طرف لتغيير الواقع على الأرض بين شطريّ بيروت أو عند «خطوط التماس» الأخرى في الأطراف. في المقابل، كان بإمكان المتصارعين أن يتراشقوا بكلّ أنواع الأسلحة وأن ينشروا

قنّاصيهم لشلّ الحياة اليوميّة والحركة في الأحياء المقابلة لخطوط التماس لإلحاق الضرر بالفريق الآخر وابتزازه سياسيّاً وإعلاميّاً. فعندما اتُّهمت إحدى الميليشيات بأنّها تعرقل فتح أحد المعابر، نفى أحد مسؤوليها ذلك بالقول: «**نحن نتقاضى ضريبة (= خوّة)، فأنا عندما أقفل هذا المعبر أخسر ما بين 3 ملايين و4 ملايين ليرة لبنانيّة شهريّاً**»[119].

بناءً على ما سبق، تحوّلت الأحياء الواقعة عند «خطوط التماس» إلى مناطق أكثر توتّراً وخطراً على ما تبقّى من أمن المواطنين. فكانت الحدّ الفاصل لحدود الكانتون الطائفيّ، الذي يجب حمايته من «العدو» في الجانب الآخر، ويتمّ الوصول إليها عبر معابر محدّدة. من هنا، كانت «خطوط التماس» والحواجز على المعابر تعجّ بالمسلّحين والقنّاصين الذين يفتعلون المعارك ويتبارزون بمختلف أنواع الأسلحة ومن مسافات قريبة، بسبب أو من دون سبب. أمّا المناطق الخلفيّة من الحيّز الجغرافيّ – الطائفيّ، فكانت أكثر أمناً وملاذاً للمواطنين، ذلك أنّها كانت بعيدة عن مرمى الأسلحة الخفيفة.

– خطوط التماس والمعابر في بيروت

امتدّت «خطوط التماس» في بيروت على طول طريق الشام، وبين المرفأ وساحة البرج مروراً – بالمتحف – البربير وصولاً إلى ضاحية بيروت الجنوبيّة. وهذا ما أدّى إلى انقسام بيروت إلى منطقتين طائفيّتين: بيروت الغربيّة «الإسلاميّة»، وبيروت الشرقيّة «المسيحيّة» عبر خطّ فاصل أُطلق عليه تسمية «الخطّ الأخضر»[120]، الذي كان يؤدّي الغرض الذي من أجله شُيد حائط برلين عام 1961، على حد قول مها يحيى: «... **أداة عسكريّة ووسيلة فعّالة للسيطرة على السكّان المدنيّين وهو** (= الخطّ الأخضر) **يؤكّد من الناحية الاجتماعيّة على الاختلاف بين الداخل والخارج... ومع نموّ الخبرة العسكريّة والارتياب السياسيّ، تحوّل «الحائط» إلى نظام معقّد يتضمّن مناطق محاطة داخل مناطق محاطة...**»[121] لقد قضى هذا التقسيم على وحدة الأرض، كوسيلة اتصال وتواصل، لا علاقة لها بالمذهب والطائفة والمنطقة والحيّ والشريحة الاجتماعيّة.

وبمقارنة الماضي (قبل الحرب) بالحاضر (أثناء الحرب)، وصف أحد الباحثين وضع بيروت المجزّأة على الشكل التالي، فقال: «**قبل الحرب كانت تقاسيم الأرض غير ما هي عليه اليوم. كنتَ تنتقل فتقول إنك تنتقل من الساحل إلى الجبل، أو من منطقة جرداء إلى منطقة خضراء، أو من منطقة غنيّة إلى منطقة فقيرة، أو من ريف إلى مدينة**

إلخ... ولكنْ لم يكن يغادرك شعور بأنّك تسعى في مناكب أرض واحدة، وكان هذا الشعور أقوى من كلّ ما عداه. اليوم أضافت خطوط الفصل، التي نشأت في الحرب، تقسيماً جديداً إلى كلّ هذه التقاسيم. قبل الحرب كنتُ أذهب كثيراً إلى عاليه وأمرُّ كثيراً في عاليه ولم أكن أعلم أنّ في عاليه هذا العديد من الدروز. كنت اعتقد أنّ عاليه مدينة مسيحيّة وأنّ الدروز يعيشون في الجوار... لم نكن ننتبه انتباهاً حقيقيّاً إلى هذا النوع من خطوط الفصل». ويُضيف الباحث قائلاً: «**اليوم نكاد لا ننتبه إلّا إليها. الصعود من الحمرا إلى بعبدات لم يعد مجرد صعود للابتراد من الساحل القائظ المكتظ إلى الجبل اللطيف الهادئ، بل بات قبل كلّ شيء عبوراً من «الغربيّة» إلى «الشرقيّة»**»[122].

وعند «خطوط التماس»، تحوّلت بعض المعابر إلى «حواجز» تعبّر عن سلب الدولة سيادتها وشرعيّتها، والى نقاط تجاريّة وجمركيّة لتبادل السلع والمصالح الماليّة، حيث لم يكن للمعبر من الناحية العمليّة علاقة بالخلافات الإيديولوجيّة والسياسيّة بين فرقاء النزاع. فكانت كلُّ ميليشيا تحترم «حقوق» الميليشيا في الجهة المقابلة و«سيادتها»، ولا تلجأ إلى الاعتداء على مداخيل الميليشيا (= الدويلة) المنافسة. وعن هذا المعبر بالتحديد، جاءت أغنية زياد الرحباني التي جاء فيها: «**شوف الليرة ما أحلاها بتقطع من هون لهونيك**»[123].

كانت المعابر في الوقت نفسه «مصيدة» للمواطنين من خلال استخدامها لممارسة الخطف على الهويّة، وفي الوقت نفسه لإذلالهم. فبعدما كانت المسافة بين طرابلس والساحل الجنوبيّ تستغرق حوالى الساعتين قبل الحرب، أضحت «الرحلة» بين المنطقتين تستغرق يوماً كاملاً، إذ تعيّن على «المسافرين» سلوك طريق البقاع – بعلبك، ومنها إلى طرابلس عبر طريق الهرمل أو الأرز. وكان الوضع بين جنوب بيروت وشرقها أكثر تعقيداً، بسبب الحواجز السوريّة والميليشياويّة والفلسطينيّة، وتلك التابعة للحركة الوطنيّة. فبقيت هذه الحواجز على الدوام تجسّد انقسام الوطن والمواطنين.

وكما يُبيّن الجدول (11)، تمّ التواصل بين البيروتين عبر تسعة معابر. أمّا المعابر الثلاثة الأخيرة في الجدول، فاستُحدثت أثناء «حرب الإلغاء» بين عون وجعجع. وفي حينه، قُسّمت بيروت الشرقيّة إلى شطرين بين الجماعتين المتنافستين. ورُوي أحد هذه المعابر (= معبر نهر الموت) بدماء المواطنين والمتقاتلين الذين سقطوا في غفلة من الحروب المفتعلة، فكان اسماً على مسمّى، حيث تحوّل النهر (نهر الموت) إلى بحر من الدم البريء الذي أزهقته صراعات الأخوة الأعداء، كما وصفته صحيفة عربيّة[124].

أمّا معبر الأوليفتي – المتحف – العجّة – البربير، فأُطلق عليه «معبر الاستحقاقات»، لأنّه شهد انتخاب إلياس سركيس، وتعطّل فيه انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية (قصر منصور)[125]، وتمّ في القصر نفسه التصديق على موازنة الحكومة، وانتخاب حسين الحسيني رئيساً للمجلس النيابيّ عام 1985. كما سُمّي بطريق «الجلجلة»[126]، والعبور عليه بـ «يوم الحشر»، نظراً إلى معاناة الناس الذين كان عليهم السير على الأقدام حوالى كيلومترين، ما بين البربير والأوليفتي، فضلاً عن السيّارات المدنيّة والعسكريّة وشاحنات الخدمات التي كان يعجّ بها هذا المعبر. وكان هذا المعبر أهمّ نقاط الاتّصال بين المنطقتين الغربيّة والشرقيّة، ويعبره يوميّاً حوالى 5,000 مواطن سيراً على الأقدام في عام 1988، مقابل عدد محدود من سيّارات أصحاب التصاريح والنوّاب والدبلوماسيّين. وفي بعض أيّام الأسبوع، الاثنين صباحاً والسبت مساءً، كان عدد العابرين يصل إلى حوالى 50 ألف نسمة[127].

وعند معبر البربير – العجّة – المتحف، أُقيم حاجزان: الأوّل عند المتحف والآخر مقابل بناية العجّة قرب محلّة البربير. وكان يُسمح للشاحنات بعبور الحاجزين من قبل الميليشيات الموجودة على جانبيّ المعبر لقاء «الرسوم» على السلع التي كانت تذهب إلى جيوبها. وفي إطار الخطّة الأمنيّة لبيروت الكبرى، أُزيل «الخطّ الأخضر» في 28 تموز 1984 بوساطة الجرّافات[128]. أمّا معبر الفرانسيسكان – قصقص، والمؤدّي إلى شارع بدارو، فكان يربط البيروتين، وخُصّص في معظم الأوقات لمرور الدبلوماسيّين والعسكريّين. وليس بعيداً عن هذا المعبر، كان هناك معبر المرفأ الذي سيطر على طرفه الشرقيّ «حزب الكتائب اللبنانيّة» ثمّ «القوّات اللبنانيّة»، وعلى طرفه الغربيّ الميليشيات الموجودة في المنطقة الغربيّة. وكان فتح هذا المعبر وإقفاله رهن ببورصة الصراع الدائر بين الأطراف المتنافسة. ومع الحرب، جاءت ولادة معبر غاليري سمعان – مار مخايل. لكنّه استمرّ مقفلاً معظم فترات الحرب، باستثناء فترة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. أمّا معبر المريجة – الكفاءات، فكان آخر المعابر التي استُحدثت خلال الحرب، وسيطرت عليه «حركة أمل» من جانب، و«القوّات اللبنانيّة» والجيش اللبنانيّ من الجانب الآخر. واعتُبر معبراً تجاريّاً للشاحنات بين المنطقتين الغربيّة والشرقيّة، مع السماح للسيّارات المدنيّة والمشاة باستخدامه.

وإلى جانب المعابر هذه، وُجدت محاور قتال في بيروت وجبل لبنان، على الشكل التالي: محور السوديكو – البريمو – البرجاوي – رأس النبع؛ المتحف – البربير مروراً

بناية العجّة؛ بنك سوريا ولبنان – الحاج داوود؛ القنطاري – الفنادق، الكرنتينا – المسلخ – المدوّر – الجعيتاوي؛ النبعة – سنّ الفيل – الدكوانة – المكلّس؛ برج حمّود – الدكوانة – تلّ الزعتر؛ جسر الباشا – الحازميّة – تحويطة فرن الشبّاك؛ الشيّاح – عين الرمّانة؛ الطيونة – دار الكتاب اللبنانيّ – المطاحن – عين الرمّانة؛ مار مخايل – صفير – المعلّم؛ سقي الحدث – مار مخايل – غاليري سمعان؛ كفرشيما – حيّ السلّم والحدث – كلّيّة العلوم – الليلكي؛ كفرشيما – الشويفات؛ كفرشيما – العمروسيّة – بسابا – الشويفات – المعروفيّة؛ الدامور – حارة الناعمة؛ قرص المدوّر – عين السيّدة – تلّة البرنس – قلعة الحصن – تلّة 888 – عاليه – رأس الجبل؛ عاليه – ضهر الوحش – عاريّا – شويت؛ سوق الغرب – رأس الجبل؛ سوق الغرب – تلّة 888؛ عيتات – سوق الغرب – شملان – كيفون – بيصور؛ كيفون – قلعة الحصن – سوق الغرب.

– خطوط التماس والمعابر والمحاور في المناطق اللبنانيّة

لم تقتصر بدعة المعابر على البيروتين، بل امتدّت خلال مراحل الحرب لتتحوّل إلى ظاهرة تجسّد لبنان المقسّم والمنقسم على نفسه تحت وطأة الصراعات وحروب المصالح والمغانم. فأثناء «حرب السنتين»، نُصّب حاجز ضريبيّ إلى الشرق من عيون السيمان على الطريق المؤدّية إلى البقاع. كما أُقيم حاجز ماليّ قرب نبع الصفا، وآخر في رأس المتن، وثالث عند ملتقى النهرين في المنطقة الساحلية. وأُقيم حاجز ماليّ في سلعاتا قرب شركة الترابة[129].

وكثرت خلال الحرب المعابر في المناطق اللبنانيّة كلّها، كما يُبيّن الجدول (11). ولعلّ أشهرها «حاجز البربارة». وكان ذِكر الحاجز أو المرور عبره يثير الفزع ومخاوف الناس، لأنّه ارتبط بسيطرة «القوّات اللبنانيّة» عليه، وما أقدمت عليه من أفعال مشينة بحقّ المواطنين. تأسّس «حاجز البربارة» عام 1978، وتولّى الأمن عليه من جهة بيروت عناصر من «القوّات اللبنانيّة»، مدعومة بوحدات من ثكنة عمشيت في الحالات الطارئة. وقد أقامت «القوّات» تحصينات قويّة على تلال البربارة المشرفة على الطريق الساحليّة وعلى البحر، إضافة إلى حقول الألغام المزروعة على جانبيّ الطريق والممتدّة إلى مسافة 300 متر تقريباً من جهة الشمال.

أمّا أشهر محاور الشمال، فهي: طرابلس – زغرتا؛ زغرتا – الضنيّة؛ أردة – دير عشاش تقابلها سير الضنيّة – مرياطة؛ المستشفى الحكوميّ في طرابلس – مدرسة

الكرمليين (الطليان) – منازل الضبّاط شمالاً؛ القبّة – شارع الأرز – طريق زغرتا؛ البترون – طرابلس؛ أنفه – شكّا؛ أميون – الكورة؛ بعل محسن – القبّة – التبّانة؛ الشعراني – الجلاّد – الأميركان – الزاهريّة – التبّانة – سوق القمح – طلعة العمريّ؛ التبّانة – بعل الدراويش؛ الشعراني – حارة السيدة؛ القبّة – وزغرتا – أبي سمرا – مجدليّا؛ مجدليّا – تلّة حسّون – دير البادريّة؛ القبيّات – عندقت.

وفي البقاع، أُقيم أثناء «حرب السنتين»، ولاحقاً منذ أحداث زحلة عام 1981، «خطّ تماس» فصل مدينة زحلة ذات الغالبيّة المسيحيّة عن البلدات الإسلاميّة المجاورة، سعدنايل والكرك وحزرتا. وغدا المعبر في زحلة الواقع بين المدينة الصناعيّة ومزارع عزيز ورده في سهل البقاع، متنفساً تجاريّاً وشرياناً حيويّاً وخطّاً لتبادل المصالح وتأمين المؤن. وكان يسمح بدخول شاحنات القمح والطحين والخضار من سهل البقاع إلى زحلة، إضافة إلى صهاريج المحروقات وشاحنات الأسلحة والذخائر. وفي المقابل، كانت زحلة تُصدّر المعدّات والآلات الزراعيّة التي كانت تُصنع في المدينة الصناعيّة. لكن العبور، كان يتمّ فقط لقاء «خوّات» تذهب إلى القوى المسيطرة على جهتيّ المعبر.

وعطفاً على الجدول (11)، يتبيّن أنّ كلّ المناطق اللبنانيّة، بدءاً بالعاصمة بيروت، وامتداداً إلى الأطراف القريبة والبعيدة في جبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، أقامت محاور ومعابر خاصّة بها للتأكيد على خصوصيّة المنطقة التي تسيطر عليها والسكّان الذين تدّعي حمايتهم و«القانون» الذي تفرضه، حتّى العدو الإسرائيليّ وعملاؤه، أصبح لهم معابر للتأكيد على «المجال الحيويّ» للنفوذ الإسرائيليّ في جنوب لبنان. ولا يعني وجود كلّ هذه المعابر، أنّها كانت منعزلة عن بعضها بعضاً، فلأسباب اقتصادية في الدرجة الأولى، كانت تُفتح لتحقيق المكاسب والأرباح من السلع العابرة. في المقابل، كانت المعابر تُقفل من حين لآخر وفق التطوّرات السياسيّة والأمنيّة وتتحوّل إلى محاور قتال. إشارة إلى أنّها لم تنشأ دفعة واحدة في اليوم الأوّل لاندلاع الحرب، فمعظمها أُقيم خلال «حرب السنتين»، ثم فُكّكت بعد ذلك، وعادت من جديد بشكل دائم منذ عام 1983. كما أن الصراعات داخل المناطق الشرقيّة بين الجنرال ميشال عون وسمير جعجع خلال عاميّ 1989 و1990، أفرزت معابر جديدة، كمعبر نهريّ الموت والكلب. وأخيراً، إن بعض المعابر اعتُبرت دائمة، وأخرى «صيفيّة» بسبب تراكم الثلوج أثناء فصل الشتاء.

جدول (11) المعابر بين المناطق اللبنانيّة خلال الحرب [130]

بيروت	المتنان والمناطق الشرقيّة	الشوف	الشمال	الجنوب	البقاع
المرفأ – النورماندي	رأس المتن – المونتيفردي (المتن الأعلى) (معبر سالك)	دير القمر – كفرحيم – معاصر بيت الدين (أقفل عام 1982 وأُعيد فتحه في 1984)	البربارة – المدفون (معبر دائم)	زمريّا – بيت ياحون	المدينة الصناعيّة – مزارع عزيز ورده
التباريس – جسر فؤاد شهاب – الرينغ	صليما – العربانيّة (أقفل بسواتر ترابيّة)		عبرين – البربارة	حولا	زحلة – سعدنايل – الكرك –
السوديكو – بشارة الخوري	زرعون – مار موسى – بعبدات (أقفل بسواتر ترابيّة)		عبرين – جبيل (معبر دائم)	باتر – جزّين	زحلة – حزّرتا
المتحف – بناية العجّة – البربير	ضهور الشوير – الدوّار		دريا – البربارة	برتي – جزّين	غزّة – جبّ جنّين
سامي الصلح – الطيّونة	شرين – زغرين (المتن الشماليّ) (سالك)		عبرين – كفرحلدا	السريرة – كفرحونة	كامد اللوز – جبّ جنّين
المصالح – قصقص	بتغرين – بسكنتا (أقفل بسواتر ترابيّة)		حدث الجبّة – تنورين (معبر صيفي)	علمان – الشومريّة	
قصقص – الفرانسيسكان			خان بزيزا – كفرحلدا	الخردلي – كفرتبنيت	
مار مخايل – غاليري سمعان			قنات – كفرحلدا	الغندوريّة – القنطرة	
الحدث – المريجة – الكفاءات					
نهر الموت				الشوف – سينا (جزّين)	
نهر الكلب				الأوّلي	
غاليري الاتّحاد				القاسميّة	

6 – الإدارة اللبنانيّة: من الإنشطار والإستنساخ إلى التعطّل

تميّز تاريخ لبنان خلال الحرب على صعيد الإدارة اللبنانيّة، في أنّ المواطنين عاشوا في ظلّ نظام مؤسّساتيّ غريب، عبارة عن «واحد مكرّر»، أيّ استنساخ ما هو موجود على صعيد الإدارات والمؤسّسات الرسميّة. فلأسباب سياسيّة، ونتيجة اختلال الوضع الأمنيّ، وانقطاع التواصل بين المناطق، انقطع عدد كبير من موظّفي الدولة عن الحضور إلى أعمالهم، ممّا استلزم تفريع إدارات الدولة ووزاراتها ومؤسّساتها واستنساخها في المناطق الأخرى، وذلك لتأمين عمل الموظّفين المنقطعين عن مؤسّساتهم وإداراتهم الأصيلة، وتلبية حاجات المواطنين. ومنذ ذلك الحين، أخذ العمل الإداريّ الرسميّ يخضع لتأثير القيم الميليشياويّة في سلوك الموظّفين وانضباطهم من جهة، ولمستجدّات الأوضاع الأمنيّة من جهة أخرى. كما خضعت الخدمات العامّة في وزارات الدولة ومؤسّساتها لمشيئة جماعات ميليشياويّة وحزبيّة مختلفة، وضعت أياديها عليها، وهمّها تحقيق أكبر قدر من المكاسب لنفسها، أو تقاسمها مع بعض موظّفي الدولة، كالدوائر العقاريّة وتسجيل السيّارات على سبيل المثال. وسوف نبحث في ما يلي مسائل تفريع إدارات الدولة ومؤسّساتها، والتعطّل الإداريّ كانعكاس لتداعيات الحرب على إدارات الدولة اللبنانيّة.

– تفريع الوزارات والإدارات

أوّل ما جرى «تفريعه» هو «وزارة النفط» ثمّ «وزارة الماليّة»، حيث استُحدثت وزارتان مترادفتان على التوالي في شارع فردان وفي منطقة البريستول. ففقدت «وزارة الماليّة»، بناءً على ذلك، فعاليّتها في جباية الواردات المباشرة وغير المباشرة والرسوم. كما انشطرت «الجامعة اللبنانيّة» إلى حرم مركزيّ في بيروت الغربيّة وفرع في منطقة الفنار، تبع ذلك إنشاء فروع للجامعة في كلّ المحافظات. وكان تفريعها على أسّس طائفيّة غير أكاديميّة، مقدّمة لدخول هذا الصرح العلميّ في نفق الطائفيّة وسقوطه تحت هيمنة الميليشيات[131]. ولم تسلم «الجامعة الأميركيّة في بيروت» من هذا التفريع، فوُجد لها فرع في الأشرفيّة. أمّا «الأمن العامّ اللبنانيّ»، فاستُحدث فرع له في وطى المصيطبة. وجرى كذلك، استنساخ النيابات العامّة في ثكنة الحلو، و«مؤسّسة كهرباء لبنان» في بئر حسن. ولحق التفريع «وزارة الهاتف» في منطقة العدليّة. وبالنسبة إلى مجلس إدارة «الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ»، فكان يجتمع بأعضائه

المسلمين في المنطقة الغربيّة على انفراد، وبأعضائه المسيحيّين في المنطقة الشرقيّة على انفراد أيضاً، ثمّ يتمّ تبادل «المحاضر الجوّالة» بين المنطقتين. وفي وقت لاحق، أسّس مجلس الإدارة مكاتب للضمان في المنطقة الشرقيّة.

وفي «مصلحة الإنعاش الاجتماعيّ»، اضطرّ المسؤولون إلى التعاقد مع مهندسين جدد يسكنون في المنطقة التي أُقيمت فيها المشاريع، من أجل سدّ النقص في الموظّفين غير القادرين على الوصول إلى أماكن عملهم. واضطرّت المصلحة كذلك إلى استئجار مكاتب جديدة في بيروت الغربيّة كي يتمكّن الموظّفون المسلمون من العمل. وعانت «وزارة الصحّة» من المشكلات نفسها، فتعذّر عليها إرسال موظّفين مسيحيّين إلى قرى إسلامية أو بالعكس[132]. ولم تسلم «بلديّة بيروت» في الوسط التجاريّ من الاستنساخ، فاستحدثت «الجبهة اللبنانيّة» فرعاً لها في محلّة الأشرفيّة، فيما نقل المسلمون مكاتبهم إلى «سنتر المقاصد التجاريّ» في شارع مار إلياس في بيروت الغربيّة.

وتحت تأثير الأوضاع، لحق الضعف «وزارة البريد والاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة»، ولم يعد البريد يصل إلى أصحابه سواء داخل البلاد أو خارجها. وفي المرحلة الأولى من الحرب، كان الفلسطينيّون المهيمنون على الاتّصالات الدوليّة في وزارة البريد قرب المجلس النيابيّ، يؤمّنون المخابرات الدوليّة لحزب الكتائب اللبنانيّة. كما شُلّ القسم الأكبر من «وزارة الأشغال العامّة والنقل» لأسباب أمنيّة. ووقع المطار والمرافئ تحت سلطة الميليشيات وقوى الأمر الواقع. وبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، سارت «القوّات اللبنانيّة» في مخطّط لتقسيم «مطار بيروت الدوليّ»، فيكون للمسيحيّين مطار في المنطقة الشرقيّة هو «مطار حالات» تحت شعار سياسيّ تقسيميّ «حالات حتماً». وقد أصبح «مطار حالات» جاهزاً للعمل منذ منتصف الثمانينات كبديل عن مطار بيروت. لكنّ هذه الخطوة لم تنجح لاعتبارات سياسيّة وفنيّة.

ومن المفارقات العجيبة في لبنان، أنّ العمّال وقعوا في فخّ الانقسام الطائفيّ. فبعد قليل على اندلاع الحرب، تحوّلوا إلى وقود تنظيماتهم وأحزابهم الطائفيّة في الصراع الدائر، بدلاً من أن يكونوا أصحاب قضيّة مشتركة مطلبيّة واجتماعيّة يناضلون جميعاً في سبيلها. فانشقّ «الاتّحاد العماليّ العامّ»، بعدما تأسّس «الاتّحاد العامّ للعمال

المسيحيّين» في المناطق الشرقيّة بدعم من «القوّات اللبنانيّة»، قاضياً بذلك على وحدة الحركة العمّاليّة التي تجسّد نضالها المطلبيّ منذ تأسيس «الاتحاد العمّاليّ العامّ» سنة 1970 (133). لكنّ «المستنسخ» لم يستطع أن يكون منافساً للاتحاد الأصيل. كما لحق الانقسام التنظيمات المهنيّة التي كانت تجمع اللبنانيّين من كلّ الطوائف(134). وفي هذا الأمر، ذكر طبيب سُنّي عمل في بيروت الغربيّة، أنّه فقد مرضاه الدروز والشيعة في أعقاب الاشتباكات بين «المرابطون» من جهة و«حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» من جهة أخرى(135).

إضافة إلى ذلك، لم يسلم «النقل المشترك» نحو الضواحي والمناطق من الاستنساخ. فتعطّل أو أصبح تحت سلطة الميليشيات، كما حصل في المناطق الشرقيّة. وما لبث أن انقسم لأسباب أمنيّة إلى مركزين لتجميع سيّارات التاكسي والسرفيس والحافلات، الأوّل تحت جسر الكولا في بيروت الغربيّة، والثاني تحت جسر الدورة في بيروت الشرقيّة(136).

كذلك، انقسمت القمامة «طائفيّاً». فبحجّة أنّ شاحنات القمامة التابعة للمنطقة الغربيّة قد تكون «مفخّخة»، منعت الميليشيات في المنطقة الشرقيّة، المنطقة الغربيّة من استعمال محرقة النفايات في محلّة النهر. وهذا ما جعل «قمامة» الغربيّة تُحرق على مقربة من «مطار بيروت الدوليّ»، وسط تلوّث بيئيّ ومخاطر على الصحّة العامّة(137).

– تعطّل الإدارات وخدماتها وإنتاجيّتها وأجهزة الرقابة عليها

بالانتقال إلى عمل الإدارات وخدماتها التي كانت تقدّمها الدولة إلى المواطنين في الظروف العاديّة، كالهاتف والمياه والكهرباء، فقد تأثّرت هذه المرافق بالمعارك وتعطّلت، ولم تعد تؤدّي مهامها بالشكل الصحيح، نظراً إلى تعرّضها لخسائر جسيمة متواصلة جرّاء المعارك أو الاعتداء عليها، أو بسبب تراجع أداء الموظّفين وانضباطهم.

وكان الهاتف إحدى الخدمات الرسميّة الحيويّة التي تعطّلت وأصابت المواطنين مباشرة، لأنّها كانت، على عِللها في ظلّ المعارك والتقاتل اليوميّ، وسيلة الاطمئنان الوحيدة التي تؤمّن التواصل بين المواطنين. وبسبب وجود الموزّعات والخطوط الهاتفيّة فوق الأرض، نال قطاع الهاتف أضراراً جسيمة

خلال المعارك بين المناطق وداخل المناطق نفسها، وتعذّر إصلاح الأعطال نظراً إلى الأوضاع الأمنيّة الساخنة من جهة، وتغيُّب الموظّفين أو تمنّعهم عن العمل وسط المعارك أو في مناطق لا ينتمون إليها طائفيّاً من جهة أخرى. كما كان النقص في قطع الغيار مشكلة حقيقيّة في إصلاح أعطال الهاتف. وبدورها تعرّضت السنترالات لخسائر جسيمة جرّاء المعارك، ممّا ترتّب عليه تعطّل الهاتف بشكلٍ دائم تقريباً عن نصف المشتركين، وخصوصاً في مناطق النزاع المسلّح. وتفاقمت أزمة هذا القطاع بوجود الشبكات القديمة التي لم تعد صالحة، وانعدام صيانتها أو إمكان تغييرها. وبالنسبة إلى الهاتف الدوليّ، فاستمر يعمل طوال الحرب من دون انقطاع رابطاً لبنان بالعالم الخارجيّ. كان وجود خطوط الهاتف الدوليّة الصالحة للاستعمال، وسيلة للتواصل بين لبنانيّي الداخل ولبنانيي المهجر، وتأمين سير الأعمال والتجارة وخلافهما. كما كانت وسيلة استرزاق للميليشيات وقوى الأمر الواقع التي كانت تؤمّن الاتصالات الهاتفيّة الخارجيّة لزبائنها من خلال «سرقة» الخطوط الشرعيّة.

أمّا المياه، فلحقتها الأعطال بسبب قِدم شبكاتها والهجمات المتواصلة على المباني والمنشآت والتعدّيات على القساطل، وفتح «العيارات» من دون ضوابط، ووضع المحرّكات لضخّ أكبر كمّية من المياه. وعلى الرغم من أنّ التقصير في إمدادات المياه وشبكات التوزيع يعود إلى فترة سابقة على الحرب، إلّا أنّ الأحداث جعلت هذه المشكلة تتفاقم بصورة مباشرة. فأصبحت نسبة 70% من مخزون المياه تذهب هدراً.

وبالنسبة إلى الكهرباء، فتعرّضت بدورها إلى أضرار جسيمة لحقت بمحطّات التوليد وانعدام الصيانة والنقص في قطع الغيار والفيول أويل وسوء التشغيل. كما تضرّرت شبكات التوزيع ومحطّات التحويل في مناطق عدّة جرّاء الحرب، وخصوصاً تلك الواقعة عند «خطوط التماس»(138). وبلغت خسائر «مؤسّسة كهرباء لبنان» حوالى 600 مليون ليرة لبنانيّة حتّى منتصف عام 1984، نتيجة تدمير معامل التوليد وشبكات توزيع الطاقة. أمّا الخسائر نتيجة تمنّع المشتركين عن دفع فواتير الكهرباء أو سرقة التيّار محمّلين الخطوط فوق طاقتها، فبلغت 596 مليون ليرة حتّى تمّوز 1983(139). وخلال «حرب السنتين»، وأثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عاميّ 1978 و1982 وحروب الميليشيات خلال الثمانينات وانتهاءً بحروب عون، دُمّرت شبكات الكهرباء والمياه

والهاتف وسُرقت تجهيزاتها، وهو ما أدّى إلى تراجع القدرة على تأمين التيّار الكهربائيّ والمياه والهاتف بطاقة عاديّة. فتحوّلت هذه المؤسّسات العامّة إلى عبء على الدولة وأسهمت في توليد العجز والدين العامّ. مثال واضح على ما وصلت إليه الإدارة اللبنانيّة، هو «مؤسّسة كهرباء لبنان»، فلم يعد حوالى نصف مليون مشترك من أصل 750 ألفاً يدفعون متوجّباتهم إلى المؤسّسة، في ظلّ التهرّب من الدفع أو بسبب ضعف الجباية، وعدم تمكّن «الصندوق المستقلّ للمحروقات» من دعم الفيول أويل لتلك المؤسّسة بانتظام، إلى أن حُلّ في عام 1989[140].

إنّ كل ما أوردناه، يدلّ على نسبة عالية من التعطّل، لحظ الإدارة اللبنانيّة في مجالات الأداء الإداريّ، وحضور الموظّفين إلى مراكز عملهم، ومستوى انضباطهم وإنتاجيتهم، وفوق ذلك الرقابة عليهم. لقد راوحت نسبة تغيّب الموظّفين ما بين 30% و70%، وكان تأرجح هذه النسبة، صعوداً أو هبوطاً، يتوقّف على الحالة الأمنيّة اليوميّة، وعلى قدرتهم على الانتقال من أماكن سكنهم. كما أسهم الانتماء الطائفيّ في امتناع عدد كبير منهم عن القدوم إلى إداراتهم طالما أنّها تقع خارج أمكنة انتماءاتهم الطائفيّة. ففي «المديرية العامّة لشؤون اللاجئين الفلسطينيّين»، على سبيل المثال، التي كانت تقع في شارع عمر بن الخطّاب في الشطر الغربيّ من بيروت على مقربة من شارع بشارة الخوري، كانت نسبة حضور الموظّفين المسلمين المقيمين في بيروت الغربيّة 80%، في حين لم تتعدّ نسبة حضور زملائهم المسيحيّين في المنطقة الشرقيّة نسبة 5% وبصورة غير منتظمة. وهذا الأمر ينطبق بدوره على الموظّفين المسلمين التابعين لإدارات في المنطقة الشرقيّة. وجرّاء تغيّب الموظّفين، بلغ عدد المعاملات المتراكمة في «الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ» خلال «حرب السنتين» أكثر من 300 ألف معاملة. وحاول «مجلس إدارة الصندوق» حلّ مشكلة التغيّب عبر منح علاوة إنتاجيّة لكلّ موظّف مداوم، وجعل الدوام يمتدّ إلى فترة ما قبل الظهر فقط منذ منتصف الثمانينات. إنّ تحسّن نسبة حضور موظّفي الضمان إلى حوالى 60% و70%، ومن ثمّ إلى 90% بعد منح «علاوة إنتاجيّة»، دلّ على أنّ تغيّب الموظّفين لم يكن سببه الأساسيّ الوضع الأمنيّ أو الانتماء الطائفيّ، وإنّما عدم الرغبة في الحضور إلى الوظيفة، أو الانشغال في الوظيفة الثانية. إلّا أنّ ذلك لم يمنع تراكم المعاملات في «الصندوق»، التي بلغت حوالى 40 ألف معاملة في خريف 1985. لقد تدنّت الإنتاجيّة في ظلّ هيئات رقابيّة لا حول لها ولا قوّة[141].

إنّ غياب الموظّفين عن الالتحاق بأعمالهم، لم يكن على الدوام نتيجة الأوضاع الأمنيّة وعدم التمكّن من القدوم إلى دوائرهم، بل يعود إلى الوظيفة الثانية التي ابتُدعت، منذ أن تبيّن أنّ الدولة عاجزة عن معاينة وحداتها الإداريّة وسلوك موظفيها ومراقبتهم وفرض العقوبات عليهم عند انتهاكهم القوانين. ولم تكن الكفاءات العلميّة من المعلمين والأساتذة الجامعيّين والمهندسين والتقنيّين بعيدة عن «الوظيفة الثانية». فكثير منهم وجدوا أعمالاً إضافيّة في القطاع الخاصّ، بالتأكيد على حساب الدولة والإنتاجيّة في القطاع الرسميّ، حتّى أنّ بعض الموظّفين والأساتذة الجامعيّين، أقاموا خارج لبنان، بينما كانت مرتّباتهم تصلهم بطريقة أو بأخرى أو تحوّل إليهم. صحيح أنّ تدنّي القدرة الشرائيّة نتيجة التضخّم وارتفاع الأسعار، جعلت الموظّفين في أمسّ الحاجة إلى دخل إضافيّ. لكنّ الصحيح أيضاً، أنّ الوظيفة الثانية تحوّلت مع الوقت إلى نوع من «الشطارة» وبلص الدولة (سرقتها) وجني الأرباح.

قبل حرب لبنان، كان بعض الموظّفين يتعاطون الوظيفة الثانية بعد الدوام الرسميّ في نطاق محدود، من دون إهمال أعمالهم ودوام حضورهم في الإدارات. وكانت هناك نكتة يتداولها المواطنون وهي أنّ الموظّف المتغيّب لفترة قصيرة عن عمله كان يترك سترته على كرسي مكتبه كدليل على وجوده وعودته ثانية إلى وظيفته. أمّا خلال الحرب، فأصبح الموظّف يتغيّب من دون الحاجة إلى ذلك أو إبلاغ مرؤوسيه. إنّ تغيّر السلوكيّات والمفاهيم والقيم خلال الحرب، جعل الوظيفة الثانية تنتشر على نطاق واسع، من دون أيّ اعتبار لمصالح الدولة والمواطنين، غايتها الربح الإضافيّ. وقدّرت مصادر رسميّة عدد الذين كانوا يعملون فعليّاً في إدارات الدولة في السنوات الأخيرة من الحرب بنسبة 15% من الموظّفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة، في الوقت الذي كان فيه عدد كبير من موظّفي الدولة يقيمون أو يعملون خارج البلاد ويتقاضون رواتبهم كاملة[142]. وباحتساب نسبة الموظّفين العاملين فعليّاً (15%) وعدد موظّفي الدولة بفئاتهم ومراتبهم كلّها البالغ حوالى 130 ألفاً[143]، وما كانت وزارة الماليّة تدفعه إلى جميع الموظّفين، حاضرين ومتغيّبين ومسافرين، من مرتّبات وأجور بين عاميّ 1982 و1990 وهو 409 مليارات ليرة لبنانيّة، أيّ 23% من الإنفاق الكلّي للدولة، فيتبيّن لنا، وفق الجدول (12)، أنّ ما يقرب من 350 مليار ليرة لبنانيّة ذهبت هدراً إلى موظّفين متغيّبين أو لا يعملون أو مقصّرين أو غير منتجين.

جدول (12) حجم الهدر في إنفاق الدولة على الموظّفين والأجراء والمتعاقدين والمتغيّبين بين عاميّ 1982 – 1990 (بالليرة اللبنانيّة)[144]

	عدد الموظّفين	كلفة إنفاق الدولة على الموظّفين
مجموع عدد موظّفي الدولة اللبنانيّة وفق إحصاء عام 1992	130,000	409,000,000,000
الموظّفون العاملون فعليّاً (15%)*	19,500	61,350,000,000
مجموع الهدر على موظّفين متغيّبين عن أعمالهم أو غير المنتجين	**110,500**	**347,650,000,000**

* لم يحدّد العيّاش السنوات التي كان الموظّفون يعملون فيها فعلاً بنسبة 15% من مجموعهم، وإنّما تحدّث عن السنوات الأخيرة من الحرب. ويُفترض أنّ النسبة لم تكن أفضل أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وتداعياته، و«انتفاضة 6 شباط 1984»، وصراعات الميليشيات في البيروتين بين عاميّ 1985 و1987 وأثناء حروب الجنرال عون عاميّ 1989 و1990.

ولم تتعطّل الإدارات والمؤسّسات العامّة أو تُشلّ بفعل الوظيفة الثانية فحسب، بل شهدت فساداً مستشرياً نتيجة الرشوة على نطاق واسع. وكدليل على فساد الإدارة، قامت الميليشيات بفرض ضرائب شهريّة على صيانة الهاتف وتشغيله، واضطرّ المشتركون إلى دفع «خوّات» ومصاريف إضافيّة. وفي زحلة عام 1987، وجّهت الميليشيات التي تسيطر على الهاتف تحذيراً إلى المشتركين بوجوب دفع «خوّات» تحت طائلة قطع الخطوط الهاتفيّة[145]. وفي الدوائر العقاريّة والميكانيك، فرضت الميليشيات رسوماً إضافيّة على تسجيل العقارات أو السيّارات، فيما حافظ الموظّفون المرتشون على «الإكراميّة» المفروضة من قبلهم. ووصل تمادي الميليشيات في فرض هيمنتها على المؤسّسات العامّة، إلى درجة تقرير سياساتها والرقابة على مجالسها، حتّى تعيين لجان إدارتها وموظّفين في ملاكاتها[146].

كان الوجه الآخر لأزمة التعطّل الإداريّ، هو عدم قدرة الهيئات الرقابيّة على إحالة الموظّفين المخالفين إلى المجالس التأديبيّة بسبب ارتباط عدد كبير من هؤلاء، أو الذين جرى توظيفهم من دون معايير سليمة، بالميليشيات المسلّحة أو بالتدخّلات السياسيّة من قبل القيادات في طوائفهم، أو بسبب كون هؤلاء الموظّفين من المسلّحين الذين تهابهم الإدارة[147]. كما لم يقتصر الأمر على ذلك، إذ بتغيّر السلوكيّات، عمد بعض

الموظّفين «المدعومين» إلى استعمال الإرهاب والعنف لممارسة نوع من السيطرة على الدوائر والأقسام الإداريّة التي يعملون فيها، وتدخّلوا في القرارات وحرّكوا السياسة الماليّة باتجاه يناسبهم، فيما رؤساؤهم مكبّلون بالخوف. وبناءً عليه، لم يعد ولاء الموظّف للمؤسّسة التي يعمل فيها، أيّ إلى الدولة اللبنانيّة، بل إلى الميليشيا أو الحزب أو القوى النافذة على الأرض التي تحمي تقصيره وإهماله وفساده، وتعمل في الوقت نفسه على ترقيته في وظيفته وتعزيز وضعه بطرق ملتوية. وفي عام 1987، تعرّض رئيس «مجلس الخدمة المدنيّة» إبراهيم الشويري إلى التهديد بالقتل في حال لم يوافق على ترقية موظّف يعمل لديه[148].

لقد اكتفت أجهزة الرقابة المركزيّة في الدولة بالإشارة إلى ظاهرة الانحراف الإداريّ، وإلى إساءة استعمال المال العامّ، وهدر الأموال وصرفها في غير موقعها السليم، من دون اتّخاذ الإجراءات القانونيّة والمسلكيّة، فيما استمرّت الدولة اللبنانيّة في دفع الرواتب لجميع الموظّفين من دون استثناء[149].

لقد اعتبرت نسبة 81% من عيّنة من الموظّفين، أنّ هيئة التفتيش كانت غير قادرة على ممارسة نشاطها بتاتاً. ففي عام 1986، اقتصر عدد مفتّشي مصلحة التفتيش الصحيّ والزراعيّ على مفتّش واحد بالإضافة إلى المفتّش العامّ. وفي عام 1979، حافظ عدد أفراد المفتّشيّة العامّة التربويّة على 35 مفتّشاً، كما كان عليه الحال عام 1975، مع العلم أنّ عدد المعلّمين الرسميّين ارتفع من 21,244 معلّماً إلى حوالى 26,145 معلّماً في الفترة نفسها، أي أنّه أصبح لكلّ 747 معلّماً مفتّش واحد بعدما كان في السابق مفتّش لكلّ 606 معلّمين[150]. وفي ضوء الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، تعذّر على بعض المفتّشين الاتّصال الدائم بمديري المدارس وبالسلطات المحلّية. كما عانت «مصلحة التعليم الخاصّ» في وزارة التربية من عمليّة انشطار المناطق جغرافيّاً وطائفيّاً، ومن غياب الموظّفين عن قصد أو من دون قصد، ومن شغور في بعض الوظائف. كما عجز «مجلس الخدمة المدنيّة» عن مراقبة الدوام الرسميّ، ولم يراعِ مسألة تدريب الموظّفين وحاجات الإدارة. إضافة إلى ذلك، لم يسجّل «المجلس التأديبيّ العامّ» خلال سنوات الحرب أيّ نشاط، ولم يتمكّن من إصدار أيّ تقرير سنويّ أو بيان يقوّم فيه عمل الموظّفين، وذلك بسبب تعرّض أعضائه للتهديد. إلى جانب ذلك، انحلّت العلاقة بين الرئيس والمرؤوس. وكان بإمكان الموظّف التغيّب عن عمله والحضور في آخر الشهر لقبض راتبه، أو السفر خارج لبنان وتكليف آخر بقبض هذا الراتب[151].

ومن نتائج التعطّل الإداريّ، تراجع الإنتاجيّة في الوزارات ومؤسّسات الدولة، وضياع مبالغ طائلة من خزينة الدولة. ففي عام 1987، تراجعت الإنتاجيّة في وزارة البريد والبرق بنسبة 80%. وفي «مصلحة الإنعاش الاجتماعيّ»، تراجعت الإنتاجيّة بدورها نتيجة تخفيض الموازنة من 9 ملايين ليرة لبنانيّة إلى 400 ألف ليرة في عام 1987. وفي «وزارة الصحّة»، جُمّدت مشاريع الإرشاد الصحيّ وتلقيح الأطفال، وذهبت نسبة 95% من الموازنة للصرف على معالجة المرضى في المستشفيات الخاصّة[152]، التي حقّقت أرباحاً ضخمة بطرق ملتوية عبر التلاعب بالفواتير. أمّا «التفتيش الصحيّ للصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ»، فغاب دوره بصورة شبه كاملة بسبب ضآلة عدد موظّفيه. وفي فرع الأمومة والمرض التابع للمؤسّسة المذكورة، انتشر الغشّ والاحتيال من قبل المضمونين بالتواطؤ مع أطبّاء وصيادلة وموظّفين، وذلك نتيجة الإخفاق في تطبيق الإجراءات الخاصّة بالعناية الطبّية، والتصرّف السلبيّ من قبل الموظّفين وانتهاكهم القوانين، فبلغ العجز نسبة 25% من موازنة الضمان، أيّ حوالى 500 مليون ليرة لبنانيّة للعام 1985 – 1986[153]. وبسبب الغشّ والتلاعب، وجدت بعض شركات التأمين الخاصّة أنّها تتعرّض للخسائر بسبب دخول مرضى إلى المستشفيات على أسماء مرضاها المضمونين.

وعلى الرغم من كلّ المؤشّرات السلبيّة للتعطّل الإداريّ والذي أبرز ضعف الدولة وتغييب إرادتها، تمكّنت هذه، وفي ظروف صعبة للغاية، من تحقيق بعض الإيجابيّات، منها: تحرّك المجلس النيابيّ في الأوضاع الاقتصاديّة، وصرف الأموال للدولة من خارج الموازنة، وتحرّك وزارات الدولة عبر المراسيم الجوّالة، وتأمين الكهرباء والماء والهاتف والنقل والنفط والطحين وبعض الخدمات الصحيّة في الحدّ الأدنى، وضبط الوضع النقديّ عبر «مصرف لبنان»، وأخيراً تأمين التعليم العام[154].

– الجيش اللبنانيّ: «جيش الطوائف»!؟

بسبب نظام لبنان الطائفيّ السياسيّ وغياب العقيدة الوطنيّة، والتجاذبات السياسيّة، والمصالح الطائفيّة والمذهبيّة، والعوامل الخارجيّة مجتمعة، فقد الجيش اللبنانيّ تماسكه وعدداً كبيراً من عناصره وأسلحته، وانقسم إلى «جيوش» عدّة تابعة لضبّاط من مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق. إنّ تأثّر الجيش بالتوازن السياسيّ في البلاد وبمستوى التوافق بين القوى السياسيّة والطائفيّة، هي مسألة معروفة منذ الثورة في لبنان

عام 1958، عندما رفض يومها قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب زجّ وحداته في الصراع الداخليّ خوفاً من انقسامه على أُسس طائفيّة. وكان شهاب محقّاً في ذلك. وقد رأينا في الفصل الأوّل من المجلّد، كيف أنّ التجاذبات السياسيّة الطائفيّة التي أحدثها الخلاف على إنزال الجيش لضبط الأمور في البلاد بين عاميّ 1969 و1975، جعلته عاجزاً عن القيام بواجباته في حماية الأمن القوميّ اللبنانيّ. وكان تقزيم دور الجيش يصيب هذه المؤسّسة وأفرادها بالإحباط في معنويّاتهم، ويؤثّر في حماية النظام والدولة ومؤسّساتها.

وقد حدث أوّل امتحان لتماسك الجيش ومعنويّاته ودوره إبّان أزمة الصيّادين في صيدا، عندما تسبّبت المعالجات الحكوميّة الخاطئة للأزمة، وسحب الجيش من المدينة، ومعاقبة بعض القادة العسكريّين إرضاء للمسلّحين وقوى الأمر الواقع والشارع الطائفيّ، في التأثير في معنويات المؤسّسة العسكريّة[155]. وتلا ذلك استخدام الجيش لتعزيز قوى الأمن الداخليّ والدرك والفصل بين المتقاتلين على «خطوط التماس» بين المناطق في البقاع والشمال والجنوب، وفي العاصمة بيروت ومرفئها وأسواقها التجاريّة، وليس للتدخّل لحسم الأمور وإنقاذ الوطن. ولم تسلم وحدات الجيش ومواقعه ودوريّاته من الاعتداءات عليها، فيما كانت الأوامر المعطاة إلى المؤسّسة العسكريّة تقضي بعدم الرّد على مصادر النيران، ممّا شجّع المعتدين على التمادي عليه، وبالتالي تدهور معنويات أفراده[156].

بدأت عمليّة انقسام الجيش بقيام بعض الضبّاط بالاستيلاء على الثكن العسكريّة وعلى الأسلحة الأميريّة في مختلف الأراضي اللبنانيّة، بتغطية من قيادات الأحزاب والميليشيات اللبنانيّة والفلسطينيّة. وأتاح انقسام الجيش وانعدام التماسك في صفوفه، الفرصة أمام الميليشيات وقوى الأمر الواقع لفرض «دفاعها» الذاتيّ في حيّزها الجغرافيّ – الطائفيّ.

وأُولى حركات الانشقاق قادها الملازم الأوّل أحمد الخطيب، عندما انسحب من المؤسّسة العسكريّة وأسّس «جيش لبنان العربيّ» قوامه 300 عنصراً مسلماً بدعم مباشر من «حركة فتح». واستولى الخطيب على ثكن الخيام ومرجعيون والنبطيّة، وسقطت ثكن صور وراشيا وصيدا وبيروت وبعلبك في يد «جيشه». وإلى جانب الخطيب، كان على رأس قيادة «جيش لبنان العربيّ» الملازم بسّام إدلبي كقائد للعمليّات، والملازمان الأوّلان معين حاطوم وعمر عبد الله للمخابرات واللوجستيّة[157]. وتلا حركة الخطيب

انشقاق الرائد أحمد المعماري، الذي انضم إلى الخطيب واستولى على ثكن حنّا غسطين في عرمان، وبهجت غانم ويوسف حليحل في طرابلس والقاعدة الجويّة في القليعات. كذلك، قام الرائد أحمد بوتاري بالانشقاق عن المؤسّسة العسكريّة الشرعية، وأشرف على قيادة «جيش لبنان العربيّ» في صور.

وفي البقاع، أسس العميد فهيم الحاج والرائد إبراهيم شاهين «طلائع الجيش اللبنانيّ» من وحدات سلاح الجوّ اللبنانيّ في ريّاق ولواء المشاة الأوّل في أبلح، وضمّت «الطلائع» 3,500 عنصر(158). وفي عام 1976، تخلّف عن الالتحاق بالثكن العسكريّة 850 ضابطاً وجنديّاً، أيّ ما يعادل 5% من عديد الجيش، بسبب وقوع الثكن والمؤسّسات العسكريّة في يد الفريق الطائفيّ الآخر، فيما بقي قسم آخر من الجنود في الثكن بانتظار تلقّي الأوامر. وفي بعض الحالات، قام الضبّاط القياديّون بتشجيع عناصر وحداتهم على البقاء في منازلهم(159). وفي 5 آذار، تمرّد جنود لبنانيّون في جونيه على أوامر رؤسائهم وطالبوا بالالتحاق بوحدات موجودة في عكّار للدفاع عن المسيحيّين في بلدة القبيّات(160). وفي 11 آذار 1976، زاد تفكّك الجيش بالانقلاب العسكريّ الذي قاده العميد عزيز الأحدب وإعلان نفسه حاكماً عسكريّاً مؤقّتاً، مطالباً المجلس النيابيّ بعزل الرئيس فرنجيّة وانتخاب رئيس جديد(161). لكنّ هذه الخطوة، سرعان ما فقدت التأييد السياسيّ والعسكريّ، فتلاشى بريقها بعد شهرين من قيامها(162).

حتّى ذلك التاريخ، حدث انقسام الجيش اللبنانيّ على أيدي المسلمين. وعلى ما يبدو، فإنّ ذلك يعود إلى عدم ثقتهم بقيادة الجيش كمؤسّسة تخضع لهيمنة الموارنة. فمنذ عام 1969، كانت الشكوك الإسلاميّة توجّه إلى قيادة تلك المؤسّسة بأنّها متحالفة مع المارونيّة السياسيّة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة. وفي نيسان عام 1973، قُتل ثلاثة من القادة الفلسطينيّين في قلب بيروت، من دون أن يحرّك الجيش اللبنانيّ ساكناً. وهناك سبب آخر لقيام الضبّاط المسلمين بحركة انشقاق عن المؤسّسة الأمّ على أسس طائفيّة، هو أنّ المنظمات الفلسطينيّة وقوى اليسار اللبنانيّ كانت تشجّعهم على ذلك. فـ «جيش لبنان العربيّ»، كان مشروعاً فلسطينيّاً، في حين مالت «طلائع الجيش اللبنانيّ» إلى سورية.

وعلى الصعيد المسيحيّ، احتلّ العقيد أنطوان بركات ثكنة شكري غانم في

الفيّاضيّة بعد يومين على انقلاب الأحدب، وانكفأ الرائد المنشقّ سعد حدّاد مع 700 ضابط وجنديّ في منطقة مرجعيون. كذلك، انشقّ الرائد فؤاد مالك مع عناصر مسيحيّة في الجيش اللبنانيّ مؤسّساً «جيش لبنان». وظهرت كذلك حركة «لواء عكّار» من عسكريّين بقيادة مدنيّ هو خليل نادر. وعزت قيادة الجيش الحالة هذه إلى الأوضاع السياسيّة السائدة آنذاك. لكنّها لم تقم بالقضاء على التمرّد، بل وجّه قائد الجيش حنّا سعيد في العاشر من آذار 1976 نداءً إلى العسكريّين المتمرّدين يطلب إليهم العودة إلى مؤسّستهم، ملزماً نفسه بالحصول لهم على العفو(163). ودفع تدهور الأوضاع في القرى والبلدات، العديد من الجنود إلى ترك وحداتهم والتوجّه إلى حيث منازل ذويهم. وعلى المنوال نفسه، شهدت قوى الأمن الداخليّ نسبة فرار أعلى من تلك في المؤسّسة العسكريّة. ففي عام 1976، كان هناك 1,600 عنصر من الدرك في عداد المتخلّفين عن وحداتهم(164).

وقبل الحرب وخلالها، لم يحدث أي توافق سياسيّ على كيفيّة إصلاح الجيش وجعله مؤسّسة وطنيّة يلتفّ اللبنانيّون حولها، وبالتالي منع تقسيمه. فظلّت شكوك المسلمين بالمؤسّسة العسكريّة كبيرة، معتبرين أنّها بأيدي الموارنة. وعندما حانت الفرصة لإصلاح الجيش وإعادة تنظيمه، اصطدم رئيس الحكومة سليم الحصّ برئيس الجمهوريّة إلياس سركيس، بعدما تضاربت أهداف الاثنين من المشروع. فأراد الأوّل تقليص صلاحيّات قائد الجيش، بينما هدف الثاني إلى تحديث الجيش وتنظيمه للتصدّي للمقاومة الفلسطينيّة. فسقط المشروع وقدّم الرئيس الحصّ استقالته(165). من هنا، استمر تفكّك الجيش اللبنانيّ، وظهر هذا بوضوح عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982.

خلال الأعوام 1983، 1984، 1985 و1989، حدثت انقسامات في صفوف الجيش، بعدما أُعيد توحيده وبناؤه في عاميّ 1977 و1982. فحصل تفكّكه الثاني خلال عام 1983، عندما أعاد انتشاره في بيروت الغربيّة، واشتبك مع ميليشياتها ومع تلك التي في الضاحية الجنوبيّة(166). كما تدخّلت وحدات من الجيش اللبنانيّ في «حرب الجبل» عام 1983 بعد الانسحاب الإسرائيليّ من المنطقة. وأثناء أحداث الشوف وحتّى نهاية عام 1983، انشقّت عناصر درزيّة من الجيش واتخذت من ثكنة حمّانا مركزاً لها بعيداً عن سلطة القيادة في اليرزة(167). ثمّ انقسم الجيش في 6 شباط 1984، وأصبح هناك «جيش الغربيّة» و«جيش

الشرقيّة»[168]، وذلك بعدما حثّ نبيه برّي، قائد ميليشيا «حركة أمل» عناصر الجيش من الشيعة على الامتناع عن قصف «أهلهم» في بيروت الغربيّة، والضاحية الجنوبيّة. فخرج بناءً على ذلك «اللواء السادس» بأكثريّته الشيعيّة عن قيادته في اليرزة وأصبح مرتبطاً بذلك التنظيم[169]. وبالتزامن مع تلك الأحداث، انضمّت عناصر من «اللواء الرابع» في الجيش اللبنانيّ إلى ميليشيا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«جيش التحرير الشعبيّ» في عمليّة الاستيلاء على الشحّار الغربيّ في شباط 1984.

تعود أسباب انشقاق الجيش بين عاميّ 1983 و1984 إلى سياسة الرئيس أمين الجميّل الفئويّة في فرض الأمن بالقوّة في بيروت الغربيّة، مستثنياً من ذلك المناطق الشرقيّة الخاضعة لحزب الكتائب و«القوّات اللبنانيّة». كما كانت «حرب الجبل» عام 1983 و«اتّفاق 17 أيّار» و«انتفاضة 6 شباط 1984»، خاتمة للعلاقات بين القوى «الوطنيّة» والجميّل. صحيح أنّ قادة الميليشيات في ما كان يُسمّى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» شاركوا في مؤتمريّ جنيف ولوزان، وفي الحكومة اللبنانيّة التي شكّلها رشيد كرامي في نيسان عام 1984، إلّا أنّ توتّر العلاقات بين الجميّل وسورية منذ نهاية عام 1985 نتيجة دور الأوّل في إفشال «الاتّفاق الثلاثيّ»، جعل الميليشيات في الغربيّة تقاطع الرئيس الجميّل. فانعكس ذلك على الجيش اللبنانيّ وتماسكه. فمال الضبّاط والجنود المسلمون إلى زعمائهم، فاتحين بذلك الطريق أمام انقسام جديد في المؤسّسة العسكريّة. وهناك سبب آخر لشعور الضبّاط المسلمين بالغربة في مؤسّستهم العسكريّة، أشرنا إليه في الفصل الأوّل، وهو عدم السماح لهم بالوصول إلى مراتب عليا في المؤسّسة خشية «أسلمة» قرارها، على ما يبدو. وكما يظهر من الجدول (13)، تفوّق المسيحيّون في الرتب العالية في الجيش اللبناني، من رتبة مقدّم إلى عميد، حتّى بُعيد انتهاء الحرب في لبنان، في حين كانت الرتب ما دون الرائد تقريباً لصالح المسلمين. صحيح أنّ مجموع عدد الضبّاط المسلمين تجاوز بقليل عدد زملائهم المسيحيّين، إلّا أنّ وجود غالبيّة مسيحيّة في مراكز صنع القرار من مقدّم إلى عميد، كان مدار شكوى إسلاميّة دائمة حول عدم المشاركة الصحيحة، منذ الاستقلال.

جدول (13) أعداد ضبّاط الجيش اللبنانيّ في الخدمة عام 1992 وتوزّعهم وفق الطائفة والرتبة[170]

الرتبة	مسيحيّون	مسلمون	% للمسيحيّين	% للمسلمين
عميد	50	38	56.8	43.2
عقيد	72	53	57.6	42.4
مقدّم	77	69	52.7	47.2
رائد	188	192	49.5	50.5
نقيب	387	486	44.3	55.7
ملازم وملازم أوّل	347	359	49.1	50.9
المجموع	**1,121**	**1,197**	**48.3**	**51.6**

وأثناء المرحلة العونيّة، انقسم الجيش إلى ألوية مسيحيّة تدين بالولاء للعماد عون، وألوية شرعيّة مؤيّدة للرئيس الحصّ ولاتّفاق الطائف عام 1989[171]، وذلك نتيجة انشطار الحكومة اللبنانيّة إلى حكومتين متنافستين، الأولى في الغربيّة والثانية في الشرقيّة. واستتبع ذلك تعيين قائد مسلم للجيش بالوكالة هو اللواء سامي الخطيب، ورئيس مسلم للأمن العامّ بالوكالة هو أسعد الطقش مقابل نديم لطيف في الشرقيّة، بالإضافة إلى الكثير من المناصب «المكرّرة».

7 – الإعلام اللبنانيّ: تعدديّة غير شرعيّة

لعب الإعلام المقروء والمسموع والمرئيّ خلال الحرب دوراً مهمّاً جدّاً في عمليّة التعبئة الإيديولوجيّة والسياسيّة والتلاعب بالعقول. فكان من جهة، العدسة التي ترصد الحدث وتجعله خبراً مقروءاً أو صوتاً مسموعاً أو صورة مرئيّة، والناقد للتطوّرات السياسيّة والأمنيّة، وما يستتبع ذلك من أوضاع اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة. ومن جهة أخرى، كان الإعلام عائقاً أمام الأحزاب والميليشيات يفضح مشاريعها واختباءها وراء شعاراتها وإيديولوجيّاتها «الكاذبة». ولهذا السبب، سعت الميليشيات الموجودة على الساحة اللبنانيّة، إلى الاستيلاء أوّلاً على إعلام الدولة (الإذاعة والتلفزيون)، وأن يكون لها إعلامها المقروء والمسموع والمرئيّ، وفي الوقت نفسه، خنق الإعلام الحرّ

والصحافة عن طريق التهديد وإجبار الصحف على تبنّي مواقف «معتدلة» أو منحازة لها، أو اغتيال رؤسائها ومحرّريها، أو دفعها إلى الهجرة القسريّة. وسوف نتطرّق في ما يلي إلى تفريغ الإعلام وتوالده، من دون الحديث عن أدلجته وتسييسه، تاركين المجال في ذلك إلى الفصل الثاني عشر من المجلّد[172].

– الإعلام المقروء: توالد طائفيّ – ميليشياويّ

أسهمت الصحافة المقروءة في حملة التعبئة الإيديولوجيّة والسياسيّة منذ اندلاع الحرب عام 1975، بعدما تحوّلت إلى صحف من كلّ لونٍ ومشربٍ في ظلّ غياب سلطة الدولة والضبط الذاتيّ. فقبل الحرب، كان هناك 450 صحيفة ومطبوعة ونشرة مرخّصة، منها 42 صحيفة يوميّة سياسيّة ناطقة باللغة العربيّة، و9 صحف ناطقة باللغتين الفرنسيّة والإنكليزية، فضلاً عن 47 مجلّة سياسيّة أسبوعيّة بالعربيّة وبلغات أخرى[173]. وبين عاميّ 1975 و1977، صدر ما لا يقلّ عن 80 مطبوعة غير شرعيّة تلوّنت بلون الحرب وكانت لها أهدافها، ما لبث عددها أن توالد في السنوات التالية. ومن أصل 105 صحف سياسيّة يوميّة وأسبوعية وشهريّة مرخّصة في عام 1984، كان لا يصدر منها بصورة منتظمة سوى 32 نشرة. ومن أصل حوالى 500 مطبوعة غير سياسيّة في التاريخ نفسه، كان لا يصدر سوى 50 مطبوعة[174]. وفي نهاية الحرب عام 1990، وصل عدد الصحف إلى 650 صحيفة ومجلّة يوميّة وأسبوعيّة ونصف شهريّة وشهريّة وفصليّة معظمها غير شرعيّ[175].

لقد أحصينا 166 مطبوعة ونشرة يبيّنها الجدول (14)، مع الإشارة إلى أنّ قسماً منها توقّف عن الصدور، وخصوصاً تلك الفلسطينيّة بعد خروج المقاومة من بيروت عام 1982. ودارت بعض عناوينها حول لبنان الوطن الواحد، والعروبة، والوحدة، والناصريّة، وفلسطين، والجهاد، والصمود. وحملت بعضها أسماء الميليشيات والأحزاب وأسماء قرى ومناطق. إنّ كثرة عدد النشرات واختلاف تواريخ صدورها واحتجابها بعد فترات وتوقيع المحرّرين والكتّاب بأسماء مستعارة أو بالاسم الأوّل، جعل من الصعب معرفة مصدرها أو مدى انتشارها تماماً وتحديد جمهورها. وكما نعلم، فكثير من النشرات، وخصوصاً تلك التي صدرت قبل عام 1982، كانت تُوزّع من قبل التنظيمات المتعدّدة بالقوّة عند الحواجز. كما يُلاحظ أنّ دولاً ومنظّمات دوليّة كان لها مطبوعاتها في سياق تحوّل لبنان إلى ساحة للصراعات الإقليميّة والدوليّة.

جدول (14) النشرات والمجلّات غير المرخّصة الصادرة خلال الحرب[176]

اسم النشرة	الناشر	اسم النشرة	الناشر
وطني	منظّمة دعم الجيش اللبنانيّ	فكر وحوار	قسم كتائب صربا
المردة	أنصار الكتائب والرابطة المارونيّة	صوت المقدّمين	لواء المقدّمين – بشرّي
لبنان	حرّاس الأرز (سعيد عقل/ مي المرّ)	صوت المردة	لواء المردة – زغرتا
الشباب	الحركة الطالبيّة اللبنانيّة/ حرّاس الأرز	المرابط	المرابطون (أسبوعيّة)
فصول	الجبهة اللبنانيّة	صوت الجماهير	اللجان والروابط الشعبيّة
المصير	مجموعة الأكثريّة الصامتة (الشرقيّة)	الثوريّ	جبهة العمل الاشتراكيّ العربيّ (أسبوعيّة)
بلادي	فئة وطنيّة	الثورة مستمرّة	الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين
الأولى	نادي لبنان المستقبل	الصمود	حركة الجامعيّين اللبنانيّين
القضية اللبنانيّة	مركز البحوث – الكسليك	التحرير	جبهة المساندة المارونيّة اللبنانيّة
الاشتراكيّ	حزب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	(الزميل)	(أسبوعيّة)
الاشتراكيّ	الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ أ التنظيم الناصريّ	تشرين	حركة 24 تشرين
التراث	فرسان هنيبعل في جامعة التراث اللبنانيّ	العمل الشهريّ	حزب الكتائب اللبنانيّة
أمل	حركة أمل (أسبوعيّة)	كسروان	جيش لبنان الخفيّ – كسروان
الصلاح	حركة صلاح الدين الأيوبيّ	الجلاء	الشباب اللبنانيّ/ حزب الكتائب
الأفق الناصريّ	التنظيم الشعبيّ الناصريّ/ سعد	الأنصار	أنصار الكتائب
الطالب العربيّ	التنظيم الشعبيّ الناصريّ/ سعد	صوت النمور	حزب الوطنيّين الأحرار (أسبوعيّة)
الحركة	حركة التجمّع اللبنانيّ	الجمهوريّة	إيلي حبيقة
الموقف	اتّحاد قوى الشعب العامل (أسبوعيّة)	صوت الأرز	جبهة الشبيبة اللبنانيّة

الأنصار	حركة أنصار الثورة	صوت تنّورين	لواء تنّورين
المصير	الأفواج العربيّة	صوت غادير	شباب غادير
الحقيقة	منظّمة المسيحيّين الديمقراطيّين (نصف شهريّة)	المناضل	الحركة الكسروانيّة
الوطن	الحركة الوطنيّة اللبنانيّة (يوميّة)	جند الله	حركة التوحيد الإسلاميّ
البناء	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	الكتائبيّ	المجلس الحربي الكتائبي
صباح الخير	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	الرابطة اللبنانيّة	الرابطة اللبنانيّة
المجاهد	حزب الله	التحرير	منظّمة العمل الشيوعيّ
المنطلق	الاتحاد اللبنانيّ للطلبة المسلمين/ حزب الله	أهل الثغور	حزب الله
العهد	حزب الله	البلاد	حزب الله/ منذ 1990
القوميّ العربيّ	الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ/ حسن شلحة	كيهان العربيّ	إيران
القلم الصريح	الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ/ مراد	الشهيد	إيران
صوت العرب	لجنة الدفاع عن المناضلين الناصريّين	الوحدة الإسلاميّة	إيران
التوحيد	حركة التوحيد الإسلاميّ	المستقبل	القوّات اللبنانيّة
الفجر والشهاب	الجماعة الإسلاميّة	العودة	حركة التوحيد الإسلاميّ
الأمان	المؤسّسة الإسلاميّة	الدائرة	؟؟؟
الوعد	؟؟؟	لبنان العربيّ	جيش لبنان العربيّ
حاليّات	بيت المستقبل (سادر)	لبنان الواحد	تجمّع لبنان الواحد (أسبوعيّة)
الهيئة الشعبيّة	الهيئة الشعبية في الأشرفيّة	البديل	صوت المسيحيّين من أجل لبنان ديمقراطيّ علمانيّ
خه بات	حزب رزكاري الكرديّ (شهريّة)	لبيك يا لبنان	حرّاس الأرز

الأرض	الاتحاد الوطنيّ للفلاحين اللبنانيّين	البيان	الاتحاد اللبنانيّ للطلبة المسلمين (فصليّة)
الأفق	علي اسحق	التصدّي	الاتحاد الوطنيّ لطلبة سورية
الثوريّ الناصريّ	التنظيم الثوري الناصريّ - قوّات ناصر (نصف شهريّة)	التصدّي	الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين
التضامن	الحركة الوطنيّة الديمقراطيّة المصريّة أ فرع لبنان (شهريّة)	الثورة	جبهة التحرير الارتريّة
جماهير لبنان	حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ/ جبهة التحرير العربيّة (أسبوعيّة)	خو - بات	حزب رزكاي الكرديّ اللبنانيّ
الرابطة	الحزب الديمقراطيّ الاشتراكيّ	روّاد الإصلاح	حركة روّاد الإصلاح
الرسالة	المكتب الطلابيّ لجبهة التحرير العربيّة	روحلات	منظّمة البارتي الديمقراطيّ الكرديّ اليساريّ في لبنان
الصمود	جبهة القوى الفلسطينيّة الرافضة للحول الاستسلاميّة	الشروق	منظّمة قوّات الثورة العربيّة
الشباب الناصريّ	رابطة الطلبة العرب الوحدويّين الناصريّين - الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	الشبيبة العربيّة	الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ أ التنظيم الناصريّ أ منظّمة قوّات الثورة العربيّة
صوت حركة التحرير العماليّ	حركة التحرير العماليّ	صوت الشبيبة الكرديّة	الحزب الديمقراطيّ الكرديّ في لبنان (البارتي)
صوت الشغيلة	رابطة الشغيلة (يوميّة)	صوت الشباب الوطنيّ	اتّحاد الشباب الوطنيّ في لبنان
صوت فلسطين	جيش التحرير الفلسطينيّ (شهريّة)	طريق الانتصار	حزب العمل الشيوعيّ الفلسطينيّ
طريق الثورة	جبهة التحرير الفلسطينيّة	طريق الشعب	الحزب الشيوعيّ العراقيّ
الطليعة	منظّمة الاشتراكيّين الثوريّين	العاصفة	قوّات العاصفة أ فتح (شهريّة)
العودة	الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين	الفجر الجديد	منظّمة الشبيبة الديمقراطيّة الفلسطينيّة

فلسطين	منظّمة التحرير الفلسطينيّة (باللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة – نصف شهريّة)	فلسطين الثورة	منظّمة التحرير الفلسطينيّة (يوميّة)
القاعدة	جبهة التحرير الفلسطينيّة (يوميّة)	القرار	الحزب التقدميّ الاشتراكيّ
البنّاؤون الأحرار	مكتب الخدمات الصحفيّة	جبهة الحرّية	جبهة الحرّية – نبيل قيس
الجلاء	حزب الكتائب (أسبوعيّة)	الحرب في لبنان	فاضل عقل وأنطوان الجبيلي (أسبوعيّة)
الرابطة	الرابطة السريانيّة (نصف شهريّة)	صوت الأحرار	حزب الوطنيّين الأحرار (أسبوعيّة)
صوت الحركة	حركة الشبيبة اللبنانيّة (الباش مارون خوري)	صوت الأرز	منظّمة الحركة اللبنانيّة أ نبيل مشتتف (يوميّة)
الصيحة	لواء عكّار أ المحامي خليل نادر	العيون	المشغل الإعلاميّ – عين الرمّانة (شهريّة)
حرّاس الأرز	حرّاس الأرز (أسبوعيّة)	اللبنانيّ	نشرة لها علاقة بالكتائب
المقاتل اللبنانيّ	حركة الشبيبة اللبنانيّة (الباش مارون خوري) – أسبوعيّة	المارونيّ	أنطوان الجبيلي (أسبوعيّة)
لبنان المستقبل	نادي لبنان المستقبل – الجعيتاوي	كفاح الطلبة	منظّمة كفاح الطلبة
كفاح الطلبة	المكتب الطلابيّ – اللجان والروابط الشعبيّة (شهريّة)	المقاتل الثوريّ	القوّات المسلّحة الثوريّة – الجبهة الديمقراطيّة
المقاتل	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	الميثاق	منظّمة الشباب العربيّ
المقاوم	المقاومة الوطنيّة للاحتلال والفاشيّة	نضال الشعب	جبهة النضال الشعبيّ الفلسطينيّ (أسبوعيّة)
الناصريّة	قوّات ناصر	اليسار العربيّ	ميشال كامل
23 نيسان	حزب العمل الشيوعيّ اللبنانيّ	ملحق العمل	إقليم زحلة الكتائبيّ
الطلائع	صدرت في بيروت	جبل لبنان	الحركة الجبلية اللبنانيّة
صوت زحلة	التجمّع الزحلي العام	الحركة اللبنانيّة	حركة التجمّع اللبنانيّ

الفداء	أسبوعيّة، صدر العدد الأول 26/1/76	لبنان – أبديّ – أزلي – سرمديّ	الرابطة اللبنانيّة
التحرير اللبنانيّ	جبهة المساندة اللبنانيّة	صوت عين الرمّانة	أبناء عين الرمّانة
إلى الأمام	الجبهة الشعبيّة – القيادة العامّة	روهلات	منظّمة البارتي الديمقراطيّ الكرديّ (شهريّة)
الآفاق	المؤسسة الإسلاميّة للطباعة والنشر	الكفاح العربيّ	وليد الحسيني
البنّاؤون الأحرار	مكتب الخدمات الصحفيّة	صوت الأكراد	الحزب الديمقراطيّ الكرديّ
الشروق	منظّمة قوّات الثورة العربيّة (شهريّة)	القاعدة	جبهة التحرير العربيّة (يوميّة)
صوت الجماهير	اللجان والروابط الشعبيّة في لبنان	لبنان الواحد	تجمّع لبنان الواحد
الصلاح	حركة صلاح الدين (شهريّة)	نضال الطلاب	لجان العمل الطلابيّ
الثورة الكتائبيّة	كرّاس	وطني	مرتبطة بالمقاومة الفلسطينيّة
الفجر	مرتبطة بالمقاومة الفلسطينيّة	الاتحاد	عن إلياس خوري
الأخبار	الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ	الجمهور	فريد أبو شهلا
المسيرة	القوّات اللبنانيّة	الأخبار	الحزب الشيوعيّ
صوت الشيّاح	صدر منها عددان فقط	اللبنانيّ	نشرة لها علاقة بالكتائب
الخازوق	لسان حال جمعيّة النجّارين	منشور غير معنون	تجمع العلماء المسلمين في لبنان

ومن البديهي ألاّ يعكس كلُّ هذا العدد الكبير من الصحف والنشرات ليبراليّة متسامحة، وإنّما ضعف سلطة الدولة بسبب هويّة الصحف الطائفيّة أو تمثيلها السياسيّ والحزبيّ أو الميليشياويّ. كما ظهرت حتّى عام 1982 سبع وكالات أنباء غير مرخّصة، أضعفت دور «الوكالة الوطنيّة للأنباء» التابعة للدولة اللبنانيّة[177].

لقد واجهت الصحف المستقلّة، التي تحوّلت إلى تجمّع للمثقّفين الرافضين للحرب، مشكلات عديدة، أهمّها الحفاظ على قدر من استقلاليّتها بعيداً عن هيمنة الميليشيات والأحزاب والقوى الفاعلة على الأرض. وكمنت أكثر الصعاب التي

واجهتها في أن تكون لسان المواطنين أو أكثريّتهم الصامتة، وفي توزيع أعدادها في كلّ المناطق اللبنانيّة. فتعرّض العديد من أصحابها ورؤساء التحرير فيها والصحافيّين إلى القتل والاعتداء من قبل الميليشيات أثناء تأدية واجبهم المهنيّ. وبلغت ذروة الحملات ضدّ الصحافة باستشهاد 26 صحافيّاً ومصوّراً خلال «حرب السنتين»[178]، و48 وفق لبكي وأبو رجيلي طوال حرب لبنان. وفي آذار وتموز وآب عام 1980، قُتل على التوالي نقيب الصحافة رياض طه، وسليم اللوزي صاحب مجلّة «الحوادث»، والصحافيّ في جريدة «اللواء» يحيى الحزّوري. كما قُتل الصحفيّان سمير سلام وحسن فخر عام 1985. وبالإضافة إلى ذلك، تعرّض الصحافي ميشال أبو جودة من جريدة «النهار» للخطف، وطلال سلمان، رئيس تحرير جريدة «السفير»، لمحاولة اغتيال[179]. وبعد انشطار الدولة اللبنانيّة إلى حكومتين متنافستين منذ عام 1988، مارس الجنرال ميشال عون ضغوطاً على الإذاعات والتلفزيونات والصحف الصادرة في المنطقة الشرقيّة، للتعاطي مع رئاستي الجمهوريّة والحكومة في «المنطقة الغربيّة» على أساس أنّهما غير شرعيّتين. فرفض شارل أيّوب، صاحب جريدة «الديار»، الرضوخ لقرار عون، بينما عمدت جريدة «الأنوار» إلى طبع نسختين من إصدارها اليوميّ، واحدة توزّع في الشرقيّة لا تتضمن ألقاباً، والأخرى توزّع في المنطقة الغربيّة. أمّا جريدة «النهار»، ففضّلت الاحتجاب، عن الرضوخ لقرار عون. كما توقّفت بعض الإذاعات ومحطّات التلفزة عن بثّ النشرات الإخباريّة[180].

ولأسباب تتعلّق بتردّي الوضع الأمنيّ والقيود على حرّية الكلمة، قامت بعض الصحف اللبنانيّة بتحويل أنشطتها إلى باريس بدلاً من الاستمرار في عمليّاتها في بيروت. لقد أرادت الصحافة اللبنانيّة من جهة الاستفادة من التسهيلات التي تقدّمها التشريعات الفرنسيّة في مجال الإعلام وأهمّية باريس كمركز إعلاميّ، ومن جهة أخرى، من العلاقات التقليديّة التاريخيّة التي جمعت ما بين لبنان وفرنسا، وبين فرنسا والعالم العربيّ. وذهبت بعض الصحف إلى لندن للسبب عينه كمركز إعلام أوروبيّ متقدّم. وفي عام 1977، كانت صحيفة «النهار العربيّ والدوليّ» وعشرون دوريّة لبنانيّة قد تحوّلت إلى باريس. لكن العديد منها أقفل بسبب مصاعب ماليّة، أو النقص في الإعلانات، أو انقطاع العطاءات الماليّة عنها من الدول العربيّة التي كانت تدعمها. وقد نجح البعض منها في الصمود.

وكما يُبيِّن الجدول (15)، كانت هناك في الثمانينات صحيفتان يوميّتان و14

مجلّة لبنانيّة تصدر في فرنسا. ومن ضمن هذه الصحف والمجلاّت، عشر صدرت باللغة العربيّة، وخمس بالفرنسيّة، وواحدة بالعربيّة والإنكليزيّة. إنّ سبب كثرة المجلاّت والصحف اللبنانيّة الصادرة باللغة العربيّة، يعود إلى الرغبة في التوزيع في البلدان العربيّة. أمّا من ناحية تصنيفها، فكان ستّاً منها ذات طابع سياسيّ، وأربع سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة، وواحدة لكلٍّ من الشؤون المصرفيّة اللبنانيّة في الخارج، والمغترب اللبنانيّ، ونسائيّة، وطبيّة، وقدحيّة وإعلانيّة.

جدول (15) الصحافة اللبنانيّة المهاجرة إلى فرنسا خلال الثمانينات[181]

اسم الصحيفة/ المجلة	نوعها	اللغة المستخدمة
Arabies	مجلّة	الفرنسيّة
Cahiers de l'Orient	مجلّة	الفرنسيّة
Lubnan	مجلّة مصوّرة	الفرنسيّة
Le monde mịdicale	مجلّة	الفرنسيّة
Cedrus Libani	مجلّة	الفرنسيّة
المنبر	مجلّة مصوّرة	العربيّة والإنكليزيّة
البنوك	مجلّة	العربيّة
المستقبل	مجلّة مصوّرة	العربيّة
كلّ العرب	مجلّة مصوّرة	العربيّة
الوطن العربيّ	مجلّة مصوّرة	العربيّة
الحوار	مجلّة مصوّرة	العربيّة
النهار العربيّ والدوليّ	جريدة	العربيّة
المحرّر	جريدة	العربيّة
الدوليّة	مجلّة مصوّرة	العربيّة
أربسكوب	مجلّة مصوّرة	العربيّة
ياسمين	مجلّة مصوّرة	العربيّة

وعشيّة انتهاء حرب لبنان، كان هناك تسع دوريّات لبنانيّة تعمل في باريس: صحيفة أسبوعيّة واحدة، وثلاث مجلاّت أسبوعيّة، وأربع مجلاّت شهريّة، ومجلّة فصليّة. كما أوجدت بعض الصحف اللبنانيّة التي تأسّست في لبنان مراكز تمثيليّة لها في بلدان أخرى، إلى جانب المكاتب التي افتتحتها في باريس. إضافة إلى ذلك، أدّى اللبنانيّون دوراً في توزيع المنشورات العربيّة الأخرى في باريس وإدارتها. وكان هناك عدد من شركات النشر والترجمة والإعلان اللبنانيّة العاملة في فرنسا، إضافة إلى عدد من المكتبات. وكان النشر يتمّ باللغة العربية أو الفرنسيّة أو اللغتين معاً.

ومن ضمن عشر صحف ودوريّة عاملة في فرنسا، كان ثمانٍ منها تستثمر أكثر من 60 مليون فرنك فرنسيّ في عام 1989، ونصفها له تدوير سنويّ بقيمة 23 مليون فرنك. وكان رأسمال 7 من أصل 10 مجلاّت أجنبيّ تقريباً، في حين اعتمدت بعض النشرات اللبنانيّة على مصادر ومدّخرات خاصّة. وأثبت استطلاع أنّ نسبة 70% من مبيعات الصحف اللبنانيّة العاملة في فرنسا كانت تذهب إلى الدول العربيّة، و15% إلى لبنان و6 % إلى فرنسا و8% إلى دول أوروبية أخرى، و1% إلى إفريقيا. ومن ناحية جنسيّة القرّاء، فنسبة 76% منهم كانوا من العرب، و23 % من اللبنانيّين[182].

– الإعلام الإذاعيّ: قرصنة الأثير

خلال أزمة عام 1958، ظهر الإعلام الطائفيّ غير الشرعيّ، فتأسّست إذاعة «صوت لبنان» التابعة لحزب الكتائب اللبنانيّة بقوّة كيلو وات واحد، وكانت تبثّ من منزل عضو الحزب جوزيف أبو خليل في الأشرفيّة، في حين كان يتمّ إعداد برامجها في منزل العضو الحزبيّ الآخر جوزيف الهاشم. وفي المقابل، وردّاً على ظهور تلك الإذاعة الطائفيّة، أسّست المعارضة في محلّة البسطة في بيروت الغربيّة إذاعة طائفيّة أسمتها «صوت النّجادة، صوت المقاومة، صوت القوميّة العربيّة»، وكانت بإشراف عدنان الحكيم، رئيس «حزب النجّادة». كما ظهرت إذاعة «المقاومة الشعبيّة» التي مثّلت التيّار الناصريّ[183].

حتّى اندلاع الحرب عام 1975، كانت هناك وسيلة إعلاميّة إذاعيّة واحدة هي «إذاعة لبنان» الرسميّة. لكن مع تغييب سلطة الدولة ورغبة الأحزاب والميليشيات

القيام بسياسة دعائيّة لها، ظهر إلى الوجود حتّى عام 1990، حوالى 70 إذاعة خاصّة على الأراضي اللبنانيّة: 10 إذاعات سياسيّة تبثّ على الموجات المتوسّطة باتّجاهات سياسيّة مختلفة، بينها «إذاعة لبنان» الرسميّة، و60 إذاعة تبثّ على الموجات الـ «أف أم».

وفي جوّ الاحتقان الذي حدث عشيّة الحرب، عادت إذاعة «صوت لبنان» إلى البثّ من جديد تحت شعار «صوت الحرية والكرامة»، ورسميّاً منذ أوائل أيلول من عام 1975. ومنذ نيسان عام 1986، كانت هي الإذاعة الوحيدة التي تبثّ طوال 24 ساعة، وانتقلت إلى مبنى من 16 طبقة، من ضمنها ثلاث طبقات تحت الأرض[184]. فرأسها جوزف أبو خليل، ودعت إلى القوميّة اللبنانيّة وحفاظ المسيحيّين على «امتيازاتهم» وتكتّلهم لإحباط المؤامرة الخارجيّة ضدّهم. وبعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على تأسيس تلك الإذاعة، بدأت إذاعة «صوت لبنان العربيّ» تبثّ من مركز تنظيم «المرابطون» في منطقة أبي شاكر في الطريق الجديدة، وشعارها «صوت العدالة، صوت الحقّ، صوت المساواة»، وهي الشعارات نفسها التي كانت ترفعها «المقاومة الشعبيّة» ضدّ الرئيس كميل شمعون خلال الثورة عام 1958[185]. واعتبرت هذه الإذاعة نفسها صوت المسلمين والحركة الناصريّة. وفي إطار التنافس الفنيّ في ما بينهما حتّى عام 1977، ظلّت الإذاعتان تبثّان على موجة واحدة. وبعد ذلك التاريخ توافقتا على البثّ على موجتين مختلفتين. وأثناء اجتياحه لبنان عام 1982، دمّر الجيش الإسرائيليّ إذاعة «صوت لبنان العربيّ» واستولى على أجهزتها[186]. وفي 14 نيسان 1985، أُقفلت إذاعة «صوت لبنان العربيّ» نهائيّاً بعد تصفية «المرابطون» على أيدي «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل»[187].

وفي الوقت نفسه تراجع دور «إذاعة لبنان». فبعد فترة قصيرة من البثّ الوطنيّ، انقسمت إلى محطّتين إذاعيّتين: تبثّ الأولى برامجها من مركزها الأصليّ في منطقة الصنائع في بيروت الغربيّة، والثانية من عمشيت في المنطقة الشرقيّة. وعند مجيء سليم الحصّ رئيساً للحكومة اللبنانيّة في 9 كانون الأوّل 1976، حاول إقفال كلّ الإذاعات غير الشرعيّة، لكنّه فشل في ذلك[188]. وكلّ ما تمكّن من فعله، هو إعادة توحيد الإذاعتين الرسميّتين في 12 كانون الأوّل 1976، عبر بثّ نشرات إخباريّة على موجة واحدة تخضع لرقابة مدير عام وزارة الإعلام. فتميّزت

«إذاعة لبنان» منذ ذلك الحين ببثّ الأخبار الوفاقيّة والحياديّة، التي تخدم سياسة السلطة الحاكمة، مبتعدة عن المواضيع الإيديولوجيّة والخلافيّة والنزاعيّة الحسّاسة. لكن ذلك حرم المستمع من حقه في الإعلام الصحيح، ما جعله يلجأ إلى الإذاعات الخاصّة[189].

ومع تقسيم بيروت عقب «انتفاضة 6 شباط 1984»، فقدت «إذاعة لبنان» وحدتها من جديد. وفيما استمرت الإذاعة في بيروت الغربيّة ببثّ الأخبار بشكلٍ أكثر توازناً من غيرها من الإذاعات الخاصّة، لم تسمح «القوّات اللبنانيّة» لإذاعة عمشيت بالعودة إلى العمل، وصادرت مركز البثّ ووضعته بتصرّف «إذاعة لبنان الحرّ» التابعة لها. وفي ظلّ الهيمنة الحزبيّة والميليشياويّة في المنطقة الغربيّة، حصلت أخبار «المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة» ضدّ إسرائيل على حيّز ملحوظ من البثّ والتعليقات. واستمرّ حال «إذاعة لبنان» الرسميّة على ما هو عليه حتّى 23 أيلول 1988، عندما حصل الانشطار في الحكومة اللبنانيّة. فالتزمت الإذاعة في الصنائع جانب حكومة الرئيس الحصّ. أمّا الجنرال ميشال عون، فأسّس في كانون الثاني 1990 إذاعة له في منطقة السبتيّة بثّت برامجها باسم «إذاعة لبنان»[190].

وبعدما كانت بيروت مركز الإعلام الإذاعيّ، سرعان ما انتقل الإعلام الميليشياوي إلى الأطراف. ففي 21 تموز 1978، دُشّنت في إهدن إذاعة «صوت لبنان الحرّ الموحّد» التابعة لسليمان فرنجيّة وإدارة الأب يوسف يمّين، وبثّت من المركز التابع لإذاعة أيطو في الشمال. فكانت تدافع عن الخطّ المسيحيّ المارونيّ الشماليّ وتدعو إلى وقف الحرب وإعادة سلطة الدولة، إلّا أنّها عُرفت بولائها لسورية. وفي 7 آب 1978، دشنت «القوّات اللبنانيّة» إذاعة «صوت لبنان الحرّ» من منزل شارل مالك المقرّب من بشير الجميّل. وكان الهدف منها، تمثيل خطّ الجميّل أثناء «معارك الـ 100 يوم في الأشرفيّة» بين «القوّات اللبنانيّة» والوحدات السوريّة، وجاء إنشاؤها في سياق مساعي «القوّات» للاستقلال عن «حزب الكتائب» الذي امتلك إذاعة «صوت لبنان»[191].

وفي 10 أيلول من العام 1979، برزت إذاعتان جديدتان: الأولى باسم «إذاعة الأمل» لميليشيا الرائد المنشق سعد حدّاد الموالية لإسرائيل والمموّلة مسيحيّاً –

أميركيّاً، والثانية «صوت الثورة العربيّة»، وكانت تابعة لما عُرف بـ «رابطة الشغّيلة» التي أشرف عليها زاهر الخطيب، وحملت منذ حزيران عام 1986 اسماً جديداً هو «صوت المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة». وفيما روّجت إذاعة سعد حدّاد للسلام بين العرب والإسرائيليّين، دعت إذاعة الخطيب المتحالفة مع «حركة أمل» إلى حركة جماهيريّة تغييريّة في النظام السياسيّ القائم، وإعادة بناء لبنان على أسّس سليمة. وبذلك، شهد الإعلام الأثيريّ غير الشرعيّ نمواً تنافسيّاً ظاهريّاً قبل نهاية السبعينات، متزامناً مع انهيار الدولة ومؤسّساتها، فتضخّمت أعداده وتطوّرت تقنيّاته وبرامجه، وتحوّل بالتالي إلى ميدان مهمّ لتشريب الجماعات التابعة له كلّ ما تحتاج إليه من شحن طائفيّ، والدفع في اتجاه القضاء على «الآخر»، أو الانعزال والتقوقع وتغييب مفهوم الدولة قولاً وعملاً[192].

وبعد فترة قصيرة من محاولات «الضبط» الأثيري للإذاعات غير الشرعيّة أثناء الفترة الأولى من حكم الرئيس أمين الجميّل (1982 – 1983)، جرى توحيد «إذاعة لبنان» وإقفال الإذاعات الميليشياويّة الفلسطينيّة واللبنانيّة، باستثناء إذاعة «صوت لبنان» الكتائبيّة التابعة لحزب رئيس الجمهورية أمين الجميّل. لكنْ مع تدهور الوضعين الأمنيّ والسياسيّ، نتيجة «اتّفاق 17 أيّار 1983» وانسحاب إسرائيل من الجبل في أيلول، تغيّرت خارطة الإعلام الإذاعيّ من جديد، فأسّس «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» إذاعة له في الجبل في أواخر كانون الثاني 1984 أسماها «صوت الحقّ»، التي حملت بعد قليل اسم «صوت الجبل»، فيما أنشأ «جيش لبنان الجنوبيّ» إذاعة «صوت الجنوب». كما افتتحت «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة» في حزيران من العام نفسه إذاعتها «صوت الوطن»، وكانت اسماً على مسمّى من ناحية الدعوة إلى الوحدة الوطنيّة ونبذ العنف والاقتتال. وفي العامين التاليين 1985 و1986، تضخّمت الإذاعات وارتفع عددها من 36 إذاعة إلى 47، أبرزها الإذاعات الجديدة: «صوت الشعب» التابعة للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ. وكما ذكرنا آنفاً، كان هناك في لبنان في مطلع حزيران 1986 (162) محطّة إذاعة خاصّة[193]. كما ظهرت إذاعة «صوت الحقيقة» في برمّانا بعد أحداث 12 آذار 1985 في المنطقة الشرقيّة، من قبل جماعات مؤيّدة لأمين الجميّل في «حزب الكتائب»، هدفها الحفاظ على الوضع الراهن للحزب، بعدما خسر السيطرة على إذاعة «صوت لبنان»[194].

ولم تقتصر المنافسة بين الإذاعات على الساحة اللبنانيّة وحدها، إذ شهد العام 1983 نقل الصراع الأثيريّ اللبنانيّ إلى فرنسا. فظهرت إذاعات «صوت الأرز» التابعة للقوّات اللبنانيّة، و«الشرق» التي امتلكها الشيخ رفيق الحريري، و«راديو باريس العربيّ – محطّة العالم الثالث». ولم تلبث الحكومة الفرنسيّة أن أقفلت المحطّات الثلاث في آب 1983، رافضة أن تتحوّل باريس إلى ساحة للانفلات الإعلاميّ كبيروت. لكنها عادت ورخّصت لإذاعة الشرق[195].

يُبيّن الجدول (16) أنّ الميليشيات والأحزاب اللبنانيّة الرئيسيّة كانت وراء إنشاء الإذاعات السياسيّة في سياق التنافس في ما بينها، ولخدمة سياساتها ومصالحها وللتأثير في أكبر قاعدة جماهيريّة ممكنة. ويُشير الجدول إلى ظهور إذاعات دينيّة وأخرى إثنيّة أو تحمل أسماء مناطق ومدن. أمّا الإذاعات السياسيّة، فحملت أسماء لها مدلولات سياسيّة وإيديولوجيّة ووطنيّة، وقوميّة عربيّة وقوميّة لبنانيّة.

جدول (16) الإذاعات السياسيّة والموسيقيّة في لبنان أثناء الحرب[196]

اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد
إذاعة لبنان – عمشيت	هيمنة كتائبيّة	صوت لبنان الحرّ/ الكسليك	القوّات اللبنانيّة	راديو الأحبة/ البقاع	حسين علي ضاهر
إذاعة لبنان – الصنائع	هيمنة حركة أمل	صوت لبنان الحرّ/ إهدن	المردة	راديو T/ بيت مري	إيلي جاموس
إذاعة الأمل/ الشريط الحدوديّ	سعد حدّاد	صوت الأرز/ باريس	القوّات اللبنانيّة	صوت الجبل/ شانيه	غازي العريضي/ الحزب التقدميّ الاشتراكيّ
الشركة الوطنيّة للإرسال/ زحلة	رفيق ندره	راديو باريس العربيّ	؟؟؟	الإذاعة/ بيت مري	أنطوان عبد المسيح
إذاعة الشرق (باريس)	رغيد الشمّاع	صوت الحقّ/ طرابلس	التوحيد الإسلاميّ	مؤسّسة البقاع للإرسال – سكاي راديو/ بعلبك	عبد الله الحسينيّ
صوت لبنان	حزب الكتائب	صوت الحقّ/ شانيه	الحزب التقدميّ الاشتراكيّ	راديو المستقبل/ عمشيت	يوسف زخيا
صوت لبنان العربيّ	المرابطون	صوت التوحيد الإسلاميّ	التوحيد الإسلاميّ	إذاعة صوت الأحبّة أ راديو	مصطفى طعمه
صوت البقاع	حسن الدسوقي	راديو صور	عبد الحليم عزّام وآخرون	سكاي/ بيروت	رفيق ندره/ شوقي فاخوري
صوت الثورة العربيّة	رابطة الشغّيلة	إذاعة راديو توب/ البوشريّة	جاك اسكندر	راديو الحنان/ تعنايل	عبد الله جرّاح
صوت المستضعفين	حزب الله	صوت الفرح/ صور	عبد العزيز شرف الدين	إذاعة صوت الوادي/ زحلة	إيلي الحاج
صوت الميناء الوطنيّة/ طرابلس	؟؟؟	صوت السريان/ المتحف	الآشوريّون (الأقلّية السريانيّة)	راديو فلاش/ بيروت راديو سينيال البحر المتوسّط	مارون خليل بدارو جوسلين خليفة بازيل
صوت الإسلام	الحرس الثوريّ الإيرانيّ	راديو أصداء/ النبطيّة	علي حسن قديح	راديو بالاس/ صور القلعة	إذاعة خاصّة
صوت الإيمان	حزب الله	صوت الوطن	جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة	راديو سترايك/ سن الفيل	نبيل أبي جابر
إذاعة لبنان الأخضر/ النبطيّة	علي الزيباوي	إذاعة لبنان الأخضر/ صور	حسن عبد الله سلام أبو خرّوب	راديو ميوزيك باور/ بيروت	شركة ايليان للإنتاج الفنيّ – فؤاد كيّالي

اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد
صوت المقاومة	ناصر قنديل	إذاعة السنابل/ النبطيّة	شوقي فحص	راديو ميراج/ سنّ الفيل	نقولا حنّا
صوت السلام/ العباسيّة	حسن نجيب الحسينيّ	إذاعة القرآن الكريم/ صور	حسين شحاده	راديو دلتا/ بيت مري	روني نجيم
راديو البحر المتوسّط/ النبطيّة	بسّام ياسين	إذاعة لبنان المحبّة	فاطمة سوسان	راديو ما فيك وايف/ زحلة	سليم عاصي/ ماري جورج ندره
إذاعة لبنان الشرق/ صيدا	محمد وعبد الله ودياب	إذاعة خليج سريبا/ الصرفند	سليم سلامه	جي آر آن/ زحلة	سليم جوزيف أبي زيد
صوت النهضة	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	صوت الشعب/ بيروت	حنا صالح/ الحزب الشيوعيّ	راديو/ بيروت	أحمد محمد الحجّار
إذاعة لبنان الغد/ صور	يوسف نصر الله	محطّة صيدا للإرسال	حسن خليل الزين	إذاعة لبنان العربيّ	مصطفى سعد
إذاعة صيدا/ الشاكريّة	مروان بروم	إذاعة الجنّة/ بيروت	محمد إسماعيل	إذاعة لبنان الحرّ	القوّات اللبنانيّة
إذاعة النور/ حارة حريك	حسن عزّ الدين	إذاعة الشرق الأوسط/ بيروت	زياد جدعون	إذاعة صوت فان	إذاعة صوت فان
صوت الفرح/ بيروت	حسين صالح	شمس لبنان/ النبطيّة	عيّاد طه	إذاعة الحريّة	إذاعة الحريّة
إذاعة لبنان الجديد	ناجي وغسّان حماده	إذاعة خليج سريبا/ الصرفند	سليم محمد سلامة	إذاعة أصداء	إذاعة أصداء
إذاعة بيروت الشرق	فؤاد نجار/ هند قدوره				
راديو الثقافة/ الجديدة	جورج كلاّس	راديو سترايك/ سن الفيل	نيل أبي جابر	الشركة الدوليّة للمشاريع الإعلاميّة	الشركة الدوليّة للمشاريع الإعلاميّة
صوت الجنوب	جيش لبنان الجنوبيّ	راديو أنرجي	؟؟؟	راديو البحر المتوسّط/ النبطيّة	بول خليفة/ منى كريم
راديو ليبون ستار	؟؟؟	إذاعة بيبلوس/ جبيل	جميل نخلة مرعب	إذاعة هيت أف أم	
إذاعة فيدال/ بيروت	محمد بعاصيري/ سعيد سلامه	راديو سكوب/ زحلة	أنطوان زرزور	إذاعة هيت أف أم	؟؟؟
إذاعة القرآن الكريم/ صور	حسن أحمد شحاده	الوعد/ الدكوانة	شربل بدر	إذاعة ساوند أوف ميوزيك	؟؟؟
إذاعة باكس نتورك	؟؟؟	مونت أف أم/ بعلبك	ريمون عثمان	هيرافور ميديا	؟؟؟

اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد	اسم المحطّة الإذاعية	المالك/ واضع اليد
إذاعة نايري	؟؟؟	راديو آ/ بيت مري	إيلي جاموس	إذاعة البشائر	محمد حسين فضل الله
الجديدة ميكس أف أم	؟؟؟	إذاعة نداء الوحدة	؟؟؟	صوت الحبّ	؟؟؟
صوت الناصريّة	اتّحاد قوى الشعب	الشركة اللبنانيّة للبثّ	الشركة اللبنانيّة للبثّ	إذاعة فرانس أف أم	؟؟؟
إذاعة باكس نتورك	؟؟؟	إذاعة لايت أف أم	؟؟؟	إذاعة 3 أم ماجيك	؟؟؟
المجاهدون	فتحي يكن	إذاعة أكو لبنان	؟؟؟	الشركة العالميّة للبثّ	الشركة العالميّة للبثّ
إذاعة سيال أف أم	؟؟؟	إذاعة جبل لبنان	ميشال غبريال المرّ	إذاعة نوستالجي	

– التلفزيونات الميليشياويّة: توالد في قلب النزاع

لحق التقسيم أيضاً «شركة تلفزيون لبنان»: القناة 7 وشقيقتها الناطقة بالفرنسيّة القناة 9 في تلّة الخيّاط، والقناتان 5 و11 في الحازميّة (= تلفزيون لبنان والمشرق). فخضعت القناتان 7 و9 لقوى عديدة، من المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة» إلى «حركة أمل» وقوى أخرى، فيما أدّى قرب القناتين 5 و11 من مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوريّ، ولاعتبارات جغرافيّة واقتصاديّة وماليّة، إلى تمتّعهما باستقلاليّة عن القوى الميليشياويّة في المنطقة الشرقيّة، فوُضعتا تحت إشراف مباشر من قصر بعبدا. وقد تميّزت محطّتا التلفزة الرسميّتان بمبارزة إعلاميّة عبر نشرات الأخبار التي كانت تبثّانها، بعدما تحوّل المذيعون إلى «مقاتلين من وراء الميكروفون». فكانت القناة 5 تشنّ حربها ضدّ «الحركة الوطنيّة»، فيما خاضت القناة 7 الحرب ضدّ «الإنعزاليّين» و«الفاشيّين» و«جبهة الكفور» (قبل أن تُسمّى الجبهة اللبنانيّة)[197]. واستمرّ «تلفزيون لبنان» منقسماً على نفسه حتّى دخول الجيش السوريّ إلى المنطقة الشرقيّة يوم 13 تشرين الأوّل 1990، فانتهت بذلك ثنائيّة الإعلام الرسميّ.

وعلى صعيد التلفزيونات الميليشياويّة، عمل بشير الجميّل منذ عام 1980 على أن يكون للقوّات اللبنانيّة محطّة تلفزيونيّة خاصّة بها، تبثّ خطّها السياسيّ وتدرّ عليها مورداً ماليّاً. وحاول أوّلاً أن يُخضع تلفزيون لبنان لسيطرته، وعندما فشل في ذلك مع شارل رزق، مدير المحطّة المذكورة آنذاك[198]، تأجّل مشروعه حتّى منتصف الثمانينات. وفي 23 آب 1985، احتفلت «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» (LBC) التابعة للقوّات اللبنانيّة ببدء أوّل بثّ تلفزيونيّ غير رسميّ لها في لبنان، مفتتحةً بذلك عهداً من المنافسة التلفزيونيّة غير الشرعيّة. ولحق بها «تلفزيون الشرق الأوسط» التابع لميليشيا المتعاملين مع إسرائيل. ووُضع التوجيه السياسيّ للمحطّة التلفزيونيّة الأخيرة بإشراف الضابط الإسرائيليّ أوري لوبراني (Uri Lubrani). وفي العام التالي، تأسّست ثلاث محطّات تلفزيونيّة، هي: «فيع» التابعة للحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، ومحطّة «الحمّار» التابعة للقوّات اللبنانيّة – جناح إيلي حبيقة، ومحطّة «أيطو» في زغرتا التابعة لآل فرنجيّة. وبالإضافة إلى محطّتي تلفزيون لبنان في تلّة الخيّاط والحازميّة، يكون عدد المحطّات التلفزيونيّة قد ارتفع إلى ستّ. وبحلول عام 1988، ظهر إلى الوجود في تعنايل «تلفزيون البقاع» و«تلفزيون الوئام». وفي بعلبك، تأسّس «تلفزيون بعلبك» التابع للحرس الثوريّ الإيرانيّ. كما ظهر«تلفزيون المشرق» بإدارة ناصر قنديل. وبُعيد انتهاء

الحرب، وصل عدد محطّات التلفزة غير الشرعيّة إلى 50 محطّة[199]، وفق إحصاء بزّي، و58 وفق الإحصاء الذي أورده كلاّس، إضافة إلى 162 محطّة إذاعيّة، وفق كلاّس أيضاً[200]. وعلى عكس ذلك، تحدّثت نشرة لوزارة الداخليّة عن 29 محطّة تلفزيونيّة، فيما تمكّنا من إحصاء 39 محطّة، وفق الجدول(17).

جدول (17) محطّات التلفزيون
غير الشرعيّة خلال الحرب[201]

المحافظة	اسم المحطّة	الهيئة المشرفة
جبل لبنان	المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال/ أدما	قيادة القوّات اللبنانيّة
جبل لبنان	تلفزيون المشرق/ بئر حسن	ناصر قنديل/ ربيع أنور الخطيب
جبل لبنان	تلفزيون كيليكا	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ
جبل لبنان	انتان بلوس/ برمّانا	ليديا خلف
جبل لبنان	فيديو سي في أم	بيار عازرا
جبل لبنان	تلفزيون المنار	حزب الله
الشمال	محطّة إرسال تلفزيون لبنان/ الكورة فيع	الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ
الشمال	تلفزيون لبنان الحرّ الواحد/ زغرتا	سليمان طوني فرنجيّة
الشمال	المحطّة العربيّة للإرسال الفيحاء/ عاصون	محمد علي جميل كحيل
الشمال	المرناة الإسلاميّة/ طرابلس	حركة التوحيد الإسلاميّ
الجنوب	محطّة تلفزيون الشرق الأوسط/ مرجعيون	جمعية دينيّة أميركيّة (بات روبرتسون)
الجنوب	محطّة السنابل/ جبشيت	الشركة العالميّة للإرسال التلفزيونيّ/ شوقي فحص
الجنوب	محطّة شمس لبنان/ النبطيّة	شركة تلفزيون شمس لبنان/ صلاح بسيوني
الجنوب	تلفزيون لبنان العربيّ/ صيدا	مصطفى سعد
الجنوب	تلفزيون اليسار/ صور	الدكتور فرحات فرحات/ إشراف فنّي جميل بسمة
البقاع	تلفزيون الهرمل/ الهرمل	نزار شاهين

البقاع	تلفزيون النور/ الهرمل	حزب الله
البقاع	تلفزيون الفجر/ بعلبك – طريق زحلة	الحرس الثوريّ الإيرانيّ
البقاع	تلفزيون بعلبك/ بعلبك (لغة عربيّة وأجنبيّة)	الحرس الثوريّ الإيرانيّ
البقاع	تلفزيون سكاي/ بعلبك	عبد الله الحسينيّ/ الحرس الثوريّ الإيرانيّ
البقاع	تلفزيون الوئام/ بدنايل	الحرس الثوريّ الإيرانيّ
البقاع	تلفزيون عرسال/ عرسال	الحرس الثوريّ الإيرانيّ
البقاع	الشركة الوطنيّة للإرسال/ تل شيحا	الوزير نقولا فاخوريّ
البقاع	البي – تي – سي/ حوش الأمراء	نعيم معلوف وآخرون
البقاع	تلفزيون 2000/ حوش الأمراء	جورج اليوسف/ سليمان لحود
البقاع	تلفزيون البقاع/ السلطان يعقوب	الدكتور عبد الله الجرّاح
البقاع	تلفزيون الوطن/ سعدنايل	جوزيف شمعون/ رياض حمّود
البقاع	تلفزيون لبنان المحبّة/ مجدل عنجر	ناجح الترك
البقاع	تلفزيون العاصي/ الهرمل	مؤسّسة العاصي
البقاع	المؤسّسة البقاعيّة للإرسال 23 تي. . . ت س	نعيم معلوف
بيروت	سيغما	سامي عنّان
بيروت	الشعب	الحزب الشيوعيّ
بيروت	السلام	يوسف الضاهر/ سركيس أبو زيد
بيروت	أيّ سي أن	هنري صفير
بيروت	تلفزيون أم تي في	غابريال المرّ
بيروت	تي في وان	رشيد كنعان
بيروت	نبس تي في	ملحم كرم
الشمال	الفيحاء	عمر كرامي
الجنوب	تلفزيون المستقبل/ صيدا	رفيق الحريري

وعن برامج التلفزة «الميليشياويّة»، فكانت تبثّ كلّ شيء، من العنف إلى الجنس، باستثناء الثقافة الوطنيّة، فكانت كلُّ محطّة منها ترسل نمطاً معيّناً من الثقافة[202]. وقد عمدت هذه المحطّات إلى ممارسة القرصنة، بالتقاط البرامج والمسلسلات التلفزيونيّة التي كانت تُبث عبر الأقمار الصناعيّة وإعادة بثّها على شاشاتها، وبالتالي استقطاب جمهور واسع وتشريبه مفاهيمها واللحاق به إلى أيّ مكان يلجأ إليه أو يتهجّر منه[203].

8 – استنتاج

كما رأينا، لحقت التأثيرات السلبيّة للحرب قطاع الإدارة، من الوزارات والمؤسّسات وصولاً إلى المؤسّسة العسكريّة، وكان هذا سبباً من أسباب انهيار السلطة المركزيّة للدولة اللبنانيّة. كما لحق «الانشطار» الاقتصاد اللبنانيّ، ولم تعد له مركزيّة ممثّلة بوسط بيروت، وشهد الإعلام اللبنانيّ المقروء والمسموع والمرئيّ «نهضة» على صعيد تأسيس صحف ونشرات ومحطّات إذاعيّة ومرئيّة في المناطق اللبنانيّة، لكن على حساب الوطن الواحد للجميع.

إنّ سرعة انهيار الإدارة اللبنانيّة وانشطارها و«تشرذم» الاقتصاد يعود إلى النظام الطائفيّ السياسيّ الذي جعل البيروقراطيّتين الحكوميّة والخاصّة ترتدّان إلى طوائفها ومناطقها، وهو ما انسجم مع تقوقع السكّان في مناطق انتماءاتهم الطائفيّة والمذهبيّة، وقيام الحواجز، وخطوط التماس الجغرافيّة بأبعادها السياسيّة والميليشياويّة والاقتصاديّة والدينيّة والمذهبيّة.

ولولا الحرب والدمار اللذان لحقا بوسط بيروت التجاريّ خلال «حرب السنتين»، لما ضعف دور العاصمة الاقتصاديّ المركزيّ، وتحوّل إلى ضواحيها القريبة وأطرافها البعيدة. فكثير من التجّار أظهروا حيويّة في التأقلم مع المستجدّات الاقتصاديّة، وقاموا بنقل محالهم ومؤسّساتهم إلى ضواحي بيروت الشرقيّة والغربيّة، بانتظار حلول السلام والعودة من جديد إلى أماكنهم الأصليّة مع الاحتفاظ بالفروع في تلك الضواحي. لكنّ طول الحرب، جعلهم يدركون أنّ عليهم تنمية مؤسّساتهم الجديدة والتوقّف عن التفكير في العودة إلى الوسط التجاريّ. ولهذا السبب، امتلأت أحياء البيروتين بالمؤسّسات والمحال، وبالمحترفات ومصانع الخياطة والحياكة في الأزقّة وملاجئ الأبنية وطوابقها. كما أعاد «وسط بيروت»، كذلك، إنتاج نفسه في أطراف العاصمة الشرقيّة والغربيّة، وذلك من خلال تشييد الأبراج والمؤسّسات والأسواق.

كانت اللامركزيّة الاقتصاديّة مع ذلك، ذات تأثيرات إيجابيّة تنمويّة في الاقتصاد الطرفيّ، فأنعشت المناطق عبر نموّ الأسواق القديمة، أو قيام أسواق ومحال تجاريّة جديدة وشركات ومصانع على أنواعها وفروع مصارف. فشهدت كلُّ المحافظات اللبنانيّة هذه الظاهرة التي أنعشت الأطراف وجعلتها تزدهر اقتصاداً وبشراً، وخصوصاً من ناحية العمّال والموظّفين. ففي البقاع، ترافق نموّ الاقتصاد الطرفيّ مع زراعة الحشيشة وتصنيع المخدّرات وتجارتها[204]، حيث كانت الأموال «تُغسل» من جديد في القطاع العقاريّ والمضاربات وشراء الأراضي وفي مشاريع تجاريّة وصناعيّة وحرفيّة. وبفعل تمركز قوّات «اليونيفيل» في جنوب لبنان بعد عام 1978، ازدهرت منطقة جنوبيّ نهر الليطاني. كما أنعشت اللامركزيّة الاقتصاديّة بلدات وقرى في شمال لبنان على حساب طرابلس، بعدما توقّف عدد كبير من معاملها ومصانعها عن العمل أو لحق بها الدمار. كما شهدت منطقة جبل لبنان إنشاء العديد من المصانع المتوسّطة والصغيرة بعيداً عن خطوط التماس.

واللافت في اللامركزيّة الاقتصاديّة، هو إعادة المصارف والمصانع بناء نفسها خارج مناطق تمركزها السابق. فبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وما أعقبه من تدهور أمنيّ وسياسيّ، وانقطاع التواصل بين بيروت وباقي المناطق بالشكلِ الذي كان عليه قبل عام 1982، استجاب القطاع المصرفيّ إلى احتياجات المناطق ونموها الاقتصاديّ عبر تأسيس فروع له فيها. وفي الفترة نفسها بعد الاجتياح، هُجّر ما تبقّى من المصارف الأجنبيّة في البلاد. وفي إطار التفريع، لحقت بعض المصارف الكبيرة الزبائن إلى مناطق إقامتهم الجديدة في أوروبا والدول العربيّة، وبشكلٍ أقلّ في أميركا وأوستراليا. وهذا ينطبق أيضاً على شركات السياحة والتأمين، التي انتقل معظمها إلى قبرص واليونان.

ومن نتائج الاجتياحين الإسرائيليّين للبنان عاميّ 1978 و1982، تطوير بوّابات العبور عند حدود الدولة العبريّة مع لبنان، وإقامة ما سمي بـ «الجدار الطيّب» بأهدافه التجاريّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي أتينا على ذكرها. فانعكس هذا سلباً على الاقتصاد اللبنانيّ، وعلى علاقات لبنان بالدول العربيّة، التي أوقفت في بعض الأحيان الاستيراد من لبنان خشية تسرّب منتجات إسرائيليّة إلى أسواقها. وقد استجاب بعض التجّار اللبنانيّين لظاهرة «الجدار الطيّب» في الاتجار بالسّلع الإسرائيليّة والمخدّرات، ولم يتوانوا عن استخدام «مرفأ حيفا» لاستيراد البضائع عبره، والذي قدّم لهم «أسعاراً

تشجيعيّة» جعلت مصالحهم الماديّة تتغلّب على حسّهم الوطنيّ. وهذا يقودنا إلى المرافئ غير الشرعيّة التي ازدهرت على حساب الاقتصاد الوطنيّ بإشراف زعماء الميليشيات الذين جرى توزيرهم منذ عام 1984، وبعد اتّفاق «الطائف».

إنّ نموّ المرافئ غير الشرعيّة على طول السّاحل اللبنانيّ، ألحق خسائر جسيمة بخزينة الدولة اللبنانيّة. فكانت هذه المرافئ بؤر تهريب لكلّ أنواع السلع المستوردة، وتصدير السلع المدعومة من قبل الدولة إلى الخارج. وقد تعايشت كلُّ هذه المرافئ مع بعضها بعضاً وتضامنت على سلب الدولة وارداتها، من دون حصول أيّ صدام بين القوى المهيمنة عليها من ميليشيات وقوى أمر واقع، أو بينها وبين قوى الأمن الشرعيّة الموجودة في بعضها. فبين بيروت وصيدا، على سبيل المثال، نشأت ثلاثة مرافئ غير شرعيّة، هي الأوزاعيّ وخلدة والجيّة ضمن مسافة لا تبعد سوى 33 كيلومتر عن بيروت. وعندما قرّر الجنرال ميشال عون إقفال المرافئ غير الشرعيّة في المنطقة الغربيّة، تضامنت معاً الميليشيات المهيمنة على تلك المرافئ وتحدّت قراره[205].

لقد أدّت الحواجز و«خطوط التماس» هدفاً سياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً، وهو الفصل بين الطوائف والمذاهب، وجَعْل المواطنين يشعرون بالأمن في حيّزهم الجغرافيّ الطائفيّ، ممّا أسهم في تنمية سلوكيّات متمايزة تجاه «الآخر». لكنّ هذه الحواجز والمعابر، كانت لها وظيفة اقتصاديّة، كنقاط تحصيل للضرائب والرسوم (الخوّات) من المواطنين والتجّار. وكما سيبيّن البحث في الفصل الخامس عشر، لم يكن للسلعة هويّة طائفيّة أو مناطقيّة، فكانت تمرّ عبر المعابر والحواجز بالتوافق بين الميليشيات «المتنافسة» بعد أن تحصّل كلّ منها إتاوتها عن السلع المارّة[206].

وفي خضّم هذا الانفلات، فسدت الإدارة اللبنانيّة من قمّة هرمها إلى مستوياتها الدنيا. صحيح أنّ جزءاً من فسادها يعود إلى فترة ما قبل الحرب، إلّا أنّه في ظلّ هيمنة الميليشيات والأحزاب على القرار السياسيّ في البلد، وترويج قيم الفساد، وحصول المواطن (= الموظّف) على مساندة هذه القوى، تأثّرت قيم الوظيفة. فتلاشى الانضباط الوظيفيّ، وغابت الرقابة كلّياً أو غُيّبت. وقد أشرنا إلى مدى تأثير الانفلات سلباً في الإدارة اللبنانيّة من ناحية الهدر الحاصل في الإنفاق على الموظّفين.

وعلى غرار الإدارة والاقتصاد، انشطر الإعلام الرسميّ بعدما أصبح يعبّر عن توجّهات طائفيّة وسياسيّة وإيديولوجيّة ومناطقيّة. والأخطر من ذلك، أنّ الميليشيات

أصبح لها منابر إعلاميّة من إذاعات وتلفزيونات وجداريّات[207]. وإذا كانت الغاية الأساسيّة لنشوء ظاهرة الإعلام الميليشياويّ هي تمرير الأهداف وتبرير الممارسات والسلوكيّات، فإنّ هذا الإعلام سرعان ما تحوّل إلى إعلام تجاريّ، بقصد الربح عبر الإعلانات والدعايات التي كانت تُبثّ. وفي كثير من الأحيان، كان الإعلان التجاريّ يُفرض على التجّار في الحيّز الجغرافيّ كشكل من أشكال الدعم (= الخوّة). ولم تكتفِ الميليشيات بمنابرها الإعلاميّة فحسب، بل عملت على «اضطهاد» الإعلام المقروء أو تهجير ما لا يتماشى مع سياستها أو يخضع لها. فكان الإعلاميّون ومؤسّساتهم من أوائل ضحاياها.

حواشي الفصل التاسع

(1) جان يوسف مراد، «الهجرة والتهجير»، في: الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة. بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، عمّان 1988، ص 45 - 46.

(2) سليم نصر، الحرب، «الشبكات المدينيّة وحركات السكّان في بيروت الكبرى»، في: الواقع 5/ 6(1983)، ص 320 - 321.

(3) أمل محمد علي الذهبيّ، سوليدير و«إعمار وسط بيروت التجاريّ»، دراسة تحليليّة، دبلوم الدراسات العليا في علم اجتماع التنمية/ الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1996/ 1997، ص 122.

(4) سعيد علم الدين وآخرون، ملف خاصّ: «المراكز التجاريّة الجديدة في لبنان ظاهرة إقدام ومبادرة»، في: الاقتصاد والأعمال 32(1981)، ص 53 - 56.

(5) فكريّة عصام مكحّل، «ظاهرة تمركز الأسواق في الأحياء السكنيّة»، جدارة الجامعة اللبنانيّة/ كلية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل، 1992/ 1993، ص 36.

(6) نسيم خوري، مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994، ص 88.

(7) لينا خوري، «الأسواق جبهة ركام والمقاتلون يعيشون في الأدغال»، المسيرة، عدد 11 أيلول 1989، ص 34 - 37.

(8) انظر الفصل السادس من المجلّد الأوّل.

(9) حول مبادرات الحوار والحلول خلال «حرب السنتين»، راجع الفصل السادس من المجلّد الأوّل.

(10) سعيد علم الدين وآخرون، المراكز التجاريّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(11) سليم نصر، الحرب، والشبكات المدينيّة، مرجع سبق ذكره، ص 322.

(12) سعيد علم الدين وآخرون، المراكز التجاريّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 59؛ محمد لمع (مجموعة متكو)، «فورة البناء دليل على أنّ لبنان يرفض أن يموت ...»، في: الاقتصاد والأعمال 32 (1981)، ص 61 - 66؛ «مركز صوفيل التجاريّ في الأشرفيّة»، في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 62 - 63؛ ماغارديش بولدوكيان (المكتب المعماريّ الاستشاريّ)، «إقبال على المحال التجاريّة وجمود حركة استئجار المكاتب»، في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 64؛ جهاد عنّان، «فائض في سوق المكاتب يقابله جمود في الطلب»، في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 65؛ خالد عبدو، «شارع فردان حمراء الثمانينات»؛ في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 65؛ «سنتر دولفن في الروشة»، في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 66. وقد أُضيفت بعض أسماء الأبراج من قبل المؤلّف.

(13) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على السوق اللبنانيّة الداخليّة»، مجلّة بيروت المساء، حلقة (1)، 15 كانون الأوّل 1986.

(14) مقابلة مع رئيس نقابة تجّار المزرعة السيد سعد الدين بعاصيري بتاريخ 8 تشرين الثاني 1999.

(15) مقابلة مع رئيس نقابة تجّار المزرعة السيد سعد الدين بعاصيري بتاريخ 8 تشرين الثاني 1999.

(16) وضّاح شرارة، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 1998. ص 182.

(17) شرارة، دولة حزب الله، ص 182.

(18) بطرس لبكي، لبنان: «الاقتصاد السياسيّ للتهجير والعودة (2)»، في: النهار 14 كانون الثاني 1998.

(19) نصر، الحرب، والشبكات المدينيّة، ص 321.

(20) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، مرجع سبق ذكره، ص 45 – 46.

(21) نبيه كنعان عطالله، «التهجير في الإطار الجغرافيّ»، في: وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ، 15 – 16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 56.

(22) بطرس لبكي، لبنان: الاقتصاد السياسيّ للتهجير والعودة (2)، في: النهار 14 كانون الثاني 1998.

(23) زكريّا حمّود، «المقاتل يتكلّم: شهادات من كلّ المتاريس»، في: النهار العربيّ والدوليّ (الملف)، ص 41. وقارن بوثيقة حرب لبنان، ج1، صورة ص 248 – 249.

(24) جريدة الحياة، 2 شباط 1993.

(25) إلياس جوزيف الفغالي، «المطاعم والمقاهي والملاهي ما بين 1975 و1979 في مناطق الأشرفيّة – المتن الشماليّ – كسروان – جبيل»، جدارة الجامعة اللبنانيّة/كلية العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1978/ 1979، ص 27، 32، 34.

(26) حول الانسحاب الإسرائيليّ من إقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا، راجع الفصل الرابع من المجلّد الأوّل، ص 400.

(27) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة»، مجلّة بيروت المساء، حلقة (2)، 22 كانون الأوّل 1986.

(28) حول البقاع، انظر: قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة، في: بيروت المساء، حلقة (3)، 29 كانون الأوّل 1986.

(29) حول «الاتّفاق الثلاثيّ»، راجع الفصل السابع من المجلّد الأوّل، ص 650 – 669.

(30) نبيه كنعان عطالله، التهجير في الإطار الجغرافيّ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(31) حول موضوع الحشيشة والمخدّرات، راجع الفصل الخامس عشر من المجلّد.

(32) الأمم المتّحدة/ المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ – اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا، مكافحة زراعة الحشيش والخشخاش (الأفيون) في لبنان، 8 آذار 1993، ص 3.

(33) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة»، في: مجلّة بيروت المساء، (الحلقة الأخيرة)، 12 كانون الثاني 1987.

(34) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. لواء المردة: دويلة شماليّة رُسمت حدودها بالدم»، في: جريدة الحياة، 6 شباط 1990.

(35) شرارة، دولة حزب الله، ص 182.

(36) نقلاً عن: إيلي يشوعي، القطاع الصناعيّ في لبنان، الواقع والسياسات المستقبليّة، المركز اللبنانيّ للدراسات، بيروت 1996، ص 51. جرى تصحيح الأخطاء الواردة لدى يشوعي من ناحية جمع أعداد المؤسّسات عام 1972، وكذلك النسب المئويّة للزيادة الإجماليّة للمؤسّسات الصناعيّة في جبل لبنان.

(37) Memory Library, Lebanon, Industry, op.cit. ويشوعي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(38) قارن بـ: إلياس العطروني، عروس الخضر، بيروت 1993، ص 67 – 68.

(39) حول إفلاس «بنك إنترا»، راجع الفصل الأوّل من المجلّد الأوّل.

(40) Massoud Daher, The Socio - Economic Changes and the Civil War in Lebanon 1943 - 1990, V.R.F. Series No. 201, Institute of Developing Economics, Tokyo, March 1992, pp, 90-92.

(41) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (4)، ج3، دار الأبجديّة، جونيه، 1977، ص 927 – 928.

(42) المقصود هنا بالتكيّف، هو ما يتعلّق بمعنى المصطلح في علم النفس الاجتماعيّ من ناحية تغيّر سلوك الفرد كي يتّفق مع غيره والخضوع للالتزامات الاجتماعيّة المستجدّة. وفي حالة حرب لبنان، لم يأت تكيّف الفرد نتيجة رغبة أو إرادة ذاتيّة من جانب المواطن اللبنانيّ، وإنّما إكراهاً بفعل عامل خارجيّ سياسيّ – أمنيّ – اقتصاديّ، مع إدراكنا أنّ التكيّف يتطلّب تضافر الإرادة الذاتيّة والعامل الاجتماعيّ أو الاقتصاديّ أو السياسيّ أو الثقافيّ.

(43) Library of Congress/Memory Library, op, cit., Lebanon. International Banking.

(44) حول المصارف اللبنانيّة العاملة في الخارج، انظر ص 918 – 921 من هذا الفصل.

(45) سليم نصر، الحرب، الشبكات المدينيّة وحركات السكّان في بيروت الكبرى، في: الواقع 5 – 6(1983)، ص 323.

(46) Daher, p. 94.

(47) نقلاً عن: Daher, p.93.

(48) «المصارف في لبنان: سباق 1981»، في الاقتصاد والأعمال، 35 (1982)، ص 18 – 20.

(49) نقولا إيلي شمّاس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ – الاقتصاديّ أمام التساؤلات. عناصر أجوبة، تعريب دار الترجمة، نادي جامعة هارفارد لإدارة الأعمال في لبنان، لا/، 1996، ص 25.

(50) جريدة السفير، 10 تموز 1989.

(51) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق الداخليّة»، مجلّة بيروت المساء، حلقة (2)، 22 كانون الأوّل 1986.

(52) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة»، في: مجلّة بيروت المساء، حلقة (3)، 29 كانون الأوّل 1986.

(53) «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة»، في: مجلّة بيروت المساء، حلقة (3)، 29 كانون الأوّل 1986؛ (الحلقة الأخيرة)، 12 كانون الثاني 1987.

(54) Amir Abdul - Karim, "Lebanese Business in France" in: Albert Hourani/Nadim Shehadi, (Eds.), ***The Lebanese in the World. A Century of Emigration,*** I.B. Tauris & Co Ltd, Publisher, London 1992, p.704.

(55) Daher, op. cit. p.96.

(56) «أعجوبة المصارف اللبنانيّة في الخارج»، في: **المسيرة**، عدد 3، 6 تشرين الثاني 1985، ص 30 – 32.

(57) حسن داوود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟ بطرس لبكي، ربّما كانت هناك أدوار جديدة لريادة اللبنانيّين»، في: جريدة **الحياة**، 1 شباط 1992.

(58) نقلاً عن: .Labaki, Lebanese Emigration, pp. 619 - 621

(59) حول النشاط المصرفيّ اللبنانيّ في فرنسا خلال الحرب، أنظر الفصل الرابع عشر.

(60) الأوف شور كلمة تعني «عبر الشاطىء» أو «عبر الداخل إلى الخارج»، وتشير إلى تمركز شركة في بلد معيّن، في حين أنّها تنفّذ أعمالاً في بلد آخر يخضع لسيادة دولة أخرى.

(61) علي فاعور، جغرافيّة التهجير. دراسات ميدانيّة، وقائع وحلول، المؤسّسة الجغرافيّة، بيروت 1993، ص 61. من شركات السياحة اللبنانيّة التي افتتحت فرعاً في قبرص «شركة سوكومار» وحافظت على مقرّها الأساسيّ في الكسليك. وقد امتلكت الشركة سفينة هيدروليك لنقل الركّاب ما بين قبرص ومرفأ جونيه.

(62) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت 1998، ص 261 – 262. وحول قانون «الأوف شور» الذي وضعته اليونان وقبرص، انظر: ملحق جريد **النهار**، «الاغتراب اللبنانيّ»، حلقة 24، تموز 2001.

(63) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 200.

(64) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 200 – 201.

(65) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 201.

(66) حمّود، مرجع سبق ذكره، ص 40، 42.

(67) Marwan Iskandar/Elias Baroudi. The Lebanese Economy in 1981 - 1982, Beirut 1982, pp. 149.

(68) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعام 1981، ص 13، وللعام 1982، ص 14.

Iskandar/Baroudi, op. cit. 14 pp. 150 - 151.

(69) Boutros Labaki, "Lebanese Emigration During the War (1975 - 1989)", in: Hourani/ Shehadi, (Eds.), The Lebanese in the World, op. cit., pp. 615 - 616.

(70) Ibrahim, Maroun, Le Economie Libanaise, le Marché Arabe, et le concurrence Israelieene, Publishing and Marketing House, Beirut 1994.

(71) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ. مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت 1999، ص 60 – 61، 64 – 66.

(72) جاء في حديث لأحد مسؤولي «جيش لبنان الحرّ» عام 1978، أنّ أكثر من 12 ألف لبنانيّ من سكّان «الشريط الحدوديّ المحتلّ» زاروا المستشفيات الإسرائيليّة، وما لا يقلّ عن 10 آلاف طفل لبنانيّ ولدوا في إسرائيل، وأنّ أكثر من ألف مواطن لبنانيّ يعملون في إسرائيل. انظر: «الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان»، إعداد فريق الدراسات الاقتصاديّة في معهد الإنماء العربيّ، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ** 6/ 7(1983)، ص 486.

(73) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 58.

(74) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة **الحياة**، 8 شباط 1990.

(75) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ. ص 368 – 370، 380 – 381.

(76) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة **الحياة**، 8 شباط 1990.

(77) الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، مرجع سبق ذكره، ص 487.

(78) «التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة»، في: **صامد الاقتصاديّ** 45 (1983)، ص 186.

(79) زكريا حمّود، لبنان فاقة بعد عزّ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(80) الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، مرجع سبق ذكره، ص 488.

(81) فؤاد وليم عوض، المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة: الواقع اللبنانيّ في مواجهة الاقتصاد الإسرائيليّ، في: **حاليات** 30(1983)، ص 19 – 20.

(82) كمال هاني، «عن الجانب الاقتصاديّ في العدوان الإسرائيليّ: أخطار تهدّد دور لبنان الاقتصاديّ»، في: **الطريق** 3(1982)، ص 72 – 80.

(83) جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 434 – 436.

(84) غازي السعديّ، «التغلغل الاقتصاديّ الإسرائيليّ في لبنان»، في: **صامد الاقتصاديّ** 42 (1983)، ص 196 – 197؛ زهير هوّاري، الاجتياح الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان من الإغراق إلى التفكيك والإلحاق، بيروت 1985.

(85) السعديّ، مرجع سبق ذكره، ص 197.

(86) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميّل حتّى حرب المخيّمات، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غاوي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 391.

(87) هوّاري، الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي، للبنان، مرجع سبق ذكره، ص 41، 63.

(88) بيتر ج. فرانك، «الغزو الإسرائيليّ للبنان. هل يصبح جنوب لبنان ضفّة شماليّة لإسرائيل؟»، في: **صامد الاقتصاديّ** 44 (1983)، ص 89.

(89) فرانك، «الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان»، ص 90.

(90) دايفيد أورن، «التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة»، في: **صامد الاقتصادي**، 45 (1983)، ص 186.

(91) فرانك، الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، ص 91.

(92) هوّاري، ص 55.

(93) فرانك، الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، مرجع سبق ذكره، ص 92 – 93، 99.

(94) الإجتياح الاقتصاديّ، مرجع سبق ذكره، ص 178.

(95) التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة، مرجع سبق ذكره، ص 185، 189.

(96) فرانك، ص 90 – 92.

(97) دافيد أورن، «التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة»، ص 187؛ هوّاري ص 55 – 56.

(98) مقابلة مع ج. ش. تاريخ 17 آب 2007.

(99) أورن، «التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة»، مرجع سبق ذكره، ص 185 – 186.

(100) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: **جريدة الحياة** 8، 8 شباط 1990.

(101) دافيد أورن، التّجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(102) فرانك، ص 100.

(103) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعام 1982، ص 12 – 13.

(104) التقرير السنويّ لمصرف لبنان، 1983، ص 8 – 9.

(105) حول هذا المشروع الإسرائيليّ، انظر الفصل الثالث من المجلّد الأوّل.

(106) عوض، المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(107) قدّرت هذه الأضرار بما يزيد عن 71 مليون دولار في عام 1983. وبالنسبة إلى «مطار بيروت الـدوليّ»، قُدّرت قيمة الخسائر التي لحقت به بـ 12 مليون دولار في التاريخ نفسه. انظر:
Starr, Lebanon's Economy, pp. 76 - 77.

(108) نبيه كنعان عطالله، «التهجير في الإطار الجغرافيّ»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15 – 16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 57.

(109) مي كحّالة، «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير. 18 مرفأ، 18 سلطة، 18 تعرفة. التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، عدد 123، 16 أيلول 1979، ص 4.

(110) استطلاع المؤلّف. إشارة إلى أنّ جميع التجّار المستطلَعين وعددهم 23 تاجراً رفضوا الإفصاح عن هويتّهم ومذهبهم وعدد العمّال أو الموظّفين الذين كانوا يستخدمونهم. وبالنسبة إلى التجّار الـ 13 المتعاملين مع «مرفأ حيفا» ومع الناقورة عبر وكلاء، فرفضوا تحديد القوى

التي كانوا يتعاملون معها للاستيراد عبر الميناء المذكور. وأفاد البعض أنّهم زاروا إسرائيل والتقوا تجّاراً إسرائيليّين، فيما زار آخرون قبرص وعقدوا صفقات مع تجّار إسرائيليّين.

(111) غسان العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982 – 1992، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص 59. وللتفاصيل حول هذا الموضوع، راجع الفصل العاشر من المجلّد.

(112) العيّاش، مرجع سبق ذكره، ص 76 – 77. حول «الدولار الجمركيّ»، أنظر ص ؟؟؟.

(113) كحّالة. «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير. 18 مرفأ، 18 سلطة، 18 تعرفة. التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، عدد 123، 16 أيلول 1979، ص 4.

(114) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 406 – 409؛ **جريدة السفير**، 7 تموز 1984؛ فَضْلو هدايا، «قراصنة المرافئ اللبنانيّة يسرقون خزينة الدولة!»، في: **المجلة**، 29 تشرين الأوّل 1986.

(115) حول التهجير، انظر الفصل الرابع عشر من المجلّد الأوّل.

(116) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 314.

(117) حول عمليّة الاختراق لحبيقة، أنظر الفصل الرابع من المجلّد الأوّل، ص 430 – 431.

(118) حول هذا الموضوع، راجع الفصل الثامن من المجلّد الأوّل، ص 748.

(119) نقلاً عن: فاطمة بدوي، ص 46.

(120) يعود إطلاق هذه التسمية على الجدار الفاصل بين البيروتين وفرار السكّان القاطنين في هذه المنطقة إلى مناطق داخليّة أكثر أمناً، وقد شُلّت الحياة على جانبي الخطّ، وتحوّل بالتالي إلى منطقة مهجورة تنمو فيها الأشجار والأشواك والنباتات البريّة. انظر: عطا الله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 271.

(121) Maha Yahya, "Reconstructing Space: The Aberration of the Urban in Beirut", in Samir Khalaf/Philip Khoury (Eds.) ***Recovering Beirut***, Leiden/New York/Köln 1993, pp 132 - 133.

(122) حسن داوود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟»، مرجع سبق ذكره.

(123) «سيرة ذاتيّة لبوّابات العبور اللبنانيّة. هل يقيم الشعب حاجزاً ضدّ الحرب... معبراً باتجاه الوطن؟»، في: **جريدة الرأي** (بيروت)، 19 كانون الأوّل 1988.

(124) **جريدة الاتحاد** الظبيانيّة، 11 كانون الأوّل 1991.

(125) تعطّلت الجلسة الأولى لانتخاب بشير الجميّل في قصر منصور بتاريخ 19 آب 1982، ثمّ عقدت الجلسة الثانية في ثكنة الفيّاضيّة في 22 منه. انظر: الفصل الثالث من المجلّد الأوّل، ص 325.

(126) **جريدة النهار**، 11 تموز 1987.

(127) «سيرة ذاتيّة لبوّابات العبور اللبنانيّة. هل يقيّم الشعب حاجزاً ضدّ الحرب... معبراً باتجاه

الوطن»، في: جريدة الرأي (بيروت)، 19 كانون الأوّل 1988.

(128) جريدة النهار، 29 تموز 1984.

(129) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 298.

(130) جريدة النهار، 29 تموز 1984؛ أسعد سلمان، «بوّابات العبور: مصيدة لوحدة الوطن والمواطنين»، في: السفير 6 آذار 1987.

(131) حول هيمنة الميليشيات وقوى الأمر الواقع على قطاع التعليم وتدنّي مستواه عمّا كان عليه قبل الحرب، راجع الفصل الثالث عشر من هذا المجلّد.

(132) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، دراسة في التعطّل الإداريّ، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت ص 87، 133.

(133) حول الحركة العمّاليّة ونضالها الطويل وصولاً إلى إعلان قيام «الاتحاد العماليّ العامّ»، راجع: إلياس البواري، تاريخ الحركة العمّاليّة والنقابيّة في لبنان 1947 – 1970، ج1 و2، دار الفارابي، بيروت 1980. وحول نشوء الاتحاد، ج2، ص 351 – 376.

(134) فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغيّر البُنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، بيروت 1994، ص181.

(135) دايفيد هيرست، جمهوريّة الميليشيات، القبس، الحلقة الثالثة، 29 آب 1985.

(136) نصر، الحرب، والشبكات المدينيّة، مرجع سبق ذكره، ص 324.

(137) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, Columbia University Press, New York 1987, p.252.

(138) مؤسّسة كهرباء لبنان، الكهرباء في لبنان، تاريخ قرن ونيّف (1885 – 1994)، لا دار نشر، لا ت، لام، ص 9.

(139) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة. دراسة في التعطّل الإداري، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990، ص 84 – 87. وحول سرقة الكهرباء، راجع الفصل الثاني عشر، ص 1163 – 1165.

(140) العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان، ص 87 – 91.

(141) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 107، 130 – 133.

(142) العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان، ص85.

(143) هذا الرقم أورده العيّاش نقلاً عن البنك الدوليّ. لكنّه يبقى الأقرب إلى الواقع في ضوء غياب الإحصاءات عن أعداد الموظّفين العامّين خلال سنوات الحرب.

(144) انظر العيّاش، الذي يورد هذه الأرقام، ص 83 – 84. جرى احتساب الهدر ووضع الجدول من قبل المؤلّف.

(145) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 399.

(146) العيّاش، أزمة الماليّة العامّة، ص 86 – 87.

(147) «الدولة تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة الحياة، رقم 9، 9 شباط 1990.

(148) هناك أمثلة كثيرة حول ما تعرّض له رؤساء الدوائر والمصالح والمديرين العامّين من تهديدات يوردها كسرواني وبارل، عندما اقتحم شخص مكتب «رئيس مجلس الخدمة المدنيّة»، موجّهاً إليه التهديد بالقتل إذا لم يصادق على ترقية فلان. انظر: Kisriwani/Parle, Assessing the Impact of the Post Civil War Period on the Lebanese Bureaucracy, op. cit., p. 25.

(149) العيّاش، أزمة الماليّة العامّة، مرجع سبق ذكره، ص 84 – 85.

(150) معلوف وأبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان، . واقع ومعاناة، لا دار نشر، لام، كانون الأول 1987، ص 64؛ عدنان الأمين، التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد، دار الجديد، بيروت 1994، ص 106 – 107.

(151) رنده أنطوان، ص 90 – 91.

(152) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة ، ص 100.

(153) من عمليّات الغشّ والاحتيال: عرض المضمونين أقرباءهم وأصدقاءهم على الأطبّاء والصيادلة وتسلّم فواتير تحمل أسماءهم؛ استخدام البعض أسماء المضمونين للدخول إلى المستشفيات؛ تجزئة الفواتير التي تتجاوز 500 ليرة على فواتير صغيرة تجنّباً لمرورها على المفتّشين؛ إعادة الموظّفين علب الدواء الفارغة إلى المضمون كي يستعملها مرّة أخرى، بعد أن يكون الصندوق قد عوّض عليه ثمنها؛ مطالبة الأطبّاء المرضى بمبالغ إضافيّة على تسعيرة الصندوق؛ التلاعب بفواتير الصيدليّة. انظر: رنده أنطوان، ص 135 – 136، 138 – 140.

(154) بطرس لبكي، «السياسة الإنمائيّة في لبنان، إنجازات الماضي وإخفاقه. المشاكل الحاضرة والتطلّعات المستقبلية»، في: دراسات لبنانيّة، 1(1996)، ص 115.

(155) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان1967 – 1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، دار النهار للنشر، بيروت 2002، مرجع سبق ذكره، ص 359.

(156) عطا الله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 136.

(157) فيغييه/ حنّا، أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، 1998، ص 152.

(158) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 142 – 143.

(159) R.D.McLaurin "Lebanon and Its Army: Past, Present, and Future", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (Ed.), New York 1984, pp. 94 - 95.

(160) Winslow, Lebanon, p. 203

(161) لقد تحدّث الرئيس كميل شمعون في كتابه «أزمة لبنان» عن انقلاب الأحدب والتداعيات في المجلس النيابيّ والمواقف السياسيّة. انظر Camie Chamoun, Crise au Liban, Beyrouth 1977, pp. 66ff.

(162) حول انقلاب العميد عزيز الأحدب وتداعياته، راجع الفصل الثالث من المجلّد الأوّل، ص 273 – 274.

(163) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، أوّل آب 1988، لام، لات، ص 42.

(164) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 135.

(165) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(166) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982 – 1983 – 1984)، ص 108، 111 – 112.

(167) McLaurin, p. 108.

(168) جيرار فيغييه/لويس حنّا، أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، 1998، ص 151154، 158 – 159.

(169) Helena Cobban, "The Growth of Shi'i Power in Lebanon and Its Implications for the Future", in: Juan R.I. Cole/Nikki R. Keddie (Eds.), ***Shi'ism and Social Protest***, New Haven/London 1986, pp. 137 - 138, 151.

(170) فيغييه/حنّا، أضواء على لبنان، ص 160. جرى وضع الجدول من قبل المؤلّف. على كلّ حال، هناك أخطاء لدى فيغييه/حنّا لدى احتسابهما أعداد الضبّاط من رتبة رائد، وجرى تصحيحها من قبل المؤلّف. والمجموع العام للضبّاط هو 2,318 وليس 2,304.

(171) جيرار فيغييه/لويس حنّا، أضواء على لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 151 – 154، 158 – 159.

(172) راجع الصفحات 1166 – 1180.

(173) Salem A. Maarabouni, Ideological Diversity and the Fragmentation of Broadcasting in the Lebanese Civil War: A Case Study of the Illegal Radio Stations. Ph.D. University of Keele, Department of Sociology and Anthropology, October 1991, pp, 104 - 105.

(174) فاضل سعيد عقل، «صحافة لبنان... مهنة أم رسالة»، في: **لبنان الذاكرة الثقافية. محطات ومفارق**، الحركة الثقافية أنطلياس 1984، ص 390.

(175) George M. Kallas, "Demokratie and Medien im Libanon. Was ist aus der Authentizität geworden?", in Abdel - Raouf Sinno/Rainer Zimmer - Winkel (Eds.), ***Der Libanon heute***, Kleine Schriftenreihe, Heft 19, Trier 2000, p.29.

(176) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، الملحق، لا ترقيم للصفحات؛ فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان 1930 – 1980، بيروت 1981، ص 116، 251، 348؛ أرشيف نقابة الصحافة في لبنان، جدول بالمطبوعات غير المرخّصة التي صدرت إبّان الأحداث؛ عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 344 – 345؛ حاتم، من إسرائيل إلى دمشق، ص 68؛ استطلاعات المؤلّف.

(177) «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261 !»، في: **مجلّة الحوادث**، عدد 1338، 25 حزيران 1982، ص 65 – 70.

(178) عطاالله، ص 238، 242؛ لبكي/ أبو رجيلي، جردة حساب، ص 180 – 181.

(179) سمير قصير.. «حلقة جديدة في مسلسل الاعتداءات على الإعلاميّين اللبنانيّين»، في:
http://www.dfj.org/articles/content_display.php?id=797.

(180) إلياس الهراوي، عودة الجمهوريّة. من الدويلات إلى الدولة، إعداد كميل منسّى، دار النهار

2002، ص 166.

(181) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, op. cit., pp. 174 - 177.

(182) Abdul - Karim, Lebanese Business in France, pp. 707 - 708.

(183) يوسف بزّي، «الإعلام المرئيّ والمسموع إذ يقوى ويشتدّ في أوقات التفتّت والحروب»، في: جريدة **المستقبل** 4 شباط 2001.

(184) Maarabouni, op. cit., p.285.

(185) يوسف بزّي، الإعلام المرئيّ والمسموع.

(186) Maarabouni, pp. 311 - 312.

(187) حول تصفية «المرابطون»، راجع الفصل الرابع من المجلّد الأوّل، ص 402 – 403.

(188) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحكم ما بين 1976 و1980، ط2، بيروت 1996، ص 55 – 56.

(189) عطاالله، ص 335 – 336.

(190) عطاالله، ص 334.

(191) Maarabouni, pp. 288, 294 - 295.

(192) حول أدلجة الإعلام وتسييسه، راجع الفصل الثاني عشر من المجلّد، ص 1166 – 1180.

(193) Kallas, Demokratie und Medien, op. cit. p. 29.

(194) Maarabouni, op. cit., pp. 297 - 298.

(195) يوسف بزّي، الإعلام المرئيّ والمسموع إذ يقوى ويشتدّ في أوقات التفتّت والحروب.

(196) وزارة الإعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانيّة/مركز التوثيق والمعلومات (الإذاعات الخاصّة). أشكر الأستاذ وسام حطب الموظّف السابق في قاعة المراسلين الأجانب في وزارة الإعلام على تزويدي بلائحة عن الإذاعات الخاصّة التي ظهرت خلال الحرب، نقابة الصحافة في لبنان. كما أشكر في هذه المناسبة الأستاذ علي قبيسي، المسؤول عن الأرشيف في دار النقابة، الذي زوّدني بقائمة عن تلك الإذاعات.

(197) سمير كامل، «الإعلام الرسميّ بين التوحيد والتقسيم: إذاعة... وتلفزيونان بانتظار الأمن والأمان»، في: **مجلّة الشراع**، عدد 122، 16 تموز 1984، ص 65 – 66.

(198) راندل، حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشّار رضا، لات، لا دار نشر، ص 108 – 109.

(199) يوسف بزّي، الإعلام المرئيّ والمسموع، مرجع سبق ذكره.

(200) Kallas, "Demokratie und Medien im Libanon, p.29.

(201) أرشيف نقابة الصحافة اللبنانيّة، الجمهورية اللبنانيّة – المديرية العامّة لقوى الأمن الداخلي/ قيادة الأركان: إحالة معالي وزير الداخليّة رقم 977 تاريخ 20 آذار 1991، رقم 6230/ 204/ف تاريخ 27 نيسان 1991: جدول بمحطّات التلفزيون غير الشرعيّة. وفي هذه

المناسبة، أشكر صديقي الدكتور جوزيف شلّيطا، مدير معهد العلوم الاجتماعيّة السابق – الفرع الثاني في الجامعة اللبنانيّة على تزويدي بلائحة أسماء الإذاعات والتلفزيونات غير المرخّصة خلال الحرب.

(202) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 41.

(203) محمد السمّاك، «إعلام الحرب وأطفال لبنان»، في: جريدة النهار، 7 تشرين الأوّل 1992. حول تسييس وسائل الإعلام، راجع الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد.

(204) حول زراعة الحشيشة وتصنيع المخدّرات والاتجار بها، راجع الفصل الخامس عشر من المجلّد، ص 1466 – 1472.

(205) حول قرار عون إقفال المرافئ غير الشرعيّة وردّ الميليشيات عليه، انظر الفصل الرابع من المجلّد الأوّل، ص 466 – 467.

(206) أنظر الفصل 15، ص 1403 – 1415.

(207) حول الجداريّات، انظر الفصل الخامس عشر.

الفصل العاشر

الاقتصاد اللبنانيّ في دوّامة الحرب[1]

أدّت حرب لبنان إلى خسائر بشريّة وأضرار اقتصاديّة ضخمة وتغيّرات في الديموغرافيا بفعل النزوح القسريّ داخل البلاد والهجرة نحو الخارج. فعلى مدار سنوات الحرب، تعرّض الاقتصاد إلى خسائر جسيمة لا تعوّض، سواء في البشر أو في المنشآت والأبنية العامّة والخاصّة، أو في فرار رؤوس الأموال إلى الخارج. فتراجع النموّ الاقتصاديّ وضُربت الأصول الماديّة للاقتصاد، وانخفضت القيمة الشرائيّة للمداخيل، وازدادت معدّلات الفقر، وتراجع الإنفاق على التعليم بشكلٍ حادٍّ، فضلاً عن ارتفاع نسبة الوفيّات بين الفئات العمريّة الشابّة، والهجرة نحو الخارج، وقمع الحريّات بوساطة الميليشيات. فكانت هذه التطوّرات مؤشّراً دالاً على ما آلت إليه التنمية البشريّة في لبنان، الذي كان يحتلّ فيها مكاناً مرموقاً بين الدول العربيّة غير المنتجة للنفط.

بعد أن نتطرّق في هذا الفصل إلى خسائر الاقتصاد اللبنانيّ جرّاء الحرب، بشراً وحجراً، سوف نتناول أربع مراحل له: الأولى ما بين «حرب السنتين» وعشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، فراوح الاقتصاد اللبنانيّ ما بين التأثّر المباشر بنتائج «حرب السنتين» وبين إعادة إحياء نفسه بعد تلك الفترة. ونعالج في الثانية تأثير الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في الاقتصاد اللبنانيّ وبداية الأزمة الماليّة والنقديّة والمصرفيّة في البلاد، فضلاً عن أوضاع القطاعات الإنتاجيّة والتجارة، وأوضاع قطاعيّ السياحة والنقل حتّى عام 1985. أما المرحلة الثالثة، فنخصّصها لدراسة أوضاع الاقتصاد وأزمة الماليّة العامّة والانهيار النقديّ بين عاميّ 1986 و1988. وأخيراً، المرحلة الرابعة، نحلّل فيها انعكاس الأزمة السياسيّة على الاقتصاد الوطنيّ، وتفاقم أزمة الماليّة العامّة والانهيار النقديّ والتضخّم، ونختم بإعادة توحيد المؤسّسات عام 1990 وتأثيرها الإيجابيّ في الاقتصاد.

1 – تقويم حساب الحرب: خسائر بشريّة واقتصاديّة لا تعوّض

بلغ عدد القتلى خلال سنوات الحرب 71,521 شخصاً، والجرحى 97,144، والمفقودين 19,860، من ضمنهم ضحايا الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982[2]. ومن بين المفقودين، تمّت تصفية عدد كبير منهم على أيدي الميليشيات المتحاربة. وتتضمّن أرقام القتلى والجرحى 4,386 قتيلاً و6,784 جريحاً سقطوا ضحايا 6,410 سيّارات مفخّخة، وحوالى 9,627 معوّقاً. إضافة إلى ذلك، قُتل نحو 2,000 من الفلسطينيّين في المعارك في ما بينهم داخل المخيّمات. كما قُتل 3,781 من ميليشيا «حركة أمل» والفلسطينيّين في «حرب المخيّمات» بين عاميّ 1985 و1987، وسقط 6,787 جريحاً. كذلك، قُتل 857 شخصاً، وجُرح 1,124 آخرون من اللبنانيّين والفلسطينيّين في هجوم الميليشيات المسيحيّة على مخيّمي صبرا وشاتيلا في أيلول عام 1982[3]. وفي معارك طرابلس عام 1985، قُتل 505 من أفراد الميليشيات المتحاربة. وفي حصيلة أحداث عاميّ 1989 و1990، قُتل 4,306 أشخاص وجُرح نحو 7,111 من المدنيّين، فيما خسر الجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة نحو 544 من الضبّاط والجنود، وأكثر من ذلك وفق معلومات أخرى. وبلغ مجمل خسائر المؤسّسة العسكريّة مع قوى الأمن الداخليّ والأمن العامّ خلال الحرب 2,734 فرداً[4]. وكان المواطنون المدنيّون هم أكثر المتضرّرين من الحرب. فبلغت نسبة قتلاهم 90% والجرحى 86.1% من إجمالي عدد القتلى والجرحى، فيما بقيت خسائر الميليشيات محدودة جدّاً. وأثناء حربيّ التحرير والإلغاء، أضحت حوالى 125 ألف أُسرة من دون مورد، وحُرم نحو 90 ألف عامل يوميّ من العمل طوال تلك الفترة. وفي المقابل، سلك الكثيرون طريق الهجرة[5].

وخلال الحرب، أُصيب نصف عدد المنازل في بيروت وجبل لبنان، مدناً وبلدات وقرى، بأضرار جسيمة، وتضرّر زهاء 100 مؤسّسة تربويّة، أصبح ثُلثها غير صالح للعمل. وأصابت القذائف 10 مستشفيات، توقّف ثلاث منها عن العمل، وهي سان شارل، ومار يوسف وسان تيريز[6]. وقد تجاوز مجموع الأضرار في الأبنية السكنيّة والمصانع والمؤسّسات ودور العبادة حوالى 121 ألف وحدة، كما يُبيّن ذلك الجدول (18). أمّا الخسائر الماديّة التي لحقت بالقطاعين العامّ والخاصّ، فيلخّصها الجدول (19).

جدول (18) الأبنية والمؤسّسات المتضرّرة خلال حرب لبنان 1975 – 1990[7]

المحافظة	مساكن خاصّة	مدارس وجامعات	أبنية صناعيّة	مستوصفات ومستشفيات	أبنية سياحيّة	أبنية حكوميّة	أبنية تجاريّة ومراكز عبادة وأبنية أخرى
جبل لبنان	50,498	377	729	55	245	188	6,535
الجنوب	8,471	27	11	12	6	40	5,115
النبطيّة	2,644	6	15	3	–	38	196
البقاع	2,644	3	9	4	17	15	68
الشمال	3,129	10	4	4	1	8	240
بيروت	15,777	73	10	22	114	75	20,395
المجموع	83,163	496	778	100	383	364	32,549

هذه الخسائر البشريّة الضخمة لبلد لا يتجاوز عدد سكّانه 3.5 مليون نسمة، تُعتبر كارثة بشريّة واقتصاديّة لا تعوّض. إنّ التقرير الذي أورده لبكي وأبو رجيلي في أنّ 40 ألفاً إلى 50 ألفاً من الذين قُتلوا ما بين عاميّ 1975 و1979، كانوا من فئة الشباب، أيّ ما بين 52% و65% من مجموع عدد قتلى الحرب البالغ عددهم أكثر من 70 ألف نسمة، يُعطي فكرة عن نسبة الطاقة الشبابيّة التي فقدها لبنان نتيجة تقاتل بنيه[8]. ومن الطبيعيّ أن تنسحب هذه النسبة على كلّ مراحل الحرب، لأنّ الفئات العمريّة الشابّة كانت الأدوات التي استعملها السياسيّون وزعماء الميليشيات والأحزاب لإشعال الحرب والاستمرار فيها، أو ضحاياها من دون أيّ سبب. وشملت لائحة لبكي وأبو رجيلي عن ضحايا حرب لبنان وفق انتماءاتهم المهنيّة: أطبّاء، وأطبّاء أسنان، وصيدلانيّين، ومحامين، وصحافيّين، وأساتذة جامعات ومعلّمين وكفاءات علميّة وسياسيّة وإداريّة وعسكريّة، ورجال دين، ومتطوّعين من الدفاع المدنيّ[9]. إضافة إلى ذلك، قُتل 117 دبلوماسيّاً، من ضمنهم 70 من الجنسيّة العراقيّة، و30 حملوا الجنسيّة الأميركيّة[10].

وعلى الصعيد الاقتصاديّ، كشفت الحرب عن الخلل البنيويّ في اقتصاد

لبنان، والذي يعود إلى فترة ما قبل عام 1975، وخصوصاً قصور القطاع العامّ عن مواكبة التطوّرات الاقتصاديّة المستجدّة وترك الأمر في يد القطاع الخاصّ، والاعتماد الكبير وغير المتوازن على قطاع الخدمات، والتبعيّة الكاملة للخارج من ناحية الاستيراد، وسوء توزيع الدخل والثروة[11]. وقد اتّسمت فترة الحرب الأولى بين عاميّ 1975 و1982، بخسائر جسيمة في رأس المال والمداخيل والقطاعات الإنتاجيّة، وتفتيت وحدة السوق، وبروز العراقيل أمام انتقال السلع والأفراد. ثمّ جاء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وما سبّبه من مضاعفات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة. فاعتُبر بداية مرحلة تميّزت بتراجع التحويلات الخارجيّة إلى لبنان نسبيّاً، وهروب رؤوس الأموال، وغياب المال الفلسطينيّ، وتعطّل القدرة الإنتاجيّة في البلاد، وظهور عجز في ميزان المدفوعات، وتعرّض قطاعات الإنتاج للأضرار، وتراجع الناتج المحلّي الفعليّ بأرقام قياسيّة. كما حصل انخفاض حادّ في إيرادات الدولة، مقابل تزايد إنفاقها وبالتالي مديونيتها، ونما «الاقتصاد الميليشياويّ»[12] و ما يُسمّى بـ «الاقتصاد المتوازي» و«اقتصاد الظلّ»[13]. فالقوى النافذة على الأرض، والميليشيات المتنافسة سياسيّاً التي كانت تتقاتل عند خطوط التماس وتتبادل القصف والسيّارات المفخّخة، حافظت على التواصل الاقتصاديّ والتجاريّ بين المناطق بشكلٍ شبه طبيعيّ، لتأمين تبادل السلع والمواد الإستراتيجيّة من محروقات وغاز وقمح، حتّى تحصيل الشيكّات المستحقّة للتجّار في المنطقة الأخرى، والهدف هو إعادة توزيع الدخل لصالحها. وخلال عام 1989، ضرب السوريّون حصاراً بحريّاً على المرافئ في المنطقة الشرقيّة، ملحقين الضرر بما تبقّى من أُسس الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ويُلاحَظ من الجدول (19) ما أصاب القطاعين العامّ والخاصّ من أضرار جسيمة جرّاء الحرب. فاستُهدفت الوحدات الصناعيّة التي تضرّر منها 600 وحدة، فيما أُصيب أكثر من 13 ألف متجر ومكتب بأضرار. ولحق الدمار 65 فندقاً، ما جعل عددها يتراجع إلى حوالى 200 فندق. كما يُبيّن الجدول نفسه، أنّ أكبر خسائر ماديّة لحقت بالمساكن، وبلغ عددها 170 ألف مسكن. كما لم تسلم المدارس الرسميّة أو الخاصة من آثار الحرب، فُدمّر منها أو تضرر 589 مؤسّسة. وعلى صعيد الخدمات، أُصيب قطاع الهاتف بأضرار جسيمة، وبلغ عدد الخطوط المتضرّرة جرّاء المعارك بين عامين 1975 و1995 (225) ألف خطّ، ولحقت خسائر خسيمة بقطاع الكهرباء.

جدول (19) الخسائر المباشرة في القطاعين العامّ والخاصّ خلال الحرب[14]

نوع الضرّر أو الإصابة	عدد الوحدات المتضرّرة
وحدة صناعيّة مدمّرة	600
تراجع عدد المصانع	3,087
متاجر ومكاتب مدمّرة	13,400
فنادق مدمّرة	65
تراجع عدد الفنادق	205
تراجع عدد الأسرّة في الفنادق	9,732
مساكن مدمّرة	170,000
سيّارات مدمّرة كليّاً	40,000
سيّارات متضرّرة	70,000
خطوط هاتف معطّلة	225,000
مدارس رسميّة مدمّرة كليّاً	34
مدارس رسميّة مدمّرة جزئيّاً	48
مدارس خاصّة أصيبت بأضرار جسيمة	507
انخفاض عدد المستشفيات	16
انخفاض عدد الأسرّة في المستشفيات	3,662
تراجع المساحات المزروعة بالهكتار	111,332

وكما هو معروف، يحتاج الاقتصاد والتجارة عادة إلى السلم كي يزدهران وينموان، من دون أن يعني ذلك أنّ الحروب لا تنتج اقتصاديّاتها. من هنا، انعكست الفترات الفاصلة بين «الحروب» انتعاشاً اقتصاديّاً نسبيّاً، فأثبت اللبنانيّون قدرتهم على التكيّف مع مراحل الأزمة. ويُعتبر عام 1984 بداية تباطؤ الاقتصاد اللبنانيّ، وانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة بشكلٍ خطير، ونمو معدّلات التضخّم والدين العامّ الداخليّ. لكنّ

المرحلة بين عاميّ 1985 و1988، شهدت نمواً لافتاً في الصادرات الزراعيّة والصناعيّة، والخدمات الماليّة والمصرفيّة، وحصول فائض لأوّل مرّة في ميزان المدفوعات منذ عام 1982، على الرغم من بقاء عوارض الأزمة مستفحلة. وفي المرحلة «العونيّة»، تراجع الاقتصاد اللبنانيّ بقطاعاته كافة، وحصل انهيار آخر في سعر صرف الليرة اللبنانيّة واشتدّت «الدولرة»[15] (Dollarization)، وفرّ إلى الخارج مزيد من رأس المال، ولحق الدمار الواسع بالبُنى التحتيّة والمؤسّسات. وقُدّرت الخسائر التي لحقت بالممتلكات والتجهيزات والسلع خلال حروب عون بـ 630 مليون دولار أميركيّ[16].

اجتماعيّاً، افتُقد التعايش بين طوائف البلاد، وانقسم لبنان إلى مناطق طائفيّة وجغرافيّة معزولة عن بعضها بعضاً، وتغيّرت أنماط العيش اليوميّة للمواطنين، بفعل التضخّم وتدنّي الأجور والمداخيل وتراجع القوّة الشرائيّة، ممّا أدّى إلى تفاقم الاختلالات الاجتماعيّة والتسبّب تالياً بإفقار الناس، والهجرة من البلاد. لكن الحرب أبرزت من جهة أخرى، دور إعادة توزيع الدخل عبر الجمعيّات والروابط الأهليّة والمؤسّسات الدينيّة، والميليشيات أيضاً[17].

2 – الاقتصاد اللبنانيّ: من حرب السنتين إلى الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982

أدّى عنف المعارك خلال «حرب السنتين» إلى أضرار جسيمة في البنى التحتيّة قُدّرت بحوالى 22. 6 مليار ليرة لبنانيّة، أيّ 78. 4 مليار دولار أميركيّ، استناداً إلى سعر صرف الدولار آنذاك[18]. ومن أبرز مظاهر ذلك، هو التخريب والتدمير المنهجيّ الكامل الذي تعرّض له الوسط التجاريّ (= النهب ثمّ التدمير والحرق)، حيث بلغت نسبة الدمار فيه وحوله حوالى 80% [19]. وقُدّرت خسائر القطاع العامّ خلال «حرب السنتين» بـ 600 مليون دولار، فيما بلغ نصيب القطاع الخاصّ منها 6. 2 مليار دولار. أمّا خسائر قطاع الصناعة وحده، فبلغت 650 مليون دولار، ولحق به قطاع التجارة بنسبة تقدّر بـ 430 مليوناً. أمّا باقي الخسائر، فتوزّعت على الزراعة والسكن والسياحة[20].

– تدهور الوضعين الماليّ والنقديّ

بالتزامن مع تدهور الأوضاع الأمنيّة وتأثّر القطاعات الإنتاجيّة والخدماتيّة بها، وفرار رؤوس أموال لبنانيّة وأجنبيّة من البلاد، فقدت الدولة اللبنانيّة القدرة على تحصيل

إيراداتها مقابل ازدياد إنفاقها. فتراجعت الضرائب المباشرة المحصّلة عام 1977 بنسبة 28% عمّا كانت عليه في عام 1974[21]، وذلك بسبب ضعف أداء مصلحة الإيرادات، وحلول الميليشيات المسلّحة محلّ الدولة في فرض رسومها الخاصّة على مرافق الدولة وعلى المؤسّسات الخاصّة[22]. ونتيجة ظهور المرافئ غير الشرعيّة ووضع اليد على «الحوض الخامس» في «مرفأ بيروت»، انخفضت نسبة الإيرادات الجمركيّة إلى إجماليّ النفقات من 9. 30% في عام 1978 إلى 15% في عام 1980. وفي عام 1981، أصبحت هذه الإيرادات لا تغطّي سوى 6. 7% من النفقات المتضخّمة[23].

إنّ أحد أسباب ارتفاع نفقات الدولة بعد «حرب السنتين» يعود إلى انتهاجها خطّة إعمار تولّاها «مجلس الإنماء والإعمار» اعتمدت بداية على مساعدات عربيّة بقيمة 1. 2 مليار دولار أميركيّ أقرّها مؤتمر القمّة العربيّة في تونس في تشرين الثاني 1979[24]. وكانت الحكومة اللبنانيّة قد أسّست المجلس المذكور في كانون الثاني 1977 من أجل وضع الخطط والبرامج والموازنات الماليّة، والتنسيق بين العروض، وتخصيص الأموال للمشاريع والصرف عليها وتحديد الأولويّات منها. وفي عام 1978، تمكّن «المجلس» من وضع أوّل تصوّر لأضرار الحرب، وأوّل خطّة حول إعادة البناء والإعمار. وبلغت قيمتها الإجماليّة 5. 7 مليار دولار، من ضمنها 4. 75 مليار دولار للقطاع العامّ و2.75 مليار دولار للقطاع الخاصّ. وكان من المقرّر أن يستغرق هذا البرنامج ثماني سنوات وينتهي في عام 1985. وبسبب الأوضاع الأمنيّة في البلاد، اقتصرت الخطّة على إصلاح الطرقات والطاقة الكهربائيّة والمياه والصناعة والاتصالات و«مرفأ بيروت» ومطارها، وإنشاء مستشفيات جديدة وتأهيل المدارس المتضرّرة. وفي عام 1983، وضع المجلس مشروعاً جديداً للإعمار بقيمة 15 مليار دولار[25]. لكن عدم وفاء الدول العربيّة بتعهّداتها، باستثناء دولتيّ الإمارات العربيّة المتّحدة والكويت والمملكة العربيّة السعوديّة والعراق[26]، واقتصار تقديماتها على 2. 384 مليون دولار فقط، وتعذّر الحصول على مساعدات دوليّة توازي حجم البناء والإعمار، جعل لبنان يتوجّه إلى القروض الداخليّة والخارجيّة لتمويل مشاريعه الإنمائيّة[27]. فكان هذا بمثابة كرة ثلج تدحرجت وكبرت خلال سنوات الحرب وبعدها، إلى أن تجاوز الدين اللبنانيّ العام 41 مليار دولار في عام 2007.

وقبل الحرب، كان نافذون من أصحاب الشركات والمؤسّسات الكبيرة يتهرّبون، بطريقة أو بأخرى، من دفع ضريبة الدخل بشكلٍ صحيح، وكان هذا يحرم خزينة الدولة

من إيرادات ضخمة. وخلال الحرب، تفاقمت هذه «العادة» المتعمّدة، بعدما أُضيف إليها دعم الدولة بشكلٍ متزايد للمحروقات وبعض المواد الغذائيّة، والذي ذهبت أرباحه في معظمها إلى جيوب الميليشيات والنافذين والتجّار المدعومين، نتيجة الاتجار بهذه السلع المدعومة. كما منحت الدولة التسليفات إلى بعض مؤسّسات القطاع العامّ (مؤسّسة كهرباء لبنان، بلديّة بيروت الخ..)، وزادت من كلفة الإنفاق على المشاريع[28] وشراء الأسلحة عام 1977. ففتح هذا الأمر الباب أمام عجز دائم ومتصاعد في موازنة الدولة. ففي عام 1977، بلغ عجز الدولة الماليّ 697 مليون ليرة لبنانيّة، ثمّ ازداد بنسبة 80% في العام التالي. وفي عام 1981، بلغ العجز ما يقرب من 6 مليار ليرة، ثمّ ارتفع بنسبة 28% عام 1982 وأقفل على 7.6 مليار ليرة[29].

وحتّى عام 1980، ظلّ عجز الدولة الماليّ أقلّ من مجمل الكتلة النقديّة (M2) بمفهومها الواسع، المتداولة بالعملة الوطنيّة[30]. لكنّه فاق 7 مليارات ليرة لبنانيّة عام 1982، وكذلك حجم الزيادة في السيولة بالليرة اللبنانيّة. وترافق ذلك مع ازدياد «الدولرة» وحدوث قفزة كبيرة في حجم الودائع بالعملات الأجنبيّة، من 2.467 مليار دولار أميركيّ عام 1980 إلى 3.208 مليارات عام 1981[31].

وفي رحاب التطوّرات السياسيّة والأمنيّة وتباطؤ النشاط الاقتصاديّ، بدأ يظهر فشل الدولة في ضبط عجزها الماليّ، وإبقاء الدين العامّ في حدود قدرة الاقتصاد على احتماله. فانخفض تبعاً لذلك الناتج المحلّي بنسبة 37% خلال عاميّ 1975 و1976. لكنّه عاد وحقّق وثبة كبيرة بعد عودة الهدوء النسبيّ عام 1977، حين بلغ نسبة 60% من مستواه الذي كان عليه في عام 1974[32]، وحوالى 74% في عام 1982[33]. وأمكن تعويض الانخفاض في الناتج المحلّي، وإن جزئيّاً، من خلال التحويلات الخارجيّة التي أمّنت نسبة وسطيّة حوالى 44% من الدخل الوطنيّ في الأعوام 1979، 1980 و1981[34]، ممّا أدّى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات في أغلب السنوات الواقعة بين 1975 و1981، بلغ أقصاه في الأعوام 1977 و1980 و1981، على الرغم من العجز في الميزان التجاري[35]، الذي يمكن مقارنته في الجدول (21).

ولتمويل عجزها الماليّ، عمدت الدولة إلى الاقتراض من «مصرف لبنان»، ومن المصارف التجاريّة عن طريق طرح سندات خزينة بالعملة اللبنانيّة بأسعار فائدة مرتفعة،

أو الاستدانة من الخارج للإنفاق على مشاريع البناء والإعمار. وأدّى المنحى الأوّل إلى تضخّم في حجم الكتلة النقديّة. وفي الوقت نفسه، رفضت الحكومة اللبنانيّة دعوات في الأوساط الاقتصاديّة إلى بيع جزء من التغطية الذهبيّة لليرة اللبنانيّة التي بلغت قيمتها حوالى 3 مليارات دولار أميركيّ في سبيل إصلاح وضعها الماليّ[36].

لكنّ خطوة الحكومة اللبنانيّة بتمويل تراكم عجزها الماليّ عن طريق الاستدانة (= سندات الخزينة)، في وقت انخفض فيه الناتج المحلّي الإجماليّ، وتلاشت إيراداتها بفعل نهب الميليشيات لتلك الإيرادات، أدّت إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطنيّ. فازداد حجم الدين العامّ الداخليّ، وبالتالي خدمته بشكلٍ لم يعرفه لبنان في سنوات ما قبل الحرب.

بلغ حجم الدين العامّ الداخليّ سنة 1979 حدود 3 مليار ليرة لبنانيّة، ثمّ ارتفع إلى 5.5 مليار ليرة في العام التالي، ليستقرّ على أكثر من 8 مليارات في نهاية عام 1981، و11 ملياراً بعد احتساب خدمة الدين، كما يُبيّن ذلك الجدول (20)[37]. وفي نهاية عام 1982، قفز الدين الداخليّ إلى 14.031 ملياراً[38]. ومع ذلك، لم تصل نسبته من إجماليّ الناتج الوطنيّ إلى «الخطّ الأحمر» عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، إذ ظلّت مقبولة، وأقلّ ممّا هو في كثير من الدول الصناعيّة. لكن خطورتها كمنت في استمرار جمود عجلة الاقتصاد وقطاعات الإنتاج لفترة طويلة.

جدول (20) الدين العامّ في لبنان ونسبته إلى الدخل الوطنيّ 1977 – 1981[39]
(ملايين الليرات اللبنانيّة)

	1977	1978	1979	1980	1981
دين مصرف لبنان	981	851	1,487	1,952	1,981
سندات خزينة	527	1,053	1,185	2,476	4,909
الدين الخارجيّ	200	251	203	859	1,315
المجموع	1,708	2,875	2,875	5,287	8,205
نسبة الدين % إلى الدخل الوطنيّ	20.8	24.5	26.5	37.7	48.2

وفي نهاية عام 1982، بلغت قيمة سندات الخزينة المتداولة التي طرحتها الدولة في السوق الماليّة 12.279 مليار ليرة لبنانيّة، أيّ حوالى 3.22 مليار دولار أميركيّ، وهو أعلى حدٍّ وصلت إليه سندات الخزينة مقوّمة بالدولار خلال فترة حرب لبنان[40]. أمّا التسليفات المقدّمة من قبل «مصرف لبنان» إلى الخزينة، فبلغت في العام نفسه 1.752 مليار ليرة لبنانيّة. وقُدّرت الفوائد المترتّبة على الدين العامّ الداخليّ عام 1982 أكثر من 1.1 مليار ليرة[41]. وكانت حصّة «مصرف لبنان» في مجمل الدين الداخليّ حوالى 12.5% في ذلك العام. أمّا الدين الخارجيّ، فقدّر بحوالى 200 مليون دولار أميركيّ في نهاية عام 1981[42]، من دون أن يشكّل خطراً حقيقيّاً على الاقتصاد اللبنانيّ طوال حرب لبنان.

وفي ضوء الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة، والنفسيّة أيضاً، تراجع سعر صرف الليرة اللبنانيّة، ونمت معدّلات التضخّم، وارتفعت الأسعار وتدهورت القوّة الشرائيّة لأصحاب الرواتب والأجور. وعلى الرغم من أنّ القيمة الخارجيّة للعملة اللبنانيّة أخذت تتدهور بشكلٍ سريع بعد عام 1983، إلّا أنّه يمكن ملاحظة هذا المنحى منذ «حرب السنتين». فترافق تراجع قيمتها مع ارتفاع نسبة «الدولرة» في الاقتصاد اللبنانيّ، في الوقت الذي لم تشكّل فيه الودائع بالعملات الأجنبيّة في نهاية عام 1974 سوى 29.5% من مجموع الودائع[43]. وفي ظلّ نظام «توأمة العملة»، عمدت المصارف، وكاحتياط احترازيّ من السرقة، إلى الاحتفاظ بالعملات الأجنبيّة النقديّة والحوالات الماليّة خارج البلاد[44]. وفي عام 1976، الذي يُعتبر أسوأ سنوات الحرب قبل الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، بلغت نسبة هبوط سعر صرف الليرة 26% مقابل الدولار، واستمرّ تراجعها محقّقاً نسبة 54% بين عاميّ 1977 و1982[45]. وممّا ساعد على ذلك أيضاً، ازدياد قوّة الدولار في الأسواق الماليّة الدوليّة عام 1980.

وفي بلد يعتمد في معظم حاجاته على الاستيراد، لا يمكن لانخفاض السعر الخارجيّ للعملة الوطنيّة إلّا أن يكون أحد العوامل المسبّبة لمعدّلات تضخّم عالية نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد[46]. فمقابل انخفاض قيمة العملة اللبنانيّة في السوق الخارجيّة، حصل ارتفاع في أسعار الواردات من الخارج. ولمّا كان لبنان يستورد قسماً كبيراً من الخدمات وحاجاته (45% مطلع الثمانينات، مقابل 33% قبل الحرب)[47]، أصبح الانكشاف على السوق العالميّة، إضافة إلى عجز الدولة الماليّ، يُشكّلان عاملين مهمّين من عوامل التضخّم. وعلى الرغم من أنّ ظاهرة

التضخّم تعود إلى مرحلة ما قبل الحرب، إلّا أنّها ترسّخت بين عاميّ 1975 و1982، بفعل ما لحق برأس المال من خسائر وتباطؤ الاقتصاد وتشرذم السوق وارتفاع أسعار النفط. وفي عام 1981، الذي يُعتبر أزهى فترات الاقتصاد اللبنانيّ ما بين «حرب السنتين» والاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، تراجع التضخّم قياساً إلى عام 1980 بنسبة 20.8% واستقرّ على 19.4%[48]. وبعد الاجتياح الإسرائيليّ، وتحديداً منذ عام 1984، حقّق التضخّم قفزات تصاعديّة خطيرة بالتزامن مع ما طرأ من تفكيك للدولة ومؤسّساتها، وسيطرة الميليشيات على مرافقها وظهور المرافئ غير الشرعيّة، وتفاقم عجز الموازنة، وارتفاع حجم الدين العامّ وخدمته، وفرار الشركات الأجنبيّة ورؤوس الأموال.

لقد تمكّنت التحويلات الخارجيّة من لجم التضخّم حتّى عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، ومن إبقاء متوسّط دخل الفرد السنويّ مقبولاً أو مرتفعاً. ففي عام 1976، هبط متوسّط هذا الدخل بنسبة 41%. لكنّه سجّل ارتفاعاً صاعقاً عام 1981، ووصل إلى 8,500 ليرة لبنانيّة، أيّ 1,975 دولاراً أميركيّاً، وفاق متوسّط الدخل المسجّل عام 1975، وهو حوالى 1,292 دولاراً، وفق سعر صرف الدولار في تلك السنة (= 2.3 ليرة لبنانيّة)[49]. وقابلت الحكومات اللبنانيّة التضخّم وارتفاع الأسعار بنسبة 23.7% خلال عاميّ 1979 و1980 وتأثيرهما في القوّة الشرائيّة للأجرّاء والموظّفين[50] مع وصول سعر صرف الدولار مقابل العملة الوطنيّة إلى 3.4 ليرة، بتصحيح الأُجور منذ عام 1977، ما أدّى إلى نتائج عكسيّة[51]. إنّ ضخّ «مصرف لبنان» أوراقاً نقديّة جديدة مع استمرار الانخفاض في الناتج المحلّي وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، زادا من عمليّة التضخّم وأدّيا إلى نموّ الكتلة النقديّة (M2) من 28.8 مليارات ليرة لبنانيّة عام 1980 إلى 48.5 مليار عام 1982[52].

– أوضاع قطاعي الخدمات والتجارة

على الرغم من التراجع الذي شهده قطاع الخدمات خلال «حرب السنتين» نتيجة اضطراب الأوضاع السياسيّة والأمنيّة، تمكّن القطاع المصرفيّ من أن ينمّي من حجم موجوداته وودائعه. فزادت المصارف التجاريّة من حجم موجوداتها، فبلغت حوالى 53 مليون ليرة لبنانيّة عام 1981، بعدما كانت حوالى 37 مليوناً في عام 1980[53]. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجماليّ الموجودات الخارجيّة الصافية لمجمل الجهاز المصرفيّ اللبنانيّ بنسبة 44.6%، من 14.753 مليار ليرة في عام 1980 إلى

21.347 مليار عام 1981، وهي أعلى نسبة منذ عام 1979[54]. لكنّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، أدّى إلى تراجع هذه الموجودات في ذلك العام إلى 18.745 مليار ليرة[55]. وبدوره، زاد «مصرف لبنان» من حجم موجوداته من 9.5 مليار ليرة لبنانيّة في نهاية عام 1980 إلى 11.9 مليار في نهاية عام 1981، أيّ بزيادة حوالى 20%، علماً أنّ نسبة 74% من موجوداته كانت في التاريخ الأخير بالعملات الأجنبيّة والذهب[56].

وفي الوقت نفسه، زاد القطاع المصرفيّ من حجم تسليفاته بالليرة اللبنانيّة إلى قطاعيّ التجارة الداخليّة والخدمات معاً[57]، فبلغت أكثر من 21 مليار ليرة عام 1981، أيّ حوالى 78% من مجموع التسليفات إلى القطاع الخاصّ، فيما بلغت التسليفات بالعملات الأجنبيّة في ذلك التاريخ أكثر من 20% [58].

ومع ذلك، واجهت المصارف التجاريّة مشكلة تدنّي التوظيف في القطاعات الاقتصاديّة وتراكم الديون لديها نظراً إلى ضآلة التسديد[59]. كما أنّ تدنّي سعر صرف الليرة اللبنانيّة وارتفاع معدّلات الفائدة عليها، دفع المؤسّسات التجاريّة والصناعيّة إلى الإحجام بقدر الإمكان عن الاقتراض من المصارف. ولتخفيف التضخّم وتدعيم العملة الوطنيّة، ألزم «مصرف لبنان» المصارف بالاكتتاب بنسب كبيرة من ودائعها في سندات الخزينة بالليرة اللبنانيّة، ورفعَ معدّل الاحتياط الإلزاميّ ومعدّلات إعادة الحسم مرّات عدّة، وشدّد رقابته على سوق القطع لمنع المضاربة بالعملة الوطنيّة[60]. وأدّت هذه الإجراءات إلى الحدّ كثيراً من أرباح المصارف وتكبيل أنشطتها والتأثير سلباً في ودائعها وفي الدورة الاقتصاديّة وفي القطاع الخاصّ[61]، واقتصار نشاطاتها على «أعمال الخزانة» (Treasury) [62]. وأدّى ارتفاع الودائع في المصارف اللبنانيّة بالعملة الوطنيّة نتيجة الفائدة المحلّيّة العالية عليها من جهة، ومحدوديّة الاستثمار في السوق اللبنانيّة بسبب عدم استقرار الأوضاع من جهة أخرى، إلى الإفراط في حجم السيولة المصرفيّة، ممّا جعل رئيس جمعيّة المصارف يعتبر ذلك مؤشّراً خطيراً يواجه النظام المصرفيّ اللبنانيّ منذ عام 1975[63].

وخلال تلك الفترة، عرفت شركات التأمين نموّاً ملحوظاً في نشاطها. وشهد هذا القطاع تقلّبات من ناحية عدد مؤسّساته بين عاميّ 1968 و1980، لكنّه عاد واستقرّ على 72 شركة في عام 1981، معظمها وطنيّة بعد فرار الشركات الأجنبيّة من البلاد. وبسبب صغر حجم السوق اللبنانيّة، حدث تنافس عنيف بين شركات التأمين[64]. وفي

عام 1982، انتقلت قيمة الأقساط المدفوعة (بما فيها علاوات التأمين على الحياة) إلى 288.1 مليون ليرة، بعدما كانت 187.9 مليون ليرة في عام 1981، و26 مليون ليرة في عام 1976[65].

وبالنسبة إلى قطاع التجارة، وبسبب انخفاض الصادرات جرّاء «حرب السنتين» وازدياد الطلب على الاستيراد، تصاعد العجز في الميزان التجاريّ. وكان الاستيراد قد سجّل قبل الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 أرقاماً قياسيّة، مقابل انخفاض الصادرات بالأسعار الجارية[66]، مستفيداً من الهدوء الأمنيّ النسبيّ عام 1977، والفترة بعد عام 1979[67]. إلا أنّ غلبة الواردات على الصادرات وفق الجدول (21)، رفع العجز في الميزان التجاريّ إلى أكثر من 9 مليارات ليرة لبنانيّة عام 1982. وكاد هذا العجز أن يؤثّر سلباً في ميزان المدفوعات في ذلك العام لولا التحويلات الخارجيّة. وعلى الرغم من الفائض الذي سجّله ميزان المدفوعات عام 1982 بقيمة 253 مليون دولار، إلا أنّه، كما يبيّن الجدول (24)، تراجع بحوالى 57% قياساً إلى عام 1981[68].

جدول (21) تجارة لبنان الخارجيّة بين عاميّ 1975 – 1982[69]
(مليارات الليرات اللبنانيّة)

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الواردات	3.85	1.8	4.5	5.1	7.5	10	14.35	15.146
الصادرات	1.425	800	2.364	1.93	2.7	4.16	5.436	5.256
العجز	2.425	1	2.136	3.17	4.8	5.84	8.914	9.89

لقد تمكّنت التحويلات الخارجيّة من أن تغطّي جانباً من العجز في الميزان التجاريّ. فنمت من 1.178 مليار ليرة في عام 1975 إلى أعلى رقم لها عام 1982 وهو 9 مليارات ليرة بالأسعار الجارية[70]. وباحتساب هذه التحويلات بالدولار الأميركيّ، نجد أنّها انخفضت في عام 1981 قياساً إلى عام 1980، من 2.252 مليار دولار أميركيّ إلى 1.92 مليار دولار[71]، ثمّ إلى 1.2 مليار دولار عام 1982. لكنّها بقيت مع ذلك عاملاً مؤثّراً في ميزان المدفوعات. إضافة إلى ذلك، قُدّرت الأموال الفلسطينيّة الموجودة في لبنان قبيل الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 بـ 1.5 مليار

دولار(72). وفي عام 1982، مثّلت التحويلات الخارجيّة 2. 28% من الدخل الوطنيّ لتلك السنة(73).

وكما هو عليه الحال قبل الحرب، احتلّت المملكة العربيّة السعوديّة المركز الأوّل بين الدول المستوردة من لبنان، وتلتها العراق فسورية. وبالنسبة إلى الدول الأجنبيّة، حلّت دول «السوق الأوروبيّة المشتركة» في المرتبة الأولى، تلتها الولايات المتّحدة(74). ومن جهة أخرى، ظلّت دول «السوق الأوروبيّة المشتركة» والولايات المتّحدة واليابان من أوائل الدول المصدّرة إلى لبنان(75).

كان من البديهي أن تتأثّر التجارتين الداخليّة والخارجيّة بالوضع الأمنيّ وإقفال الطرقات وتعطّل الموانئ البحريّة والجوّية. فوقع «مرفأ بيروت» خلال «حرب السنتين» مباشرة تحت هيمنة ميليشيا «حزب الكتائب اللبنانيّة». فتراجعت كمّيات السلع المستوردة والمصدّرة أو العابرة (Transit). ولم يتمكّن المرفق المذكور من استعادة دوره السابق حتّى في أقصى فترات «ازدهاره» عام 1980(76)، وهو ما جعل «مرفأ طرابلس» يظهر كبديل منه خلال تردّي الأوضاع الأمنيّة في بيروت(77). وبعد الاشتباكات في طرابلس عام 1983، تلاشى دور مرفئها، ولم يستعد دوره السابق إلّا بعد الدخول السوريّ إلى المدينة عام 1985(78). وفي الجنوب، نما «مرفأ صيدا» و«صور» بشكلٍ محدود ومتنافس: المرفق الأوّل بشكلٍ خاصّ خلال «حرب السنتين» وأثناء إقفال «مرفأ بيروت». أمّا «مرفأ صور»، فتأثّر كثيراً بالاجتياحين الإسرائيليّين عاميّ 1978 و1982 والاعتداءات الإسرائيليّة المتكرّرة على لبنان بعد ذلك التاريخ(79).

ولم تكن المعارك التي دارت في محيط «مرفأ بيروت» خلال «حرب السنتين» وفي عام 1981، هي المسؤولة وحدها عن تغييب دور هذا المرفق الحيوي. فقد تأثّر أيضاً بنشوء المرافئ الميليشياويّة غير الشرعيّة التي استحوذت على إيرادات الدولة، وخصوصاً تلك الواقعة على ساحل كسروان، وقد استوفت هذه المرافئ من التجّار «رسوماً جمركيّة» شكّلت حوالى 25% من الرسوم الجمركيّة الشرعيّة الأصليّة(80). ومعنى هذا، أنّ خزينة الدولة خسرت 75% من عائداتها الجمركيّة. وفي عام 1981، بلغت العائدات الجمركيّة لمرفأ بيروت 436 مليون ليرة لبنانيّة، أيّ نصف إيرادات الدولة، فيما كان من المتوقّع أن يصل حجمها إلى 2 مليار ليرة.

كذلك الحال، تأثّر النقل الجوّي، حركة وركّاباً وشحناً، وبالتالي شركتا الطيران

اللبنانيّتان (طيران الشرق والأوسط وخطوط عبر المتوسّط) وقطاع السياحة والاصطياف بشكلٍ كبير خلال «حرب السنتين»، ولم تعد هذه القطاعات بعد عام 1976 إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. لقد بلغت فترة تعطّل «مطار بيروت الدوليّ» خلال عام 1976 مدّة 107 أيّام، و100 يوم خلال العام 1981، و105 أيّام أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982(81). ونتيجة ذلك، تراجع حجم السياحة والنقل الجويّ وحركة المسافرين، كما يُبيّن جدول (22)، ممّا عرّض شركتي الطيران الوطنيّتين إلى خسائر جسيمة بلغت ملايين الدولارات الأميركيّة، ولم تسعف قروض الدولة إلى «شركة طيران الشرق الأوسط» في إخراجها من محنتها(82).

جدول (22) حركة مطار بيروت الدوليّ: 1973 – 1982(83)

(آلاف المسافرين)

الركاب	1973	1974	1977	1978	1979	1980	1981	1982
قادمون	866	1,095	670	604	709	746	685	716
مغادرون	879	1,115	682	685	742	785	643	862
ترانزيت	511	534	66	117	120	107	66	84
مجموع الحركة	2,256	2,744	1,418	1,406	1,571	1,638	1,394	1,662

أمّا قطاع السياحة، فتأثّر مباشرة باضطراب الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة. ففي بيروت، حيث دارت أعنف المعارك ودُمّرت الفنادق الفخمة أو أُحرقت، انخفض عدد فنادق الدرجة الأولى من 100 فندق عام 1974 إلى 55 عام 1977، والنزلاء بنسبة 71% في الفترة نفسها(84). وفي عام 1980، لم تبلغ حركة الفنادق نسبة 25% من مستوى عام 1974(85). وعشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، تراجع عدد فنادق بيروت من 155 مؤسّسة في عام 1975 إلى 61، وذلك بعد نموّ الفنادق الساحليّة. لكنّ هذا النموّ كان مؤقّتاً، إذ قضى الاجتياح الإسرائيليّ على كلّ تحسّن في هذا القطاع(86). فتراجع عدد فنادق بيروت من جديد إلى 37 مؤسّسة.

وبالنسبة إلى الكهرباء، ففيما وصلت طاقتها الإنتاجيّة إلى 1. 7 مليارات كيلووات ساعة عام 1974، تدنّت هذه النسبة إلى مليار كيلووات ساعة عام 1976، نتيجة الأضرار التي لحقت بالمحطّات والشبكات وخطوط النقل. لكنّ فترة الهدوء بين عاميّ

1978 و1980، أتاحت تحسين إنتاج الطاقة الكهربائيّة، فارتفع إلى 2.4 مليار كيلوات ساعة عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. وبين عاميّ 1977 و1981، موّل «بنك التمويل الأوروبيّ» (European Investment Bank) و«السوق الأوروبيّة المشتركة» مشاريع لتحسين إنتاج الكهرباء في معمليّ الذوق والجيّة[87]. وبسبب الحرب، عمدت الحكومة إلى تطبيق برنامج تقنين للكهرباء والمياه. وهذا لا يعود إلى الدمار الذي لحق بالمنشآت والخطوط فحسب، بل إلى تراجع تحصيل فواتير الكهرباء إلى نسبة 10% عمّا كانت عليه، وإلى «التعليق» على الأسلاك[88].

أمّا في ما يتعلّق بالهاتف، فلحقت خسائر جسيمة بالشبكات والسنترالات قُدّرت بـ 150 مليون دولارٍ أميركيّ ما بين عاميّ 1975 و1982. وفي عام 1982، كانت وزارة الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة في منتصف خطّة لإعادة تأهيل الهاتف تتضمّن استبدال 32 سنترالاً آليّاً بأخرى إلكترونيّة، وإضافة 220 ألف خطّ جديد. وفي شباط 1982 أصبحت خدمات الفاكس متوافرة في لبنان[89].

– آثار الحرب في قطاعيّ الصناعة والزراعة

استناداً إلى تقديرات «غرفة التجارة والصناعة» في بيروت، بلغت الخسائر المباشرة للصناعة خلال «حرب السنتين» ما بين 5 مليارات و7 مليارات ليرة لبنانية، وغير المباشرة ما بين 972 مليون ليرة و2.2 مليار ليرة، وذلك بعدما دُمّر نحو 250 مصنعاً رأسمالها مليار ليرة لبنانيّة، وخسرت الصناعة خُمس رأسمالها الثابت. وبعد «حرب السنتين»، قُدّرت خسائر الصناعة في القطاع الخاصّ وحده بـ 2.6 مليار ليرة مقابل 1.3 مليار في القطاع العامّ[90].

وعلاوة على تداعيات «حرب السنتين»، عانت الصناعة اللبنانيّة من تخلّف تكنولوجيّ ومن الركود الاقتصاديّ في الخليج العربيّ (= حرب الخليج الأولى) وفي العالم، ومن أزمة تصريف نتيجة الحرب ومنافسة السلع العربيّة والأجنبيّة التي كانت تدخل البلاد تهريباً. كما عانت أيضاً من أزمة تصدير إلى الأسواق العربيّة بعد النموّ الصناعيّ في بلدان الخليج. وعلى الصعيد الداخليّ، ساهمت التعقيدات الإداريّة، وتشرذم السوق الداخليّة، وتراجع قيمة الليرة اللبنانيّة، وتضخّم أسعار كلفة الإنتاج الصناعيّ، وغياب سياسة صناعيّة رسميّة، في إلحاق الضرر بالصناعة اللبنانيّة[91]. إلى ذلك، فرضت أحداث عاميّ 1978 و1981 على الصناعة العمل بنسبة 60% من

طاقتها. أمّا قدرتها الإنتاجيّة، فقُدّرت بحوالى 70% عمّا كانت عليه في عام 1974[92].

وكما بيّن الجدول (4) من الفصل التاسع[93]، تمكّنت الصناعة خلال فترة الهدوء بين عاميّ 1978 و1982 من بناء نفسها خارج مناطق تمركزها السابق: في مدن البقاع وصيدا وساحل كسروان، وفي المنطقة الشرقيّة. فبلغت تقدّماً في عام 1980 فاق مستويات ما قبل الحرب. كما ازدهرت قرى منطقة عكّار بسبب بعدها عن مسرح القتال[94]. لكنّ بيروت وضواحيها، ظلّت تمثّل مركز استقطاب للمؤسّسات الجديدة التي توظّف أكثر من سبعة عمّال.

لقد دلّ مؤشّر قيمة السلع الصناعيّة المصدّرة على وتيرة تصاعديّة من 836 مليون ليرة لبنانيّة عام 1974 إلى 2.266 مليار ليرة عام 1981[95]. وبسبب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، انخفض إجماليّ الصادرات الصناعيّة إلى 1.924 مليار ليرة لبنانيّة[96]. ويمكن تفسير هذا الازدهار «المصطنع» للصادرات الصناعيّة اللبنانيّة بالأسعار الجارية، بارتفاع معدّلات التضخّم والتراجع التدريجيّ لقيمة الليرة اللبنانيّة. ففي عام 1975، بلغ متوسّط سعر صرف الليرة بالدولار 2.3 ليرة، ثمّ أصبح 3.4 ليرة عام 1980 و4.3 ليرة عام 1981. أمّا متوسّط معدّلات التضخّم، فسجّل نسبة 19.7% عام 1976 و24.5% عام 1980 و19.4% عام 1982[97]. وإذا قيست هذه الصادرات بالأسعار الثابتة (Constant prices) لعام 1974، فهي تدنّت إلى 80% عام 1981 وإلى 35% عام 1983[98]. ولعلّ إسهام الصناعة في الناتج المحلّي الإجماليّ بنسبة 6% أو 7% عام 1982، هو أكبر دليل على أزمة الصناعة اللبنانيّة. فقبل الحرب، بلغت هذه الإسهامات وفق أقلّ التقديرات نسبة 13%[99].

وبينما كان يعمل في قطاع صناعة المنسوجات، الذي يُعتبر في مقدّمة القطاعات الإنتاجيّة، حوالى 50 ألف عامل في عام 1974، تراجع عدد هؤلاء إلى 12 ألفاً في عام 1981. وفي عام 1980، شكّل عمّال الصناعة نسبة 27% من القوى العاملة في لبنان[100]. ففي قطاع الحياكة في المنطقة الحرّة في «مرفأ بيروت»، دُمّرت كبريات المصانع في لبنان التي كانت توظّف حوالى 10 آلاف عامل. كما تقلّص عمّال أكبر مصانع الغزل والنسيج في الشرق الأوسط إلى 450 عاملاً. وفي ضوء التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة، والمنافسة الأجنبيّة، وغياب الحماية الرسميّة، أضطرّ أكبر معامل الأخشاب المضغوطة في طرابلس إلى إقفال أبوابه[101]. كما بيع أحد أكبر

معامل الصناعات المعدنيّة الخفيفة بسعر قيمة الأرض المقام عليها. وبيع معمل غندور للشوكولا في منطقة الشيّاح بسعر لا يعكس كلفة تجهيزاته ومنشآته. عدا ذلك، تمكّنت معامل الألمنيوم والأسمنت من تجاوز محنة الصناعة اللبنانيّة بسبب محافظتها على أسواقها العربيّة[102].

ولحق التدهور صناعة الأحذية الجلديّة التي بلغ إنتاجها عام 1981 حوالى 5.1 مليون حذاء، بعدما كان في عام 1973 حوالى 6 ملايين، صُدّر منها ثلث الإنتاج. وما لبث التصدير إلى الخارج أن توقّف بعد ذلك. وفي الوقت نفسه، تراجع عدد العمّال في هذا القطاع من 15 ألفاً عشيّة الحرب إلى 6 آلاف فقط في عام 1981. وتدهور قطاع صناعة المفروشات أمام المنافسة الأجنبيّة وخصوصاً الإيطاليّة، واضطرّ عدد كبير، من أصل 500 معمل مفروشات، إلى الإقفال وصرف العمّال[103]. كذلك، تراجعت صناعة المفروشات المكتبيّة بنسبة 60% والمنزليّة بنسبة 45%، في حين اضطرّت مصانع السجّاد المتوسّطة إلى تخفيف كمية إنتاجها بنسبة 30% وتلك الصغيرة بنسبة 50% [104].

لقد كان للحرب تأثيرها السلبيّ في سمعة الصناعة اللبنانيّة. فبدلاً من الملابس اللبنانيّة المنتجة محلّياً ذات السمعة الجيّدة، بدأ التجّار يستوردون الملابس الرخيصة ويعيدون تصديرها كمنتجات لبنانيّة. فأدّى هذا الأمر إلى امتناع العراق ومصر عن استيراد الملبوسات اللبنانيّة في نهاية 1981. وبسبب ارتفاع أسعار النفط بين عاميّ 1973 و1981، وبالتالي تكاليف الشحن، أصبحت سورية لا تفضّل التصدير إلى الخليج العربيّ عبر بيروت. أمّا ارتفاع أسعار المواد الأوّليّة للصناعة وقوانين الحماية في الأسواق الخارجيّة، فوضعت الاقتصاد اللبنانيّ عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ في وضع لا يُحسد عليه[105].

لقد وصف تقرير لـ«جمعيّة المصارف» أزمة الصناعة اللبنانيّة في تقرير أعدّه خلال عام 1982 بالقول: «**إنّ هبوط المداخيل النفطيّة، والمنافسة الدوليّة الحادّة التي شاركت فيها البلدان السائرة في طريق التصنيع وحماية الصناعة الناشئة في بلدان الاستقبال، هي كلّها عوامل تحدّ من اختراق المنتجات الصناعيّة اللبنانيّة لأسواق الداخل العربيّ. كذلك، فإنّ ارتفاع الأعباء الماليّة وازدياد تكاليف النقل وتحسّن سعر (صرف) الليرة اللبنانيّة وإغلاق محاور الطرق والاضطراب السياسيّ والتدابير الاحترازيّة العربيّة، هي أيضاً وراء النتائج السيّئة التي سجّلتها الصناعة اللبنانيّة في**

الأسواق الخارجيّة. إنّ أرقام وزارة الصناعة المتعلّقة بالصادرات الصناعيّة والتي تمثّل حوالى 50% من الصادرات الصناعيّة الحقيقيّة، تراجعت بنسبة 15% تقريباً في 1982، إذ انتقلت قيمتها من 2,266 مليون ليرة في 1981 إلى 1,924 مليون ليرة في 1982»[106].

وبدورها، طالبت «جمعيّة الصناعيين اللبنانيّين» رئيس الحكومة اللبنانيّة باتّخاذ إجراءات عاجلة للحدّ من ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعيّ، وتوفير السيولة النقديّة للمؤسّسات الصناعيّة لتمكينها من اجتياز الأزمة، وخفض الفوائد المصرفيّة وأسعار الطاقة ورسوم المرافئ وحماية الصناعة الوطنيّة، فضلاً عن إعادة النظر بالرسوم الجمركيّة التي كانت قد وُضعت قبل الحرب[107].

وبالنسبة إلى قطاع البناء، الذي كان على ارتباط وثيق بقطاعات الصناعة اللبنانيّة (أسمنت وألومنيوم و«منجور» خشبيّ ومعدنيّ وحديد الخ...)، فوصل إلى أقصى ازدهار له عام 1972 بوصول مساحة رخص البناء إلى 5.3 مليون متر مربّع. لكنّه تراجع بشكلٍ ملحوظ، وخصوصاً في عام 1978 إلى 5.1 مليون متر مربّع، بالتزامن مع الأحداث التي شهدتها البلاد[108]. وعلى الرغم من تراجع رخص البناء الممنوحة بشكلٍ كبير، إلّا أنّ حركة البناء من دون ترخيص عكست ظاهرة مغايرة للركود الظاهر[109]. على كلٍّ حال، انعكس الازدهار النسبيّ في قطاع البناء عاميّ 1980 و1981 انتعاشاً، وسجّلت المساحة المرخّصة للبناء في العام الأخير 5.8 مليون متر مربّع، أي أعلى ممّا كانت عليه في عام 1972[110]. وحتى مطلع عام 1981، امتلك الأجانب أراضٍ تزيد مساحتها عن 17 مليون متر مربّع، فيما بلغ عدد الشقق المملوكة من أجانب 469 شقّة، وفي مقدّمهم السوريّون والعراقيّون والفلسطينيّون والسعوديّون والكويتيّون[111].

وفي قطاع الزراعة، الذي تمكّن قبل الحرب من تحقيق قفزات في صادرات الحمضيّات والفاكهة والدجاج والبيض على حساب الزراعات الأخرى، انعكست الحرب ومنافسة المنتجات الإسرائيليّة سلباً عليه. فلحقت أضرار كبيرة بمزارع الدجاج والألبان جرّاء «حرب السنتين»، فبلغت 300 مليون ليرة لبنانيّة. لقد واجه المزارعون عقبات أساسيّة أخرى حالت دون تحقيقهم مكاسب من وراء إنتاجهم الزراعيّ أو رفع مستوى معيشتهم، وهي وجود القوّات العسكريّة في مناطق الإنتاج، وصعوبة نقل المحاصيل والتسويق في الداخل وإلى الخارج[112]. إنّ أفضل مؤشّر على ذلك هو

تراجع صادرات التفّاح والحمضيّات بشكلٍ ملموس بين عاميّ 1974 و1982[113]. كذلك، عمدت كل من المملكة العربيّة السعوديّة وسورية إلى فرض حظر مؤقّت على المنتجات اللبنانيّة لمنع تسرّب السلع الزراعيّة الإسرائيليّة إلى أسواقهما[114]. وفي ظلّ هذه الظروف، كان لا بدّ من أن تتأثّر معدّلات الدخل في الريف، حيث كانت تقلّ في عام 1980 بنسبة 35% عن إجماليّ معدّل دخل الفرد في لبنان[115]. وفي عام 1982، بلغ إسهام الزراعة في الناتج المحلّي الإجماليّ 9%، أي 1.520 مليار ليرة لبنانيّة، في حين بلغت نسبة المستفيدين من قطاع الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة 7.7% فقط عام 1981، قياساً إلى حوالى 19% عام 1970. وفي الوقت نفسه، تراجع عدد الناشطين في قطاع الزراعة من مجموع العاملين في لبنان إلى 9.2%[116].

3 – الاقتصاد اللبنانيّ: من الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 حتّى عام 1985

شكّل الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 منعطفاً مهمّاً بالنسبة إلى الوضع اللبنانيّ العامّ، لأنّ الأزمة الداخليّة قبل هذا التاريخ لم تصل إلى درجة حادّة تؤثّر بصورة خطيرة في الأوضاع الاقتصاديّة. فتمويل الحرب من الخارج والتحويلات الماليّة للمهاجرين والمساعدات الخارجيّة، ساعدت على حصول فائض في ميزان المدفوعات في غالبيّة السنوات الواقعة بين عاميّ 1975 و1982 باستثناء عام 1976. كما أنّ خسارة الليرة اللبنانيّة نسبة 46.5% من قيمتها أمام الدولار الأميركيّ، لم تُسبّب أيّ تهديد خطير للعملة الوطنيّة[117]. لكنّ ما لحق من تدمير منهجيّ للبنى التحتيّة الاقتصاديّة والمنشآت السكنيّة والفندقيّة والصناعيّة والزراعيّة والمدارس، والتطوّرات السياسيّة التي نتجت عن الغزو الإسرائيليّ عام 1982 وما تلاه من حروب بين اللبنانيّين وتهجير وقيام واقع تقسيميّ تسيطر عليه الميليشيات، قضت على مرونة التكيّف الاقتصاديّ التي سادت سابقاً. وترافقت هذه التطوّرات مع غزو المنتجات الآسيويّة السوق اللبنانيّة، والمنافسة التي تعرّضت لها الصادرات اللبنانيّة في الأسواق الخارجيّة، فضلاً عن تدهور أسعار النفط وبالتالي مداخيل اللبنانيّين في دول الخليج وتحويلاتهم إلى لبنان.

– الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982: أهدافه الاقتصاديّة

خلال أربع سنوات، بين عاميّ 1978 و1982، اجتاحت إسرائيل لبنان مرّتين. وذكر أحد الباحثين، أنّ أهدافها من وراء غزو لبنان عام 1982 وقصف عاصمته

بالقنابل وتدميرها، ليس لأنّه شكّل تهديداً عسكريّاً لها، بقدر ما كان مركز لبنان الاقتصاديّ والماليّ والتجاريّ يثير حسد الإسرائيليّين وكراهيّتهم[118].

بناءً على ذلك، اضطلعت الآلة العسكريّة الإسرائيليّة بتنفيذ المهمّة السياسيّة التي أوكلتها إليها الحكومة الإسرائيليّة. فتمّ تدمير البنية التحتيّة من بيروت حتّى الجنوب، والأراضي الزراعيّة والأحراج والمرافق السياحيّة والمصانع، أو إلحاق الضرر بها[119]. وقُدّرت الخسائر الأوّليّة لقطاع الصناعة بـ 158 مليون دولار أميركيّ، وقطاع الزراعة لموسمين متعاقبين بحوالى مليار ليرة لبنانيّة[120]. وما سلم من القصف والتدمير، جرى نهبه بوساطة الإسرائيليّين[121]. كما أدّى الاجتياح إلى تدمير أو إلحاق الضرر بنحو 40 ألف منزل شكّلت ربع مساكن بيروت. وتضرّرت أو دُمّرت نسبة 85% من المدارس الموجودة في ضاحية بيروت الجنوبيّة. إلى ذلك، أثّر إقفال مرفأي بيروت البحريّ والجوّي بسبب الاجتياح، سلباً على التجارة والصادرات والسياحة اللبنانيّة. وفي عام 1984، أكّد كلٌّ من «البنك الدوليّ» (World Bank) و«مجلس الإنماء والاعمار» أنّ بيروت تحتاج إلى 12 مليار دولار لإعادة بنائها مجدّداً واستعادة دورها الخدماتيّ[122].

وقبل اجتياحها للبنان عام 1982، كانت الدولة العبريّة قد بدأت منذ عام 1976 في سياسة ما سُمّي بـ «الجدار الطيّب»، التي كانت عبارة عن فتح بوّابات عبور عند الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة، ثمّ وسّعتها في أعقاب اجتياحها للبنان عام 1978[123]. وبعد عام 1982، بدأت تعمل على «تطبيع» علاقاتها الاقتصاديّة به. وقد تناولنا في الفصول الثاني والثالث والتاسع أهداف إسرائيل ومحاولاتها تطبيع علاقاتها السياسيّة والاقتصاديّة بلبنان[124]. وقد سبّبت محاولاتها هذه شرخاً في العلاقات بين الطوائف اللبنانيّة، وكساداً في المحاصيل الزراعيّة اللبنانيّة[125]. فتراجعت صادرات الفاكهة اللبنانيّة عام 1982 إلى حوالى 257 ألف طنّ، بعدما كانت قد بلغت حوالى 333 ألف طنّ عام 1980[126]. كما أقدمت بعض الدول العربيّة في فترات مختلفة، على وقف الاستيراد من لبنان لمنع تغلغل المنتجات الإسرائيليّة إلى أسواقها عبر أراضيه.

لم يؤدِّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان إلى أضرار اقتصاديّة فادحة ومباشرة فحسب، بل غذّى الانقسام والحروب بين اللبنانيّين وأعادهم إلى دوّامة التصارع، ممّا انعكس سلباً على اقتصاد البلد وقطاعاته، وأجهز بالتالي على البنية التحتيّة، وأفقد بيروت دورها التجاريّ والخدماتيّ الإقليميّ والدوليّ. كما أدّى الاحتلال الإسرائيليّ لمناطق من

البلاد بين عاميّ 1982 و1985 إلى عودة الشكوك بإمكان استمرار لبنان موحّداً، مجتمعاً كياناً واقتصاداً. ففرّ من البلاد ما تبقّى من رؤوس الأموال والشركات الأجنبيّة، وتوقّفت الاستثمارات وامتنعت المصارف التجاريّة عن تقديم التسليفات إلى القطاعات الإنتاجيّة، وحدث تفتّت آخر في السوق الداخليّة، بتعذّر انتقال العمّال بين المناطق وصعوبة نقل الإنتاج. كما تدعّمت ظاهرة «الدولرة» والتعامل بالدولار الأميركيّ وتفاقم عجز الدولة الماليّ مقابل تضخّم إنفاقها على قطاعات غير منتجة.

ومنذ صيف 1983، وبفضل إسرائيل، ومع اشتداد «حروب الميليشيات»[127]، طرأ جمود اقتصاديّ خانق، في لبنان. ويُبيّن الجدول (23) أنّ الناتج المحلّي الإجماليّ انخفض بنسبة 50% تقريباً خلال «حرب السنتين» عن مستواه في عام 1974، ثمّ عاد إلى التحسّن بنسبة حوالى 30% في عاميّ 1980 و1981 عن مستواه في عام 1976. وبسبب الاجتياح وأحداث عام 1984، لم يشكّل هذا الناتج عام 1985 سوى 60% من مستواه عام 1974 بالأسعار الثابتة[128].

جدول (23) النسب المئويّة لانخفاض الناتج المحلّي الإجماليّ في لبنان 1975 – 1985[129]

1974	100.0
1975	91.8
1976	52.5
1977	74.1
1978	75.3
1979	77.8
1980	81.1
1981	81.6
1982	73.9
1983	72.3
1984	67.1
1985	60.6

فكيف انعكس التردّي السياسيّ – الأمنيّ مصحوباً بذيول الاجتياح الإسرائيليّ واستيلاء الميليشيات على إيرادات الدولة وعلى الأوضاع الماليّة والقطاعات الاقتصاديّة في لبنان؟

– الأوضاع المصرفيّة والماليّة والنقديّة: التضخّم وبداية الأزمة

أدّى الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وما تلاه من تدهور أمنيّ – سياسيّ داخليّ، إلى فرار ما تبقّى من الشركات والمصارف الأجنبيّة ونزوح كثيف لرؤوس الأموال وتوقّف الاستثمارات. وعلى الرغم من أنّ الميزانيّة الإجماليّة للمصارف بالأسعار الجارية قد ارتفعت بين عاميّ 1982 و1985 بنسبة 162% (من 61.718 مليار ليرة إلى 161.944 مليار ليرة)[130]، إلّا أنّ هذه الميزانيّة لم تعكس نموّاً فعليّاً في نشاط القطاع المصرفيّ، إذ تراجع هذا النشاط بنسبة 8.5% عام 1984 و11.1% عام 1985. كما حصل تراجع في حجم العمليّات بين المصارف اللبنانيّة والأجنبيّة وفي «الملاءة»[131]، وتعاظمت مشكلة تحصيل الديون، وحدث انخفاض نسبيّ في التسليفات إلى القطاعات المنتجة بشكلٍ خاصّ، مقابل ازدياد حصّة الدولة من مجموع السلفات[132].

وعلى الرغم من ازدياد حجم الودائع بالليرة اللبنانيّة إلى أكثر من 70 مليار ليرة بين عاميّ 1982 و1985 نتيجة التضخّم وعدم التوظيف، محقّقاً ارتفاعاً بنسبة 124.3%، إلّا أنّه مثّل نسبة 64% من مجمل الودائع المصرفيّة في نهاية عام 1985[133]، أيّ بتراجع حوالى 6.5% عن مستواه قبل الحرب[134]. وبعد الهبوط الحادّ في السعر الخارجيّ للّيرة اللبنانيّة، وتحديداً منذ عام 1986، حصل ركود اقتصاديّ وبرزت ظاهرة «الدولرة» بوضوح. فأصبح الدولار الأميركيّ هو العملة المستعملة في تحديد الأسعار وفي التداول الماليّ والتجاريّ والإيداع المصرفيّ. فوصل حجم الودائع بالعملات الأجنبيّة في المصارف اللبنانيّة إلى أقصى ارتفاع له عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982: إلى 3.560 مليار دولار أميركيّ، مقابل 608 ملايين دولار في عام 1976، و2.467 مليار دولار أميركيّ عام 1980. وفي الأعوام 1983، 1984 و1985، تدنّت الودائع بالعملات الأجنبيّة عن مستواها في حزيران 1982 على التوالي من 2.623 مليار دولار إلى 2.296 مليار دولار وإلى 2.11 مليار دولار[135]. ولا يعود هذا الانخفاض إلى حركة «اللبننة»، وإنّما هذه المرّة إلى خروج رؤوس الأموال من

الجهاز المصرفيّ اللبنانيّ، نتيجة عدم الثقة بالوضع اللبنانيّ. والجدير بالذكر، أنّ الودائع المصرفيّة بالعملات الأجنبيّة ليست مؤشّراً دقيقاً على السيولة بالعملات الأجنبيّة لدى اللبنانيّين، ذلك أنّ غالبيتهم كانوا يحتفظون بكمّيات كبيرة من الأوراق النقديّة الأجنبيّة[136].

وفي ضوء الوضع السياسيّ المتردّي والفلتان في السوق الداخليّة وتدهور سعر صرف العملة الوطنيّة الذي سنتحدث عنه بعد قليل، كان لا بدّ من أن تنعكس هذه الأوضاع على الماليّة العامّة. ففي المرحلة الممتدّة بين 1982 و1985، تراجعت الإيرادات مقابل تزايد إنفاق غير منتج، ممّا زاد من عجز الخزينة اللبنانيّة. ورأت مصادر عدّة أنّ الانهيار الماليّ الحقيقيّ بدأ فعليّاً بعد عام 1982، لأنّ عجز الماليّة اللبنانيّة تضخّم نتيجة سيطرة الميليشيات على الإيرادات، وإنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة من جهة (المحروقات، سلع غذائيّة، البلديّات، المؤسّسات)، وتقلّص التمويل الخارجيّ للحروب بسبب مغادرة «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» لبنان عام 1982[137]، وتدنّي الموارد الماليّة للبلدان التي كانت تُسهم في هذا التمويل (ليبيا، العراق الخ...) وفرار رؤوس الأموال، وتراجع حركة الاستثمار من جهة أخرى. ففي عام 1984، تراجع حجم الاستثمار الإجماليّ بنسبة 24%، وبنسبة 46% في عام 1985، ووصل إلى 276 مليون دولار في عام 1989، بعدما كان بلغ أعلى مستوى له في عام 1983، وهو 1.449 مليار دولار[138]. إنّ أسباب ذلك تعود إلى الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، التي سبق وعالجناها في الفصلين الثالث والرابع من المجلّد الأوّل.

لم تتجاوز إيرادات الدولة في ظلّ «الاقتصاد الميليشياويّ»، (= الموازي غير الشرعيّ Parallel Economy) سوى 13.8 مليار ليرة لبنانيّة ما بين عاميّ 1982 و1985، وبلغ إنفاقها في الفترة عينها حوالى 60 مليار ليرة، ممّا جعل إيراداتها المحصّلة لا تغطّي سوى 23% من النفقات العامّة. وبعد تحسّن ملحوظ لجباية الضرائب المباشرة عام 1983، عادت هذه الضرائب وتراجعت بنسبة 70% عام 1984، بسبب تدهور الوضع الأمنيّ – السياسيّ إثر «انتفاضة 6 شباط». وعلى الرغم من ارتفاع هذه العائدات عام 1985، إلّا أنّها ظلّت أقلّ بنسبة 46% عمّا كانت عليه في عام 1983[139].

إنّ انخفاض الرسوم الجمركيّة المستوفاة نتيجة ضعف الجباية والتهريب وقيام

المرافئ غير الشرعيّة، كان أحد الأسباب الرئيسيّة لتدهور إيرادات الدولة بشكل خطير. ففي عام 1984، وصلت الرسوم الجمركيّة إلى حوالى 69.4 مليون دولار، أيّ بنسبة ثلث ما كانت عليه عام 1983، وإلى 24.3 مليون دولار في عام 1985[140]، ولم تشكّل سوى نسبة 1% من قيمة الواردات، بعدما بلغت نسبة 11% قبل الحرب[141]. ولم تؤدّ خطّط الحكومة لتفعيل جباية الرسوم الجمركيّة وفواتير الماء والكهرباء والهاتف وإعلانها عن سياسة تقشّف، وتسعيرها «الدولار الجمركيّ» بستّ ليرات لبنانيّة، وفي ما بعد بـ 100 ليرة، على السلع الأساسيّة دون السيّارات، إلى تنشيط الإيرادات، إذ ظلّ الناس يمتنعون، في معظمهم، عن الإيفاء بواجباتهم تجاه الدولة، فيما فضّل التجّار الاستيراد عبر المرافئ غير الشرعيّة بفعل إغراءات الميليشيات[142]. وقد رأينا في الفصل التاسع، كيف أن تجاراً لبنانيّين فضّلوا استيراد سلعهم عبر المرافئ الإسرائيليّة من دون حسّ وطنيّ للاستفادة من التخفيضات على النقل ورسوم الأرصفة[143].

وبنتيجة هذه الأوضاع، وصل عجز الدولة الماليّ عام 1985 إلى 77% من مجمل نفقاتها. فارتفع من 2 مليار ليرة لبنانيّة في عام 1981 إلى 10.9 مليار ليرة عام 1984، وأخيراً إلى 21.4 مليار ليرة عام 1985[144]. ولعبت عوامل عدّة دوراً مهمّاً في زيادة هذا العجز: رواتب الموظّفين في القطاع العام التي كانت تلتهم نسبة 21.6% من مجمل إنفاق الدولة خلال الفترة من 1982 إلى 1985؛ دعم المحروقات بالعملة الصعبة، الذي بلغ في عام 1985 نسبة 22.6% من النفقات العامّة ونسبة 135% من الإيرادات[145]. إضافة إلى ذلك، عملت الحكومة اللبنانيّة على دعم القمح والسكّر والمؤسّسات العامّة (الضمان الصحيّ أساساً) والبلديّات. كما أنّ سياسة الرئيس أمين الجميّل بتعزيز قدرات الجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة بهدف السيطرة على الميليشيات، بدءاً باستعادة «مرفأ بيروت»، ما لبثت أن أدّت إلى عكس ما كانت تشتهيه[146]. فحمّل الإنفاق العسكريّ ما بين عاميّ 1982 و1985 خزينة الدولة نسبة 20% من مجموع إنفاقها العامّ. وهو ما أثّر سلباً، إلى جانب عوامل أخرى، في احتياط «مصرف لبنان»، فتقلّص من 2.4 مليار دولار من العملات الأجنبيّة عام 1982 إلى 881 مليون دولار عام 1985[147]. وحتّى هذا الاحتياط الضئيل، لم يكن حرّاً في مجمله، فبعضه كان محجوزاً للدولة، وبعضه الآخر موقوفاً في مقابل التزامات إزاء «صندوق النقد الدوليّ» و«صندوق النقد العربيّ»[148]. لكنّ «مصرف لبنان» حافظ في المقابل على احتياطه من الذهب، الذي بلغت قيمته الحقيقيّة 3 مليارات دولار على الأقلّ[149].

وفي ضوء الأوضاع الماليّة هذه، كان على الدولة أن تُنفق من خارج موازنتها متجاوزة الدستور، وعلى أساس القاعدة الإثنى عشريّة[150]. فبين عاميّ 1979 و1984، ارتفع الإنفاق من خارج الموازنة إلى 5.2 ضعفاً. إنّ الجدول (24) يُبيّن كيفيّة تصاعد حجم الإنفاق مقابل تراجع خطير في الإيرادات، وكيف انعكس هذا سلباً على الدين العامّ الداخليّ والخارجيّ وبالتالي على احتياط «مصرف لبنان». وفي عام 1984، شكّل إجماليّ الإنفاق حوالى 333% من مجمل الإيرادات، ولم تفلح إجراءات وزارة الماليّة برفع معدّلات الفائدة على سندات الخزينة لاستقطاب المدخّرين بهدف حماية الليرة، فانخفضت مبيعات سندات الخزينة من دون أن تلبّي حاجات الدولة الماليّة، إذ أدّت إلى تزايد عبء الدين العامّ الداخليّ وتضخّمه مرّات عدّة ما بين عاميّ 1982 و1985، واستقراره على 54.3 مليارا[151].

جدول (24) تطوّر ماليّة الدولة اللبنانيّة بين عاميّ 1982 – 1990[152]
(ملايين الدولارات)

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الإيرادات	600	978	385	262	159	89	52	128	182
الإنفاق	2,067	2,533	2,062	1,561	893	639	674	1,062	1,120
العجز العامّ	1,467	1,551	1,677	1,299	734	550	622	934	938
ميزان المدفوعات	253	−933	1,353	381	−121	118	614	−309	−431
الدين العامّ الداخليّ	3,700	3,900	3,500	3,000	900	400	1,000	1,900	1,900
الدين العامّ الخارجيّ	271	243	181	180	206	553	449	517	543
احتياط مصرف لبنان $	2,416	1,752	1,184	881	445	326	559	906	623

وفي المقابل، بلغت ديون «مصرف لبنان» المستحقّة على الخزينة 15.039 مليار ليرة لبنانيّة عام 1985، أيّ بزيادة قدرها 29.2% عن عام 1984[153]. أمّا الدين

الخارجيّ بالعملات الأجنبيّة، فلم يصل، كما ذكرنا سابقاً، حتّى عام 1984 إلى حدود 200 مليون دولار أميركيّ[154]. وقد شكّلت خدمة الدين العامّ الداخليّ عبئاً كبيراً على ماليّة الدولة. فكانت تساوي 54% من إيرادات الدولة عام 1982، وأصبحت مساوية لها عام 1984، ثمّ تفوقت عليها في عام 1985 بنسبة 35%[155].

ومن أهمّ الظواهر في مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، ارتفاع معدّلات التضخّم والهبوط المتسارع في قيمة الليرة اللبنانيّة، التي تعرّضت للمضاربة اليوميّة بها في سوق القطع من قبل المصارف والفعاليّات الاقتصاديّة والميليشيات، وشهدت تقلّبات حادّة. ويُشير الجدول (25) إلى انخفاض كبير في سعر صرف العملة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركيّ بين عاميّ 1981 و1983، ووصول سعر الدولار الوسطيّ إلى 4.52 ليرات. وفي عام 1984، وصل متوسّط سعر صرف الدولار الشهريّ إلى 6.51 ليرات، وإلى 16.42 ليرة في عام 1985[156].

جدول (25) سعر صرف الدولار الأميركيّ في سوق بيروت بين عاميّ 1973 – 1990[157]

السنة	المعدّل السنويّ لسعر صرف الدولار (ق.ل.)	السنة	المعدّل السنويّ لسعر صرف الدولار (ق.ل.)
1973	261.04	1982	472.85
1974	232.78	1983	452.82
1975	229.46	1984	651.11
1976(*)	290.84	1985	1643.49
1977	306.85	1986	3838.00
1978	295.54	1987	22507.00
1979	324.28	1988	40923.00
1980	243.58	1989	49650.00
1981	431.39	1990	70259.00

(*) الإحصاءات المتوافرة هي لتسعة أشهر فقط.

لقد قامت المصارف وفئات المضاربين، من سياسيّين وحزبيّين وزعماء ميليشيا، بدور بارز في المضاربة بسعر صرف العملة الوطنيّة. أمّا المواطن العاديّ، الذي فعل ذلك حماية لرأسماله بالعملة الوطنيّة من التآكل، فوقع ضحيّة تقلّبات المضاربة بالليرة اللبنانيّة ومافيات الدولار. وقد واجهت الحكومة اللبنانيّة الأزمة بإجراءات إداريّة ونقديّة متواضعة، من دون اعتماد حلٍّ سياسيّ - اقتصاديّ شاملٍ متكاملٍ، وهو ما أشار إليه «مصرف لبنان»، وكذلك الرئيس سليم الحصّ عند عودته عن استقالته في كانون الثاني 1985. فألمح إلى أنّ الميليشيات وأركان الدولة أنفسهم ضالعون في تخريب الاقتصاد اللبنانيّ، وهم مسؤولون عن تدهور سعر صرف الليرة[158]. وكانت المصارف التجاريّة من ضمن الفعاليّات التي وجّهت نقداً شديداً إلى سياسة «مصرف لبنان» لفشله في وقف انهيار العملة الوطنيّة. ومع ذلك، كان الانتقاد الأكبر موجّهاً إلى المصارف التجاريّة نفسها، وإلى كبار السياسيّين الذين اتّهموا بالمضاربة على الليرة اللبنانيّة[159]. لقد أتاحت المضاربة بالعملة الوطنيّة من قبل رأس المال المصرفيّ، أمام المصارف التجاريّة إمكان استخدام ارتفاع معدّلات التضخّم المتزايدة لتحقيق أرباح طائلة بالتواطؤ مع زبائن «وهميّين» وفعاليّات سياسيّة وميليشياويّة، وبالتالي التعويض عن تدنّي حجم توظيفاتها ومضاعفة رأسمالها الخاصّ ومؤوناتها المختلفة. وما ينطبق على المصارف، ينطبق على الفعاليّات الصناعيّة والتجاريّة التي استفادت من ظاهرتيّ انهيار سعر الليرة والتضخّم المفرط[160].

لقد أدّى انخفاض قيمة الليرة اللبنانيّة إلى ارتفاع كبير في الأسعار، لأنّ الاستهلاك لا يعتمد على الإنتاج المحلّي فحسب، بل على الاستيراد، الذي كان يعني خروج العملة الصعبة من البلاد. فتسبّب تصاعد الاستيراد من 1.2 مليار ليرة لبنانيّة عام 1982 إلى 23 مليار ليرة عام 1985 في عجز دائم في الميزان التجاريّ، وفي ميزان المدفوعات خلال عاميّ 1983 و1984، الذي بلغ 933 مليون دولار عام 1983 و1.353 مليار دولار عام 1984[161].

وكما يُبيّن الجدول (26)، تصاعد معدّل التضخّم بشكلٍ جنونيّ بين عاميّ 1984 و1985: من 19.5% إلى 64.4%، ممّا انعكس بشكلٍ خطير ومباشر على الأسعار والقوّة الشرائيّة للمواطنين[162].

جدول (26) النسب المئويّة لنموّ معدّلات التضخّم بين عاميّ 1976 – 1988[163]

السنة	نسبة التضخّم	السنة	نسبة التضخّم	السنة	نسبة التضخّم
1976	19.7	1981	19.4	1985	64.4
1977	11.0	1982	18.5	1986	100.4
1978	5.2	1983	8.5	1987	430.5
1980	24.5	1984	19.5	1988	154.5

ويُبيّن الجدول (27)، أنّ مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكيّة قفز من حوالى 10% في عام 1983 إلى 25.8% عام 1984، وإلى 69.7% عام 1985،[164] ثمّ إلى معدّلات خطيرة في السنوات التالية. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1985، ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكيّة بنسبة 30%، وقدّرت مديريّة الإحصاء لدى مكتب رئيس الوزراء كلفة ارتفاع معيشة فرد واحد على حافّة الفقر بـ 100%[165]. وأشارت التقديرات إلى أنّ الناتج المحلّي الإجماليّ راوح ما بين 30 مليار ليرة لبنانيّة و48.3 مليارات عام 1985، ولم تعد قيمته الفعليّة تتجاوز نصف ما كانت عليه عام 1974[166].

جدول (27): النسبة المئويّة لزيادة أسعار السلع الاستهلاكيّة بين عاميّ 1980 – 1990[167]

السنة	زيادة أسعار السلع الاستهلاكيّة %	سعر صرف الدولار مقابل الليرة	السنة	زيادة أسعار السلع الاستهلاكيّة %	سعر صرف الدولار مقابل الليرة
1980	23.7	3.43	1986	(226) 162.0	35.00
1983	9.8	4.52	1987	620.00	520.00
1984	25.8	6.51	1988	27.5	409.00
1985	69.7	16.00	(*)1990	39.00	702.59

(*) النصف الأوّل من عام 1990.

لقد أسهمت الأزمة الاقتصاديّة خلال الثمانينات في تفاقم مستوى المعيشة وانهيارها لشريحة عريضة من المواطنين. فانخفض متوسّط نصيب الفرد من الدخل الوطنيّ مقوّماً بالدولار الأميركيّ، إلى ما بين خُمس ورُبع ما كان عليه قبل الحرب[168]. ويُظهر الجدول (28) معدّل انخفاض دخل الفرد من 1,869 دولاراً أميركيّاً في عام 1974 إلى 978 دولاراً في عام 1985، أي إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب. وبعد التاريخ الأخير، تراجع دخل الفرد بشكل حادٍ أكثر خطورة.

جدول (28) مستوى دخل الفرد في لبنان
بين عاميّ 1974 – 1985[169]

السنة	معدّل دخل الفرد $
1974	1,869
1982	2,917
1983	1,917
1984	1,593
1985	979

ويُبيّن الجدول (29) مدى تدنّي القيمة الفعليّة للأجور، فانخفض الحدّ الأدنى لها من حوالى 243 دولاراً أميركيّاً في عام 1983 إلى 81 دولاراً في عام 1985، بعدما تراجعت قيمتها الشرائيّة إلى ما بين 35% و48% عاميّ 1985 و1986، على بالرغم من تصحيح الأجور أربع مرّات خلال تلك الفترة. ويُلاحظ من الجدول نفسه، أنّ أصحاب الأجور المتوسّطة كانوا الأكثر تضرّراً من ناحية تراجع قوّة دخولهم الشرائيّة. فبينما بلغ متوسّط التراجع للقوّة الشرائيّة لهذه الشريحة حوالى 7% عام 1975، بدأ يتراجع بوضوح خلال «حرب السنتين» ومنذ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عاميّ 1978 و 1982. وبسبب الأزمة الاقتصاديّة الحادّة منذ منتصف الثمانينات، طرأ تراجع كبير على القوّة الشرائيّة لهذه الفئة، وبلغ أكثر من 50% في عام 1985 و 76% في كانون الثاني 1986. ومنذ عام 1985، وقع أصحاب الحدّ الأدنى للأجور بشكل مطّرد تحت عبء فقدان قوّتهم الشرائيّة.

جدول (29): تطوّر الحدّ الأدنى للأجور ونسب تراجع القوّة الشرائيّة
بين عاميّ 1964 – 1991[170]

العام	الحدّ الأدنى ل.ل.	الحدّ الأدنى $	% لتراجع القوّة الشرائيّة للحدّ الأدنى للأجر	% تراجع القوّة الشرائيّة للأجر المتوسّط
1964	125	40.5		
1974	275	117.8		
1975	310	135.2	5.50	7.1
1977	415	135.2	11.30	17.5
1980	675	196.5	13.90	26.0
1981	800	185.4	14.50	28.5
1982	925	195.6	16.60	30.0
1983	1,100	242.9	8.60	27.9
1984	1,260	193.5	13.60	33.7
1985	1,500	81.1	35.90	51.0
1/1/1986	2,200	121.5	48.00(*)	76.0(*)
1/7/1986	3,200	70.3		
1/1/1987	4,300	49.4	68.02	
1/6/1987	8,500	59.7		
1/1/1988	15,000	49.0	130.70	
1/10/1988	25,000	71.0		
1989	45,000	68.0	19.30	
1990	45,000	45.0	33.70	
1991	75,000	81.5		

(*) حسب متوسّط التضخّم في كانون الأوّل (162%).

وبتفاقم الأزمات الاقتصاديّة والماليّة، وتلكّؤ الدول العربيّة في تنفيذ تعهّداتها تجاه لبنان، ناشد أمين الجميّل الدول الصناعيّة والمملكة العربيّة السعوديّة مراراً تنفيذ «خطّة مارشال» على لبنان[171]. وباستثناء مؤتمر باريس (تمّوز 1983)، الذي شاركت فيه السعوديّة وحصل لبنان بموجبه على مساعدة قدرها 229 مليون دولار أميركيّ، فإنّ المساعدات الدوليّة الخجولة لم تكن لتنقذ لبنان من أزمته. فالولايات المتّحدة أوقفت مساعداتها عن لبنان (Aid - Programm) في أعقاب الهجوم على وحداتها العاملة في لبنان (تشرين الأوّل 1983). كما لم تستجب السعوديّة إلى نداء الجميّل مطلع عام 1985 لتقديم مساعدة اقتصاديّة أخرى إلى لبنان بقيمة 500 مليون دولار أميركيّ[172].

– قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة: انكماش وتراجع

أدّى العدوان الإسرائيليّ على لبنان إلى إلحاق الأضرار بموسمين زراعيّين وبتجهيزات الرّي والقنوات والخيم الزراعيّة (البلاستيكيّة)، فعمد العدوّ، بهدف ترويج منتجاته، إلى إتلاف المزروعات ومنشآت الريّ بحجّة التصدّي لعمليّات المقاومة الوطنيّة. كما تراجع الإنتاج الحيوانيّ. وأشار «صندوق النقد الدوليّ» إلى أنّ الأعمال العسكريّة سبّبت انخفاضاً في مساحة الأراضي الزراعيّة في الجنوب وجبل لبنان، فضلاً عن مشكلات كبيرة للمزارعين، كارتفاع كلفة الإنتاج قياساً إلى الدول المجاورة[173]، وصعوبات في تصريفه على مستوى الفاكهة، وفي التخزين المبرّد، وفي النقل بين المناطق والتصدير. كما تأثّر الإنتاج الزراعيّ بندرة التسليفات المصرفيّة، وارتفاع القيمة التأجيريّة للأرض، تزامناً مع موجات التهجير المتجدّدة منذ «حرب الجبل» عام 1983، التي طالت مناطق ريفيّة. وكما ذكرنا سابقاً، كان حوالى 9% من القوى الناشطة تعمل في قطاع الزراعة عام 1981[174].

وبدورها، واجهت الصناعة اللبنانيّة صعوبات فائقة، تمثّلت في تدمير المجمّعات الصناعيّة أثناء الحرب والاجتياح الإسرائيليّ، لاسيّما تلك المقامة على الخطّ الساحليّ بين بيروت والجنوب، وعدم تمكّن العمّال من الوصول إلى المصانع بسبب القتال، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة الماهرة إلى الخارج[175]. كما أنّ تجدّد القتال بين الميليشيات اللبنانيّة خلال عاميّ 1983 و1984، قلّص من عدد العمّال الصناعيّين بحوالى 34% عام 1985 قياساً إلى عام 1970. وفي عام 1985، كانت المؤسّسات الصناعيّة العائليّة والفرديّة لا تزال تمثّل نسبة 56% من إجماليّ المؤسّسات الصناعيّة[176].

ترافق ذلك مع تراجع في الاستثمارات الصناعيّة بعد عام 1984، بسبب سياسة «مصرف لبنان» في دفع فوائد مرتفعة على سندات الخزينة، وتفضيل صناعيّين وتجّار المضاربة بالليرة. فتقلّص الرأسمال المستثمر في الصناعة، إسميّاً وفعليّاً، من 147.4 مليون دولار أميركيّ عام 1980 إلى 10.6 مليون دولار عام 1985، ممّا عكس النظرة التشاؤميّة لمستقبل الصناعة اللبنانيّة[177]. وفي الوقت نفسه، تدنّت قيمة التجهيزات الصناعيّة المستوردة[178].

وكما حدث للزراعة، واجهت الصناعة اللبنانيّة في مرحلة ما بعد عام 1982 صعوبات إضافيّة في التسويق نتيجة حرب الخليج الأولى. فانخفضت الصادرات، وشكّلت عام 1983 ثُلث ما كانت عليه في عام 1982. فتراجع إنتاج الأسمنت الذي لم تتأثّر أسواقه الداخليّة والخارجيّة في السابق قياساً إلى بقية القطاعات الإنتاجيّة في الصناعة[179]. ثمّ سجّلت الصادرات الصناعيّة انخفاضاً جديداً في عام 1984 قُدّر بحوالى 40% [180]. وطبقاً لتقديرات أخرى، تراجعت الصادرات الصناعيّة من 530 مليون دولار أميركيّ عام 1980 إلى 136 مليوناً عام 1985[181]، وشكّلت نسبة 15% من الإنتاج الصناعيّ الإجماليّ[182].

وعلى صعيد التجارة الخارجيّة، انخفض الاستيراد بين عاميّ 1982 و1985، نتيجة تدنّي القوّة الشرائيّة للبنانيّين وتدهور الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة من 3.4 مليار دولار أميركيّ إلى حوالى 2 مليار دولار، أي بتراجع نسبته 39.3%. ووفق الجدول (30)، أدّى انخفاض الاستيراد إلى تقلّص العجز في الميزان التجاريّ عام 1985 إلى أقلّ من 1.7 مليار دولار، بعدما كان أكثر من 3 مليار دولار في عام 1983[183]. ووفق تقديرات «مصرف لبنان»، تراجع هذا العجز في عام 1985 إلى 1.1 مليار دولار أميركيّ[184].

جدول (30) الميزان التجاريّ اللبنانيّ بين عاميّ 1982 – 1985 (مليارات الليرات)[185]

العام	الصادرات	الواردات	العجز
1982	725	3.409	2.684
1983	575	3.616	3.041
1984	434	2.955	2.521
1985	400	2.068	1.668

– السياحة والنقل الجويّ: شلل شبه تامّ

نتيجة الحرب والعدوان الإسرائيليّ، أصيب القطاع السياحيّ الذي كان لبنان يعتمد عليه كثيراً في الدخل الوطنيّ بشللٍ شبه كاملٍ في مختلف الأنشطة، بعدما دُمّر العديد من الفنادق في المناطق واضطرار الفنادق العاملة إلى صرف موظّفيها لأسبابٍ أمنيّة، أو امتناع السيّاح عن زيارة لبنان. كما تأثّر الاصطياف بشكلٍ كبيرٍ بحرب الجبل وبالدمار الذي لحق بالمنشآت والمساكن. وفي آب وأيلول من عام 1983، أقفل «مطار بيروت الدوليّ» مدّة 32 يوماً، و17 يوماً في كانون الأوّل من العام نفسه، وتراكمت خسائر «شركة طيران الشرق الأوسط» (54.6 مليون دولار أميركيّ). وفي تشرين الأوّل 1985، أصبحت هذه المؤسّسة شركة الطيران الوحيدة التي تخدم «مطار بيروت الدوليّ»، وانخفضت بالتالي حركة المسافرين إلى 1,200 – 1,300 مسافر يوميّاً، وهو أدنى مستوى منذ عام 1953. كذلك الحال، تعرّضت «خطوط عبر المتوسّط» إلى خسائر ضخمة، بسبب رفض السعوديّة والعراق السماح لطائراتها باستخدام مجالهما الجوّي، ووصلت ديونها إلى 7.5 مليون دولار أميركيّ، ممّا أضطرّها إلى المبيع لشركة «جت هوليدنغز» (Jet Holdings) التي كانت على علاقة بروجيه تمرز[186].

4 – الاقتصاد اللبنانيّ: أزمة الماليّة العامّة والانهيار النقديّ 1986 – 1988

بتدهور الأوضاع السياسيّة والأمنيّة في لبنان منذ نهاية عام 1985، بعد رفض «الجبهة اللبنانيّة» «الاتفاق الثلاثيّ» واندلاع الصراع بين القوى الميليشياويّة في المناطق الشرقيّة[187]، واستمرار «حرب المخيّمات» والصراع على القرار في بيروت الغربيّة، وتعطّل العمل الحكوميّ بسبب استقالة رئيس الحكومة رشيد كرامي ومقاطعته الحكم، ثمّ اغتياله في مطلع حزيران 1987، وانقسام البلاد بين حكومتين تتنافسان على الشرعيّة[188]، دخلت الأزمة اللبنانيّة في منعطف دستوريّ خطير. وقد عالجنا الجانب السياسيّ لهذه التطوّرات في الفصلين الرابع والثامن من الكتاب، وسوف يتركّز اهتمامنا هنا على الجانبين الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

عرفت البلاد منذ مطلع عام 1986 أسوأ الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، على الرغم من تزايد حجم تحويلات اللبنانيّين في الخارج عام 1987 (2.13 مليار دولار أميركيّ)، وتحقيق الصادرات أرقاماً قياسيّة بالأسعار الجارية، وبالتالي حصول فائض في ميزان المدفوعات عامَي 1987 و1988. وقد بلغ الانهيار النقديّ ذروته والتضخّم

مستوىً لم يعرفه اللبنانيّون من قبل. هذا التضخّم الذي وُصف بـ«الانهيار التضخّمي» (Inflationary Collapse)[189] عكست آثاره ونتائجه تحوّلات جذريّة وأساسيّة وبنيويّة على المدى الطويل. وتميّزت المرحلة بتقلّص إيرادات الدولة واستمرار تصاعد الإنفاق ووصول عجز الموازنة والدين العامّ إلى أرقامٍ خياليّة.

– القطاعات الإنتاجيّة والتجارة الخارجيّة: ازدهار مصطنع؟

قياساً إلى عام 1974، ازدادت قيمة الإنتاج الزراعيّ بين عامَي 1985 و1988، بعد اللجوء إلى الزراعات في البيوت البلاستيكيّة وإدخال تقنيات تسميدٍ وريّ حديثةٍ إلخ..، مترافقةً مع تدهور سعر العملة الوطنيّة والتهجير والمتغيّرات الديموغرافيّة والعودة إلى الأرض[190]. وفي عام 1987، بلغت مساحة الأراضي المزروعة 215 ألف هكتار[191]، بعدما كانت تبلغ 360 ألف هكتار قبل الحرب، و87 ألفاً في عام 1984[192]. وعلى الرغم من أنّ حصّة قطاع الزراعة من موازنة الدولة قد انخفضت من 1.14% في عام 1985 إلى 0.93% عام 1986، وإلى 0.80% عام 1987[193]، أشارت بعض التقديرات غير الرسميّة إلى أنّ الزراعة كانت تُسهم في حدود 35% من الناتج المحلّي الإجماليّ عام 1984 مقارنة بأقلّ من 10% قبل الحرب[194]. وهذا يعود إلى تضافر عوامل كثيرة في هذا الخصوص.

لقد أدّى التضخّم وتدهور قيمة العملة الوطنيّة مقابل العملات الأجنبيّة، وانخفاض كلفة أجر اليد العاملة نسبيّاً (19 دولاراً أميركيّاً شهريّاً في نهاية عام 1987 مقابل 400 – 1,000 دولار شهريّاً في الدول المنافسة للبنان في الأسواق الخارجيّة، قبرص، اليونان، إيطاليا، فرنسا)[195] وبالتالي تراجع كلفة الإنتاج من جهة، وارتفاع أسعار السلع المستوردة وانكماش الطلب عليها من جهة أخرى، بسبب تراجع القوّة الشرائيّة لأصحاب الأجور والمرتّبات، إلى ازدياد قدرة الصادرات اللبنانيّة الزراعيّة والصناعيّة على المنافسة في السوقين المحلّية والخارجيّة[196]. فتمكّن المزارعون من الاستفادة من انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة بين موسميّ الحراثة والجني وتحقيق أرباح ضخمة[197]. فدفع هذا العديد من المزارعين إلى زيادة مساحة أراضيهم الزراعيّة بعد عام 1984. فحقّق إنتاج البطاطا والفاكهة والحبوب عام 1987 أرباحاً ضخمة، إذ كان سعر الدولار الأميركيّ عند موسم الحراثة مقابل الليرة اللبنانيّة ما بين 87 و145 ليرة، وارتفع عند الجني إلى ما بين 550 و600 ليرة[198]. وترتّب على ذلك، ارتفاع حجم

الإنتاج الزراعيّ عام 1987 بنسبة 5% إلى 7%، وقيمته مقوّمة بالدولار إلى 10% [199]، بعد الزيادة التي لحظتها المساحات المزروعة ومزارع المواشي والدواجن. ويعتقد كمال حمدان عن حقّ، أنّ هذه الفترة شهدت ارتفاع معدّلات الربح قياساً إلى وحدة القيمة المضافة بشكلٍ لم يحدث في تاريخ لبنان المعاصر[200].

وكذلك الحال، يُعتبر عام 1987 «السنة الذهبيّة» للصناعة اللبنانيّة التي قُدّر عدد العاملين فيها 125 ألفاً[201]. فبلغت قيمة الصادرات الصناعيّة حسب إحصاءات وزارة الصناعة اللبنانيّة 126 مليون دولار أميركيّ عام 1986، و196 مليون دولار عام 1987، و274 مليون دولار عام 1988، وشكّلت بذلك ما يوازي 70% من قيمة الإنتاج الصناعيّ[202]. أمّا التقديرات وفق تلك الوزارة وبعض الصناعيّين، فبلغت 690 مليون دولار، وشكّلت نسبة 50% من مجمل الإنتاج الصناعي[203]. وفي كلتا الحالتين، جعل هذا النمو الصناعيّين يزيدون من توظيفاتهم في هذا القطاع. وأظهرت صناعات الأفران وجبّالات الأسمنت والحفّارات والمحوّلات الكهربائيّة زيادة في حركة إنتاجها، وهو تطوّر نوعيّ لأهميّة توسّع صناعة المنتجات الترسمليّة (Capital Goods Industries)[204]. واحتلّت المجوهرات والحليّ المرتبة الأولى في الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة بنسبة ما بين 20% إلى 24%، تلتها الملابس بنسبة 15%، فالمواد الغذائيّة حوالى 7%. وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافيّ للصادرات الصناعيّة، فقد تراجعت حصّة الدول العربيّة منها من 73.6% عام 1986 إلى 66.8% عام 1987، وذلك لصالح الدول الأوروبيّة[205].

أمّا قطاع البناء، الذي كان على ارتباط وثيق بقطاع الصناعة اللبنانيّة، فتراجعت مساحة الأبنية المرخّص بناؤها عام 1987 بنسبة 20% عن عام 1986. وباحتساب انتشار البناء غير المرخّص، فإنّ هذا القطاع شهد تحسّناً خلافاً للأرقام الرسميّة[206].

وعلى صعيد التجارة الخارجيّة، تراجعت قيمة الاستيراد إلى حوالى 2 مليار دولار أميركيّ عام في 1985، بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتراجع الاستهلاك المنزليّ نتيجة ضعف القوّة الشرائيّة وتدنّي القيمة الخارجيّة للعملة اللبنانيّة، إضافة إلى الركود الاقتصاديّ وحركة الاستثمار والأوضاع الأمنيّة والسياسيّة المترديّة. لكنّ الفترة بين عاميّ 1986 و1988، شهدت في المقابل زيادة في حجم الصادرات: عام 1988 ارتفاعاً بنسبة 26% عن عام 1987، و42% عن عام 1986. وكما بيّنا في الجدول (24)[207]، انتقل ميزان المدفوعات من عجز قدره 122 مليون دولار أميركيّ عام

1986 إلى فائض بلغ 118 مليون دولار و614 مليون دولار على التوالي بعاميّ 1987 و1988[208].

– أزمة الماليّة العامّة: شحٌّ في الإيرادات وإنفاق غير منتج

نتيجة الأزمة السياسيّة والوضع الحكوميّ[209]، أصبح لبنان من غير موازنة منذ عام 1986، ما جعل الحكومة تعتمد في إنفاقها على موازنة عام 1985، في الوقت الذي كان فيه المجلس النيابيّ يُصدر عند الاقتضاء قوانين اعتماد إضافيّة على موازنة عام 1985، كي تتمكّن الحكومة من تلبية احتياجاتها الماليّة. وبلغ الإنفاق من دون موافقة برلمانيّة نسبة 19.5% من إنفاق الدولة العامّ ما بين عاميّ 1986 و1988. وفي الوقت نفسه، استمرّت وزارة الماليّة في تسليف المؤسّسات والإدارات العامّة[210]، ما جعل هذه التسليفات تصل إلى نحو 20% من إنفاقها عام 1986، وأن تتجاوز ربع الإنفاق في العام التالي، وترتفع بشكلٍ كبير خلال عاميّ 1987 و1988، في حين استأثر معدّل خدمة الدين العامّ الداخليّ والخارجيّ حوالى 29% من إنفاق الدولة بين عاميّ 1986 و1988، ومعدّل دعم المحروقات أكثر من 20%، ومعدّل الرواتب والأجور أكثر من 18% [211]. وفي نهاية عام 1985، بلغ العجز المتراكم لدى وزارة الماليّة جرّاء دعم المحروقات 365 مليون دولار، أي ما يوازي حوالى نصف موازنة الدولة اللبنانيّة[212]. فشكّلت الفاتورة النفطيّة في عام 1986 بين 65% إلى 70% من مجمل المدفوعات بالعملة الأجنبيّة، فيما توزّعت النسبة المتبقّية على فاتورة القمح ونفقات الكهرباء والسلك الخارجيّ وسواها. وكانت أكثر التوقّعات تفاؤلاً تشير إلى أنّ لبنان كان غير قادر على الاستمرار في دفع هذه الفواتير حتّى منتصف عام 1987[213].

مقابل تصاعد الإنفاق الحكوميّ من دون حدود، كانت إيرادات الدولة في تراجع مستمرّ، نتيجة استيلاء الميليشيات عليها، وتحوّل هذه القوى إلى مافيات وطبقةٍ اقتصاديّةٍ طفيليّةٍ جديدة تعتاش على الحرب، مستفيدةً من الانفلات الأمنيّ – السياسيّ – الاقتصاديّ لتنمية مصالحها الخاصّة، والارتقاء إلى مواقع الثروة والنفوذ والهيمنة السياسيّة. وقد عملت الميليشيات وقوى الأمر الواقع على استمرار الحرب وتغييب الدولة ومؤسّساتها، والإمساك بالأنشطة الاقتصاديّة من خلال قوّتها العسكريّة – السياسيّة، والتعاون في ما بينها في تطوير «اقتصادٍ موازٍ»، وذلك كلّه تحت ستار الخلافات السياسيّة والإيديولوجيّة والنزاع العسكريّ. لقد أشار الدكتور فوّاز طرابلسي

إلى الأنشطة الاقتصاديّة الميليشياويّة وإلمداخيل والأرباح والريوع الضريبيّة التي كانت تذهب إلى فئةٍ ضئيلة من زعماء الميليشيات وأعوانهم، الذين تحوّلوا خلال الفترة الأخيرة من الحرب إلى رجال أعمال، كبار تتقاطع مصالحهم مع بعض شرائح البرجوازيّة السابقة على الحرب[214].

وخلال الأعوام 1986 – 1987 و1988، لم تتجاوز إيرادات الدولة مجتمعة 47.6 مليار ليرة لبنانيّة، مقابل إنفاق بلغ في الفترة نفسها 453.8 مليار ليرة[215]، في حين لم تموّل الضرائب والرسوم غير المباشرة، وأهمّها الجمارك، سوى 5% من نفقات الدولة عام 1985 (24.3 مليون دولار أميركيّ من أصل 413 مليون دولار)، ولم تعد تموّل سوى 0.5% من تلك النفقات في عام 1988[216].

أدّى هبوط إيرادات الدولة الماليّة إلى مَنْحىً خطير، وهو اعتماد الدولة في ظلّ التضخّم وهبوط سعر الليرة على أرباح «مصرف لبنان» التي شكّلت نسبة 37.6% من مجموع إيراداتها ما بين عاميّ 1986 و1988، بعدما وصل عجزها الماليّ المبدئيّ إلى 463 مليار ليرة لبنانيّة عام 1988، فيما بلغ هذا العجز 123.4 مليارات عام 1987، و29.9 ملياراً عام 1986[217]. وهذا أدّى بدوره إلى الاستدانة، وبالتالي تضاعف حجم الدين العامّ الداخليّ إلى أكثر من 9.5 مرّات بالأسعار الجارية بين عاميّ 1985 و1988 (من 54.3 مليار ليرة لبنانيّة إلى 521.5 مليار ليرة) وخدمة الدَّين في الفترة نفسها إلى أكثر من 13 ضعفاً، ووصلت، وفق الجدول (31) إلى 80 مليار ليرة في عام 1988، بعدما كانت 5.8 مليار ليرة لبنانيّة في عام 1985[218]. واستأثرت الفوائد على سندات الخزينة وحدها بـ 88.6% من مجمل خدمة الدَّين الداخليّ والخارجيّ عام 1987، ثمّ ارتفعت إلى 97% في العام 1988. أمّا نسبة ديون «مصرف لبنان» إلى مجمل الدين العامّ الداخليّ، فبلغت على التوالي 67.7% و21.4% خلال كلٍّ من عاميّ 1987 و1988[219]. أمّا الدَّين الخارجيّ، فوصل إلى 404.9 مليون دولار عام 1987، ثمّ تراجع إلى 386.6 مليون دولار في العام التالي. وبلغت الفوائد عليه 1.1 مليار ليرة لبنانيّة و1.3 مليار ليرة على التوالي في العامين المذكورين[220]. هذا التدهور الماليّ، هو الذي حدا بصندوق النقد الدوليّ (International Monetary Fund) أن يدقّ ناقوس الخطر للحكومة اللبنانيّة ويطالبها بإجراءات جذريّة لاستيعاب العجز والدين العامّ المتنامي[221].

جدول (31) تطوّر الدين العامّ الداخليّ وخدمته بين عاميّ 1983 – 1988[222]

(مليارات الليرات اللبنانيّة)

العام	حجم الدين	خدمة الدين
1983	21.742	1.625
1984	31.397	2.417
1985	54.368	5.843
1986	81.816	10.727
1987	193.646	24.590
1988	521.539	80.041

– الانهيار النقديّ والتضخّم: تآكل الليرة

أدّى تراكم عجز الماليّة وتمويله عن طريق «مصرف لبنان» وسندات الخزينة وشدّة الطلب على العملات الأجنبيّة وسياسة رفع الأجور، إلى زيادة كبيرة في حجم الكتلة النقديّة (النقد + شبه النقد) من 119.5 مليار ليرة لبنانيّة عام 1985 إلى 323.9 مليار ليرة عام 1986 وإلى 1,471 مليار ليرة في نهاية عام 1987، أي بزيادة قدرها 354%. وفي عام 1988، بلغت الكتلة النقديّة 2,174 مليار ليرة، أي بزيادة قدرها 47.8% [223].

وفي الوقت نفسه، لم يوازِ ارتفاع الكتلة النقديّة النموّ في الإنتاج الاقتصاديّ، بعدما تحوّلت المصارف التجاريّة إلى المضاربة بالليرة لتحقيق الأرباح الطائلة ومضاعفة رأسمالها الخاصّ، وأُجبرت من قبل «مصرف لبنان»، منذ كانون الأوّل 1986، على رفع احتياطها الإلزامي شبه المحروم من الفوائد بنسبة 13% نقداً، وتحديد حجم ودائعها في سندات الخزينة لتمويل القطاع العامّ بنسبة 60% إلى 70%، وكذلك تسليفاتها بالعملات الأجنبيّة من الودائع[224]. وخلال عاميّ 1987 و1988، ارتفعت اكتتابات المصارف في سندات الخزينة من حوالى 50 مليار ليرة لبنانيّة إلى حوالى 326 مليار ليرة[225]. وتسبّبت هذه الإجراءات بالحدّ من قدرة المصارف على تمويل الاستثمار في القطاع الخاصّ[226]. ففي عام 1988، نال القطاع الخاصّ قروضاً بنسبة 8.6% من ودائع المصارف التجاريّة بالليرة اللبنانيّة، فيما بلغت إسهامات المصارف في سندات الخزينة نسبة 76% [227].

ترافقت هذه الأوضاع الماليّة والنقديّة، مقرونةً بانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة والمضاربة بها من قبل الفعاليّات المصرفيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والميليشياويّة، مع ارتفاع معدّل التضخّم عن حجمه «الطبيعي» (حوالى 20% قبل الحرب) وبلوغه نسبة 86%، بين تموز 1985 وحزيران 1986. لكنّ التضخّم وانخفاض قيمة الليرة، أفادا الدولة اللبنانيّة في إعادة تكوين احتياطها الإجماليّ، وبالتالي تخفيف عبء الدين العامّ الداخليّ عنها[228]، وجعل كل وديعة بالليرة اللبنانيّة عام 1982 بقيمة 100 ليرة لبنانيّة تخسر أكثر من 96% من قيمتها في حزيران عام 1987[229]. فألحق هذا التضخّم من جهة أخرى كوارث اجتماعيّة، وألغى شرائح واسعة من طبقة متوسّطي الدخل وما دون، بعدما تراجع دخل الفرد وتآكلت القوّة الشرائيّة[230].

وفي ظلّ الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة المأساويّة والوضع المتردّي للماليّة العامّة، نشط المضاربون وفقد المودعون ثقتهم بعملتهم الوطنيّة، فاشتدّ الطلب على العملات الأجنبيّة، مقابل استمرار انهيار الليرة. فتراجع سعر صرفها مقابل الدولار الأميركيّ في نهاية عام 1986 إلى أكثر من 380%: من 18.10 ليرة في نهاية 1985 إلى 87 ليرة في نهاية عام 1986[231]. وفي نهاية أيلول 1988، وصل سعر صرف الدولار الأميركيّ الواحد إلى 510 ليرات لبنانيّة[232]. وعلى الرغم من فرار رؤوس الأموال إلى الخارج، فقد ازدادت ودائع المقيمين وغير المقيمين بالعملات الأجنبيّة لدى المصارف التجاريّة اللبنانيّة من 2.8 مليار دولار عام 1986 إلى أكثر من 3.2 مليار دولار عام 1987. كما عاد النشاط إلى قطاع التأمين مستفيداً من انهيار نظام الضمان الاجتماعيّ[233]. وبلغ عدد شركات التأمين المسجّلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة أو المرخّص لها حوالى 120 شركة، كان يعمل منها عشيّة انتهاء حرب لبنان 86 شركة، منها 16 شركة أجنبيّة و70 لبنانيّة[234].

وكما ذكرنا، من الأسباب الرئيسيّة لانهيار العملة الوطنيّة هو المضاربة بها، وقد أصبحت مجالاً لتحقيق الأرباح، فحلّت محلّ الاستثمار في القطاعات الإنتاجيّة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هلّ كان بإمكان «مصرف لبنان» الحدّ من تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة، أو على الأقلّ تثبيت سعرها مقابل العملات الأجنبيّة من أجل الحدّ من ارتفاع معدّلات التضخّم؟

اعتمد «مصرف لبنان»، في الواقع، منذ نهاية عام 1983 وحتى نهاية عام 1984 سياسة مستمرّة لدعم الليرة. لقد بيّن الجدول (24) إلى أيّ مدىً كان تدخّل «مصرف

لبنان» في سوق القطع لصالح العملة الوطنيّة مكلفاً على احتياطه، وذلك بالتزامن مع «الدولرة»، إضافة إلى دعمه قطاع المحروقات والقمح والسكّر ونفقات السلك الخارجيّ. ففقد نتيجة ذلك 900 مليون دولار أميركيّ من احتياطه في عام 1983، ممّا أوصل هذا الاحتياط إلى أدنى مستوى، فلم يعد يكفي لتمويل مشتريات الدولة الخارجيّة أكثر من أربعة أشهر. ثمّ انخفض مجدّداً في عام 1985 إلى أقلّ من 1.2 مليار دولار، نتيجة سياسته القاضية بتثبيت الدولار على سعر وسطيّ هو 19.47 ليرة لبنانيّة. فتراجع احتياطه في السنوات 1985، 1986 و1987 على التوالي إلى 881 مليون دولار، و445 مليون، و326 مليون دولار[235]. وفي عام 1988، تمكّن من زيادة احتياطه بالعملات الأجنبيّة بنسبة 41.9% قياساً إلى عام 1987، وذلك بعدما استفاد من تدهور سعر صرف الليرة ومعدلات التضخّم المرتفعة لاستيعاب جزء كبير من عروض العملات الأجنبيّة في سوق القطع، وهو ما خفّف من عبء الدين العامّ الداخليّ على الدولة. ويرى مروان إسكندر أنّ سياسة «مصرف لبنان» بالتدخّل لدعم الليرة اللبنانيّة ووقف المضاربة بها، كان مصيرها الفشل، لأنّ تثبيت سعر صرف الليرة والتحكّم بالسوق كان اعتباطياً وغير مُبرّرٍ اقتصادياً[236].

ولم تقتصر ظاهرة «الدولرة» على التعامل النقديّ، بل انتقلت إلى ودائع المصارف، ونتج عنها ارتفاع في حجم الودائع بالعملات الأجنبيّة في المصارف اللبنانيّة إلى 67% من إجماليّ الودائع عام 1986، التي وصل حجمها إلى أقصى حدّ له عام 1987، عندما أصبح يُشكّل نسبة 92.3% من حجم الودائع، ولم يبق من الودائع في المصارف اللبنانيّة بالعملة الوطنيّة إلّا حوالى 7.7% فقط من المجموع العامّ للودائع[237]. كما شملت «الدولرة» التسليفات المصرفيّة. إنّ ارتفاع الفائدة على القروض المصرفيّة بالليرة اللبنانيّة، أي الفائدة المدينة، من 24.5% في عام 1986، إلى 50% عام 1987، و42% كسعر وسطيّ في عام 1988، جعل زبائن المصارف يتحوّلون إلى الاستدانة بالعملة الأجنبيّة التي كانت الفائدة عليها تقلّ عن 8% بين عاميّ 1987 و1988[238]. وتزامن هذا المنحى الخطير مع تصاعد موجة فرار رؤوس الأموال والودائع بالعملات الأجنبيّة من القطاع المصرفيّ اللبنانيّ إلى المصارف الأوروبيّة والأميركيّة خارج لبنان، وتراجع حجم التسليفات المصرفيّة نسبيّاً، وكذلك «الملاءة» إلى 0.9% عام 1986، بعدما شكّلت نسبة 4% في عام 1974[239]. وفي عام 1987، قدّرت الأموال النقديّة للبنانيّين بحوالى 11 مليار دولار أميركيّ، من بينها 7 مليارات كانت مودعة في الخارج[240].

5 – الاقتصاد اللبنانيّ: من انشطار الدولة إلى توحيد المؤسّسات 1988 – 1991

رغم المحن والمآسي، عاش اللبنانيّون على أمل أن تنتهي دورة العنف وتتحسّن أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، معتقدين أنّ الاستحقاق الرئاسيّ في أيلول 1988 قد تكون مخرجاً للأزمة واستعادة لبنان وحدته الوطنيّة. لكن سرعان ما خابت آمالهم بدخول البلاد في مرحلة الانشطار بين حكومتين متنافستين (حكومة الحصّ وحكومة عون)، ثمّ إعلان الحكومة الأخيرة «حرب التحرير» ضدّ سورية، و«حرب الإلغاء» ضدّ «القوّات اللبنانيّة»، ما أغرق البلاد في موجه عنف جديدة، كانت ذات انعكاسات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة خطيرة. ولم يؤدِّ «اتّفاق الطائف» في تشرين الأوّل 1989 إلى حلٍّ فوريّ للأزمة اللبنانيّة، إذ رفضه عون وأصرّ على عدم الرضوخ للشرعية المتمثّلة بحكومة الهراوي – الحصّ، ما جعل لبنان يغرق في بحر من الدماء والدمار مدّة سنتين.

– انعكاس الأزمة السياسيّة – الأمنيّة على الاقتصاد

قُدّرت الخسائر الماديّة في البُنية التحتيّة والمصانع والأملاك العامّة والخاصّة لتلك المرحلة بحوالى 630 مليون دولار أميركيّ[241]، و1.385 مليار دولار في «حرب الإلغاء» وحدها طبقاً لمصادر أخرى[242]. وأدّت أحداث عاميّ 1989 و1990 إلى انحسار النشاط الاقتصاديّ وجمود في القطاعات الإنتاجيّة كافة، وتدمير الأصول الماديّة، ومزيد من الاستنزاف للموارد البشريّة، وتدهور الخدمات العامّة والخدمات الاجتماعيّة، بعد خسارة 200 يوم عمل، وتنامي تمويل عجز الخزينة وديون الخزينة، ونزوح رؤوس الأموال، وتوقّف «الفترة الذهبيّة» للصادرات اللبنانيّة. فتراجع الإنتاج الصناعيّ بنسبة 60% وتقلّصت الأسواق الداخليّة، وتراجع حجم الصادرات الصناعيّة بنسبة 65% [243]. وفي قطاع البناء، هبطت مؤشّرات الإنتاج عام 1989 إلى نصف ما كانت عليه عام 1988[244]. كما هبط الناتج المحلّي الإجماليّ بنسبة 15% إلى 20% عن مستواه عام 1988، ووصل إلى 2.081 مليار دولار، وبقي على هذا المستوى المتدنّي في عام 1990[245].

وحصل الشيء نفسه في قطاعات الخدمات، فتأثّرت بمعدّل التضخّم الذي تجاوز نسبة 70% في كلٍّ من عاميّ 1989 و1990، وبفقدان الليرة اللبنانيّة نسبة 40% من قيمتها، وتعثّر بعض المصارف نتيجة ضعف نسبة الملاءة لديها واضطرار «مصرف

لبنان» إلى مدّها بالسيولة (حوالي 120 مليون دولار في النصف الأوّل من عام 1989 مقابل ضمانات عقاريّة[246]. وبالنسبة إلى القطاع التجاريّ، انحسرت قيمة الصادرات الإجماليّة عام 1989 بنسبة الثُلث، والواردات بنسبة 5%، وهو ما أدّى إلى تزايد العجز في الميزان التجاريّ وبالتالي في ميزان المدفوعات[247]، متزامناً مع تراجع التحويلات الخارجيّة عاميّ 1988 و1989، كما يُبيّن ذلك الجدول (32).

جدول (32) تحويلات اللبنانيّين في الخارج بالدولار وإسهاماتها في الناتج المحلّي الإجمالي 1974 – 1990 (ملايين الدولارات)[248]

السنة	قيمة التحويلات	النسبة % من الناتج المحلّي الإجماليّ
1974	912	26.21
1975	515	14.41
1976	27	1.27
1977	1,114	33.51
1978	685	17.76
1979	1,772	39.36
1980	2,252	40.72
1981	1,920	36.65
1982	1,200	23.35
1983	900	16.02
1984	700	16.39
1985	400	15.42
1986	850	31.52
1987	2,130	18.20
1988	600	26.98
1989	800	30.25
1990	1,200	56.15

وفي تشرين الأوّل 1990، وأثناء المراحل الأولى لأزمة الخليج الثانية، التي كانت لها انعكاسات سلبيّة على الاقتصاد اللبنانيّ، قامت القوّات السوريّة تدعمها وحدات من الجيش اللبنانيّ بالسيطرة على مراكز عون في المنطقة الشرقيّة، منهية عامين كاملين من الانقسام الدستوريّ[249]. وأعقب ذلك توحيد المؤسّسات، وحلّ الميليشيات، وفرض الدولة اللبنانيّة سلطتها على المرافئ والمرافق، ممّا انعكس إيجاباً في القطاعات كافة، على الرغم من الانتكاسة الاقتصاديّة التي سُجّلت ما بين نهاية عام 1991 وصيف 1992. وسنعرض في ما يلي هذه التطوّرات الماليّة وتأثيرها في الأوضاع الماليّة والاقتصاديّة.

– تفاقم أزمة الماليّة العامّة والانهيار النقديّ

أدّت الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة والماليّة التي أتينا على ذكرها، إلى تصاعد العجز في ماليّة الدولة خلال الأعوام 1988 و1989 و1990. فبقيت الهوّة كبيرة بين الإيرادات والنفقات: 21.4 مليار ليرة لبنانيّة (= 520 مليون دولار أميركيّ) عام 1988، مقابل 275.9 مليار ليرة (= 674 مليون دولار)، و45.9 مليار ليرة (= 128 مليون دولار) عام 1989، مقابل إنفاق قدره 511.4 مليار ليرة (= 1.062 مليار دولار). وفي عام 1990، وصلت الإيرادات إلى 126.4 مليار ليرة (= 182 مليون دولار)، مقابل إنفاق بلغ 778.3 مليار ليرة (= 1.120 مليار دولار)، أي أنّ الإيرادات لم تشكّل إلّا حوالى 16.2% من النفقات العامّة في عام 1990، بعدما شكّلت 9% فقط عام 1989[250]. وفي عام 1990، تراجعت حصّة الجمارك في الضرائب والرسوم غير المباشرة في إيرادات الدولة، ولم تعد تغطّي سوى 3% من تلك الإيرادات. أمّا الضرائب المباشرة التي كانت تأتي بصورة مباشرة من ضريبة الدخل على الموظّفين والأجراء، فارتفعت نسبتها من مجموع الإيرادات إلى 30% في عام 1990، من دون أن تُشكّل حلّا لأزمة الماليّة العامّة، بسبب اعتمادها على الضرائب والرسوم غير المباشرة[251]. وبناءً عليه، سجّل العجز الماليّ العامّ في عام 1990 ارتفاعاً بنسبة 40% عن عام 1989: من 463 مليار ليرة إلى 651.9 مليار ليرة[252]. وقدّر «صندوق البنك الدوليّ» العجز الماليّ للدولة عام 1989 بـ 20% من الناتج الوطنيّ[253].

لقد وقفت أسباب عدّة وراء الخلل بين الإيرادات والنفقات، وتحديداً تقلّص

الإيرادات بشكلٍ كبير، وهي: استمرار هيمنة الميليشيات على مرافق الدولة وعائداتها؛ متاجرة الميليشيات بالسلع المدعومة من قبل الدولة وتصديرها إلى الخارج وبالتالي تحقيق أرباح ضخمة على حساب الخزينة؛[254] التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة؛ اعتماد «الدولار الجمركيّ»؛ تشكيل قطاع الكهرباء عبئاً على ماليّة الدولة من جهة ارتفاع النفقات وتقلّص الإيرادات بشكلٍ كبير. ففي عام 1987، قدّر الإنفاق على الكهرباء بـ 13 مليار ليرة، في ما بلغت الإيرادات 1.7 مليار ليرة. وهذا يعود إلى ضعف الجباية[255]، إضافة إلى التمادي في سرقة التيّار الكهربائيّ، وخصوصاً في أعوام النزاعات الأمنيّة، بين 1984 و1989[256].

لم تكن الميليشيات وحدها المسؤولة عن تقلّص إيرادات الدولة، فإنّ تعطّل فعاليّة الإدارة الضريبيّة بفقدانها الطاقة البشريّة والمعلومات والتجهيزات، أسهم في تدهور الإيرادات، إضافة إلى ذلك، امتنع عدد كبير من الشركات والمؤسّسات عن دفع الضرائب إلى الدولة[257].

واستجابة لنداءات «البنك الدوليّ» المتتالية، وبعد توقّف «مصرف لبنان» عن فتح الاعتمادات لاستيراد النفط، أقدمت الحكومة اللبنانيّة عام 1989 على التوقّف عن دعم المحروقات، باستثناء الفيول أويل لتوليد الطاقة الكهربائيّة، متخلّية عن استيراده إلى القطاع الخاصّ[258]. ومع ذلك، ظلّ إنفاقها على رواتب الموظّفين يمثّل بين عاميّ 1988 و1990 حوالى 23% من إنفاقها الكلّي، من دون احتساب موظّفي المؤسّسات العامّة والبلديّات. ويعود ذلك إلى سياسات تصحيح الأجور الفاشلة لامتصاص التضخّم، التي جعلت الرواتب والأجور تساوي حوالى 3 أضعاف إيرادات الدولة عام 1988 (61.6 مليار ليرة مقابل 21.4 مليار ليرة)، وأكثر من ضعفي إيراداتها عام 1989 (96.9 مليار ليرة مقابل 45.9 مليار ليرة)[259]. وفي عام 1990، شكّلت الرواتب والأجور مقابل الإيرادات: 215 مليار ليرة لبنانيّة إلى 126.4 مليار ليرة. وفي عام 1991، تصاعدت الأرقام بشكلٍ مخيف: 370 مليار ليرة للرواتب والأجور مقابل 522.2 مليار ليرة للإيرادات[260].

لقد أدّى العجز الماليّ إلى استمرار الدولة اللبنانيّة في سياسة الاعتماد على أرباح «مصرف لبنان» لتمويل نفقاتها، ممّا رفع إسهام المصرف المذكور في تمويل خزينة الدولة إلى 62% من حجم الإيرادات عام 1989[261]. كما أنّ تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة نتيجة المضاربة بها، وتردّي الأوضاع السياسيّة والأمنيّة، رفعا

من حجم الكتلة النقديّة في المفهوم الأوسع بمعدّل 13% خلال النصف الأوّل من عام 1989 قياساً إلى عام 1988[262]، بحيث فاق معدّلات تزايد الناتج الوطنيّ. وهذا ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار. أمّا الدين العامّ الداخليّ الإسميّ، فارتفع من 521 مليار ليرة لبنانيّة عام 1988 إلى 2,639 مليار ليرة عام 1991، ومقوّماً بالدولار الأميركيّ من مليار إلى 3 مليارات دولار[263]. وجاءت مصادر تمويل هذا الدين أساساً عن طريق «مصرف لبنان»، وقروض المصارف التجاريّة والاكتتابات في سندات الخزينة للعموم[264].

وفي الفترة المذكورة، لم يعد الدين العامّ الداخليّ هو العبء الماليّ الوحيد على الدولة اللبنانيّة، بل فوائده التي ارتفعت قيمتها من 78.8 مليار ليرة عام 1988 إلى 203.5 مليار ليرة عام 1991[265]. أمّا الدين الخارجيّ، فقُدّر عند نهاية عام 1986 بـ 206 مليون دولار، ثمّ ارتفع إلى حوالى 247 مليون دولار عام 1992[266].

وعلى الرغم من أنّ أرقام الدين العامّ الداخليّ بالليرة اللبنانيّة تبدو مخيفة وتثير الهلع للوهلة الأولى، إلّا أنّها لم تكن تعطي مع ذلك هذا الانطباع إذا ما قيست بالأسعار الثابتة، خصوصاً أنّ هذا الدين، مضافاً إليه الدين الخارجيّ، كان لا يتجاوز عام 1991 نسبة 50% من مجموع الموجودات الذهبيّة والاحتياط النقديّ[267].

ترافق مع التدهور الأمنيّ والاقتصاديّ والسياسيّ والماليّ عاميّ 1989 و1990، انهيار نقديّ تمثّل في تراجع خطير للسعر الخارجيّ لليرة اللبنانيّة. فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 1989، انهار سعر صرفها إزاء الدولار الأميركيّ بمعدل 25%، وأقفل الدولار الواحد على 496.5 ليرة في نهاية ذلك العام، ممّا أدّى إلى حالة تضخّم قافز، فارتفعت الأسعار وهبط معدّل الأجر الحقيقيّ إلى أقلّ من 50 دولاراً في نهاية أيلول 1989. وباستثناء التحسّن الطفيف في سعر صرف الليرة اللبنانيّة في نهاية عام 1989، نتيجة توقيع «اتّفاق الطائف»، فقد عادت العملة الوطنيّة مجدّداً إلى الانهيار عام 1990. فهبطت قيمتها الوسطيّة مقابل الدولار في كانون الأوّل عام 1990 بنسبة 59.1%، وأصبح الدولار الأميركيّ يساوي 790.4 ليرة، بدلاً من 496.5 ليرة في عام 1989[268].

وتعود العوامل الرئيسيّة الأخرى لتدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة إلى الأسباب النفسيّة عند المواطنين، وهي فقدانهم الثقة في مستقبل بلدهم، وإلى تراجع تحويلات اللبنانيّين العاملين في الخليج بنسبة 80% بسبب أزمته وتداعيات احتلال العراق للكويت[269]، وخصوصاً أولئك العاملين في السعوديّة والكويت، والتي كانت تُقدّر بحوالى 50 – 70 مليون دولار أميركيّ شهريّاً. وكان نحو 350 ألف لبنانيّ يعملون في السعوديّة والكويت والعراق[270]. إنّ عودة معظم هؤلاء إلى لبنان وتحويلهم كمّيات كبيرة من أموالهم بالليرة اللبنانيّة إلى عملات أجنبيّة، واستعمالهم مدّخراتهم في المصارف اللبنانيّة، إضافة إلى تحويل نحو 500 مليون دولار أميركيّ من مودعين في لبنان إلى الخارج، سبّبت اهتزازاً في القطاع المصرفيّ لبعض الوقت[271]، وقلّلت بالتالي من احتياط المصارف اللبنانيّة من النقد الأجنبيّ وجعلته يتراجع من 3 مليارات دولار في حزيران 1990 إلى 2.5 مليار دولار بعد شهرين على ذلك التاريخ[272]. وبسبب تدخّله اليوميّ في سوق القطع لحماية العملة الوطنيّة، تقلّص بدوره احتياط «مصرف لبنان» إلى حوالى 539 مليون دولار في أيلول عام 1990[273].

وعلى خطّ موازٍ لتلك التطوّرات السلبيّة، وفي مقدّمها تفاقم العجز العامّ وارتفاع مديونيّة الدولة، شهد الناتج المحلّي الإجماليّ انخفاضاً كبيراً في القطاعات الإنتاجيّة، مقابل ازدهار صاعق لقطاع البناء الذي عايش ازدهاراً صاعقاً عام 1988/ 1989. (انظر جدول رقم33).

جدول (33) تطوّر الناتج المحلّي الإجماليّ للقطاعات الإنتاجيّة والتجارة والبناء بين عاميّ 1988 – 1990[274] (ملايين الدولارات الأميركيّة)

القطاع	1988	1989	النسبة المئويّة للانخفاض أو الزيادة	1990	النسبة المئويّة للانخفاض أو الزيادة
الزراعة	347.8	210.2	48.01	184.4	-12.3
الصناعة	670.0	496.5	74.1	364.9	-26.5
التجارة	921.5	755.4	-18	752.3	-0.4
البناء	328	912.4	278.1	895.2	-1.9

وفي موازاة ذلك، ارتفع معدّل التضخّم السنويّ إلى نحو 70% بين عاميّ 1988 و1989، ممّا انعكس ارتفاعاً مذهلاً في أسعار السلع الغذائيّة والاستهلاكيّة والخدمات، بسبب إعادة تسعيرها على أساس «تطوّر» سعر الدولار. وبين شهري آب وأيلول 1990، سجّل مؤشّر أسعار المواد الغذائيّة ارتفاعاً بنسبة 30%، ووصل سعر صفيحة البنزين بعد جعله حرّاً للقطاع الخاصّ وارتفاع أسعاره العالميّة، إلى أكثر من 10 آلاف ليرة لبنانيّة في أيلول 1990، بعدما كان السعر قبل ذلك التاريخ يساوي 2,500 ليرة. ولحق ارتفاع الأسعار مشتقّات النفط وبالتالي السلع الحياتيّة[275]. كما سجّل معدّل البطالة أرقاماً قياسيّة، فبلغ نسبة 25% عام 1989 حسب تقديرات الاتحاد العماليّ العامّ، وأكثر من 30% و40% في عام 1990 وشباط 1991 على التوالي، وفق مصادر أخرى[276].

وفي ضوء تراجع قيمة الصادرات الصناعيّة عاميّ 1989 و1990، كما يُبيّن الجدول (34)، وتزايد الاستيراد[277] وتراجع التحويلات ورؤوس الأموال الخارجيّة، انخفض ميزان المدفوعات، وسجّل عجزاً على التوالي عاميّ 1989 و1990 حوالى 309 ملايين دولار و431 مليون دولار. لكنّه عاد إلى الفائض خلال عام 1991، وانتقل من حالة عجز (– 431 مليون دولار) إلى فائض بلغ 1.074 مليار دولار (انظر جدول 24 من هذا الفصل)[278]، وذلك نتيجة تدفّق المساعدات والاستثمارات الخارجيّة وتزايد التحويلات بنحو 2.8 مليار دولار، وتسجيل الصادرات الصناعيّة من جديد ارتفاعاً بحوالى 38%، عمّا كانت عليه في عام 1990[279].

جدول (34) الصادرات الصناعيّة والزراعيّة ونسبتها المئويّة إلى إجماليّ الصادرات 1988 – 1990[280]

العام	الصادرات الصناعيّة		الصادرات الزراعيّة	
	القيمة (مليون $)	النسبة المئويّة من مجموع الصادرات	القيمة (مليون$)	النسبة المئويّة من مجموع الصادرات
1988	274.3	43.6	153.5	24.4
1989	174.3	35.9	153.3	31.6
1990	121.3	24.6	170.1	34.3

– توحيد المؤسّسات: خطوة إيجابيّة سريعة للاقتصاد

بعد إنهاء ظاهرة عون وإعادة توحيد المؤسّسات الدستوريّة واستعادة الدولة مرافقها ومرافئها وحلّ الميليشيات وتسليم أسلحتها، وعودة الفعاليّة إلى المؤسّسات الرسميّة تدريجيّاً، وانتهاء حرب الخليج الثانية، دبّت الحيويّة من جديد في مختلف القطاعات الاقتصاديّة. فانتعشت هذه بتزايد حجم الاستثمار المحلّي والأجنبيّ، مع تدفق بعض المساعدات الدوليّة والاستثمارات[281]، وارتفاع حجم الصادرات الصناعيّة، ممّا جعل ميزان المدفوعات يسجّل فائضاً عام 1991، كما سبق وذكرنا[282]. كما ارتفع الدخل الوطنيّ بنسبة 12% في الفصل الأوّل من عام 1991، قياساً إلى كانون الأوّل عام 1990، وتدنّى معدّل التضخّم من حوالى 70% إلى 20%[283].

ترافقت هذه المؤشّرات الإيجابيّة مع تحسّن سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركيّ الواحد: من 1,185 ليرة قبل العمليّة العسكريّة لإنهاء تمرّد عون في تشرين الأوّل 1990[284]، إلى 800 ليرة مطلع عام 1991. وانعكس هذا تراجعاً في أسعار السلع الغذائيّة والاستهلاكيّة بنسبة 24% بين 12 تشرين الثاني و15 منه، وهو ما حسّن بالتالي من القوّة الشرائيّة لأصحاب المداخيل، فارتفع الحدّ الأدنى للأجر من أقلّ من 50 دولاراً إلى 80 دولاراً[285].

كما انعكست عودة السلام إيجاباً على القطاع المصرفيّ، فدبّت فيه حيويّة لافتة. فارتفعت الميزانيّة الموحّدة للمصارف التجاريّة من 5.8 مليار دولار أميركيّ في عام 1990 إلى أكثر من 7.5 مليار دولار عام 1991[286]. وفي المقابل، ازداد حجم ودائع القطاع الخاصّ من 5,012 مليار ليرة لبنانيّة إلى 10,968 مليار ليرة بين عاميّ 1991 و1992[287]. وفي الوقت نفسه، ازدادت الموجودات الخارجيّة الصافية للمصارف من نحو 1.9 مليار دولار إلى أكثر من 2.2 مليار دولار بين نهاية عام 1990 ونهاية عام 1991[288].

وبعد تراجع تسليفاتها إلى القطاعات الاقتصاديّة بشكلٍ لافتٍ خلال الأعوام المنصرمة، عمدت المصارف التجاريّة إلى زيادة تسليفاتها إلى كلّ القطاعات بالدولار، من حوالى 1.8 مليار دولار في عام 1990 إلى نحو 2.3 مليار دولار في نهاية عام 1991، أيّ تحقيق زيادة بنسبة 27.7%[289]. وبسبب تقلّب سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركيّ، ظلّت المصارف تُحجم عن الانزلاق في تقديم

التسليفات بالعملة الوطنيّة، بهدف حماية ودائعها من التآكل في حال تراجع سعر صرف هذه العملة. وفي العامين 1990 و1991، بلغت نسبة التسليفات بالعملة الوطنيّة 16.6% من إجماليّ التسليفات، بينما بلغ نصيب التسليفات بالعملات الأجنبيّة أكثر من 83% [290]، حيث نالت التجارة والخدمات حوالى 90% منها، فيما نال قطاعا الصناعة والزراعة معاً، وفق الجدول (35)، من إجماليّ التسليفات ما بين 9.6% و12.4% [291]. وهذا يدلّ على أنّ الاهتمام ظلّ، كما في السابق، منصبّ على قطاع التجارة وإهمال للقطاعات الإنتاجيّة كالزراعة والصناعة.

جدول (35) حصّة قطاعي الصناعة والزراعة من تسليفات المصارف التجاريّة 1987 – 1992 (ملايين الليرات اللبنانيّة)[292]

السنة	مجموع التسليفات	قطاع الصناعة		قطاع الزراعة	
		التسليفات	النسبة المئويّة	التسليفات	النسبة المئويّة
1987	419,930	38,168	9.09	2,653	0.54
1988	738,296	58,826	7.97	2,265	0.85
1989	877,696	97,512	11.11	11,586	1.32
1990	1,547,238	145,766	9.42	16,740	1.08
1991	1,970,543	182,690	9.27	28,193	1.43

أمّا «مصرف لبنان»، فأعاد تكوين احتياطه بالعملات الأجنبيّة بعد خروجه من سياسة التدخّل في سوق القطع، وخلق سعر مصطنع للعملة الوطنيّة، حاصراً نشاطه في الحؤول دون التقلّبات الحادّة التي يمكن أن تتعرّض لها الليرة اللبنانيّة، والتشجيع في الوقت نفسه، على التحوّل إليها من خلال فوائد مرتفعة على سندات الخزينة[293]. فارتفع احتياطه من العملات الأجنبيّة من نحو 539 مليون دولار أميركيّ في أيلول 1990 إلى حوالى 736 مليون دولار بُعيد العمليّة العسكريّة ضدّ الجنرال عون. ثمّ تجاوز المليار دولارٍ في تموز 1991، ووصل إلى أعلى رقم له في تشرين الثاني 1991، وهو 1.283 مليار دولار[294].

وفي أجواء عدم الاستقرار الداخليّ والإقليميّ، استمرّت «الدولرة» وازدادت بشكلٍ ملحوظ من مجموع الودائع من حوالى 73.6% عام 1990 إلى نحو

86.7% في الفصل الثالث من عام 1992 [295]، على الرغم من تحسّن سعر صرف الليرة مقابل الدولار، بين كانون الثاني 1991 ونهاية العام نفسه، من 974.3 ليرة لبنانيّة إلى 879 ليرة، أيّ بنسبة حوالى 10% [296]، وإقدام المودعين على الاكتتاب في سندات الخزينة[297]. وفي ظلّ فوائد عالية نسبيّاً، ارتفعت قيمة سندات الخزينة المتداولة، مقوّمة بالدولار، من 1.2 مليار في عام 1990 إلى أكثر من 2.6 مليار دولار في نهاية عام 1991 [298]. وأدّى الإقبال عليها إلى أزمة سيولة بالليرة اللبنانيّة، ما حدا بمصرف لبنان إلى «استيراد» كمّيات من النقد اللبنانيّ من بريطانيا، وتخفيض الفائدة الفعليّة على سندات الخزينة في السوق الثانويّة من 35% إلى 30% للحدّ تدريجيّاً من حجم السندات المطروحة للجمهور. كما باشر المصرف ابتداءً من 23 أيّار 1991 بطرح سندات خزينة للمصارف عن طريق المزايدة[299].

انعكس استتباب الأمن وحلّ الميليشيات واستعادة المرافق وتحسّن الضرائب المباشرة بشكلٍ ملحوظ، على عودة الضرائب غير المباشرة إلى وضعها السابق قبل الحرب، مسجّلة ارتفاعاً بنسبة 25% عام 1991. أمّا الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والأملاك المبنيّة والكحول والمحروقات ورسوم الانتقال والرسوم على السيّارات الخاصّة إلخ..)، فشكّلت هذه خلال عاميّ 1991 و1992 حوالى 17.5% من إجماليّ الإيرادات[300]. كما أُعيد تسعير «الدولار الجمركيّ» من 6 ليرات لبنانيّة إلى 100 و200، وإلى 800 ليرة على السيّارات والمشروبات الروحيّة في آذار 1992، وأخيراً توحيد سعر «الدولار الجمركيّ» على كلّ السلع في منتصف تموز 1992، ممّا أدّى إلى زيادة الإيرادات[301]. فارتفعت الجمركيّة منها، من حوالى 2.3 مليار ليرة في نهاية عام 1990 إلى 98 ملياراً في نهاية عام 1991. أمّا مجموع إيرادات الدولة، فازدادت من 126.4 مليار ليرة في عام 1990 إلى 522.2 مليار ليرة في عام 1991. ونتيجة لهذه الزيادة، أصبحت الإيرادات تغطّي حوالى 43% من النفقات في العامين 1991 و1992، بعدما اقتصرت هذه التغطية على 16% في العام 1990.

وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات، ظلّ عجز الدولة الماليّ يتراوح ما بين 56% و58% في الفترة نفسها، ممّا أنعكس نمواً في الدَّين العامّ الداخليّ، من 2.639 مليار ليرة في عام 1991 إلى 5.070 مليار ليرة في عام 1992، وذلك

نتيجة الاستدانة بهدف إعادة بناء الجيش والقوى الأمنيّة وتصحيح الأجور وتحسين وضع المؤسّسات[302]. وفي مطلع عام 1992، كان العجز الماليّ للدولة يساوي ما نسبته 60% من الناتج المحلّي الإجماليّ، مع العلم أنّ هذه النسبة كان عليها ألّا تتجاوز حدود 5% إلى 10% إذا ما أراد المرء استقراراً نقديّاً واقتصاديّاً. وكانت كلُّ التقديرات تشير في مطلع عام 1992 إلى أنّ الدين العامّ سوف يفوق 6 مليارات دولار في نهاية عام 1992، بعد إضافة العجز الماليّ لتلك السنة، والفوائد التي كانت ستستحقّ في نهاية عام 1992 والتي قُدّرت بنحو 650 مليون دولار[303].

وبالنسبة إلى التجارة الخارجيّة، استطاعت الصادرات اللبنانيّة أن تحقّق أرقاماً قياسيّة عاميّ 1991 و1992 متجاوزة كبوتها خلال الأعوام 1988 و1990، وذلك بعدما أعيد تشغيل المصانع المتوقّفة عن العمل وتأسيس 300 مصنع جديد بفضل القروض المصرفيّة[304]. كما تحسّنت شروط الإنتاج، محروقات ومواد أوليّة ومياه، والكهرباء التي زاد إنتاجها بنسبة 110%[305]، وجرى تنويع خطوط الإنتاج وتوسيعها، واستيراد الآلات الصناعيّة (60 مليون دولار عام 1991 و67 مليون دولار عام 1992، مقابل 2 مليون دولار عام 1990)[306]. وقدّرت قيمة الاستثمارات الصناعيّة عام 1991 بأكثر من 200 مليون دولار أميركيّ. وفي عام 1992، حقّقت الصادرات اللبنانيّة نموّاً لافتاً، فبلغت قيمتها 601 مليون دولار، فيما حافظ الاستيراد تقريباً على مستواه المرتفع عام 1991 (3.7 مليار دولار). وبذلك، سجّل الميزان التجاريّ عام 1992 عجزاً كبيراً بلغ حوالى 3.1 مليار دولار[307].

وعلى صعيد الناتج المحلّي الإجماليّ، فقد حقّق 3.4 مليار دولار أميركيّ عام 1991، بعدما تدنّى إلى حوالى 2.6 مليار في كلٍّ من عاميّ 1989 و1990 متأثراً بأوضاع لبنان السياسيّة والأمنيّة وأوضاع الخليج العربيّ في التاريخ الأخير.

واستناداً إلى أنّ لبنان بلد خدمات، ظلّت إسهامات قطاعي الصناعة والزراعة معاً في الناتج المحلّي الإجماليّ أقلّ من نصف قطاع الخدمات. ويُبيّن الجدول (36)، كيف أنّ النسبة المئويّة لحصّة قطاعيّ الصناعة والزراعة معاً في الناتج المحلّي الإجماليّ قد تراجعت بعد عصرهما الذهبيّ عام 1988، من 54% إلى 48% عام 1990، ومن ثمّ إلى 42% في عام 1991[308].

جدول (36) النسب المئويّة لتطوّر إسهامات القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجماليّ (1985 – 1991)[309]

القطاع	1985	1988	1990	1991
الصناعة	25	34	25	23
الزراعة	15	20	23	19
الخدمات	60	46	52	58

وبعد انتهاء الحرب، تحدّثت دراسة ميدانيّة عن إعادة تمركز الصناعة اللبنانيّة والتوسّع في المؤسّسات الصناعيّة وفق عيّنة من 110 مؤسّسات صناعيّة. ويُبيّن الجدول (37)، أنّ محافظة جبل لبنان احتلّت المركز الأوّل من ناحية توسّع المؤسّسات الصناعيّة، تلتها على التوالي محافظات الشمال وبيروت والبقاع.

جدول (37) توزّع المؤسّسات الصناعيّة تبعاً للمحافظات بُعيد انتهاء الحرب[310]

المحافظة	العدد	%
جبل لبنان	51	46.36
الشمال	31	28.18
الجنوب	14	12.73
بيروت	12	10.91
البقاع	2	1.82
المجموع	110	100

أمّا قطاع الزراعة، فبلغ إسهامه في الناتج المحلّي الإجماليّ نسبة 23.5% عام 1990، ثمّ تراجع إلى 19% عام 1991[311]. وحافظ عدد الناشطين في الزراعة عام 1991 على نسبته السابقة، وهو 9% من مجموع القوى العاملة. وشكّلت الصادرات الزراعيّة (فاكهة وخضروات وحمضيّات) التي كانت نسبة 60% منها تسوّق في الكويت والسعوديّة، مصدراً مهمّاً للعملات الأجنبيّة، إذ بلغت نسبة 34.3% عام 1990 من

إجماليّ الصادرات البالغ قيمتها 496 مليون دولار. كما انتعشت زراعة التبغ عام 1991، وبلغ محصول «إدارة حصر التبغ والتنباك» (الريجي) 800 ألف كيلوغرام عام 1991 [312]. وفي العامين 1991 و1992، تراجعت الصادرات الزراعيّة بنسبة 28.6% من إجماليّ الصادرات في ما يتعلّق بالتّاريخ الأوّل، و30% بالنسبة إلى التاريخ الثاني[313]. ويعود السبب في ذلك إلى الحرائق التي التهمت آلاف الأشجار المثمرة وحقول الزيتون، وإلى العاصفة الثلجيّة التي ألحقت أضراراً بمختلف المناطق اللبنانيّة[314].

وعلى العموم، عانى الميزان التجاريّ للمنتجات الزراعيّة من عجز في كلّ السنوات ما بين عاميّ 1988 و1991 لصالح الواردات الزراعيّة. وفي عام 1990، بلغت قيمة هذه الواردات 644 مليون دولار من إجماليّ الواردات البالغ 2,578 مليون دولار، أي حوالى 25%. وعكست هذه الزيادة الخلل في نظام الإنتاج الزراعيّ المحلّي واتساع الهوّة بين ما يُنتج وما يُستهلك[315].

وفي ما يتعلّق بقطاع البناء، يشير الجدول (38) إلى نموّ تضخّمي بين عاميّ 1991 و1992، من ناحية ارتفاع مساحات البناء المرخّصة في التاريخ الأخير بنسبة 75% على العام الذي سبقه. وهذا يعود بالتأكيد إلى دخول لبنان في مرحلة السلم الاهليّ وما يتطلّبه ذلك من إعادة البناء والإعمار. إشارة إلى أنّ حركة بناء الفنادق والمجمّعات السياحيّة أسهمت في هذا النمو الكبير، وكذلك صدور قانون الإيجارات الجديد، وتزايد الطلب على الوحدات السكنيّة، وإقبال المغتربين على استثمار تحويلاتهم للمضاربة بقطاع العقارات المبنيّة وغير المبنيّة بعد اتساع هامش الربح. وهذا ما أخلّ بين العرض والطلب، وجعل أسعار العقارات تعود إلى الارتفاع مع الاستقرار الأمنيّ والسياسيّ في لبنان[316]. فازدادت المساحة المرخّص بناؤها إلى 10.7 مليون متر مربّع. واحتلّت محافظة جبل لبنان المرتبة الأولى خلال عاميّ 1992، تلتها محافظات الجنوب وبيروت والبقاع، وأخيراً الشمال[317].

ومن ناحية النسب المئوية لحصة كلّ محافظة من مساحة البناء المرخّصة خلال العامين 1991 و 1992، حلّت محافظة جبل لبنان بنسبة تزيد عن 61%، تلتها محافظة الجنوب بحوالى 20%، وبيروت 10.5%، والبقاع 7%، وأخيراً محافظة الشمال 1%.

وقد تركّز النشاط العمرانيّ في القطاع الإسكانيّ، في ظلّ تعاظم حجم استثمارات القطاع الخاصّ البالغة أكثر من 94% من مجمل الاستثمارات البالغة 2.066 مليار دولار في عام 1992 [318]، وفي عام 1990، بلغ إسهام قطاع البناء من إجماليّ الناتج المحلّي 7.1%، وهي أعلى نسبة خلال الحرب باستثناء عام 1988 (10%)، علماً أنّه لم يبلغ سوى 5.4% عام 1974 [319].

جدول (38) مساحات البناء المرخّصة تبعاً للمحافظات[320] والنسب المئويّة (متر مربّع)

المحافظة	1991	%	1992	%	التغير %
بيروت	671,392	10.9	1,082,485	10.1	61.2
جبل لبنان	3,538,391	57.7	6,966,796	64.8	96.9
الجنوب	1,370,614	22.4	1,896,880	17.7	38.4
البقاع	502,463	8.2	661,199	6.1	31.6
الشمال	50,644	0.8	137,679	1.3	171.9
المجموع	6,133,504	100	10,745,039	100	75.2

أمّا قطاع السياحة والاصطياف، فاقتصرت خدماته على المغتربين الذين يقضون إجازاتهم في لبنان. وقد تأثّر بتدمير المتحف الوطنيّ، وتلوّث البيئة، وتهريب الآثار، وتشويه الشاطئ، والتوقّف عن إقامة المهرجانات الدوليّة والسياحيّة، وعدم صيانة الدولة للأماكن الأثريّة. وفي عام 1990، قُدّر مجموع الأضرار التي لحقت بالقطاع الفندقيّ طوال سنوات الحرب بحوالى 45 مليون دولار[321]. وقد حدّت الانتخابات النيابية كثيراً من الموسم السياحيّ عام 1992. وفي العام الأخير، بدأت شركات أجنبيّة تولي اهتماماً بالاستثمار في القطاع الفندقيّ اللبنانيّ[322].

وبالنسبة إلى النقل الجويّ، فشهد تحسّناً خلال الأعوام 1990، 1991 و1992، نتيجة للاستقرار الأمنيّ والسياسيّ، هذا على الرغم من سوء حالة التجهيزات في المطار وتردّي الخدمات[323]. فسجّل المطار حركة ناشطة بلغت 10,822 رحلة عام 1991 بزيادة نسبتها 15.3% عن عام 1990[324]. أمّا حركة الطيران، فسجّلت زيادة وسطيّة بنسبة 38% للهبوط والإقلاع بين عاميّ 1991 و1992، فيما سجّل متوسّط

حركة الركّاب زيادة بلغت 26% في الفترة نفسها[325]. لكنّ هذا التحسّن النسبيّ، لم يكن كافياً لإخراج شركتي «طيران الشرق الأوسط» و«خطوط عبر المتوسّط» من أزمتهما الماليّة[326]. إنّ عودة شركات الطيران الدوليّة إلى «مطار بيروت الدوليّ» ومنافستها شركة «الميدل إيست»، جعل خسائر الشركة الوطنيّة تصل إلى 4 ملايين دولار أميركيّ. كما ارتفعت مديونيّة الشركة إلى حوالى 45 مليون دولار نتيجة شرائها ثلاث طائرات بوينغ 747، ما جعل مجمل خسائر الشركة تصل إلى 200 مليون دولار. أمّا «خطوط عبر المتوسّط»، فقام «البنك اللبنانيّ الفرنسيّ» بشرائها بمبلغ 8 ملايين دولار[327].

وفي شأن «مرفأ بيروت»، الذي كان أهمّ المرافئ اللبنانيّة بين صور جنوباً وطرابلس شمالاً، فعلى الرغم من تعطّله حوالى أحد عشر شهراً خلال عام 1990 وتعرّض مستودعاته مجدّداً للنهب والتدمير، وبلوغ خسائره 47 مليون دولار أميركيّ، فقد استأثر، على التوالي، خلال عاميّ 1991 و1992 بنسبة 66.6% و75.1% من مجمل الإيرادات الجمركيّة المحصّلة من سائر المرافق البحريّة والبريّة والجويّة[328]. وقامت الحكومة اللبنانيّة منذ ذلك التاريخ، بالحصول على قروض دوليّة لإعادة تأهيله وتكملة «الحوض الرابع» والأراضي المحيطة، به وشراء المعدّات والآليّات وإنشاء محطّة للمستوعبات[329].

وفي ما يتعلّق بالاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة، أتاحت الظروف الأمنيّة والسياسيّة المستقرّة نسبيّاً خلال عاميّ 1991 و1992 إمكان إعادة تأهيل جزئيّ لمرافق هذا القطاع، وخصوصاً محطّات الاتصالات الدوليّة وبعض سنترالات شبكة الهاتف الداخليّة. وفي نهاية عام 1992، بلغ عدد الخطوط العاملة أكثر من 445 ألف خطّ، منها حوالى 282 ألف خطّ إلكترونيّ. أمّا بالنسبة إلى البريد، فظلّ لا يحظى على الاهتمام الكافي من المسؤولين. ومن أبرز المعوّقات التي واجهته، الأضرار التي لحقت بالمباني والتجهيزات، وتردّي الوضعين الإداريّ والفنيّ للجهاز العامل، وعدم توافر الاعتمادات الضروريّة لتأمين احتياجات تلك المديريّة[330].

وبالنسبة إلى الصحّة العامّة، ظلّ القطاع الرسميّ للاستشفاء متخلّفاً وعلى حاله التي كان عليها في فترة ما قبل الحرب. فلم تتعدّ أسرّة المستشفيات الحكوميّة العاملة مطلع التسعينات فعليّاً سوى 350 سريراً من أصل 1,855 سريراً في المستشفيات الحكوميّة. ولما كانت كُلفة إعادة تأهيل المستشفيات تُقدّر بحوالى 25 مليون دولار، وهو مبلغ لم يكن متوافراً بسبب الدين العامّ، اضطرّت وزارة الصحّة إلى زيادة التعاقد مع

المستشفيات الخاصّة على 1,560 سريراً. وأبان التوزيع الجغرافيّ للأسرّة على المحافظات عام 1992 أنّ نسبة 62% من مجموعها في القطاعين العام والخاصّ، كانت لا تزال مركّزة في بيروت وجبل لبنان، أيّ كما كان عليه الوضع قبل اندلاع الحرب، من إهمال مناطق الأطراف والتركيز على المحافظتين المذكورتين. وعلى صعيد مجموع المستشفيات، فقد ارتفع عددها من 103 في عام 1990 إلى 129 في عام 1991، من ضمنها 24 مستشفىً حكوميّاً تعمل بصورة جزئيّة. وفي التاريخ الأوّل، بلغ عدد أسرّة المستشفيات كلّها 8,186 سريراً، وعدد المختبرات الطبيّة 103، و88 مركزاً للتصوير، بما فيها 7 مراكز لتمييل القلب، و12 جهازاً للتصوير (سكانر)، و3 مراكز لمعالجة السرطان، و4 لتفتيت الحصى، و3 لجراحة القلب المفتوح، ومركزاً واحداً لزرع الكلى، و21 مركزاً لغسلها، ومركزاً واحداً لمعالجة المدمنين[331]. أمّا بالنسبة إلى الجسم الطبّي، فتعرّض لهجرة كبيرة خلال الحرب بنسبة 10% إلى 25%. ومع ذلك، ارتفع عدد الأطبّاء المسجّلين في نقابة الأطبّاء من 3,865 طبيباً عام 1988 إلى 5,500 طبيب عام 1992[332]، بسبب الدفق الذي أتى من البلدان الاشتراكيّة.

وعلى الرغم من أنّ فرع المرض والأمومة في «الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ» كان يضمّ في عام 1991 (247) ألف مضمون، إلّا أنّ انخفاض تعريفات الضمان الطبيّة من جهة، وارتفاع أسعار الخدمات الصحيّة من جهة أخرى، وخصوصاً في مجالات الطبابة والاستشفاء والدواء قياساً إلى تقديمات الضمان الاجتماعيّ، انعكس سلباً على المواطنين[333]. وعلى العموم، لم يتجاوز الإنفاق على الصحّة حتّى عام 1989 نسبة 4% من موازنة الدولة. وفي عام 1992، بلغ هذا الإنفاق نسبة 5.4% [334] وكان على وزارة الصحّة بإمكاناتها الضعيفة ووجود المافيات، أن «تنظّف» سوق الدواء من الأدوية الفاسدة أو المهرّبة أو المزوّرة بنسبة 90% إلى 95%[335]، والتي كانت ذات تأثيرين سلبيّين في الصحّة العامّة، وفي خزينة الدولة.

– حكومة عمر كرامي: نهاية مرحلة

انعكست التطوّرات الإيجابيّة التي شهدها لبنان منذ نهاية عام 1990 على الأداء الماليّ للدولة اللبنانيّة. فصدرت عنها أول موازنة بعد توقّف دام خمس سنوات. لكنّ استمرار عجز الدولة الماليّ متزامناً مع استمرار ضعف العملة الوطنيّة، وقرار الحكومة اللبنانيّة بتصحيح الأجور للقطاع العامّ في نهاية عام 1991 بنسبة 120% من دون تأمين الموارد له، جعل الحكومة تضخّ 300 مليار ليرة لبنانيّة لتصحيح الأجور. فلحظ مشروع

موازنتها عام 1992 عجزاً كبيراً نتيجة التفاوت بين الإيرادات والنفقات قدره 1,200 مليار ليرة. فضلاً عن ذلك، استمرّ تعثّر بعض المصارف. من هنا، زعزعت كلُّ هذه الأمور الثقة بالوضع الماليّ والاقتصاديّ وبمستقبل النقد اللبنانيّ. وترتّب على رفع الأجور في القطاعين العام والخاصّ، زيادة كبيرة في الاستيراد نتيجة قيام اللبنانيّين بالإنفاق على السلع الاستهلاكيّة والرأسماليّة التي كانت تُستورد من الخارج، ممّا حمّل القطاعات الاقتصاديّة أعباء ماليّة في مرحلة النهوض الاقتصاديّ[336].

ومن ناحية أخرى، انعكس أداء الموازنة العامّة الضعيف سلباً على سوق القطع، فنشطت المضاربات بالليرة اللبنانيّة، وأخذ المواطنون والمتعاملون في السوق يتهافتون على شراء العملات الأجنبيّة بكثافة. وظهر بوضوح انكماش في القطاعات الاقتصاديّة. كما تراجعت الإيرادات الجمركيّة بنسبة 40%، من نحو 17 مليون دولار في كانون الثاني 1992 إلى 10 مليون دولار في شهر آذار من السنة نفسها. وتراجع بدوره نشاط «مصرف لبنان»، وتدنّت قيمة الميزانيّة الموحّدة للمصارف من حوالى 7.7 مليار دولار في مطلع العام إلى 7 مليارات دولار. أمّا ميزان المدفوعات، فشهد، بعد فائض في عام 1991، عجزاً فاق 300 مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 1992، بسبب تراجع الصادرات اللبنانيّة وارتفاع الواردات بنسبة 61% وهروب 300 مليون دولار من رؤوس الأموال اللبنانيّة إلى الخارج.

وفي خضمّ هذه التطوّرات، توقّف «مصرف لبنان» من دون سابق إنذار عن دعم الليرة اللبنانيّة، بعدما فقد نصف احتياطه بالعملات الأجنبيّة خلال أربعة أشهر من المضاربة بالعملة الوطنيّة (من 1,236 مليون دولار في كانون الأوّل 1991 إلى 746 مليون دولار)[337]. وفي ضوء تقاطع العوامل الأساسيّة (Fundamental Factors)[338] مع العوامل النفسيّة[339]، سجّلت الليرة انخفاضاً مذهلاً في سوق القطع. واعتبرت مجلّة «الاقتصاد والأعمال» أنّ نسبة 42% من أسباب انحدار الليرة اللبنانيّة تعود إلى الدين العامّ الداخليّ، ونسبة 17% إلى عامل القاعدة النقديّة، و41% إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنيّة[340].

بين كانون الأوّل 1991 وأيلول 1992، انخفض سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركيّ الواحد من 879 ليرة إلى 2,527. فكانت له آثار اجتماعيّة خطيرة جاء التعبير عنها بتفاقم أزمة «الدولرة» وانفجار أسعار السلع والخدمات صعوداً بنسبة

30%، ووصول معدّل التضخّم إلى 200%[341]. كما وصل حجم الكتلة النقديّة المقوّمة بالدولار إلى 8 مليارات دولار، أيّ إلى أكثر من ضعفي الناتج المحلّي الذي بلغ 3.7 مليار دولار[342]. وأشارت تقديرات «مصرف لبنان» أنّ حصّة الحسابات بالعملات الأجنبيّة إلى إجماليّ الكتلة النقديّة في المفهوم الواسع (M2)، سجّلت ارتفاعاً حادّاً، إذ بلغت على التوالي خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 1992 نسبة 76.9% و80.5% و84%. ولم تنخفض هذه النسبة إلاّ في نهاية عام 1992، حين تراجعت إلى 69.5%[343].

لقد وصف رئيس الحكومة عمر كرامي ما يحدث في السوق النقديّة والماليّة بـ«مؤامرة سياسيّة» هدفها إفقار الشعب، وإضعاف دور لبنان الإقليميّ والدوليّ، والإطاحة به[344]. لكنّ إجراءات الحكومة لمواجهة الأزمة برفع معدّلات الفائدة على سندات الخزينة وعلى الودائع المصرفيّة، ورفع الرسوم على البنزين والسجائر والسيّارات المستوردة والمشروبات الكحوليّة، ووضع سقف للموازنة العامّة وللاقتراض من «مصرف لبنان»، ظلّت محدودة النتائج بسبب تقلّب سعر الدولار، وبالتالي الأسعار.

وفي مناسبة 6 أيّار 1992، أعلن «الاتحاد العمّاليّ العامّ» الإضراب ليوم واحدٍ. لكنّ الإضراب سرعان ما تحوّل إلى شبه انتفاضة اجتماعيّة. فأُحرقت إطارات السيّارات، وقُطعت الطرقات، وراح المتظاهرون يُحطّمون المؤسّسات والإدارات العامّة والخاصّة وفروع المصارف ومحال الصيرفة، وجرت اشتباكات بين المتظاهرين والقوى الأمنيّة في بعض المناطق. وأمام هذا الوضع، اضطرّ رئيس الحكومة عمر كرامي إلى الاستقالة. فخلفه رشيد الصلح، الذي حصل في 16 تموز 1992 على موافقة البرلمان اللبنانيّ على قانون جديد للانتخابات. وفي مطلع تموز جرت الانتخابات النيابيّة لأوّل مرّة منذ ثماني عشرة سنة، وأتت بحكومة رفيق الحريري، ودخلت البلاد في مرحلة «النهوض والإعمار».

6 – استنتاج

تُعتبر الخسائر البشريّة وفي الأصول الماديّة التي أصابت لبنان جرّاء الحرب بين عاميّ 1975 و1990 كارثيّة بسبب صغر حجم سكّانه، واعتماده في ثلثي اقتصاده على الخدمات. فقطّعت الحرب أوصال الوطن والتواصل بين المواطنين، وعطّلت حركة

انتقال السلع، وقضت على الوسط التجاريّ ومركزيّة السوق، وتسبّبت بتباطؤ اقتصاديّ وانهيار ماليّة الدولة، وارتفاع في معدّلات التضخّم وانهيار القيمة الشرائيّة للعملة الوطنيّة، وبنزوح داخليّ كثيف وهجرة دافقة نحو الخارج، وتهجير المؤسّسات والشركات والمصارف الأجنبيّة وفرار رؤوس الأموال، بالإضافة إلى تعطّل السياحة والنقلين البريّ والجويّ، وما لحق من دمار وتخريب في الأبنية العامّة والمنشآت والمصانع والممتلكات الخاصّة.

لقد تضافرت عوامل عديدة وراء ما أصاب الاقتصاد الوطنيّ من تباطؤ وجمود والماليّة العامّة والنقد اللبنانيّ من انهيار، وهذه العوامل هي:

1 – الخلل البنيويّ في الاقتصاد اللبنانيّ العائد إلى مرحلة ما قبل الحرب، بالاعتماد الكبير وغير المتوازن على القطاع الثالث بنسبة 70% وشبه إهمال للقطاعات الإنتاجيّة.

2 – التبعيّة الكاملة للخارج من ناحية الاستيراد وسوء توزيع الدخل والثروة.

3 – الخسائر الجسيمة التي أصابت الأصول الماديّة والمنشآت والقطاعات الإنتاجيّة، وتفتّت وحدة السوق جرّاء الحرب.

4 – تراجع الناتج المحلّي الإجماليّ بشكلٍ حادٍّ على مدار الحرب.

5 – المضاعفات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ترتّبت على الاجتياحين الإسرائيليّين عام 1978 و1982، وبشكلٍ خاصّ الاجتياح الأخير.

6 – تراجع التحويلات إلى لبنان وفرار المال الفلسطينيّ والرساميل الأجنبيّة والوطنيّة والمؤسّسات من البلاد.

7 – العجز الماليّ السنويّ وفي ميزان المدفوعات، نتيجة انخفاض التحويلات وازدياد الاستيراد، وما يسبّبه العجز في الميزان التجاريّ.

8 – ارتفاع معدّلات التضخّم، وتطوّر مؤشّرات الأسعار، وتآكل الأجور وازدياد الكتلة النقديّة.

9 – التهجير والهجرة، وهجرة أصحاب الكفاءات والعمّال المهرة.

10 – نهب الميليشيات وقوى الأمر الواقع إيرادات الدولة، والهيمنة على مرافقها، وقيام المرافئ غير الشرعيّة.

11 – انفاق الدولة على قطاعات غير منتجة، ودعم سلع إستراتيجيّة وحياتيّة، وتراجع جباياتها من ضرائب الدخل والرسوم الجمركيّة، ورسوم الخدمات العامّة (ماء، كهرباء، هاتف إلخ....

12 – الاستدانة الداخليّة (سندات الخزينة) لتغطية الإنفاق وارتفاع خدمة الدين بمعدّلات قياسيّة.

13 – الضعف والفساد اللذان لحقا بالإدارة اللبنانيّة وتراجع الإنتاجيّة.

14 – المضاربة بالعملة الوطنيّة وتدهور سعر صرفها وعمليّة «الدولرة».

لقد تبيّن أنّ لبنان، دولة وقطاعاً خاصّاً، استطاع أن يستوعب الأزمة الاقتصاديّة حتّى الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبلاد عام 1982. فعلى الرغم من تدمير وسط بيروت التجاريّ، حيث كبريات المؤسّسات والشركات والمصارف والمحال، استطاع الاقتصاد اللبنانيّ أن يستجيب للأزمة، عبر إعادة إنتاج نفسه في ضواحي العاصمة الشرقيّة والغربيّة، وفي الأطراف البعيدة. فنشأ اقتصاد طرفيّ، فيما تمكّنت الصناعة بين عاميّ 1978 و1982 من إعادة بناء نفسها خارج نطاق تمركزها السابق، وبشكلٍ خاصّ في جبل لبنان. كما تمكّنت الصادرات الصناعيّة والزراعيّة من تحقيق قفزات قبل عام 1982. وفي هذه المرحلة، بدأ يظهر عجز الدولة عن تحصيل إيراداتها مقابل ازدياد إنفاقها على قطاعات غير منتجة، على الرغم من ظهور بعض التحسّن بعد «حرب السنتين». وأصبح هذا العجز يفوق حجم السيولة بالليرة اللبنانيّة عام 1981، مترافقاً مع «الدولرة» والتحوّل نحو العملات الأجنبيّة. كما أنّ كلفة إعادة الإعمار بعد عام 1977، في ضوء غياب شبه كلّي للمساعدات العربيّة الموعودة، أثّر سلباً في ماليّة الدولة اللبنانيّة. لكنّ معدّلات التضخّم وتراجع سعر صرف الليرة، بقيت مع ذلك مقبولة في هذه المرحلة، بعدما تمكّن الاقتصاد اللبنانيّ من التكيّف مع تلك المستجدّات. فالتحويلات الخارجيّة، غطّت العجز في الميزان التجاريّ في بلد يعتمد على الاستيراد، ووصلت إلى أعلى رقم لها في عام 1982. وبعد ذلك التاريخ، تأثّرت التحويلات بحرب الخليج الأولى وبتوقّف تدفّق المال الفلسطينيّ على البلاد.

وقد لا يختلف اثنان، على أنّ مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 تسبّبت بتداعيات خطيرة على لبنان، منها ما أنتجته التطوّرات السياسيّة والاقتصاديّة

والاجتماعيّة السلبيّة والحروب بين الميليشيات، فضلاً عن الهجرة والتهجير وقيام واقع تقسيمي. فقضى هذا على مرونة التكيّف الاقتصاديّ الذي ساد سابقاً. فتراجعت التحويلات الخارجيّة، وغاب المال الفلسطينيّ الذي كان يُضخّ ويُساهم في إعادة توزيع الدخل. كما بدأ الاقتصاد السياسيّ الميليشياويّ ينمو عبر استيلاء الميليشيات بشكلٍ سافر على إيرادات الدولة، وتأسيس مرافئها غير الشرعيّة لتهريب السلع والتسبّب تالياً في انهيار جباية الجمارك، أو من خلال المتاجرة بالسلع المدعومة من قبل الدولة. وازداد الانهيار بامتناع الشركات والمؤسّسات والمواطنين عن دفع المستوجبات الضريبيّة، فضلاً عن سرقة الكهرباء والماء والهاتف الدوليّ.

بدأ انهيار ماليّة الدولة وتباطؤ النشاط الاقتصاديّ يظهران بوضوح منذ عام 1986، عندما أخذت الليرة اللبنانيّة تفقد من قيمتها الخارجيّة بشكلٍ كبير. وهذا يعود إلى الأوضاع السياسيّة المتأجّجة في الداخل، وقيام زعماء الميليشيات وعدد كبير من السياسيّين بالمضاربة بها. وفي بلد يعتمد على الاستيراد بالعملة الصعبة، فإنّ انخفاض الليرة تسبّب في تضخّم خطير، وأسفر عن انهيار القوّة الشرائيّة لأصحاب الأجور والمرتّبات. فبين عاميّ 1986 و1987، ارتفع مؤشّر الأسعار من 162% إلى 620%، ووصل الحدّ الأدنى للأجر الشهريّ إلى حدود 20 دولاراً، وفق بعض المصادر. فحاولت الدولة اللبنانيّة مواجهة أزمتها الماليّة والدفاع عن الليرة عبر سلسلة من الإجراءات، كانت ذات آثار وخيمة في الاقتصاد اللبنانيّ. إنّ تصحيح الأجور استلزم ضخّ الأموال النقديّة لذلك وزاد من «التضخّم القافز»، ممّا أدّى، في ضوء انخفاض الناتج المحلّي، إلى زيادة الكتلة النقديّة M2، وإجبار الدولة المصارف على الاكتتاب في سندات الخزينة بالليرة اللبنانيّة (= الاستدانة الداخليّة) لتخفيض سيولتها، وبالتالي الحدّ من إمكان المضاربة بها. فكان لهذه السياسة تأثير سلبيّ في المصارف وفي ودائعها، وفي الدورة الاقتصاديّة والقطاع الخاصّ. كما أنّ تدخّل «مصرف لبنان» في السوق الماليّة للحدّ من تدهور العملة الوطنيّة على مدى سنوات الحرب، انعكس سلباً على احتياطه، ممّا اضطرّه في بعض الأحيان إلى الدخول في «لعبة الليرة والدولار»، لإعادة تكوين احتياطه بعد خروجه من سياسة التدخّل لدعم الليرة.

وفي خضمّ انهيار إيراداتها مقابل تصاعد إنفاقها، استمرّت الدولة اللبنانيّة في دعم صندوق المحروقات (حوالى 25% من النفقات العامّة) والقمح والسكّر والبلديّات،

ودفع مرتبات الموظّفين (أكثر من 20% من النفقات)، فتفاقمت أعباء الخزينة. وأسهم الاستيراد وغزو المنتجات الآسيويّة، والمنافسة التي تعرّضت لها الصادرات اللبنانيّة، وتدهور أسعار النفط وتأثيرها سلباً في تحويلات اللبنانيّين من منطقة الخليج في ميزان المدفوعات. فانتقل من عجز إلى آخر، مع استثناءات في بعض الأعوام.

لم يكن أمام الدولة سوى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج والداخل. وحتّى أثناء الحرب، لم يشكّل الدين الخارجيّ أيّ تهديد حقيقيّ لماليّة الدولة، فظلّ في حدود مضبوطة: 200 مليون دولار أميركيّ بين عاميّ 1984 و1987، و400 مليون دولار بعد الحرب مباشرة. وبإصدار الحكومات اللبنانيّة سندات خزينة لتمويل عجزها، أصبحت خدمة الدين الداخليّ، المرتفعة منذ منتصف الثمانينات، تشكّل عبئاً على خزينتها. ففي عام 1985، زادت خدمة الدين عن 35% من إيرادات الدولة. وبين عاميّ 1985 و1988، تضاعف حجم الدين 9.5 مرّات، وأحد الأسباب الرئيسيّة لذلك، هي سندات الخزينة والفوائد المرتفعة عليها. كما بدأت الدولة تعتمد بشكلٍ متزايد ومستمرّ على أرباح «مصرف لبنان». وشكّلت هذه نسبة 62% من حجم إيراداتها عام 1989.

هكذا، تعرّضت الماليّة العامّة خلال سنوات الحرب إلى مؤامرة من الجميع عليها، كلٌّ من موقعه: رجال الميليشيات والسياسيّون وقوى الأمر الواقع، وأصحاب البنوك والمؤسّسات، والموظّفون المرتشون، والمتقاعسون والمتخلّفون عن عملهم.

حواشي الفصل العاشر

(1) يصطدم الباحث في تاريخ لبنان الاقتصاديّ والاجتماعيّ خلال فترة حرب لبنان، بغياب المادّة الإحصائيّة بعامّة والموثوقة بخاصّة حول قطاعات الإنتاج والقوى العاملة، وذلك بسبب الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، وتعطّل عمل المؤسّسات المختصّة في الشأن الإحصائيّ. فحاولنا أن نلتزم الموضوعيّة تجاه التعامل مع الأرقام المتوافرة.

(2) بطرس لبكي/ خليل أبو رجيلي، جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان 1975-1990، لا دار نشر، بيروت 2005، ص 12، 14، 27.

(3) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Lebanese War Toll Hits 144,240.

(4) Boutros Labaki/Khalil Abou Rjeily, Bilan des guerres du Liban 1975-1990, Paris 1993, pp. 29, 36.

(5) سنعالج مسألة انهيار التعليم بالتفصيل في الفصل الرابع عشر من هذا المجلّد.

(6) **إذاعة وأخبار**، عدد 14 تشرين الثاني 1989، ص 16.

(7) نقلاً عن: التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 135.

(8) على الرغم من أنّ المؤلّفين يشكّكان في دقّة الأرقام التي أورداها، إلا أنّها تعطي، في ضوء عدم توافر إحصاءات دقيقة، فكرة عن نسبة الضحايا من الفئات العمريّة الشابّة خلال الحرب.

(9) بطرس لبكي/ خليل أبو رجيلي، جردة حساب، ص 12، 14، 27، 151.

(10) لبكي/ أبو رجيلي، جردة حساب، ص 28.

(11) حول هذا الموضوع، راجع الفصل الأوّل من المجلّد الأوّل.

(12) يُقصد بالاقتصاد الميليشياويّ، «الاقتصاد» الذي قام على أنشطة المرافئ غير الشرعيّة، وتهريب الأسلحة وسواها، وتجارة المخدّرات، والنظام الضريبيّ المفروض من قبل الميليشيات، واستيراد السجائر والنفط، وسرقة الآثار اللبنانيّة، وتزوير المنتجات الوطنيّة.

(13) «اقتصاد الظلّ» هو اقتصاد المجتمع المدنيّ الذي يشمل تجارة العطورات، ومواد التجميل، والثياب، و«الاكسسوار»، وتجارة السيّارات المستعملة، والبيع على الأرصفة، والمضاربة في سوق القطع، والاقتراض بفوائد مرتفعة، وتكريس العمولات والسمسرات في الميدان العقاريّ، والسوق السوداء في مجالات النفط والغذاء والأدوية وتجارة المياه وتأجير الكهرباء وتجارة الخطوط الهاتفيّة للتخابر الدوليّ. انظر: حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 264-265.

(14) نقلاً عن: عطاالله، ص 431.

(15) يُقصد بـ«الدولرة» نسبة ودائع المقيمين بالعملات الأجنبيّة لدى المصارف إلى الكتلة النقديّة M2

(16) لبكي/ أبو رجيلي، جردة حساب، ص 136.

(17) حول تأثير الحرب في الأوضاع الاجتماعيّة، انظر الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من هذا المجلّد.

(18) حول تطوّر أسعار صرف الليرة اللبنانيّة في السوق الخارجيّة، انظر الجدول 25 في هذا الفصل، ص 1019.

(19) سليم نصر، «من الخلفيّات الداخليّة للحرب في لبنان: أزمة الرأسماليّة الطرفيّة»، في: **الواقع** 1(1981).

(20) غسان العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982-1992، بيروت، ص 37؛ زهير هوّاري، الاجتياح الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، بيروت 1985، ص 25-26، حيث يذكر أنّ العدو دمّر نسبة 25% من منازل بيروت الغربيّة والضواحي.

(21) العيّاش، ص 40.

(22) Library of Congress/Memory L:ibrary, op. cit. Lebanon. The Budget.

(23) العيّاش، ص 40-41؛ Marwan Iskandar/Elias Baroudi, The Lebanese Economy in 1981-1982, Beirut 1982. p. 168.

(24) قدّر محمد عطا لله، رئيس مجلس الإنماء والإعمار، الكلفة الإجماليّة لإعادة الإعمار حينذاك بـ 15 مليار دولار أميركيّ، وذكر أنّ لبنان يستقبل سنويّاً مبالغ بقيمة 1 مليار دولار إلى 1.5 مليار. انظر: حوار مع محمد عطا لله، في: **الاقتصاد والأعمال** 42، (1982) ص 19؛ Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Post-Israeli Invasion. Reconstruction 1982-84, op.cit.

(25) Ahmed Sbaiti, A. "Reflections on Lebanon's Reconstruction", op. cit., pp. 166-168.

(26) خلال اجتماع مؤتمر القمة العربيّة في تونس عام 1979، قرّرت الدول العربيّة السبع المصدّرة للنفط تقديم مساعدات سنويّة إلى لبنان من أجل إعادة الإعمار. لكن ليبيا والجزائر لم تفيا بتعهّداتهما بتاتاً، في حين سدّدت قطر نصف التزاماتها الماليّة والسعوديّة ثلاثة أرباع حصّتها قبيل الاجتياح الإسرائيليّ، فيما دفع العراق حصّته السنويّة عن العام 1980، وتوقّف عن ذلك بسبب حرب الخليج الأولى. انظر: Library of Congress/Memory Library, Lebanon, Arab Reconstruction Aid, op. cit.

(27) لا تزال مسألة قيمة المساعدات العربيّة التي جرى الاتّفاق عليها في قمة تونس مجال نقاش. فتذكر بعض المصادر أنّ قيمة المساعدة النهائيّة التي تمّ الاتّفاق عليها في المؤتمر هي 420 مليون دولار، في حين توقّعت وزارة الماليّة اللبنانيّة الحصول على 1.2 مليار دولار، ورئيس «مجلس الإنماء والاعمار» على 5 مليارات دولار إلى 6 مليارات. انظر: حوار مع محمد عطاالله، في: **الاقتصاد والأعمال** 42(1982)، ص 20؛ Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Arab Reconstruction Aid, op. cit.

(28) يوسف شبل، «وضع لبنان الماليّ: الفترة الحرجة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 38(1982)، ص 38-39. إضافة إلى ذلك، كانت خطّة الإعمار تتطلّب إعادة بناء الوسط التجاري لبيروت، وإنشاء وحدات سكنيّة جديدة، وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات، وتوفير مياه الشفة، وإصلاح «مرفأ بيروت» والمطار وتحديثهما، ومعالجة موضوع النفايات ومياه الصرف، وتقديم

المساعدات والقروض إلى قطاعات الإنتاج، وإصلاح شبكة الهاتف وإنماء المناطق.

(29) إلياس سابا، تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة، مرجع سبق ذكره، جدول (2-1)، ص 218.

(30) الكتلة النقديّة M2 هي النقد، أيّ أوراق نقدية متداولة وودائع تحت الطلب بالليرة، وشبه النقد، أيّ ودائع لأجل الليرة وودائع بالعملات الأجنبيّة.

(31) سابا، التطوّرات الماليّة والمصرفيّة، ص 199-200.

(32) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 5-6.

(33) انظر جدول (23)، ص 1014.

(34) لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 87.

(35) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 37-39؛ وعمر شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، في: **الاقتصاد والأعمال** 121(1989)، جدول ص 52. حول العجز في الميزان التجاريّ، قارن بجدول (30)، ص 1025.

(36) على أساس سعر 330 دولاراً للأونصة الواحدة. انظر: يوسف شبل، «وضع لبنان الماليّ: الفترة الحرجة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 38 (1982)، ص 41.

(37) Iskandar/Baroudi, p. 3. يوسف شبل، «وضع لبنان الماليّ: الفترة الحرجة»، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(38) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1984، ص 27.

(39) نقلاً عن: يوسف شبل، مرجع سبق ذكره، جدول 3 و4، ص 41.

(40) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1984، ص 27. بلغت قيمة السندات المتداولة مقوّمة بالدولار خلال الأعوام 1983 و1984 و1985 على التوالي 2.892 مليار و2.151 مليار و2.091 مليار دولار. وبلغت في نهاية نيسان 1991 إلى 1.337 مليار دولار. انظر: لبنان 1991: مؤشّرات واعدة، في: **الاقتصاد والأعمال** 139(1991)، ص 23. وقارن بـ: مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 73.

(41) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1983، ص 27.

(42) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1983، ص 27.

(43) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 30.

(44) Library of Congress/Memory Library. Lebanon. Chapter 3. The Economy, op. cit.

(45) «الاقتصاد اللبنانيّ على المفترق... واللبنانيّون يقتربون من ...الفقر»، في: **الاقتصاد والأعمال** 57(1984)، ص 21.

(46) إضافة إلى انخفاض سعر العملة الوطنيّة في الخارج، هناك عوامل أخرى لعبت دوراً رئيسيّاً في التضخّم، وهي: سيطرة الاحتكارات على الاستيراد وغياب الرقابة على الأسعار والاختلالات التي كانت تطرأ على الناتج المحلّي.

(47) نجيب عيسى، «تدهور سعر الليرة. انعكاساته وسبل معالجته»، في: **الاقتصاد والأعمال**

65(1984)، ص 36.

(48) Marwan Iskandar, Salient Features of the Lebanese Economy in 1981, in: Marwan Iskandar/Elias Baroudi (Eds). The Lebanese Economy in 1981-82, Beirut 1982, p. 1 تتناقض معدّلات التضخّم لعام 1981 بين إسكندر/بارودي وعمر شهاب، وقد احتسبنا النسب المئويّة بالرجوع إلى شهاب. قارن بنسب التضخّم بين عاميّ 1975 و1988 في جدول (26).

(49) عمر شهاب، مرجع سبق ذكره، جدول ص 52.

(50) حول تطوّر انهيار القوّة الشرائيّة للرواتب والأجور، راجع جدول (29) من هذا الفصل، ص 1023.

(51) كمال حمدان، «سياسة الأجور والمداخيل»، في: أبعاد 2(1994)، ص 145.

(52) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 18؛ عام 1982، ص 20؛ عام 1983، ص 12.

(53) Iskandar, Salient Features of the Lebanese Economy in 1981, op. cit.,124.

(54) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 20.

(55) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1983، ص 35.

(56) Iskandar/Baroudi, p. 134.

(57) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1982، ص 13-14.

(58) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 13، 22-23. يُقصد بـ«الأسعار الثابتة» الأسعار الداخليّة وأسعار الصرف.

(59) «الاقتصاد اللبنانيّ.. ومأزق المصير»، في: **الاقتصاد والأعمال** 53 (1983)، ص26.

(60) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 15 و17.

(61) «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 72-73. حول سندات الخزينة المتداولة منذ عام 1977 وحتى نيسان 1991، راجع: «لبنان 1991: مؤشّرات واعدة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 139(1991)، جدول 4، ص 23.

(62) إلياس سابا، «تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، ص 197.

(63) Iskandar/Baroudi, p. 121.

(64) Iskandar/Baroudi, pp. 149f.

(65) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 13؛ وعام 1982، ص 14؛ Iskandar/Baroudi, op. cit. pp. 150-151.

(66) «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال.** 52(1983)، ص 69.

(67) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11.

(68) عماد (عمر) شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، جدول ص 52. حول ميزان المدفوعات، راجع الجدول 24، ص 1018.

(69) السنتان 1975 و1976. نقلاً عن: التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11؛ السنوات 1977 - 1981 من التقرير السابق، الصفحة نفسها: و Iskandar, Salient Features, op. cit., p.. 8. السنة 1982 من: «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 69. احتُسب العجز في الميزان التجاريّ بين الأعوام 1977 و1982 من قبل المؤلّف.

(70) انظر: مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 69؛ وقارن بـ: Massoud Daher, The Socio-Economic Changes and the Civil War in Lebanon, 1943-1990, Institute of Developing Economics, (Tokyo), V.R.F. Series No. 201, March 1992, p. 85.

(71) Daher, p. 85.

(72) العيّاش، ص 37-38، 39-40.

(73) Labaki/Abou Rjeily, Bilan des Guerres du Liban, op. cit., p. 125.

(74) على كلّ حال، تتناقض المعلومات التي يوردها المؤلّفان إسكندر وبارودي حول قيمة إيرادات لبنان في عام 1981. فتارة يذكران أنّها كانت 14 مليار ليرة لبنانيّة، وتارة أخرى يوردان رقماً آخراً وهو 12 مليار ليرة. قارن بـ: ص 2، 8، 177-178. وتبعاً للعيّاش، فإنّ الرقم الصحيح هو 14 مليار ليرة لبنانيّة، راجع ص 47؛ Iskandar/Baroudi, p. 180.

(75) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 38.

(76) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Shipping, op. cit؛ والتقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11.

(77) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11.

(78) Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon. Shipping.

(79) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Shipping.

(80) Iskandar, Salient Features of the Lebanese Economy in 1981, op. cit. pp.. 2-3؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986. ص 118. وحول المرافئ غير الشرعيّة، راجع الفصل التاسع ص 932 - 935. وحول سيطرة الميليشيات عليها ومكاسبها، راجع الفصل الخامس عشر.

(81) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 187، 190.

(82) Iskandar, Salient Features, p. 5; Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Aviation, op. cit. **الديار الاقتصاديّ**، 14 كانون الثاني 1999، ص 17؛ «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 73.

(83) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان

عام 1982، ص 14.

(84) جوزيف نعيم شلّيطا، القطاع الفندقيّ في لبنان. مقاربة اقتصاديّة اجتماعيّة ماليّة، منشورات مجلّة آثار وسياحة، لام، 1997، ص 238-240.

(85) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 13.

(86) «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول الاقتصاد اللبنانيّة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 72.

(87) Library. of Congress/Memory Library, Lebanon Electric Power and Petroleum Refining, op. cit.

(88) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Wartime Conditions, op. cit., حول «التعليق» (=سرقة الكهرباء)، انظر الفصل الثاني عشر، جدول 59 ص 1164

(89) Library of Congress/Memrory Library, Lebanon. Telecommunications, op. cit.

(90) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Recent Economic History, op. cit.

(91) كانت هذه الموضوعات أهمّ نقاط النقاش في الندوة التي دعت إليها مجلّة «**الاقتصاد والأعمال**» عدداً من رجال الصناعة، راجع: **الاقتصاد والأعمال** 51 (1983)، ص 52-57.

(92) Iskandar/Baroudi, The Lebanese Economy in 1981-82, op. cit., pp. 11-15.

(93) راجع الفصل التاسع من المجلّد، ص914.

(94) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Industry, op. cit.

(95) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 12.

(96) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1982، ص 12.

(97) عماد (عمر) شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، في: **الاقتصاد والأعمال** 121(1989)، جدول ص 52.

(98) كمال حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 247.

(99) «الركود الاقتصاديّ في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 50 (1983)، ص 27.

(100) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Wartime Conditions.

(101) Memory Library, Lebanon. Industry, op. cit.

(102) Iskandar, Salient Features of the Lebanese Economy in 1981, p. 3-4.

(103) Iskandar/Baroudi, op. cit. pp. 17-18.

(104) Fady Geagea, The Market Impact of the Lebanese Economic Crisis in the Period 1984 - 1986 on the Production and Wholesale Sectors, MA/AUB, Business 1987, pp. 13 - 14.

(105) Memory Library, Lebanon. Recent Economic History, op. cit.

(106) «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 52(1983)، ص 71.

(107) مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

(108) Iskandar, Salient Features, op. cit. p. 7.

(109) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 12.

(110) Iskandar, Salient Features, op. cit., p. 7.

(111) Iskandar/Baroudi, pp. 46-48.

(112) «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، ص 70-71.

(113) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 11؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1981، ص 9-11؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1982، ص 15.

(114) Daher, p. 50.

(115) يوسف الخليل، «السياسة الزراعيّة»، في: أبعاد (بيروت)، 2(1992)، ص 37.

(116) Daher, p. 50.

(117) «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(118) Daher, The Economic Changes, op. cit., p. 97.

(119) زكريّا حمّود، «لبنان فاقة بعد عزّ وبيروت . . . أين بيروت؟»، في: **النهار العربيّ والدوليّ** (الملف)، 14 نيسان 1985، ص 39.

(120) فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغيّر البنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994، ص 83.

(121) على سبيل المثال لا الحصر، سرقة المعدّات الإلكترونيّة لـ: «شركة طيران الشرق الأوسط»، ومعدّات مجمّع كفر فالوس، وآليات شركة أوجيه لبنان. انظر: «الاجتياح الاقتصاديّ. بعد إغراق الأسواق بالبضائع المهرّبة، إسرائيل تصادر المياه اللبنانيّة»، في: **صامد الاقتصاديّ** 5 (1983)، ص 177.

(122) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Invasion and Trauma, 1982-87.

(123) جاء في حديث لأحد مسؤولي «جيش لبنان الحرّ» عام 1978: إنّ أكثر من 12 ألف لبنانيّ من سكّان «الشريط الحدوديّ» زاروا المستشفيات الإسرائيليّة، وإنّ ما لا يقلّ عن 10 آلاف طفل لبنانيّ ولدوا في إسرائيل، وأكثر من ألف مواطن لبنانيّ يعملون في إسرائيل. انظر: «الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان»، إعداد فريق الدراسات الاقتصاديّة في معهد الإنماء العربيّ، في: **الفكر الاستراتيجي العربيّ** 6/ 7(1983)، ص 486. وحول هذا الموضوع، راجع الفصل التاسع من هذا المجلّد، ص 923–928.

(124) بالنسبة إلى الفصل الثاني 200–206، والفصل الثالث، ص 347، 358–359، والفصل التاسع، ص924 - 931.

(125) فرانك، ص 100.

(126) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1982، ص 12-13.

(127) حول «حروب الميليشيات»، انظر الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(128) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1985، ص 9.

(129) نقلاً عن: Daher, p. 87.

(130) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1986، ص 64-65.

(131) يُقصد بـ«الملاءة» نسبة الأموال الخاصّة في المصارف إلى إجمالي الموجودات والبنود خارج الميزانيّة المثقلة بأوزان المخاطر وبنسب التحويل المحدّدة.

(132) كمال حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 245.

(133) العيّاش، ص 57؛ سابا، تطوّر الأوضاع الماليّة والنقديّة، جدول ص 216.

(134) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 30.

(135) سابا، تطوّر الأوضاع الماليّة والنقديّة، مرجع سبق ذكره، ص 193، والجدول في ص 216.

(136) إلياس سابا، تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة، مرجع سبق ذكره، ص 193، 199.

(137) عشيّة مغادرة المقاومة الفلسطينيّة لبنان في تموز 1982، بلغ رأس المال الفلسطينيّ في لبنان نحو 1.5 مليار دولار. انظر: حمدان الأزمة اللبنانيّة، ص 232.

(138) الجباعي، مرجع سبق ذكره.

(139) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Government Revenues.

(140) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Government Revenues.

(141) العيّاش، ص 49-50.

(142) وثائق الحرب اللبنانيّة عام 1985، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

(143) ص 926–927.

(144) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1983، ص 24؛ عام 1986، ص 23.

(145) العيّاش، ص 46-48.

(146) راجع في هذا الخصوص الفصل الثالث من المجلّد الأوّل، ص 338– 341.

(147) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ، مرجع سبق ذكره، جدول ص 52.

(148) لبنان: «مرحلة جديدة في الأزمة الاقتصاديّة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 90 (1987)، ص 8.

(149) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. External Debt and Foreign Exchange. وتبعاً لتقرير نُشر في تشرين الثاني 1985، قُدّرت موجودات «مصرف لبنان» من الذهب بعشرة مليارات دولار أميركيّ، بما فيها ممتلكاته في شركة انترا Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Government Revenues.

(150) «القاعدة الإثني عشريّة» هي الإنفاق الشهريّ لكلِ بند من بنود الموازنة، على ألّا يتجاوز 1/ 12 من قيمة آخر اعتماد مصدّق.

(151) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، مرجع سبق ذكره، ص 56؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان لعام 1986، ص 26.

(152) جرى تجميع الجدول من المراجع التالية: عماد (عمر) شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة

ما بعد الطائف»، في: **الاقتصاد والأعمال** 121(1989)، ص 52؛ غسان العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982 - 1992، بيروت 1997، ص 225، 227، 231؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 28؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 195.

(153) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1985، ص 27.

(154) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1984، ص 27؛ للعام 1986، ص 28.

(155) العيّاش، ص 47.

(156) إلياس سابا، تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(157) جُمعت معلومات هذا الجدول من: إلياس سابا، «تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 219؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 24؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان الأعوام 1990 و1991و1992، ص 50.

(158) رشيد حسن، «لبنان يدخل دوّامة الفقر! الليرة تقفز إلى الوراء... والفقر إلى الأمام»، في: **الاقتصاد والأعمال** 68 (1985)، ص 32-33.

(159) Library of Congress/Memory Library. op. cit. Lebanon. Chapter 3. The Economy.

(160) كمال حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 256-258.

(161) التقارير السنوية لمصرف لبنان للأعوام 1983 و1984 و1985، ص 28 و29 على التوالي. وقارن بـ: شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، مرجع سبق ذكره، جدول ص (52).

(162) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، جدول ص 52. وقارن بحمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 235-236. حول انعكاس التضخّم على القوّة الشرائيّة لأصحاب الدخول، راجع الفصل الحادي عشر من المجلّد.

(163) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، جدول ص 52.

(164) هانف، ص 834.

(165) Library of Congress/Memory Library, Inflation, op. cit.

(166) Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon Chapter 3, The Economy.

(167) نقلاً عن: هانف، ص 438. المؤشّر بين المزدوجين لعامي 1986 و1988 يعود إلى إحصاءات الاتحاد العماليّ العام. انظر: Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Inflation.؛ وجريدة **النهار**، 14 كانون الثاني 1989.

(168) كمال حمدان، «التضخّم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 85(1986)، ص 34.

(169) هانف، ص 439.

(170) بالنسبة إلى الحدّ الأدنى بالليرة اللبنانيّة والدولار، انظر: مصرف لبنان، التقرير السنويّ عام

1993، ص 168. بالنسبة إلى تدهور القوّة الشرائيّة: Boutros Labaki/Khalil Abou Rjeily, Bilan des Guerres du Liban 1975 - 1990, Paris 1993, p, 205.

(171) «خطّة مارشال» هي مشروع وضعته الولايات المتّحدة الأميركيّة عقب الحرب العالميّة الثانية لإعادة النهوض باقتصاديّات الدول الأوروبيّة الحليفة لها بهدف محاربة الشيوعيّة، وبلغت قيمته 13 مليار دولار أميركيّ. وقد حمل اسم صاحبه جورج مارشال.

(172) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Arab Reconstruction Aid.

(173) رياض سعادة، «دور الزراعة اللبنانيّة في زمن الحرب»، تعقيب على مداخلة كمال حمدان، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 284-286؛ هوّاري، الاجتياح الاقتصاديّ الإسرائيليّ، ص 26.

(174) Daher, p. 50.

(175) Daher, p. 67.

(176) يشوعي، ص 11، 52-53.

(177) Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon. The State of Industry.

(178) حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، مرجع سبق ذكره، ص 247.

(179) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1983، ص 8.

(180) العيّاش، ص 44-45.

(181) العيّاش، ص 45.

(182) يشوعي، ص 13، 45.

(183) العيّاش، جدول 9، ص 231؛ Daher, p. 79

(184) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1985، ص 29.

(185) نقلاً عن العيّاش، جدول 9، ص 231.

(186) Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon. Aviation.. ذكر روبير حاتم (كوبرا) في مذكّراته عن إيلي حبيقة، أنّ حبيقة عمد في شباط 1989 إلى خطف تمرز بتحريض من عبد الحليم خدّام، لابتزازه والحصول على الأموال منه. فتمّت العمليّة واضطر تمرز إلى دفع 5 ملايين دولار إلى خاطفيه. والمعروف أنّ تمرز كان من كبار رجال الأعمال والمال اللبنانيّين، وأقام علاقات مشبوهة بكثير من السياسيّين وقادة الميليشيات في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة، وكذلك بالسوريّين. روبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة، 2000، ص 110-117.

(187) حول «الاتّفاق الثلاثيّ» وذيوله، راجع الفصل السابع، ص 650-669.

(188) انظر الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(189) الانهيار التضخّمي هو المرحلة التي يشهد فيها الاقتصاد الوطنيّ تراجعاً ملحوظاً مترافقاً مع «تضخّم قافز» (Galloping inflation) لمعدّلات الأسعار.

(190) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 237، وحاشية رقم 127 من الصفحة نفسها.

(191) توفيق جابر، القطاع الزراعي في لبنان. تحليل وآفاق، بيروت 1997، ص 19.

(192) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Wartime Conditions.

(193) رياض سعادة، «دور الزراعة اللبنانيّة في زمن الحرب»، تعقيب على مداخلة كمال حمدان، في: **الأزمة اللبنانية. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 284-286.

(194) التقرير السنوي لمصرف لبنان عام 1985، ص 9.

(195) حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة -الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 257-258.

(196) التقرير السنوي لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 115.

(197) فاطمة بدوي، ص 84.

(198) فاطمة بدوي، ص 84.

(199) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 8.

(200) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 238، 255.

(201) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 8.

(202) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1986 وعام 1987، على التوالي ص 29-30، و31-33؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 102.

(203) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 31.

(204) «صناعة المنتجات الترسمليّة» هي عبارة عن سلعة تُنتج سلعة أخرى بشكلها النهائيّ.

(205) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1986 وعام 1987، على التوالي ص 29-30، و31-33؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 102.

(206) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 8.

(207) انظر ص 1018.

(208) العيّاش، جدول 9، ص 231.

(209) راجع الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(210) من هذه المؤسّسات والإدارات: «مجلس الإنماء والاعمار»، و«مكتب الحبوب» و«مؤسّسة كهرباء لبنان»، والبلديّات و«الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ». كما منحت الدولة سلفات لترميم المباني المتضرّرة جرّاء الأحداث، وأمدّت المؤسّسات الصناعيّة والسياحيّة بقروض طويلة الأجل.

(211) العيّاش، جدول 2، ص 224. احتُسبت معدّلات الإنفاق للسنوات 1986 - 1988 من قبل المؤلّف.

(212) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. The Budget.

(213) لبنان: مرحلة جديدة في الأزمة الاقتصاديّة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(214) فوّاز طرابلسي، «التكوين الطبقيّ للسلطة السياسيّة بعد الحرب»، في: أبعاد 6(1997)، ص 87-89. وحول الاقتصاد الميليشياويّ، راجع الفصل الخامس عشر من المجلّد.

(215) راجع جدول 2، ص 224 من كتاب العيّاش.

(216) العيّاش، ص 61؛ Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon. Government Revenues.

(217) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 24؛ عام 1988، ص 18؛ عام 1989، ص 19.

(218) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1986، ص 26-27؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 19.

(219) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 19.

(220) التقرير السنويّ لمصرف للبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 62، 67.

(221) العيّاش، ص 48-49.

(222) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1985، ص 27-28؛ عام 1987، ص 28-29؛ عام 1989، ص 19.

(223) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 14؛ عام 1989، ص 12.

(224) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عن عام 1993، ص 21.

(225) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1988، ص 8.

(226) Library of Congress/Memory Library, op. cit., Lebanon. The Central Bank.

(227) مروان إسكندر، السياسة الإنفاقيّة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(228) يذكر حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 258-259، أنّ الدين العامّ الداخليّ شكّل عام 1986 نسبة 54 % من الاحتياط الإجماليّ للدولة. ومع وصول سعر صرف الدولار الأميركيّ الواحد نهاية عام 1987 إلى 455 ليرة وارتفاع معدّلات التضخّم، أصبح الدين الداخليّ لا يشكّل سوى 6% أو 7 % من إجماليّ احتياطها. ويضيف أيضاً أنّ التضخّم المفرط منذ عام 1986، شكّل أداة لتمويل الإنفاق العام وبديلاً من موارد الدولة ومصادرها.

(229) حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 259.

(230) حول انعكاسات التضخّم على أصحاب الأجور والرواتب وخصوصاً الأجور الدنيا، راجع الفصل الحادي عشر من المجلّد.

(231) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 34. وقارن بالعيّاش، ص 57.

(232) شهاب، مرجع سبق ذكره، جدول 1، ص 52.

(233) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 237-238؛ شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، ص 52.

(234) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة (بيروت) عام 1992.

(235) انظر جدول (24)، ص 1018.

(236) مروان إسكندر، السياسة الإنفاقيّة، في: أبعاد 2(1994)، ص 95 - 98.

(237) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1987، ص 31-32.

(238) العيّاش، ص 125-126.

(239) حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، ص 245.

(240) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، ص 52.

(241) العيّاش، ص 65.

(242) عبد الأمير سلّوم، «الاقتصاد اللبنانيّ بعد حرب الـ 200 يوم»، في: **الاقتصاد والأعمال** 22 (1989)، ص 47.

(243) من أهمّ المصانع التي تعرّضت للأضرار خلال حرب الإلغاء في تجهيزاتها وأبنيتها وإنتاجها: مصنع ليسيكو في الشويفات لإنتاج مواد البناء، ومصانع الحديد في عمشيت، والزجاج في الشويفات، والأترنيت في شكّا، وكذلك مصانع المفروشات والمواد الغذائيّة والملبوسات الجاهزة والنسيج. انظر: سلّوم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(244) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 240.

(245) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991، 1992، ص 17.

(246) تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت عن: الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإعماريّة في لبنان خلال العام 1991، ص6؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 7.

(247) حول العجز في ميزان المدفوعات، انظر الجدول (24) من هذا الفصل.

(248) نقلاً عن: لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 87 و 144؛ Labaki/Abou Rheily, Bilan, op. 144; cit., p. 125.

(249) حول الأوضاع السياسيّة أثناء تولّي عون السلطة في بعبدا، راجع الفصلين الرابع والثامن من المجلّد الأوّل للكتاب.

(250) قارن بجدول (24) من هذا الفصل، ص 1018.

(251) العيّاش، ص 666، 80-81، جدول 2، ص 224.

(252) قارن بـ: العيّاش، جدول رقم 2، ص 224.

(253) العيّاش، ص 66.

(254) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 20.

(255) العيّاش، ص 87 - 89.

(256) حول سرقة الكهرباء من قبل الأفراد، انظر الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد، ص 1162 – 1165

(257) العيّاش، ص 79-80.

(258) العيّاش، ص 67؛ Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. The Budget.

(259) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 62.

(260) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 62؛ وقارن بجدول (12)، ص 950 من الفصل التاسع.

(261) العيّاش، ص 66-67.

(262) شهاب، الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف، ص 51-52.

(263) قارن بـ: العيّاش، جدول 5، ص 227. وحول الدين العامّ الداخليّ للعام 1992، انظر: التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص64.

(264) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة (بيروت) لعام 1992.

(265) قارن بـ: العيّاش، جدول 2 و5، ص 224 و227.

(266) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 65. وعلى العموم، تتناقض أرقام الدين الخارجيّ في التقرير المذكور مع تقرير المصرف للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 72، 67. كذلك، تتناقض هذه الأرقام مع الأرقام التي أوردها العيّاش، ص 227. وعلى كلّ حال، قامت الحكومة عام 1993 تحت إشراف «منظّمة الأمم المتّحدة للتجارة والإنماء» (UNCTAD) بإعادة احتساب الدين الخارجيّ، وجاءت أرقامه أقلّ ممّا ذُكر في السابق. انظر: التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993 ص 65.

(267) لبنان 1991: مؤشّرات واعدة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(268) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1989، ص 24؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 و1991 و1992، ص 50.

(269) عماد (شهاب)، «لبنان وأزمة الخليج: تفاقم الوضع الاقتصاديّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 130 (1990)، ص 53.

(270) عماد (شهاب)، لبنان وأزمة الخليج، ص 53.

(271) سلّوم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(272) شهاب، لبنان وأزمة الخليج، ص 52.

(273) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 51.

(274) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 243. اقتطعنا من الجدول ما يتعلّق منه بالزراعة والصناعة والتجارة والبناء. وجرى احتساب النسب المئويّة من قبل المؤلّف.

(275) شهاب، لبنان وأزمة الخليج، ص 53.

(276) إيلي (معلوف)، «تحوّلات إيجابيّة سريعة في الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 135 (1991)، ص 41.

(277) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 76.

(278) حول ميزان المدفوعات عام 1991، انظر: العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان، جدول (9)، ص 231.

(279) عماد شهاب، «الموازنة اللبنانيّة للعام 1990: الكلفة الاقتصاديّة الحقيقيّة للعجز الماليّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 147 (1992)، ص 32؛ مصرف لبنان، التقرير السنويّ للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 85.

(280) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 85، 180؛ توفيق جابر، القطاع الزراعيّ، الجدول في ص 22.

(281) «العودة الكبرى 1992»، في: **الاقتصاد والأعمال** 139(1991)، ص 6-7؛ عماد (عمر) شهاب، الموازنة اللبنانيّة للعام 1992. «الكلفة الاقتصاديّة الحقيقيّة للعجز الماليّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 47(1992) ص 32؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 85.

(282) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 ، 1991 و1992، ص 17.

(283) الاقتصاد اللبنانيّ بين طرح التطلّعات وتواضع الوسائل، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(284) حول الدخول السوريّ إلى المنطقة الشرقيّة في 13 تشرين الأوّل 1990 وإنهاء ظاهرة عون، راجع الفصل الثامن من المجلّد الأوّل، ص 798–801.

(285) إيلي معلوف، «تحوّلات إيجابيّة سريعة في الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال** 135 (1991)، ص 40.

(286) تقرير غرفة التجارة والصناعة لعام 1991، ص 4.

(287) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992

(288) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1991.

(289) تقرير غرفة التجارة والصناعة عام 1991، ص 4-5.

(290) تقرير غرفة التجارة والصناعة عام 1991، ص 5 - 6.

(291) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(292) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 105، 152.

(293) «لبنان 1991: مؤشّرات واعدة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 39 (1991)، ص 21.

(294) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 ، 1991 و1992، ص 51. وقارن بـ: إيلي معلوف، تحوّلات إيجابيّة سريعة في الاقتصاد اللبنانيّ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(295) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 30.

(296) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 50.

(297) التقرير السنويّ غرفة التجارة والصناعة عام 1991، ص 6.

(298) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، جدول 1، ص 52.

(299) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992؛ لبنان 1991: مؤشّرات واعدة، في: **الاقتصاد والأعمال** 139، ص 22.

(300) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 61.

(301) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(302) العيّاش، ص 69، وقارن بجدول 5، ص 227 من الكتاب نفسه.

(303) شهاب، الموازنة اللبنانيّة للعام 1992. الكلفة الاقتصاديّة الحقيقيّة للعجز الماليّ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(304) انظر الجدول (34)، ص 1040 من المجلّد الثاني. وعلى كلّ حال،لم تصل التسليفات الصناعيّة في أحسن الأحوال إلى 10% من إجماليّ تسليفات المصارف، علماً أنّ التقديرات

كانت تُشير إلى حاجة القطاع الصناعيّ إلى استثمارات بقيمة 6 مليارات دولار للنهوض به.

(305) العيّاش، ص 67-68.

(306) تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت عن: الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والاعماريّة في لبنان خلال العام 1991.

(307) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1994، ص 79، ويتضمّن أرقاماً مصحّحة حول التجارة الخارجيّة للبنان.

(308) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(309) جابر، القطاع الزراعيّ في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(310) نقلاً عن: يشوعي، ص 58.

(311) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992،ص 176؛ جابر، القطاع الزراعيّ، ص 18.

(312) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة لعام 1992.

(313) جابر، ص 22.

(314) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة لعام 1992.

(315) جابر، ص 22-26.

(316) التقرير الاقتصاديّ العربيّ، آذار 1994، ص 717-718.

(317) «الوقائع بالأرقام التي سجّلتها بورصة العقارات في لبنان منذ 1990 حتّى 1996»، في: **لبنان العقاريّ والعالم العربيّ**، 43 (1998)، ص 28-29.

(318) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 و1991 و1992، ص 135-138. وقد أدّى قيام مغتربين لبنانيّين وعدد من الرعايا العرب بشراء العقارات إلى رفع أسعار الأراضي بسبب زيادة الطلب عليها وقلّة العرض. ففي بيروت، وتحديداً في منطقتيّ الرملة البيضاء والروشة، بلغ سعر بيع المتر المربّع الواحد أكثر من خمسة آلاف دولار أميركيّ. أمّا المعدّل الوسطي لسعر المتر في باقي المناطق من العاصمة، فبلغ أكثر من ثلاثة آلاف دولار. انظر: التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة للعام 1992.

(319) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 144.

(320) نقلاً عن: التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة لعام 1992: قطاع البناء والإسكان - العقارات ص 4.

(321) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 ، 1991 و1992، ص 199-200.

(322) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992: قطاع البناء والإسكان - العقارات، ص 4.

(323) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1986 والعام 1987، على التوالي ص 29-30، و31-33؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 102.

(324) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 187.

(325) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(326) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(327) تقرير غرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(328) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 188-189.

(329) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة لعام 1992.

(330) التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، ص 159-160.

(331) جوسلين أبي صالح (تحقيق)، «الاستشفاء داء بلا شفاء. مرضانا الفقراء يموتون دون علاج. هل كتب على المريض في لبنان أن يموت مرّتين»، في: كاريتاس، عدد 18، ربيع 1991، ص 26.

(332) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 125-127.

(333) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 129، 131-132.

(334) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 125-129.

(335) التقرير السنويّ لغرفة التجارة والصناعة عام 1992.

(336) عماد عمر شهاب، الموازنة اللبنانيّة للعام 1992، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(337) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990 ، 1991 و1992، ص 51.

(338) هي العوامل المؤثّرة في الاقتصاد التي تضمّ الناتج الوطنيّ وعرض النقد والدين العامّ وميزان المدفوعات ومؤشّر الأسعار.

(339) تتمثّل في فقدان الثقة بالعملة الوطنيّة ومستقبلها نتيجة عدم الاستقرار السياسيّ وتآكل القوّة الشرائيّة للعملة الوطنيّة تبعاً لمعدّلات التضخّم.

(340) «العوامل المؤثّرة في سعر الصرف»، في: الاقتصاد والأعمال 150(1992)، ص 21-22.

(341) «المواطن أمام استحقاقات ماليّة كبيرة والليرة أسيرة الوضع الراهن»، في: الاقتصاد والأعمال 154(1992)، ص 41-42؛ «النهوض يحتاج إلى «صدمة»، تراجع أداء الاقتصاد اللبنانيّ في 3 أشهر من العام 1992»، في: الاقتصاد والأعمال 148(1992)، ص 45.

(342) شهاب، «الموازنة اللبنانيّة. الكلفة الاقتصاديّة الحقيقيّة للعجز الماليّ»، في: الاقتصاد والأعمال 147(1992)، ص 32.

(343) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 35.

(344) «النهوض يحتاج إلى صدمة: تراجع أداء الاقتصاد اللبنانيّ في 3 أشهر من العام 1992»، في: الاقتصاد والأعمال 148(1992)، ص 44-45؛ العيّاش، ص 194-195.

الفصل الحادي عشر

سيرورات التكيّف مع الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة

عالجنا في الفصول السابقة تداعيات الحرب على لبنان مجتمعاً وسياسة واقتصاداً، وكيف أنّ احتكام اللبنانيّين إلى السلاح والتدخّل الخارجيّ ألحقا أضراراً بصيغة التعايش الطائفيّ، التي تغنّى اللبنانيّون دائماً بها. فتحوّل لبنان، بفضل الميليشيات والأحزاب المتقاتلة وضعف سلطة الدولة المركزيّة وسيادتها على شعبها وعلى أراضيها ومرافقها، إلى جزر جغرافيّة طائفيّة تمجّد كلّ واحدة منها عقيدتها وثقافتها وتاريخها إلى درجة إلغاء «الآخر»، ما أفقد لبنان إدّعاءه بأنّه واحة للتعايش الطوائفيّ في الشرق الأوسط. وكان الطبيعيّ أن تؤدّي الأحداث والتطوّرات السياسيّة والأمنيّة إلى إنهيار لبنان ماليّاً وتأثّر قطاعاته الإنتاجيّة والخدماتيّة ومؤسّساته ومرافقه.

وممّا حدّ من تأثيرات الحرب في الاقتصاد الوطنيّ حتّى الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، هو تمكّنه من امتصاص الصدمة، من خلال اللامركزيّة الاقتصاديّة التي نشأت في إطار «بيروت الكبرى» ومناطق الأطراف، وإعادة تموضع رأس المال[1]، ومن خلال استمرار تدفّق التحويلات الخارجيّة إلى البلاد، وبشكلٍ خاصٍّ من اللّبنانيين العاملين في دول الخليج العربيّة، التي بلغت ما يقرب من 2 مليار دولار أميركيّ عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982. يُضاف إلى ذلك، أنّ تمويل حرب لبنان من قبل الخارج، سمح بتعويض المداخيل التي تسبّب بها انحسار النشاط الاقتصاديّ وتغييب دور لبنان الخدماتيّ، على الرغم من بعض الاستثناءات الظرفيّة بالنسبة إلى قطاعات الصناعة والزراعة والبناء.

ومع تفاقم الأزمة الماليّة العامّة، وتصاعد حدّة «الدولرة» المتزامنة مع ارتفاع معدّلات التضخّم منذ عام 1984 بشكلٍ غير مسبوق، وانخفاض السعر الخارجيّ لليرة

اللبنانيّة، وكذلك الناتج المحليّ الإجماليّ إلى أقلّ بكثير عمّا كان عليه قبل الحرب، تحوّلت الأزمة الاجتماعيّة إلى ما يشبه حالة الانهيار، حين هبط الحدّ الأدنى للأجر إلى حوالى 20 دولاراً أميركيّاً، وفق بعض التقديرات، وانخفضت بالتالي القوّة الشرائيّة للمواطن اللبنانيّ، وتجاوزت البطالة نسبة 30% من القوى الناشطة. ولم تنل البُنية التحتيّة الاجتماعيّة من المصروفات العامّة أكثر من 11% بين عاميّ 1977 و1987[2]. فكان لكلٍّ هذا تأثيراته في المجتمع اللبنانيّ بمختلف فئاته، وإن اختلف من شريحة اجتماعيّة إلى أخرى[3]. وما لبث لبنان أن شهد خلال العامين 1988 و1990 تدهوراً اقتصاديّاً واجتماعيّاً جديداً، بعدما تعثّر إجراء الانتخابات الرئاسيّة، وانقسمت الدولة اللبنانيّة إلى حكومتين متنافستين، واندلعت حربان في المناطق الشرقيّة أمعنتا خراباً ودماراً في البنية التحتيّة للاقتصاد اللبنانيّ وتهجيراً للمواطنين.

وفي تقرير له في أيّار 1987، دقّ «صندوق النقد الدوليّ» ناقوس الخطر للحكومة اللبنانيّة، مشيراً إلى **«أنّ التضخّم والوضع الأمنيّ أدّيا ... إلى انحراف في توزيع الدخل في اتجاه الطبقة ذات الدخل العالي، ممّا أدّى إلى بروز مصاعب إضافيّة لأكثريّة السكّان. وما يثير قلقنا»**، أضاف التقرير، **«في حال عدم إيجاد الحلّ السياسيّ، أن يقع الاقتصاد (اللبنانيّ) في دوّامة استمرار تزايد التضخّم وانخفاض القيمة الشرائيّة للعملة، إلى جانب عدم إعادة توزيع الدخل على نحو فعّال في ظلّ حكومة مركزيّة تتجه نحو التفسّخ»**[4]. كان «صندوق النقد الدوليّ» محقّاً في تحذيره، إذ أدّت مسألة إعادة توزيع الدخل إلى حدوث اختلالات في البُنى الاجتماعيّة، عبر إلغاء الطبقة الوسطى وتهميشها اقتصاديّاً واجتماعيّاً، ودفع نسبة كبيرة منها، ومعها أصحاب الأجور والرواتب، إلى حافّة الفقر والبؤس أو إلى الهجرة.

1 – انعكاس التضخّم على أصحاب الأجور والرواتب

لم يعرف لبنان في تاريخه الحديث والمعاصر ظاهرة التضخّم ومفاعيله الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوخيمة. فعشيّة اندلاع الحرب عام 1975، بلغ مؤشّره نسبة وسطيّة هي 7.3%. وبعد ذلك التاريخ، وحتّى عام 1984، لم تتجاوز النسبة الوسطيّة له 20%[5]، وأمكن الحدّ من آثاره الاجتماعيّة السلبيّة من خلال الهجرة والتحويلات الخارجيّة وتدفّق المال السياسيّ، وإعادة تمركز رأس المال في مناطق الأطراف كالبقاع والجنوب وجبل لبنان[6]. وكما يتبيّن من الجدول (26) من الفصل العاشر[7]، واصل التضخّم

قفزاته السريعة، وحقّق أرقاماً قياسيّة بين عاميّ 1986 و1988، وكان له تداعيات اجتماعيّة خطيرة على أصحاب الرواتب والأجور.

– تآكل الأجور وانهيار القوّة الشرائية

في ضوء الغزو الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وتراجع أسعار النفط في أوائل الثمانينات، ومن ثمّ احتدام الصراع الداخليّ في البلاد، سياسيّاً وعسكريّاً منذ «اتّفاق 17 أيّار 1983»، مروراً بانتفاضة 6 شباط 1984، بدأت معدّلات التضخّم ترتفع سنة بعد أخرى، كما أظهر ذلك الجدول (26) من الفصل العاشر. فانعكس هذا الارتفاع الجنونيّ للتضخّم على الفئات الاجتماعيّة من دون استثناء، وبشكلٍ خاصّ على أصحاب الأجور والرواتب في القطاعين العامّ والخاصّ. فالتهم بسرعة أجورهم وقوّتهم الشرائيّة، كذلك الزيادات على الرواتب التي كانت تقرّها الحكومات اللبنانيّة، والتي لم تغطّ في أيّ من الأحوال نسب التضخّم[8]، حتّى قبل أن تدخل هذه الزيادات إلى جيوب أصحابها. وهذا لا يعود إلى تردّي الوضع الاقتصاديّ وانهيار الليرة اللبنانيّة و«الدولرة»، وتراجع قيمة التحويلات الخارجيّة وارتفاع أسعار السلع فحسب، وإنّما أيضاً إلى نشوء مافيات جشعة من التجّار، كانت تستبق انخفاض سعر صرف الليرة والزيادات على الرواتب والأجور للقيام برفع الأسعار، متسبّبة بمزيد من التضخّم وانخفاض آخر في القوّة الشرائيّة لأصحاب الأجور.

وبسبب التضخّم والعوامل الأخرى التي أتينا على ذكرها في الفصل العاشر، حصل انهيار عامّ في القوّة الشرائيّة لكلّ أصحاب الأجور من دون استثناء، مع اختلاف في النسب بينهم. ففقد أصحاب الدخول الدنيا (الفئة الأولى تحت 250 ليرة شهريّاً) 5.5% من قوّتهم الشرائيّة عام 1975، و 14.4% في عام 1981، وحوالى 36% في عام 1985. في المقابل، خسر أصحاب الأجور من الفئة الثانية (بين 275 ليرة لبنانيّة و500 ليرة شهريّاً) نسبة 41.6% من قوّتهم الشرائيّة. أمّا الفئة الثالثة صاحبة الأجور ما بين 500 و2,500 ليرة، فخسرت من قوّتها الشرائيّة بين 50% إلى 58%، في حين لحقت خسائر فادحة في الفئة الرابعة ذات الأجور المرتفعة[9]. وهذا يدلّ على أنّ أصحاب الأجور مجتمعين قد خسروا أكثر من نصف إجماليّ قوّتهم الشرائيّة، ممّا شرّع الأبواب أمام ظاهرة الإفقار.

كما ذكرنا، انعكس التضخّم على أصحاب الأجور الضعيفة والمتوسّطة. ففي عام

1975، كان الحدّ الأدنى للأجر يوازي 135 دولاراً أميركيّاً، ثمّ حقّق ارتفاعاً سنويّاً مقوّماً بالعملة الأميركيّة إلى أن بلغ حوالى 243 دولاراً عام 1983. ومع تردّي الأحوال الأمنيّة منذ ذلك التاريخ وانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل العملات الأجنبيّة، أضحى هذا الأجر يوازي حوالى 47 دولاراً في تشرين الأوّل 1986[10]. وفيما كان الحدّ الأدنى للأجور يساوي 70% من معدّل دخل الفرد عام 1974، أصبح يساوي نسبة 20% منه في نهاية عام 1986[11].

لقد بيّن الجدول (29) من الفصل العاشر[12] أنّ الحدّ الأدنى للأجر بالليرة اللبنانيّة سجّل ارتفاعاً ملحوظاً خلال عاميّ 1987 و1988، نتيجة الزيادات التي طرأت على الأجور (4,300 و15,000 ليرة)، إلّا أنّه كان في العامين المذكورين لا يوازي 49 دولاراً أميركيّاً. وراوح الحدّ الأدنى له، وفق مصادر أخرى، ما بين16.7 دولاراً و21.3 دولاراً أميركيّاً[13]. وبقراءة الجدول (29)، يتبيّن أنّ القوّة الشرائيّة لأصحاب الحدّ الأدنى للأجور سجّلت تراجعاً من16.6% في عام 1982 إلى 130.70% في كانون الثاني عام 1988. إشارة، إلى أنّ نسبة القوى العاملة بالأجر في ذلك الحين بلغت 55% من مجموع القوى العاملة في لبنان، التي راوحت ما بين 816 ألفاً و883 ألفاً بين عاميّ 1987 و1990[14]. من هنا، نفهم المدى الذي تعرّض له أصحاب الأجور المنخفضة من ضغوط منعتهم من تأمين حاجاتهم الضروريّة.

وعندما أقرّت الحكومة اللبنانيّة زيادة على الأجور في أواخر عام 1989 بمفعول رجعيّ اعتباراً من أوّل تموز، جاعلة بذلك الحدّ الأدنى له 45 ألف ليرة لبنانيّة، أيّ ما يوازي 110 دولارات أميركيّ، أدّى انهيار سعر صرف الليرة تجاه الدولار بعد إقرار الزيادة، بالتزامن مع انشطار المؤسّسات الرسميّة والأحداث في المناطق الشرقيّة، إلى هبوط هذا الحدّ[15]. فلم يعد بإمكان أصحاب الحدّ هذا تغطية نفقاتهم الشهريّة الضروريّة. فدلّت جميع تقارير «مصرف لبنان» و«غرفة التجارة والصناعة»، في ما يتعلّق بتطوّر الأجور بالدولار الأميركيّ، على التآكل والانهيار الذي حلّ بأصحاب الرواتب والأجور، وخصوصاً الدنيا منهم. كما انخفض في الوقت نفسه متوسّط نصيب الفرد من الدخل الوطنيّ مقوّماً بالعملة الأجنبيّة، إلى ما بين خُمس ورُبع ما كان عليه قبل الحرب[16]. ففي عام 1974، راوحت حصّة الأجور في الدخل الوطنيّ ما بين 50% إلى 55%. ثُمّ تراجعت هذه النسبة في نهاية الثمانينات إلى ما بين 16% و20%[17].

يُوضح الجدول (39) التآكل الذي طرأ على الدخل بالدولار الأميركيّ بين عاميّ

1985 و1990. فبينما بلغ أقصى حدّ له في عام 1982 وهو 2,917 دولاراً (انظر الجدول 28 من الفصل العاشر)[18]، تراجع بين عاميّ 1985 و1990، وبلغ أدنى مستوى له في عام 1987 وهو 250 دولاراً، وذلك نتيجة تردّي الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة بين عاميّ 1984 و1990 ووصول معدّل التضخّم إلى حوالى 430% عام 1987.

جدول (39) معدّل دخل الفرد في لبنان بين عاميّ 1985 – 1990[19]

السنة	معدّل دخل الفرد $
1985	979
1987	250
1989	756 (500)(*)
1990	667

(*) بطرس لبكي، لبنان: 1975 - 1990، في: **الحياة** 24 نيسان 1991.

بناءً عليه، لم يكن مستغرباً أن تدخل فئات اجتماعيّة ومهنيّة عديدة تحت «مظلّة» الفقر. هذه الفئات هي:[20] الأجراء الذين كانوا يقبضون رواتبهم بالليرة اللبنانيّة، وفقدت أجورهم الثلثين من قيمتها الشرائيّة ما بين عاميّ 1984 و1992، واستمرّوا وحدهم يدفعون ضريبة الدخل مقابل تهرّب أكثر الشرائح الاجتماعيّة منها.

لقد أدّى التضخّم عام 1985، إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكيّة إلى ما يقرب من 70% مع وصول سعر صرف الدولار الأميركيّ إلى 16 ليرة لبنانيّة، كما بيّن ذلك الجدول (27) من الفصل العاشر[21]. وارتفع مؤشر الأسعار خلال العامين 1986 و1987 على التوالي بنسبة 162%، و620%، بالتزامن مع «ارتفاع» متوسّط سعر صرف الدولار الواحد من 35 ليرة إلى 520 ليرة لبنانيّة. وبالإمكان ملاحظة الترابط بين انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار (520 ليرة مقابل دولار أميركيّ واحد) وبين ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكيّة بنسبة 620%[22]. ومع ذلك، لا يعود هذا الارتفاع إلى الأوضاع الاقتصاديّة التي سبق وأشرنا إليها فحسب، بل إلى الاحتكار والربح غير المشروع. وفي كثير من الأحيان، كان ثمن السلع يفوق بكثير ارتفاع سعر

صرف الدولار. وكان يتمّ تحديد سعر صرف الدولار من قبل التجّار، وفقاً للتوقّعات المستقبليّة له من دون أيّ رقيب أو حسيب[23].

وتبعاً لعيّنة مستطلَعة في «بيروت الكبرى» وجبل لبنان وجبيل في أواخر الثمانينات، كانت نسبة 33% من السكّان يعيشون عند خطّ الفقر، وتتراوح مداخيلهم الشهريّة ما بين 35 و45 دولاراً، وأنّ نسبة 11 % منهم راوحت دخولهم بين 50 إلى 60 دولاراً شهريّاً، في حين أنّ نسبة 12% فقط من العيّنة المستطلعة راوح دخلها ما بين 150 إلى 180 دولاراً، وبمعنى آخر أنّ نسبة 44% من الأهالي المستطلَعين كانوا يعيشون في ظروف ماديّة صعبة[24]. وقد ربط زوجان يعملان في قطاع التدريس بين التضخّم وأجورهما وقوّتهما الشرائيّة، وكيف أنّ ثُلثي راتبهما كان يتبخّر بعد أقلّ من أسبوعين من بداية الشهر، بسبب اضطرارهما إلى تموين المواد الغذائيّة خوفاً من انخفاض سعر صرف الليرة، وانقطاع الطرقات، وتخصيص ما يتبقى للبنزين والطوارئ[25].

لقد طال ارتفاع الأسعار الخدمات والمواد الحياتيّة التي لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بأخرى. فخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 1984، حقّقت الطبابة وأسعار الأدوية ارتفاعاً بلغ 3.26%[26]. ثمّ واصلت الأدوية ارتفاعها خلال عام 1985، وحقّقت في النصف الثاني من عام 1986 ارتفاعاً بنسبة 82%[27]. وفي الوقت نفسه، انتشرت في السوق أصناف مستوردة غير معروفة ومقلّدة. وأضحت «تجارة الأدوية» تضاهي أيّة تجارة أخرى وأرباحها سريعة. وأثناء «حرب الإلغاء» في النصف الأوّل من عام 1990، بلغ ارتفاع أسعار الأدوية نسبة 42% عن عام 1989، فيما بلغ متوسّط ارتفاع السلع الاستهلاكيّة في العام الأخير، وفق الجدول (27) من الفصل العاشر نسبة 39%، وسعر صرف الدولار الأميركيّ أكثر من 702 ليرة لبنانيّة[28]، في الوقت الذي ازدادت فيه الأقساط المدرسيّة بنسبة 100% .

وممّا زاد الوضع سوءاً، الاحتكار الذي طال السلع الرئيسيّة، كالأرزّ والسكّر والطحين وبعض أطعمة الأطفال والبنّ[29]. فخلال شهر كانون الثاني 1986، دخلت إلى البلاد كمّية 10 آلاف طنّ من السكّر، ومع ذلك، فُقِدت هذه المادّة من السوق، وارتفع سعر الكيلوغرام الواحد إلى ما بين 6.50 و7 ليرات لبنانيّة[30]، ما رفع ثمن الطنّ منها من 500 إلى 750 دولاراً، أيّ بنسبة 50%. وفيما كانت كلفة ربطة الخبز هي 110 ليرات لبنانيّة، كانت هذه الكمية تباع إلى المستهلك بسعر يراوح بين 500 و600 ليرة[31].

وعن معاناة الفقير مع الرغيف الذي يتهافت عليه ويرتفع ثمنه تارة ويختفي تارة أخرى، دعا أحد المراقبين المعاصرين إلى رفض هذه المعاناة بالقول: «**أيّها الرغيف**»... **الهارب من بيروت... أيّها الرغيف المُطارَد... أيّها البريء... يا رجاء الفقراء، وأمل التعساء.. أيّها الحبيب في زمن الحرب... (و) الهارب من الحرب...أيّها الرغيف، الذي يقف وراء كلّ حرب، وخلف كلّ سلام... لماذا تحاول أن تهرب... في المدينة لا يزال الأطفال ينتظرون السلام... لا تقل أريد أن أسافر... استغفرك أيّها السلطان. أُصلّي من أجلك. وأرجوك ألّا ترحل. لقد قرأت اليوم على وجوهَ أطفال بيروت، وفي عيونهم كلمات تؤكّد على (كذا) أنّ الأمل بالحياة لا يزال كبيرا. وأنّ العودة إلى زمن الحبّ لا بد منها. أيّها الرغيف، أناشدك أن تصمد وتثور...**»[32] وعن هذه المعاناة، مقرونة بالقصف العشوائيّ اليوميّ، كتبت مجلّة «الحوادث» تقول: «**من لم يمت بالقصف مات من الفقر**»[33].

وبتراجع القوّة الشرائيّة للمواطنين ووصول ثلاثة أخماس سكّان بيروت إلى عتبة الفقر عام 1987، وبالليرة التي تقفز إلى الوراء، والفقر الذي يقفز إلى الأمام[34]، بات الحصول على الرغيف والغاز والبنزين والأدوية بأسعار «معقولة» هاجساً يوميّاً لأفراد الأُسرة. كان الناس يهرعون عند سماع أخبار تدهور قيمة الليرة (= «ارتفاع» سعر صرف الدولار كما أُشيع خطأً) لتأمين هذه الحوائج بالأسعار القديمة قبل أن يلتهم التضخّم والغلاء مدّخراتهم الماليّة. وعلى الرغم من تسجيل أكثر من خمسة وعشرين تحرّكاً عمّاليّاً خلال النصف الأوّل من عام 1990، بهدف لجم ارتفاع الأسعار وتحسين الظروف المعيشيّة وزيادة الأجور والرواتب، إلّا أنّ «التجّار» والمحتكرين، كانوا يستبقون زيادة الأجور دوماً، ويرفعون أسعار منتجاتهم بحجة الحفاظ على رأس مالهم، غير مكترثين بدوريّات «مصلحة حماية المستهلك» ولا بإنذاراتها بالكشف عن المتلاعبين بالأسعار، ولا التقيّد بلوائح الأسعار الأسبوعيّة للسلع والبضائع الأساسيّة التي كانت تصدرها هذه المصلحة، ولا بالقانون الإنسانيّ أو القانون الوضعيّ المتعلّق بشرعيّة المكاسب أيضاً. كانت أرباح تجّار المواد الغذائيّة والألبسة تتعدّى في الواقع نسبة 100%[35]. وكان التاجر المحتكر يحدّد، في بعض الأحيان، سعر مبيع السلعة تبعاً لمظهر المشتري. وفي هذا يقول نسيم خوري: «**فأسعار الحاجيّات تُقاس كلّها**

بالنظر. يرمقك (التاجر) صعوداً وهبوطاً ويسعّر. يتمايز ذقنك وثيابك وشكل ابتسامتك ويزيّنك بنظراته الجشعة ويسعّر»[36].

وممّا يثير الاستهجان، أنّ عودة العملة الوطنيّة إلى الارتفاع ظرفياً في السوق المحلّية مقابل العملات الأجنبيّة بفعل المضاربة، كان لا يؤدّي في المقابل إلى انخفاض الأسعار. وفي معظم الأحيان، كان ارتفاع سعر سلعة من السلع، المحروقات على سبيل المثال، يؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع الأخرى المرتبطة بالنقل بصورة جنونيّة، بما في ذلك الإيجارات والأقساط المدرسيّة والاستشفاء وثمن الرغيف. فنتيجة حرب عون في آذار 1989 وتضرّر خزّانات الوقود في الدورة، وصل سعر صفيحة البنزين إلى 100 دولار أميركيّ في السوق السوداء، وكثُرت أرتال السيّارات أمام محطّات البنزين. وفي حزيران من العام نفسه، رفعت الحكومة اللبنانيّة سعر صفيحة البنزين من 1,450 إلى 2,200 ليرة[37]. إشارة إلى أنّ تسعير السلع الحياتيّة من قبل التجّار، كان يسير جنباً إلى جنب مع سعر صفيحة البنزين وسعر صرف الليرة اللبنانيّة.

ومن جهة أخرى، أدّى تراجع القوّة الشرائيّة إلى نتيجتين: انهيار نظام الأجور بكامله، وقد تناولناه للتوّ، والتأثير السلبيّ لتدهور القوّة الشرائيّة في أوضاع السوق الداخليّة. فذكرت استطلاعات أُجريت عام 1985، أنّ الحركة التجاريّة في جونيه سجّلت هبوطاً بنسبة 40% عن عام 1984، وفي سوق الزلقا بنسبة 30% في الفترة نفسها. وفي فرن الشبّاك، تدنّت المبيعات بنسبة 34%. وفي الملاهي على ساحل كسروان، تخلّى الزبائن، الذين تدنّى عددهم بشدّة، عن العشاء مكتفين بالمشروب[38]. وبناءً على الأزمة الاقتصاديّة – الاجتماعيّة، أخذ القطاع الخاصّ في المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة منذ عام 1986 يعقد مع موظّفيه وعمّاله اتّفاقات لتخفيض رواتبهم، مقابل تخفيض في الإنتاج والخدمات المطلوبة منهم.

– المعيشة المذلّة: تكاليفها وتأثيراتها

كيف أثّر التضخّم وارتفاع الأسعار في أبواب الإنفاق وقدرات الأُسر على تأمين حاجاتها الأساسيّة من ناحية الغذاء والطبابة والملبس والكساء والسكن والتعليم والنقل؟ وكيف تطوّرت أولويّات الأُسر في تأمين حاجاتها هذه قبل الاجتياح الإسرائيليّ لبنان عام 1982 وبعده، مع ارتفاع تكاليف المعيشة المذلّة منذ منتصف الثمانينات؟

تشير التقارير الاقتصاديّة إلى وتيرة تصاعديّة في الأسعار الاستهلاكيّة منذ «حرب السنتين»، وعلى تطوّرها بشكلٍ تصاعديّ حادّ في السنوات التالية، وبلوغها الذروة في سنة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وما بعده. ويُبيّن الجدول (40)، أنّ أسعار الكساء والبياضات كانت أكثر الارتفاعات حدّة بين عاميّ 1974 و1982، تلتها أسعار المواد الغذائيّة ثمّ النفقات المختلفة وأكلاف السكن.

جدول (40) مؤشّر أسعار المواد الاستهلاكيّة بين عاميّ 1974–1982[39]

(1966= 100)

نوع الإنفاق	1974	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الغذاء	158.4	290.3	295.1	377.9	486.0	582.5	676.0
الكساء والبياضات	165.4	287.4	380.9	487.5	585.2	704.5	791.5
الإسكان	106.6	139.7	158.9	176.3	200.4	219.9	256.1
نفقات مختلفة	112.02	186.0	220.0	264.4	318.4	392.3	528.2

وبعد عام 1984، اختلف الوضع جذريّاً عمّا كان عليه أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان وفي أعقابه، بعدما تقدّم تأمين الغذاء بالشكلِ المطلوب على ما عداه من حاجات الأُسر. كان بإمكان الأُسرة أن تخفّف من إنفاقها على الملبس والترفيه، لكنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة والأدوية مقوّمة بالعملة الصعبة، وبالتالي تخفيف الأُسر من استهلاكها الغذائيّ وإهمال العناية بصحّتها، كانت لهما تداعيات صحيّة وخيمة. وقد ناقشنا في الفصلين التاسع والعاشر الأسباب السياسيّة والأمنيّة والماليّة والاقتصاديّة التي كانت وراء الانهيار العامّ ما بين عاميّ 1984 و1991. وما يهمنا هنا، هو تقصّي مدى تأثير هذه الأوضاع (تضخّم، قوّة شرائيّة، أجور) في الأحوال المعيشيّة للبنانيّين إلى درجة إفقارهم، وبالتالي إحداث اختلالات في البُنى الاجتماعيّة التقليديّة التي كانت سائدة قبل الحرب.

لقد قدّرت إحصاءات رسميّة في منتصف الثمانينات ارتفاع كلفة معيشة فرد واحد على عتبة الفقر بـ 100%. وفي نهاية عام 1986، ذُكر أنّ كلفة معيشة أُسرة من خمسة أشخاص خلال الأشهر العشرة الأولى من ذلك العام ارتفعت بنسبة

150%، وأنّ ما يُصرف شهرياً على المواد الأساسيّة، باستثناء التعليم والإيجار والطبابة، ارتفع من 5,652 ليرة لبنانيّة إلى 14,083 ليرة[40]، في حين كان الحدّ الأدنى للأجور يعادل 13.8% من عتبة الفقر هذه[41]. ويُظهر الجدول (41)، أنّ القوى العاملة في القطاع الزراعيّ، كانت، بُعيد انتهاء الحرب، الأكثر تأثّراً بين الفئات الاجتماعيّة ضمن التصنيفين، تلتها على التوالي فئة الموظّفين في الإدارات والصناعيّين، وأخيراً العاملين في القطاع التجاريّ. فـ 32.1% من الأسُر المتطلعَة، كانت تحت خطّ الفقر المرقع أو المُطلق.

جدول (41) حجم ظاهرة الفقر عند الفئات الاجتماعيّة والمهنيّة بُعيد انتهاء الحرب (النسب المئويّة)[42]

	الزراعة	الصناعة	التجارة	إدارة عامة	خدمات أخرى
تحت خطّ الفقر المدقع	40**	3**	1**	5**	1**
تحت خطّ الفقر المطلق	75*	26	13	31	16

(*) أُسر يعمل معيلها في الزراعة، (**) من أصل النسب المدرجة تحت خطّ الفقر المطلق.

وفي دراسة ميدانيّة أُجريت عام 1987 شملت أربعين أُسرة تنتمي إلى فئات اجتماعيّة مختلفة الدخول، جاء أنّ مجموع نفقات الأُسرة الشهريّة قد فاق مدخولها بكثير، وأنّ إنفاق الفئة التي راوحت رواتبها الشهريّة ما بين الحدّ الأدنى للأجور وعشرة آلاف ليرة، بلغ أكثر من 19,500 ليرة لبنانيّة، فيما بلغ إنفاق أفراد الطبقة المتوسّطة التي أصبحت في عداد الطبقة الفقيرة حوالى 47 ألف ليرة، مع العِلم أنّ رواتبها لم تصل إلى 30 ألفاً في الشهر. أمّا الفئة الميسورة سابقاً وتحوّلت إلى معسورة، فبلغ مصروفها حوالى 79,500 ليرة ومدخولها لا يتجاوز 50 ألف ليرة، وهذا يعني أنّ على الفئتين الاجتماعيّتين الدنيا والوسطى، إضافة إلى ضرورة تقليص إنفاقهما بشدّة، الصرف من مدّخراتهما وأملاكهما، أو الاستدانة أو الاعتماد على التحويلات الخارجيّة. ولاحظت الدراسة عينها، أنّ الفئة الاجتماعيّة من أصحاب المصالح المستقلّة من تجّار وأطبّاء ومهندسين إلخ... لم تتأثّر بالظروف المعيشيّة السيئة، وظلّ إنفاقها قياساً إلى الفئات الاجتماعيّة الفقيرة والمتوسّطة يصنّف في باب الكماليّات[43].

وبنتيجة التضخّم الذي طرأ عام 1988[44]، تصاعد ما كانت تتعرّض له الأُسرة اللبنانيّة من إفقار. فقُدّر أن أُسرة مؤلّفة من خمسة أشخاص، أصبحت تحتاج إلى أكثر من 650 ألف ليرة لبنانيّة شهريّاً كي تعيش حياة عاديّة، وإنّ نسبة 10% فقط من مجموع القوى العاملة كانت تستطيع تأمين هذا الحدّ الأدنى الضروريّ. وهذا يدلّ على التراجع المعيشيّ الحادّ لـ 90% من أفراد الطبقتين الوسطى والفقيرة[45]. وبين بداية عام 1989 وحتّى مطلع عام 1991، ارتفعت كلفة المعيشة ستّ مرّات عمّا كانت عليه في صيف عام 1987[46]. وفي الثمانينات، بلغت نسبة دخل 28% من المهجّرين العاملين 1,000 ليرة لبنانيّة في الشهر، ونسبة 55% منهم ما بين 1,000 إلى 2,000 ليرة، ومتوسّط دخل الأُسرة لكلّ من جرى إحصاؤه من المجهّرين 1,700 ليرة[47]. وهذا ما حمل رئيس الحكومة عام 1987 على مناشدة الهيئات الدوليّة ومنظّمات الإغاثة للمساعدة على إغاثة وإطعام 1.5 مليون جائع في لبنان[48].

كما سبق وذكرنا، أصبح الإنفاق على الغذاء في أولويّات الأُسرة منذ منتصف الثمانينات. فبين آذار 1985 - نيسان 1986 وشباط 1987، أشار متوسّط أبواب الإنفاق لأُسرة مؤلّفة من زوجين وثلاثة أولاد، إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على المواد الغذائيّة والنقل. ودلّت الإحصاءات على أنّ الإنفاق على السلع الغذائيّة انخفض بحوالى 25% بين عاميّ 1966 و1985 وفق الأسعار الثابتة عام 1966، ووصل هذا الانخفاض إلى حوالى 40% عام 1988[49]. وإذا علمنا أنّ استيراد لبنان من الأغذية بلغ بين عاميّ 1988 و1990 (74.9%) من مجمل حاجاته من المواد الغذائيّة، لأدركنا على الفور ما كانت تتعرّض إليه فئات الدخول الضعيفة والمتدنّية، نتيجة أثمان هذه السلع المستوردة بالعملة الصعبة[50]، أو نتيجة رفع الأسعار من قبل التجّار الجشعين على أساس ما سيستقرّ عليه الدولار مستقبلاً.

إنّ الأرقام الواردة في الجدول (42) تُشِير إلى أيّ مدى تأثّرت أبواب إنفاق الأُسر وقدراتها في تأمين الحاجات الأساسيّة. أمّا الأرقام المدرجة في الجدول (43) تحت العنوان القياسيّ «أثّرت كثيراً»، فتدلّ أنّ نسبة مئويّة مرتفعة من اللبنانيّين تأثّرت بموجات التضخّم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكيّة، وبالتالي في قدرتهم على تأمين حاجاتهم الأساسيّة.

جدول (42): أبواب الإنفاق السنويّ الوسطيّ للأسرة اللبنانيّة بين عاميّ 1985 – 1987[51]

باب الإنفاق	آذار 1985 - نيسان 1986	شباط 1987	% زيادة الإنفاق أو تناقصه
الغذاء	37.15	49.45	33.1 +
ملابس	7.47	5.68	24.0 -
سكن ولوازمه	12.48	8.69	30.3 -
عناية طبيّة	9.99	9.8	1.9 -
تعليم	6.27	5.51	12.1 -
نقل	14.49	10.12	30.1 -
تسلية وترفيه	1.14	0.78	31.5 -
عناية شخصيّة	1.45	1.32	9.0 -
إنفاق مختلف	9.06	8.65	4.5 -
مجموع الإنفاق	99.5	100.0	

يُبيّن الجدول (42) حدوث تغيّر حادّ في استهلاك الغذاء. وبالنسبة إلى الأُسر ذات الإنفاق الضعيف والمتوسّط، التي كان إنفاقها على الغذاء يعادل نسبة حوالى 38% من مجموع نفقاتها خلال شهريّ آذار ونيسان 1986، بات هذا الإنفاق يوازي حوالى 50% في شباط عام 1987، وارتفعت نسبته إلى 58% عام 1988. وهذا يعني أنّ الأُسرة اللبنانيّة تدنّى مستوى معيشتها، وأنّها كانت تصرف على الغذاء أكثر من السابق، مع العلم أنّ كميّة غذائها ونوعيّته قد هبطت[52]، ممّا يعني كذلك، أنّها أصبحت تأكل أقلّ من السابق. وهذا يفسر مشكلات سوء التغذية وحالات المجاعة وسط العديد من الفئات الاجتماعيّة ذات الدخول المحدودة بشكلٍ لم يسبق أن عرفه اللبنانيّون، وبالتالي ارتفاع وفيّات الأطفال (23 بالألف قبل بلوغ السنة الأولى من أعمارهم، و56 بالألف للأطفال حتّى سنّ الخمس سنوات)[53]، مع الإشارة إلى الفروقات في الوفيّات بين بيروت وجبل لبنان من جهة، وبين الأطراف من جهة أخرى، فسجّلت الأخيرة نسب مئويّة مرتفعة مقارنة بالعاصمة والجبل. كما يعني الجدول، أنّ الأُسرة قد خفّضت

إنفاقها على الملبس والمسكن والنقل والتسلية بنسبة ما بين 24% إلى 31%، في حين انخفض إنفاقها على التعليم بحوالى 12%.

أمّا الجدول (43)، فيُبيّن مستويات تأثّر الأُسر بمعدّلات التضخّم. فتأثّرت نسبة 69% من عيّنة مستجوبة (1,418 شخصاً) بشكلٍ كبيرٍ في مسألة تأمين غذائها، فيما أشارت نسبة 74% إلى أنّ تأمين الكساء قد تأثّر كثيراً، وصرّحت نسبة 66% من العيّنة بتأثّر قدراتها في توفير الطبابة بشكلٍ كبير. وبالنسبة إلى التعليم، فأعربت نسبة 55% أنّها تواجه صعوبات جمّة في هذا المجال. وفي بعض مناطق الأطراف، وخصوصاً في مناطق حاصبيّا وراشيّا وصيدا وطرابلس وبعلبك والجنوب، وصل تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة في نفقات الغذاء بالنسبة إلى المستجوَبين إلى أكثر من 85%، وفي الطبابة 87%، والتعليم حوالى 73%، والسكن 53%، والتسلية أكثر من 90%، وفي نفقات الانتقال ما يزيد عن 83%[54].

جدول (43) قدرة الأُسرة على تأمين حاجاتها الأساسيّة[55]

أنواع الاحتياجات	لم توثر	أثّرت كثيراً	أثّرت وسطاً	أثّرت قليلاً	النسبة المئويّة
الغذاء	2.0	69.1	25.1	3.5	99.7
الكساء	1.9	74.2	20.5	3.5	100.1 (كذا)
الطبابة	6.1	66.2	19.3	8.1	99.7
التعليم	23.3	55.0	15.3	6.3	99.9
السكن	45.8	31.5	12.0	10.5	99.8
الترفيه	5.2	66.4	21.4	6.8	99.8
النقل	4.5	67.4	21.2	6.7	99.8

إنّ ما يفسّره الجدول (43)، هو أنّ ما بين 55% و74% من اللبنانيّين المستطلَعين لم يعد يأكلون ويلبسون ويتعلّمون ويتطبّبون ويترفّهون كما كانوا يفعلون في السابق. وبناءً على ذلك، لم يعد بمقدور 18.8% من أُسر العيّنة تأمين الحدّ الأدنى الضروريّ من الغذاء

والملبس والمسكن، ونسبة 51.9% تأمين المستلزمات الكاملة في جميع المجالات، ونسبة 24.6% متابعة تعليم أبنائها حتّى نهاية المرحلة المتوسّطة، و60% تأمين مستوى نوعيّ لتعليمهم[56]. إنّ عجز حوالى 70% من العيّنة عن تأمين الغذاء الكافي والصحيّ لأولادها[57]، يفسّر مشكلات سوء التغذية التي انتشرت وسط المناطق الشعبيّة.

لقد أشارت إحصائيّات «اليونيسف» إلى أنّ طفلاً واحداً من كلّ اثنين دخلا المستشفى (بما فيها قسم الطوارئ) في ضاحية بيروت الجنوبيّة كان مصاباً بسوء التغذية[58]. وذكرت الباحثة هدى زريق أنّ نسبة 10% من الأطفال الذين وُلِدوا في لبنان في منتصف الثمانينات كانوا ناقصي الوزن، وعدد الأولاد الذين تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من سوء التغذية، هو 31 ألفاً (عام 1992)، وفق إحصاءات «مصرف لبنان»[59]. لقد كان هناك كلام كثير يدور في الوسط الاجتماعيّ عن أطفال يذهبون إلى مدارسهم يحملون معهم «شندويشات» فارغة، وعن «مراييل» مدرسيّة تُخفي تحتها ثياباً رثّة. وفي 19 تشرين الثاني 1986، ذكرت الصحف نقلاً عن «وكالة رويترز» أنّ طفلاً يبلغ من العمر خمس سنوات وقع مغشيّاً على الأرض، لأنّ دور الإفطار كان لأخيه في ذلك اليوم[60]. وفي «**وطن القصبة والكبّة**»، كتبت مجلّة «المسيرة» بمرارة تقول: «**عاشت الفلافل**»[61].

وجاء في تقرير لمنظمة الصحّة العالميّة (WHO)، أنّ سوء التغذية كان يسود بشكلٍ خاصّ بين المواطنين الذين يعيشون في ظروف صعبة، وخصوصاً بين اللاجئين الفلسطينيّين والمهجّرين اللبنانيّين، بالإضافة إلى تفشّي أمراض القلب (= عمليّات القلب المفتوح) والأمراض العقليّة والوبائيّة، وأمراض الجهازين المعديّ والرئويّ والإسهال، والسكريّ والجرَب والسلّ وارتفاع ضغط الدم[62].

وممّا جعل الأزمة المعيشيّة تتفاقم على صعيد الاستشفاء، أنّ المستشفيات لم تعد تتقيّد بالتعرفة وتطال مخالفاتها درجة الضمان الاجتماعيّ. فارتفعت تكاليف الليلة الواحدة في المستشفى في منطقة بيروت من دون العناية الطبيّة ما بين 4 إلى 5 آلاف ليرة لبنانيّة، أيّ ضعف الحدّ الأدنى للأجر خلال العامين 1985 و1986[63]. وبين أيّار 1986 وكانون الثاني 1987، ازداد مجموع كلفة الاستشفاء في مستشفى نموذجيّ بنسبة 73.3%، وكانت أعلى زيادة هي على التوالي لغرفة التوليد (99%) ووحدة الجنصين (93%)، وغرفة العمليّات (82%)، وأجرة السرير (79%)، والحاضنة (77%)[64].

يُبيّن الجدول (44)، أنّ عدد المستشفيات الرسميّة في المحافظات اللبنانيّة كلّها،

شكّل أقلّ من 12% من مجموع المستشفيات، وعدد الأسرّة نسبة 8.5% من مجموع الأسرّة، بمعنى أنّ كلّ قطاع الاستشفاء ظلّ تقريباً بيد القطاع الخاصّ، كما كان الحال قبل الحرب[65]. ويُشير الجدول كذلك، إلى أنّ المستشفيات الخاصّة تركّزت في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان من ناحية عددها وعدد أسرّتها: على التوالي: 54.3% و61.4%. من هنا، كان على المواطن العاديّ وأصحاب الأجور المتدنّية وذوي الدخول المتوسّطة، اللجوء إلى المستشفيات الخاصّة للحصول على الاستشفاء السريع و«الجيّد»، مقابل تكاليف استشفاء مرتفعة جدّاً، أو الاستشفاء على نفقة وزارة الصحّة و«الضمان الصحيّ». وفي الحالتين كلتيهما، كان المريض يتعرّض للاستغلال، فلم تكن المستشفيات ولا الأطبّاء الذين يجرون العمليّات الجراحيّة يتقيّدون بالتعرفة الرسميّة الموضوعة من قبل المؤسّستين. يُضاف إلى ذلك، حصول تُخمة في المستشفيات والأطبّاء في مناطق، وغياب شبه واضح في مناطق الأطراف. ففي عام 1989، كان يوجد في البقاع مستشفيان حكوميّان، الأوّل في زحلة والثاني في بعلبك، وثلاثة مستشفيات صغيرة في الهرمل وخربة قنفار وراشيّا الوادي، ويبلغ إجماليّ عدد أسرّتها العاملة 86، مقابل 10 مستشفيات و410 أسرّة للقطاع الخاصّ في المناطق نفسها. وعلى صعيد المستوصفات، وُجِدَ في التاريخ المذكور ثمانية مستوصفات حكوميّة مقابل 90 للقطاع الخاصّ[66].

جدول (44): إحصاء بعدد المستشفيات والأسرّة في القطاعين الخاصّ والرسميّ عام 1986[67]

المحافظة	مستشفيات			أسرّة		
	خاصّ	رسميّ	مجموع	خاصّ	رسميّ	مجموع
بيروت	27	1	28	2,436	28	2,264
جبل لبنان	39	2	41	2,708	197	2,905
الشمال	17	4	21	858	196	1,054
الجنوب	19	5	24	1,208	173	1,381
البقاع	10	3	13	477	128	605
مجموع لبنان	**112**	**15**	**127**	**7,687**	**722**	**8,409**

وفي ظلّ التهجير وعدم رغبة المؤجّرين في تأجير شققهم أو طلب قيمة ايجار مرتفعة، كانت تغطية كلفة السكن وحدها تستنزف، أحياناً خلال الثمانينات، نسبة تصل إلى 64% من الدخل الفرديّ للمواطن، في الوقت الذي لم تعد فيه قروض «مصرف الإسكان» تموّل أكثر من نسبة 10% من ثمن منزل لائق. وعشيّة انتهاء حرب لبنان، بلغت أجرة مسكن مؤلّف من ثلاث غرف وملحقاته بمساحة 75 متراً مربّعاً في أحد الأحياء الشعبيّة في محلّة الأوزاعيّ أو في حيّ السلم أو الرمل العالي وبرج البراجنة، ما يزيد عن 180 ألف ليرة، أيّ ما يساوي حوالى 240% من الحدّ الأدنى للأجر عام 1990 البالغ 75 ألف ليرة(68). وفي بعض أحياء بيروت الراقية، كان إيجار شقّة مفروشة من ثلاث غرف يكلّف 20 ألف دولار أميركيّ سنويّاً، من دون التدفئة والماء الساخن(69).

وفي عام 1990، ذكر تقرير للأمم المتّحدة أنّ الحدّ الأدنى الشهريّ اللازم للأُسرة لتغطية الحاجات الأساسيّة هو 313 دولاراً أميركيّاً، موزّعة على الشكل التالي: 150 دولاراً للغذاء، 123 دولاراً نفقات ثابتة، و40 دولاراً نفقات أخرى، في حين كان الحدّ الأدنى هو 70 دولاراً. وبناءً على ذلك، كان ثُلث الأُسر اللبنانيّة يحتاج إلى مساعدة لسدّ حاجاته الأساسيّة من غذاء وتعليم(70). ومن هنا نفهم سبب ازدياد الهجرة وأعداد الذين يسكنون عند ذويهم(71). وطبقاً لعيّنة من 200 شخص ينتمون إلى فئات دخول مختلفة، صرّحت نسبة(72):

14% بعدم قدرتهم على تدبير أمورهم.

30% بتفاؤلهم بعمل إضافيّ.

26% أنّهم لن يفعلوا شيئاً جرّاء الإحباط.

15% أنّهم سيرقون ويتظاهرون ويثورون.

كما صرّح 90% من العيّنة نفسها أنهم يعانون من ضائقة ماليّة بسبب الغلاء.

لقد أدّت شجون الحرب، من الأمن واللهاث وراء لقمة العيش، والطبابة والاستشفاء والتعليم والسكن، وفوق كلّ شيء تأمين مستلزمات الحياة الضروريّة والعيش بكرامة في حدّه الأدنى، إلى حالات نفسيّة عند الأُسر التي تُعيل أولاداً أو تعتني بمرضى أو معوّقين. ويُشير الجدول (45) إلى آثار نفسيّة سلبيّة أصابت المواطن، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالقلق والخوف والضغط النفسيّ والأرق والذاكرة وحالات الانهيار والصداع والاضطرابات التشنّجيّة. فاحتلّ الخوف قائمة هذه اللائحة بنسبة 90%، تلته الضغوط

النفسيّة والقلق على التوالي بـ 80% و70%. أمّا حالات الانهيار المقنّع والصريح، فبلغت على التوالي 56% و25%. وذكر أحد الأخصائيّين النفسيّين أنّ نسبة مرضاه ارتفعت 50% خلال الحرب(73). ويبدو هذا طبيعيّاً إذا ما عرفنا أنّ نسبة الأدوية المهدّئة المستوردة لمختلف الحالات النفسيّة، شكّلت أكثر من 50% من الأدوية المستوردة.

جدول (45): الآثار النفسيّة والصحيّة للحرب في السكّان عام 1986 (74)

نوع المرض أو الحالة	النسبة المئويّة
قلق نفسيّ	70
خوف	90
ضغوط نفسيّة	80
أرق	30
اضطراب في الذاكرة والانتباه	36
حالات انهيار صريحة	25
حالات انهيار مقنّع	56
أوجاع عضليّة واضطرابات تشنجيّة	62
الصداع	40
اضطرابات في القلب والشرايين	80
اضطرابات نفسيّة	50
اضطرابات هضميّة	40
اضطرابات جنسيّة	46

لقد جعلت الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة التي تطرّقنا إليها، اللبنانيّين يتحوّلون إلى مرتهنين لبعض الدولارات أو الدنانير والدراهم التي كانت تأتيهم من أب أو أخ أو قريب في الخارج، وخصوصاً من أولئك العاملين في دول الخليج العربيّة. وحدّثني أحد الأشخاص، ويُعيل زوجة وخمسة أولاد، أنّه بعث برسائل عدّة إلى شقيق عديله في الخليج، يرجوه أن يتبنّى تعليم أحد أولاده، وأنّ هذا الشخص فعل ذلك لمدّة شهرين،

ثمّ انقطع عن ذلك بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية. وقال هذا الشخص، إنّه اضطر لأن يكتب رسائل «الاستنجاد» بشقيق عديله بالدموع والاستجداء، ولولا الضائقة الاقتصاديّة لما سمحت كرامته له أن يفعل ذلك[75]. لقد كانت التحويلات الخارجيّة تُسهم بشكلٍ ملحوظ في صمود الأُسر في لبنان، ووصلت إلى أعلى رقم لها عام 1980، وهو 2.2 مليار دولار أميركيّ. ولكنْ بعد ذلك التاريخ، أخذت تتراجع بشكلٍ ملحوظ. فبلغت 700 مليون عام 1984 و400 مليون في عام 1985، و600 مليونٍ عام 1988[76]. فكان هذا سبباً من أسباب تعرّض الأُسر المعتمدة على التحويلات الخارجيّة إلى أزمات معيشيّة صعبة.

قبل الحرب، كان اللبنانيّون يفخرون بـ«المعجزة اللبنانيّة» وبعنفوانهم ومستوى معيشتهم المرتفع وتغنّوا به على الدوام. لكنّهم، مع استمرار ويلات الحرب المذلّة، تحوّلوا إلى متسوّلين للمساعدات الغذائيّة الدوليّة التي كانت توزّع عليهم، أو تُسجّل على أسمائهم وقد لا تصل إليهم أبداً. وبين عاميّ 1982 و1985، بلغت قيمة الأموال التي حصل عليها لبنان كهبات ومساعدات حوالى 631 مليون دولار، جاء معظمها بوساطة منظّمات دوليّة ومحلّية[77]، ويرتدي بعضها طابعاً سياسيّاً، على حدّ قول كمال حمدان. وكما يُبيّن الجدول (46)، كان حوالى ثلاثة أرباع هذه المبالغ تُصرف على الحاجات الطارئة وتأهيل المساكن أو امتلاكها، وعلى برامج إنمائيّة، في حين لم تتجاوز المبالغ المخصّصة للرعاية الصحيّة وبرامج الخدمات الاجتماعيّة نسبة 30%.

جدول (46): مسارب إنفاق المساعدات والهبات إلى لبنان[78]

التصنيف	النسبة %
حاجات طارئة	25
تأهيل مساكن أو امتلاكها	25
تأمين الرعاية الصحيّة (أفراد ومؤسّسات)	10
برامج خدمات اجتماعيّة (أيتام ومعوّقون)	15
برامج إنماء محليّة وشخصيّة	20
برامج إعادة تأهيل خدمات عامة	5
المجموع	100.0

وفي عام 1989، قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربيّة السعوديّة، بتوزيع حصّة غذائيّة «محترمة» على كلّ أُسرة في لبنان، عبر «مؤسّسة الحريري»، وإيصالها إليهم في بيوتهم. وأكّد المواطنون آنذاك، أنّ الحصّة السعوديّة كانت الأولى التي يتسلّمونها بكرامة من دون إذلال. وأعقب ذلك مساعدات من الكويت ودول عربيّة وأجنبيّة أخرى. كانت هذه هي المرّة الأولى منذ اندلاع الحرب التي يُترك للمواطنين فيها حرّية قبول الحصّة الغذائيّة أو رفضها، وكذلك المرّة الأولى التي تُشارك فيها هيئات المجتمع المدنيّ في وضع الاستمارات وتوزيع الحصص الغذائيّة. وقد بلغ عدد الموزّع منها حوالى 750 ألف حصّة، وصلت إلى كلّ بيت في لبنان[79].

نبقى في مجال تردّي الوضع الاقتصاديّ لنشير إلى أنّ التضخّم وغلاء المعيشة، انعكسا ثقافيّاً بتراجع عدد الصحف ونسبة قرّائها. ففيما بلغ عددها باللغات العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة والأرمنيّة عام 1966 (304) صحف، منها 53 يوميّة و152 أسبوعيّة و99 دوريّة، تراجع عددها كلّها خلال السنوات الخمس الأولى من اندلاع الحرب إلى 134 صحيفة ومجلّة[80]. وفي عاميّ 1981 و1984، كان كلُّ مستجوَب من عيّنة يقرأ يوميّاً ما يعادل 1.5 جريدة. وفي عام 1986 تراجع هذا الرقم إلى 1.2 جريدة، وإلى 0.7 جريدة في عام 1987[81]. وفي التاريخ الأخير، أصبح الإنفاق على الكتب والمجلّات والصحف لا يشكّل سوى نسبة ضئيلة من متوسّط الإنفاق العام البالغ 0.59%، مع العلم أنّ هذا الباب كان معدوماً لدى الطبقة الدنيا، وشكّل 0.32% بالنسبة إلى الفئات الاجتماعيّة المتوسّطة، و0.62% الفئات الميسورة سابقاً، و1.23% الفئات الميسورة في ذلك الحين (أحزاب، ميليشيات وقوى نافذة). لقد أصبحت مجلّتا «باري ماتش Paris Match» و«لو بوان Le Point» في خبر كان[82]. وفي كثير من الأحيان، أصبح القرّاء يكتفون بمجلّة واحدة شهريّة، ويعمدون إلى استعارة المجلّات من بعضهم بعضاً[83].

2 – تكيّف اللبنانيّين مع الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة وتغيّر العادات

أدّى تردّي الأوضاع السياسيّة والمعيشيّة والأمنيّة إلى وقوع معظم اللبنانيّين تحت كابوس الميليشيات المتقاتلة وهاجس الوضع الأمنيّ وتردّي الأوضاع المعيشيّة، اللذين كانا يطالانهم في منازلهم وعلى الطرقات وفي ملاجئ المباني. فجعلتهم في مختلف

طبقاتهم وشرائحهم الاجتماعيّة يتكيّفون معها بأشكال متباينة: منهم من فضّل الهجرة إلى خارج البلاد، ومنهم من أقدم على الهجرة الداخليّة، قسراً أو طواعيّة، ومنهم من فضّل البقاء في أماكن سكنهم يواجهون تطوّرات الحرب ومخاطرها، ويحاولون التكيّف مع واقع أمنيّ واقتصاديّ واجتماعيّ مختلف عن السابق.

لقد عالجنا في الفصل التاسع من المجلّد مسألة تكيّف المؤسّسات الاقتصاديّة والخدماتيّة مع أوضاع الحرب، والتي أسفرت عن قيام اللامركزيّة الاقتصاديّة، التي ساعدت الاقتصاد اللبنانيّ إلى حدٍّ كبير، على امتصاص صدمة الحرب. وسنحاول هنا أن نرصد أشكال هذا التكيّف وآلياته من قبل المجتمع الأهليّ في مجالاته المعيشيّة والاجتماعيّة والخدماتيّة والأمنيّة[84].

– التكيّف الاجتماعيّ والاقتصاديّ والصحيّ

اضطرّ اللبنانيّون إلى التكيّف الاجتماعيّ والاقتصاديّ منذ أن أحسّوا بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكيّة في أعقاب تدهور قيمة العملة الوطنيّة، ونموّ التضخّم، وتردّي القوّة الشرائيّة لأجورهم[85]. فعبّروا عن ذلك بأشكال مختلفة: الاعتماد على التحويلات الخارجيّة، أو على الوظيفة الثانية، وعمل أكثر من فرد في الأُسرة. وهناك من تكيّف مع الأزمة الاقتصاديّة من خلال الانتساب إلى الميليشيات المسلّحة. من جهة أُخرى، تخلّى الكثير من المواطنين عن العادات الاجتماعيّة ووسائل الترفيه السابقة أو اقتناء السلع الكماليّة، وتحوّلوا إلى السلع الرخيصة، وغيّروا أنماط استهلاك الغذاء، وتعلّموا التقنين في الماء والمحروقات، والتكيّف مع انهيار خدمات الدولة (الهاتف والكهرباء والماء والتعليم والصحّة). ويذكر أحد الباحثين، أنّ كثيراً من اللبنانيّين لم يدركوا أبعاد الأزمة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي ضربت لبنان منذ «حرب السنتين» وما حصل عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، معتقدين أنّها مراحل عابرة يمكنهم اجتيازها، معتمدين على علاقاتهم الاجتماعيّة، وعلى مدّخراتهم أو قدرتهم على الاستدانة[86].

تُظهر الدراسات أنّ الفئات المتوسّطة والفقيرة من اللبنانيّين، تكيّفت مع التضخّم والانهيار الاقتصاديّ. فنسبة 92.3% من الأهالي الذين كانوا يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصّة والرسميّة، تنازلوا قسراً عن شراء بعض السلع تحت ضغط الأوضاع الاقتصاديّة[87]. وصرّحت نسبة 60% من عيّنة مستجوَبة، بأنّها قرّرت تغيير نوعيّة

الطعام ومدرسة الأولاد والسيّارة الخاصّة، فيما أعلنت نسبة 53% أنّها سوف تهاجر، و50% بأنّها سوف تتوقّف في المدى المنظور عن الزواج، وحوالى 39% بأنّها سوف تتوقّف عن الإنجاب[88]. فكيف كانت آليّة التكيّف مع هذه الأوضاع الاقتصاديّة التي نلحظها بشكلٍ واضح وموثّر منذ منتصف الثمانينات؟

ربطت دراسة ميدانيّة أُجريت في بيروت الغربيّة بين التضخّم وارتفاع أسعار الاستهلاك والقوّة الشرائيّة وبين تغيّر نظام الغذاء والمستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ، فتبيّن أنّ معظم الأُسر في جميع الفئات المستطلَعة، قد خفّفت استهلاكها من السمك واللحوم والدجاج، وكذلك بالنسبة إلى باقي المواد الغذائيّة لدى الفئتين الاجتماعيّتين الفقيرة والمتوسّطة المستوى. فأصبحت نسبة 94% من أصحاب الدخول المتدنّية لعيّنة مستطلَعة، عاجزة عن شراء اللحوم لأُسرها. وأشارت دراسة ميدانيّة أجرتها جريدة «الأنوار»، إلى التحوّل نحو اللحوم المثلّجة على أنواعها لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا والمتوسّطة. لقد اضطرّت ربّة منزل إلى إخفاء شرائها اللحوم المثلّجة عن أُسرتها، لأنّ عنفوان زوجها كان يمنعه من تقبّل ذلك، وخصوصاً عندما كانت الزوجة تعود إلى منزلها حاملة إيّاها في كيس يحمل اسم المحلّ المعروف ببيعها[89]. وقد عمدت الفئات الدنيا إلى تقليل استهلاكها لهذه المواد الغذائيّة، والتخلّي في الوقت نفسه عن شراء الحلويّات. ولسدّ النقص في اللحوم والخضار، ارتفع حجم الإنفاق على الحبوب والمعلّبات والنشويّات[90]. ولاحظ الدكتور عباس مكيّ أنّ العلاقات الاقتصاديّة الأُسريّة اقتربت أو كادت تقترب من نظام المقايضة، وأنّها أعادت اللبنانيّين إلى إحياء «المشحرة» بحثاً عن الفحم والحطب، والحِرَف المهجورة[91]. فراجت صناعة الرغيف والتنّور وحياكة الصوف في المنزل، وخصوصاً في المدن.

لقد أشارت زينة كاراغولا في رسالتها الجامعيّة إلى آثار الأزمة الاقتصاديّة في الفئات الشعبيّة والمتوسّطة، فجرى التخفيف من عادة تناول الطعام خارج الوجبات الرئيسيّة (التلقمش)، وأنّ نسبة 66% من مستهلكي الكحول قلّلت من استهلاكها لهذه المادّة، و35% تخلّت عن المياه المعدنيّة وتحوّلت إلى المياه «المفلترة»، فيما تخلّت نسبة 87% من أفراد العيّنة عن إرسال كميّة الألبسة نفسها إلى المصبغة. وفي الوقت نفسه، أخذ البعض يقوم بزراعة الخضار والبصل والثوم في حديقته، حتّى تربية الدجاج[92]. وفي القرى اللبنانيّة، عمد السكّان إلى

استهلاك ما ادّخروه من مؤن بالترشيد، كاللحوم والمربّيات والحبوب وغيرها.

وفي الفئتين الاجتماعيّتين الدنيا والمتوسّطة التي تُعيل أولاداً تحت سنّ الثانية عشرة، اضطرّت معظم الأُسر إلى تخفيف استهلاكها من الحليب[93]. فبين كانون الأوّل 1984 والنصف الأوّل من كانون الثاني 1985، أي في فترة لا تتجاوز شهراً واحداً، ارتفعت أسعار الحليب المجفّف بنسبة 19.5% والفرّوج 14.3%، والبيض 12.6%، واللحوم 20.40%، وزيت المازولا 21.1% والأرزّ 7.14%[94]. كما ارتفع سعر كيلو البُنّ خلال عام 1986 من 50 ليرة إلى 275 ليرة لبنانيّة[95]. ووصف أحد المراقبين علب الحليب المجفّف الفارغة في أكوام النفايات، بأنّها أصبحت «**برجوازيّة، أقليّة في هذا الوطن**»، نظراً إلى ارتفاع أثمانها، وبالتالي عدم تمكّن شرائح اجتماعيّة عديدة من تأمينها لأبنائها[96]. وعندما اكتشفت أسرة ثريّة أنّ موظّفاً لديها يقوم بسرقة السمك المدخّن من طبق الطعام المخصّص للكلب المدلّل من أجل إطعام أولاده الخمسة، طردته من عمله[97].

واستناداً إلى دراسة ميدانيّة أخرى أُجريت في أواخر الثمانينات، أقرّت نسبة 54% من الآباء بعجزهم أكثر من مرّة خلال الحرب عن تأمين الطعام لأبنائهم[98]. إنّ الجدول (47)، يُبيّن عمليّة تكيّف مختلف الطبقات الاجتماعيّة الثلاث، الدنيا والمتوسّطة والعليا، مع الأوضاع المعيشيّة وموجة التضخّم والغلاء. ويُلاحظ أنّ تغييراً راديكاليّاً طرأ على سلوك الطبقة الدنيا من ناحية تغيير العادات والمفضّلات السابقة، وشراء الحاجات الرخيصة الثمن، من دون إيلاء الجودة أيّ اعتبار، وتغطية الفجوة بين الراتب والمصروف عبر الوظيفة الثانية، أو عمل الزوجات في أشغال يدويّة داخل المنزل، أو الاقتصاد في المصاريف الخارجيّة والهدايا. أمّا الطبقة الوسطى، فشاركت الطبقة الدنيا في تغيير عاداتها ومفضّلاتها، وفي القيام بالوظيفة الثانية. لكنّها ظلّت تولي جودة السلع أهمّية، ووقعت تحت عبء استهلاك الراتب قبل نهاية الشهر، وقامت بترشيد إنفاقها عبر صنع بعض المواد الغذائيّة في المنزل، واستعارة الصحف والمجلّات. أمّا الطبقة العليا، فحافظت على مستواها الاجتماعيّ والغذائيّ، وإن تراجعت في التبذير، وفي السهرات والدعوات إلى العشاء. كما تعزّز لديها التحوّل نحو السلع الأكثر اقتصاداً.

جدول (47): تكيّف الطبقات الاجتماعيّة مع الأزمة المعيشيّة في منتصف الثمانينات[99]

الطبقة الدنيا	الطبقة المتوسّطة	الطبقة العليا
- تغيير العادات والمفضّلات	- صرف الراتب قبل نهاية الشهر	- عدم تغيير العادات والمفضّلات، واحتساب المنتجات والخدمات بطريقة جيدة
- عدم الاهتمام بالتعليب	- استخدام المدّخرات والعمل في وظيفة أخرى	- التعليب لا يُعطى الأهمية السابقة، رغم بقائه معبّراً عن الجودة
- شراء الحاجات يوماً بيوم بأرخص الأسعار ومن أقرب محلّ	- مجلّة واحدة كلّ شهر واستعارة المجلّات والصحف	- تعزّز التحوّل إلى السلع الأكثر اقتصاداً
- الترشيد في الإنفاق والامتناع عن الهدر	- التخفيف من الدعوات إلى العشاء	- الاستمرار في شراء اللحم والأسماك والخُضار الطازجة
- تفضيل السلع الكبيرة الحجم لاستهلاك أطول	- تغيير نوعيّة الهدايا والعادات والمفضّلات	- الأسعار تلعب دوراً في منتجات المطبخ عموماً
- تغطية الفجوة بين الدخل والمصروف بوساطة الوظيفة الثانية بالنسبة إلى الرجال، أو عمل الزوجات في تنظيف المنازل والخياطة وحضانة الأطفال	- شراء السلع الغذائيّة تبعاً للجودة، والحاجات الاستهلاكيّة الأخرى جزئيّاً تبعاً للجودة، وسعر محدّد للكماليّات	- تراجع في التبذير ودعوات أقلّ إلى العشاء
- الاقتصاد في الهدايا والمصاريف الخارجيّة	- الشراء بكمّيات كبيرة لأسباب اقتصاديّة وأمنيّة	- التقليل من السهرات والحياة الليليّة بسبب الأوضاع الأمنيّة، وانعكاس ذلك على ثياب السهرة والأحذية والتزيّن والهدايا
	- صنع بعض المواد الغذائيّة والملابس والهدايا في المنزل	

وفي الوقت نفسه، اضطرّ اللبنانيّون إلى خفض كمّية السلع والخدمات وأنواعها التي اعتادوا على استهلاكها. فلم تعد جودة الغلاف ولا صورة السلعة وتنوّعها مهمّة كالسعر، الذي أصبح أهمّ عامل للمستهلك لاختيار السلعة والإقدام على شرائها[100]. وفي عام 1985، تبيّن أنّ نسبة 53% من اللبنانيّين أصبحوا يدركون أكثر بين سعر السلعة وجودتها. أمّا نسبة الذين كانوا يتوجّهون إلى الجودة من دون السعر، فبلغت 32%[101].

وعلى الرغم من ترشيد الإنفاق وتغيير نوعيّة الغذاء، كان عدد كبير من الأُسر يُضطرّ إلى التكيّف مع الأوضاع، عن طريق الاستدانة، أو التحوّل إلى الوظيفة الثانية، أو العيش على تحويلات خارجيّة. يُبيِّن الجدول (48) أنّ نسبة 13.6% من عيّنة مستطلَعة تحوّلت إلى الاستدانة، و7.2% إلى استعمال مدّخراتها، و6.3% إلى بيع ممتلكاتها (أرض، بيت، حُليّ إلخ...)، و73.2% إلى العمل الإضافيّ إلى جانب الوظيفة الأساسيّة، مقابل 25.4% اضطرّوا إلى التنازل عن الكثير من حاجاتهم وأنشطتهم التي كانوا يقومون بها قبل تدهور أوضاعهم الاقتصاديّة.

جدول (48) وسائل تأمين احتياجات أُسر طلاب المدارس الرسميّة والخاصّة عام 1988[102]

وسائل تأمين الاحتياجات	النسبة % من العيّنة المستطلَعة
الاستدانة	13.6
الإنفاق من مدّخرات سابقة	7.2
بيع بعض الممتلكات (أرض/ حُليّ إلخ..)	6.3
عمل إضافيّ إلى جانب المهنة الأساسيّة	37.2
تلقّي المساعدات	10.0
الاكتفاء بما هو ضروريّ والتخلّي عن حاجات وأنشطة سابقة قبل تدهور أوضاعهم الاقتصاديّة	25.4
المجموع	**99.7**

علامَ يدلّ هذا؟ إنّه يدلّ بوضوح على أنّ نصف الأُسر المستطلَعة لم تعد تعيش حياة اجتماعيّة مستقرّة، وتلهث وراء تأمين لقمة العيش من خلال العمل ساعات طويلة في الوظيفة الثانية، وهذا بالتأكيد على حساب صحّة الشخص المعنيّ وراحته، وحرمان أُسرته من وجوده في معظم الأوقات. وفي كثير من الأحيان، كان العمل في الوظيفة الثانية يتمّ على حساب الوظيفة الأساسيّة، وهذا ما حصل بالتحديد للوظيفة في القطاع العامّ التي هجرها موظّفوها لصالح الوظيفة الثانية، وكانت النتيجة انهيار الإنتاجيّة بشكلٍ كبير، وضياع أموال كثيرة على خزينة الدولة. فخلال السنوات الأخيرة من الحرب، لم تتجاوز نسبة الموظّفين المواظبين في القطاع العامّ 15%، في حين كانت موازنة موظّفي هذا القطاع تلتهم حوالى 21% من مجموع الإنفاق العام للدولة[103].

ومن له أب أو أخ أو قريب يعمل في الخارج، تمكّن من الصمود وتخطّي الأزمة الاجتماعيّة – الاقتصاديّة. فكانت حوالة خارجيّة بقيمة 100 دولار أميركيّ شهريّاً تستطيع أن تُنقِذ أُسرة بكاملها. وقدّر أحد الإحصاءات أنّ نسبة 20% إلى 25% من الأُسر اللبنانيّة كانت تعيش من تحويلات شهريّة ما بين 150 و500 دولار[104]. لكنّ التحويلات كانت تنقطع بين حين وآخر، فتتعرّض الأُسر إلى أزمات جمّة. فبعدما بلغت التحويلات الخارجيّة ذروتها في عام 1980 أكثر من 2.2 مليار دولار، تراجعت في السنوات التالية بشكلٍ تدريجيّ حادّ، ولم تتجاوز في عام 1989 (800) مليون دولار[105]. ويمكن للمرء أن يتصوّر حال الأُسر التي كانت تنقطع عنها هذه التحويلات أو تتناقص.

وحتّى مع التحويلات الخارجيّة أو مع الاستدانة والوظيفة الثانية، كان تأمين صمود الأُسرة يتطلّب التخلّي عن البذخ وإقامة حفلات الأعراس المكلفة والحفلات الجماعيّة، وعن الإفراط في زيارة المطاعم وارتياد حمّامات السباحة، واقتناء السيّارات الجديدة، واستعمال المكيّفات الجديدة، والاستعاضة عنها بأخرى مستعملة، بعدما جرى التحوّل إلى السلع الطويلة الأمد. فبين عام 1984 ونهاية عام 1985، تراجعت مبيعات السيّارات الجديدة بنسبة 65%، فخسرت شركة ب.أم. دبليو (BMW) 70% من سوقها، وتراجع مبيع السيّارات الاقتصاديّة والصغيرة، كالرينو (Renault) والداتسن (Datsun) بنسبة 45%[106]. وهذا يعود في الأساس إلى موجة سرقات السيّارات، وإلى ارتفاع أثمان الجديدة منها، وسعر الوقود، والإهمال الذي لحق بالطرقات وصيانتها. وبين عامَيْ 1974 و1984 بلغ عدد السيّارات المسروقة 54،786 سيّارة[107].

وفي عام 1986 أصبح شراء «الماكياج» والملابس والأحذيّة يتمّ بعناية أكثر من السابق. وتحوّل الناس إلى الورود الاصطناعيّة بدلاً من الزهور الطبيعيّة لرخص ثمنها عن الثانية. واستعمل البعض علب الحليب المجفّف المرميّة في النفايات أحواضاً للزهور. كما تراجع الشراء بالمفرّق وشراء السلع الكماليّة بين عاميّ 1984 و1985، وأصبحت السلع ذات السعر المنافس أكثر تسويقاً. وذُكر أنّ البيع مباشرة إلى المستهلك من قبل الشركات التجاريّة وتجّار الجملة، كان له تأثير فعّال خلال الأزمة، فكان يُخفّض «قليلاً» من وطأة الأسعار على المستهلك[108]. وفيما كان المواطن اللبنانيّ يتباهى في فترة ما قبل الحرب بتدخين السجائر الأجنبيّة واضعاً علبة السجائر في جيب قميصه الشفّاف، أصبح مضطرّاً إلى التحول إلى السجائر الوطنيّة. كما استبدل كثير من مدخّني النارجيلة بالتنباك المحلّي أو التركيّ التنباك العجميّ أو الأصفهانيّ.

وشمل التكيّف الاجتماعيّ والاقتصاديّ فرز المهامّ الحياتيّة. فأصبح الحصول على الخبز من الأفران والماء من خزّانات المياه، مهاماً يضطلع بها الأولاد والنساء والعجائز. وبمقارنة عام 1985 بعام 1986، دلّت الإحصاءات على ارتفاع نسبة الرجال الذين أصبحوا يهتمّون بعمليّة شراء السلع من 30% إلى 55%. وهذا يعود إلى صعوبة الأوضاع المعيشيّة التي فرضت على الرجل الاهتمام بمصروف المنزل ومشاركة زوجته عمليّة التبضّع، خصوصاً بعد ارتفاع نسبة النساء العاملات[109]. كما كان محامون وقضاة ومعلمو مدارس يتولّون إدارة الأفران في إطار إسهام المجتمع المدنيّ في بلسمة الجراح، بعدما نزعت الحرب جزءاً من الفوارق الاجتماعيّة بين الطبقات. وبسبب توقّف بعض المحامين عن العمل، فتح بعضهم محالاً تجاريّة لبيع البقول والخضراوات والمشروبات. وقام العديد من المدرّسين والمربّين بالعمل في تجارة الدخّان المهرّب[110].

ومن مظاهر التكيّف كذلك، تخلّي الكثيرين عن عاداتهم السابقة. فتلاشت عادة إرسال الزهور الفخمة إلى المستشفيات لعيادة مريض، والهدايا الذهبيّة عند التهنئة بمولود جديد، وحلّت محلّ الأولى الباقات الصغيرة، ومحلّ الثانية الهدايا الرمزيّة. كذلك، تخلّت الأُسرة اللبنانيّة عن الأنشطة الترفيهيّة أو القيام بالنزهات والرحلات، خصوصاً إلى خارج البلاد[111]. واستُعيض عن اللقاءات الموسّعة وتبادل دعوات الطعام، بحلقات صغيرة للأُسر وضمن الحيّ الواحد. كما حلّ الراديو والتلفزيون والفيديو، وراديو وتلفزيون «البطّارية»، مكان السينما والمسرح، وأُخذ في الاعتبار

مسائل الأمن وانقطاع التيّار الكهربائيّ. وأصبحت المطاعم والملاهي والمسارح ومحلّة الزيتونة وشارعا الروشة والحمرا، ومهرجانات بعلبك، والعشاء في البردوني وفي الاستراحات ومنتزهات الجبل، والتزلج، أثراً بعد عين. فبيروت المضيئة النظيفة وأسواقها المشعّة التي وجد كلُّ لبنانيّ مكاناً له فيها، تحوّلت إلى مدينة أشباح وهياكل مظلمة، يشعر من يستكشفها بتفاهة حاضره ومستقبله. فتحوّلت عاصمة الحريّة والإبداع والتعبير، إلى عاصمة للإرهاب والتطرّف.

يُبيّن الجدول (49)، عمليّة تكيّف اللبنانيّين اجتماعيّاً مع أوضاعهم الاقتصاديّة. فنسبة 72% منهم تخلّت عن الرحلات والنزهات وإقامة الأعراس والمآدب وزيارة المطاعم أو الانضمام إلى سهرات جماعيّة. كما أنّ حوالى 11.5% منهم تخلّوا عن النوعيّة في المآكل والملابس وعن هواياتهم المحبّبة، وامتنع حوالى 8.5% عن زيارة الأهل والأصدقاء، فيما صرّح حوالى 7% عن عدم قدرتهم على دفع الأقساط أو شراء الكتب والمطالعة. وقد ذكرنا في هذا الفصل، كيف أنّ الأزمة الاقتصاديّة وتدهور القوّة الشرائيّة للمواطنين، قلّصا إلى حدّ مخيف من نسبة قراءة الصحف والمجلاّت[112]. فكان الانجذاب إلى محطّات التلفزة والإذاعات سبباً آخر لابتعاد اللبنانيّين عن المطالعة.

جدول (49) التخلّي عن العادات الاجتماعيّة المحبّبة عند أُسر طلاب المدارس الرسميّة والخاصّة[113]

نوع العادات المحبّبة المتخلّى عنها	النسبة % من العيّنة المستطلعة
الحرمان من النزهات والرحلات	43.1
الحرمان من زيارة المطاعم والسهرات الجماعيّة والسهر في الأماكن العامّة	20.1
التخلّي عن الحفلات والمآدب وعادات الأعراس والأعياد وتبادل الهدايا	8.6
تغيير نوع الأطعمة والملابس والتخلّي عن هوايات الصيد والتزلّج وغيرها من الهوايات المكلفة	11.4
الحرمان من زيارة الأمّ والأقارب والأصدقاء في المناطق الأخرى	8.6
عدم القدرة على دفع الأقساط وشراء الكتب القيّمة للمطالعة	6.8
المجموع	98.6

وبناءً على الإفقار الذي لحق باللبنانيين، حلّت السلع المستوردة من الدول العربيّة وأوروبا الشرقيّة وتايوان وتركيا تدريجيّاً محلّ السلع الغربيّة. وتغيّرت نوعيّة الأزياء في المحال كي تتوافق مع الطلب والقدرات الشرائيّة المتوافرة. وتحوّلت المنازل إلى «بوتيكات» لبيع الألبسة الجاهزة، وازدهرت الخياطة المنزليّة وإعادة «خياطة» الألبسة القديمة[114]. كما راجت تعهّدات النقل عبر الحواجز المختلفة، والصفقات العقاريّة المرتبطة بالتهجير، وتجارة السلع المدعومة من قبل الدولة، والممنوعات والأسلحة، وتبديل العملة على الأرصفة[115].

وبسبب ندرة البنزين وارتفاع أسعاره، أصبح التبضّع يتمّ أثناء فترات الانتقال بالسيّارة إلى العمل، أو شراء السلع من مكان قريب من المنزل[116]. فتحوّلت مدينة بيروت إلى مسرح لصفوف طويلة من الفقراء وأصحاب المداخيل المتوسّطة، تمتدّ مئات الأمتار في انتظار الحصول على السلع الضروريّة. ومن كانت له حظوة لدى الميليشيات، كان يحصل على الرغيف والبنزين وقارورة الغاز قبل غيره من المنتظرين في الصفوف الطويلة. أمّا المواطن العاديّ الصامت والصابر على الذلّ، فكان عليه الانتظار تحت أشعّة الشمس المحرقة أو تحت المطر المنهمر. وبالنسبة إلى الأثرياء، فكانوا يرسلون خدمهم وسائقيهم للوقوف في الصفّ، أو يدفعون الأسعار الرائجة في السوق السوداء كي تُرسل حاجاتهم مباشرة إلى منازلهم[117].

لقد وصف أحد المراقبين «هجوم» المواطنين على المحال والأفران في أوقات الأزمات لشراء ما يمكن شراؤه وتحذيرات الإذاعات لهم لأخذ «الحيطة والحذر» على الشكل التالي: «**تهجم المدينة على الأفران... تمسح آثار الطحين كالفئران والنمال. تحشره في الثلاجات/الخزائن المعطّلة. بعد أسبوع يرمونه أكياساً عند منعطفات الشوارع، أو يشلحونه من النوافذ أو في براميل القمامة... في اليوم التالي يتكوّم الفقراء في أكوام القمامة بحثاً عن الفتات يلتقطونها... يغرق واحدهم في القمامة حتّى أذنيه...**»[118]. لقد تحوّل التقوّت من النفايات إلى شيء شبه عاديّ بالنسبة إلى الفقراء ومعدومي الدخل[119]. وذكرت صحيفة «الأنوار»، أنّ الفقراء كانوا يقصدون أكوام النفايات عند الفجر والغسق، ويبحثون في وسطها عن فضلات الطعام والثياب الرثّة. كما كان المتسوّلون يقصدون المساجد والكنائس للاستجداء[120]. لقد جعل الفقر الأُسر اللبنانيّة تعيد النظر في محتويات قمامتها[121]. كما راجت تجارة النفايات عن طريق فرزها واستخراج الكرتون والمعدن الصلب والزجاج، ولا تزال هذه «المهنة» منتشرة إلى يومنا هذا.

وعن سيرورة الحياة اليوميّة من الصباح حتّى ساعات المساء المتأخّرة، كان الناس أثناء ساعات النهار ينشغلون في عملهم أو في قضاء حاجاتهم المعيشيّة. لكنْ، ما أن تقع الاشتباكات ويتمّ التراشق بالقذائف، حتّى يهرع الكبار إلى منازلهم، فيما يسرع الأولاد بالعودة من مدارسهم وجامعاتهم، فيتحوّل تردّي الوضع الأمنيّ إلى مناسبة للكبار لتبادل الرأي والمعلومات حول ما يحصل، والتعليق على أخبار الصحف والإذاعات ومحطّات التلفزة.

وعند هبوط الليل، كانت الأمسيات تقتصر على البقاء في الملاجئ أو في المنازل ومشاهدة التلفزيون وأشرطة الفيديو التي راجت، أو زيارة الجيران في الحيّ الواحد للعب «الورق» أو «الطاولة» أو «البرجيس» وتدخين النارجيلة. وعند اشتداد القصف، كانت الملاجئ و«سلالم» الأبنية، حتّى زوايا البيت، هي الأكثر أمناً، فكانت وسيلة الحماية الوحيدة للذين لا يستطيعون الفرار من جحيم القتال. لقد تحوّلت الملاجئ إلى مجتمعات صغيرة تتوزّع فيها الأُسر في كلّ ركن منها، حيث يحلو للصغار اللجوء إليها لمزاولة ألعابهم بعيداً عن ضوضاء القصف، والكبار لممارسة هواياتهم في حدودها الدنيا، أو جعلها «ندوات فكريّة» للنقاش السياسيّ والمعيشيّ، فيما تهتمّ النسوة بشؤون العائلة. وفي بعض الأحيان، كان النقاش حول حرب لبنان وأسبابها ينتهي بشجار بين «المتحاورين». وعلى الرغم من ذلك، كانت الملاجئ وسيلة للتأكيد على حبّ البقاء والتمسّك بالحياة. فعبّر عن ذلك أحد الأشخاص، الذي لجأ إلى الملجأ مع أُسرته بالقول: «**كلّما هدأ القصف هُنيهة، ركضت إلى البيت أحمل منه ما نحتاج إليه. ومن الأشياء التي أضفناها إلى الموجود، سخّانة مياه وبرّاد ثالث وتلفزيون وفيديو. كان علينا ألّا نسترسل لليأس والكبت. فحملنا رفاهيّة البيت إلى هذا المكان (الملجأ) الذي مدّنا بشيء من الطمأنينة، إذ من الصعب أن تنال منه الراجمات. وإذا كان المقدّر كتب لنا أن ننتهي هنا، فلا مجال للهرب إلى مكان آخر**»[122].

كما اضطرّت الأُسرة إلى التكيّف مع المرض وارتفاع أسعار الطبابة والاستشفاء والأدوية. ويمكن رصد تأثير تردّي الأوضاع الاقتصاديّة في صحّة المجتمع من خلال استطلاع ميدانيّ أُجري على 10 أطبّاء و10 صيادلة و100 مريض، قامت به مجلّة «المسيرة» عام 1987 حول كيفيّة انعكاس الأزمة المعيشيّة على الوقاية الصحيّة للمواطنين وبالتالي على ثقافتهم الصحيّة وتكيّفهم مع المرض. فيُبيّن

الجدول (50) أنّ نسبة 48% من المرضى كانوا يعتمدون على وصفة الصيدليّ، و44% منهم يعتمدون على وسائل أخرى، و60% لا يزورون الطبيب إلّا في الحالات الصعبة. إنّ الأوضاع المعيشيّة الصعبة و«الانفلات» الصّحيّ وغياب الرقابة الصّحيّة، هي التي قلبت الوظائف، فأضحى الصيدليّ طبيباً، والصيدليّة دكاناً يشتري منها المواطن الدواء كأيّة سلعة أخرى من دون وصفة الطبيب، والدكان أشبه بصيدلية تبيع (Panadol) و(Lexotanil) إلى جانب أدوية معالجة الجروح وخلافها، وسط تساهل أجهزة الرقابة في وزارة الصحّة، أو بكلٍ بساطة فقدانها القدرة على ضبط الأمور. وصرّح حوالى نصف العيّنة المستطلَعة أنّهم اعتمدوا على وسائل أخرى غير الطبّ لمعالجة أنفسهم.

جدول (50) الثقافة الصحيّة وتكيّف المواطنين مع المرض (مطلع عام 1987)[123]

تصنيف المرضى	النسبة المئويّة
يشترون الدواء من دون استشارة الطبيب	23
يتوقّفون عن استعمال الدواء بعد الشعور بالتحسّن	55
لا يشترون الدواء بعد زيارة الطبيب	20%، ومن ضمنهم 75% بسبب ارتفاع سعر الدواء
يزورون الطبيب بشكلٍ طبيعيّ	40
يزورون الطبيب في الحالات الصعبة (عدم زيارة الطبيب خوفاً من ارتفاع سعر المعاينة)	60
يعتمدون على وصفة الصيدليّ للحصول على الدواء	48
يعتمدون وسائل أخرى غير الطبّ الحديث	44

بناءً على ما سبق، تعرّضت الأُسرة اللبنانيّة لشتّى احتمالات الإصابة، بسبب المعارك اليوميّة، وانتشار الأمراض والأُميّة الصحيّة، في ضوء غياب الشروط الصحيّة للوقاية (ضعف القطاع الصحيّ في البلديّات والإشراف على أوضاع مياه الشفة وشبكات المجارير ووسائل القمامة والنفايات وتصريفها، وبالتالي انتشار الذباب والبعوض والصراصير والجرذان والفئران)، فتحوّلت الأُسر المقتدرة إلى شركات

التأمين الخاصّة التي كانت تغطّي نسبة 70% من نفقات العلاج[124]. أمّا غالبيّة الأُسر التي ما كان باستطاعتها تأمين الاستشفاء على حسابها الخاصّ وتحوّلت إلى وزارة الصحّة، فوقعت ضحيّة المستشفيات التي لم ترحم أوضاعها، الاجتماعيّة والاقتصاديّة. على كلٍّ حال، فبسبب أوضاع الماليّة العامّة وتراجع إنفاق الدولة على العناية الطبيّة، والعجز السنويّ في فرع التعويضات العائليّة لصندوق الضمان الاجتماعيّ بحوالى 1.5 مليار ليرة لبنانيّة سنوياً[125]، تلاشى دور هذا الصندوق الخدماتيّ والرقابيّ، إذ كان على كلّ من الأمّ والمريض دفع أموال إضافيّة إلى بعض الأطبّاء خارج التعرفة الرسميّة[126].

تُظهر دراسة ميدانيّة أُجريت عام 1988 على عيّنة سكّانية أنّ نسبة 41% من أفراد الأُسر المستطلَعة كانت غير مضمونة، فيما انتسب حوالى 26% منها إلى «الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ» و12.3% إلى ضمان المؤسّسة التي يعمل أفرادها فيها، وانتسب 11.4% إلى شركات تأمين خاصّة. ولاحظت الدراسة، أنّ نسبة غير المضمونين لدى أيّة مؤسّسة كانت ترتفع في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبيّة إلى 55%، وتنخفض إلى 38% في كسروان والكورة، والى 15% في البيروتين الشرقيّة والغربيّة[127]. ففي عام 1990، كان متوسّط إنفاق الاستشفاء للمريض في الدرجة الثالثة يزيد بنسبة 20% عن إنفاق ذاك الذي يُعالج في الدرجة الأولى، هذا على الرغم من أن تسعيرة الأخير كانت أعلى بكثير. وهذا يعود في الأساس، إلى غياب الرقابة الحكوميّة على المستشفيات الخاصّة من جهة، وإلى أنّ مرضى الدرجة الثالثة (فقراء وذويّ دخل محدود) كانوا لا يدخلون المستشفى إلاّ بعد استفحال المرض[128].

لقد أشار الدكتور حطب بدوره إلى تغيّر أنماط السلوك تجاه المرض الذي يصيب أحد أفراد الأُسرة وفق عيّنة مستطلَعة. فذكر أنّ نصف المستجوَبين كانوا يفضّلون عرض المريض على الطبيب فوراً، مقابل حوالى 32% فضّلوا الانتظار لفترة 24 ساعة ليروا تطوّر حالة المريض، وحوالى 7% انتظروا لمدّة 3 أيّام، فيما رأت نسبة 6% إعطاء المريض ما يتوافر في المنزل من أدوية[129].

– التكيّف مع تدنّي خدمات الدولة

مع تردّي الخدمات العامّة للدولة، تكيّف اللبنانيّون مع كلٍّ أنواع التقنين، في الماء والكهرباء والوقود. فراجت ظاهرة الإضاءة بالشموع والسّراج القديم (القنديل)

و«البطّاريات» النقّالة، ثمّ بمصابيح الغاز، وبعد ذلك بوساطة المولّدات الكهربائيّة الخاصّة، وأخيراً المولّدات الضخمة التي تغذّي المشتركين في الحيّ الواحد. كان انقطاع الكهرباء من أسوأ ما واجهه اللبنانيّون خلال الحرب. فأضحى معظم لبنان خلال العامين الأوّلين من الحرب من دون كهرباء لمدّة عام. وبين عاميّ 1986 و1989، فُرض التقنين الذي لمس كلّ لبنان تقريباً، 6 ساعات كهرباء يوميّاً. وأثناء دورات القتال عام 1989، كانت الكهرباء تصل إلى السكّان بمعدّل ساعة واحدة كلّ 24 ساعة، أو ربّما كلّ 48 ساعة. كانت هناك حاجة ضروريّة إلى الكهرباء من أجل ضخّ المياه إلى البيوت أو إلى الطوابق العليا من المباني، أو لحفظ المأكولات المكدّسة في الثلّاجات. وبسبب انهيار وضع الإدارة اللبنانيّة، لم تحصل ضواحي بيروت على المياه لسنوات عدّة. كما كانت الكهرباء ضروريّة لعمل الهاتف والمصانع. ولم تعد من كماليّات الحياة، بل من مستلزماتها الأساسيّة.

هذا التبدّل في بيروت من مدينة مضيئة تتوافر فيها الخدمات على أنواعها إلى مدينة مظلمة تفتقر إلى الكهرباء والماء والسلع الضروريّة، جعل مراسل «رويترز» يصف حالها على الشكل التالي: **«الشموع المتراقصة، مصابيح الغاز الوهّاجة، باتت من مناظر بيروت الليليّة المألوفة، بخاصّة بيروت الشرقيّة والغربيّة... ثمّة مظهر مألوف ثانٍ، هو مشاهدة عشرات الناس يحملون الدلاء ويتجمّعون حول بئر ارتوازيّ، أو حول أنابيب ماء مكسورة لجمع حاجتهم اليوميّة من ماء الاستعمال... وقد باتت الحياة صعبة في قطاعيّ بيروت الغربيّ والشرقيّ بسبب الافتقار إلى الكهرباء والنقص في المياه. وأصبحت المواد الأساسيّة بما في ذلك اللحم والخبز والخضر غالية الثمن... وقد توقّف العمل في أفران كثيرة نظراً إلى انقطاع التيّار الكهربائيّ. غير أنّ بعض الأفران تستخدم المولّدات وتُشاهد نساء يخبزن المرقوق...»**[130].

وأثناء «حرب التحرير»، قامت حكومة عون بقطع الماء والكهرباء عن بيروت الغربيّة بقصد ابتزاز حكومة الرئيس الحصّ عبر تعطيش السكّان الأبرياء، فقامت القوّات السوريّة بإمداد تلك المنطقة بالماء من دون انقطاع. إضافة إلى ذلك، أثّر انقطاع الكهرباء في الصحّة العامّة، وبالتالي في حفظ المأكولات. كما أثّرت في الحالة النفسيّة للمواطنين، وأفرزت تمايزاً «طبقيّاً» بين من يستطيع شراء مولّد كهربائيّ وآخر لا يستطيع، وبين من له القدرة والوساطة على مدّ خطّ كهربائيّ إضافيّ من شارع آخر مضيء إلى مسكنه. كما تسبّبت المولّدات في تلوّث بيئيّ أثّر بشكلٍ خاصّ في أصحاب

أمراض الرئة والحساسيّة[131]. وشاع أيضاً استعمال الدرّاجات الهوائيّة بسبب أزمة المحروقات[132].

وحيث لا توجد مولّدات كهربائيّة كبيرة، كانت مصاعد الأبنية تعمل وفق نظام التقنين الكهربائيّ الرسميّ المتأرجح، ممّا يعرّض سلامة المواطنين إلى الخطر في بعض الأحيان. وراج أيضاً حفر الآبار الارتوازيّة للحصول على الماء، وتجارة الماء بالصهاريج، فوصل سعر الصهريج الواحد أثناء حرب عون إلى 16 ألف ليرة[133].

أدّى انقطاع الهاتف أو فقدانه «الحرارة» في ساعات الضغط الصباحيّة، إلى رواج ظاهرة استعمال أجهزة اللاسلكيّ وتركيب الهوائيّ على الشرفات وسطوح الأبنية. وبسبب الأعطال في شبكات الهاتف، بين علب «المراجع» وبين المنازل أو المحال، ابتكر المواطنون طريقة الأسلاك الهوائيّة. فأصبحت الشوارع والأزقّة تتقاطعها أسلاك الهواتف والكهرباء وهوائيّات التلفزيون بشكلٍ مخيف، في الوقت الذي تحوّلت فيه علب «المراجع الهاتفيّة» إلى «تنّين» أسود لكثرة «الكابلات» السوداء الخارجة منها.

وبسبب أعمال القصف والانقطاع شبه الدائم في التيّار الكهربائيّ، ارتفعت أثمان الطوابق السُفليّة والمتوسّطة من الأبنية أو إيجارها، على عكس ما كان عليه الوضع قبل الحرب، نظراً إلى ما كانت توفّره هذه الطوابق من «أمن» للسكّان جرّاء القصف، وتغنيهم عن تسلّق الأدراج إلى الطوابق العليا بسبب انقطاع الكهرباء وبالتالي تعطّل المصاعد، على عكس الطوابق العليا التي كانت عرضة للقذائف العشوائيّة. لكنّ الطوابق السفليّة كانت بدورها عرضة للرصاص الطائش أثناء اشتباكات الميليشيات المتناحرة في الشوارع. وبسبب انقطاع التيّار الكهربائيّ وبالتالي تعطّل المصاعد، ابتدع البعض ما يُسمّى بـ«البلانغو»، وهو دولاب يُثبّت على شرفة الشقّة ويمتدّ منه حبل طويل إلى أسفل الشارع، ويتمّ بموجبه رفع الحاجات إلى أعلى عبر إدارة الدولاب على نفسه. لقد فرضت الحرب على السكّان وضع معايير لاختيار منطقة السكن وموقع الشقّة، لم تكن موجودة قبل الحرب.

– اللبنانيّون والأوضاع الأمنيّة: أساليب التكيّف

بُعيد اندلاع الحرب عام 1975، لم يصدّق اللبنانيّون أنّ ما يحدث في بلدهم من قتال بين المتحاربين هو الحرب نفسها، وكان يحدوهم أمل في أنّ تتمكّن الوساطات المحليّة والعربيّة والدوليّة من إيجاد حلّ قريب لأزمة بلدهم[134]. وعلى هذا الأمل،

عاشوا خمس عشرة سنة ينتظرون. فكان عليهم التكيّف مع أوجه عدّة للأوضاع الأمنيّة خلال فترة انتظارهم الطويل.

بداية، كان على اللبنانيّين أن يتكيّفوا مع قوى حزبيّة وميليشياويّة حلّت محلّ الدولة في فرض الأمن و«القانون»، ومواجهة تقلّص خدمات الدولة وتقديماتها. وكان هناك فريق من اللبنانيّين يعتبر أنّ قوى الأمر الواقع والميليشيات تمثّله على الصعيد الإيديولوجيّ أو السياسيّ، فانخرط في صفوفها يحمل السلاح للدفاع عن قضيّة اعتبرها قضيّته. وهناك من رفض تغييب سلطة الدولة واستبدالها بسلطة الميليشيات والأحزاب، لكنّه لم يتجرأ على المجاهرة بمعارضته نفوذ هذه القوى في الشارع، فاكتفى بالصمت منتظراً الفرصة المناسبة. وهناك قلّة من اللبنانيّين، أعلنت معارضتها للميليشيات، وكانت تتجرّأ من حين إلى آخر، بالتعبير عن رأيها. ولا يزال اللبنانيّون يتذكّرون حادثة إغتيال الشيخ أحمد عسّاف في 26 نيسان 1982، بعدما تزعّم معارضة إسلاميّة ضدّ هيمنة الأحزاب اليساريّة على المجتمع الأهليّ في بيروت الغربيّة. ويبقى أنّ التحرّك الأبرز ضدّ تطويع المجتمع الأهليّ للتكيّف مع الوجود الحزبيّ والميليشياويّ، تمثّل في تضافر قوى المجتمع المدنيّ في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة من بيروت ضدّ الميليشيات، والمطالبة بعودة الدولة وسلطتها على مجتمعها. لكنّ «تمرّد» المواطنين على الميليشيات، لم يؤدّ إلى نتائج حاسمة على الصعيد السياسيّ[135]، باستثناء تلك المبادرات الخلّاقة لجمعيّات ومنظّمات مدنيّة محلّية ودوليّة لدعم صمود المجتمع الأهليّ في مجالات الصحّة والتعليم والخدمات التنمويّة[136].

أمنيّاً، تكيّف اللبنانيّون مع التقاتل عبر الفرار إلى الملاجئ أو إلى أماكن آمنة. لكنّ الملاجئ لم تكن دائماً وسيلة إنقاذ لهم. فأثناء الهيمنة الفلسطينيّة والميليشياويّة على بيروت الغربيّة، تحوّلت هذه الأبنية، وخصوصاً تلك الموجودة في الطريق الجديدة والفاكهانيّ وبربور إلى سجون لاحتجاز المواطنين والمعارضين لتلك التنظيمات، وتحوّلت «المدينة الرياضيّة» وبعض الأبنية، حتّى عام 1982، إلى ترسانة عسكريّة للفلسطينيّين. في 14 آذار 1989، أثناء «حروب» عون، قُتِل سفير إسبانيا دون بدرو مانويل دو أريستغي (Don Pedro Manuel de Aristegui) فيما كان يحتمي في ملجأ منزله في منطقة الحازميّة. وفي حالات أخرى، كما حدث أثناء الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 على سبيل المثال، كانت بعض الأُسر تلجأ أثناء القصف العشوائيّ إلى صالونات المستشفيات لكونها أكثر أمناً من ناحية تعرّضها للقصف. كما كان النزوح

إلى أماكن ذات الانتماء الطائفيّ أو الأكثر هدوءاً، أو الهجرة إلى خارج لبنان، من الوسائل التي اعتُمدت للحفاظ على النفس.

لقد استنبط اللبنانيّون وسائل الحماية الشخصيّة من القصف العشوائيّ والقنص، عبر الاستماع إلى وسائل الإعلام لاختيار الطرقات السالكة والآمنة، وتأمين تحرّكهم والوصول إلى إعمالهم، وإلى أقرب الأفران ومحطّات الوقود. وخلال المراحل الأولى من الحرب، اشتهر المرحوم المذيع شريف الأخويّ بإذاعة التوجيهات إلى الناس حول حال الطرقات من ناحية الأمن والقنّاصين و«الحواجز الطيّارة»[137]. وكان ما تذيعه وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة عبر «مكتب التحرير في خبر جديد» و«الفلاشات» المتواصلة، يُشكّل نوعاً من الحماية للمواطنين القاطنين في منازلهم أو على الطرقات لاتخاذ الاحتياطات الضروريّة من القصف والقنص. وكان الفاصل الموسيقيّ الذي يُبثّ إيذاناً بخبر طارئ، يُصيب المواطنين بالتوتّر والتشنّج. وفي بعض الأحيان، كانت الإذاعات تبثّ نشرات طمأنة عن وصول «فلان» من منطقة إلى أخرى سالماً. كما كانت الأخبار العاجلة و«الفلاشات» في الوقت نفسه، دليل المواطن لمعرفة تقلّب سعر صرف الليرة اللبنانيّة، ووراء حالات الرعب وتهافت صغار المودعين لاستبدال عملتهم الوطنيّة بالدولار الأميركيّ.

كما غيّرت الأوضاع الأمنيّة من طرق المواصلات القديمة. ففي الفترة السابقة على الحرب، كان «المسافر» من بيروت الغربيّة إلى عاليه أو إلى بحمدون يمرّ عبر الكحّالة ويحتاج من الوقت إلى نصف ساعة، فأصبح عليه بعد انقطاع التواصل بين المناطق خلال الحرب تجنب طريق الكحّالة الخطرة أو سوق الغرب وسلوك «طريق الكرامة» في غضون ثلاث ساعات في حالات الازدحام، إضافة إلى دفع ضريبة «المرور» سلفاً عند حاجز «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ عند ملتقى النهرين. أمّا المسافر من البقاع، فكان عليه سلوك طريق زحلة – ضهور الشوير – الدوّار – بكفيّا للوصول إلى ساحل كسروان. وعندما كانت طريق المديرج تتعرّض للقصف، كان الناس يسلكون طريق إقليم الخرّوب – أرز الباروك – كفريّا للوصول إلى البقاع[138].

وبعد فترة قصيرة على اندلاع الحرب، لم يعد مستغرباً أن يتجوّل الناس في الأحياء المواجهة لجبهات القتال عبر مسالك (زواريب) مستحدثة، أو بوضع إشارات تحذّر من الاقتراب من منطقة «القنّاص». وكان صيّادو البشر (القنّاصون) أشدّ رهبة ووحشيّة من

مطلقي القذائف، بسبب صعوبة تحديد مصدر القنص. وكان بإمكان قنّاص واحد متحصّن في إحدى المراكز التجاريّة العالية أو الأبراج، كبرج المرّ في بيروت الغربيّة وبرج رزق في بيروت الشرقيّة على سبيل المثال، أو حاجز عند نقطة إستراتيجيّة، أن يشلّ الحركة والتجوال، ويتسبّب بقطع الطرقات والمعابر واحتجاز الناس خلف الحيطان العالية، أو في الملاجئ السفليّة، أو في أروقة المنازل أو على الطرقات، وبالتالي رفع حالة التوتّر بين المواطنين وبين المناطق. وفي بعض الأحيان، كانت الرؤية في الشوارع والأزقّة تُحجب عن أعين القنّاص بوساطة ستائر (شراشف) أو «شوادر» تُوضع في عرض الشارع. ومَنْ يسقط ضحية له فكان يُسحب بوساطة الحبال أو الخطّافات(139).

لقد أحصى أحد المراقبين وجود 18 قنّاصاً على محور الناصرة – المتحف، وهي مسافة لا تزيد عن كيلو متر واحد(140). إنّ كثرة عدد القنّاصين في هذا المحور تعود إلى الأهمّية الإستراتيجيّة لهذه المنطقة الفاصلة بين البيروتين، حيث كانت منطقة عبور وتواصل بين المواطنين، وتبادل تجاريّ بين كلّ الطوائف والمذاهب في فترات الهدوء. إنّ الاعتقاد بوجود قنّاص في مبنى يصعب القضاء عليه، كان يدفع في بعض الأحيان الفريق الخصم إلى نسف المبنى وتحويله إلى أنقاض(141).

وبسبب قرب المناطق التي تتبادل القصف من بعضها بعضاً (الشيّاح وعين الرمّانة، الأشرفيّة ورأس النبع على سبيل المثال)، ابتكر المواطنون في تلك الأحياء وسائل لحماية أنفسهم، تقوم على الانتباه إلى صوت انطلاق قذائف الهاون، وبالتالي الاحتماء في الوقت المناسب قبل سقوط القذيفة، إذا ما حالفهم الحظ. أمّا التلامذة الصغار، فكانوا يضعون بعفوية حقائبهم المدرسيّة على رؤوسهم لحماية أنفسهم من رصاص القنص أو شظايا قصف عشوائيّ مفاجئ. ولتحديد هويّة المنطقة ذات الطائفة الواحدة على خطوط التماس، كي لا يطالها القصف من قبل الجانب الحليف، كانت الأحياء في المنطقة الشرقيّة تقوم باستعمال طائرات هوائيّة للدلالة على انتماء المنطقة، فيتمّ تجنّبها من قبل المقاتلين الحلفاء. وعندما يندلع القصف الفجائيّ، كان أوّل ما يفكّر الأهل فيه هو معرفة ما إذا كان أولادهم في المنازل، وهل لديهم مؤونة، ثمّ يبادرون إلى الاستماع إلى الراديو لمعرفة ما إذا كان القتال المندلع يوجب عليهم الذهاب إلى الملجأ، فيما يردّد الأولاد «**لا مدرسة غداً**»(142).

لقد أعطى أحد المراقبين وصفاً فريداً للتكيّف في شوارع بيروت عند احتدام

القصف العشوائيّ المفاجئ، وهو ما ينطبق على كلّ الأحياء في مناطق الصراع، وذلك على الشكل التالي: «**أصبح الشارع فجأة خالياً. لقد ضرب البيروتيّون أرقاماً قياسيّة في القدرة على الفرار في الوقت المناسب. شيء لا يُصدّق، كيف يتحوّل بسرعة، شارع مزدحم بالناس إلى مهجور؟ أصحاب الحوانيت يغلقون أبوابهم وينزلون [القباجور]. الأمّهات تنتعن أولادهن، والباعة المتجوّلون يفرّون بعرباتهم. وبعد إطلاق أبواق السيّارات بشكلٍ أهوج غير مألوف، تتلاشى زحمة السير كما لم يحدث من قبل. وكما حدثت الدربكة فجأة، فهي تتوقّف فجأة، وكما فرغت الحمراء فجأة** (من روّادها)، **تمتلئ فجأة مرّة أخرى. وخلال بضعة دقائق تعود الحياة من جديد وكأنّ شيئاً لم يحدث**»(143). ويذكر الباحث الفرنسيّ آلان مينارغ، أنّ وزير الحرب الإسرائيليّ آرييل شارون دُهش عندما زار المناطق الشرقيّة ليلاً في 12 كانون الثاني 1982 من ازدحام السيّارات التي تطلق أبواقها في طبرجا، ومن الأضواء المتعدّدة الألوان التي تُضيء الشوارع. فكان يعتقد أن الناس تقبع في منازلها أو في الملاجئ.

وبفعل الشحن النفسيّ، والخوف والتخويف، حاولت كلُّ منطقة حماية نفسها (= عزل نفسها) بوساطة المتاريس والسواتر الترابيّة. ومع أنّ المتراس لم يشكّل حماية مطلقة للمواطنين، وخصوصاً عند استعمال قذائف الهاون أو المدفعيّة، إلّا أنّه شكّل عامل طمأنينة لهم، بأنّ هناك شيئاً ما يحميهم من الخصم في الجانب الآخر، أو يُعيق وصوله إليهم. وقبل كلّ جولة عنف وبعدها، كانت المتاريس ترتفع بين المناطق، وداخلها. بداية، استُخدمت أكياس الرمل لبناء المتاريس، ثمّ بعد ذلك حافلات النقل المشترك والمستوعبات. كما بُنيت متاريس من «دشم» الأسمنت. ومع اشتداد المعارك والقصف العشوائيّ، انتقلت ظاهرة السواتر الترابيّة والحجريّة من الشوارع إلى مداخل الأبنية والمساكن، وحلّت محلّ النوافذ والأبواب. من هنا، راجت تجارة «أكياس الرمل الجاهزة». وبسبب القصف المتبادل ولتأمين حماية أفضل، كان اللبنانيّون يستبدلون زجاج نوافذ شققهم بورق النايلون أو ألواح «المعاكس» الخشبيّة. وعمد أصحاب المؤسّسات والشقق والمحال إلى حماية ممتلكاتهم بأبواب حديديّة، ليس من القصف فحسب، وإنّما من اللصوص الذين كانوا يسرقون في وضح النهار وعلى المكشوف. وفي إحدى المرّات، أضاع أحد الأشخاص مفتاح شقّته، فاستحضر حدّاداً لخلع بابها

الحديديّ بمطرقة ضخمة في ساعة متأخّرة من الليل. واللافت، أنّ أحداً من الجيران لم يبادر إلى الاستفسار عمّا يجري، خشية التعرّض لانتقام «اللصوص»[144]. من هنا، كانت الأبواب الحديديّة محض «حاجز حماية» نفسيّ لإعطاء أصحابها الشعور بالأمان.

وكما اعتاد اللبنانيّون على كلّ أنواع التقنين، وعلى تقلّص خدمات الدولة، وعلى إفقارهم، بدأوا يعتادون أيضاً على المعارك وأصوات الرصاص وتبادل القصف. وكان البعض يتباهى بعدم القدرة على النوم في أوقات وقف إطلاق النار، من دون سماع أشرطة تسجيل لأصوات المعارك الحربيّة، التي كانت تُباع على أرصفة الشوارع من دون أيّ حسّ إنسانيّ. كما لم يعد النوم وسيلة للراحة والهروب من واقع الرعب النهاريّ، بل كابوس آخر يُضاف إلى معاناة النهار، وهو انتظار الموت في الفراش[145]. كان القصف العشوائيّ المجنون يغزو أماكن راحة السكّان، سواء أكانوا في المنازل أم على سلالم شققهم أم في الملاجئ. لقد سيطر إطلاق النار على كلّ حياة اللبنانيّين تقريباً، فكان يُمارس في المعارك بين الفرقاء المتقاتلين، وفي الأفراح والأتراح. فإذا تُوفّي فلان أو استُشهد، أُطلقت النار احتفاءً به، وإذا تزوّج فلان، أطلقت النار له ابتهاجاً، حتّى وصل الأمر إلى إطلاق النار بمناسبة أعياد ميلاد الأفراد، أو نجاحهم في صفوفهم الدراسيّة، أو ولادة الزوجات، كما أبان الباحث الدكتور نادر سراج[146].

لقد اعتاد المواطنون على التكيّف مع حواجز التفتيش التابعة للميليشيات والأحزاب، فكانوا يقضون ساعات طويلة خاشعين من دون تذمّر. كان إبداء الاعتراض يعرّض صاحبه لأقسى أنواع العقاب. من هنا، تعلّم اللبنانيّون إقفال أفواههم عند الحواجز، أو التذمّر بطريقة خفيّة بعيداً عن عيون الميليشيات الموجودة هنا وهناك. فالحواجز، لم تكن بتاتاً مجرّد حواجز لإبراز حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرة هذا التنظيم أو ذاك، بل حملت مضامين سلطويّة (حدود سلطة القوى الفاعلة على الأرض)، واجتماعيّة (الفصل القسريّ بين المواطنين وفكّ الارتباط العاطفيّ والعلاقات بين الطوائف والمذاهب)، واقتصاديّة (إخضاع السلع العابرة والمواطنين إلى الخوّات)، ومعرفيّة (التأكيد على «النحن» داخل منطقة الحاجز و«الآخر» في الخارج)، ما جعل المنطقة المسيّجة بالحواجز والسواتر تقدّم نفسها كدويلة شرعيّة ذات حدود وسيادة، وأرض «محرّرة» وواحة «ديمقراطيّة» مميّزة عن «الخارج»[147].

3 – استنتاج

أدّت حرب لبنان إلى عوامل أربعة كانت سبباً في تدهور أوضاع اللبنانيّين المعيشيّة، وهي:

1 – الأوضاع الاقتصاديّة البحتة التي نتجت عن تباطؤ النشاط الاقتصاديّ وتراجع الناتج المحلّي، ونمو معدّلات التضخّم، وتراجع القيمة الخارجيّة للعملة اللبنانيّة، وبالتالي القوّة الشرائيّة لأصحاب الرواتب والأجور، في بلد يستورد معظم حاجاته.

2 – فشل الحكومات اللبنانيّة، في ضوء ضعفها وتدهور الأوضاع السياسيّة، في القيام بمعالجة جادّة للأوضاع الاقتصاديّة.

3 – غياب الحسّ الوطنيّ لدى قطاعات اقتصاديّة وماليّة وتجاريّة عبر الاحتكار والربح غير المشروع والمضاربة بالعملة الوطنيّة.

4 – سياسات الميليشيات في الاستيلاء على موارد الدولة ومرافقها وإقامة اقتصاد موازٍ، فتفاقمت هذه العوامل مجتمعة مع استمرار الحرب، ووصلت إلى مؤشّر خطير منذ عام 1984.

حتّى الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، تمكّن الاقتصاد اللبنانيّ من امتصاص صدمة الحرب من خلال اللامركزيّة الاقتصاديّة، وإعادة تمركز رأس المال وتدفّق التحويلات الخارجيّة من المهاجرين، فضلاً عن تمويل الحرب الذي سمح بإعادة توزيع الدخل. لكن بعد هذا التاريخ، مروراً بتداعيات الاجتياح الإسرائيليّ، وتحديداً منذ عام 1984، لم يعد من اليسير على المواطن اللبنانيّ أن يصمد في وجه الأزمة الاقتصاديّة. فأثّرت الحرب فيه نتيجة التضخّم وارتفاع الأسعار وتراجع قدرته الشرائيّة، وتقويم أسعار السلع والخدمات على أساس الدولار بعد انهيار القيمة الخارجيّة للعملة الوطنيّة. وقد ترافق هذا مع تراجع حادّ في التحويلات الخارجيّة، وعجز في ميزان المدفوعات نتيجة الخلل في الميزان التجاريّ بين الاستيراد والتصدير.

لقد ظلّت معدّلات التضخّم مقبولة حتّى عام 1984. لكنْ بعد ذلك التاريخ، أخذت الأجور والرواتب تتآكل بفعل التضخّم القافز وانهيار القوّة الشرائيّة، ليس لأسباب اقتصاديّة فحسب، بل بفعل المافيات والميليشيات والقوى السياسيّة والاقتصاديّة. فأثّر هذا في شرائح المجتمع كافة بنسب مختلفة. فأصاب الطبقتين

الدنيا والوسطى بشكلٍ مباشر، ودخلتا منذ ذلك الحين تحت مظلّة الفقر. كما انخفض نصيب الفرد من الدخل الوطنيّ عام 1986 مقوّماً بالدولار إلى ما بين 20% و25% عمّا كان عليه عشيّة الحرب. صحيح أنّ الأزمة كانت لها أسبابها الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة، إلّا أنّ الصحيح أيضاً أنّ عدداً كبيراً من التجّار لم يُظهر حسّاً وطنيّاً، عبر الاحتكار والجشع ورفع الأسعار والربح غير المشروع، وهو ما أسهم في ارتفاع معدّلات التضخّم. وقام بعضهم بالاتجار بالسلعة الإسرائيليّة أو المتاجرة عبر المرافئ الإسرائيليّة. وفي الوقت نفسه، فشلت سياسات الحكومات اللبنانيّة، التي دخلتها الميليشيات منذ عام 1984، في معالجة الأزمة الاقتصاديّة.

لقد طال الغلاء مواداً أساسيّة وخدمات لا يمكن الاستغناء عنها، وشمل الغذاء والتعليم والطبابة والاستشفاء والسكن والنقل والمحروقات. ومنذ عام 1986، ارتفعت كلفة المعيشة بشكلٍ كبير. ففي عام 1988، كانت نسبة ضئيلة جدّاً من مجموع القوى العاملة تستطيع تأمين الحدّ الأدنى الضروريّ كي تعيش حياة كريمة، واحتلّ الإنفاق على الغذاء مقدّمة الحاجات التي كان على الأُسرة أن تؤمّنها. فكان عليها أن تُنفق أكثر من السابق على غذائها، في وقت هبطت فيه كميّة الغذاء الذي تحصل عليه ونوعيّته. وهذا يفسّر مشكلات سوء التغذية التي حفّزت الجمعيّات والمنظّمات الدوليّة والمحلّيّة لتفعيل أنشطتها الاجتماعيّة والإنسانيّة. من هنا، لا عجب أن يتحوّل اللبنانيّون، الذين طالما تغنّوا بعنفوانهم ومستواهم الاجتماعيّ، إلى متسوّلين للمساعدات الخارجيّة.

وفي ضوء الأزمة الخانقة، عمل جميع اللبنانيّين، كلّ من موقعه، على التكيّف معها بصورة لافتة، وفي الوقت نفسه وقع الجميع، نفسيّاً بصورة أو بأخرى، تحت تأثيراتها. فنسبة الخوف لدى عيّنة مستطلَعة وصلت إلى 90%، والضغوط النفسيّة إلى 80% والقلق إلى 70%. أمّا عن مجالات التكيّف، فراوحت بين الأمنيّ والاقتصاديّ والخدماتيّ.

على الصعيد الأمنيّ، عرف المواطن اللبنانيّ كيف يتكيّف مع القصف العشوائيّ اليوميّ، ومع السيّارات المفخّخة والعبوات الناسفة والقنص، وابتكر وسائل عديدة في هذا المجال. لكنّ التكيّف الأمنيّ، خرقته لحظات «تمرّد» أو «انتفاضة» من قبل المجتمع المدنيّ ضدّ الميليشيات، قابلته القوى الأخيرة بالقمع. لكنّ هذه القوى

المستجدّة في المجتمع اللبنانيّ، استعملت «العصا والجزرة» مع المواطن اللبنانيّ. فعرفت كيف تستقطبه عبر خدمات بسيطة عند محطّات البنزين أو أمام الأفران، أو تقديم الحماية له في بعض الأحيان، أو توظيفه.

وفي المقابل، عرف المواطن اللبنانيّ كيف يتكيّف مع الأزمة الاقتصاديّة، عبر الهجرة أو الاعتماد على التحويلات الخارجيّة. ومن بقي في لبنان، كان عليه أن يستدين ويبحث عن الوظيفة الثانية، ويُقنّن كلَّ أنواع المواد الغذائيّة، ويُخفّف استهلاكه لها، ويُغيّر نوعيّة طعامه، ويُخزّن المحروقات والغاز رغم خطورتها. كما لجأ المواطنون إلى استبدال العادات الاجتماعيّة السابقة بأخرى جديدة تنسجم مع الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. إلى ذلك، تحوّل الناس إلى أطبّاء لأنفسهم، وجعلوا من الصيدليّ طبيباً، ومن الدكّان صيدلية يشترون منها الأدوية. ولم تكن الفتاة أو ربّة المنزل بعيدتين عن التكيّف مع الأزمة الاقتصاديّة، فنزلت الأولى إلى سوق العمل، في حين حوّلت الثانية منزلها إلى مشغل خياطة أو حياكة وخلافهما.

أخيراً، تكيّف المواطن مع انهيار خدمات الدولة، من كهرباء ومياه وهاتف، فأصبح يعتمد على المولّد الكهربائي الخاصّ، أو على الذي يوزّع الكهرباء على المشتركين في الحيّ. وكان البعض يعمد إلى سرقة التيّار الكهربائيّ التابع للدولة أو «كهرباء» جاره. كما تعلّم المواطن «الشبّيح» كيف «يفتح عيار» الماء، أو «يشفط» الماء من العيار مباشرة على حساب جيرانه. وفي موضوع الهاتف المعطّل في معظم الأوقات، تعلّم المواطن «الشاطر» كيف يسرق «مرجع» جاره الهاتفيّ، وكيف يقوم بنفسه بإصلاح العطل، عبر فتح علبة الموزّع في الحيّ، ومدّ السلك منه إلى منزله. وفي بعض الأحيان، كان المواطن «القبضاي» يأتي مباشرة إلى مركز الهاتف الرئيسيّ ويفرض على الموظّفين إصلاح خطّه أو تأمين «مرجع» بديل.

حواشي الفصل الحادي عشر

(1) حول اللامركزيّة الاقتصاديّة ودور الأطراف في إعادة تموضع رأس المال، انظر: الفصل التاسع من المجلّد الأوّل.

(2) Ahmed A. Sbaiti, "Reflections on Lebanon's Reconstruction", in: Deirdre Collings (Ed.), Peace for Lebanon?, op. cit., p. 165.

(3) انظر: كمال حمدان، «التضخّم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 85 (1986)، ص 34.

(4) نقلاً عن: غسّان العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصة الانهيار النقديّ 1982 - 1992، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص 58.

(5) باستثناء عام 1980، حين وصل إلى 24.9% انظر الجدول (26)، ص 1021.

(6) حول اللامركزيّة الاقتصاديّة وتأثيراتها الإيجابيّة في الاقتصاد اللبنانيّ، انظر الفصل التاسع من المجلّد الثاني، ص 898 – 924.

(7) أنظر ص 1021.

(8) حول تطوّر الأجور بين عاميّ 1964 و1993، راجع الجدول (29) في الفصل العاشر، ص 1023 و: مصرف لبنان، التقرير السنويّ عام 1993، ص 168.

(9) كمال حمدان، «التضخّم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 85 (1986)، ص 35-36؛ وقارن بوضّاح شرارة، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلاميّاً، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 1998، ص 212؛ ميشال مرقص، «التضخّم تعدّى الأفراد إلى المؤسّسات والقطاعات»، في: جريدة **النهار** 29 كانون الأوّل 1986، ص 6.

(10) سمير مرقص، «اللبنانيّون دخلوا عصر الفقر وزيادة الأجور تزيد الاستنزاف. الحدّ الأدنى انخفضت قيمته من 242 إلى 47 دولاراً شهريّاً»، في: **النهار** 20 تشرين الأوّل 1986.

(11) هانف، تيودور، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 439-440.

(12) ص 1023.

(13) كمال حمدان، «التضخم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 85(1986)، ص 34. وقارن بعلي بيضون، «اللبنانيّون في أحضان الفقر وتصحيح الأجور لا يفيد»، في: **الحياة** 9 تموز 1991.

(14) كمال حمدان، «حول قضية قياس الفقر في لبنان»، في: حلقة دراسيّة: **«الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه»**، تنظيم الأمم المتّحدة/ برنامج التنمية، بيروت 12 كانون الثاني 1995، ص 5 (مخطوط غير منشور، محفوظ لدى أرشيف مجلّة **«الكفاح العربيّ»**. حول تطوّر القوى العاملة من مجموع السكّان، انظر: مصرف لبنان، التقرير السنويّ عام 1993، ص 167.

(15) علي بيضون، «اللبنانيّون في أحضان الفقر وتصحيح الأجور لا يفيد»، في: الحياة 9 تموز 1991.

(16) كمال حمدان، «التضخّم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 85(1986)، ص 34.

(17) مصرف لبنان، التقرير السنويّ عام 1993، ص 166.

(18) ص 1022.

(19) نقلاً عن هانف، ص 439. الأعوام 1982 و1987، نقلاً عن: سامي بارودي، «الأبعاد الاقتصاديّة للحرب اللبنانيّة: الاقتصاد السياسيّ للحرب والتسوية والمصالحة»، في: جورج إميل عيراني ولوري كينغ عيراني، **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، مرجع سبق ذكره، ص 36؛ العام 1989، نقلاً عن: علي ماجد، «متى يعود المستثمرون إلى لبنان بعد غيابهم الطويل؟»، في: **الحياة** 11 أيلول 1991؛ العام 1990، نقلاً عن: يوسف الجباعي، لبنان سوق اقتصاديّة. الدخل الفرديّ انخفض من 1,891 دولاراً إلى 667 دولاراً في عام 1990، في: **الديار** 25 نيسان 1995.

(20) أديب نعمة، «الفقر في لبنان وسُبل الحدّ منه»، مرجع سابق ذكره، ص 11 – 12.

(21) أُنظر الجدول (27)، من الفصل العاشر، ص 1021.

(22) جريدة **السفير**، 2 تشرين الثاني 1986.

(23) أديب نعمه، «الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه»، مرجع سبق ذكره، ص11 -12.

(24) غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، بيروت 1990، ص 68 - 69.

(25) «يوم في حياة مواطن لبنانيّ»، في: جريدة **السفير**، 5 شباط 1987.

(26) «دراسة مؤسّسة البحوث حول ارتفاع الأسعار في 1984»، في: جريدة **اللواء** 2 شباط 1985.

(27) جريدة **العمل**، 2 تموز 1987.

(28) انظر ص 1021 من الفصل العاشر.

(29) جريدة **السفير**، 13 شباط 1985.

(30) «الخاسر هو المواطن والدولة. والرابحون الميليشيات والتجّار»، في: جريدة **النهار** 27 كانون الثاني 1986.

(31) «الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90. المعالجات الآتية فشلت حتّى الآن في التخفيف من وقع المأساة»، في: **الأنوار** 27 آب 1991.

(32) مصطفى جحا، «رسائل من خلف المتاريس»، ج1، لام 1978، ص 70 - 75. نشرت في جريدة **العمل** في 10 حزيران 1976. كان جحا قد لجأ بُعيد اندلاع حرب لبنان إلى المنطقة الشرقيّة، حيث تبنّاه «حزب الكتائب» مقدّماً له نافذة عبر جريدة «العمل» لمهاجمة الفلسطينيّين، وقد تمّت تصفيته على أيدي مجهولين. انظر: حسن داوود، مدخل إلى النتاج الثقافيّ الانعزاليّ، ص 326. وعلى كلٍّ حال، يحتوي كتاب جحا على نماذج من الأدب الشعبيّ الساخر الموجّه ضدّ الفلسطينيّين.

(33) مجلّة **الحوادث**، 10 كانون الثاني 1986.

(34) رشيد حسن، «لبنان يدخل دوامة الفقر! الليرة تقفز إلى الوراء... والفقر يقفز إلى الأمام»، في: **الاقتصاد والأعمال** 68، ص 31-34.

(35) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 149.
(36) نسيم خوري، مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994، ص 115.
(37) «الاقتصاد اللبنانيّ عام 1989: كثير من الأضرار وقليل من الأمل»، في: **الأنوار** 1 كانون الثاني 1991.
(38) «أوّل الإنقاذ فضح المتلاعبين بالدولار. فالدولة تعرفهم وتسكت!»، في: **النهار العربيّ والدولي**، 18 شباط 1985، ص 42 - 45.
(39) تقرير مصرف لبنان: الأعوام 1975 إلى 1978، ص 16؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للعامين 1979 و1980، ص 8-9؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1982، ص 15.
(40) على أساس سعر وسطيّ للدولار في أيلول 1987 وهو 272 ليرة. انظر: مصرف لبنان، التقرير السنويّ 1989، ص 24.
(41) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 255.
(42) أنطوان حدّاد، «الفقر في لبنان: حجم الظاهرة وخصائص الفقراء»، في: **الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه**، مرجع سبق ذكره، ص2 - 3، 12.
(43) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Health, op. cit.
(44) انظر الجدول (26) في الفصل العاشر، ص 1021.
(45) فردريك معتوق، «دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطّن الأزمة إلى ضرب المجتمع المدنيّ»، في: جريدة **الحياة** (حلقة 2)، 9 أيلول 1995.
(46) جريدة **النهار**، 9 تموز 1988؛ جريدة **النداء** 1 و 8 شباط 1991.
(47) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 211 - 212.
(48) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 58.
(49) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت 1998 ص 254.
(50) جريدة **السفير**، 5 كانون الأوّل 1996.
(51) نقلاً عن: جريدة **الأنوار**، 12 آذار 1987؛ جريدة **الأحرار**، 28 آذار 1987. النسب المئويّة للزيادة أو النقصان وُضعت من قبل المؤلّف. وقارن بحطب، الحرب وآثارها، ص 80.
(52) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 254-255.
(53) حديث للدكتورة هدى زريق مع جريدة **السياسة**، 26 نيسان 1986؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان في الأعوام 1990، 1991 و1992، ص 125.
(54) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأسرة في لبنان، بيروت 1989، ص 58 -59، والجداول في الصفحات 182 -193.
(55) نقلاً عن: زهير حطب، الحرب والأسرة والمرأة، ص 102.
(56) حطب، الحرب والأسرة والمرأة، ص 102 - 103.
(57) انظر الفصل السادس عشر من المجلّد حول دور الجمعيّات الاجتماعيّة والأهليّة والدوليّة في

الحدّ من سوء التغذيّة والمجاعة.
(58) أديب نعمة، «الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه»، مرجع سبق ذكره، ص 10.
(59) حديث للدكتورة هدى زريق مع جريدة **السياسة**، 26 نيسان 1986؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان في الأعوام 1990، 1991 و1992، ص 125.
(60) جريدة **الشرق**، 19 تشرين الثاني 1986.
(61) مارون مسلّم، «في وطن القصبة والكبّة عاشت الفلافل»، في: **المسيرة**، عدد 59، 13 كانون الأوّل 1986، ص 34 - 35.
(62) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Health, op. cit.
(63) «نصّ المحضر (1) للمفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدوليّ»، **السفير**، 20 تموز 1987.
(64) «ملفّ المستشفيات: العناية غير فائقة والمريض رصيد مفتوح»، في: **المسيرة**، عدد 67، 7 شباط 1987، 45.
(65) انظر الفصل الأوّل من الكتاب، ص 136 - 137.
(66) جريدة **السفير**، 10 تموز 1989.
(67) جريدة **السفير**، 10 تموز 1989.
(68) أسعد الأتات، «المشكلات الاجتماعيّة للأسرة. دراسة ميدانيّة حول أوضاع الشباب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، مرجع سبق ذكره،، ص 241 - 242؛ مصرف لبنان، التقرير السنويّ عام 1993، ص 168.
(69) Khalaf, Lebanese Predicament, op. cit., p. 243.
(70) أديب نعمه، «الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه» حلقة دراسيّة **الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه**، مرجع سبق ذكره، ص 9.
(71) جوزف ساسين، «الأزمة الإسكانيّة في لبنان»، في **السياسات السكّانيّة في لبنان (2)**، ص143.
(72) **النهار العربيّ والدوليّ**، 18 شباط 1985
(73) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، **القبس**، الحلقة الثالثة، 29 آب 1985.
(74) مقابلة مع الدكتور محمد أحمد نابلسي، في: جريدة **اللواء** 21 كانون الثاني 1986.
(75) مقابلة مع ب. ق.، تاريخ المقابلة 13 آذار 1991.
(76) باستثناء عام 1987، حين فاقت هذه التحويلات 2 مليار دولار. راجع جدول التحويلات الخارجية في الفصل العاشر ص 1035.
(77) حول عمل الجمعيّات الأهليّة والمنظّمات الدوليّة في مجالات الإغاثة خلال الحرب، راجع الفصل السادس عشر من المجلّد.
(78) نقلاً عن: حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 270-271
(79) كان المؤلّف أحد المشرفين على توزيع الحصّة السعوديّة التي تولّتها «مؤسّسة الحريري».
(80) N. Kliot, "The Collapse of the Lebanese State", in: Middle Eastern Studies 23, 1(1987), p.60.
(81) هانف، ص 616.

(82) «الحرمان صفة ملازمة لثلاث طبقات من المجتمع اللبنانيّ»، في: الأنوار 20 تشرين الأوّل 1987.

(83) Zeina Karagulla, The Impact of the Lebanese Turbullant Economic Crisis on the Consumer Shopping Behaviour and Personality, MA/AUB, Buisness 1986, op. cit., p. 41.

(84) على الرغم من أنّ المقصود هنا بالتكيّف هو سلوك المواطنين تجاه الأوضاع الاقتصاديّة وتأثيراتها السلبيّة في المجتمع، إلّا أنّنا سنعالج كذلك تكيّف المواطنين مع الأوضاع الأمنيّة، كي لا نضطرّ إلى معالجتها في مكان آخر تحت العنوان نفسه.

(85) حول التضخّم وانعكاساته على المعيشة، راجع الفصل العاشر من المجلّد.

(86) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأُسرة في لبنان، بيروت 1989، ص 57 -58.

(87) فاطمة بدوي، ص 55.

(88) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأُسرة في لبنان، ص 63.

(89) مقابلة مع السيّدة ع. ص. التي صرّحت أنّها كانت تشتري اللحوم المثلّجة من دكّان «ألبان الريف» في منطقة رأس النبع شارع عمر بن الخطاب، وتدّعي لزوجها أنّها تشتريها من الجزّار، ثم «انفضح» أمرها أمام زوجها في ما بعد.

(90) «الحرمان صفة ملازمة لثلاث طبقات من المجتمع اللبنانيّ»، في: الأنوار 20 تشرين الأوّل 1987.

(91) مكيّ، مرجع سبق ذكره، ص 237-238.

(92) Karagulla, pp.31- 36.

(93) هدى زريق، «تأثير الحرب على صحة الأُسرة. دراسة ميدانيّة في بيروت الغربيّة»، في: الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة، مرجع سبق ذكره، ص 100، 117.

(94) «نصّ دراسة مؤسّسة البحوث حول ارتفاع الأسعار في 1984»، في: اللواء 2 شباط 1985.

(95) Karagulla, p. 32.

(96) نسيم خوري، مذكرات وطن مستورد، ص 36.

(97) نسيم خوري، ص 111.

(98) عبد الحفيظ اللاذقي/رجاء شاتيلا/علياء الحسيني، «أولويّات رعاية الطفل في لبنان بعد الحرب»، في: جورج إميل عيراني/لوري كينغ عيراني (إشراف)، الإعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان، ترجمة باسم سرحان، بيروت 1996، ص293.

(99) Karagulla, pp.40 - 43. الجدول من إعداد المؤلِّف.

(100) Maya Amyuni, The Effect of the Lebanese Economic Crisis in 1985 on the Channels of Distribution. Mix, MA/AUB, Buisiness 1986, pp. 53, 60 - 61.

(101) Karagulla, op. cit., p. 15.

(102) فاطمة بدوي، ص 54-55.

(103) انظر الفصل التاسع من المجلّد الأوّل، ص 948 – 952، حيث يأتي الكلام عن الهدر في

إدارات الدولة ووزاراتها جرّاء تغيّب الموظّفين عن مراكز عملهم. وقارن بغسّان العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982- 1992، دار النهار للنشر، بيروت 1997، جدول 2، ص 224.

(104) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 258 -259.

(105) حول التحويلات الخارجيّة، قارن بجدول (32)، ص 1035 من الفصل العاشر.

(106) Geagea, Fady. "The Market Impact of the Lebanese Economic Crisis in the Period 1984 1986 on Production and wholesale Sectors", MA\AUB, Business 1987.

(107) انظر الجدول 124 في الفصل الخامس عشر.

(108) Amyuni, The Effect of the Lebanese Economic Crisis in 1985, op. cit., p. 54.

(109) Karagulla, The Impact of the Lebanese Turbullant Economic Crisis, p. 13.

(110) عطاالله، ص 318.

(111) بدوي، 56-57.

(112) انظر ص 1091.

(113) فاطمة بدوي، ص 56.

(114) عايدة وهبي، «كيف يحتال اللبنانيّون ليقاوموا الغلاء»، في: اللواء 12 كانون الأوّل 1986.

(115) فاطمة بدوي، ص 95. عايدة وهبي، «كيف يحتال اللبنانيّون ليقاوموا الغلاء»، مرجع سبق ذكره.

(116) Karagulla, The Impact of the Lebanese Turbullant Economic Crisis, p. 13.

(117) نسيم خوري، مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994، ص 111.

(118) نسيم خوري، ص 86.

(119) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، بيروت1987، ص 16؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، بيروت 1988، ص 31.

(120) رويترز في تحقيق عن الفقراء في لبنان: «جياع يبحثون عن فضلات الطعام في النفايات»، في: جريدة الأنوار، 14 تموز 1987.

(121) جريدة السفير، 5 أيّار 1995.

(122) «بيروت شرفات الحبق أهلها في ملاجئ الخوف والمورفين وأقبية العفن والجرذان»، في: النهار العربيّ والدولي، عدد 215، 1981.

(123) ملفّ المسيرة حول الدواء، عدد 70، 28 شباط 1987، ص 39 - 54.

(124) نقولا إيلي شمّاس، مرجع سبق ذكره، ص 584.

(125) «الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90. المعالجات الآتية فشلت حتّى الآن في التخفيف من وقع المأساة»، في: الأنوار 27 آب 1991.

(126) الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90، في: الأنوار 27 آب 1991.

(127) زهير حطب، الرجل والتنظيم الأُسريّ، ص 67.

(128) أديب نعمه، «الفقر في لبنان وسبل الحد منه»، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(129) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأُسرة في لبنان، ص 66، والجدولان في صفحة 212 -215.

(130) أنطوان خويري، حوادث لبنان. الحرب في لبنان 1976، ج3، منشورات دار الأبجديّة 1977، ص 23 -24.

(131) «اللواء تكشف تأثير الأزمات الحياتيّة من ماء وكهرباء وتلوّث وانعكاساتها على الصحّة العامّة»، اللواء، 9 حزيران 1991.

(132) خويري، الحرب في لبنان ،1976، حوادث لبنان (4)، ج3، ص 24.

(133) «الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90. المعالجات الآتية فشلت حتّى الآن في التخفيف من وقع المأساة»، في: الأنوار 27 آب 1991.

(134) حول الوساطات الداخليّة والعربيّة والدوليّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة، راجع الفصلين السادس والسابع من المجلّد الأوّل.

(135) حول تمرّد المجتمع المدنيّ على الميليشيات، راجع الفصل الخامس عشر، ص؟؟؟

(136) حول هذا الموضوع، راجع الفصل السادس عشر من المجلّد الثاني.

(137) أُنظر الفصل الثاني عشر من الكتاب، ص 1173.

(138) حول تغيّر المعابر والطرقات بين المناطق وداخل المناطق، راجع الفصل التاسع من المجلّد الثاني، ص 935 - 943.

(139) إلياس العطروني، عروس الخضر، بيروت 1993، ص 39.

(140) طوني عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، إستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975-1990. الجامعة اللبنانيّة - كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة - الفرع الأول، بيروت آذار 2001، ص 265.

(141) Miriam Cooke, War's other Voices. Women Writers on the Lebanese civil war, Cambridge ect. 1987, p.36.

(142) Jean Said Makdisi, Beirut Fragments. A War Memoir, New York 1990, pp. 36 - 37.

(143) Qouted from Jean Said Makdisi, Beirut Fragments. p. 86.

(144) مقابلة مع ع. س. من منطقة الروّاس في الطريق الجديدة، تاريخ المقابلة 13 تموز 1986.

(145) James M. Malarkey, "Notes on the Psychology of War in Lebanon", in: Halim Barakat (Ed.), Toward a Viable Lebanon, Washington 1988, p. 295.

(146) «الأسرة اللبنانيّة في ظلال الحرب»، مقابلة مع الدكتور نادر سراج، في: جريدة الأنباء، 13 كانون الأوّل 1988.

(147) فاطمة بدوي، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغيّر البُنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994، ص 45 - 48؛ وقارن بـ: أليزابيت بيكار، «العنف الميليشياويّ: ضدّ الدولة وضدّ المجتمع»، في: منبر الحوار 25 (1998)، ص 80 - 81.

الفصل الثاني عشر

آثار الحرب في الأُسرة اللبنانيّة وفي الثقافة والقيم

شكّلت حرب لبنان منعطفاً حادّاً في تاريخ الأُسرة اللبنانيّة، باعتبارها أهمّ المؤسّسات الاجتماعيّة، وخليّة وظيفيّة تضامنيّة تنتقل فيها الحياة، ويمرّر المجتمع عبرها قيمه وثقافته، فضلاً عن تأثّرها بكلّ ما يحصل في الخارج من مستجدّات ومتغيّرات. ولا تزال الأُسرة في لبنان تشكّل مع الطائفة، الوحدتين الاجتماعيّتين التقليديّتين اللتين ينتمي إليهما السكّان. فإلى جانب الولاء للعائلة، ينتمي اللبنانيّون إلى مذهبهم الدينيّ، فتنشأ، وفق ذلك، ولاءات متداخلة بين مصالح الأُسرة ومصالح الطائفة من جهة، وبين مصالح الطائفة والمصالح السياسيّة من جهة أخرى. وخلال حرب لبنان بين عاميّ 1975 و1990، تأثّرت الأُسرة كخليّة اجتماعيّة وكأفراد، بما كان يدور حولها وما يتفاعل في داخلها. فاهتزّ ثباتها التقليديّ بالوضعين الاقتصاديّ والأمنيّ المتردّيين، وبالثقافة والسلوكيّات التي راجت على أيدي الميليشيات، ممّا أدّى إلى حدوث تغيّرات حادّة في علاقاتها البنيويّة والوظيفيّة.

1 - الأُسرة اللبنانيّة في دوّامة الحرب

تعزّز وضع الأُسرة اللبنانيّة، قبل الحرب، نتيجة الازدهار الاقتصاديّ الذي عاشه لبنان، وانعكس تحسّناً بنسب متفاوتة على طبقاته وشرائحه الاجتماعيّة، في المجالات الاقتصاديّة والتربويّة والصحيّة. وجاء التعبير عن هذه التغيّرات البنيويّة من خلال النزوح الريفيّ إلى المدن والانخراط في حياتها، وتفكّك الأُسرة الأمّ إلى أُسر صغيرة تعيش في وحدة سكنيّة منفردة بعيداً عن مناطق الانتماء الأُسريّ والجغرافيّ، فضلاً عن نزول المرأة إلى سوق العمل إلى جانب الرجل. وانعكست هذه التطوّرات على أفراد الأُسرة، فتوسّعت آفاق قيمهم وبالتالي فرديّتهم التي تخطّت حدود الأُسرة وعلاقات القربى، ما

جعل التضامن الأُسريّ مظاهر شكليّة في بعض الأحيان. فانخفض معدّل الزواج داخل العائلة الواحدة لدى كلّ الأوساط والطوائف، ولم يعد يُمثّل عشيّة حرب لبنان سوى حوالى خُمس الزيجات مقابل 30% – 40% في منتصف الخمسينات[1]. كما حدث تغيير بنيويّ في الأُسرة اللبنانيّة، فظهرت «الأُسرة النواتيّة» أو «النوويّة» (Nuclear family)[2] التي يؤدّي تطوّرها إلى ظهور بُنية مجتمعيّة جديدة تكسر من حدّة الانتماءات العشائريّة والعائليّة لصالح الوطن[3].

وعشيّة الحرب، دلّت المؤشّرات على أنّ بنية الأُسر في لبنان تسير لصالح التحوّل من أُسر ممتدّة (Extended families)[4] قائمة على علاقات القربى والعشيرة والطائفة الدينيّة، والتي تتكوّن من الزوجين وأولادهما الصغار والمتزوجين منهم ضمن منزل واحد،[5] إلى أُسر «متحوّلة» تسعى، بشكلٍ أو بآخر، إلى التحرّر من مشيئة الأهل والتبعيّة لإرادتهم، وامتلاك قرارها بنفسها[6]. وحمل هذا التحوّل في ثناياه إمكان نشوء «أُسرة نواتيّة» حديثة، تستبدل بالمجتمع الشامل والعشيرة والطائفة الولاء للوطن، وتقتصر علاقاتها الداخليّة على القرابة الدمويّة المباشرة، ويجمع بين عناصرها نوع من الاستقلاليّة. كانت بُنية الأُسرة اللبنانيّة عشيّة الحرب على الشكل التالي[7]:

- أُسر ممتدّة واسعة 37.2%
- أُسر متحوّلة 45.3%
- أُسر نواتيّة حديثة 17.5%

– تأثير الحرب والتهجير فيها

أدّت الحرب وإفرازاتها، وتهميش المجتمع المدنيّ ومؤسّساته، وانتشار مفاهيم وقيم جديدة، وتعزيز المجتمع التقليديّ، وانشطار السوق، فضلاً عن الأوضاع السياسيّة والأمنيّة والتهجير، إلى تعطيل كلّ التحوّل الذي كان متوقّعاً في بنيان الأُسرة اللبنانيّة، وذلك بعدما استحضرت الحرب معها كلّ التراث العشائريّ والطائفيّ والعائليّ والمناطقيّ. فأحدثت بمعطياتها الثقافيّة والقِيَميّة والاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة تغييراً في معالمها ووظائفها، وأدخلت تعديلات على تشكيلها وبُنيتها الاجتماعيّة: من أُسرة يُفترض أن تكون الحصن الاجتماعيّ الأخير، الذي بإمكانه أن يُقاوم التفتّت والتفكيك، ويُحقّق لنفسه مناعة بفعل متانة علاقات أفراده ولحمتهم وروابط الدم والعاطفة التي تجمع في ما بينهم، إلى أُسرة اهتزّ الثبات الذي كانت تتميّز

به بشكلٍ نسبيّ، بفعل عوامل قسريّة كالتهجير والترحال الدائم والهجرة والقتل وأعمال العنف، واللهاث وراء لقمة العيش، ممّا تسبّب بأزمات نفسيّة وخللٍ في نظام قيمها الاقتصاديّة والثقافيّة.

وتتّفق معظم الدراسات المختصّة على أنّ حرب لبنان ألحقت أضراراً جسيمة بالأُسرة اللبنانيّة، شملت بُنيتها وعلاقات أفرادها بعضهم ببعض، فضلاً عن الممتلكات والأرواح والصحّة الجسديّة والنفسيّة. وتبعاً لعيّنة تعود إلى عام 1986، خسرت نسبة 63% من الأُسر المستطلَعة شيئاً قيّماً كانت تمتلكه (شقّة، مبنى، محلّ، سيّارة، أثاث منزل، أو غير ذلك)، وصرّحت نسبة 20% منها، بأنّها فقدت العمل الذي كان مُعيلها يقوم به، ونسبة 92% بأنّها خسرت أحد أبنائها بموته أو فقدانه[8]. كما عانت الأُسر من تدنّي الخدمات الحياتيّة، وفقدان المُعيل والبطالة وضعف الاتصال بالأقارب.

وبغضّ النظر عن الطبقة الاجتماعيّة، واجهت الأُسر اللبنانيّة، كما يُبيّن الجدول (51)، صعوبات حياتيّة جمّة تشاركت فيها جميعاً، باختلافات بسيطة جدّاً. فإنّ انقطاع التيّار الكهربائيّ، على سبيل المثال، أصاب الجميع بنسب متساوية، في حين أنّ تغلّب الفئات الغنيّة على مسألة انقطاع المياه والكهرباء، كان أفضل من الفئتين الدنيا والمتوسّطة. ويُستدل من الجدول نفسه، أنّ الفئات الدنيا كانت الأكثر عرضة لفقدان العمل الأساسيّ، فيما تساوت الفئتان المتوسّطة والغنيّة في قدرتهما على مواجهة ذلك. أخيراً، تأثّرت كلّ الفئات الاجتماعيّة الثلاث بتداعيات التهجير، والاضطرار إلى ضمّ أشخاص جددٍ إليها.

جدول (51): الصعوبات التي واجهتها الأُسر وفق انتمائها الاجتماعيّ[9]

الصعوبات المعيشيّة	فئات دنيا %	فئات متوسّطة %	فئات عليا %
انقطاع التيّار الكهربائيّ	91	92	89
انقطاع المياه	80	84	70
انضمام أشخاص جدد للعيش مع الأسرة	30	28	25
فقدان العمل الأساسيّ	29	20	20
فقدان القدرة على الاتصال بالأقارب	49	51	44

وبسبب التطهير الطائفيّ والتهجير، وكذلك الاعتداءات الإسرائيليّة على جنوب لبنان، فُتحِت أمام الأُسرة اللبنانيّة صفحة جديدة في حياتها، وكذلك في شكل الأحياء التي استقرّت فيها[10]. فاضطرّت إلى تغيير مكان إقامتها الأصليّ إلى أماكن سكن جديدة أكثر من مرّة. وقد اختلف الحجم الإجماليّ للأُسر التي غيّرت مسكنها بصورة نهائيّة في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة من «بيروت الكبرى»؛ فكانت النسبة في الأولى 47.8% وفي الثانية 27.8%، وذلك وفقاً لعيّنة شملت ثلاثة آلاف نسمة. أمّا ترحال الأُسرة المؤقّت، فكان على الشكلِ التالي، كما يظهر في الجدول (52).

جدول (52): النسب المئويّة لتغيير السكن في البيروتين حتّى عام 1986[11]

عدد المرّات	المنطقة الغربيّة %	المنطقة الشرقيّة %
مرّة واحدة	69.9	81.5
مرّتان	14.6	5.9
ثلاث مرّات	8.3	6.3
لم يغادروا مسكنهم	7.2	6.3
المجموع	%100	%100

يتبيّن من الجدول (52)، أنّ التهجير أصاب معظم سكّان بيروت الغربيّة وبيروت الشرقيّة، وأنّ أعلى نسبة منه هي التي حدثت لمرّة واحدة وكانت خلال «حرب السنتين». وقد درس باحث اجتماع مسألة تشكّل الحيّ الجديد الذي سكنه المهجّرون، فوجد أنّه، في ظلّ تغيير المسكن، عادت الأُسر اللبنانيّة تتجمّع في أحياء ومناطق ذات الانتماء الطائفيّ أو المذهبيّ أو السياسيّ، حيث الأصدقاء والأقرباء و«رفاق السلاح» من الميليشيات، ممّا حوّل الأحياء والأزقّة الجديدة إلى حيّز جغرافيّ مغلق في وجه «الغرباء» طائفياً ومذهبياً وسياسياً، وله رموزه وشعاراته وأنماط عيشه، ويغلب عليه الطابع الريفيّ بسبب أصول سكّانه[12]. وقد لاحظ الباحث الألمانيّ هانف في استطلاع أجراه في عام 1987 زيادة في نسبة التضامن العائليّ بين عاميّ 1981 و1987: من حوالى ربع المستجوَبين ما بين

عاميّ 1981 و1984، إلى ثُلثهم في عام 1986، وأخيراً إلى النصف تقريباً في عام 1987. وخلص إلى أنّ التضامن الطائفيّ القائم على التضامن العائليّ قد حصل، بغضّ النظر عن الانتماء الطبقيّ، على نسبة 62% في بيروت، و87% في الشوف، و83% في كسروان. وكانت نسبة الوعي بالانتماء الطائفيّ ورفض التعايش ترتفع مع احتدام المعارك وموجات التهجير الطائفيّ، وتنامي شعور الخوف على المستقبل لدى الطوائف كافة[13].

ونتيجة التهجير، تعزّزت لُحمة القرابة والمذهب بين السكّان الجدد، ممّا أعاد إلى الظهور صيغة الأُسرة الممتدّة التي ترتبط مصالح أفرادها مع بعضها بعضاً (الانضمام إلى الميليشيا الواحدة، وفرض «الخوّات» والرسوم على المحال، والقيام بالمصادرات إلخ. . .). وفي المقابل، انكفأت الأُسر التي لم تغيّر منطقة سكنها الأصليّة على نفسها في دارتها وحيّها عازلة نفسها داخل مسكنها عمّا يدور في «الخارج»، أمّا مَنْ عَجِزَ عن التكيّف مع الواقع الجديد، فسلك طريق الهجرة[14].

– إعادة توزيع الأدوار وبارومتر الزواج والطلاق

بسبب التضخّم وتكاليف المعيشة وأجور السكن المرتفعة والشحّ في سوق العمل، تأثّرت العلاقات الأُسريّة وأُعيد توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة. فنتيجة العجزين الماديّ والمعنويّ (التضخّم الاقتصاديّ وغياب الأمن الاجتماعيّ) والانعكاسات النفسيّة والجسديّة للحرب وتداعيّاتها على موقع الرجل في الأُسرة، واضطراره إلى طلب المساعدة من زوجته أو من مصادر أخرى، تحرّرت المرأة إلى حدّ من نظام التبعيّة لزوجها. فكان عليها أن تُكيّف نفسها مع الضائقة الاقتصاديّة وتتولّى إدارة ميزانيّة أُسرتها بنفسها، متوسّلة التقتير و«تدبير الحال»، والتخلّي عن الكماليّات ونفقات الترفيه، والقيام بتعديل في نظام غذائها وملبسها، وتخفيض الرعاية الصحيّة. أدّى هذا إلى إعادة توزيع الأدوار بينها وبين زوجها، فأصبح الرجل أكثر اهتماماً بأعباء المنزل ومشاركة زوجته في عمليّة التبضّع، بينما أصبحت هي تشارك في اتخاذ القرارات وتتحمّل مسؤوليّة المنزل أكثر من ذي قبل. فكانت تؤمّن بنفسها المساعدة الماليّة والاستدانة لما لها من تأثير في الأقارب والأصدقاء. كما كانت تؤمّن السكن عند أهلها في حالة التهجير، وهي

التي تقوم بالمراجعات عندما يقع زوجها أو أحد أبنائها في ورطة مع الميليشيات والقوى الفاعلة أو يُخطف من قبلها، وذلك حرصاً منها على أفراد أسرتها من التورّط في نزاع مع تلك القوى، وهي التي تشجّع أُسرتها على الهجرة الجماعيّة[15]. وفي معظم المناسبات خلال الحرب، كانت تقود التظاهرات والوفود المطالبة بإطلاق سراح المخطوفين ووقف التقاتل[16].

وفي مرحلة ما قبل الحرب، كان مطلب الزواج بالنسبة إلى الرجل يدور حول فتاة تجيد تأدية دور ربّة المنزل. وبسبب الحرب والأزمة الاقتصاديّة، تغيّرت مواصفات الفتاة المطلوبة للزواج، فأُضيفت إليها الرغبة في الفتاة العاملة. وكان اللبنانيّون قبل الحرب يُقْدِمون، رجالاً ونساءً، على الزواج في سنّ مبكرة. ولكنْ منذ مطلع الثمانينات، ومع تدهور سعر الليرة اللبنانيّة وارتفاع معدّلات التضخّم وبالتالي أسعار السلع الاستهلاكيّة وإيجار المسكن، ارتفع سنّ الزواج عند الرجال بشكلٍ عامّ إلى 31 سنة وعند النساء إلى 22.5 سنة،[17] فيما ارتفعت نسبة الفتيات العازبات، فبلغت في بيروت الغربيّة 49% من مجموع الإناث (10 سنوات وأكثر) مقابل 43.8% للمتزوجات ما بين 15 - 19 سنة. أمّا نسبة الفتيات العازبات في فئة الأعمار ما بين 20 -24 سنة و25 - 29 سنة، فارتفعت على التوالي من 50.9% و25.1% عام 1970 إلى 85.3% و35.7% في عام 1987[18]. وفي مناطق الأرياف، بلغت نسبة العازبات في بعض القرى الجنوبيّة 52.2% من مجموع الإناث (10 سنوات وأكثر)، مقابل 39% للمتزوجات و9% للأرامل والمطلّقات.

وبالإضافة إلى الأوضاع الأمنيّة، فلا يمكن إغفال الحالات النفسيّة وتوتّر الأعصاب التي ولّدت نفوراً من الإقدام على الزواج. وللأسباب نفسها، انتشرت ظاهرة الزيجات المتسرّعة والمخالعة وفسخ الخطوبة[19]. يضاف إلى ذلك، تغيّر المفاهيم لدى الفتاة حول سنّ الزواج، بعدما تعلّمت في المدارس والجامعات وانخرطت في سوق العمل. كما أنّ الأوضاع المعيشيّة الصعبة جعلت الإقدام على الزواج لأصحاب المداخيل المحدودة مخاطرة مكلفة، فعمد البعض إلى السكن عند ذويهم. وبعدما أصبح «المهر» بالدولار، كتبت جريدة «الأنوار» بسخرية تقول: «**الزواج ممنوع بأمر من الدولار**»[20]. لقد أصبحت مقدّمات الزواج مكلفة جدّاً. وفي ضوء ارتفاع مبيع فستان العرس أو استئجاره، وكلفة إيجار

«الإكسسوار» ومصاريف العرس والضيافة و«الكوكتيل» والتصوير والزينة وبطاقات الدعوة، فضلاً عن المحبس و«العلامة» ومصاريف «شهر العسل»، فرغت عادات الأعراس من مضامينها[21]. وفي الوقت نفسه، تقهقرت نسبة الزواج من الأقارب، وبخاصّة بين أبناء العمومة[22]. وفي عام 1986، تناقلت الأنباء عن 13 حالة زواج بين ضبّاط وجنود قوة الطوارئ في جنوب لبنان، وبخاصّة من أفراد الكتيبة النروجيّة، وبين فتيات لبنانيّات مسلمات ومسيحيّات[23].

يُستنتج من الجدول (53)، أنّ حركة الزواج عند الطوائف الإسلاميّة كانت في تأرجح، وخصوصاً في سنوات التأزّم الأمنيّ - السياسيّ، كعام 1976، حين هبط المؤشّر بشكلٍ حادٍّ بسبب «حرب السنتين»، وفي عام 1982 نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ، وفي الأعوام1987- 1990، بسبب الاضطراب الأمنيّ (صراعات الميليشيات المتناحرة في كلٍّ من البيروتين و«حرب المخيّمات»، وحروب عون، وموجات التضخّم وغلاء الأسعار، وقلّة عروض المساكن للإيجار). ويُلاحظ أيضاً، أنّ فترات الاستتباب الأمنيّ - السياسيّ، انعكست تزايداً في معدّلات الزواج، الذي ضرب رقماً قياسيّاً في عام 1978 بالنسبة إلى الطائفة الدرزيّة، وعام 1979 بالنسبة إلى الطائفتين السنّيّة والشيعيّة. وبعد عام 1982، عادت نسب الزواج عند الطوائف الإسلاميّة ترتفع بشكلٍ ملحوظ، ووصلت في عام 1986 إلى رقم قياسيّ منذ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وهو 2,292 عقد زواج بالنسبة إلى السُنّة، و4,241 بالنسبة إلى الشيعة، و120 بالنسبة إلى الدروز.

لكنّ «حرب التحرير» التي خاضها الجنرال عون ضدّ سورية عام 1989 وطالت المناطق الغربيّة، كانت ذات تأثيرات سلبيّة على الزواج لدى الطوائف الإسلاميّة من سُنّة وشيعة ودروز، فتراجعت نسبه بشكل كبيرٍ عمّا كانت عليه في عام 1988، فبلغت لدى السُنّة والشيعة والدورز على التوالي: 22.5% و 29.6% و 47.4%، ما يعني أنّ الأوضاع الأمنيّة والتهجير قد خفّضت نسبة الزواج خلال ذلك العام لدى الطوائف الإسلاميّة مجتمعة بحوالى 33%. وفي العام التالي 1990، عادت أرقام الزواج إلى مستويات عاديّة تقريباً.

جدول (53) حالات الزواج والطلاق عند الطوائف الإسلاميّة في محاكم بيروت الشرعيّة بين عاميّ 1975 – 1990[24]

	الطائفة السُنّية		الطائفة الشيعيّة		الطائفة الدرزيّة	
السنة	زواج	طلاق	زواج	طلاق	زواج	طلاق
1974	2,867	855			244	
1975	2,229	705	1,778	397	164	31
1976	1,650	365	745	114	78	4
1977	3,076	754	3,500	619	246	39
1978	2,991	840	3,260	669	273	45
1979	3,104	819	3,667	724	152	30
1980	2,928	961	3,574	762	121	38
1981	2,775	1,076	3,335	672	114	36
1982	2,077	648	2,526	471	103	16
1983	2,798	900	3,176	674	163	31
1984	2,798	930	3,143	788	130	29
1985	2,629	593	3,482	653	118	19
1986	2,929	622	4,241	865	120	27
1987	2,588	753	3,928	996	105	23
1988	2,594	834	4,174	1,054	116	35
1989	2,008	603	2,938	791	61	33
1990	2,679	727	3,854	1,029	199	28

وإلى جانب الأسباب الأمنيّة، هناك أسباب أخرى لتراجع الزواج من قبل الجنسين، أوّلها الخوف من المسؤوليّة في ظروف الحرب والدخول في حياة جديدة[25]. وقد أشارت دراسة ميدانيّة أُجريت عام 1988، إلى أنّ نسبة 50% من العازبين اضطرّوا إلى الامتناع عن الزواج على المدى المنظور[26]. وربطت باحثة بين ظاهرة تراجع عقود الزواج وتفشّي الموجة التحرريّة برواج ظاهرة العلاقة الحرّة بين الجنسين (المساكنة)[27]. وفي رأى باحث ثالث، فإنّ تراجع عقود الزواج يعود إلى انخفاض

نسبة الذكور بين السكّان، بخاصّة لدى فئات السنّ الأكثر استعداداً للزواج، وذلك نتيجة الهجرة والوفيّات الكثيرة بين الشباب بسبب توالد «الحروب»[28]. وفي رأينا، إنّ كلّ هذه العوامل مجتمعة كانت وراء تراجع الإقبال على الزواج.

وفي المقابل، أكّدت دراسات اجتماعيّة أخرى تراجعاً واضحاً في نسبة الطلاق عند الطوائف الإسلاميّة نتيجة الأوضاع الاقتصاديّة،[29] والتأزّم السياسيّ واضطراب الوضع الأمنيّ (1976، 1982، 1983–1984، 1988–1990). ويُبيّن الجدول (53) كذلك، تراجع عدد حالات الطلاق عام 1976 ووصوله إلى أدنى مستوى له في عام الاجتياح الإسرائيليّ 1982، ثمّ العودة مجدّداً إلى الارتفاع مترافقاً مع تحسّن الأوضاع الأمنيّة،[30] من دون أن يبلغ مع ذلك مستوى عام 1980، وفاق في عام 1982 نسبة 22% من حالات الزواج.

إنّ ما يترتّب على الطلاق من أعباء الإعالة والنفقة إلخ... جعل الأُسرة اللبنانيّة أكثر تماسكاً لمواجهة ويلات الحرب. وقد عزا الشيخ زكريا غندور الأسباب المؤدّية إلى الطلاق عند الطائفة السُنّية بأنّها ماديّة بنسبة 80% واجتماعيّة بنسبة 10% ومَرَضيّة بنسبة 10%[31]. وهذا ينطبق إلى حد بعيد على الطوائف الأخرى. أمّا بالنسبة إلى الطائفة الشيعيّة، فقد سجل عام 1982 (18.6%) حالة طلاق من عقود الزواج. لكن الطلاق عند الطائفة المذكورة ازداد على الرغم من إنجاب أكثر من ولد، وبلغت نسبته 22.7% في العام 1983، وفوق 25% بين عاميّ 1984 و1990. أمّا بالنسبة إلى السُنّة، فكانت نسب الطلاق عندهم مرتفعة بشكلٍ ملحوظ مقارنة بالشيعة، وبلغ معدّلها ما بين عاميّ 1982 و1990 حوالى 29%. صحيح أنّ الأوضاع الأمنيّة وظروف التهجير والمسكن أو السكن عند الأقارب، حملت معها أكثر من مشكلة اجتماعيّة[32]، لكن الطلاق عند الطائفتين السُنّية والشيعيّة كان مرتفعاً عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 وبلغ معدّلاً فاق نسبة 20%. وهذا يعني أنّ هناك أسباباً اجتماعيّة أخرى غير الحرب أدّت دوراً في ارتفاع نسب الطلاق. أمّا بالنسبة إلى الدروز، فكانت نسبة الطلاق عندهم أقلّ نسبيّاً من باقي الطوائف الإسلاميّة الأخرى وبخاصّة بين الأعوام 1983 و1990. وهذا يعود إلى عدم حدوث تهجير على نطاق واسع وسط أفراد الطائفة، وثبات أعضائها في أماكن سكنهم، ولأنّ البيوت ظلّت مؤمّنة لهم[33].

وبالنسبة إلى الطوائف المسيحيّة، فقد انخفض الزواج عندها بنسبة 30%، فيما ازدادت حالات فسخه وبطلانه والهجر بنسبة 30% إلى 40% عمّا كانت عليه قبل عام 1975[34]. ويُلاحظ من الجدول (54)، أنّ أدنى نسبة زواج لدى الأرثوذكس

والموارنة كانت بين عاميّ 1988 و1990، وذلك نتيجة الحروب في المنطقة الشرقيّة. وفي العام الأخير من حرب لبنان، وصل عدد عقود الزواج لدى الأرثوذكس إلى 136 عقداً مقابل 370 عقداً في عام 1979، ولدى الموارنة (أبرشيّة أنطلياس)[35] 632 عقداً مقابل 1,078 عقداً في عام 1986. ولا يعود ارتفاع عقود الزواج لدى الطائفة المارونيّة في أبرشيّة أنطلياس تدريجيّاً منذ عام 1976، وبشكلٍ كبير منذ عام 1984 حين سُجّل حوالى 1,000 عقد زواج سنويّاً بين عاميّ 1984 و1987، إلى إقبال الشبّان عليه، وإنّما إلى وفود أعداد كبيرة من المهجّرين الموارنة إلى أبرشيّة أنطلياس بعد أحداث الأعوام 1976، 1983 و1985 (التهجير من الجبل ومن شرقيّ صيدا).

جدول (54) حالات الزواج والطلاق/بطلان الطلاق عند الأرثوذكس والموارنة بين عاميّ 1974 –1990[36]

السنة	الروم الأرثوذكس (أبرشيّة بيروت)		الموارنة (أبرشيّة أنطلياس)		
	زواج	فسخ زواج	زواج	بطلان زواج	مساكنة/هجر
1974	401	22	477	6	11
1975	251	15	410	4	2
1976	236	3	488	–	–
1977	309	33	792	4	10
1978	270	21	690	4	5
1979	370	10	784	5	5
1980	288	17	788	2	7
1981	248	13	725	14	5
1982	242	23	750	7	12
1983	298	12	879	13	3
1984	256	23	1,027	13	7
1985	242	40	1,046	7	9
1986	284	16	1,078	9	5
1987	289	27	1,031	16	11
1988	271	17	968	7	7
1989	180	6	816	13	8
1990	136	3	632	10	6
المجموع	4,571	301	13,381	134	113

أمّا بالنسبة إلى «بطلان الزواج» لدى الطوائف الكاثوليكيّة، فبلغ عدد الحالات المعروضة أمام المحاكم المختصّة في كلٍّ من العامين 1979 و1980 (66) حالة، في حين وصل عدد ما يُنفذ من أحكام إلى 25 دعوى سنويّاً[37]. وفي عام 1985، تراجعت دعاوى بطلان الزواج المقدّمة إلى المحاكم الكنسيّة إلى 42 دعوى و10 دعاوى هجر[38]. وفي العامين 1989 و1990، كان لدى المحاكم المارونيّة البدائيّة الموحّدة والاستئنافيّة على التوالي: 73 و65 حالة بطلان زواج، تمّ رفض 27 و12 منها في السنتين المذكورتين. وسُجّل في الفترة نفسها سبع حالات هجر[39]. وفي الثمانينات، كان لدى المحاكم المارونيّة دعاوى بطلان زواج وهجر بمعدّل 80 إلى 100 حالة سنويّاً. وفي أبرشيّة انطلياس، سُجّلت 250 دعوى بطلان زواج أمام المحاكم الكنسيّة المختصّة خلال سنوات الحرب 1975 و1990، فتمّت الموافقة على 128 حالة، فيما جرت الموافقة على 101 حالة هجر/مساكنة في الفترة نفسها[40].

وفي ما يتعلّق بحالات «فسخ الزواج» لدى الروم الأرثوذكس، فسجّلت، وفق الاعتبارات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة المعروفة، تراجعاً ملحوظاً بين عاميّ 1986 و1990 (الجدول 54)، وبلغت في العام الأخير ثلاث حالات فقط. وتبعاً لمصادر مطرانيّة الروم الأرثوذكس، فإنّ أسباب تراجع حالات الزواج وتصاعد حالات فسخه، تعود إلى الاختلاف في التربية «والأمزجة» الأخلاقيّة، ووجود نسبة مرتفعة من الزوجات من خارج الكنيسة الأرثوذكسيّة على خلاف مع أزواجهن، وعوامل الحرب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، وإقبال الكثير من الشبّان والشابّات على الزواج المدنيّ خارج لبنان[41].

– تداعيات عدم الإقبال على الزواج: المساكنة والخصوبة والفئات العمريّة

- أدّى عدم الإقبال على الزواج إلى ازدهار الدعارة والمساكنة وازدياد الزواج المؤقّت وعدد اللقطاء. وأكّد أحد مسؤولي دور الأيتام، أنّ مؤسّسته استقبلت خلال شهرين من عام 1980 عشرة لقطاء، في حين كانت نسبة هؤلاء قبل الحرب لا تتجاوز العشرة أطفال سنويّاً. وفي تموز 1987، أشارت جريدة «السفير» إلى 13 حالة من اللقطاء[42]. وبشكلٍ عامّ، تسلّمت إحدى دور الأيتام خلال الثمانينات 200 لقيط، تبنّت أُسر نسبة 59% منهم. وفيما كانت «دار الأيتام الإسلاميّة» تتعامل عام 1974 مع 800 حالة لقيط ويتيم، أصبحت تتعامل في عام 1989 مع آلاف الحالات من النوعين.

إنّ سبب تفشّي ظاهرة اللقطاء، يعود إلى الضائقة الاقتصاديّة من جهة، وإلى الخوف من فضيحة اكتشاف سرّ العلاقة العاطفيّة غير الشرعيّة التي تتمّ بين الرجل والمرأة من جهة أخرى، وما ينتج عنها من إنجاب غير مرغوب فيه ذاتياً وغير مقبول اجتماعياً[43]. وفي عام 1988، تزايدت مشكلة اللقطاء وتخلّي الأهل عن أبنائهم[44]، فأقدمت إحدى الأمّهات على بيع طفلها لأنّها لا تستطيع إعالته، فيما أهدت أمٌّ أخرى طفلها إلى جارتها العاقر[45]. وبعد عامين على ذلك التاريخ، تحدّثت وسائل الإعلام عن ظاهرة جديدة، وهي تخلّي الأهل عن أولادهم الرضّع وتركهم أمام دور الأيتام، أو وسط أكوام النفايات عرضة لنهش الكلاب. وفي إحدى المرّات، عُثر على رضيع على وشك الاختناق داخل كيس محكم الإغلاق[46]. وذكرت دراسة ميدانيّة أنّ نسبة 40% من الأيتام في مؤسّسات الرعاية المختصّة ليسوا من الأيتام[47]. وصرّح السيد محمد بركات، مدير عام «دار الأيتام الإسلاميّة»، أنّ الأطفال الذين تتولّى المؤسّسة رعايتهم ليسوا سوى أطفال حرب. وأضاف: إنّ مؤسّسته تستقبل أولاداً مهملين من قبل أهلهم، أو أولاداً يجري التخلّي عنهم من قبل ذويهم[48]. وعزا أسباب ذلك إلى عوامل اقتصاديّة وسلوكيّة ونفسيّة، أهمّها عدم الإحساس بالمسؤوليّة، وإلى عوامل أخلاقيّة واجتماعيّة، في مقدّمها التدهور في بُنية الأُسرة نفسها[49]. وفي عام 1990، بلغ عدد اللقطاء في دور الأيتام في لبنان 979 لقيطاً[50].

وبالتزامن مع هذه التطوّرات التي لحقت بالأُسرة اللبنانيّة، تأثّرت الخصوبة سلباً بظروف الحرب. فلوحظ اتجاه واضح نحو تقلّص الهرم في جزئه الأسفل. فقبل عام 1975، كان معدّل المواليد في حدود 34 من 1,000 نسمة، ثمّ انخفض إلى 23 في الألف خلال الخمس عشرة سنة التالية[51]. وخلال عاميّ 1975 و1976، تراجعت الخصوبة نتيجة تغيّر سلوك الإنجاب بفعل تدهور الأوضاع الأمنيّة والتهجير. ثمّ عاد الإنجاب إلى وضعه السابق منذ عام 1977[52]. وفي حين بلغت نسبة الأطفال دون 15 سنة 42.6% عام 1970، تدنّت هذه بنسبة 6% عام 1987[53]. وبينما بلغ متوسّط عدد أفراد الأُسرة اللبنانيّة 5.6 أفراد عام 1970، أصبحت هذه النسبة 4.45 في عام 1987[54]. ومع ذلك، ظلّت نسبة الإنجاب وحجم الأُسرة غير مرتبطين بالإمكانات الماديّة والأوضاع الاجتماعيّة - الاقتصاديّة، على الأقلّ في الأرياف. فبقي الإنجاب في المدن أقلّ من الأرياف، نتيجة رؤية ثقافيّة تقوم على الضبط الذاتيّ له، واعتباره نتيجة قرار إراديّ غير مرتبط بالحتميّة البيولوجيّة[55]. وقُدّر سبب تراجع

الإنجاب بأنّه نتيجة استعمال 60% من النساء وسائل منع الحمل طبقاً لعيّنات درستها الدكتورة هدى زريق[56].

واستناداً إلى عيّنة قام باستجوابها أستاذ الاجتماعيّات في «الجامعة اللبنانيّة» زهير حطب خلال الثمانينات، صرّحت نسبة 76.6% من سكّان بيروت أنّها ستتوقّف عن الإنجاب، فيما بلغت هذه النسبة في الجنوب والبقاع، وحاصبيا وراشيا على التوالي 40.5% و49.4 %[57]. وفي دراستها الميدانيّة بين عاميّ 1988 و1989، لاحظت الدكتورة فاطمة بدويّ أنّ متوسّط عدد الأولاد بين تلامذة المدارس الرسميّة كان خمسة أولاد، وأُسر المدارس الخاصّة الإسلاميّة أربعة أولاد، وبين عائلات المدارس الخاصّة المسيحيّة ثلاثة أولاد، أيّ أن متوسّط عدد الأولاد للأُسرة الواحدة عموماً هو أربعة أولاد. فهل كان لهذا التراجع علاقة بالمستويين الثقافيّ والاقتصاديّ عند الطوائف اللبنانيّة؟ تستدرك الباحثة بدوي بالقول: إنّ «**هذا التراجع ليس ناتجاً بالضرورة عن ارتفاع مستوى الوعي والمستوى الاقتصاديّ للعائلة بقدر ما هو ناتج عن انحسار النمو الطبيعيّ للسكّان المتأثّر مباشرة بالحرب**»[58].

وتبعاً لعيّنة الدكتور حطب المستطلَعة، فإنّ حوالى 63% من المستجوَبين فضّلوا إنجاب ما بين 3 و4 أطفال، ممّا دلّ على أنّ ثقافة حجم الأُسرة اللبنانيّة أصبحت تسير في اتجاه الأُسرة المتوسّطة، بعدما كانت قبل الحرب ما بين 6 إلى 7 أولاد. وعندما قارن حطب نتائج استطلاعه بالواقع الفعليّ، وجد أنّ استنتاجاته حول تقلّص حجم الأُسرة اللبنانيّة صحيحة، إذ تبيّن أنّ نسبة 30% من المستجوَبين كان لديهم أولادٌ ما بين الواحد والاثنين، فيما حصل الذين لديهم ما بين ثلاثة وأربعة أولاد على النسبة نفسها (30.1%). أمّا الذين كانوا من دون أبناء، فبلغت نسبتهم حوالى 13%، من دون أن يحدّد الباحث المذكور أسباب ذلك[59].

وإذا نظرنا إلى مسألة الإنجاب من منظار مناطقيّ، نجد أنّ التوازن في حجم الأُسرة اللبنانيّة اختلف بدوره من منطقة إلى أخرى منذ منتصف الثمانينات، عاكساً التوزيع الطائفيّ في البلاد: 4.3 أفراد في بيروت الشرقيّة، مقابل 4.9 أفراد في غرب بيروت، و6.5 أفراد في جنوب لبنان وأقضية بعلبك والهرمل، و5.5 أفراد في أقضية زغرتا والبترون وزحلة[60]. وعلى الصعيد الطائفيّ، أشار الدكتور علي فاعور إلى تقارب في معدّلات الخصوبة بين الطوائف الإسلاميّة تبعاً لعدد أفراد الأُسرة: شيعة 5.97؛ سنّة 5.84؛ دروز 5.06؛ مقابل 3.8 أفراد فقط عند المسيحيّين[61].

وفي الوقت نفسه، أثّرت الحرب اللبنانيّة (الهجرة والتهجير والنزوح القسريّ والقلق النفسيّ وعدم الاستقرار وانخفاض معدّلات الزواج وتدنّي معدّلات المواليد) في التركيب السكّاني حسب العمر[62]. وفي ضوء غياب دراسات إحصائيّة موثوقة لهذا التركيب بسبب ظروف الحرب، تبقى المعلومات الواردة تقريبيّة. بناءً على ذلك، تراجعت نسبة الفئة العمريّة (15 -64) من 42% قبل الحرب إلى 33% عام 1990،[63] وتدنّت نسبة الأطفال تحت 9 سنوات قياساً إلى من هم أكبر منهم سنّاً[64]. وفي إحدى القرى الجنوبيّة، بلغ معدّل عدد الأطفال دون السنة الأولى من العمر 97 طفلاً مقابل إجماليّ عدد السكّان البالغ 5,548 نسمة (1.7%)، ونسبة الأطفال دون خمس سنوات 10.5% في ما يتعلّق بالمقيمين في القرى الجنوبيّة، مقابل 12.5% في الأحياء الفقيرة من الضاحية الجنوبيّة[65].

وحول الوضع في بيروت، ذكرت دراسة ميدانيّة لفريق من «الجامعة الأميركيّة في بيروت» عام 1983/ 1984، أنّ الفئة العمريّة الفتيّة في «بيروت الكبرى» تراجعت بنسبة 41.5% عمّا كانت عليه قبل عشرين عاماً[66].

ومن نتائج الحرب هبوط نسبة الذكور في المجتمع من سنّ 20 إلى 49. ففي عام 1983/ 1984، كان هناك 95.5 من الذكور مقابل 100 أنثى[67]. وبعد سنوات قليلة على هذه الإحصائيّة، ذكرت دراسة لجامعة القديس يوسف أنّه مقابل 100 أنثى هناك 90 ذكراً، فيما قدّرت الباحثة هدى زريق عام 1986 النسبة ضمن الفئة العمريّة المذكورة بـ 80 رجلاً مقابل 100 أنثى[68]. وفي نهاية عام 1987، تبيّن لعلي فاعور أنّ نسبة الذكور في أحياء بيروت الغربيّة الفقيرة لكلّ 100 أنثى هي 89 للفئة العمريّة ما بين 30 سنة و39 سنة. وأكّد الباحث أنّ نسب انخفاض الذكور للإناث، كان واضحاً في الأرياف والمدن[69]. أمّا سبب التراجع، فيعود إلى هجرة الرجال من هذه الأعمار، وإلى تعرّض الذكور لخطر الموت في المواجهات العسكريّة. إضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الترمّل بين النساء في مختلف فئات العمر[70].

– مضاعفة عدد العاملين في الأُسرة واللجوء إلى الجمعيّات

في ظلّ انهيار التقديمات الاجتماعيّة للدولة وارتفاع معدّلات التضخّم والغلاء الذي طال كلّ جوانب الحياة، أُجبرت الأُسرة على مضاعفة عدد العاملين من أفرادها. فعلى الرغم من هجرة الأيدي العاملة الماهرة، ازداد عدد السكّان

الناشطين من 538 ألفاً إلى 860 ألفاً ما بين عاميّ 1970 و1990، أي بزيادة قدرها 59.8% والى ما يزيد على 900 ألف نسمة تبعاً لمصادر أخرى[71]. وفي ظلّ ظروف الحرب (فقدان المعيل أو هجرته إلى الخارج)، تعرّضت الأُسرة اللبنانيّة إلى الإذلال في لقمة عيشها وكرامتها، بسبب عدم قدرتها على توفير الحاجات الضروريّة والأساسيّة[72]. ففرضت هذه الأوضاع عليها أربعة خيارات هي:

1 – تعدّد أنواع النشاط الاقتصاديّ للعاملين فيها.

2 – الالتجاء إلى الجمعيّات الأهليّة والطائفيّة للحصول على المساعدة والدعم.

3 – انضمام أبنائها إلى الميليشيات لتأمين راتب يشكّل دعماً أساسيّاً لها[73].

4 – الهجرة نحو الخارج[74].

وأوّل ما يستوقفنا، هو نزول المرأة اللبنانيّة إلى سوق العمل أكثر من السابق، ممّا رفع من حجم القوى العاملة النسائيّة إلى 254 ألف امرأة، أيّ بنسبة 27.7% من مجموع القوّة العاملة عام 1990، وفق شرف الدين وكيوان،[75] فتحوّلت من «ست بيت» إلى «سيّدة عاملة». وتبعاً للأرقام التي يوردها الباحث بطرس لبكي، ارتفع حجم القوى العاملة النسائيّة عشيّة انتهاء الحرب إلى 33% من مجموع القوى العاملة[76]. وجاء في دراسة ميدانية أُجريت في المنطقة الشرقيّة عام 1987 أنّ نسبة 58% من العاملات العازبات يساعدن أهلهنّ ونسبة 71% من الزوجات يساعدن أزواجهنّ[77].

وفي استطلاع أُجري منتصف الثمانينات، تبيّن أنّ نسبة 55 % من أولياء طلّاب المدارس لا يحصّلون دخلاً يسدّ متطلّبات الحياة، فيما صرّحت نسبة 37.2% أنّها تعمل عملاً إضافيّاً إلى جانب مهنتها الأصليّة: أستاذ جامعيّ يعمل في المقاولات؛ أستاذ ومعلّم ثانويّ يفتح كلٌّ منهما محلّاً لبيع الأحذية؛ طبيب بيطريّ يعمل في تجارة الخضار إلى جانب مهنته؛ معلّمو مدارس يعملون في الصرافة، فيرابطون بصناديقهم الزجاجيّة على أرصفة الشوارع الرئيسيّة[78]. كما اضطرّت الأوضاع الاقتصاديّة المرأة للعمل ليلاً في «أشغال شاقّة» في بعض الأحيان. وانخرط الأولاد في سوق العمل كذلك، فكانوا أداة استغلال من قبل بعض أصحاب المصانع والمؤسّسات.

ومع غياب الدولة وفقدان الثقة بمؤسّساتها وفشل الأحزاب في تفعيل برامجها

لخدمة المجتمع، تكيّفت الأُسرة اللبنانيّة مع الواقع المستجدّ من خلال العودة إلى مواقعها التقليديّة (الدم، القرابة، العائلة) عبر إعادة توزيع الدخل، بتنشيط عمل الجمعيّات والروابط العائليّة للتضامن بين أفراد العائلة الواحدة، وتقديم الدعم إلى المحتاجين في مجالات التعليم والطبابة والاستشفاء والخدمات الاجتماعيّة ومصاريف الحياة اليومية[79].

بين عاميّ 1975 و1989، تأسّس في لبنان 73 جمعيّة ورابطة عائليّة في المحافظات اللبنانيّة: 19 في بيروت، 32 في جبل لبنان 12 في البقاع، 5 في كلٍّ من الجنوب والشمال[80]. وقبل الحرب، كانت هناك 20 جمعيّة تُعنى بالمعوّقين و250 مستوصفاً ومركزاً صحيّاً. وعند انتهاء الحرب، أصبح عددها على التوالي 80 جمعيّة و650 مستوصفاً ومركزاً صحيّاً. وكان ثلثا هذه الهيئات أهليّة عملت على تطوير أنشطة فرديّة ومشتركة أثناء الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 و«حروب الجبل» والضاحية عاميّ 1983 و1984[81]. كما استفادت الأُسرة اللبنانيّة من تقديمات مؤسّسات الرعاية الاجتماعيّة والإغاثة التي غلبت عليها الصفة الطائفيّة والحزبيّة، وهذه الأخيرة، استفادت بدورها من تقويض الدولة وإداراتها وتبعيّة المواطن لها[82].

كان انضمام أحد أفراد الأُسرة، شاب أو فتاة، إلى الميليشيات، أو نزوله إلى سوق العمل، يساعد الأُسرة على تخطّي أزمتها الاقتصاديّة. وفي بعض الحالات، كان الأهل أنفسهم يشجّعون أبناءهم على الانخراط في هذه التنظيمات. وفي الإطار الأوسع، طوّر أفراد الطوائف علاقاتهم بمؤسّساتهم الدينيّة: الكنائس والمساجد والمؤسّسات المرتبطة بها، وفعلت تلك المؤسّسات الشيء نفسه مع أتباع دينها. لكنّ هذا أدّى من ناحية أخرى، إلى مزيد من الوعي الطائفيّ أو المذهبيّ على حساب الانتماء الوطنيّ،[83] بعدما قضت الحرب على استقلاليّة الأُسرة اللبنانيّة وعطّلت تحوّلها إلى أُسرة نواتيّة، وجعلتها تابعة لمحيطها الأُسريّ الطائفيّ - المذهبيّ الأوسع.

- الأُسرة اللبنانيّة: مستجدّات سلوكيّاتها

كردّ فعل على الانفلات الأمنيّ والسياسيّ والأزمة المعيشيّة، يستوقفنا نوعان من الأُسر: التي نُكبت جرّاء الحرب ودُمّرت ماديّاً بشكلٍ أو بآخر؛ والتي لم تُنكب اجتماعيّاً واقتصاديّاً ولم تفقد فرداً منها. كان تأثير الحرب في أُسر الحالة الأولى، ماديّاً ومعنويّاً، أشدّ عمقاً من أُسر الحالة الثانية، وبالتالي انعكست الأوضاع المستجدّة على سلوكها، وعلى ردود فعلها تجاه العلاقات الأُسريّة الداخليّة أو العلاقات مع

الخارج[84]. لقد أفرزت العلاقات داخل الأُسرة اللبنانيّة من جهة، تلاحماً وتماسكاً أُسريّاً لمواجهة الأوضاع المستجدّة ضمن أوساط اجتماعيّة وشروط خاصّة، وتفكّكاً أُسريّاً من جهة أخرى، بنزول الأولاد والبنات إلى سوق العمل، أو الانضمام إلى الأحزاب والميليشيات، وبالتالي حدوث خلل في العلاقات بين الأبناء والوالدين.

وتحت تأثير الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسلوكيّات والقيم الجديدة التي روّجت لها الميليشيات، حدثت تبدّلات في امتلاك السلطة داخل الأُسرة ونطاقها وممّارستها. ففي أوساط اجتماعيّة معيّنة، تعزّز دور الأهل وسلطة الأب، بخاصّة عندما كان هؤلاء يؤمّنون شروط تكيّف الأُسرة مع الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة[85]. ومن جهة أخرى، ضعف دور الأب وفقد الأهل الكثير من قدرتهم على التوجيه والتنشئة، وأصبحوا غير قادرين على اتّخاذ القرارات وتنفيذها، عندما كانوا يعجزون عن تلبية حاجات أُسرهم. إنّ ضعف دور الأب، الأعزل من السلاح والعاطل عن العمل في بعض الأحيان، جعل السلطة داخل الأُسرة تنتقل إلى الأبناء «الميليشياويّين» والحزبيّين حملة السلاح، أو المتأثّرين بسلوكيّات الشارع وممارساته[86].

إنّ مغريات «الحياة العسكريّة»، وحمل البندقيّة لاستخدامها في البازار الطائفيّ السياسيّ، وإرهاب الأكثريّة الصامتة (= الخائفة) لتحقيق منافع شخصيّة وطائفيّة وحزبيّة، أفقد البندقيّة الميليشياويّة «هويّتها» التي تدّعي الدفاع عنها، وجعل حامليها من الشباب الذين كانوا يتنقّلون بسهولة بين تنظيم وآخر، وفي ظلّ أوضاعهم النفسيّة، عاجزين عن فهم المعاني الحقيقيّة للخير والشرّ أو التفريق بينهما، يملؤهم شعور التفوّق على الغير الذي في «الخارج» (= الشارع) و«الغير» الذي في الداخل (= الأسرة). لذلك، تفجّرت عندهم مشاعر التحدّي والعدائيّة والابتزاز والإجرام تجاه هذا «الخارج»، وانتشرت بينهم روح التمرّد والعنف على الأُسرة ورموزها (= الداخل)، وضعفت أواصر صلاتهم بأفراد العائلة الآخرين (أعمام وأخوال وأصهار إلخ. . .)، حتّى أنّ صيغ اللياقة بين الأبناء والوالدين (= بين الناس أنفسهم أيضاً)، افتُقدت في كثير من الحالات، بعدما جرى التخلّي عن روحيّة السلوكيّات والأدبيّات الاجتماعيّة واللغويّة السابقة، وحلّت محلّها تعابير حملت في مضامينها بذور العدوانيّة والعنف والتمرّد.

كشفت الدراسات أنّ الأهل أضحوا أمام أمرين: إمّا القبول بسلوكيّات أبنائهم الجديدة والتكيّف معها، أو وقوع الصدام بينهم. فالشبّان الميليشياويّون انخفض امتثالهم لقيم الأهل بنسبة 40%[87]. وعزت دراسة أخرى أسباب عجز الأهل موضوعيّاً عن الإمساك بالسلطة وممّارستها في جوّ «الانفلات السلوكيّ» وتزعزع المفاهيم والمقاييس والقيم الاجتماعيّة، إلى التزام أبنائهم الميليشياويّين بمؤسّسات (ميليشيات وأحزاب وخلافها) تمتّعت موضوعيّاً بسلطة ماديّة وبوظيفة التنشئة والضبط الاجتماعيّين[88]. لقد تحوّل الرجل (= الأب)، وفق قول الدكتور عباس مكيّ، «**إلى معيل مقصّر وحام معطّل وحامل قانون مجمّد**»[89]. وفي بعض الأحيان، كانت المنازعات بين الأهل والأبناء تصل إلى حدود الصدام المسلّح. فأوردت جريدة «السفير» في نيسان 1983 نبأ تبادل رجل وابنه إطلاق النار. وخلصت إحدى الباحثات إلى فرضيّة أنّه بقدر ما تكون الظروف العائليّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة غير ملائمة، وبخاصّة لدى الطبقات الفقيرة، بقدر ما يجنح أعضاؤها إلى الانحراف[90].

أمّا «تكيّف» الأهل (= الراشدين) مع الظروف واضطرارهم إلى تغيير سلوكهم وتصرّفاتهم وقيمهم (الكذب، «التشبيح»، الاحتيال، الاعتداء على حقوق الدولة إلخ...) تبعاً للمستجدّات والمصالح، فتسبّب في اهتزاز صدقيّتهم الاجتماعيّة أمام أبنائهم، بعدما لاحظ الأولاد الفرق بين ما يدعوهم الأهل إليه للعمل بمقتضاه واحترامه، وبين ما يُشاهد ويُلمس من نتائج معاكسة[91]. وأبانت دراسة أُجريت عام 1988 بين أوساط الشباب، أنّ الفضائل الأخلاقيّة، كاحترام الآخر والإيمان والتهذيب، حصلت، على التوالي، على نسب 54% و53% و48% من المستطلّعين، في حين حصلت الطاعة على نسبة 23%[92].

وفي ضوء هذه التناقضات بين «الكبار» و«الصغار»، والتفكّك الأُسريّ النسبيّ، وفقدان الأهل القدرة على التوجيه والتنشئة المدنيّة والوطنيّة، أصبحت المنافذ الإدراكيّة للأبناء على العالم الخارجيّ تمرّ عبر إيديولوجيّات الميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع ومفاهيمها. إنّ انجراف الأبناء وراء تيّار الميليشيات وزُمر السوء، جعل بعض الأُسر تُنكر صلتها بهم وتُعلن براءتها منهم على صفحات الجرائد نافية مسؤوليّتها عن أيّة أعمال يرتكبونها[93]. ففي عام 1985، شهدت المحاكم اللبنانيّة دعوى قضائيّة تقدّمت بها أم ضدّ أولادها بسبب تمنّعهم عن الإنفاق عليها[94].

وفي مقابل الشباب الذين لعبوا دوراً قتاليّاً خلال الحرب، لعب شبان آخرون من

الذين وُلدوا قُبيل اندلاع الحرب وخلالها دور مبلسمي الجراح، وذلك من خلال مشاركتهم طواعيّة في أعمال الإنقاذ والدفاع المدنيّ والخدمات الإنسانيّة والاجتماعيّة. لقد شكّل المتطوّعون من الشباب الجسم الرئيسيّ من العاملين الميدانيّين في «الصليب الأحمر اللبنانيّ» وغيره من المنظّمات، التي كانت تستجيب إلى طلبات الطوارئ والمساعدات الإنسانيّة[95].

كما تأثّر المسنّون بدورهم بالحرب، فانخرط بعضهم في دورة العنف، ولحق بهم «الجنس اللطيف». فتدرّبت الفتاة على حمل السلاح وشاركت نسبيّاً في القتال أو في تقديم الدعم اللوجستيّ للمقاتلين، وفقدت بالتالي الكثير من أنوثتها ورقّتها[96]. ومع ذلك، لم تغيّر الحرب من نظرة المجتمع الذكوريّ إليها عبر منحها المساواة الكاملة بالرجل. فظلّت تعاني من أوضاع التسلّط والتبعيّة والاستكانة وتتلقّى تربية مخالفة لتربية أخيها، وكانت لائحة «الممنوعات» بالنسبة إليها، أكثر من تلك المفروضة على الشاب[97]. إلّا أنّها تمكّنت من ناحية أخرى، من إكتساب بعض الحقوق الإضافيّة، بسبب الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة، وهجرة أعداد كبيرة من الرجال وبطالتهم أو موتهم،[98] وانخراطها في سوق العمل أكثر من ذي قبل.

صرّحت فتاة استقلّت عن أهلها في صور، وعاشت في مدينة بيروت طلباً للعمل والعلم بالقول:[99] «**هذه أوّل سنة استقلّ فيها عن أهلي، نظراً إلى الظروف الأمنيّة التي أجبرت أهلي على الإقامة في البلد وترك المنزل في بيروت. أعيش بمفردي**» تضيف قائلة: «**على رغم كلّ المصاعب التي تعترضني، فأنا مرتاحة أكثر، إذ لا سلطة تقمعني ولا من يفرض عليّ آراءه. كان سكني المستقلّ ممنوعاً، لكنّه بات ممكناً بعد سفر إخوتي الشباب إلى الخارج**». وحول الموضوع نفسه، تحدّثت فتاة أخرى، انخرطت في القتال، فقالت: «**كانت الفتيات قبل الحرب الأهليّة، كما هو معلوم، يتعرّضن لمضايقات كثيرة من الأب أو الأخ، وذلك لتحديد مواعيد العودة إلى المنزل لضمان عدم قيام الفتاة بصلات «غير شرعيّة». ويمكن القول**» أضافت الفتاة نفسها «**إنّ سلطة الأب كانت مطلقة على الفتاة في مجتمعنا، خلال الحرب تغيّر كلّ شيء صارت الفتاة تخرج ليلاً وتشارك في النشاطات الممكنة. وعليه نقول إنّ سلطة الأب قد ضعفت ولم يعد لها تأثير كبير على (كذا) الفتاة وخاصّة الفتاة التي التحقت بمؤسّسة حزبيّة**»[100].

– أطفال لبنان يعيشون الحرب والكبار يكتوون بآثارها

كان تأثير الحرب في الأطفال وصغار السنّ كبيراً، فهم أشبه بآلة تسجيل تختزن كلّ

ما يدور حولها في المنزل أو في المحيط الخارجيّ، تتأثّر به ويتفاعل في داخلها. كان أكثر ما يؤثّر في الأطفال مسألتان: 1 – الخلافات بين الوالدين وما قد تؤدّي إليه من مشاحنات وطلاق، وبالتالي التسبّب في أزمات نفسيّة عندهم، عندما كان الطفل يفقد أحد والديه ليعيش مع أحدهما مترافقاً مع حالات زواج للمرّة الثانية(101). 2 – تأثّرهم بما يدور في محيطهم الخارجيّ. فأظهرت دراسة أنّ نسبة 96% منهم كانوا يقيمون في «بيروت الكبرى»، تعرّضوا لأكثر من حادث أثناء الحرب، وأنّ كلّ طفل في لبنان تقريباً، تعرّض لشكلٍ واحد، على الأقلّ، من ستّة أشكال من الرعب، هي: التعرّض للقصف، والحرمان من الغذاء الأساسيّ، ومشاهدة حالات العنف الوحشيّ، وفقدان الأقارب، والتهجير القسريّ، والإعاقة(102).

وبسبب فقدان الأهل دورهم في التوجيه والتنشئة، أثّر عنف الكبار بعمق على الأطفال، فأصبح الموت وأشلاء القتلى «فرجة» لهم(103)، بعدما لبس بعضهم الزيّ العسكريّ المرقّط «بفخر» وردّد «الأناشيد العسكريّة» ذات طابع الإثارة، ولعب «لعبة الحرب» بالمسدّسات والرشّاشات الحقيقيّة،(104) وجمع الرصاصات الفارغة وأجزاء من القنابل والصواريخ، وتبادل هذه القطع لإكمال مجموعاته(105). كما لم تعد الانفجارات القريبة المدوّية ترهبه بعدما تعلّم التمييز بين القذائف ومصادرها وأهدافها المتوجّهة إليها، حتّى أنّ فتاة في سنّ العاشرة قالت: «**الكلاشن، والغراد، والخمسماية.. إنّني أعرفها جميعاً عن ظهر قلب. وأعرف متى ينبغي أن أبتعد عن النافذة، متى أذهب إلى الكوريدور، ومتى أذهب إلى الملجأ**»(106). وذكر الصحافيّ روبرت فيسك، أنّ طفلاً مسلّحاً في الثانية عشرة من عمره قاده خلال عام 1976 إلى محاور التماس في منطقة الأسواق في بيروت(107). وفي عام 1984، حذّر «الصليب الأحمر اللبنانيّ» «**بأنّ الصغار يقلّدون الكبار ويزاولون لعبة الحرب والاقتتال والعنف**»، فطالب بإعادة تأهيل الصغار من الشباب على الحياة الطبيعيّة(108).

أبانت دراسات ميدانيّة أنّ الأطفال والمراهقين الذكور الذين تعرّضوا للقصف ومختلف أشكال العنف وواجهوا حالات كادت أن تُفقدهم حياتهم، أظهروا عدوانيّة مطلقة وقلقاً وعدم استقرار واكتئاب ومشكلات تتعلّق بالتركيز والانتباه(109). فكتب أحد التلاميذ الذين عاشوا سنوات الحرب يقول: «**تُقابَل توهّماتنا عن السعادة، التي دُمّرت بوحشيّة بالقرف من الحياة... من الصعب أن نؤمن بالحبّ عندما نحصد الكراهية**»(110) وفي ظلّ هذه الأجواء النفسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، أصبح الصغار أقلّ توازناً وثقة بأنفسهم، وغير مكتملي السعادة،

انطوائيّين وجامدين عاجزين عن تحقيق أحلامهم، مقيّدين في اتخاذ القرارات، محرومين من «الرومانسيّة» المميّزة لسنّهم، يخاف معظمهم من الموت بالقذيفة أو بالسيّارة المفخّخة. لقد حلّ الخوف عندهم محلّ الحنان، وأضواء الحرائق بدلاً من الشموع، وأصوات القذائف محلّ الموسيقى، وأصبح الملجأ أو مكان التهجير ساحة اللقاء بينهم بدلاً من المدرسة أو الملعب(111). فتسبّب هذا في حالات انهيار عصبيّ عندهم، حتّى أنّ نسبة 24% من الأحداث والشباب أصبحوا يعانون من انهيار صريح، فيما وصلت نسبة الانهيار المقنّع بينهم إلى 56%، وهذا يعني أنّ إصابات الانهيار طالت نسبة 80% من الشباب اللبنانيّ، من ضمنها نسبة 30% من الحالات غير القابلة للشفاء(112). فكيف كان عليه الحال بالنسبة إلى الأطفال صغار السنّ؟

كشفت دراسة ميدانيّة أجراها فريق من «الجامعة الأميركيّة في بيروت» في منتصف الثمانينات(113) أنّ الحرب كانت ذات انعكاسات خطيرة على نموّ الأطفال وتطوّرهم الجسديّ. فأكّد طبيب أطفال أنّ نسبة 43% من الحالات التي يعاينها هي ظواهر خوف وقلق، ونسبة 17% حالات قضم أظافر، ونسبة 12% عادات مختلفة(114). وأبانت دراسة أخرى، أنّ الطفل في لبنان، لأيّ دين أو مذهب أو طبقة اجتماعيّة انتمى، لم يتمتّع أثناء الحرب بطفولة طبيعيّة. فتعرّضت نسبة 96% منهم لأكثر من حادث، وتعرّض كلُّ واحد منهم تقريباً لشكلٍ واحد على الأقلّ من أشكال الرعب والخوف والقلق التي ذكرناها سابقاً. ففقدت نسبة 26% منهم بعض أقاربهم قتلاً بشكلٍ أو بآخر، وشهدت نسبة 26% حوادث عنف قُتل فيها أحد أقاربهم أو معارفهم أو أُصيبوا بجراح خطرة. كما شهدت نسبة 46% منهم تفجير سيّارات مفخّخة، ولجأت نسبة 60% للإقامة في بيوت أقاربهم في مناطق أقلّ خطورة من المناطق التي تقع فيها بيوتهم، في حين غادرت نسبة 10% من الأطفال لبنان مع ذويهم(115).

هل كان الأيتام وأطفال الرعاية الاجتماعيّة أكثر تأثّراً بأوضاع الحرب وذيولها من أولئك الذين يعيشون في كنف أُسرهم ورعايتها؟ على هذا السؤال، أجاب الباحثان غسّان وليلى يعقوب، فذكرا أنّ أطفال دور الأيتام كانوا أكثر قلقاً من أطفال المدارس. وإذا علمنا أنّ تقديرات «كاريتاس» لعام 1978 حول وجود 32,400 يتيم في لبنان، ارتفع عددهم عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 إلى 50 ألفاً،(116) فمعنى ذلك، أنّ القلق أصبح يطال شريحة كبيرة من الأطفال. كذلك، أشار الباحثان إلى أنّ

الأحداث ما بين سنّ 10 إلى 12 سنة، كانوا الأكثر قلقاً من الأطفال الصغار في سنّ 5 - 7 سنوات، وتبيّن لهما أنّ الصبيان كانوا أكثر قلقاً واضطراباً من الفتيات،[117] وأنّ ترديد قصص الحرب كانت بنسبة 70% عند الأطفال المهجّرين و66% عند كلٍّ من أطفال «بيروت الكبرى» وجبيل[118]. أخيراً، إنّ نسبة 37% من الأطفال كانوا يعتقدون أنّ الموت لا يحدث بسبب السنّ أو المرض، بل في الدرجة الأولى نتيجة الحرب، ودارت نسبة 60% من كوابيسهم حول القتل والحرب[119]. وعن هذه المعاناة، عادت فتاة بالذاكرة إلى سنوات الحرب، فقالت: **«عندما كنت في الرابعة عشرة، كان لديّ فكرة غامضة عن الموت، إلى أن رأيت القذيفة تنال من ابن عمي وتُمعن فيه تشويهاً . . . منذ تلك اللحظة وأنا لا أكفّ عن التساؤل: هل سيمكننا ذات يوم أن نعيش أحلامنا، أم ترانا سنبقى مقيّدين إلى مجرد الحلم بالحياة؟ . . .»**[120].

يُبيّن الجدول (55)، أنّ الحرب خلقت حالات توتّر جماعيّ نتيجة التهجير والإحساس بالخطر، ممّا انعكس على نموّ الأطفال وتطوّرهم الجسديّ والنفسيّ من خلال ما تعرّضت له أسرهم. فكانت لها انعكاسات على حالاتهم الجسديّة.

جدول (55) انعكاس الحرب على الحياة الجسديّة والنفسيّة لأطفال لبنان (1985)[121]

نوع المرض	النسبة المئويّة
أمراض حادّة	18
أمراض طفيليّة في الجهاز الهضميّ	23
مرض الحصبة	80
فقر الدم	42
تسوّس الأسنان	62
اضطراب نفسيّ	58

يمكن أيضاً قياس مدى تأثير الحرب في عالم الأطفال من خلال رسومهم ولوحاتهم التي عُرضت في بيروت وعكست حالة الخوف والقلق عندهم. لقد غلبت على الصور الظُلمة والعتمة والألوان القاتمة كدليل على الليالي القاسية التي

قضاها أطفال لبنان في زمن الحرب والهواجس التي كانت تسيطر عليهم. واحتوت لوحاتهم صوراً مرعبة عن التدمير و«الأر بي جي» «والرشّاشات» و«اللاندات» و«الدبّابات» وسطوح الأبنية و«المتاريس» التي تتبادل القذائف والقصف، والمقاتلين الصرعى وسط الشارع، والشوارع المهجورة، والطائرات الإسرائيليّة التي ترمي قنابلها على السكّان، وشبح الموت الأسود الذي يلفّ المسجد والكنيسة معاً. كما ظهرت في الرسومات أسماء الأحزاب وشعاراتها على الجدران[122].

كان من الطبيعيّ، في أجواء اضطراب الحالة الأمنيّة وانعكاس الأزمتين الاقتصاديّة والمعيشيّة على حياة الأُسرة بكاملها، وفقدان السيطرة على المصير والمستقبل والتخطيط لهما، أن يتأثّر كلُّ أفراد الأُسرة بشكلٍ أو بآخر، وليس الأطفال وحدهم، بعوارض جسديّة ونفسيّة تنعكس على بعضهم بعضاً. فأصبح الأفراد يعيشون ليومهم، وحلّ عليهم الغضب السريع والتهجّم وكثرة الجدل والشجار، بنسبة الثلثين بين أفراد الأُسر المنتمية إلى الفئات الدنيا والمتوسّطة. ومن الطبيعيّ أيضاً، أن يتأثّر الأطفال بدورهم بالأوضاع النفسيّة التي تعيشها أُسرهم، وبخاصّة أمّهاتهم. إنّ انجذاب الأطفال إلى أمّهاتهم وتعلّقهم بهنّ، كان في كثير من الأحيان يؤثّر سلباً فيهم. فذكرت دراسة أنّ الأمّهات كنّ أكثر أفراد الأُسرة خوفاً، وأنّ 66% من أصل 60 حالة مدروسة من الأطفال كانوا يخافون لأنّ أمّهاتهم يخفن[123].

لقد عدّد أحد الباحثين العوارض لدى الكبار في الأُسرة والتي كانت تفعل فعلها في الصغار، فوجد أنّ التوتّر العصبيّ والنسيان والإحساس الدائم بالخوف، وفقدان اللذّة بالأمور والأرق، كانت على التوالي إحدى معالم الحياة النفسيّة للمواطن اللبنانيّ. وصاحب ذلك ازدياد استعمال المهدّئات بين المقاتلين والمدنيّين، بغض النظر عن الانتماء الدينيّ أو الطبقة الاجتماعيّة، في وقت توقّفت القنوات الصحيّة، كالرياضة ومراكز التسلية، عن العمل تقريباً بسبب الأوضاع الأمنيّة وعدم إمكان التجوّل[124]. ويُبيّن الجدول (56)، أنّ التوتّر العصبيّ كان الأعلى، بل الأكثر شيوعاً بين كلّ العوارض النفسيّة التي تعرّض لها المواطنون، وأنّه، مع البكاء بسرعة، كان ميزة متساوية بين الجنسين، في حين أنّ الإناث كنّ الأكثر تأثّراً في جميع النواحي التي أبانها الجدول. ومن الطبيعيّ، أن تنسحب هذه العوارض على الأطفال، والتي أشرنا إليها في الجدول (55).

جدول (56) العوارض النفسيّة والصحيّة التي أصابت اللبنانيّين خلال الحرب[125] (النسب المئويّة)

العارض	ذكور	إناث	العارض	ذكور	إناث
التوتّر العصبيّ	83	84	البكاء بسرعة	15	15
الرجفة	24	35	فقدان اللذّة بالأمور	51	57
دقّة قلب سريعة	26	39	الإحساس بالحزن والوحدة	34	49
الإحساس الدائم بالخوف	23	41	الأرق	52	58
خوف من دون سبب	10	29	الشعور بالتعب	49	58
النسيان	61	70	التفكير بالإنجاب	6	8

لقد أعطى أحد الباحثين وصفاً لكيفيّة تأثير الحرب في أحد الأطفال، مسجّلاً شريط حياته وتحوله من طفلٍ بريء إلى مقاتلٍ وحش، وكأنّه يستعيد بذلك صورة الشخص الذي رسمه الرّسام الإيطالي الشهير ليوناردو دافنشي (Leonardo da Vinci) في لوحة «العشاء السرّي» على أنّه السيّد المسيح، ورسمه بعد ذلك التاريخ بعشرين عاماً على أنّه شخص شرير. فذكر أنّ طفلاً تربّى في منزل مارس الأب فيه كلّ أنواع السلطة والعنف ضدّ أبنائه، فكان يضربهم لأنّهم لم يتقمّوا لمن أساء إليهم أو اعتدى عليهم. فنشأ الطفل على استخدام السكّين ضدّ خصومه بحضور الأب، فأصبح يخافه أبناء الحيّ. وفي سنّ السادسة عشرة، التحق بإحدى الميليشيات اللبنانيّة، ولم يكن همّه حضور الجلسات التثقيفيّة لهذا التنظيم، وإنّما استخدامه للحصول على الحماية، وبالتالي السطو على المحال وإفراغها من محتوياتها، ثمّ بيع المسروقات بأسعار زهيدة. وعندما لم تعد تروقه سرقة المحال، شجعته أمّه على سرقة الصيارفة والمصارف الصغيرة. فظهر الثراء على عائلته، التي أصبحت تمتلك منزلاً من ثلاث طبقات، فيما امتلك هو سيّارة فاخرة جديدة. وبعد «انتفاضة 6 شباط 1984»، قرّر الشاب الانتساب إلى حزب آخر لبدء حياة ميليشياويّة جديدة، يستطيع من خلالها إكمال ما تعلّمه من سطو وإجرام، وأخذ يتعاطى حياة السهر والليل والمخدّرات المنشّطة. وفي إحدى المرّات، اختلف مع ضابط في «اللواء السادس» على موقف سيّارة، فاستلّ مسدّسه وأرداه بطلقٍ في رأسه.

وفي خضمّ حروب الميليشيات في شوارع بيروت وأزقّتها، يضيف التقرير، بات المقاتل «يتنقّل من منزل إلى منزل ومن حانة إلى أخرى مع ثلّة من أصدقائه مدمني المخدّرات والكحول. كانت حياة سهر مكملة لحياة السلاح النهاريّة. فالقوّة المضافة في النهار لا بدّ من تنفيسها في الليل، والمال الذي راح يتكدّس تحت الكنبات وفي الخزائن في منزل والدته، لا بدّ من صرفه بطريقة ما في بيروت الحرب والمعارك»[126].

2 – الحرب والثقافة والقيم المجتمعيّة

تركت الحرب بصماتٍ واضحةً على وجه الثقافة والقيم في لبنان، التي يُفترض أن تقوم أصلاً على أولويّة تحتضنها، هي قيمة الوطن والكيان، أساس التعايش بين اللبنانيّين، ويُضاف إليها دور المؤسّسات الديمقراطيّة والتعليميّة والإعلاميّة، وتدعيم العدالة الاجتماعيّة والنهوض الاقتصاديّ المتوازن، التي تلعب كلّها دوراً مهمّاً في صياغة هذا التعايش. وقد عالجنا في الفصل الخامس من المجلّد الأوّل، كيف أن غياب فكرة «الوطن» عند اللبنانيّين قبل الحرب، نتيجة ميثاق «غير وطنيّ»، غيّبت مفهوم الوطن عند الكثير منهم.

وفي ظلّ غياب الدولة أو تغييب دورها خلال الحرب، لم يعد لبنان الوطن الموحّد الذي يحتضن أبناءه في الحدّ الأدنى الذي كان عليه قبل الحرب، ولا في ظلّ الكانتونات الطائفيّة التي أقامتها الميليشيات كذلك، هو المساحة الواسعة التي يتواصل عبرها المواطنون ويجتمعون، ولا بلد التعايش الطوائفيّ، في ظلّ سعي كلّ طائفة إلى إلغاء الطائفة الأخرى والتقوقع خلف قيمها الحضارية والثقافيّة. كما أنّه في ظلّ الثقافة الميليشياويّة القائمة على تفكيك الدولة وتقويض المجتمع والتهجير واحتقار «الآخر» وقيمه، وفي ضوء سيادة بندقيّة القنّاص وسكّين السفّاح، والقذيفة التي لا ترحم والسيّارة المفخّخة التي تنفجر في غفلة، وحمّامات الدم المتبادلة هنا وهناك، وتكرار الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان، ونمو الأصوليّتين الإسلاميّة والمسيحيّة، احترقت الثقافة في آتون الصراع السياسيّ والطائفيّ والإيديولوجيّ، وبات في الإمكان الوقوع على ثقافات الحرب المتضاربة، ليس لدى القوى المتحاربة فحسب، بل في كلّ ركن من المجتمع وشرائحه وعلاقات أفراده بعضهم ببعض، حتّى أنّ الأعمال التاريخيّة والأدبيّة

والاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة، والرواية والشعر والموسيقى، وُظّفت كلّها في محاولات نبش القديم وإعادة إحيائه طائفياً ومناطقياً. ولم ينسَ المتنافسون أهمّية الإعلام في ترويج سياساتهم، فتقاسموه وأدلجوه وفق غايات طائفيّة ومناطقيّة. والهدف من وراء ذلك، إبراز ثقافات تقوم على التمايز والتعارض بين الجماعات الدينيّة، وتسييس رموزها وشعائرها وعباداتها، وصولاً إلى نمط طائفيّ يسوّق نفسه بألوان ثقافيّة مصطنعة، ويحوّل المواطنين إلى أعداء يقاتلون ويُهجّرون ويُخطفون ويُسلبون على الهويّة الثقافيّة - الدينيّة، ويتمّ توظيفه سياسياً في نهاية الأمر[127].

– «الآخر» هنا و«الآخر» هناك

أثبت الفصل الخامس أنّ توحيد لبنان على أساس مجتمع مندمج يقوم على نبذ التضادات وإلغاء الصراعات قد فشل، بسبب بقاء التمايز بين اللبنانيّين على المستويات الدينيّة والاجتماعيّة والعاطفيّة، وافتقادهم إلى اللُحمة والالتزام في ما بينهم، فضلاً عن أزمة الهويّة وأزمة المشاركة في الحُكم القائمة على«الديمقراطيّة التوافقيّة» الطائفيّة. وبعد قليل على اندلاع الحرب، لم يتمكّن التواصل الاجتماعيّ القديم بين اللبنانيّين من أن يُحافظ على مستوياته السابقة المعروفة،[128] فظهر تمايز واضح بين الطوائف، وسادت مفاهيم «الأنا» و«الآخر» هنا وهناك، أكثر من السابق والتي وُظّفت في آتون الصراع بين الطوائف وداخلها، فلم يسلم منها المعسكر الواحد.

باندلاع الحرب، لم يعد اللبنانيّون يتكلّمون لغة واحدة، فتداخلت النبرات المناطقيّة والفئويّة في خُطبهم السياسيّة والثقافيّة والإعلاميّة. فأصبح «الانعزاليّ» في نظر «الفريق الوطنيّ» ذلك الإنسان (المسيحيّ) الذي يتميّز بأفكار وسلوكيّات تجعل منه غريباً عن محيطه العربيّ. أمّا «الغريب»، فكان في نظر «الفريق المسيحيّ»، كلّ مواطن عربيّ لا ينتمي إلى «القوميّة اللبنانيّة»[129]. وقد قام الجانب الإسلاميّ بتصوير الميليشيات المسيحيّة وأنصارها كمصّاصي دماء وانعزاليّين ومادّيين ومعادين للعروبة[130]. وفي المقابل، صوّرت الدعاية المسيحيّة القائمة على «الأنا» و«الآخر» المسلمين اللبنانيّين متخلّفين وقذرين وغير أهلٍ للثقة وجبناء وخونة[131]. ووصل الأمر بالبعض إلى حدّ التعرّض بالإساءة إلى القيم الدينيّة، كما سنرى في ثنايا هذا الفصل[132].

وفي إطار «الأنا» و«الآخر»، لم تتوان القوى المتحاربة عن استعمال الابتكارات اللغويّة واللهجات المحليّة والأمثال الشعبيّة في آتون الصراع الطائفيّ (المنطقة «**الإسلاميّة**» أو «**المسيحيّة**» أو «**المحرّرة**» أو «**المحتلّة**» أو «**الوطنيّة**»)،[133] و«**ابن البلد**» و«**الغريب**» و«**الغرباء المسلّحين**» و«**عملاء الخارج**» و«**اللبنانيّين الحقيقيّين**» و«**اللبنانيّين المشكوك بانتمائهم**» و«**المسلمين التقدميّين**» و«**المسيحيّين المحافظين**» و«**الوطنيّين**» و«**عملاء إسرائيل**»[134].

ولا يقتصر «الأنا» و«الآخر» على الفريقين المتخاصمين المتقابلين فحسب، بل ساد أيضاً ضمن المعسكر الواحد الذي ينتمي إلى ثقافة ودين واحد يجمعهما. يقول الباحث أنطوان عبدو: «**إنّ رفض الغير وعدم الاعتراف بحقّه في الوجود والاختلاف، مبدأ لا يقوّض التعايش بين الأتنيّات والطوائف قط، بل هو ذهنيّة حين تستحكم تفتك حتّى بأهل البيت الواحد**»[135]. ففي آب 1978، صنّف كميل شمعون المسيحيّين في الشرق الأوسط إلى نوعين: «الأنا»، وهم المسيحيّون الأحرار الذين يسيرون على نهجه، و«الآخر»، أي المسيحيّون «**الذين خضعوا للخلفاء المسلمين ويدفعون الفدية للبقاء على قيد الحياة**». واعتبر شمعون أنّ كلّاً من بطريرك الروم الكاثوليك وبطريرك الروم الأرثوذكس، وسليمان فرنجيّة، بعد انسحابه من «الجبهة اللبنانيّة» إثر مقتل نجله على يد ميليشيا «القوّات اللبنانيّة»، ينتمون إلى الفريق «الآخر»[136].

إنّ قرار توحيد البندقيّة المسيحيّة، كان فصلاً آخر للصراع السياسيّ بين «الأنا» المسيحيّ و«الآخر» المسيحيّ اللذين ينتميان إلى ثقافة واحدة ومعتقد واحد، ونتج عنه تصفية طوني سليمان فرنجيّة، زعيم تنظيم «المردة»، و«نمور الأحرار»، وحدوث قتل وتهجير لمسيحيّين على أيدي مسيحيّين وكان هذا المنطق يختزل القوى العسكريّة المسيحيّة ببندقيّة «حزب الكتائب» ويلغي الآخرين. وطوال عام 1986، ونتيجة ذيول «الاتّفاق الثلاثيّ»،[137] انخرط المعسكر المسيحيّ في صراع جديد بين «الأنا» القوّاتي مع سورية (= حبيقة)، و«الآخر» القوّاتي ضدّ سورية (= جعجع - الجميّل)، نتيجة الثقافة السياسيّة الجديدة لحبيقة التي جعلت منه حليفاً لسورية ومدافعاً عن العروبة. ثمّ تكرّر المشهد نفسه بالحرب التي شنّها الجنرال عون ضدّ «القوّات اللبنانيّة»، ونتج عنها تدمير المعسكر المسيحيّ من الداخل. وتوّج الجنرال حروبه ضدّ «الآخر» المسيحيّ بالحرب التي أعلنها ضدّ

النوّاب المسيحيّين وسيّد بكركي البطريرك صفير. لقد اعتبر الجنرال القيادات المسيحيّة التي لا تسير وفق سياسته، قوى معادية لطموح الشعب المسيحيّ، ووصل الأمر به إلى الإيعاز لمناصريه بمهاجمة بكركي والاعتداء على البطريرك. فدلّت هذه الحادثة على ثقافة سياسيّة وشعبيّة جديدة لم يعرفها المجتمع المسيحيّ من قبل، وهي الاعتداء على الرموز والمرجعيّات الدينيّة، وعلى أنّ «الآخر» لم يعد العدوّ القابع في المناطق الغربيّة، بل الموجود داخل النسيج المسيحيّ.

وعلى غرار المناطق الشرقيّة، لم يسلم المعسكر الإسلاميّ من صراع «الأنا» و«الآخر» داخل المنطقة الغربيّة وضمن الثقافة الواحدة والعقيدة الواحدة. ففي عام 1982، تحرّكت القوى الإسلاميّة ضدّ ثقافة الهيمنة للأحزاب اليساريّة والمنظّمات الفلسطينيّة على قرار بيروت، ونتج عنها تصفيات لـ «الآخر» المسلم (إغتيال الشيخ أحمد عسّاف في نيسان 1982). وبسبب عدم وجود حصر لقرار بيروت الغربيّة بيد فريق واحد، تحوّلت الساحة هناك إلى ميدان للصراع بين «الأنا» السُنّي (المرابطون) ضدّ «الآخر» الشيعيّ والدرزيّ. وما لبث «الأنا» الشيعيّ (حركة أمل) أن اصطدم بـ «الآخر» الدرزيّ (الحزب التقدميّ الاشتراكيّ) بين عاميّ 1985 و1987، فيما اصطدم «الأنا» الشيعيّ (حركة أمل) بـ «الآخر» الشيعيّ (حزب الله) منذ عام 1987، وبـ «الآخر» الفلسطينيّ في «حرب المخيّمات» بين عاميّ 1985 و1987. ولم تسلم مناطق «وطنيّة» أخرى، كالشمال والبقاع والجنوب، من صراعات مشابهة، أسفرت عن تهجير مسلمين على أيدي مسلمين والصدام بين «الأنا» الفلسطينيّ التابع لسورية و«الآخر» الفلسطينيّ المؤيّد لعرفات. كما أنّ انتشار ثقافة إسلاميّة أصوليّة، شيعيّة (حزب الله) وسُنيّة (جمعيّة المشاريع الخيريّة الإسلاميّة والجماعة الإسلاميّة وحركة التوحيد الإسلاميّ)، تعمل على أسلمة الحياة الاجتماعيّة، أبرز بوضوح الانقسام القِيَميّ الذي حصل بين المسلمين، سُنّة وشيعة، وشيعة وشيعة، وبين السُنّة والسُنّة.

لقد عزّزت المعاناة الشديدة والحزن والأهوال والبلاء والافتقاد إلى الحياة الطبيعيّة حبّ «الأنا» لدى اللبنانيّين، وجعلتهم غير مبالين تجاه ما يحصل للآخر، يكتمون أحاسيسهم ويكبحون مشاعرهم تجاه الفظائع، حتّى أنّ غريزة البقاء كانت تجعل البعض منهم يضع في حساباته أثناء القصف المدى الذي يمكن لمبنى الجيران أن يشكّل حماية له ولأسرته، من دون أيّ اكتراث بما قد يُصيب «الآخر» من هؤلاء الجيران من أذى في الأرواح والممتلكات جرّاء القصف وتشكيلهم درعاً له[138]. إنّ دعاء «**اللهم حوالينا**

وما علينا» هو أصدق تعبير على «الأنا» التي سادت خلال الحرب. مثال آخر عندما كان الناس خلال الحرب يتزاحمون أمام الأفران لشراء كمّيات من الخبز، تفوق حاجتهم تحسّباً لشحّ في تلك المادّة الغذائيّة، مع علمهم أنّهم بذلك يمنعون الخبز عن «الآخرين». وكثيراً ما كان المرء يرى كمّيات من الخبز مرميّة في النفايات، تَلِفت بعدما زادت عن حاجة الاستهلاك. إنّ مسألة الاستحواذ على أكبر كمّية من الخبز، تنسحب على المواد الحياتيّة التي كان المواطن يسعى إلى احتكارها.

أثناء تفقّده قوّاته الغازية للبنان، انتقد وزير الحرب الإسرائيليّ آريل شارون اكتظاظ «بلاجات» السباحة بالروّاد في ساحل كسروان، فيما القصف لا يبعد عنهم سوى عشرة كيلومترات. وتحدّث بسخرية لاذعة أمام مجلس الوزراء الإسرائيليّ بالقول: «**كنتُ أتوقّع أن أرى أمام مكاتب التعبئة في جونيه صفوفاً طويلة من الشبّان الآتين للتطوّع، كما كنتُ أظنّ أنّ السكّان يعملون في حفر الخنادق، أو تعبئة أكياس الرمل. لكن الصفوف كانت تتزاحم أمام دور السينما والناس كانوا قاعدين على سطحيّات المقاهي**»[139]. صحيح أنّ شارون أراد أن يقول، إنّ ما يحصل في لبنان ليست حرب المسيحيّين، وأنّ هؤلاء يريدون قطف ثمارها، لكنّ الصحيح أيضاً أنّه قصد بقوله أنّ هناك «أنا» لا يكترث بما يحصل لـ «الآخر». وفي إحدى المرّات تعرّض مسبح «اللونغ بيتش» في بيروت الغربيّة إلى قصف مدفعيّ أوقع قتلى وجرحى. وبعد ساعة أو أكثر على مرور الحادث، رُفعت أشلاء القتلى ونُقِلتْ إلى المستشفيات، فعاد المستحمّون إلى ممّارسة «**هواياتهم... وكأنّه لم يحدث أيّ شيء**»[140].

على عكس مرحلة ما قبل الحرب، انحصرت الحفلات والأفراح بالأهل والمقرّبين بسبب الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة، واقتصرت الجنائز على أُسرة الفقيد، ولم يعد المواطن يُشارك «الآخر» في مصائبه وهمومه. فكانت الأتراح تمرّ في كثير من الأحوال من دون «دموع حقيقيّة» نتيجة قساوة المعاناة. قبل الحرب، كان الموت يوحّد في الحزن بين عائلة الفقيد والأقارب والأصدقاء. لكن الحرب، قضت على هذه العادة «الإنسانيّة». وبألم، وصف أحد المسنّين هذا التبدّل الكبير بالقول: «**كيف جرى لنا كلُّ هذا؟... حتّى البكاء لم نعد نحسّ طعمه المميّز. لم تعد تدمع أعيننا. بات الدمع من العملات النادرة. قد يكون ذلك لأنّنا أدمنّا حالة الحزن. بل لأنّنا أدمنّا حالة انتظار الحزن**»[141]. وتحدّثت سيّدة

أخرى عن بكاء من دون طعم ومذاق، فقالت: **«فكأنّ من يبكي، إنّما يفعل ذلك ادّعاءً... في الماضي لم نكن نرغم أنفسنا على البكاء حين نسمع خبراً محزناً. كانت مشاعرنا تتحفّز تلقائياً... وكنّا نحزن بلا تصنّع...»**[142].

ومع تدفّق المهجّرين إلى بيروت وضواحيها، نقل هؤلاء معهم إلى بيئتهم الجديدة في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة نمط حياتهم الريفيّة أينما حلّوا، فتبعتهم القرية إلى المدينة وأصبحت ملاصقة لها أو في داخلها. فنشأ صراع بين «الأنا» (= قيم المدينة) و«الآخر» (= قيم الريف)، نتيجة تداخل النمط الريفيّ بالنمط المدينيّ من دون تنسيق وتنظيم، وانخراط هؤلاء الريفيّين في الميليشيات، فلم تعد المدينة مدينيّة، بل تريّفت وتسلّلت إليها المواصفات الريفيّة عنوة وقسراً[143].

إنّ تريف العاصمة بيروت، وخصوصاً شطرها الغربيّ، جاء في سياق تصادم بين الطبقات الوسطى السنّية والشيعيّة وما تمثّله من نظام معرفيّ ومفاهيم أخلاقيّة وقيم جماليّة، وبين ما هو «دخيل» عليها. فنما امتعاض اجتماعيّ متبادل بين الوافدين الجدد إزاء كلّ أنواع البذخ والتغريب المدنيّين، وبين السكّان «الأصليّين» الذين أرادوا الحفاظ على ما أنجزوه من ثقافة وقيم. وقد حصل هذا بالتزامن مع بدء استقطاب الأصوليّة الإسلاميّة الشيعيّة والسُنّية الواقعين المعيشيّ والاجتماعيّ الإسلاميّين، مستفيدة من مناخ الاجتياح الإسرائيليّ، وسياسة أمين الجميّل القمعيّة للمناطق الإسلاميّة، والانهيار الاقتصاديّ - الاجتماعيّ منذ منتصف الثمانينات. فعادت العمائم تلوح من جديد، والثياب الأنيقة السوداء تحتلّ مكانها في المجتمع، وتمنح بركتها إلى المقاتلين في مختلف مناطق النزاع، وظهر هذا بوضوح لدى «حزب الله»، فقد كان هناك رجل دين في كلِّ وحدة قتاليّة.

وبفضل «حزب الله» وآلته الإيديولوجيّة وقدراته الماليّة، نمت في صفوف الشيعة، ولدى السُنّة، وإن بنسب أقلّ بفضل «حركة التوحيد الإسلاميّ»، و«الأحباش»[144] و«الجماعة الإسلاميّة»[145]، الأصوليّة الإسلاميّة. فانتشر الحجاب بكثرة بين الفتيات ومعلّمات المدارس والموظّفات، متسبّباً بإنقسام في القيم والمفاهيم بين «الأنا» من المحجّبات و«الآخر» من السافرات، أيّ بين ملتزمات بالدين وغير ملتزمات. لم يكن الحجاب دليل تديّن فحسب، بل كان احتجاجاً وثورة ثقافيّة - سياسيّة ضدّ الغرب وضدّ «البيكيني»، الذي كان شعار

التحرّر والانفتاح[146]. علاوة على ذلك، أصبح الحجاب في الضاحية الجنوبيّة سلوكاً اجتماعيّاً لا تستطيع النسوة الفكاك منه. فعمل الأصوليّون على ترغيب المرأة المسلمة بارتداء «اللباس الإسلاميّ». فامتثل عدد كبير من الفتيات والنساء الشيعيّات إلى تلك الدعوة، وبدأ «الشادور» الإيرانيّ يغزو الشوارع والأزقّة. وتعرّضت بعض النسوة السافرات إلى التهديد والاعتداء عليهن بالأسيد. ومن وسائل الترغيب لارتداء «الشادور»، هو دفع مبالغ شهريّة للنساء اللاتي يُقدمن على ذلك[147]. وأخبرتني إحدى الفتيات المحجّبات من سكّان الضاحية الجنوبيّة، أنّ الحجاب فُرض عليها فرضاً خلال الحرب، مرّة من قبل الأهل، وأخرى من قبل الحيّ. وأضافت: إنّ صديقاتها أبلغنها أنّهن لا يتحدّثن إلى فتيات سافرات[148].

قبيل الحرب، وبسبب تأثّر اللبنانيّات بالثقافة الغربيّة والزيّ الأوروبيّ، لم يعد اللباس هو ما يُميّز المسيحيّات عن المسلمات[149]. لكن مع نموّ الأصولية الإسلاميّة، أصبح اللباس في كثير من الأحيان هو ما يُحدّد «الأنا» و«الآخر» في ما يتعلّق بالملتزم وغير الملتزم وبالانتماء الطائفيّ، حتّى أنّ الحجاب أصبح أيضاً من ناحية لونه وطريقة وضعه على الرأس، ما يُميّز أولئك التابعات لهذا المذهب أو ذاك، أو التنظيمات الدينيّة المختلفة.

وبعد «انتفاضة 6 شباط 1984»، حمل المهجّرون الشيعة من الضاحية الجنوبيّة معهم إلى أحياء الروشة والحمرا وبرج المرّ، في جملة ما حملوه، المصلّى والأدعية والحسينيّات واللجان الاجتماعيّة والدعوة الخمينيّة[150]. وكان القضاء على تنظيم «المرابطون» عام 1985 على أيدي «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» إيذاناً بحدوث توازنات جديدة، ليست سياسيّة واجتماعيّة فحسب، بل ثقافيّة وقيميّة، كانت الغلبة فيها للشيعة، وخصوصاً بعد الصراع بين «أمل» و«الاشتراكيّ» في تشرين الثاني من العام نفسه (= حرب العَلَم). ولم يقتصر الأمر على السكن والإقامة في بيروت الغربيّة، بل سبق ذلك وصاحبه فتح التنظيمين الشيعيّين، «حركة أمل» و«حزب الله»، مكاتب وثكن وتأسيس هيئات في أحياء ذات طابع سُنّي صرف، فضلاً عن تحويل الشقق المهجورة إلى حسينيّات تبُثّ منها الصلوات والأدعية عبر مكبّرات الصوت. وجرى رفع الصور والمجسّمات واللافتات ذات الطابع الدينيّ السياسيّ، وتقييد الحياة الاجتماعيّة عبر منع

المشروبات الروحيّة في المطاعم والمحال، ونسف البارات والنوادي الليليّة ومحال بيع الكحول، وإقفال صالات السينما التي تعرض الأفلام الإباحيّة، وتحذير النساء والفتيات من ارتياد البحر. ولم تكن مجالس إحياء عاشوراء من قبل «حركة أمل» و«حزب الله» أقلّ حساسيّة لمشاعر السُنّة في بيروت الغربيّة، حيث استهجنوا المبالغة فيها واعتبروها تحدّياً لمشاعرهم[151].

سبّب هذا «التغلغل» الأصوليّ، شيعيّاً كان أو سُنّياً، قلقاً لدى سُنّة بيروت، الذين رأوا فيه تهديداً لنمط عيشهم الحديث الذي ألفوه، ما جعلهم مع الليبراليّين من الشيعة والدروز يزدادون إحساساً بضرورة وضع حدّ لموجة الأصوليّة[152]. واللافت، أنّ أحد سكّان محلّة البسطة استهجن «تغلغل» الشيعة في محلّته والاستفادة من الخدمات والخيرات التي توزّعها الروابط السُنّية في المنطقة. واعتبر أنّ «**البسطة هي معقل السُنّة**» و«**جبل النار**» الذي قاوم كميل شمعون أثناء أحداث عام 1958. وبعبارة أخرى، كان هذا البيروتيّ يتذمّر بسبب فقدان بيروت هويّتها السّنّية.

ولم تقتصر عمليّة تغيير نمط الحياة الاجتماعيّة لبيروت الغربيّة، بل امتدّت إلى الجنوب السُنّي. ففي اليوم التالي على زيارة الجميّل إلى صيدا عقب الانسحاب الإسرائيليّ من المدينة في شباط 1985، نظّم عدّة آلاف من محازبي «حزب الله»، بعضهم مسلّح، مسيرة من بيروت إلى عاصمة الجنوب. وقام هؤلاء بإشعال النيران بمحال بيع المشروبات الروحيّة، وحطّموا الأعلام اللبنانيّة وصور رئيس الجمهوريّة، رافعين شعارات منها: «**لا مكان للمسيحيّين أبداً في الجنوب**»[153].

ومع «جمعيّة المشاريع الخيريّة الإسلاميّة» (الأحباش) و«الجماعة الإسلاميّة»، جرى وضع اليد على المساجد في بيروت واستخدامها منابر للإطلال على الناس وترويج الإيديولوجيّات الأصوليّة. فضلاً عن ذلك، راجت حلقات «الذِكر» النقّالة من قبل «الأحباش» وقراءة القرآن الكريم في التعازي (= ترويج أفكار الأحباش)، ما أشعر الليبراليّ السُنّي أنّه مختلف عن السُنّي «الآخر» الأصوليّ. في المقابل، راج وضع الصلبان الخشبيّة الكبيرة حول أعناق الشبّان المسيحيّين في المناطق الشرقيّة[154]، كنوع من تأكيد الذات مسيحيّاً ولتحدّي «الآخر» المسلم. وقد

شهدت المناطق الشرقيّة تأسيس «حزب التنظيم»، وصدرت جريدة «المارونيّ» ونشرة «الصمود» الأصوليّتين. إضافة إلى ذلك، كانت أغلب اجتماعات «الجبهة اللبنانيّة» تُعقد في دير «سيّدة البير»، أو في «دير عوكر» لإعطاء الحرب طابعاً دينيّاً، أيّ «الأنا» المسيحيّ ضدّ «الآخر» المسلم.

وبفضل العصبيّة الطائفيّة في الخطابين التوجيهيّ والتعليميّ في المدارس والجامعات، جرت تغذية الأحقاد والخصوصيّة والعدوانيّة والأحكام المسبقة، وتكريس، بشكلٍ أو بآخر، الانتماء الطائفيّ والتعدديّة المتناحرة والمتنافرة. وتمّ التركيز على التضارب في العادات والأعراف والقيم بين «الأنا» و«الآخر»، ورؤية «الآخر» على أنّه عدوّ.

قد تكون «الجامعة اللبنانيّة» أفضل مثال لتجاذبات «الأنا» و«الآخر» المختلفِ قيماً وثقافة وعقيدة. فهل جرى تفريع هذا الصرح الوطنيّ منذ عام 1977 لسبب يتعلّق بالوضع الأمنيّ، وهو أنّ الطلّاب في المناطق الشرقيّة لا يستطيعون القدوم إلى كلّياتهم في بيروت الغربيّة، أمّ أنّ السبب الحقيقيّ هو محض طائفيّ سياسيّ وثقافيّ قيميّ، أي عدم الرغبة في التلاقي مع هذا «الآخر» في المنطقة الأخرى؟

عشيّة انتهاء حرب لبنان، بيّنت دراسة ميدانيّة أنّ نسبة كبيرة من طلّاب موارنة مستطلَعين في «الجامعة الأميركيّة في بيروت» وجدوا في «حزب الله» و«حركة أمل» تهديداً لامتيازات طائفتهم، وفضّلت نسبة ما بين 82% و85% منهم اختيار أصدقائهم من أفراد طائفتهم والانتساب إلى نادٍ اجتماعيّ تغلب عليه الصبغة المارونيّة[155]. من هنا، نفهم: لماذا أصرّت الفروع الثانية في «الجامعة اللبنانيّة» على رفض الالتحاق بالصرح الموحّد للجامعة اللبنانيّة في منطقة الحدث، مع العلم أنّه فريد في الشرق الأوسط!

حتّى محاولات التلاقي بين «الأنا» هنا و«الآخر» هناك خلال الحرب، لم تؤدِّ إلى النجاح المنشود. فخلال العامين 1984 و1987، حاول «الأنا» في بيروت الغربيّة التلاقي مع «الآخر» في بيروت الشرقيّة (مسيرة 6 أيّار 1984، ومسيرة المعوّقين عام 1987) للتعبير عن رفض الحرب والتقاتل، لكنْ على الرغم من إيمان هؤلاء بقيمة التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ وأهميته، فلم تؤدِّ هذه

المحاولات إلى إنهاء الحرب، إذ تصدّت لها الميليشيات في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة. لقد انتهت الحرب بجهود المجتمع الدوليّ، لا بجهود الميليشيات الطائفيّة، أو المجتمع المدنيّ المغلوب على أمره.

لقد كشف ما قامت به «مؤسّسة الحريري» بين عاميّ 1988 و1989، عن طريق توزيع مساعدات غذائيّة تبرّع بها الملك فهد بن عبد العزيز على اللبنانيّين من دون استثناء، رغم إيجابيّاته، عن سيادة «الأنا» و«الآخر» خلال الحرب. لقد استلزم توزيع الحصّة الغذائيّة «دخول» عشرات الشبّان والشابّات المسلمين إلى المناطق الشرقيّة للإشراف على عمليّة التوزيع، وكانت هذه المرّة الأولى التي يلتقي فيها جيلا الحرب في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة مع بعضهما البعض، ويحاول كلُّ فريق أن يكتشف «الآخر»: علاقة المسلم بالحداثة، وحدود معارفه وإدراكه، وإلمامه باللغات الأجنبيّة وبآداب المائدة. في المقابل، كان «الأنا» المسلم يسعى إلى التعرّف إلى «طوني»، الذي اعتقد أنّه لقمة سائغة مطلع الحرب يستطيع أن يروّضه ويخضعه[156].

وفي إطار محاولات إلغاء «الآخر»، هنا وهناك، جرى توظيف اللغة والزجل والشعر العربيّ الحديث من قبل الفرقاء المتحاربين في عمليّة التطاحن الإيديولوجيّ – السياسيّ، فبرزت بوضوح محاولات إلغاء «الآخر». ويعطي الجدول (57) صوراً حول نظرة «الآخر» في الشعر الزجليّ لدى كلٍّ من الفريقين. وما يلفت النظر، أنّ الفريق الفلسطينيّ – اليساريّ رفع في أغانيه شعارات سياسيّة ضدّ اليمين المسيحيّ، في حين اتّسم الشعر لدى القوى المسيحيّة بالعنف وإباحة قتل «الآخر» وتشويهه والدعوة إلى التعمّد بدمه. إشارة إلى أنّ المقاربات الشعريّة والزجليّة، كانت انعكاساً للحرب الدمويّة التي اندلعت بين عاميّ الحرب 1975 و1976، وقيام القوى الفلسطينيّة واليساريّة باقتحام مواقع المسيحيّين في المتن الأعلى، والقوى الكتائبيّة باجتياح المخيّمات الفلسطينيّة الواقعة في المناطق الشرقيّة. فمقابل كلّ مخيّم أو موقع فلسطينيّ أو إسلاميّ أو يساريّ سقط في أيدي قوى «الآخر» اليمينيّ وقُتل أصحابه أو هُجروا، استلزم ذلك سقوط «الآخر» المسيحيّ أو تهجير مسيحيّين على يد التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ.

جدول (57) «الأنا» و«الآخر» في الأغنيات الشعبيّة للقوى المتحاربة خلال حرب السنتين[157]

المنطقة الغربيّة	الموضوع/ المناسبة	المنطقة الشرقيّة	الموضوع/ المناسبة
– الله الله الارادة الرهيبة كيف الأبطال طلعوا الجبال والمسافات صارت قريبة. ما في شي صعب كلّ شي بينطال وإن كان أكيد سقط الشهيد كلّ يوم بيخلق ميّة عنيد – الله الله يا تراب عينطورة – فلسطينيّة عربيّة تجمعنا وحدة التراب ووحدة أرض وقضيّة والثورة بدها استيعاب الخلافات الثانويّة لا رجعيّة وأذناب ثورة استقلاليّة – عالشهيد دمعتين والعهد عليا فدائي أنا دربي الحرب الشعبيّة – هالله هالله يا جميّل، يا عميل أميركاني، فضلك ما حدا عملوا غير حسين بعمّان، وحاجي تحكي وتقول تشهد عإيديك السود عين الرمّانة	سقوط عينطورة ثورة منتصرة الشهيد الكتائب، بيار الجميّل	حداي حداي فدائي خطي هجوم عليه قشطلوا دينيه لحم عليه ما تخلّي هجوم عليه فقّرلوا عينيه مثل الوحش البرّي. وإنّ هجم على بيتك قرطوا رصاصة بيصلي. – عين الرمّانة ساحة الدكوانة جثث مليانة فدائيّة عم بتموت من زمان تعمّدنا بالمي، اليوم تعمّدنا بالدّم صرنا ندقّ كتفنا بالموت وما نخاف بس اليوم صارت البطولي إنّو نموت، إنّو نمشي صوب الموت وعم نضحك. صرت حبّ النوم بالمتاريس واتغطّى بنجوم لبنان. – بعد هالجرح كلّ شي تغيّر حتّى حجار البيت صرت شوفن غير شِكل حسّيت كأنه خلقت من جديد وعمري عشرين يوم	العدو الفلسطينيّ عين الرمّانة والدكوانة البطولة والفداء الشهادة

وفي لعبة «الأنا» و«الآخر»، تحوّلت الاحتفالات الدينيّة والوطنيّة، كعيد الميلاد وعيد المولد النبويّ الشريف وعيد العلم، إلى مناسبات لإبراز الاختلاف في الحضارة والثقافة وفي الإنتماء الوطنيّ. كانت المناطق الشرقيّة تتحوّل في المناسبة الأولى والمناطق الغربيّة في المناسبة الثانية إلى جبهتين متنافستين تتحاوران من خلال الزينة وإطلاق نيران الرشّاشات والمدافع، لتأكيد كلُّ واحدة منهما ثقافتها وجذورها التاريخيّة وحقوقها في البلد والاستعداد للذود عنها[158]. أمّا «حرب العلم»، التي اندلعت بين «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني عام 1985، فكانت حرباً بين «الأنا» (العَلم اللبنانيّ) و«الآخر» (العلم الدرزيّ)، عَلم «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»[159].

ويمكن ملاحظة «الأنا والآخر» في أنشطة الهيئات وروابط الأحياء. فمع تعدّد هذه اللجان، ووصول عددها في بيروت الغربيّة في مطلع الحرب إلى 150 لجنة، كان لا بد من تمايز أسمائها عن بعضها بعضاً. فكانت هناك اللجنة الشعبيّة، واللجنة الوطنيّة، واللجنة الشعبيّة الوطنيّة، واللجنة الشعبيّة لأهالي منطقة...، ولجنة أهالي منطقة.... الشعبيّة، ورابطة شباب اللجنة الشعبيّة لشارع...، واللجنة الشعبيّة الوطنيّة زاروب...، إلخ..[160]. وفي كثير من الأحيان، كان يقتصر توزيع «الخيرات والخدمات» على المقيمين في الحيّ، على أساس فرز قوامه «الأصيل» و«غير الأصيل» (= الأنا والآخر) وسنوات السكن في الحيّ، والمذهب والدين، وطبيعة الصراع السياسيّ الدائر في حينه على مستوى المدينة أو المنطقة والحيّ. ودخل الانتماء إلى عضويّة هيئة أو رابطة ضمن هذه الاعتبارات، ليكون تعبيراً عن نسيج الحيّ الاجتماعيّ والمذهبيّ والطائفيّ لإعادة إنتاج هويّة العائلات داخل الحيّ أو تمايزها عن «الغرباء» أو «الدخلاء». وكانت هذه «الثقافة» تضعف في الأحياء المختلطة مذهبيّاً وطائفيّاً، كرأس بيروت والمزرعة، حيث تعكس الروابط تركيبة الحيّ الطائفيّة أو المذهبيّة أو الحزبيّة. وقد ادّعى السُنّة أنّ بيروت هي مدينتهم، فيما ادّعى الروم الأرثوذكس أنّ بيروت هي أصلاً مدينتهم قبل مجيء الإسلام[161].

لقد أحصت الباحثتان فاطمة بدوي وجين مقدسي عشرات المفاهيم والإفرازات والمصطلحات المعرفيّة للحرب اللبنانيّة، تختصر في مجملها ثقافة الحرب وفلسفتها في الانقسام المناطقيّ والسياسيّ، ومشاريع الكانتونات والتقاتل العسكريّ والانفلات الأمنيّ والإجرام، والاقتصاد الأسود، والحياة اليوميّة للمواطنين وأوضاعهم النفسيّة ونظرتهم إلى الآخر (جدول 58). وقد أضاف المؤلّف إلى القائمة عدداً آخراً من هذه المفاهيم والمصطلحات المعرفيّة.

جدول (58) مفاهيم وإفرازات معرفيّة لحرب لبنان[162]

- أحداث	- تزوير	- سطو	- مداهمات	- خلّينا نهرب
- انفجار	- تنظيمات	- سالكة وآمنة	- متفجّرة	- مندوب (نذوب)
- احتقان	- تعدّدية	- شريط	- متراس	- اعقدنا بالممرّ
- اقتتال	- تلفزيونات	حدوديّ	- مقاومة	- حرام بتخاف
- اغتيالات	خاصّة	- شرقيّة	- مقاطعة	كثير
- احتلال	تجارة الممنوعات	- شهيد/ شهداء	- مراسيم جوّالة	- ما شي الحال
- اقتحامات	- جمود سياسيّ	- صليب أحمر	- مضاربة	- صحتك بالدنيه
- اغتصاب	- حرب الآخرين	- عنف	- مرافىء غير	- لأ هيدا الباب
- إرهاب	- حرب أهليّة	- عنف أعمى	شرعيّة	(للتميز بين
- إذاعات خاصّة	- حوادث	- عبوة ناسفة	- مخدّرات	صوت الباب
- اقتصاد غير	- حزام أمنيّ	- غربيّة	- مناخ أمني	والانفجار)
شرعيّ	- حواجز	- فرز طائفيّ	- نهب	- عبيتسلّوا (عند
- أثرياء الحرب	- حركة (سياسيّة	- فرز سكّاني	- نفوذ	سماع صوت
- احتيال	إلخ..)	- فلتان أمنيّ	- هيئة تنسيق	المعركة)
- فرقاء	- حصار	- قسريّ	- هدوء نسبيّ	- كلاشينكوف
- إدارات مدنيّة/ ذاتيّة	- خطوط تماس	- قوّات ردع	- وفاق وطنيّ	- دوشكا
- أصوليّة	- خطف	- قوّة متعدّدة	- تهريب	- ديكتريوف
- انعزال	- خوّات	الجنسيّات	- شطارة	- هاون
- انعزاليّة	- دولار	- قوى متنازعة	- علقت	- قنّاصة
- انفصال	- دشم	- قصف	- علقانة	-المحاور التقليديّة
- تشبيح	- دفاع مدنيّ	- كانتونات	- شو في	- الأسواق المتحف
- تهجير	- دويلات طائفيّة	- كونفدرالية	- في شي	- البربير
- توتّر أمنيّ	- ذبح على الهويّة	- مارينز	- ما في شي	- كاليري سمعان
- تعصّب	- سلاح	- مهجّر	- جِميت -خربت	- المدفون
- تعصيب	- سوق سوداء	- مؤامرة	الدنيه	كفرشيما
- تضخّم	- سرقات	- معابر	- قامت علينا	- المطاحن

- مار مخايل - استنفار - عناصر غير منضبطة - تقنين - تقسيم - أبناء الصفّ الواحد - الخندق الواحد - البيروتيّ (مرادف للسُنّي) - غير بيروتيّ (مرادف للغريب عن بيروت - الغزو الشيعيّ - الغرائز	والحساسيّات - الحبحبة - سحل اجتماع حزبيّ - سواتر - سيّارات مفخّخة - سلطة الأمر الواقع - شادور - ادمان - حجاب - محجّبة - تجاوزات - العمالة	- على اليمين ولاه - المحور - أبو - منظّمات - ميليشيات - كتائبيّ - قوّاتيّ - غريب - إسلام رسميّ - إسلام أصوليّ - عائلة مستورة - المدنيّون - التراشق	- الاستحقاقات - المعلوم - حرّاقة موقف عسكريّ - ممنوع الوقوف تحت طائلة المسؤولية - نزلنا على الملجأ - الحركة الوطنيّة - اليمين المسيحيّ - اليسار الإسلاميّ - أمن المجتمع المسيحيّ - الأصيل/ غير الأصيل - لبنان الدويلات	- أخذ أقسام - لحسة بنزين - رشق - ولّعت - البلانغو - الدولاب - مكتب - قصف عشوائي - مصدر موثوق - بدها نفس طويل - عمليّة طويلة - عمليّة مشربكة - المخطّط - متفائل - الامتيازات

وكما أفرزت الحرب مصطلحاتها ومفاهيمها المعرفيّة، فإنّها أفرزت كذلك «ثقافة السلاح»، وانعكست في الحياة اليوميّة للمواطنين، وفي عبرات الحبّ والغزل المستوحاة من آلة الحرب المدمّرة، كما أظهر ذلك الدكتور نادر سراج. فالفتاة التي يُعجب بها الشاب «**مدشّمة**» و«**معلّاية السواتر**» (رافعة صدرها) و«**الوضع عندها متدهور**»، وعيونها «**رادار طيران**»، ومنخارها «**راجمة صواريخ**»، وفمها «**مخزن ذخيرة**»، وأذناها «**آلات تنصّت**»، إنّها «**خارقة، حرّاقة، متفجّرة**»، وجمالها «**ارهابي**» وشعرها «**أكياس رمل**»، وتتكلّم مثل «**الشمايزر**»، وتتعثّر في مشيتها وكأنّها «**مروكبة**». ومن ناحيتها، كانت الفتاة تصف رفيقها على أنّه «**باطون مسلّح**»، و«**كلامه ملغوم**»، و«**عم يحكي رشق**»، وهو كأغلب الشباب «**جايين من وراء المدفع**»، لذا فهو يظلّ «**مستنفراً**»، حتّى يحصل على «**الدعم**» وحينها يتحوّل إلى «**بارود**». والفتاة تتأسّف لأنّ رفيقها في أغلب الأحيان «**مش عالسمع**»، وإن تحدّث فأحاديثه «**قصف عشوائيّ**» أو «**طلقة طلقة**»، ورغم ذلك فأحوالهما «**سالكة وأمنة**»[163].

- التكاذب الاجتماعيّ

خلال الخمس عشرة سنة، أبرزت الحرب المدى الذي وصلت إليه ظاهرة النفاق، أي «التكاذب الاجتماعيّ» (المبالغات، المسايرات، المواعيد، الشائعات، العلاقات الإداريّة والتجاريّة والسياسيّة)، الذي أصبح سمة العلاقات الاجتماعيّة بين اللبنانيّين[164]. فأثناء اشتداد المعارك، وفي فترات السلم الفاصلة في ما بينها، كان الناس من مختلف المذاهب والاتجاهات يتخابرون أو يلتقون معاً ويلعنون الحرب ومسبّبيها، ويتنصّلون من الطائفيّة ويلقون باللائمة على «الفريق الثالث»،[165] هذا الذي حُمّل وحده وزر الحرب كلّها، واتّهم تارة أنّه السوريّ وتارة أنّه الإسرائيليّ. وعند اندلاع المعارك من جديد، كان كلُّ واحد من اللبنانيّين يعود إلى «نعرته الطائفيّة» ومفاهيمه، أو إلى بندقيّته ويقبع خلف متراسه. لقد افتقد الناس إلى الصراحة للاعتراف أنّهم طائفيّون قلباً وقالباً، فضعف الحوار فيما بينهم وسادت المجاملة الكاذبة.

على إثر إعلان وقف إطلاق النار في بيروت والدعوة إلى سحب المسلّحين في 11 تشرين الأوّل 1975 على سبيل المثال، تبادل مسلّحو عين الرمّانة والشيّاح العناق والقبل. لكن سرعان ما عادوا إلى سلاحهم بعد سقوط وقف إطلاق النار، لسبب بسيط أنّ السياسيّين اختلفوا في ما بينهم[166] كما ساد النفاق الاجتماعيّ بين «الأصدقاء» السابقين من طوائف متعدّدة. فخلال تبادل القصف الطائفيّ بين المناطق، وبحجّة الاطمئنان عن سلامة أصدقائهم السابقين في مناطق «العدو»، كان بعض الحزبيّين والميليشياويّين الطائفيّين يتّصلون بهؤلاء «الأصدقاء» القُدامى بحجّة الاطمئنان عليهم، فيما غرضهم الحقيقيّ الاستعلام منهم بصورة غير مباشرة عن أماكن سقوط القذائف، وبالتالي إبلاغ الميليشيات المحلّيّة الحليفة بذلك كي يتمّ تحديد موقع الهدف بدقّة أكبر. وفي الجلسات الاجتماعيّة الخاصّة التي كانت تُعقد خلال الحرب، واقتصرت في معظمها على لون طائفيّ أو مذهبيّ واحد، كانت العصبية المذهبيّة أو المناطقيّة هي السائدة. وإذا ما اقتحم شخص «غريب» عن الطائفة أو المذهب أو المنطقة جلسة لمجموعة من دون موعد مسبق، كانت علامة التحذير للمجتمعين من «الدخيل» هي الترحيب به من قبل المضيف بصوت عالٍ: «**أهلاً بابن الجبل**»، أو «**أهلاً بابن الجنوب**» أو «**أهلاً بالبيروتيّ**» إلخ... ، وذلك للدلالة على أنّ الأوّل درزيّ، والثاني شيعيّ والثالث سُنّي. ومن الطبيعيّ في مثل تلك الجلسات، أن يضع المجتمعون الأقنعة على وجوههم ليسود النفاق والوطنيّة الكاذبة ولعن الحرب وخلافه. ولا تزال هذه العادة السيّئة منتشرة عند اللبنانيّين.

لم يكن **«التكاذب السياسيّ»** و**«التكاذب «العسكريّ»**[167] أقلّ سوءاً وانتشاراً من التكاذب الاجتماعيّ، وقد سادا بين الزعماء السياسيّين والميليشيات والأحزاب الذين كانوا يدّعون تحقيق الانتصارات على «العدو» وإلحاق الخسائر الجسيمة بصفوفه، فيما ظلّت معظم المواقع العسكريّة ثابتة منذ «حرب السنتين» باستثناء «حرب الجبل» وشرقيّ صيدا وتداعياتها. كما استُخدِم هذا النوع من التكاذب في عمليّة تضليل الرأي العام. فكان الزعماء وأمراء الحرب يتبارون في إلقاء المحاضرات وعقد الندوات عن التعايش والحديث عن إلغاء الطائفيّة، والإعلان عن رغبتهم في الحوار والعيش معاً، ونبذ العنف والتصريح عن إيمانهم القويّ بإعادة توحيد بلدهم، ويعقدون من أجل ذلك اجتماعات ولقاءات «حوار وطنيّ» داخل البلاد وخارجها، تؤكّد جميعها وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسّسات، بينما الواقع، أنّ كلّ واحد منهم كانت له مصالحه الشخصيّة والفئويّة التي يسعى إلى تحقيقها. ولعلّ أكبر دليل على التكاذب السياسيّ، هو سقوط عشرات الاتّفاقات لوقف إطلاق النار ومبادرات الوفاق الوطنيّ.

خلال «حرب السنتين» سُجّل 57 وقفاً لإطلاق النار بعد 57 جولة عنف[168]. وحتّى آب 1985، شهد لبنان 320 وقفاً لإطلاق النار[169]. وبعد كلّ مجزرة بشريّة كانت تُرتكب على أيدي الميليشيات، كانت صحافة اليوم التالي تنشر تصريحات القادة الميليشياويّين المتنافسين، يتّهم كلُّ واحد منهم **«العناصر المجهولة وغير المنضبطة»** بافتعال الحادث، ويعدون بعدم السماح لهذه القوى «المندسّة» بزرع الفوضى والتفرقة بين **«أخوة المصلحة الواحدة أو الشعب في البيت الواحد»**[170].

بعد اغتيال السيّدة ليندا جنبلاط، شقيقة كمال جنبلاط، في 27 أيّار 1976، اتّهم بيار الجميّل **«الأشباح السود والأيدي الخفيّة التي تمتدّ من خارج الإطارات المسيحيّة - الإسلاميّة واليمينيّة - اليساريّة بالتخريب»**[171]. إنّ اختيار الصحافي طلال سلمان «ثرثرة فوق بحيرة ليمان» عنواناً لكتابه عن مؤتمريّ الحوار في جنيف ولوزان، هو نقد لاذع لهذا التكاذب السياسيّ[172]، وذلك نظراً إلى التناقضات في «المصالح الشخصيّة» ومشاريع «الإصلاح» التي حملها معهم الفرقاء من لبنان إلى سويسرا، وأهمها إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وإعادة توزيع مناصب الدولة، وإقامة نظام فيدراليّ. وعندما انتهى المؤتمر إلى الفشل، تساءل سلمان عطفاً على إلغاء الطائفيّة السياسيّة، كيف يمكن للطائفيّين أن يُلغوا المؤسّسة التي أنتجتهم ويدمّروها، و**«كيف بوسائل وأدوات طائفيّة، يمكن ضرب النظام الطائفيّ وتدميره؟»**. **«أجل»**، أضاف سلمان، «هم

يتحدّثون هنا في أمور كثيرة، لكنّ تلك طريقة للهرب من الموضوع الأصليّ: موضوع إصلاح النظام السياسيّ بما يحقّق قيام وطن بدولة عصريّة»[173].

وخلال «حرب التحرير» عام 1989، ادّعى الجنرال عون أنّه يريد إنهاء الاحتلال السوريّ للبنان، وأنّه لن يساوم على سيادته وكرامته. لكنّ قبل تعيينه رئيساً للحكومة الانتقالية المؤقّتة من قبل الرئيس أمين الجميّل، أجرى اتصالات بالقيادة السوريّة كي يكون مرشحها لرئاسة الجمهوريّة. وعندما فشل في ذلك، شنّ حربه ضدّ دمشق في عمليّة تكاذب سياسيّ أخفت المصالح الشخصيّة بقناع تحرير لبنان. ولم تكن الاشتباكات التي حصلت بينه وبين «القوّات اللبنانيّة» خلال عام 1989 سوى صراع على الأتاوى والإيرادات الماليّة التي كانت تجنيها القوّات، فجرى تقاسمها. كما دار الصراع المذكور تحت شعار «أنا وليس الآخر». كان على كلّ واحد من الخصمين المتصارعين القضاء على «الآخر»[174] وخلال «حرب الإلغاء» عام 1990، أرسل الجنرال عون وفداً إلى غازي كنعان، قائد جهاز الاستطلاع السوريّ في لبنان، يطلب مساعدته بالذخيرة والمحروقات.

لقد كشف كلٌّ من الرئيس إلياس الهراوي ومجلّة «الشراع» أنّ عون استغل، في حينه، منصبه وشعاراته المطروحة حول الإصلاح وإقامة الدولة القويّة المتحرّرة من الهيمنة السوريّة، وقام بتحويل الأموال التي كانت تأتيه من العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» ومن الجبايات وأثمان المحروقات والقمح إلى الخارج. وقدّرت قيمة الأموال «العونيّة» المحوّلة إلى مصرف فرنسيّ واحد بـ 90 مليون فرنك فرنسيّ[175]. وفيما كان عون يحثّ جنوده من قصر بعبدا على الصمود معه في وجه الهجوم السوريّ في 13 تشرين الأول 1990، إذا به كقائد عسكريّ يفرّ إلى السفارة الفرنسيّة، تاركاً جنوده وراءه تحت رحمة السوريّين. وجرى «طمر» العديد من شهداء الجيش في ساحة المعركة.

ولا يقتصر التكاذب السياسيّ على فريق واحد، بل شمل كلّ فرقاء الحرب، رافعي الشعارات الطنّانة حول لبنان الجديد الذي يسعون للوصول إليه، في وقت كانوا يُفكّكون فيه أوصال الدولة ويقضون على سيادتها، ويسلبون إيراداتها، ويُقوّضون مجتمعها.

- الاعتداء على حقوق المواطن والدولة

اختلطت خلال الحرب الجرائم المنظّمة التي كانت تقوم بها الميليشيات بتلك التي كان يقوم بها الأفراد، نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وسيادة

مفاهيم الشارع وقيمه. وسوف نكتفي هنا بمعالجة الاعتداءات التي قام بها الأفراد على الدولة والمواطن. أمّا تلك التي تتعلّق بالميليشيات، فسوف نتناولها في الفصل الخامس عشر من هذا المجلّد.

أوّل ما يستوقفنا، هو اعتداء بعض التجّار على حقوق المواطن اللبنانيّ في الحصول على السلعة بالجودة المطلوبة والسعر المناسب. فمع تدهور الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة وغياب رقابة الدولة عبر «مصلحة حماية المستهلك» في وزارة الاقتصاد الوطنيّ، تسلّلت الأجهزة المزوّرة والمواد الغذائيّة المعلّبة والأدوية الفاسدة أو منتهية الصلاحيّة إلى الأسواق، وكانت تباع للمواطنين من دون أيّ رادع قانونيّ أو أخلاقيّ. وقد حاولت المصلحة المذكورة القيام بواجباتها ضمن إمكاناتها الضعيفة والحالة الأمنيّة. وأكثر ما عانت منه، هو مراقبة تسرّب السلع المدعومة من قبل الدولة إلى السوق السوداء. حتّى عندما كانت دوريّاتها تراقب الأسواق بصحبة رجال الميليشيات، لم تكن النتائج مشجّعة، فقد كان هؤلاء يتدخّلون لصالح أصحاب المحال والمستودعات، خصوصاً إذا كانوا ينتمون إلى حزبهم أو مذهبهم[176]. وعندما كان أحد تجّار الأجبان واللحوم الفاسدة يُضبط متلبّساً، كان ذلك يحدث لأنّه لا يحظى على حماية ميليشيا أو حزب.

ومع تطوّر الحرب وغياب سلطة الدولة والقانون وغلبة مفاهيم الميليشيات على القيم الأخلاقيّة، تطوّرت أساليب الاعتداء على ممتلكات الدولة وعلى حقوقها. فعلى الصعيد الفرديّ، راج فتح «عيارات» الماء وعدم التقيّد بالكميّات المحدّدة لكلّ مشترك، أو تركيب موتورات لسحب أكبر كمّية منها، وبالتالي حرمان الجيران من حاجاتهم الضروريّة.

وللاحتيال على نظام التقنين الكهربائيّ الذي كان يصيب الأحياء بالتناوب، نتيجة الأعطال في معامل توليد الطاقة أو لنقص في الفيول أويل، عمد المواطن «الشبّيح» إلى التزوّد بالكهرباء بوساطة «كابل» خاصّ يتغذّى من منطقة أخرى، لا يلحظها التقنين أثناء انقطاع الكهرباء عن حيّه، أو ربط كهرباء شقته بخطّ الكهرباء الذي لا يلحظه التقنين في أحياء المسؤولين والنافذين، حيث لا انقطاع في التيّار الكهربائيّ. وبسبب وصول التيّار ضعيفاً إلى المساكن، ساد استعمال «المقوّي الكهربائيّ» (Survolteur) لسحب أكبر كمّية من الكهرباء، ولو على حساب الطاقة الكهربائيّة المخصّصة للجيران وسكّان

الحيّ. ولتفادي الارتجاج الكهربائيّ وتأثيره في الأدوات الكهربائيّة المنزليّة، راج استعمال «المثبّت» (Stabilisateur). ولم تسلم من السرقة أسلاك التوتّر العالي ومستودعات «مؤسّسة كهرباء لبنان».

لقد تعوّد المواطن اللبنانيّ على «سرقة» التيّار الكهربائيّ، من خلال التعليق على أسلاك الكهرباء العامّة أو «التلاعب» بالعدّاد، وفي بعض الأحيان ربط خطّه الكهربائيّ بعدّاد ساعة جاره المسافر أو المتغيّب عن منزله. إنّ ظاهرة سرقة الكهرباء التي كانت محدودة نسبيّاً قبل الحرب، وصلت إلى ذروتها مع الانفلات الأمنيّ - السياسيّ وغياب السلطة، وارتفاع تعرفة الطاقة مقرونة بالمصاعب الاقتصاديّة والمعيشيّة وسلوكيّات المواطنين وتواطؤ بعض جباة الكهرباء مع المشتركين. ففي عام 1979، شكّلت الطاقة المسروقة نسبة 15% من مجموع الطاقة الموزّعة، ثمّ ارتفعت إلى حوالى 37%[177] عام 1981. وفي عام 1982، بلغت قيمة سرقة التيّار الكهربائيّ 149 مليون ليرة لبنانيّة، فبلغت نسبة الطاقة المسروقة حوالى 31% من مجمل الطاقة الموزّعة. وفي السنوات التالية، أدّى ارتفاع نسبة سرقة الطاقة وتوقّف الجباية لدى «مؤسّسة كهرباء لبنان» إلى حرمانها من عائدات ماليّة كانت في أمسّ الحاجة إليها، وجعلها بالتالي تعتمد على سلفات الدولة طوال الحرب، من أجل شراء الفيول أويل.

يُبيّن الجدول (59)، كيف أنّ تدهور الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة منذ عام 1983، شجّع المواطنين على سرقة الكهرباء. فارتفعت نسبتها إلى حوالى 40% في عام 1983، وحوالى 53% في عام 1986، وأخيراً إلى أكثر من 69% في عام 1989. إنّ النسب المئويّة الموضوعة باللون الأسود، تشير إلى الأعوام التي كانت تتصاعد فيها سرقة الكهرباء، وذلك بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الحرب، كـ«انتفاضة 6 شباط 1984» وما تلاها من تداعيّات. وبعد ذلك التاريخ، تصاعدت سرقة الكهرباء بالتزامن مع تدهور الوضعين السياسيّ والأمنيّ، وبلغت رقماً قياسيّاً عام 1989، ثمّ تراجعت إلى معدّل وسطي حوالى 42.5% بين عاميّ 1990 و1992. إنّ استمرار الموطن في «سرقة» التيّار الكهربائيّ بعد عوده السلام إلى لبنان عام 1990، دلّ على مسألتين: استمرار ثقافة الاعتداء على إيرادات الدولة، وعدم قدرة «مؤسّسة كهرباء لبنان» على وقف الاعتداءات على شبكاتها وخطوطها.

جدول (59) الطاقة الكهربائيّة الموزّعة وسرقات الكهرباء بين عاميّ 1982 – 1992[178]

العام	مجموع الطاقة الموزعة*	ناقص السرقة*	النسبة المئويّة للسرقة
1982	2,044	634	31.02
1983	2,402	948	39.46
1984	2,310	1,083	46.88
1985	2,793	1,462	52.35
1986	3,085	1,633	52.93
1987	3,412	1,604	47.1
1988	3,567	1,777	49.82
1989	2,224	1,546	69.51
1990	1,301	480	36.89
1991	2,564	1,212	47.27
1992	3,438	1,481	43.00

*= ميغاوات

في عام 1981، كان حوالى 100 سارق كهرباء يستهلكون من الطاقة الكهربائيّة أكثر من استهلاك 1,000 مشترك، وذلك لأنّ السارق يهدر بلا حساب. فضلاً عن ذلك، كان التعليق على الشبكة يؤدّي إلى احتراق المحوّلات. ومن أصل 4 مليارات كيلو وات ساعة مُنتجة من قبل «مؤسّسة كهرباء لبنان» عام 1986، كان هناك 2 مليار كيلو ساعة مسروقة، و800 مليون خسائر فنيّة[179]. وخلال دراسته مطلع الثمانينات لحيّ مار تقلا - الحازميّة، لاحظ محمد شكر الله حبيب من خلال العيّنة التي درسها، أنّ سرقة الكهرباء كانت منتشرة أيضاً في الأحياء الراقية وبين المثقّفين (حوالى 49%)، والتجّار والباعة (30%)، أكثر منها في الأحياء الشعبيّة ذات التعليم الابتدائيّ والفئات الأميّة، كحيّ عين الرمّانة (47%)، على سبيل المثال. ورأى أنّ حوالى 25% ممّن كانوا يسرقون الكهرباء يفعلون ذلك لتوفير المال، فيما نسبة 22% تفعل ذلك بسبب غياب السلطة، وحوالى 12.5% يُقدمون على ذلك لسبب أخلاقيّ[180].

ووفق «مؤسسة كهرباء لبنان» لعام 1985، فقد انهارت قدرتها عن جباية فواتير الكهرباء في محافظات الجنوب، والشمال، والبقاع، وأقضية عكّار، والشوف، وعاليه. وفي المقابل، حافظت بيروت وأقضية كسروان والمتن الشماليّ، وجبيل إلى حدٍّ معيّن، على نسب تحصيل طبيعيّة، وكانت على التوالي: 90% و89% و62%. وفي السنة الأولى على انتهاء الحرب، تراجع التحصيل العامّ لفواتير «مؤسّسة كهرباء لبنان» بنسبة 15%[181].

ومن الممارسات غير الأخلاقيّة خلال الحرب، استيلاء الجار على خطّ هاتف جاره المسافر أو المهجّر، تحت شعار «استعارة الخطّ». أمّا «مراجع» الهواتف، فكانت بدورها عرضة للاستيلاء لبيع المخابرات الخارجيّة بأسعار متدنّية عن التسعيرة الرسميّة. كما أصبح بإمكان المواطن اللبنانيّ في الخارج التخابر مع لبنان من العواصم والمدن الأجنبيّة عبر «وكلاء» للصوص الهاتف من أفراد الميليشيات أو قوى الأمر الواقع في لبنان يقيمون في الخارج، وذلك بحوالى ربع التعرفة الرسميّة - كلّ هذا على حساب ماليّة الدولة. وبعد سنوات طويلة على انتهاء الحرب، ظلّت ظاهرة الاستيلاء على المخابرات الخارجيّة رائجة في لبنان. إضافة إلى ذلك، أصبح تعطيل الخطوط الهاتفيّة المحلّية من قبل بعض موظّفي الهاتف ومن ثمّ إصلاحها، وسيلة للاسترزاق. وفي معظم الحالات، وبسبب الأعطال في الشبكات بين علب «المراجع» والمنازل أو المحال، ابتكر المواطنون طريقة الأسلاك الهوائيّة. فأصبحت الشوارع والأزقّة تتقاطعها «كابلات» الهواتف والكهرباء وهوائيّات التلفزيون بشكلٍ مخيف.

وفي ضوء الانفلات، انتشر التعدّي على الأملاك العامّة والخاصّة والمتاجرة بها[182]. فجرى الاستيلاء على شقق خالية من أصحابها بداعي السفر، أو إجبار مواطن من فريق طائفيّ آخر على إخلاء شقّته. كما نشأت تجمّعات سكنيّة في منطقة المسابح على شاطئ الجناح والأوزاعيّ وبرج البراجنة وطريق المطار، وفي منطقة «الشاليات» بين جونيه وجبيل. وأصبحت مخالفات البناء والاعتداء على الأملاك البحريّة على طول الساحل اللبنانيّ «أحبّ شيء» إلى قلوب المستثمرين في القطاعين العقاريّ والسياحيّ. فعلى سبيل المثال، نشأت بين منطقة «البلاجات» في الجناح ومشارف خلدة تجمّعات سكنيّة عبارة عن أبنية من طبقة أو طبقتين، فيما ارتفعت أبنية حديثة في منطقتي عرمون وبشامون، وفي بئر العبد والغبيري وحارة حريك متجاوزة كلّ قانون بلديّ. وفي حيّ السلّم في الضاحية الجنوبيّة، اختلط البناء الحديث بالبناء

العشوائيّ والمستعجل[183]. وعلى طول ساحل كسروان، نشأت مجمّعات سياحيّة ومنتجعات ومطاعم بصورة غير قانونيّة.

لقد سادت مخالفة قانون البناء في المناطق والأحياء المذكورة وخارجها، وما يتعلّق منها بالسلامة العامّة، من ناحية ارتفاع المبنى بشكلٍ مخالف للرخص المعطاة. وقام العديد من السكّان بإقفال الشرفات بالزجاج وفتح النوافذ الإضافيّة في الشقق، إضافة إلى تردّي النظافة ومخالفة قواعد السير وقيادة السيّارات من دون لوحات (نمرة) وإقلاق راحة الجيران. كما تحوّلت الطوابق السفليّة من الأبنية إلى مخازن و«ورش» صناعيّة[184]. وقد سوّغ «القبضايات» من المواطنين وأصحاب المحال مسألة الاستحواذ على مساحات معينة من الأرصفة المقابلة لأماكن سكنهم أو محالهم لاستعمالها لأغراض صناعيّة أو لإصلاح السيّارات، أو مواقف لسيّاراتهم الخاصّة، وذلك من خلال تثبيت أعمدة أو سلاسل حديديّة، أو وضع قطع حجريّة أو صناديق خشبيّة في المكان المحدّد لمنع «الغير» من استخدامها. وأبلغني المدعو س. ح. أنّه كان يسكن في شقّة في أوّل شارع زريق من جهة المزرعة، ومقابل شقّته «كراج على الرصيف» يقوم بدهان السيّارات. فكان ينبعث من الدهان رائحة تؤذيه بسبب مرض الربو الذي يعاني منه. وأخبرني بمرارة أنّه حاول بكلّ الوسائل القانونيّة و«غير القانونيّة» (= التهديد) أنْ يمنع صاحب «الكراج» بالتوقّف عن اغتصاب الرصيف وممارسة مهنته، ولكن من دون نجاح. فكان يزور المستشفى مرّة أو مرّتين في الشهر[185]. وبعد سنوات على انتهاء الحرب، لا تزال هذه «العادة» رائجة لدى بعض المحظوظين والسياسيّين وبقايا الميليشيات، وأُضيف إليها تدخين النارجيلة على الرصيف العامّ ولعب «الورق» أمام المحال.

3 – ثقافة الإعلام غير الشرعيّ: الطائفيّة والفئويّة والتلاعب بالعقول

واكب تراجع دور الإعلام الرسميّ، نتيجة الانقسام السياسيّ والمناطقيّ وضعف دور الدولة في الإمساك بمجتمعها وقواه السياسيّة، الظهور التدريجيّ لوسائل الإعلام المنشورة والمسموعة غير الشرعيّة، وكذلك المرئيّة منذ منتصف الثمانينات. فظهرت حاجة ماسّة لدى المواطنين للإطلاع على مجريات الأمور الأمنيّة والعسكريّة والسياسيّة ومواكبتها. فكانوا يستمعون إلى مختلف الإذاعات الميليشياويّة لاستقصاء الأخبار حول الوضعين الأمنيّ والسياسيّ، بغض النظر عن التبعيّة السياسيّة لها. لذا، شكّل هذا

الإعلام وسيلة فعّالة ذات حدّين: رفع المعنويّات ومساعدة الفريق الحليف على الصمود، والدعاية وشنّ الحرب النفسيّة على الفريق الآخر. لقد عالجنا في الفصل التاسع أوضاع الإعلام في لبنان، وظهور الإعلام غير الشرعيّ والنشرات والصحف والإذاعات والتلفزيونات التي ظهرت خلال الحرب[186]. وسوف نكتفي هنا ببحث «ثقافة» هذه الوسائل وإيديولوجيّاتها.

بينما كانت الغاية من المرافئ غير الشرعيّة هي سلب الدولة إيراداتها وسلطتها على مرافقها، كان الإعلام غير الشرعيّ سلاحاً إستراتيجيّاً، أكثر منه وسيلة إعلام، يتمّ من خلاله سلب الدولة أهمّ وسيلة للتواصل مع شعبها وترويج القيم الأخلاقيّة وروح المواطنة. فتتمكّن القوى الميليشياويّة والحزبيّة عبره من الدفاع عن خطّها السياسيّ، وبثّ الحرب النفسيّة ضدّ الخصم، وتمرير إيديولوجيّات وسياسات طائفيّة وحزبيّة ومناطقيّة، بغايات دعائيّة لاستقطاب المواطنين والتعبئة وتقوية الشحن النفسيّ ضدّ «الآخر»، والارتداد على كلّ ما هو وطنيّ. وممّا ساعد على ذلك، انكفاء الإعلام الرسميّ، وتمكّن الإعلام الميليشياويّ والحزبي الخاصّ من استقطاب أعداد وفيرة من الإعلاميّين والفنيّين والإداريّين المتخصّصين، مستفيداً من الأزمة الاجتماعيّة - المعيشيّة ومن مرتّباته المرتفعة. فأدّى هذا إلى توفير المورد البشريّ المتخصّص لإعلامه، مما أفسح في المجال أمام توالد المطبوعات والإذاعات والتلفزيونات غير الشرعيّة، ولعب دور رئيسيّ في ترويج إيديولوجيّاته وثقافته وسلوكيّاته وقيمه في آتون الصراع السياسيّ العسكريّ.

ضمن الحرب النفسيّة المتبادلة، عملت الصحافة اللبنانيّة غير الشرعيّة والإذاعات الميليشياويّة على ترويج الأخبار المختلقة وتغذية التناقضات والنعرات بين اللبنانيّين وتضخيمها، والتركيز على الفروقات والنواحي الخلافيّة بينهم، كلٌّ من أجل تعبئة شارعه الإسلاميّ أو المسيحيّ خلفه. فشكّلت المعارك على جبهات القتال التقليديّة، و«امتيازات المسيحيّين»، التي عارضها المسلمون، وشعارات الغبن والحرمان واللامساواة التي رفعها المسلمون، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وتطبيق العلمنة، والمشاركة في الحُكم، وصلاحيّات رئيس الجمهوريّة، والإصلاحات الدستوريّة، و«الميثاق الوطنيّ»، والديموغرافيا الطوائفيّة، وعدم التماثل الطبقيّ الاجتماعيّ، والمقاومة الفلسطينيّة، والهويّة والعروبة والقوميّة العربيّة والأمّة العربيّة، والقوميّة اللبنانيّة والخصوصيّة والغرب، والأمة الإسلاميّة، ولبنان الموحّد، ولبنان الفيدراليّ،

والّلامركزيّة، موضوعات نقاش يوميّ في الإعلام، شدّت إليها المواطنين القابعين في منازلهم أو في ملاجئ بناياتهم أو على سلالمها. كما لم تخل نشرات الصحف والمطبوعات وبرامج الإذاعات والتلفزيونات من اللعب على الاختلافات الدينيّة بين المسيحيّين والمسلمين، وصولاً إلى زيادة الفرقة ومنع التلاقي.

وبفضل هذا الإعلام، أصبح للمواطنين صورتان متناقضتان عن كلّ **«قطاع طائفيّ»** حول الحياة الاجتماعيّة في القطاع الآخر، أو تطلّعات الفريق القابع هناك. فمن خلال عرضها لمظاهر العنف المختلفة على صفحات الجرائد والمطبوعات، أو بثّها عبر الإذاعات والتلفزيونات، كانت وسائل الإعلام في الواقع، تدغدغ أفكار الناس وأحلامهم، وتثير نعراتهم الطائفيّة وشهواتهم ورغباتهم الدفينة، خصوصاً لدى الشباب منهم. ومن خلال «المانشيتات» الاستفزازيّة، واختيار صور الغلاف ومطالع النشرات الإخباريّة والتعليقات، ونقل الخُطب السياسيّة والحزبيّة والميليشياويّة، والتصريحات الناريّة المتطرّفة، والمواعظ الدينيّة المفرّقة، والكاريكاتير السياسيّ، والتركيز على المناسبات الاحتفاليّة الدينيّة والسياسيّة، كانت تُسهم في تعبئة النفوس بنيران الحقد والثأر، وفي تعميم دعوات العنف، وبثّ ثقافة الخوف البيولوجيّ والهلع والرعب عبر الصور التي تُبثّ، لما تسبّبه السيّارات المفخّخة أو عمليّات القصف والتفجير من دمار وقتل(187).

– الإعلام المقروء: ترويج الخصوصيّات وتغذية الأحقاد

عملت النشرات المطبوعة على طرح الموضوعات من وجهات نظر سياسيّة وإيديولوجيّة معيّنة للتلاعب بعقول القرّاء تحقيقاً لأهداف الميليشيات والأحزاب. ويتبيّن من دراسة الصحف والنشرات، ومعظمها غير شرعيّ، التي صدرت في المنطقة الشرقيّة بين مطلع عام 1975 ونيسان 1976،(188) أنّ عناصرها الإيديولوجيّة دارت حول «نحن وهم» وطغى عليها كلّ ما يتعلّق بالكيان اللبنانيّ(189)، والمقاتل اللبنانيّ المسيحيّ، والمارونيّة، مقابل الفلسطينيّ والعربيّ والمسلم. فجرى إبراز قوّة **«الحضارة اللبنانيّة»** وصمود اللبنانيّين ومحبتهم وسلمهم، وإظهار التفوّق والتقدّم والقوّة، وتغليف العنف في مواجهة التخلّف و**«البربريّة»** و**«الأجنبيّ»**(190). ولا تخلو النشرات من التركيز على القوّة والبطولة والشرف والتضحية(191)، وعلى إظهار بطولات الشبّان المسيحيّين ومقاومتهم والاستبسال في الدفاع عن قضيّتهم حتّى الشهادة(192). وتقوم هذه النشرات بنعت القلّة **«الجيّدة المنتصرة»** بأفضل الصفات، مقابل الكثرة السيّئة

المهزومة. ويجري التمثّل بشخصيّات تاريخيّة كقدموس، وهنيبعل والمردة، أو بالفاشيّين الإسبان، أو برموز كالدستور**«الذي لن يُمسّ»** لأنّ **«الخطأ ليس في النصّ بل في التطبيق»**،(193) وإبراز المسيحيّة المارونيّة على أنّها هويّة حضاريّة وضرورة شرق أوسطيّة تعاني من خوف الذوبان في المحيط العربيّ – الإسلاميّ، ممّا يستوجب صونها في **«...مأمن تامّ من أيّ خطر عربيّ أو إسلاميّ...»**(194). وقد امتزجت هذه الإيديولوجيا بالحقد والاحتقار للآخر، وصولاً إلى جعلها هويّة إنتماء قوميّة(195). أمّا الغريب والعدوّ، فهما كلُّ من يهدّد الحضارة اللبنانيّة وسيادة لبنان، أي **«اللاجئون»** الفلسطينيّون و**«مقاتلوهم الجبناء»** الفاشلون الذين سكنوا على أرض لبنان، ويخرقون سيادته واستقلاله(196).

إنّ تشديد النشرات الصحفيّة على «الغريب» هو لدحض البعد الداخليّ للأزمة اللبنانيّة وإعطائها بعداً خارجيّاً وبالتالي تبرير الاستغاثة بالعالم المسيحيّ الغربيّ لإنقاذ لبنان، وإلصاق صفات «الغريب» بالفلسطينيّين، الذين **«باعوا أرضهم واستعاضوا عنها بأرض لبنان»** وأصبحت مخيّماتهم أوكاراً للإرهاب الدوليّ والعنف والتزوير وتدريب مجرمي العالم. وأخيراً، أنّ الفلسطينيّين يقيمون **«دولة ضمن الدولة»**(197). وفي المقابل، عرضت النشرات صورة المقاتل المسيحيّ متشبّثاً بأرضه، مدافعاً عن وطنه.

ولا يقتصر «الغريب» على الفلسطينيّ وحده، بل يشمل كلَّ من هو مشكوك في لبنانيّته، ومختلف ومتخلّف في حضارته. فيتمّ بناءً على ذلك احتقار اللبنانيّ المسلم ووضعه في منزلة العدوّ، وتحقير عروبته وحضارته العربيّة، مقابل تفوّق الحضارة اللبنانيّة،(198) من منطلقات **«قوميّة لبنانيّة»** مضادّة لـ«العروبة الإسلاميّة»(199)، وصولاً إلى طرح التقسيم(200). ويأخذ الهجوم على الشيوعيّة واليسار(201) والدفاع عن الجيش اللبنانيّ(202)، حيّزاً في تلك النشرات. أخيراً، تحمّل النشرات القيادات والزعامات السياسيّة التقليديّة مسؤوليّة إيصال لبنان إلى الكارثة، وتركّز على زعامات سياسيّة مارونيّة جديدة(203). كما كان التقاتل ووحشيّة المعارك وسقوط القتلى بالعشرات مادّة دسمة للإعلام الطائفيّ، حيث كان يجري استغلالها وتوظيفها بعبارات وأوصاف وصور لتهييج النفوس وإثارتها وزيادة الأحقاد.

عندما اقتحمت «القوّات المشتركة» بلدة الدامور في 20 كانون الثاني 1976،

وصفت صحيفة «العمل» الكتائبيّة الهجوم بأنّه «**عمليّة ذبح للآمنين من أطفال ونساء وشيوخ وإلقاء «الجثث» على قارعة الطريق، وأنّ مطراً من القذائف نزل على البلدة الآمنة**» . . .«**هو مجزرة رهيبة بحقّ لبنان**». وقد استعانت الجريدة بالصور والشهود لإثبات ذلك. ومن جهتها، وصفت جريدة «المحرّر» التي كانت تصدر في بيروت الغربيّة اقتحام الدامور بأنّه نصر حقيقيّ للقوّات المشتركة وانهيار لمقاومة «**الكتائب والأحرار**». واستعانت «المحرّر» بالصور التوضيحيّة للتعبير عن «**شراسة المعركة وبطولات المقاتلين الوطنيّين**»، مشدّدة على تهاوي «**الرمز الانعزاليّ**» بعد سقوط البلدة. وفي إطار الدعاية المضادّة، ركّزت الصحيفة نفسها على معاملة «القوّات المشتركة» للسكّان بالحسنى وتقديمها المساعدات لهم ودعوتهم إلى البقاء في منازلهم. وقبل أسبوع على ذلك التاريخ، كان إعلام اليمين قد وصف اقتحام الكرنتينا من قبل الميليشيات المسيحيّة وما أسفر عنه بـ «سبت النور» بأنّه تحرير للمنطقة من «**المخرّبين والمجرمين وأوكار القتلة**». أمّا الإعلام «الوطنيّ»، فوصف العملية بالمجزرة التي استهدفت «**الأبرياء العُزّل**»، حيث تمّت تصفية «**النساء والعجائز والأطفال**»[204].

وبالإضافة إلى ذلك، تأخذ القيم الدينيّة حيّزاً ملحوظاً في النزاع في وسائل الإعلام. وفي مجتمع منقسم على نفسه طائفيّاً ومذهبيّاً، كان بثّ هذه القيم وإظهار تفوّقها وسمّوها على القيم الدينيّة للفريق الآخر إلى درجة احتقارها، يؤدّي إلى تدعيم الانتماء إلى هويّة الطائفة أو المذهب وتذويب الكيان الوطنيّ الذي ينبغي عليه أن يحتضن الجميع[205]. فعندما قام أهالي الكحّالة في 2 كانون الأول 1975 بإحراق نسخ من القرآن الكريم كانت تنقلها شاحنة انقلبت عند مفرق بلدتهم، جاء الردّ على الفور بإلقاء متفجّرة على «دار الكتاب المقدّس» في رأس بيروت وتفجير معابد مسيحيّة في طرابلس، وجرى تضخيم هذه الحوادث في الصحافة والتركيز على بعدها الطائفيّ[206].

وبأصوليّة ظاهرة، حاول الإعلام الطائفيّ ضرب الجوامع السماويّة المشتركة بين المسيحيّة والإسلام وتلاقيهما، من خلال طرح ثنائيّة لله وصفاته: «**إله المسلمين وإله المسيحيّين**»[207]، بشكلٍ مناقض للنصّ الفاتيكانيّ الذي لاحظ «**أنّ كلمة الله هي اللفظة العربيّة الوحيدة التي يمكن أن تفيد معنى لفظة الإله (ديو Dieu) عند المسيحيّين. فالمسلمون والمسيحيّون يعبدون إلهاً واحداً**»[208]. وجاء في كرّاس «القضية اللبنانيّة» الذي كان يصدر عن «مركز البحوث في الكسليك» بعنوان: «لبنان المستقبل من

الانصهار السياسيّ إلى الانشطار النفسيّ والجغرافيّ»: «**أنّ إله الإسلام هو إله السطوة والبطش**»، وله «. . . **قدرة تسلطيّة تعاقب بالقسوة والبطش على الأرض وفي السماء بدل أن يبقى إله الرحمة الذي يرعى الإنسان على الأرض، يغفر له ويفديه ويخلّصه**»[209]. وفي كرّاس آخر للمركز نفسه بعنوان «شرعة الجهاد»، تطالعنا عبارات كثيرة حول الطابع «العدوانيّ» للجهاد الإسلاميّ المتواصل منذ أيّام الرسول محمد (صلعم) حتّى الحرب اللبنانيّة، و«**أنّ المسلم يقاتل المسيحيّ بروح الإسلام ونجدة الإسلام. . .**» (فهي بالنسبة إليه) «حرب مقدّسة (تعتمد) **شرعة الجهاد وتنفيذها كما كانت في بدء الإسلام. . .** (متوسّلة) **الصلب والقتل والتقطيع والنفي. . . والتهجير واحتلال الأرض والقرى والمنازل . . . وضرب الأعناق وقطع الرؤوس وتقطيع أطراف اليدين والرجلين، وشدّ الحبال على الرقاب والسبي**». أمّا المسيحيّ، «**فهو يقاتل المسلم حفاظاً على حضارته المسيحيّة المتبقية في هذه البقعة الصغيرة من الشرق الإسلاميّ**»[210].

وبتمادٍ أكبر، تُعرض صورة الإنسان المسلم متّسمة بالقسوة والبطش، وأنّها «**كما صورة الله** (إله الإسلام). . . **نسيجها من صورة ربّه الذي خلقه على شبهه ومثاله**». وفي المقابل، يعرض الكرّاس المذكور «**إله**» المسيحيّين على أنّه إله «**محبة**» و«**غفران**» لا يقابل «**النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسنّ بالسنّ**»، بل ينطلق من المحبة والشهادة وبذل الذات: «**أحبّوا أعداءكم. . . من ضربك على خدّك الأيمن حوّل له الأيسر. . . لا تكافئوا الشرّ بالشرّ. . .**»[211]. وتبعاً لكرّاس الكسليك نفسه، فإنّ «**فكرة الحريّة ليست واردة في القاموس القرآنيّ**»، وهو ما يؤدّي إلى القدريّة عند المسلم وفقدان الخلق والإبداع والفنون الجميلة، فيما يُطلق الدين المسيحيّ هذه الفنون عند الإنسان المسيحيّ[212].

إضافة إلى ذلك، يُعرَض الدين الإسلاميّ على أنّه دين نكاح وإنجاب، وتصفه الكرّاسات بأنّه يقوم على «. . . **شبق غرائزيّ واستغلال قوميّ لجسد إنسان هو المرأة**»، وأنّ المرأة هي «**إنتاج وطنيّ ومنبع لإكثار النسل وتقوية الأمّة (الإسلاميّة) وتحقيق عظمتها القوميّة في صراعها الدينيّ والمعيشيّ مع بقيّة الأمم**»[213]. وفي المقابل، يجرى التشديد على أنّ نظرة المسيحيّة إلى الزواج هي لتحقيق وحدة الجسد بين الزوجين، وأنّ الجنس والإنجاب يأتيان في المقام الثاني لديها. هذا بالإضافة إلى أنّها بتحريمها الطلاق تعمل على ثبات الأُسرة، فيما يبقى وضع الأُسرة المسلمة نتيجة إباحة

الطلاق غير مستقرّ. أخيراً، وتبعاً للأدبيّات المسيحيّة، فالديانة المسيحيّة توفّر المساواة بين المرأة والرجل، وخصوصاً في مسألة الإرث، فيما تنعدم المساواة بين الذكر والأنثى في الإسلام(214).

وبعد صدور الطبعة الثانية من كتاب الشيخ صبحي الصالح «شرح الشروط العمريّة» لابن القيّم الجوزيّة، استهجن طانيوس رزق في «المسيرة» بسخرية ما جاء في «الشروط العمريّة» بعدم جواز دفن المسيحيّ قرب مدافن المسلمين. فعزف على نغمة أنّ الدين الإسلاميّ هو «دين نكاح». فكتب يقول: «... **المسلمون «يتحرّقون» شوقا للذهاب إلى واسع الجنّات، حيث الحوريّات وأنهار اللبن والعسل... بينما المسيحيّون ينظرون إلى السماء على أنّها المجال الأسمى لعبادة الله والخشوع والصلاة والترنيم والتخلّص من كلّ الغرائز وشهوات الجسد**». ويضيف قائلاً: «**لذلك، طبيعيّ أن تختلف وسائل النقل ومحطّات الانطلاق إلى كلّ من هذين المكانين المختلفين، فيكون لمقاصف اللهو واللذائذ الإباحيّة قطار خاصّ يحمل أسماء معبّرة مثل: «قطار ألف ليلة وليلة» أو قطار الحوريّات أو «جنّة العراة...»**. وعلى هذا الأساس، أضاف رزق قائلاً: «**إذا ما دفن مسيحيّ في مقبرة مسلم، يُخشى أن يستقلّ إحدى تلك القطارات خطأ!**»(215).

لقد وجد التطاول على القيم الدينيّة الإسلاميّة نقداً لاذعاً من قبل المفكر نصري سلهب، الذي كرّس حياته ومات قبل شهرين من صدور ها الكتاب، من أجل التعايش المسيحيّ الإسلاميّ. فاعتبر أنّ التهجّم على الإسلام دليل عن الجهل بهذا الدين وما يحتويه القرآن الكريم من آيات تكرّم المسيح وتجلّه، وتقدّر القيم الأخلاقيّة والروحيّة التي تحترمها وتقدّرها المسيحيّة. ورأى أنّ الكنيسة المسيحيّة نفسها تنظر إلى المسلمين على أنّهم يعبدون الإله الواحد الحيّ الأزليّ الرحيم القدير(216).

وفي المقابل، احتلّ السيّد المسيح مكانة عظيمة في الإسلام، وكان في صُلب عقيدته. كما ميّز الإسلام المسيحيّين من أهل الكتاب، وخصوصاً أولئك الذين كانوا يعيشون في «دار الإسلام»(217). من هنا، كان العلماء المسلمون، من المفتي الشيخ حسن خالد إلى الإمام موسى الصدر، فالإمامين محمد حسين فضل الله والشيخ محمد شمس الدين، يعترفون بأنّ المسيحيّة هي دعوة إلهيّة إلى السلام والمحبة والرحمة(218). وقد ردّ بعض المسلمين حول المآخذ على تعدّد الزوجات والطلاق في الإسلام، مبرّرين ذلك بأنّ تحريم الطلاق في المجتمعات المسيحيّة لم يحمها من

انحلال الروابط الأُسريّة، وأنّ هذه المجتمعات انتهت بإقرار الطلاق وتكريسه قانونيّاً. وبالنسبة إلى تهمة «**الزواج من أجل الإنجاب**» وبالتالي زيادة عدد أفراد الأمّة الإسلاميّة، برّر المسلمون ذلك، بأنّ الكنيسة المسيحيّة كانت لها، تاريخيّاً، مواقف متقلّبة تجاه هذا الموضوع، وأنّ الزواج من أجل الإنجاب والمحافظة على النسل البشريّ، مبادئ نادت بها الكنيسة المسيحيّة يوماً ما(219).

– الإعلام الإذاعي: المرابطون والكتائب – حرب الأثير

قبل أن يغيب الإعلام الرسميّ كلّياً عن الساحة الإعلاميّة بفعل توالد الإذاعات الخاصّة، ظلّت «إذاعة لبنان» مطلع الحرب، المحطّة الرسميّة في الصنائع المعروفة بحيادها، إلى درجة تضليل المواطنين بالمعلومات المغلوطة، وإيهامهم بأنّ لا شيء يحدث في الخارج، وأنّ كلّ شيء هو تحت سيطرة الحكومة والقوى الأمنيّة، وما يحدث مرحلة عابرة، في حين كانت الإذاعات الخاصّة والإعلام الحزبيّ والميليشاويّ تتحدّث بلغة مختلفة(220).

وما يميّز «إذاعة لبنان» في العام الأوّل للحرب، هو صوت المذيع شريف الأخوي، الذي كان يرصد للمواطنين الطرقات «الآمنة والسالكة» بوساطة ملاّلة للجيش اللبنانيّ، ويحذّرهم من «الحواجز الطيّارة» وأماكن تواجد القنّاصين حفاظاً على سلامتهم أثناء تنقّلاتهم. وقد أطلقت عليه الصحافة الفرنسيّة لقب «مذياع الحياة» (Le micro de la vie)(221). وفي تشرين الثاني 1975، دعا الأخوي البيروتيّين إلى مظاهرة من أجل السلام، شارك فيها رجال دين مسلمون ومسيحيّون، وقامت الكنائس بقرع أجراسها، فيما رفعت المساجد الآذان(222). ولم يتوان الأخوي عن توجيه الاتّهامات إلى هذا الفريق أو ذاك، بأنّه يفتعل إطلاق النار. ولهذا السبب، تعرّض إلى حملة عنيفة من إذاعة «صوت لبنان»(223).

ومنذ عام 1976، بدأت «إذاعة لبنان» تنقسم على نفسها، عندما تمكّن مخرج البرامج ريمون حدّاد بدعم من مدير عام وزارة الإعلام رامز الخازن، من وضع اليد على الاستديو النقّال، وأخذ يبثّ من عمشيت، ما أدّى إلى ظهور إذاعتين رسميّتين تدّعيان الشرعيّة تبثّان برامج متناقضة على موجتين متلاصقتين(224). وأخذت «إذاعة عمشيت» عبر أنطوان خوري، ببثّ برامج قاسية اللهجة ومبتذلة، فضلاً عن توجيه الشتائم السياسيّة إلى الزعماء المقيمين في المنطقة الغربيّة، ما جعل ريمون إده يُطلق

عليها صفة «نباح عمشيت»[225]. وقد عالجنا في الفصل التاسع انشطار «إذاعة لبنان» والمساعي الحكوميّة الفاشلة، هنا وهناك، أثناء حكم الرئيس إلياس سركيس والرئيس أمين الجميّل لإعادة توحيدها[226].

وعلى خطّ موازٍ مع انهيار الإذاعة الرسميّة، نما الإعلام الإذاعيّ الخاصّ. فظهرت إذاعة «صوت لبنان» لحزب الكتائب، وإذاعة «صوت لبنان العربيّ» لتنظيم «المرابطون». وكانت الإذاعتان أوّل وسيلتين مسموعتين غير شرعيّتين برزتا على الساحة الإعلاميّة. وتُظهر التسمية المختلفة لكلٍّ منهما، النزاع على الهويّة والانتماء ما بين «اللبنانيّة» و«العروبة». وبينما اعتبرت إذاعة «صوت لبنان» أنّ هدفها هو الدفاع عن أمن المجتمع المسيحيّ والامتيازات المسيحيّة، وفي مقدّمها مركز رئيس الجمهوريّة المارونيّ، فضلاً عن التصدّي للغرباء الذين يضمرون شرّاً بلبنان، من فلسطينيّين وسوريّين، وحتّى لبنانيّين مسلمين، أعتبر «المرابطون» أصحاب إذاعة «صوت لبنان العربيّ» أنّ محطّتهم هي لمجابهة المؤامرة على لبنان العروبة وإلغاء النظام الطائفيّ وإعادة حقوق المسلمين، طالما أنّ الإذاعة الرسميّة لا تلعب دورها في مناهضة الإعلام الكتائبيّ[227].

ومن خلال المقارنة بين نشرتيّ الأخبار لإذاعتي «صوت لبنان» و«صوت لبنان العربيّ» بين 6 و12 أيّار 1981 (الجدول 60)، يظهر بوضوح أنّ الإذاعتين كانتا تدّعيان العمل من أجل لبنان. وفيما كانت الأولى تشحن النفوس طائفيّاً وتكرّر الخبر وتضخّمه لإثارة مشاعر المسيحيّين ضدّ السوريّين والفلسطينيّين والليبيّين والعرب واليسار واتّهام كلّ هؤلاء بأنّهم يشكّلون خطراً على المسيحيّين وعلى الكيان اللبنانيّ، وأنّ «حزب الكتائب» «والجيش اللبنانيّ هما اللذان يدافعان عنهم لتحرير البلاد من «الغرباء»، كانت الثانية تبثّ بدورها خطاباً طائفيّاً حول ما يتعرّض له الشارع الإسلاميّ من أخطار، وتروّج في الوقت نفسه كياناً لبنانيّاً يرتبط بمحيطه العربيّ، وتندّد بالدول العربيّة «الرجعيّة» التي تساند «**المخطّط الصهيونيّ الانعزاليّ**». وكانت تقف موقفاً سلبيّاً من الجيش اللبنانيّ بتركيبته آنذاك وتتّهمه بالطائفيّة والفئويّة، وتدعو إلى التصدّي للجبهة اللبنانيّة وضرب «حزب الكتائب» «**المتعامل مع إسرائيل**»[228].

جدول (60) الإيحاءات الإيديولوجيّة والسياسيّة لإذاعتي «صوت لبنان العربيّ» و«صوت لبنان»[229]

إذاعة صوت لبنان العربيّ		إذاعة صوت لبنان	
الخبر	الإيحاء	الخبر	الإيحاء
قصف التجمّعات العسكريّة للميليشيات الانعزاليّة في جونيه ومرفئها	أنّ القصف يستهدف فقط المنشآت العسكريّة وليس المدنيّين	سقوط القذائف على محيط الكنائس	إثارة النعرة الطائفيّة
الاعتداء على جنديّ لبنانيّ	اعتداء على الشرعيّة	التصعيد والتوتّر هو من جهات غير لبنانيّة	قوات سوريّة وفلسطينيّة
تتساءل الأوساط الوطنيّة حول دور جيش الشرعيّة المفضوح على خطوط التماس، وكيف يُسلّم مهام أمنيّة	أنّ واقع الجيش غير شرعيّ وعاجز عن ضبط الأمن، وغير وطنيّ ومنحاز إلى الفئات الانعزاليّة	إصابة جندي لبنانيّ برصاص القنص الأخويّ	مسؤوليّة القوّات السوريّة
التحركات الانعزاليّة الإسرائيلية قوبلت بتحرّك وطنيّ سوريّ فلسطينيّ	التأكيد على تحالف إسرائيل مع الجبهة اللبنانيّة مقابل موقف وطنيّ فلسطينيّ سوريّ	أقامت المدفعيّة السوريّة والفلسطينيّة زنّاراً من النار حول بيروت	مسؤوليّة السوريّين والفلسطينيّين عمّا يحلّ ببيروت من نكبات
تتواصل الاشتباكات في عيون السيمان بين الردع والقوّا ت المشتركة من جهة والميليشيات الانعزاليّة وبعض زمر جيش الشرعيّة من جهة ثانية	التأكيد على التحالف بين القوّات المشتركة وسورية مقابل والكتائب والميليشيات الانعزاليّة والجيش من جهة أخرى	سركيس يستطلع أسباب الانفجارات التي تلجأ إليها القوّات السوريّة والفلسطينيّة على مراكز الجيش	تبنّي الرئيس سركيس وجهة النظر الكتائبيّة في التصعيد العسكريّ
فرنجيّة وكرامي يوافقان سلفاً على كلّ وفاق يجسّد مصلحة اللبنانيّين (= الوثيقة الدستوريّة)	الإشارة إلى الارتياح للوجود السوريّ والوساطة السوريّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة	تشدّد سوريّ بمنع وصول التموين إلى زحلة. قنص سوريّ يمنع وصول المؤن والمساعدات الطبيّة	أنّ سورية هي عدوة الإنسانيّة

القوى الانعزاليّة تراهن على دعم خارجيّ من جانب إسرائيل أو الدول الإمبرياليّة	التأكيد على التحالف بين الجبهة اللبنانيّة وإسرائيل والدول الإمبرياليّة	إعجاب مطارنة الموارنة بإخوانهم أساقفة زحلة حول كيفيّة تسيير شؤون زحلة	التأكيد على تلاحم الكنيسة المارونيّة وعلى دورها في رعاية شؤون الطائفة لمواجهة السوريّين
دعم المرابطون لقوّات الردع في زحلة، ودور الردع في زحلة شرعيّ. أهالي زحلة يحثّون أفراد الميليشيات الانعزاليّة على الانكفاء ويمنعونهم من استفراد الردع	أنّ التحالف بين المرابطون والردع غير مقتصر على بيروت، وأنّ ذراعهم المرابطون تطال بعيداً، وشرعيّة تعامل سورية مع زحلة، وأنّ أهاليها يعارضون سياسة الميليشيات	الاشتباكات بين السوريّين وأهالي زحلة	السوريّون فجّروا الوضع في زحلة واعتدوا على المسيحيّين الأبرياء محاولين إبادتهم
الاعتداءات على قوّات الردع	اللوم يقع على حزب الكتائب، فدعا بيار الجميّل إلى تحرير زحلة	قصف إسرائيليّ على الجنوب	أنّه ردّة فعل على الموقف السوريّ وموجّه ضدّ السوريّين والفلسطينيّين لا اللبنانيّين
المفاوضات السوريّة – اللبنانيّة	أمل وتفاؤل في النجاح وتصميم على المتابعة من قبل خدّام. قليلات نوّه بالدور السوريّ الإيجابيّ	المفاوضات السوريّة – اللبنانيّة	العبرة بالتنفيذ والانسحاب السوريّ هو الحلّ الوحيد
زيارة قليلات إلى المفتي حسن خالد ووضعه في أجواء ما يجري من التحرّكات والمشاريع السياسيّة الجارية لتحقيق الوفاق الوطنيّ	التأكيد على الدور القياديّ لقليلات والخضوع والتشاور مع رؤساء الطائفة لوقف النزف والعمل من أجل وفاق وطنيّ	اعتداءات إسرائيليّة على الجنوب	التأكيد على أنّها موجّهة ضدّ السوريّين والفلسطينيّين واللبنانيّين والأمّة العربيّة وهي لا تفرّق ولا تميّز

كانت الإذاعات تختلق أخباراً سياسيّة لخلق الاضطراب في الجانب الآخر، أو تستغلّ أحداثاً سياسيّة أو أمنيّة للتعظيم من شأنها والإيحاء بأنّها تمسك بالأمور. فذكر الرئيس سليم الحصّ في كانون الأوّل 1978، أنّه عندما كان داني شمعون

وجوزيف أبو شرف من «حزب الكتائب» يعودان السفير السعوديّ علي الشاعر في «مستشفى الجامعة الأميركيّة»، إثر إصابته في حادثة سقوط مروحيّته في منطقة يسوع الملك وهي متّجهة نحو بيروت الغربيّة،(230) حصل إطلاق نار أمام مدخل المستشفى تسبّبت فيه عناصر من «المرابطون» وسقط فيه قتيل، فهرع الرئيس الحصّ إلى المكان لمتابعة الوضع. فعلّقت إذاعة «صوت لبنان العربيّ» على مجيء الحصّ إلى المستشفى بالقول: «**واتّصل رئيس الحكومة الدكتور سليم الحصّ برئيس مجلس القيادة إبراهيم قليلات. . . وأبلغه الأخ إبراهيم قليلات أنّ عليه التوجّه إلى أرض المنطقة**». وفي مكان آخر، بثّت الإذاعة نفسها ما يلي: «**إنّ قيادة الحركة قد طلبت من** (كذا) **الدكتور سليم الحصّ أن يتوجّه إلى أرض المنطقة وأن يكون ممثلاً السلطة إلى جانب رئيس مجلس القيادة. . .**»(231). هكذا، وصف البيان الرئيس الحصّ وكأنه في خدمة «المرابطون» وأنّ الأوّل يتحرّك بناءً على تعليمات من الأخير. وتبيّن لاحقاً، أنّ زعيم «المرابطون» إبراهيم قليلات هو من وضع البيان المذكور. وفي اليوم التالي على الحادثة، أذاع الحصّ خبراً صحفيّاً كذّب فيه إدّعاءات «المرابطون» بأنّه توجّه إلى «مستشفى الجامعة الأميركيّة» بناء على طلب من قليلات، وأضاف البيان: «**إنّ رئيس الحكومة يعي مسؤوليّاته ولا يحتاج إلى من يطلب منه** (كذا) **القيام بما يمليه عليه إحساسه بواجباته**»(232). وفي نشرات الأخبار لإذاعة «صوت لبنان» في 26 آب 1984، جرى الحديث عن اشتباكات في بيروت الغربيّة، وأنّ منزل الرئيس صائب سلام تعرّض لإطلاق نار. وعلى الرغم من تكذيب سلام الخبر، عاودت «صوت لبنان» في نشراتها التالية إلى تكراره(233).

كما كان يتمّ التلاعب بالمشاعر الدينيّة وإثارتها تحقيقاً لأهداف سياسيّة. فبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، وصدور قرار عن «مديريّة التوجيه» في الجيش اللبنانيّ في أواخر أيلول 1983 يقضي بإخضاع برامج الإذاعات الخاصّة للرقابة بموجب مرسوم صدر في 14 شباط 1983، اتّهم إبراهيم قليلات نظام أمين الجميل بأنّه لا يراقب إذاعة «صوت لبنان العربيّ» ويريد وضعها وحدها تحت الرقابة، وأنّ هناك خطّة للدولة موجّهة ضدّ صلاة الجمعة التي كانت تبثّها الإذاعة أسبوعيّاً. وكان ربط مراقبة الإذاعة بصلاة الجمعة هو لإثارة ردود فعل إسلاميّة ضدّ حكومة الجميّل – الوزّان، التي كانت في ذلك التاريخ تتفاوض مع الإسرائيليّين على تسوية سلميّة(234). واعتبر قليلات أنّ إذاعته

تستمدّ شرعيّتها ومناعتها من إرادة المسلمين والوطنيّين، وأنّه من غير المسموح الرقابة على خطبة الجمعة[235].

– الأدلجة والتسييس: صوت وصورة

من المؤكّد أنّ وسائل الإعلام المرئيّة هي الأكثر تأثيراً في المشاهد، ذلك لأنّها تواكبه صورة وصوتاً وتفعل به من ناحية التوجّه السياسيّ والإيديولوجيّ الذي تهدف إليه. من هنا، بدأت الميليشيات تهتمّ بامتلاك هذه الوسيلة الإعلاميّة خدمة لأغراضها. وفي البداية، لم تؤسّس محطّاتها التلفزيونيّة الخاصّة، بل عمدت إلى السيطرة على التلفزيون الرسميّ، وفق موقعه الجغرافيّ[236]. وبدءاً من عام 1985، أخذت التلفزيونات غير الشرعيّة تتوالد في لبنان على قاعدة الانقسام الطائفيّ – المناطقيّ – السياسيّ – الإيديولوجيّ.

وعبر الصوت والصورة، حاولت الإذاعات والتلفزيونات غير الشرعيّة التي امتلكتها الميليشيات أو فرضت سيطرتها عليها، الدعاية لنفسها وبثّ كل ما يفرّق بين اللبنانيّين من نواحي السياسة والدين والثقافة والهويّة ووحدة لبنان، وصولاً إلى المصير المشترك. فتحوّل التلفزيون إلى وسيلة تجاوزت هدفها الإعلاميّ المجرّد، إلى هدف يقوم على:

1 – ضبط سلوك المواطنين في الحيّز الجغرافيّ، وإعادة تربيتهم وفق سياسات وإيديولوجيّات معيّنة وتجييشهم.

2 – بثّ الدعاية الموجّهة إلى الطرف «الآخر» لتمرير إيديولوجيّات وسياسات لغسل الأفكار والتأثير في المواقف، أو التأثير النفسيّ السلبيّ في معنويّات مواطني الجانب «الآخر». وكان هذا يتمّ عبر بثّ التقارير المصوّرة عن الحرب من وجهة نظر وسيلة الإعلام، وعرض مشاهد وأخبار منتقاة، فضلاً عن الصور والبرامج التي تُظهر التفوّق على «الآخر» في قدراته أو في ثقافته وحضارته وتاريخه.

لقد اتّسم الإعلام في المناطق الشرقيّة، بغضّ النظر عمّن يمتلك المؤسّسة، بتبنّي سياسة مشتركة هدفها الحفاظ على الامتيازات المسيحيّة وحمايتها بشكلٍ عام والمارونيّة بشكلٍ خاصّ. وكانت كلُّ الإذاعات والتلفزيونات في المنطقة الشرقيّة تؤمن ببقاء رئاسة الجمهورية بأيدي المسيحيّين، وأن يحافظ لبنان على خصوصيّته في الشرق الأوسط، ويلعب دوره التقليديّ كجسر بين الحضارة الغربيّة والمنطقة.

وكان هناك رفض لعروبة لبنان أو أسلمته[237]. وأثناء الغزو الإسرائيليّ للبنان عام 1982، بثّت إذاعتا «صوت لبنان» و«لبنان الحرّ» أخباراً مؤيّدة للإسرائيليّين. وباندلاع الصراعات في المناطق الشرقيّة عاميّ 1985 و1986، واكبت الإذاعتان شعار «أمن المجتمع المسيحيّ فوق كلّ اعتبار». وبسبب دور «صوت لبنان» الإعلاميّ، عملت القوى المسيحيّة المتنافسة على السيطرة على تلك الإذاعة، وفي مقدّمها «القوّات اللبنانيّة»[238].

وعن البرامج المسيّسة في المنطقة الشرقيّة، برنامج «السياسة في الغربال» الذي كان يُبثّ من «إذاعة لبنان الحرّ»، وبرنامج «قافلة الشهداء» الذي يُثمّن الاستشهاد في سبيل القضية، وبرنامج «ننسى، لا لن ننسى» وبرنامج «أعزّائي المقاتلين». وكانت هناك برامج أخرى حول الانتشار المسيحيّ في الشرق ومقاومته للاضطهاد الإسلاميّ. ومن جهتها، بثّت إذاعة «صوت لبنان» برنامج «السياسة بالغنيّة»، الذي كان يهاجم القيادات اليساريّة والإسلاميّة والسوريّين والفلسطينيّين[239]. ومن خلال تلك البرامج، جرى الترويج للوفاق والديمقراطيّة والحريّة والقيم الدينيّة، وتثمين الاستشهاد في سبيل القضيّة من وجهة نظر المؤسّسات الإعلاميّة المسيحيّة، التي كانت تعزف من خلاله على نغمة «ابن البلد» و«الغريب»، وتعمل على إبراز القيم الاجتماعيّة للجماعات الدينيّة والمناطق، والتركيز على الأُسرة والتضامن العائليّ والتراث الخاصّ. ومن خلال برنامجها «ربّينا وتعبنا»، خاطبت إذاعة «صوت لبنان» الوسط المسيحيّ مدّعية تمثيله والدفاع عن القيم الاجتماعيّة التي لم تعد تتلائم مع الواقع الاجتماعيّ الجديد.

وعلى الرغم من انتمائها المارونيّ ودفاعها عن المصالح المارونيّة، التزمت إذاعة «صوت لبنان الحرّ الموحّد» للواء «المردة»، بموقف مؤيّد للسوريّين. وبسبب الخلافات بينه وبين «القوّات اللبنانيّة» العائدة لعام 1978، كانت الإذاعة تُهاجم «القوّات اللبنانيّة» وتصفهم بالعصابات المتعاملة مع إسرائيل والساعية إلى تقسيم لبنان[240]. وللسبب نفسه، وفي إطار الصراع على المناطق الشرقيّة بين رئيس الجمهوريّة أمين الجميّل و«القوّات اللبنانيّة»، أخذت إذاعة «صوت الحقيقة» المؤيّدة للجميّل ببثّ برامج مؤيّدة لحُكمه، وعرض نشرات أخبار وتعليقات ضدّ «انتفاضة 12 آذار 1985». وفي 15 أيلول 1987، افتتح إيلي حبيقة «إذاعة القوّات اللبنانيّة» في زحلة لهدفين: الدفاع عن «مبادئه» التي أدّت إلى طرده من

المناطق الشرقيّة، ومن أجل الوصول بلبنان إلى التسوية على أُسس جديدة[241].

وفي مقابل الإعلام المسيحيّ الموجّه المسموع، كانت إذاعة «صوت الجبل» تخاطب الوسط الدرزيّ عبر برنامج «مع المساء»، في محاولة لإعادة إنتاج القيم السائدة في هذا الوسط آملة دعم صموده[242]. وكان هناك برنامج إذاعيّ ترفيهيّ ناقد هو «بعدنا طيّبين... قول الله» لزياد الرحباني وجان شمعون الذي كان يبثّ بالعربيّة منتقداً القوى المارونيّة، فحقّق نجاحاً ساحقاً وتعبئة مطلوبة وتمريراً لكلّ الرسائل، وقد بُثّ مرّتين في اليوم[243]. وفي إذاعة الصنائع، ظهر برنامج «ميزان الحقيقة» الذي كان يردّ على الشعارات والمقولات الإعلاميّة في المنطقة الشرقيّة. وفي المقابل، بثّت إذاعة عمشيت برنامج «قلّ كلمتك وامش» الذي كان يصف مستقبل لبنان، مركّزاً على معسكر «الأعداء».

وعلى صعيد الإعلام المرئيّ، كانت سلسلة الحلقات التاريخيّة والتراثيّة عن لبنان التي عُرضت على شاشة «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» (LBC) تحت اسم «لبنان الدايم» وقدّمها المؤرّخ فؤاد أفرام البستاني تعبيراً جليّاً عن الترويج لقيم الماضي والتعدديّة الحضاريّة وأدلجة تاريخ لبنان وجعله حكراً على الطائفة المارونيّة وملجأً لها (= وطن قوميّ مارونيّ). كما يندرج في هذا السياق برنامجا «التحدّي الكبير» من على شاشة «تلفزيون لبنان» و«الأول عَ الـ LBC»، اللذان كانا يبثّان بصورة مستترة قيم الماضي الطائفيّة والمناطقيّة. وعلى المنوال نفسه، كان تلفزيون «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» يبثّ برنامج «نادي النوادي»، الذي أتاح للنوادي الثقافيّة من مختلف القرى المسيحيّة اللبنانيّة أن تتنافس فيما بينها، من خلال عرض تقاليدها المشتركة وصناعاتها الحرفيّة ومأكولاتها المحلّيّة وفلكلورها الغنائيّ والراقص، والزجل - كلُّ هذا لإبراز «الأنا» مقابل «الآخر» المختلف[244].

وعلى كلِ حالٍ، تفوّق الإعلام في المنطقة الشرقيّة على مثيله في المنطقة الغربيّة من ناحية البرامج ونشرات الأخبار والتقارير ومتابعة الأخبار والأحداث الأمنيّة، وكان أكثر تأثيراً في الوسط الإسلاميّ منه من الإعلام في المنطقة الغربيّة. وقد عملت إذاعة «صوت لبنان العربيّ» على منافسة إذاعتي «صوت لبنان»، و«صوت لبنان الحرّ» واعتبار نفسها صوت الحركة الشعبيّة والجماهير اللبنانيّة. فكانت تبثّ 40 برنامجاً سياسيّاً وثقافيّاً ودينيّاً وموسيقيّاً ورياضيّاً لمدّة 18 ساعة يوميّاً. لكن مع ذلك، لم تصل إلى مستوى «صوت لبنان».

4 – استنتاج

بصفتها أهمّ مؤسّسة اجتماعيّة تتأثّر بقيم المجتمع وثقافته، تعرّضت الأُسرة اللبنانيّة خلال الحرب، كخليّة وأفراد، إلى كلِّ ما كان يدور من حولها، ممّا أدّى إلى حدوث تغييرات حادّة في علاقاتها البنيويّة والوظيفيّة. فقبل الحرب، وبالتزامن مع تطوّر اقتصاد لبنان الخدماتيّ وتحوّل لبنان إلى ملتقى ثقافيّ وفكريّ، تعزّز وضع الأُسرة اللبنانيّة، وبدأت تشهد تحوّلات بنيويّة، وحمل هذا المنحى معه إمكان استبدال الولاء للطائفة والعشيرة والمنطقة بالولاء للوطن، لولا اندلاع الحرب وتأثّر الأُسرة مباشرة بأحداثها وثقافتها وقيمها.

كان التهجير وتداعياته والعنف المصاحب له، أول ما أصاب الأُسرة اللبنانيّة، التي لم تخسر المنزل والحيّ والقرية والمدينة التي كانت تسكنها فحسب، بل أُصيبت بخسائر في الأرواح، كفقدان المعيل أو ربّ الأُسرة أو أحد أفرادها. ويتّصل بموضوع التهجير، فقدان العمل والانتقال إلى بيئة اجتماعيّة وثقافيّة جديدتين، وتعرّض الطبقات الوسطى والدنيا للسكن في مناطق شعبيّة أو شبه مدمّرة، وإلى أشدّ أنواع الإذلال، كتعطّل الخدمات من ماء وكهرباء وهاتف وصرف صحيّ. وأبان الفصل أنّ نسبة 93% من سكّان البيروتين لحقهم التهجير، وأنّ أعلى نسبة حدثت لمرّة واحدة خلال «حرب السنتين».

لقد أسفرت إقامة المهجّرين في بيئاتهم الجديدة في كثير من الأحيان، عن حدوث احتكاك أو صدام بين قيم وثقافات مختلفة. وبرز هذا بوضوح في المدن الكبيرة. ففي بيروت الغربيّة على سبيل المثال، حصل نوع من التنافر بين الشيعة الوافدين إلى هذا الشطر من العاصمة من جهة، وبين السنّة والدروز وحتّى الطبقة الشيعيّة المثقّفة من جهة أخرى، بعدما حمل هؤلاء معهم إلى بيئتهم الجديدة، الأدعية والحسينيّات والمصلّيات واحتفالات عاشوراء وثقافة الريف وانخرطوا في التنظيمات المسلّحة، وخصوصاً بعد عام 1984. صحيح أنّ الصدامات التي وقعت في بيروت الغربيّة بعد ذلك التاريخ وحتّى عام 1987 بين «حركة أمل» و«المرابطون» أوّلاً، ثمّ بين التنظيم الأوّل والأحزاب اليساريّة و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» تالياً، كانت لأسباب سياسيّة، وهي الإمساك بقرار بيروت، إلّا أنّه لا يمكن فصل السياسة عن الثقافة، خصوصاً أنّ من انخرط في القتال المسلّح كان من المهجّرين الشيعة الذين شعر سُنّة بيروت بامتعاض نتيجة «تغلغلهم» في أحيائهم، التي كانت عشيّة الحرب محصورة بهم تقريباً وبالنُخب الشيعيّة والدرزيّة.

وفي ظلّ الحرب وتداعياتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، حدث تغيير آخر في العلاقات الوظيفيّة داخل الأُسرة اللبنانيّة. فجرى توزيع الأدوار داخلها، وأصبحت الزوجة تشارك أكثر في صنع القرارات وتحمل مسؤوليّة حماية أفراد أُسرتها من تأثيرات الخارج فيهم، إلى جانب اضطلاعها بمسؤوليّة المنزل. واضطرّت في كثير من الأحيان إلى القيام بنشاط حرفيّ داخل المنزل لزيادة دخل الأُسرة أو للتعويض عن دخل ربّ الأُسرة العاطل عن العمل في كثير من الأحيان. وللهدف نفسه، نزلت الفتاة إلى سوق العمل، وهذا ما أعطاها حرّية واستقلاليّة أكثر من السابق. وفي ضوء ذلك، تعاظم دور المرأة والفتاة وحملت الأولى الكثير من المهام، فيما تمكنت الثانية من فرض شخصيّتها.

وكما رأينا، أثّرت الحرب، في كثير من الأمور، في سنّ الزواج وحالات الزواج والطلاق، وفي معدّلات الخصوبة. إنّ تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة منذ عام 1984، وارتفاع إيجار السكن، جعل سنّ الزواج يرتفع بشكلٍ عامّ عند الرجال والفتيات. كما جعلت هذه الأوضاع الخصوبة تنخفض بشكلٍ ملحوظ. واللافت، هو تأثّر الزواج والطلاق بالأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والنفسيّة، وهو ما ينطبق على كلّ الطوائف الدينيّة. ففي فترات التوتّر الأمنيّ والتدهور الاقتصاديّ، كان الزواج يتقهقر، ثمّ يتحسّن من جديد في فترات الهدوء والسِلم النسبيّين. وهذا ينطبق على الطلاق وبطلان الطلاق وفسخ الزواج، الذي تراجع بشكلٍ حادّ في أوقات الأزمات والحروب، حيث أظهرت الأُسرة تماسكاً أكثر من السابق، وأجّل الزوجان خلافاتهما إلى حين، ثمّ عودة الطلاق مجدداً إلى حالاته الطبيعيّة عند استتباب الأوضاع الأمنيّة وتحسّن الأوضاع الاقتصاديّة. إنّ التراجع في الإنجاب الذي ظهر خلال الحرب، ليس بالضرورة دليل وعي عند المواطنين، وإنّما يعود إلى الأوضاع التي كانت سائدة في الحرب وإلى عدم الاستقرار. واللافت، أنّ معدّل الإنجاب عند الشيعة ظلّ، كما هو في السابق، يتقدّم على الطوائف الأخرى.

لقد حاولت الأُسرة اللبنانيّة أن تتكيّف مع الأوضاع المعيشيّة بكلّ أشكالها الاجتماعيّة والصحيّة والماليّة والتعليميّة، واضطرّت إلى مضاعفة عدد العاملين فيها، أو الاعتماد على التحويلات الخارجيّة، أو اللجوء إلى الجمعيّات الخيريّة. ولتحسين دخلها، انضمّ بعض أبنائها إلى الميليشيات، وحصل هذا بموافقة الأُسرة في بعض الأحيان. لكنّ آثار ذلك كانت وخيمة بشكلٍ عامّ في سلطة الأب داخل الأُسرة، الذي

فقد الكثير من شخصيّته السابقة لصالح الابن المشبّع بثقافة الميليشيات والحامل لسلاحها، وخصوصاً عندما يكون الأب عاطلاً عن العمل، فيتحوّل الابن «الميليشياويّ» إلى «ربّ أُسرة» ماليّاً وسلطويّاً. وهذا ما جعل الأهل أمام خيارين: القبول بسلوكيّات أبنائهم الجديدة والتكيّف معها، أو وقوع الصدام في ما بينهم. وفي بعض الأحيان، لم يعد الأهل قدوة لأبنائهم. فظروف المعيشة الصعبة وثقافة الشارع، اضطرّتهم بدورهم إلى تغيير سلوكيّاتهم. فأصبح الأبناء يرون بأمّ أعينهم كيف أنّ والدهم يعتدي على حقوق الدولة بسرقة التيّار الكهربائيّ وفتح عيار الماء و«التشبيح»، ممّا تسبّب باهتزاز في صدق ما يدعون إليه من قيم أخلاقيّة ومواطنيّة، وبين ما يمارسونه. ففقد الأهل بذلك كلّ قدرة على التوجيه والتنشئة، في وقت غابت فيه المدرسة غياباً شبه كلّي عن هذه المهمّة.

كان الأطفال أكثر أفراد الأُسرة تعرّضاً لتداعيات الحرب، وذلك من ناحية الخلافات الأُسريّة بين الوالدين بسبب الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة وانفصالهما عن بعضهما بعضاً في ظروف صعبة، ممّا أثّر فيهم نفسيّاً، ومن ناحية ثانية إلى ما كانوا يتعرّضون له من محيطهم الخارجيّ، كالرعب الذي يتسبّب به القصف، ومشاهدة حالات العنف الوحشيّ، وفقدان الأقارب، والتهجير القسريّ، والتعرّض للإعاقة. ومن تعرّض منهم لحالات الخوف والرعب، أظهر عدوانيّة مطلقة وقلقاً واكتئاباً وعدم استقرار، فضلاً عن مشكلات تتعلّق بالتركيز والانتباه. ومن تقبّل عنف الحرب وشراستها من الأطفال، تحوّل إلى مقلّد لها يسترجعها بسلاح خشبيّ أو حقيقيّ من خلال ما يراه على الأرض في مسرح القتال، أو يسمع به ويشاهده عبر وسائل الإعلام. ومع ذلك، كان للحرب انعكاسات خطيرة على نموّ هاتين الفئتين من الأطفال وتطوّرهم الجسديّ والنفسيّ. فعكست رسوم معظمهم ولوحاتهم حالة الخوف والقلق والاضطراب النفسيّ عندهم.

وكما اكتوت الأُسرة بالتضخّم وارتفاع الأسعار الاستهلاكيّة، كذلك الحال، احترقت الثقافة في آتون الصراع السياسيّ والطائفيّ والإيديولوجيّ. فلم يعد هدف «الأنا» هو عدم الاعتراف بـ «الآخر» فحسب، بل القضاء عليه. ولم تقتصر هذه الثقافة المستجدّة، على القوى المتحاربة فحسب، بل شملت كلّ ركن من المجتمع وشرائحه، ولم تسلم منها «الجامعة اللبنانيّة» ولا الجمعيّات أو المؤلّفات التاريخيّة والأدبيّة والشعريّة والاجتماعيّة، التي وُظّفت كلّها في محاولات نبش القديم وإعادة إحيائه

طائفياً ومناطقياً. وظهر خلال الحرب بوضوح، أنّ «الآخر» لم يعد «العدو» المختلِف دينياً ومذهبياً فحسب، بل الخصم السياسيّ في الحيّز الجغرافيّ نفسه. فقتال «الإخوة» في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة بين عاميّ 1984 و1991، وقتال «الإخوة» في بيروت الشرقيّة بين عاميّ 1978 و1990، يندرجان تحت شعار القضاء على «الآخر» وليس الاعتراف به والتعايش معه. وهنا وهناك، ظهر في المنطقة الغربيّة «الأنا» الشيعيّ ضدّ «الآخر» السُنّي، و«الأنا» الشيعيّ ضدّ «الآخر» الدرزيّ، و«الأنا» الشيعيّ ضدّ «الآخر» الشيعيّ، و«الأنا» الشيعيّ ضدّ «الآخر» الفلسطينيّ. وعلى المقلب الآخر في المنطقة الشرقيّة، ظهر نوع مماثل من «الأنا» القوّاتيّ ضدّ «الآخر» الكتائبيّ، و«الأنا» القوّاتيّ ضدّ «الآخر» القوّاتيّ، و«الأنا» العونيّ ضدّ «الآخر» السوريّ، وأخيراً «الأنا» العونيّ ضدّ «الآخر» القوّاتيّ[245].

نخلص إلى القول، إنّ الثقافة في لبنان احترقت في آتون الحرب، بعدما تحوّلت الجوامع الحضاريّة والفكريّة والاجتماعيّة وكلّ المشتركات بين اللبنانيّين (التراث الحضاريّ والتاريخيّ المشترك والمصلحة وأنماط الحياة المشتركة والعروبة) وتعدّد الانتماءات (المنطقة/الكانتون والطائفة والعائلة والدولة والفئة الاجتماعيّة والميليشيا/الحزب والمدرسة) إلى عوامل تفرّق ولا تجمع، مسبّبة خللاً في تماسك اللبنانيّين السياسيّ والاجتماعيّ أو التحاور وتحديد هويّتهم وسبل التعايش في ما بينهم، وأيّ لبنان يريدون[246].

حواشي الفصل الثاني عشر

(1) سليم نصر، «بيروت الكبرى 1975، حدود الاندماج المجتمعيّ»، في: **الواقع**، 3(1981)، ص 104.

(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة، طبعة 2، بيروت 1982، ص 287.

(3) زهير حطب، «مظاهر التحوّل في الأُسرة اللبنانيّة في زمن مضطرب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15-16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 203- 205.

(4) يمكن ملاحظة التغيّر في الأُسرة الممتدّة في المجتمع اللبنانيّ الريفيّ والزراعيّ، حيث أدّى تطوّر لبنان الاقتصاديّ وتحوّله إلى اقتصاد خدماتيّ إلى نزوح في اتجاه المدن، وخصوصاً إلى مدينة بيروت. فأسفر هذا عن تفكّك الأُسرة الأمّ إلى أُسر صغيرة الحجم تمارس شبه استقلاليّة اقتصاديّة. يُضاف إلى ذلك، أنّ إقبال المجتمع الزراعيّ على التعليم، دفع بأعداد من الشبّان للنزوح إلى المدن للدراسة، ومن ثمّ الاستقرار والعمل هناك. وقد أدّت كلّ هذه العوامل إلى إضعاف التضامن العائليّ السابق المعروف. انظر: زهير حطب، «الحرب وآثارها على بنية الأُسرة اللبنانيّة ووظائفها. محاولة في فهم التغيّر الاجتماعيّ»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، عمّان 1988، ص 72-73.

(5) أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(6) هي الأُسرة التي تتحرّر بشكلٍ أو بآخر من مشيئة الأهل ومن التبعيّة لإرادتهم، وتسعى لامتلاك قرارها بنفسها بعيداً عن الارتهان الماديّ لهم. انظر: حطب، مظاهر التحوّل في الأُسرة اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 200 - 203.

(7) زهير حطب، الحرب وآثارها على بنية الأُسرة اللبنانيّة ووظائفها، ص 74.

(8) حطب، الحرب وآثارها على بنية الأُسرة اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 81 - 82.

(9) نقلاً عن: زهير حطب، الحرب والأُسرة والمرأة، ص 101.

(10) سندرس بالتفصيل علاقة الحرب بالتهجير القسريّ في الفصل الرابع عشر، ونكتفي هنا بالسياق العامّ لمعاناة الأُسرة المهجّرة.

(11) نقلاً عن: زهير حطب، الحرب وآثارها على بنية الأُسرة اللبنانيّة ووظائفها، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(12) زهير حطب، الحرب وآثارها على بنية الأُسرة اللبنانيّة، ص 77 - 78.

(13) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 589-590.

(14) زهير حطب، الحرب وآثارها على بُنية الأُسرة اللبنانيّة، ص 77 - 78. حول انهيار التعليم انظر الفصل الرابع عشر.

(15) زهير حطب، الحرب والأسرة والمرأة، مرجع سبق ذكره، ص 103 - 105.

(16) محمد أحمد النابلسي، «المرأة اللبنانيّة بين الحرب والأسرة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(17) Library of Congress/Memory Library. Lebanon. Impact of War on the Family.

(18) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة في مواجهة الحرب والعنف (1975 - 1990) والتحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، جمعيّة تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت 1995، ص 37.

(19) عبّاس مكيّ، «الانعكاسات النفسيّة للحرب»، في: **السياسيات السكّانية في لبنان (2)**، ملّخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثالث للسياسات السكّانيّة في لبنان، بيروت 3-5 كانون الأوّل 1987، منشورات جمعيّة الأسرة في لبنان، بيروت 1988، ص 244؛ مقابلة مع الدكتور زهير حطب: الجيل الحائر.

(20) 29 تشرين الأوّل 1987. ويحتوي المقال على جدولين مقارنين لارتفاع كلفة الزواج بين عاميّ 1985 و1987.

(21) «عادات الأعراس فرغت من مضامينها . . . ثمّ يأتي شهر العسل وشراء المحبس والعلامة لتفرغ الجيوب»، في: **الأنوار**، 6 تموز 1992.

(22) مقابلة مع الدكتور زهير حطب: الجيل الحائر.

(23) جريدة **النهار**، 1 حزيران 1984؛ جريدة **الأنوار**، 4 حزيران 1986.

(24) الإحصاءات بالنسبة إلى الطائفة السُنّية: سجلّات المحكمة الشرعيّة السُنّية في بيروت؛ في ما يتعلّق بالطائفة الشيعيّة، سجلّات المحكمة الجعفريّة في بيروت؛ بالنسبة إلى الطائفة الدرزيّة، سجلّات محكمة القضاء المذهبيّ الدرزيّ في بيروت. وفي هذه المناسبة، يشكر المؤلّف كلّ الذين قدّموا له المساعدة في المحاكم الثلاث، وهم على التوالي أصحاب الفضيلة الشيخ أنس علايلي، والقاضي الشيخ محمد كنعان، والقاضي الشيخ نصوح حيدر. وقارن بـ: عفاف أنطونيوس، «أسباب الطلاق عند الطائفة السُنّية: 80% أسباب ماديّة معيشيّة و20% مرضيّة اجتماعيّة»، في: **نداء الوطن** 30 حزيران 1994؛ حيدر محمد كركي، الخصائص الديموغرافيّة الاجتماعيّة لظاهرتيّ الزواج والطلاق عند الشيعة من خلال المحكمة الشرعيّة الجعفريّة في بيروت خلال سنوات (1978-1982)، الجامعة اللبنانيّة/ كلية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل: شهادة اختصاص في الديموغرافيا 1983، ص 13 -23.

(25) مقابلة مع زهير حطب، الجيل الحائر، مرجع سبق ذكره.

(26) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأسرة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(27) فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغير البُنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994، ص53.

(28) نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ- الاقتصاديّ أمام التساؤلات. عناصر أجوبة، تعريب دار الترجمة، نادي جامعة هارڤارد لإدارة الأعمال في لبنان، لام، 1996، ص 579.

(29) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Impact of War on the Family, op. cit.

(30) قارن بـ: «نسبة الزواج انخفضت 50% والطلاق ارتفع إلى 30%»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، 18 تشرين الثاني 1985.

(31) عفاف أنطونيوس، «أسباب الطلاق عند الطائفة السنّية: 80% أسباب مادية معيشية و20% مرضية اجتماعيّة»، في: **نداء الوطن**، 30 حزيران 1994.

(32) زينب برّو، «ازدياد حالات الطلاق تظهر مدى انعكاس الحالة الاقتصاديّة والتسيّب الأخلاقيّ على المجتمع اللبنانيّ»، في: **الأنوار**، 3 نيسان 1991.

(33) برّو، مرجع سبق ذكره.

(34) سامية أرسلان، «نسبة الزواج انخفضت 50% والطلاق ارتفع 30%»، في: **النهار العربيّ والدولي**، 18 تشرين الثاني 1985.

(35) كان يُطلق عليها حتّى عام 1988 تسمية «أبرشيّة قبرص»، وبعد ذلك التاريخ أصبحت تُسمّى «أبرشيّة أنطلياس».

(36) بالنسبة إلى الروم الأرثوذكس، سجلّات المحكمة الابتدائيّة الأرثوذكسيّة في بيروت. أشكر في هذه المناسبة سيادة الأرشمندريت قسطنطين باشا الذي زوّدني بتفاصيل عن تلك الدعاوى. وفي ما يتعلّق بحالات الهجر بين عاميّ 1974 و1990، فهي لم تتجاوز 16 حالة. وفي كثير من الأحيان، كان الهجر يؤدّي إلى تصالح الزوجين وعودتهما إلى بعضهما بعضاً بعد فترة. وفي هذه المناسبة، أودّ أن أشكر صديقي الأب الدكتور ناصر الجميّل على تزويدي بأرقام الزواج وبطلانه والهجر التابعة لأبرشيّة أنطلياس.

(37) مجلّة **الحسناء**، 12 تشرين الأوّل 1984.

(38) جريدة **الأنوار**، 6 أيلول 1986.

(39) الهجر هو مرحلة تسبق بطلان الزواج، فيعيش الزوجان في منزل واحد لا يتعرّض أحدهما للآخر، والهدف منه الحفاظ على الأسرة من التفرّق. وفي حال عدم التوصل إلى حلّ، يتمّ فسخ الزواج.

(40) المحكمة الابتدائيّة الموحّدة المارونيّة، إحصاءات عن أبرشيّة «قبرص» لغاية 1988 (حالياً أبرشيّة أنطلياس المارونيّة).

(41) سامية أرسلان، «نسبة الزواج انخفضت 50% والطلاق ارتفع إلى 30%»، في: **النهار العربيّ والدولي** 18 تشرين الثاني 1985.

(42) نقلاً عن عباس مكيّ، الانعكاسات النفسيّة للحرب، ص 245.

(43) مكيّ، الانعكاسات النفسيّة للحرب، ص 245.

(44) جريدة **الأنوار**، 28 أيّار 1991.

(45) جريدة **النهار**، 2 أيلول 1991.

(46) هدى سليم عبد الباقي، معاناة المرأة والأولاد، دراسة حول بعض القوانين والظواهر الاجتماعيّة السائدة في المجتمع اللبنانيّ، دار المروج، ط2، 1990، ص 21.

(47) غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، 1990، ص 16–17.

(48) جريدة اللواء، 6 تشرين الأوّل 1987.

(49) بدوي، ص 70؛ النهار، 2 أيلول 1991.

(50) حنان قرقوتي، رعاية اليتيم في الإسلام مع دراسة تطبيقيّة عن دار الأيتام الإسلاميّة، أطروحة كلّية الإمام الأوزاعيّ 991/ 1992، حاشية 3، ص 186.

(51) جريدة السفير، 25 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 8.

(52) تعقيب الدكتور زهير حطب على مداخلة الدكتور أسعد الأتات حول موضوع «مظاهر اختلال التركيب السكّاني»، في: السياسات السكّانيّة في لبنان ملخّص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانيّة في لبنان، بيروت 1-3. نيسان 1982، تنظيم «جمعيّة تنظيم الأُسرة»، منشورات الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة، ص 111 - 112.

(53) روبير كسباريان، «الوضع السكّاني في لبنان»، في: النمو السكّاني وتنظيم الأُسرة 1995، الناشر: مؤسّسة فريديريش ناومان/ مؤسّسة رينه معوض، بيروت 1995، ص 46. وتبعاً لـ:
Salim Nasr, New Social Realities Post-War Lebanon: Issues for Reconstruction, in: Samir Khalaf/Philip S. Khoury (Eds). Recovery Beirut, New York/Leiden/Köln 1993, p. 65.
فهناك توافق في الأرقام مع كسباريان حول تدنّي نسبة الفئات العمريّة دون 15 سنة. إلّا أنّ الأرقام التي يوردها نصر تختلف عن تلك لكسباريان: 1970 = 49%، 1978= 41% و39% لعام 1987.

(54) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت 1998، ص 257. وتبعاً لنقولا شمّاس، ص 579، فقد كانت النسبة عام (1970) 5,25 أفراد.

(55) حطب، مظاهر التحوّل في الأُسرة اللبنانيّة، ص 210.

(56) جريدة السياسة، 26 نيسان 1986.

(57) زهير حطب، الرجل وتنظيم الأُسرة في لبنان، ص 63 - 64.

(58) فاطمة بدوي، ص 54.

(59) حطب، الرجل والتنظيم الأُسريّ، ص 106 - 111.

(60) Salim Nasr, New Social Realities Post-War Lebanon: Issues for Reconstruction, op. cit. pp. 65-66. وقارن بـ: نقولا إيلي شماس، ص 579 - 580، حيث تختلف أرقام الخصوبة قليلاً.

(61) فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 37.

(62) تتوزّع المجموعة السكّانية إلى ثلاث فئات أعمار مع بعض الاستثناءات: الفئة العمريّة ما دون 15 سنة، والفئة العمريّة ما بين 15 و64 سنة، الفئة الكهلة والشيوخ 65 سنة وما فوق.

(63) السفير، 20 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 3.

(64) السفير، 25 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 8.

(65) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 38.

(66) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Migration.

(67) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Population.

(68) استناداً إلى عيّنة شملت 2,752 نسمة. انظر: جريدة السياسة، 26 نيسان 1986.

(69) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 39.

(70) جريدة السفير، 25 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 8 Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Migration

(71) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 256؛ هدى زريق، نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصاديّ في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 244. وعلى كلّ حال، تتناقض المصادر حول حجم القوى العاملة، إذ ترى باحثتان جامعيّتان أنّ عدد القوى العاملة في لبنان بلغ 914,000 نسمة في عام 1990، من ضمنها 254,000 أنثى، أي نسبة 27.8% من مجموع القوى العاملة. انظر: فهيمة شرف الدين/ فاديا كيوان، «تطوّر وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان 1980 - 1994»، في: أبعاد (بيروت) 5(1996)، جدول 2، ص 152. كما ترى الباحثتان أنّ عمل المرأة لم ينعكس على وضعها العام، إذ ظلّت مهمّشة على الأصعدة الإداريّة والاقتصاديّة والسياسيّة حتّى الاجتماعيّة. Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Wartime Condition.

(72) انظر في هذا الخصوص الفصل الحادي عشر من المجلّد الثاني.

(73) سنتطرّق إلى العسكرة الميليشياويّة في الفصل الخامس عشر.

(74) حول الهجرة وأسبابها وأدوارها ومساربها، انظر الفصل الرابع عشر.

(75) شرف الدين/كيوان، تطوّر وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان، جدول 2، ص 152.

(76) بطرس لبكي، لبنان: 1975 - 1990، في: الحياة 24 نيسان 1991؛ وقارن بدراسة: شرف الدين/ فاديا كيوان، «تطوّر وضع المرأة في السلطة»، مرجع سبق ذكره، هما اللتان بحثتا مشاركة المرأة اقتصاديّاً وفي صنع القرار السياسيّ، وفي المجالس المحلّية، وفي الإدارات الرسميّة وفي الشركات والمصارف والعمل النقابيّ.

(77) «يا عمّال لبنان اتحدوا!»، ملف المسيرة، عدد 79، 2 أيّار1987، ص 52 - 53.

(78) فاطمة بدوي، ص 45.

(79) انظر على سبيل المثال، البيانات السنويّة لجامعة آل سنّو التي فعّلت من أنشطتها التعليميّة والاجتماعيّة خلال الحرب. عبد الرؤوف سنّو، جامعة آل سنّو في سطور. العيد الثمانون 1920-2000، بيروت 2000؛ وقارن بالفصل الثامن من كتاب: Khalaf, pp.161-184.، فبلغ عدد الجمعيّات والروابط العائليّة المسجّلة 477.

(80) ضياء حيدر، «الروابط والجمعيّات العائليّة: 70 في 1994 والمجموع 395. غياب الدولة وسقوط الأحزاب سببان... الزعامة والتعاضد هدفان»، في: السفير 25 أيّار1995.

(81) كامل مهنّا، «دور المنظمات غير الحكوميّة في الإنماء الاجتماعيّ: تجارب خلال الحرب»، في: وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ، ص277.

(82) حول أنشطة الجمعيّات الأهليّة والحزبيّة، انظر الفصل السادس عشر من المجلّد.

(83) Memory Library, Lebanon. The Family, op. cit.

(84) تعقيب الدكتور عباس مكيّ على محاضرة الدكتور زهير حطب، «العلاقات الأُسريّة في الحرب اللبنانيّة وموضع المرأة ضمنها»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، جمعيّة تنظيم الأُسرة، بيروت 1990، ص 237 -238.

(85) حطب، مظاهر التحوّل في الأُسرة اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 211.

(86) زهير حطب، «الحرب وآثارها على بُنية الأُسرة اللبنانيّة ووظائفها. محاولة في فهم التغيّر الاجتماعيّ»، في: الأزمة اللبنانيّة. **الأبعاد الاجتماعيّة الاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 78-79. وقارن بـ: فاطمة بدوي، ص 69-70؛ مكيّ، الانعكاسات النفسيّة، ص 244.

(87) فاطمة بدوي، ص 69 - 70.

(88) زهير حطب، «الأُسرة اللبنانيّة تواجه نتائج الأحداث»، في: ملخّص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان، بيروت 1 - 3 نيسان 1982، الجامعة اللبنانيّة - معهد العلوم الاجتماعيّة/ مركز الأبحاث «السياسات السكّانية في لبنان» ص 265.

(89) عباس مكيّ، «المشكلات النفسيّة للأُسرة»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15 - 16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 223.

(90) انظر: عباس مكيّ، المشكلات النفسيّة للأسرة، مرجع سبق ذكره، ص 219-220.

(91) حطب، آثار الحرب، ص 78 - 79.

(92) شاوول، الإفتراق والجمع، دار النهار، بيروت 1996، ص 57-63.

(93) فاطمة بدوي، ص 69 - 71.

(94) علي سعيد فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة والتعليميّة في نهاية المرحلة المتوسّطة: نموذج حيّ السلّم - دراسة ميدانيّة، دبلوم في علم الاجتماع التربويّ/ الجامعة اللبنانيّة - معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأول 1995/ 1996، ص 38.

(95) التقرير الوطنيّ للتنمية البشريّة في لبنان 1998، الشباب والتنمية، صدر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، بيروت، أيلول 1998، ص 117. حول دور الشباب في الخدمة الاجتماعيّة والدفاع المدنيّ، انظر الفصل السادس عشر.

(96) قارن بالصورة التي نشرها خويري، الحرب في لبنان 1975 - 1976، لا ترقيم للصفحات، حيث يظهر رجل مسنّ يحمل البندقيّة في شارع الفنادق. حول «العنف»، انظر: Khalaf, p. Lebanons predicament, pp. 241-250؛ وثيقة حرب لبنان، صورة ص 252-253، 318-319؛ حرب الجبل في لبنان دفاعاً عن الوجود والكرامة، ط2، المختارة 1987، صورة ص 118-119.

(97) فاطمة بدوي، ص 65 - 66.

(98) هدى عيّاش عبده.، «بعض الجوانب النفسيّة للحرب الأهليّة اللبنانيّة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**. إشراف جورج أميل عيراني ولوري كينغ عيراني، بيروت 1996ص 125.

(99) هاشميّة رسلان، «خسر الأهل السلطة لمصلحة الميليشيات والطفل يتبنّى الحرب لعبة وينتهي قنّاصاً...»، في: **الحياة** 9 تشرين الثاني 1991.

(100) نقلاً عن: فيصل جلول، «الشبّان: فرسان الحرب الأهليّة في لبنان»، في: **مجلّة الفكر العربيّ** (بيروت)، 16(1980)، ص 183.

(101) زينب قصير، «الطلاق مشكلة أم حلّ؟»، في: **الديار** 31 كانون الثاني 1995.

(102) عبد الحفيظ اللاذقي/ رجاء شاتيلا/علياء الحسيني، أولويّات رعاية الطفل في لبنان بعد الحرب، في: **الاعتراف بالآخر**، مرجع سبق ذكره، ص 292-294.

(103) الصليب الأسود، إعداد الاتحاد الاشتراكي العربيّ - التنظيم الناصريّ، لا دار نشر، لام، لات صورة ص 166-167.

(104) نادر سراج، «ظاهرة عسكرة الأطفال»، في: جريدة **الحياة**، 28 كانون الأوّل 1990؛ وقارن بصورة ص 168 من كتاب الصليب الأسود؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 156. وقارن بـ: خويري، الحرب في لبنان 1975 - 1976، جونيه، لات، لا ترقيم للصفحات، حيث تظهر صورة طفل يحمل السلاح.

(105) Samuel P. Asper, with the Collaboration of Phyllis S. Bergman. Care Amidst Chaos. The Story of the Medical Center of the American University of Beirut in the Early Years (1975-1978) of the Lebanese Civil Strife, New York 1994, p. 94.

(106) نقلاً عن: دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في: **القبس** (الكويت)، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(107) Robert Fisk, Pity the Nation. Lebanon at War, 3 rd.ed. Oxford, 2001, pp. 48-50.

(108) محفوظات الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، الصليب الأحمر اللبنانيّ، **النشرة** رقم 3، نيسان - أيّار1984.

(109) هدى عيّاش عبده، بعض الجوانب النفسيّة للحرب الأهليّة اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 116، 118.

(110) كاتيا سرور، «لِمَ يأكل اللبنانيّ لحم أخيه لكن العالم يتقن توزيع الحروب»، في: جريدة **نداء الوطن**، 20 تموز 1994.

(111) «أزمات الشباب النفسيّة والاجتماعيّة في الحرب اللبنانيّة»، في: **اللواء** 10 شباط 1991.

(112) المرجع السابق.

(113) واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب، بيروت 1985.

(114) فاطمة بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(115) عبد الحفيظ اللاذقي وآخرون، أولويّات رعاية الطفل في لبنان بعد الحرب، ص 292 - 293.

(116) كاريتاس لبنان، **إذاعة وأخبار**، عدد 10، آذار 1985، ص 23.

(117) يذكر الكاتب محمد السمّاك، «إعلام الحرب وأطفال لبنان»، في: جريدة **النهار**، 7 تشرين الأوّل 1992، إنّ أحصنة سباق الخيل في بيروت أُصيبت بانهيار عصبيّ من شدة القصف

المتبادل، ما جعلها تغادر إسطبلاتها وتهيم على وجهها في ميدان السباق وتضرب رؤوسها بأشجار الصنوبر حتّى نفقت.

(118) غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، بيروت 1990، ص 17، 89 - 90.

(119) غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 141 -142.

(120) نقلاً عن: «كاتيا سرور، لِمَ يأكل اللبنانيّ لحم أخيه»، في: جريدة نداء الوطن، 20 تموز 1994.

(121) نقلاً عن: نايف معلوف/ خليل أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان. واقع ومأساة، لام، كانون الأوّل 1987، ص 109 - 110؛ وقارن بـ: غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، ص 16 -17.

(122) أطفال لبنان يرسمون الحرب. إشراف سيتا مانوكيان، دار الفارابي لات، ج1و2 و3. لا ترقيم للصفحات. سنتطرّق في الفصل الخامس عشر إلى الشعارات والعبارات التي كُتبت على الجدران من قبل الأحزاب والتنظيمات.

(123) غسّان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، ص 84.

(124) James M Malarkey," Notes on the Psychology of War in Lebanon, 1988 p.296.

(125) نقلاً عن: زهير حطب، الحرب والأُسرة والمرأة، ص 107.

(126) http://nowarlb.tahawolat.com/article.php3?id- article=25

(127) عباس مكيّ، «الانعكاسات النفسيّة للحرب»، في السياسيات السكّانية في لبنان (2)، ص 233-234.

(128) حول حدود «الاندماج المجتمعيّ بين الطوائف اللبنانيّة»، راجع الفصل الخامس من الكتاب، ص 528 - 550.

(129) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 47.

(130) من الأقوال التي استعملها المسلم ضدّ المسيحيّ، أنّ: «دموا أزرق، ومفزلك، وبيحكي فرنساوي وانكليزي غير شكّل، وبناتهم فلتانه، وتجّار وسماسرة، ومتعلّقين بالغرب وبالأجانب، وانعزاليّ ومش رجال، ولاحقين أمّنا فرنسا الحنون، وبيفهموا ومعلّمين أكثر رمنا... وصليبيّين». نقلاً عن: د.أ.، حرب من نوع آخر. ابتسم... لست... «لبنانيّ»، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(131) جورج إميل عيراني، الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة. التجربة اللبنانيّة، في: الاعتراف بالآخر، ص 206. ومن الأقوال التي ردّدت على شفاه المسيحيّين، أنّ المسلم «مجوي، ويلبس ألوان، ويزتّ أولادو على الطريق، ومش مرتّب، وبيتزوّج أربعة، وبيخلّف كتير، عندو ذقن وإرهابي، وما عندو وطنيّة لبنانيّة ولاحق العرب...»، نقلاً عن: د.أ، حرب من نوع آخر. ابتسم ... لست «لبنانيّ»، في: حريّات 22(2000)، ص 10.

(132) انظر، ص 1170 - 1173. وسوف يتركّز بحثنا على كرّاسات «القضية اللبنانيّة» التي كانت تصدر عن «مركز البحوث في الكسليك» وتعرّضت إلى الدين الإسلاميّ والقيم الإسلاميّة.

(133) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 27، 47.

(134) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 170؛ شاوول، الإفتراق والجمع، ص 51.

(135) أنطوان عبدو، «القيم والإيديولوجيّات في لبنان وصيغ التعايش»، في: سلام واستشراف: لبنان آفاق 2002، وقائع المؤتمر الأوّل للهيئة اللبنانيّة للسلام، 18-20 كانون الأوّل 1992، إشراف جوزف فاضل، جونيه 1993، ص 464.

(136) نقلاً عن: David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York,1983, p. 154.

(137) حول «الاتّفاق الثلاثيّ»، راجع الفصل السابع من المجلّد الأوّل، ص 650 - 669.

(138) فردريك معتوق، «دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطن الأزمة إلى ضرب المجتمع المدنيّ»، في: جريدة الحياة (حلقة 2)، 9 أيلول 1995.

(139) نقلاً عن: آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 265.

(140) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، القبس، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(141) علي عجمي (تحقيق)، «الحرب... كيف بدّلت في العادات والتقاليد»، في: الكفاح العربيّ عدد 404، 17 نيسان 1986، ص 72 -74.

(142) عجمي، «الحرب... كيف بدّلت في العادات والتقاليد، ص ص 74.

(143) حول هذا الموضوع، انظر: عباس مكيّ، الانعكاسات النفسيّة للحرب، مرجع سبق ذكره، ص 234-235؛ يقول فردريك معتوق حول هذا «التداخل»، بأنّه لم يعد مستغرباً أن يسلخ جزّار في شارع الحمرا بقرة في منتصف الرصيف، كما كان يفعل ذلك في قريته، أو أن يشعر أنّه موجود في قرية جنوبيّة أو شوفيّة أو في إحدى أحياء عين الرمّانة أو السوديكو، دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطن الأزمة إلى ضرب المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره.

(144) هم «جمعيّة المشاريع الخيرية الإسلاميّة» التي تأسّست عام 1930، وفعّلت أنشطتها في لبنان منذ تسلّم الشيخ نزار الحلبي رئاستها عام 1983. انظر: محمد زهر، «الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان»، في: القلم الصريح، آب 1994، ص 31.

(145) تأسّست «الجماعة الإسلاميّة» في لبنان عام 1964، ومركزها الرئيسيّ في طرابلس ولها فروع في بيروت وصيدا وعشرات الشُعب في البقاع والجنوب والجبل. انظر: محمد زهر، الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان، في: القلم الصريح، آب 1994، ص31.

(146) Makdisi, Beirut Fragments, p. 145.

(147) Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988, Hamburg 1989, p. 592.

(148) مقابلة مع الطالبة ن. ح.، 4 أيّار 1988.

(149) حتّى الستينات، كان اللباس وطريقة الحجاب ما يميّز المسلمات التابعات للمذاهب الإسلاميّة الثلاثة عن بعضهن بعضاً. كما كان اللباس ما يميّز بين الطوائف المسيحيّة أيضاً.

انظر في هذا الخصوص الصور التي تحدّد اللباس والانتماء الطائفيّ، في: Jean - Pierre Peroncel-Hugoz, Ily a quinze ans a Beyrouth le declenchement de la guerre du Liban, *Histroia* 1990, pp. 48 -61.

(150) وضّاح شرارة، دولة حزب الله.، لبنان مجتمعاً إسلاميّاً، دار النهار، ط3، بيروت 1998، ص 196.

(151) شوقي الدويهي، «الصراع على المدينة. مدخل إلى دراسة روابط الأحياء في بيروت»، في: "La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique", *Les cahiers du cermoc*, No. 18 (1997), pp 279-281,. 293-294; Rieck, p. 592. وحاشية رقم 44، ص 293؛

(152) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة. الكيان اللبنانيّ بين التصوّر والواقع، ترجمة عفيف الرزّاز، دار نوفل، ط2، بيروت 1991، ص265.

(153) Rieck, Die Schiiten, p. 589.

(154) الصليب الأسود، صورة ص 92، 175، 243، 261.

(155) Hilal Khashan, "The Political Values of Lebanese Maronite College Students", in: *The Journal of Conflict Resolution*, 34, 4(1990), pp. 731-732, 735.

(156) انطباعات المؤلّف خلال عمله في توزيع الحصّة بين عاميّ 1988 و1989، كموظّف في «مؤسّسة الحريري».

(157) نقلاً عن: إلياس خوري، التعبير في الحرب الأهليّة، ص 92 - 93؛ حسن داوود، مدخل إلى النتاج الثقافيّ الانعزالي، ص 324؛ دانية الأمين، «حروب الشعارات. بيروت غسلت جدرانها»، في: حرّيات 22(2000)، 2 9.

(158) قارن بـ: Samir Khalaf, Beirut Reclaimed, Beirut 1993, pp. 60 - 61.

(159) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 34-36.

(160) حسن منيمنة، «اللجان الشعبيّة في غياب المشاركة الجماهيريّة»، في: خليل أحمد خليل/ فرحان صالح، **حول الجبهة الوطنيّة والعمل الشعبيّ. مع موجز وثائقيّ**، دار القدس، بيروت 1979، ص 167.

(161) شوقي الدويهي، «الصراع على المدينة. مدخل إلى دراسة روابط الأحياء في بيروت»، في: "La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique", *Les cahiers du cermoc*, No. 18 (1997), pp. 285-286.

(162) فاطمة بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 195-196. Jean Makdisi, Beirut Fragments:. وقد أضاف المؤلّف عدداً آخر من المفاهيم.

(163) نادر سراج، «بين آثار الحرب وتباشير السلام: متى تنتفي لغة السلاح؟» في: جريدة **الحياة**، 15 كانون الثاني 1993. وقارن بـ: «لغة الشباب بين آثار الحرب وتباشير السلام»، في: **سلام واستشراف: لبنان آفاق 2002**. وقائع المؤتمر الأوّل للهيئة اللبنانيّة للسلام، 18-20 كانون

الأوّل 1992، بيروت 1993، 226-229.؛ نادر سراج، «مفردات الشباب بين العادات المستجدّات والشوارد»، في: مجلّة **الأحداث**، 4(1993)، ص 75.

(164) جورج نخل، «ظاهرة التكاذب في المجتمع اللبنانيّ (الأسباب والمظاهر)»، في: جريدة **الديار**، 4 أيّار1995.

(165) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، بيروت 1976، ص 284، 530.

(166) انظر صور هذا الحدث في: وثيقة حرب لبنان، ج1، ص 102-104. وقارن بـ: منظّمة التحرير الفلسطينيّة / مركز التخطيط، يوميات الحرب اللبنانيّة، ج1 (26 شباط 1975 - أوّل كانون ثاني 1976)، لام، 1977، ص 164.

(167) مارسيل عقل، «التفنيص والمزاح والإدّعاء... والقتل. وظائف «الكذب» الاجتماعيّة بين لبنان وفرنسا»، في: **ملحق النهار**، 30 آذار 1996.

(168) أنطوان مسرّة، «الأبعاد النفسيّة - الثقافيّة للنزاع في لبنان»، في: الاعتراف بالآخر، مرجع سبق ذكره، ص 139. وتبعاً لصموئيل أسبر، تقرّر خلال الشهور التسعة عشر الأولى من الحرب 55 وقفاً لإطلاق النار Samuel P. Asper,, Care Amidst Chaos, op. cit. pp. 9-10.

(169) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، مرجع سبق ذكره، الحلقة الثانية، 28 آب 1985. وتبعاً لـ: Gilmour, p. 182، فقد عُقد 180 وقفاً لإطلاق النار ما بين عاميّ 1975 و1983.

(170) Khalaf, op. cit., p. 247.

(171) نقلاً عن: يوميات الحرب اللبنانيّة (2)، ص 266، 269.

(172) جنيف - لوزان. المحاضر السريّة الكاملة. ثرثرة فوق بحيرة ليمان، تقديم طلال سلمان، ط2، بيروت 1984.

(173) جنيف - لوزان، مرجع سبق ذكره، ص13، 15.

(174) انظر الفصلين الرابع والثامن من المجلد الأوّل.

(175) إلياس الهراوي، عودة الجمهوريّة من الدويلات إلى الدولة، إعداد كميل منَسّى، دار النهار بيروت 2002، ص 200–205. وقارن بالفصل الثامن، ص 800؛ مجلّة **الشراع**، 5 حزيران 2006.

(176) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة.، دراسة في التعطّل الإداريّ، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990، ص 151.

(177) استُخلصت المعلومات من قبلنا استناداً إلى التقرير السنويّ لمصرف لبنان عام 1993، جدول رقم 623، ص 96.

(178) جرى استخلاص المعلومات من التقرير السنوي لمصرف لبنان عام 1993، جدول رقم 623، ص 96. النسب المئويّة احتُسبت من قبل المؤلّف.

(179) جاكلين سعد، «بمزيد من التقنين والسرقة ننعي إليكم كهرباء لبنان»، في: **المسيرة** 1986.

(180) محمد شكر الله حبيب، التهرّب من دفع رسوم الكهرباء في لبنان، جدارة الجامعة اللبنانيّة/ كليّة العلوم الاجتماعيّة - الفرع الثاني 1982، ص 53، 86، 93 - 100، 114، 123.

(181) بطرس لبكي، «السياسة الإنمائية في لبنان، إنجازات الماضي وإخفاقه. المشاكل الحاضرة والتطلّعات المستقبلية»، في: دراسات لبنانيّة، 1(1996)، مرجع سبق ذكره، ص 112 - 113.

(182) جريدة السفير، 26 حزيران 1992، حلقة 8 من «المهجّرون».

(183) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 112 - 113.

(184) Khalaf, pp. 248-249.

(185) مقابلة مع ح. س.، تاريخ 27 نيسان 1991.

(186) راجع الصفحات 957 – 977 من الفصل التاسع.

(187) سراج، دعوات العنف في وسائل الإعلام.

(188) جميع المعلومات حول نشرات الشرقيّة مستقاة من: أنور خالد، «الفاشيّة الصغيرة. دراسة في صحف ونشرات القوى الانعزاليّة»، في: شؤون فلسطينيّة، 56(1976)، ص 37 - 56.

(189) لبنان هو «منبع الحضارة» «الفريدة» و«المشعّ» وموجود «منذ مليون سنة»، و«قدّم. . . إلى البشريّة عطاءات خمسة لا تزال إلى اليوم ثلثي الحضارة. . .» وهو « . . . .من جدول الجودة لا الكثرة»، و«صامد أمام كلّ تدخّل أجنبيّ» و«باقي غصب عن كلّ الدني وما دام في انتو معو»، خالد، ص 41 - 42.

(190) «الله حفظ لبنان»، فهو «وطن الله» «الذي لن يتخلّى عنه»، وهو «واحد كالله غير متعدّد إلا بذاته»، و«آدم وحواء لبنانيان»، خالد، ص 41 - 42.

(191) «المقاومة اللبنانيّة»، و«أعداد قليلة تغلب أعداداً كبيرة من العدو» و«أسود يدافعون عن عرينهم حتّى آخر نقطة من دمهم» و«شرفاء»، خالد، ص 42 - 43.

(192) و«لا تبكوا في يوم عرسه. إن مات فليحيا لبنان»، و«استشهد وهو يغرس علم لبنان فوق أرض أراد الإخوان اللئام أن يدنّسوها بوجودهم عليها»، خالد، ص 43 - 44.

(193) «أحفاد قدموس والمردة جدار النحاس في وجه الغزو الصحراويّ الإسلاميّ» و«فرنكوي أفندي بحياة ابنه وزوجته ولم يستسلم»، خالد، ص 42 - 43، 51.

(194) «أي لبنان نريد؟ بيان الجبهة اللبنانيّة في 23 كانون الأول 1980»، في: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانيّة 1973...، ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، إعداد عماد يونس، بيروت 1985، ص 337 - 338.

(195) «إن احتضار المسيحيّة في لبنان، يعني تخلّي المسيحيّين عن دورهم الحضاري» و«ستبقى المسيحيّة في لبنان رائدة الحضارة». و«يعيشون (المسيحيون) في العالم العربيّ أشبه بمواطنين من الدرجة الثانية بسبب الحكم الثيوقراطيّ المتخلّف الناتج عن عدم فصل الدين عن الدولة»، و«احترام الإنسان يفترض أيضاً ألا يشوب حرّية المعتقد خوف من فقدان هذه الحرّية»، خالد، ص 44.

(196) «فإذا بهم (الغرباء الفلسطينيّون) كالجراد أتوا»، و«ارحل أيها الغريب عن لبنان فلن يكون لك»، و«اتّقوا شرّ من أحسنتم إليه»، و«استضفناهم فاستعذبوا الطعن في الظهر». و«لولا

الغرباء لكان المسلمون والمسيحيّون بألف خير». أمّا بالنسبة إلى جبن الفلسطينيّين وعدم قدرتهم على القتال الجيد: «غدروا بشبابنا في السهل، مثّلوا في جثثهم»، و«لا يفوق جبانة الغرباء في المعارك سوى بطولتهم عندما يخطفون إنساناً بدون سلاح»، و«معركتنا بين عملقة وقزمنة» و«الفلسطينيّ هرب من فلسطين بعد أن باعها، وهنا يدّعي الكفاح المسلّح، للتهريب وسلب الأعراض في أحراج عرمون، والتجسّس وحرق المحلّات وتفجيرها ونهب الممتلكات». خالد، ص 45 - 46.

(197) علي عوّاد، الدعاية والرأي العامّ، مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج - تجارب دوليّة، بيروت 1993، ص 161.

(198) «يوم كانت الأرض حولنا صحراء قاحلة، كان لبنان يختال على دروب الكون يزرعها جمالاً وخيلاء»، و«كذّابون من المحيط إلى الخليج...»، و«المؤامرة فلسطينيّة، سوريّة، ليبيّة» و«المستفيدون من خراب لبنان: إسرائيل وسوريا»، خالد، ص 46 - 47.

(199) « ...النزاع يدور حول السلطة وبيد من يجب أن تكون: بيد المسيحيّين الذين يفهمون لبنان وطناً نهائياً متميّزاً، أم بيد المسلمين الذين يريدونه عربيّاً»، و«إنّ عصبية المسلمين رجعيّة بذاتها وممارستها، فالدول الإسلاميّة والمفكّرين المسلمين (كذا) لم يفهموا الإصلاح والتقدّم إلا بالعودة إلى جذور الإسلام في عصوره الأولى، رافضين الأخذ بمعطيات الحضارة الحديثة لأنّها من صنع الكفرة»، و«المسيحيّون هم الوطنيّون الحقيقيّون، وغالباً ما ينسى المسلمون هذه الوطنيّة لأنّهم دائماً يتّكئون على الخارج». و«في لبنان شعبان متمايزان حضارياً، مسلمين عرب ومسيحيّين لبنانيّين»، خالد، ص 47.

(200) «نعم لتقسيم لبنان، التقسيم أصبح أمراً واقعاً»، هذا ما جاء في العدد الأول من نشرة «جبل لبنان»، بتاريخ 21 كانون الثاني 1976، في اليوم التالي على سقوط بلدة الدامور المسيحيّة، انظر: خالد، ص 51 - 52.

(201) «الشيوعيّة هي الفساد» و«خدعة تُفقر الناس» و«العدو الأول للمسيحيّة»، و«جنبلاط هو رئيس الفلكلور التقدميّ، الرجعيّ، الاشتراكيّ، الرأسماليّ، الإقطاعيّ المأجور».

(202) «الجيش هو الجواد الأخير، حصن الدفاع الأخير والأساسيّ عن الاستقلال والسيادة»، و«يجب إنزال الجيش لأنّ عدم إنزاله جريمة»، و«الجيش هو رمز السلطة. . . وحامي الدستور»، خالد، ص 51.

(203) «عمالقة وقت الكراسي وأقزام ساعات الرؤى». و«كما دام هؤلاء سيظلّون فوق فسيظلّ لبنان، تحت»، خالد، ص 49.

(204) علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 284 - 285.

(205) شاوول، ص 114.

(206) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، منشورات دار الأبجديّة، 1976، ص 476، 483؛ يوميات الحرب اللبنانيّة، ج1، ص 270، 266؛ وقارن بـ: علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 207.

(207) فارس ساسين، «الجوامع الحضارية والفكريّة والاجتماعيّة المشتركة في المجتمع اللبناني»، في: عادل إسماعيل في: **الحوار والحياة المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص 59 - 63.

(208) جورج مسّوح، «المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين في لبنان خلال العشرين سنة الأخيرة»، في: **النظرات المتبادلة بين المسيحيّين والمسلمين في الماضي والحاضر**، جامعة البلمند 1997، ص 165.

(209) العدد 12، حزيران 1976، ص 19.

(210) شرعة الجهاد، سلسلة **القضية اللبنانيّة**، رقم 15، ص 2، 1-20، 17، 16، 3 - 21.

(211) **القضية اللبنانيّة**، العدد 12، ص 25.

(212) «لبنان المستقبلّ من الانصهار السياسيّ إلى الانشطار النفسيّ والجغرافيّ»، في: **القضية اللبنانيّة**، رقم 12، حزيران 1976، ص 21 - 22.

(213) **القضية اللبنانيّة**، العدد 12، ص 27.

(214) بسام الهاشم، إلغاء الطائفيّة السياسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 26 - 30.

(215) طانيوس رزق، «... وحتّى الجنّة يحتكرها المسلمون»، في: **المسيرة**، عدد 18، 1 آذار 1986، ص 64 -65.

(216) نصري سلهب، المسألة المارونيّة، الأسباب التاريخيّة للإحباط المارونيّ، دار بيسان، بيروت 2000، ص 200 – 203.

(217) فارس ساسين، الجوامع الحضاريّة والفكريّة والاجتماعيّة المشتركة في المجتمع اللبنانيّ، ص 64 – 68.

(218) جورج مسّوح، المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين، مرجع سبق ذكره، ص 167 - 168.

(219) باسم الجسر، ص 167 - 168.

(220) Makdisi, op. cit., pp. 41 - 42.

(221) عطاالله، ص 461.

(222) Salem A. Maarabouni, Ideological Diversity and the Fragmentation of Broadcasting in the Lebanese Civil War: A Case Study of the Illegal Radio Stations. Ph.D, University of Keele, Department of Sociology and Anthropology, October 1991, p.170.

(223) Maarabouni, Ideological Diversity and Fragmentation of Broadcasting in the Lebanese Civil War, op. cit., pp. 169-170.

(224) عطاالله، ص 331.

(225) Maarabouni, p. 174.

(226) راجع ص 967 – 970 من الفصل التاسع.

(227) Maarabouni, p. 310

(228) دنيا أنيس سابا، الإذاعات اللاشرعيّة ومحاولة تأثيرها على الرأي العامّ، جدارة الجامعة اللبنانيّة/كلية العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1981/1982، ص 38–44.

(229) دنيا أنيس سابا، الإذاعات الاشرعيّة، مرجع سبق ذكره، ص 15–24، 30–38. جرى وضع الجدول من قبل المؤلّف.

(230) روبير حاتم، من إسرائيل إلى دمشق، ص 20.

(231) سليم الحصّ زمن الأمل والخيبة. تجارب الحكم ما بين 1976 و1980، ط 2، بيروت 1996، ص 275–277.

(232) الحصّ، زمن الأمل والخيبة، ص 277.

(233) جريدة **السفير**، 27 آب 1984.

(234) حول هذه التسوية التي عُرفت باتّفاق17 أيّار 1983، راجع الفصل الثالث من المجلّد الأوّل.

(235) Maarabouni, op. cit., pp.312-313.

(236) سبق وعالجنا انشطار الإعلام في الفصل التاسع من المجلّد الثاني، وكيف تمّ تقاسم «تلفزيون لبنان»، انظر ص 974.

(237) Maarabouni, pp. 279-280, 282..

(238) Maarabouni, p. 283.

(239) Maarabouni, p. 286.

(240) Maarabouni, pp. 295-296.

(241) Maarabouni, pp. 298, 301.

(242) ملحم شاوول، الإفتراق والجمع، ص 103 - 111.

(243) علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 248.

(244) Messarra, The Challenge of Coexistence, p. 15.

(245) أنظر حول هذا الموضوع، الفصل الرابع من الكتاب.

(246) حول هذا الموضوع أنظر: فارس ساسين، الجوامع الحضارية والفكريّة والاجتماعية المشتركة في المجتمع اللبنانيّ، في: عادل إسماعيل، **في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان. النموذج اللبنانيّ**، بيروت 1996، ص 57 - 86.

الفصل الثالث عشر

انهيار التعليم: العلم «نورن»!

عندما كان اللبنانيّ قبل الحرب يريد أن يسخر من شخصٍ معيّن، كان يقرن كلمة العِلم بصفة «نورن»، مستبدلاً بالضمّتين على الواو النون، وذلك للدلالة على حالة الجهل عند ذلك الشخص. ومن سخرية القدر، أن ينحدر التعليم في لبنان خلال الحرب لتصبح صفة «نورن» ملازمة لحالة التعليم في لبنان.

لقد أصاب الانهيار العامّ قطاع التعليم في كلّ مستوياته، وخصوصاً الرسميّ منه. فغاب دور «المركز التربويّ للبحوث والإنماء» على صعيد البحوث والتخطيط وتعديل المناهج والتدريب والتجهيز، ودور «مصلحة التعليم الخاصّ» التابعة لوزارة التربية اللبنانيّة في مراقبة المدارس الخاصّة ومناهجها، و«جهاز التوجيه والمراقبة على المدارس المجّانيّة». كما ضعُف دور«المفتشيّة العامّة التربويّة» في مراقبة سير العمل في معاهد التعليم الرسميّ والإشراف على كفاءة أفراد الهيئة التعليميّة وكيفيّة قيامهم بواجباتهم، ومدى تطبيق أنظمة التعليم ومناهجه وأنظمة الامتحانات الرسميّة. بالإضافة إلى ذلك، توقّف مشروع تجميع المدارس الذي وضعته «وزارة التربية الوطنيّة» بسبب اندلاع الحرب عام 1975. بالإضافة إلى ذلك، توقّفت كلّية التربية في «الجامعة اللبنانية» عن إعداد المعلّمين للتعليم الإبتدائي والثانويّ. وهذا ما سمح لأعداد كبيرة من حملة الإجازات غير التعليميّة بالدخول إلى قطاع التعليم، فزاد من انهياره.

1 – قطاع التعليم ما قبل الجامعيّ

– الخسائر في الحجر

بعد «حرب السنتين»، تبيّن أنّ قطاع التعليم الرسميّ قد أُصيب بخسائر ضخمة. فتعرّضت المدارس الرسميّة والخاصّة إلى العبث والنهب والتدمير والاحتلال والتخريب، ولم تسلم مؤسّسة واحدة منه من الأضرار. فأدّت الحرب إلى إغلاق 156

مدرسة رسميّة، وتعرّض 60 منها للاحتلال الجزئيّ أو الكلّي. كما تسبّبت الأحداث بإقفال 272 مدرسة للتعليم الخاصّ في قرى البقاع الغربيّ وجبل لبنان والجنوب[1]. ومن أصل 1,381 مبنى مدرسيّاً رسميّاً ابتدائيّاً، تضرّر 50 منها بصورة كاملة، و530 بصورة جزئيّة. وفُقدت آلاف التجهيزات المدرسيّة والجامعيّة والكتب والمخطوطات والموسوعات القيّمة، جرّاء الاجتياحين الإسرائيليّين عاميّ 1978 و1982 وحروب الميليشيات، فضلاً عن السرقات والنهب. وقُدّرت خسائر المؤسّسات التربويّة الرسميّة والخاصّة في المدارس والمؤسّسات والكلّيات كافة بأكثر من مليار ليرة لبنانيّة ما بين عاميّ 1975 و1987، نال منها قطاع التعليم العامّ نسبة 66%، والتعليم المهنيّ والتقنيّ نسبة 19%، فيما بلغ نصيب «الجامعة اللبنانيّة» نسبة 15%[2]. وفي عام 1987، قدّر «مجلس الإنماء والإعمار» كلفة إعادة تأهيل مدارس التعليم العامّ الرسميّة في المراحل الثلاث بحوالى 180 مليون دولار[3].

وبناءً على مسح شامل أُجرته «مؤسّسة الحريري» عام 1986 لأوضاع المدارس في لبنان باستثناء «الشريط الحدوديّ المحتلّ»، تبيّن أنّ معظم أبنية التعليم الرسميّ غير جيدة بصورة عامّة ولم تعد تصلح أساساً لاستقبال التلاميذ. إضافة إلى ذلك، غلب عليها الطابع السكنيّ وصغر حجم غرف التدريس، التي لم تعد تفي بالاحتياجات التربويّة، فضلاً عن رفع كلفة التعليم، فكان هناك معلّم واحداً لكلِ 18 تلميذاً. كما ذكر تقرير المؤسّسة أنّ نسبة 30% من المدارس الخاصّة والرسميّة كانت تفتقر إلى أبسط الشروط الصحيّة والهندسيّة والتربويّة[4]. وجاء في تقرير آخر وُضِع عشيّة انتهاء الحرب، أنّ أقلّ من 2% من مدارس لبنان تتوافر لديها شروط التعليم المعترف بها عالميّاً[5]. وفي ضوء تراجع موازنة وزارة التربية خلال سنوات الحرب، لم يكن من المتوقّع أن تتمكّن الدولة من النهوض في هذا القطاع من دون عودة الأمن والاستقرار، وإصلاح ماليّتها واعتماد سياسة تنمويّة متوازنة.

يُبيّن الجدول (61) سياسة الدولة اللبنانيّة تجاه التعليم من خلال الموازنة المخصّصة له، وكيف أنّ الاعتمادات المرصودة لوزارة التربية من الموازنة العامّة قد تراجعت من أكثر من 19% في عام 1985، إلى أقلّ من 13% في عام 1988، وإلى 11% في عام 1991. صحيح أنّ موازنة هذه الوزارة قد تصاعدت بالليرة اللبنانيّة بصورة مضطردة بالتزامن مع ارتفاع حجم الموازنة العامّة، إلّا أنّها في الحقيقة انخفضت بسعر الدولار الأميركيّ من 146 مليوناً في عام 1988 إلى حوالى 88 مليوناً في عام 1991.

جدول (61) تطوّر حصّة وزارة التربية الوطنيّة من الموازنات العامّة (آلالف الليرات اللبنانيّة)[6]

السنة	الموازنة العامة	حصّة وزارة التربية	% لحصّة الوزارة
1980	3,496,712	510,868	14.6
1981	4,096,631	713,774	17.4
1982	5,818,272	980,825	16.9
1983	7,399,500	1,118,721	16.1
1984	9,373,000	1,615,757	17.2
1985	8,565,000	1,639,468	19.1
1986	12,573,000	2,162,929	17.2
1987	18,414,000	3,191,597	17.3
1988	46,808,000	5,976,325	12.8
1989	149,250,000	20,159,693	13.5
1990	413,443,000	67,180,612	16.2
1991	748,838,327	82،041,189	11.0

– الخسائر في البشر

لم تقتصر أضرار الحرب على الحجر فحسب، بل شملت الجسم الطلّابيّ والهيئة التعليميّة ومناهج التعليم والتدريس والثقافة بشكلٍ عامّ، وكانت أكثر وضوحاً على المهجّرين، فبلغت نسبة الأميّة بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن خمس سنوات 18.7%، وبين الإناث 28.8%. وهذا يعود إلى الأزمة المعيشيّة أو إلى فقدان المعيل، ما جعل نسبة 25% من الذكور من الفئة العمريّة 15 - 19 و55% من الفئة العمريّة 20 - 24 ينقطعون عن الدراسة وينخرطون باكراً في سوق العمل أو في الميليشيات، من دون الحصول على المعرفة وعلى الثقافة والتعليم اللازمين لمواجهة أعباء الحياة[7]. وتبعاً لدراسة أخرى، بلغت نسبة الأميّة في بعض أحياء بيروت الفقيرة 70% لدى الإناث و80% لدى الذكور في الفئة العمريّة 10-14 سنة. كما كانت الأميّة منتشرة بشكل أوسع بين أرباب الأُسر في الأحياء المكتظّة بالمهجّرين[8].

وعلى الصعيد العامّ، تبيّن أنّ نسبة 38% من التلاميذ ما بين سنّ العاشرة والثالثة عشرة كانوا يتوقّفون عن تحصيل العلم قبل نهاية المرحلة الابتدائيّة، و45% إلى 50% من اليافعين (من عمر 11 – 17 سنة) لا ينتسبون إلى المدرسة، و62% من الفئة العمريّة ما دون الخامسة عشرة يبقون خارج النظام المدرسيّ. كما كانت هناك توقّعات بأن ترتفع نسبة الأميّة بين الكبار عمّا كانت عليه قبل الحرب (21% للذكور و41% للإناث)[9].

إضافة إلى ذلك، سبّبت الحرب فرار المعلّمين والأساتذة الأجانب، وفرزاً طائفيّاً للطلّاب والتلاميذ والمعلّمين والأساتذة اللبنانيّين، والتحاق هؤلاء بالتنظيمات الحزبيّة والميليشياويّة، وفرض الميليشيات إراداتها على المؤسّسات التعليميّة أو عبر الطلّاب التابعين لها. فعمدت هذه أو الإدارات الطائفيّة التابعة لها («الإدارة المدنيّة في الجبل» و«مجلس الجنوب» و«مفوّضيّة التربية» التابعة للقوّات اللبنانيّة) إلى توظيف جماعاتها ومحاسيبها في المؤسّسات العامّة، وبخاصّة في قطاع التعليم الرسميّ. وكانت هذه الإدارات تمارس صلاحيّات واسعة باسم الدولة وبالنيابة عنها وتعتدي على أموالها[10].

وفي ضوء التعيينات الميليشياويّة، حصل فائض في المعلّمين غير الأكفاء، الذين قامت الحكومة اللبنانيّة بالتعاقد معهم في مدارسها الابتدائيّة، من دون أن يخضعوا لأيّة دورة تدريبيّة جادّة في كليّة التربية في «الجامعة اللبنانيّة» تسبق ذلك. وفي عام 1984/ 1985، كان خُمس عدد المعلّمين الرسميّين البالغ عددهم 21 ألفاً، لا يخضع لدورة تدريبيّة ولا يحمل شهادات تعليميّة، بل عامّة[11]. وأسوة بسائر إدارات الدولة ومؤسّساتها، تراجع مستوى العطاء والإنتاجية والانضباطيّة والمسلكيّة والمناقبيّة والضمير المهنيّ بين المعلّمين والأساتذة الجامعيّين.

ووفق تقرير لنقابة المعلّمين في القطاع الخاص و«مديريّة التعليم الابتدائيّ»، كانت نسبة 42% من المعلّمين في القطاع الرسميّ يحملون شهادة التعليم التي تمنحها دور المعلّمين، و9.8% يحملون شهادات جامعيّة، و35% يحملون شهادة البكالوريا - القسم الثاني، و11% يحملون شهادة البروفيه. وفي ضوء ذلك، كان لا بد أن يتدهور التعليم الرسميّ ويؤثّر بالتالي في التعليم العام[12].

كما أثّرت الحرب في أخلاقيّات الطلّاب والتلاميذ، فاتّسموا بالعدوانيّة

والعصبيّة، وأقدم بعضهم على العبث بسجلّات العلامات المدرسيّة. ويذكر الباحث عدنان الأمين أنّ نظّار المدارس كانوا يستقبلون يوميّاً «جيشاً» من الطلّاب المتأخّرين، وأنّ التدخين في الصفوف «صار مسموحاً» به، وإهمال الدروس من «العادات اليوميّة»، وقَرْع الجرس للقلّة من التلاميذ. ويروي الأمين أنّ الشعارات والصور السياسيّة كانت تملأ جدران غرف التدريس والممرّات والملاعب، فضلاً عن تحطيم الطاولات والنوافذ والكراسي باستمرار كنوع من التسلية، أو «التلميح» (=التهديد) للمعلّم بما هو أعظم. وفي بعض الأحيان، كان يتمّ تفجير سيّارات المعلّمين أو على الأقلّ إتلاف عجلاتها أو تفريغها من الهواء. وفي إحدى المرّات اختفى أحد أساتذة كلّيات الفرع الثاني في «الجامعة اللبنانيّة»، فيما أُشبع بعض أساتذة المؤسّسة المذكورة ضرباً داخل حرم الجامعة أو عند أحد الحواجز. وروى الأمين حادثة ضبط أربعين مسدّساً من طلّاب إحدى المدارس خلال عام دراسيّ واحد، وأنّه أصبح من الشائع أن يُحيّي التلميذ أستاذه خارج المدرسة وهو يمتطي «دوشكا» خلف اللاند[13].

ومن جهتها، أشارت الدكتورة فاطمة بدويّ إلى تراجع في القيم والأخلاقيّات عند التلاميذ. فتبيّن لها من خلال استطلاع أنّ نسبة 65% من معلّمي المدارس واجهوا صعوبة في ضبط تلاميذهم، ووجد 70% منهم صعوبة في التعليم، بينما لاحظت نسبة 75% تراجعاً في القيم والأخلاقيّات عند تلاميذهم. وذكرت بدويّ أنّ 85% من المعلّمين لاحظوا تراجعاً في رغبة التعلّم لدى التلاميذ، بعدما أصبح يُنظر إلى التحصيل العلميّ بدنيويّة، ولم يعد، وفق رأي التلاميذ، عاملاً أساسيّاً للنجاح. كما تراجع التركيز حول الموضوع والفضول العلميّ والإبداع عندهم، وحلّ محلّهم غياب الطموح وعدم وضوح الهدف وبطء الاستيعاب والتشتّت الذهنيّ، والخوف والقلق والرعب والضياع، وعدم التوازن في الشخصيّة[14]. كما أدّى انتماء التلاميذ إلى الميليشيات والأحزاب، في تغيّر علاقة أهلهم بالمدرسة، حيث أصبح هؤلاء ينظرون إلى الإداريّين والمعلّمين في المدارس بطريقة فوقيّة، ويجري حلّ خلافاتهم معهم عن طريق العنف[15].

هذه الصور السلبيّة المتبادلة بين التلميذ والمعلّم يُلخّصها الجدول (62)، فقد أضحى المعلّم في نظر التلميذ صاحب شخصيّة ضعيفة، يُحاسِب وكأنّ الظروف طبيعيّة، يعمل لوحده في الصف، متسلّط، و«يتوصّى» بفتاة لأنّها جميلة، ويعمل

في مدرسة ثانية. أمّا التلميذ، فكان في نظر المعلّم، ذا مستوى ضعيف، مستهتراً، وحزبيّاً أو ميليشياويّاً، متغيّباً عن الصف في كثير من الأحيان، مثيراً للفوضى، متخاصماً مع زملائه.

جدول (62) الصور السلبيّة المتبادلة بين التلميذ والمعلّم[16]

صورة المعلّم لدى الطلّاب	صورة الطلّاب لدى المعلّمين
شخصيّته ضعيفة	مستوى ضعيف
يحاسب وكأنّ الظروف طبيعيّة	مستهترون
بطيء	ينتمي ثلثهم إلى تنظيمات حزبيّة
متسرّع في الدرس	لا يعطون بشكل جيّد
زهقان	يغيبون بشكل متكرّر
يحلّ المسائل لوحده على اللوح	يدهنون اللوح بالزيت لمنع الدرس
متعاقد مع مدرسة أخرى	يخلعون الباب لإحداث فوضى
متسلّط	يصطدمون ببعضهم بعضاً
يتوصّى بفتاة معيّنة لأنّها جميلة	معظمهم من المهجّرين

وفي ضوء التطوّرات العسكريّة والأمنيّة واحتلال المدارس من قبل المهجّرين، أضاع التلاميذ شهوراً عدّة من التعليم. ويُبيّن الجدول (63)، أنّ العام الدراسي 1975/ 1976، والعام 1983/ 1984، كانا الأسوأ على صعيد الوقت الضائع من التعليم. فبلغ بين ستّة إلى سبعة أشهر، فيما سجّلت بقيّة الأعوام إضاعة ما بين شهر واحد وثلاثة أشهر. وفي الإجمال، أضاع التلاميذ 35 شهراً من الدراسة بين عامَي 1975 و1987. يُضاف إلى ذلك، التعطيل الذي تسبّبت فيه حروب الجنرال عون في الشرقيّة بين عامَي 1989 و1990. وباختصار، بلغ عدد الأشهر الضائعة من بداية الحرب إلى نهايتها، وفق إحصاءات «المركز التربوي للبحوث والإنماء» 43 شهراً، أي حوالى 30% من مجموع الأشهر المخصّصة للتعليم[17].

جدول (63) مجموع الوقت الضائع من الأعوام الدراسيّة
1974/ 1975 – 1986/ 1987[18]

العام الدراسيّ	عدد الأشهر	العام الدراسيّ	عدد الأشهر
1974/ 1975	2	1981/ 1982	2
1975/ 1976	7	1982/ 1983	3
1976/ 1977	2	1983/ 1984	6
1977/ 1978	2	1984/ 1985	2
1978/ 1979	2	1985/ 1986	2
1979/ 1980	1	1986/ 1987	1
1980/ 1981	3		
مجموع أشهر التعطيل			35

بناءً على الأوضاع الأمنيّة، جرت تعديلات جذريّة وأساسيّة في برامج التعليم ودوام الدراسة، واضطرّت وزارة التربية إلى دمج السنتين الدراسيّتين 1975/ 1976 و1976/ 1977 في سنة دراسيّة واحدة، جاعلة التعليم بما تيسّر من المنهج التقليديّ[19]. فاختُزلت مواد التاريخ والجغرافيا والرياضة والرسم، واكتُفي بالمواد الأساسيّة الضروريّة. أمّا ساعات الدوام المدرسيّ، فخفّضت إلى أربع ساعات، وحتّى إلى ثلاث، إضافة إلى التعطيل القسريّ بسبب طبيعة الحرب، واضطرار المؤسّسات التعليميّة إلى إقفال أبوابها.

كما تسبّب عجز الدولة عن إجراء امتحانات رسميّة في مناسبات عديدة، إلى الاستعاضة عنها بما سُمّي بـ «إفادات الترشيح» للامتحانات الرسميّة، ممّا رفع عدد حملة «شهادات» البروفيه والبكالوريا بفروعها المختلفة، ومكّن بالتالي الكثير من التلامذة من الالتحاق بالسنوات الأولى لكلّيات «الجامعة اللبنانيّة»، التي تراجع مستواها العلميّ وتأثّرت بالحرب مباشرة.

يُبيّن الجدول (64)، أنّ امتحانات شهادة البروفيه لم تجرِ بين عامَي 1974/ 1975 و1982/ 1983، باستثناء عام 1978/ 1979. كما توقّفت امتحانات البكالوريا/ القسم الأوّل مدّة خمسة أعوام دراسيّة[20]. وفي البكالوريا – القسم الثاني، لم تجرِ الامتحانات عام 1977/ 1978، وجرت بصورة جزئيّة في العام 1978/ 1979،

فاعتُبر ناجحاً من نال نسبة 25% فقط من المجموع. وبناءً عليه، صنّفت منظّمة «الأونيسكو» البكالوريا الثانية اللبنانيّة عام 1988 في المرتبة 93، مع الإشارة إلى أنّ المرتبة 95 كانت الأخيرة[21]. وهذا ما حدا بالجامعات الأجنبيّة أن تشترط على الطلّاب اللبنانيّين الراغبين في الدراسة عندها الالتحاق بصفوف تحضيريّة تؤهّلهم لدخول الجامعة.

جدول (64) تعطّل الامتحانات الرسميّة في التعليم ما قبل الجامعيّ بين عاميّ 1975 – 1982[22]

	75 /74	76 /75	77 /76	78 /77	79 /78	80 /79	81 /80	82 /81
بريفيه	- +	-	-	-	+	-	-	-
بكالوريا 1	- +	-	-	-	-	+	+	+
بكالوريا 2	+	+*	+	-	** - +	+	+	+

(+) = إجراء امتحانات. (-) = لم تجر امتحانات. (+ -) = امتحانات جزئيّة. (+ *) = جرت امتحانات ذلك العام في العام التالي. (**) = اعتبر ناجحاً من نال 25% من المجموع.

لقد تسبّبت التهجير والحرب في ضياع فترات طويلة من التحصيل الدراسيّ، وفي انهيار المبنى والبرنامج المدرسيّين، وملكة التفكير والمنطق عند الطلاب والتلاميذ، وانعكست تراجعاً في مستوياتهم. وجاء في دراسة للمركز التربوي للبحوث والإنماء صدرت في مطلع الثمانينات، أنّ نسب التأخّر الدراسيّ والرسوب وصلت إلى 65.2% في المرحلة الابتدائيّة، وارتفعت في المرحلة المتوسّطة إلى 80.7%، وفي المرحلة الثانوية إلى 82.5%[23]. كما هبط مستوى الرقابة في مؤسّسات التعليم العامّ والخاصّ المشهود لها قبل الحرب، وتفشّت ظاهرة الغشّ في الامتحانات وشراء الأسئلة وتزوير العلامات. ويذكر علي سعيد فاضل أنّ الميليشيات كانت تعمل على إنجاح أكبر عدد ممكن ضمن الحيّز الجغرافيّ الطائفيّ أو المذهبيّ الذي تسيطر عليه لتغطية أعمالها[24]، كلُّ ذلك بحجّة حماية الوطن، على حدّ قول نسيم خوري، الذي طردته الميليشيات من كلّيته (الإعلام والتوثيق) إثر خلاف معه حول نتائج الامتحانات[25]. وفي كثير من الأحيان، كان المرشّحون للامتحانات يحصلون على الأجوبة والأسئلة معاً. وبحجّة أنّ مقاتليها لم يتوافر لهم الوقت الكافي للدراسة، عمدت الميليشيات في المنطقة الشرقيّة إلى توزيع أجوبة امتحانات البكالوريا على عناصرها من

«الطلّاب»[26]. فكانت المشكلة الكبرى التي تمنع وزارة التربية من ضبط الامتحانات، هي مسألة تأمين مكان لإجرائها تتوافق عليه القوى الميليشياويّة.

وفي أحيان أخرى، كان المسلّحون يتلون الإجابات عن الأسئلة بوساطة مكبّرات للصوت، فيما يكتب آخرون منهم إجابة المسائل الحسابيّة على اللوح[27]. أمّا المعلّمون المراقبون، فكانوا يقفون على «الحياد»، أو يغادر بعضهم قاعات الامتحانات بعدما انتفت الحاجة إلى وجوده. وعندما وصلت نسبة النجاح في البكالوريا الثانية في إحدى المناطق إلى 80%، وفي منطقة أخرى إلى 8%، فتحت وزارة التربية الباب أمّام الجميع للدخول إلى الجامعة[28]. وفي نيسان 1986، قرّر مجلس عمداء «الجامعة الأميركيّة في بيروت» إلغاء امتحانات الدخول الذي كان قد أُجري في أول شباط، بعدما ثبت لديها تسريب الأسئلة إلى الخارج[29].

وبعدما فقد المعلّمون وأساتذة الجامعات احترامهم وهيبتهم، تعرّضوا للاعتداء أو الخطف أو القتل[30]. ففي عام 1987، أحصت نقابة معلّمي المدارس الخاصّة في لبنان مقتل نحو 400 معلّم و20 أستاذاً جامعيّاً[31]. وفي بعض الحالات، خصوصاً مطلع الحرب، عمد بعض المعلّمين إلى إتلاف سجلّات الدوام في مدارسهم كي لا تطالهم الرقابة الرسميّة. لقد أصبح **«الطلّاب الأشقياء»** على حد قول نسيم خوري **«يحملون المسدّسات بدلاً من الأقلام والكتب، ويحفظون أسماء القذائف بدلاً من الأبجديّة في رؤوسهم...»**[32].

– التعليم الرسميّ والخاصّ: بالأرقام

عند مقارنة أوضاع التعليم ما بين العامين الدراسيّين 1974/ 1975 و1986/ 1987، يتبيّن لنا أنّ قطاع التعليم شهد تطوّراً وتقدماً في أعداد التلامذة والطلّاب، إذ ارتفع بمعدل سنويّ بلغ نسبة 0.55% في التعليم العامّ، و1.56% في التعليم المهنيّ والتقنيّ، و3.33% في التعليم الجامعيّ[33]. وأظهرت كلُّ مؤشّرات التعليم بين عاميّ 1975 و1989 هيمنة قطاع التعليم الخاصّ على التعليمين الرسميّ والخاصّ المجانيّ. ووفق الجدول (65)، حقّق قطاع التعليم الخاصّ غير المجّانيّ نمواً ملفتاً بلغ حوالى 46.7% ما بين عاميّ 1974/ 1975 و1988/ 1989، وشكّل تلاميذته على التوالي حوالى 31.7 % و49% في

التاريخين المذكورين من مجموع التلاميذ في مرحلة ما قبل التعليم الجامعيّ. وفي عام 1988/ 1989، بلغ عدد المعلّمين في القطاع الرسميّ 26,895، وفي التعليم الخاصّ المجانيّ 4,817، وفي التعليم الخاصّ غير المجانيّ 20,305 معلّماً[34].

جدول (65) تطوّر أعداد تلامذة لبنان في التعليمين الرسميّ والخاصّ للمرحلة ما قبل الجامعيّة (1974/ 1975 – 1986/ 1987)[35]

العام الدراسيّ	التعليم الرسميّ	التعليم الخاصّ المجانيّ	التعليم الخاصّ غير المجانيّ	المجموع
1975 /1974	320,825	195,924	240,243	756,992
1978 /1977	327,780	153,343	249,224	730,347
1980 /1979	292,776	152,832	282,292	727,900
1981 /1980	310,892	157,498	310,892	779,282
1982 /1981	294,257	154,447	320,732	769,436
1983 /1982	316,425	147,225	329,013	792,663
1985 /1984	288,715	149,904	339,397	778,016
1986 /1985	284,996	158,924	344,061	787,981
1987 /1986	292,463	159,492	356,513	808,468
1989 /1988	237,054	130,146	352,515	719,715

إنّ تفضيل الأهل إعطاء أبنائهم تعليماً في مدارس خاصّة غير مجانيّة لتمتّعها باستقلاليّة نسبيّة عن التدخّلات الميليشياويّة[36]، أدّى إلى تحوّل بعض المدارس من مجانيّة إلى غير مجانيّة (مرسوم 95 لعام 1983)[37]، وبالتالي إلى هبوط عدد التلامذة في المدارس الرسميّة بنسبة 72% في التعليمين المتوسّط والثانوي[38]، لكنّ «الطلب» على المدارس الخاصّة غير المجانيّة، وخصوصاً الأجنبيّة منها ذات الأقساط المرتفعة، إلى جانب التضخّم وغلاء المعيشة، جعل قطاع التعليم مكلفاً بالنسبة إلى الفئات المتوسّطة ذات الأجور المتدنّية. ويُلاحَظ من الجدول (66)، أنّ عدد المدارس الخاصّة المجانيّة وغير المجانيّة التابعة للطوائف الدينيّة تناقص، فيما ازداد عدد تلامذتها. وهذا يعود إلى ظروف الحرب، والدمار الذي لحق بالأبنية المدرسيّة والسياسات في تجميع المدارس، ممّا فرض على عدد كبير من التلاميذ الالتحاق

بالمدرسة الواحدة. فبالنسبة إلى الطوائف الإسلاميّة مجتمعة، بلغت نسبة تراجع عدد مدارسها 6%، مقابل زيادة في عدد التلاميذ بنسبة 6.7%.

جدول (66) عدد مؤسّسات التعليم الطوائفيّة المجانيّة وغير المجانيّة الإسلاميّة والتلامذة بين عاميّ 1977/ 1978 – 1981/ 1982[39]

السنة الدراسيّة	عدد المدارس			مجموع	عدد التلامذة			مجموع
	سنّة	شيعة	دروز		سنّة	شيعة	دروز	
1978 /1977	137	130	20	287	41,881	37,160	5,139	84,180
1982 /1981	129	127	24	280	44,692	50,482	7,182	102,356

وفي المقابل، يُظهر الجدول (67)، أنّ عدد المدارس المسيحيّة مجتمعة تراجع بين عاميّ 1977/ 1978 و1981/ 1982 بحوالى 10.8%، في حين بلغت الزيادة في عدد التلاميذ في الفترة نفسها 19.8%. وهذا يدلّ، كما في المدارس الإسلاميّة، على أنّ أجواء الحرب وتراجع مستوى المدرسة الرسميّة نتيجة ضعف إشراف الدولة عليها، وبالتالي تعاظم نفوذ الميليشيات على مؤسّسات التعليم الرسميّ، أدّت كلّها إلى نمو التعليم الخاصّ الطوائفيّ، وحدوث تنافس واضح بين المؤسّسات التي تضطلع به.

لقد أجرت الباحثة آمّال رومانوس الحويّك مقارنة بين المدارس الطائفيّة الإسلاميّة والمدارس الطائفيّة المسيحيّة، فوجدت أنّ المدارس المجانيّة لدى الطائفة الإسلاميّة وخاصّة الشيعيّة منها، قد تفوّقت من ناحية عدد المدارس والتلاميذ على تلك غير المجانيّة، في حين كان العكس هو الصحيح بالنسبة إلى الطوائف المسيحيّة، باستثناء مدارس الموارنة، فزاد عدد المدارس غير المجانيّة عن تلك المجانيّة للطائفة نفسها، وفاق عدد التلاميذ في المدارس غير المجانيّة بكثير عدد أولئك الذين في المدارس المجانيّة. وخلصت الباحثة إلى أنّ أكثر المدارس الطوائفيّة كانت تتمركز في أماكن تواجد الطائفة، وأنّ جميع الطوائف في لبنان كانت خلال الحرب تهتمّ بمدارسها غير المجانيّة أكثر من تلك المجانيّة[40].

جدول (67) عدد مؤسّسات التعليم الطوائفيّة المجانيّة وغير المجانيّة المسيحيّة والتلامذة بين عاميّ 1977/ 1978 و1981 / 1982[41]

السنة الدراسيّة	عدد المدارس				المجموع	عدد التلامذة				المجموع
	موارنة	كاثوليك	أرثوذكس	بروتستانت		موارنة	كاثوليك	أرثوذكس	بروتستانت	
1977/ 1978	201	57	20	36	314	58,701	20,716	11,504	16,147	107,068
1981/ 1982	171	62	19	28	280	72,862	28,379	13,460	17,621	132,322

ومع ذلك، لم تسلم هذه المؤسّسات من انعكاسات الحرب عليها. ففي المدارس الخاصّة غير المجانيّة، لم يتجاوز العام الدراسيّ في أفضل سنوات الحرب 100 يوم تدريس في أحسن الأحوال[42].

أمّا في ما يتعلّق بالتعليم المهْنيّ والتقْنيّ، فذكرت دراسة أعدّتها المديريّة العامّة للتعليم لهذا القطاع عشيّة حرب لبنان، أنّ ربع القوى العاملة في لبنان قد تلقّت إعداداً مهْنياً[43]. وكان الالتحاق بالمدارس المهْنيّة شيئاً تجنّبه أبناء العائلات الميسورة والغنيّة لأسباب اجتماعيّة، بعدما فضّلوا التعليم الجامعيّ الذي يؤمّن لهم الحصول على شهادات في الطبّ والهندسة وغيرهما. في المقابل، شكّل الالتحاق بالمدارس المهْنيّة سمة لأبناء الفئات الشعبيّة، الذين افتقدوا إلى المقدرتين العلميّة والاقتصاديّة لمتابعة التعليم الجامعيّ، وفضّلوا المراهنة على مهاراتهم الفنّيّة والمهْنيّة واليدويّة عبر سنوات دراسيّة لا تتجاوز عادة الثلاث بعد المرحلة المتوسّطة. ومع ذلك، لم يشكّل طلّاب التعليم المهْنيّ عام 1972/ 1973 سوى 0.99% من مجموع تلامذة لبنان. وفي عام 1977/ 1978، ارتفعت هذه النسبة إلى 3.5%[44]. بيد أنّ سنوات الحرب الخمس الأولى، شهدت انخفاضاً في أعداد التلامذة المهنيّين والتقنيّين في المدارس الرسميّة، ثمّ تصاعداً منذ العام 1980/ 1981. ففي العام الدراسيّ 1977/ 1978، كان 26,167 تلميذاً منخرطاً في التعليم المهْنيّ والتقْنيّ الرسميّ والخاصّ، مقابل 22,067 من زملائهم في التعليم الثانويّ[45]. وفي العام 1980/ 1981، ارتفع عددهم إلى 31,208 تلميذ، مقابل 79,073 طالباً جامعيّاً، هذا مع العلم أنّ حاجات البلد كانت تتطلّب، في ضوء هجرة اليدّ العاملة الماهرة، أنْ يكون عدد المهْنيّين الخرّيجين ثلاثة أضعاف عدد الجامعيّين[46]. وقد احتلّ قطاعا الصناعة الفندقيّة والسياحيّة وقطاع الخدمات، أهمّية بارزة في التعليمين المهْنيّ والتقْنيّ.

وخلال العام الدراسيّ 1979/ 1980، انحصر التعليم المهْنيّ والتقْنيّ في 130 مؤسّسة، 17 منها رسميّة والباقية في يد القطاع الخاصّ. ومن أصل 113 مدرسة مهْنيّة وتقْنيّة خاصّة، وُجدت 86 في بيروت وضواحيها، ومجموع عدد تلاميذها 20,392، أي 69.6% من إجماليّ التلاميذ المنخرطين في هذا النوع من التعليم. ويعود ذلك، إلى أنّ التعليم المهْنيّ في تلك المحافظة، كان يتواجد جنباً إلى جنب مع التمركز الاقتصاديّ في العاصمة وضواحيها[47]. أمّا في محافظتي الشمال والجنوب، فبلغ عدد التلاميذ على التوالي 1,836 و1,935 تلميذاً، في حين بلغت حصّة محافظة جبل لبنان 1,937 ومحافظة البقاع 2,198 تلميذاً[48].

يُبيّن الجدول (68)، أنّ التعليم المهْنيّ والتقْنيّ حقّق نموّاً ملحوظاً خلال الثمانينات في أعداد التلاميذ والمعلّمين والمعاهد، سواء في القطاع الرسميّ أو الخاصّ، مع الإشارة إلى أنّ معدّل النموّ المحقّق بين العامين الدراسيّين 1979/ 1980 و1982/ 1983 بلغ 18.4%، وأنّ نسبة انخراط الفتاة في هذا النوع من الاختصاص في المدارس الرسميّة بلغت 17.4% في التاريخ الأخير، مقابل 45.3% في المدارس الخاصّة[49]. وفي عام 1986/ 1987، تراجع عدد التلاميذ المهْنيّين إلى 31,045: 8,246 في القطاع الرسميّ و22,799 في القطاع الخاصّ، بعدما كان وصل إلى ذروته في العام الدراسيّ 1982/ 1983 (40,277 تلميذاً وتلميذة)[50]. وتدلّ هذه الأرقام على وجود فجوة كبيرة في توزّع التلاميذ المهْنيّين والتقْنيّين بين القطاعين الخاصّ والرسميّ لم يكن بالإمكان إغلاقها، إذ حافظت المدارس المهْنيّة الخاصّة على سيادتها تجاه التعليم الرسميّ بنسبة فاقت 75%[51]. إضافة إلى ذلك، احتكر التعليم المهْنيّ الخاصّ اختصاصات غير متوافرة في القطاع الرسميّ (88 اختصاصاً مقابل 47)، وخصوصاً ما يتعلّق منها بقطاعيّ التجارة والخِدمات. وهذا يدلّ، على أنّ التعليم المهْنيّ والتقْنيّ الخاصّ، رغم كلّ انعكاسات سلبيّات الحرب على سوق العمل، عرف كيف يتكيّف مع سوق العمل اللبنانيّة، في حين كان التعليم الرسميّ أقلّ استجابة لهذه الناحية[52].

جدول (68) تطوّر أعداد التلاميذ والمعاهد المهْنيّة والتقْنيّة بين عاميّ 1974/1975 – 1986/1987[53]

العام	التلاميذ			المعاهد		
	رسميّ	خاصّ	مجموع	رسميّ	خاصّ	مجموع
75/1974	5,354	20,437	25,791	17	134	151
78/1977	5,210	20,957	26,167	17	130	147
80/78	6,320	21,903	28,223	17	113	130
81/1980	6,975	24,233	31,208	18	139	157
82/1981	8,465	30,580	39,045	19	162	181
83/1982	8,383	31,894	40,277	22	162	184
87/1986	8,246	22,799	31,045	22	188	210

2 - نصيب التعليم العالي من الحرب

على صعيد التعليم الجامعيّ، ضمّ هذا القطاع عشيّة الحرب خمس جامعات وستّة معاهد للدراسات العليا، تركّزت جميعها تقريباً ضمن الحدود الإداريّة لمدينة بيروت. لكنّ الحرب غيّرت في جغرافيّة التعليم الجامعيّ وجعلته يهجر العاصمة إلى الضواحي ومراكز المحافظات. وعندما انتهت حرب لبنان عام 1990، كان عدد مؤسّسات التعليم العالي قد وصل إلى 18 مؤسّسة تتمركز في مجملها في مدينة بيروت وضواحيها ما عدا «جامعة البلمند» و«جامعة الجنان» في طرابلس. وأسوة بالمدارس، لحقت الأضرار الماديّة الجسيمة بمباني «الجامعة اللبنانيّة» وتجهيزاتها ومختبراتها ومكتباتها، وتعرّضت إلى السرقة والتلف والحريق. لكنّ أخطر ما واجهته، هو تفريعها على أساس طائفيّ مناطقيّ.

– الجامعة اللبنانيّة: تفريعها ودورها الوظيفيّ الضائع

كان أبرز المتغيّرات السلبيّة التي طرأت على التعليم الجامعيّ في لبنان هو صدور مراسيم عدّة عام 1977 قضت بتفريع كلّيات «الجامعة اللبنانيّة» بما يناسب الواقع الأمنيّ أو الجغرافيّ أو الطائفيّ. فشكّلت هذه المراسيم ضربة قاسية لواقع الجامعة الرسميّة ومستواها العلميّ، وقزّمت بالتالي من دورها، وأفقدتها طابعها ودورها

الوطنيّين في صهر اللبنانيّين بعضهم ببعض[54]. فأضحى طلّاب الفروع من طائفة واحدة ومنطقة واحدة وتيّار إيديولوجيّ واحد متجانس[55]. وبعد ستّ سنوات على اندلاع الحرب، كان للجامعة اللبنانيّة واحد وثلاثون فرعاً موزّعة على المحافظات الخمس[56]. وفي عام 1986، بلغ عدد هذه الفروع 48 فرعاً تحتضنها 12 كلّية وتضمّ 64 اختصاصاً[57].

وبينما كان التفريع في الأساس مطلباً للمناطق الشرقيّة واعتُبر من قبل القوى الوطنيّة والإسلاميّة تقسيماً للجامعة الوطنيّة، إلّا أنّ القوى السياسيّة والحزبيّة في المناطق الغربيّة سرعان ما «استوعبت» هذا الإجراء، واعتبرته يندرج تحت شعار «اللامركزيّة»[58]. كان تفريع «الجامعة اللبنانيّة» في الحيّز الجغرافيّ، الطائفيّ وبالتالي إضعاف سلطة الدولة على الإشراف والرقابة على هذه المؤسّسة الوطنيّة، يخدم مختلف الميليشيات والأحزاب في لبنان، ويقوّي من سلطتها على شريحة اجتماعيّة واسعة. فكلّما ضعفت التوجّهات الوطنيّة والتنشئة الوطنيّة في هذه المؤسّسة، تمكّنت الميليشيات وقوى الأمر الواقع من تسريب إيديولوجيّاتها الحزبيّة والطائفيّة وسياساتها على شريحة واسعة من الطلّاب. إضافة إلى ذلك، أثّرت سلباً الانتماءات الحزبيّة والميليشياويّة والإيديولوجيّة للهيئات التعليميّة والطلّابيّة والإداريّة، والتعطيل القسريّ والتهجير المستمرّ، وتراجع نسبة الطلّاب الأجانب في الجامعات، فضلاً عن التدخّلات السياسيّة، في هذه المؤسّسة الوطنيّة، فتراجع مستواها عمّا كان عليه قبل الحرب[59].

يمكن ملاحظة تراجع مستوى الجامعة الوطنيّة عبر قضاء الحرب على وظيفتها في التنمية البشريّة المستدامة (تربية وفكر وثقافة ومعرفة) وكمركز للأبحاث، فتلاشى دورها التوجيهيّ، واقتصر على تلبية الطلب الاجتماعيّ عليها بالفرص الدراسيّة الخادعة التي تتيحها. فارتفعت أعداد الطلّاب غير الأكفاء فيها، وحدث تغيّر في العلاقة بين الأستاذ والطالب، فيما استمرّت المناهج والامتحانات والتقويم في «كلاسيكيّتها»، وأصبح التخرّج السريع في أيّ اختصاص وبأيّة وسيلة، هو للحصول على الوظيفة المدعومة من قبل العصبيّة الطائفيّة أو الميليشياويّة[60].

وفي عام 1981، كانت هناك فروق أكاديميّة واجتماعيّة واضحة بين طلّاب

«الجامعة اللبنانيّة» وطلّاب الجامعات الخاصّة. فكانت الجامعات الخاصّة تضمّ 86% من الطلّاب الذين يتابعون الاختصاصات الخِدماتيّة المرموقة، ويشكّلون نسبة 51% من مجموع طلّابها، في حين كانت نسبة 93% من طلّاب الجامعة اللبنانيّة يتجمّعون في الاختصاصات التعليميّة والاجتماعيّة والإداريّة(61). إضافة إلى ذلك، اختلفت الشرائح الاجتماعيّة لطلاب «الجامعة اللبنانيّة» عن تلك لطلّاب الجامعات الخاصّة. فكان معظم الملتحقين بـ «جامعة القديس يوسف» و«الجامعة الأميركيّة في بيروت» هم من أبناء العائلات الثريّة والميسورة، خرّيجي المدارس الأجنبيّة والمحلّية الكاثوليكيّة والأنكلوسكسونيّة، فيما شكّل تلامذة التعليم الرسميّ أكثر (فقراء ومتوسّطو الحال) طلّاب «الجامعة اللبنانيّة». ولم تُردم هذه الهوّة جزئيّاً إلا بفضل «مؤسّسة الحريري» التي فتحت أبواب هاتين المؤسّستين بين عاميّ 1983 و1995، ومقاعد الدراسة في الجامعات الأميركيّة والأوروبيّة كذلك، أمّام أبناء الطبقات الشعبيّة والمتوسّطة(62).

وبينما بلغ عدد طلّاب «الجامعة اللبنانيّة» 15,722 في العام الجامعيّ 1974/ 1975، واصل عددهم في الارتفاع بشكلٍ مطّردٍ إلى أن بلغ ما يقرب من 40 ألفا في العام الجامعيّ 1987/ 1988. وسُجّل ارتفاع ملحوظ في نسبة الفتيات اللاتي التحقن بتلك المؤسّسة: من 30% من مجموع الطلّاب لعام 1974/ 1975 إلى 47.35% عام 1982/ 1983 والى 51% في العام الدراسيّ 1991/ 1992(63). وقد أخفت هذه الزيادة في عدد طلّاب «الجامعة اللبنانيّة» وراءها، مجموعة من التساؤلات حول الواقع التعليميّ والمناهج العتيقة، والازدحام غير الطبيعيّ في المعاهد والكلّيات، فضلاً عن سوء التجهيزات والأبنية والإدارة.

لقد قام أحد أساتذة «الجامعة اللبنانيّة» بتقويم موضوعيّ لأسباب تدهور تلك المؤسّسة. فرأى، إضافة إلى التفريع الذي حصل لأسباب أمنيّة، وبغايات طائفيّة سياسيّة، أنّ السلطة السياسيّة خلال الحرب عمدت إلى القضاء على استقلاليّة هذه المؤسّسة، واستباحتها لأغراضها الشخصيّة والطائفيّة، عبر تحويلها إلى دائرة للتوظيف والانتفاعات، وتعطيل المجالس التمثيليّة الأكاديميّة والطلّابيّة التي حقّقت مكاسب كثيرة قبيل الحرب من ناحية كلمة الفصل في كثير من الشؤون والقضايا الأكاديميّة والإداريّة. فحصرت هذه السلطة كلّ قرارات تلك المؤسّسة بيد رئيسها، الذي كان يُعيّن هو وعمداؤها من قبلها. فانعكس خضوع الجامعة إلى

سلطة غير أكاديميّة، مصحوباً بالتدهور الاقتصاديّ وانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة، على أوضاع هيئتها التعليميّة. فلم يعد هناك التزام بقانون التفرّغ، بعدما تمّ إلحاق أعداد كبيرة من الأساتذة بها، وفق رغبة القوى السياسيّة والميليشياويّة، من دون أيّ تدقيق بمدى حاجة الجامعة إليهم، ومدى ما يتمتّعون به من كفاءة وعلم. كما انصرف عدد كبير من أعضاء هيئتها التعليميّة إلى العمل خارج الجامعة، لسدّ الفجوة بين رواتبهم التي انخفضت وبين احتياجاتهم(64).

وكما أشرنا، غلبت على «الجامعة اللبنانيّة» الاختصاصات الإنسانيّة والحقوق التي لم تعد تتلاءم مع حاجات سوق العمل التي أشبعت بها، في حين استطاع قطاع التعليم العالي الخاصّ التحوّل إلى اختصاصات خدماتيّة تحتاج إليها هذه السوق. وكان الفيض من الخرّيجين الذين انتسبوا في الأصل إلى «الجامعة اللبنانيّة» على أساس «إفادات الترشيح»، يعني بطالة وإرهاق لإدارة الجامعة وموازنتها، فضلاً عن إشغال المقاعد الدراسيّة. وإذا علمنا أنّ أقلّ من 6% من الطلّاب المسجّلين في السنة الأولى كانوا يصلون إلى السنة الرابعة، ندرك على الفور حجم الأموال المهدورة على علميّة غير منتجة(65). والأخطر من ذلك، أنّ التفريع لم يطل الأبنية والهيئتين التعليميّة والطلّابيّة فحسب، بل شمل المناهج كذلك، وبخاصّة في مواد التاريخ والمجتمع العربيّ والثقافة، فأضحى «التدريس» قنوات لتمرير الإيديولوجيّات ونزعات الطوائف تبعاً للحضن الذي يرتاح عليه «الفرع».

يُبيّن الجدول (69)، أنّ عدد طلّاب «كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة» بلغ 33.6% في عام 1987/ 1988، وطلّاب «كلّية الحقوق» 29.9% من مجموع الطلّاب في الجامعة المذكورة، في حين بلغت نسبة طلّاب كلّيتيّ العلوم والهندسة معاً حوالى 15%. وهذا يعني، في ضوء تشبّع سوق العمل في اختصاصات الآداب والحقوق، أنّ 63.5% من طلّاب «الجامعة اللبنانيّة» كانوا معرّضين للبطالة أو ما شابه ذلك.

جدول (69) تطوّر أعداد الطلّاب في كلّيات الجامعة اللبنانيّة بين عاميّ 1982/1983 – 1987/1988[66]

الكليّة	83 - 82	84 - 83	85 - 84	86 - 85	87 - 86	88 - 87
الآداب	8,188	7,176	9,343	10,534	12,487	13,407
العلوم	5,345	4,301	6,309	7,077	8,150	5,248
الحقوق	7,064	7,410	7,218	11,402	11,022	11,931
العلوم الاجتماعيّة	2,154	1,889	2,232	3,402	3,026	3,961
معهد الفنون	1,240	1,019	1,000	1,090	1,175	1,210
التربية	390					28
العلوم الاقتصاديّة وإدارة الأعمال	1,351	1,494	1,778	1,995	1,754	1,293
الإعلام والتوثيق	589	498	891	1,017	1,058	631
الهندسة	395	461	555	677	699	786
الزراعة/ الصحّة العامّة	81	86	218	363	121	447
العلوم الطبيّة		226	335	441	76	829
المجموع	**26,797**	**24,560**	**29,879**	**37,998**	**39,568**	**39,771**

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت بوضوح هيمنة الميليشيات على الجامعة الوطنيّة، فكانت هذه القوى تتدخّل عبر مكاتبها «الطلّابيّة» في شؤون الإدارة والتعليم، ولم تتأخّر عن تقديم الدعم لجماعتها وطائفتها بشتّى الطرق الملتوية وتحت كلّ الظروف. وأثناء هيمنة «القوّات اللبنانيّة» على مدينة زحلة، عمدت إلى فرض نفوذها وسلطتها على فرع «الجامعة اللبنانيّة» هناك، وتمكّنت من أن تستأثر بالحصّة المسيحيّة في سلك التعليم الجامعيّ من ناحية تفريغ الأساتذة أو التعاقد معهم[67]. وفي بعض الكلّيات، كانت الميليشيات تتدخّل لإنجاح فلان لسبب بسيط، أنّه ينتمي إلى التنظيم أو إلى الطائفة، من دون أيّ اعتبار أكاديميّ. ومن يستعصي عليها من الأساتذة الشرفاء، كان يتعرّض

لـ«التأنيب» أو «التأديب». ففي إحدى المرّات هُوجِم أستاذ جامعيّ في كلّية إدارة الأعمال في بئر حسن في منزله من قبل «المكتب الطلّابي» لإحدى الميليشيات وتعرّض للتهديد بالقتل، وتمّ الاستيلاء على كلّ مسابقات الامتحان. وفي اليوم التالي، وُضعت العلامات على المسابقات بإشراف المكتب المذكور[68]. وفي كلّية الآداب في الفرع الأوّل، تدخّل المكتب الطلّابي لإحدى الميليشيات لمصلحة أحد الطلّاب الذي ضُبط متلبّساً بالغشّ. وعندما أصرّ الأستاذ المشرف على الامتحان على رفع المسألة إلى رئيس القسم، تبيّن له أنّ «المكتب» قد سبقه إليه وتمّت تسوية المسألة، فتابع الطالب امتحاناته وبأسلوب الغشّ نفسه وكأنّ شيئاً لم يكن[69]. وفي حالات أخرى، نال طلّاب في كلّية الحقوق شهادات بدرجة جيد جدّاً، رغم غيابهم عن المحاضرات، وأصبح أحدهم مدرّساً في تلك المؤسّسة[70].

ولم ينحصر تدنّي مستوى طلّاب «الجامعة اللبنانيّة» على المرحلة الجامعيّة الأولى فحسب، بل تراجعت أيضاً مستويات الطلّاب في مرحلة الدراسات العليا. فبدلاً من لملمة «الفروع» وتحصين الجامعة من التدخّل السياسيّ والحزبيّ - الميليشياويّ وتحسين الأداء العلميّ وتأمين العيش الكريم للهيئة التعليميّة، وقفت إدارة «الجامعة اللبنانيّة» عام 1983 وراء إصدار المرسوم 900 الخاصّ بالنظام العامّ لشهادة الدكتوراه. فقرّرت منح هذه الشهادة من دون أيّ اعتبار لمسألة توافر الأساتذة وحقول اختصاصاتهم وقدراتهم، أو من يستوفون شروط الإشراف على الأطاريح. وهذه المسألة، جعلت من الضروريّ ترقية جمهور من الأساتذة إلى مناصب «الأستاذيّة» لاستيعاب كثرة المرشّحين في أقسام الدكتوراه. وبسبب السرعة والتسرّع، لم تكن عمليّات التقويم تخضع لمعايير علميّة دقيقة، ما أدّى إلى انضمام سيل من الأساتذة إلى لجنة الدكتوراه ممّن لم يُثبِتوا جدارتهم العلميّة من خلال أبحاثهم ودراساتهم. فكان من الطبيعيّ أن ينعكس مستوى الأستاذ الجامعيّ على الطلّاب المرشّحين لشهادة الدكتوراه ويصبح «الإشراف» «بازاراً». فالأستاذ الذي يتّسم بالسهولة والليونة تتّسع حلقته، ولا يرفض موضوع بحث لطالب يودّ «التتلمذ» على يديه. وفي بعض الأحيان، كان عدد الطلّاب الذين يُشرِف عليهم أستاذ واحد يصل إلى حوالى أربعين طالباً، فيما حدّد مرسوم الدكتوراه عدد طلّاب الدكتوراه والدبلوم لكلّ أستاذ بعشرة[71].

ولاستيعاب «الفيض» من الأساتذة «المدعومين» في «الجامعة اللبنانيّة»، جرى «تشعيب» وهميّ للمواد، واعتُمد نظام الدوامين، وتمّ استحداث ساعات وهميّة استمرّ

إلى ما بعد انتهاء الحرب. وفي الكثير من الأحيان، كان الأساتذة «يدرّسون» مقرّرات ليست من اختصاصهم. وفي ضوء ذلك، سيطر نسق تقليديّ لمواد التعليم والامتحانات والتقويم[72].

- القطاع الجامعيّ الخاصّ: تراجع مضبوط

لقد تراجع مستوى الجامعات الخاصّة، ولو بنسب أقلّ عمّا كان عليه الوضع في «الجامعة اللبنانيّة». فأدّى تسييس الجامعات الخاصّة وتدخّل الميليشيات في شؤونها، إلى أن تتحوّل إلى مراكز سياسيّة للأحزاب والميليشيات وقنوات إيديولوجيّة لها.

ففي «جامعة بيروت العربيّة» على سبيل المثال، وبسبب موقعها الجغرافيّ بالقرب من المخيّمات الفلسطينيّة، تحوّلت هذه المؤسّسة أثناء هيمنة المنظّمات الفدائيّة الفلسطينيّة على بيروت الغربيّة، إلى مركز **«للتلاحم اللبنانيّ – الفلسطينيّ»** و**«المقاومة الثوريّة ضدّ المشروع الإمبرياليّ»**، وضدّ **«كمب ديفيد»** و**«مقاومة مشاريع التقسيم للكتائبيّين»**، وذلك في سبيل **«العودة (إلى فلسطين) وإنشاء الدولة المستقلة»**. وتحوّلت «قاعة جمال عبد الناصر» في الجامعة المذكورة إلى مركز للاحتفالات المناهضة للإمبرياليّة والولايات المتّحدة وسياسة السادات. إضافة إلى ذلك، هيمنت المقاومة الفلسطينيّة على الاتحاد الطلّابي للجامعة، وعمدت مع «الاتحاد العامّ لطلبة فلسطين» إلى تعيين فلسطينيّين كمراقبين في الامتحانات بحجّة معالجة المشكلات التي قد تنشأ في وجه الطلّاب الفلسطينيّين. وقد اضطرّت إدارة الجامعة في مناسبات عديدة، إلى تكليف المنظّمات الفلسطينيّة بمهام أمنيّة خلال الامتحانات. وتحت هذا الستار، حاولت هذه المنظّمات جاهدة التدخّل في نتائج الامتحانات والشؤون الإداريّة لإنجاح ما يحلو لها من أنصارها[73].

لم يستمر الوضع طويلاً على هذا المنوال. فبعد تدهور العلاقات بين مصر و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في أعقاب «اتّفاقيّ كمب ديفيد» عام 1978، تمّ طرد 125 طالباً من الجامعة بتهمة الغشّ في الامتحانات، معظمهم من الفلسطينيّين. وعندما حاول الاتحاد الطلابيّ بدعم من المنظّمات الفلسطينيّة، التدخّل لمصلحة الطلّاب المطرودين، تصدّى رئيس الجامعة الجديد محسن خليل للضغوطات رافضاً إعادتهم[74].

وفي «الجامعة الأميركيّة»، رضخت الإدارة عام 1984 «قليلاً» لضغوط الميليشيات، وقبلت في كلّية الطبّ عدداً من الطلّاب لا يُقبل عادة[75]. وفي مناخ الاجتياح

الإسرائيليّ عام 1982، حاول «حزب الكتائب اللبنانيّة» التغلغل في «الجامعة الأميركيّة». وأسوة بالفلسطينيّين في «جامعة بيروت العربيّة»، حاول الحزب السيطرة على الاتحاد الطلّابي. وعندما فشل في الانتخابات، عمد إلى إلغاء نتائجها. وفي أيّار 1983، تدخّل مع الحكومة اللبنانيّة لعدم تجديد عقود ثلاثة من الأساتذة من أصل فلسطينيّ[76]. وفي الوقت نفسه، مارس حزبا «الكتائب» و«الوطنيّين الأحرار» نفوذاً على «جامعة القديس يوسف» و«جامعة الروح القدس» (الكسليك)، محوّلين هاتين المؤسّستين إلى مركز دعائيّ لـ **«النضال»** و**«الإيمان»** بلبنان **«الـ 10 آلاف كلم مربّع»** و**«الدفاع عن المسيحيّين والتعاليم المسيحيّة»** و**«إعادة إحياء المسيحيّين اللبنانيّين الشرقيّين»** و**«إخراج السوريّين والفلسطينيّين والغرباء»** من لبنان[77].

إضافة إلى ذلك، أثّرت جولات العنف وظاهرة التهجير واستقبال المهجّرين وأضرار القصف، وانقطاع التيّار الكهربائيّ وشبكات المياه والضائقة الاقتصاديّة، وفوق كلّ شيء، تسييس مؤسّسات التعليم، في التحصيل العلميّ للطلّاب[78]. ويُبيّن الجدول (70)، أنّ مستوى التحصيل لدى الطلبة الجامعيّين من الجنسين انخفض بشكلٍ عامّ، وأنّ مستوى تحصيل الإناث حقّق تقدّماً على تحصيل زملائهنّ. وربّما يعود هذا إلى أنّ انخراط الطلّاب الذكور في الحياة السياسيّة والحزبيّة أكثر من الإناث، كان سبباً في تراجع تحصيلهم العلميّ.

جدول (70) تقويم الأستاذ الجامعيّ للمستوى التحصيليّ للطلّاب من الجنسين (النسبة المئويّة)[79]

	جيّد	وسط	منخفض	دون جواب
المستوى التحصيلي للطلّاب	30	46	22	2
المستوى التحصيلي للطالبات	38	46	16	-

بلغ عدد طلّاب التعليم العالي في لبنان في العام الجامعيّ 1979/ 1980 (85,087) طالباً وطالبة. وفيما كانت «الجامعة اللبنانيّة» تضمّ أعلى نسبة من الطلبة اللبنانيّين (70%)، تراجعت هذه النسبة إلى 59.1% عام 1982/ 1983. كما كانت هذه المؤسّسة تضمّ أعلى نسبة من الطلّاب اللبنانيّين وغير اللبنانيّين، تليها «جامعة بيروت العربيّة»، و«جامعة القديس يوسف» و«الجامعة الأميركيّة في بيروت». وكما يُبيّن

الجدول (71)، تراجعت أعداد الطلّاب الجامعيّين بشكلٍ عامّ بين عاميّ 1979 و1983 بنسبة 18%، وهذا يعود إلى التطوّرات التي شهدها لبنان في تلك الفترة، وخصوصاً اجتياح إسرائيل له عام 1982 وما تلاه من تطوّرات أمنيّة وسياسيّة، واضطرار العديد من اللبنانيّين إلى الفرار خارج لبنان. إشارة إلى أنّ أكبر نسبة تراجع في أعداد الطلّاب كانت في «الجامعة اللبنانيّة» يليه في «جامعة بيروت العربيّة»، في حين كانت مؤسّسات التعليم العالي الموجودة في المناطق الشرقيّة أقلّ تأثّراً باضطراب الأوضاع الداخليّة، وسجّلت، على العكس من ذلك، زيادة في أعداد طلّابها بنسب متفاوتة.

جدول (71) أعداد الطلّاب في الجامعات اللبنانيّة الرئيسيّة بين العامين 1979 – 1992 والنسب المئويّة للزيادة والنقصان(80)

المؤسّسة	80/79	82/81	%	83/82	%	92/91	%
الجامعة اللبنانيّة	41,684	29,028	- 30.3	27,147	- 6.4	38,208	+ 40.7
جامعة بيروت العربيّة	28,698	24,856	- 13.3	28,992	+ 16.6	28,617	- 1.2
جامعة القدّيس يوسف	5,265	5,381	+ 2.2	5,171	- 3.9	5,398	+ 4.3
الجامعة الأميركيّة	4,530	4,709	+ 3.9	4,955	+ 5.2	4,885	- 1.4
جامعة الروح القدس	2,116	2,244	+ 6.0	2,821	+ 25.7	2,186	- 22.5
كلّيّة بيروت الجامعيّة	1,420	1,812	+ 27.6	1,845	+ 1.8	2,270	+ 23.0
المجموع	**83,713**	**68,030**	**- 18.7**	**70,931**	**+ 4.2**	**81,564**	**+ 15.0**

وعشيّة الحرب، بلغ عدد الطلّاب الأجانب في «الجامعات اللبنانيّة» نسبة 57.3% من المجموع العام للطلّاب(81). وبسبب الحرب والأوضاع الأمنيّة، تراجعت نسبتهم إلى 35.1%. وكانت أعلى نسبة لهم موجودة في «جامعة بيروت العربيّة»، تلتها «الجامعة اللبنانيّة». وعلى صعيد توزّع الطلّاب من مختلف الجنسيّات على الجامعات، احتلّت «الجامعة اللبنانيّة» المركز الأوّل حتّى عام 1981/ 1982، تلتها «جامعة بيروت العربيّة»(82). وفي عام 1982/ 1983، حلّت «جامعة بيروت العربيّة» في المركز الأوّل بالنسبة إلى عدد الطلّاب في كلّ الجامعات في لبنان، مع العلم أنّ الطلّاب الأجانب في الجامعة المذكورة بلغ 88.6% في التاريخ الأخير(83). وفي العام الجامعيّ 1989/ 1990، بلغ مجموع الطلّاب اللبنانيّين في مختلف كلّيات «جامعة بيروت العربيّة»

8,378 طالباً، أيّ حوالى 18.4% من إجماليّ عدد الطلّاب في تلك المؤسّسة(84). لكنّه ما لبث أن تراجع في السنة التالية بنسبة 7%، كما يُبيّنه الجدول (72).

يُلخّص الجدول (72) عدد الطلّاب الجامعيّين اللبنانيّين الذين كانوا يتلقّون العلم في لبنان عام 1991، وقد بلغ عددهم 58,666 طالباً وطالبة توزّعوا على الجامعات وفق النسب المئويّة. فحلّت «الجامعة اللبنانيّة» في المرتبة الأولى، تلتها «جامعة بيروت العربيّة»، فجامعة القدّيس يوسف، ثمّ «الجامعة الأميركيّة في بيروت». وفي ضوء تراجع مستوى «الجامعة اللبنانيّة» أكاديميّاً وإداريّاً وماليّاً ومبانٍ وتجهيزات، أصبح مصير نحو 60% من طلّاب لبنان في الجامعة الوطنيّة في دائرة الخطر، من ناحية انخراطهم في سوق العمل، أو منافسة خرّيجي المؤسّسات التعليميّة الخاصّة الأخرى.

جدول (72) النسب المئويّة لتوزّع الطلّاب اللبنانيّين في الجامعات اللبنانيّة الرئيسيّة عام 1991(85)

المؤسّسة الجامعيّة	%
الجامعة اللبنانيّة	59.7
جامعة بيروت العربيّة	11.3
جامعة القدّيس يوسف	8.9
الجامعة الأميركيّة في بيروت	7.4
جامعة الروح القدس (الكسليك)	3.6
كلّيّة بيروت الجامعيّة	3.5
مؤسّسات تعليم عالٍ أخرى	5.6
المجموع	**100**

أمّا بالنسبة إلى مشاركة الجنسين في التعليم العالي، فكانت بشكلٍ عامّ حوالى 60% للذكور و40% للإناث، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه النسب من جامعة إلى أخرى، ومن كلّيّة إلى أخرى داخل المؤسّسة التعليميّة الواحدة(86). وكما ذكرنا، فقد ارتفعت نسبة مشاركة الفتاة في التعليم العالي على الصعيد العامّ وحقّقت 47.9%

في عام 1991/1995 (87). والجدير بالذكر، أنّ تفريع الجامعات، وخصوصاً «الجامعة اللبنانيّة»، انعكس إيجاباً على التحصيل الجامعيّ للفتاة اللبنانيّة.

قبل الحرب، وبسبب تمركز الجامعات في بيروت، واجهت الفتاة اللبنانيّة، لأسباب اجتماعيّة واقتصاديّة، صعوبة في الالتحاق بها خارج منطقة سكنها. وعندما «أتت» الجامعة إلى الأطراف، تمّ التغلّب على العامل الاقتصاديّ، وأصبح بإمكانها تخطّي العامل الاجتماعيّ والالتحاق بالجامعة. وفي دراسة إحصائيّة جرت بين الأعوام 1986 و1990، تبيّن أنّ انتساب الإناث إلى كلّيات الصيدلة والطبّ والصحّة والعلوم الاجتماعيّة فاق نسبة الذكور المنتسبين إليها، هذا إلى جانب الالتحاق بكلّيات الهندسة الكهربائيّة والإلكترونيك والمعلوماتيّة والعلوم التجاريّة، ممّا دلّ على أنّ الفتاة اللبنانيّة واكبت المتغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتحوّلت إلى اختصاصات يتطلّبها سوق العمل اللبنانيّ (88).

3 - الحرب على الجهل: «الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ» و«مؤسّسة الحريري»

بسبب تركيبة لبنان الطائفيّة، ارتبط العمل الاجتماعيّ بالطائفة أو الحزب أو الزعيم السياسيّ أكثر منه بالدولة اللبنانيّة. فمن خلال الخدمات الاجتماعيّة، يستطيع أركان الطائفة أن يقوّوا من نفوذهم على أتباعهم، ويوطّد الحزب سيطرته على أعضائه وعلى أفراد منطقته وطائفته، بينما يتمكّن الزعيم السياسيّ عبرها من تأسيس قواعد انتخابيّة له.

ويدلّ كثرة الجمعيّات الخيريّة والاجتماعيّة في لبنان للوهلة الأولى، على انعدام الثقة بمؤسّسات الدولة وقدراتها على القيام بعمليّة التنمية البشريّة، وعلى أنّ الدولة تركت للطوائف الدينيّة، بموجب الدستور اللبنانيّ، حرّية تنمية مؤسّساتها الثقافيّة والتعليميّة والاجتماعيّة، وهو ما أبرز سلبيّات عديدة، أهمّها تغييب فكرة الوطن عند المواطن اللبنانيّ، وبقاء العلاقة الزبانيّة التي تربطه بطائفته وزعامته السياسيّة وبالمؤسّسة الدينيّة، وتلقّي الخدمات منها أو عبرها بدلاً من الدولة. كما تحمل هذه العلاقة إمكان صعود زعامات سياسيّة من خلال العمل الاجتماعيّ. مع ذلك، تبقى هناك إيجابيّات له، وخصوصاً القائم منه على التعليم ومحاربة الجهل، وإسهامه في التحوّل الاجتماعيّ والثقافيّ، سواء على مستوى الطائفة أو على مستوى الوطن. وفي ما يلي، سنعرض

نموذجين من العمل الاجتماعيّ – التربويّ الهادف إلى تحقيق التنمية البشريّة في مجال التخصّص الجامعيّ وفق تاريخ تأسيس كلٍّ منهما: أوّلاً من خلال «الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ»، وثانياً من خلال «مؤسّسة الحريري».

– الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ: العلم للمحرومين

بدأت الجمعيّة الإسلاميّة نشاطها عام 1969 كمؤسّسة لخدمة أبناء الطائفة الشيعيّة المحرومة، وعملت تحت اسم «الجمعيّة الإسلاميّة الشيعيّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ». وهذا يوضح، أنّ مجال عملها انحصر في الفئات المحرومة من الشيعة وحدهم، من دون أن يعني هذا وجود نصّ صريح يجعل الاستفادة من خدماتها التعليميّة محصوراً بأبناء طائفتها (89). وفي عام 1981، ورسميّاً في عام 1983، جرى تعديل في اسم الجمعيّة. فبقي على ما هو عليه بعدما حُذفت صفة «الشيعيّة» منه. ويعود السبب في ذلك، إلى أنّ اندلاع حرب لبنان عام 1975 ببعدها الطائفيّ، حتّم على إدارة الجمعيّة نزع الصفة المذهبيّة عنها، وجعلها أكثر قبولاً من المجتمع اللبنانيّ وبالتالي الحصول على دعمه الماديّ. مع ذلك، فإنّ حصر المؤسّسة خدماتها بأبناء الشيعة له مبرّراته، بسبب تخلّف مناطقهم وحرمانها، نتيجة سياسة الدولة في إهمال الأطراف تربويّاً واجتماعيّاً وإنمائيّاً، والتفاوت في مستوى المدارس والتعليم بين المناطق وبين الطوائف، فضلاً عن شروط الانتساب إلى الجامعات وأقساطها وحرمان الشيعة من مساعدات التعليم (90). كما يقتصر أعضاء مجلس أمناء الجمعيّة وهيئتها الإداريّة على الشيعة من رجال الأعمال والمهندسين والمحامين والأساتذة الجامعيّين.

وفي عام 1988، حصل تعديل في النظام الأساسيّ للجمعيّة، جعل غايتها «**المساهمة في نهضة لبنان وتقدّمه من خلال جهود ومشاريع إنمائيّة تقوم بها أو تساهم فيها بمختلف الطرق الملائمة**». وهذا ما أفسح في المجال أمامها، لتكون أكثر اهتماماً بالتنمية البشريّة في مجال الصحّة والتعليم المهني والأكاديميّ وإقامة المشاريع الثقافيّة.

في سنة التأسيس الأولى عام 1969، أرسلت الجمعيّة 4 طلّاب للتخصّص في الخارج في مجالات الطبّ والهندسة والصيدلة، ووصل عدد الطلّاب الممنوحين إلى 55 في عام 1975. وبعد تعثّر، بسبب اندلاع حرب لبنان، عادت الجمعيّة إلى نشاطها السابق بعد عام 1977، ووصل عدد طلّابها الممنوحين إلى 138 في

عام 1980/ 1981، وبلغت كلفة دراستهم لسنة واحدة حوالى 350 ألف دولار أميركيّ، في حين قُدّرت الكلفة الإجماليّة لتخصّصهم حوالى 3 ملايين دولار أميركيّ. ومع بداية عام 1986/ 1987، وصل عدد المستفيدين من منح التعليم إلى أكثر من 600 طالب وطالبة. وبين عاميّ 1988 و1990، قدّمت الجمعيّة منحاً إلى 334 طالباً وطالبة[91]. فوصل مجموع الطلّاب والطالبات المستفيدين إلى 1,000 في عام 1991، وإلى 2,000 في العام الجامعيّ 2006/2005، في اختصاصات مميّزة يحتاجها سوق العمل في لبنان.

وكما يُبيّن الجدول (73)، توزّع الطلّاب على الجامعات كما يلي: 73.5% في لبنان، و16.8% في أوروبا، و8.3% في الولايات المتّحدة الأميركيّة، و1.4% في دول عربيّة. ووفق سياسة الجمعيّة بتوجيه الطلّاب إلى اختصاصات علميّة وهندسيّة في مختلف فروعها، فكانت اختصاصاتهم في ذلك التاريخ على الشكل التالي: 60% مختلف أنواع الهندسة، 16.2% طبّ، و6.5% صيدلة و10.9% إدارة أعمال، و6.4% اختصاصات مختلفة[92].

وفي المقابل، حلّت بلدان الكتلة الشرقيّة في المركز الأول من بين الدول الأجنبيّة التي قصدها طلّاب الجمعيّة. وهذا يعود إلى مسألتين: وجودهم فيها في فترة سبقت حصولهم على المنح، ولأنّ سهولة الدراسة وأكلاف التعليم المتدنيّة والإقامة مقارنة بدول أوروبا وأميركا، سمحت للجمعيّة بتعليم عدد كبير من حاملي المنح في تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، يُلاحظ أنّ عدد الممنوحين في أميركا قارب عدد أولئك في البلدان الاشتراكيّة، ما يعني أنّ الجمعيّة عملت كذلك على دعم تعليم الطلّاب في بلدان العالم الرأسماليّ بغضّ النظر عن أكلاف الدراسة. ويُبيّن الجدول كذلك، أنّ أكثر من نصف الطلّاب في البلدان الاشتراكيّة كانوا يدرسون الطبّ، في حين أنّ أكثر من 95% من الممنوحين في أميركا، كانوا يدرسون الهندسة. ويمكن تفسير ذلك، أنّ دراسة الطبّ في الولايات المتّحدة الأميركيّة في مرحلة ما قبل الاختصاص كانت محصورة بحملة الجنسيّة الأميركيّة، ولأنّ الجمعيّة رأت أن تدعم دراسة الهندسة بفروعها المختلفة، بسبب حاجة سوق العمل في لبنان إليها. وتظهر هذه السياسة بوضوح في أنّ نسبة 60% من الطلّاب الممنوحين حصلوا على شهادات في الهندسة.

جدول (73): أعداد الطلّاب الممنوحين من قبل الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ وحقول اختصاصاتهم وأماكن دراستهم حتّى عام 1991[93]

الدولة / الاختصاص	طبّ	هندسة	صيدلة	إدارة أعمال	مختلف	المجموع
ألمانيا	1	5	-	-	-	6
فرنسا	14	20	-	-	1	35
إسبانيا	4	2	1	-	-	7
إيطاليا	16	16	-	-	-	32
أميركا	2	77	1	-	1	81
دول شيوعيّة	48	31	3	-	1	83
بلجيكا	3	-	-	-	-	3
بريطانيا	-	2	-	-	-	2
كندا	-	2	-	-	-	2
سورية	8	3	1	-	-	12
إيران	-	1	-	-	-	1
الجزائر	1	-	-	-	-	1
لبنان	65	441	59	109	61	735
المجموع	162	600	65	109	64	1,000
%	16.2	60.0	6.5	10.9	6.4	100.0

وفي عام 1984، أثناء أشدّ مراحل حرب لبنان ضراوة، أسّست الجمعيّة الإسلاميّة «مؤسّسة سنابل» لرعاية اليتامى داخل أسرهم، معتبرة أنّ ذلك هو النهج الرعوي السليم. فكانت تقدّم لهم، حتّى سنّ الخامسة عشرة، مساعدات شهريّة ماليّة، وهبات عينيّة مع استشفاء مجانيّ كامل ولأمهاتهم، تحت إشراف مرشدات اجتماعيّات. كما سعت «سنابل» إلى محو الأميّة وتأهيل المرأة وتنظيم دورات للتعليم المهنيّ والحرفيّ وتنشيط الصناعات المحلّية[94]. وعند انطلاقة المشروع، بلغ عدد المستفيدين 60 يتيماً، ارتفع إلى 463 في عام 1989، وإلى 741 في عام 1990[95].

أمّا عن موارد الجمعيّة، فمكوّناتها التزامات أعضاء مجلس أمنائها وهيئتها الإداريّة واشتراكات الأعضاء السنويّة (= 20% من مجمل التبرّعات)، والمساعدات والتبرّعات العامّة والخاصّة من اللبنانيّين (= 30%)، ومن مواطنين عرب (=20%). على أنّ أهمّ مورد ماليّ للجمعيّة، هو من شيعة يعملون في دولة الكويت[96]. وفي الثمانينات، حصلت الجمعيّة على تبرعات من الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وعلى منح لطلّابها من مؤسّسته. وفي عام 1988، بلغت الموازنة السنويّة للجمعيّة الإسلاميّة 500 ألف دولار أميركي[97].

– مؤسّسة الحريري: العلم نورٌ... للجميع

من وسط ظلمات الجهل والتجهيل والعتمة الداكنة ودخان المعارك والحرائق والأمل المفقود، انبثقت شعلة مضيئة عام 1979 تعلن ولادة «مؤسّسة الحريري»، التي أسّسها الرئيس الشهيد رفيق الحريري رسميّاً عام 1983. وعلى الرغم من ظهور العديد من الجمعيّات والمؤسّسات، هنا وهناك، التي أخذت على عاتقها مساعدة الناشئة على تخطّي معوّقات الحصول على التعليم الجيّد، إلّا أنّ العديد منها، المحلّية والأجنبيّة العاملة في لبنان، كانت توجّه أنشطتها، علناً أو خفية، نحو طوائف معيّنة. ومن هنا، تميّزت «مؤسّسة الحريري» عن غيرها من المؤسّسات في حجم تقديماتها وبأنّها فوق الطائفيّة، ولكلّ لبنان بمذاهبه ومناطقه. وهناك إجماع على أنّها كسرت، منذ تأسيسها عام 1983، مسألة حصر التعليم العالي بأبناء الطبقات الغنيّة والميسورة. وفي حينه، عبّر مؤسّسها رفيق الحريري عن هذا بالقول: «**إنّ أملي في فتح أبواب الجامعات والمعاهد العليا أمام المواهب والكفاءات المغمورة، كان الحافز وراء إنشاء المؤسّسة. فالإنسان هو ثروة لبنان الأساسيّة، والغاية بالإنسان اللبنانيّ تعليماً وتثقيفاً وتنويراً هو الوسيلة الأفضل لبناء لبنان الغد**»[98].

وللمرّة الأولى في تاريخ لبنان، يتمكّن الفقراء وذوو المداخيل المحدودة والمتوسّطة من الطوائف اللبنانيّة، من إلحاق أبنائهم بالجامعات اللبنانيّة العريقة والجامعات الأميركيّة والأوروبيّة، ويتمكّن ابن الريف اللبنانيّ، الذي نادراً ما زار العاصمة بيروت، أن يحتلّ مقعده الدراسيّ في خارج لبنان إلى جانب الطالب الأوروبي والأميركيّ أو الكنديّ. ومن خلال دعم برامج التعليم ما قبل الجامعيّ بشكلٍ أو بآخر، تمكّن الآلاف من المعوّزين اللبنانيّين من إرسال أبنائهم إلى المدارس. بناءً على ما سبق، تستحقّ هذه المؤسّسة الفريدة أن يُلقى الضوء على دورها الرياديّ في التنمية البشريّة.

– انطلاقة المؤسّسة

تعود انطلاقة «مؤسّسة الحريري» إلى عام 1979، أيّ بعد عام على الاجتياح الإسرائيليّ لجنوب لبنان، عندما بدأت نشاطها الإنمائيّ - التعليميّ في صيدا تحت اسم «المؤسّسة الإسلاميّة للثقافة والتعليم العالي» وبين عاميّ 1979 و1985، أسّست «مؤسّسة الحريري» «المجمّع الثقافيّ والطبيّ في كفر فالوس»، الذي ضمّ سبعة مراكز إنمائيّة وثقافيّة وتعليميّة وصحيّة وطبيّة وخدماتيّة ورياضيّة. لكنّ الحقدان الصهيونيّ والطائفيّ كانا بالمرصاد لهذا المشروع الضخم. ففي صيف عام 1982، توقّف العمل في المشروع بسبب الاجتياح الإسرائيليّ، ومرّة أخرى بين عاميّ 1983 و1985، بسبب ما شهدته المنطقة من أعمال حربيّة. وأثناء أحداث شرقيّ صيدا عام 1985، جرى نهب التجهيزات من مشروع كفر فالوس، ولحق التخريب بالمنشآت. وبلغت الخسائر الماديّة حوالى 300 مليون دولار. أمّا الخسارة الكبرى، فكانت في حرمان لبنان من هذا الصرح العلميّ الخدماتيّ الأوّل في الشرق الأوسط[99].

بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، بدأت «مؤسّسة الحريري»، في صيدا تولي على نفقتها التعليم الجامعيّ اهتماماً واسعاً وعميقاً جدّاً، عبر تقديم «القروض»[100] إلى الطلّاب الجامعيّين، وتأمين مقاعد دراسيّة لهم في داخل لبنان وخارجه، فضلاً عن دفع الأقساط وتكاليف المعيشة والإقامة وأثمان الكتب واللوازم والنقل والضمان الصحيّ. وكانت هناك اعتبارات عدّة وراء إنشاء هذه المؤسّسة التي لا تتوخّى الربح، وهي:[101]

- تدنّي المستوى التعليميّ والثقافيّ لعدد كبير من الطلّاب نتيجة اختصار سنوات الدراسة.

- تدنّي مستوى إتقان اللغات الأجنبيّة بما يؤثّر في قدرة الطلّاب على متابعة دراستهم الجامعيّة.
- عجز معظم أُسر الطلّاب عن مواجهة تكاليف التعليم بسبب ضائقتهم الاقتصاديّة وانهيار القيمة الشرائيّة للعملة الوطنيّة.
- غياب التوجيه العلميّ والتقنيّ والمهني عن الطلّاب وتزاحمهم بالتالي على اختصاصات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلّية والعربيّة.

– التوسّع في برامج التعليم

بدءاً من عام 1984، شهدت «مؤسّسة الحريري» في بيروت، التي أصبحت تُعرف بهذا الاسم منذ ذلك الحين، انطلاقتها الثانية وإقبالاً منقطع النظير. وتركّز نشاطها على أربعة برامج متكاملة، وهي:

- القروض الجامعيّة، فتتمّ تغطية الأقساط جزئيّاً أو كلّياً، وفق معايير تربويّة واجتماعيّة واختبارات على الطالب أن يجتازها، فضلاً عن توجيه الطلّاب إلى اختصاصات يحتاجها سوقا العمل اللبنانيّ والعربيّ.
- التأهيل الجامعيّ على الصعيدين اللغويّ والأكاديميّ لمن يجدون صعوبة في الالتحاق بالجامعات داخل لبنان وخارجه. وتضمّن هذا البرنامج تأهيل الممنوحين في اللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة داخل البلاد وخارجها.
- التأهيل الطبيّ، الذي ضمن لعشرات الأطبّاء من حملة شهادات في الاختصاص العام الالتحاق بسنة تأهيليّة في مواد نظريّة وتطبيقيّة في المستشفيات اللبنانيّة، ومن ثمّ الحصول على مقعد للتخصّص في لبنان.
- التأهيل المهنيّ والتقنيّ في فرنسا وكندا، الذي أولته المؤسّسة عناية فائقة، نظراً إلى حاجة سوق العمل إلى عمّال مؤهّلين يُغطّون الفجوة ما بين المهندس والعامل العاديّ.

وفي الوقت نفسه، قامت «مؤسّسة الحريري» بدعم الجامعات في لبنان، مدركة الصعوبات التي كانت تمرّ بها. فبلغت تقديماتها في هذا المجال حتّى عام 1987/1988 عشرة ملايين دولار أميركيّ، توزّعت على الجامعات: «اللبنانيّة» و«بيروت العربيّة» و«القديس يوسف» و«كلّية بيروت الجامعيّة» و«الجامعة الأميركيّة»[102]. كذلك، قامت المؤسّسة بتوجيه الطلّاب وإرشادهم مهنيّاً إلى الاختصاصات الجامعيّة

المهنيّة والتقنيّة والنظريّة التي يحتاجها سوقا العمل في لبنان والعالم العربيّ. فأسّست مع «الجامعة الأميركيّة في بيروت» منذ عام 1985 «مركز التوجيه المهنيّ»، الذي انتقل في ما بعد إلى مبنى «مؤسّسة الحريري» ونشط تحت اسم «مديرية التوجيه المهنيّ».

يتّضح النموّ الصاعق لـ «مؤسّسة الحريري» من خلال «القروض الجامعيّة»، وبرامج التأهيل اللغويّ والأكاديميّ داخل لبنان وخارجه، والارتفاع المذهل في عدد المستفدين بين عاميّ 1984 و1990. ويُبيّن الجدول (74)، أنّ فرنسا احتلّت المركز الأوّل في عدد طلّاب «مؤسّسة الحريري» الملتحِقين بدورات لغة وتأهيل أكاديميّ (= الدورات التحضيريّة). وجرى تنفيذ برنامج «الدورات التحضيريّة» بدءاً من عام 1986/1987. ويُبيّن الجدول كذلك، أنّ الولايات المتّحدة وبريطانيا، كانتا من الدول التي اختارتهما المؤسّسة لتكونا مركزيّ تأهيل لغويّ للطلّاب الذين يريدون الالتحاق بجامعات تلك الدول، وذلك بالتعاون مع «الأميديست» (Amidest) و«المركز الثقافيّ البريطانيّ» (British Council)[103]. وفي عام 1985/1986، أوفدت «مؤسّسة الحريري» 290 طالباً إلى كندا في دورات تأهيل لغويّ، على أن يعقبها إعداد مهنيّ وتقنيّ في الجامعات الكنديّة. إنّ إرسال هذه الأعداد الغفيرة من الطلّاب للتأهيل اللغويّ في الخارج يعود إلى سببين: الأوّل أنّ مؤسّسات التعليم العالي في لبنان لم تكن لديها كلّ الإمكانات والاستعدادات لتأهيل الأعداد الكبيرة من الطلّاب؛ والثاني أنّ سرعة اكتساب الطلّاب اللغات الأجنبيّة لا تكون إلّا في البلد الأمّ.

(جدول 74) أعداد الطلّاب الملتحقين ببرامج التاهيل في مؤسّسة الحريري حتّى عام 1989/1990[104]

فرنسا	الولايات المتحدة	كندا	بريطانيا	BII في AUB	BA/BS في AUB	تأهيل طلاب الطب في AUB	BUC	برنامج السنة التحضيرية الفرنسيّة	المجموع
2,572	671	290	329	4,253	1,402	126	552	615	10,810

وفي المقابل، كانت «الجامعة الأميركيّة في بيروت» هي المؤسّسة الجامعيّة الأولى على الصعيد اللبنانيّ التي تعاونت مع «مؤسّسة الحريري» في سبيل إعداد الطالب اللبنانيّ وتعليمه. فبلغ عدد الطلّاب الملتحِقين ببرامج التأهيل حتّى عام 1990 ما يقرب

من 11 ألف طالب وطالبة. وترتّب على هذا البرنامج، تأمين الإقامة والمسكن للطلّاب في بيروت. وفي العام 1986/ 1987، أنشأت «مؤسّسة الحريري» في بيروت وطرابلس ما سُمّي بـ «مركز الحريري للتأهيل الجامعيّ»، حيث كان يتمّ تأهيل الطلّاب باللغة الفرنسيّة تمهيداً لانتسابهم إلى الجامعات اللبنانيّة والفرنسيّة.

وعلى صعيد أعداد الطلّاب الحاصلين على «قروض» التعليم، فقد تطوّرت بشكلٍ لافت بين عاميّ 1984 و1990. ففي صيف عام 1984، كانت المؤسّسة تتكفّل بتعليم 300 طالب. وبعد انتهاء العام نفسه، ارتفع عددهم إلى 6 آلاف طالب وطالبة. وكما يظهر من الجدول (75)، بلغ عدد الطلّاب المستفيدين من برنامج تلك المؤسّسة في عام 1989/ 1990، (14,646) طالباً وطالبة، توزّعوا على الشكل التالي: 8,065 في الجامعات اللبنانيّة، و316 في الجامعات العربيّة، و3,527 في الجامعات الأوروبيّة، و2,748 في جامعات الولايات المتّحدة وكندا. وكان حوالى 70% منهم يتابعون دراساتهم في العلوم والرياضيات والطبّ والهندسة. إشارة إلى أنّ المؤسّسة أوفدت بعثات طلّابيّة إلى فرنسا وكندا عام 1986 للالتحاق باختصاصات مهْنيّة وتقْنيّة.

جدول (75) أعداد الطلّاب المستفيدين من مؤسّسة الحريري بين عاميّ 1984 - 1990[105]

هوية الجامعة / السنة الجامعية	الجامعات اللبنانيّة	الجامعات العربيّة	الجامعات الأوروبيّة	الجامعات الأميركيّة	المجموع
1984/ 85	2,934			584	3,518
1985/ 86				1,345	1,345
1986/ 87	2,099	199			2,298
1987/ 88	1,470			517	1,987
1988/ 89	1,331				1,331
1989/ 90	231	117	3,527	302	4,177
المجموع	8,065	316	3,527	2,748	14,656

وفي عام 1990، كان 85% من الذكور و15% من الإناث يستفيدون من برنامج التعليم لمؤسّسة الحريري خارج لبنان. أمّا نسبة المستفيدين داخل لبنان من ناحية

الجنس، فبلغت 63.33% من الذكور و36.67% من الإناث[106]. إشارة إلى أنّ نسبة الـ 15% من الطالبات المستفيدات في خارج لبنان تعتبر مرتفعة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار وضع الفتاة اللبنانيّة، في ما يتعلّق بالانفصال عن أهلها والسكن بمفردها أو السفر إلى خارج لبنان. ويمكن تبرير ذلك من ناحية بالأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة التي أصابت لبنان منذ منتصف الثمانينات، وجعل الأُسر اللبنانيّة تشجّع بناتها على الدراسة بدعم من «مؤسّسة الحريري» في داخل لبنان وخارجه، ومن ناحية أخرى بالثقة التي أولتها الأُسر بالمؤسّسة في الإشراف على أبنائهم وبناتهم في الخارج ومتابعتهم علمياً واجتماعياً. كذلك، فإنّ تشجيع «مؤسّسة الحريري» الطلّاب على متابعة الدراسات العليا، فتح الباب أمّام بعض المتزوّجين لإنجاز دراسات تخصّصيّة عليا. وفي عام 1986، كان هناك 245 طالباً من المتزوجين.

لقد ترتّب على البعثات التعليميّة إلى أوروبا والولايات المتّحدة الأميركيّة، قيام «مؤسّسة الحريري» بإنشاء مكاتب لها ومؤسّسات شقيقة في القارتين المذكورتين. ومن هذه المكاتب في لندن بداية، ثمّ في باريس التي أصبحت قاعدة مسؤولة عن التعليم في كلّ أوروبا بما فيها المكتب التمثيليّ في لندن. وفي الولايات المتّحدة، أنشأ رفيق الحريري مؤسّسة لتمثيل المؤسّسة الأمّ لدى المؤسّسات العامّة والخاصّة والجامعات والمعاهد الأميركيّة، وملاحقة شؤون الطلّاب الدراسيّة والاجتماعيّة والحياتيّة. وفي بيروت، ارتفع عدد موظّفي «مؤسّسة الحريري» من أربعة في عام 1984 إلى 255 موظّف في 31 كانون الأوّل عام 1985. كما تمّ إنشاء مكاتب تمثيليّة في طرابلس والبقاع. وبين عاميّ 1984 و1988، تولّى الإدارة العامّة للمؤسّسة الفضل شلق، وحلّ محلّه بعد ذلك التاريخ مصطفى الزعتري. فدخلت المؤسّسة في عهد الأخير نهضتها الثانيّة، ليس عبر قروض التعلم فحسب، بل من خلال احتضان التعليم النوعيّ في المرحلتين الجامعيّة وما قبل الجامعيّة، فضلاً عن رعاية الثقافة والتربية.

أمّا عن الخرّجين، فقد تخرّج حتّى عام 1989 (5,016) طالباً وطالبة من مجموع طلّاب الحريري الممنوحين، توزّعوا على 957 جامعة ومعهداً عالياً في 23 دولة عربيّة وأجنبيّة. ويُبيّن الجدول (76) حقول دراستهم: الهندسة والدراسات المهْنيّة والتقْنيّة، وإدارة الأعمال والاقتصاد، والعلوم الطبيّة والصحيّة، والعلوم البحتة، والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، والعمارة والفنون الجميلة وتخطيط المدن، والحقوق والعلوم السياسيّة، والدراسات الزراعيّة.

جدول: (76) أعداد الطلّاب الخرّيجين من موسّسة الحريري وفق حقول الاختصاص عام 1989 - 1990[107]

الاختصاص	العدد	الاختصاص	العدد
عمارة وفنون جميلة وتخطيط مدن	299	علوم سياسيّة وحقوق	103
إدارة أعمال واقتصاد	753	علوم طبيّة وصحّية	571
هندسة	1,466	علوم بحتة	543
علوم زراعيّة	96	تكنولوجيا ومهن	840
علوم إنسانيّة واجتماعيّة	345		
المجموع	2,959		2,057
المجموع العام 5،016			

وبعدما استقرّ الوضع الأمنيّ في لبنان عام 1991، بدأت «مؤسّسة الحريري» تمنح «قروضها» إلى الطلّاب الذين يتابعون الدراسة الجامعيّة في لبنان. وما لبث هذا البرنامج أن توقّف، بعدما زاد عدد المستفيدين منه عن 32 ألف طالب وطالبة في عام 2003، والخرّيجين عن 20,500، يُضاف إليهم 2,800 طالب وطالبة اقتصرت دراستهم على اللغة الأجنبيّة. ومن بين الخرّيجين: 4,500 مهندس و1,600 طبيب. وحتّى إنجاز هذا البرنامج، بلغت قيمة ما استثمرته «مؤسّسة الحريري» في التنمية البشريّة في شقّها التعليميّ حوالى 1,200 مليون دولار أميركيّ[108]. ثم حلّ محلّه برنامج المنح للمتفوّقين في البكالوريا اللبنانيّة وفي مدارس المؤسّسة.

وإيماناً منه بأهميّة التعليم والثقافة من أجل مستقبل لبنان، وجّه المحسن الكبير رفيق الحريري جانباً من جهد مؤسّسته إلى ناحيتين اثنتين: تبنّي مؤسّسات تعليميّة متعثّرة بسبب حرب لبنان، وإنشاء أُخرى نموذجيّة. من هنا، تولّت مؤسّسته منذ عام 1985 مسؤوليّة ثلاث مدارس في بيروت هي: «ثانويّة الحريري الأولى» (ليسيه عبد القادر)، و«ثانويّة الحريري الثانية» (الإنجيليّة الوطنيّة)، و«مدرسة الحريري الثالثة» للروضة والتعليم الابتدائي. وواكب هذه الجهود، إنشاء «ثانويّة رفيق الحريري» في صيدا عام 1985. وفي عام 1996، أسّس رفيق الحريري مدرسة شبه مجانيّة هي «مدرسة الحاج بهاء الدين الحريري». وبحلول عام 2005، كان قرابة 10 آلاف من التلامذة يتلقّون

التعليم النوعيّ سنويّاً في كلِّ المدارس التي تديرها مؤسّسته. وبمبادرة منه، حصلت بيروت عام 2004 على عشر مدارس رسميّة جديدة كانت في أمسّ الحاجة إليها.

وعلى خطٍّ موازٍ، اهتمّت «مؤسّسة الحريري» بالتعليم العالي، فقامت خلال حرب لبنان وبعدها بدعم مؤسّسات التعليم العالي والجمعيّات الخيريّة لتمكينها من الصمود أو تطوير نفسها. وفي عام 1997، أسهمت المؤسّسة مع «الجامعة اللبنانيّة» في إنشاء «المعهد الجامعيّ للتكنولوجيا» بالتعاون مع الفرنسيّين. وبعد عامين على ذلك التاريخ، بدأت «جامعة الحريري الكنديّة» في المشرف تستقبل الطلّاب في اختصاصات الهندسة الكهربائيّة والإلكترونيّة والمعلوماتيّة. إضافة على ذلك، تشرف المؤسّسة على «جمعيّة خرّيجي موسّسة الحريري» وكذلك على «المركز الثقافيّ في صيدا»، وتتولّى النشاطات الثقافيّة والبحثيّة والاجتماعيّة، وتقوم بترميم الأماكن الأثريّة والتراثيّة وتكريم المتفوّقين.

باختصار شديد، تمكّنت «مؤسّسة الحريري» من أن تخدم بيئتها وشعبها بكلِّ جدارة وشفافيّة، فكانت فريدة في عطائها، بعيدة الهدف في غاياتها.

4 - استنتاج

في ظلّ تقاتل اللبنانيّين وانهيار سلطة الدولة على مجتمعها وتضعضع مؤسّساتها، أصبحت صفة «نورن»، بعد فترة قصيرة على اندلاع الحرب، عن حقٍّ ملازمة للتعليم في لبنان. لقد استطاعت الحرب أن تقضي على كلِّ ما تحقّق من إيجابيّات في حقل التعليم في لبنان التي سبقت اندلاعها. وممّا لاشكّ فيه، أن النظام اللبنانيّ الذي وضع التعليم في أيدي الطوائف، وعجز عن خلق مواطنيّة من خلال سياسته التربويّة، يتحمّل مسؤولية انهيار التعليم الرسميّ منذ اليوم الأوّل لاندلاع الحرب. وتتحمّل الميليشيات المسؤولية بدورها، كقوى موجودة على الأرض، في أنّها أدارت عمليّة الفوضى والانفلات في هذا القطاع التنمويّ - الإستراتيجيّ، وتسبّبت بما تعرّض له من أضرار في الحجر والبشر. إنّ الضرر الذي لحق بمؤسّسات تعليميّة وما لحق بها من تخريب ونهب لتجهيزاتها، أدّى إلى إغلاق مدارس رسميّة عديدة، وجعل التعليم الرسميّ يعجز عن الاستجابة إلى الاحتياجات التربويّة. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصّة وزارة التربية من موازنة الدولة اللبنانيّة مقوّمة بالدولار الأميركيّ بحوالى 75%.

كان بالإمكان تعويض الخسائر الماديّة التي أصابت قطاع التعليم، لولا أنّ الحرب وتداعياتها لم تصب البشر والجسم الطلّابيّ والهيئات التعليميّة، من ناحية التعطيل وعدم تنفيذ البرامج الدراسيّة، وتعطّل كلّيّة التربية في «الجامعة اللبنانيّة»، وتراجع مستويات الطلّاب والتلاميذ العلميّة وانضباطهم. وهذا ينسحب على المعلّمين والأساتذة في الجامعات، حيث تراجع مستوى الكثير من الأوّلين، بعد دخولهم إلى قطاع التعليم من دون شهادات اختصاص، وكذلك الآخرين إلى قطاع التعليم الجامعيّ، وبشكلٍ خاصّ إلى «الجامعة اللبنانيّة» من دون قُدرات علميّة.

إنّ عجز الدولة عن إجراء امتحانات رسميّة في بعض سنوات الحرب، أفسح في المجال أمام الفوضى في قطاع التعليم، وبالتالي في ظهور بدعة «إفادات الترشيح»، التي أجازت دخول أعداد كبيرة من حملتها إلى «الجامعة اللبنانيّة»، في وقت بدأت فيه هذه المؤسّسة الوطنيّة تعاني من تسيّب إداريّ وأكاديميّ بفعل السلطة اللبنانيّة والميليشيات. فزاد هذا من أزمة التعليم، وجعل «الأونيسكو» تصنّف مستواه في لبنان في المرتبة ما قبل الأخيرة على لائحتها.

لقد أدّى انهيار التعليم الرسميّ في المرحلة ما قبل التعليم الجامعيّ، إلى نموّ قطاع التعليم الخاصّ غير المجّانيّ. فالقدرة على الضبط والرقابة بعيداً عن هيمنة الميليشيات، كانت أفضل بكثير من القطاع الرسميّ. وهذا ما جعل الأهل يفضّلون إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس، رغم ارتفاع كلفة أقساطها. ولهذا السبب، يُعتبر العام الدراسيّ 1981/ 1982 بداية تفوق التعليم الخاصّ غير المجانيّ على التعليم الرسميّ، وهذا ينطبق على التعليم المهنيّ والتقنيّ، الذي أقبل عليه أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسّطة.

وكما لحق التراجع التعليم الرسميّ ما قبل الجامعيّ، فقد لحق أيضاً التدهور التعليم الجامعيّ الرسميّ. إنّ القدرة على الضبط والرقابة واتخاذ القرارات في اللحظة المناسبة وتوافر الإمكانات الماليّة، جعل التعليم الجامعيّ الخاصّ يواصل عمله ضمن ضوابط مقبولة. وعلى عكس ذلك، تعرّضت «الجامعة اللبنانيّة» للتجاذب الطائفيّ السياسيّ، الذي ظهر بوضوح منذ تفريع كلّياتها بذريعة الأمن. وأدّى تفريع هذا المرفق العلميّ الوطنيّ، وتدخّل الميليشيات وقوى الأمر الواقع في شؤونه، أكاديمياً وإدارياً، وإدخال أساتذة غير مؤهّلين إلى الجسم التعليميّ فيه، إلى إفراغ الجامعة من مضمون رسالتها، وتوجيه ضربة قاضية إلى مستواها الأكاديميّ، فضلاً عن فقدانها طابعها الوطنيّ.

فتمكّنت الميليشيات وقوى الأمر الواقع من تسريب إيديولوجيّاتها الحزبيّة والطائفيّة إلى الطلّاب والأساتذة، حتّى أصبح تدريس مادّة التاريخ يسير وفق هذه الأهواء. من هنا، فقدت «الجامعة اللبنانيّة» وظيفتها في التنمية البشريّة، بدخول أعداد غفيرة من الطلّاب غير المؤهّلين، من حملة «إفادات الترشيح»، وتخريج هؤلاء لسوق عمل وفي اختصاصات لا تحتاجها.

كان للاكتظاظ الطلابيّ غير المبرّر في «الجامعة اللبنانيّة»، بالتزامن مع تراجع مستوى التعليم والإدارة والموازنة في هذه المؤسّسة الوطنيّة، وغياب المجالس التمثيليّة الأكاديميّة والطلّابيّة، وخضوعها إلى السلطة السياسيّة والقوى الميليشياوية، تأثيرات خطيرة في الأجيال الصاعدة. والأخطر من ذلك، أنّ إدارة الجامعة قرّرت عام 1983 فتح أقسام للدكتوراه، رغم عدم وجود أعداد كافية من الأساتذة الأكفاء أو الطلّاب الجيّدين.

وفي ظلمة الجهل والتجهيل، ووسط المعارك والتقاتل، فعّلت «الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ» من أنشطتها وبرامجها أثناء الحرب. وبرزت «مؤسّسة الحريري» كنورٌ وطنيّ ساطع في مجال التعليم، فكان سلاحها الكتاب والقلم، ورسالتها العلم والمعرفة والثقافة. فمنحت الفرصة إلى آلاف اللبنانيّين من الشبّان والشابّات غير المقتدرين، للانضمام إلى دورات تأهيل لغويّ وعلميّ والالتحاق بجامعات راقية في داخل البلاد وخارجها، في اختصاصات علميّة ومهنيّة ودراسات عليا يحتاجها سوقي العمل اللبنانيّ والعربيّ. فكانت، بحقّ مؤسّسة لجميع أبناء الوطن من غير تفرقة أو تمييز بينهم، ومن أزاح العَتَمة عن وجه العلم والثقافة في لبنان.

حواشي الفصل الثالث عشر

(1) علي سعيد فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة والتعليميّة في نهاية المرحلة المتوسّطة: نموذج حيّ السلّم - دراسة ميدانيّة، دبلوم في علم الاجتماع التربويّ/ الجامعة اللبنانيّة - كلّية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1995/ 1996، ص 35.

(2) نايف معلوف/ خليل أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان. واقع ومعاناة، لا دار نشر، لام، كانون الأوّل 1987، ص 93-99.

(3) عدنان الأمين، التعليم في لبنان. زوايا ومشاهد، بيروت 1994، ص 19 - 20.

(4) لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية، مؤسّسة الحريري، بيروت 1987، ص 67-91.

(5) نقولا إيلي شمّاس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ - الاقتصاديّ أمام التساؤلات. عناصر أجوبة، تعريب دار الترجمة، لام، 1996، ص48.

(6) نقلاً عن: التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 157.

(7) علي فاعور، «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان»، في: **ملخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانيّة في لبنان (2)**، بيروت 3-5 كانون الأوّل 1987، تنظيم جمعيّة الأسرة في لبنان، منشورات جمعيّة تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، لات، ص 180-181، 183؛ «الأسرة اللبنانيّة في ظلال الحرب»: مقابلة مع الدكتور نادر سراج، جريدة **الأنباء**، 13 كانون الأوّل 1988.

(8) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 91.

(9) شمّاس، ص 48؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 147.

(10) منير بشّور، «تردّي النظام التربويّ في لبنان»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، ص 141.

(11) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 95 -96. بدءاً من عام 2003/ 2004، بدأت وزارة التربية تجري إعداداً خاصّاً للمعلّمين الذين انخرطوا في التعليم الرسميّ من دون حصولهم على إجازات تعليميّة أو شهادة الكفاءة في التعليم، وأُوكل إعداد هؤلاء إلى كلّية التربية في «الجامعة اللبنانيّة»، التي كان مؤلّف الكتاب عميدها بين عاميّ 2001 و2004.

(12) كلفة الحرب اللبنانيّة 1975-1990، في: http://nowarlb.tahawolat.com/article.php3?id_article=20

(13) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 159-160.

(14) فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغير البُنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994، ص140 - 141.

(15) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، مرجع سبق ذكره، ص 72 -73.

(16) الأمين، التعليم في لبنان، ص 70. جرى إعداد الجدول من قبل المؤلّف.

(17) كلفة الحرب اللبنانيّة 1975-1990، في: http://nowarlb.tahawolat.com/article.php3?id-article=20.

(18) معلوف/أبو رجيلي، ص 99 -100.

(19) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 77 -78.

(20) الأمين، التعليم في لبنان، ص 69.

(21) أسعد الأتات، «المشكلات الاجتماعيّة للأُسرة «دراسة ميدانيّة حول أوضاع الشباب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، مرجع سبق ذكره، ص 241.

(22) عدنان الأمين، «الحرب والسلطة في المدرسة»، في: **الواقع** 5/ 6 (1983)، عدد خاصّ «لبنان: دروس واحتمالات»، ص 162.

(23) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 19910، 1991 و1992، ص 150-151.

(24) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 111 - 112.

(25) نسيم خوري، مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994، ص 141-142.

(26) هيرست، «جمهوريّة الميليشيات»، **القبس**، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(27) «الدولة تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة **الحياة**، رقم 9، 9 شباط 1990.

(28) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 111 - 112.

(29) مارون مسلّم/ جومانا البنّا، «الجامعة الأميركيّة تستعد لإقفال أبوابها»، في: **المسيرة**، عدد 230، 24 أيّار 1986، ص 27 -28.

(30) على سبيل المثال لا الحصر: اغتيال رئيس الجامعة الأميركيّة عام 1981، والاعتداء على عميد كلّية الزراعة في الجامعة اللبنانيّة عام 1988. انظر: منير بشّور، مرجع سبق ذكره، ص 143؛ Khalaf, pp. 251f.

(31) نقلاً عن: معلوف/أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان، ص 115.

(32) نسيم خوري، مذكرات وطن مستورد، ص 141.

(33) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 147.

(34) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 161.

(35) نقلاً عن: التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 161.

(36) معلوف/أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

(37) ألغى المرسوم 95 التصنيف السابق بين الأنواع الثلاثة من المدارس، وفتح المجال أمّام أيّة مدرسة خاصّة للحصول على الإعانة الماليّة. انظر: منير بشّور، «تردّي النظام التربويّ في لبنان»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، ص 137-138.

(38) جريدة **السفير**، 10 تموز 1989.

(39) نقلاً عن: آمال رومانوس الحويّك، تطوّر الأجهزة التعليميّة لدى الطوائف في لبنان. مقارنة سوسيوغرافيّة أوليّة، جدارة الجامعة اللبنانيّة/كلّية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الثاني 1986، الصفحات 45، 51، 57، 63، 67، 73.

(40) آمال رومانوس الحويّك، ، تطوّر الأجهزة التعليميّة لدى الطوائف في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 169 - 170.

(41) نقلاً عن: الحويّك، ص 77، 83، 94، 123، 148، 154.

(42) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة، ص 80.

(43) روجيه شمالي، «التجربة اللبنانيّة في مجال التكنولوجيا والإعداد المهْنيّ»، في: **المجلة التربويّة**، 2(1980)، ص 9.

(44) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 78 - 79.

(45) إبراهيم حمدان، «التعليم المهْنيّ والتقنيّ في أبعاده التربويّة والاقتصاديّة»، في: **المجلة التربويّة**، 2(1980)، ص 17.

(46) نايف معلوف / خليل أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان، ص 23، 88؛ التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991، و1992، ص 163.

(47) «العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان. قطاع التجارة والخدمات»، إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف مكتب البحوث التربويّة، لام، لات.، ص 52-53.

(48) Marwan Iskandar, Elias Baroudi, The Lebanese Economy in 1981-1982, Beirut 1982, pp. 198-199.

(49) الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة/ المركز التربويّ للبحوث والإنماء، الإحصاءات الأولية للعام الدراسيّ 1982-1983، إعداد مكتب البحوث التربويّة - دائرة الإحصاء، لام لات، ص 80-87.

(50) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 163.

(51) معلوف وأبو رجيلي، الواقع التربويّ في لبنان، ص 73. جرى احتساب النسب المئويّة من قبل المؤلّف.

(52) الأمين، التعليم في لبنان، ص 83.

(53) نقلاً عن: معلوف/أبو رجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 73، 71.

(54) الجامعة اللبنانيّة 1993-1998، لا دار نشر، لام، لات، ص 9.

(55) عائشة حرب زريق، «انعكاسات الحرب على التحصيل الجامعيّ للمرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، ص 268.

(56) منير بشّور، تردّي النظام التربويّ في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 136 - 137.

(57) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 156.

(58) منير بشّور، تردّي النظام التربويّ في لبنان، ص 136 - 137.

(59) نايف معلوف / خليل أبو رجيلي، الوضع التربويّ في لبنان، ص 19- 20.

(60) إلهام كلّاب البساط، «انعكاس الحرب على التحصيل الجامعيّ عند المرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، جمعيّة تنظيم الأسرة، ص 72 -74.

(61) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 85 -86. ووفق تقديرات عام 1987/ 1988، بلغت هذه

النسبة 78.3%. قارن بالجدول (69).

(62) سنتناول بالتفصيل الدور الرائد لمؤسّسة الحريري في ثنايا هذا الفصل.

(63) «ملفّ الجامعة اللبنانيّة (2): تراكم في العدد وأزمة في المستقبل»، في: حوريات 22(2000)، ص 32. وقارن بـ: التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1991، 1990 و1992، ص 164 الذي يحدّد نسبة الفتيات بـ 50%.

(64) نعيم عطيّة، «ماذا تريد الدولة من الجامعة، وماذا تريد الجامعة من الدولة؟» في: **أوراق جامعية** (بيروت)، 1(1992)، ص 102 - 103.

(65) أنيس أبي فرح، «التضخّم الطالبيّ في الجامعة اللبنانيّة»، في: **أوراق جامعية**، 1(1992)، ص 145.

(66) نعيم عطيّة، «ماذا تريد الدولة من الجامعة، وماذا تريد الجامعة من الدولة؟» مرجع سبق ذكره، ص 102 - 103.

(67) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. قوّات حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا»، في: جريدة **الحياة**، 5، 5 شباط 1990.

(68) مقابلة مع ف. س. أستاذ بكلّية إدارة الأعمال في الفرع الأوّل.

(69) مقابلة مع م. ف.أستاذ في الجامعة اللبنانيّة - كلّية الآداب/ الفرع الأوّل - قسم التاريخ.

(70) «الدولة تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة **الحياة**، رقم 9، 9 شباط 1990.

(71) إبراهيم بيضون، «الدكتوراه اللبنانيّة بين ضرورة البقاء وضرورة الإلغاء»، في: **أوراق جامعية**، 1(1992)، ص 71 - 79.

(72) إلهام كلّاب البساط، «انعكاس الحرب على التحصيل الجامعيّ عند المرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، جمعيّة تنظيم الأسرة، ص 70 - 72.

(73) Abdel -Raouf Sinno, Die Arabische Universität von Beirut 1960 - 1983, Diplomarbeit, Gesamthochschule Kassel/DITSL 1983.

(74) Sinno, Die Arabische Universität von Beirut, pp.49 - 57.

(75) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، **القبس**، الحلقة الثالثة، 29 آب 1985.

(76) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country. New York 1983, p. 189f.

(77) Sinno, Die Arabische Universität von Beirut, op. cit., p.50.

(78) عائشة حرب زريق، «انعكاسات الحرب على التحصيل الجامعيّ للمرأة»، مرجع سبق كره، ص 275 - 283.

(79) نقلاً عن: عائشة حرب زريق، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(80) المعلومات بالنسبة إلى العام 1979/ 1980، إحصاءات التعليم العالي في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 18. العام 1981/ 1982: Memory Library, Lebanon. Appendix A. Table 3.: Principal Institutions of Higher Education. وبالنسبة إلى العام 1982/ 1983، الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة/ المركز التربويّ للبحوث والانماء،

الإحصاءات الأوليّة للعام الدراسيّ 1982 - 1983، إعداد مكتب البحوث التربويّة - دائرة الإحصاء، لام، لات، ص98.

(81) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 155.

(82) الجمهوريّة اللبنانيّة. وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة - المركز التربويّ للبحوث والإنماء، إحصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة 1979-1980، إعداد مكتب البحوث التربويّة/ دائرة الإحصاء، لات، لام، ص 4.

(83) وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة، الإحصاءات الأوليّة للعام الدراسيّ 1982 - 1983، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(84) هالة الأشقر، «جامعة بيروت العربيّة تستقطب طلّاب الخليج وتسعى لإنشاء مجمّع طبيّ هام»، في: **جريدة الأنوار**، 24 كانون الأوّل 1991.

(85) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 156.

(86) راجع في هذا الخصوص: إحصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة 1979-1980، الصفحات: 37، 47، 56، 64، 71، 76، 78، 89، 98، 110، 127.

(87) التقرير السنويّ لمصرف لبنان للأعوام 1990، 1991 و1992، ص 156.

(88) عائشة حرب زريق، مرجع سبق ذكره، ص 284 -287.

(89) حسين محمود إبراهيم، الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ. رسالة دبلوم في التاريخ، الجامعة اللبنانيّة، بيروت 2005–2006، ص 41.

(90) مقابلة مع الدكتور محمد مخزوم، أمين شؤون المنح الدراسيّة والطلاب في الجمعيّة الإسلاميّة.

(91) حسين محمود إبراهيم، الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ، مرجع سبق ذكره، ص 185-186.

(92) الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلمي، بطاقة تعريف؛ حسين محمود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(93) نقلاً عن: حسين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(94) الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ، الكتاب السنويّ 1990/ 1991، ص 19.

(95) حسين محمود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(96) مقابلة مع الدكتور محمد مخزوم، أمين شؤون المنح الدراسيّة والطلاب في الجمعيّة الإسلاميّة؛ الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ؛ الكتاب السنويّ للجمعيّة 1990/ 1991، ص 15.

(97) الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ: موازنة الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ الموقوفة بتاريخ 31/ 12/ 2002.

(98) نقلاً عن: مصطفى الزعتري، «مؤسّسة الحريري: دور رائد في تنمية مستقبل لبنان»، في: **محاضرات المركز الثقافي الإسلامي**، دراسات وأبحاث، ج1، بيروت، لات، ص 415.

(99) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، لا دار نشر، لام، لات، ص 24-34.

(100) تُعتبر هذه القروض منحاً، ذلك أنّ المؤسّسة لم تُطالب أحداً بردّها، تاركة للطلّاب القرار في ذلك. وفي المقابل، لم يُقدم سوى القليل جدّاً من الطلّاب الخرّيجين على ردّ القرض الجامعيّ.

(101) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، ص 87.

(102) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، ص 104.

(103) مؤسّسة الحريري، أمل بمستقبل واعد 2004، لا دار نشر، لات، لام، ص 15.

(104) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، ص 211؛ مؤسّسة الحريري، أمل بمستقبل واعد، 2004، ص 16.

(105) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، مرجع سبق ذكره، هنا وهناك.

(106) عائشة حرب زريق، مرجع سبق ذكره، ص 289 - 295. وقارن بصفحة 314 - 316 من كتاب **المرأة والحرب في لبنان 1990**.

(107) مؤسّسة الحريري، نشأتها ونشاطاتها، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(108) هذا ما أبلغني إيّاه مدير عام «مؤسّسة الحريري» الأستاذ مصطفى الزعتري.

الفصل الرابع عشر

التهجير والهجرة والديموغرافيا المستجدّة

عرف لبنان قبل الحرب نوعين من الحراك السكّاني: 1 - نزوح داخليّ في اتجاه المدن، وخصوصاً بيروت وضواحيها، وذلك بفعل عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة، واعتداءات إسرائيليّة على جنوب البلاد بعد عام 1967. 2 - هجرات نحو الأميركيّتين وأوستراليا وإفريقيا وأوروبا وبلدان الخليج العربيّة لأسباب اقتصاديّة في الدرجة الأولى. أمّا خلال الحرب بين عاميّ 1975 و1990، فتلازم المساران معاً بفعل عوامل قسريّة متداخلة تقريباً، وهي تردّي الأوضاع السياسيّة والأمنيّة واقتلاع السكّان من أراضيهم وقراهم وبيوتهم عنوة وترهيباً، فضلاً عن تدهور أحوال المعيشة والبطالة والضائقة الاقتصاديّة بعد عام 1985.

بناءً على ما سبق، يمكن تقسيم المجتمع اللبنانيّ إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى من المحاربين والميليشيات الذين فضّلوا البقاء داخل البلاد لجني أكبر قدر من المكاسب عبر إعادة توزيع الثروة. والفئة الثانية من اللبنانيّين الذين قرّروا الابتعاد عن الحرب، مفضّلين البقاء داخل البلاد تحت وطأة الظروف الأمنيّة والمعيشيّة والتهجير الداخليّ والبقاء «صامتين» (= خائفين) تجاه كلّ ما يجري، ربّما حبّاً بالوطن، أو ربّما لعدم القدرة على الهجرة. أمّا الفئة الثالثة، فوجدت ملاذاً لها خارج البلاد، توفّر للصامتين الصامدين في الداخل مقوّمات البقاء عبر تحويلاتها الماليّة.

هل حدث التهجير أولاً، ثمّ تبعته الهجرة إلى الخارج، أم أنّ العكس هو الصحيح؟

قبل اندلاع الحرب في لبنان، شهدت البلاد موجات نزوح من الريف إلى المدن وخصوصاً إلى بيروت، وذلك مع تعاظم دور لبنان الخدماتيّ وتمركزه في العاصمة. وعلى هذا النوع من النزوح لا يمكننا إطلاق صفة «التهجير»، ذلك أنّه جاء بإرادة ذاتيّة من المواطنين، وليس بفعل عوامل قسريّة أمنيّة وسياسيّة، وإن كانت الأسباب الاقتصاديّة واضحة من ورائه. وخلال الحرب، عايش لبنان نوعيّ التهجير والهجرة، وكان كلّ منهما

ملازماً للآخر، على الرغم من أنّ الهجرة ليست ظاهرة من ظواهر حرب لبنان، وإنّما تعود إلى القرن التاسع عشر مروراً بالحربين العالميّتين الأولى والثانية.

واللافت في الهجرة، أنها اتخذت خلال حرب لبنان طابعاً جماعياً، أيّ هجرة أُسر بكاملها. ففي ضوء التهجير القسريّ وتردّي الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة من ناحية، والطفرة النفطيّة المتصاعدة في بلدان الخليج منذ عام 1973، واستعداد القارتين الأميركيّتين وأوستراليا وأوروبا وإفريقيا لاستقبال المهاجرين من ناحية أخرى، تغيّرت الديموغرافيا في لبنان، بعدما ترك كثير من اللبنانيّين بلدهم. وقد عرفت بعض سنوات الحرب أعلى موجات التهجير والهجرة، كما حصل خلال «حرب السنتين» (1975 - 1976)، ونتيجة الاجتياحين الإسرائيليّين عاميّ 1978 و1982، وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة منذ عام 1985، و«حرب التحرير» عام 1989 و«حرب الإلغاء» عام 1990.

وبفعل الهجرة، تأثّرت الديموغرافيا في لبنان بشكل حادّ. لقد قدّرت «وكالة الاستخبارات الأميركيّة» (CIA) عام 1986 نسبة الطوائف الإسلاميّة من المجموع العامّ للسكّان في لبنان بعد حسم الطوائف المهاجرة بـ 75%، وتوزّعت النسبة الباقية على الطوائف المسيحيّة، حيث حلّت الطائفة المارونيّة في المرتبة الأولى بنسبة 16%[1]. وتبعاً لإحصاءات مستقلّة، بلغت نسبة المسلمين بُعيد انتهاء حروب عون عام 1990 (63.5%) مقابل 36.5% للمسيحيّين. وفي عام 1993، قُدّر عدد المهاجرين اللبنانيّين بـ 729 ألفاً يمثّلون نسبة 20% من سكّان لبنان، وأنّ نسبة 63% منهم كانت لا تزال تقيم في الولايات المتّحدة الأميركيّة وأوستراليا وكندا وفرنسا، ونسبة الجامعيّين بينهم 32% مقابل 22.4% للجامعيّين المقيمين في لبنان، وحصّة الشيعة تساوي 15.9% من مجمل شيعة لبنان. وبلغت نسبة المهاجرين من سكّان الجنوب 19.3% ومن الشمال 16%[2].

1 - التهجير داخل لبنان

اعتُبر «التهجير» من أبرز ظواهر حرب لبنان، نظراً إلى ارتباطه الوثيق بالطروحات الطائفيّة السياسيّة للقوى المتقاتلة وأهدافها البعيدة. فلم يكن وليد المستجدّات الأمنيّة فحسب، بل خدم أيضاً إستراتيجيّات مستقبليّة هدفها «التنظيف» والفرز الطائفيّ وصولاً إلى التقسيم وإقامة الكانتونات الطائفيّة. ومع التهجير «الطائفيّ»، اختلط التهجير الناجم عن الاعتداءات الإسرائيليّة في الجنوب، التي بلغت ذروتها بين عاميّ 1978 و1982.

لقد انعكس التهجير على الخصائص السكّانية. فخفّض نسبة الزيجات والمسنّين، وزاد من الهجرة إلى الخارج، ورفع حجم الوفيّات. كما أدّى إلى نتائج سلبيّة اجتماعيّة وسياسيّة واقتصادية، تمثّلت في إضعاف الروابط القرويّة والعائليّة، رغم إعادة إحيائها في بعض الأماكن والمناطق. وأسهم في تقوية الانتماء إلى الطائفة ومؤسّساتها نتيجة السكن في مناطق ذات لون طائفيّ واحد، وتنمية التصرّفات العدوانيّة أو الخنوع للأمر الواقع[3]. وأصاب أيضاً أصحاب الأملاك والمؤسّسات بأضرار جسيمة، واستُخدم في جانبه السياسيّ في عمليّة الضغط على مجموعات سياسيّة عبر تهجير أتباعها، أو الانتقام من أفراد طائفة معيّنة لصالح أفراد آخرين، أو الضغط على قيادات طائفيّة لتحسين موقع تفاوضيّ. وقد ترك التهجير آثاراً سيّئة بالغة التعقيد على التوزيع الديموغرافيّ في البلاد، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعيّة والسياسيّة، وخلق مراكز استقطاب في المدن الكبرى[4].

أمّا في شأن اقتصاديّات التهجير، فجرى التعبير عنها في الاستيلاء على ممتلكات الغير، وفي قطع التواصل والتكامل بين القوى الناشطة في الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة وبين رأس المال ومراكز الإنتاج[5]، أو تهجير القوى العاملة في هذه القطاعات (لبنانيّون وسوريّون وفلسطينيّون) واستبدالها بعمالة أجنبيّة وافدة من مصر والهند وسريلانكا وباكستان وبنغلادش والفليبين وغيرها[6]. فكان هذا سبباً دفع جزءاً من القوى العاملة إلى الهجرة نحو الخارج.

- المهجّرون: إعادة التمركز الطائفيّ والمناطقيّ

في غياب إحصاءات رسميّة دقيقة عن الهجرة الداخليّة، يُعتقد أنّ ثُلث سكّان لبنان قد انتقلوا إلى أماكن سكن جديدة بين عام 1975 ومنتصف عام 1987[7]، وأنّ نصفهم اضطرّوا في بعض مراحل الحرب إلى ترك منازلهم مؤقّتاً بسبب أعمال القتال. ويُقدّر هانف عدد اللبنانيّين من الطوائف كلّها، الذين اضطرّوا إلى الفرار داخل وطنهم من مسكن إلى آخر، بأكثر من 700 ألف نسمة حتّى عام 1987، فيما قدّرت دراسة «جامعة القدّيس يوسف» عددهم بـ 681 ألف نسمة[8]. وتبعاً لدراسة «مكتب المهجّرين»، بلغ عدد المهجّرين عند انتهاء الحرب 285,230 مهجّراً (= 56,573 أُسرة)، وهو بالتأكيد أقلّ بكثير ممّا أشار إليه كلّ من هانف ودراسة «جامعة القدّيس يوسف»[9]. وطبقاً لإحصاءات أخرى (جريدة «السفير»، علي فاعور، «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ»،

لبكي/أبو رجيلي)، بلغ عدد المهجّرين الدائمين عند انتهاء الحرب ما بين 820 ألفاً و900 ألف نسمة. وبلغت نسب الأُسر المهجّرة تبعاً للمحافظات: 7.8% لبيروت، و62% لجبل لبنان، و 4.2% للشمال، و2.3% للبقاع و23.7% للجنوب[10].

عندما اندلعت الحرب عام 1975، عمدت بعض الأُسر اللبنانيّة، من مختلف الطوائف، إلى مغادرة مناطق إقامتها الأصليّة قسراً بدافع الخوف من القتل والتصفية على أيدي ميليشيات الخصم، معتقدة بإمكان العودة السريعة ريثما تسفر الجهود السياسيّة عن حلٍّ للمسألة اللبنانيّة. وكانت المجازر تحدث عمداً وعن تخطيطٍ مسبقٍ بهدف التطهير الدينيّ والمذهبيّ والمناطقيّ. ومع ذلك، لم يشهد العام الأوّل من الحرب عمليّة تهجير جماعيّ، فاقتصر على استفراد القرى والجيوب ذات الأقلّيات الطائفيّة، وتصفية بعض أعضائها لحمل الباقين على الفرار. وتميّز عام 1976 باقتلاع الجزر الإسلاميّة اللبنانيّة والفلسطينيّة من المناطق الشرقيّة وجبل لبنان والمتن وحوش الأمراء، مقابل اقتلاع مسيحيّي الدامور والجيّة والشريط الساحليّ وإقليم الخرّوب وقضاء الكورة. وفي الضاحية الجنوبيّة، تمّ تهجير مسيحيّي الشيّاح وحارة حريك وبرج البراجنة والمريجة. ومن بيروت الغربيّة فرّ حوالى 35 ألفاً من المسيحيّين إلى المناطق الشرقيّة. لكنّ الكثير من هؤلاء عادوا إلى مساكنهم أثناء فترات الهدوء. وابتداءً من عام 1983، أخذ الوجود المسيحي يتدنّى بسرعة في بيروت الغربيّة: من 40% في عام 1975 إلى 35% قبل عام 1983 وإلى 5% في عام 1989. كما تدنّت نسبة التلاميذ المسيحيّين في المدارس المسيحيّة في المنطقة الغربيّة، فوصلت إلى 2% بعدما كانت 75% قبل الحرب.

لقد نزح خلال عاميّ 1975 و1976 حوالى 120 ألف مواطن مسلم من المناطق الشرقيّة، نتيجة مهاجمة ميليشيات «حزب الكتائب اللبنانيّة» الجزر الإسلاميّة في الضاحية الشرقيّة من بيروت. وبعد سقوط مخيّم تلّ الزعتر في آب 1976، لم يبق في الضواحي الشرقيّة سوى 10% إلى 20% من سكّانها الشيعة[11]. ولحق التهجير حوالى 15 ألف مسيحيّ من أنصار الأحزاب اليساريّة والوطنيّة في المناطق الشرقيّة. ومن منطقة الشوف، نزح حوالى 100 ألف مسيحيّ، عاد قسم منهم بعد دخول الجيش السوريّ إلى تلك المناطق. وبعد حادثة اغتيال كمال جنبلاط، عام 1977، هُجّر من منطقة الشوف حوالى 25 ألفاً من المسيحيّين.

وفي البقاع الشماليّ، هاجمت مجموعات فلسطينيّة مع حلفائها اللبنانيّين، مطلع تموز 1975، بلدة القاع المسيحيّة، وجرى تدمير قناة المياه التي تغذّي البلدة والحقول

الزراعيّة، وكان هذا سبباً رئيسيّاً للتهجير. وتعرّضت منشآت البُنية التحتيّة في مناطق أخرى، كالمحوّلات الكهربائيّة وخزّانات المياه والمؤسّسات الاقتصاديّة إلى التخريب[12]. وفيما كان السكّان المسيحيّون في البقاع يشكّلون قبل الحرب نحو 40% من مجموع السكّان، انخفض عددهم بعد ذلك بشكلٍ كبيرٍ. فطوال سنوات الحرب، نزح ما يقرب من 150 ألفاً من مسيحيّي البقاع، استقرّ منهم حوالى 40 ألفاً في مدينة زحلة نفسها. أمّا ما بقي منهم، فاستقرّوا في مختلف أنحاء البلاد.

وفي مقابل التهجير المسيحيّ هذا، تحوّل البقاع بين العامين 1976 و1984 إلى ملجأ للشيعة الفارّين من بيروت الشرقيّة وضواحي بيروت الغربيّة. وبسبب القتال في وسط بيروت، نزح أكراد إلى البقاع، وسلك عدد كبير من فلسطينيّي بيروت الغربيّة الطريق إلى البقاع أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وقصفه التدميري للعاصمة بيروت واستقرّوا في البلدات المسيحيّة تعلبايا وجلالا وغيرهما. وقدّر أحد الباحثين حجم الهجرة الشيعيّة والكرديّة والفلسطينيّة إلى البقاع بعدّة أضعاف حجم النزوح القسريّ المسيحيّ من تلك المنطقة إلى الخارج[13].

وما لبث الوجود السوريّ في البقاع منذ حزيران عام 1976 أن أسهم في عودة جزئيّة للمسيحيّين إلى المنطقة. لكنّ اندلاع الاشتباكات بين المسيحيّين والسوريّين عام 1978، ووقوع مجزرة بلدة القاع الكاثوليكيّة في حزيران من العام نفسه في سياق الصراع بين «المردة» و«الكتائب»، تسبّبا في موجة نزوح مسيحيّة جديدة من شمال البقاع ووسطه. وعندما انسحب الجيش الإسرائيليّ من جنوب البقاع عام 1984، بدأت موجة نزوح جديدة للمسيحيّين من المنطقة بفعل التوتّر بين الطوائف[14].

وفي شمال لبنان، حصل تهجير متبادل، ولكن بشكلٍ أقلّ نسبيّاً من باقي المناطق. ففي خريف عام 1975، هُجّر مسيحيّو عكّار مقابل تهجير مسلمي الكورة والبترون. وأبرز القرى التي تهجّر سكّانها هي: ضهر العين، ودار بشمزين وفيع، وأميون، وبدبّا وبكفتين، ثمّ قرى مغريا ورأس نحاش وددّه وغيرها. أمّا موجات العنف بين الميليشيات المسيحيّة، فأدّت إلى نزوح سكّاني كثيف للعديد من الأُسر المسيحيّة. فتسبّب الصراع العسكريّ المذكور بين «المردة» و«حزب الكتائب اللبنانيّة»، بفرار أنصار «حزب الكتائب» إلى بيروت، فيما حلّ محلّهم أنصار فرنجيّة المهجّرين من كسروان وبيروت الشرقيّة والمتن. وفي المعارك بين التنظيمات الإسلاميّة والفلسطينيّين من جهة، وبين السوريّين وحلفائهم من القوى اليساريّة في طرابلس بين عاميّ 1983 و1985 من جهة

أخرى، نزح عن المدينة زهاء مئة ألف سُنّي بصورة مؤقّتة.

ويُعتبر الاجتياح الإسرائيليّ لجنوب لبنان عام 1978 محطّة بارزة، فتهجّر حوالى 141 ألف نسمة منه (شيعة)، لجأ معظمهم إلى بيروت الغربيّة وضواحيها. أمّا الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، فأدّى إلى حدوث موجات هجرة من الجنوب إلى مناطق الشمال الأكثر أمناً. وما لبث أن حدثت هجرة معاكسة من بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة بشكلٍ جماعيّ في اتجاه الجنوب والبقاع والشمال، بعد قطع الميليشيات المسيحيّة الماء والكهرباء عن المنطقتين، وقيام إسرائيل بدعوة السكّان في حزيران 1982 إلى مغادرتهما. بناءً على ذلك، غادر بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة زهاء 450 ألف شخص[15]. كما جرى «تهجير» المقاتلين الفلسطينيّين من بيروت، بعدما أُجبروا على ذلك نتيجة هزيمتهم أمام إسرائيل إثر حصار بيروت الغربيّة. وقُدّر عدد المهجّرين منهم حتّى عام 1990 بـ 38,458 شخصاً موزّعين على مناطق بيروت وصيدا وصور والشمال والبقاع[16].

ولحق التهجير كذلك، الشيعة في الجنوب بسبب الاعتداءات التي كان يمارسها «جيش لبنان الجنوبيّ» على القرى في جنوب شرقيّ صيدا وشرقيّ صور. فاضطرّ الشيعة في تلك القرى، إلى الفرار إلى قوّات «اليونيفيل» قرب صور[17]. إلى ذلك، نزح أكثر من 160 ألف مسيحيّ بعد انسحاب الجيش الإسرائيليّ من الشوف وشرقيّ صيدا بين عاميّ 1983 و1985، ممّا أفرغ مفهوم التعايش كلّ معناه. ومن بقي في قريته من المسيحيّين، سقط ضحيّة انتقام ميليشيا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ». وأعقب ذلك معركة الشحّار الغربيّ أواخر عام 1984، وشرقيّ صيدا عام 1985، وتهجير مسيحيّين ومسلمين. وفيما بلغت نسبة سكّان الشوف وعاليه والمتن الأعلى من المسيحيّين عام 1975 (55%)، أضحى هؤلاء لا يشكّلون سوى 5% خلال الثمانينات[18].

يُلخّص الجدول (77) محطّات التهجير البارزة طوال سنوات الحرب، وأهمّها، «حرب السنتين»، مروراً بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978 وصراعات القوى المسيحيّة المتنافسة في المناطق الشرقيّة تحت شعار «توحيد البندقيّة»، والإجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982. وعلى إثر الانسحاب الإسرائيليّ من الجبل عام 1983، اندلعت مواجهات طائفيّة نتج عنها تهجير المسيحيّين من المنطقة. وفي العام نفسه، جرى تهجير عرفات وأنصاره من شمال البلاد. كما أدّت أحداث الشحّار الغربيّ والضاحية الجنوبيّة وإقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا عاميّ 1984 و1985 إلى موجات

تهجير جديدة، تبعها عام 1986 عمليّات تهجير نتيجة الصراعات بين القوى الميليشياويّة في بيروت الشرقيّة. ولم يسلم سكّان بيروت الغربيّة من التهجير في مطلع عام 1987، نتيجة الصراع بين ميليشيا «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ». وخلال وجود الجنرال ميشال عون على رأس الحكومة الانتقاليّة، اندلعت خلال عاميّ 1989 و1990 مواجهات عنيفة بينه وبين السوريّين توّجها بحرب الإلغاء ضد «القوّات اللبنانيّة». فتسبّبت هذه الصراعات بهجرة واسعة من المناطق الشرقيّة. أخيراً، أدّى التنافس بين «حركة أمل» و«حزب الله» إلى اندلاع مواجهات دامية بينهما في إقليم التفّاح وتهجير واسع من المنطقة[19].

جدول (77) محطّات التهجير خلال الحرب

السنة	المناسبة
1976-1975	اندلاع القتال في بيروت وامتداده إلى المناطق
1978	الاجتياح الإسرائيليّ لجنوب لبنان، وصراعات القوى المسيحيّة المتنافسة
1982	الاجتياح الإسرائيليّ للبنان وبيروت الغربيّة وتهجير المقاتلين الفلسطينيّين
1983	حرب الجبل، وتهجير عرفات وأنصاره والأحزاب اليساريّة من طرابلس
1984	أحداث الشحّار الغربيّ، التهجير الجماعيّ من الضاحية الجنوبيّة ورأس النبع
1985	التهجير الجماعيّ من إقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا
1987-1985	حرب المخيّمات
1986	الصراع داخل القوّات اللبنانيّة وتهجير أنصار حبيقة من المنطقة الشرقيّة
1987	صراع الميليشيات «الوطنيّة» والإسلاميّة في بيروت الغربيّة
1990-1989	حربا التحرير والإلغاء
1990	التهجير الواسع من قرى إقليم التفّاح وشرقيّ صيدا عام 1990

أمّا الجدول (78)، فيُشير إلى التهجير وفق المناطق، وأنّ أعلى نسبة منه حدثت في «بيروت الكبرى»، تلاها الشريط اللبنانيّ المحتلّ فجبل لبنان والبقاع. وفي حدود مطلع الثمانينات كان ثُلث شيعة لبنان قد أصبحوا يعيشون في بيروت[20]. كما يُبيّن الجدول نفسه، أن ثلثي المهجّرين كانوا من «بيروت

الكبرى» ومدن وقرى الجنوب اللبنانيّ، بما فيها «الشريط الحدودي المحتلّ». ويُلاحظ أيضاً، أنّ التهجير من المدن والقرى في شمال لبنان، كان الأقلّ على مستوى التهجير العام، تبعته منطقة البقاع. أخيراً، فقد قارب عدد المهجّرين عند نهاية حرب لبنان 900 ألف نسمة.

جدول (78) توزّع المهجّرين الدائمين تبعاً لمناطق التهجير حتّى عام 1990[21]

مناطق التهجير	عدد المهجّرين
تهجير داخل أحياء بيروت، وبين الشرقيّة والغربيّة، والضواحي الجنوبيّة والشرقيّة	325,000
تهجير من قرى ومدن في الجنوب اللبنانيّ (الشريط الحدوديّ المحتلّ ومناطق المواجهة)	278,000
تهجير من قرى ومدن في جبل لبنان	200,000
تهجير من قرى ومدن في البقاع (مع قرى المواجهة في البقاع الغربيّ)	65,000
تهجير من قرى ومدن في لبنان الشماليّ	30,000
مجموع المهجّرين	898,000

أمّا الجدول (79)، فيُقارن ما بين الوجودين الإسلاميّ والمسيحيّ في المناطق المختلطة في تاريخين مختلفين: 1975 و1989، وكيف أصبح عليه في العام الأخير من ناحية تراجع أعداد كلٍّ من الطائفتين في مناطق الطرف الآخر. فبلغ تراجع الوجود المسيحيّ في مناطق الشوف وعاليه والمتن الأعلى ما يزيد عن 90%، فيما راوحت نسبة التراجع في مناطق أخرى ما بين 62% و42%. وفي المقابل، بلغت أعلى نسبة تراجع للوجود الإسلامي في شرق بيروت وضواحي بيروت الشرقيّة 87%، و80% في باقي المناطق. وهذا يدلّ على أنّ المعاناة كانت متساوية لدى أفراد الطائفتين، وأنّ الهدف من فريقي النزاع كان إحداث صفاءٍ طائفيٍّ في مناطق سيطرته، وبالتالي ضرب التعايش بين اللبنانيّين. في المقابل، بلغت نسبة التراجع للسكّان المسيحيّين في البقاع والجنوب أقلّ من غيرهما من المناطق اللبنانيّة، ممّا دلّ على أنّ الطائفتين الإسلاميّة والمسيحيّة حافظتا في المحافظتين المذكورتين على قدر من التعايش أكثر من محافظات لبنانيّة أخرى.

جدول (79) مقارنة الديموغرافيا الطائفيّة وتراجعها تبعاً للمنطقة بين عاميّ 1975 – 1989[22]

المنطقة	1975	1989	التراجع %
مسيحيّون %			
الشوف وعاليه والمتن الأعلى	55	5	91
غرب بيروت والضواحي الجنوبيّة	35	5	85.7
البقاع	40	15	62.5
جنوب لبنان	26	15	42.3
مسلمون %			
الضواحي الشرقيّة	40	5	87.5
الشريط الحدوديّ	50	10	80.0
الكورة والبترون	10	2	80.0
شرق بيروت	8	1	87.5

ويُلخّص الجدول (80) عدد الذين تعرّضوا لموجات التهجير المتوسّطة والطويلة تبعاً للطائفة بين عاميّ 1975 و1989، فبلغت نسبة المسيحيّين 81% (670,000)، والمسلمين 19% (158,000) ويتبيّن أنّ أعلى موجة تهجير للمسيحيّين كانت على التوالي من جبل لبنان والضاحية الجنوبيّة وبيروت الغربيّة البقاع وجنوب لبنان، مقابل تهجير واسع للمسلمين من شرقيّ صيدا وضواحيها[23]، ومن الشريط الحدوديّ وأقضية جزّين والنبطيّة. وكما في جدول (79)، كانت أقلّ نسبة لتهجير المسيحيّين في لبنان الشماليّ، وهذا ينطبق على تهجير المسلمين من أقضية البترون وجبيل والكورة. وسبب ذلك يعود إلى أنّ الطوائف هناك حافظت، باستثناء مرحلة «حرب السنتين»، على هامش أكبر من التعايش في ما بينها.

جدول (80) التوزيع الجغرافي لموجات التهجير المتوسّطة والطويلة الأمد وفق الطوائف 1975 - 1989 (آلاف المهجّرين)[24]

المنطقة	المسيحيّون	العدد	المسلمون	العدد
بيروت الكبرى	تهجير المسيحيّين من الضاحية الجنوبيّة وغربيّ بيروت	165	تهجير الشيعة والسنّة والدروز من شرقيّ صيدا وضواحيها الشرقيّة والشماليّة 1975 - 1976	115
جبل لبنان	تهجير المسيحيّين من الشوف وعاليه وبعبدا والمتن وإقليم الخرّوب	240	تهجير المسلمين من اللقلوق، ومن قضاء جبيل، ومن ترشيش في قضاء بعبدا عام 1976	1
لبنان الشماليّ	تهجير المسيحيّين من أقضية زغرتا وبشرّي والبترون وعكّار والكورة وطرابلس	30	تهجير المسلمين من البترون والكورة عامَي 1975 و1976	2
لبنان الجنوبيّ	تهجير المسيحيّين من شرقيّ صيدا وأقضية جزّين والنبطيّة وصور	125	تهجير الشيعة من الشريط الحدوديّ وقضاءي جزّين والنبطيّة بين 1975 و1989	40
البقاع	تهجير المسيحيّين من أقضية بعلبك وزحلة والبقاع الغربيّ وراشيا	110	لا أحد	
المجموع		670		158

وعن أماكن استقرار المهجّرين، فقد كان النزوح الإسلاميّ الشيعيّ من المنطقة الشرقيّة نحو المنطقة الغربيّة خلال «حرب السنتين» أكثر سرعة وكثافة من التهجير المسيحيّ من بيروت الغربيّة نحو بيروت الشرقيّة[25]. وقد استقرّ عدد من المهجّرين، وأكثرهم من الشيعة، في منطقة المسابح والمنطقة الممتدّة من آخر الأوزاعي حتّى خلدة، وتوزّع قسم آخر منهم في مختلف أحياء بيروت الغربيّة، وخصوصاً وادي أبو جميل وعين المريسة ورأس بيروت. أمّا الأكثريّة، فاستقرّت في الضاحية الجنوبيّة والبقاع[26]. وفي شتاء 1983، كانت نسبة 55% من الشيعة البالغ عددهم 40 ألف نسمة في نواحي الرمل العالي والأوزاعي وشاتيلا وبئر حسن والجناح في الأصل من سكّان ضواحي بيروت الشرقيّة، بينما تعود إقامة

نسبة 23% منهم في تلك المناطق إلى العامين 1975 و1979، ونسبة 48% إلى فترة 1977 - 1982[27].

وأشارت دراسة ميدانيّة أُجريت في نهاية عام 1987 حول المهجّرين المسلمين الموجودين في الشطر الغربيّ من العاصمة تبعاً للطائفة، أنّ النسبة العامّة لهؤلاء بلغت 93.3%، مقابل 2.6% للمسيحيّين، في حين كانت نسبة 4.02% غير محدّدة. وقد توزّع المهجّرون المسلمون على الشكل التالي: شيعة 52.7%، سنّة 36.3% ودروز 3.07%، ومسلم غير محدّد نسبة 1.27%[28]. أمّا متوسّط عدد أفراد الأُسر المهجّرة في بيروت الغربيّة، فكان في التاريخ المذكور على الشكل التالي: شيعة 5.97، سُنّة 5.84، دروز 5.06، مسيحيّون 3.8[29]. وبالنسبة إلى المهجّرين الدروز، الذين هجّروا من عين الرمّانة والروضة والمتن الجنوبيّ الجبليّ، فاستقرّ معظمهم في منطقة الشوف الجبليّة وبيروت الغربيّة.

وفي المقابل، أتى المهجّرون المسيحيّون من بيروت الغربيّة إلى «بيروت الكبرى» والمناطق الشرقيّة، وهم في الأصل من أحياء رأس بيروت والحمرا والروشة والرملة البيضاء، ومن الضاحية الجنوبيّة وإقليم الخرّوب وأقضية الشوف وعاليه وبعبدا وعكّار والكورة وطرابلس، ومن شرقيّ صيدا وأقضية الجنوب، ومن البقاع الشماليّ والبقاع الغربيّ. فاشترى بعضهم شققاً في ساحل كسروان في منطقة الزلقا وجلّ الديب، أو سكن في منطقة المسابح. وقدّر سليم نصر عدد المهجّرين الذين استقبلتهم المنطقة الشرقيّة بـ 125 ألف نسمة[30]. وفي أواسط الثمانينات، بلغ عدد سكّان القطاع الشرقيّ من «بيروت الكبرى» ما بين 400 ألف إلى 450 ألف نسمة[31]، مقابل حوالى 900 ألف نسمة في القطاع الغربيّ من المدينة. وقُدّر أنّ أكثر من 80% من المسيحيّين كانوا يسكنون على رقعة أرض شكّلت نسبة 17% من مساحة لبنان[32].

إضافة إلى ذلك، لم يقتصر التهجير على الطوائف الدينيّة المتنافسة فحسب، بل شمل الطائفة الواحدة أيضاً، أو الفريق الواحد. فحدث تهجير للمسيحيّين على أيدي مسيحيّين آخرين بعد قيام الكتائبيّين باغتيال طوني فرنجيّة عام 1978. فطُرد الكتائبيّون من زغرتا وإهدن، فيما ردّوا هم بطرد أنصار فرنجيّة من بيروت الشرقيّة والمتن وكسروان إلى الشمال. كما تلا حادثة الصفرا وتصفية «نمور الأحرار» على يد ميليشيا الكتائب تهجير للمسيحيّين من أنصار «حزب الوطنيّين الأحرار»[33]. وجرى تهجير مسلمين على أيدي مسلمين آخرين إثر الاشتباكات بين «حركة أمل» من جهة، و«حزب البعث» و«جبهة

التحرير العربيّة» التابعين للعراق في الضاحية الجنوبيّة من جهة أخرى. وفي طرابلس، جرى تهجير الأحزاب العلمانيّة وأنصارها على يد «حركة التوحيد الإسلاميّ» عام 1983، وتهجير عشرات الآلاف من الطرابلسيّين في الصراعات التي دارت بين الفريقين في النصف الثاني من عام 1985. وما لبث القتال أن اندلع منذ خريف عام 1985 بين ميليشيا «حركة أمل» والفلسطينيّين في المخيّمات في ضاحية بيروت الجنوبيّة واستمرّ حتّى نهاية عام 1987، مسبّباً موجات هجرة فلسطينيّة نحو بيروت الغربيّة. تلا ذلك النزاع المسلّح بين «حركة أمل» و«حزب الله».

لقد نتج عن حرب لبنان وما أسفرت عنه من تهجير، تحوّلات بارزة في طبيعة النسيج الاجتماعيّ لمنطقة «بيروت الكبرى» تمثّلت بتغيير الخارطة السكّانية، ذلك أنّ موجات التهجير الجماعيّ أدّت إلى الفرز المدينيّ الطوائفيّ وزيادة التجانس الطائفيّ في بعض الأحياء. ومن نتائج التهجير أيضاً، النزوح المعاكس من المدن، وخصوصاً من بيروت وضواحيها إلى الريف في مراحل الحرب الأولى[34]، والتي أسفرت عن نتيجتين: «تمدين» الريف من خلال ما حمله سكّان المدن المهجّرون معهم من عادات المدينة، وإعادة التوازن الديموغرافيّ بين المناطق على أسس طائفيّة ومذهبيّة[35]. فتراجعت نسبة سكّان مدينة بيروت قياساً إلى مجمل عدد سكّان لبنان، فانخفضت من 21.7% إلى 15.7%. كما تراجعت نسبة سكّان الضواحي من 24.1% إلى ما دون 20%. وفي المقابل، ازدادت نسبة سكّان المحافظات الأخرى، باستثناء محافظة الشمال. فارتفعت نسبة سكّان محافظة الجنوب من 11.7% إلى 14.1%، وسكّان محافظة البقاع من 9.6% إلى 12.9%[36].

وفي بيروت الشرقيّة، أدّى انخراط موارنة الأطراف في الميليشيات والتجاوزات التي قاموا بها إلى امتعاض من قبل السكّان «الأصليّين»، وحدث تنافر بينهم وبين «الطارئين». ومن جهة أخرى، كان تأثير التهجير الشيعيّ في بيروت الغربيّة أكثر وضوحاً من مناطق أخرى استقبلت مهجّرين. فمع الهجرة الشيعيّة إلى «بيروت الكبرى» ما بين عاميّ 1976 و1986، تغيّر وجه القسم الغربيّ من المدينة وتمّ نزع الصبغة السُنيّة عن بعض أحيائه القديمة، مثل البسطتين، والمصيطبة، وبرج أبي حيدر، والباشورة، وزقاق البلاط. وبينما كان قسم كبير من الفئات الاجتماعيّة السُنيّة المتوسّطة والثريّة تهجر تلك الأحياء «الشعبيّة» القديمة إلى أحياء أكثر فخامة، مثل رمل الزيدانيّة، والظريف، وتلّة الخيّاط، وساقية الجنزير، ورأس بيروت، وفردان، والرملة البيضاء،

وبئر حسن، وعرمون ودوحتها، كان أكراد سُنّة بعامّة، ومهجّرون شيعة من أحياء الضاحية الجنوبيّة بخاصّة، يستقرّون في تلك الأحياء، ويتسرّبون منها إلى أحياء مثل الظريف وعائشة بكّار والملاّ.

وكان بإمكان المرء أن يُشاهد قبل «انتفاضة 6 شباط 1984»، وبعدها تجمّعات بشريّة لشيعة في مناطق وادي أبو جميل وباب إدريس والأسواق التّجارية التي تعرّضت إلى الدمار، فجرت مصادرتها وتحويلها إلى ما يُشبه مستوطنات بشريّة تقوم على أسر ممتدّة منخرط أفرادها في الميليشيات، وفي أعمال مهنية كإصلاح السيّارات وحدادتها ودهانها.

وما لبث الشيعة أن أقاموا بنية تحتيّة «دينيّة» في تلك المناطق. ففي عام 1987، أسّست جماعة «حزب الله» «مسجد فاطمة الزهراء» في حيّ زقاق البلاط. وسبق ذلك منذ عام 1984 إنشاء خمس مصلّيات: في الروشة (مصلّى الإمام الباقر)، والحمرا خلف سينما الستراند (الإمام الصادق)، والقنطاري قرب برج المرّ (الإمام الحسين)، وعين المريسة (المصطفى) وشارع فتح الله في محلّة البسطا (مصلّى سيد الشهداء) في وسط المهجّرين الشيعة، وتمّ تنصيب إذاعات للصلوات والأدعية، وأعلاماً وصوراً وتشكيل «مطوّعة» (= شرطة أخلاق) عملت على منع تناول الكحول. وفي الوقت نفسه، أسّس «الخمينيّون» مساجداً ومصلّيات خارج بيروت، وفي المناطق اللبنانيّة الأخرى[37].

– معاناة المهجّرين

وفق تقرير لـ«مجلس كنائس الشرق الأوسط»، فإنّ 450 ألف مهجّر كانوا يحتاجون في عام 1977 إلى مساعدة، فيما يحتاج 200 ألف منهم إلى مساعدة عاجلة، وإنّ من ضمنهم 120 ألفاً من جنوب لبنان[38]. وخلص تقرير آخر للمجلس نفسه عام 1978 إلى القول، إنّ «حرب السنتين» تركت أكثر من 32 ألف طفلٍ يتيم أو من دون رعاية. وأظهرت عيّنة لمهجّرين في بيروت الغربيّة أنّ نسبة 15% من السكّان الذين تركوا منازلهم هم من سنّ 70 وما فوق وليس لديهم مصدر دخل، وأنّ المؤسّسات التي تتعاطى معهم هي خمس في لبنان ولا تستوعب سوى 350 شخصاً، ولا يمكنها الاضطلاع وحدها بشؤونهم. كما بيّن التقرير نفسه، أنّ إجراءات «مصلحة الإنعاش الاجتماعيّ» ووزارة التربية في شأن إغاثة هؤلاء ظلّت محدودة. وخلصت الدراسة إلى أنّ تمويل إعادة إعمار منازل لـ 100 ألف شخص يحتاج إلى 2 مليار ليرة لبنانيّة[39].

وفي ضوء ارتفاع أسعار الشقق السكنيّة، بيعاً أو إيجاراً، وتدنّي قيمة الليرة اللبنانيّة، كان هناك خيارات أربعة أمام المهجّرين، وهي:

1 - شراء شقق جديدة حيث استقرّوا، وكان هذا محصوراً بشريحة قليلة جداً منهم، كشراء مهجّرين موارنة شققاً لهم في منطقتي جلّ الديب والزلقا.

2 - السكن عند الأقارب لفترة قصيرة ريثما يتدبّرون ترتيب أوضاعهم.

3 - السكن في الشقق والمؤسّسات والمكاتب المهجورة من قبل أصحابها، أو في المدارس والأبنية قيد الإنشاء، وفي الفنادق والمؤسّسات ودور السينما على مقربة من «الخطّ الأخضر» الفاصل بين منطقتيّ بيروت المجزّأة، أو منطقتيّ وادي أبو جميل وباب إدريس، أو في المسابح المهجورة على ساحل بيروت وكسروان[40]. وقد شكّلت المساكن المصادرة أو تلك المحتلّة نسبة 95% من مجمل المساكن التي سكنها المهجّرون. وفي بيروت الغربيّة، أكدت دراسة ميدانيّة أنّ نسبة 43.3% من المساكن (العيّنة المستطلَعة) كانت محتلّة أو مصادرة، فيما نسبة 39.7% منها مبنيّة على أرض الغير. أمّا المساكن المستأجرة، فبلغت نسبتها 21.7%، في حين كانت نسبة 4.3% من المساكن مشغولة من دون بدلات إيجار[41].

4 - استئجار شقّق متواضعة. وفي ضوء إحجام أصحاب الشقق السكنيّة عن تأجير شققهم خشية تجميد رأسمالهم لقاء عائد ماليّ قليل يتحكّم به المستأجر، أو صدور قانون إيجار استثنائيّ قد يُضيّع حقوقهم، ارتفع إيجار الشقّة السكنيّة إلى ما بين 100 دولار أميركيّ و700 دولار شهريّاً، في حال وجودها.

وفي مجال تأمين السكن، كانت بعض الأُسر تُضطر في أغلب الأحيان إلى دفع عشرات الآلاف من الليرات اللبنانيّة إلى الميليشيات والنافذين والسماسرة للحصول على غرفة أو غرفتين[42]. وتجدر الإشارة إلى أنّ التهجير العفويّ اختلط مع التهجير المفتعل بقصد السمسرة على بنايات جاهزة للبيع أو هي قيد الإنشاء. وقد طاولت هذه الممارسات الوحدات السكنيّة والمؤسّسات العامّة والمدارس والأبنية التي هجرها شاغلوها لأسباب قاهرة. وذكر الباحث سمير خلف، أنّه بعد سنوات على اندلاع الحرب، لم تعد هذه الممارسات تعتبر جريمة أو سلوكاً منافياً للمجتمع وتسبب شعوراً بالعار والذنب[43]. وفي بعض الأحيان، كان يتمّ ترهيب الأقلّية الطائفيّة من قبل

«الجيران» أو صاحب البناء للاستحواذ على شقّته المؤجّرة وإعادة استثمارها من جديد[44]. ووجدت هذه الممارسات دعماً حقيقيّاً وتبريراً من الميليشيات، فقالت سيدة احتلّت منزلاً: «... **أرسلوا (الميليشيات) معي أحد العناصر الذي أرشدني إلى المنزل الخالي. منحنا ورقة مصادرة ودخلنا المنزل**»[45]. ولم تقف المسألة عند هذا الحدّ. ففي بعض الأحيان، كان يتمّ احتلال بيت محتلّ من قبل شخص آخر[46]. وفي «حوارات ساخنة» تحدث محسن دلّول، الذي عايش الحرب بكلّ خباياها وأسرارها، عن تجاوزات الميليشيات في المنطقة الغربيّة، فقال: «**مالك محلّ يريد أن يسترجع محلّه (بسبب تدنّي الإيجار) يرشو أحد المتنفذين بمبلغ من المال الذي يتّهم شاغل هذا المحلّ (المستأجِر) بالعمالة لإسرائيل، أو أنّه يتعاون مع «القوّات»، أو أنّه يعطي إحداثيّات عسكريّة للأعداء، فإذا رفض إعادة هذا المحلّ** «أضاف دلّول»، **فإنّهم يقومون بتصفيته وإنهائه**»[47].

بالإضافة إلى معاناة المهجّر في تأمين السكن لأُسرته، فإنّ طبيعة المسكن الذي يحصل عليه بطريقة أو بأخرى، كانت تختصر معاناة وإذلالاً. فكانت مساحة المساكن التي سكنها المهجّرون في بيروت الغربيّة صغيرة جداً: 35% منها تقلّ مساحتها عن 50 متراً مربّعاً بالنسبة إلى منطقة وادي أبو جميل - باب إدريس. وفي منطقة الجناح، كانت نسبة 90% من مساكن المهجّرين تقلّ مساحتها عن 30 متراً مربّعاً[48]. وفي عام 1987، أكّد الدكتور علي فاعور أنّ نسبة 35% من الأُسر المهجّرة كانت تسكن في مسكن مكوّن من غرفة واحدة، و33% منها في مسكن مؤلّف من غرفتين، أيّ أنّ نسبة 68% من المهجّرين كانوا يقيمون في مساكن مؤلّفة من غرفة أو غرفتين. وخلص فاعور إلى أنّ بعض المساكن شهدت معدّل كثافة 14 شخصاً في الغرفة الواحدة[49].

وفي المنطقة الشرقيّة، لم يكن الحال أحسن ممّا هو عليه في المنطقة الغربيّة بالنسبة إلى سكن المهجّرين. فعندما بدأ «مجلس كنائس الشرق الأوسط» عام 1985 في مشروع بناء وحدات سكنيّة جاهزة للمهجّرين المسيحيّين، اشترط أن تعيش أُسرة مؤلّفة من ستّة أفراد على الأقلّ في مسكن مساحته 35 متراً مربّعاً، في حين خُصّص مسكن جاهز مساحته 50 متراً مربّعاً لأُسرة لا تقلّ عن عشرة أفراد[50]. من هنا، يمكن للمرء أن يتصوّر الحالة الاجتماعيّة والنفسيّة والصحيّة التي كان على المهجّرين، سواء في الغربيّة أو في الشرقيّة، أن يعيشوا فيها جرّاء السكن في منزل صغير جداً لا تتوافر فيه التجهيزات أو الشروط الصحيّة المناسبة. وفي ضوء ذلك، كان من الطبيعيّ أن يحدث توتّر اجتماعيّ بين

المهجّرين ومحيطهم، حتّى خلافات ومشاحنات بين الأُسر المهجّرة نفسها.

وعن معاناة السكن، قالت سيدة مهجّرة من الجبل: «**حياتنا عذاب وبهدلة نحن 11 نسمة لا مدخول ولا شغل. كلّنا نام في غرفة واحدة على الأرض، وعلى فرشات من الإسفنج. أعصابنا مرهقة وكلٌّ واحد ينرفز على الثاني. نستحم في الغرفة ذاتها. وإذا استيقظ أحدنا في الليل للذهاب إلى الحمام، عليه أن ينزل طابقين. أضف إلى ذلك بأنّ الكهرباء مقطوعة إجمالاً، وكذلك الماء. كنّا نعيش في الجبل في بحبوحة وكرامة. وهنا الجميع ينزعجون من المهجّر**»[51].

أمّا كيف أثّرت هذه الأوضاع في نفسيّة المهجّرين، فوصفتها «النشرة» التابعة للصليب الأحمر اللبنانيّ على الشكل التالي: «**فمن العزّة في النفس والاستقلاليّة المعيشيّة إلى العوز والشحادة، ومن القرية والحقل والخضار والهدوء إلى الضجيج والعمار والأسمنت وبالعكس، ومن البيت والمحيط حيث وُلد المهجّر ونشأ وترعرع إلى محيط جديد يجد نفسه فيه غريباً، ومن الاستقرار والهناء إلى الخوف من المستقبل، ومن سماء زرقاء مشرقة إلى أخرى ملبّدة بالدخان والغيوم السوداء... المرضعة.. والحامل...والمعاق (كذا) والطفل والكبير سنّاً.. كلّهم في حالة يرثى لها... بكاء وندب متواصل.. كلّهم خائفون ويتطلّعون إلى المستقبل الغامض بتشاؤم. هل سيرجعون إلى بيوتهم، أم سوف يُجبرون إلى الهجرة أو تهجير أولادهم من الوطن؟**»[52].

ونتيجة التهجير، أصبحت الضاحية الجنوبيّة تُشكّل حزاماً جديداً للبؤس يلفّ بيروت الغربيّة، بدءاً من حدود الوسط التجاريّ في باب إدريس - ميناء الحصن - وادي أبو جميل، مروراً بخندق الغميق (البسطا التحتا) رأس النبع حتّى الضاحية الجنوبيّة. وشهدت الضاحية قيام «مستوطنات بشريّة عشوائيّة» عند أطرافها، ابتداءً من العمروسيّة - الليلكيّ - حيّ الكرامة، مروراً بالرمل العالي فالأوزاعي (مشارف المطار) حتّى منطقة الجناح (السان سيمون والسان ميشال وأكابولكو)، التي تحوّلت إلى «أحياء تنك» أو «كرنتينا» جديدة. كما نشأت تجمّعات مهجّرين في الأحياء الفخمة للحمرا والروشة[53]. وبلغت نسبة المهجّرين في منطقة ميناء الحصن - باب إدريس أكثر من 84% من المقيمين، في حين بلغت النسبة في شارع الحمرا حوالى 38%[54]. وكان يُستدلّ على المهجّرين في كثير من الأحيان من خلال «الغسيل» المنشور على شرفات المباني وفي المحال المدمّرة في منطقة الأسواق وبعض الأبنية التجاريّة في الأحياء الفخمة من بيروت[55].

وفي بيروت الشرقيّة، بدت الصورة مختلفة إلى حدٍّ كبير. حلّ المهجّرون المسيحيّون من الدامور ومن بيروت الغربيّة وقرى الجبل والشوف وقضائي عكّار والكورة، أي المهجّرون حتّى عام 1984، في منازل شيعة النبعة وبرج حمود، وفي سنّ الفيل وجسر الباشا (23.2%) وفي فرن الشبّاك وعين الرمّانة (17.4%)، وبيروت الشرقيّة (17.2%)، والجديدة والبوشريّة والمكلّس والمنصوريّة والدكوانة (11.4%)، فيما توزّعت النسب الباقية على جنوب لبنان والمتن الجنوبيّ وقضاء جبيل وبلدات كسروان. أمّا المهجّرون المسيحيّون من إقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا والبقاع الغربيّ، فتوزّعوا على مناطق المتن وكسروان وجبيل، فيما لجأ الباقون إلى مناطق جزّين ومرجعيون وبعض قرى «الشريط الحدوديّ المحتلّ»[56]. وبين عامي 1989 و1990، حصلت هجرات من قضاء كسروان إلى قضاء جبيل بفعل ما عُرف بـ«حروب عون». واستقبل قضاء المتن حوالى 100 ألف مهجّر أتوا من جميع المناطق اللبنانيّة. كما استقبل قضاء بعبدا عدداً كبيراً من المهجّرين من المناطق الشرقيّة والجنوبية[57].

إضافة إلى مشكلات السكن، عانى المهجّرون من مشكلات التكيّف مع بيئتهم الجديدة، ومن البطالة وارتفاع نسبة الأميّة بينهم، وخصوصاً أولئك المهجّرين من الأرياف إلى المدن. وكان المهجّرون من الشباب هم الأكثر اندماجاً في محيطهم الجديد. فشعر قرابة ثُلث المهجّرين (31.2%) بأنّهم اندمجوا كلّياً في أماكن سكنهم الجديدة، فيما نسبة 49.7% منهم بشكلٍ وسطيّ، ونسبة 19% لم تندمج بتاتاً. بمعنى آخر، إنّ واحداً من خمسة مهجّرين كان لا يشعر بالاندماج بتاتاً في بيئته الجديدة. ومن مشكلات التهجير أيضاً معاناة نسبة 30% من المهجّرين من البطالة الطويلة، و27% من البطالة المؤقّتة، واضطرار نسبة 28% إلى تغيير مهنهم[58]. كان نصف الأُسر المهجّرة يتقاضى الحدّ الأدنى للأجور، ونسبة 24% منهم تنتمي إلى الطبقة الوسطى، في حين كانت نسبة 20% تنتمي إلى الشرائح العليا[59].

وكما ذكرنا، أدّى التهجير إلى ارتفاع نسبة الأميّة بين المهجّرين. فتذكر خلاصة دراسة ميدانيّة لمنطقة ميناء الحصن وباب إدريس - وادي أبو جميل، أنّ نسبة الأميّة بين الذكور الذين زادت أعمارهم عن خمس سنوات بلغت 18.7%، مقابل 28.8% عند الإناث. وبيّنت الدراسة نفسها ارتفاع نسبة الأميّة بين الذكور والإناث في الفئة العمريّة

15 - 19 سنة، فوصلت إلى 16% عند الإناث و10% عند الذكور(60). وبالنسبة إلى المهجّرين في بعض أحياء بيروت الغربيّة، بلغت نسبة الأميّة 23% عند الإناث (فوق 5 سنوات)، مقابل 12% عند الذكور. وفي بعض أحياء الضاحية الجنوبيّة وصلت النسبة إلى 42% عند الإناث و33% عند الذكور(61).

يُلخّص الجدولان (81) و(82) مجموع الصعوبات التي واجهها مهجّرون مستجوَبون، مرّة بشكل عامّ، ومرّة أخرى على أساس المناطق اللبنانيّة. ويُبيّن الجدول (81) أنّ الصعوبات الماليّة كانت الأكثر حدّة بالنسبة إلى جميع المهجّرين، فبلغ معدّلها أكثر من 57%، وإن اختلفت نسبتها من منطقة إلى أخرى. وتلتها على التوالي المشكلات المتعلّقة بالعناية الطبيّة والسكن والتعليم والنقل والبطالة والمياه. وفي الجدول (82) نجد أن الصعوبات الماليّة بلغت 96.6% بين المستطلَعين في بيروت الشرقيّة، بينما كانت النسبة الأعلى في بيروت الغربيّة لنقص العناية الطبيّة، وهي 82.8%.

جدول (81): النسب المئويّة لأولويّات الصعوبات التي واجهها المهجّرون(62)

الصعوبات	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المجموع
ماليّة	57.8	20	7.4	85.1
عناية طبيّة	9.9	31.1	27.6	68.5
سكن	17.4	12	10	39.4
تعليم أولاد	4.8	16.8	15.7	37.3
نقل	1.9	6.3	9.5	17.8
فرص عمل	3	3.6	8.3	15
مياه	1.6	3.7	6.6	11.9
مختلف	2.1	0.9	2.4	5.5
علاقات مع الأقارب	0.4	0.6	2.00	2.9
لا يوجد مصاعب	1.1	5	1.6	-
المجموع	100	100	100	-

جدول (82) النسب المئويّة لأولويّات الصعوبات التي واجهها المهجّرون وفق التوزيع المناطقيّ (63)

المنطقة	سكن	مالية	تعليم	نقل	طبابة	مياه	عمل
ب. ش.	47.2	96.6	24.7	14.6	65.2	5.6	20.2
ب. غ.	37.4	91.9	41.4	11.1	82.8	15.2	16.2
ب. غ. وسط المدينة	47.0	85.0	40.6	19.8	64.5	15.0	11.8
ضاحية ش. لبيروت	39.5	91.7	35.4	15.6	71.7	5.1	16.2
ضاحية شماليّة لبيروت	39.3	78.7	29.2	25.8	49.4	20.2	6.7
ضاحية ج. لبيروت	37.8	88.8	43.2	11.0	77.2	14.1	15.00
ج. ل. الشماليّ	35.8	76.5	39.7	22.5	53.4	16.7	15.2
ج.ل. الجنوبيّ	34.6	86.5	34.6	19.2	76.9	15.4	25.0
ل. ش.	16.7	68.8	37.5	29.2	75.0	2.1	18.8
أطراف ل. ش.	31.5	63.8	27.7	13.8	61.5	10.8	10.0
ل. ج.	46.00	87.4	28.0	30.3	66.7	5.7	11.5
الشريط الحدوديّ	46.7	90.0	16.7	15.0	76.7	33.3	18.3
البقاع وحاصبيّا	34.3	85.6	51.7	11.0	72.9	10.2	19.

ب.ش.= بيروت الشرقيّة؛ ب. غ.= بيروت الغربيّة؛ ش= شرقيّة؛ غ= غربيّة؛ ج.ل. = جبل لبنان؛ ل. ش.= لبنان الشماليّ؛ ل. ج. = لبنان الجنوبيّ.

2 - هجرة اللبنانيّين وتقاسم العالم

إذا كانت شهرة اللبنانيّين على الصعيد العالميّ تعود إلى هجرتهم وانتشارهم في أنحاء المعمورة منذ منتصف القرن التاسع عشر ونهايته، مروراً بالحربين العالميّتين الأولى والثانية، فإنّ الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثانية، شهدت ضموراً في عدد المهاجرين وازدياداً في عدد الوافدين إلى لبنان. وبين عاميّ 1950 و1960، حدثت هجرات لبنانيّة صغيرة، ويعود ذلك إلى النمو الاقتصاديّ الجيّد في لبنان الذي جعل معظم اللبنانيّين لا يرون في الهجرة ضرورة. وبين عاميّ 1945 و1960، بلغت نسبة

الهجرة السنويّة من لبنان ثلاثة آلاف شخص. وبين التاريخ الأخير وعام 1974، عادت الهجرة إلى الارتفاع بسبب الطفرة النفطيّة في دول الخليج العربيّة، وبلغ معدّلها السنويّ 8,500 نسمة. وبين عاميّ 1970–1974، بلغ عدد المهاجرين 50 ألفاً[64].

ونتيجة الازدهار الاقتصاديّ الذي شهده لبنان خلال الستينات من القرن المنصرم، بلغ عدد الذين استقرّوا فيه من جنسيّات غير لبنانيّة خمسة أضعاف عدد اللبنانيّين المغادرين. لكنّ الحرب التي اندلعت بين عاميّ 1975 و1990، قلبت هذه المقاييس وعاد لبنان يعاني، ليس من هجرة بنيه فحسب، بل من نزوح كفاءاته العلميّة والثقافيّة والمهنيّة والتقنيّة. وفي الثمانينات، بلغت الهجرة أرقاماً قياسيّة مقارنة بفترة السبعينات. إشارة، إلى تأسيس «الجامعة اللبنانيّة الثقافيّة في العالم» عام 1960 بهدف تعزيز روح الولاء والوطنيّة والألفة وتنميتها بين المغتربين، وتوثيق أواصر الصداقة والتفاهم المتبادل بين البلدان التي يقيم فيها المغتربون ولبنان، ونشر التراث اللبنانيّ في بلدان الاغتراب والتعريف بلبنان[65].

- الهجرة خلال الحرب: خصائصها العامّة ومحطّاتها

تميّزت الهجرة خلال الحرب بتذبذبها وارتباطها بشكلٍ كبيرٍ بالأوضاع السياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. وكما يُبيّن الجدول (83)، غادر لبنان عام 1975 نحو 400 ألف نسمة، أي 15% من سكّانه المقيمين. وفي العام التالي، عاد منهم حوالى 297 ألف نسمة بالتزامن مع عودة الهدوء النسبيّ بانتهاء «حرب السنتين». وفي عام 1977، بلغ عدد المهاجرين 38 ألفاً، و76 ألفاً في عام 1978، وذلك بسبب عودة القتال بين «الجبهة اللبنانيّة» والجيش السوريّ. وفي 1979، تراجعت الهجرة إلى 49 ألفاً. وبين عاميّ 1980 و1983، بلغ معدّلها السنويّ 33 ألفاً. إنّ السبب في تراجع الهجرة، هو تدنّي سعر النفط بسبب حرب الخليج الأولى، ممّا قلّل من فرص استخدام اللبنانيّين في المنطقة. يُضاف إلى ذلك، الازدهار النسبيّ في لبنان بسبب التحويلات من الخارج، والتي بلغت أكثر من1.9 مليار دولار أميركيّ في عام 1981، وازدهار الصادرات الزراعيّة والصناعيّة اللبنانيّة إلى دول الخليج العربيّة، وتدفّق المال السياسيّ على لبنان. كما أنّ عدم حصول مواجهات حربيّة كبيرة خلال عاميّ 1980 و1981، شجّع الناس على البقاء في البلاد. وخلال عاميّ 1982 و1983، عاد مهاجرون كثر إلى البلاد لاعتقادهم أنّ الحرب قد انتهت. لكن الهجرة عادت إلى الصعود بوتيرة تفوق 70 ألفاً سنوياً بعد عام 1984 باستثناء عام 1988، وذلك بسبب اضطراب الأوضاع

الداخليّة، وذيول «اتّفاق 17 أيّار 1983»، و«انتفاضة 6 شباط 1984»، فضلاً عن المعارك التي اندلعت بعد انسحاب الإسرائيليّين من الشوف وشرقيّ صيدا (1983 - 1985)، ومعارك طرابلس عام 1985 بين «حركة التوحيد الإسلاميّ» والقوى اليساريّة المدعومة من قبل سورية. وأثناء «حروب عون» بين عاميّ 1989 و1990، ارتفعت الهجرة من جديد.

جدول (83) أعداد المهاجرين اللبنانيّين بين عاميّ 1975 – 1990[66]

العام	رصيد الهجرة	العام	رصيد الهجرة
1975	400,000 +	1983	33,000 +
1976	297,000 -	1984	61,605 +
1977	38,000+	1985	70,201 +
1978	76,000 +	1986	73,907 +
1979	49,000 +	1987	76,000 +
1980	33,000 +	1988	67,000 +
1981	33,000 +	1989	85,200 +
1982	33,000 +	1990	71,804+
المجموع		894,717	

لقد لاحظ الباحث بطرس لبكي أنّ العامل السياسيّ كان أكبر مسبّب للهجرة، وحلّ بعده العامل الاقتصاديّ[67]. لكنّه رأى، أنّ الذين هاجروا إلى بلدان الخليج العربيّة، فعلوا ذلك لأسباب اقتصاديّة في الدرجة الأولى بهدف جمع الثروات ومن ثَمّ العودة إلى لبنان. وهذا ينطبق بدوره على المهاجرين إلى إفريقيا، وأكثرهم من الشيعة، الذين كانوا يهاجرون إلى تلك القارة، ويعودون إلى بلداتهم وقراهم ما أن يجمعوا الثروات. أمّا الهجرة إلى أميركا الشماليّة وأوستراليا، فكانت تحدث لفترات طويلة لا يعود منها المهاجر إلى بلده إلّا زائراً.

يُلخّص الجدول (84) نصيب دول العالم من الهجرة اللبنانيّة ما عدا إفريقيا الغربيّة بين عاميّ 1978 و1984، بما فيها هجرة العمل إلى دول الخليج العربيّة، والتي بلغت

حوالى 650 ألفاً. فحلّت دول الخليج العربيّة مجتمعة في المرتبة الأولى بنسبة 43.8%. تلتها أوروبا بنسبة 20.2%، ثمّ أميركا الشماليّة (الولايات المتّحدة وكندا) بحوالى 21.1%، وأوستراليا بحوالى 5.5%، فيما انتشرت نسبة 9.4% في بقاع العالم الأخرى. إنّ تراجع حصّة بلدان الخليج من الهجرة اللبنانيّة إلى حوالى 43%، بعدما كانت 64% في مطلع الثمانينات، يعود إلى الأسباب التي سبق وذكرناها، وازدياد الطلب على اليد العاملة الآسيويّة. وبشكلٍ عامّ، بلغ معدّل أعمار المهاجرين ما بين 17 سنة و40 سنة، وتوزّعوا طائفيّاً إلى: 78% مسيحيّين، و10% دروز، و7% مسلمين سُنّة[68] و15% للشيعة.

جدول (84) هجرة اللبنانيّين بين عاميّ 1978 – 1984[69]

بلد الهجرة	العدد	بلد الهجرة	العدد
كندا	46,885	البرازيل	18,966
أوستراليا	35,969	البراغواي	164
الولايات المتّحدة الأميركيّة	90,873	تشيلي	86
كولومبيا	6,754	دول بحر الكاريبي	2,518
الأرجنتين	5,467	جنوب إفريقيا	205
المكسيك	10,117	غواتيمالا	92
الفيليبين	316	كوستاريكا	108
الأوروغواي	617	نيوزيلنده	81
فنزويلا	12,899	الدول الإسكندينافيّة	1,789
أوروبا	131,434 (عام 1991)		
الفيليبين	316	دول الخليج العربيّة + ليبيا والأردن	285,000
المجموع	341,647	المجموع	309,009
المجموع العام			650,656

وإذا كانت الهجرة شكّلت ملاذاً سياسيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً للكثيرين، وعامل صمود في الداخل بفعل التحويلات التي كانت تتدفّق على الأُسر اللبنانيّة، إلّا أنّها أدّت إلى نتيجتين متناقضتين:

1 - سلبيّة، أنّها طالت مختلف الفئات والقطاعات المهنيّة، وسبّبت نقصاً في اليد العاملة المؤهّلة وأصحاب الاختصاص من الكفاءات العالية، وخللاً نوعيّاً واضحاً في سوق العمل بين العرض والطلب على بعض الفئات المهنيّة المؤهّلة، كاشفة بذلك عن مواضع الاختناق العديدة في قطاعات الإنتاج والخدمات .فبلغ النقص في المهندسين والكفاءات العليا نسبة 50%. وكانت بعض وزارات الدولة تعمل بنصف طاقتها البشريّة أو ثُلثها[70]. ولسدّ النقص في اليد العاملة اللبنانيّة المؤهّلة (12,400 في عام 1980)، جرى التعويض بعمّال مهاجرين من سورية ومصر ومن الدول الآسيويّة[71]. وكان معنى هذا منح آلاف إجازات العمل، التي تصاعد عددها من 18,023 إجازة في عام 1982، إلى 45,000 إجازة في عام 1983. وفي ضوء استفحال الأزمة الاقتصاديّة بعد عام 1985، كان ازدياد الطلب على اليد العاملة الأجنبيّة في لبنان، معناه خسارته كمّيات كبيرة من العملات الصعبة التي يحتاج إليها ويدفعها أجوراً للعمالة الأجنبيّة. إلاّ أنّ تردّي الأوضاع الاقتصاديّة وارتفاع الأسعار منذ عام 1985، جعل إجازات العمل تتراجع بشكلٍ كبيرٍ وتصل إلى 8,030 إجازة في عام 1986[72]. كما لم تؤدِّ الهجرة إلى فرار الرأسمال الأجنبيّ من البلاد فحسب، بل إلى هجرة الرأسمال الوطنيّ أيضاً. وقد قدّر أحد الخبراء الاقتصاديّين حجم الأموال اللبنانيّة المهاجرة عشيّة انتهاء الحرب ما بين 40 ملياراً إلى 50 مليار دولار أميركيّ[73].

كما أخلّت الهجرة في أعداد الذكور مقابل الإناث، وتأخير الزواج، والتأثير في معدّلات الخصوبة، فضلاً عن انقطاع الاتصالات بين المهاجرين وأسرهم في لبنان في بعض الأحيان. وأخيراً، أخلّت بالتوازن الديموغرافيّ الطائفيّ القديم، الذي كان قائماً عشيّة اندلاع الحرب، وكان على الدوام في صُلب التجاذبات السياسيّة.

وتُشير التقديرات إلى تراجع عدد المقيمين في لبنان بين عاميّ 1975 و1987 بنسبة 13.85%[74]. وكما بيّن الجدول (83)، ارتبط بارومتر الهجرة صعوداً أو هبوطاً بالأوضاع الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، لكنّه أثّر من ناحية أخرى في الديموغرافيا الطوائفيّة. لقد ربط أحد الباحثين من جهة، بين مهاجرة المسيحيّين إلى الأميركيّتين وأوستراليا بسهولة العمل والحصول على الإقامة والجنسيّة، وشدّة قوانين العمل في بلدان الخليج العربيّة وصعوبة الاندماج في مجتمعاتها، حيث أكثريّة «المهاجرين» من المسلمين، ومن جهة أخرى بين تأثيرات الهجرة في الديموغرافيا في لبنان، فذكر أنّه لا يمكن الحديث عن «مهاجرة إقامة» في دول الخليج، بل عن «هجرة عمل». وعليه،

اعتبر إقامة المسلمين اللبنانيّين مؤقّتة في بلدان الخليج العربيّة والعودة إلى لبنان مؤكّدة، في حين لم يكن المهاجرون المسيحيّون يستفيدون من عمليّة مشابهة بهجرتهم «الدائمة» إلى أميركا وأوستراليا، فتناقص عددهم في لبنان[75].

وكما يُبيّن الجدول (85)، أدّى تزايد هجرة المسيحيّين بفعل عوامل مختلفة، إلى تراجع أعدادهم في لبنان في أواخر الثمانينات، تبعاً لتقديرات متباينة. ومهما يكن، فإنّ تراجع أعدادهم بحوالى 20% وفق أقلّ التقديرات، شكّل خطراً حقيقياً على وضعهم السياسيّ في البلد، بسبب ارتباط الديموغرافيا بحصص الطوائف في السلطة. وقد حدت مسألة الديموغرافيا بأحد الباحثين أن يطرح افتراض إجراء الانتخابات النيابيّة في الثمانينات على أساس الديموغرافيا المستجدّة لكلّ طائفة وقاعدة النسبيّة، فوجد أنّ حصّة المسيحيّين بكلّ طوائفهم من مقاعد المجلس النيابيّ ستكون 38 مقعداً مقابل 61 مقعداً للمسلمين، وأنّ أكبر خسارة قد لحقت بمقاعد الموارنة، إذ راوحت ما بين 30.5% و22.1%[76].

جدول (85) النسب المئويّة للتقديرات حول أعداد المسيحيّين في لبنان 1986 - 1990[77]

المخابرات الأميركيّة (1986)	التقديرات الإسرائيليّة (قبل عام 1989)	تقديرات أكاديميّة (قبل 1989)	تقديرات مستقلّة (في أعقاب حرب الإلغاء)
%25	%39	%22	%36.5

كما أدّت هجرة اللبنانيّين إلى نتيجة سلبيّة أخرى، تمثّلت في نقل المهاجرين اللبنانيّين معهم إلى بلدان إقامتهم الجديدة كلّ موروثات حرب لبنان، ليبنوا مستقبلهم الاغترابيّ على أنقاض ماضيهم اللبنانيّ. فشهدت بلدان الاغتراب كلّ استحضار للأفعال والانفعالات والتحزّبات الطائفيّة والمذهبيّة وصولاً إلى حدّ النزاع. وظهر هذا بوضوح في الانقسامات التي حصلت في ما بينهم، وعبر تأسيس العديد من الجمعيّات والمدارس الطائفيّة، وجولات وزيارات اغترابيّة للسياسيّين ورجال الدين لتعبئة المغتربين[78]. إنّ الانقسام الذي حصل لـ«الجامعة الثقافيّة في العالم» عام 1985، وظاهره الشكليّ حول مكان انعقاد المؤتمر التاسع لتلك الهيئة، وباطنه انغماس الجامعة الثقافيّة في الصراعات السياسيّة الداخليّة التي أفرزتها حرب لبنان، دلّ على

مدى تأثير السياسة اللبنانيّة في تقسيم اللبنانيّين في المهجر وتشتيتهم[79]. فتحوّلت هذه المنظّمة إلى طرف في المنازعات السياسيّة الدائرة بين الأحزاب والجمعيّات اللبنانيّة في المهجر[80].

2 - النتيجة الإيجابية للهجرة، أنّها قلّلت من البطالة المباشرة، وزادت من الطلب على الفتاة اللبنانيّة العاملة، وأدّت في الوقت نفسه إلى تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بفضل التحويلات الماليّة التي كان يرسلها المهاجرون إلى ذويهم، والتي أصبحت مورد رزق لعشرات الآلاف من الأُسر. من هنا، أسهمت المهاجرة في تنمية لبنان وتأمين صمود الأكثريّة فيه وتأمين نحو 40% من الدخل الوطنيّ ما بين عاميّ 1982 و1985. فوصلت التحويلات إلى أعلى رقم لها في عام 1980 حين بلغت أكثر من 2.2 مليار دولار. وعمل الكثير من المهاجرين على استثمار أموالهم في لبنان، وخصوصاً في مجالات الربح السريع، كالمضاربات العقاريّة. لكنّ التحويلات، تقلّصت إلى 400 مليون دولار عام 1985، نتيجة حرب الخليج الأولى وهبوط أسعار النفط والركود الاقتصاديّ. ثمّ عادت التحويلات إلى الارتفاع مجدداً وبلغت أكثر من 2.1 مليار دولار في عام 1987[81].

- المهاجرون: خصائصهم المهنيّة والطائفيّة والمناطقيّة ورؤوس أموالهم

طالت الهجرة أشخاصاً من الفئات المهنيّة والقطاعات الإنتاجيّة كلّها، وكان منهم: مهندسون ومحاسبون وأطبّاء ومحامون ومقاولون ورجال بنوك ومعلّمون وبنّاءون وحلّاقون إلخ...، منهم من هاجر وعاد بعد فترة معتقداً بعودة السلام إلى البلاد، ومنهم من هاجر وعاد لأكثر من مرّة[82]. وبين عاميّ 1975 و1977، فقد لبنان نهائياً 30% من الأُجراء في قطاع البناء، و50% من مستخدمي الصناعة، و5% من التجّار، و10% من العاملين في الخدمات[83].

يُلخّص الجدول (86) توزّع فئات المهاجرين اللبنانيّين خلال عام 1978 تبعاً للمهن وبلدان الاغتراب. فيُظهر اختلافاً في ما بينهم، إذ استوعبت القارّة الأميركيّة الأطبّاء والمهندسين واليد العاملة المؤهّلة، فيما قصد رجال الأعمال والمال والطلّاب أوروبا، ورجال الأعمال والفنيّون والعمّال المتخصّصون بلدان الخليج العربيّة. أمّا المهاجرون الأقلّ تأهيلاً، فسلكوا طريق إفريقيا. ويُلاحظ، أنّ

الطلّاب الذين شكّلوا نسبة 40% من إجماليّ اللبنانيّين الداخلين إلى الولايات المتّحدة في عام 1970، تراجعت نسبتهم إلى 10% في عام 1980، بعدما إزدادت أعداد الوافدين من التجّار والعمّال المؤهّلين وشكّلوا نسبة 90%[84]. وهذا ينطبق بدوره على فرنسا، التي وصلت نسبة الطلّاب اللبنانيّين في جامعاتها ومدارسها وفق تقديرات السفارة اللبنانيّة في باريس، إلى 10% من مجموع اللبنانيّين المقيمين في فرنسا، وعددهم نحو 100 ألف نسمة، مقابل 90% من رجال الأعمال والمال الوافدين[85].

جدول (86) التوزيع المهنيّ للمهاجرين اللبنانيّين عام 1978 تبعاً لبلدان الاغتراب[86]

بلد الاغتراب	القارة الأميركيّة	أوروبا	الخليج العربيّ	إفريقيا
الفئة المهنيّة	أطبّاء	رجال أعمال	فنيّون	جمع شمل الأسر
	مهندسون	رجال مال	رجال أعمال	
	أيدي عاملة مؤهّلة	طلّاب مدارس وجامعات	عمّال متخصّصون	
	أيدي عاملة متخصّصة		حرفيّون	

وبين عاميّ 1975 و1977، هاجر من لبنان 42% من مجموع المهندسين ومهندسي العمارة، و15.6% من الأطبّاء العاملين، و 15.4% من المحامين[87]. وذكرت جريدة «السفير» مطلع آب 1976، أنّه منذ اندلاع حرب لبنان هاجر من طرابلس وحدها إلى دول الخليج العربيّة 70% من المهندسين، و35% من الأطبّاء، و30% من المدرّسين، و40% من العمّال[88]. ومن أصل 5 آلاف مهاجر إلى الولايات المتّحدة عام 1976، كان من ضمنهم 152 من أطبّاء الأسنان والصحّة. كما كان هناك 72 طبيباً من أصل 6,500 مهاجر لبنانيّ وصلوا إلى كندا[89]. وفي العام التالي، كانت نسبة 23.9% من الكفاءات العالية من العلماء والمهندسين والأطبّاء العرب الذين دخلوا إلى الولايات المتّحدة من اللبنانيّين[90]. إضافة إلى ذلك، منحت فرنسا تسهيلات للبنانيّين، ممّا أدّى إلى تدفّق العديد من العلماء والمهندسين والفيزيائيّين والجرّاحين وأطبّاء الأسنان إلى تلك الدولة. وبين عاميّ 1986 و1987، بلغت نسبة الأطبّاء المهاجرين لكلّ لبنان 22%، وكان نصيب أطبّاء طرابلس من الهجرة في عام 1987 (10%)، مقابل 5% في العام الذي سبقه[91]. وهذا يعود بالتأكيد إلى الأحداث الأمنيّة التي شهدتها المدينة منذ عام 1983.

وبين عاميّ 1975، 1987، تصاعدت هجرة الكفاءات العلميّة والمهْنية، فبلغت بين عاميّ 1975 و1987 (2,158) مهندساً من مختلف الاختصاصات، و1,188 طبيباً (بشريّ وجراحة وأسنان). وكما يُظهر الجدول (87)، احتلّت بلدان الخليج العربيّة مقدّمة البلدان التي استقرّ فيها المهندسون اللبنانيّون، تلتها أوروبا الغربيّة وأميركا الشماليّة، ثمّ إفريقيا. كما تقدّمت أوروبا الغربيّة بفارق بسيط على أميركا الشماليّة بالنسبة إلى استقطاب الأطبّاء، تلتهما بلدان الخليج العربية.

جدول (87) إحصاء تقديريّ لتوزّع هجرة المهندسين والأطبّاء اللبنانيّين في العالم خلال الثمانينات[92]

القارة/ البلد	مهندسون		أطبّاء	
	العدد	%	العدد	%
أميركا الشماليّة	448	20.7	371	31.2
أوروبا الغربيّة	449	20.8	380	32.0
بلدان الخليج العربية	596	27.6	191	16.0
أوستراليا	81	3.70	57	4.80
إفريقيا	426	19.7	80	6.7
أميركا الجنوبيّة	114	5.30	39	3.20
بقيّة البلدان	44	2.0	70	5.9
المجموع	2,158	99,8	1,188	99,8

وعلى صعيد هجرة الناشطين اقتصاديّاً من لبنان، فقد ارتفع عددهم من أقلّ من 100 ألف شخص قبل عام 1975 إلى أكثر من 210 آلاف في عام 1979، ثمّ إلى أكثر من 246 ألفاً في عام 1982. وتُشير الإحصاءات إلى أنّ دول الخليج العربيّة وحدها جذبت إليها من اللبنانيّين الناشطين اقتصاديّاً 52.1% في عام 1975، و58.8% عام 1979، و59.7% في عام 1982. وتوزّعت النسب المتبقيّة من المهاجرين في العام الأخير (39.3%) على القارات، على الشكل التالي: إفريقيا الغربيّة: 7.3%، أوروبا 12.2%، أميركا الشماليّة 5.5%، أميركا الجنوبيّة 7.3% وأوستراليا 7.0%[93].

يُلخص الجدول (88)، ما خسره قطاعا الصناعة والبناء في لبنان من العمالة الماهرة، فبلغ أعلى نسبة وهي (62%)، ولحق بهما قطاع الفنادق والمقاهي والتسلية بنسبة الخُمس، وأخيراً قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والإدارات العامّة والمصارف. بمعنى آخر، فقد حلّت كارثة في هذه القطاعات نتيجة خسارتها قوى عاملة مؤهّلة، وأصبح من الصعوبة الحصول على عمّال لمشاريع البناء في مجالات النجارة والكهرباء وتشغيل الأجهزة[94]. فكان لا بد من تعويضها بأيدٍ عاملة أجنبيّة، أيّ خروج العملة الصعبة من البلاد، في وقت كان لبنان، بسبب تدنّي سعر صرف الليرة اللبنانيّة، في أمسّ الحاجة إلى العملة الصعبة لوقف انهياره الاقتصاديّ والماليّ[95].

جدول (88) القطاعات المهنيّة للمهاجرين اللبنانيّين 1975 - 1977[96]

القطاع	القوى العاملة الناشطة المستخدمة		تقديرات الهجرة 1975 - 1977	
	1970	1975	المجموع	النسبة المئويّة للقوى العاملة في القطاع
الصناعة	95,000	125,000	40,000	32
البناء	35,000	42,000	13,000	30
التجارة	79,500	80,000	13,000	16
السياحة	12,500	15,100	3,000	20
النقل والمواصلات	38,500	40,000	4,000	10
المصارف	5,500	8,500	600	7
الخدمات	40,000	53,200	3,700	7
المجموع	306.000	363,800	77,300	17.42

ومن أصل 55 ألف مهاجر لبنانيّ إلى أوروبا بين عاميّ 1975 و1983، كان هناك 33 ألفاً من التقنيّين والحرفيّين، و16 ألفاً من العمّال غير المهرة، و6 آلاف من أصحاب المهن[97]. وخلال عاميّ 1983 و1984، كانت نسبة 85% من المهندسين اللبنانيّين يعملون لدى خمس شركات كبيرة خارج لبنان، ثُلثاهم في

الدول العربيّة، وحصّة السعوديّة منهم حوالى 34%، ونسبة 15% منهم يعملون لدى شركات صناعيّة غربيّة. وفي عام 1985، كان أكثر من نصف خرّيجي «الجامعة الأميركيّة في بيروت» من المهندسين يعملون خارج لبنان، ومن ضمنهم نسبة 40% في العالم العربيّ، ونسبة 8% في الولايات المتّحدة الأميركيّة[98].

يُبيّن الجدول (89)، أنّ دول الخليج العربيّة استأثرت وحدها ما بين 52% و60% من القوى العاملة اللبنانيّة بين عاميّ 1975 و1982، 80% منهم من العمّال أصحاب المؤهّلات الفنيّة. ويُلاحظ أنّ حصّة المملكة العربيّة السعوديّة منها ارتفعت من 20% في عام 1975 إلى 34.7% في عام 1979، وحافظت على المستوى نفسه تقريباً بعد التاريخ الأخير. وهذا يعود من دون شكّ إلى الطفرة النفطيّة التي جذبت إليها الوافدين من اللبنانيّين وغيرهم. لكن بعد عام 1982، أخذت أعداد القوى اللبنانيّة العاملة في المملكة بالتراجع، نتيجة تدنّي أسعار النفط وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران[99]، فضلاً عن استبدال العمالة العربيّة بأخرى آسيويّة رخيصة الأجر، نتيجة «حادثة مكّة» عام 1979، عندما استولى أصوليّون سعوديّون وعرب على الحرم المكّي ووقوع حوادث إرهابيّة في بلدان خليجيّة أخرى، ونمو الحالة الأصوليّة الشيعيّة في لبنان بعد دخول «الحرس الثوريّ الإيرانيّ» إلى ذلك البلد. فخشيت المملكة العربيّة السعوديّة ألاّ يكون «تصدير» الثورة الإيرانية إلى بلدان الجزيرة العربيّة عبر إيران، وإنما عبر لبنان. أما بالنسبة إلى الكويت، فارتفعت نسبة القوى اللبنانيّة العاملة المهاجرة بشكل طفيف، وبلغت (8.3%) عام 1982، بعدما كانت 7.4% في عام 1975. وفي المقابل، ارتفع عدد اللبنانيّين العاملين في إفريقيا وأوروبا والأميركيّتين وأوستراليا بشكلٍ مطّرد، إلاّ أنّ نسبهم المئويّة لأجماليّ عدد العمّال اللبنانيّين في الخارج، حافظت على مستواها أو انخفضت قليلاً. ويُلاحظ، أنّ النسبة المئويّة للقوى اللبنانيّة العاملة المهاجرة إلى أوروبا قد تساوت تقريباً مع تلك في كلٍّ من أميركا الشماليّة وأوستراليا. أمّا في إفريقيا الغربيّة، فراوحت نسبة القوى العاملة اللبنانيّة ما بين أقلّ من 10% في عام 1975 وأكثر بقليل من 7% في عام 1982.

جدول (89) توزّع القوى العاملة اللبنانيّة - المهاجرة في البلدان، أعدادًا ونسباً مئويّة 1975-1982 [100]

الدولة المضيفة	1975		1979		1982	
	1,000 عامل	% لكلّ دولة/ قارة	1,000 عامل	% لكلّ دولة/ قارة	1,000 عامل	% لكلّ دولة/ قارة
الدول العربيّة	51.1	52.1	123.8	58.8	148.5	59.7
السعوديّة	20.0	20.4	73.4	34.7	82.6	33.5
ليبيا	5.7	5.8	8.5	4.1	8.0	3.2
الإمارات العربيّة المتّحدة	4.5	4.6	9.7	4.6	12.8	5.1
الكويت	7.3	7.4	15.8	7.5	20.6	8.3
قطر	1.5	1.5	3.3	1.6	4.5	1.8
البحرين	0.5	0.5	1.0	0.5	3.2	1.2
الأردن	7.5	7.7	6.9	3.2	8.8	3.5
عُمان	1.1	1.1	2.2	1.1	3.2	1.2
العراق	3.0	3.1	3.0	1.5	4.8	1.9
بلدان أخرى	46.9	47.9	86.9	41.2	97.7	39.3
إفريقيا الغربيّة	9.4	9.6	17.3	8.1	18.2	7.3
أوروبا	18.0	18.4	27.0	12.9	30.2	12.2
أميركا الشماليّة	5.0	5.1	11.6	5.5	13.7	5.5
أميركا الجنوبيّة	8.5	8.7	17.0	8.1	18.2	7.3
أوستراليا	6.0	6.1	14.0	6.6	17.4	7.0
المجموع	98.0	100.0	210.7	100.0	246.2	99.0

ومن الخطأ الاعتقاد، كما أُشيع، أنّ المسيحيّين هم وحدهم الذين هاجروا من لبنان خلال الحرب. لقد شكّلوا بالفعل أكثريّة المهاجرين بين عاميّ 1975 و1983، وسلكت نسبة 82% منهم خلال تلك الفترة، ومن ضمنهم الأرمن، طريق الأميركيّتين، في حين بلغت هذه النسبة عند السنّة والشيعة في الاتّجاه نفسه نسبة 12%، وعند الدروز نسبة 6%. وكان معدّل الأعمار لهؤلاء المهاجرين ما بين 28 عاماً و45 عاماً، معظمهم من رجال الاختصاص والمثقّفين[101]. لكنْ بعد ذلك التاريخ، وتحديداً منذ عام 1982، غادر الكثير من المسلمين البلاد بسبب تداعيات الاجتياح الإسرائيليّ على لبنان، وصراعات الميليشيات في بيروت وطرابلس عاميّ 1983 و1987، وحرب المخيّمات 1985 - 1987. وأوّل المغادرين هم أصحاب الأعمال من كلا الطائفتين. وفيما اتجه الشيعة، بشكلٍ عام، نحو ألمانيا للحصول على اللجوء السياسيّ، إتجه السُنّة نحو الدنمارك[102].

وفي مطلع الثمانينات، شكّل المسلمون اللبنانيّون طالبو هجرة العمل في بلدان الخليج العربيّة نسبة 64% من مجموع المهاجرين اللبنانيّين، في حين بلغت نسبة المهاجرين المسلمين إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة 35%[103]. وفي أوستراليا، بلغت نسبة اللبنانيّين الوافدين إليها بين عاميّ 1975 و1977 (60%)، معظمهم من السُنّة. وبعد ذلك التاريخ، حتّى عام 1988، ارتفعت نسبة السُنّة، بسبب إقبال المسلمين على الهجرة إلى كندا وأوستراليا، فتراجعت تبعاً لذلك نسب المسيحيّين المهاجرين إلى أوستراليا من 74.9% في عام 1971 إلى 66.2% في عام 1976، وإلى 59.1% في عام 1981، وأخيراً إلى 25% في عام 1988 بالنسبة إلى مدينة ملبورن[104]. وما ينطبق على أوستراليا، ينطبق بدوره على إفريقيا الغربيّة، التي تميّزت بهجرة الشيعة إليها.

وفي اليونان (أثينا)، بدأت الجالية اللبنانيّة تتكوّن بشكل أساسيّ منذ النصف الثاني من عام 1975، أي بعد اندلاع الحرب. فهجرت لبنان 400 شركة وطنيّة وأجنبيّة إلى أثينا ومعها العديد من موظّفيها وأُسرهم، فتعاطت بالأعمال الهندسيّة والإنشاءات المختلفة والملاحة التجاريّة والإعلان والدعاية والاستشارات والدراسات على اختلافها والتجارة على أنواعها[105]. وقد شكّل المسيحيّون نسبة 64% من المهاجرين اللبنانيّين. فاحتلت الطائفة الأرثوذكسيّة المرتبة الأولى بنسبة (43%)، وبلغت نسبة الموارنة 14%، والسُنّة 15%، والشيعة 6%[106]. وفي عام 1986، كان ثُلث (33%) قوّة العمل اللبنانيّة المهاجرة إلى اليونان من الذكور ومن كبار رجال الأعمال والمدراء.

وفي قبرص ترتفع هذه النسبة إلى 44.5%، يليهم العاملون في اختصاصات مهنيّة عليا بنسبة 25.5%[107]. وبين آذار ونهاية آب 1989، أيّ أثناء أحداث المناطق الشرقيّة وإعلان الجنرال عون «حرب التحرير» ضدّ سورية، وتأثّر المناطق الإسلاميّة بها مباشرة، تبيّن أنّ أعداد المسلمين المهاجرين هي ضعف أعداد المسيحيّين (150 ألفاً مقابل 75 ألفاً)[108]. وبين شهري آذار ونيسان من العام التالي (1990)، غادر المناطق الشرقيّة 200 ألف شخص، بسبب حرب «الإلغاء» التي شنّها عون ضدّ «القوّات اللبنانيّة»[109].

ومن الملاحظ، أنّ الهجرة الإسلاميّة سلكت بداية طريق الخليج العربيّ، ثمّ بدأت تتحوّل إلى أوستراليا وأميركا الشماليّة (كندا أساساً) منذ الثمانينات، نتيجة النموّ الثابت لهذه البلدان على الصعيد الاقتصاديّ وارتفاع مستوى الدخل والفوائد الاجتماعيّة المتوخّاة وإمكان الثراء السريع[110]. وذكرت معلومات مستندة إلى مصادر درزيّة أنّ نسبة 35% إلى 40% من الدروز غادروا لبنان منذ اندلاع الحرب، توجّه معظمهم إلى أميركا الشماليّة. أمّا سبب تضاؤل الهجرة «الإسلاميّة» نسبياً إلى الأميركيّتين وأوستراليا مقارنة بالمهاجرين المسيحيّين، على الأقل حتّى مطلع الثمانينات، فيعود إلى تفضيل المسلمين، الهجرة إلى البلاد العربيّة المنتجة للنفط لأسباب ثقافيّة - دينيّة. فالهجرة إلى بلدان الخليج، كانت تعني في الأساس البقاء ضمن المجتمع الإسلاميّ والثقافة الإسلاميّة، وتعني في معظم الأحوال أيضاً العودة مجدّداً إلى لبنان بعد تكوين «رأس مال». أمّا الانخراط في المجتمعات الغربيّة، فكان بالنسبة إلى الأُسر الإسلاميّة بمثابة انسلاخ عن الثقافة الإسلاميّة والتعرّض إلى قيم وسلوكيّات «أجنبيّة»، ممّا يؤثّر بالتالي فيها، خصوصاً عندما يكون لديها بنات في سنّ البلوغ.

بناءً على ما سبق، اعتقد معظم المسلمين المتزوجين المهاجرين إلى البلدان الغربيّة أنّ إقامتهم ستكون مؤقّتة. فكان البعض منهم يترك بلد المهجر ما أن تصبح بناته في سنّ المراهقة خوفاً على «شرفه»[111]. على عكس ذلك، لم يشعر المسيحيّون لأسباب حضاريّة وثقافيّة بالغربة في مجتمعاتهم الجديدة. لكنْ، مع تحوّل هجرة المسلمين إلى أوستراليا وكندا وإفريقيا إلى إقامة دائمة منذ الثمانينات، طرأ تعديل على مفهوم الهجرة لديهم، فسُنّة ملبورن (Melbourne)، ومعظمهم من شمال لبنان، وشيعة ضاحية ديربورن (Dearborn) وسنّتها في مدينة ديترويت (Detroit) في ولاية ميتشيغان (Michigan) الأميركيّة، أقاموا في أحياء شبه مغلقة لهم، وحافظوا على تقاليدهم

وعاداتهم التي حملوها معهم من لبنان مجتنبين الانخراط في الحياة الاجتماعيّة للسكّان الأصليّين وثقافتهم[112]. وعاش هؤلاء في بلدان الاغتراب في حالة من التمزّق بين الانتماء لبلد المهجر أو الوطن الأمّ، وكثير منهم عجز عن إيجاد تسوية بين الانتماءين على المستوى النفسيّ والاجتماعيّ والقيميّ. كما نقل اللبنانيّون معهم إلى بلدان الاغتراب خلافاتهم السياسيّة والطائفيّة، وحدث انقسام في ما بينهم على صعيد قوميّ عربيّ وقوميّ لبنانيّ[113].

وعلى الصعيد الاجتماعيّ، لوحظ منذ الثمانينات هجرة الأُسر وليس الأفراد فقط، وهذا دليل على الرغبة في الإقامة في بلد المهجر وليس العودة إلى الوطن. ففي اليونان، على سبيل المثال، بلغت نسبة المتزوّجين من اللبنانيّين المهاجرين 70%، وفي قبرص 66%[114]. وقبل عام 1982، كانت نسبة 72% من الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتّحدة من المتزوّجين، في حين كان حوالى ثُلثي المهاجرين إلى كندا من هذه الفئة بين عاميّ 1983 و1986. وهذا ينطبق على الهجرة إلى إفريقيا، حيث كان ربُّ الأُسرة يستحضر أشقّاءه وأقاربه. ولا تعني هجرة الأُسر انخراطها جميعاً في سوق العمل في بلد المهجر. فنسبة 50% إلى 72.5% من أفراد الأُسر من الجاليات العربيّة في البلدان العربيّة كانت من غير العاملين[115].

ومع المهاجرين، انتقل الرأسمال اللبنانيّ إلى الخارج. ففي عام 1981، بلغت الموجودات الصافيّة للبنانيّين في الخارج 6.2 مليار دولار أميركيّ[116]. وتبعاً لبطرس لبكي، بلغ حجم الأموال اللبنانيّة المهاجرة عشيّة انتهاء حرب لبنان 40 ملياراً إلى 50 مليار دولار أميركيّ[117]. لقد قامت 16 شركة تأمين لبنانيّة بإنشاء 64 فرعاً لها خارج البلاد، منها 43 في الدول العربيّة. وقام 22 مصرفاً لبنانيّاً بإنشاء 74 فرعاً لهم في الخارج، معظمها في الدول العربيّة[118]. وفي المقابل، أسهم الرأسمال الاغترابيّ العائد إلى لبنان في ازدهار القطاع المصرفيّ عبر إنشاء عدد من المصارف والشركات المحال والمطاعم، فضلاً عن العمل في قطاع الإعلام.

ومن خلال المهاجرين العائدين أو تحويلاتهم إلى لبنان أو استثماراتهم الجزئيّة فيه، يمكن ملاحظة الظواهر الآتية:

1 – إنفاق الأموال في شراء السلع الاستهلاكيّة الكماليّة.

2 – انتشار ظاهرة بناء القصور والفيلّات في القرى والبلدات.

3 – استثمار مال الاغتراب في قطاعات البناء والمضاربة العقاريّة والتجارة

والخدمات. وإنّ أفضل مثال على ذلك، هو النموّ الذي شهدته الضاحية الجنوبيّة من بيروت وبعض القرى اللبنانيّة.

أمّا النواحي السلبيّة لهذه الظاهرة، فهي عدم توظيف الرساميل في قطاعات إنتاجيّة، ممّا حرم مناطق الأطراف الريفيّة في البلاد من مشاريع إنمائيّة - زراعيّة وصناعيّة وخدمات[119]. وأضرّ تالياً بالاقتصاد اللبنانيّ. ففي أعقاب الحرب، قُدِّر حجم الأموال اللبنانيّة التي عادت إلى البلاد بخمسة مليارات دولار أميركيّ، وُظِّف معظمها في مجالات المضاربات العقاريّة وشراء الأراضي والأسهم أو في سندات الخزينة[120].

– محطّة الهجرة الأولى: قبرص - دمشق

لعبت قبرص اليونانيّة في هجرة اللبنانيّين أدواراً ثلاثة:

1 - للحصول على الفيزا أو أوراق الهجرة من السفارات الأجنبيّة، وخصوصاً بالنسبة إلى المسيحيّين القاطنين في المناطق الشرقيّة.

2 - كمقرّ للمهاجرين متوسّطي الحال الذين لا يستطيعون تحمّل إقامة مكلفة في أوروبا أو أميركا، أو للذين يريدون الإقامة المؤقّتة فيها على مقربة من أحداث لبنان، ومن ثمّ العودة مجدّداً إلى البلاد عندما تهدأ الأوضاع.

3 - كونها «محطّة انطلاق» إلى العالم[121]، بسبب تعطّل «مطار بيروت الدوليّ» ومرفأ العاصمة.

إنّ خشية القاطنين في المناطق الشرقيّة من القدوم إلى غرب بيروت للحصول على تأشيرات الدخول، جعلهم يتوجّهون إلى قبرص. أمّا المسلمون في شمال لبنان، فكان بإمكانهم التوجّه بحراً إلى قبرص، فيما سلك معظم مسلمي البقاع والجنوب وبيروت طريق البرّ إلى دمشق، إمّا للحصول على الفيزا أو العبور منها إلى بقاع العالم. إلى ذلك، تمتّعت قبرص بثلاث ميزات: قربها الجغرافيّ من لبنان، فتستغرق الرحلة بالطائرة زهاء 20 دقيقة، وبالسفينة من جونيه أو من طرابلس نحو 5 إلى 6 ساعات، وبالهوفركرافت (Hovercraft) قرابة 4 ساعات، و«نكهتها» الأوروبيّة ومناخها المعتدل وأخيراً، إمكان تتبّع أخبار لبنان عن قرب والاستماع إلى محطّات الإذاعة اللبنانيّة، ومشاهدة محطّتين تلفزيونيّتين. ومن قبرص، كان بالإمكان الحصول على الصحف اللبنانيّة بسهولة، فضلاً عن توافر الاتصالات الهاتفيّة لمعرفة الأوضاع في لبنان[122].

وصف أحد الباحثين قبرص بأنّها «ملاذ ومعبر للمهاجرين والنازحين» من لبنان: فقال: **«تحتلّ قبرص موقعاً فريداً كمرصدٍ لظاهرة الهجرة من لبنان أثناء حدوثها. فآلاف من اللبنانيّين .... مرّوا عبر الجزيرة منذ عام 1975. قضى البعض منهم سنوات فيها حيث استقرّ حتّى تزوج من قبرصيّات. أمّا الآخرون من اللبنانيّين، فلم يعرفوا من قبرص سوى مرفأ لارنكا أو مطارها ممضياً عدداً من الساعات فقط بين رحلة وأخرى. وبعض اللبنانيّين فرّوا إليها وعليهم ما يرتدونه فقط، في حين أنّ آخرين افتتحوا أعمال أوفشور مزدهرة. وعاش بعضهم في فيلات رحبة محاطة بحدائق في غاية العناية، فيما عاش آخرون في شقق مؤلّفة من غرفة واحدة تحمي عدداً من العائلات لأشهر حتّى النهاية. وكان هناك مئات من التلاميذ اللبنانيّين يلعبون على أرصفة ليماسول ولا يفعلون شيئاً آخر، فيما تلاميذ آخرون يذهبون كلّ صباح إلى مدارس فُتحت خصّيصاً لهم»**[123].

وفي عام 1984، كان هناك 14 ألف لبنانيّ يسكنون في قبرص لفترة طويلة، موزّعين على نيقوسيا ولارنكا وليماسول. وانخفض هذا الرقم في عام 1985 إلى 5 آلاف، وإلى 3 آلاف في 1988، وإلى ألفين في عام 1989. أمّا عدد الذين سكنوا لفترة قصيرة في مدينة ليماسول (15 يوماً إلى 3 أشهر)، فبلغ 18 ألفاً في تموز 1989، و10 آلاف في مدينة لارنكا، وعدّة آلاف في العاصمة نيقوسيا. وكانت أعداد من اللبنانيّين المقيمين لفترات قصيرة تزداد أو تنقص تبعاً للوضع الأمنيّ في لبنان[124]. من هنا، ضمّت قبرص مختلف طبقات المجتمع اللبنانيّ وشرائحه من الطبقة العليا والوسطى والمنتظرين أوراقهم للهجرة إلى أميركا وأوستراليا، أو استتباب الهدوء في لبنان للعودة إلى البلاد[125].

وعلى صعيد التوزيع الطائفيّ، تصدّرت الطائفة الأرثوذكسيّة المسيحيّين بنسبة 27%، تلتها الطائفة الكاثوليكيّة بنسبة 11% فالمارونيّة بـ 10%. أما في ما يتعلّق بالمسلمين، فحلّ السُنّة في المرتبة الأولى بنسبة 19%، ثمّ الشيعة 9% وأخيراً الدروز بنسبة 7%[126].

واجه المهاجرون اللبنانيّون عبر قبرص أو دمشق إجراءات وصعوبات ومعاناة عدّة قبل وصولهم إليهما، وبشكلٍ خاصّ أثناء مرحلة انشطار الدولة في لبنان 1988 - 1990[127]. كانت جوازات السفر التي تصدر في المنطقة الغربيّة غير معترف بها من قبل الأمن العامّ اللّبنانيّ في جونيه. كما لم يستطع مواطنون مزوّدين بأوراق سفر من المنطقة الشرقيّة المغادرة من طرابلس أو الذهاب إلى دمشق من دون مستندات إضافيّة تصدر عن سلطات الأمن العامّ في المنطقة الغربيّة، حتّى في حال وجود جواز سفر

شرعيّ معترف به من قبل المنطقتين الشرقيّة والغربيّة، قد لا يمرّ حامله عند المغادرة، بسبب وجود إشارات عليه تُفيد أنّ صاحبه قد مرّ عبر إدارة خاصّة. إضافة إلى ذلك، كانت السفارات الأجنبيّة تطلب بعض الأوراق من المتقدّمين للحصول على الفيزا، لا توجد إلّا في مسقط رأس الشخص. وبسبب التهجير، كان من الصعوبة الحصول على تلك المستندات. مع ذلك، كان بإمكان السماسرة تأمين أيّة وثيقة من أكثر المناطق اللبنانيّة خطراً[128]. إضافة إلى ذلك، كان على المهاجرين أن يعانوا من الصفوف الطويلة التي تقف أمام البعثات في العواصم المجاورة. وفي كثير من الأحيان، كان الانتظار يبدأ في الصباح الباكر ويستمرّ إلى ما بعد الظهر، فضلاً عن المعاناة في بلد المهجر وتوقيفهم في المطار لعدم حصولهم على تأشيرات دخول صالحة. ومن حالفه الحظ بدخول بلد المقصد، كان عليه أن يعاني من العطالة عن العمل، أو من تدنّي المنحة الاجتماعيّة، وبعد ذلك من قطعها عنه، منذ تدفّق موجات الهجرة بعد عام 1985[129].

وعن المعاناة من جواز السفر، كتب عاصم جابر، مدير المراسم في وزارة الخارجيّة والمغتربين يقول: **«لقد برزت معاناة المواطن (اللبنانيّ) مع جوازات السفر . . . خلال قيام سلطتين، شرعيّة وواقعيّة، مع ما تبع ذلك من انشقاق في الإدارات والمؤسّسات وبينها مؤسّسة الأمن العام. عندما توافرت جوازات السفر شرقاً لدى سلطة تصدرها ولا يُعترف بها غرباً، بينما انتفى وجودها لدى الأمن العامّ في غرب بيروت، الذي استعاض عنها مؤقّتاً بتذاكر مرور يصدرها. وعلى رغم وعي المسؤولين للمشكلة ومحاولتهم إيجاد الحلول لها، إلّا أنّ الحلول لم تفِ بالمقتضى وبقيت المعاناة. ومثالنا»**، أضاف جابر، **«حالة المواطن الراغب بالسفر إلى الخارج خلال فترة أقفل فيها المطار، فكان عليه الحصول على جواز سفر من المنطقة الشرقيّة وعلى تذكرة مرور من المنطقة الغربيّة (ودفع الرسم الكامل شرقاً وغرباً)، يسافر بالتذكرة عبر الحدود البريّة إلى دمشق حيث يستحصل على تأشيرة من إحدى البعثات على جواز سفره، ثمّ يخرج من سوريا بتذكرة المرور ليدخل الأردن بجواز السفر ثمّ ليسافر من هناك. . . . علاوة على أنّ العديد من السفارات توقّفت عن منح تأشيرات للبنانيّين بعدما تمّ إبلاغها بأنّ جوازات السفر الصادرة في شرق بيروت هي جوازات غير شرعيّة. كما أنّ قوانينها (قوانين السفارات) تحول دون منح التأشيرات على تذاكر مرور كتلك التي كان يصدرها الأمن العامّ في غرب العاصمة. . .»**[130].

بلغت نفقات مغادرة لبنان عبر مرفأ جونيه إلى قبرص نسبة مرتفعة من دخل الفرد في

لبنان. فكانت التذكرة الواحدة تُكلّف 180 دولاراً أميركيّاً خلال النصف الأوّل من الثمانينات، في حين كان معدّل الراتب الشهريّ للفرد اللبنانيّ هو 100 دولار، ثمّ تراجع إلى أقلّ من النصف في أواخر تلك الفترة. وكان هذا يعني أنّ القدرة على الهجرة كانت مقفلة في وجه أصحاب الأجور المتدنّية، وأنّ عليهم أن يواجهوا مصيرهم في لبنان. وكان جزء مهمّ من كلفة التذكرة يذهب إلى «القوّات اللبنانيّة»، فيما كان المواطن نفسه يدفع بالدولار في فنادق قبرص، وكذلك الحال في فنادق دمشق، إذا ما اختار طريق «الفرار» عبر العاصمة السوريّة[131].

كان السفر من المنطقة الشرقيّة إلى قبرص يتمّ بوساطة سفن شحن أو سفن قديمة. وفي 1982، استُعملت اليخوت للسفر من الغربيّة، وكانت تتجنّب السفن الإسرائيليّة المحاصرة لبيروت. وفي عام 1989، أُلغيت الرحلات من جونيه بسبب القصف الذي تعرّض له المرفأ، واستُعيض عن السفن الكبيرة بسفن سريعة تستطيع حمل 300 راكب ذات قدرة على المناورة وتجنّب الرادار. ومع ذلك قُتل أشخاص على رصيف مرفأ جونيه أو في القوارب (Ferry) التي كانت تبحر من بيروت أو من صيدا وطرابلس. حتّى الوصول إلى «مرفأ جونيه»، كان يكتنفه الخطر، بسبب القصف الذي كانت تتعرّض له الطرقات والحواجز الميليشياويّة عليها. وإذا ما اختار شخص ما السفر عبر دمشق، فكان طريق بيروت – دمشق بدوره محفوفاً بالمخاطر، نظراً إلى ما كان يتعرّض له من قصف وقنص. أمّا الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل لبنان للوصول إلى جونيه أو إلى الطريق الدوليّة بيروت - دمشق، فكان بدوره غير آمن. وكثير من المهاجرين قُتلوا على الطرقات أو خُطفوا قُبيل ساعات من موعد مغادرتهم البلاد. وقد استفاد بعض اللبنانيّين من علاقاتهم بضبّاط في الجيش اللبنانيّ للانتقال من المنطقة المسيحيّة إلى «مطار لارنكا» بوساطة مروحيّات عسكريّة من دون تكلفة. وقد اهتدى العقل اللبنانيّ إلى طريقة استخدام هذه المروحيّات لتقضية عطلة نهاية الأسبوع في قبرص والسهر هناك، ومن ثمّ العودة إلى لبنان فجر الاثنين صباحاً. لكن السلطات في قبرص عادت ومنعت هبوط المروحيّات العسكريّة، لأنّ رحلاتها ليست لغايات إنسانيّة. كما أنّ بعض الأثرياء كان يستعمل يخته للذهاب إلى قبرص والسهر هناك[132].

ومن المعروف، أن سكّان بيروت الشرقيّة فضّلوا الذهاب إلى قبرص بدلاً من دمشق لأسباب سياسيّة، في حين أنّ عدداً قليلاً من سكّان الغربيّة سافر عبر جونيه. إنّ اختيار قبرص محطّة أو ملاذاً للموازنة، يعود، إضافة إلى الأسباب التي أتينا على ذكرها، إلى

العلاقة التاريخيّة للكنيسة المارونيّة بقبرص والتي تعود إلى قرون سابقة، حيث سكنت الجزيرة جاليات مارونيّة ارتبطت بالكنيسة المارونيّة في لبنان[133]. وفي بعض الأحيان، كان السفر إلى قبرص يتمّ عبر مرفأي طرابلس وصيدا. وكان اللبنانيّون يفضّلون، بشكلٍ عامّ، الذهاب إلى قبرص بسبب عدم وجود قيود على تحويل العملات الأجنبيّة، على عكس سورية. كما كانت هناك وسيلة ثالثة للسفر إلى الخارج عبر منطقة الضابط المنشقّ أنطوان لحد في «الحزام الأمنيّ» ومنه عبر «مطار اللد» أو إلى «مرفأ حيفا» في إسرائيل. كما قامت «القوّات اللبنانيّة» بتشغيل «فري بوت» من «الحوض الخامس» إلى الناقورة، ومن هناك إلى إسرائيل. وكان عدد المستخدمين لهذا المسلك قليل جدّاً. وأشار البعض إلى أنّ السفارة الأميركيّة في تلّ أبيب كانت تُصدر تأشيرات دخول للبنانيّين مهاجرين إلى الولايات المتّحدة[134].

لم يواجه المهاجرون اللبنانيّون الأوائل إلى قبرص أعباء معيشيّة. فكانت العاصمة القبرصيّة «رخيصة» بالنسبة إليهم حتّى عام 1985، من شقق فارغة أو مفروشة، وكذلك الانتقال والغذاء والكساء. ومنذ أواخر الثمانينات، وبالتزامن مع انهيار سعر صرف العملة اللبنانيّة منذ عام 1986، أصبحت شقّة مفروشة تكلّف شهريّاً 200 ألف ليرة لبنانيّة، وتذكرة الحافلة 200 ليرة، ووجبة الغذاء 4 آلاف ليرة، و القسط المدرسي لولد هو 800 ألف ليرة. كانت أُسرة صغيرة تحتاج إلى ميزانية قدرها حوالى 1,000 دولار أميركيّ شهريّاً كي تعيش في قبرص، في حين كان معدّل الراتب الشهريّ للبنانيّ هو 100 دولار[135]. لكن اللبنانيّين، استفادوا في المقابل من النظام الماليّ الحرّ والنظام البنكيّ، بعدما سمحت السلطات القبرصيّة لهم بالعمل في الاستيراد والتصدير، الذي شمل مختلف أنواع البضائع على أساس نظام الأوف شور (Off shore)، الذي يمنع على الأجنبيّ البيع من القبارصة الوطنيّين، لكنّه يعطيه مساحة معيّنة في المنطقة الحرّة تسمح له بممارسة التجارة من قبرص إلى الخارج، ودائما داخل المنطقة الحرّة[136]. كما نشط اللبنانيّون في تجارة التبغ والغاز والفحم، وكوكلاء شركات عالميّة وتأمين بحريّ وملاحة، وفي الاستيراد والتصدير والمحاسبة والمعلوماتيّة والمصارف. عدا ذلك، منعت السلطات القبرصيّة عمل اللبنانيّين عندها. وتمّ افتتاح مدرستين لبنانيّتين في عام 1975، هما مدرسة ملكارت (Collège Melkart)، ومدرسة غرين هيل (Green Hill School)، اعتُمدت فيهما المناهج اللبنانيّة لتحضير التلاميذ للبكالوريا اللبنانيّة[137]. وعند انتهاء الحرب في لبنان، بلغ عدد اللبنانيّين المهاجرين إلى قبرص نحو 10 آلاف نسمة[138].

وفي قبرص، كان المرء يجد الخبز اللبنانيّ والقهوة التركيّة و«المناقيش» والجزّار الذي يقطع اللحم وفق رغبة الشاري اللبنانيّ. وحول العلاقات الاجتماعيّة بين اللبنانيّين، أدّت شبكة الروابط العائليّة دوراً في تجميع اللبنانيّين في قبرص، ولعب الانتماء الدينيّ ومنطقة التحدّر دوراً في ذلك. لكنّهما، من ناحية أخرى، أثّرا في العلاقات بين أتباع الطائفتين الرئيسيّتين، الإسلاميّة والمسيحيّة. ومع ذلك، عرف اللبنانيّون كيف يتكيّفون مع إقامتهم الجديدة، فسرعان ما نقلوا إلى قبرص عاداتهم اللبنانيّة المحبّبة، وفي مقدمها زيارة الأصدقاء اللبنانيّين ومعارفهم بعد تدبير مسألة الإقامة. كما نقلت السيّدات معهنّ عادة «الصبحيّة» اللبنانيّة. وكانت هناك مراكز ثقافيّة لبنانيّة في نيقوسيا، ومطربون لبنانيّون يعملون في المطاعم (13 مطعماً في فماغوستا Famagusta وحدها)، وكان بالإمكان الحصول على أشرطة الفيديو من المحال[139].

3 – الهجرة إلى دول الخليج العربيّة

تعود هجرة اللبنانيّين إلى دول الخليج العربيّة إلى مرحلة سابقة على حرب لبنان، وتبدأ بعد الحرب العالميّة الثانية، وترتبط باكتشاف النفط في تلك الدول والتحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإنمائيّة التي شهدتها، وبالتالي ازدياد الطلب على اليد العاملة. وقد سمحت الطفرة النفطيّة منذ الحرب العربيّة - الإسرائيليّة عام 1973 لبلدان الخليج تحقيق أرباح ريعيّة ضخمة والإقدام على مشاريع عملاقة. وصاحب ذلك اندلاع حرب لبنان وإقدام كفاءات علميّة وتجاريّة وتقنيّة ومهنيّة لبنانيّة مؤهّلة على العمل في شتّى القطاعات في هذه البلدان[140]، ليس للادخار أو جمع الثروات، وإنّما بهدف استعادة مستوىً اجتماعيّ خسرته بفعل حرب لبنان. فقدّمت دول الخليج العربيّة تسهيلات عمل للبنانيّين، وخصوصاً منذ اندلاع الحرب، فسمح ذلك بتصاعد عدد اللبنانيّين في دول الإمارات العربيّة المتّحدة والكويت والمملكة العربيّة السعوديّة على التوالي من 7,800 و25,200 و8,000 نسمة عام 1975، إلى 18 ألفاً وأكثر من 34 ألفاً و 97 ألفاً في عام 1982.

وعلى صعيد عدد أفراد القوّة العاملة اللبنانيّة المهاجرة إلى دول الخليج العربيّة، إضافة إلى ليبيا والأردن، من مجموع اللبنانيّين العاملين في شتّى أنحاء العالم، فارتفع من حوالى 52 ألف نسمة في عام 1975 إلى حوالى 138 ألفاً في عام 1979، وإلى ما يقرب من 150 ألفاً في عام 1982[141]. ومع اشتداد دورات العنف في لبنان وتعطّل قطاعات اقتصاديّة عن العمل، وصل عدد اللبنانيّين في بلدان الخليج العربيّة وليبيا إلى

حوالى 285 ألف نسمة عام 1985، ثلثيهم في السعوديّة. وكان من بين إجماليّ اللبنانيّين العاملين في تلك الدول 160 ألفاً من الناشطين، أيّ ما يعادل نسبة 20% إلى25% من السكّان الناشطين في لبنان[142].

ولا يمكن في الواقع وصف انتقال اللبنانيّين قبل الحرب وخلالها إلى الخليج العربيّ للعمل على أنّه «هجرة»، لأنّ ظروف العمل والإقامة والاندماج الاجتماعيّ في بلدان الخليج العربيّة اختلفت جذريّاً عن الدول الأخرى، وخصوصاً أميركا الشماليّة وأوستراليا. فالأجنبيّ في الخليج، يبقى أجنبيّاً مهما طالت إقامته، ولا يمكنه البقاء في البلاد في حال توقّفه عن العمل. من هنا، كان من الصعب حدوث اندماجٍ لبنانيّ في مجتمعات الخليج، بسبب ما كانت تضعه دول المنطقة من حواجزَ أمام هذه العمليّة[143].

وهناك ثلاثة أسباب وراء «هجرة» اللبنانيّين إلى بلدان الخليج العربيّة، وهي الحصول على دخل أفضل، وفتح فرص عمل جديدة وبالتالي الاغتناء، أو بسبب الحرب في لبنان. وكما يُبيّن الجدول (90)، فإنّ البحث عن دخل أفضل تصدّر سلوك اللبنانيّين طريق الخليج العربيّ (53%)، وحلّ بعده فقدان العمل بسبب الحرب بنسبة 28%. أي أنّ العطالة عن العمل التي تسبّبت بها حرب لبنان، والرغبة في الحصول على دخل أفضل، كانت وراء هجرة اللبنانيّين إلى الخليج (81%). يُضاف إلى ذلك، أنّ الطفرة النفطيّة التي شهدتها هذه البلدان وارتفاع معدّلات النموّ الاقتصاديّ الخياليّة، شكّلت عامل جذب للكثيرين، ليس للبنانيّين وحدهم، بل للذين يبحثون عن الثروة.

جدول (90) أسباب الهجرة اللبنانيّة إلى دول الخليج العربيّة[144]

السبب	النسبة المئوية %
فقدان العمل بسبب الحرب	28
إغلاق المؤسّسات الأجنبيّة مكاتبها في لبنان	9
البحث عن دخل أفضل	53
العطالة عن العمل بعد التخرّج	4
لم يحدّد سبباً	6

لقد خضع العمل في دول الخليج العربيّة لاعتبارات عدّة، منها الحصول على

«كفيل» بالنسبة إلى الذين يريدون الاستثمار لحسابهم الخاصّ[145]، وسوق العمل، حيث اعتُبر أجر العامل اللبنانيّ الماهر والمهنيّ والمهندس مرتفعاً مقارنة بأسعار أولئك القادمين من البلدان الآسيويّة، وبخاصّة من الهند وباكستان[146]. كانت الشهادة ومنشأها، وما يحصل عليه اللبنانيّ من دخل في بلده الأمّ، يؤدّيان حكماً إلى ارتفاع أجره. وقد أسهمت الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة في الخليج في تذبذب حجم العمالة اللبنانيّة هناك. فبعد أحداث مكّة عام 1979[147]، واندلاع الحرب العراقيّة - الإيرانيّة في أيلول عام 1980، بدأت دول الخليج العربيّة، وتحديداً المملكة العربيّة السعوديّة، تقلّص من حجم العمالة العربيّة عندها وتستبدلها بشكلٍ عامّ بعمالة آسيويّة. كما أدّى تراجع عائدات النفط منذ عام 1983 إلى انخفاض في حجم العمالة اللبنانيّة. وهناك سبب آخر، وهو زيادة الاعتماد على الأيدي العاملة المحليّة[148]. وتُظهر الإحصاءات أنّ نسبة اللبنانيّين العاملين في دول الخليج إلى مجموع اللبنانيّين المستقرّين، انخفضت من حوالى 50% في عام 1975 إلى ما بين 25% و30% في عام 1985[149].

يُلخّص الجدول (91)، نسبة اللبنانيّين العاملين في بلدان الخليج العربيّة على قطاعات خدماتيّة ومهنيّة وحرفية وتجاريّة، ومن ضمنهم من تولّى مراكز قياديّة عليا. فكانت أعلى نسبة منهم في المهن الحرّة (14.6%)، يليها قطاع الخدمات (11.2%) والإدارة (10.5%). فكان اللبنانيّون الأوائل في المهن الحرّة والتقنيّة والكفاءات العلميّة بين مواطني الدول الأخرى العاملين في الخليج. لقد برز اللبنانيّون في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في قطاعات المقاولات والبناء والتجارة والمصارف والفنادق والسفر والشحن والنقل والإعلام والسياحة. وعمل عدد كبير من الأطبّاء اللبنانيّين في القطاع الاستشفائيّ. وفي السعوديّة، عمل عشرات الآلاف من اللبنانيّين بصفة فنيّين في قطاعيّ البناء والصناعة، ورؤساء عمّال ومهندسين، وأطبّاء وممرّضات ومحامين وإداريّين وموظّفي مصارف ومؤسّسات سياحيّة وتعهّدات. وفي عام 1979، كانت شركات تأمين لبنانيّة عدّة تعمل في دول الخليج العربيّة، وقد اشتهرت في السعوديّة مجموعات لبنانيّة: «أوجيه السعوديّة»، و«سي سي سي»، و«المباني»، و«أي سي سي»، و«باهي»، و«بوتاك» و«دبّاس»، و«كتّانة»، و«رامكو»، و«سكّر»، و«لحّود»، و«فارس»[150].

جدول (91) توزّع اللبنانيّين العاملين في الخليج في القطاعات الوظيفيّة والمهنيّة خلال الثمانينات[151]

الوظيفة/المهنة	النسبة المئويّة
مهن حرّة (تقنيّون وعلماء)	14.6
مراكز قياديّة ومرتّبات مرتفعة	2.3
إدارة	10.5
تجارة	6.14
خدمات	11.2
زراعة	0.2
حرفيّون وعمّال مهرة	6.4

وفي ما يتعلّق بمدد الإقامة، فنسبة 10% من اللبنانيّين مرّ على وجودهم في الخليج أكثر من سنة، ونسبة 20% بين سنة وسنتين، ونسبة 39% بين سنتين وخمس سنوات، وأخيراً نسبة 31% أكثر من خمس سنوات[152]. وقد ارتفعت نسبة الأسر المُعالة من 50% إلى 70% – 75% من مجموع اللبنانيّين هناك بين عاميّ 1975 و1985[153]. وحول نسبة عدد الرجال إلى النساء اللبنانيّات هناك، فكانت رجلاً مقابل امرأة، ممّا دلّ على رجحان كفّة الأسر، على الرغم من أنّ النسبة في السعوديّة كانت 122 رجلاً مقابل 100 امرأة. وتبعاً للسنّ، فإنّ نسبة 70.4% من الوافدين اللبنانيّين إلى دولة الإمارات، و 61.3% منهم إلى قطر، هم من الناشطين. وكانت نسبة 28% منهم في هذين البلدين تحت 20 سنة، والقسم الأعظم بين سنّ 20 - 39 سنة. أمّا بالنسبة إلى أصحاب الفئة العمريّة بين 25 و40 عاماً، فكانت نسبة الذكوريّة أقلّ من المعدّل. ويرى الباحث معاوية أنّ نسبة الذكوريّة كانت تتراجع في مستويات الاختصاص العليا، وخلص إلى أنّ نمط الهجرة اللبنانيّة إلى الخليج هي لفرد كفء، ولأسرة يصطحبها ربّها معه[154].

وحول الانتماء الطائفيّ للبنانيّين ونشاطهم في دول الخليج العربيّة، بلغت نسبة المسيحيّين في الكويت 28%، من ضمنهم 10% موارنة. وفي المملكة العربيّة السعودية، بلغ عدد الموارنة حوالى 5 آلاف نسمة.

4 - الهجرة إلى أميركا الشماليّة

- الولايات المتّحدة الأميركيّة

شكّل اللبنانيّون الجزء الأكبر من الجالية العربيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة. حتّى الحرب العالميّة الأولى، وربّما، حتّى استقلال لبنان عام 1943، ظلّوا يُعرفون باسم السوريّين، ومن ضمنهم الفلسطينيّين[155]. وحتّى عام 1967، بلغ حجم الهجرة السنويّة من لبنان إلى الولايات المتّحدة حوالى 2,000 نسمة، ارتفع إلى 5,685 نسمة في عام 1977، ، ثمّ وصل إلى 43,610 لبنانيّ بين عاميّ 1978 و1988. وبين عاميّ 1949 و1988، بلغ عدد المهاجرين اللبنانيّين إلى الولايات المتّحدة 69,971 نسمة. إنّ ارتفاع حجم الهجرة في الثمانينات يعود إلى الوضعين السياسيّ والاقتصاديّ في لبنان وتزايد أعمال العنف نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، وصراع الميليشيات في ما بينها وتدخّل سورية في الحرب.

وتفيد الإحصاءات العائدة لعاميّ 1981 - 1982، أنّ نسبة 72% من طلبات الهجرة إلى الولايات المتّحدة كانت لمتزوّجين، وصرّحت نسبة 48.7% منهم بأنّ جمع الشمل هو سبب الهجرة[156]. واستناداً إلى عيّنة مستجوَبة في مطلع عام 1989، فإنّ نسبة 55% من لبنانيّ الولايات المتّحدة هم في سنّ 50 سنة أو أقلّ، ونسبة 42% منهم حصلوا على تعليم ثانويّ، ونسبة 51% على «ليسانس» أو درجات عليا، ومعظمها «ماجستير» أو «دكتوراه». وضمن هذه العيّنة، فإنّ نسبة 21% من الآباء المستطلَعين و12% من الأمّهات المستطلَعات، حصلوا على شهادة جامعيّة. كما أنّ نسبة 80% من هؤلاء عملوا في الوظيفة، وعمل الباقون في التجارة، أمّا الأمّهات، أيّ حوالى 70% من العيّنة، فكنّ من العاملات[157]. وكما سبق وذكرنا، بلغت نسبة الطلّاب اللبنانيّين المهاجرين إلى الولايات المتّحدة قبل عام 1970 (40%) من مجمل اللبنانيّين المهاجرين إلى ذلك البلد، لكنّ عدد هؤلاء تراجع في عام 1980، فبلغت نسبتهم 10% بفعل تدفّق أعداد من اللبنانيّين لغايات أخرى غير تلقّي العلم[158].

اقتصادياً، عمل المهاجرون اللبنانيّون في الولايات المتّحدة على استثمار أموالهم في الأعمال. وهناك قلّة عملت في الحرف، وكان عليها أن تُنافس العمالة الأميركيّة الفائقة المهارة[159]. وفي عام 1979، بلغ دخل اللبنانيّ في الولايات المتّحدة والمولود في لبنان 14,654 دولاراً أميركيّاً، في حين بلغ متوسط الدخل الأميركيّ

14,582 دولاراً[160]. وفي عام 1981/ 1982، كانت نسبة 90% من طلبات «الفيزا» إلى الولايات المتّحدة هي لتجّار وأصحاب الأموال وعمّال مؤهّلين[161].

وبالنسبة إلى النشاط المهنيّ، عمل اللبنانيّون في الولايات المتّحدة في الطبّ والمحاماة وكأساتذة جامعيّين وفي التجارة والإعلام والصناعة والإدارة والقطاع المصرفيّ وفي مؤسّسات التموين الغذائيّ والمطاعم ومحال الأدوات الكهربائيّة والحلويّات والأفران، وفي بيع قطع السيّارات، فضلاً عن محطّات البنزين[162]. وهناك من عمل في الأدب والفنّ. وقد برز جايمس زغبي من كفرتيه، الذي أسّس «المعهد العربيّ الأميركيّ» (The Arab American Institute) عام 1984 بهدف دعم القضايا العربيّة، وهو عضو في «الحزب الديمقراطيّ». وفي عام 1987، امتلك اللبنانيّون في الولايات المتّحدة 95 مجلّة وجريدة أسبوعيّة، و47 نادياً، و29 كنيسة، و4 خلوات درزيّة، و29 مسجداً[163]. وجرى كذلك تأسيس صحف موجّهة إلى الأميركيّين من أصل لبنانيّ، ومنها: (The New Lebanese-American Journal) و(The Heritage). وكانت هناك مجلّة أسّسها موارنة هدفها تثقيف المغتربين اللبنانيّين.

وعلى الصعيد السياسيّ، انتقلت التعدديّة الثقافيّة والخلافات السياسيّة بين اللبنانيّين حول نظام بلدهم والوجود العسكريّ الفلسطينيّ إلى الولايات المتّحدة. وخلال السبعينات من القرن الماضي، كان معظم المغتربين اللبنانيّين في هذه الدولة من المسيحيّين الكاثوليك. وفي موجة مهاجري الثمانينات، تعادل عدد المسلمين والدروز الوافدين مع عدد المسيحيّين. وهذا ما فتح مجال التنافس السياسيّ أمام اللبنانيّين[164]. كانت كلّ جماعة تلتحق بأتباع عقيدتها في مدن الولايات المتّحدة لتحصل على الدعم منها، ممّا زاد من التقوقع الطائفيّ والمذهبيّ وعَكَسَ الواقع اللبنانيّ[165]. قبل حرب لبنان، كانت القيادات اللبنانيّة في الولايات المتّحدة من مختلف الطوائف تجتمع معاً دوريّاً لبحث شؤون الجالية، لكنّ الانقسام في لبنان حول الوجود الفلسطينيّ، انعكس على لبنانيّي أميركا. وانعكست الخلافات الحزبيّة ضمن الطائفة الواحدة في لبنان (بين حركة أمل وحزب الله)، على علاقة أتباعهما في بعض الولايات الأميركيّة. ومنذ صيف 1989، بدأت قيادات شيعيّة من كلا التنظيمين تلتقي معاً لرأب الصدع بين أفراد الطائفة. أمّا المسيحيّون، فازداد تأثيرهم في الولايات المتّحدة منذ عام 1978، بعدما عملوا من خلال النظام الأميركيّ ونظّموا أنفسهم كلوبي، فتمكّنوا من تأسيس منظّمات تعاطت السياسة بهدف الحصول على دعم الحكومة الأميركيّة[166].

وبالنسبة إلى انخراط اللبنانيّين في الحياة السياسيّة الأميركيّة، فكانت نسبة 55.1% من الآباء و60.7% من الأبناء اللبنانيّين ينتمون في عام 1989 إلى «الحزب الديمقراطيّ»، بينما انتمت نسبة 21.32% من الآباء ونسبة 32% من الأبناء إلى «الحزب الجمهوريّ»، و21.8% و7.1% على التوالي إلى أحزاب أخرى. إضافة إلى ذلك، رأت نسبة 70% من اللبنانيّين والعرب غير اللبنانيّين، أنّ هناك ميلاً أميركيّاً ضدّهم، وضدّ الأميركيّين من ذوي الجذور العربيّة. وصرّحت نسبة 35% من اللبنانيّين بأنّهم عانوا من حملات دعائيّة ضدّهم على أساس إثنيّ[167]. ومع ذلك، عمل اللبنانيّون على إنشاء الجمعيّات والنوادي والمنظّمات الاجتماعيّة والدينيّة في الولايات المتّحدة، ومن أبرزها «اللجنة الأميركيّة لدعم لبنان» (The American Task Force for Lebanon)، التي ضمّت في عام 1989 (120) شخصيّة لبنانيّة مرموقة. كما تأسّست جمعيّات لبنانيّة لتقديم المساندة إلى أبناء طائفتها.

إنّ أفضل مثال على الحضور اللبنانيّ في الولايات المتّحدة والتوجّهات الطائفيّة والمذهبيّة والتعدديّة الثقافيّة، هو مدينة ديترويت في ولاية ميتشيغان من ناحية ضاحيتها ديربورن (Dearborn)، حيث حمل اللبنانيّون معهم إليها كلّ ما استطاعوا حمله من تقاليد اجتماعيّة وعادات وثقافة. وهذا ما يجعلنا نخصّص بعض الصفحات للحديث عنهم.

تُعتبر مدينة ديترويت مثالاً على الحضور العربيّ - الإسلاميّ واللبنانيّ، حيث شكّل العرب والمسلمون معاً حوالى خُمس سكّانها (حوالى 200 ألف من حوالى مليون نسمة). فجعل ذلك البعض يُطلق عليها تسمية «خزّان العرب المسلمين»[168]. وهناك مصادر تُقدّر حجم المسيحيّين اللبنانيّين فيها بأكثر من 100 ألف نسمة، أيّ 60% من مجموع العرب. وخلال الثمانينات من القرن الماضي، حدث تدفّق إسلاميّ، وشيعيّ بشكلٍ خاصّ، بأعداد كبيرة إلى جنوب شرقيّ ديربورن. فتمركز الشيعة في ما سُمي بالحيّ «الجبيلي»، كنية بمدينة بنت جبيل اللبنانيّة الجنوبيّة التي أتى منها معظم المهاجرين الشيعة، ومن قرية تبنين أيضاً. أمّا السُنّة، فجاءوا من قرى قرب بعلبك ومن البقاع الغربيّ، مثل جبّ جنين، ومجدل بلهيص، ومشغرة، والقرعون، والبيره وغيرها. وعلّق أحد القادمين الجدد من اللبنانيّين إلى ديربورن على الكثافة اللبنانيّة في حي ديكس (Dix Road) وحول جادة وورن (Warren Avenue)، وكذلك على لافتات المحال باللغة

العربيّة والتجمّعات حولها، وألعاب الورق والأصوات العالية والعبارات المتبادلة، والأعراس والحفلات الفلكلوريّة، بالقول: «**الذي أعرفه، أنّني قد أتيت إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، وليس إلى النبعة أو برج حمّود**»[169].

ومن يمشي في ديربورن عام 1988، يجدْها تختلف جذريّاً عمّا كانت عليه في عام 1982. في التاريخ الأخير، كانت هذه الضاحية من ديترويت عبارة عن ثمانية محالٍ لبنانيّة وبعض المقاهي، وفي التاريخ الأوّل، أضحت 50 محالاً، تضمّ محالٍ لبيع السيّارات والأثاث والمضاربة بالعقارات وشركات تأمين، ومحال ألبسة ومكتبات لبيع الكتاب العربيّ ومكاتب للطباعة والنشر، إضافة إلى صالونات للتجميل وعدد من الأطبّاء البشريّين والأسنان. كما عمل اللبنانيّون في محطّات الوقود. لقد كان بالإمكان التعرّف على المحال اللبنانيّة من خلال «اليافطات» العربيّة المرفوعة عليها، وكذلك على أنواع السلع ومواصفاتها وأوزانها وأسعارها من خلال الكتابات العربيّة. كما كانت الأعياد الدينيّة مناسبة لتمييز الطوائف اللبنانيّة في ديترويت عن الأخرى[170].

لقد قُدّر عدد الشيعة في ديربورن خلال السبعينات بحوالى 3 آلاف نسمة، وبحوالى 9 آلاف في الثمانينات، وفق مصادر شيعيّة[171]. ووفق مصادر أخرى، بلغ عددهم في ديربورن 15 ألفاً من بنت جبيل و 8 آلاف من تبنين. وفي عام 1989، قدّر أحد الباحثين عدد أبناء بنت جبيل الساكنين في ديربورن بحوالى ثلاثة أضعاف أبناء قريتهم الموجودين تحت الاحتلال الإسرائيليّ في جنوب لبنان[172]. ووفق الباحث منذر جابر، فإنّ تعداد الجالية «البنت جبيليّة» هو 7,589 موزّعين على 1,601 أسرة، بمعدّل 4.74 أفراد للأُسرة الواحدة[173]. ويُمكن تبرير ارتفاع الهجرة الشيعيّة «البنت جبيليّة» إلى ديترويت بنسبة 66.6% بين التاريخين المذكورين إلى الأحداث الأمنيّة والسياسيّة في جنوب لبنان والاحتلال الإسرائيليّ. وبسبب عمليّة جمع شمل الأُسر والأقارب، وخصوصاً أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وفي أعقابه، كانت الشقّة الواحدة تسكنها في بعض الأحيان ثلاث أُسر على الأقلّ، وهو أمر يُذكّرنا بأوضاع المهجّرين الشيعة في الأسواق التجاريّة من بيروت وفي بعض أحيائها الشعبيّة. وعلى الصعيد الطائفيّ، سكن المسيحيّون في شرق ديترويت والمسلمون في غربها، تماماً مثل ما كان عليه الوضع في بيروت، أيّ بيروت الشرقيّة للمسيحيّين وبيروت الغربيّة للمسلمين، لكن من دون «ميليشيات» أو «معابر» أو «خطّ أخضر» فاصل، باستثناء التمايز الدينيّ والثقافيّ والسياسيّ.

تميّزت مرحلة الثمانينات بهجرة أُسر ممتدّة بكاملها وصل عدد بعضها إلى ما بين 500 و900 فرد[174]. أمّا من جهة الفئات العمريّة لجالية بنت جبيل في ديترويت حتّى عام 1994، فبلغت نسبة الذين تقلّ أعمارهم عن 24 سنة 62.2%. إنّ نسبة 59.8% من الأُسر هي من الفئات العمريّة الفتيّة، فيما نسبة 81.3% منهم هي تحت الـ 55 سنة، بمعنى إمكان انخراطهم في سوق العمل. أمّا من هم فوق الستين سنة، فبلغت نسبتهم 5.3%[175].

وخلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كان هناك مسجدان في ديربورن، الأوّل سُنّي والآخر شيعيّ وتتبع كلّاً منهما مدرستان لتعليم اللغة العربيّة. وفي السبعينات، اشترى الشيعة قطعة أرض وبنوا عليها عام 1982 «المركز الإسلاميّ للمعارف» (The Islamic Institue of Knowledge). وتمّ استحضار رجال دين من لبنان إلى هذه المؤسّسة. ومع نمو الأصوليّة الإسلاميّة في الشرق الأوسط نتيجة قيام الجمهورية الإسلاميّة في إيران وتأثّر شيعة في لبنان بها، تحوّل الدين إلى شيء مهمّ بالنسبة إلى الشيعة في ديربورن، إلى درجة فرض الحجاب على النساء الداخلات إلى المركزين الإسلاميّين الشيعيّين، ومنع الاختلاط بين النساء والرجال، حتّى مصافحة المرأة للرجل بوساطة اليد[176]. وفي الوقت نفسه، انتشرت الكراهية للولايات المتّحدة وسياستها العدائيّة ضدّ إيران الإسلاميّة. وممّا يُلفت النظر، هو استفتاء لبنانيّين علماء دين مسلمين حول جواز قبض إعانات الدولة الأميركيّة والبقاء من دون عمل، أو التهرّب قصداً من دفع الضرائب، أو حتّى الغشّ في الامتحانات باعتبار الجامعات الأميركيّة تتبع النظام الأميركيّ المعادي للإسلام[177].

لقد انعكس رفض القيم المجتمعيّة الأميركيّة، من خلال لباس المرأة الجنوبيّة في المدرسة وعلى الطرقات العامّة، وفي حضور الدروس الدينيّة في المساجد، وتدريس العربيّة، وانتشار صور الشخصيّات والقيادات الدينيّة في المنازل. وكان اللبنانيّون بشتّى انتماءاتهم السياسيّة ومعتقداتهم، يتابعون من ديربورن البرامج التلفزيونيّة اللبنانيّة الملتقطة بواسطة «الكابل»[178]. من هنا، حافظ اللبنانيّون من موجات حرب لبنان على خصائصهم التي حملوها معهم إلى المهجر، ممّا انعكس عدم إلمام باللغة الإنكليزيّة لانتفاء الحاجة إليها في مجتمع لبنانيّ منعزل اجتماعيّاً عن محيطه الأميركيّ ويُحافظ في الوقت نفسه على قيمه وعاداته. كان بإمكان هؤلاء العمل عبر استخدام الإشارات والحركات. كما كان بالإمكان التعرف على بلدة أو قرية أيّ مهاجر من خلال لهجته التي لم تمحُها كثرة اللهجات هناك.

بناءً على ما سبق، أزعجت الممارسات الإسلاميّة السكّان الأصليّين في مدينة ديترويت، وخصوصاً مسألة الدعوة إلى الصلاة خمس مرّات يوميّاً عبر مذياع المسجد، ما حمل السلطات الأميركيّة على منع آذان الفجر والإبقاء على بقيّة فترات الآذان الأخرى[179]. من جهة أخرى، أظهر بعض الأميركيّين تمييزاً ضدّ العرب واللبنانيّين، تحوّل إلى عداء بسبب حصول اللبنانيّين على مساعدات الحكومة الأميركيّة وانخراط بعضهم في لبنان في أعمال «إرهابيّة»[180]. مع ذلك، كانت الانتخابات البلديّة في ديترويت موضع تجاذب بين المرشحين الأميركيّين. فمنهم من حمل على العرب وعاداتهم من أجل كسب أصوات العنصريّين الأميركيّين، واعتبار أنّ العرب دنّسوا «طهارة» المدينة الأميركيّة، ومنهم من أدرك المتغيّرات الجديدة في المدينة وقوّة «الصوت» العربيّ واللبنانيّ واتخذ بالتالي موقفاً حسناً تجاه الجالية اللبنانيّة[181].

إنّ الانتقال من مجتمع القرية الإسلاميّ في جنوب لبنان إلى مجتمع أميركيّ علمانيّ، جعل المهاجرين يواجهون إشكاليّة التكيّف مع بيئتهم الجديدة. فكان بإمكان الشاب اللبنانيّ الخروج مع فتاة أميركيّة، أمّا الفتاة اللبنانيّة المسلمة فحُظّر عليها ذلك. وهذا ينطبق على مشاركتها في بعض الألعاب الرياضيّة، كالسباحة أو حضور دروس مدرسيّة عن الحياة الجنسيّة. وكانت الأُسرة اللبنانيّة الجنوبيّة تخشى جوّ المدرسة الأميركيّة واللباس غير المُحتشم وتأثيرهما في بناتها. من هنا، كان يحدث صدام داخلها، بين الوالدين اللذين يريدان أن يبقى أولادهما في «جلباب» ثقافة القرية اللبنانيّة وتقاليدها، وبين الأبناء والبنات، الذين يتعرّضون في كلّ يوم إلى تأثير الخارج فيهم.

كان الأهل يتدخّلون، في كثير من الأحيان، في اختيار الشريك الآخر لأبنائهم أو بناتهم من أعضاء الجالية في ديترويت، أو استحضار زوج أو زوجة لهم/لهنّ من القرية في لبنان. وهذا ما ساعد على إحياء وشائج القرابة العائلية وانتاج علاقات قرابة جديدة في المهجر[182]. من ناحية أخرى، كان زواج الأبناء من فتيات غير عربيّات يتسبّب في مشكلة داخل الأُسرة. وفي بعض الأحيان كان الزواج يتمّ من أجل الحصول على الجنسيّة الأميركيّة.

وعلى الرغم من كلّ هذه السلبيّات التي تعرّضت لها المرأة المسلمة والفتاة الجنوبيّة في ديربورن، وبالتأكيد في أماكن أخرى من بلدان المهجر، فقد تمتّعت المرأة اللبنانيّة بثقة بالنفس جرّاء حماية القانون الأميركيّ لها تجاه الرجل. فأعطاها حضانة الأولاد بعد الطلاق. لكنّه أجاز للسلطات المختصّة نزع الأولاد الذين تُساء معاملتهم من قبل

أهلهم ووضعهم في رعاية أُسر غير إسلاميّة، حتّى أنّ بعض الرجال أطلق على أميركا اسم «بلد النساء»[183].

إنّ محاولة الأهل تغريب أبنائهم وبناتهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه، عبر دعوتهم إلى الحفاظ على جذورهم وعلى شخصيّتهم الحضاريّة والثقافيّة وإعادة إحيائها من جديد، أوقع أبناء المهاجرين من الجيل الجديد في أزمة هويّة حقيقيّة بين اندماج كامل بالمجتمع أو «اللبننة»، أو التمسّك بثقافتهم الإسلاميّة. وترى هنادي سلمان، أنّ اعتقاد اللبنانيّين الوافدين إلى الولايات المتّحدة خلال حرب لبنان أنّ هجرتهم هي مؤقّتة، جعلهم لا يبذلون جهداً في الاندماج بالمجتمع الأميركيّ، وظلّوا يتعاطون مع قضايا لبنان السياسيّة والاجتماعيّة وكأنّهم لا يزالون يعيشون فيه[184]. أمّا بالنسبة إلى اللبنانيّين المسلمين الذين قرروا الإقامة الدائمة، فأدّى تمسّكهم بخصوصيّتهم والحفاظ عليها، إلى تعطّل عمليّة اندماجهم في مجتمعهم الجديد، الذي أصبح وطناً لهم ولأبنائهم.

وعلى العموم، لم تستطع أميركا بكلّ ضوضاء «ثقافتها» وحياتها المجتمعيّة الصاخبة، أن تُحدث كسراً حاداً في عرى التضامن العائليّ بين اللبنانيّين وقرابة الدم والزيجات على الطريقة اللبنانيّة والانتماء المذهبيّ والقرويّ، حتّى العصبيّ. إنّ نسبة 84.5% من مجموع الأُسر اللبنانيّة التي أتت إلى الولايات المتّحدة، أقدمت على الهجرة عبر أواصر القرابة المباشرة مع مهاجرين سبقوهم إلى القارة، أو عبر علاقات طارئة (حالات الزواج). يقول الأستاذ الجامعيّ منذر جابر: «**إنّ الهجرة أعادت "تزبيت" وإحياء شبكة القرابة داخل عائلات البلدة وعملت على إنتاج علاقات قرابة جديدة مع حالات زواج "التسفير" العديدة، وهي عقد روابط ما كانت لتحصل في غالبيّتها لو كانت الأمور تتمّ في مجالها اللبنانيّ السابق على الهجرة**»[185]. لقد لعبت كلُّ هذه الروابط دوراً إيجابيّاً في التضامن العائليّ والقرويّ والمذهبيّ، وفي مساعدة القادمين الجدد للتغلّب على حياتهم الجديدة. لكنّها، من ناحية أخرى، أعادت تكوين الأُسرة الممتدّة (Extended family) في مجتمع أميركيّ عَلمانيّ كان قد انتقل قبل عقود طويلة إلى مجتمع الأُسر النوويّة (Nuclear family)[186]، وذلك عبر هجرة أُسر كاملة من الوالدين وأولادهما وزوجاتهم وأبنائهم والعيش معاً تحت سقف واحد أو في حيّ واحد.

ومن أجل تحصين الناشئة ضدّ مغريات المجتمع الأميركيّ، أو ربما لمنع

اندماجهم في هذا المجتمع، جاء إنشاء «المركز الإسلاميّ» الشيعيّ في ديربورن، لإعطاء اللبنانيّين فتياناً وفتيات، ثقافة إسلاميّة تجاه المجتمع الأميركيّ «المُلحد» وتعليمهم اللغة العربيّة، التي استمرّوا في نسيانها. وفي هذا السياق، جاء أيضاً إنشاء المؤسّسات الدينيّة والاجتماعيّة والنوادي من قبل الجنوبيّين، ومن قبل الجاليات العربيّة. وكانت الجمعيّات والأندية البلديّة (المحلّيّة) في ديترويت على اتصال مباشر بالجالية وبأوضاع القرى في الشريط الحدوديّ اللبنانيّ المحتلّ، وتقدّم المساعدات الماليّة للصامدين في وجه الاحتلال الإسرائيليّ، أو لمواجهة الأزمة المعيشيّة التي كان يتخبّط فيها لبنان. وأهمّ هذه الجمعيّات «نادي بنت جبيل الثقافيّ»(187). ومن أجل دعم صمود هؤلاء تحت الاحتلال الإسرائيليّ، جاء مشروع «الدولارات الخمسة» التي كانت تُجبى دوريّاً كلّ شهر من جالية بنت جبيل، كدليل على الروابط العائليّة والتضامن القرويّ. وقد أمّن هذا المشروع صمود 700 أسرة «بنت جبيليّة» تحت الاحتلال(188).

تركّزت المؤسّسات الدينيّة الفاعلة في ديترويت حول المسجد، وهو أمر مشابه كثيراً لدور الكنيسة في لبنان والمهجر. جاء قيام هذه المؤسّسات منذ نهاية الخمسينات (جمعيّة المركز الإسلاميّ منذ عام 1959، ثمّ المركز الإسلاميّ للمعارف منذ عام 1982) استجابة لنموّ الجالية الشيعيّة في المدينة. وفي التسعينات، أضحى للمسلمين الشيعة والسنّة 15 مسجداً في ديربورن، تتركّز حولها القوميّات الإسلاميّة والعربيّة(189). لكن الخلافات بين المؤسّسات الدينيّة اللبنانيّة نفسها، وداخلها، وبين المشايخ ومجالس الإدارات، وحول الإدارة والجالية واستقطاب الأخيرة والاندماج في المجتمع، ترتّبت عليها انقسامات خطيرة وتقوقع قرويّ - عائليّ كانت ذات آثار سلبيّة في الجالية وحضورها وعلاقتها بالمجتمع الأميركيّ ونظمه وتشريعاته(190). يقول الباحث أحمد بيضون، الذي زار الجالية عام 1989: إنّ تفرّق الكلمة وضعف المبادرة أفقد الجالية ما لها من حقوق على المدينة سياسيّاً وإداريّاً. فقليل من أبنائها كان يشارك في الانتخابات أيّاً كان نوعها، ومن طمح منهم إلى ترشيح نفسه لمنصب ما في المدينة، نبذه أبناء جلدته. يضاف إلى ذلك، الخلاف السياسيّ بين أبناء الجالية حول الزعامة والقيادة(191).

كما في لبنان، كذلك في المهجر، قامت السياسة بدور كبير في زعزعة التعايش القائم بين أعضاء الجاليات اللبنانيّة من مختلف الطوائف، حتّى داخل الطائفة الواحدة.

فتحوّلت العلاقات بين المهاجرين إلى جفاء وتناكف بسبب مواقف سياسيّة متّصلة بما يدور في لبنان الوطن العربيّ من صراعات. فبين عاميّ 1956 و1973، استأثر الصراع العربيّ - الإسرائيليّ والثورة الجزائريّة باهتمام الجالية اللبنانيّة في ديترويت بنسب متفاوتة. لكنّ هزائم العرب على أيدي الإسرائيليّين تركت آثارها فيها. وباندلاع حرب لبنان، أعادت الجالية تركيز انتباهها على قضايا لبنان، ممّا تسبّب في انقسامات سياسيّة وحزبيّة بين أعضائها. ولا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، إذ استنسخ اللبنانيّون الصراعات الطائفيّة الدائرة في بلدهم، ولكن من دون سلاح(192). فاقتصر تواصل المسلمين مع المسيحيّين ذوي الاتجاهات العروبيّة. كان التشبّث بالطائفيّة يجعل من مجتمع ديترويت اللبنانيّ على شاكلة الوضع في لبنان، من انعزال الطوائف عن بعضها البعض، واستخدام الدين كثقافة وجدار عزل في ما بينها(193). وقد انتقد جو بيضون، مساعد رئيس بلديّة ديربورن، الواقع اللبنانيّ بالقول: «**إنّنا نتبع الفلسفة نفسها السائدة في البلاد (لبنان). وهذا أمر سيّء.. علينا أن نعمل في سبيل تحقيق طموحاتنا...**»(194).

وفي ما يتعلّق بالحياة الاقتصاديّة في ديترويت، كانت هناك ثلاث فئات من اللبنانيّين: 1 - الذين يشغلون وظائف تضمن لهم عيشة مريحة. 2 - الذين أسّسوا أعمالهم الخاصّة. 3 - الفئة التي لا ترغب في العمل وتعيش من مساعدات الدولة. وكانت نسبتها مرتفعة جدّاً(195). لقد انتقدت موظّفة مسؤولة عن سجلّات الخدمة الاجتماعيّة الخاصّة بالعرب، أبناء بنت جبيل والعاطلين عن العمل قسراً أو قصداً، بأنّ نسبة 60% منهم كانت حتّى عام 1990 تعيش على إعانة الخدمات الاجتماعيّة، ومن الاحتيال على القوانين الأميركيّة(196). وفي ضوء تقليص الحكومة الأميركيّة من تقديماتها الاجتماعيّة لهذه الفئات من المواطنين، كانت المساعدة الاجتماعيّة الممنوحة لا تكفي لسدّ حاجات الأُسر اللبنانيّة وتأمين عيش كريم(197). من هنا، كان على هذه الفئات الالتصاق أكثر بالمركز الاجتماعيّ الإسلاميّ أو بالمسجد أو بحزب الله و«حركة أمل» لتحسين وسائل دخلها. كما عمد بعض العاطلين عن العمل إلى البحث عن وظيفة من دون إذن من السلطات المعنيّة (= العمل الأسود).

عدا ذلك، عمل اللبنانيّون في ديترويت في قطاع الوظيفة العامّة أو في مصانع السيّارات (فورد، كرايسلر إلخ..)، وقطاع محطّات البنزين وامتلكوا أكثر محطّات الوقود في ديربورن، إلى جانب بعض المهن الفرديّة(198). وعن مستويات التعليم بين

أسر بنت جبيل التي قدمت إلى ديربورن قبل عام 1974 وتلك التي وفدت إليها بعد ذلك التاريخ، فقد تعادلت الفئتان تقريباً في مستويات مرحلة «الهاي سكول» (Highschool) بنسبة 26.5% لفئة ما قبل 1974 ونسبة 24.2% لفئة ما بعد ذلك التاريخ. لكنّ الفئة الأخيرة التي قدمت بعد عام 1974، تفوّقت على الفئة الأولى في نسبة عدد الحاصلين على شهادة «الهاي سكول» 28.8% مقابل 16.3%، وفي نسبة الذين انخرطوا في التعليم الجامعيّ: 18.2% مقابل 8.2%[199]. وهذا يدلّ على أنّ هجرة الأسر إلى ديربورن ووجود نسبة مرتفعة فيها من الفئات العمريّة تحت سنّ الـ 24 سنة (أكثر من 62%)، أدّى إلى انخراط أكثر في التعليم.

- الهجرة إلى كندا

كانت كندا محطّ أنظار المهاجرين اللبنانيّين منذ عام 1882. لكنّ تدفّقهم إليها ظلّ محدوداً نسبيّاً حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية. وخلال الستينات من القرن الماضي، وبشكلٍ خاصّ منذ اندلاع حرب لبنان، بدأت موجات متتالية من المهاجرين اللبنانيّين تقصد هذه البلاد. وبين عاميّ 1946 و1986، قُدّر عدد اللبنانيّين الوافدين إلى كندا 1986 بـ 25,185 شخصاً. وفي عام 1989، قُدّر عدد الكنديّين من أصل لبنانيّ ما بين 80 ألفاً و90 ألفاً[200].

يُبيّن الجدول (92) أنّ أعلى كثافة هجرة لبنانيّة إلى كندا حدثت ما بين عاميّ 1967 و1977. وهذا يعود إلى انعكاسات الحرب العربيّة - الإسرائيليّة عام 1967 على لبنان، والانقسام الداخليّ حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في البلاد في النصف الأوّل من السبعينات، وغارات إسرائيل على جنوب لبنان وعلى مرافقه. يُضاف إلى ذلك، سياسة الحكومة الكنديّة باستقبال مهاجرين لبنانيّين. ويُفترض أنّ «حرب السنتين» سبّبت هجرة أعداد كبيرة من اللبنانيّين إلى كندا وغيرها من البلدان. ففي العام الأوّل للحرب، غادر البلاد زُهاء 400 ألف لبنانيّ. وبين عاميّ 1978 و1982، انخفضت الهجرة إلى كندا بنسبة 63.5%، وبنسبة 72.6% في الفترة بين عاميّ 1983 و1986. وبشكل عام، بلغ عدد اللبنانيّين المولودين في لبنان، الذين هاجروا إلى كندا بين عاميّ 1980 و1988 (16,861 نسمة)، وهذا يعني أنّ الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 والسنوات التالية، شهدت هجرة كثيفة في اتجاه كندا، نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة، ورغبة الأسر اللبنانيّة والأقارب، الذين سبق لأفرادها أن هاجروا إلى كندا، في جمع شملهم.

جدول (92) هجرة اللبنانيّين إلى كندا وفق إحصاءات عام 1986 [201]

قبل 1946	1955-1946	1966-1956	1977-1967	1982-1978	1986-1983	المجموع
380	1,200	3,145	12,495	4,550	3,420	25,190

ولم يقتصر أمر الهجرة اللبنانيّة إلى كندا على الأسباب الاقتصاديّة والأمنيّة، بل أنّ «مؤسّسة الحريريّ» عمدت إلى إرسال طلّاب للدراسات المهنيّة والتقنيّة هناك. وبحلول عام 1989/ 1990، كان هناك 290 طالباً لبنانيّاً من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانيّة يتلقّون العلم في جامعات كندا ومعاهدها بدعم من تلك المؤسّسة[202]. وتمكّن كثير منهم بسهولة من تحويل إقامته الدراسيّة إلى إقامة دائمة عبر الزواج من كنديّات أو التقدّم بطلبات هجرة. وفي عام 1989، وصل إلى قبرص موظّف قنصليّ كنديّ لمنح تأشيرات الهجرة إلى اللبنانيّين الذين لا يستطيعون الذهاب إلى القنصليّة الكنديّة في دمشق، فيما كان القسم القنصليّ في السفارة الكنديّة في العاصمة السوريّة يمنح تأشيرات الهجرة إلى لبنانيّين، أكثريّتهم من المسلمين. ويعتقد أبو لبن أستاذ العلوم الاجتماعيّة في «جامعة ألبرتا» (Alberta)، أنّ الموارنة استطاعوا أن يجعلوا الحكومة الكنديّة تولي مسألة هجرة أبنائهم إلى كندا اهتماماً ملحوظاً. من هنا، نفهم لماذا اتخذت السلطات الكنديّة إجراءات إنسانيّة لتسهيل حصول اللبنانيّين على تأشيرات هجرة.

يُبيّن الجدول (93) أنّ الهجرة إلى كندا، أسوة ببلدان مهجر أخرى، تحوّلت من الأفراد إلى الأسر، فكان برنامج جمع شمل الأسر والأقارب في ارتفاع مطّرد. إنّ ستة من أصل كلّ عشرة من الفئات المذكورة في الجدول، مصنّفة «هجرة عائليّة» أو «هجرة أقارب». عدا ذلك، انحصرت الهجرة برجال أعمال ومستثمرين وعمّال مستقلّين وغيرهم. وقد حضر كلّ هؤلاء إلى كندا عبر الخليج العربيّ أو فرنسا أو إفريقيا[203]. وتُشير الإحصاءات، أنّ نسبة 43.5% من المهاجرين اللبنانيّين إلى كندا، توجّهوا إلى ولاية أنتاريو (Antario)، و34.8% إلى كوبيك (Quebec)، و13.2% إلى ولاية ألبرتا (Alberta). وتوزّع الباقون على ولايات أخرى. كانت مونتريال هي أحبّ المدن بالنسبة إلى المهاجرين اللبنانيّين، فسكنها ضُعف مواطنيهم في مدينة تورونتو (Toronto).

جدول (93) هجرة اللبنانيّين إلى كندا وفق تصنيف الدخول 1983 - 1986[204]

الفئة	1983	1984	1985	1986
جمع الأسر	361	383	420	526
لاجئون	8	14	16	23
جمع الأقارب	179	436	739	989
رجال أعمال	12	13	27	101
عمّال مستقلّون	67	117	117	82
مستقلّون آخرون	186	282	313	525
متقاعدون			25	39
المجموع	813	1,245	1,657	2,285

وعلى الصعيد الطائفيّ، شهدت فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية تفوّقاً في عدد المسيحيّين اللبنانيّين المهاجرين إلى كندا بنسبة 90%. على عكس ذلك، شهدت فترة حرب لبنان تنوّعاً دينيّاً وثقافيّاً عبر هجرة لبنانيّين جدد من السُنّة والشيعة والدروز. ووفق إحصاء أُجري عام 1986، فإنّ أكثريّة اللبنانيّين هم من الفئات العمريّة الفتيّة ما بين 25 - 34 سنة، ونسبة 42% منهم من المتزوّجين، ونسبة 30% يعرفون اللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة، ونسبة 67% يعرفون لغة واحدة منهما. كما أنّ نسبة 30% منهم حصلوا على تعليم جامعيّ، و56% على تعليم ثانويّ ومهنيّ. إضافة إلى ذلك، احتلّت نسبة 32% منهم وظائف إداريّة عاديّة ورفيعة، و31% عملوا كتبة وفي مجال المبيعات. كما عمل اللبنانيّون في العاصمة أوتاوا (Ottawa) في قطاع المطاعم وامتلكوا نسبة كبيرة من مطاعم المدينة[205]. وكان معدّل راتب اللبنانيّ في كندا هو 19,415 دولاراً سنويّاً، أيّ أعلى ممّا يتقاضاه الكندي من أصل بريطانيّ أو فرنسيّ[206]. وفي عام 1989، تأسّست «غرفة التجارة والصناعة الكنديّة - اللبنانيّة».

لقد انعكست حرب لبنان بتناقضاتها الإيديولوجيّة والطائفيّة والسياسيّة على المهاجرين اللبنانيّين في كندا. وفي عام 1985/ 1986، أُسّس في أوتاوا «المجلس الوطنيّ للعلاقات الكنديّة العربيّة» (The National Council of Canada-Arab Relations "NCCAR") بهدف إيجاد قواسم مشتركة بين لبنانيّي كندا حول مشكلة لبنان. وأثناء حروب الجنرال عون في المنطقة الشرقيّة، نظّم هذا المجلس لقاءً في 19

أيّار 1989 لوفود لبنانيّة من مناطق كندا كلّها، طالب المجتمعون على إثره وزير الخارجيّة الكنديّ بالسعي لوقف الحرب في لبنان، وفتح «مطار بيروت الدوليّ»، وانسحاب القوّات الأجنبيّة من البلاد، وإيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة، وأن تُقدّم كندا مساعدات إنسانيّة إلى بلدهم. وبعد الحرب بين عون والسوريّين عاميّ 1989 و1990، تسيّس اللبنانيّون في كندا أكثر، لكنّهم كانوا متّفقين على ضرورة انسحاب كلّ القوى الأجنبيّة من بلدهم، وإن اختلفوا حول كيفيّة إنهاء الحرب فيه. وباحتدام الصراع بين الجنرال عون وسمير جعجع، قائد «القوّات اللبنانيّة» بما سُمّي بحرب الإلغاء، انتقل هذا النزاع عبر المحيطات إلى كندا، حيث كان لكلٍّ منهما مناصرون ومعارضون[207].

وكما هو الحال في لبنان، تحوّلت المؤسّسة الدينيّة اللبنانيّة في كندا إلى أهمّ شيء بالنسبة إلى اللبنانيّين. فعملت البطريركيّات اللبنانيّة على إنشاء كنائس لأتباعها، فيما سار المسلمون في الاتّجاه ذاته وقاموا بإنشاء المساجد. وهذا ما جعل أتباع هذه الطوائف يقوّون من علاقاتهم بمؤسّساتهم الدينيّة. وهناك سبب واضح لذلك، وهو أن المهاجر اللبنانيّ عند قدومه لأول مرّة إلى كندا، كان يحتاج إلى الدعم والمساعدة. وعبر ما تقدّمه من مساعدات، تمكّنت المؤسّسات الدينيّة من تكثيف أنشطتها بين المهاجرين من أتباع مذاهبها في مجالات العمل والإقامة والقضايا السياسيّة. إضافة إلى ذلك، أدّت شبكات العلاقات العائليّة والمهنيّة والإيديولوجيّة دوراً مهمّاً في نسج العلاقات بين المؤسّسات الدينيّة والمهاجرين وفي تعزيز الشعور الدينيّ والسياسيّ والإيديولوجيّ.

بدأ لبنانيو كندا الاهتمام بإنشاء مؤسّسات وجمعيّات لهم منذ مطلع القرن العشرين. وأُعطيت الأولوية إلى المؤسّسة الدينيّة. فجرى تطوير الكنائس الشرقيّة، وأهمّها نفوذاً في مونتريال وأوتاوا وتورونتو. وبعد الحرب العالميّة الثانية، أُقيمت كنائس جديدة لرعاية المهاجرين الجدد. وفي 1982، تأسّست في مونتريال «أبرشيّة كندا المارونيّة» (Maronite Diocese of Canada) وضمّت عشر كنائس انتشرت في أنحاء البلاد.

على خطّ موازٍ، كانت المؤسّسة الدينيّة من أهمّ أولويّات المهاجرين اللبنانيّين المسلمين إلى كندا، وذلك بعد وصول عددهم إلى حجم كافٍ. وأول مسجد تأسّس في كندا كان في ألبرتا عام 1938. وبعد الحرب العالميّة الثانية تأسّست مساجد بجهود لبنانيّين وعرب مسلمين. ومنذ أواخر الخمسينات، تطوّر العمل المؤسّساتي اللبنانيّ في

كندا، وشمل حقولاً اجتماعيّة وثقافيّة وخيريّة وسياسيّة. وقام بعض هذه المؤسّسات بإطلاق أسماء على أنفسهم تعود إلى أسماء القرى التي أتى منها المهاجرون، أو الجامعة التي تخرّجوا منها، أو المهنة التي تعاطوها. وجاء تكاثر جمعيّات القرى في مطلع الثمانينات من القرن الماضي من قبل مهاجرين أتوا من القرى نفسها بهدف تقديم الدعم إلى العائلات في لبنان – القرية ومساعدة من يفد منها إلى كندا[208]. فبدأت عمليّة «تريف» لبنانيّة لمناطق المهجر الكنديّة. إنّ المثال، الذي أوردناه حول «تريف» ضاحية ديربورن الأميركيّة، ينطبق على مناطق في إفريقيا وأوستراليا أيضاً.

وفي النصف الأوّل من القرن الماضي، تأسّست أربع صحف لبنانيّة في كندا، لكنّها لم تستمر طويلاً. وفي الثمانينات، كانت هناك صحف ومجلّات تصدر بلغات مختلفة، عملت على تعزيز التفاهم بين اللبنانيّين والكنديّين وترويج الثقافة العربيّة والتعبير عن الهويّة الإثنيّة وأوضاع اللبنانيّين في كندا[209]. وفي حدود عام 1987، امتلك اللبنانيّون في كندا 7 صحف أسبوعيّة، و16 نادياً، و45 كنيسة، و9 مساجد[210].

5 – الهجرة إلى أوستراليا

تتحدّث المصادر عن ثلاث موجات هجرة لبنانيّة إلى أوستراليا: الأولى ما بين عاميّ 1880 و1947، والثانية بين عاميّ 1947 و1975، والهجرة الثالثة التي حدثت أثناء حرب لبنان منذ عام 1975.

بعد الحرب العالميّة الثانية، بدأ لبنانيّون يقصدون أوستراليا كبلد اغتراب مستفيدين من سياسة الحكومة الأوستراليّة القاضية بزيادة نموّها السكّاني بمعدل 2% سنويّاً، على أن يأتي نصف هذه النسبة من مهاجرين في الخارج. ونتيجة ذلك، وصل عدد سكّان أوستراليا في عام 1971 إلى حوالى 12.7 مليون نسمة، من ضمنهم 2.2 مليون من المهاجرين. وقد إزداد عدد المهاجرين باطّراد نتيجة سياسة الهجرة التي اعترفت بالتعدديّة الثقافيّة[211].

تألّفت الموجات الأولى من المهاجرين اللبنانيّين إلى أوستراليا من موارنة وكاثوليك وأرثوذكس وأعداد قليلة من الدروز وقليل من المسلمين السنّة والشيعة. وفي الموجة الثانية، بلغت نسبة الموارنة والكاثوليك 70% من مجموع الأوستراليّين من أصل لبنانيّ، والأرثوذكس نسبة 18.5%، في حين لم يتجاوز عدد المسلمين بمن فيهم الدروز نسبة 4%[212]. وبين عاميّ 1971 و1976، ارتفع عدد اللبنانيّين في أوستراليا

من 24,218 إلى 33,424 نسمة، وكان معظم القادمين الجدد من المسيحيّين الذين حصلوا في لبنان على نوع من التعليم الابتدائيّ على الأقلّ، وجاءت هجرتهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصاديّة. أمّا سبب اقتصار هذه الموجة على المسيحيّين اللبنانيّين، فهو أنّ المسلمين في تلك المرحلة كانوا يفضّلون الهجرة إلى دول الخليج العربيّة، ويخشون على ثقافتهم من المجتمعات الغربيّة.

تتّسم الفترة ما بين عاميّ 1975 و1988، بحصول موجات هجرة إلى أوستراليا بتأثير الأوضاع السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة في لبنان، ونتيجة سياسة الحكومة الأوستراليّة القاضية باستقبال مهاجرين بناءً على طلب الجالية اللبنانيّة في البلاد. ففي تشرين الأوّل 1976، سمحت السلطات الأوستراليّة للبنانيّين المقيمين في أوستراليا بمساعدة أقربائهم على القدوم إلى البلاد تحت شعار «جمع الشمل»، شرط تأمين الكفالة لهم. فترتّب على ذلك، وفود ألف لبنانيّ كلّ شهر. وكان هؤلاء يأتون عبر دمشق أو قبرص. وأثناء تلك الفترة، كان زعماء دينيّون وقيادات الجالية اللبنانيّة في أوستراليا يأتون إلى مناطق تجمّع اللبنانيّين في قبرص واليونان لمساعدة المهاجرين. وفي الموجة الثانية، كما يُلخّص الجدول (94)، أتى إلى أوستراليا أكثر من 16 ألف لبنانيّ بين عاميّ 1976 و1981، ما جعل عدد السكّان المولودين في لبنان والمقيمين في أوستراليا يصل إلى 49,617 نسمة في عام 1981. وحتّى نيسان 1989، بلغ عدد هؤلاء 65,857 نسمة. أمّا مجموع عدد اللبنانيّين ونسلهم في أوستراليا، فوصل إلى 124,150 نسمة في عام 1988. ووفق إحصاء عام 1986، كانت نسبة 53% من هؤلاء من الذكور، و47% من الإناث.

جدول (94) تطوّر أعداد اللبنانيّين المولودين في لبنان والمقيمين في أوستراليا بين عاميّ 1971 – 1989[213]

السنة	العدد	السنة	العدد
1971	24,214	1981	49,617
1976	33,424	1986	56,337
1978	50,723	1989	65,857

وفي عام 1976، كانت نسبة 77% من اللبنانيّين الوافدين إلى أوستراليا مستقرّين في نيو ساوث ويلز (New South Wales) ونسبة 18% - 21% في ولاية فكتوريا (Victoria) [214]. وقد استمرّ استيطانهم في الولايتين على حاله تقريباً بين عاميّ 1981 و1986 مع تغيّر طفيف، كما يُبين الجدول (95)[215]. وقد احتلت مدينة ملبورن نسبة 98% من اللبنانيّين الوافدين إلى ولاية فكتوريا. كما توجّه اللبنانيّون في الفترة ما بين 1976 و1981 إلى مدينة سيدني (Sydney). وهذا يعود إلى كون المدينتين صناعيّتين وتتوافر فيهما وفرة العمل. وقد شكّل اللبنانيّون المولودون في لبنان نسبة 73% من إجماليّ اللبنانيّين الموجودين في ملبورن وسيدني[216].

جدول (95) انتشار اللبنانيّين المولودين في لبنان تبعاً للولايات الأوستراليّة[217]

السنة	N.S.W.	VIC	QLD	S.A.	W.A.	TAS	N.T.	A.C.T.	المجموع
1947 *	1,120	217	260	253	21	14		3	1,888
1981	38,251	10,500	713	1,233	436	72	22	144	51,371
1986	42,040	11,285	790	1,370	545	69	19	219	56,337

(*) من ضمنهم سوريّون

وبالانتقال إلى منشأ المهاجرين اللبنانيّين في أوستراليا وطوائفهم، شكّل المهاجرون من الشمال وطرابلس والكورة حوالى 41%، ومن جبل لبنان وبيروت والمتن والشوف حوالى 42%، ومن الجنوب أقلّ من 1%، ومن البقاع نسبة 16%. ووفق تقديرات الأبرشية المارونيّة هناك، فإنّ أكثريّة المهاجرين اللبنانيّين إلى القارة هم من شمال لبنان، وتحديداً من زغرتا وإهدن وبشرّي وحدث الجبّة وتنّورين. فكان هناك 3 آلاف مهاجر من زغرتا، ونحو 4 آلاف من بشرّي، وألفان من وادي قنّوبين - قاديشا، وألف مهاجر من تنّورين. ووفق مصادر تلك الأبرشيّة، بلغ عدد اللبنانيّين في نهاية الثمانينات 164 ألفاً، من ضمنهم 120 ألف مارونيّ، و15 ألفاً من الأرثوذكس، ومثلهم من المسلمين السُنّة والشيعة، و7 آلاف من الروم الكاثوليك، ونحو 7 آلف من الأرمن الكاثوليك والسريان[218]. وعلى العموم، بلغ مجموع أفراد الجالية اللبنانيّة في أوستراليا في منتصف الثمانينات وفق بعض المصادر حوالى 300 ألف نسمة، من ضمنهم حوالى 60 ألفاً في ولاية فكتوريا، جلّهم من الذين هبطوا القارة بعد أحداث لبنان عام 1975 [219].

يُبيّن الجدول (96)، تفوّق عدد المسيحيّين في أوستراليا (المسيحيّون الكاثوليك والأرثوذكس) في إحصائي عام 1976 و1981 على التوالي بحوالى 49% و56%، في حين بلغت نسبة المسلمين الوافدين في التاريخين المذكورين على التوالي 35.9% و33%. وشكّل تزايد الهجرة الإسلاميّة إلى أوستراليا تحدّياً لهيمنة الطائفة المارونيّة على شؤون الجالية اللبنانيّة في تلك القارّة. أمّا الدروز، فازداد عددهم ببطء، وبلغ في أواخر الثمانينات حوالى 4 آلاف نسمة، انتشر نصفهم في جنوب أوستراليا، و800 نسمة في نيو ساوث ويلز، و600 في فكتوريا، و200 في كوينزلاند (Queensland)، وشكّلوا بذلك أقلّ الطوائف اللبنانيّة عدداً في البلاد. وعلى الرغم من تحسّن حجمهم بين مجموع اللبنانيّين في أوستراليا، فقد حافظ المسلمون اللبنانيّون على نسبة ثلث المهاجرين اللبنانيّين حتّى أواخر الثمانينات[220].

جدول (96) النسب المئويّة للتوزيع الطائفيّ للمهاجرين اللبنانيّين إلى أوستراليا بين عاميّ 1976 - 1981[221]

الطائفة	1976 - 1971	1981
الكاثوليك (موارنة وروم كاثوليك)	34.6	38.2
روم أرثوذكس	14.4	18.1
مسيحيّون آخرون		6.0
مسلمون	39.9	33.2
طوائف أخرى		4.5

وأسوة بكلّ بلدان الاغتراب التي تناولناها، التفّت كلّ مجموعة لبنانيّة مهاجرة حول أتباع طائفتها وبالتالي حول كنيستها ومسجدها ومدرستها. فقامت الكنائس بدعم المستوطنين اللبنانيّين الجدد، ما عزّز دورها. وقد أصرّ الموارنة من الموجة الثانية على عدم الالتحاق بالكنيسة الكاثوليكيّة، تعبيراً عن هويّتهم المذهبيّة الخاصّة. ففي 1973، عُيّن أوّل أسقف مارونيّ على كنيسة سيدني. وفي عام 1984، أسّست الكنيسة المارونيّة في ملبورن «مدرسة مار شربل» لرعاية الطفولة[222]. كما قام الروم الكاثوليك بافتتاح كنيسة لهم في ملبورن عام 1977، وفعل الروم الأرثوذكس الشيء ذاته بتأسيس كنيستين في المدينة المذكورة. أمّا المسلمون السنّة، فأسّسوا عام 1976 مسجداً لهم في

بريستون (Preston) من ضواحي ملبورن بدعم سعوديّ، وافتتحوا مدرسة ابتدائيّة في كوبورغ (Coburg) وأخرى ثانويّة في ورّيبي (Werribbee)[223].

وفي سياق التنافس بين الطوائف الدينيّة وأتباعها في أوستراليا، واستحضار تناقضات المجتمع اللبنانيّ وخلافاته الطائفيّة والسياسيّة والعشائريّة، أصبحت السياسة تفرّق ولا توحّد، وتحوّلت الجالية اللبنانيّة إلى **«جالية متعبة»**[224]. فبدأ لبنانيو ملبورن يؤسّسون جمعيّاتهم القرويّة ومدارسهم الطائفيّة المتنافسة[225]، التي تقوم على الولاء الطائفيّ أو المذهبيّ والروابط العائليّة. وتضمّنت هذه الجمعيّات فروعاً لأحزاب سياسيّة ومؤسّسات دينيّة وهيئات خيريّة[226]. فبدأت تظهر منذ مطلع السبعينات، وازداد عددها بعد اندلاع الحرب في لبنان عام 1975. وكان النشاط الرئيسيّ لها هو تقديم الدعم إلى القرى اللبنانيّة التي يأتي منها المهاجرون، وإبقاء التواصل مع لبنان. وكان أعضاء من هذه الجمعيّات يفدون إلى لبنان ويُقدّمون الأموال إلى القرى لتأمين صمودها في ظروف الحرب. وأهمّ هذه الجمعيّات القرويّة في ملبورن: كفرصغباب، وزحلة، وحدشيت، وبرسا، وعشاش، وصور، والمنية، وطرابلس الميناء، ودنبو وغيرها[227]. وفي بعض الأحيان، كانت جمعيّتان تحملان اسم قرية لبنانيّة واحدة ومن قرية واحدة وطائفة واحدة، تتنافسان في ما بينهما إلى درجة العداوة[228].

بلغ عدد الجمعيّات الدينيّة والقرويّة والسياسيّة والرياضيّة التي أسّسها لبنانيّو أوستراليا، 35 جمعيّة في عام 1975، ثمّ 101 في عام 1980، ثمّ تراجع عددها إلى 97 في عام 1983، ليعود إلى الارتفاع مجدداً إلى 119 في عام 1985، ثمّ استقرّ العدد أخيراً على 66 جمعيّة في عام 1987. وإذا ما أُضيفت إلى تلك الجمعيّات من هي غير رسميّة، يصبح عددها حوالى 250 جمعيّة. وممّا يلفت النظر، هو تفوق الجمعيّات الدينيّة على الجمعيّات اللبنانيّة العلمانيّة.

تعود أسباب رواج الجمعيّات الدينيّة بعد عام 1982، إلى تحوّل الدور الاجتماعيّ إلى الكنيسة والمسجد مع قدوم المهاجرين اللبنانيّين إلى أوستراليا، وعدم تأثّر هؤلاء بالنظام السياسيّ الاجتماعيّ الأوستراليّ العلمانيّ، وحملهم معهم إلى بلد الاغتراب كلّ تناقضات المجتمع اللبنانيّ من ناحية الطائفيّة المجتمعيّة والانقسامات السياسيّة والمناطقيّة والثقافيّة وإعادة إنتاجها. فتقوقعوا على أساس الطائفة والمذهب والحزب والمنطقة أو القرية[229]، وانقسموا بين أقلّية مندمجة بمجتمعها الجديد وبين أكثريّة رافضة له، تنحصر علاقتها به على العمل أو قبض المساعدة الاجتماعيّة. وقليلون ممّن

استطاعوا التوليف بين الهويّة الأولى (اللبنانيّة) والهويّة الثانية (الأوستراليّة)[230]. وقد قامت الجمعيّات الدينيّة اللبنانيّة بعمليّة مضادّة لعمليّة التوليف هذه، عبر تعزيز الشعور الدينيّ والمذهبيّ والسياسيّ والحزبيّ والإيديولوجيّ بطريقة وبأخرى. وممّا عزّز من وضعها، أنّ اللبنانيّين في ملبورن كانوا أقلّ حماسة للانضمام إلى الجمعيّات والأندية اللبنانيّة والأوستراليّة العلمانيّة، وفضّلوا الانتماء إلى مؤسّساتهم الدينيّة، التي عملت كحلقة اتصال زبانيّة بينهم وبين دوائر الخدمات الأوستراليّة، من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب والمنافع، بعدما فضّلت الحكومة الأوستراليّة التعامل مع الجمعيّات اللبنانيّة القائمة على أسس دينيّة لاعتقادها أنّها بذلك تضبط عمليّة الإشراف على الجالية اللبنانيّة عندها[231]. ولاحظ أحد الباحثين أنّ «الوطن» بالنسبة إلى اللبنانيّ في أوستراليا أضحى الطائفة، فهو ينتمي إلى طائفته ويصف نفسه بها، وهذا الانتماء هو الذي حدّد موقفه من «الآخر».

إنّ سيطرة الجمعيّات الدينيّة على أمور الجالية اللبنانيّة في أوستراليا من ناحية، وتذبذب عدد الجمعيّات صعوداً وهبوطاً من ناحية أخرى، يعود إلى اضمحلال الجمعيّات العلمانيّة من جهة، وإلى أنّ معظم هذه الجمعيّات، وخصوصاً تلك التي أسّسها المسلمون، قامت بناءً على مبادرة فرديّة ولم تعمل تحت مظلّة منظّمات أوستراليّة من جهة أخرى، على عكس تلك المارونيّة والأرثوذكسيّة، فكانت ارتجاليّة، ولم تتمكن من الصمود أو تأدية غاياتها، وظهر التنافس داخلها حول القيادة. وباستثناء «الجمعيّة الأوستراليّة اللبنانيّة الخيريّة» (The Australian Lebanese Welfare Group)، لم تستطع جمعيّات القرى، وخصوصاً الإسلاميّة منها، أن تواكب مشكلات تدفّق أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد[232].

وعلى الرغم من تأسيس «الجمعيّة الأوستراليّة اللبنانيّة الخيريّة» عام 1980، التي ضمّت 22 جمعيّة مسيحيّة وإسلاميّة وقرويّة تحت القيادة المارونيّة برئاسة جوزيف بركات، إلّا أنّ الانقسامات الداخليّة داخل كلّ الطوائف، أعاق إمكان التقدّم من خلال العمل الجماعيّ. فحصل صراع داخل الطائفة المارونيّة والجمعيّات القرويّة حول هيمنة «حزب الكتائب اللبنانيّة» على الأمور السياسيّة هناك. كذلك الحال، انخرط مسلمو أوستراليا من السُنّة في صراع حول تعيين إمام مسجد سيدني، وحول توزيع الهبات التي كانت تصل إلى الجمعيّات الإسلاميّة من الحكومة الأوستراليّة. ولم تسلم الطائفة الشيعيّة بدورها من خلافات كهذه، فنشأ

صراع بين الجمعيّات الشيعيّة الدينيّة وتلك العلمانيّة حول المواقف السياسيّة من حرب لبنان ومن الوجود الفلسطينيّ ومن القوميّة العربيّة.

كما حصل انقسام من نوع آخر في الجمعيّات القرويّة بين الشيعة من مؤيّدي «حركة أمل» ومؤيّدي «حزب الله»[233]. وأثناء توتّر العلاقات بين التنظيمين في لبنان بعد عام 1987، حصل صدام بين أنصار «حركة أمل» و«حزب الله» في جنوب سيدني حول من يُسيطر على «مسجد الزهراء» في ضاحية أرنكلايف (Arncliffe)[234]. وفي مطلع التسعينات، حصلت اشتباكات في مسجد في أوستراليا بين أنصار التنظيمين لخلاف حول الموقف من سورية استُخدمت فيها السكاكين والعصي. وشكّل هذا الحادث سابقة في أوستراليا وامتداداً للصراعات بين التنظيمين في لبنان، شبّهته منال سويدان بـ **«عاشوراء بالإنكليزيّة»**[235].

إضافة إلى عمل الجمعيّات، أوجد لبنانيو أوستراليا تنظيمات حزبيّة وسياسيّة في ملبورن على نسق ما هو معمول به في لبنان. فكان هناك «حزب الكتائب اللبنانيّة»، الذي ارتبط بالحزب الأمّ في لبنان. وقام هذا التنظيم بتقديم المساعدات الاجتماعيّة والثقافيّة للعائلات اللبنانيّة والشباب ومن ضمنهم بعض المسلمين. ونشط كذلك «حزب الوطنيّين الأحرار»، و«حرّاس الأرز» و«المردة» عبر تقديم الخدمات نفسها التي يُقدّمها «حزب الكتائب». كما أسّس كلٌّ من «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» فروعاً له في ملبورن. وتأسّست أيضاً «الجمعيّة الأوستراليّة اللبنانيّة في فكتوريا» (The Australian Lebanese Association of Victoria) عام 1949 من قبل مهاجرين لبنانيّين قدماء أثرياء على علاقة بالكتائب وجمعيّات قرى في ملبورن، وأخذت شكلها النهائي عام 1956.

وعلى الصعيد الإعلاميّ، اهتمّ اللبنانيّون في أوستراليا في إصدار الصحف والمجلّات. وبعد قدوم الموجة الثالثة من المهاجرين اللبنانيّين إلى البلاد، تأسّست بعض الصحف، ومنها «الوطن» عام 1975، و«صدى الوطن» عام 1977، و«صدى العروبة»، التي استمرّت فترة ثلاثة أشهر. وفي الثمانينات، كانت هناك صحف لبنانيّة في أوستراليا باللغة العربيّة أهمّها «التلغراف» و«النهار» و«صوت المغترب»، و«صوت لبنان»، و«الأخبار»، و«الميزان»، و«صدى لبنان» و«الجامعة اللبنانيّة في أوستراليا». وفي عام 1980، صدرت جريدة «النهضة». ومنذ مطلع الثمانينات، كانت «الوكالة اللبنانيّة الحرّة» تصدر أسبوعيّاً باللغتين العربيّة والإنكليزيّة[236].

وبعد اندلاع الحرب في لبنان، خرجت الصحف اللبنانيّة في أوستراليا عن المألوف وأصبحت كلّ واحدة تُمثّل تنظيماً في لبنان[237]، ممّا أدّى إلى اندلاع حرب إعلاميّة بينها حول الوضع في لبنان، كانت ذات انعكاسات خطيرة على تماسك الجالية اللبنانيّة. ففي 10 تموز 1984، اعتبرت صحيفتا «صدى لبنان» و«الجامعة اللبنانيّة في أوستراليا» أن الحلّ الوحيد للقضية اللبنانيّة لا يكون إلّا بتقسيم لبنان، ولو أدّى ذلك إلى زواله[238].

وعلى صعيد النشاط الاقتصاديّ، عمل المهاجرون اللبنانيّون من الرعيل الأوّل في التجارة والصناعة وتعاطوا الأعمال المصرفيّة. أمّا المهاجرون من الموجة الثانية، فعملوا في الزراعة وفي المصانع والمتاجر والمطاعم والشركات المحلّيّة[239]، وتحوّل قسم منهم إلى أصحاب أعمال صغيرة، ثمّ بعد ذلك إلى رجال أعمال كبار في حقل الخدمات. وعمل معظمهم في صناعة النسيج. أمّا الموجة الثالثة من المهاجرين، أي تلك التي أتت بعد عام 1975، فعمل أفرادها في مصانع المدن الرئيسيّة، وشكّلوا رافداً مهمّاً لها. ووجد البعض منهم عملاً لدى عائلات أو شركات لبنانيّة، وخصوصاً تلك التي تعاطت الصناعات الغذائيّة والألبسة. وحصل البعض على القروض لشراء المنازل والمفروشات والسيّارات.

وبشكل عامّ، انتشرت البطالة بين أفراد الموجة التي نزلت القارة الأوستراليّة خلال الثمانينات. وفي تشرين الثاني 1987، وصلت نسبة البطالة بين اللبنانيّين إلى 27.5%، وهي 4 أضعاف المعدّل الوطنيّ العام. ثمّ ارتفعت إلى 33.7% في عام 1991، ممّا وصم الجالية اللبنانيّة هناك بسمعة سيّئة. ويعود السبب في ذلك، إلى عدم إلمام معظم أفراد الموجة الثالثة منها باللغة الإنكليزيّة، وضعف التعليم لديهم، والافتقار إلى الخبرة والتدريب في لبنان، فضلاً عن عدم التأقلم في المحيط الجديد[240]. لكنّ العديد من هؤلاء «المجنّسين»، حصلوا على رواتب شهريّة وتأمينات صحيّة من الحكومة الأوستراليّة. وكان لكلّ أُسرة راتب معيّن يُحدّد تبعاً لعدد أولادها. لذلك، تنافست الأُسر اللبنانيّة على انجاب الأطفال للحصول على راتب أعلى. وعلى العموم، راوح عدد الأولاد في الأُسرة الإسلاميّة في أوستراليا ما بين أربعة أولاد وعشرة[241]، وهذا رقم ربّما يفوق معدّل الانجاب في لبنان، ويدلّ على تخلّف مدقع. وبفضل هذه الرواتب، تمكّن البعض من تشييد منازل لهم في قراهم في لبنان. ووصل الأمر بالبعض إلى

«التلاعب»، عبر إدّعاء تعرّضه لإصابة عمل مزمنة من أجل الحصول على تعويضات مرتفعة من أرباب العمل[242]. وحدا هذا بالمؤسّسات الأوستراليّة إلى رفض عمل اللبنانيّين لديها، ما جعل هؤلاء العاطلين يعيشون على نفقة الضمان الاجتماعيّ. فأضحت العطالة عن العمل بمثابة وظيفة، وتعويض البطالة بمثابة راتب، على حدّ قول أحد المراقبين[243].

ومن ناحية أخرى، قامت «دائرة الهجرة والشؤون الإثنيّة» (Department of Immigration and Ethnic Affairs) بالاستعانة بالقيادات الدينيّة من مختلف الطوائف للعمل معاً على تخفيف حدّة العطالة، وقام هؤلاء بدور استشاريّ لتلك الدائرة، وتحوّلوا في ما بعد إلى هيئة تقدّم النصح والمشورة في قضايا المهاجرين، كشؤون الأسرة وتحسين الوضع المعيشيّ وتقديم الخدمات. وفي المقابل، كافأت الحكومة الأوستراليّة القيادات الدينيّة على تعاونها بمنحها الهبات الخيريّة، وهذا ممّا ساهم في تقوية مركزها[244].

إنّ قدوم أعداد كبيرة من العمّال المسلمين السنّة والشيعة في الموجة الثالثة، ومعظمهم غير مؤهّلين من مناطق لبنانيّة ريفيّة أو مدينيّة فقيرة، أدّى إلى حدوث مشكلات ونزاعات بين أعضاء الجالية اللبنانيّة في أوستراليا، أو بين الجالية والمجتمع الأوستراليّ. وفيما لم تشكّل الثقافة الأوستراليّة أيّ عائق أمام اندماج المسيحيّين اللبنانيّين في المجتمع الأوستراليّ بسبب رابط الدين والثقافة، فإنّ وفود أعداد كبيرة من المسلمين من شمال لبنان وجنوبه (سُنّة وشيعة) إلى القارة، جعل هؤلاء يصطدمون بالثقافة والقيم الأوستراليّة، وبشكلٍ خاصّ حول العلاقة بين الجنسين[245]. وهذا ما أضعف عمليّة اندماج المسلم في المجتمع الأوستراليّ واقتصرت العلاقات بين الجانبين في معظم الأحيان على علاقات غراميّة بين شبّان لبنانيّين وفتيات أوستراليّات، أو علاقة على مستوى العمل بين البرجوازيّة اللبنانيّة ومثيلتها الأوستراليّة[246]. عدا ذلك، كان يحدث توتّر، على سبيل المثال، بين الأهل وإدارة المدرسة الأوستراليّة عندما يتعلّق الأمر بالفتاة المسلمة. فكانوا يرفضون جلوس بناتهم إلى جانب الذكور من الطلّاب على مقعد واحد، ويصرّون على أن يرتدين الحجاب، وعدم حضور أولادهم إلى المدرسة يوم الجمعة[247]. كان «شرف البنت» هو أهم ما حمله هؤلاء معهم من لبنان الطائفيّ إلى المجتمع الأوستراليّ العلمانيّ.

بناءً على ما سبق، اعتبر الأهل المسلمون أنّ زواج بناتهم المبكّر (سنّ 17 سنة وما فوق) وحجابها عاملان أساسيّان لتحصينها وردعها عن الانحراف. لذلك، قلّ وجود الفتيات اللبنانيّات العوانس في المجتمع الأوستراليّ. وقد لعبت الجنسيّة الأوستراليّة ورقة رابحة في يد الفتاة العانس. فهي إن لم تتزوج من شاب لبنانيّ مقيم في أوستراليا، كان أهلها «يستوردون» قريباً لها من لبنان ويزوّجونه إيّاها ويمنحونه بالتالي الجنسيّة الأوستراليّة. لكنّ حالات الطلاق التي كانت تحدث بعد أشهر قليلة من قدوم الزوج «المستورد»، جعلت السلطات الأوستراليّة تشكّ في أنّ هذا الطلاق كان لسبب اجتماعيّ، أو هو تلاعب على قانون الهجرة[248].

ولم تنحصر مسألة التباينات بين اللبنانيّين في الجانب الطائفيّ الثقافي فحسب، بل في ظهور فوارق طبقيّة بين مسيحيّين لبنانيّين، موارنة وأرثوذكس، وبين مسلمين من السُنّة والشيعة[249]. وما لبثت خلافات اللبنانيّين وانقساماتهم السياسيّة في لبنان أن انعكست على الجالية اللبنانيّة، ما أدّى إلى إضعاف «الجمعيّة الأوستراليّة اللبنانيّة». إنّ كون الجمعيّة تحت الإشراف المارونيّ من مهاجري الموجة الثانية، وقدوم أعداد كبيرة من المهاجرين المسلمين من الموجة الثالثة يحملون معهم مشكلات حرب لبنان وخلافات بنيه، انعكسا على التعاون ضمن هذه الجمعيّة. فبدأت الخلافات الطائفيّة السياسيّة تظهر في داخلها، بعدما فشلت كلّ المحاولات خلال السبعينات لتكون متحدّثةً باسم جميع اللبنانيّين في أوستراليا. ونُظر إلى مساعي موارنة أوستراليا لجعل أنفسهم متحدّثين باسم الجمعيّة على أنّه مسعى مارونيّ للسيطرة على مقدّراتها[250]. فأدّى هذا إلى خروج عدد من الطوائف اللبنانيّة منها في أيّار 1977 [251].

6 – هجرة اللبنانيّين إلى إفريقيا الغربيّة

كانت إفريقيا الغربيّة محطّ أنظار اللبنانيّين المسيحيّين منذ القرن التاسع عشر، لأسباب تتعلّق بتدهور الأوضاع الاقتصاديّة في لبنان، والخوف من التجنيد الإجباري وعودة الحرب الطائفيّة، وبخاصّة أثناء المرحلة الأخيرة من الحكم العثمانيّ والحرب العالميّة الأولى[252].

مرّت الهجرة إلى غرب إفريقيا بمراحل عدّة: بداية القرن العشرين حتّى

عام 1914، حين عملت الدول الاستعمارية على الاستثمار في المنطقة، ممّا جذب المهاجرين إلى القارة السمراء؛ المرحلة ما بين عاميّ 1935 و1938، عندما ارتفعت أسعار الإنتاج؛ ومرحلة الخمسينات، حين جاء اللبنانيّون إليها عبر البحر. وبعد التاريخ الأخير، كانت موجات الهجرة اللبنانيّة تأتي إفريقيا الغربيّة بوساطة الطائرات[253]. وفي حدود عام 1938، بلغ عدد اللبنانيّين المهاجرين إلى إفريقيا الغربيّة 10,800 نسمة، شكّلوا بنسبة 66% - 70% من المغتربين اللبنانيّين[254]. وتوزّع هؤلاء على مناطق الاستعمار الأوروبيّ في السنغال، والسودان الفرنسيّ، وغينيا، وساحل العاج، والنيجر، وسيراليون، وغانا، وليبيريا، ونيجيريا وتوغو، أتى معظمهم من قرى في جنوب لبنان، وعملوا في قطاع التجارة والنقل وتصدير السلع التي تتخصّص فيها بلدان غرب إفريقيا. وقليل منهم عمل في قطاع الزراعة[255].

ومنذ اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، بدأت أعداد اللبنانيّين في إفريقيا الغربيّة ترتفع باطّراد. فخلال عاميّ 1975 و1976، قام «حزب الكتائب اللبنانيّة» بتهجير من سكّان بيت شباب المنتمين إلى «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، فانتقل عدد كبير منهم إلى غرب إفريقيا[256]. وبين نيسان 1975 ونيسان 1977، بلغ صافي الهجرة اللبنانيّة إلى إفريقيا 31,320 نسمة[257]. ونتيجة الاعتداءات الإسرائيليّة على جنوب لبنان بين عاميّ 1978 و1982، هاجر كثير من اللبنانيّين الجنوبيّين إلى أميركا الشماليّة وأوستراليا، وكذلك إلى إفريقيا. وفيما بلغ عددهم في القارة الإفريقيّة 74 ألفاً في عام 1970، أضحى 147 ألفاً في عام 1985 [258]. وكما رأينا، فقد استقطبت دول الخليج العربيّة وحدها حوالى 60% من مجموع العمّال اللبنانيّين. أمّا في إفريقيا الغربيّة، فلم تتجاوز نسبتهم 7.5% من المجموع العامّ للعمّال اللبنانيّين المهاجرين في العالم، وفق الجدول (97). وكما هو الحال في بلدان الخليج العربيّة، تميّزت الهجرة إلى إفريقيا الغربيّة بطابعها المؤقّت، على عكس الهجرة إلى أميركا الشماليّة وأوستراليا بطابعها النهائيّ. كما تميّزت بالتحاق أُسر بأحد أفرادها المهاجرين إلى تلك القارة سابقاً[259].

جدول (97): تطوّر أعداد اللبنانيّين العاملين في إفريقيا الغربيّة ونسبهم المئويّة إلى إجماليّ اللبنانيّين العاملين في المهجر (بالآلاف)[260]

السنة	1975		1979		1982	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	9,4	9.6	17,3	8.1	18,2	7.3

توزّع اللبنانيّون بشكل أساسيّ في ساحل العاج وبنسب أقلّ في السنغال وسيراليون وغيرها من بلدان إفريقيا الغربيّة، كما في وسطها وشرقها وجنوبها. فنشأت علاقة جيّدة بينهم وبين الحكومات الإفريقيّة وشعوبها في المنطقة، ما لبثت أن شابها التوتّر وتحديداً منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، مع تصاعد الدعوات إلى «أفرقة» اقتصاد البلاد، وتوجيه اتهامات إلى اللبنانيّين بالاحتكار وضرب الاقتصاد الوطنيّ، والتهرّب من دفع الضرائب، واستغلال أهل البلاد للإثراء على حسابهم. فواجهوا نتيجة ذلك موجات عداء من قبل السكّان المحلّيين، كانت أشدّها قسوة في السنغال وسيراليون وساحل العاج، التي سنستعرض كلّ واحدة منها على حدة[261].

في **السنغال**، نافس اللبنانيّون أوّلاً التجّار الفرنسيّين في البلاد منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى، ثمّ التجار السنغاليّين بعد استقلال البلاد عن فرنسا عام 1960. فبدأت عمليّة حسد وبالتالي تحريض محليّة ضدّهم تحت شعار «سنغلة» الاقتصاد[262]. لكنّ السلطات السنغاليّة استوعبت المسألة، معتبرة الجالية اللبنانيّة جزءاً من الاقتصاد الوطنيّ وطلبت إليها العمل وفق ذلك. ومنذ ذلك التاريخ، أخذ اللبنانيّون يوظّفون أفارقة في مشاريعهم، ويستثمرون أموالهم في حقول جديدة، وأخذوا يموّلون بناء المساجد والمدارس والمستشفيات. وفي بعض الأحيان، كانت الحكومة السنغاليّة تضغط على الأثرياء من اللبنانيّين لدفع مساهمات ماليّة للفلّاحين أو دعم مشاريع معيّنة[263].

عندما وقعت الحرب في لبنان عام 1975، كثّفت الحكومة السنغاليّة من ضغطها على اللبنانيّين لزيادة استثماراتهم وإسهاماتهم الماليّة في البلاد. وقام اللبنانيّون بفعل ذلك وسط دعاية إعلاميّة واسعة. وفي عام 1983، قام رجل الأعمال فؤاد شقير بمساعدة اللاجئين السنغاليّين الفارّين من نيجيريا. وفي مناسبات أخرى، جمع اللبنانيّون الأموال للأعمال الخيريّة لمساعدة السكّان المحلّيين. كما وطّدوا علاقاتهم بالطرق الصوفيّة في السنغال، وهؤلاء كانوا يلعبون دوراً كبيراً في السياسة الداخليّة.

وفي عام 1979، موّل لبنانيّون بناء مسجد كبير في تيفاوان (Tivaouane) التابع للطريقة التيجانيّة، وحضروا احتفالاتها ووزعوا الأموال والهدايا على قادتها(264). وحدث الأمر نفسه في سيراليون منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى، واعتُبر اللبنانيّون منافسين للسكّان المحليّين على الصعيد التجاريّ.

وفي **سيراليون**، نشط المهاجرون اللبنانيّون وبلغ عددهم حتّى عام 1983 ما بين 17 ألف إلى 20 ألف شخص. وبسبب «انتفاضة 6 شباط عام 1984»، ارتفع عددهم إلى أكثر من 25 ألف نسمة في نهاية عام 1985، فسيطروا على 60% من قطاع التجارة، وعلى تجارة الماس والذهب بنسبة 80%. كما امتلكوا 400 محالّ تجاريّ صغير، وعشرات المحال الكبيرة. وفي قطاع الصناعة، امتلكوا 30 مصنعاً وورشة و«كراجاً»، ومعملاً لحفظ الأسماك وآخر لصناعة الألومينيوم والأحذية. كما نشطوا في زراعة الأرزّ، وفي القطاع السياحيّ والتأمين. وللحدّ من الاتّجاهات المعادية لها، أسّست البرجوازيّة اللبنانيّة في سيراليون «الجمعيّة اللبنانيّة السيراليونيّة»، وقامت بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الاجتماعيّة للسكّان المحليّين. فتمكّن الصندوق عام 1981 من تقديم 500 منحة للتلامذة والطلّاب الجامعيّين، ومن بناء مستشفى للأطفال، إلى جانب نشاطات أخرى(265).

أمّا بالنسبة إلى **ساحل العاج**، فقد أسّس تجّار لبنانيّون استقرّوا في غانا وغينيا ومالي شركات لهم في ساحل العاج، مستفيدين من ليبراليّة النظام تجاه الأجانب، وعدم وجود سياسة وطنيّة للتأميم. وفيما كان عدد اللبنانيّين في ساحل العاج حوالى 4,400 نسمة في نهاية الثلاثينات، ارتفع عددهم إلى 7 آلاف بعد عقدين على ذلك التاريخ، سكن حوالى نصفهم في أبيدجان، ثمّ ارتفع عددهم إلى 15 ألفاً في عام 1975، وفق الإحصاءات الرسميّة.

إثر اندلاع الحرب في لبنان منذ عام 1975، وفدت موجة جديدة من المهاجرين اللبنانيّين إلى ساحل العاج، فجاء الميسورون بوساطة الطائرة بمعدّل 400 في الأسبوع، والفقراء عن طريق البحر. وكان معظم هؤلاء من الشيعة من جنوب لبنان. ولم تضع حكومة الرئيس فيلكس هوفييت – بوانييه (Félix Houphouet- Boigny) أيّة عقبات في طريق استقرارهم. على عكس ذلك، قدّمت تسهيلات عمل واستثمار للأجانب عندها. وكان هذا كافياً لأن يصبح ساحل العاج محطّ أنظار المهاجرين اللبنانيّين(266).

ووفق بعض التقديرات، بلغ عدد اللبنانيّين في ساحل العاج في منتصف الثمانينات بـ

60 ألفاً، و80 ألفاً وفق مصادر أخرى(267). وهناك مصادر قدّرت عددهم بـ 300 ألف. أمّا التقديرات الواقعيّة، فترجّح عددهم ما بين 85 ألفاً إلى 100 ألف في عام 1986. لكنّ أعدادهم تراجعت بعد الأزمة الاقتصاديّة في البلاد عام 1988. وكما حدث في أوستراليا، قامت العائلة أو العشيرة أو القرية بتقديم الدعم للقادمين الجدد(268).

وعلى صعيد الانتماء الدينيّ، يُبيّن الجدول (98)، أنّ المسلمين شكّلوا ما يقرب من 83% من مجموع اللبنانيّين في ساحل العاج، مقابل أقلّية مسيحيّة لا تتجاوز 16%. وكانت أكثريّة الشيعة من قرى في جنوب لبنان (83%) الذين هاجروا بفعل الاجتياحين الإسرائيليّين للبلاد عاميّ 1978 و1982، ومن جبل لبنان (7%)، ومن شمال لبنان (3%)، ومن بيروت (3%)، ومن البقاع (1%). أمّا من جهة تعليمهم، فكانت نسبة 32% لديها تعليمٌ ابتدائيّ، و49% ثانويّ، و18% جامعيّ. إنّ ارتفاع نسبة المتعلّمين (ثانويّ وجامعيّ) يعود إلى أنّ حوالى 67% من لبنانيّي ساحل العاج كانوا من الفئات العمريّة ما بين 20 - 39 عاماً(269).

جدول (98) النسبة المئويّة لتوزّع اللبنانيّين في ساحل العاج وفق الدين والمذهب خلال الثمانينات(270)

الدين	%
الشيعة	70
السُنّة	13
المسيحيّون	16
آخرون	1
المجموع %	100

يُبيّن الجدول (99) قطاعات النشاط الاقتصاديّ للبنانيّين في ساحل العاج. في بداية الهجرة اللبنانيّة إلى هذا البلد، عمل المهاجرون اللبنانيّون ومعظمهم من الفقراء، في أعمال لا يقوم بها الرجل الأجنبيّ الأبيض، كشراء موادٍ خام من القرى البعيدة وإعادة بيعها إلى الشركات التجاريّة. فأضحوا بذلك طبقة وسيطة بين الزنوج والبيض. ومع تطوّر زراعة الكاكاو والبنّ والحاجة إلى يد عاملة بيضاء رخيصة، عمل اللبنانيّون القادمون

حديثاً في زراعة الكاكاو في منطقة دانوا دالوا (Dagnoa Daloa) [271]. وخلال الأربعينات، بدأوا يستثمرون أموالهم في قطاع الصناعات الخفيفة وفي قطاع نقل المحاصيل الزراعيّة من الأدغال والمناطق القرويّة إلى المرافئ[272]. وفي الستينات، أسّس تجّار لبنانيّون من غانا وغينيا ومالي شركات لهم في ساحل العاج واستثمروا في المجال العقاريّ. فأسهموا في تشييد مبانٍ في أبيدجان، ما جعل العاصمة العاجيّة تأخذ شكلها المدنيّ الحالي. وحتّى عام 1990، كان اللبنانيّون قد شيّدوا 80% من أبنية ساحل العاج، نصفها في العاصمة[273]. وما لبثت التجارة أن استقطبت نسبة كبيرة من أنشطتهم. فحازت على نسبة 60% من مجموعها. ويُبيّن الجدول كذلك، أنّ نسبة 9% من اللبنانيّين، كانت عاطلة عن العمل.

جدول (99) النسب المئويّة لتوزّع اللبنانيّين على القطاعات المهنيّة في ساحل العاج في نهاية السبعينات[274]

المهنة	%
التجارة	60
الصناعة	3
الزراعة	0
المقاولات والمشاريع	1
النقل	2
عاطل عن العمل	9
مختلف	25
المجموع	100

وعلى الرغم من أنّ اللبنانيّين العاملين في قطاع الصناعة لم يشكّلوا سوى 3% من مجموع اللبنانيّين العاملين في القطاعات الأخرى كلّها، إلّا أنّ حجم رأسمالهم المُستثمَر في هذا القطاع ارتفع من 1,121 مليون فرنك عاجيّ[275] في مطلع تشرين الأوّل 1978 إلى 2,343 مليون فرنك بعد سنتين كاملتين، وإلى 4,262 مليون فرنك وفق مصادر أخرى. وفي عام 1979، قدّرت مصادر غرفة الصناعة في ساحل العاج

حجم الرأسمال الصناعيّ اللبنانيّ بـ 3.7 مليار فرنك، وأكثر من مرّتين ونصف المرّة وفق تقديرات أخرى. وبذلك، حلّ اللبنانيّون في المرتبة الخامسة في السيطرة على الصناعة في البلاد، بعد الرأسمال الصناعيّ العاجيّ الخاصّ، والفرنسيّ والأميركيّ والسويسريّ[276]. وبلغ حجم الرأسمال اللبنانيّ المستثمر في قطاع الصناعات الغذائيّة أكثر من 485 مليون فرنك عاجيّ.

يُشير الجدول (100) إلى أنّ حجم التوظيفات اللبنانيّة في القطاع الثالث وحده بلغ 5.2 مليار فرنك عاجيّ، وفي الصناعات الخشبيّة 5.1 مليار فرنك ونشط اللبنانيّون في تجارة الأحذية والعطور والألبسة الفاخرة والسياحة والمواد الغذائيّة ونقل الركّاب (تاكسي). كما يُشير الجدول إلى المشاريع الصناعيّة وعددها 1,241 مشروعاً عائليّاً، منها 144 مشروعاً كبيراً، و1,097 مشروعاً صغيراً، نسبة 57.8% منها في أبيدجان، وإجمالي عدد العاملين فيها 6,538 عاملاً. أمّا حجم الرأسمال، فوصل إلى حوالى 10.5 مليار فرنك عاجي[277].

جدول (100) قطاعات النشاط الاقتصاديّ والتجاريّ اللبنانيّ في ساحل العاج والقوى العاملة وأحجام الاستثمارات في نهاية السبعينات[278]

القطاع	عدد المصانع والموسسات اللبنانيّة	إجماليّ عدد المصانع	عدد العمّال في المصانع اللبنانيّة	حجم الاستثمار اللبنانيّ مليون فرنك عاجي)	حجم الاستثمار العام (مليون فرنك عاجي)
الصناعات الغذائيّة	10	157	756	4,850	11,991
صناعات الكونسروة	6	20	356	1,330	19,124
المشروبات والمثلّجات	1	1	112	1,030	7,974
الحبوب والطحين	3	113	348	371	10,129
النسيج والألبسة	6	36	660	733	1,547
جلديّات وأحذية	14	22	449	684	
صناعة الأخشاب	11	95	1,471	5,100	35,000

صناعات كيميائيّة ونفطيّة	8	47	698	795	3,672
صناعة المطّاط	2	10	62	10 ر. م. س.	522 ر. م. ع.
صناعات معدنيّة	13	53	812	962 ر. م. س.	7,545 ر. م. ع.
صناعات مختلفة	10	100	432	800 ر. م. س.	2,048 ر. م. ع.
القطاع الثالث (تجارة بالجملة والمفرّق)	149	172	3,676	5,200	79,00 ر. م. ع.

ر. م. ل = رأس مال لبنانيّ؛ ر. م. ع. = رأس مال عامّ

وعلى الصعيد الثقافيّ، حافظ اللبنانيّون في ساحل العاج على خصوصيّتهم، ورفضوا الاندماج في المجتمع العاجيّ. وبسبب مشكلة أبنائهم الذين وُلِدوا في المهجر ولم يتعلّموا اللغة العربيّة، عاشوا هاجس تعليمهم لغتهم الأمّ كي يبقوا على اتصال بوطنهم وينتمون إلى ثقافته. ولهذا السبب، نظّمت جمعيّة «الرسالة اللبنانيّة» في ساحل العاج دروساً في اللغة العربيّة مرّتين في الأسبوع، و«الجمعيّة اللبنانيّة النسائيّة الخيريّة (الزهراء)» دروساً مماثلة. وفي العام الدراسيّ 1984 و1985، افتُتحت أوّل مدرسة ابتدائيّة لبنانيّة في أبيدجان من قبل المحامي اللبنانيّ فادي آصاف، تعتمد نظامي التعليم العاجيّ واللبنانيّ، وهي مدرسة خاصّة يدرس فيها 300 تلميذ وتلميذة. وفي العام 1985/ 1986، تسجّل في المدرسة 400 تلميذ. وفي العام 1987، بدأ التعليم في الصف الثانويّ الأوّل، وضمّت المدرسة 30 مُعلّماً[279].

وعلى خطّ موازٍ، ظهرت جمعيّات لبنانيّة غايتها زيادة اللُحمة والتعاضد بين أعضاء الجالية. ففي عام 1954، تأسّست جمعيّة «الإرساليّة اللبنانيّة» في أبيدجان من قبل موارنة، وألحقت بها مدرسة. ولحقت بها «جمعيّة الغدير» عام 1966 لإحياء المناسبات الوطنيّة والدينيّة وإقامة الأنشطة التربويّة والاجتماعيّة. وفي عام 1967، تأسّس «الاتحاد اللبنانيّ العالمي في ساحل العاج» وهو جمعيّة غير حكوميّة وغير سياسيّة أو طائفيّة أو عرقيّة، ضمّت في عضويتها 64% من المسلمين و36% من المسيحيّين. فكانت غايتها تعزيز علاقة اللبنانيّين بمجتمعهم العاجيّ وبين ساحل العاج

ولبنان[280]. كما ظهرت جمعيّات أخرى، كجمعيّة «الزهراء» سالفة الذكر عام 1977، وجمعيّة «فرح».

وقبل عام 1975، لم يكن لبنانيّو ساحل العاج يهتمّون بالسياسة العاجيّة. لكنْ، كما في أوستراليا وأميركا الشماليّة، بدأت تظهر بين الوافدين الجدد إلى ساحل العاج وبين الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين اللبنانيّين، نزاعات طائفيّة وسياسيّة واجتماعيّة، تبلورت في ظهور جمعيّات متنافسة بخلفيّات طائفيّة، وبتأثير الحرب في لبنان. فحصل تباعد بشكل عامّ بين الموارنة والشيعة[281].

كما ظهرت جمعيّات لبنانيّة أخرى شكّلت مظلّة لأعمال اللبنانيّين في ساحل العاج، لتحقيق أهداف وبرامج اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، والحفاظ على التقاليد اللبنانيّة، ورصد الهجرة اللبنانيّة إلى إفريقيا. وكان الهدف من وراء كلّ هذا، الدفاع عن المصالح الاقتصاديّة للتجّار اللبنانيّين وحماية الجالية. ففي ظلّ ثقلهم الاقتصاديّ في ساحل العاج وغيرها من الدول الإفريقيّة، جرت محاولات لترجمة هذا الثقل الاقتصاديّ إلى نفوذ سياسيّ عبر الدخول إلى المجالس النيابيّة الإفريقيّة (غينيا بيساو) والتقرّب من النافذين من رجال الدولة في قمّة الهرم السياسيّ. وعمدت البرجوازيّة اللبنانيّة كذلك إلى دعم بعض الأحزاب والقوى السياسيّة والقيام بشراء أمنهم بالمال وإفساد الإدارة[282]. لكنّ الإمساك بالاقتصاد من جهة، ولعب دور سياسيّ بارز، والحفاظ على شخصيّتهم اللبنانيّة، ونظرة الاستعلاء تجاه العاجيّين، وعدم الاندماج في المجتمع العاجيّ واقتصار العلاقة به على العمل، وضعت كلّ هذه الأمور الجالية اللبنانيّة في موضع الانتقاد والاتّهام، حتّى التعدّي عليها من قبل السكّان المحلّيين والحكومات في غرب إفريقيا، فضلاً عن الحملات الصحافيّة.

وعلى الرغم من أنّ رئيس ساحل العاج أمر عام 1975 باستقبال اللبنانيّين في بلاده من دون تأشيرة دخول ومنحهم حرّية العمل، وقدّم لهم تسهيلات مختلفة[283]، ومنها حصولهم على الجنسيّة العاجيّة وممارسة حقوقهم المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، مع الاحتفاظ بثقافتهم اللبنانيّة[284]، إلّا أنّ صورة اللبنانيّ أخذت تهتزّ بشكل حادّ منذ ذلك التاريخ وتحديداً منذ عام 1982 مع ازدياد موجات الهجرة اللبنانيّة إلى البلاد، والأزمة الاقتصاديّة التي ضربتها منذ عام 1986. فأصبح يُنظر إلى اللبنانيّين على أنّهم شعب عنصريّ يحتكر تجارة الجملة بنسبة

الثلثين وحوالى 50% من شبكات التصنيع الوطنيّة، ونصف مباني أبيدجان وأنّهم «طابور خامس» يعمل على لبننة ساحل العاج، من خلال السيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمراكز في البلاد، فيما هم لا يشكّلون سوى 1% من مجموع السكّان[285].

وفي عام 1988، عُثر على كميّات من أسلحة في حوزة مهاجر لبنانيّ، وجرى اتّهام الجالية اللبنانيّة بالتحريض على الإرهاب وجعل بلدان إفريقيا الغربيّة مرتعاً لحركة أمل و«حزب الله» وتدريب العناصر المنتمية إليهما. وتُرجم هذا الاحتقان تجاه اللبنانيّين بتعرّض مؤسّساتهم إلى النهب والتدمير في عدّة بلدان إفريقية وتهجيرهم: غانا 1979، الغابون عام 1985، السنغال عام 1986، ليبيريا بين عاميّ 1989 و1991، وزائير عام 1991، وساحل العاج في السنوات 1999، و2002، و2004[286].

7 – الهجرة إلى أوروبا الغربيّة

شكّلت أوروبا خياراً منطقيّاً للبنانيّين الفارّين من نيران الحرب، وذلك بسبب قربها الجغرافيّ ودورها الاقتصاديّ والثقافيّ والتاريخيّ وروابطها بلبنان. فبعض دولها، كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان وقبرص، تميّزت بأنّها محطّات هجرة مؤقّتة أو مناطق عبور إلى المهجر ريثما تنتهي الحرب، فيما شكّل بعضها الآخر، كألمانيا والدنمارك والسويد، وطناً بديلاً من لبنان لأسباب في معظمها اقتصاديّة لا سياسيّة. وما يُميّز البلدان الأوروبيّة الثلاثة الأخيرة، أنّ الهجرة إليها كانت في أكثريّتها من اللبنانيّين والأكراد من ذوي التعليم المتدنّي، في حين أنّ الذين هاجروا إلى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا كانوا من الفئات الأكثر تعليماً وثراءً.

وباندلاع الحرب في لبنان عام 1975، بدأ اللبنانيّون من الفئات الاجتماعيّة المختلفة يغادرون لبنان إلى بلدان أوروبا الغربيّة بقصد تأمين إقامة بعيداً عن معارك الدائرة. ولم يكن القصد من الهجرة بداية هو الدافع الاقتصاديّ، وإنّما الفرار من الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة المترديّة. وفي الموجة الأولى من هؤلاء المهاجرين، كان هناك عدد كبير من طلّاب الجامعات، ولكنْ مع توالي جولات العنف في لبنان، سلك طريق أوروبا عدد كبير من اللبنانيّين، وبلغ عددهم عشيّة انتهاء الحرب عام 1991 أكثر من 131 ألف نسمة موزّعين على عشرة بلدان أوروبيّة رئيسيّة، كما يُبيّنه الجدول (101).

جدول (101) أعداد اللبنانيّين في البلدان الأوروبيّة عام 1991[287]

الدولة الأوروبيّة	عدد اللبنانيّين	%
فرنسا	20،953	16.0
بريطانيا	19،000	14.4
ألمانيا	50،900	38.7
قبرص	10،000	7.6
اليونان	9،000	6.8
بلجيكا	3،600	2.7
سويسرا	7،300	5.5
الدنمارك	3،700	2.8
إيطاليا	5،800	4.4
إسبانيا	1،181	0.9
المجموع	131،434	99.8

يُبيّن الجدول أنّ أكبر نسبة هجرة لبنانيّة (حوالى 39%) هي تلك التي توجّهت إلى ألمانيا، ويعود هذا إلى مرونة الدستور الألمانيّ لعام 1949 الذي نصّ على أن تمنح الدولة اللجوء السياسيّ للأجانب الذين يتعرّضون للاضطهاد السياسيّ[288]. أمّا السبب الذي جعلها تُقدم على التسامح في مسألة منح اللجوء السياسيّ، فهو أنّ واضعي الدستور كانوا تحت تأثير جرائم النازيّة خلال الحرب العالميّة الثانية.

بناءً على ما سبق، تدفّق عدد كبير من اللبنانيّين ومن أكراد لبنان والفلسطينيّين خلال حرب لبنان إلى ألمانيا. وهذا ينطبق إلى حدٍّ كبير على المهاجرين إلى البلدان الاسكندينافيّة، التي حظّرت الهجرة رسميّاً وتساهلت كثيراً معها من الناحية العمليّة. ففتحت أبوابها أمام موجات كبيرة من المهاجرين اللبنانيّين الفارّين سياسيّاً ومن الصراع الدمويّ الدائر في بلادهم[289]. إنّ حلول فرنسا في المرتبة الثانية بين الدول الأوروبيّة التي قصدها المهاجرون اللبنانيّون يمكن تفسيره بالروابط التاريخيّة بين البلدين، إضافة إلى العلاقات الاقتصاديّة والثقافيّة بينهما، وإلى القوانين والمراسيم الفرنسيّة التي صدرت في تموز 1974 ولحظت الهجرة ودخول الأجانب إلى البلاد وتنظيم

عملهم[290] . لكنّ المهاجرين اللبنانيّين إلى فرنسا وسويسرا وبلجيكا وبريطانيا اختلفوا من ناحية التعليم والمخزون الثقافيّ والوضع الاجتماعيّ عن اللبنانيّين الآخرين، الذين سلكوا طريق ألمانيا والبلدان الاسكندينافيّة. فكان معظمهم من رجال الأعمال والمال والكفاءات المؤهّلة. أمّا من هبط اليونان وقبرص، فكانت هجراتهم، كما ذكرنا سابقاً، مؤقّتة وتتصاعد أو تنخفض تبعاً للأوضاع الأمنيّة في لبنان، أو تتحوّل إلى إقامة دائمة. وفي كثير من الأحيان، كانت بعض الدول الأوروبيّة تُستخدَم من قبل المهاجرين اللبنانيّين كمعابر للدخول إلى دول أوروبيّة أخرى، كإيطاليا وألمانيا. ومن بين سبعة آلاف لبنانيّ دخلوا سويسرا في الثمانينات عبر الحدود الإيطاليّة، لم يكن يحمل سوى 300 منهم تأشيرات دخول، فيما دخلت أكثريّتهم خلسة عبر إيطاليا. وهذا الحال ينطبق على دخول المهاجرين اللبنانيّين إلى ألمانيا الإتحاديّة عبر حدود ألمانيا الديمقراطيّة السابقة[291] .

- اللبنانيّون في فرنسا

اعتُبرت فرنسا من بين أكثر الدول الأوروبيّة جذباً للبنانيّين. فقصدها المهاجرون اللبنانيّون للإقامة أو جعلها منطقة عبور إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة أو إلى إفريقيا الغربيّة. وبينما كانت قبرص تعتبر ملاذاً للبنانيّين، وكندا محطّتهم النهائيّة، كانت فرنسا في موقع وسط بينهما. في قبرص، كان اللبنانيّ يشعر أنّه في «حالة ترانزيت» غير مستقرّة، في حين كانت كندا الوطن البديل عن لبنان، فيبيع كلّ ممتلكاته في لبنان ليبتدئ فيها حياة جديدة. لكنّ فرنسا كانت في نظره شيئاً مختلفاً عن قبرص وكندا، فكانت منزلاً آخراً إلى جانب المنزل في لبنان لا يلغي المنزل الأوّل.

من هم اللبنانيّون الذين هاجروا إلى فرنسا؟[292]

1 - المتقدّمون للحصول على الجنسيّة الفرنسيّة واستقرّوا فيها بصورة دائمة.

2 - المنتظرون للجنسيّة ويقضون أوقاتهم ما بين فرنسا ولبنان.

3 - مَنْ أصبحوا مواطنين فرنسيّين، ثمّ عادوا إلى لبنان أو انتقلوا إلى كندا.

4 - أصحاب الإقامات المنتظمة والمؤقّتة.

5 - من لديهم إقامات في فرنسا ولا يعيشون في البلاد.

6 - من استقرّ في فرنسا على أساس فيزا سياحيّة.

7 - المقيمون في فرنسا على أساس فيزا تُجدّد كلّ 3 أشهر.

8 - اللبنانيّون الذين نجحوا في الحصول على جواز سفر دول «السوق الأوروبيّة المشتركة» من خلال صلة بين محامين لبنانيّين وآخرين يونان يزوّدوهم بجوازات سفر على أساس تماثل أسماء الشهرة اللبنانيّة مع أسماء قرى يونانيّة معيّنة.

9 - الساعون إلى الإقامة في فرنسا على أساس وثائق مزوّرة حصلوا عليها من جهات لبنانيّة خاصّة ورسميّة أو فلسطينيّة.

وقدّرت مصادر صحفيّة عدد اللبنانيّين في فرنسا في أواخر الثمانينات بـ 75 ألف نسمة. وخلال عاميّ 1987 و1988، قدّرت مؤسّسة أبحاث خاصّة وجود 23,500 أُسرة لبنانيّة في فرنسا. وفي 1989، تحدّثت السفارة اللبنانيّة في فرنسا عن 100 ألف لبنانيّ، تسكن نسبة 40% منهم في العاصمة باريس، ومن ضمنهم 10 آلاف طالب. وفي أعقاب حروب عون، ذكرت صحف فرنسيّة أنّ عدد اللبنانيّين في فرنسا هو 90 ألفاً. أمّا الباحث برسي كمب، فيرى أنّ العدد هو ما بين 75 ألفاً و90 ألفاً يعيشون بصورة دائمة في فرنسا[293] . صحيح أنّ تقديرات فرنسيّة رسميّة، كما يتبيّن من الجدول (102)، تؤكّد أنّ عدد اللبنانيّين المقيمين في فرنسا هو في حدود 20 ألفاً، [294] إلّا أنّ الصحيح أيضاً أنّ رقم «75 ألفاً – 90 ألفاً» لا يبدو مبالغاً فيه، لأنّ الإحصاءات الرسميّة الفرنسيّة لا تشمل سوى أصحاب الإقامات، وليس حملة تأشيرات الدخول السياحيّة والإقامات المؤقّتة. وكان بإمكان هؤلاء الآخرين قضاء فترات طويلة على أساس تجديد إقاماتهم.

جدول (102) أعداد اللبنانيّين المقيمين في فرنسا عاميّ 1985 – 1987[295]

السنة	العدد
1985	16,341
1986	17,571
1987	19,080

حتّى منتصف الثمانينات، أقامت الجالية اللبنانيّة في فرنسا على أُسس مؤقّتة، وتكوّنت من فئتين اجتماعيّتين: الطلّاب الذين لا يبقى منهم سوى القليل بعد التخرّج للإقامة أو العمل، من دون السعي إلى الحصول على الجنسيّة، وقُدّر عددهم في السنة

الجامعيّة 1987 - 1988 بـ 4,794 طالباً. ويُبيّن الجدول (103)، أنّ عدد الطلّاب اللبنانيّين في فرنسا عام 1974/ 1975، بلغ نصف عدد اللبنانيّين المقيمين هناك. لكنّ هذه النسبة أخذت بالتراجع تدريجيّاً خلال سنوات حرب لبنان ووصلت إلى حدود 30% من مجموع اللبنانيّين، ليس لأنّ أعداد الطلّاب القاصدين فرنسا قد تناقصت، وإنّما بسبب ازدياد أعداد اللبنانيّين المقيمين في تلك البلاد. أمّا الفئة الثانية من اللبنانيّين، فهي من طبقة الأثرياء الذين امتلكوا الشقق والبيوت في باريس، ولديهم في الكوت دازور (Côte d'Azur) مركز إقامة ثانويّ، فيما لبنان هو مركز إقامتهم الأساسيّ. فيأتي هؤلاء إلى فرنسا عند اشتداد الأزمات في لبنان أو للاستجمام، ويصطحبون معهم أطفالهم وخدمهم لمدّة سنة.

جدول (103) أعداد الطلّاب اللبنانيّين في فرنسا بين عاميّ 1974 – 1990[296]

السنة الدراسية	أعداد الطلّاب	النسبة % من مجموع اللبنانيّين
1975-1974	2,499	50
1976-1975	2,736	46
1977-1976	5,509	33
1978-1977	4,444	31
1979-1978	5,100	25
1980-1979	4,960	33
1981-1980	4,408	32
1982-1981	4,082	29
1983-1982	3,950	29
1984-1983	4,065	29
1985-1984	4,589	28
1986-1985	5,113	29
1987-1986	5,159	
1988-1987	4,794	24.2
1989-1988	4,706	
1990-1989	5,032	

وبسبب تدهور سعر صرف العملة اللبنانيّة مقابل العملات الأجنبيّة منذ عام 1985، أخذ الوضع الاجتماعيّ للبنانيّين في فرنسا يتغيّر بسرعة. فاضطر الطلّاب اللبنانيّون إلى العمل الجزئيّ، لأنّ ذويهم لم يعد بمقدورهم مدّهم بكلّ ما يحتاجون إليه من مال. كما أُجبر الكثير من اللبنانيّين من الطبقة البرجوازيّة المقيمة في فرنسا على بيع منازلها أو شققها أو تأجيرها من أجل الحصول على المال للعيش في لبنان أثناء الأزمة الاقتصاديّة في الثمانينات. ويُستدلّ على ذلك من خلال تراجع عدد اللبنانيّين المقيمين في مونت كارلو (Monte Carlo) من 15,000 نسمة في عام 1985 إلى 6,500 في عام 1988[297]. فحتّى عام 1984، كان بإمكان اللبنانيّ من الطبقة البرجوازيّة وما دون، والمقيم في لبنان، أن يُنفق على تعليم أولاده في فرنسا أو إقامة أُسرته بصورة مؤقّتة هناك. لكنّ بعد ذلك التاريخ، فضّل الكثيرون منهم مغادرة لبنان إلى فرنسا للإقامة بصورة دائمة. إنّ تردّي أوضاع هؤلاء يُستدل عليه من مناطق سكنهم التي جاوزت الأحياء الغنيّة من باريس.

وعلى الصعيد الطائفيّ، راوحت نسبة المسيحيّين اللبنانيّين في فرنسا من مختلف الطوائف في النصف الأوّل من الثمانينات ما بين 60% إلى 65%، يتقدّمهم الموارنة بنسبة بين 29% إلى 37% من مجموع المسيحيّين، وحلّ الروم الأرثوذكس بعدهم في المرتبة الثانية. أمّا المسلمين، فشكّلوا ما بين 35% إلى 37% من مجموع اللبنانيّين[298]. وعلى الصعيد السياسيّ والحزبيّ،، ظلّ اللبنانيّون حتّى منتصف الثمانينات ينتخبون لصالح الحزب الديغوليّ وأحزاب اليمين. لكن بعد ذلك التاريخ، أخذ بعضهم يتحوّل إلى الحزب الاشتراكيّ بزعامة فرنسوا ميتران، وذلك بسبب شعورهم بالإحباط من سياسة الديغوليّين، أو إعجاباً بسياسة ميتران تجاه لبنان[299].

وكما في كلّ بلدان الاغتراب والمهجر، أسّس اللبنانيّون في فرنسا قبل موجات الهجرة خلال حرب لبنان، دوراً للعبادة ونوادي ثقافيّة وجمعيات ذات طابع طائفيّ صريح أو خفيّ مهموس. ومن أهمّ الجمعيّات: «الاتحاد الثقافيّ الفرنسيّ اللبنانيّ» (L'Union Culturelle Franco - Libanaise UCFL)، و«جمعيّة اللبنانيّين في فرنسا» (L'Association des Libanaise En France (ALEF)، و«تجمّع الشباب اللبنانيّ» (Le Rassemblement de la Jeunesse Libanaise RJL)، و«الاتحاد الثقافي المونغاسك في موناكو» (L'Union Culturelle Libano-Monégasque). وفي مارسيليا (Marseille)، ظهر «النادي الفرنسيّ اللبنانيّ»، و في نيس (Nice) «النادي الفرنسيّ -

اللبنانيّ»، إلى جانب «الجمعيّة الثقافيّة الفرنسيّة - اللبنانيّة». وفي باريس وُجدت «جمعيّة الطلّاب الفرنسيّين - اللبنانيّين» (L'Association des étudiants Franco-Libanaise)، و«الجمعيّة الطبيّة الفرنسيّة - اللبنانيّة» (L'Association Médicale Franco-Libanaise) التي تأسّست عام 1989 من قبل الأطبّاء عبد الرحيم حجازي وبول تيّان وجورج نصر من أجل مساعدة لبنان[300]. كما كانت هناك جمعيّات تضامن لبنانيّة، منها: «لجنة التضامن الفرنسيّ اللبنانيّ» (Le Comité de Solidarité Franco-Libanaise)، و«الجمعيّة الفرنسيّة للبنان الجديد» (L'Association France Nouveau Liban)، و«جمعيّة الإخاء الفرنسيّة اللبنانيّة» (L'Association France -Liban Fraternité) و«الجمعيّة الاجتماعيّة الثقافيّة اللبنانيّة» (L'Association socio-culturelle Franco-Libanaise). كما قامت «مؤسّسة الحريريّ» في الثمانينات بتقديم حوالى 2,000 منحة (= قرض) سنويّاً إلى الطلّاب اللبنانيّين الذين يدرسون في فرنسا[301].

على الصعيد الاقتصاديّ، أظهرت التقارير أنّ فرنسا كانت على الدوام مكان نزوح مفضّل للنُخب اللبنانيّة. ففي الانعطاف من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، كانَ مثقّفونَ ورجال أعمال لبنانيّون يعملون في باريس ومارسيليا، ممّا استلزم إنشاء غرفة للتجارة اللبنانيّة في المدينة الأخيرة. وما يُميّز الهجرة اللبنانيّة إلى فرنسا عن غيرها من الهجرات إلى الدول الأخرى، هو حجم القوّة الاقتصاديّة لدى اللبنانيّين، الذين يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات اجتماعيّة:

1 – التجّار، والمديرون التنفيذيّون والأطبّاء والمهندسون والباحثون والمعلّمون والفنّانون والمهنيّون.

2 – العمّال العاملون لدى شركات فرنسيّة وعربيّة ومؤسّسات أخرى.

3 – الطلّاب، الذين شكّلوا وفق إحصاءات وزارة الداخليّة الفرنسيّة، ما بين 25% إلى 30% من إجماليّ اللبنانيّين في فرنسا.

وتُشير إحصاءات مطلع الثمانينات، أنّ عدد اللبنانيّين الناشطين فاق 4 آلاف نسمة، عملت نسبة 98% منهم في القطاع الثالث، و2% في قطاع الصناعة[302]. وفي عام 1981، كان في العاصمة الفرنسيّة وحدها 135 مؤسّسة لبنانيّة تعمل في القطاع الثالث، ثمّ ارتفع عددها إلى 147 مؤسّسة عام 1983، والى 200 مؤسّسة في عام 1990. أمّا عدد المؤسّسات اللبنانيّة في كلّ أنحاء فرنسا، فبلغ 350 مؤسّسة في مطلع التسعينات[303].

وتبعاً لتقديرات إحصائيّة، فإنّ أكثر من 80% من مجموع اللبنانيّين الناشطين في فرنسا في منتصف الثمانينات، عملوا في قطاعات أصحاب المؤسّسات التجاريّة والصناعيّة والمهن الحرّة، وكموظّفين كبار وعاديّين (أنظر جدول 104). وقد انعدمت تقريباً لديهم الصفة العمّاليّة المحضة التي شملت 58% من المهاجرين الأجانب غير اللبنانيّين[304]. كما أنّ نسبة 54% من اللبنانيّين عملت في نطاق باريس. والسبب في ذلك هو جاذبيّة العاصمة الفرنسيّة وما تمتّعت به من ديناميّة اقتصاديّة. ويأتي بعدها الكوت دازور والرون ألب (Rhône Alp)، حيث استقرّ ربع اللبنانيّين هناك. ويعود التمركز الأخير إلى الديناميّة الاقتصاديّة للنشاطات الصناعيّة والسياحيّة والأعمال في المنطقتين. وقد تجمّع اللبنانيّون في باريس في المناطق الغربيّة والشرقيّة منها، وعاش أكثر من 55% منهم في دوائر 16 (31.6%)، و15 (18%)، و17 (6.7%)، ممّا دلّ على مستواهم الاجتماعيّ الرفيع[305].

جدول (104) توزّع اللبنانيّين في فرنسا على القطاعات المهنيّة والإنتاجية في منتصف الثمانينات وفق النسب المئويّة[306]

القطاع المهنيّ	المصدر الأوّل	المصدر الثاني
مؤسّسات صناعيّة أو تجاريّة	13.3	6.8
أعمال حرّة وكبار المديرين	40.7	9.5
مسؤولون	27.3	38.4
موظّفون	14.7	26.6
عمّال	-	6.6
آخرون	4.0	12.1
المجموع	100	100

وحول نصيب الطوائف اللبنانيّة في فرنسا من النشاط الاقتصاديّ، فقد بلغت نسبة المسيحيّين الناشطين في قطاعات المصارف والمطاعم والصحافة 69%، من ضمنهم 62% من الموارنة، وحوالى 32% من المسلمين، توزّعوا على الشكل التالي: السُنّة 17.2% والشيعة 12.5% والدروز 1.6%[307]. وعلى الصعيد الاقتصاديّ العامّ، بلغت حصّة الموارنة من جملة أنشطة اللبنانيّين ما بين 30% إلى 37%. كما كانوا الأكثر حضوراً

في القطاع الثالث، ففاقت نسبتهم 60% من مجموع النشاط الاقتصاديّ اللبنانيّ[308].

يعود تمركز الرأسمال اللبنانيّ في فرنسا، أو بدء أعمالٍ جديدة هناك، إلى عام 1976. وتُشير التقديرات إلى أنّ معظم أنشطة اللبنانيّين في فرنسا بدأت خلال السنوات الخمس الأولى بعد وصولهم إليها، وأنّ حوالى نصفهم بدأوا نشاطهم في السنة الأولى، ومعظمهم جمعوا رأسمالهم في لبنان قبل قدومهم. وقد عمدوا إلى شراء الشركات المتعثّرة، واستثمروا أموالهم في قطاعيّ الفنادق والأزياء. فتمكّنت شركة «أبيلا» (Abela) من شراء فندقين كبيرين، هما «بيتش ريجنسي» (Beach Regency) في نيس، و«غيري دالبيون» (Giray d'Albion) في كان (Cannes)، فيما اشترت «الشركة اللبنانيّة للفنادق الدوليّة» (La Compagnie des Palaces Internationaux) بشخص رئيسها لوسيان دحداح «أوتيل رويّال مونسو» (Royal Monçeau) في باريس عام 1979. كما اشترى رجل أعمال لبنانيّ دار «بر سبيك» (Per Speak) للأزياء. وفي قطاع الصناعة، اشترت «مجموعة صفير» عشرين مشروعاً مفلساً في غرب فرنسا، وقام رجل أعمال لبنانيّ عام 1988 بالاستثمار بمبلغ 100 مليون فرنك فرنسيّ في مشاريع فرنسيّة وأوروبيّة. وفي قطاع البناء، اشترى رفيق الحريريّ شركة «أوجيه» (Oger) الفرنسيّة. وقام اللبنانيّون عاميّ 1986 و1987 بشراء شركات فرنسيّة رسميّة. ومن غير المعروف حجم هذه العمليّات باستثناء قيام «مجموعة الحريريّ» بشراء 1% من «الشركة الماليّة للسويس» (Compagnie Financiere de Suez) التي رُفع عنها التأميم عام 1987. كما قام رجل الأعمال سمير طرابلسي بشراء نصف مليون سهم من بنك «سوسيته جنرال» (Sociéte General) في باريس ولندن الذي رُفع بدوره التأميم عنه. وقام طرابلسي ببيع المصرف بعد عدّة أيّام محققاً أرباحاً خياليّة. كما حقّق رجل الأعمال المذكور أرباحاً كبيرة من خلال التوسّط لشراء شركة «ترايَنغل» (Triangle) الأميركيّة لمجموعة بشيني (Pechiney)[309].

نبقى في القطاع البنكي اللبنانيّ في فرنسا، لنُشير إلى أنّ اختيار المصارف اللبنانيّة فرنسا مركز عمليّات لها يعود إلى العوامل الآتية[310]:

1 – اللحاق بالزبون إلى فرنسا. وتُشير التقديرات إلى أنّ نسبة 66% من زبائن 10 مصارف لبنانيّة في باريس، كانوا من اللبنانيّين.

2 – الاستمرار في تقديم الخدمات إلى الزبائن العرب الذين كانت بيروت قاعدة عمليّاتهم قبل الحرب. وتبعاً للتقديرات، بلغت نسبة هؤلاء 20% من المجموع العامّ للزبائن.

3 – الاستفادة من الفرص الماليّة المتاحة في فرنسا، التي اعتُبرت أهمّ مركز مفتوح لإقامة البنوك الأجنبيّة وتوسيع عمليّاتها.

4 – تجنّب الإجراءات المحلّية في لبنان.

5 – العلاقات المميّزة بين فرنسا ولبنان التي يُعبّر عنها بالتواصل الثقافيّ واللغويّ بين الطبقات الوسطى في البلدين.

6 – الاستفادة من الاتّجاهات الرئيسيّة التي ازدهرت بين الشرق الأوسط وبقية العالم، فخُمس العقود الموقّعة بين الشركات الفرنسيّة والبلدان العربيّة جرت من خلال وساطة مصارف لبنانيّة ورجال أعمال لبنانيّين يعملون في فرنسا.

حتّى عام 1975، وُجد في فرنسا مصرف لبنانيّ واحد مقرّه باريس، وهو «البنك اللبنانيّ للتجارة» الذي تأسّس عام 1956. وفي عام 1976 قدمت خمسة مصارف لبنانيّة إلى فرنسا، ولحقت بها مصارف أخرى في السنوات التالية، إلى أن أصبح عددها 12 مصرفاً في عام 1985. وفي عام 1989، كان لدى هذه البنوك اللبنانيّة في باريس وحدها 18 فرعاً، على رأسها «البنك اللبنانيّ للتجارة» بخمسة فروع[311]. وما لبثت موجة تأسيس المصارف اللبنانيّة في باريس أن تصاعدت، وكان آخرها «بنك سرادار» و«الباريسيان» (La Parisienne). وقد توزّعت المصارف اللبنانيّة في باريس على منطقتين، هما الشانزليزيه (Champ-Èlysées) (7 مصارف)، والأوبرا (3 مصارف). وكان هناك حملة أسهم فرنسيّون في المصارف اللبنانيّة، مقابل مصارف لبنانيّة تحمل أسهماً في مجموعة بنوك فرنسيّة. ومنذ نهاية الثمانينات، تأسّس عدد من المصارف اللبنانيّة خارج باريس، في مدن حيث توجد تجمّعات لبنانيّة وعربيّة، في مدينتيّ نيس وكان، على سبيل المثال.

لقد شكّلت المصارف اللبنانيّة في فرنسا نسبة 35% من مجموع البنوك الشرق أوسطيّة في فرنسا (12 من أصل 34)، وامتلكت نسبة 36% من مجموع الأموال العربيّة المودعة في ذلك البلد. كما احتلّت مجتمعة المركز الثالث بعد الولايات المتّحدة وبريطانيا في عدد البنوك الأجنبيّة العاملة هناك[312].

أمّا مجالات أنشطة المصارف اللبنانيّة في فرنسا، فلم تقتصر على العمليّات داخل فرنسا، بل تنوّعت خدماتها الماليّة لتشمل إدارة ودائع عملائها واستثمارها خارج البلاد، في إفريقيا والبلدان العربيّة. لكن التجارة الدوليّة كانت أهمّ نشاط لسبعة من المصارف اللبنانيّة. وفي بعض الأحيان، كان يتمّ الاستثمار في قطاع العقارات، وفي

الصناعة وبخاصّة الغذائيّة منها، وإدارة سلّة العملات[313].

وبالنسبة إلى الرأسمال المصرفيّ اللبنانيّ المستثمر في فرنسا، يُلاحظ أنّ بعض المصارف اللبنانيّة هناك زادت من رأسمالها، كـ «البنك اللبنانيّ العربيّ» الذي رفع رأسماله من 10 مليون فرنك فرنسيّ في 1977 إلى 75 مليون فرنك فرنسيّ في عام 1986. وبين عاميّ 1984 و1986، تمكّنت جميع المصارف اللبنانيّة في فرنسا من زيادة رأسمالها ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف. وتمكّن «بنك البحر المتوسّط» من رفع رأسماله إلى 200 مليون فرنك فرنسيّ. وبشكل عامّ، بلغ حجم رأسمال المصارف اللبنانيّة مجتمعة 363 مليون فرنك في عام 1984 و615 مليون فرنك في عام 1986، وحوالى مليار فرنك فرنسيّ في عام 1989. أمّا مجمل ميزانيّتها، فبلغ 19 مليار فرنك. إنّ الزيادة في رأسمال المصارف اللبنانيّة أو في عددها، لم يكن دليل صحّة على الدوام، إذ أفلس مصرفان بحلول عام 1989. وكما يظهر من الجدول (105)، بلغت ميزانيّة «البنك اللبنانيّ الفرنسيّ» أكثر من خمسة مليارات فرنك، تلاه «بنك البحر المتوسّط» بأكثر من 3.5 مليار فرنك[314].

جدول (105) ميزانيّة المصارف اللبنانيّة في فرنسا عام 1986[315]

المصرف	ميزانية بـ 1000 فرنك فرنسيّ
البنك اللبنانيّ العربيّ	572,601
بنك البحر المتوسّط	3,652,370
فرنسبنك	544,118
البنك اللبنانيّ الفرنسيّ	5,139,964
يو بي أس	1,510,283
بنك عودة	2,287,085
بيمو	945,110
بنورب	1,813,000
بنك بيبلوس	878,627
بنك لبنان للتجارة	1,832,000
المجموع	19,175,158

وعلى صعيد شركات الملاحة والتأمين والسياحة، نشط اللبنانيّون بشكلٍ لافتٍ في هذه القطاعات. فامتلك اللبنانيّ جاك سعادة شركة ملاحة لبنانيّة في مارسيليا وأسطولاً من 30 سفينة تُبحر حول العالم. وكان التدوير السنويّ لهذه الشركة هو 1 مليار فرنك فرنسيّ. كما وُجدت في المدينة نفسها ثلاث شركات ملاحة لبنانيّة أخرى، إلى جانب شركة ضاهر، ولها فرع في ليون (Lyon). وتعتبر الأخيرة من أهمّ شركات النقل في فرنسا. كذلك، وُجدت شركة نقل لبنانيّة كبيرة في باريس[316]. وفي مجال التأمين، نشطت ثلاث شركات لبنانيّة في مارسيليا، «المتوسّط للتأمين» (La Assurance Méditerranéenne)، و«طرزي»، و«الرون - المتوسّط» (Rhône Méditerranée)، التي تأسّست برأسمال قدره 30 مليون فرنك. وفي باريس عمل عدد من شركات التأمين اللبنانيّة من كلّ الأنواع. وكان هناك ثماني شركات سياحة لبنانيّة، وأهمها: «أورينت تورز» (Orientours)، و«ترانس لبانون تورز» (Trans-Lebanon Tours)، و«لبانون انترناشيونال تورز» (Lebanon International Tours). وفي بقية أنحاء فرنسا، نشطت ستّ شركات سياحة لبنانيّة: 2 في ليل، و2 في نيس، 1 في ليون، و1 في مارسيليا[317].

وفي الوقت نفسه، أسّس لبنانيّون في المدن الفرنسيّة شركات لتأجير السيّارات ومرآئب لإصلاحها. وعلى صعيد الأزياء، تأسّس أهمّ المحال وهو «زينة» (Zeina) في محلّة الأوبرا في باريس باستثمار قدره 4 ملايين فرنك وتدوير بلغ 25 مليون فرنك. وكانت هناك محال للألبسة الجاهزة، وغاليريات لبنانيّة وشركات استشاريّة وهندسيّة وعلوم الكومبيوتر. كما أسّسوا المختبرات الطبيّة والمستشفيات[318].

وفي قطاع تجارة الاستيراد والتصدير، قُدّر عدد الشركات اللبنانيّة العاملة في هذا المجال بـ 13 في باريس، و4 في مارسيليا، و2 في ليون، و1 في تولوز (Toulouse)، و1 في بربينان (Perpignan). أمّا في قطاع الصناعة والصناعات النسيجيّة، فبرزت «مجموعة صفير» التي تخصّصت في الصناعات النسيجيّة والأحذية والورق والميكانيك. وقد استثمرت هذه المجموعة 700 مليون فرنك، وعمل لديها في عام 1989 (16) ألف عامل. وفي مارسيليا، نشطت «مجموعة غضّوب» في «أرل» (Arles) التي امتلكت سبعة مشاريع أهمّها الأغذية المثلّجة وتصنيع العرق وغيرها. وكانت هناك شركات لبنانيّة أخرى في مارسيليا ونيس وأنسي (Annecy) ومنطقة باريس وليون لصناعة سجاد الحمّامات والصناعة النسيجيّة والبرونزيّة، فضلاً عن مصنعين للسيّارات والجلود[319].

ويُعتبر قطاع العقارات أفضل استثمار للبنانيّين في فرنسا. ففي عام 1987، قدّر «فرنسبنك» حجم عمليّات اللبنانيّين في القطاع بـ 14.5 مليون دولار، ما وضع اللبنانيّين في المرتبة العاشرة بين الجنسيّات الأجنبيّة العاملة فيه[320]. ووفق تقديرات فرنسيّة، استثمر اللبنانيّون في عام 1987 (96) مليون فرنك في هذا القطاع، مقابل 174 مليون فرنك حصّة دول الأوبك مجتمعة[321].

وعلى خطّ موازٍ لقطاعات الاستثمار المشار إليها، أخذت أُسر برجوازيّة لبنانيّة تمتلك المطاعم ومحالاً للوجبات السريعة خارج الشانزليزيه. وفي منتصف الثمانينات، كان عدد المطاعم اللبنانيّة في باريس محدوداً، ثمّ أصبح 130 مطعماً عام 1989، إضافة إلى 30 مطعماً في المحافظات الأخرى[322]. ومن أشهرها في باريس، «مطعم الديوان»، الذي تأسّس في عام 1985 من قبل أنطوان طرابلسي في جادة «جورج الخامس» في الدائرة الباريسيّة الثامنة ويتسع لـ 200 شخص[323]. ووفق عبد الكريم، فإنّ عدد المطاعم اللبنانيّة في فرنسا التي تنطبق عليها مواصفات «المطعم»، بلغ في عام 1989 (45) مطعماً في باريس، و23 مطعماً خارجها (8 في نيس، و5 في تولوز، و4 في كان، و2 في أنجير (Angers)، وواحد في كلٍّ من سان جرمان لي - الإيفلين (St. Germain en Laye -Les Yvelines)، ومونبليه (Montpellier)، ومارسيليا وليل. وحول رأسمال هذه المطاعم، كانت نسبة 51% منها برأسمال أجنبي، و27% تعمل بقروض مصرفيّة، والنسبة المتبقّية عن طريق الاستدانة أو بمدّخرات عائليّة. ويُعتبر حجم الرأسمال والتدوير كبيرين: 38 مطعماً لديها مجموع رأسمال 100 مليون فرنك، و23 من هذه المطاعم لديها تدوير بحوالى 40 مليون فرنك فرنسيّ. وقد شجّع النجاح في هذا القطاع أصحاب هذه المطاعم على زيادة الاستثمار في المؤسّسات التي يملكونها أو فتح أخرى جديدة. ويعود هذا النجاح إلى الإدارة الجيّدة والقدرة على التكيّف مع متطلبات السوق الفرنسيّة وفي تنويع المطاعم، كمطاعم الغذاء لرجال الأعمال ومطاعم النوادي الليليّة، ومطاعم حسب الطلب، أو الجمع بين الوجبات السريعة (السناك) والمطعم التقليديّ[324].

نختم الحديث عن فرنسا، بتناول موقف الفرنسيّين من اللبنانيّين المقيمين عندهم. وعلى ما يبدو، كان موقفهم يتأثّر بأربعة عوامل: الحرب في لبنان؛ «الإرهاب اللبنانيّ»؛ تورّط اللبنانيّين في فضائح ماليّة في فرنسا؛ والفرديّة اللبنانيّة. وفي استطلاع للرأي أُجري عام 1989، جاء أنّ نسبة 31% من الفرنسيّين يعتقدون أنّ لبنان هو مثال على التعايش بين الأديان، فيما تعاطفت نسبة 29% منهم مع لبنان كونه فرنكوفونيّ وله

علاقات تقليديّة بفرنسا، وأيّدته نسبة 20% كونه خاض «حرب التحرير» التي أعلنها عون ضدّ السوريّين عام 1989. أخيراً، إنّ نسبة 10% منهم أحبّت لبنان باعتباره ملاذ المسيحيّين في الشرق. إنّ النظرة العامّة إلى اللبنانيّ بأنّه متحضّر يتكلّم الفرنسيّة ويسعى إلى حياة طبيعيّة وجيّدة، وأنّه محاط بقوّة معادية مدمّرة، أسهمت كثيراً في مواقف الفرنسيّين الإيجابيّة تجاه اللبنانيّين[325].

ومنذ 1983، أخذت صورة اللبنانيّ كإرهابي تترسّخ في مخيّلة الفرنسيّين، وخصوصاً تجاه الشيعة. ففي 13 تشرين الأوّل 1983، تعرّضت الوحدتان الفرنسيّة والأميركيّة العاملتان في لبنان من «القوّة المتعدّدة الجنسيّات» إلى عمليّة انتحاريّة قرب «مطار بيروت الدوليّ»، وقُتل فيها 241 عنصراً من البحّارة الأميركيّين و58 من المظلّيين الفرنسيّين، ممّا أدّى إلى رحيل الوحدة الفرنسيّة عن لبنان في أوّل نيسان 1984[326]. كما جرى خطف أو قتل العديد من الفرنسيّين في لبنان[327]. وفي خريف 1986، أضحى المسيحيّون اللبنانيّون في فرنسا موضع اتهام بالإرهاب بعد الهجمات التي نُسبت إلى جورج إبراهيم عبد الله وأشقائه على أهداف في باريس. وكانت النتيجة وضع رجال أعمالٍ لبنانيّين في فرنسا تحت المراقبة مع هواتفهم. وفي نهاية عام 1987، تبيّن أنّ لبنانيّين مؤيّدون لإيران وشيعة عرب وليس مسيحيّون هم المتورّطون في الهجمات في فرنسا. فأصبح الرأي العام الفرنسيّ يرى أنّ لبنان كلّه رهينة قوى ومصالح أجنبيّة. وبعد انهيار عدد من المصارف اللبنانيّة والعربيّة في باريس عاميّ 1988 و1989، ووجّهت أصابع الاتّهام إلى اللبنانيّين بأنّهم شكّلوا «مافيا» استعملت كلّ الوسائل غير المشروعة للربح والإثراء[328].

وعلى الصعيد الثقافي، تغيّرت نظرة الفرنسيّ إلى اللبنانيّ مع قدوم شرائح اجتماعيّة لبنانيّة خلال الثمانينات ليس لديها مخزون ثقافيّ فرنكوفونيّ. ففي حين كانت تأتي البلاد فئات اجتماعيّة لبنانيّة ثريّة تتكلّم الفرنسيّة بطلاقة، نظراً إلى ارتيادها المدارس الفرنسيّة في لبنان، تغيّر الوضع بعد ذلك. فأضحى الكثير من اللبنانيّين، طلّاباً وعاملين في المطاعم، لا يجيدون اللغة الفرنسيّة.

- اللبنانيّون في ألمانيا الإتحاديّة

شكّلت ألمانيا الإتحاديّة منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، منطقة جذب لعدّة آلاف من اللبنانيّين من تجّار السيّارات المستعملة الذين أتوا هذا البلد بتأشيرة دخول

سياحيّة. وفي عام 1970، كان يوجد في ألمانيا الإتحاديّة 1,839 لبنانياً، ثمّ ارتفع عددهم إلى 2,282 في عام 1973. وحتّى ذلك الحين، كان اللبنانيّون يأتون إليها كرجال أعمال لا كعمّال، ويعملون في قطاعات المهن الحرّة، اندمجت أكثريّتهم في المجتمع الألمانيّ. فاحتلّ المسيحيّون، رغم قلّتهم إلى مجموع اللبنانيّين في ألمانيا، مناصب مهمّة على الصُعُد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. ومنهم أطبّاء وأساتذة، ورجال أعمال وموظّفون كبار في الشركات وفي تجارة السيّارات.

وعندما اندلعت الحرب في لبنان، كان في ألمانيا 2,873 لبنانياً من أصل 4,089,594 أجنبياً مسجّلاً. ولم يكن هناك حتّى ذلك الحين لبنانيّون من طالبي اللجوء السياسيّ. ويُلاحظ، أنّ من تقدّم بطلب لجوء سياسيّ بعد ذلك التاريخ، كانوا في معظمهم من الفلسطينيّين والأكراد اللبنانيّين الذين استفادوا من المراسيم التي صدرت منذ عام 1978 وسمحت لهم بدخول ألمانيا كأبناء بلدان مكتومة[329]. ويعود صدور هذه المراسيم إلى الضغوط التي مارستها الكنائس والجمعيّات الخيريّة والنقابات والبلديات، التي تهتمّ بمشكلات المهاجرين، على الأحزاب السياسيّة كي تولي قضية المهاجرين اهتماماً أفضل[330]. وبسبب المعارك في ضواحي بيروت الشرقيّة عاميّ 1975 و1976 لتطهير الجيوب الإسلاميّة الفقيرة هناك، فرّ إلى ألمانيا الإتحاديّة مسلمون أكثريّتهم من الشيعة من محلّة النبعة، وأكراد أيضاً، وفلسطينيّون من مخيّمات ضبيّه وجسر الباشا وتلّ الزعتر. وكان معظم هؤلاء من الفقراء وليس لديهم رأسمال، ولا تعليم، ولا مهنة، كي يعملوا في المصانع الألمانيّة[331].

وعلى الرغم من تأكيد رئيس وزراء ألمانيا الاتحاديّة هلموت كول (Helmuth Kohl) بعد مجيئه إلى السلطة عام 1982 بأنّ ألمانيا ليست بلداً مفتوحاً للمهاجرين، إلّا أنّ هجرة اللبنانيّين إليها ازدادت بعد هزيمة «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» على يدّ السوريّين في صيف 1976، ثمّ الاجتياحين الإسرائيليّين للبنان عاميّ 1978 و1982، و«انتفاضة 6 شباط 1984». فارتفع عددهم من 2,337 في عام 1984، إلى 19,039 في عام 1986. وفي عام 1987، تراجع عددهم إلى ما كان عليه قبل حرب لبنان. والسبب في ذلك يعود إلى إقفال ألمانيا الإتحاديّة طريق العبور الذي كان يسلكه عادة طالبو اللجوء من برلين الشرقيّة إلى برلين الغربيّة اعتباراً من 1 تشرين الأوّل 1986. لكنّ موجة اللجوء عادت إلى الارتفاع بعد فترة قصيرة، بعدما استخدم «تجّار تهريب البشر» طرقاً جديدة. فأخذ عدد اللبنانيّين يزداد باطّراد، ووصل إلى 16,229 لبنانياً في عام 1990, و5,723 فلسطينياً

وكردياً من لبنان[332]. أمّا سبب ذلك، فيعود إلى سقوط جدار برلين في 8 تشرين الثاني 1989، ما جعل اللبنانيّين وغيرهم يتسلّلون عبر الحدود غير المحروسة. ولم تتمكّن السلطات الألمانيّة الإتحاديّة من الحدّ من تلك الظاهرة إلّا بعد إعلان الوحدة في 3 تشرين الأوّل 1990. فوضعت رقابة على الحدود الألمانيّة الشرقيّة[333].

كيف كان اللبنانيّون يصلون إلى ألمانيا ويطلبون اللجوء السياسيّ؟

كان طالبو اللجوء، حتّى نهاية عام 1986، لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول أو إلى كفالة لدخول ألمانيا. كان بإمكان الشخص عند الحدود تقديم طلب اللجوء من دون أيّة تعقيدات، وذلك وفق القانون الألمانيّ الذي نصّ في مادّته 16.2.2 على أنّ ألمانيا **«تمنح حق اللجوء للملاحقين سياسيّاً»**. ومع ذلك، لم يكن من السهل عبور الحدود إلى ألمانيا الإتحاديّة، بسبب ضرورة حصول الشخص على تأشيرة دخول من قبل السفارة الألمانيّة في وطنه، وعدم السماح له بالصعود إلى الطائرة المتّجهة إلى ألمانيا من دون حصوله مسبقاً عليها. لكنّ طالبي اللجوء كانوا يحتالون بالقدوم عبر دولة أخرى، فكانت ألمانيا الديمقراطيّة تُسهّل دخول هؤلاء إلى برلين الغربيّة عبر عاصمتها لخلق المشكلات أمام حكومة ألمانيا الإتحاديّة. ووفق «اتّفاق بوتسدام» لعام 1945، لم يكن يُسمح لسلطات الحدود الألمانيّة الغربيّة بمراقبة الحدود مع برلين الشرقيّة. وهكذا، كان يدخل إلى ألمانيا عبرها حوالى 28% من مجموع طالبي اللجوء في ألمانيا.

وبالنسبة إلى العرب، كان معظم طالبي اللجوء السياسيّ من اللبنانيّين، الذين يأتون إلى مطار شونيفلد (Schönefeld) في برلين الشرقيّة، يحصلون على الفيزا من دون مشقّة، ثمّ يدخلون بوساطة القطار تحت الأرض (U-Bahn) إلى برلين الغربيّة. وبعد اتّفاق الدولتين الألمانيتين في الأوّل من تشرين الأوّل 1986 على ضرورة حصول الشخص الراغب في دخول برلين الغربيّة على فيزا إلى ألمانيا الغربيّة قبل حصوله على فيزا مرور من ألمانيا الشرقيّة، تراجعت نسبة العابرين من طالبي اللجوء عبر برلين الشرقيّة، وسجّلت انخفاضاً بنسبة 6.7% في السنوات الثلاث التالية. ثمّ عادت إلى الارتفاع عام 1990 بسبب الأحداث في أوروبا الشرقيّة[334].

يُبيّن الجدول (106)، أنّ إجماليّ عدد اللبنانيّين في ألمانيا الإتحاديّة (لبنانيّون وفلسطينيّون وأكراد) عام 1978 لم يتجاوز 7 آلاف شخص، ثمّ ارتفع إلى أكثر من 10 آلاف شخص بين عاميّ 1980 و1982. ومع وصول «الحزب الديمقراطيّ المسيحيّ» إلى السلطة عام 1982، بدأت الحكومة الألمانيّة تُسرّع إجراءات المحاكمة لطالبي

اللجوء السياسيّ، وتُخفّف في الوقت نفسه من التسهيلات الاجتماعيّة التي كانت تُمنح إلى المنتظرين صدور أحكام المحاكم الألمانيّة بالنسبة إلى أوضاعهم. وكما يُبيّن الجدول نفسه، تراجع عدد اللبنانيّين في ألمانيا خلال العامين 1983 و1984. لكنّ تردّي الأوضاع الأمنيّة في لبنان بعد عام 1986، والأزمة الاقتصاديّة منذ عام 1986، جعل لبنانيّين، وفلسطينيّين وأكراداً ممّن يعيشون في لبنان، يسلكون طريق ألمانيا الإتحاديّة عبر الدول الأوروبيّة المجاورة، وأهمّها ألمانيا الديمقراطيّة. وكما يُلاحظ من الجدول، فإنّ حوالى 50% و34% من اللبنانيّين في ألمانيا الإتحاديّة تقدّموا على التوالي عاميّ 1986 و1990 بطلبات للحصول على اللجوء السياسيّ.

جدول (106) تطوّر أعداد اللبنانيّين(*) في ألمانيا ومن ضمنهم طالبي اللجوء السياسيّ بين عاميّ 1978 - 1990 [335]

السنة	أعداد اللبنانيّين في ألمانيا الاتّحادية	طالبو اللجوء السياسيّ
1978	6,816	
1979	9,377	2,772
1980	10,339	1,457
1981	10,716	2,032
1982	10,950	1,165
1983	9,008	691
1984	9,247	1,451
1985	13,164	4,567
1986	21,944	10,840
1987	18,761	1,448
1988	22,257	4,233
1989	30,053	6,240
1990	47,123	16,229

(*) من ضمنهم فلسطينيّون وأكراد من لبنان

واللافت، أنّ عدداً قليلاً لا تتجاوز نسبته 3% إلى 5% من طالبي اللجوء اللبنانيّين في ألمانيا، كان بإمكانه الحصول على حقّ اللجوء السياسيّ، لأنّ القضاء الألمانيّ فسّر الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادّة السادسة عشرة المذكورة، بأنّ حقّ اللجوء السياسيّ هو للفرد الملاحق من قبل الدولة فقط، وليس من قبل ميليشيات أو تنظيمات. إنّ اعتقاد السلطات الألمانيّة أنّ أكثريّة طالبي اللجوء تأتي إلى البلاد لأسباب اقتصاديّة وليست سياسيّة، جعل المحاكم الألمانيّة ترفض بصورة عامّة طلبات اللجوء السياسيّ للبنانيّين وأكراد وفلسطينيّين من لبنان، وتعمل على تسفيرهم إلى بلدهم، إذا ما كان «مطار بيروت الدوليّ» مفتوحاً. إلاّ أنّ الكثير من المُرحَّلين كان بإمكانه العودة مجدّداً إلى ألمانيا الغربيّة عبر بوّابة برلين الشرقيّة، وتقديم طلبات لجوء جديدة. وفي حالات كثيرة، كان الترحيل لا يتحقّق بسبب استفادة طالبي اللجوء من المادّة 14 من الدستور الألمانيّ، التي لا تُجيز ترحيل أيّ طالب لجوء إلى منطقة تشهد حروباً. من هنا، كان طالب اللجوء اللبنانيّ في ألمانيا يحصل على ما يُسمّى «سماح» (Düldung)، الذي يمكّنه من البقاء مؤقّتاً في ألمانيا بانتظار هدوء الأوضاع في لبنان ثمّ تسفيره بعد ذلك[336]. وبسبب استمرار الحرب في لبنان، صدرت قوانين في الأعوام 1984 و1986 و1989، حصل بموجبها طالبو اللجوء السياسيّ على إقامات عاديّة. وبموجب قانون اللجوء الجديد لعام 1990، حصل طالبو اللجوء القادمون إلى ألمانيا قبل الأوّل من تموز 1990 على المعاملة نفسها[337].

ومن ناحية الانتماء الطائفيّ للبنانيّين في ألمانيا الإتحاديّة، لم يُشكّل هذا البلد منطقة جذب للمسيحيّين، لأنّ هؤلاء فضّلوا أميركا وأوستراليا على الإقامة فيه. لذلك، كان معظم اللاجئين إليه من الشيعة ويليهم السُنّة ثمّ الأكراد والفلسطينيّون. أمّا منشأ اللاجئين اللبنانيّين، فكان معظم الأكراد من مناطق المسلخ سابقاً والبسطة وزقاق البلاط ووادي أبو جميل. في المقابل، جاء الفلسطينيّون المسلمون من المخيّمات الفلسطينيّة في ضواحي بيروت ومن المحافظات[338].

لقد عاش اللاجئون اللبنانيّون في ألمانيا في ظروف سكن وعمل وتعليم صعبة. عندما كانوا يصلون إلى البلاد، كان يتمّ تجميعهم كلاجئين في معسكرات والاكتفاء بإعطائهم ما هو ضروريّ للحياة. وفي مرحلة لاحقة، جرى التقييد عليهم، وأصبحوا يحصلون على استمارات لشراء ما يحتاجونه من الطعام والمواد الغذائيّة، وعلى بطاقات لاستعمالها في المواصلات، بدلاً من المال النقديّ. وعندما كان بعض طالبي اللجوء

يجدون مسكناً لدى أقارب لهم أو أصدقاء، كانوا يحصلون في هذه الحالة على مساعدة اجتماعيّة بسيطة. وبارتفاع عدد أفراد الأُسرة، كان الدخل من المساعدة الاجتماعيّة يرتفع بدوره. مع ذلك، لم تكن المساعدة الاجتماعيّة (Sozialhilfe) تكفي لتغطية كلّ نفقات الأُسرة، أو للعيش حياة رخاء. وبعد الحصول على الإقامة، أيّ عقب صدور قرار المحكمة، يتحسّن وضع هؤلاء بشكل أفضل، فيحصلون على إفادة للسكن في «البيوت الاجتماعيّة» (Sozialwohnungen)، من دون أن يساعدهم هذا كثيراً.

ومن جهة أخرى، لم تكن ظروف العمل مناسبة للكثير من اللبنانيّين، وكان بينهم عاطلون عن العمل أو لا يحملون إجازات عمل. وفي عام 1980، قرّرت الحكومة الألمانيّة منع طالبي اللجوء من العمل لمدّة سنة واحدة، ثمّ جعلتها سنتين منذ عام 1981، ولمدّة خمس سنوات في عام 1985، وسمحت للبلديّات بتشغيل طالبي اللجوء بأجرٍ رمزيّ. لكنّ هذا الإجراء، أو تقصير مدّة صدور قرار المحكمة في شأن منح حق اللجوء (قانون عام 1982)، لم يحدّ من قدوم آلاف اللبنانيّين إلى ألمانيا.

وبالنسبة إلى مستويات التعليم، كان دخول الأطفال اللبنانيّين إلى حادقات الأطفال محصوراً جدّاً. وكانت أعداد قليلة جدّاً من هؤلاء تصل إلى التعليم الجامعيّ، ويكتفي ما تبقّى منهم بشهادات مهنيّة أو البكالوريا (Abitur). وقد انتشرت الأميّة وشبه الأميّة بين اللاجئين اللبنانيّين، وانعكست على قدرتهم في الحصول على وظيفة أو ممارسة مهنة[339].

وبسبب تدنّي مستويات التعليم والثقافة وجهل اللغة الألمانيّة من جهة، والموقف الألمانيّ العامّ السلبيّ من الأجنبيّ من جهة أخرى، لم يحدث تواصل بين اللاجئين اللبنانيّين والمجتمع الألمانيّ. فكانت فترة الإقامة الطويلة تؤدّي في بعض الأحيان إلى تحسين نسبة اتصال الرجال اللبنانيّين بالألمان من خلال العمل اليوميّ. أمّا النساء، فانعزلت الكثيرات منهنّ عن المجتمع الخارجيّ، حتّى أن بعضهنّ لم تكن تذهب إلى التسوّق. لقد أفادت نصف عيّنة مستجوَبة أنّها تعلّمت أشياء كثيرة من المجتمع الألمانيّ، من ناحية النظام والتسامح والنظافة والصدق والحفاظ على دقّة المواعيد والقانون وفهم الديمقراطيّة. وعندما كانت المسألة تتعلّق باكتساب أبنائهم العادات والثقافة الألمانيّة، كان جميع المستجوَبين من المسلمين ضدّ ذلك، وبخاصّة ما يتعلّق بممارسة بناتهم الحريّة وفق أسلوب الحياة هناك[340]. وعلى الرغم من ذلك، لم

يستطع العديد من اللبنانيّين الاندماج في المجتمع الألمانيّ. وهذا لا يعود إلى عدم الرغبة في تقبّلهم فحسب، بل إلى القوانين الألمانيّة التي كانت تضع عقبات وقيوداً في وجه تجنيس الأجانب هي الأكثر صرامة في أوروبا.

وبسبب قيام العديد من اللبنانيّين بالاحتيال على هذه القوانين عبر الزواج من ألمانيّات وبالتالي اكتساب الجنسيّة الألمانيّة، كانت «دائرة الزواج المدنيّ» (Standesamt) تسمح لنفسها بتحذير الفتيات الألمانيّات العازمات على الزواج من أجانب بعامّة ومن عرب ومسلمين ولبنانيّين بخاصّة، من مساوئ مثل هذا الزواج، عبر الاختلاء بهنّ بعيداً عن رقابة الزوج المنشود. وانحصر هذا التحذير بمعتقد اللبنانيّ إذا كان مسلماً وإمكان أن تكون لديه زوجة أخرى وأولاد في لبنان. لكنّ بعض اللبنانيّين تمكّن من الاتجار بمسألة الزواج بألمانيّات، عبر إجراء عقود زواج صوريّة في الدوائر الرسميّة، لقاء مبلغ من المال تحصل عليه الفتاة الألمانيّة من دون أن يحصل الزواج فعلاً. ونتيجة تجارب سيئة مع لبنانيّين (الزواج لأكثر من مرّة)، أصبحت «دائرة الزواج المدنيّ» تشترط على طالبي الزواج اللبنانيّين من ألمانيات، إحضار وثائق إضافيّة موثوقة تُثبت عزوبيتهم.

– لجوء اللبنانيّين إلى السويد والدنمارك

بعد صدور قانون الإجراءات القضائيّة لطالبي اللجوء السياسيّ في ألمانيا عام 1982، تراجع بشكلٍ كبيرٍ مستوى معيشة هؤلاء، ممّا دفع اللبنانيّين إلى السفر إلى السويد والدنمارك وهولندا بدلاً منها. فارتفعت نسبة طالبي اللجوء في تلك البلدان بشكلٍ كبيرٍ منذ عام 1984. وكان معظم اللاجئين إلى الدنمارك من البولونيّين واللبنانيّين والعراقيّين والإيرانيّين والأفغان والباكستانيّين. وخلال عامَي 1987 و1988، شكّل اللبنانيّون في السويد، وفي طليعتهم السريان، ثالث مجموعة لاجئين بعد الأتراك والإيرانيّين، وبلغوا 8,830 نسمة من دون الفلسطينيّين والأكراد. وممّا ساعد على الهجرة، القوانين الميسّرة المنسجمة مع «اتفاقيّة جنيف للجوء السياسيّ» لعام 1951، التي أطلقتها هذه الدول، واعترفت بموجبها باللاجئين جرّاء الحروب، ما سهّل قدومهم إلى البلاد لأسباب إنسانيّة، وماديّة أيضاً (= الحاجة إلى اليد العاملة)[341]. وبعد عام 1983، أخذت هذه الدول تُصعّب قوانين اللجوء للحدّ من تدفّق اللاجئين، واتّفقت مع ألمانيا الديمقراطيّة على إجراءات في هذا الشأن. وقد

مارس اللبنانيّون في السويد أعمال التجارة والخياطة، وعملوا في وسائل النقل المشترك وفي المصانع والمستشفيات والمطاعم، وفي مهنة الحلاقة. إضافة إلى ذلك، تكاد تكون مدينة سودرتيليا (Sodertelieh) مستقرّاً لهم، وكذلك بعض أحياء نورشبوريغ (Norköping). وقد انضمّ بعضهم إلى الأحزاب السويديّة[342].

وبسبب الشائعات عن معاملة أفضل للاجئين اللبنانيّين في الدنمارك، بدأ لبنانيّون يفدون إلى هذه البلاد عبر أراضي دول أوروبيّة منذ ثمانينات القرن الماضي، وبخاصّة من ألمانيا الإتّحاديّة بسبب ضعف الرقابة على الحدود المشتركة. فبين حزيران 1985 وتشرين الأوّل 1986، وصل إليها ثلاثة آلاف لبنانيّ من طالبي اللجوء السياسيّ. وخلال الفترة نفسها، كان من السهل عليهم دخولها إذ سمح قانون الأجانب (Alien Act) عام 1984 لأيّ شخص أن يصل إلى حدود البلاد والادّعاء أنّه لاجئ سياسيّ كي يدخلها. ولكن في 17 تشرين الأوّل 1986، عادت حكومة المحافظين في الدنمارك عن هذا القانون مستندة إلى بروتوكول الأمم المتّحدة حول اللاجئين، الذي لا يسمح بدخول البلاد للشخص الذي يأتي من «منطقة آمنة»، أيّ من لبنان عبر فرانكفورت إلى الدنمارك. فأصبحت تُعيد اللاجئ اللبنانيّ إلى ألمانيا، حتّى ولو هبط دقائق في مطار آخر قبل وصوله إليها. وكان الهدف من تعديل قانون عام 1984، هو الحدّ من اللجوء إلى البلاد عبر ألمانيا. كما كان يفد إليها، لبنانيّون لم يحصلوا على اللجوء السياسيّ في ألمانيا، ممّا سبّب مخاوف الحكومة الدنماركيّة وجعلها تتحدّث عن ضغط بشريّ عليها.

وبعد صدور قانون 1986، أصبح من الصعب على اللبنانيّ الوصول إلى الدنمارك، حيث كان يُعتقل في «الدول الآمنة» التي يطأها قبل الوصول اليها. وهذا ما سبّب تراجعاً في أعداد اللاجئين إلى البلاد، من عدّة مئات في الشهر إلى عدّة مئات في السنة. والجدير بالذكر، أنّ أوضاع الذين دخلوا الدنمارك بغرض الحصول على اللجوء السياسيّ، ساءت نتيجة نظرة الحكومة الدنماركيّة إليهم، على أنّهم لاجئو حرب أو ساعون إلى الاستفادة الاقتصاديّة واستغلال الدولة الراعية. كذلك، نُظر إلى اللبنانيّين على أنّهم ضحايا العنف وليسوا لاجئين سياسيّين. وزاد قدوم اللبنانيّين إلى البلاد مع عائلاتهم من درجة الشكّ لدى السلطات المختصّة. وكان التساؤل الكبير الذي طرحته السلطات الدنماركيّة يدور حول كيفيّة أن يكون الشخص لاجئاً ويتمكّن من بيع منزله وممتلكاته في لبنان ومن ثمّ الهجرة مع أُسرته. فاللاجئ السياسيّ يفرّ في العادة تاركاً كلّ شيء خلفه. إلى ذلك، لم يستطع اللبنانيّون أن يعطوا الدنماركيّين الانطباع بأنّهم

لاجئون سياسيّون، بسبب أعمال السرقة التي تورّطوا فيها والاشتباكات في ما بينهم[343].

لقد جعلت الدنمارك «مخيّم جيدروب» (Jyderup) البعيد حوالى 80 كيلومتراً غربيّ كوبنهاغن في جزيرة زيلند (Zealand) مركزاً لطالبي اللجوء السياسيّ من لبنان، من فلسطينيّين ولبنانيّين، إضافة إلى مخيّم في كالندربورغ (Kalundborg) شمال جوتلند (Jutland). وظلّ المركز الأخير يعمل حتّى إغلاقه في ربيع 1987. وتحدّث أحد محقّقي اللجوء السياسيّ في الدنمارك عن صعوبة قبول الأجنبيّ أو دمجه في المجتمع الدانمركيّ[344]، بسبب احتمال أن يكون إرهابيّاً[345]. وهذا ينطبق على اللبنانيّ في بريطانيا وفرنسا وبلدان المهجر الأخرى. وعلى الرغم من التزام الحكومة الدنماركيّة بمبادئ حقوق اللاجئين، إلّا أنّ الهجرة الآسيويّة الضخمة إلى البلاد تسبّبت في ردّة فعل شعبيّة «نازيّة» مستوردة من الجارين الألمانيّ والسويديّ، على حدّ قول أحد المراقبين[346].

لقد انعكست حرب لبنان على المهاجرين اللبنانيّين في الدنمارك وانتماءاتهم الطائفيّة. ففي مخيّم الإقامة في جيدروب، كانت تحصل منازعات بين السُنّة والشيعة، وبين الفلسطينيّين واللبنانيّين، بعدما نقلوا معهم إلى الدنمارك كلّ خلافاتهم السياسيّة. لقد احتوى المخيّم على بقايا ميليشيا «المرابطون» وشيعة من «حركة أمل»، وعلى أكراد لبنانيّين. وبدءاً من تشرين الأوّل 1985، بدأ طالبو اللجوء من طرابلس التابعون إلى «حركة التوحيد الإسلاميّ» يفدون إلى الدنمارك، بعدما كانت أكثريّة الوافدين حتّى ذلك الحين من بيروت الغربيّة. فكانوا يختلفون عن سُنّة بيروت في تفشّي الأصوليّة بينهم والإحباط والغضب الشديدين اللذين تملّكانهم بسبب هزيمتهم الأخيرة في المعارك على يد السوريّين وحلفائهم في أيلول عام 1985. كان معظمهم يجهل اللغة الإنكليزيّة، ممّا أفقدهم تعاطف الدانمركيّين، حيث نُظر إليهم على أنّهم جزء من موجة لجوء لا تنتهي.

وما يُلفت النظر، أنّ وزارة الخارجيّة الدنماركيّة اعتبرت ما قام به السوريّون في طرابلس عام 1985 مقبولاً، وأنّ المدينة أضحت، نتيجة ذلك، آمنة تحت الوجود العسكريّ السوريّ، متناسية ما قامت به القوّات السوريّة وحلفاؤها من تصفية بحقّ أنصار التوحيد. من هنا، اقتصر منح اللجوء السياسيّ على كبار رجالات التوحيد،

وكان يُقال لصغارهم من قبل ممثّلي الوزارة المذكورة لدى «المجلس الدانمركيّ للاجئين» (Danish Refugee Council)، «**يمكنكم العودة إلى طرابلس الآن، فالسّوريون سوف يحمونكم**». ويعتقد برين ماكغوير، أنّه كان هناك سوء فهم لدى السلطات الدنماركيّة حول وضع «حركة التوحيد» في طرابلس. فهل كان هذا عن قصد أم من دون قصد؟ على كلّ حال، أُعيد معظم أعضاء الحركة إلى لبنان، باستثناء قلّة منهم. وبعد التصفيات بحقّ «حركة التوحيد» في باب التبّانة بطرابلس من قبل السوريّين في عيد الميلاد 1986، وتناول الصحافة العالميّة ما حدث، أوقف الدانمركيّون ترحيل ميليشيا التوحيد الذين وصلوا إلى الدنمارك بعد شهرين على هزيمة تنظيمهم. وحصل هؤلاء على حقّ اللجوء، ليس اقتناعاً بوضعهم، بل استفادة من عامل الشكّ[347].

وبعد الاشتباكات العنيفة في بيروت الغربيّة في ربيع 1986 وقيام منظّمة من السُنّة ضدّ «حركة أمل» في أيّار 1986 تُسمّي نفسها «حركة 6 شباط»، أصبح واضحاً للسلطات الدنماركيّة صعوبة إرجاع سُنّة بيروت إلى بلدهم في ظلّ الصراع المذهبيّ في العاصمة اللبنانيّة. فتمّ تأجيل ترحيلهم. لكنْ بعد عودة الهدوء النسبيّ إلى بيروت الغربيّة في نهاية حزيران بدخول المراقبين السوريّين إليها، عادت السلطات الدنماركيّة عن موقفها السابق، وقامت بترحيل جميع اللبنانيّين. وتحدّثت تقارير «لجنة العفو الدنماركيّة» التابعة لـ «لجنة العفو الدوليّة» عن سوء معاملة تعرّض لها اللاجئون اللبنانيّون في الدنمارك، وإجبار البعض منهم على التوقيع على وثائق تُثبت أنّهم يُغادرون البلاد بمحض إرادتهم.

على كلّ حال، سمحت السلطات الدنماركيّة لأُسر لبنانيّة لديها أطفال بالإقامة المؤقّتة في البلاد على أُسس إنسانيّة منذ كانون الأوّل 1985. لكن بعض اللبنانيّين عمد إلى الاحتيال للحصول على إقامة من خلال الزواج من دانمركيّات. وباستثناء بعض الحالات الفرديّة، كان هذا الزواج لا يدوم طويلاً، ريثما يحصل الزوج اللبنانيّ على الجنسيّة. وبين كانون الثاني 1987 ومطلع نيسان 1987، لم يُطرد أيّ لبنانيّ من البلاد. بعد ذلك التاريخ، عاد الدانمركيّون عن الموافقة على طلبات اللجوء، وأذنت «وزارة العدل الدنماركيّة» للشرطة المحليّة بطرد اللبنانيّين بحجة، أنّ الجيش السوريّ، الذي دخل إلى بيروت الغربيّة في شباط 1987، أعاد الأمن إلى هذا الشطر من العاصمة اللبنانيّة، فأصبح من الصعب على اللاجئين اللبنانيّين الاستمرار في البقاء في الدنمارك.

تسبّب تغيّر السياسة الدنماركيّة تجاه طالبي اللجوء السياسيّ من اللبنانيّين في حالات ذعر في مخيّمات اللجوء، فردّ هؤلاء على خطوة السلطات الدنماركيّة باحتلال كنيسة سانت ماري في كوبنهاغن أثناء عيد الفصح في نيسان 1987، وسط استياء الدانمركيّين، وخصوصاً أنّ المحتلّين كانوا من المسلمين. وتحت ضغط الصحافة والمنظّمات الإنسانيّة، اضطرّت الحكومة الدنماركيّة إلى تأجيل تنفيذ قرارها في ضوء استمرار تردّي الأوضاع في لبنان. من هنا، حصل العديد من اللبنانيّين على إقامات على أسس إنسانيّة[348].

أمّا المسيحيّون من أنصار إيلي حبيقة، فحضر عدد منهم إلى الدنمارك بين شباط وآب 1986، بالتزامن مع سقوط «الاتّفاق الثلاثيّ» على أيدي جعجع وأمين الجميّل و«الجبهة اللبنانيّة»، وطرد حبيقة من الشرقيّة. وبعد محاولة الأخير الفاشلة لاقتحام الشرقيّة في 27 أيلول 1986، حضر عدد مماثل من أتباعه إلى الدنمارك. وما لبثت الحكومة الدنماركيّة أن أقفلت حدودها في وجه المزيد من هؤلاء. وفي الأشهر الأولى من عام 1988، حصل كلّ فرد من أنصار حبيقة وصلت قضيّته إلى «مجلس اللاجئين» على اللجوء السياسيّ. وذكرت المصادر أنّ بعض طالبي اللجوء من المسيحيّين كانوا يكذبون ويدّعون اشتراكهم في القتال ضدّ جعجع إلى جانب حبيقة[349]. وكانت المحاكمة تنقلب في بعض الأحيان ضدّ طالب اللجوء بسبب سوء الترجمة، وعدم أمانتها، أو رغبة المحكمة في اختصار المحاكمة والمرافعات، أو نتيجة إعطاء طالب اللجوء معلومات كاذبة عن وضعه السابق في لبنان، أو إخفاء معلومات، أو زيارة لبنان أثناء إقامته في الدنمارك ومرحلة تقديمه الطلب. من هنا، لم يكن مستغرباً أن يأتي رفض المحاكم لطلبات اللجوء بنسبة 100%. وعندما كان هؤلاء يُميّزون الحكم لدى محكمة أعلى، كانت محكمة التمييز تُثبّت الحكم السابق[350]. من هنا، أصبح الحصول على لجوء في الدنمارك للذين جاءوا منذ تشرين الأوّل 1987 صعباً جدّاً[351].

لقد وجد اللبنانيّون الذين حصلوا على لجوء في الدنمارك، ومعظمهم من المسلمين، صعوبة في الاندماج في ثقافة جديدة. وكثير من أسرهم عزلت نفسها عن المجتمع، ولم تستفد من التقديمات الاجتماعيّة والتعليميّة، فأضحت مجرّد بروليتاريا فقيرة على نسق العمّال الأجانب الذين جاءوا إلى البلاد في الستينات من القرن العشرين للعمل في المصانع، والذين لا يتكلّمون اللغة الإنكليزيّة، ولم يتعلّموا اللغة الدنماركيّة بشكلٍ صحيح، أو يندمجوا في مجتمعهم الجديد. وجاء في أحد التقارير، أنّ اللبنانيّين

السُنّة في الدنمارك كانوا يتكلّمون الإنكليزيّة بشكلٍ أفضل من الشيعة. على عكس ذلك، أتى الأكراد من لبنان إلى الدنمارك كأفراد وتزوج بعضهم من دانمركيّات وصادقوا الدانمركيّين، ونجحوا في شقّ طريقهم. فتعلّموا اللغة المحليّة واستفادوا من فرص التعليم[352].

8 - استنتاج

على مدى سنوات الحرب، تضافرت أسباب عدّة متداخلة كانت وراء التهجير القسريّ داخل لبنان والهجرة القسريّة إلى خارجه. فمحاولات الميليشيات المتنافسة تحقيق صفاء طائفيّ أو مذهبيّ في مناطق سيطرتها، أو الانتقام من أعمال عنف لحقت باتباع ديانتها ومذهبها، أو السيطرة على بلدات ومواقع إستراتيجيّة مهمّة، أو ضرب مرتكزات سياسيّة وأسّس اقتصاديّة لمناطق الخصم، كانت كلّها وراء تهجير السكّان من الفريق الآخر. وهناك من الناس، من فضلّ الترحال الطويل عبر البحار على الخضوع للتهجير الداخليّ، وخصوصاً بعد تدهور الأوضاع الاقتصاديّة في لبنان منذ الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982.

وفي الحالتين كلتيهما، التهجير داخل البلاد والهجرة إلى خارجها، عانى الناس من مختلف الطوائف والمناطق من مساوئهما. فاقتلاع الإنسان من أرضه وزرعه قسراً في غير بيئته، لم يكن سهلاً من ناحية الاندماج في المجتمع الجديد، سواء في لبنان أو في المهجر، وكذلك التعايش مع ثقافات جديدة، أو الانخراط في سوق العمل. وقد تتشابه ظروف من تهجّر مع من هاجر. فكلٌّ منهما حمل معه رأسماله وثقافة قريته وبلدته ومدينته وتناقضات مجتمعه اللبنانيّ إلى بيئته الجديدة في لبنان أو في المهجر. وإذا كان لبنان قد انقسم عمليّاً بفعل التهجير إلى كانتونات طائفيّة، فقد تحوّل المهجر بشكلٍ عام إلى هذا النوع من «الكانتونات» أو «الغيتو»، عندما كان اللبنانيّون لأسباب طائفيّة وحزبيّة يعيشون منعزلين عن بعضهم بعضاً. إنّ أفضل مثال على ذلك، هو «تعايش» اللبنانيّين في ديترويت وناحيتها ديربورن وفي مدينة سيدني بأوستراليا، حيث عاش كلٌّ من المسيحيّين والمسلمين منفصلين عن بعضهم بعضاً في أحياء خاصّة بهم من دون «خطوط تماس» أو «خطوط خضراء». لقد تحدّثت «الإرساليّة المارونيّة في أكرا» عن النفور بين المسلم والمسيحيّ، وعن تعايش كاذب جمع بينهما وحَذَرِ الفريقين من بعضهما بعضاً بسبب رواسب حزبيّة وسياسيّة[353].

حتّى الصراعات الحزبيّة ضمن الطائفة الواحدة، وجدت لها تذكرة سفر إلى المهجر. فصراعات «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعي»، وما دار من نزاعات بين «حزب الله» و«حركة أمل» وبين التنظيم الأخير و«المرابطون»، وبين «حركة التوحيد الإسلاميّ» والتنظيمات اليساريّة في أميركا وأوستراليا وإفريقيا الغربيّة والدنمارك، شكّلت جميعها انعكاساً واقعيّاً لتناقضات المجتمع اللبنانيّ، وكشفت عن البعد الخارجيّ للأزمة اللبنانيّة: الفلسطينيّ والسوريّ والإسرائيليّ. وليس هناك ما يُشير إلى أنّ صراعات هذه القوى كانت حول كيفيّة إصلاح نظام لبنان الطائفيّ السياسيّ وإعادة التعايش الطوائفيّ إلى حاله السابق. فكما كان لبنان ساحة خلافات لبنيه حول العامل الخارجيّ، كذلك شكّل المهجر ساحة نزاع وخلاف بينهم حول هذا العامل. ولهذا السبب، ضعفت جمعيّات اللبنانيّين الوطنيّة التي تأسّست في المهجر أو تلاشت، بعدما انبرى اللبنانيّون إلى تأسيس جمعيّاتهم الطائفيّة والمذهبيّة والقرويّة، واختلفوا حول من يسيطر على الكنيسة أو على المسجد والمدرسة. ولاحظ أحد الباحثين، أنّ «الوطن» أصبح بالنسبة إلى اللبنانيّ في المهجر الطائفة التي ينتمي إليها ويصف نفسه بها. كان بإمكان مدرسة «وطنيّة» أن توحّد بين المسيحيّين والمسلمين في المهجر، لكنّ السبق كان للمدرسة الطائفيّة.

لقد خدم التهجير إستراتيجيّات القوى الميليشياويّة والسياسيّة الساعية إلى إقامة الكانتونات الطائفيّة وصولاً إلى تقسيم البلاد، وحصل أيضاً ضمن الفريق الواحد لأسباب سياسيّة وحزبيّة. وبشكل عامّ، أسفر التهجير عن تقاسم المعاناة بين الذين كانوا عرضة له، سواء من المسلمين أو من المسيحيّين. لكنّ أهمّ ما أسفر عنه، هو ضرب التعايش بين اللبنانيّين. فبعدما كانت بيروت واحدة موحّدة لكلّ أبنائها، أضحت بيروتين يتقاسمها المسلمون في شطرها الغربيّ، والمسيحيّون في شطرها الشرقيّ، وتفصل بينهم خطوط «تماس» و«معابر»، وهذا ينطبق على أكثر من منطقة في لبنان. كما أدّى التهجير إلى إضعاف الروابط القرويّة والعائليّة لسكّان القرى، بسبب توزّعهم في مناطق سكنهم الجديدة. لكنّهم، سرعان ما استطاعوا إعادة اللحمة في ما بينهم والسكن في تجمّعات أعادت أواصر الأُسرة الممتدّة من جديد، فضلاً عن النزعة الطائفيّة والمذهبيّة والمناطقيّة.

لقد تسبّب التهجير بمعاناة لمن وقع ضحيّة له، من ناحية الاقتلاع من الأرض وبالتالي الانتقال إلى أوضاع سكن ومعيشة وعلاقات اجتماعيّة وخدمات مزرية، إلّا أنّه

أدّى كذلك، إلى حدوث تحوّلات في طبيعة النسيج الاجتماعيّ، وخصوصاً في «بيروت الكبرى»، تمثّلت بتغيير الخارطة السكّانيّة. صحيح أنّ سكّان البيروتين رحّبوا بداية بالمهجّرين من أبناء طائفتهم ومذهبهم، كما حصل بالنسبة إلى استقرار موارنة الأطراف في المنطقة الشرقيّة، والشيعة في بيروت الغربيّة، إلّا أنّ هذا التهجير غيّر من وجه «بيروت الكبرى». ففي بيروت الشرقيّة، أدّى انخراط موارنة الأطراف في الميليشيات والتجاوزات التي قاموا بها إلى امتعاض السكّان «الأصليّين» وحدوث تنافر بينهم وبين «الطارئين». وإلى بيروت الغربيّة وبعض أحيائها الراقية، حمل المهجّرون الشيعة معهم إلى بيئتهم الجديدة كلّ ثقافة الريف وعاداته الاجتماعيّة، ولم يكتفوا بذلك، فقد نمت الأصوليّة الشيعيّة عبر «حزب الله» بالتزامن مع نموّ الأصوليّة السُنّية عبر «الأحباش» و«الجماعة الإسلاميّة». فأُقيمت المصليّات والحسينيّات واحتفالات عاشوراء والمولد النبويّ الشريف بشكلٍ لم يحصل من قبل. وممّا زاد من التنافر بين الفريقين، هو انخراط الشبّان الشيعة في التنظيمات المسلّحة وممارساتهم اليوميّة التي أقلقت السُنّة.

كانت تداعيات التهجير، التي ذكرناها، مسؤولة مباشرة عن الهجرة، وخصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982 ودخول البلاد تدريجيّاً في أزمتها الاقتصاديّة التي ظهرت بوضوح بعد عام 1984. من هنا، تداخلت العوامل الأمنيّة والسياسيّة مع العوامل الاقتصاديّة، لتجعل من الهجرة مشروعاً جماعيّاً للأُسرة اللبنانيّة. وقد شكّلت بلدان الخليج العربيّة منطقة جذب بالنسبة إلى مسلمي لبنان لسبب دينيّ - ثقافيّ جعلهم لا يشعرون بالغربة في بيئتهم الإسلاميّة الجديدة. كما كان الخليج المنطقة التي جذبت إليها من أراد العمل وجَمْع ما يمكنه من الثروة ثمّ العودة إلى البلاد عند استقرار الأوضاع. وعلى كلٍّ حال، كانت سياسات بلدان الخليج تقف عقبة في وجه اندماج الأجنبيّ فيها. فظلّ المسلم والمسيحيّ في بلدان الخليج غريبين تمنعهما قوانينها من الاندماج في مجتمعاتها.

لقد كانت هناك محطّات هجرة مؤقّتة وأخرى دائمة. فشكّلت قبرص واليونان وسورية ومصر والأردن ملاذاً مؤقّتاً للفارّين من جحيم لبنان. فالقرب الجغرافيّ لهذه الدول منه، جعل اللبنانيّ على مقربة من أحداث بلاده وتطوّراتها، حتّى أنّ الانتقال بين هذه البلدان ولبنان كان يتمّ بسهولة في الفترات التي يتوقّف فيها إطلاق النار. وفي المقابل، شكّلت إفريقيا الغربيّة منطقة هجرة للكثيرين، وخصوصاً من الشيعة، ولفترات أطول من بقيّة البلدان التي أتينا على ذكرها. إنّ الهجرة إلى بلدان إفريقيا الغربيّة، حدثت في العادة من

أجل جمع الثروة، وما أن يتحقّق ذلك حتّى يعود المهاجر إلى وطنه، أو يسبقه رأسماله إلى هناك من خلال بناء الفيلّات والدخول في مشاريع مضاربة عقاريّة.

ومن ناحيتها، شكّلت أوروبا الغربيّة محطّة للاستقرار أو العبور إلى أميركا وأوستراليا. لكنّ خصائص الهجرة إليها اختلفت عن تلك التي إلى دول الخليج العربيّة أو إفريقيا الغربيّة. فالبرجوازيّة اللبنانيّة، وفي مقدّمها المارونيّة، سلكت وجهة فرنسا بتأثير من الفرنكوفونيّة والعلاقات التاريخيّة بين لبنان وفرنسا، وتمكّنت من استثمار أموالها في مشاريع تجاريّة وصناعيّة وإثبات حضورها الثقافيّ. كذلك الحال، كانت سويسرا حكراً على الطبقة اللبنانيّة الغنيّة. وعلى عكس ذلك، سلك السريان طريق السويد وكانوا مثالاً على الاندماج في المجتمع وفي سوق العمل، في حين توجّه الشيعة والسُنّة على التوالي إلى ألمانيا والدنمارك وكان معظمهم من الطبقات الشعبيّة التي عاشت على أموال المساعدات الاجتماعيّة للحكومات الألمانيّة.

أدّى تدفّق اللبنانيّين في أميركا الشماليّة وأوستراليا إلى قيام أحياء فيهما غلب عليها الطابع اللبنانيّ - العربيّ. وقد اختلفت حياة المحدّرين من أصل لبنانيّ عن أولئك المهاجرين الجدد من الدفعات التي أفرزتها حرب لبنان. فتمكّن الأوّلون من الاندماج إلى حدٍّ معيّن في المجتمع، بينما رفض بعض من الآخرين هذه العمليّة وقدّموا نماذج أدوار اجتماعيّة متعدّدة. فنجد من بينهم المنقطع عن الدراسة، والعاطل عن العمل، والمجرم، والتاجر الناجح ورجل الأعمال، إضافة إلى الفنّان والأكاديميّ. لقد تمكّن المسيحيّ بشكل عامّ من الاندماج في بيئته الجديدة اجتماعيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً لأسباب تتعلّق بالدين والثقافة والمؤهّلات العلميّة والقدرات الاقتصاديّة. في المقابل، رفض المسلم عمليّة الاندماج هذه لسبب دينيّ - ثقافيّ عبّر عنه في ابتعاده عن الثقافة المجتمعيّة الغربيّة وعن لغة البلد المضيف، كذلك في لباس المرأة المسلمة في المدرسة وعلى الطرقات العامّة، وفي حضور الدروس الدينيّة في المساجد وتعلّم العربيّة، ووضع صور الشخصيّات والقيادات الدينيّة في المنازل. وجرى تبرير ذلك، بأنّ التمسّك بالإسلام يُساعد على مقاومة الضغوط التي تفرضها الثقافة الغربيّة والمحيط الاجتماعيّ الغربيّ على الأُسرة الإسلاميّة. وفي كثير من الأحيان، كان إظهار التديّن لتأكيد الانتماء إلى هويّة الإسلام، أي رفض قيم الغرب وثقافته، وبالتالي ضمان بقاء المسلم مختلف عن «الآخر»، منفصل عن مجتمعه الغربيّ ومتكامل مع نفسه. وبسبب هذا الموقف الإسلاميّ من الغرب من ناحية، والنظرة السلبيّة العامّة للمجتمعات الغربيّة

تجاه «الأجنبيّ أو الغريب» من ناحية أخرى، لم يكن من السهل اندماج المسلم اللبنانيّ في مجتمعه الجديد.

بناءً على ما سبق، عزل المسلم اللبنانيّ نفسه في أحياء وفي تجمّعات طائفيّة أو مذهبيّة كانت في كثير من الأحيان استحضاراً لمجتمع القريّة اللبنانيّة بتقاليده وعاداته، حتّى بأُسره الممتدّة، ولم تربطه بمجتمعه الجديد سوى الإعانة الماليّة التي كان يحصل عليها من سلطات بلدان المهجر. فلا مشاركة اجتماعيّة ولا انخراط في الحياة السياسيّة، ولا إلمام بلغة البلد الذي يعيش فيه. وهذا ما حدا بأحدهم إلى تشبيه أحياء في ديربورن الأميركيّة بمنطقة النبعة اللبنانيّة لكثرة لافتات المحال باللغة العربيّة، والتجمّعات حولها، وألعاب الورق والأصوات العالية والعبارات العربيّة المتبادلة، والأعراس والحفلات الفلكلوريّة.

لقد طرحت مسألة اندماج المسلم في مجتمعه الجديد معها إشكاليّة دقيقة، وهي سماح الشاب، بشكلٍ عام، لنفسه بالتكيّف مع حياة المجتمع الغربيّ (الخروج مع الفتاة الأجنبيّة)، ومنع ذلك عن الفتاة المسلمة، ما كان يؤدّي في معظم الأحيان إلى حدوث صدام داخل الأُسرة، بين الأهل الذين يريدون أن يبقى أولادهم في «جلباب» ثقافة القرية اللبنانيّة وتقاليدها، وبين الأبناء والبنات، الذين يتعرّضون في كلّ يوم إلى تأثير الخارج عليهم. من هنا، عمل الأهل على تزويج بناتهم من لبنانيّين في المهجر، أو استحضار «زوج تحت الطلب» من القريّة في لبنان عبر إغرائه بالجنسيّة الأميركيّة أو الأوستراليّة أو الكنديّة. وهناك أُسر إسلاميّة استحضرت زوجات لأبنائها من لبنان خشية الإقدام على الزواج من أجنبيّات[354].

لقد انعكست سلباً عزلة فئة كبيرة من اللبنانيّين عن مجتمعاتها الجديدة في المهجر واحتفاظها بخصائصها التي أتت بها، وعدم إلمام الكثير من أفرادها بلغة البلد المضيف، فضلاً عن تصرّفات البعض في ما يتعلّق بأوضاع العمل والعطالة والإعانات الاجتماعيّة. فجعل هذا الأمر دولاً مثل ألمانيا والسويد والدنمارك تسنّ قوانين تعدّل بموجبها في سياستها تجاه هجرة اللبنانيّ، متجاوزة الأسباب الإنسانيّة التي دفعتها إلى استقباله في الأصل. وهذا ما دفع بعض اللبنانيّين للجوء إلى العنف والإخلال بالقانون. ووفق «مفوضيّة شرطة برلين للإجراءات الوقائيّة» فإنّ أكثر أعمال العنف والإجرام، ارتكبها لاجئون من أصل لبنانيّ أو فلسطينيّ[355].

وعلى الرغم من هذه النواحي السلبيّة، كان للبنانيّ على العموم حضوره في بلدان

المهجر، في الخليج العربيّ وأفريقيا وأوروبا وفي ما وراء المحيطات. فتمكّن من إثبات نفسه في مجالات العلم والمهن والاقتصاد، وخصوصاً في الولايات المتّحدة وفرنسا، وتشكيل قوّة اقتصاديّة - سياسيّة - إعلاميّة حازت على الاحترام والتقدير. لكنّ «فرار» المثقّف وصاحب الاختصاص والمتموّل اللّبنانيّ الحامل معه مخزونه الثقافيّ والعلميّ ورأس ماله إلى الخارج، ترك لبنان لأمراء الحرب ينهبونه كما يشاؤون وينزعون عنه لمسة الحضارة الغربيّة التي جعلت منه «سويسرا الشرق».

حواشي الفصل الرابع عشر

(1) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Population.

(2) وضّاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلاميّاً، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 1988، حاشية 19، ص 125 - 126.

(3) راجع في هذا الخصوص، الفصل الثاني عشر، ص 1124 - 1125.

(4) أسعد الأتات، «هجرات داخليّة قسريّة في تاريخ لبنان. الانقسام الديموغرافيّ إلى نموذجين سكّانيّين هو ما يتهدّد الشعب اللبنانيّ»، في: جريدة النهار، حلقة 6، 15 تموز 1985.

(5) أسعد الأتات، «هجرات داخليّة قسريّة في تاريخ لبنان. الانقسام الديموغرافيّ إلى نموذجين سكّانيّين»، مرجع سبق ذكره.

(6) بطرس أنطوان لبكي، «هجرات داخليّة قسريّة في تاريخ لبنان. «زبيبة انتصارات» وبعض السكارى، وفي لعبة الترحيل لا أحد يربح»، في: جريدة النهار، حلقة 7، 16 تموز 1985.

(7) Memory Library, Lebanon, Migration, http:// lcweb2.loc.gov/frd/cs/lb toc.html. وسوف تتمّ الإشارة إلى هذا المرجع بعد الآن على الشكل التالي: Memory Library, Lebanon, subjects title.

(8) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 422؛ السفير، 20 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 4.

(9) مكتب ملفّ المهجّرين، قضية التهجير في لبنان 1975 - 1990، حركات النزوح، مناطق التهجير جغرافيّاً، حزيران 1992، ص 9 -10.

(10) جريدة السفير، 17 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 1.

(11) شرارة، دولة حزب الله، ص 182.

(12) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة. إستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975-1991، أطروحة دكتوراه الجامعة اللبنانيّة، كلّية العلوم السياسيّة والإداريّة، الجامعة اللبنانيّة آذار 2001، ص 93 - 94.

(13) عطاالله، ص 302 - 303.

(14) عطاالله، ص 301، 302.

(15) فاعور، جغرافيّة التهجير، دراسات ميدانيّة، وقائع وحلول، المؤسّسة الجغرافيّة، بيروت 1993، ص 101.

(16) مشكلة التهجير في لبنان، (الوقائع 1975 - 1994)، إعداد المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق، بيروت، أيّار 1994، ص 46.

(17) The Middle East Council of Churches. Annual Report ERR 1985, pp. 1-2.

(18) Samir Khalaf, Beirut Reclaimed, Beirut 1993, op. cit., p. 103.

(19) حول مجمل هذه الموضوعات، راجع الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(20) Helena Cobban, "The Growth of Shi'i Power in Lebanon and Its Implications for the Future", in: Juan R.I. Cole/Nikki R. Keddie (Eds.), ***Shi'ism and Social Protest***, New Haven/London 1986, pp. 141-142.

(21) نقلاً عن: علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 21.

(22) Salim Nasr, New Social Realities Post-War Lebanon, op. cit., p. 69.

(23) بطرس لبكي/خليل أبو رجيلي، جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان 1975 - 1990، لا دار نشر، بيروت 2005.

(24) لا يشمل الجدول المهجّرين المؤقّتين نتيجة حروب عون في المناطق الشرقيّة عامَي 1989 و1990، والذي بلغ حوالى 700 ألف نسمة. الجدول نقلاً عن: لبكي/ أبو رجيلي، جردة حساب، ص 54 -55.

(25) جان يوسف مراد، «الهجرة والتهجير»، في: «الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة. بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، منشورات منتدى الفكر العربيّ، عمّان 1988، ص 33؛ مشكلة التهجير في لبنان، ص 14.

(26) جان يوسف مراد، «الهجرة والتهجير»، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

(27) شرارة، دولة حزب الله، ص 182.

(28) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة في مواجهة الحرب والعنف (1975 - 1990) والتحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، جمعيّة تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت 1995، ص 37.

(29) فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 37.

(30) سليم نصر، «الشبكات المدينيّة وحركات السكّان في بيروت الكبرى»، في: الواقع 5-6(1983)، ص 330.

(31) كان من المقدّر أن يرتفع عدد سكّان المنطقة الشرقيّة مع ضواحيها إلى أكثر من ذلك بكثير. لكنّ الهجرة نحو الخارج حدّت من تضخّم أعداد السكّان المقيمين هناك.

(32) Samir Khalaf, Beirut Reclaimed, op. cit., p. 117.

(33) جريدة السفير، 19 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 3.

(34) أحمد بيضون، «جنوب 1976: زحف الحرب وأُطر التضامن»، في: الواقع 5/ 6 (1983)، عدد خاصّ «لبنان دروس واحتمالات»، ص 126 وما بعد.

(35) Library of Congress/Memory Library, op. cit. Lebanon. Chapter 2. The Society and Its Environment.

(36) السفير، 25 حزيران 1992، «المهجّرون» حلقة 8.

(37) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 234 - 240، وحاشية 14،ص 249.

(38) George Geha, Progress Report on South Lebanon, MECC, Ad Hoc Committee, 25. Oct. 1977, pp. 1-2.

(39) MECC, Lebanon Committee for Relief and Reconstruction, Progress Report, May 1978, p.2.

(40) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Wartime Conditions.

(41) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 12.

(42) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 39.

(43) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, p. 250.

(44) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 39. وقارن بـ: إلياس العطروني، عروس الخضر، دار الآداب، بيروت 1993، ص 151-156؛ دايفيد هيرست، «جمهوريّة الميليشيات»، القبس، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(45) علي سعيد فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة والتعليميّة في نهاية المرحلة المتوسطة: نموذج حي السلّم - دراسة ميدانيّة، دبلوم في علم الاجتماع التربويّ/ الجامعة اللبنانيّة - معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأول 1995/ 1996، ص134.

(46) فاضل، أثر الحرب اللبنانيّة، ص 134.

(47) دلّول، حوارات ساخنة، ص 320.

(48) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، جمعيّة تنظيم الأُسرة، أيلول 1995، ص 17.

(49) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، بيروت 1993، ص 187 - 190.

(50) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 6 أيّار 1985، خاصّ بالعنصرة.

(51) نقلاً عن: غسان يعقوب/ ليلى يعقوب، أطفال الحرب، دار المروج، بيروت 1990، ص 72.

(52) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، الصليب الأحمر اللبنانيّ، النشرة رقم 3، نيسان - أيّار 1984.

(53) علي فاعور، «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان»، في: ملخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان (2)، بيروت 3-5 كانون الأوّل 1987، تنظيم جمعيّة الأُسرة في لبنان، منشورات جمعيّة تنظيم الأُسرة في لبنان، بيروت، لات، ص 164-165.

(54) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 254 -255.

(55) قارن بعلي فاعور، جغرافيّة التهجير، صورة صفحة 47.

(56) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 31.

(57) نبيه كنعان عطالله، «التهجير في إطاره الجغرافيّ»، في: وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ، 15-16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 59 -60.

(58) السفير، 27 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 10.

(59) السفير، 27 حزيران 1992، «المهجّرون»، حلقة 10.

(60) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 194.

(61) علي فاعور، المرأة اللبنانيّة، ص 22، 24.

(62) Robert Kasparian/André Beaurdoun/Sélim Abou, La population déplacée par la guerre au Liban, l'Harmattan, Paris 1995, p. 247.

(63) Kasparian ect., La population deplacée, op. cit., p. 248.

(64) Boutros Labaki, "Lebanese Emigration During the War (1975-1989)", in: Albert Hourani/ Nadim Shehadi ((Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, London 1992, pp. 605-606.

(65) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج1، ص 248.

(66) Boutros Labaki\Khalil Abou Rjeily, Bilan des Guerres du Liban 1975 -1990, Paris 1993, p.94.

(67) Boutros Labaki,"Lebanese Emigration During the War (1975-1989)", pp. 607, 609.

(68) حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 17.

(69) نقلاً عن: بهاء طعمة، في: المنبر عدد 20 (1987)، ص 24؛ نبيل حرفوش، ج3، ص 16-17.

(70) حسن داوود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، وما الذي يصعب تعويضه؟ بطرس لبكي: ربما كانت هناك أدوار جديدة لريادة اللبنانيّين»، في: جريدة الحياة، 1 شباط 1992.

(71) نجيب عيسى، «سياسة العمالة»، في: أبعاد 2(1994)، ص 128-129، 130-131.

(72) لبكي/ أبو رجيلي، جردة حساب، ص 85.

(73) هذا ما قاله الدكتور بطرس لبكي في برنامج «الشاطر يحكي» الذي بثّته المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال بتاريخ 4 نيسان 2001.

(74) محمد فاعور، الهجرة للبحث عن وطن، دراسات ميدانيّة للمهاجرين اللبنانيّين، مرجع سبق ذكره، ص 177 -178.

(75) رالف غضبان، «هل مسيحيو الشرق إلى اضمحلال؟»، في: ملحق النهار، «أوقفوا هجرة مسيحيي الشرق!»، عدد خاصّ رقم 305، 10 كانون الثاني 1998، ص 3. وقارن بـ: بسام الحجّار، «سيناريو محتمل لموقّت يستغرق أكثر من حياة واحدة»، في: جريدة المستقبل، 25 تشرين الثاني 1999.

(76) N. Kliot, "The Collapse of the Lebanese State", ***in: Middle East Studies***, 23, 1 (1987), p. 62.

(77) غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 3؛ Library of Congress/Memory Library, Lebanon.Population, http. Web2 loc.gov/frd/cslb toc.html; Davie, p.638.

(78) عماد منصور، «المدارس الطائفيّة في المهاجر اللبنانيّة»، في: المنبر، 20 (1987)، ص 10.

(79) جهاد نصري العقل، الهجرة الحديثة من لبنان وتعاطي المؤسّسات الرسميّة والأهليّة معها (1860-2000)، دار ومكتبة التراث الأدبي، لام، 2002، ص 356-364.

(80) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 136.

(81) حول التحويلات الخارجيّة، أنظر الجدول (32) من الفصل العاشر لهذا المجلّد، ص 1035.

(82) على سبيل المثال لا الحصر، مشوار جوزيف غضّوب مع الهجرة: هاجر إلى السعوديّة عام 1979، ثمّ عاد إلى لبنان عام 1983، بعد توحيد «بيروت الكبرى»، معتقداً أنّ السلام قد حلّ في البلاد. لكن «حرب الجبل»، جعلته يفرّ إلى قبرص ليعود إلى لبنان بعد أربعة أشهر. وفي عام 1985، انتقل مع أسرته للعمل في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة. أنظر: **ملحق النهار**، ملفّ الاغتراب، اللبنانيّون في الإمارات، نيسان 2001، حلقة 21.

(83) يوسف الجباعيّ، «لبنان سوق اقتصاديّة. الدخل الفرديّ انخفض من 1,189 دولاراً إلى 667 دولاراً في العام 1990»، في: **الديار** 25 نيسان 1995.

(84) لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 81.

(85) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France. Processus migratoire et économie, L'Harmattan, Paris 1996, p. 34.

(86) نقلاً عن: لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 72.

(87) Labaki, Lebanese Emigration, op. cit., p. 613.

(88) «المهجّرون»، حلقة 7، **السفير** 24 حزيران 1992.

(89) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، ص 47، وتعقيب د. علي فاعور على مداخلة مراد، ص 60-61.

(90) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 202.

(91) Labaki, Lebanese Emigration, op. cit., pp. 617-618.

(92) نقلاً عن: نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 28-31. جرى وضع الجداول من قبل المؤلّف.

(93) Labaki, Lebanese Emigration, pp. 610-611.

(94) Joyce R Starr, "Lebanon's Economy.The Cost of Protracted Violence", in: ***The Emergence of new Lebanon. Fantasy or Reality?***, p. 74.

(95) حول الوضعين الاقتصاديّ والماليّ، أنظر الفصل العاشر.

(96) نقلاً عن: .Labaki, Lebanese Emigration, p. 612 جرى تصحيح المجاميع من قِبل المؤلّف.

(97) جريدة **الحياة**، 9 أيلول 1990.

(98) Labaki, Lebanese Emigration, p. 614, 617, 618.

(99) أسعد الأتات، هجرات داخليّة قسريّة في تاريخ لبنان، مرجع سبق ذكره.

(100) نقلاً عن: Labaki, Lebanese Emigration, p. 611

(101) «ملفّ المهجّرين»، تحقيق مي ضاهر يعقوب، في: **النهار** 11 شباط 1992.

(102) Michael F. Davie, "Cyprus: Haven and Stepping -Stone for Lebanese Migrants and Emigrants", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, London, 1992, p. 637.

(103) هدى زريق، «عمليّة صنع القرار في الهجرة المؤقّتة والدائمة في لبنان»، في: **المستقبل العربيّ** 87(1986)، ص 98-100.

(104) لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 80-81.

(105) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 113.

(106) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 47 -48.

(107) علي فاعور، الهجرة للبحث عن وطن. دراسات ميدانيّة للمهاجرين اللبنانيّين، مرجع سبق ذكره، ص 207.

(108) Labaki, Lebanese Emigration During the War, op. cit. p. 625.

(109) كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، منشورات «ملفّ العالم العربيّ»، بيروت 1992، ص 211.

(110) بطرس لبكي، «أثر الهجرة والحروب في تنمية لبنان»، في: **المنبر**، 20 (1987)، ص 61.

(111) مقابلة مع س. ط. المقيم في مدينة ملبورن، الذي أبلغني أنّه مضطّر للبقاء في أوستراليا، ويحاول جاهداً إعطاء ابنتيه تربية إسلاميّة وإبعادهما، قدر المستطاع، عن حياة المجتمع الأُستراليّ.

(112) هذا ما جاء على لسان الدكتور شارل الشرتوني في برنامج «الشاطر يحكي» الذي بثّته المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال بتاريخ 4 نيسان 2001.

(113) Alixa Naff, "Lebanese Immigration into the United States: 1880 to the Present", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi ((Eds.), ***The Lebanese in the World***, p. 164.

(114) علي فاعور، الهجرة للبحث عن وطن، ، ص 72 -73.

(115) **السفير**، 24 حزيران، الحلقة السابقة من «المهجّرون».

(116) عماد (عمر) شهاب، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، في: **الاقتصاد والأعمال** 121(1989)، ص 52.

(117) هذا ما جاء على لسان الدكتور/ بطرس لبكي في برنامج «الشاطر يحكي» الذي بثّته المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال بتاريخ 4 نيسان 2001.

(118) هانف، ص 431. وقارن بـ: **الحياة** 9 أيلول 1990.

(119) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 197، 212 - 217.

(120) هذا ما جاء على لسان الدكتور بطرس لبكي في برنامج «الشاطر يحكي» الذي بثّته المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال بتاريخ 4 نيسان 2001.

(121) «الاغتراب اللبنانيّ، اللبنانيّون في قبرص»، **ملحق النهار**، حلقة 20، آذار 2001.

(122) Davie, Cyprus, op. cit., p. 642.

(123) Michael F. Davie, "Cyprus: Haven and Stepping -Stone for Lebanese Migrants and Emigrants" pp. 627-62 .

(124) Davie, op. cit., p.629.

(125) Davie, P. 637.

(126) أوراق الدكتور جوزيف لبكي، العميد الأسبق لكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة. وفي هذه المناسبة، أشكر الدكتور لبكي على وضعه الأرشيف الذي يملكه حول الهجرة في تصرّفي.

(127) أنظر ص الفصل الرابع من الكتاب، ص 432 - 451.

(128) Davie, p. 639.

(129) عاصم جابر، «هجرة اللبنانيّين ومعاناتهم»، في: **السفير**، 26 نيسان 1990.

(130) عاصم جابر، هجرة اللبنانيّين ومعاناتهم، مرجع سبق ذكره.

(131) Davie, p. 639.

(132) Davie, op. cit., pp. 639-640.

(133) «الاغتراب اللبنانيّ، اللبنانيّون في قبرص»، **ملحق النهار**، حلقة 20، آذار 2001.

(134) Davie, Cyprus, op. cit., p.641.

(135) Davie, p. 643.

(136) «الاغتراب اللبنانيّ: اللبنانيّون في قبرص»، **ملحق جريدة النهار**، آذار 2001، حلقة 20.

(137) Davie, p. 643.

(138) Abdulkarim, La diaspora libanais en France, p. 36.

(139) Davie, Cyprus, op. cit. pp. 645-647.

(140) بسّام الحجّار، «سيناريو محتمل لمؤقّت يستغرق أكثر من حياة واحدة»، في: جريدة **المستقبل**، 25 تشرين الثاني 1999.

(141) Labaki, Lebanese Emigration during the War (1975-1989), pp. 608, 610..

(142) أليزابيت لونغنيس، «اللبنانيّون في بلدان الخليج العربيّ. أصحاب حظوة لكن عوائق كثيرة تحول دون اندماجهم»، في: جريدة **المستقبل**، 30 تشرين الثاني 1999.

(143) أليزابيت لونغنيس، اللبنانيّون في بلدان الخليج العربيّ، مصدر سبق ذكره.

(144) نقلاً عن: «بطرس لبكي، أثر الهجرة والحروب في تنمية لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(145) مقابل «الكفالة» التي يقدّمها الخليجيّ إلى المستثمر اللبنانيّ، يحصل على تعويض ماليّ، ذلك أنّ الكفيل يقوم بدور الضامن.

(146) «الاغتراب اللبنانيّ»، **جريدة النهار**، حلقة 21، نيسان 2001.

(147) عندما قامت جماعات أصوليّة سعوديّة باحتلال الحرم الشريف في مكّة.

(148) أنظر دراسة: Marwan Maaouia, "Lebanese Emigration to the Gulf and Saudi Arabia", in: Hourani/ Shehadi (Eds.), op. cit.

(149) Labaki, Lebanese Emigration, op. cit., p. 623.

(150) أوراق الدكتور جوزيف لبكي. ملفّ الهجرة اللبنانيّة إلى دول الخليج العربيّ النفطيّة.

(151) نقلاً عن: Maaouia, op. cited. p. 656.

(152) علي فاعور، جغرافيّة التهجير، ص 205.

(153) نقلاً عن: Labaki, Lebanese Emigration, p. 622.

(154) Maaouia, Lebanese Emigration, pp. 656-657.

(155) Michael W. Suleiman, "The Arab Community in the United States: A Comparison of Lebanese and Non-Lebanese", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.).), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, I.B. Tauris & Co Ltd, London 1992, pp. 205-206.

(156) Labaki, Lebanese Emigration During the War, op. cit., p. 623.

(157) Suleiman, The Arab Community in the United States, op. cit., p.197.

(158) Naff, op. cit., p. 162.

(159) Naff, op. cit., pp. 163-164.

(160) الهجرة إلى أميركا الشماليّة. الأوراق الخاصّة للدكتور جوزيف لبكي.

(161) Labaki, Lebanese Emigration, p. 625.

(162) أوراق الدكتور جوزيف لبكي، الهجرة إلى أميركا الشماليّة.

(163) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 46-51.

(164) Alixa Naff, "Emigration into the United States: 1880 to the Present", in: Albert Hourani/ Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, London1992, pp. 162-164.

(165) Naff, Emigration into the United States, p. 163.

(166) Edward E. Azar and Kate Shnayerson, United States - Lebanese Relations: A Pocketful of Paradoxes, in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (Ed.), New York 1984, p. 226.

(167) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 28.

(168) حول الوجود العربيّ والإسلاميّ في ديربورن حتّى مطلع القرن الحادي والعشرين، راجع: جريدة **الرأي العامّ** (الكويت)، 26 كانون الأول 1999.

(169) عون جابر، الجالية اللبنانيّة _ديربورن): مميزاتها، خصائصها، وعلاقاتها ببرنامج ثنائيّة اللغة، رسالة ماجستير جامعة واين ستايت - ديترويت)، كلية التربية، قسم ثنائيّة اللغة، شتاء 1983، ص 16، 23. أشكر صديقي د. منذر جابر على وضعه هذه الدراسة بتصرّفي.

(170) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، حاشية 40، ص 193.

(171) أحمد بيضون، بنت جبيل ميشيغان، لا دار نشر، بيروت 1989، 10.

(172) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ. مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، بيروت 1989، ص 750-751.

(173) Barbara C. Aswad, "The Lebanese Muslim Community in Dearborn, Michigan", in: Albert Hourani/Nadim (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, I.B. Tauris & Co Ltd, London 1992, pp.168, 182.

(174) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 752-753.

(175) أحمد بيضون، بنت جبيل ميشيغان، لا دار نشر، بيروت 1989، ص 8، 28.

(176) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 802 -803.

(177) Barbara C. Aswad, "The Lebanese Muslim Community in Dearborn, Michigan", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World***, pp. 176-177.

(178) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتل، ص 815.

(179) Aswad, op. cit., pp. 167, 177-180

(180) Aswad, pp. 177-180.

(181) عون جابر، الجالية اللبنانيّة (ديربورن)، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

(182) منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، 748 - 749.

(183) Aswad, op. cit., pp. 182-183. وقارن بـ: منذر محمود جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 749-750.

(184) هنادي سلمان، «من هم عرب أميركا؟. تفاصيل مختارة من رسم يحتوي مشاهد كثيرة»، جريدة السفير، 15 كانون الثاني 2002.

(185) منذر جابر، «العائلات المهاجرة تقيم أركان عشّها البلديّ في أميركا»، في: جريدة المستقبل، 26 تشرين الثاني 1999.

(186) حول الأُسرة الممتدّة والأُسرة النوويّة، راجع الفصل الثاني عشر من هذا المجلّد، ص 1122.

(187) جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 786- 798.

(188) بيضون، بنت جبيل، ص 11.

(189) هنادي سلمان، من هم عرب أميركا؟، مرجع سبق ذكره.

(190) جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 798- 807.

(191) بيضون، بنت جبيل، ص 10-11، 12.

(192) «لبنانيو ديترويت مشغولون بانقساماتهم غافلون فضائل المهاجر الأوّل»، في: جريدة البلد، 29 كانون الثاني 2006، ص 12.

(193) عون جابر، الجالية اللبنانيّة (ديربورن)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(194) نقلاً عن: هنادي سلمان، من هم عرب أميركا؟، مرجع سبق ذكره.

(195) هنادي سلمان، من هم عرب أميركا؟، مرجع سبق ذكره.

(196) جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، حاشية 80، ص 758؛ وقارن بعون جابر، الجالية اللبنانيّة (ديربورن)، ص 18-19.

(197) عون جابر، الجالية اللبنانيّة (ديربورن)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(198) جابر، الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 754-761.

(199) جابر الشريط اللبنانيّ المحتلّ، ص 779.

(200) Baha Abu-Laban, "The Lebanese in Montreal", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration***, I.B Tarius & Co Ltd, London 1992, pp.233.

(201) Abu-Laban, "The Lebanese in Montreal", p. 233.

(202) مؤسّسة الحريريّ، نشأتها ونشاطاتها، لات، لام، ص 211. على كلّ حال، تناولنا دور «مؤسّسة الحريريّ» في الفصل الثالث عشر من هذا المجلّد، ص 1128 – 1135.

(203) Abu-Laban, The Lebanese in Montreal, op. cit., p. 238.

(204) نقلاً عن: Labaki, Lebanese Emigration, p. 622.

(205) ماريّا يمّين، «أكثر من 300,000 لبنانيّ يذوبون في المجتمع الكنديّ والكنيسة رابطهم الأقوى إلى الوطن»، في كاريتاس، عدد 19، صيف 1991، ص 45.

(206) Abu-Laban, The Lebanese in Montreal, op. cit., 234.

(207) Abu-Laban, op. cit., p. 239.

(208) Abu-Laban, op. cit., p. 236.

(209) Abu-Laban, op. cit., p. 237.

(210) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 28.

(211) Trevor Batrouney, "The Lebanese in Australia, 1880-1989", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World. A Century of Emigration***, I.B. Tauris & Co Ltd., London, pp. 413-415.

(212) Batrouney, op. cit., pp. 418- 419.

(213) نقلاً عن: Michael Humphrey, Sectarianism and the Politics of Identity, op. cit., p. 451. وقارن بـ: المؤلّف نفسه: Islam, Multiculturalism and Transnationalism. From the Lebanese Diaspora, The Centre of Lebanese Studies in Association with I.B. Tauris Publishers, London/New York 1998, p.27.

(214) Batrouney, "The Lebanese in Australia", pp. 418- 419, 422, 427-428.

(215) Batrouney, The Lebanese in Australia, pp. 428, 431.

(216) Humphrey, Islam, Multiculturalism, op. cit., p. 29.

(217) نقلاً عن: Humphrey, p. 451. أسماء الولايات المختصرة في الجدول هي على الشكل التالي: N.S.W. = New South Wales; VIC= Victoria; QLD = Queensland; SA= South Australia; W.A.= Western Australia; TAS= Tasmania; N.T.= Northern Territory; A.C.T.= Australian Capital Territory.

(218) ماريّا يمّين، «اللبنانيون في أوستراليا: هجّرتهم الحاجة ويعيدهم حبّ لبنان»، في: كاريتاس، عدد 18، ربيع 1991، ص 36.

(219) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 131.

(220) Batrouney, The Lebanese in Australia, pp. 429, 431, 438.

(221) نقلاً عن: Batrouney, The Lebanese in Australia, op. cit., p. 431. الجدول من عمل المؤلّف.

(222) حرفوش، ج3، ص 152.

(223) Batrouney, op. cit., pp. 428, 433.

(224) Humphrey, Islam, Multiculturalism, op. cit., p. 29.

(225) تذكر منال سويدان وجود مدارس خاصّة باللبنانيّين الشيعة، ككلّية الزهراء، ومدارس خاصّة بالسُنّة، ككلّية الملك فهد، و«مدرسة الرسالة»، و«مدرسة النوري»، إضافة إلى ثانويّات خاصّة بالكاثوليك وأخرى تخصّ الموارنة. سويدان، «اللبنانيّون المسلمون المهاجرون في استراليا كأنّهم في دار حرب للحصول على الجنسيّة وجمع المال وإنجاب البنين»، في: جريدة البلد 22 حزيران 2004.

(226) Humphrey, Islam, Multiculturalism, op. cit., p. 41.

(227) Batrouney, op. cit., pp. 433-434.

(228) حرفوش، ج3، ص 135.

(229) Abe Ata,"The Lebanese in Melbourne: Ethnicity, Inter-ethnic Activities and Attitudes to Australia", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World. A Century of Emigration***, I.B. Tauris &Co Ltd, London 1992, pp. 475-476.

(230) أنطوان مسرّة، «الاغتراب اللبنانيّ: إعادة إنتاج نزاعيّة أو...»، في: جريدة النهار 10 آب 2002.

(231) Abe Ata,"The Lebanese in Melbourne, pp. 480-481.

(232) Humpherey, op. cit. pp. 461-463.

(233) Humphrey, Multiculturalism, p. 43.

(234) Humphrey, Sectarianism, p. 444.

(235) منال سويدان، اللبنانيّون المسلمون المهاجرون في استراليا، مرجع سبق ذكره.

(236) يمّين، اللبنانيّون في أوستراليا، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(237) Batrouney, op. cit., pp. 434-435.

(238) حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 133.

(239) حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج1، ص 72.

(240) حرفوش، ج3، ص 144.

(241) منال سويدان، اللبنانيّون المسلمون المهاجرون إلى استراليا، مرجع سبق ذكره.

(242) سويدان، مرجع سبق ذكره.

(243) حرفوش، ج3، ص 153.

(244) Humphrey, Sectarianism, p. 465.

(245) Humphrey, Multiculturalism, op. cit., p. 87.

(246) منال سويدان، اللبنانيّون المسلمون المهاجرون في استراليا، مرجع سبق ذكره.

(247) حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج3، ص 154.

(248) حرفوش، ج3، ص 154-155.

(249) Humphrey, Sectarianism, pp. 457-460.

(250) Humpherey, op. cit., p. 457.

(251) Abe Ata, The Lebanese in Melbourne, op. cit. pp. 479 - 480.

(252) Dunia Fayad Taan, Les Libanaise en côote d'Ivoire d'hier a aujourd'hui, Dar al-Kitab allubnani, Beyrouth 1988, pp.121-132.

(253) H. Laurens van der Laan, "Migration, Mobility and Settlement of the Lebanese in West Africa", in: Albert Hourani/LNadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World***, pp. 533-534.

(254) B. Labaki, "L'imigration Libanaise sous le mandate français", in: ***Hannon***, 17 (1982/84), p. 12.

(255) نقلاً عن: Taan, Les Libanais en Cote d'Ivoire, p. 137, 154.

(256) Davie, op. cit., p. 635.

(257) لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، جدول رقم 22، ص 62.

(258) هانف، تعايش في زمن الحرب، مرجع سبق ذكره، ص 433.

(259) لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 72.

(260) نقلاً عن: بطرس لبكي/خليل أبو رجيلي، جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان، ص 68.

(261) H. Laurens van der Laan," Migration, Mobility and Settlement of the Lebanese in West Africa" op. cit., pp. 537-538.

(262) نبيل حرفوش، الحضور اللبنانيّ في العالم، ج1، ص 417-419.

(263) Saïd Boumedouha, "Change and Continuity in the Relationship Between the Lebanese in Senegal and Their Hosts", in: Albert Hourani\Nadim Shehadi (Eds.), T***he Lebanese in the World***, pp. 558, 560.

(264) Boumedouha, "Change and Continuity, p. 559.

(265) Boutros Labaki," Les Libanaise de Sierra Leone", in: Le ***Commerce du Levant***, 6.5.1987, p. 19.

(266) Didier Bigo, "The Lebanese Community in the Ivory Coast: a Non-native Network at the

Heart of Power?", in: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), op. cit,, p. 514.

(267) حرفوش، ج3، ص 122.

(268) Bigo, op. cit., pp. 515-57.

(269) Taan, pp. 235, 241.

(270) Taan, op. cit. p. 233.

(271) Bigo, op. cit., pp. 512-513.

(272) محمد عاشور مهدي، «الوجود اللبنانيّ في إفريقيا. قضايا الماضي والواقع، وآفاق المستقبل». أعمال «ندوة المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ»، تنظيم برنامج الدراسات المصريّة الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربيّة، القاهرة 14-15 حزيران 2005، ص 14.

(273) مهدي، الوجود اللبنانيّ في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(274) نقلاً عن: Taan, p. 233.

(275) يساوي الفرنك الفرنسيّ 50 فرنكاً عاجيّاً.

(276) Taan, Les Libanais en Cote d'Ivoire, op. cit., pp.183-184.

(277) Taan, pp. 198,199, 200.

(278) نقلاً عن: Taan, pp.179-196. الجدول من إعداد المؤلّف.

(279) صلاح الأشقر، «نصف الوطن يسكن في اللغة»، في المنبر 20 (1987)، ص 18-20. وقارن بـ: Taan, p. 207

(280) Taan, pp. 207-209.

(281) Bigo, op. cit., p. 519

(282) Bigo, pp. 517-518.

(283) جهاد العقل، الهجرة الحديثة من لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 205.

(284) أحمد الرشيدي، «المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ: بعض المعلومات والبيانات الأساسيّة». أعمال «ندوة المغتربون العرب في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين في «جامعة الدول العربيّة»، القاهرة 14-15 حزيران 2005، ص 10.

(285) محمود أبو العينين، «الاغتراب العربيّ في إفريقيا. الأسباب، الواقع، المشكلات» أعمال «ندوة المغتربون العرب في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين في «جامعة الدول العربيّة»، القاهرة 14-15 حزيران 2005، ص 10-11.

(286) مهدي، «الوجود اللبنانيّ في إفريقيا»، مرجع سبق ذكره، ص 18-20؛ يمّين، ماريّا، «البنانيّون في إفريقيا، الاضطرابات السياسيّة تلاحقهم في الوطن والمهجر»، في: كاريتاس، عدد 20، خريف 1991، ص 47-48.

(287) نقلاً عن: Amir Abdulkarim, La diaspora, p. 36.

(288) The Federal Government, Facts about Germany, Published by the German Federal Press and Information Bureau, Societ?ts-Verlag, Frankfurt/Main 2000, p. 145.

(289) محمد خليفة، «المهاجرون إلى صقيع دول الشمال: الغالبية أوروبيّة ثمّ جاء المسلمون والعرب: الدنمارك: هويّة جديدة قائمة على تعدّديّة الهجرة... وردّات فعل نازيّة مضادّة»، في: جريدة الحياة، 25 نيسان 1999.

(290) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, pp. 51-53.

(291) فادي توفيق، «العالم السفليّ لهجرة اللبنانيّين»، في: جريدة النهار، 11 شباط 2002.

(292) Percy Kemp, "The Lebanese Migrant in France: Muhâjir or Muhajjar?" In: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), *The Lebanese in the World: A Century of Emigraiton*, p. 686.

(293) Kemp, op. cit. p. 687.

(294) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, p. 34.

(295) نقلاً عن: Kemp, op, cited. P. 686.. وهذه الأرقام هي فقط للحاصلين على إقامات. كما تتضمّن الإحصائيّة اللبنانيّين حاملي الجنسيّة اللبنانيّة أو حاملي جنسيّة مزدوجة لبنانيّة - فرنسيّة، وكذلك الأطفال تحت 16 سنة ويعيشون مع ذويهم. وتستثني الإحصائية اللبنانيّين حاملي الفيزا من 3 أشهر إلى 6 أشهر، ولا تتضمّن من يحصل على إقامة من اللبنانيّين ثمّ يغادر فرنسا بعدما يكون قد ضمن الإقامة، ويستخدمها عند تدهور الأوضاع في لبنان. Kemp, pp. 686-687. جرى وضع الجدول من قبل المؤلّف.

(296) نقلاً عن: Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, p. 58

(297) Kemp, pp. 687-688.

(298) Amir Abdulkarim, La diaspora, pp. 72-74.

(299) Kemp, pp. 689-690.

(300) «الجمعيّة الطبيّة الفرنسيّة - اللبنانيّة أكبر هيئة علميّة - اجتماعيّة في الانتشار»، في: الاغتراب اللبنانيّ، ملحق النهار، شباط 2001.

(301) Amir Abdulkarim, La diaspora, p.75. حول «مؤسّسة الحريريّ»، انظر الفصل الثالث عشر ص 1128 – 1135.

(302) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, pp. 11-12.

(303) Amir Abdulkarim, La diaspora libanaise en France, p. 12.

(304) حسن شامي، «هجرة اللبنانيّين إلى فرنسا. إقامة باذخة تتكشّف فيها صور التاريخ الحديث والتباساته»، في: جريدة المستقبل، 29 تشرين الثاني 1999.

(305) Amir Abdulkarim, La diaspora Libanaise en France, p. 69.

(306) Amir Abdul -Karim, Lebanese Business in France, pp. 697-698.

(307) Amir Abdulkarim, La diaspora, p.83.

(308) حسن شامي، هجرة اللبنانيّين إلى فرنسا، مرجع سبق ذكره.

(309) Amir Abdul -Karim, Lebanese Business in France, pp.699-700.

(310) Amir Abdul-Karim, Lebanese Business in France, pp. 701-702.

(311) أنظر نصيب المصارف اللبنانيّة من فروع البنوك في باريس في: Amir Abdul-Karim, la diaspora Lebanaise en France, pp. 217-218.

(312) Amir Abdul-Karim, Lebanese Business in France, op. oit., p. 702, 706.

(313) Abdul-Karim, Lebanese Business in France, p. 703.

(314) Abdul-Karim, Lebanese Business in France, p. 705; Abdulkarim: La diaspora libanaise en France, pp. 218-220.

(315) ***Amir*** Abdul-Karim, Lebanese Business in France, op. cit., p. 705.

(316) ***Amir*** Abdul-Karim, Lebanese Business, p. 711.

(317) Abdul-Karim, Lebanese Business in France, pp. 711-712.

(318) Abdul-Karim, Lebanese Business, pp. 712-713.

(319) Abdul -Karim, Lebanese Business in France, pp. 711-713.

(320) Kemp, p. 690.

(321) ***Amir*** Abdul -Karim, Lebanese Business in France, pp 712.

(322) Kemp, pp. 688-689.

(323) أنطوان طرابلسي، «تين مشغرة: باريس تألّقت بـ«الديوان»، في: الاغتراب اللبنانيّ، **ملحق النهار**، شباط 2001.

(324) ***Amir*** Abdul -Karim, Lebanese Business in France, pp.709-710.

(325) Kemp, p. 691.

(326) انّي لوران / أنطوان بصبوص، الحروب السرّية في لبنان، لا دار نشر، بيروت 1988، ص 398-400.

(327) أنظر ص 1424 – 1430 من الفصل الخامس عشر.

(328) Kemp, pp. 691-692.

(329) Ralph Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge in Berlin. Zur Integration ethnischer Minderheiten, Berlin 2000, pp.67-72.

(330) مراد غونغور، «الشباب المهاجر والاندماج. الحضور، البقاء والتغيّر»، في: **فكر وفنّ** 44 (2006-2007)، ص 16.

(331) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge, p. 213.

(332) رالف غضبان، «واقع اللجوء اللبنانيّ في ألمانيا»، حلقة 2، جريدة **النهار**، 1 كانون الثاني 1990.

(333) Ghadban, Die Libanon -Flüchtlinge in Berlin, pp 72-75.

(334) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge in Berlin, pp. 76-78.

(335) نقلاً عن: Ghadban, Die Libanon - Flüchtlinge, p. 79.

(336) رالف غضبان، «واقع اللجوء اللبنانيّ في ألمانيا»، حلقة 2، في: جريدة **النهار**، 1 كانون الثاني 1998.

(337) رالف غضبان، «واقع اللجوء اللبنانيّ في ألمانيا»، حلقة 2، مرجع سبق ذكره.

(338) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge, pp. 213-214.

(339) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge, pp. 199- 213.

(340) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge,. pp. 224-226.

(341) Ghadban, Die Libanon-Flüchtlinge, pp. 81-82.

(342) أوراق الدكتور جوزيف لبكي. ملفّ الهجرة إلى السويد.

(343) Brian McGuire, "Lebanese Asylum Applicants in Denmark 1985-1988: Political Refugees or War Emigrants?" In: Albert Hournai/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World: A century of Emigraiton***, London 1992, pp. 661-662, 664, 665.

(344) McGuire,Lebanese Asylum Applicants in Denmark, p.663.

(345) McGuire, Lebanese Asylum Applicants in Denmark, p. 671.

(346) محمد خليفة، «المهاجرون إلى دول صقيع الشمال: الغالبية أوروبيّة ثمّ جاء المسلمون والعرب: الدنمارك: هويّة جديدة قائمة على تعدديّة الهجرة... وردّات فعل نازيّة مضادّة»، في: جريدة **الحياة**، 25 نيسان 1999.

(347) McGuire, Lebanese Asylum Applicants in Denmark, pp. 671-674.

(348) McGuire, Lebanese Asylum Applicants in Denmark, pp.675-678.

(349) McGuire, Lebanese Asylum Applicants in Denmark, pp.680-682.

(350) McGuire, op. cit., 668-670.

(351) McGuire, p.682.

(352) McGuire, p. 683.

(353) أوراق الدكتور جوزيف لبكي. تقرير الإرساليّة المارونيّة - كنيسة مار مارون، أكرا 26 كانون الأول 1995.

(354) مقابلة مع س.ط. من مدينة ملبورن في استراليا.

(355) إريك غوير، «الشباب والعنف. حول جرائم أبناء المهاجرين في برلين»، في: **فكر وفنّ** 44 (2006-2007)، ص 31.

الفصل الخامس عشر

عصر الميليشيات
تفكيك الدولة وتقويض المجتمع

على الرغم من أنّ الانقسام الطبقيّ في لبنان قد حافظ بين عاميّ 1975 و1990 على سماته الأساسيّة السابقة، إلّا أنّ الحرب أدّت إلى حِراكٍ عموديٍّ داخل منظومة الهرم الاجتماعيّ. ففي الثمانينات، برزت فئة اجتماعيّة من الميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع ضمّت شرائح من الطبقة الوسطى وفئات شعبيّة فقيرة ومهجّرين، نزلت إلى الشارع بهدف إظهار ازدرائها واستهانتها بالمؤسّسات التي لم تسمح لها في السابق بالاستفادة من مكاسب العيش ومغانمه. فأثبتت نفسها بطرق وأساليب شتى[1]، وتمكّنت من إعادة توزيع الدخل لصالحها والانضمام بسرعة مذهلة إلى الفئة المهيمنة، من خلال نهب موارد الدولة والمؤسّسات الخاصّة والمواطنين. فحقّقت ثراءً فاحشاً بوساطة الصفقات والسرقات والمضاربة بالعملة الوطنيّة والتهريب وقبض الرشاوى، مراكمة بذلك قدراً كبيراً من الأرباح غير المشروعة. كما برزت فئة من أثرياء الحرب نتيجة سيطرتها على مناطق ذات قيمة تجاريّة أو صناعيّة أو عقاريّة، أو بسبب علاقتها بالفعاليّات على الأرض، أو السيطرة على مرفق عامّ أو مرفأ غير شرعيّ أو تجارة ممنوعة، كالمخدّرات والأسلحة والسلع المدعومة من قبل الدولة على سبيل المثال.

ولا تكمن خطورة الميليشيات في حِراكها العموديّ السريع فحسب، بل بما حملته معها إلى موقعها الطبقيّ الجديد من أفكار وقيم ومعايير الطبقة الاجتماعيّة التي انتمت إليها سابقاً. فأضحت قيمة الفرد ومكانته وكرامته ليست في المنافسة الخُلُقيّة أو العلميّة، بل بما يُحقّقه من دخل وقدرة على الإنفاق الاستهلاكيّ. كما تبدّل مفهوم العمل من قيمة إنتاجيّة تهدف لبناء المجتمع إلى وسيلة لجمع المال فقط[2].

وعندما نتحدّث في هذا الفصل عن الميليشيات، فنحن نقصد بها القوى الحزبيّة التي

فقدت معناها الحزبيّ الدقيق، وجمدت وتحجّرت وتقوقعت إيديولوجياً، وتحوّلت إلى عامل تفكيك للدولة وتصديع مجتمعها، وإلى ميليشيا عسكريّة طائفيّة أو مذهبيّة، غير مكترثة بشعارات التغيير والإصلاح، أو تمثيل قضايا القوى التي رفعتها وانطلقت منها. كما لا نعني بالميليشيات القوى التي حملت السلاح واستباحت المجتمع والدولة فحسب، وتحوّلت عمليّاً إلى ما يشبه «**جمهوريّة ميليشيات**»[3]، بل المناخ الذي شاع وتأثّر بطروحاتها وقيمها وسلوكيّاتها. فالميليشيات كبُنية عسكريّة وسياسيّة، أنتجت ظواهر ثقافيّة وقيميّة وفكريّة وسلوكيّة أضحت طابع الثقافة العامّة خلال الحرب. ومن هنا، يمكن القول: إنّ الحرب أنتجت ثقافتها، وكلٌّ من انخرط فيها دخل في لعبتها.

وخلال عصر الميليشيات، أصاب الانفلات كلَّ نواحي الحياة الإداريّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والمعرفيّة والاقتصاديّة. حدث هذا تحت مظلّة القيم التي أشاعتها هذه القوى الجديدة وشجّعتها، فتحوّل «**الضعف (إلى) قوّة**» على حدِّ قول منير خوري «**والتّهريب تجارة، والقتل والذبح بطولة، والسرقة شطارة، والرشوة مهارة، والهجرة انفتاح، والتقليد إبداع، والطائفيّة واقع سوسيولوجيّ، وتوظيف الأقارب والمقرّبين ولاء ووفاء، والتعدديّة المتنافرة المتناحرة تفاعل حضاريّ والهزيمة انتصار**»[4]. إنّ كلَّ هذه القيم الجديدة ترعرعت خلال عصر الميليشيات، وهدفت في نهاية الأمر إلى عدم العودة إلى الدولة الشرعيّة، أو قيام المجتمع اللبنانيّ من كبوته. وبُعيد انتهاء الحرب، اتّهم الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين «**القيادات السياسيّة والحزبيّة (بأنّها) غذّت أتباعها تغذية غير ملائمة بالنسبة لقيام الدولة في لبنان... وهي مسؤولة كما الدولة...**»[5].

وإذا كانت الجمهوريّة اللبنانيّة لم تسقط رسميّاً خلال الخمس عشرة سنة من عمر الحرب، بفعل الصراع والفتك المسلّح الوحشيّ بين الجماعات الدينيّة المتنافسة، ناهيك عن العنف غير المتناهي بين الميليشيات والأحزاب والطوائف، وداخل كلّ طائفة وحزب وميليشيا، إلّا أنّ الدولة اللبنانيّة توقّفت بالفعل خلال تلك المرحلة عن صناعة قرارها بنفسها وممارسة سيادتها وسيطرتها على أراضيها، وإمساكها بمجتمعها المدنيّ، وإشرافها على اقتصادها وإداراتها وقضائها. فاكتفى ما تبقّى من أجهزتها الإداريّة بتقديم الغطاء الشرعيّ للإجراءات العامّة والخاصّة وحدّاً أدنى من الخدمات العامّة. عدا ذلك، تخلّت الدولة اللبنانيّة، طواعيّة أو إكراهاً، عن سيادتها على أجزاء من البلاد لصالح قوى الأمر الواقع من ميليشيات مسلّحة وأحزاب، فيما خضعت أقسام

أُخرى للاحتلال الإسرائيليّ والهيمنة السوريّة. وكانت مصلحة سورية وإسرائيل تكمن في الإبقاء على الميليشيات والانقسامات في البلد ليسهل على كلٍّ منهما السيطرة في دائرة نفوذه. وعندما اتخذ المجلس النيابيّ اللبنانيّ قراراً في 27 نيسان 1978 بمنع الميليشيات، بقي هذا القرار حبراً على ورق[6]. فترُك المواطنون، هنا وهناك، تحت رحمتها، فأقام بعضها سلطة شبيهة بسلطة الدولة، فيما عجز بعضها الآخر عن ذلك ثمّ تلاشى.

قبل سنوات على بدء الحرب في لبنان، خلص غسّان تويني إلى أنّ الدولة اللبنانيّة تفكّكت وفقدت سيادتها قبل احتكام اللبنانيّين إلى السلاح، فكتب، عن حقّ، يقول: «**لا توجد حكومة (في لبنان)، وأي جانب موجود منها، لا يتمتّع بأيّة سلطة، وأصحاب السلطة الحقيقيّون ليسوا هم الحكومة**»[7]. وفي الواقع، تقاسمت السلطة الحقيقيّة في لبنان قبيل الحرب جماعات من زعماء العشائر ورجال الدين والإقطاعيّين والقبضايات وأصحاب المصارف والأعمال[8].

صحيح أنّه تمّ خلال الحرب انتخاب خمسة رؤساء جمهوريّة (إلياس سركيس وبشير الجميّل وأمين الجميّل ورينيه معوّض وإلياس الهراوي)، وتشكيل ثلاث حكومات (سليم الحصّ، وشفيق الوزّان، ورشيد كرامي)، وأنّ العلاقة لم تنقطع بين مؤسّسات الحُكم اللبنانيّة بهدف التعاطي مع المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وصحيح أيضاً أنّ المجلس النيابيّ ولجانه كانوا يجتمعون من دون اكتراث بالحرب، وتعمل مجالس الخدمة العامّة (الخدمة المدنيّة) والتفتيش إلى حدّ ما[9]، لكنّ الصحيح أيضاً، أنّ هذا الأمر شكّل جانباً نظريّاً لادّعاء الشرعيّة، إذ بقيت سلطة الحكومة أسيرة قراراتها، عاجزة عن تحريك الإدارة المشلولة والمسلوبة الفعاليّة لحلّ المشكلات المعيشيّة للمواطنين، هذه المشكلات التي شاءت الميليشيات والأحزاب تركها على الأرض عبئاً على الحكومة وليس اعترافاً بشرعيّتها وسيادتها. كما أنّ المجلس النيابيّ، وإن اجتمع وتحرّكت لجانه، فهو لم يكن في الواقع يستطيع إدّعاء التمثيل الشعبيّ للمواطنين، بسبب مرور سنوات طويلة على انتخابه وتناقص عدد أعضائه بداعي الوفاة، فضلاً عن تمركز السلطة خارج جدرانه. أمّا مجالس الخدمة العامّة، فكانت اسماً على غير مُسمّى وعديمة الفعاليّة، رغم التقارير التي كانت تُكتب عن سوء الإدارة وهيمنة الميليشيات عليها. بناءً على ذلك، فإنّ إدعاء الشرعيّة لا يعني أنّها موجودة وتجري ممارستها.

يقول الباحث كليوت: إنّ التفكّك قد يؤدّي إلى تجزئة الدولة حين لا يعود هناك من بديلٍ آخر[10]، ويشاطره في رأيه هذا الباحث اللبنانيّ فريد الخازن. من هنا، فإنّ تخلّي الحكومة اللبنانيّة عن مقوّمات سيادتها وسلطتها، أفقدها الشعور بحقّها الشرعيّ في الحُكم، وبالتالي في الحصول على اعتراف المواطنين بهذا الحقّ، وهذا ما أفسح في المجال أمام الطوائف الدينيّة المتنافسة لادّعاء كيانيّة مستقلّة، وجعل إدّعاء الشرعيّة الذي ظلّت الحكومات اللبنانيّة تروّج له ظاهريّاً طوال الحرب، يفتقر إلى الوسائل الفعّالة واتخاذ التدابير لدعمه[11]. لقد تراجعت شرعيّة الحكومة اللبنانيّة، التي تحوّلت إلى مجرّد وسيط بين الميليشيات والأحزاب المتصارعة، حتّى أنّ رئيس الوزراء سليم الحصّ اضطرّ في بعض الأحيان إلى التدخّل الشخصيّ مع قوى الأمر الواقع لاسترجاع سيّارة مسروقة لمواطن لبنانيّ[12].

لقد عالجنا في فصول سابقة من الكتاب مسألة التفكّك الذي أصاب الدولة اللبنانيّة من النواحي السياسيّة والإداريّة والاقتصاديّة، ومن مؤشّرات ذلك، فقدانها سيادتها على أراضيها، وتوقّفها عن صنع قرارها بنفسها وإمساكها بشعبها وقواه السياسيّة، وفي التدخّلات الخارجيّة في الشأن الداخليّ اللبنانيّ، واستيلاء الميليشيات على إيراداتها الماليّة وعلى مرافقها، والتسبّب في انشطار الإدارة وتقطّع أوصال البلاد. وسوف نكتفي هنا بالعسكرة التي بدأت فلسطينيّة، ثمّ تحوّل الأحزاب اللبنانيّة إلى ميليشيات مسلّحة، والوسائل التي اتّبعتها للسيطرة على المجتمع وترهيبه وبالتالي تصديعه، فضلاً عن قرصنة الإدارة اللبنانيّة وتعيين زمرها وأتباعها في وزارات الدولة ومؤسّساتها، وجباية الضرائب وتأمين الخدمات العامّة وإقامة شرطتها، والاعتداء على الدولة في أحد أهمّ مؤسّساتها، وهو القضاء. لقد تحوّلت السيادة في الشارع خلال الحرب إلى «الكلاشينكوف» و«أم 16»، و«الديكتاريوف» و«الغرينوف» و«الدوشكا» و«البازوكا»، و«أر بي جي»، والهاونات بأنواعها، و«دبّابات شيرمان» و«ت 54».

1 - الفلسطينيّون في لبنان: العسكرة والدويلة البديلة

ظلّ الفلسطينيّون في لبنان حتّى عام 1967، تاريخ هزيمة الأنظمة العربيّة على يد إسرائيل، يعيشون كلاجئين في المخيّمات التي أُعدّت لهم في عام 1948 بانتظار «العودة». فبلغ عددهم عام 1948/ 1949 حوالى 140 ألفاً، ثمّ ارتفع في عام 1968 إلى 214 ألفاً توزّعوا على سبعة عشر مخيّماً[13].

- الوجود الفلسطينيّ والتوازنات الطائفيّة

بعد إنشاء «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» عام 1964، وتحديداً منذ حرب عام 1967، أخذت المنظّمات الفلسطينيّة الرئيسيّة تُمارس عمليّاتها الفدائيّة انطلاقاً من الأردن، وجزئيّاً من لبنان، ثمّ جعلت من البلد الأخير منطلقاً مهمّاً لأنشطتها ضدّ إسرائيل بعد عام 1970. فكان الفلسطينيّون يتسلّلون من سورية إلى منطقة العرقوب في جنوب لبنان، وتأتيهم الإمدادات والأسلحة والذخائر من هذه الدولة بشكلٍ منظّم. وفي عام 1967، بلغ عدد العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل عبر الحدود اللبنانيّة عمليّتين اثنتين، ثمّ ارتفع إلى 29 عمليّة في العام التالي، وإلى 150 في عام 1969 [14]. وبعد «اتّفاق القاهرة» بين «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» والدولة اللبنانيّة عام 1969، شُرّعت العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل من المناطق التي خُصّصت للفلسطينيّين في منطقة العرقوب (أرض فتح)[15]، على الرغم من تناقض هذا الاتّفاق مع «اتّفاق الهدنة» بين لبنان وإسرائيل لعام 1949. وبطرد المقاومة الفلسطينيّة من الأردن عام 1970، ولجوء آلاف الفدائيّين إلى لبنان، أصبح هذا البلد المعقل العسكريّ والسياسيّ الوحيد والأخير المتبقّي أمام المقاومة الفلسطينيّة، التي استبدلت هدفها الوطنيّ السامي (= تحرير فلسطين) بالصراع الداخليّ اللبنانيّ وتوطيد نفوذها على اليسار والمسلمين، وبالتالي جعل نفسها طرفاً أساسيّاً في التوازنات الداخليّة في لبنان. ومن هنا، كان من مصلحتها أن يكون الحُكم المارونيّ فيه ضعيفاً، أو أن يقوم نظام إسلاميّ - يساريّ قويّ تحت إشرافها. وقد سمحت لها سيطرتها على أجزاء واسعة منه، أرضاً وشعباً ومرافقاً وموارداً، بحريّة استقبال ما يحلو لها من حلفاء سياسيّين وأمنيّين وعسكريّين ومنظّمات معارضة أوروبيّة وآسيويّة، فأضحى لبنان بفضلها مستوعباً لكلّ إيديولوجيّات العالم ومنظّماته[16].

ارتبط نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان سياسيّاً وعسكريّاً بمشروعين متعارضين: مشروع «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» لقلب المعادلة اللبنانيّة لصالحها والإمساك بالسلطة بدعم فلسطينيّ؛ ومشروع قوى اليمين المارونيّ المتمثّل بالجبهة اللبنانيّة للحفاظ على الامتيازات المسيحيّة والاستئثار بمفاتيح الحُكم بالتعاون مع إسرائيل. كذلك، ارتبط نموّها بالخلافات بين الطوائف اللبنانيّة حول نصيبها في السلطة، وحول الهويّة والانتماء والسياسة الخارجيّة وغيرها، وأيضاً بالضغوط التي كانت تمارسها الدول العربيّة على الحكومة اللبنانيّة لتقديم التنازلات

للفلسطينيّين، خصوصاً أنّ بعض منظّماتهم كانت ترتبط بعلاقات تبعيّة لأنظمة عربيّة[17].

لقد عملت «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» على إنشاء بُنيتها التحتيّة في لبنان: مكاتب، مركز التخطيط، مؤسّسة الأبحاث، «الهلال الأحمر»، «المجلس الأعلى للتعليم»، «المجلس الأعلى للمناطق المحتلّة»، «الصندوق الماليّ»، «دائرة الشؤون الخارجيّة»، «إذاعة صوت فلسطين»، «وكالة وفا»، «مؤسّسة صامد للصناعة»[18]. كما تمكّنت المنظّمات الفلسطينيّة من أنّ تُنشئ مؤسّسات اقتصاديّة وإعلاميّة ومصانع حربيّة[19]. كلّ هذا بفضل ما أغدقته عليها الدول العربيّة النفطيّة وبلدان المعسكر الشرقيّ من مساعدات عينيّة (مساعدات طبيّة، مواد غذائيّة، ألبسة، محروقات) ومساعدات ماليّة. فعلى سبيل المثال، تلقّت «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بين تشرين الأوّل 1975 وآب 1976، تحويلات ماليّة من حكومات عربيّة بقيمة 40 مليون دولار أميركيّ استخدمتها لدعم مخطّطاتها في لبنان، وتجميع الأنصار من الأحزاب والقوى اللبنانيّة حولها[20].

باختصار، أصبحت المقاومة الفلسطينيّة، في ضوء ضعف الحكومة اللبنانيّة والخلافات السياسيّة الداخليّة والانقسام المجتمعيّ، ليست أقلّ من «دويلة داخل دولة» تتّخذ من بيروت الغربيّة «عاصمة» لها، ومن أكثريّتها الإسلاميّة درعاً سياسيّاً، ومن جنوب لبنان ذريعة إثبات وجود على نضالها لتحرير فلسطين. هذا «التمدّد» الفلسطينيّ على لبنان، أرضاً وشعباً، هو ما أعطى الموارنة بحقّ الذريعة للادّعاء بأنّ الحكومة اللبنانيّة فقدت سيادتها[21]. يُضاف إلى ذلك، تعطّل الديمقراطيّة التوافقيّة، وعمليّة صنع القرار اللبنانيّ، بسبب الخلاف بين المسلمين واليسار من جهة، والموارنة من جهة أخرى، حول كيفيّة إدارة الملف الفلسطينيّ. لقد اتّهم بيار الجميّل الفدائيّين بأنّهم حوّلوا المخيّمات إلى بؤر لكلّ الخارجين عن القانون في الوطن العربيّ والعالم، وطالب بإجراء استفتاء حول وجودهم في لبنان، فيما صرّح «حزب الوطنيّين الأحرار» «**بأنّ (الفلسطينيّين) تخلّوا عن بلدهم وحوّلوا معركتهم إلى لبنان**». أمّا الشارع المسيحيّ، فوصفهم بأنّهم «**لصوص وشيوعيّون ومجرمون ومغتصبون**»[22].

وفي ضوء التناقضات المعروفة بين اللبنانيّين في ظلّ النظام الطائفيّ السياسيّ، أدّى الوجود الفلسطينيّ المسلّح إلى مزيد من الشرخ الداخليّ، عندما سعى اليسار اللبنانيّ إلى توطيد مواقعه السياسيّة في النظام أو قلبه، عبر التحالف مع المنظّمات الفلسطينيّة الراديكاليّة والحصول منها على التدريب والسلاح والمال[23]. أمّا النخب الإسلاميّة،

وخصوصاً السُنّة وزعاماتهم التقليديّة التي لم يكن لديها أيّ اهتمام بتأسيس الأحزاب والتنظيمات قبل الحرب أو قلب النظام الاجتماعيّ القائم، فحاولت استخدام الورقة الفلسطينيّة وكون غالبيّة الفلسطينيّين من السُنّة، في اللعبة السياسيّة الداخليّة لتحقيق مكاسب لها على حساب الموارنة، وخصوصاً ما يتعلّق بمشاركة أكبر لها في السلطة وفي المنافع الاقتصاديّة[24]. وفي المقابل، وعلى الرغم من تقديمها الدعم (التسليح والتدريب والمال) إلى زعماء الأحياء من الشبّان في المناطق الإسلاميّة، إلّا أنّ المقاومة الفلسطينيّة سعت في الوقت نفسه إلى الحفاظ على مكانة الزعامات الإسلاميّة التقليديّة في بيروت والجنوب، وفي المناطق التي بسطت هيمنتها عليها. ومن جانبهم، سعى الشيعة بدورهم إلى الاستفادة من الخبرة القتاليّة للفدائيّين الفلسطينيّين، «فتح» أساساً، بتأسيس منظّمة عسكريّة (= حركة المحرومين) تحوّلت في ما بعد إلى «حركة أمل» الشيعيّة. إلّا أنّ إحساس الشيعة بخطر الوجود الفلسطينيّ عليهم في الجنوب منذ نهاية الستينات بفعل الاعتداءات الإسرائيليّة، جعلهم يلجأون إلى التعبئة العسكريّة.

تسبّب نموّ المقاومة الفلسطينيّة وتمدّدها خارج المخيّمات في العاصمة والجنوب، وإقامتها حواجز التفتيش، وتعاظم المدّ العربيّ والشيوعيّ واليسار الدوليّ في لبنان، بقلق المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم، على مركزهم المهيمن في السلطة، فاعتبروا أنّ الوجود العسكريّ الفلسطينيّ قد أخلّ بالتوازن العسكريّ بينهم وبين القوى الوطنيّة، ما جعلهم يشعرون أكثر من ذي قبل بأنّهم محاطون ببحر إسلاميّ - يساريّ، ومهدّدون جسديّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً، ويطلبون بالتالي الدعم من سورية وإسرائيل لقلب المعادلة لمصلحتهم[25].

في 25 آذار 1970، خُطف بشير الجميّل من قبل فلسطينيّين من مخيّم تلّ الزعتر، ثمّ أُطلق سراحه في ما بعد[26]. كما أسهمت ضربات الثأر الإسرائيليّة الموجعة ضدّ لبنان بدورها في زيادة التناقضات بين السلطة اللبنانيّة (= القيادات المارونيّة) من جهة، وبين المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها من اللبنانيّين من جهة أخرى. فدقّت الاعتداءات الإسرائيليّة على مرافق حسّاسة في الاقتصاد الخدماتيّ اللبنانيّ، الذي كان معظمه تقريباً بأيدٍ مسيحيّة، ناقوس الخطر للبرجوازيّة المسيحيّة. مثال على ذلك، الاعتداء على «مطار بيروت الدوليّ» عام 1968 ومهاجمة القرى والبلدات اللبنانيّة والبُنى التحتيّة. وتبعاً لمصادر رسميّة لبنانيّة، بلغ عدد القتلى من اللبنانيّين نتيجة الاعتداءات الإسرائيليّة 800 شخص ما بين عاميّ 1968 و1974[27]. وفي نيسان 1973، اغتالت وحدات

كوماندوس إسرائيليّة قادة فلسطينيّين ثلاثة في قلب العاصمة اللبنانيّة، ممّا فجّر الوضع السياسيّ والحكوميّ في لبنان[28]. كان الإرهاب الإسرائيليّ هذا، رسالة إلى الحكومة اللبنانيّة للسير على نهج الأردن في ضرب المقاومة الفلسطينيّة. وعلى الرغم من فشل الجيش اللبنانيّ في تحقيق ذلك في مناسبتين (1969 و1973)، إلّا أنّ انقسام اللبنانيّين حول سبل معالجة الحالة الفلسطينيّة في البلاد، سبّب مزيداً من الشرخ الداخليّ ووضع التعايش الإسلاميّ - المسيحيّ في طريق مظلم مسدود.

– العسكرة الفلسطينيّة

بتخلّي الدولة اللبنانيّة عن مسؤوليتها في حماية كلّ من يقطن في داخل حدودها ويخضع لسيادتها، وترك الفلسطينيّين بموجب «اتّفاق القاهرة» يتولّون بأنفسهم مسألة «أمنهم الذاتيّ» في المخيّمات أولاً، ثمّ حولها بعد ذلك بشكل مخالف للاتّفاق، لم تعد المخيّمات الفلسطينيّة ومحيطها في بيروت بعد عام 1970 (صبرا وشاتيلا وجسر الباشا وتلّ الزعتر وضبيّه)، مجرّد مناطق ذات كثافة فلسطينيّة مرتفعة، بل أصبحت قلاعاً عسكريّة للمقاومة تخضع لزعماء الفدائيّين. فكان مخيّم تلّ الزعتر مثالاً على تلك القلاع الفلسطينيّة المحصّنة، ذات التسليح الكثيف، والخنادق المموّهة، وضمّ مصانع ذخيرة حيث وُجد فيه مطلع الحرب حوالى 15 ألف فلسطينيّ و13 ألف شيعيّ لبنانيّ[29]. وكان المخيّم يُشرف على أحياء بيروت الشرقيّة المسيحيّة، وعلى ساحل المتن الشماليّ وطرقاته التي تصل بيروت بالجبل. وقد كبرت مساحته خلال سنوات قليلة من 2 كيلومتر مربّع إلى 10 كيلومترات مربّعة. وجُهّز عسكريّاً بملاجئ تحت الأرض، ما يسمح له بالصمود لفترة طويلة في وجه أيّ حصار[30].

يُوضح الجدول (107)، أعداد الفلسطينيّين داخل المخيّمات في لبنان ومحيطها في عام 1969، أيّ قبل أن يستقبل لبنان موجة النزوح الفلسطينيّ من الأردن في أعقاب أحداث أيلول عام 1970. كما يُبيّن أنّ حوالى 25 ألف فلسطينيّ كانوا يعيشون في ذلك العام في المناطق الشرقيّة، نصفهم على الأقلّ في داخل المخيّمات، حيث تعمل المنظّمات الفلسطينيّة على عسكرتهم. وفي السنوات التي تلت أحداث الأردن عام 1970، ارتفع عدد المدنيّين والفدائيّين الفلسطينيّين معاً في كلّ لبنان إلى 350 ألفاً. وكما ذكرنا، بلغ عدد السكّان الفلسطينيّين في مخيّم تلّ الزعتر وحده قبل تموز 1976، أكثر من 15 ألف نسمة[31].

جدول (107) أعداد الفلسطينيّين في المخيّمات اللبنانيّة ومحيطها عام 1969[32]

بيروت وضواحيها	داخل المخيّمات	خارج المخيّمات
مار إلياس	889	22,766
برج البراجنة	7,189	-
شاتيلا	4,892	-
جسر الباشا	1,236	13,210
الدكوانة	7,403	-
ضبيّه	2,448	-
المجموع	**24,057**	**35,976**
صيدا		
ميّة وميّة	1,871	-
عين الحلوة	17,029	-
النبطيّة	2,947	16,714
المجموع	**21,847**	**16,714**
صور		
الرشيديّة	10,016	-
البصّ	3,911	-
برج الشماليّ	7,159	-
المجموع	**21,086**	-
طرابلس		
نهر البارد	10,076	-
البدّاوي	5,445	4,355
المجموع	**15,521**	**4,335**
البقاع الشرقيّ		
ويفل	3,110	3,473
المجموع	3,110	3,473
المجموع العام	**85,621**	**60,498***

(*) تمّ تصحيح مجموع أعداد الفلسطينيّين خارج المخيّمات، حيث ترد خطأً على الشكل التالي: 77,232.

إنّ وجود السلاح بكثرة وفعاليّة في أيدي فلسطينيّين يتزايد عددهم يوميّاً بفعل الدفق الخارجيّ، كان عاملاً آخر وراء قلق الموارنة، إلى جانب التحالف الفلسطينيّ - اليساريّ - الإسلاميّ. من هنا، نفهم لماذا كانت الدولة اللبنانيّة تتشدّد في عدم منح الفلسطينيّين إجازات عمل أو السماح لهم بالتجنّس أو التملّك. لقد إنصبّ خوف الموارنة، كأقلّية، من إمكان توطين الفلسطينيّين في لبنان، والتسبّب في خلل بالتوازن الديموغرافيّ لصالح المسلمين، وبالتالي قلب المعادلة السياسيّة في البلاد.

وفي نهاية عام 1975، بلغ عدد المنظّمات الفلسطينيّة في لبنان 28 منظّمة، وعدد المقاتلين الفلسطينيّين ما بين 20 ألفاً إلى 25 ألفاً، ومكاتب التعبئة أو التدريب حوالى 60 مكتباً[33]. وقد انعكست كثرة المنظّمات وتشرذمها على الساحة اللبنانيّة تشرذماً في التنظيمات الوطنيّة والإسلاميّة اللبنانيّة، التي تبعت كلٌ واحدة منها إحدى هذه المنظّمات. فبلغ عدد المنظّمات الفلسطينيّة على الساحة اللبنانيّة خلال الحرب، كما يُبيّن الجدول (108)، أكثر من 40 منظّمة، وعكس بوضوح حالة الوضع الداخليّ اللبنانيّ، خصوصاً إذا علمنا أنّها كانت تنتمي إلى جبهات متنافسة، سياسيّاً وإيديولوجيّاً، وتتبع دولاً إقليميّة ودوليّة. وما زاد في تردّي الوضع الداخليّ اللبنانيّ، هو أنّ هذه المنظّمات أصبحت البوابّة التي تعبر من خلالها الأفكار والمنظّمات الأجنبيّة والإرهابيّة إلى داخل البلاد.

جدول (108) المنظّمات الفلسطينيّة الناشطة
في لبنان خلال الحرب

الاتحاد النسائيّ العربيّ الفلسطينيّ (إيفلين كتّه)
اتحاد المرأة الفلسطينيّة (مي صايغ)
منظّمة التحرير الفلسطينيّة
قوّات التحرير الشعبيّة (جيش التحرير الفلسطينيّ)
حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ (فتح - ياسر عرفات)
حركة فصائل الفداء العربيّ
العاصفة (الجناح العسكريّ لفتح)
فتح - الانتفاضة (سعيد أبو موسى)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين (جورج حبش)

الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين (نايف حواتمه)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة (أحمد جبريل)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة (أبو جابر)
الجبهة الشعبيّة الثوريّة لتحرير فلسطين أبو شهاب (انشقّت عن الجبهة الشعبيّة)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين (جماعة وديع حدّاد)
جبهة التحرير الفلسطينيّة (أبو العبّاس)
جبهة التحرير العربيّة (العراق - عبد الرحيم أحمد)
جبهة التحرير الفلسطينيّة (طلعت يعقوب/ أبو نضال الأشقر(= يوسف مقدح)
الجبهة الوطنيّة لتحرير فلسطين
طلائع حرب التحرير الشعبيّة (الصاعقة)
جبهة النضال الشعبيّ الفلسطينيّ (سمير غوشة)
جبهة النضال الشعبيّ الفلسطينيّ (خالد عبد المجيد)
جبهة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ (شفيق الحوت)
جبهة القوى الفلسطينيّة الرافضة للحلول السلميّة
الجبهة العربيّة المشاركة للثورة الفلسطينيّة
حركة فتح - المجلس الثوريّ (صبري البنّا) - أبو نضال
حركة التحريرالشعبيّة (ناجي علّوش)
حزب الشعب الفلسطينيّ (سليمان نجاب)
الحزب الشيوعيّ الثوريّ (عربي عوّاد)
كتائب النصر - الأردن
لجنة التوجيه الوطنيّ الفلسطينيّ
منظّمة النسر العربيّة (الأردن)
المنظّمة الشعبيّة لتحرير فلسطين
منظّمة أنصار الثورة (جماعة أبو سائد)
منظّمة أيلول الأسود
منظّمة 15 أيّار
منظّمة الشبيبة الديمقراطيّة الفلسطينيّة (جهاد طارق)

منظّمة الصاعقة - طلائع التحرير الشعبيّ
منظّمة فلسطين العربيّة (مصر)
منظّمة نسور الثورة الفلسطينيّة
مؤسّسة صامد (أبو العلاء)
اللجان الثوريّة (ليبيا)
المجلس المركزي الفلسطينيّ (خالد الفاهوم)
الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (مصر)
القوّة 17
المجلس الثوريّ - فتح

يُبيّن الجدول (109)، حجم القوّة العسكريّة للمنظّمات الفلسطينيّة، وبأنّ منظّمة «فتح» كانت أكبرها عسكرياً وجماهيرياً على الساحة اللبنانيّة. كما وُجِدت وحدات من «جيش التحرير الفلسطينيّ» في سورية ومصر والعراق، نقلتها كلٌّ من الدول الثلاث إلى لبنان مطلع الحرب في إطار التنافس في ما بينها لأهداف مختلفة عن الأخرى[34]. إلى جانب ذلك، كان لكلٍّ من العراق وسورية منظّمة فلسطينيّة تابعة لها، فضلاً عن وجود منظّمات فلسطينيّة يساريّة.

جدول (109): أحجام المنظّمات الفلسطينيّة في لبنان بُعيد اندلاع الحرب[35]

المنظّمة	العديد العسكريّ
فتح	8,000 - 10,000
جيش التحرير الفلسطينيّ (مصر)	4,000 (نُقل من مصر إلى لبنان)
جيش التحرير الفلسطينيّ (العراق)	3,000 - 4,000 (أرسله العراق إلى لبنان جواً عبر مصر)
جيش التحرير الفلسطينيّ (سورية)	3,000 (خضع لسورية وأرسل إلى لبنان مطلع الحرب)
الصاعقة	3,000 (خضعت لسورية)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - القيادة العامّة	800 (2,000)
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - حبش	2,000
الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين - حواتمه	2,500
جبهة التحرير العربيّة	2,500

لقد تمكّنت منظّمة التحرير من أن تُخضع كلَّ المناطق الموجودة فيها في لبنان لسيطرتها. فكانت تُغدق الأموال، على الأقلّ خلال «حرب السنتين» أو حتّى مطلع الثمانينات، على القيادات الحزبيّة والميليشياويّة اللبنانيّة الخاضعة لها. وقد اعترف أبو داوود، الذي كان مسؤولاً عن بيروت الغربيّة، من المتحف إلى المزرعة حتّى «مرفأ بيروت» أثناء «حرب السنتين»، بأنّ التنظيمات اللبنانيّة الحليفة للفلسطينيّين ما كانت سوى **«واجهات لبنانيّة»** و**«فلاشات إعلاميّة»** للمقاومة، وأنّ «فتح» كانت «**الذراع العسكريّ الحقيقي**» للقوى اللبنانيّة الحليفة[36]. وبدوره، أقرّ ياسر عرفات، رئيس «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، بقيام دولة فلسطينيّة داخل الدولة اللبنانيّة، حين قال: «**إنّ الوضع هناك (لبنان) كان أكثر تعقيداً.... كانت هناك ميليشيات وحرب أهليّة وعلى الرغم من ذلك، نجحتُ في إدارة الوضع سنوات عدّة**»[37].

وبفضل المنظّمات الفلسطينيّة، وُجدت على الساحة اللبنانيّة منظّمات شبه لبنانيّة وغير لبنانيّة جعلت من لبنان مقرّاً لها. إنّ كثرة عدد المنظّمات الأجنبيّة الناشطة على الأراضي اللبنانيّة بترخيص ومن دون ترخيص، جعل لبنان مستقرّاً ومسرحاً لمختلف الإيديولوجيّات والأنشطة السياسيّة، ممّا زاد من حالة الفوضى والتسيّب في البلاد. ويُبيّن الجدول (110) أنّ أكثر من 40 منظّمة كرديّة وليبيّة وناصريّة ومصريّة وإيرانيّة وعراقيّة وسوريّة وخليجيّة وصوماليّة وأريتريّة وأرمنيّة وفرنسيّة وإيطاليّة ويابانيّة كانت موجودة على الساحة اللبنانيّة، سبع منها إرهابيّة. وكانت جميع هذه المنظّمات تنفّذ على الأرض اللبنانيّة مصالح الدول التي تموّلها. وكلُّ هذا دليل واضح على تحوّل لبنان إلى ساحة لتنفيذ سياسات الآخرين، دولاً ومنظّمات، في ظلّ ضعف الدولة اللبنانيّة وانقسام المجتمع اللبنانيّ بعضه على بعض. فأثناء التدخّل الليبيّ في تشاد خلال الثمانينات، أرسل أحمد جبريل و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» متطوّعين للقتال هناك[38].

جدول (110) أحزاب ومنظّمات شبه لبنانيّة أو غير لبنانيّة ناشطة في لبنان[39]

منظّمة شهداء الأزبكيّة	حركة الألوية الثوريّة العربيّة	الحزب الاشتراكيّ الكردستانيّ
حركة التحرير الوطنيّ الكردستانيّة	جبهة التحرير البحرانيّة	منظّمة الشباب العمانيّ
منظّمة التقدميّين الأكراد	أمانة مؤتمر الشعب العربيّ (عمر الحامد)	الجبهة الشعبيّة في البحرين (سعيد سيف)
التنظيم الناصريّ المصريّ (فرع لبنان)	قوّات التحرير الأريتريّة (أمين علي الأسد)	حركة المتطوعين الإيرانيّين (ايّة الله منتظري)
حزب العمّال الشيوعيّ المصريّ	تجمّع الأشوريّين	حزب رزكاري الكرديّ
جيش التحرير الإيرلنديّ **	الرابطة الكرديّة الموحّدة	حزب التجمّع المصريّ
رابطة الطلبة العراقيّين	حزب عمّال كردستان - تركيا (فرع لبنان)	التنظيم الإيرانيّ الثوريّ (ايّة الله خلخالي)
الجبهة الوطنيّة المصريّة (إبراهيم عجوة)	الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة لشمال اليمن (م. عبد الحفيظ)	رابطة مصر العروبة (محمد تيمور)
حزب الدعوة العراقيّ (جبهة أنصار الفرس)	الحزب الديمقراطي الكرديّ - البارتي - جميل محو)	حزب العمّال الثوريّ العربيّ
رابطة العمّال العرب السوريّين	الجبهة الديمقراطيّة للخلاص الصوماليّ (عمر صلاد علمي)	حزب توده الإيرانيّ (فرع بيروت - محمد علي عموني)
المنظّمة المستقلّة لتحرير مصر (سعد الدين الشاذلي)	الرابطة القبطيّة في لبنان	الجيش الأحمر اليابانيّ **
ثوار ظفار	مجموعة كارلوس **	الخلايا الثوريّة (ألمانيّة) **
منظّمة العمل المباشر (فرنسيّة - جيل كولوب) **	الألوية الحمر (إيطاليّة) **	مجموعة أورلي **
منظّمة الذئاب الرماديّة (تركية)**	الجيش الأرمنيّ السريّ **	شيوعيّون عراقيّون ثوريّون
بريمالينيا (إيطاليّة) **	منظّمة قوّات الثورة العربيّة (أبو وسام)	مجاهدي الشعب (خلق) - مسعود رجوي (إيران)
فدائيّو الشعب (خلق) يساريّون متطرّفون (إيران)	سفارة ليبيا (صالح الدروقي)	حركة المقاومة الإسلاميّة (حزب الله)
منظّمة العدالة الثوريّة (حزب الله)	الجهاد الإسلاميّ	جبهة التحرير اللبنانيّة (قوميّون لبنانيّون)
الاتحاد الإسلاميّ للمقاومة الشيعيّة	لجنة الدفاع عن المساجين الفلسطينيّين	جبهة النسور لمقاومة الإمبريالية الخمينيّة في لبنان
فدائيّ الشعب (خلق) يساريّون متطرّفون (إيران)	الجيش السرّي لتحرير أرمينيا	مجموعة الصدر (ضدّ ليبيا)
المناضلون من أجل الحريّة (عبد الهادي حماده) - ضدّ ألمانيا	خلايا النضال المسلّح (ضدّ بريطانيا)	جنود العدالة (ليبيّة ضدّ بلجيكا)
منظّمة 16 كانون الثاني لتحرير طرابلس (ضدّ السوريّين والأحزاب اليساريّة)		

** = منظّمات إرهابيّة

2 - ظهور الميليشيات اللبنانيّة

على الرغم من امتلاك «حزب الكتائب اللبنانيّة» نواة ميليشيا منذ نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، فإنّ تكوّن الميليشيات اللبنانيّة لم يحدث بشكلٍ جدّي إلّا منذ أن أخذت المقاومة الفلسطينيّة تعمل على تغيير التوازنات السياسيّة على الأرض لمصلحة القوى اليساريّة والإسلاميّة المتحالفة معها، وذلك من خلال تقديم دعمها السياسيّ والماليّ والعسكريّ لها، وتدريب عناصرها وتزويدها بالأسلحة والخبرة القتاليّة. وبدافع الخوف على امتيازاتها من خطر التحالف الفلسطينيّ - اليساريّ، عمدت القوى المسيحيّة بدورها، وخصوصاً المارونيّة منها، إلى عسكرة مجتمعها للتصدّي لمحاولات إضعافها سياسيّاً وتقليص دورها ونزع امتيازاتها. وفي أجواء الصراعات العربيّة - العربيّة والنزاع العربيّ - الإسرائيليّ، والدوليّ في لبنان، أصبحت الميليشيات اللبنانيّة تحت رعاية خارجيّة بسبب حاجتها إلى الأسلحة والمال والتدريب. وهذا ما جعلها رهينة للخارج يستثمرها في صراعاته وتنفيذ مخطّطاته. إنّ التناقضات السياسيّة والاجتماعيّة بين

اللبنانيّين قبل الحرب، وقيام الميليشيات، ونظريّة «الأمن بالتراضي» من جهة، ورعاية الخارج لتلك الميليشيات من جهة ثانية، كانت أحد أهمّ عوامل تفكّك الدولة في لبنان.

– الميليشيات اللبنانيّة: أحجامها وخصائصها العامّة

مع تطوّر الحرب والتقاتل بين اللبنانيّين، تطوّرت الميليشيات بدورها، تنظيماً وإدارة وعديداً وتسليحاً وتمويلاً، وإن بدرجات متفاوتة. فكانت هناك ميليشيات امتلكت درجة عالية من التنظيم ووجود تراتبيّة داخلها شبيهة بتلك الموجودة في الجيوش النظاميّة، من ناحية تدرّج الأوامر ووحدة اللباس والشارات والرتب والأسماء. ويمكن ملاحظة هذا بشكلٍ خاصٍّ في «القوّات اللبنانيّة» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل». وعندما بدأ «حزب الله» بشنّ الحرب لتحرير جنوب لبنان من العدوّ المحتلّ، تبيّن أنّه يملك تنظيماً إداريّاً وعسكريّاً وقتاليّاً رفيعاً.

تألّفت الميليشيات من أجهزة إدارية وأخرى عسكريّة، ضمّت المكاتب الإداريّة والمؤسّسات المدنيّة، كالإعلام والماليّة والخدمات العامّة، يقوم عليها موظّفون متفرّغون برواتب ثابتة، وفق اختصاصات مهْنيّة وسلسلة رتب راوحت ما بين 75 دولاراً إلى 150 دولار أميركيّ شهريّاً للعنصر الواحد. وفي المقابل، حصل المتفرّغون في الجهاز العسكريّ على رواتب راوحت ما بين 75 و400 دولاراً في الشهر، وفق سلسلة الرتب العسكريّة. فمن كان برتبة رتيب، نال ما بين 170 و200 دولار. أمّا ما يُسمّى بالضبّاط، فتقاضى الواحد منهم ما بين 250 و400 دولار. إشارة، إلى أنّ معظم هؤلاء كانوا يقومون في الوقت نفسه بأعمال تجاريّة وزراعيّة موازية لعملهم العسكريّ.

ومع تطوّر الحرب، أضحت هناك حاجة إلى مقاتلين متفرّغين لمهام القتال على الجبهات، وإلى استحداث أجهزة وتجهيزات لنقل الذخائر والمؤن إلى خطوط المواجهة. واستلزم هذا التطوّر إنشاء أجهزة أخرى لدفع الرواتب والتموين والصيانة والتدريب والتسليح، وإقامة المسلّحين في ثكنٍ، فضلاً عن التعليم العسكريّ، وتخريج الضبّاط والرتباء والتأهيل وإعادة التأهيل، والاهتمام بالمسائل اللوجستيّة وغيرها. وإلى جانب ذلك، جرى تأسيس إدارات للإعلام والشؤون

الدبلوماسيّة ومستوصفات طبيّة وتعاونيّات استهلاكيّة، فضلاً عن تقديمات تربويّة وصحيّة وغذائيّة. وفي بعض الأحيان، كان يجري الاهتمام بالبُنى التحتيّة. وقد بلغت نسبة الإنفاق على المجهود العسكريّ ما يوازي 60% من جبايات الميليشيات، فيما نالت المشاريع الإنمائيّة والصحيّة ورواتب الموظّفين المدنيّين نسبة 40% المتبقّية[40].

وعلى صعيد إنفاق التنظيمات، فقد تنوّعت وفق حجم كلٍّ منها وعدد المنخرطين فيها. كان تنظيم متوسّط الحجم عدد عناصره ما بين 1,700 إلى 2,000 عنصر يُكلّف شهريّاً ما بين 60 ألف دولار أميركيّ إلى 80 ألفاً. فبين نيسان وخريف 1975، تراشقت الميليشيات المتحاربة ما بين 40 ألف إلى 60 ألف قذيفة، كلفتها حوالى عشرة ملايين ليرة لبنانيّة[41]. وخلال الثمانينات، راوحت كلفة حرب الشوارع بين الميليشيات المتنازعة في بيروت الغربيّة ما بين 150 ألف إلى 500 ألف دولار يوميّاً، أيّ ما يساوي 5 مليون دولار إلى 15 مليوناً شهريّاً[42]. وفي اليومين الأخيرين من القتال بين الجيش اللبنانيّ و«القوّات اللبنانيّة» عام 1990، بلغ الإنفاق العسكريّ 3 ملايين دولار. فجعلت كلُّ هذه الصراعات كلفة الحرب الماليّة تصل إلى أرقام مرتفعة جداً. فخلال العام 1989، بلغت كلفة الإنفاق على المجهود العسكريّ للقوى المتصارعة كافة (رواتب وكلفة أسلحة وذخائر وتموين وكسوة وعناية صحيّة) حوالى150 مليون دولار. إنّ ارتفاع كلفة الإنفاق على المجهود العسكريّ، يُفسّر سبب اعتماد الميليشيات اللبنانيّة على الدعم الخارجيّ،وبالتالي إرتهانها للخارج وتنفيذها مخطّطاته.

بلغ عدد تنظيمات الميليشيات اللبنانيّة في العام الأوّل للحرب تسعة وعشرين تنظيماً، وعدد عناصرها وأنصارها 200 ألف شخص، وقطع الأسلحة التي امتلكتها حوالى 500 ألف قطعة. وكان يُقبل، عنصراً مسلّحاً في الميليشيا كلّ من بلغ من العمر ما بين 12 و50 سنة. إضافة إلى ذلك، وُجدت ميليشيات خاصّة للأعيان والوجهاء والزعماء التقليديّين، فضلاً عن «الدكاكين المسلّحة» في الأحياء والأزقّة[43]. إنّ كثرة عدد الميليشيات والتنظيمات المسلّحة، يعود إلى التمويل الخارجيّ. وهناك من الميليشيات من بدأ كحركة مسيحيّة صافية (= جيش لبنان الجنوبيّ) من ناحية البُنية البشريّة، ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى تنظيم ضمّ غالبيّة شيعيّة. وهذا ينطبق على «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، الذي بدأ مطلع الحرب

في تجنيد عناصر ميليشياته على أسس عقائديّة، ثمّ تخلّى عن هذا المبدأ لاحقاً لتعذّر استقطاب العناصر، فتحوّل إلى حزب عقائديّ بعناصر طائفيّة. إشارة إلى وجود أحزابٍ لم تشترك في القتال، ومنها: «حزب الكتلة الوطنيّة» (ريمون إده)، و«الحزب الديمقراطيّ» (باسم الجسر)، و«حزب التحرير العربيّ» (رشيد كرامي)، و«حزب الهيئة الوطنيّة» (عبد الله اليافي)، و«الحزب الدستوريّ» (ميشال خوري)، و«تجمّع المسيحيّين الملتزمين»، والأحزاب الأرمنيّة (الطاشناق والهانشاق ورامغفار).

لقد أُحصي 260 حزباً وتنظيماً مسلّحاً عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، توزّعت ولاءاتها كما يلي(44):

1 - المطلق للبنان.

2 - للبنان مع التفاعل مع المحيط العربيّ.

3 - العربيّ الوحدويّ.

4 - الأمميّ.

5 - الدينيّ والتقسيميّ.

يُبيّن الجدول (111) القوى الحزبيّة والتكتلات الميليشياويّة والسياسيّة وقياداتها التي كانت منخرطة في الحرب بشكلٍ أو بآخر. ويُلاحظ ظهور تنظيمات عديدة تحت مسمّيات القوميّة، والقوميّة السوريّة، واللبنانيّة، والناصريّة والاشتراكيّة والحركات التصحيحيّة، والعربيّ، والشعبيّ الخ.... وهذا يعود إلى الانشقاقات داخل تلك التنظيمات والحركات والتنافس عبر إنشاء أُخرى بديلة تحت أسماء مشابهة من جهة، وإلى أنّ الميليشيات والتنظيمات كانت تحتاج إلى شعارات تجذب إليها الرأي العامّ لتكون أقنعة تُخفي وراءها أهدافها الحقيقيّة من جهة أخرى. وبسبب صِغر حجم بعضها أو ضعف تأثيرها، لم نتمكّن من معرفة مؤسّسيها أو من يقف وراءها.

جدول (111) الأحزاب والكتل والجبهات السياسيّة والحركات والجمعيّات والتجمّعات والميليشيات المسلّحة بين عاميّ 1975 - 1982(45)

اسم الميليشيا	القائد	اسم الميليشيا	القائد
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	انعام رعد	حركة 24 تشرين	فاروق المقدّم
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ المنشقّ	إلياس قنيزح	فتيان علي	أحمد صفوان
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	جورج عبد المسيح/ أنطوان أبو حيدر	حزب الكتائب اللبنانيّة	بيار الجميّل
		حركة الشباب العربيّ	
الحزب الشيوعيّ	نقولا الشاوي	حزب الوطنيّين الأحرار	كميل شمعون
منظّمة العمل الشيوعيّ	محسن إبراهيم	حرّاس الأرز	اتيان صقر
الحزب التقدميّ الاشتراكيّ	كمال جنبلاط/ وليد جنبلاط	منظّمة البعث العربيّ الاشتراكيّ (سورية)	عاصم قانصو
حركة المحرومين	موسى الصدر / حسين الحسيني	حزب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	أحمد حمّود
حزب النجادة/ الحركة التصحيحيّة	جميل دعبول	لواء الجبل	هنري صفير
حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ (العراق)	عبد المجيد الرافعي	النمور الكسروانيّة	رشيد الخازن
الأفواج العربيّة	خليل شهاب	التنظيم	فؤاد الشماليّ/ جورج عدوان
التنظيم الناصريّ/ قوّات ناصر	عصام العرب	جيش التحرير الزغرتاوي/ المردة	طوني فرنجيّة/ الأب يمّين
اتحاد قوى الشعب العامل/ التنظيم الناصريّ	كمال شاتيلا/ نجاح واكيم	التجمّع الغوسطاويّ	
المرابطون	إبراهيم قليلات	تجمّع شباب الكحّالة	
التنظيم الشعبيّ الناصريّ في صيدا/ جيش التحرير الشعبيّ	مصطفى سعد	التجمّع الزحلاويّ ألوية الأسد	حزب البعث/ قانصو

رابطة شباب المصيطبة	عدنان عيتاني	شباب الدكوانة	
صقور الزيدانيّة	محمد زكريا عيتاني	لواء بشرّي/ المقدّمون	قبلان عيسى الخوري
حزب بارتي الكرديّ	جميل محّو	الشبيبة اللبنانيّة/ باش مارون	مارون خوري
المقاومة الشعبيّة	صائب سلام	أنصار الجيش اللبناني للدفاع عن الجنوب	
روّاد الإصلاح	تمّام سلام		
المجاهدون	فتحي يكن	التنظيم الثوريّ الشعبيّ المسلّح	
القوّات المشتركة	الحركة الوطنيّة	الحزب الديمقراطيّ	باسم الجسر
منظّمة جند الله في الشمال	أحمد فوّاز حسين آغا	المؤتمر الشعبيّ للقوى الإسلاميّة الحرّة والوطنيّة	كمال شاتيلا
الاتحاد الوطنيّ للإنماء		حزب التحرير العربيّ	رشيد كرامي
حركة التوحيد الإسلاميّ	سعيد شعبان	حزب الله	الشيخ صبحي الطفيلي
التيّار العونيّ (سياسيّ)	مؤيّد لميشال عون	حركة المحرومين (أمل)	الإمام موسى الصدر
جمعيّة (حزب) التضامن	إميل رحمة	التجمّع الثوريّ	مدعوم من القيادة العامّة
الطلائع الثوريّة	أبو محمود	حركة العمل الإسلاميّ الثوريّ	علي أبو قاسم
منظّمة قوّات الثورة العربيّة	حسن عبد الساتر	التنظيم الشعبيّ الثوريّ	
التجمّع الشيوعيّ الثوريّ	تروتسكيّون	اللجان الشعبيّة الوطنيّة في الشيّاح	أبو علي صافي
تجمّع لبنان الواحد	نجيب أبو حيدر	حركة المسيحيّين الديمقراطيّين	ميشال غريب
حزب الاتحاد الدستوريّ	ميشال خوري	حزب التحرير الشعبيّ العربيّ	رشيد كرامي
حزب الهيئة الوطنيّة	أمين العريسي	طلائع العمل الشعبيّ	يوسف صفوان
رابطة الشغيلة	زاهر الخطيب	حركة الناصريّين الوحدويّين	هايل طه
قوّات الطلائع الناصريّة		تجمّع الشباب المستقلّ	يحيى الكمكي
حزب الشعب	خليل أبو جودة	اتحاد شباب النهضة	
حركة أمل	نبيه برّي	حركة أنصار السلم في لبنان	هاشم الحسيني
حزب النداء القوميّ	زهير عسيران/ كاظم الصلح	حزب الهانشاق	

حركة صلاح الدين	بشير الحربلي	منظّمة الشباب التقدميّ	ناجي ياغي
الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	منير الصياد	المجموعة الثوريّة المسلّحة اللبنانيّة	صالح المصريّ
الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	عبد الرحيم مراد	طلائع الدفاع عن الوحدة اللبنانيّة	
حركة أنصار الثورة	مصطفى الترك	الرابطة الوطنيّة البيروتيّة	
الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	كمال يونس	الاتحاد الوطنيّ للفلّاحين اللبنانيّين	
الهيئة اللبنانيّة العليا لزغرتا	سليمان فرنجيّة	التجمّع الوطنيّ لمهجّري المسلخ/ الكرنتينا	محمود عثمان
كتائب الفداء العربيّ	حركة القوميّين العرب	التنظيم الثوريّ الناصريّ	حسن قبيسي
حزب الرامغفار		طلائع الدفاع عن وحدة لبنان	مصطفى أبو النصر اليافي
اتحاد الشباب الديمقراطيّ اللبنانيّ		حركة الضمير الوطنيّ للجنوب	عبد الله غطيمي
تجمّع المثقّفين اللبنانيّين	فاروق النجار	التجمّع الوطنيّ	نور الدين نور الدين
الاتحاد الوطنيّ لطلبة لبنان	توفيق الضيقة	اتحاد طلّاب جامعة بيروت العربيّة	عبد العزيز مجبور
رابطة أبناء الجنوب في المصيطبة	يوسف مقبل	اتحاد الشباب الوطنيّ	عدنان حسين
منظّمة الشباب التقدميّ اللبنانيّ	فريد بو دياب	تجمّع المسيحيّين الملتزمين	
حركة القوميّين العرب		النجدة الشعبيّة	محمد دقيق
حزب الطاشناق		رابطة أبناء طريق الجديدة/ قوّات فخر الدين	خالد حلّاق
الهيئة السياسيّة العليا لزغرتا	سليمان فرنجيّة	الإخوان المسلمون	
الحزب الديمقراطيّ الاشتراكيّ	كامل الأسعد	حركة الشبيبة الأرثوذكسيّة	
الحزب العربيّ الديمقراطيّ	سهيل حمادة	منظّمة أنصار الصدر	
الاتحاد الوطنيّ للفلاحين اللبنانيّين	مصطفى خليل	منظّمة تحرير لبنان من الغرباء	
منظّمة الطلائع التقدميّة	محمد زكريا عيتاني	ألوية الإمام الصدر	

حزب العمل الاشتراكيّ	حسين حمدان		
حركة الإصلاح الاجتماعيّ	عزت شكري	تجمّع اللجان والروابط الشعبيّة	بشارة مرهج/ معن بشّور
حزب العمّال الشيوعيّ اللبنانيّ		طلائع التحرير العربيّة	
الحركة الشعبيّة الثوريّة		وحدة القوى الناصريّة	جلال بكداش
الجبهة الاشتراكية الثوريّة		حزب العمل الاشتراكيّ العربيّ	
حركة الأرض		حركة الخمينيّين	
منظّمة المقاومين الثوريّين		جبهة المواجهة الوطنيّة	طلال المرعبي
حزب الطليعة الشعبيّة		جبهة أنصار التروتسكيّة	
حركة الصدريّين		حركة التوعية البيروتيّة	
الحركة العربيّة الثائرة	علي الحاج	المؤتمر الوطنيّ للقوى الشعبيّة	
لجان العمل الناصريّ		المجلس الشعبيّ للمتن الشماليّ	صباح هاني
المجلس السياسيّ الإقليميّ في ساحل المتن		المؤتمر الشعبيّ الجنوبيّ المؤتمر الشعبيّ لمهجري العرقوب	
حركة الشبيبة المسيحيّة		تجمّع شباب الهرمل	
حركة الشباب العلوي (طرابلس)	علي عيد	منظّمة الكفّ الأسود (طرابلس)	
فرقة الشياطين (طرابلس)		الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ (طرابلس)	يوسف دمج
التجمّع الشعبيّ لراشيا والبقاع الغربيّ		الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ	فاروق ضنّاوي
الحزب العلمانيّ الديمقراطيّ	جوزيف مغيزل	تجمّع أبناء عرب وادي خالد	
اتحاد المواطنين المسلمين اللبنانيّين		مكتب العمل الوطنيّ (البقاع)	
اتحاد الجمعيّات الإسلاميّة	محمد غنّام	النجدة الشعبيّة (صور)	
اتحاد المسيحيّين المستقلّين		الاتحاد المارونيّ العالميّ	أمين عوّاد
اتحاد الشبيبة الإسلاميّة		الرابطة المارونيّة للروم الأرثوذكس	ديمتري بيطار
تجمّع علماء المسلمين في البقاع	المفتي خليل الميس	مجلس اتّحاد العلماء	الشيخ عبد الحفيظ قاسم

حركة التجمّع الإسلاميّ	سعد الدين حميدي صقر	جبهة الإنقاذ الإسلاميّة	محمد علي ضناوي
لجنة اللقاء الوطنيّ والإسلاميّ		اتّحاد الروابط المسيحيّة في لبنان	
تجمّع المثقّفين المسيحيّين في لبنان	مجموعة من المثقفين	المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى	الشيخ محمد مهدي شمس الدين
مجلس القوى والمنظّمات الشعبيّة	الاتحاد اللبنانيّ للطلبة المسلمين	المجلس الشرعيّ الإسلاميّ الأعلى	شفيق الوزان
منظّمة سيف الإسلام		المؤتمر الدائم للرهبانيّات المارونيّة اللبنانيّة	بولس نعمان
وحدة طانيوس شاهين المسلّحة	جامعة دروز لبنان	رابطة الروم الكاثوليك	إيلي صوايا
التجمّع الشيعيّ المستقلّ		كتلة نواب عكّار	سليمان العلي
التكتّل النيابيّ المستقلّ	كامل الأسعد	كتلة نوّاب عاليه	مجيد أرسلان
تكتّل النواب الموارنة	مجموعة من النوّاب	كتلة نوّاب زحلة	جوزيف سكاف
تجمّع النواب السنّة		جبهة النضال الوطنيّ	وليد جنبلاط
التجمّع الإسلاميّ	دار الفتوى	جبهة العمل الناصريّ الموحّد	
الحركة الوطنيّة	وليد جنبلاط	الجبهة اللبنانيّة	كميل شمعون
جبهة الإنقاذ الوطنيّ	ريمون إدّه وآخرون	الجبهة اللبنانيّة للمحافظة على الجنوب	محمد صفيّ الدين
الجبهة القوميّة	كمال شاتيلا	جيش لبنان العربيّ	أحمد الخطيب
قوّات القليعة	سعد حدّاد	جيش التحرير الفلسطينيّ	
جبهة المواجهة الوطنيّة		جيش بركات	أنطوان بركات
حركة الأحدب	عزيز الأحدب	درك لبنان العربيّ	بهذات الملا
منظّمة أنصار الإمام الصدر		حركة الشباب المسلم	
جبهة التسلّح الخلقي		الجيش المعنيّ	الحزب التقدميّ الاشتراكيّ
جيش تحرير لبنان	ميشال بارتي	القوّات اللبنانيّة	بشير الجميّل
لواء عكار	المحامي خليل نادر	لواء تنورين	آل حرب في تنورين

الفرسان الحمر	نسيب الخطيب	لواء الأرز	آل كيروز في زغرتا
قوّات الدامور	إيلي قرداحي	الكفاح المسلّح الفلسطينيّ	منظّمة التحرير الفلسطينيّة
منظّمة الشباب التقدميّ اللبنانيّ	فريد بو دياب	حزب التبادعيّة	سعيد عقل
التجمع الوطنيّ في بيروت		طلائع التحرير العربيّة	
الجبة الاشتراكية الثوريّة		جبهة ج.ح. أ.	
الحركة الشعبيّة الثوريّة		المجلس السياسيّ الإقليميّ في ساحل المتن	
الجماعة الإسلاميّة	فتحي يكن	المؤتمر الشعبيّ الجنوبيّ	خليل بركات
اتحاد الشبية الإسلاميّة		اللجنة الزحليّة العليا	جوزيف سكاف
لبيك يا لبنان	آل كرم في زغرتا	جبهة التحرير اللبنانيّة	قوميّون لبنانيّون
لواء قاديشا	آل رحمة في زغرتا	لجنة العمل الوطنيّ والمطلبي في بعلبك	زكريا رعد
مجد لبنان أُعطي له	آل الدويهي في زغرتا	ندوة الخميس (بعلبك)	
منظّمة العدالة الثوريّة	حزب الله	الاتحاد الوطنيّ للنساء اللبنانيّات	
الجهاد الإسلاميّ	حزب الله ؟	الاتحاد النسائيّ الوطنيّ في الشمال	نظيرة علاء الدين
الاتحاد الإسلاميّ للمقاومة الشيعيّة		تجمّع شابات عاليه	أنيسة جابر
حركة المقاومة الإسلاميّة	حزب الله	أمانة مؤتمر الشعب العربيّ	عمر الحامدي
لجنة الدفاع عن المساجين		المضطهدون في الأرض	الفلسطينيّين
كتيبة التحرير اللبنانيّة (طرابلس)		جبهة النسور لمقاومة الإمبرياليّة	
الجيش اللبنانيّ السريّ		وحدة 9 شباط	خليل عكّاوي
المنظّمة الثوريّة للتحرير والتوحيد		منظّمة الثأر لشهداء الإسلام	

وبين عاميّ 1975 و1990، بلغ عدد المجموعات المسلّحة أو شبه المسلّحة أكثر من 100 تنظيم، لعبت نسبة 20% منها دوراً أساسيّاً في الحرب. وعندما انتهت هذه الحرب عام 1990، بقي منها 12 ميليشيا تقريباً، كما يُبيّن الجدول (112).

جدول (112) الميليشيات اللبنانيّة وأحجامها في نهاية عام 1990 [46]

التنظيم	الانتماء الطائفيّ	العديد مقاتل
جيش لبنان الجنوبيّ	مسيحيّون وشيعة	2,500 - 2,000
القوّات اللبنانيّة (جعجع)	أكثريّة مارونيّة	10,000 – 8,000
حزب الوعد (حبيقة)	أكثريّة مسيحيّة	600 – 700
المردة (فرنجيّة)	موارنة	700 – 800
الحزب التقدميّ الاشتراكيّ	أكثريّة درزيّة	6,000 – 5,000
حركة أمل	شيعة	4,000 – 3,000
حزب الله	شيعة	4,500 – 4,000
التنظيم الناصريّ (سعد)	أكثريّة سنّيّة	500
الحزب العربيّ الديمقراطي	علويّون	500
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ (الجناحان)	مختلط (علمانيّ)	1,000 – 800
حزب البعث (التابع لسورية)	أكثريّة إسلاميّة	500
الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ	مختلط (علمانيّ)	600 – 700

وبعد عام 1982، أيّ منذ خروج المقاومة الفلسطينيّة من جنوب لبنان وبيروت الغربيّة، وحتّى انتهاء حرب لبنان في تشرين الأوّل 1990، انقسم لبنان إلى سبع مناطق تخضع لسيطرة الميليشيات، أو للاحتلال الإسرائيليّ أو للهيمنة السوريّة[47]. ففي الشريط الحدوديّ، سيطرت ميليشيا «جيش لبنان الجنوبيّ» المتعامل مع إسرائيل. وفي الجنوب أيضاً، شماليّ الشريط، خضعت المنطقة إلى الإشراف الكامل لحركة أمل، وخصوصاً بعد طرد أنصار «حزب الله» منها عام 1988. وفي صيدا، ساد نفوذ «التنظيم الشعبيّ الناصريّ» بقيادة مصطفى سعد. أمّا في الجبل (الدرزيّ)، فخضعت المنطقة إلى «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ». وفي الضاحية الجنوبيّة من بيروت، سيطرت «حركة أمل» منذ انكفاء نفوذ المقاومة

الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة» إثر الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. وبعد المواجهات بين «حركة أمل» و«حزب الله» عام 1988، أصبحت الضاحية الجنوبيّة معقلاً لحزب الله على الرغم من الدخول السوريّ إليها، فيما اقتصر نفوذ «حركة أمل» على «العمل السياسيّ»[48].

أمّا المنطقة المسيحيّة الممتدّة من المدفون حتّى كفرشيما، والتي شملت خُمس مساحة البلاد، أو ربّما أقلّ[49]، فكانت أكثر المناطق اللبنانيّة تجانساً من الناحيتين الإثنيّة والمذهبيّة، والأفضل تجهيزاً بالبُنى التحتيّة والمراكز الصناعيّة والتجاريّة والخدماتيّة. وحتّى مطلع عام 1989، ظلّت تحت إشراف ميليشيا «القوّات اللبنانيّة» التي خرجت من رحم «حزب الكتائب اللبنانيّة» وأصبحت منظّمة عسكريّة وسياسيّة. ولكن بعد ذلك التاريخ، أدّى النزاع بين قائد الجيش ميشال عون، الذي عيّنه أمين الجميّل رئيسا للحكومة الانتقاليّة في 22 أيلول 1988 للإشراف على الانتخابات الرئاسيّة، وبين سمير جعجع، قائد «القوّات اللبنانيّة»، إلى انقسام المنطقة المسيحيّة إلى منطقتين مسيحيّتين متمايزتين، خضعت الأولى (الضاحية الشماليّة الشرقيّة لبيروت، بعبدا، المتن الشماليّ وقسم من عاليه) لنفوذ عون، فيما خضعت الثانية (الأشرفيّة، الجمّيزة، النبعة، الدورة، كسروان، جبيل والبترون) لإشراف جعجع. أخيراً، خضعت بقيّة الأراضي اللبنانيّة (البقاع والشمال)، بما فيها بيروت الغربيّة بعد عام 1987، للإشراف السوريّ.

يُبيّن الجدول (113)، أنّ التنظيمات والميليشيات الرئيسيّة أوجدت معسكرات تدريب لعناصرها، بلغ عددها وفق بعض التقديرات 10 أو 11 معسكراً[50]. ويُلاحظ أنّ تلك التي كانت تدور في فلك المنظّمات الفلسطينيّة، تلقّت التدريب في المخيّمات الفلسطينيّة، وفي بعض الأحيان على أيدي فدائيّين فلسطينيّين، في حين حصلت الميليشيات المسيحيّة، كالقوّات اللبنانيّة و«جيش لبنان الجنوبيّ» على التدريب في إسرائيل. في المقابل، تلقّى عناصر من ميليشيا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» تدريبات في ألمانيا الديمقراطيّة[51]، فيما حصل عناصر من «جيش التحرير الشعبيّ - قوّات الشهيد معروف سعد» على التدريب في الاتحاد السوفياتيّ وسورية[52].

جدول (113) الميليشيات اللبنانيّة ومعسكرات التدريب التابعة لها[53]

الميليشيا/ الحزب	معسكر التدريب
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ/ إنعام رعد	بيصور
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ/ إلياس قنيزح	الشوير
الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ/ جورج عبد المسيح	مزرعة النجّار (رأس المتن)
الحزب التقدميّ الاشتراكيّ	بيصور (عاليه) / ألمانيا الديمقراطيّة
حركة أمل	عين البُنيّة (البقاع)
حزب التنظيم	طبرجا (كسروان)
لواء المردة	بنشعي (زغرتا)
القوّات اللبنانيّة	جرود عيون السيمان والعاقورة/ إسرائيل
المرابطون	المخيّمات الفلسطينيّة
جيش التحرير الشعبيّ الناصريّ	الاتحاد السوفياتي سابقاً - سورية لاحقاً
الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ - التنظيم الناصريّ	المخيّمات الفلسطينيّة - البقاع
جيش لبنان الجنوبيّ	قرى المجيديّة والقليعة والخيام/ إسرائيل

وكما يظهر من الجدول (114)، بلغ عدد الأحزاب والمنظّمات والحركات العسكريّة والجمعيّات الطائفيّة والجبهات والكتل السياسيّة اللبنانيّة وشبه اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ما بين اندلاع الحرب في لبنان عام 1975 والاجتياح الإسرائيليّ للبلاد عام 1982 (109) منظّمات، ارتفع عددها بعد الاجتياح الإسرائيليّ إلى 254 حزباً وتنظيماً الخ. . . . ويُبيّن الجدول كذلك، أنّ الحرب أفرزت الكثير من الأحزاب، وشكّلت هذه مع الأحزاب التقليديّة التي تأسّست قبل الحرب، نسبة 43% من مجموع الأحزاب والحركات العسكريّة الموجودة على الساحة اللبنانيّة. في المقابل، بلغت نسبة الأحزاب والمنظّمات الإقليميّة والعالميّة 11.4% والمنظمات الفلسطينيّة أقل من 9%. أمّا الحركات العسكريّة، فبلغت نسبتها 7%.

جدول (114) أعداد الأحزاب والتنظيمات والحركات العسكريّة والجبهات والكتل السياسيّة اللبنانيّة وغير اللبنانيّة خلال الحرب[54]

صفة التنظيم	العدد
أحزاب تقليديّة قبل عام 1975 وأخرى أفرزتها الحرب لغاية 1982	109
أحزاب ومنظّمات إقليميّة في المناطق	18
أحزاب وجمعيّات ومنظّمات وروابط ذات تسميات طائفيّة	23
كتل سياسيّة داخل المجلس النيابيّ	7
جبهات	7
حركات عسكريّة	18
حركات تقسيميّة معلنة	1
منظّمات فلسطينيّة	25
أحزاب شبه لبنانيّة وغير لبنانيّة مقرّها لبنان	35
منظّمات عالميّة ناشطة في لبنان	11
المجموع	254

– العسكرة في الجانب المسيحيّ

تعود عمليّة التعبئة العسكريّة بالنسبة إلى القوى السياسيّة الطوائفية والحزبيّة اللبنانيّة إلى ما قبل عام 1975. فبعد المواجهات بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين عاميّ 1969 و1973، بدأ المسيحيّون وخصوصاً الموارنة منهم، ممثّلين بحزبيّ «الكتائب» و«الوطنيّين الأحرار»، بعمليّة التعبئة تلك قبل غيرهم من الطوائف الدينيّة في البلاد، وذلك بسبب إحساسهم بالخطر من محيط عربيّ - إسلاميّ يتغذّى على الإيديولوجيّات اليساريّة ويستقوي بالمنظّمات الفلسطينيّة. وقد نصح الرئيس فرنجيّة كلّاً من كميل شمعون وبيار الجميّل إثر الصدامات بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة في أيّار 1973، بألاّ يعتمد على الجيش، وقال

لهما: «إتكلوا على أنفسكم»[55]. واستطاعت هذه التعبئة المنطلقة من إيديولوجيّات تاريخيّة وفكريّة أن تُوحّد ردود الفعل تجاه «العدوّ» و«الوطن» و«الغريب» وأن تُعسكر المجتمع المسيحيّ. فبلغ عديد الميليشيات المسيحيّة مجتمعة أكثر من 19 ألف مقاتل.

في 17 آب 1971، قرّر «حزب الكتائب اللبنانيّة»، الذي كان لديه نواة ميليشيا سابقة أكثريّتها من الموارنة، إنشاء قوّة نظاميّة حسنة التدريب للتصدّي لـ «الخطر الفلسطينيّ» ودعم الجيش اللبنانيّ ضدّ «أعداء الوطن»، والتحوّل بالتالي من حزب طائفيّ يحمل شعاراً رئيسيّاً هو خدمة لبنان، إلى حزب الطائفة الذي يخدم جزءاً من لبنان ومشاريع الإمساك بالسلطة[56]. وفي عام 1974، أسّس بشير الجميّل قوّات «بيار الجميّل» (ب. ج.) التي لعبت دوراً رئيسيّاً في «حرب السنتين»، ثمّ أصبحت في ما بعد نواة «القوّات اللبنانيّة». وبعد الاشتباكات بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين عام 1969، تأسّس «حزب التنظيم» كميليشيا من قبل فؤاد الشماليّ، ولحق به «حرّاس الأرز» في العام نفسه على يد إتيان صقر. وكان أوّل ظهور علنيّ للتنظيمين في 13 نيسان 1975، ثمّ ما لبثا أن خاضا معارك الكرنتينا وتلّ الزعتر عام 1976 وانضمّا إلى «القوّات اللبنانيّة» بزعامة بشير الجميّل[57]. فضلاً عن ذلك، أخذت الميليشيات المسيحيّة تستورد الأسلحة من كلّ المصادر المتوافرة عبر «مرفأ بيروت» أو «نادي اليخوت» في جونيه، وعن طريق مطارات مستحدثة في مناطق سيطرتها، في الوقت الذي كان فيه السلاح يتدفّق على خصومها[58].

وعند اندلاع الحرب عام 1975، وبوساطة من الملك الأردنيّ حسين، قامت قيادات كتائبيّة مارونيّة باتصالات بالسفارتين الإسرائيليّتين في روما وباريس في سبيل الحصول على دعم تلّ أبيب. لكنّ إسرائيل رفضت التدخّل في تلك المرحلة لصالح الموارنة مكتفية بتقديم بعض الأسلحة إليهم. وشهد عام 1976، إنشاء البناء التحتيّ العسكريّ لحزب الكتائب. وأوّل كتيبة عسكريّة، كما ذكرنا، أسّسها بشير الجميل هي «ب.ج.» التي تألّفت من 122 عنصراً مقاتلاً، لحقتها كتيبة مغاوير في العام نفسه، والشرطة العسكريّة (SKS)، وسلاح الإشارة، فضلاً عن الثكن والمنشآت العسكريّة والمؤسّسات الإعلاميّة والماليّة في المناطق المسيحيّة كلّها[59]. وما لبثت القوى المارونيّة المسيحيّة في بيروت وجنوب لبنان أن حصلت على أسلحة من الدول الأوروبيّة الشرقيّة: رومانيا وبلغاريا، ومن ألمانيا الإتحاديّة وبلجيكا في أوروبا

الغربيّة[60]. ثمّ بعد ذلك على بعض الأسلحة العربيّة التي سبق لإسرائيل أن استولت عليها في الحروب العربيّة - الإسرائيليّة، إضافة إلى دبّابات سوبّر شيرمن الأميركيّة[61]. كما حصلت من الدولة العبريّة على تموين ومواد غذائيّة وطبيّة، فضلاً عن التدريب على أيدي ضبّاطها. وفي نهاية «حرب السنتين»، بلغت قيمة المساعدات العسكريّة الإسرائيليّة إلى «الجبهة اللبنانيّة» 100 مليون دولار أميركيّ، هذا في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تعمل على تسليح وتدريب الميليشيات المسيحيّة في جنوب لبنان[62].

كانت المساعدات العسكريّة الإسرائيليّة لليمين المسيحيّ في لبنان لا تهدف إلى مساعدته على حسم الحرب لصالحه، بل إعطائه القدرة العسكريّة على المقاومة بهدف إطالة أمد الصراع واستنزاف المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها. وعبّر عن ذلك دوري شمعون لأحد الدبلوماسيّين الأميركيّين عام 1983 بالقول إنّ: «**الإسرائيليّين كانوا يؤمّنون لنا السلاح والتدريب بالقدر الذي يساعدنا على الركوع على ركابنا فقط وليس للوقوف على أرجلنا مطلقاً**»[63].

ومع تدهور الوضع العسكريّ للمسيحيّين مطلع عام 1976، أخذ «حزب الكتائب اللبنانيّة» يلعب كلّ الأوراق المتوافرة له: اتصالات بإسرائيل (زيارتا بشير الجميّل إلى إسرائيل عام 1976، وزيارة بيار الجميّل وكميل شمعون عام 1978)[64] والتقرّب في الوقت نفسه من المملكة العربيّة السعوديّة (زيارة أمين الجميّل إلى الرياض 1976)، ودعوة سورية للتدخّل في الأزمة اللبنانيّة[65]. لكنّ نجاح الميليشيات المسيحيّة في التصدّي للقوّات المشتركة الفلسطينيّة - اليساريّة في المتن الأعلى في نيسان 1976، جعلها أكثر إصراراً على إكمال تصفية «الجزر» الإسلاميّة - الفلسطينيّة في مناطق سيطرتها، كالمسلخ والكرنتينا والنبعة وضبيّه وجسر الباشا وتلّ الزعتر، ثمّ بعد ذلك للتنافس في ما بينها على القرار المسيحيّ تحت شعار «توحيد البندقيّة».

خلال «حرب السنتين»، نزلت البرجوازيّة المسيحيّة والرهبانيّة المارونيّة - الكسليك إلى ساحات القتال نتيجة الإحساس بالخطر على وجود المجتمع المسيحيّ، بعدما تبيّن أنّ الجيش اللبنانيّ لا يستطيع وحده أن يحسم الأمر ويؤمّن بالتالي الحماية له. فعمل أبناء الطبقة الراقية في الأجهزة العسكريّة للأحزاب والميليشيات، وفي أجهزة الدعم العسكريّ، وقامت سيّدات يتمتّعن بمكانة مرموقة بالإشراف على إعداد الطعام للمقاتلين والعناية بالمصابين[66]. ولكن بعد هذا التاريخ، أيّ منذ عام 1977، عندما

تبيّن أنّ حرب لبنان لن تنتهي في وقت قريب، والرهان على الجيش اللبنانيّ فقد جدواه[67]، بدأ عدد كبير من طلبة المدارس والجامعات والمهجّرين الريفيّين ينخرطون في الميليشيات المسيحيّة المارونيّة ويتلقّون تدريباً على يد ضبّاط مسرّحين من الجيش اللبنانيّ، أو يلتحقون بدورات تدريبيّة في إسرائيل. فجرى التركيز على الطاقة الشبابيّة المسيحيّة لتجنيدها في أعمال القتال. فحزب الكتائب، على سبيل المثال، كانت أعمار نصف محاربيه لا تقلّ عن 25 سنة، ما يُسهّل السيطرة عليهم وإغرائهم وإثارة النعرة الطائفيّة عندهم.

وقد شكّل انتخاب بشير الجميّل قائداً عامّاً لمجلس الأمن الكتائبيّ في 13 تموز 1976، إثر مقتل وليم حاوي، نقلة نوعيّة في العمل العسكريّ - السياسيّ للمعسكر المسيحيّ. فوضع هذا القائد الشاب هدفاً واضحاً أمامه، وهو توحيد كلّ القوى العسكريّة تحت قيادته بعيداً عن تدخّل أقطاب «الجبهة اللبنانيّة» من السياسيّين التقليديّين، تدفعه إلى ذلك الاشتباكات التي كانت تندلع بين الحين والآخر بين مقاتلي «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«حزب الوطنيّين الأحرار». وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، هي تأسيس مجلس قيادة مشترك لكلّ الميليشيات المسيحيّة في 30 آب 1976 (الكتائب، الأحرار، التنظيم، حرّاس الأرز، جيش التحرير الزغرتاويّ [المردة]، حركة الشبيبة اللبنانيّة [تجمّع شباب الدكوانة/ مارون خوري])، أُطلق عليه اسم «القوّات اللبنانيّة». وضمّت قيادة «القوّات» عند تأسيسها فؤاد أبي ناضر وفادي أفرام وإيلي حبيقة وإلياس الصايغ[68]. ومنذ لقاء «سيدة البير» للجبهة اللبنانيّة مطلع عام 1977، أصبح لهذه «القوّات» مجلسها القياديّ.

وتحت زعامة بشير الجميّل وعطف الأب بيار، استطاعت «القوّات اللبنانيّة» «توحيد البندقيّة المسيحيّة» تحت قيادتها في 7 تموز 1980، وذلك عقب «مجزرة الصفرا» وتصفية «نمور الأحرار»، التي سبقتها مجزرة إهدن في حزيران 1978 باغتيال طوني فرنجيّة زعيم «المردة». وقد برّر بشير الجميّل ما قامت به قوّاته بما يلي: «**منذ تأسيسها في آب والقيادة... تسعى لتوحيد قواها العسكريّة... وإنّها تعتبر أنّ الرسالة القوميّة الملقاة على عاتقها، بما فيها توحيد الجهد العسكريّ، تفرض تخطّي العوائق... وإنّ الحفاظ على التعدديّة (الحزبيّة والسياسيّة) يفترض التوحيد العسكريّ والأمنيّ...**»[69].

ومن خلال حروبها الشرسة داخل المناطق الشرقيّة، تمكّنت «القوّات اللبنانيّة» من

أن تؤسّس منظّمة عسكريّة تتبعها مؤسّسات وأجهزة تفرض التجنيد الإجباريّ منذ عام 1978، ليس على الموارنة فحسب، وإنّما على كلّ المسيحيّين[70]، وكذلك الضرائب على السكّان وعلى الفعاليّات الاقتصاديّة في مناطق هيمنتها في بيروت الشرقيّة والمتن الشماليّ وكسروان، وأن تُنمّي بالتالي اقتصاداً خاصّاً بها. ومن خلال طرحها العسكريّ، وتحوّلها إلى قوّة سياسيّة، اصطدمت بالحزب «الأمّ»، ثمّ تحوّل هذا النزاع إلى صدام مفتوح بينهما بعد وفاة بيار الجميّل وقرار «حزب الكتائب» وضع حدّ للازدواجيّة السياسيّة في المعسكر المسيحيّ[71]. لقد اعتبرت «القوّات اللبنانيّة» نفسها المسؤولة عن مصالح المسيحيّين و«أمن المجتمع المسيحيّ» بعامّة والموارنة بخاصّة، عبر إعادة تصحيح الخلل الذي طرأ على «الامتيازات المسيحيّة» من خلال تدخّل سورية والمنظّمات الفلسطينيّة في المسألة اللبنانيّة، والعمل على إخراج هاتين القوّتين باعتبارهما «أجنبيّتين محتلّتين»[72]. وقد تدعّم مركز بشير الجميّل في قيادة «القوّات اللبنانيّة» من خلال ما سُمّي بمعارك الـ 100 يوم ضدّ القوّات السوريّة وإخراجها من المناطق الشرقيّة عام 1978 ودفعها إلى ما وراء خطوط التماس التي رسمت حدود الكانتون المسيحيّ.

وصلت ذروة نفوذ «القوّات اللبنانيّة» بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهوريّة. وبعد مقتله في أيلول من العام نفسه، وانتخاب شقيقه أمين رئيساً للبلاد، بدأت التناقضات تظهر داخل المعسكر المسيحيّ بين «القوّات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب» وتُترجم صدامات بينهما، وكذلك اشتباكات بين الميليشيا الأولى والجيش اللبنانيّ. لكنّ انقسام «القوّات اللبنانيّة» بين رافض للرعاية السوريّة للأزمة اللبنانيّة (= سمير جعجع) ومؤيّد لها (إيلي حبيقة) منذ نهاية عام 1985، أدّى إلى حصول صدامات في المناطق الشرقيّة بين كانون الثاني 1986 ونهاية أيلول من العام نفسه، وسط تذمّر داخليّ من تضعضع المعسكر المسيحيّ[73]. لكنّ جعجع، تمكّن من لملمة شمل «القوّات» بعد الهزائم التي لحقت بها في الجبل وإقليم الخرّوب وشرقيّ صيدا بين عاميّ 1983 و1985، وإعادة تأهيل العناصر من جديد وتخريج الضبّاط، وتحويل الميليشيا إلى جيش نظاميّ بكامل رتبه وأنظمته العسكريّة[74]. وفي الوقت نفسه، حاولت «القوّات اللبنانيّة» «استرضاء» الشارع المسيحيّ عبر إنشاء «مؤسّسة التضامن الاجتماعيّ»[75] للمدنيّين في آذار عام 1987، و«المجلس الوطنيّ للإنماء»[76]، و«صندوق التعاضد» لميليشياتها، وزيادة الرواتب لمقاتليها بنسبة 100%[77]. كما أدّى إدّعاؤها مسؤوليّتها عن تمثيل المجتمع المسيحيّ، إلى حدوث

صدامات عنيفة بينها وبين عون عاميّ 1989 و1990. وبعد انتهاء حرب لبنان عام 1990، تحوّلت إلى حزب رسميّ، ثمّ جرى حلّها في عام 1994، إثر التفجير الذي وقع في كنيسة سيدة النجاة واتّهمت أنّها كانت تقف وراءه.

وإلى جانب ميليشيا «حزب الكتائب» و«القوّات اللبنانيّة»، كانت هناك ميليشيا «النمور» التابعة لحزب الوطنيّين الأحرار، وميليشيا «حرّاس الأرز». لكن عدد أفراد كلّ من التنظيمين الأخيرين، لم يتجاوز 500 عنصر ميليشياويّ، عُرفوا بعدوانيّتهم وكانوا وراء افتعال الكثير من الاشتباكات مع الجانب الإسلاميّ في بيروت. أمّا ميليشيا «التنظيم»، فكان في الأساس تنظيماً سريّاً، تشكّل من ضبّاط في الجيش اللبنانيّ لدعم «حزب الكتائب»، ولم يصل حجم أفراده إلى أكثر من 200 عنصر. ومن الميليشيات الصغيرة كذلك، تلك التابعة للرهبانيّة المارونيّة - الكسليك بقيادة الأب شربل قسّيس، ومن خلال تسليح الرهبان، أعطت الرهبانيّة، على الرغم من صغر حجمها (200 راهب مسلّح)[78]، الحرب طابعاً دينيّاً. وكان هذا موضع انتقاد من الفاتيكان.

وفي المناطق المسيحيّة خارج بيروت، ظهرت ميليشيات مسيحيّة في إطار ضمان الأمن الذاتيّ والقتال ضدّ القوى المضادّة. ففي البقاع، ظهرت ميليشيا «التجمّع الزحليّ العامّ» بقيادة جوزيف سكاف و«الكتائب» و«الوطنيّين الأحرار» وعدد من السياسيّين للدفاع عن عاصمة البقاع ضدّ القرى والبلدات الإسلاميّة المجاورة المتحالفة مع المقاومة الفلسطينيّة. وانضمّ إلى هذه الميليشيا عدد من الشبّان الزحليّين، فيما ضمّ أركان التجمّع عدداً من المثقّفين والسياسيّين الجدد الساعين إلى دور سياسيّ واجتماعيّ. وقد جعلت قيادة التجمّع من دير مار إلياس الطوق في حيّ الراسية في زحلة مقرّاً لها. وأصدرت القيادة الموحّدة دوريّة شهريّة أسمتها «صوت زحلة». وقامت الميليشيات بالسيطرة على عاصمة البقاع وفرض الجبايات على الأهالي لتمويل نفسها. ومنذ اندلاع القتال في نيسان عام 1975، بدأ تجنيد الشبّان في الميليشيات وتدريبهم، وتعاظم دورهم في الشهور القليلة التي تلت أحداث زحلة في آب 1975[79].

وفي شمال لبنان، أنشأت العائلات المسيحيّة التقليديّة النافذة، فرنجيّة وطوق وحرب في زغرتا وبشرّي وتنّورين، ميليشياتها للدفاع عن الجبل المارونيّ في وجه الساحل الإسلاميّ الممتد على طول 50 كلم من أطراف الضنيّة مروراً بتخوم مدينة طرابلس وصولاً إلى أطراف منطقة الكورة. وعقب المعارك بين زغرتا وطرابلس، توحّدت الميليشيات الزغرتاويّة، ووقع عبء القتال على لواء «المردة» التابع لآل

فرنجيّة. وبعد الدخول السوريّ إلى لبنان وتراجع المواجهات على خطوط القتال الفاصلة مع المعسكر الإسلاميّ، خفّت العسكرة المارونيّة. لكنّ تغلغل «حزب الكتائب اللبنانيّة» في القرى المحيطة بمنطقة زغرتا ووسط الطبقات الدنيا والوسطى والاحتكاك بها، دفع العائلات المارونيّة الشماليّة إلى تأسيس «الجبهة الوطنيّة الشماليّة» للتصدّي لهذا التغلغل. وبلغت ذروة التحدّيات والتحدّيات المضادّة بهجوم «حزب الكتائب» على إهدن في حزيران 1978 وقتل طوني فرنجيّة. فردّت العائلات المارونيّة الشماليّة على ذلك باجتثاث الحزب وكلّ ما يمت بصلة إليه من في مناطقها. وترتّب على هذه التطوّرات إعادة إحياء لواء «المردة» بقيادة روبير فرنجيّة، شقيق طوني، وانتقال جبهة القتال المارونيّة من محور المواجهة مع القوى الإسلاميّة والفلسطينيّة غربيّ زغرتا إلى شرقيّها لمواجهة «الكتائب» على تخوم منطقة البترون الجرديّة. بعد ذلك التاريخ، بدأ لواء «المردة» يتحوّل إلى تنظيم سياسيّ وعسكريّ عبر تفريغ مقاتلين وموظّفين ودفع رواتب شهريّة لهم، وتوسيع أجهزته كلّها والسيطرة على مناطق نفوذه وإدارتها.

وفي عام 1986، انتقلت قيادة «المردة» إلى «سليمان الصغير»، ابن طوني فرنجيّة، فتمكّن من فرض نفوذه على قرى قضائي زغرتا الزاوية والكورة، وعلى قسم من قضاء البترون. وتحت قيادته اكتملت البُنية العسكريّة والإداريّة والإعلاميّة والإنمائية لتنظيم «المردة»، فتمّ تأسيس منشآت عسكريّة جديدة في بنشعي لتدريب المقاتلين وإقامتهم. وقد بلغت المصاريف الشهريّة للمردة ما بين 30 مليون ليرة لبنانيّة إلى 40 مليوناً (60 ألف دولار أميركيّ إلى 80 ألفاً)(80).

وعلى خطّ موازٍ مع العسكرة المارونيّة، سيطر الضابطان اللبنانيّان سعد حدّاد وسامي الشدياق بالتعاون مع الدولة العبريّة على حزام أمنيّ في جنوب لبنان متاخم للحدود الدوليّة الإسرائيليّة منذ عام 1976. وكانت تلّ أبيب تهدف من وراء ذلك إلى إنشاء منطقة حامية لحدودها الشماليّة. وبعد الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978، توسّعت أراضي الحزام الأمنيّ، وأعلن الرائد سعد حدّاد في 17 نيسان 1979 عن خطوة استقلاليّة لم يتجرّأ أحد في لبنان على القيام بها، وهي إعلانه «دولة لبنان الحرّ». وبلغت مساحتها 700 كيلو متر مربّع بامتداد 80 كلم من الناقورة غرباً حتّى كفرشوبا شرقاً، وبعرض يتراوح ما بين 5 كلم و15 كلم، ويسكنها حوالى 150 ألف مواطن لبنانيّ معظمهم من الشيعة(81). وقد أفشل حدّاد كلّ مساعي الحكومة اللبنانيّة لإرسال وحدات من الجيش اللبنانيّ

إلى «الشريط الحدوديّ المحتلّ» عاميّ 1978 و1979(82). وعندما تسلّم اللواء المتقاعد أنطوان لحد قيادة «دولة لبنان الحرّ» في شهر نيسان 1984، خلفاً للرائد المتوفي حدّاد، استبدل اسم دولته بـ «دولة لبنان الجنوبيّ». وفي ذلك التاريخ، كانت هذه الدويلة قد اتسعت لتشمل مدينة جزّين وبعض القرى في القطاعين الأوسط والشرقيّ. أمّا عدد سكّانها، فوصل إلى 250 ألف نسمة(83).

تألّف «جيش لبنان الجنوبيّ» من 400 عسكريّ نظاميّ فرّوا من الجيش اللبنانيّ، و300 عنصر من العناصر التابعة للقوّات اللبنانيّة، إضافة إلى 200 عنصر من الشريط المحتلّ. وفي نهاية عام 1980، كان هذا «الجيش» يتألّف من ثلاث كتائب نظاميّة قوامها 800 ضابط وجنديّ. ومن جهة أخرى، شكّلت المخابرات الإسرائيليّة ميليشيا محلّية في القرى الشيعيّة والدرزيّة التي كانت ترفض التعامل مع «جيش لبنان الجنوبيّ». وانحصرت مهامه بحماية نقاط التسلل والعبور إلى الحزام الأمنيّ، والاشتراك في العمليّات الإسرائيليّة على المواقع الفلسطينيّة. أمّا تسلّحه، فكان عبارة عن 40 دبّابة «سوبر شيرمن» و«ت 34»، ومدافع من عيار 122 و155 ملم، وأكثر من 50 ملّالة ونصف مجنزرة. وفي نهاية الثمانينات، امتلك حوالى 100 دبّابة وأنواع متعدّدة من المدافع الثقيلة. وبعد تسلّم أنطوان لحد القيادة عام 1984، بلغ تعداده 2,200 جنديّ(84). وفي عام 1987، بلغ عدد أفراده 2,700 عنصر يتقاضون رواتبهم من إسرائيل. كما كان هناك 150 جندياً نظامياً يخضعون إدارياً إلى وزارة الدفاع في اليرزة، وميدانياً إلى «جيش لبنان الجنوبيّ». وعلى صعيد الرواتب التي تقاضاها أفراد هذا «الجيش»، فراوحت ما بين 150 دولاراً أميركياً للجنديّ، و170 دولاراً و200 دولار للرتيب. أمّا الضابط، فراوح راتبه ما بين 250 إلى 450 دولاراً في الشهر(85).

– العسكرة في الجانب اليساريّ - الإسلاميّ

على عكس المنطقة الشرقيّة، ساد المعسكر اليساريّ - الإسلاميّ في المناطق الغربيّة شعور بالتفوّق على المسيحيّين نتيجة التحالف مع المقاومة الفلسطينيّة، وما يقدّمه العمق الاستراتيجيّ العربيّ للمسلمين من دعم. لكنّ هذا المعسكر اختلف عن مثيله المسيحيّ، بأنّه كان شارع الجميع، وذلك لكثرة المنظّمات والحركات والميليشيات. فتعايش «القبضاي» و«الأزعر» مع الطالب المقاتل، والزعيم التقليديّ مع القوى اليساريّة. وقد تكتّلت القوى الحزبيّة والتنظيمات خلف «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، في المقابل، ضمّت «جبهة الأحزاب والقوى القوميّة والوطنيّة في لبنان» المؤيّدة لسورية: «اتحاد

قوى الشعب العامل» (شاتيلا) و«منظّمة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» (قانصو)، و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» (قنيزح) و«منظّمة الطلائع التقدميّة» (محمد زكريا عيتاني)، و«الاتحاد الوطنيّ للإنماء» (نصر الدين/ الصمد/ علامة/ عكّاوي)، واستمرّت في العمل إلى أن حلّت نفسها عام 1980 [86]. وعلى الرغم من تكتّل القوى اليساريّة والإسلاميّة في «الحركة الوطنيّة»، إلّا أنّ الأخيرة لم تستطع أن تؤسّس جبهة عسكريّة موحّدة، إذ أصرّ كلٌّ تنظيم على استقلاليّته في هذه الناحية، وهو ما قلّل من فعاليّتها على الصعيد العسكريّ وجعلها تعتمد على المقاومة الفلسطينيّة[87]. كما شهدت الساحة «الوطنيّة» ظهور تنظيمات وحركات عابرة، كـ «صقور الزيدانيّة»، و«نسور البقاع»، و«حركة الشباب العلويّين»، و«الأنصار»، و«جند الله». وفي عام 1986، وُجِد في بيروت الغربيّة أكثر من 120 مكتباً ميليشياويّاً أو «دكّاناً»، فكان يحدث التنافس والتسابق والتقاتل بين أنصار مختلف «القبضايات» (= الزعران) والرجال الأشدّاء على فتح «مكتب» أو على «غنيمة» دسمة. وفي ضوء غياب مرجعيّة واحدة لهذه الميليشيات، كان من الطبيعيّ أن يحصل التنافس على النفوذ، وعلى فرض الخوّات على التجّار والمحال وعلى العباد، أو السيطرة على موقع «إستراتيجيّ».

ظلّت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» حتّى الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 هي الأكثر فعاليّة على الأرض، فبلغ عديدها مع باقي المنظّمات اللبنانيّة المؤيّدة للفلسطينيّين أكثر من 22 ألفاً[88]. وبسبب الهيمنة الفلسطينيّة على اليسار والمسلمين، وتلقّيها ضربة شديدة على أيدي السوريّين عام 1976، لم تتمكّن «الحركة الوطنيّة» من إنشاء مؤسّسات وأجهزة شبيهة بتلك الخاصّة بالقوّات اللبنانيّة. فبرجوازيّة بيروت السُنّية، التي أظهرت ولاءً للبنان، شاءت البقاء بعيدة عن الحرب بانتظار قطف ثمارها (مشاركة أكبر في السلطة)، تاركة الشأن العسكريّ للفصائل الفلسطينيّة التي سمحت لبعض التنظيمات الناصريّة واليساريّة بالعمل تحت إشرافها لإظهار الطابع الداخليّ لحرب لبنان. كان هاجس السُنّة في بيروت هو تكاثر أعداد الشيعة في «مدينتهم»، وهو ما جعلهم يرتمون في أحضان المنظّمات الفلسطينيّة لتصحيح «الخلل» ويصبحون بالتالي تحت رحمتها، حتّى أن يرحّبوا في ما بعد بخطّة أمين الجميّل عام 1983 لنشر الجيش في مناطقهم[89]. وعندما أُجبر الفلسطينيّون على مغادرة بيروت الغربيّة نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، لم يعد أمام سُنّة بيروت سوى تقديم دعمهم إلى «المرابطون»، أو أن يُجبروا على ذلك.

وعلى العموم، فإنّ الوجود الميليشياويّ السُنّي في بيروت الغربيّة انحصر بشكلٍ كبيرٍ بتنظيم «المرابطون» وقوامه حوالى 3 آلاف عنصر ما بين متفرّغ ومتطوّع في مختلف أنحاء لبنان. وقد ارتبط بعلاقات وطيدة بحركة «فتح» الفلسطينيّة[90]، ويُقال أنّ عناصر من «فتح» حاربت في معارك الفنادق في بيروت وفي اجتياح الدامور مطلع عام 1976 تحت اسم «المرابطون». وعلى أيدي «أمل» و«الاشتراكيّ» و«الشيوعيّ»، جرت تصفية «المرابطون» في نيسان 1985، ما جعل قسماً من سُنّة بيروت يتحوّلون عن زعاماتهم التقليديّة إلى معسكر وليد جنبلاط، الذي استطاع بناء قاعدة شعبيّة قويّة داخل طائفته وخارجها بفضل خطابه المذهبيّ - الاشتراكيّ - القوميّ، فيما اقتصرت زعامة نبيه برّي بعد «انتفاضة 6 شباط 1984» على الطائفة الشيعيّة وحدها. فاستطاع أن يؤسّس ميليشيا معتمداً على دعم سورية، ما جعله يدور في فلكها ويصبح تحت حمايتها. وعلى عكس سُنّة بيروت، أدرك سُنّة طرابلس ضرورة التعبئة العسكريّة منذ عام 1981 بعد اصطدامهم الأوّل بالسوريّين والقوى العلويّة الحليفة لهم. فأنشاؤا «حركة التوحيد الاسلامي» التي قُدِّر عديدها بـ 1,000 مقاتل.

أمّا «حزب الله»، الذي نشأ بدعم إيرانيّ عام 1982، من أعضاء سابقين في «حزب الدعوة» (العراقيّ) ومنشقّين عن «حركة أمل»[91]، فبدأ بعمليّة التعبئة منذ عام 1982. وكان التثقيف الدينيّ يردف التدريب العسكريّ في محاولة للتلاحم بين المقاتلين ورجال الدين. فلا يصبح الشيخ مقاتلاً والمقاتل شيخاً فحسب، بل يصبح الشيخ قائداً ومرشداً ومرجعاً ومتدخّلاً في حياة العنصر، يتلقّى الخُمس والزكاة ويوزّعهما فرديّاً. فكان استشهاديو «الحزب» يقومون بعمليّاتهم العسكريّة بناءً على فتاوى يصدرها مشايخه. لكنّ «الفتاوى»، لم تقتصر على الشأن العسكريّ، بل شملت الحياة الاجتماعيّة اليوميّة لمواطني الضاحية الجنوبيّة. ومن المظاهر اللافتة، استشهاد الشيخ أسعد برّو في آب 1989 في عمليّة ضدّ قافلة عسكريّة للعدوّ الإسرائيليّ في القليعة بالجنوب، وظهور الشيخ محمد مقداد، أحد مسؤولي «حزب الله»، في بيروت بثياب مرقّطة يتقدّم مقاتلين للحزب[92].

استمدّ «حزب الله» شرعيّته من خلال تصدّيه للسياسة الأميركيّة والأوروبيّة وعمليّاته ضدّ إسرائيل وطرحه «فلسفة الاستشهاد» في سبيل القضيّة (الحالة الجهاديّة) وتوسيع عمله الخِدماتيّ والاجتماعيّ في الضاحية الجنوبيّة والمناطق الشيعيّة[93]. فأصبح منذ

عام 1985 منافساً لحركة أمل في بيروت الغربيّة وضاحيتها الجنوبيّة. فكان حيّ البسطا الفوقا ومنطقة برج أبي حيدر معقلين له، إضافة إلى ثكنة عسكريّة (ثكنة فتح الله) الواقعة على مقربة منها سجونه ومكاتب تحقيقه. وقد تمكّن من استقطاب العديد من مقاتلي «حركة أمل» بسبب الأجر الشهريّ الذي كان يدفعه إلى المقاتلين ويُعادل ثلاثة أضعاف ما تدفعه الميليشيات الأخرى لأفرادها[94]. وكان الحزب على علاقة سياسيّة وماليّة بإيران، وقُدّرت الأموال السنويّة التي كان يتلقّاها من تلك الدولة بـ 60 مليون دولار أميركيّ[95]. فكانت السفارة الإيرانيّة في دمشق هي المسؤولة عن تمويله. ويُستدلّ على دورها في «تغذية» صندوقه من ميزانيتها البالغة أكثر من 400 مليون دولار في عام 1983[96].

وعلى الرغم من أنّ الدروز كانت لهم نواة تنظيم عسكريّ يعود إلى ما قبل السبعينات، إلّا أنّ تعبئتهم العسكريّة الجادّة بدأت مع دخول «القوّات اللبنانيّة» إلى الشوف عام 1982 خلف الدبّابات الإسرائيليّة. فأسّس «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» «جيش التحرير الشعبيّ»، الذي حمل بداية اسم «قوّات التحرير الشعبيّة» والمؤلّف في أكثريّته من دروز الشوف، إضافة إلى قوّة مشتركة له مع حركة «فتح»، فيما فضّل الأرسلانيّون العمل السياسيّ. وقد لعب «جيش التحرير الشعبيّ» دوراً اساسيّاً في «حرب الجبل» عام 1983، وتطوّر عدداً وعتاداً، وضمّ وحدات مدفعيّة وهندسة ومشاة ومدرّعات ودفاع جويّ، وإشارة ونقل وإمداد[97].

أمّا الأحزاب اليساريّة الأخرى، وفي مقدّمها «الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ» و«منظّمة العمل الشيوعيّ»، فقامت بعمليّة التعبئة مكرهة، لأنّ معظم أعضائها كانوا من المسيحيّين، ويرفضون بالتالي، بحكم مفهومهم العلمانيّ، إعطاء الطابع الطائفيّ لتلك التعبئة. لكنّها سرعان ما تخلّت عن ذلك، عندما تبيّن لها أنّ الدعوة إلى تضامن طبقيّ بين صفوفهم لم تلق استجابة إلاّ من قبل عدد قليل من المسيحيّين. فبدأت هذه الأحزاب منذ ذلك الحين تستقطب مسلمين في صفوفها، ما حوّلها عملياً عن عقيدتها العلمانيّة[98]. على العموم، لم يتجاوز عديدها بضعة مئات من المقاتلين.

وعلى خطّ موازٍ، سار «التنظيم الشعبيّ الناصريّ» بزعامة مصطفى سعد في عمليّة العسكرة، وكان له عشيّة حرب لبنان عناصر حزبيّة ضعيفة التدريب والتسليح. وتحت وطأة الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان بين عاميّ 1982 و1985، بدأ العمل منذ عام 1984 على إنشاء جيش، جرى تدريب وحداته في الجبل على يد «الحزب التقدميّ

الاشتراكيّ» عقب الانسحاب الإسرائيليّ من المنطقة في أيلول 1983. كما تلقّى ضبّاطه تدريباً في الاتحاد السوفياتيّ وألمانيا الديمقراطيّة وسوريّة لمدد راوحت ما بين ستّة أشهر وسنة كاملة. وضمّ هذا «الجيش» نسبة 60% من أعضاء «التنظيم الشعبيّ الناصري»، و10% من أفراد لا انتماءات سياسيّة لهم، سوى الاشتراك في معارك شرقيّ صيدا. أمّا النسبة المتبقيّة، فضمّت أحزاباً يساريّة. وعن تسليح «الجيش الشعبيّ»، فكان مصدره ليبيا بداية، وبعد ذلك المنظّمات الفلسطينيّة الموالية لعرفات. أخيراً، في سياق الحديث عن «الجيش الشعبيّ»، فقد أُلحقت به «الشرطة الأمنيّة» لضبط الأمن في مدينة صيدا ومؤازرة الشرطة الرسميّة[99].

3 - الميليشيات والمجتمع: توازن الرعب وأساليب الرفض المدنيّة

تناولنا في الفصلين الثالث والرابع من المجلّد الأوّل حروب الميليشيات وصراعاتها، التي شملت مختلف المناطق اللبنانيّة وتورّطت فيها التنظيمات والميليشيات الموجودة على الساحة اللبنانيّة. وكان لهذه الصراعات طابعها العسكريّ والدعائيّ والسياسيّ والإيديولوجيّ والطائفيّ والمذهبيّ، والاقتصاديّ كذلك. من هنا، سوف نكتفي بتناول المسائل التالية: 1 - الجانب الدعائيّ عبر التطرّق إلى قضايا تتعلّق بترويج الميليشيات سياساتها وإيديولوجيّاتها من خلال الشعارات والملصقات التي كانت تُكتب وتُلصق على الجدران. 2 - فرض الميليشيات والأحزاب هيمنتها على المجتمع المدنيّ وأساليب الرفض الشعبيّة لذلك. 3 - سيطرة الميليشيات والأحزاب على الإدارة اللبنانيّة ومرافق الدولة والاستيلاء على إيراداتها وتنمية اقتصادها الخاصّ.

– حرب الشعارات الجداريّة: استقطاب المواطنين

كانت الأحزاب السياسيّة تستعمل قبل الحرب شعاراتها المكتوبة على اللافتات أو المغنّاة في التظاهرات، ونادراً ما كانت تستخدم الشعارات الجداريّة للتعبير عن موقف سياسيّ. ومع بدء حرب لبنان، وفي ضوء إعلام رسميّ شبه غائب، عمدت الميليشيات والأحزاب إلى عقد المؤتمرات وإصدار النشرات والبيانات والكرّاسات التي تُبيّن مواقفها من الصراع الدائر وما تطرحه من حلول. وقد عالجنا في الفصل الرابع من الكتاب حروب الميليشيات وصراعاتها على القرار في جانبها العسكريّ، وفي الفصل السادس حوار اللبنانيّين على وقع المدفع في جانبه السياسيّ. وسوف نكتفي هنا بالتطرّق

إلى نوع آخر من حروب الميليشيات، وهو الحرب الإعلاميّة والدعائيّة، التي تُكتب على الجدران كوسيلة تعبير للطرفين المتنازعين، مكمّلة للحرب، وغايتها العمل على استقطاب المواطنين وراء إيديولوجيّات معيّنة.

لم تكن الشعارات الجداريّة التي ظهرت في كلِّ مدن لبنان وقراه مسألة عفويّة، بل مُخطّط لها من قبل المسؤولين في الميليشيات والأحزاب، وتناولت السياسة اللبنانيّة المحلّية وما يحصل في النطاق الإقليميّ، كالحرب العراقيّة - الإيرانيّة ومعاهدة السلام المصريّة – الإسرائيليّة[100]. وبسبب وجود المقاومة الفلسطينيّة في بيروت الغربيّة وكثرة الأحزاب والميليشيات هناك، كانت شعارات بيروت الغربيّة أكثر كمّاً من شعارات مثيلتها ببيروت الشرقيّة. وبشكلٍ عامٍّ، تعاطت شعارات الجدران في المنطقة الغربيّة بمسائل العروبة والوحدة العربيّة. وفي المقابل، وبسبب وجود أحزاب أقلّ، كانت الشعارات الجداريّة في المنطقة الشرقيّة أقلّ من تلك في الغربيّة، فتناولت بشكلٍ أساسيٍّ هويّة لبنان وخصوصيّته في الشرق الأوسط ومهاجمة العروبة والعرب[101]. وقد شكّلت هذه الشعارات والملصقات مستندات توثيقيّة هامّة لأحداث الحرب. وكانت في بعض الأحيان بذيئة وتتعرّض شخصيّاً للزعامات السياسيّة، وتدلّ على مستوى أخلاقيّ وثقافيّ متدنٍّ لدى كاتبيها. وقد أُحصي نحو 700 ملصق حائط له علاقة بالحرب حتّى عام 1982[102].

استُخدم إعلام الشعارات الجداريّة كسلاح من قبل القوى المتنافسة لتحقيق غايتين اثنتين:

1 - وسيلة حوار بين الميليشيات المتقاتلة، ومنبر لطرح سياسيّ وإضفاء المشروعيّة أو الوطنيّة على عملها في الحيّز الجغرافيّ الطائفيّ، وإلصاق تُهم الخيانة والعمالة بالفريق الآخر.

2 – التأثير في القوى المدنيّة داخل الحيّز الجغرافيّ والطائفيّ والمناطقيّ لجذبها إلى مقولات ومواقف وتعبئتها ضدّ «الآخر»، ما يؤدّي إلى تعزيز سيطرة الميليشيات والأحزاب على الأرض.

إشارة إلى أنّ هذا الأمر لا يعني ثبات الشعار أو الملصق على مضمونه مع مرور الوقت. ففي بعض الأحيان كانت شعارات أو ملصقات التنظيم الواحد تتناقض مع ما

سَبَقَ ورفعه. وهذا ينطبق إلى حدّ بعيد على العلاقات بين «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» وسورية، وبين «الجبهة اللبنانيّة» وتلك الدولة. وقد استُخدِمت فيها رموز تقليديّة (غصن الزيتون، حمامة السلام)، وقتاليّة (البندقيّة والكوفيّة)، وجماهيريّة (اليد المفتوحة والقبضة)، وفوتوغرافيّة (جلسات الحزب الشيوعيّ، عبد الناصر)، وكاريكاتوريّة (الدول الإمبرياليّة على شكل حيوانات مفترسة). ولاحظ الصحافيّ إلياس خوري غياب ملصقات التوعيّة الجماهيريّة في حالات القصف، أو الدعوة إلى النظافة وخلافهما بشكلٍ كامل[103].

انطلقت «حرب الشعارات الجداريّة» بادئ الأمر في الشطر الغربيّ من العاصمة بيروت، عندما أخذت التنظيمات المسلّحة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة تعرض على الجدران صور مقاتليها الذين يسقطون في المعارك. فكانت تحمل أيضاً صور شهداء المواجهات مع الميليشيات المسيحيّة المدعومة من قبل إسرائيل في الجنوب. وفي المقابل، ولإخفاء حجم الإصابات لديها، امتنعت الميليشيات المسيحيّة عن عرض صور شهدائها على الجدران في الشطر الشرقيّ من العاصمة. وبعد ظهور «حزب الله»، كانت صور شهدائه التي تعلّق على أعمدة الكهرباء في الضاحية الجنوبيّة، تحمل إضافات «السعادة» أو «الظلم»، كأن يُقال: «الشهيد السعيد» أو «الشهيد المظلوم»[104]. وقد عمدت معظم الميليشيات والأحزاب إلى تعليق صور زعمائها الأوائل ومؤسّسي تنظيماتها من «الشهداء» في الشوارع وفي الساحات وعلى سطوح الأبنية، وذلك في محاولة لاستحضار ما تمثّله من رموز وأفكار وإيديولوجيّات من جهة، ولإعطاء الانطباع أنّها لا تزال مستمرة على نهجهم من جهة أخرى. فبمناسبة اغتيال كمال جنبلاط في آذار 1977، قامت الأحزاب والمنظّمات الفلسطينيّة بإلصاق صور الزعيم الدرزيّ في أحياء بيروت الغربيّة. وبعد «حرب السنتين»، أصبحت الملصقات عن الأحزاب هي التي تصف الخارطة السياسيّة ومراكز القوى في بيروت الغربيّة.

وفي الشطر الشرقيّ من بيروت، قام تنظيم «حرّاس الأرز» باقتباس الأرزة من العلم اللبنانيّ واستخدمها في شعاراته، في حين سبق لحزب الكتائب منذ تأسيسه أن عرض الأرزة في شعاره بشكلٍ هندسيّ، و«حزب الوطنيّين الأحرار» الأرزة نفسها على شكل مثلّث طائر. وفي المقابل، كانت الأرزة نادراً ما تظهر في شعارات بيروت الغربيّة كونها جزءاً أساسيّاً من عَلَم لبنان الذي «صنعه» الموارنة. وأثناء الصراعات بين أحزاب اليمين

في بيروت الشرقيّة، ظهرت شعارات متنافسة. لكن يُلاحظ أن شعارات الجدران في بيروت الغربيّة كانت أكثر تنوّعاً وألواناً[105].

وفي دراستها الشاملة عن الشعارات التي ظهرت ما بين عاميّ 1975 و1978، تبيّن للباحثة ماريّا شختورة أنّ السياسيّة منها التي كانت تُكتب على الجدران اختلطت بالبشاعة والانحرافات الأخلاقيّة، وأنّ الشتائم كانت بذيئة و«من الزنّار ونازل»، فضلاً عن التعرّض الشخصيّ للزعامات السياسيّة المتنافسة وتصويرها حتّى على أشكال الحيوانات. وكانت الشتائم تصاغ بلغة عاميّة ركيكة. أمّا شعارات المديح، فكانت تقليديّة وتدور في أكثريّتها حول صفات النضال والجهاد والبطولة والشهادة.

لقد عبّرت كتابات الحائط الموقّعة من قبل الأحزاب والقوى عن طروحات سياسيّة: **«لا للحكومة العسكريّة»**، و**«نعم لتعديل قانون الانتخاب»**، و**«لا للتقسيم»**، وطروحات إيديولوجيّة: **«المطرقة والمنجل»**، و**«لا للطائفيّة البغيضة»**، و**«لا إله إلّا الله»**، و**«فتح ديمومة الثورة»**، و**«العاصفة شعلة الكفاح المسلّح»**، و**«نعم لعروبة لبنان»**. كما اشتملت على عبارات تحريضيّة / تكريميّة: **«تلّ الزعتر لا يسقط»**، و**«شارع الشهيد»**، و**«نموت ونحن واقفين ولا نركع»**، و**«نعم لجيش لبنان العربيّ»**. كما كانت هناك شعارات محلّية خاصّة بالأحياء والأزقّة: **«أهلاً بالبطل»**، و**«ساهموا في حملة النظافة»**[106]. كذلك، حملت شعارات الميليشيات ورموزها الوطنيّة والعربيّة:[107] **«بشير حيّ فينا»**[108]، و**«قوّات ناصر»**[109] و**«قوّات الشهيد . . .»** و**«مجموعة الشهيد سليم. . .»** و**«مجموعة الإمام. . .»** [110] والتنظيم فلان « . . .مرّ من هنا»، و**«على كلّ لبنانيّ أن يقتل فلسطينيّاً»**[111]. وبعد خلاف «الجبهة اللبنانيّة» مع سورية، أُضيف إلى الشعار و«سوريّاً»[112]، حتّى أنّ موريس عاقوري، أهدى كتابه إلى «القوّات اللبنانيّة» بالقول: **«إلى كلّ من قتل فلسطينيّاً على أرض لبنان»**[113].

وردّاً على الرئيس أمين الجميّل لإعطائه الأمر لوحدات المدفعيّة والدبّابات في الجيش اللبنانيّ بقصف الضاحية الجنوبيّة مطلع عام 1984، خاطبه أحد الشعارات بالقول: **«هل هذه وسائلكم لأنماء (كذا) الضاحية يا شاه بعبدا. . .»**[114] ولم تتوانَ بعض الميليشيات عن استخدام الآيات الدينيّة في عمليّة التصارع السياسيّ والتبرّك بالرموز الدينيّة: **« لا إله إلّا الله . . . عدو الله»**، و**«الله محمد لا اله إلّا الله. الله أكبر»**، و**«جند الله»**[115]. وعلى مقربة من سينما أوبرا في ساحة الشهداء ظهر شعار: **«اسمي بلدي عربيّ دمي فلسطينيّ»**، و**«إذا لم يكن من الموت بدّ فمن العار أن تموت**

جباناً»[116]. وعلى محال قيصر عامر للألعاب الناريّة مقابل سينما روكسي في ساحة الدبّاس، ظهرت لافتة فريدة كُتب عليها **«خطر الغرق. عدم النزول إلى الكاراج بسبب فيضان المياه»**. وفي الأسواق أيضاً شعار: **«لا نريد الموت لأحد بل نريد الـ 10,452 كلم 2»**، و**«على العهد باقون»** و**«نعبد الحرب ولا نكره السلام»**[117].

وعلى مقربة من سينما ساروّلا في شارع الحمرا، حملت إحدى الشعارات التي كُتِبت خلال عام 1985 شعار: **«لا أرجيلة بعد اليوم»**، في إشارة إلى اضمحلال نفوذ السُنّة الذين يُدخّنون النارجيلة بعد تصفية «المرابطون». وفي المعنى نفسه، رُفعت أعلام كُتب عليها **«يا لثارات الحسين»**، وحمل الشعار نفسه عُصَباً سوداءَ على جبين المقاتلين. وفي بعلبك والضاحية الجنوبيّة على سبيل المثال، رُفعت ملصقات كبيرة حملت صورة الإمام الخمينيّ وجداريّات مجّدت مآثر الثورة الإيرانيّة. ومن ناحية أخرى، وضع بعض أفراد الميليشيات في المنطقة الشرقيّة الأرزة اللبنانيّة على سواعدهم وشعار **«لبّيك لبنان»**، بعدما ألصقوا على آليّاتهم العسكريّة شعاراً يرفضون بموجبه **«الركوع»** ويُفضّلون الموت **«واقفين»**.

يبقى الأبرز في الشعارات والملصقات تلك التي تناولت عروبة لبنان، والوطن، والنظام اللبنانيّ، والجيش اللبنانيّ، والشخصيّات والأحزاب السياسيّة، والإيديولوجيّات المتناقضة. أمّا بالنسبة إلى القوى الخارجيّة الموجودة على الساحة اللبنانيّة، كسورية والفلسطينيّين، فلم توفّرها الشعارات ولا الملصقات.

يُبيّن الجدول (115) مختلف الشعارات المرفوعة في المناطق الغربيّة والشرقيّة. ويُلاحظ انعكاس العلاقات الجيّدة بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية بين عاميّ 1976 و1977 عليها. وعندما بدأت هذه العلاقات تسوء، صِيغت الشعارات والملصقات بشكلٍ سلبيّ. وهذا ينطبق بدوره على شعارات الغربيّة. فخلال عام 1976، أثناء مرحلة الصدام بين «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» وسورية، اتّسمت الشعارات ضدّ هذه الدولة بالحدّة. ولكن بعد ذلك التاريخ، وبالتزامن مع توطيد الجيش السوريّ سيطرته على مناطق «الحركة الوطنيّة»، أصبحت الشعارات مؤيّدة لسورية. أمّا فلسطين والفلسطينيّون، فنُظر إليهم بإيجابيّة في شعارات المنطقة الغربيّة وملصقاتها، وبسلبيّة في المناطق الشرقيّة إلى درجة الدعوة إلى قتل كلّ فلسطينيّ.

جدول (115) شعارات وملصقات على الجدران بين عاميّ 1975 – 1978[118]

المنطقة الغربيّة	الموضوع	المنطقة الشرقيّة
- نعم للبنان عربيّ تقدميّ - أمّة عربيّة واحدة ذات رسالة خالدة - المرابطون فداء عروبة لبنان. الأرض بتحكي عربي - الصامدون هنا وهناك وفي كلّ مكان من أنحاء وطننا لبنان العربيّ - إنّه ليوم قريب. عروبة لبنان ليست بالمذهبيّات، وإنّما بوحدة أراضيه - بلاد العرب للعرب	عروبة لبنان	- لا للعروبة في لبنان - لوحة عند حاجز سوريّ في ساحة ساسين تعود إلى عام 1976 تحمل صورتي الأسد وسركيس كُتب عليها: «سيبقى لبنان عربيّاً. نعم لعروبة لبنان ووحدته» - عربيّ عربيّ عربيّ (عند الحواجز السوريّة) - لبنان فينيقيّ - عرب - بترول = صفر عالشمال - Arab = Animal - هالأرض بدها دم تتضلّ الأرزة خضرا - لا للمقاومة لا للعروبة في لبنان
- ثورة مستمرّة. - المرابطون الناصريّة القويّة - عهد على أنفسنا يا جمال إنّنا معك إلى يوم النصر مهما كبرت التضحيات وغلت - الناصريّة وجدان هذه الأمّة وفكرها - الناصريّة من أجل حرّية الوطن والمواطن - الناصريّة ثورة وفكر وبندقيّة	الناصريّة	
- لا للطائفيّة - رسم على الجدار: هلال وصليب وكلمة لا للطائفيّة... نعم للعلمانيّة - لا للطائفيّة، لا للعلمانيّة نعم للإسلام - «الشهادة» على شكل أرزة مشابهة لأرزة حزب الكتائب «لا اله إلا الله محمد رسول الله» - الله ربي والإسلام ديني ومحمد نبيّ والقرآن كتابي ولبنان وطني ومسجد شاتيلا مقرّي ومنطلق جهادي - الله أكبر برج المرّ برج الإسلام - أحرار + كتائب = طائفيّة	الطائفيّة/ التعدديّة	- المسيح عالِم كم لبنان تألّم - قلّ للذين بالدين قام مفرقاً لبنان دينك أيُّها اللبنانيّ - التعدديّة الحضاريّة هي ضمانة المستقبل
- نعم لليسار. نعم لمنظّمة العمل الشيوعيّ في لبنان - الشيوعيّة أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق - لا أعرفهم ولكني أعرف فيهم وطني. أعرف فيهم شعبي. لا أعرفهم. لكني أعرف فيهم هويّتي - الشيوعيّة دائماً في طليعة الصفوف - يا عمّال العالم ويا أيّتها الشعوب المضطهَدة اتّحدوا - سيبقى لبنان أخضر بفضل دماء الشيوعيّين - كلمات ماركس لا يُعلى عليها لأنّها حقّ - نعم لفيتنام جديدة في هذه المنطقة (تلّ الزعتر) - نعم لفتنمة البلد - أنا تقدميّ اتبعوني، وإذا تأخّرت اقتلوني، وإذا استشهدت لا تبكوني بل تابعوا المسيرة - من هنا مرّ الإسلام (الدامور) - البنت الشيوعيّة خُلقت ثوريّة وعيونها برّاقة يا عيني تنادي حرّية - نعم للبنان العربيّ العلمانيّ	إيحاءات إيديولوجيّة	- لقّحوا أطفالكم ضدّ اليسار - لا لليسار لا للأفكار المستوردة - اليسار جرثومة اجتماعيّة - بعد اقتحام تلّ الزعتر: «أيـ؟» بأتخن يساريّ عرفه التاريخ - اليسار جرثومة اجتماعيّة (أرسلو الصحّية)
- حكومة متوازنة مطلب وطني - الحُكم الوطنيّ ليس شعاراً للتهديد. الحُكم الوطنيّ ثمن دماء الجماهير - لا لإحياء ثعابين النظام ومومياءاته المحنّطة - فرنجيّة نيرون لبنان - الخائن فرنجيّة	الحُكم الوطنيّ	
- لا للتقسيم/ نعم لوحدة لبنان أرضاً وشعباً - لا للطائفيّة لا للتقسيم - لبنان الواحد الموحّد أرضاً وشعباً: صائب سلام - الإيمان بالوطن اللبنانيّ الواحد: كامل الأسعد - أخي المسيحيّ... أخي المسلم لنناضل ضدّ تقسيم لبنان - لبنان واحد لا لبنانان: صائب سلام	التقسيم	- لا للتقسيم نعم للبنان الواحد: حرّاس الأرز - نموت نحن وأنت باقٍ

- لبنان ضرورة حضاريّة: موسى الصدر	الوطن/ لبنان/ المسيح	- المسيح تألّم، كم تألّم لبنان (مع رسم الصليب للدلالة على المعنى)
- نعم للحركة الوطنيّة - المعلّم كمال بك جنبلاط للعلم رائد الثورة - ملصق لمعروف سعد يُخاطب الجماهير بالقول: «أنا لم أمت... أنا ما زلت أدعوك للكفاح - إنّ الحياة وقفة عزّ فقط (سعادة) - وصيّة كمال جنبلاط: حركة وطنيّة واحدة - مقاومة فلسطينيّة ظافرة - صورة معروف سعد: أنا لم أمت. أنا ما زلت أدعوك للكفاح - من أراد اللعب بالنار فنحن بالانتظار - المرابطون أمل لبنان الأخضر	الحركة الوطنيّة/ كمال جنبلاط/ القيادات «الوطنيّة»	- مقبرة جنبلاط في سنّ الفيل - يا خائن الوطن يا جنبلاط خسارة بك الهويّة - هل تقدّر من هو أباك يا ابن المختارة - جنبلاط خلق جـ.... - كمال جنبلاط ابن ...
- ملصقات على الجدرانُ تحدّد أسماء اللجان المنوط بها مسألة النظافة - اربطوا الأكياس جيّداً (=أكياس النفايات) - لا للمجالس المحلّية	الخدمات الاجتماعيّة	- ملصقات على الجدران تدعو إلى الحفاظ على النظافة وكيفيّة وضع النفايات في الأكياس وإقفالها
- الكتائب حزب طائفيّ عميل لإسرائيل، لا مارونيّ بعد اليوم - لا كتائب، لا أحرار، لا كتلة وطنيّة، الشعب يهتف للثوار وللإخوة الفدائيّة - الكتائب كلاب ورئيسهم خنزير - لن يبقى كتائبيّ على أرض لبنان - الكتائب كلاب زعيمهم خنزير - لا لعملاء الكتائب الجبناء. نعم للمقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة العربيّة - نعم للمقاومة. الكلاب الكتائب - عين المريسة ستبقى مقبرة للكتائب وأعوانهم الأشرار - فليعلم الكتائب أنّهم أبناء جهنّم ونحن أبناء الجنّة - لا لحزب الكتائب العميل	الكتائب/ الموارنة	

- لا لحزب الكتائب الكلاب الانعزاليّ - الأفعى شمعون خراب لبنان - الجميّل + شمعون + أحرار = كلاب الصهاينة - سنجعل رأس النبع مقبرة للكتائب والأحرار - لو كان ... كتائبياً لقطعته. - بيار الجميّل يا عك... يا... - في 21 آذار (1976 سقوط الهوليداي إن) حطّم المرابطون رمز الغدر الفاشي وأقسموا على متابعة المسيرة - فرقة النصر: لن يبقى كتائبيّ على أرض لبنان - (بعد إعلان الرئيس فرنجيّة والسّوريين الوثيقة الدستوريّة): «إلى الجحيم يا فرنجيّة! نعم لقصف بعبدا» - نعم لثوّار تلّ الزعتر. لا لخنافس الكتائب عملاء إسرائيل ومخربوا (كذا) لبنان - الكتائب قبض ثمن فتنته الطائفيّة من إسرائيل والإمبرياليّين - كتائب + أحرار = كلاب أبو عمّار - نصر من الله وفتح قريب لا كتايب لا فيران ولا سليمان ولا سركيس - يا جميّل يا عك... هون تلّ الزعتر مش بيروت - وحوش أبو ربيع 14 ألف وحوش كاسرة تمرّ من هنا (في قصر شمعون بالدامور) - جونيه مصيرها مثل الدامور - أبطال سعدنايل سيصلون إلى جونية القذرة - جاييكم ثائر حاقد اسمي الفنيّ أبو الفوز. ما بقتل واحد واحد معوّد أقتل جوز جوز		
- سوريا الثورة - سوريا ثورة رغم كره الحاقدين - لا لسوريا فليسقط حافظ الأسد (حزيران 1976) - سوريا فقط رغم كره الحاقدين	سورية	

– البعث في كلّ مكان – قائد المسيرة/ سوريا الأسد – عاش الفريق حافظ الأسد – سنتابع المسيرة مع القائد، البعث طريقنا والأسد رفيقنا – أسد في لبنان و . . . في الجولان (حزيران 1976)		– لا للانتداب السوريّ/ لا لسوريا – اعرف عدوّك، السوريّ هو عدوّك – لا للقوّات العربيّة – بيوتنا لنا لن نتركها – لندافع عن أرضنا كي لا نخسرها – أرضي عطشى سارويها بدمي – يا أمي أرضعيني حليب العنفوان – لبنان يحيا عندما نموت – لبنان باقٍ والاحتلال (السوريّ) على زوال
– أمل الجماهير اللبنانيّة – لا لعودة الصاعقة إلى بيتنا (حزيران 1976) – نعم للصاعقة في كلّ مكان	الصاعقة السوريّة (خلال عام 1976)	
– طليعة – البعث نور لمن اهتدى ونار على من اعتدى – وحدة حرّية اشتراكيّة – أنا بعثيّ وليمت أعداؤه	البعث بعد تموز 1976	– أمانة البعث والتاريخ في عنقي فاشرقي في دمي يا شمس يا قمر – نيسان (ميلاد حزب البعث) شمعة أضاءت درب سوريا الأسد – البعث شوكة في صدر الامبرياليّة
– نرفض أن يتحوّل الجيش السوريّ من جيش وطنيّ إلى أداة قمع للثورة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة – الجيش السوريّ جيش للتحرير وليس لقمع الجماهير – عمليّات جبهة الرفض اللبنانيّة هي الرد الثوريّ على الاحتلال السوريّ – عمليّات بعلبك وعكّار هي الرّد الثوريّ على الاحتلال – جنود سوريا لا تنفذوا مؤامرة العملاء في قصور دمشق – قوّات الردع العربيّة رسل أمن ومحبة وسلام – لا لغزاة لبنان أذيال الإمبرياليّة ومنفّذي مجازر أيلول في الأردن – التدخّل السوريّ جزء من مؤامرة التسوية	المواقف من الجيش السوريّ عشيّة ضرب الحركة الوطنيّة في حزيران 1976 وبعدها	

– لبنانيّ فلسطينيّ، سجّل أنا عربيّ – تلّ الزعتر صامد حتّى الموت	الغرباء/ الفلسطينيّون/ السوريّون/ الأعداء	– الغرباء أكثر من اللبنانيّين – لا تخرجوا أعداء لبنان من السجن – لا تشتري الفلسطينيّ إلّا والعصا معه – لبنان ليس إسرائيل أيّها المخرّبين – الموت لأعداء لبنان – سنجعل من لبنان مقبرة للمخرّبين الفلسطينيّين – لبنان كان وسيبقى مقبرة للغزاة. – إتّقِ شرّ من أحسنت إليه – لبنان أيضاً له فدائيّون – لا لمعسكرات المقاومة نعم للميليشيا الوطنيّة – لن يبقى فلسطينيّ على أرض لبنان. سنجعل لبنان مقبرة للمقاومة – لبنان ليس إسرائيل أيّها المخرّبين – معسكرات المقاومة الفلسطينيّة = الاحتلال العربيّ – جسر الباشا مقبرة للفلسطينيّين – أيها اللبنانيّون إنّ أعداؤكم (كذا) هم الفلسطينيّون الجبناء – الفلسطينيّ القذر عدوّك – أجبن شعب الشعب الفلسطينيّ (تحت الشعار نجمة داود) – فلسطينيّ = جبان – لا تترك بيتك كي لا يدنّسه الغريب – (ملصق باللغتين الإنكليزية والفرنسية) يُظهر لبنان على شكل شخص فينيقيّ يطعنه الأجانب. ثمّ ينتصر لبنان على أعدائه ويقتلهم، عندما يقوم البطل ويمتشق سيفه ليقتل الغرباء – الغرباء أكثر من اللبنانيّين

		- نحن معك يا لبنان كي لا يدنّسه الغريب - اللصّ عدوّ البطل - لا لمعسكرات المقاومة نعم للميليشيا الوطنيّة - أحبّ لبنان أو إرحل عنه
- عاشت فلسطين حرّة عربيّة - فلسطين عروس مهرها الدماء. ثورة حتّى النصر. - لن نترك سلاحنا حتّى تتحقّق حقوقنا الهادفة في فلسطين - ما زال هناك أمّهات تولد فلن يموت الشعب الفلسطينيّ - لن نركع أبداً. لن نركع ما زال طفلنا يرضع - فتح معك يا شعب لبنان العربيّ - ليكن عام 1976 عام البطولة الثوريّة الفلسطينيّة. ثورة حتّى النصر - تلّ الزعتر الصامد نموت واقفين ولن نركع على آخر رجل حتّى الموت - قسماً بالله سنحقّق أهدافكي (كذا) يا ثورة - المخطّط الفاشيّ الإمبرياليّ لن يمرّ - لا اتّفاق مع السلطة . . . عميل أميركا وضارب المقاومة من يحارب إسرائيل - لا انسحاب من جنوب لبنان - الكتائب ضلوع (كذا) في المؤامرة ضدّ الفلسطينيّين	فلسطين/ القيادات الفلسطينيّة	F...k Palestine - أبو عمار يا عكـ . . . . - طريق فلسطين لا تمرّ في سنّ الفيل - طريق القدس لا تمرّ في شكّا - لن يبقى فلسطينيّ على أرض لبنان - على كلّ لبنانيّ أن يقتل فلسطينيّاً - شكّا تعلم عصابات المعماري كيف يكون القتال
- تريد أرضنا بلا شعب. حماية الأرض حماية للوجود والمصير - لن يتحرّر الجنوب إلّا على أيدي المؤمنين - لا بديل عن المقاومة المؤمنة أسلوباً للتحرير	إسرائيل	- رسم نجمة داود على الجدران في كلّ شوارع الشرقيّة إثر تعرّض حاجز سوريّ لبشير الجميّل في الأشرفيّة
- لا سُنّية لا شيعيّة وحدة وحدة إسلاميّة - ملصق عليه صورة الحسين: هيهات منّا الذلّة - مساجدكم متاريس. حصّنوا مساجدكم الإمام الخمينيّ	شعارات دينيّة	

- برج المرّ برج الإسلام - إن تنصروا الله ينصركم. فلترفع راية الإسلام فوق كلّ راية لا إله إلا الله محمد رسول الله: حركة القوى الإسلاميّة - الله ربي محمد نبيّ والإسلام ديني والقرآن كتابي ولبنان وطني ومسجد شاتيلا مقرّي ومنطلق جهادي - لا للنظام المارونيّ نعم للجمهوريّة الإسلاميّة - يأبى المسلمون أن يحكم الكفّار هذا البلد.		

– توازن الرعب - الموت - الخطف

كان حوار المدفع والتراشق على المحاور عبارة عن «توازن رعب» أو «توازن موت»، يُمارس لمنع الفريق الآخر من الادّعاء بتحقيق نصر محدّد. كان يكفي الميليشيا إلى أيّ جهة انتمت أن تُلحق أكبر قدر من الخسائر البشريّة أو الماديّة في الجانب الآخر، لتأكيد شرعيّتها في الدفاع عن حيّزها الجغرافيّ الطائفيّ، وبمعنى آخر تبرير وجودها. فكان هذا يحدث في كثير من الأحيان لقاء ثمن باهظ يدفعه المواطنون في أرواحهم وأرزاقهم. وفي لعبة «توازن الرعب»، هدف كلّ فريق ميليشياويّ إلى ابتزاز الفريق الآخر وتأمين استمرار حصوله على الخدمات والمواد الحياتيّة (إصلاح الأعطال في الماء والكهرباء وتأمين الطحين والنفط ومشتقّاته الخ. . .) التي يتحكّم فيها الفريق الآخر[119].

ضمن استراتيجيّة «القصف مقابل القصف»، استُعملت المدفعيّة بكلّ أنواعها بشكلٍ عشوائيّ في حرب المدن، وخصوصاً «الهاونات» في «بيروت الكبرى». وكانت أسلحة الإسناد تُركّز أيضاً بين المساكن. وقد شبّه أحد المراقبين القصف العشوائيّ اليوميّ بـ«**الإيقاع الذي يفرض على الجميع العيش وسط الحرب حتّى في فترات ضمور جبهات القتال**». وأضاف، «**إنه لموسيقى الخلفيّة التي تهزّ الجدران والنوافذ. المقاتل على جبهة القتال وامتداده القتاليّ هو في الداخل حيث الإيقاع. القصف إيقاع يوميّ، نسق تعتاده حتّى يصل إلى بيتك، عندها تُفاجأ به من جديد**»[120].

كان هذا النوع من التقاتل العشوائيّ يفعل فعله بالسكّان المدنيّين الآمنين، وعلى الأخصّ أثناء فترات الراحة والليل. لقد وصفت إحدى سيّدات عرب المسلخ ما تعرّضت له المخيّمات الفلسطينيّة ليلة 19 كانون الثاني 1976 بالقول: «كنّا في المنزل

عندما بدأ القصف ينهال من كلّ صوب. هربنا كما كنّا في ثياب النوم. قُتل منّا المئات وأُسر العشرات، ومن نجا بحياته خسر كلّ ما يملكه إضافة إلى أعزّ أقربائه». كان القصف والقصف المضادّ، أيّ القتل والقتل المضادّ، ضرورة حتميّة لتحقيق «توازن الموت» بين المناطق الشرقيّة والغربيّة، كي تتساوى المعاناة بين المسلمين والمسيحيّين ولا ينتصر فريق على آخر، أو للحدّ من الموت كما قيل، حيث كانت الأمور تسوّى مرحليّاً بين الميليشيات المتحاربة بالامتناع عن قصف الأهداف «الحيويّة»[121].

لقد اندرج القتل مقابل القتل ضمن مسلسل الحوار الدمويّ اليوميّ. فعلى إثر مقتل العشرات في قذيفة أصابت محلّة أبي شاكر في الطريق الجديدة في 8 تشرين الأوّل 1975، رصدت القوى في المنطقة الغربيّة جنازة في حيّ السريان قرب مستشفى أوتيل ديو، فقصفتها، ما أدّى بدوره إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى. وبعد قصف عنيف تعرّض له مخيّم المسلخ، شُنّ هجوم عليه قُتل خلاله 275 مواطناً وهُجرّت كلُّ أسره، ولم يتمّ دفن سوى عشرة من الشهداء، حيث لم يُعثر على جثث الآخرين[122].

وفي إستراتيجيّة «توازن الموت» هذه، سقطت مخيّمات جسر الباشا وضبيّه وتلّ الزعتر، ومحلّة النبعة، مقابل سقوط الدامور والسعديّات والجيّة. سقطت البلدات المسيحيّة هذه بتدخّل السوريّين عبر «جيش التحرير الفلسطينيّ» الخاضع لأوامرهم[123]، بينما سقط في المقابل مخيّم تلّ الزعتر بدعم سوريّ أيضاً. وفي مقابل الكرنتينا والمسلخ والناصرة، سقطت مناطق باب إدريس والقنطاري والفنادق. كما هُوجمت قُرى وبلدات الفريق الآخر من قبل الميليشيات والتنظيمات المتنافسة. فطردت الميليشيات المسيحيّة أو قتلت سكّان حارة الغوارنة وضبيّه والمسلخ والكرنتينا من الفلسطينيّين واللبنانيّين، فيما احتلّ المقاتلون الفلسطينيّون بلدة تعلبايا المسيحيّة في البقاع وعدداً من القرى المسيحيّة في المنطقة. وفي عكّار، جرى التنكيل بالسكّان المسيحيّين وتهجير من بقي منهم. وفي البقاع، قامت قوّات إسلاميّة وفلسطينيّة بإحكام الطوق حول مدينة زحلة مطلع عام 1976، عازلة المدينة عن التواصل مع صنّين وجبل كسروان بوساطة رمايات المدفعيّة[124].

يُبيّن الجدول (116) أنّ مرحلة «حرب السنتين» كانت أكثر مراحل حرب لبنان من ناحية «توازن سقوط المناطق اللبنانيّة» بأيدي المتحاربين أو الاعتداء عليها. بعد ذلك التاريخ، ثبتت المواقع والمحاور. ويُظهر الجدول كذلك، أنّ سقوط منطقة معيّنة خلال

تلك المرحلة أو الاعتداء عليها، كان يستدعي سقوط منطقة أخرى بيد الخصم الآخر أو تعرّضها للاعتداء.

جدول (116) سقوط المناطق الطوائفيّة في «توازن الموت» خلال «حرب السنتين»

المناطق الوطنيّة والإسلاميّة		المناطق المسيحيّة	
الاعتداء على	التاريخ	الاعتداء على	التاريخ
الشيّاح عين الرمّانة	7/ 9/ 1975	القاع	1/ 7/ 1975 و30/ 6/ 78
فرن أبو شاكر	30/ 9/ 1975	عشاش	9/ 9/ و15/ 12/ 1975
السبت الأسود	6/ 12/ 1975	بيت ملا	11/ 9/ 1975
حارة الغوارنة	6/ 12/ 1975	الناعمة	11/ 11/ 1975
حوش الأمراء	11/ 12/ 1975	زحلة	8 و9/ 12/ 75
سبنيه	11/ 12/ 1975	تعلبايا	13/ 12/ 1975
مخيّم ضبيّه	16/ 12/ 1975	دير جنين (عكار)	13و18/ 1/ 1976
الكرنتينا والمسلخ	14/ 1/ 1976	القبيّات وعندقت	14/ 1أ1/ 6/ 1976
بطشاي	19/ 1/ 1976	رحبة (عكار)	20 و25/ 1/ 1976
بعبدا	19/ 3/ 1976	بيت ملا	11/ 9/ 1975
بيت شباب	3/ 4/ 1976	تل عبّاس	9/ 10/ 1975 و2/ 1/ 76
الفنار	13/ 4/ 1976	دير الأحمر	تموز 1975 وكانون 2 1976
راسنحاش	27/ 5/ 1976	حوش بردى	19/ 1/ 1976
مخيّم جسر الباشا	30/ 5/ 1976	الجيّة والدامور والسعديّات	20/ 1/ 1976
النبعة	30/ 6/ 1976	قبّ إلياس	26 و28/ 1/ 1976
تلّ الزعتر	6 /8/ 1976	تعلبايا	1/ 9/ و13/ 12/ 1975
الخيام	20/ 6–12/ 8/ 1976	تطهير الفنادق	8/ 12/ 1975
المريجة	18–12/ 10/ 1976	بيروت	3/ 4/ 1976
حرج داريّا	23/ 9/ 1983	كفريا	13/ 1/ 1976
		منجز (عكار)	4/ 4/ 1976
		عيون السيمان	1/ 6/ 1976
		بصرما	31/ 5/ 1976
		العيشيّة	تشرين الأوّل 1976

كما كان اندلاع القتال والمعارك في منطقة معيّنة يؤثّر في كثير من الأحيان في الحالة الأمنيّة في المناطق الأخرى. فاندلاع القتال على محاور الأسواق في بيروت، كان يُفجّر الوضع على طول خطوط التماس حتّى الضاحية الجنوبيّة. وكانت شرارة القتال تطال في بعض الأحيان مناطق بعيدة عن منطقة التفجير. فبعد يومين على حادثة «السبت الأسود» (6 كانون الأوّل 1975)، تعرّضت مدينة زحلة في 8 و9 كانون الأوّل إلى هجوم واسع انتقاماً لضحايا ذلك اليوم الدمويّ. وفي اليوم التالي لبدء حصار مخيّم تلّ الزعتر (15 كانون الأوّل 1975)، وقعت اشتباكات في محاور زحلة - المعلّقة - الكرك. وعقب سقوط مخيّم ضبيّه (13 كانون الثاني 1976)، شنّ مسلّحون هجوماً واسعاً على محور زحلة، وتكرّر المشهد نفسه بعد سقوط الكرنتينا.

لقد استخدم كلُّ فريق خطوط التماس والمحاور للضغط على خصومه. فعملت هذه على فرز اللبنانيّين على أُسس طائفيّة ومنع التواصل في ما بينهم. وكان التقاتل والتراشق المدفعيّ على تلك المحاور وسائل حوار سياسيّة عبر توتير الوضع الأمنيّ. وقد استعاد أحد أفراد ميليشيات المنطقة الغربيّة على محور رأس النبع - بناية التحرّي المقابل لمدرسة «الغراند ليسيه» بالذاكرة أحداث عام 1984، فقال: **«إنّه في عام 1984 جاءت الأوامر بكسر الهدنة وإشعال الجبهة. وعلى دفعات متتالية نطلق صواريخ الـ ب7 وزخّات هائلة من الرشّاش المتوسّط، ونهرول على الدرج نزولاً. ويأتي الردّ سريعاً، ثمّ يتوسّع الاشتباك ويشتعل محور رأس النبع، ثمّ يبدأ القصف وتصل الينا أصداء الانفجارات والرصاص من محور الشيّاح - عين الرمّانة إلى الطيونة إلى بشارة الخوري - السوديكو. وتنهال القذائف على الشرقيّة وعلى الغربيّة»**[125].

كما راجت الاغتيالات السياسيّة أثناء الحرب ضمن موجة العنف والإجرام التي اجتاحت البلاد، وكان هدفها التخلّص من الخصم أو ترويع مناصريه. وشملت الاغتيالات الأجانب لحملهم على مغادرة لبنان، أو توجيه رسائل إلى دولهم، أو الردّ على مواقف القوى الدوليّة تجاه الأزمة اللبنانيّة، أو ابتزاز المال. قبل الحرب، عرف لبنان اغتيالات سياسيّة، كان أهمّها اغتيال رياض الصلح في عمّان 1949 ونسيب المتنيّ عام 1958، ومحاولة اغتيال كميل شمعون عام 1968 على يد نبيل عكّاري[126]. لكن حرب لبنان 1975 - 1990، جعلت

الاغتيال أحد أوجه الصراع السياسيّ بين اللبنانيّين، وطال قادة الأحزاب ورجال الصحافة والشخصيّات العامّة. كما طال المواطنين والرعايا الأجانب، وخصوصاً الدبلوماسيّين منهم. ووفق مصادر «جامعة إنديانا» الأميركيّة (Indiana University)، فإنّ حوادث العنف من كلِّ الأنواع ارتفعت عام 1986 إلى 197 حادثاً، وحافظت على معدّل ما بين 165 و175 حادثاً حتّى منتصف عام 1990[127].

يُلخّص الجدول (117) عمليّات الاغتيال السياسيّ خلال الحرب. ويبدو بوضوح، أنّها استُهلّت بنائب صيدا معروف سعد في شهر آذار 1975، وكان ذلك من مقدّمات اندلاع الحرب. كما يُظهر أيضاً أنّ عام 1987 كان الأكثر عنفاً من ناحية عمليّات الاغتيال، حيث بلغ عددها 43 عمليّة أودت بحياة 44 شخصاً من قياديّين وحزبيّين ومفكّرين وعسكريّين وأجانب. كما طالت رئيس الحكومة رشيد كرامي، وكان آخرهم داني شمعون وزوجته وابنته. إضافة إلى ذلك، جرت في الفترة نفسها 24 محاولة اغتيال فاشلة أوقعت 12 قتيلاً وأكثر من 70 جريحاً. فتعرّض كميل شمعون في 7 كانون الثاني 1987 لعمليّة اغتيال، وكذلك إبراهيم عطوي، أحد قياديّي «حزب الله» في 5 أيّار، ووليد جنبلاط في 13 حزيران، والعلّامة محمد حسين فضل الله في 30 من الشهر نفسه، وإيلي حبيقة ونزيه البزري، نائب صيدا في 15 منه، ورجا حرب القياديّ في «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» في 21 أيلول، وسمير جعجع في 4 تشرين الأوّل، وقائد الجيش ميشال عون في 6 كانون الأوّل. أمّا المتفجّرة التي استهدفت منزل العلّامة فضل الله في بئر العبد وقتلت 80 شخصاً بريئاً يعيشون في المنطقة، فكانت من ترتيب المخابرات الأميركيّة ردّاً على ما تعرّض له المارينز في لبنان عام 1983[128].

جدول (117) أبرز حوادث الاغتيال السياسيّ خلال الحرب[129]

اسم المغدور	تاريخ الاغتيال	اسم المغدور	تاريخ الاغتيال
معروف سعد	7/ 3/ 1975	كمال جنبلاط	16/ 3/ 1977
محافظ الشمال قاسم العماد	20/ 12/ 1975	علي حسن سلامة (أبو حسن)	22/ 1/ 1978
الأب أليان دو جرفاميون	14/ 3/ 1976	طوني فرنجيّة وزوجته وابنتهما	13/ 6/ 1978

اسم المغدور	تاريخ الاغتيال	اسم المغدور	تاريخ الاغتيال
ليندا جنبلاط	27/ 5/ 1976	سليم اللوزيّ (صاحب مجلّة الحوادث)	4/ 3/ 1980
السفير الأميركيّ فرنسيس ميلوي	16/ 6/ 1976	الشيخ حسن الشيرازيّ	12/ 5/ 1980
روبرت ويرينغ المستشار الاقتصاديّ في السفارة الأميركيّة	16/ 6/ 1976	رياض طه، نقيب الصحافة	23/ 7/ 1980
خليل سالم، مدير عام وزارة الماليّة	30/ 7/ 1976	الشيخ علي بدر الدين	5/ 8/ 1980
نسف السفارة العراقيّة وقتل دبلوماسيّين	15/ 1/ 1981	القومندان جيرار دونيو (أحد ضباط لجنة الهدنة اللبنانيّة - الإسرائيليّة)	27/ 10/ 1982
دبلوماسيّين عراقيّين	27/ 2/ 1981	نسف مقرّ المارينز الأميركيّين قرب المطار ومقرّ الوحدة الفرنسيّة قرب المدينة الرياضيّة	13/ 10/ 1983
دبلوماسي عراقيّ	2/ 4/ 1981	الشيخ حليم تقيّ الدين	1/ 12/ 1983
الدكتور عدنان سنّو	28/ 5/ 1981	مالكوم كير (رئيس الجامعة الأميركيّة في بيروت)	18/ 1/ 1984
السفير الفرنسيّ لوي دولامار	4/ 9/ 1981	حسين فرّاش، قنصل السعوديّة في لبنان	(أطلق سراحه في 20/ 5/ 1985)
الكاتب الفلسطينيّ عبد الوهّاب الكيالي	كانون الأوّل 1981	خطف وليم باكلي، رئيس محطّة للمخابرات الأميركيّة وقتله في ما بعد	16/ 3/ 1984
نسف السفارة الأميركيّة وقتل العشرات	18/ 4/ 1982	قنصل النمسا في بيروت	23/ 6/ 1984
الشيخ أحمد عسّاف	26/ 4/ 1982	نسف السفارة الأميركيّة في عوكر	20/ 9/ 1984
الأب فيليب أبو سليمان	1/ 5/ 1982	الدبلوماسيّ السوفياتي أركادي كاتكوف بعد خطفه	3/ 10/ 1984
بشير الجميّل	14/ 9/ 1982	اغتيال مساعد رئيس هيئة المراقبين الفرنسيّين المقدّم كلود كينو في رأس النبع	8/ 1/ 1985
العميد سعد صايل (أبو الوليد)	28/ 9/ 1982	اغتيال مراقبين فرنسيّين بإطلاق النار عليهما في برج البراجنة	14/ 1/ 1985
الأستاذ الجامعيّ ونيس هيل	27/ 5/ 1985	ياسر ذبيان، الحزب التقدميّ الاشتراكيّ	3/ 1/ 1987

اسم المغدور	تاريخ الاغتيال	اسم المغدور	تاريخ الاغتيال
الطالبان أسعد شاهين ووسيم ناصيف	7/ 9/ 1985	ديب الجسيم (الحزب السوريّ القوميّ)	5/ 1/ 1987
الملازم الأوّل جورج شمعون	2/ 11/ 1985	الطبيب منير وازن	26/ 1/ 1987
الأب بولس جريس الساحلاني	18/ 11/ 1985	المواطن السعوديّ خالد الذيب	27/ 1/ 1987
الشيخ خليل عكاوي (عضو اللقاء الإسلاميّ في طرابلس)	1/ 2/ 1986	المحامي موسى تامر	11/ 2/ 1987
خليل نعوس (عضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ)	20/ 2/ 1986	الدكتور أنيس مصطفى (الحزب الشيوعيّ)	22/ 2/ 1987
سهيل الطويلة (عضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ)	24/ 2/ 1986	نقيب الصيادلة السابق د. فاروق نجّار	23/ 2/ 1987
الشيخ عبد العزيز الفقيه	11/ 3/ 1986	العقيد ميشال زيادة	11/ 8/ 1986
الشيخ صبحي الصالح	7/ 10/ 1986	الكولونيل الفرنسيّ كريستان غوتيار	18/ 9/ 1986
الطبيب عدنان قانصوه (الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ)	24/ 2/ 1987	برهان دوماني (مستشار السفارة التركيّة في بيروت)	4/ 3/ 1987
مفضل علّوه (الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ)	6/ 3/ 1987	نزيه الدرزيّ (حزب البعث)	8/ 3/ 1987
دورموش فيليب الملقب بـ«كودرس عبدو» (حزب رزكاري الكرديّ)	12/ 7/ 1987	محمود أبو طبيخ (حركة فتح)	24/ 3/ 1987
مستشار رئيس الجمهورية محمد شقير	2/ 8/ 1987	سهيل مجداني (مدرس)	1/ 4/ 1987
علي أحمد عبد الله (حزب البعث)	12/ 8/ 1987	إيلي مسرّة (الحزب السوريّ القوميّ)	14/ 4/ 1987
المقدّم راسم الغول (مسؤول أمن الـ 17)	22/ 8/ 1987	النقيب كاظم درويش	23/ 4م1987
طعّان قانصوه (معاون أوّل في الجيش)	17/ 9/ 1987	الرائد جميل السيد (مدير مخابرات الجيش في البقاع)	13/ 5/ 1987
الأب أندريه ماس (مدير الدراسات الجامعيّة في جامعة القديس يوسف)	24/ 9/ 1987	د. حسن حمدان (عضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ)	18/ 5/ 1987
خليل كنعان (قائد اللواء الخامس في الجيش)	28/ 9/ 1987	رشيد كرامي	1/ 6/ 1987

اسم المغدور	تاريخ الاغتيال	اسم المغدور	تاريخ الاغتيال
سليمان سليمان (الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ)	10/ 10/ 1987	حاتم كعوش (عضو قيادة الصاعقة)	21/ 6/ 1987
عصام بدر الدين (صحافيّ)	16/ 10/ 1987	حسام درويش (ممثل «المقاومة الطرابلسية» في هيئة التنسيق)	23/ 6/ 1987
حبيب كيروز (عميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ / الطوارئ)	22/ 10/ 1987	توفيق الصفديّ (عميد الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ/ المجلس الأعلى)	22/ 10/ 1987
كريستيان موندون وأندريه كروز (ضابطان فرنسيّان)	29/ 10/ 1987	الأب ألبير خريش	1/ 5/ 1988
عبّاس خشّان (حزب البعث)	25/ 11/ 1987	المفتي الشيخ حسن خالد	16/ 5/ 1989
أبو وائل (عضو «جبهة النضال الشعبيّ الفلسطينيّ»، ومسؤول سابق في فتح)	8/ 12/ 1987	النائب ناظم القادري	20/ 9/ 1989
طانيوس خزاقة (عضو مجلس قيادة القوّات اللبنانيّة في البقاع)	22/ 12/ 1987	رينيه معوّض	22/ 11/ 1989
أنور الفطايري	7/ 1/ 1988	داني شمعون وزوجته وابنته	12/ 10/ 1990

لم تكتفِ الميليشيات والقوى الخفيّة بعمليّات الاغتيال، بل عمدت أيضاً إلى خطف الأجانب من مختلف الجنسيّات، وخصوصاً الأميركيّين والفرنسيّين والإنكليز. كان الدبلوماسيّون والرعايا الأميركيّون الأكثر تعرّضاً للخطف أو القتل (25 شخصاً)[130] تلاهم الفرنسيّون (14)[131] والبريطانيّون (12)، فالألمان (7) والسويسريّون (7)، وبعض السوفيات والأجانب الآخرين. وكانت الغاية من الخطف هي تحقيق أهداف سياسيّة وابتزاز الدول التي ينتمي إليها المختطفون. وأثناء وجوده في لبنان، استغلّ ياسر عرفات مسألة خطف الأميركيّين وإطلاق سراحهم من قبل منظّمته، من أجل فتح قنوات الاتصال بالأميركيّين والحصول بالتالي على اعتراف أميركيّ ودوليّ به[132]. بعد خروجه من بيروت، اتّسعت موجة خطف الأجانب. فبين عامَي 1984 و1987، جرى خطف 14 فرنسيّاً. وكان أحد أسباب استهداف الفرنسيّين هو دور فرنسا في دعم نظام صدّام حسين في حربه ضدّ إيران، وقيامها عام 1986 بطرد اثنين من أعضاء «حزب الدعوة» إلى العراق، ومطالبة «حزب الله» الحكومة الفرنسيّة بإطلاق سراح أنيس

نقّاش، المسجون في فرنسا لمحاولته اغتيال رئيس وزراء إيران السابق شحبور بختيار عام 1980. وأدّى هذا إلى تحوّل المناطق الغربيّة من بيروت إلى ساحة لخطف الأجانب وتصفيتهم، أو ابتزاز المال من دولهم، أو للتأثير في مواقفها السياسيّة تجاه المنطقة، أو تبادل الرهائن بمسجونين وموقوفين لبنانيّين في الخارج، أو في إسرائيل. فإثر اعتقال السلطات في ألمانيا الاتحاديّة عام 1987 محمد علي حمادة من «حزب الله» المتهم في حادثة خطف طائرة أميركيّة عام 1985 وقتل عسكريّ أميركيّ، جرى الردّ على ذلك في كانون الثاني 1987 بخطف اثنين من الألمان العاملين في لبنان. وفي معظم الحالات، كان المخطوفون يتّهمون بالعمل لصالح وكالات الاستخبارات التابعة لدولهم.

بين عامَي 1982 و1992، جرى خطف أكثر من 90 أجنبيّاً في لبنان[133]. وأدّت أعمال الخطف إلى موجة إجلاء للأجانب عن بيروت الغربيّة إلى بيروت الشرقيّة، أو مغادرتهم لبنان نهائياً[134]، أو منعهم من السفر إلى لبنان. وبسبب كثرة حوادث الخطف، كان هناك أجانب بحلول عام 1986 قد رحّلوا عن لبنان من قبل سلطات بلادهم زهاء أربع مرّات منذ اندلاع حرب لبنان. فكانت النتيجة الرئيسيّة لسياسة الخطف هذه هي إفراغ بيروت الغربيّة من الوجود الدبلوماسيّ ومن المراكز الثقافيّة والمصرفيّة العالميّة. لقد وصف وليد جنبلاط موجة خطف الأجانب بأنّها «**نهج مدروس في شكل جيد جدّاً لإخراج الأجانب وجميع المؤسّسات الحضاريّة من بيروت الغربيّة**»[135]. كما أدان العلّامة محمد حسين فضل الله الخطف، واستنكر التهديد في كلّ مرّة بقتل الرهائن. وقال: «**إذا كانوا جواسيس فيجب أن يُحاكموا**»[136]. لقد حاولت الدول المعنيّة الاتصال بالخاطفين أو بإيران وسورية لتأمين عمليّات إطلاق سراح رعاياها. وهذا ما وضع الدولتين موضع الشكّ في أنّهما تقفان وراء عمليّات الخطف أو تباركها لغايات سياسيّة[137]. وفي إحدى المرّات، سقط أحد الوسطاء الأجانب في عمليّة إطلاق المحتجزين الغربيّين، وهو تيري وايت (Terry Waite)، في أيدي الخاطفين، ولم يُعرف مصيره. وفي بعض الأحيان، كان ذوو المخطوفين يأتون إلى لبنان خصيصاً للتفاوض مع الخاطفين أو استعطافهم في المناسبات الدينيّة وعلى صفحات الجرائد اللبنانيّة[138]. وفي 19 تموز 1987، نشرت الصحف اللبنانيّة نداءً إلى الخاطفين من ذوي المختطفين لإطلاق سراحهم[139].

كانت أبرز المنظّمات التي عملت على خطف الأجانب هي «منظّمة الجهاد الإسلاميّ» و«منظّمة المستضعَفين في العالم». وظهرت على الساحة أسماء منظّمات غريبة. وعلى كلّ حال، يُعتقد أنّ معظم عمليّات الخطف كانت تحصل لحساب جهة

واحدة، نتيجة التعاطف مع إيران وكراهية الإمبرياليّة الغربيّة المتمثّلة بالولايات المتّحدة الأميركيّة. من هنا، دعا وزير الخارجيّة الأميركيّة جورج شولتز إلى «**عزل سكّان بيروت، لأنّ لديهم وباء هو خطف الأجانب**»(140).

وكما ذكرنا، تعرّض الأميركيّون والفرنسيّون والبريطانيّون أكثر من غيرهم من الأجانب في لبنان إلى الخطف أو الإغتيال. ففي عام 1976، خُطف السفير الأميركيّ فرنسيس ميلوي (Francis Melloy) ومستشاره الاقتصاديّ روبرت ورينغ (Robert Waring) عند «الخطّ الأخضر» الفاصل بين البيروتين وتمّت تصفيتهما(141). وفي عام 1985، تعرّض عدد من الصحفيّين الفرنسيّين للخطف، أشهرهم جان - بول كاوفمان (Jean - Paul Kauffman)، وأربعة من طاقم محطّة تلفزيونيّة. كانت عمليّة الخطف هذه للضغط على الحكومة الفرنسيّة لوقف دعمها للعراق في حربه ضدّ إيران(142). ومن جهة أخرى، استُخدم خطف الأميركيّين من قبل «حزب الله» لأجل حصول إيران على أسلحة أميركيّة. فبين آب 1985 وتشرين الثاني 1986، عُقدت صفقة، سلمّت واشنطن بموجبها طهران أسلحة مقابل إطلاق ثلاثة من الرهائن الأميركيّين. وكان هذا دليلاً على تورّط «حزب الله» وإيران في عمليّات الخطف: «حزب الله» يخطف الأجانب، وإيران تقبض الثمن (أسلحة). لكن الصفقة (Iran-Contra affair) سرعان ما تعطّلت، بعدما كشفت مجلّة «الشراع» اللبنانيّة تفاصيلها(143). فتعرّض مديرها حسن صبرا إلى محاولة اغتيال فاشلة. وفي تشرين الثاني 1986، ذكرت منظّمة «الأنروا» أنّ عدد موظّفيها الذين قُتلوا منذ حزيران 1982 هو 24 موظّفا(144).

يُظهر الجدول (118) حوادث خطف الأجانب أو العاملين لدى المؤسّسات الأجنبيّة في لبنان بين عاميّ 1982و1987. وقد تعرّض بعضهم إلى التصفية، فيما أُطلق سراح آخرين ليحلّ محلّهم بعد قليل مختطفون جُدد. ويُبيّن أيضاً أنّ جهاتٍ عديدة أعلنت وقوفها وراء عمليّات الخطف والاغتيال، التي شملت أميركيّين ورعايا دول أوروبيّة وشرق آسيويّة ويهوداً، وربّما للتضليل. ويُلاحظ أنّ الخطف شمل لبنانيّين يعملون لدى مؤسّسات أجنبيّة. وعلى الرغم من أنّ «حزب الله» قد نفى مراراً ايّة علاقة له بموضوع خطف الأجانب، إلّا أنّ المصادر الأميركيّة اتّهمته بالوقوف وراء عمليّات الخطف. وصرّح أبو أياد في هذا الخصوص، أنّ «الحزب» عمد إلى خطف الأجانب لضمان عدم قيام الولايات المتّحدة أو سورية أو قوّة أخرى بعمليّات انتقاميّة ضدّه. ومن ناحيته، قال عباس الموسوي، أمين عامّ «حزب الله»: «**إنّ على الولايات المتّحدة أن تُفكّر مليون مرّة قبل القيام بأيّة حماقة: فسوف لن تكون هناك حدود لانتقامنا**»(145).

جدول (118) خطف الأجانب أو العاملين مع المؤسّسات الأجنبيّة في بيروت الغربيّة أو تصفيتهم بين عاميّ 198 – 1987(146)

الجهة الخاطفة	التاريخ	المستهدَف
؟؟؟	27/ 1/ 1982	اغتيال القومندان جيرار دونيو، أحد ضبّاط لجنة الهدنة اللبنانيّة - الإسرائيليّة
متطرّفون شيعة	15/ 1/ 84	الفرنسيّ كريستيان روبير
الجهاد الإسلاميّ	18/ 1/ 1984	مالكوم كير وقتله
الجهاد الإسلاميّ	8/ 3/ 1984	القسّ الأميركيّ بنيامين واير، في بيروت الغربيّة، وأُطلق سراحه في 15/ 9/ 1985
الجهاد الإسلامي	16/ 3/ 1984	وليم باكلي، مسؤول مخباراتيّ في السفارة الأمركيّة في بيروت، وجرت تصفيته في تشرين الأول 1985
؟؟؟	23/ 6/ 1984	اغتيال القنصل النمساويّ في بيروت.
؟؟؟	26/ 5/ 1984	دبلوماسيّ ليبي
مسلّحون	30/ 11/ 1984	الأميركيّ جيريمي ليفن، مدير شبكة سي أن أن، وإطلاقه في 14/ 2/ 1985
مسلّحون	30/ 11/ 1984	الأميركيّ بيتر كيلبرن (مسؤول المكتبة)، والعثور على جثته في رويسات صوفر بتاريخ 17/ 4/ 1986
مسلّحون	3/ 1/ 1985	السكرتير الثاني في السفارة السويسريّة ايريك ويهرلي وإطلاقه في السابع منه
الجهاد الإسلاميّ	8/ 1/ 1985	الأب لورانس فرانسوا مارتن جينكو، مدير مكتب وكالة الغوث الدوليّة، وإطلاق سراحه في 26/ 7/ 1986
مسلّحون	14/ 3/ 1985	البريطانيّ جيفري ناش، مدير معهد البحوث الصناعيّة في بيروت، وإطلاقه في 27 منه
حزب الثأر	14/ 3/ 1985	الكاهن اليسوعي الهولندي نيكولاس كلويترز في البقاع والعثور على جثته في 1/ 4/ 85
مسلّحون	15/ 3/ 1985	البريطانيّ بربان نيفيك، مدير شركة كورال أويل
الجهاد الإسلاميّ	16/ 3/ 1985	الأميركيّ تيري أندرسون، المدير الإقليميّ لوكالة أسوشيتدبرس

الجهاد الإسلاميّ	22/ 3/ 1985	ثلاثة دبلوماسيّين فرنسيّين في بيروت: مارسيل فونتين ومارسيل كارتون وابنته دانيال بيريز
مسلّحون	12/ 4/ 1985	الموظّفان نخلة صغبيني وحنا أبي خليل
الفصائل الثوريّة	23/ 3/ 1985	الملحق الثقافي الفرنسيّ في طرابلس جيل سيدني بيرول
الخلايا الفدائيّة العربيّة	25/ 3/ 1985	البريطانيّ أليك كوليت، المستشار الإعلامي لوكالة الأنروا في بيروت، وإعدامه شنقاً والعثور على جثته في بعلشميه بتاريخ 17/ 4/ 1986
مسلّحون	27/ 3/ 1985	شارلي عبود حيدر، رجل أعمال بحريني
منظّمة المستضعفين في العالم	31/ 3/ 1985	خطف أربعة مواطنين يهود لبنانيّين، وهم إيلي سرور وحاييم حلالا وإيزاك طراب، ورئيس الطائفة اليهودية إيزاك ساسون، وإعدام حلالا في 23/ 12/ وطراب في 31/ 12/ 1985
؟؟؟	17/ 4/ 1985	جورج صايغ، نائب رئيس الجامعة الأميركيّة للشؤون الإداريّة
؟؟؟		موظف في سفارة الهند يدعى أم سي جي موتي في بيروت
؟؟؟	15/ 5/ 1985	إيدن والش، مساعد مدير وكالة الغوث الدوليّة
مسلمون أصوليّون	20/ 5/ 1985	إطلاق سراح القنصل السعوديّ حسين فرّاش بعد سنة على خطفه
الجهاد الإسلاميّ	22/ 5/ 1985	الباحث الفرنسيّ ميشال سورا، وإعدامه بتاريخ 5/ 3/ 1986
؟؟؟	22/ 5/ 1985	الصحافي الفرنسيّ جان بول كوفمان
الجهاد الإسلاميّ	27/ 5/ 1985	قتل الأستاذ البريطانيّ ونبيس هيل
مسلّحون	28/ 5/ 1985	خطف مدير مستشفى الجامعة الأميركيّة ديفيد جاكسون، وإطلاق سراحه بتاريخ 2/ 11/ 1986 بوساطة إيرانيّة
مسلّحون	9/ 6/ 1985	خطف عميد كلّية الزراعة في الجامعة الأميركيّة طوماس ساذرلاند
مسلّحون	20/ 7/ 1985	خطف سمعان جدع المسؤول عن إيصال المرضى إلى مستشفى الجامعة الأميركيّة
مسلّحون	3/ 8/ 1985	شكيب سعيد حميدان، مدير شبكة التلفزيون الأميركيّة «أي.بي.سي نيوز» في الروشة
مسلّحون	8/ 8/ 1985	روبرت بركو لدار، موظّف كنديّ لدى لجنة أميركيّة
مسلّحون	17/ 8/ 1985	سيمون سكاف، أحد موظّفي الجامعة الأميركيّة، خُطف في البربير

مسلّحون	20/ 8/ 1985	السويسريّ ستيفان جاكميه، رئيس بعثة اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، خُطف في صيدا
مسلّحون	14/ 9/ 1985	البرتو موليتاري، إيطالي، خُطف عند الخطّ الأخضر بين البيروتين
منظّمة التحرير الإسلاميّة	30/ 9/ 1985	أركادي كاتوف، السكرتير القنصلي في السفارة السوفياتيّة مع اثنين من الدبلوماسيّين وطبيب سوفياتي – اطلاق الثلاثة بعد 30 يوماً، والعثور على جثة كاتوف
مسلّحون	30/ 9/ 1985	احتجاز الدكتور رجا حدّاد لمدّة ساعات
مسلّحون	=====	خطف زاهي خوري، مدير مكتب النشر في الجامعة الأميركيّة
	29/ 10/ 1985	خطف موظّفين في السفارة اليابانيّة في بيروت عند المتحف، وإطلاقهما بتاريخ 2/ 11/ 1985
مسلّحون	22/ 11/ 1985	انفجار عبوة ناسفة قرب مستشفى الجامعة الأميركيّة
مسلّحون	22/ 11/ 1985	اقتحام «حركة أمل» مستشفى الجامعة الأميركيّة وخطف الجريح «عبد القبضاي»، والعثور عليه جثة هامدة
	7/ 12/ 1985	خطف الطبيبان اللبنانيّان منير شمّاعة وإسكندر سلامة، وإطلاق سراحهما في 0/ 12/ 1985
مسلّحون	17/ 12/ 1985	خطف المصوّر ملحم حنين والسائق يوسف عوّاد العاملان في شبكة التلفزيون الأميركيّة وإطلاقهما في 30/ 1/ 1986
؟؟؟	17/ 12/ 1985	خطف ملحم جنين ويوسف عواد/ موظّفان في شبكة التلفزيون الأميركيّة، وإطلاق سراحهما قي 30/ 1/ 1986
منظّمة الرايات السود	17/ 1/ 1986	خطف الملحق في السفارة الإسبانيّة في بيروت مع موظّفين لبنانيّين، وإطلاقهم جميعاً في 19/ 2/ 1986
منظّمة الخلايا الثوريّة المقاتلة	31/ 1/ 1986	خطف دو تشاي سونغ، السكرتير الثاني في السفارة كوريا الجنوبيّة في بيروت، وإطلاق سراحه في 28/ 10/ 1987
منظّمة المستضعَفين	15/ 2/ 1986	خطف اليهود الثلاثة إبراهيم بنستي ويهوذا بنستي ويوسف بنستي، وإعدام الأوّل في 12/ 1/ 1987
منظّمة المستضعَفين	18/ 2/ 1986	إعدام اليهودي المخطوف إيلي حلاق
منظّمة العدالة الثوريّة	27/ 2/ 1986	خطف مواطن فرنسيّ يدعى ميشال كودري في بئر العبد، وإطلاق سراحه في 10/ 11/ 1986

متطرّفون شيعة	6/ 3/ 1986	خطف الباحث الفرنسيّ ميشال سورا
منظّمة العدالة الثوريّة	8/ 3/ 1986	خطف مراسلي التلفزيون الفرنسيّ – القناة الثانية الفرنسيّين فيليب روشو وجورج هانسن وأوريل كورنيا وجان لوي نورماندان. وأطلق سراح روشو وهانسن بتاريخ 20/ 6/ 1986 وكورنيا في 24/ 12/ 1986، ونورماندان في 27/ 11/ 1987
الخلايا الفدائيّة الثوريّة	1/ 4/ 1986	خطف الأستاذين البريطانيّين في الجامعة الأميركيّة جون لي دوغلاس ومدير المركز الدوليّ للغات البريطانيّ بادفيلد، والعثور على جثتيهما في بعلشميه بتاريخ 17/ 4/ 1986
متطرّفون شيعة	8/ 4/ 1986	خطف الأستاذ الفرنسيّ ميشال برّيان في منطقة الحمراء، وظهوره مجدّداً في 11/ 4/ 1986
مسلّحون	11/ 4/ 1986	خطف الأستاذ البريطانيّ جون كينان من الجامعة الأميركيّة
	17/ 4/ 1986	خطف البرّيطاني جون باتريك ماكارتي في منطقة السبنيس، ويعمل في شركة تلفزيونيّة
مسلّحون	23/ 4/ 1986	خطف المدرّس نعمة جابر والصحافي خليل بيضون من أسرة جريدة «القبس» الكويتية، وإطلاق الأخير في 30/ 4/ 1986
مسلّحون	28/ 4/ 1986	خطف الطالبين القبرصيّين ستافرو بانكي وبانابوتيس تبركاس، وإطلاق سراحهما بتاريخ 20/ 6/ 1986 بتدخّل من ياسر عرفات
منظّمة قوّات الحقّ الموحّدة	6/ 5/ 1986	خطف الفرنسيّ كميل سونتاغ، وإطلاق سراحه بتاريخ 10/ 11/ 1986
مسلّحون	7/ 5/ 1986	خطف الأستاذ في الجامعة الأميركيّة نبيل مطر، وإطلاق سراحه بتاريخ 22/ 10/ 1986
مسلّحون	19/ 5/ 1986	خطف 6 أشخاص يعملون حرّاساً للسفارة الأميركيّة في المنطقة الشرقيّة عند عبورهم إلى منطقة البربير، وإطلاق سراحهم بعد اتصالات مكثّفة
مسلّحون	4/ 6/ 1986	خطف المسؤول التربوي الفرنسيّ عن مدارس الليسيه ميشال جان كوفيل عند جسر فؤاد شهاب
منظّمة العدالة الثوريّة	19/ 6/ 1986	إطلاق رهينتين فرنسيتين
	2/ 7/ 1986	إطلاق سراح مواطن أميركيّ يدعى ستيفن دوناهو
الجهاد الإسلاميّ	9/ 9/ 1986	خطف الأميركيّ فرانك ريد، مدير مدرسة ليبانيز انترناشيونال سكول، في بئر حسن

	10/ 9/ 1986	خطف فكتور كمعو، مدير أندية الليونز في لبنان والأردن، في محلّة كليمنصو
منظّمة العدالة الثوريّة	13/ 9/ 1986	الأميركيّ جوزف جيمس سيسيبيو، المراقب المالي بالوكالة في الجامعة الأميركيّة
???	18/ 9/ 1986	اغتيال الملحق العسكريّ الفرنسيّ في بيروت الكولونيل كريستيان غوتيار
???	23/ 9/ 1986	الصحفي سليم كرم العامل لدى الوكالة الفرنسيّة على معبر المريجة - الكفاءات، وإطلاق سراحه في اليوم التالي
متطرّفون شيعة	28/ 9/ 1986	المصور التلفزيوني الفرنسيّ جان مارك سروسي على معبر الكفاءات، وفراره من خاطفيه في 1/ 10/ 1986
???	6/ 10/ 1986	الطالب في الجامعة الأميركيّة خوان اميليو كارلو في بئر حسن
منظّمة المستضعفين	30/ 12/ 1986	إعدام اليهود الثلاثة المختطفين في 15 شباط 1986
???	6/ 1/ 1987	خطف قنصل سري لانكا الفخريّ في الأردن توفيق أبو خليل على طريق المطار
متطرّفون شيعة	8/ 1/ 1987	خطف الطبيب في الجامعة الأميركيّة رجا صوايا، وإطلاقه في 12/ 1/ 1987
???	10/ 1/ 1987	القوّات السوريّة تطلق سراح مخطوف أردنيّ، كان قد اختطف في كانون الثاني 1986 مع اثنين من المحتجزين
???	13/ 1/ 1987	خطف المصور الفرنسيّ روجيه أوك في محلّة الروشة، فيما استطاع زميله بول مارشان الإفلات، وإطلاق سراح أوك في 27/ 11/ 1987
المناضلون من أجل الحرّية	17/ 1/ 1987	خطف المهندس الألمانيّ الغربيّ رودولف كوردس في الأوزاعيّ
المناضلون من أجل الحرّية	19/ 1/ 1987	خطف المهندس الألمانيّ الغربيّ ألفرد شميت من فندق السمرلند، وإطلاق سراحه في 7/ 9/ 1987
منظّمة العدالة الثوريّة	20/ 1/ 1987	خطف تيري وايت، مبعوث الكنيسة الأنكليكانية الذي وصل إلى بيروت في 12/ 1/ 1987 بشأن إطلاق الرهائن الغربيّين – جنبلاط يتّهم «حزب الله» بخطفه
الجهاد الإسلاميّ لتحرير فلسطين	24/ 1/ 1987	خطف الأساتذة الأميركيّين الثلاثة في كلية بيروت الجامعية: ألن ستين وروبرت بول هيل وجيسي تيرنر والأستاذ الهندي ميتيليشوا سينغ

؟؟؟؟؟	6/ 2/ 1987	خطف جاك صيقلي، لبنانيّ يحمل الجنسيّة الأميركيّة وموظّف في مطابع «بيروت اكسبرس»
منظّمة الحق ضدّ الباطل	17/ 6/ 1987	خطف الصحافيّ الأميركيّ تشارلز غلاس أثناء تواجده مع علي عسيران، نجل وزير الدفاع عادل عسيران. وإطلاق سراحه في 18/ 8/ 1987
الألوية الثوريّة الإسلاميّة	17/ 2/ 1988	خطف الضابط الأميركيّ ريتشارد هيغنس في قانا من وحدات مراقبة الهدنة بين لبنان وإسرائيل التابعة للأمم المتّحدة

كما ساد خطف الطائرات الأجنبيّة لأهداف سياسيّة، والأفراد اللبنانيّين من أجل الحصول على فدية أو لأسباب سياسيّة. ففي 14 حزيران 1985، جرى خطف طائرة تابعة لشركة TWA الأميركيّة في طريقها من أثينا إلى روما، وحوّلت إلى بيروت، حيث جرى إعدام أحد المارينز الأميركيّين على متنها وهو روبرت ستيثم (Robert Stethem). أمّا ركاب الطائرة، فاحتجزوا مدّة 17 يوماً، وجرى تبادلهم بمعتقلين عرب لدى إسرائيل[147]. وأثناء عام 1986، خطف مسلّحون الطفل بشير حسام حمّاوي (ستّ سنوات) في أثناء توجّهه إلى مدرسته (لويز فاغمان) في المنارة، وطالبوا ذويه بمبلغ 200 ألف دولار لقاء الإفراج عنه[148]. وفي عام 1987 ذكرت «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» أنّ 6,000 لبنانيّ خُطفوا أو اختطفوا منذ اندلاع الحرب.

وإذا كان القتل المباشر المتعمّد أو بوساطة القذيفة والقنّاص أو الخطف والتصفية بأبشع الطرق والوسائل ما ميّز حياة اللبنانيّين خلال سنوات الحرب، فإنّ نحر اللبنانيّين بواسطة العبوات الناسفة والسيّارات المفخّخة شكّل محطّة أكثر ألماً ومعاناة. كان المرء يستطيع الاختباء في المنزل أو في الملجأ لحماية نفسه من القصف ورصاص القنّاص[149]، لكن لم يكن باستطاعته الإحتماء من عبوة ناسفة موضوعة عند زاوية شارع أو في مدخل بناء أو مؤسّسة. كما لم يكن بإمكانه تحديد السيّارة المفخّخة التي تستهدف الشارع الذي يسير فيه. من هنا، انتشرت بين المواطنين حالة من الهلع والذعر نتيجة السيّارات المفخّخة القاتلة. فأين كانت توضع العبوات والسيّارات المفخّخة، وما هو عدد ضحاياها؟

لقد راج تفجير العبوات الناسفة والسيّارات المفخّخة في الأحياء التجاريّة

المزدحمة ذات الكثافة السكّانية العالية، بهدف تعطيل مساعي تسوية ما، أو قتل أكبر عدد من مواطني الخصم وترويعهم، ودفع الجهة المستهدَفة إلى تقديم تنازلات سياسيّة. وكان هذا النوع من القتل المتعمّد يُلاحق اللبنانيّين يوميّاً ويُصيب المناطق الغربيّة والشرقيّة على السواء. حتّى نهاية عام 1983، حصلت في لبنان 16,780 حادثة تفجير، تراوح وزن الواحدة ما بين الكيلوغرام الواحد من المتفجرات والـ 1,500 كيلو غراماً[150]. ولم تستثنِ هذه المتفجرات والعبوات الجامعات أو أسواق الخضار والأحياء التجاريّة والمناطق المكتظّة. وقد تبادلت الميليشيات التُهم بأنّها وراء التفجيرات. كما وجّهت أصابع الاتّهام إلى أجهزة المخابرات الإسرائيليّة في أنّها تقف وراءها. وفي 21 كانون الأوّل 1985، أعلنت الشرطة اللبنانيّة عن اعتقال شبكة تخريب إسرائيليّة مؤلّفة من عشرة أشخاص لبنانيّين في كلٍّ من بيروت وصيدا والضاحية الجنوبيّة[151]. وبين عاميّ 1977 و1987، انفجرت 123 سيّارة مفخّخة، 83 منها في المناطق الغربيّة من بيروت، و40 في المناطق الشرقيّة، وبلغ مجموع ضحاياها حوالى 7 آلاف قتيل من المدنيّين. إشارة إلى أنّ ستّ أو سبع سيّارات فقط طالت الزعماء والقيادات السياسيّة والحزبيّة[152]. أمّا ما تبقى منها، فكان من نصيب المدنيّين أثناء ذهابهم إلى العمل، أو تأمين لقمة عيشهم.

يُبيّن الجدول (119) عدد السيّارات المفخّخة المنفجرة والعبوات الناسفة التي استهدفت المواطنين. ويُلاحظ أنّ العامين 1985 و1986، كانا الأكثر عنفاً وإراقة للدماء البريئة. فالتفجيرات بأنواعها كافة، لم توفّر مستشفى وكنيسة أو مسجداً، ولا جامعة ومدرسة أو سوقاً. كما استهدفت المؤسّسات والإدارات والمطاعم والفنادق ودور السينما والسفارات، حتّى «مطار بيروت الدوليّ». ويُبيّن الجدول نفسه، أنّ نسبة السيّارات المفخّخة والعبوات الناسفة التي استهدفت المناطق الغربيّة بلغت 69.3%، مقابل 30.6% للمناطق الشرقيّة. أمّا معدّلها السنويّ بين عاميّ 1980 و 1987، فبلغ 19.3 سيّارة مفخّخة وعبوة ناسفة. ومعنى ذلك، أنّ المواطنين الأبرياء المستهدفين في معظم الأحيان، كان عليهم أن يعيشوا تحت هاجس الموت في كلٍّ لحظة، وبأبشع وسائل القتل والفتك والإجرام.

جدول (119) حوادث تفجير العبوات والسيّارات المفخّخة بين عامي 1977 – 1989[153]

التاريخ	الحادثة	الأضرار البشريّة
3/ 1/ 1977	سيّارة مفخّخة في الأشرفيّة	40 قتيلاً و53 جريحاً
24/ 6/ 1979	سيّارة مفخّخة في نهر الكلب تستهدف الشيخ بيار الجميّل	3 قتلى و16 جريحاً
23/ 2/ 1980	سيّارة مفخّخة تستهدف بشير الجميّل في الأشرفيّة	8 قتلى و24 جريحاً
23/ 4/ 1980	سيّارة مفخّخة تستهدف مكتب أمين الجميّل في جديدة المتن	10 جرحى
17/ 6/ 1980	سيّارة مفخّخة في الروشة	3 قتلى و35 جريحاً
30/ 7/ 1980؟؟؟	سيّارة مفخّخة قرب ملعب السلام في الأشرفيّة	5 قتلى و16 جريحاً
7/ 8/ 1980	سيّارة مفخّخة قرب ملعب السلام في الأشرفيّة	6 قتلى و42 جريحاً
23/ 8/ 1980	سيّارة مفخّخة في ساحة شهاب في ريفون	6 قتلى و35 جريحاً
10/ 11/ 1980	سيّارتان مفخّختان في الأشرفيّة	17 قتيلاً و72 جريحاً
6/ 3/ 1981	سيّارة مفخّخة في زحلة	4 قتلى و28 جريحاً
16/ 3/ 1981	سيّارة مفخّخة في النبطيّة قرب مقرّ الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ	قتيل و 4 جرحى
13/ 4/ 1981	سيّارة مفخّخة في عاليه	14 قتيلاً و32 جريحاً
13/ 5/ 1981	سيّارة مفخّخة في حيّ ماضي في الشيّاح	6 قتلى و32 جريحاً
17/ 9/ 1981	سيّارة مفخّخة في باحة شركة الترابة في شكّا	4 قتلى و9 جرحى
17/ 9/ 1981	سيّارة مفخّخة في صيدا	28 قتيلاً و109 جرحى
18/ 9/ 1981	سيّارة مفخّخة في حيّ السلّم في برج البراجنة	7 قتلى و9 جرحى
20/ 9/ 1981	عبوة ناسفة داخل سينما سلوى في محلّة البربير	4 قتلى و27 جريحاً
28/ 9/ 1981	سيّارة مفخّخة في بلدة الزراريّة قرب صيدا	17 قتيلاً و78 جريحاً
1/ 10/ 1981	سيّارة مفخّخة قرب جامعة بيروت العربيّة	97 قتيلاً و225 جريحاً
26/ 10/ 1981	سيّارة مفخّخة في حرج تابت في سنّ الفيل	3 قتلى و22 جريحاً
17/ 12/ 1981	سيّارة مفخّخة في مرآب مسبح غولدن بيتش بأنطلياس	3 قتلى و5 جرحى
18/ 12/ 1981	سيّارة مفخّخة في طرابلس	25 قتيلاً و83 جريحاً
19/ 12/ 1981	سيّارة مفخّخة في محلّة الأونيسكو في بيروت	9 قتلى و18 جريحاً
20/ 12/ 1981	سيّارة مفخّخة تحت جسر الكولا في بيروت	3 قتلى و4 جرحى
30/ 12/ 1981	سيّارة مفخّخة قرب مؤسّسة كهرباء لبنان في صيدا	4 قتلى و15 جريحاً
13/ 2/ 1982	سيّارة مفخّخة في صيدا	6 قتلى و 14 جريحاً
27/ 2/ 1982	سيّارة مفخّخة في محلّة الأوزاعيّ	4 قتلى و27 جريحاً
28/ 2/ 1982	سيّارتان مفخّختان في منطقة الروشة في بيروت	9 قتلى و65 جريحاً
24/ 5/ 1982	سيّارة مفخّخة في باحة السفارة الفرنسيّة في شارع كليمنصو ببيروت	11 قتيلاً و26 جريحاً
25/ 5/ 1982	سيّارة مفخّخة في كورنيش المزرعة	12 قتيلاً و27 جريحاً
11/ 6/ 1982	عبوة ناسفة في مبنى روز ليه في المنارة	17 قتيلاً و26 جريحاً
13/ 6/ 1982	سيّارتان مفخّختان في محلّة البربير في بيروت	46 قتيلاً 57 جريحاً
24/ 6/ 1982	سيّارة مفخّخة أمام مقرّ اللجنة الأمنيّة في طرابلس	18 قتيلاً و27 جريحاً
24/ 6/ 1982	سيّارة مفخّخة في محلّة عين المريسة في بيروت الغربيّة	32 قتيلاً و122 جريحاً
25/ 6/ 1982	سيّارة مفخّخة في محلّة ساقية الجنزير في بيروت الغربيّة	3 قتلى و18 جريحاً
25/ 6/ 1982	سيّارة مفخّخة في سوق الخضار في الشيّاح	22 قتيلاً و67 جريحاً
27/ 6/ 1982	سيّارة مفخّخة في محلّة الصنائع في بيروت	6 قتلى و18 جريحاً
28/ 7/ 1982	سيّارة مفخّخة أمام سراي زغرتا	6 قتلى و35 جريحاً
9/ 8/ 1982	سيّارة مفخّخة في طرابلس	38 قتيلاً و53 جريحاً
14/ 8/ 1982	سيّارة مفخّخة في بحمدون	11 قتيلاً و39 جريحاً
11/ 9/ 1982	سيّارة مفخّخة في محلّة الميناء في طرابلس	58 قتيلاً و115 جريحاً
12/ 9/ 1982	سيّارة مفخّخة في دير القمر	3 قتلى و12 جريحاً
15/ 9/ 1982	سيّارة مفخّخة في مرجعيون	5 قتلى و41 جريحاً
25/ 12/ 1982	3 سيّارات مفخّخة في صور وبرّ إلياس والصفرا	15 قتيلاً و39 جريحاً
13/ 1/ 1983	سيّارة مفخّخة في السعديّات	4 قتلى و26 جريحاً
28/ 1/ 1983	سيّارة مفخّخة في شتورا	73 قتيلاً و45 جريحاً
5/ 2/ 1983	سيّارة مفخّخة أمام مركز البحوث الفلسطينيّة في بيروت	112 قتيلاً و438 جريحاً
16/ 2/ 1983	سيّارة مفخّخة في أنطلياس	7 قتلى و14 جريحاً
26/ 3/ 1983	سيّارة مفخّخة في بعلبك	4 قتلى و18 جريحاً
17/ 4/ 1983	سيّارة مفخّخة في الزهراني	64 قتيلاً و100 جريح
18/ 4/ 1983	سيّارة مفخّخة تقتحم السفارة الأميركيّة في بيروت	64 قتيلاً و123 جريحاً
18/ 4/ 1983	سيّارة مفخّخة في شارع الحمراء في بيروت	3 قتلى كانوا في داخلها

5/ 8/ 1983	سيّارة مفخّخة في طرابلس	23 قتيلاً و77 جريحاً
20/ 8/ 1983	سيّارة مفخّخة في مرآب فندق السمرلند في محلّة الجناح	7 قتلى و13 جريحاً
25/ 8/ 1983	سيّارة مفخّخة في بلدة العربانيّة	5 قتلى و4 جرحى
26/ 8/ 1983	سيّارة مفخّخة في سوق للخضار في بعلبك	35 قتيلاً و75 جريحاً
29/ 8/ 1983	سيّارة مفخّخة أمام مستشفى في طرابلس	3 قتلى و21 جريحاً
4/ 9/ 1983	سيّارة مفخّخة في حارة حريك	13 قتيلاً و45 جريحاً
7/ 9/ 1983	سيّارة مفخّخة في محلّة أبو شاكر في بيروت الغربيّة	12 قتيلاً و37 جريحاً
8/ 9/ 1983	سيّارة مفخّخة في طرابلس	7 قتلى و25 جريحاً
1/ 10/ 1983	شاحنة مفخّخة تقتحم مقرّ المارينز قرب مطار بيروت	276 قتيلاً من الأميركيّين و351 جريحاً
1/ 10/ 1983	شاحنة مفخّخة تقتحم مقرّ القوّات الفرنسيّة في محلّة سبينيس في بيروت	64 قتيلاً و89 جريحاً من الفرنسيّين
5/ 12/ 1983	سيّارة مفخّخة في الطريق الجديدة في بيروت الغربيّة	26 قتيلاً و100 جريح
28/ 1/ 1984	سيّارتان مفخّختان في ساقية الجنزير وتلّة الخياط في بيروت الغربيّة	25 قتيلاً و75 جريحاً
5/ 9/ 1984	سيّارة مفخّخة في منطقة الروشة تستهدف الوزير سليم الحصّ	7 قتلى و28 جريحاً
20/ 9/ 1984	انفجار عبوة ناسفة ملاصقة لمبنى السفارة الأميركيّة	مقتل وجرح 23 موظفاً لبنانيّاً من العاملين في السفارة
29/ 10/ 1984	سيّارة مفخّخة في عاليه قرب مبنى البريد	9 قتلى و16 جريحاً
12/ 12/ 1984	سيّارة مفخّخة في شارع فردان	3 قتلى و18 جريحاً
21/ 12/ 1984	سيّارة مفخّخة في رأس المتن	7 قتلى و35 جريحاً
4/ 1/ 1985	سيّارة مفخّخة قرب محطّة أسمر في بيت مري	عدد من الجرحى
9/ 1/ 1985	عبوة ناسفة قرب مطعم المكحول في الحمراء	3 قتلى و12 جريحاً
11/ 1/ 1985	سيّارة مفخّخة قرب جامعة بيروت العربيّة	9 قتلى و39 جريحاً
18/ 1/ 1985	سيّارة مفخّخة في الشيّاح	7 قتلى و12 جريحاً
21/ 1/ 1985	سيّارة مفخّخة في محيط مثلّث الراهبات في صيدا تستهدف مصطفى سعد وأسرته	قتيل وإصابة أربعين شخصاً

1/ 2/ 1985	متفجّرة مسجد الإمام علي في طرابلس	9 قتلى و43 جريحاً
10/ 2/ 1985	سيّارة مفخّخة في طرابلس	11 قتيلاً و25 جريحاً
10/ 2/ 1985	سيّارة مفخّخة في شارع فردان	7 قتلى و45 جريحاً
18/ 2/ 1985	سيّارة مفخّخة في منطقة الرويس	5 قتلى و44 جريحاً
25/ 2/ 1985	سيّارة مفخّخة في الشيّاح	29 قتيلاً و49 جريحاً
4/ 3/ 1985	سيّارة مفخّخة قرب حسينيّة بلدة معركة	17 قتيلاً و45 جريحاً
6/ 3/ 1985	عبوة ناسفة في شارع المعرض في بيروت	3 قتلى و4 جرحى
6/ 3/ 1985	سيّارة مفخّخة في عجلتون	5 قتلى و16 جريحاً
8/ 3/ 1985	متفجّرة بئر العبد تستهدف منزل العلّامة فضل الله	75 قتيلاً و253 جريحاً
16/ 3/ 1985	سيّارة مفخّخة في الغبيري	3 قتلى و211 جريحاً
22/ 5/ 1985	سيّارة مفخّخة في شارع مار إلياس في سنّ الفيل	55 قتيلاً و174 جريحاً
22/ 5/ 1985	سيارة مفخّخة في الضاحية الجنوبيّة	50 قتيلاً من ضمنهم تلامذة مدارس
14/ 6/ 1985	سيّارة مفخّخة قرب مركز كتيبة التدخّل 87 للواء السادس	15 قتيلاً و41 جريحاً
19/ 6/ 1985	سيّارة مفخّخة في طرابلس	57 قتيلاً و116 جريحاً
14/ 8/ 1985	سيّارة مفخّخة قرب محطّة محروقات في سدّ البوشريّة	12 قتيلاً و109 جرحى
17/ 8/ 1985	سيّارة مفخّخة أمام سوبر ماركت ملكي في أنطلياس	45 قتيلاً و120 جريحاً
19/ 8/ 1985	سيّارتان مفخّختان في منطقتي كركول الدروز والغبيري	17 قتيلاً و110 جرحى
4/ 9/ 1985	سيّارة مفخّخة في أوّل سوق الخضار في مدينة زحلة	14 قتيلاً و42 جريحاً
13/ 11/ 1985	سيّارة مفخّخة تستهدف مركز «الجبهة اللبنانيّة» في دير عوكر	4 قتلى و40 جريحاً
31/ 12/ 1985	سيّارتان مفخّختان على اوتوستراد الزلقا	عدد من القتلى والجرحى
21/ 1/ 1986	سيّارة مفخّخة قرب مقرّ «حزب الكتائب» في فرن الشبّاك	أكثر من 30 قتيلاً و132 جريحاً
3/ 2/ 1986	عبوة ناسفة في «سنتر الجديدة» في المتن الساحلي قرب مقرّ «حزب الكتائب»	4 قتلى و جرح 15
12/ 2/ 1986	عبوة ناسفة أمام مستوصف «حزب الكتائب»	قتيلان و17 جريحاً
24/ 2/ 1986	سيّارة مفخّخة في وسط مستديرة الصالومي في سنّ الفيل	4 قتلى و17 جريحاً
5/ 3/ 1986	سيّارة مفخّخة على طريق صيدا – جزّين أمام مستشفى إيليّا	قتيلان وجريح واحد
8/ 3/ 1986	سيّارة مفخّخة فرب مبنى الكتائب في الرميل في الأشرفيّة	7 قتلى وجرح 60

26/ 3/ 1986	سيّارة مفخّخة في شارع كنيسة السيدة في فنّسوح بالأشرفيّة	6 قتلى و73 جريحاً
8/ 4/ 1986	سيّارة مفخّخة في ساحة جونيه	10 قتلى وجرح 114
10/ 4/ 1986	سيّارة مفخّخة خلف المبنى القديم لبلدية صيدا	3 قتلى و37 جريحاً
23/ 5/ 1986	سيّارة مفخّخة في شارع سيدة الخلاص في سنّ الفيل	6 قتلى و87 جريحاً
26/ 5/ 1986	عبوة ناسفة داخل مبنى راهبات سيّدة البشارة في الدورة	مقتل أم وطفلتها وجرح 7
25/ 7/ 1986	قنبلة في محلّة مار يعقوب في بلدة ددّه	قتيلان
28/ 7/ 1986	سيّارة مفخّخة في شارع وديع نعيم في منطقة عين الرمّانة	33 قتيلاً و 125 جريحاً
29/ 7/ 1986	سيّارة مفخّخة في محلّة البربير قرب بناية عمودي سنتر	21 قتيلاً و189 جريحاً
1/ 8/ 1986	سيّارة مفخّخة في موقف للسيّارات في الدورة	قتيل و29 جريحاً
2/ 8/ 1986	سيّارة مفخّخة في محلّة المكلّس	قتيل و 4 جرحى
4/ 8/ 1986	عبوة ناسفة في بار في منطقة برج حمّود	قتيلان وإصابة 31 شخصاً
8/ 8/ 1986	سيّارة مفخّخة في شارع عفيف الطيبي في الطريق الجديدة	مقتل 12 وجرح 109
14/ 8/ 1986	سيّارة مفخّخة قرب مستشفى مار يوسف في الدورة	20 قتيلاً و 94 جريحاً
12/ 9/ 1986	عبوة ناسفة في سينما إتوال في الحمراء	قتيل
6/ 10/ 1986	عبوة ناسفة في بناية مونتي كارلو في محلّة قريطم	مقتل طفلة وجرح اثنين
20/ 11/ 1986	سيّارة مفخّخة تستهدف حاجز القوّات الدوليّة في الناقورة	7 قتلى و6 جرحى
19/ 12/ 1986	انفجار عبوة ناسفة في منطقة وطى المصيطبة	قتيلان
23/ 12/ 1986	عبوة ناسفة قرب محطة الفيّوميّ في زقاق البلاط	قتيل
31/ 12/ 1986	عبوة ناسفة في زقاق البلاط	قتيلان
7/ 1/ 1987	سيّارة مفخّخة تستهدف موكب الرئيس كميل شمعون قرب الكرنتينا	7 قتلى و50 جريحاً
8/ 1/ 1987	سيّارة مفخّخة في زحلة قرب فندق القادري وقرب مقرّ إيلي حبيقة	قتيل و14 جريحاً
15/ 1/ 1987	عبوة ناسفة تحت سيّارة في الحدث	مقتل طفلة
30/ 1/ 1987	عبوة ناسفة في سوق الزلقا	6 قتلى و49 جريحاً
5/ 2/ 1987	سيّارة مفخّخة في منطقة الرمل العالي	13 قتيلاً و27 جريحاً
9/ 2/ 1987	سيّارة مفخّخة على الطريق العامّة في منطقة الرويس	15 قتيلاً و80 جريحاً
10/ 2/ 1987	عبوة ناسفة قرب جدار مدرسة عائشة أمّ المؤمنين في شارع قصقص في بيروت الغربيّة	قتيل وجرح اثنين

25/ 2/ 1987	سيّارة مفخّخة في منطقة الرمل العالي قرب مسجد الرسول الأعظم	17 جريحاً
19/ 3/ 1987	عبوة ناسفة في سيّارة أجرة في محلّة الزلقا	3 قتلى
28/ 3/ 1987	سيّارة مفخّخة قبالة المسبح الشعبيّ في الرملة البيضاء	7 قتلى وجرح 15
12/ 4/ 1987	سيّارتان مفخّختان في شارع مار يوسف في الدورة	15 جريحاً
15/ 4/ 1987	عبوة ناسفة في سيّارة أمام كنيسة مار تقلا في جلّ الديب	مقتل السائق
8/ 5/ 1987	سيّارة مفخّخة في ساحة زغرتا أثناء زيارة أمين الجميّل للمدينة	قتيل و48 جريحاً
13/ 5/ 1987	انفجار سيّارة مفخّخة أثناء تفكيكها في المنارة	قتيل وجريحان
14/ 5/ 1987	تفكيك طرد ملغوم في البريد المركزي في رياض الصلح	قتيل وإصابة آخر
21/ 5/ 1987	عبوة ناسفة في صهريج للوقود في محلّة نهر الموت	قتيل وجريحان
24/ 5/ 1987	عبوة ناسفة في سيّارة أحد قادة الحرس الثوريّ الإيرانيّ	قتيل واحد وجريح
27/ 5/ 1987	عبوة ناسفة في القبّة في طرابلس	قتيل و9 جرحى
4/ 6/ 1987	عبوة ناسفة في سيّارة قرب مستديرة الكولا	قتيل واحد وجريح
5/ 6/ 1987	سيّارة مفخّخة في بلدة عدلون قرب الملعب	قتيلان
13/ 6/ 1987	عبوة ناسفة في محلّة بحر العيد في صيدا	قتيل واحد
15/ 7/ 1987	سيّارة مفخّخة في شارع البلحة في طرابلس	5 قتلى و90 جريحاً
15/ 7/ 1987	عبوة ناسفة في سيّارة أجرة في مدينة بعلبك	قتيل و8 جرحى
24/ 7/ 1987	عبوة ناسفة في حيّ السراسيّة في مدينة زحلة	قتيلان وجريح واحد
30/ 7/ 1987	سيّارة مفخّخة في محلّة عين المريسة قرب السفارة السويسريّة	3 قتلى
7/ 8/ 1987	انفجار قنبلة صاروخيّة في منطقة المنية في طرابلس	7 قتلى وجريح واحد
16/ 8/ 1987	سيّارة مفخّخة على الطريق العام العباسيّة - دير قانون النهر	قتيلان وجريح واحد
22/ 8/ 1987	تفجير مركز قيادة «منظّمة حزب البعث» وقيادة «كتيبة الأسد» في محلّة رأس النبع	مقتل عدد كبير من العناصر
29/ 8/ 1987	انفجاران في ساحة التلّ في طرابلس وفي سيارتيّ نقل قرب الحديقة العامّة	3 قتلى و24 جريحاً
24/ 9/ 1987	انفجار في مركز «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ - قيادة الطوارئ» في شتورا	3 قتلى
10/ 10/ 1987	سيّارة مفخّخة تستهدف النائب هاشم الحسيني في طرابلس أمام مستشفاه في المدينة	3 قتلى

11/ 11/ 1987	عبوة ناسفة في حقيبة عند مدخل «مطار بيروت الدوليّ» وضعتها فتاة	3 قتلى و73 جريحاً
14/ 11/ 1987	انفجار عبوة في الطبقة الأرضيّة من مستشفى الجامعة الأميركيّة	7 قتلى و31 جريحاً
16/ 5/ 1989	سيّارة مفخّخة في محلّة عائشة بكّار تستهدف مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة حسن خالد	22 قتيلاً و76 جريحاً

هكذا إذاً، أصبح العنف، الذي وجد تبريراً على الدوام من قبل قادة الميليشيات، يمثّل الجماعة والمؤسّسة ويعبّر عن الصراع السياسيّ المرتبط بهويّة الجماعة الطائفيّة أو المذهبيّة ويكشف في الوقت نفسه عن «**رغبة غريزيّة للتدمير ودافع للقتل**»[154]. لقد أصبح هذا «**العنف اللامتناهي صدى وأسطورة واقعيّة للمجتمع اللبنانيّ**»، على حدِّ قول أحد المراقبين[155].

وفي خضمّ هذا الانفلات الأمنيّ، كثر عدد «شهداء» الميليشيات، فتعذّر تصنيف من كان يستحقّ الشهادة عن حقّ، حتّى أنّ التنظيمات الميليشياويّة كانت تتسابق للإعلان عن «شهيد» لها في محاولة لإضفاء صفة التضحية والنضال الصحيحين على عملها وبالتالي استقطاب الجمهور. فكانت واجهات المحال والجدران تمتلئ بصور «الشهداء»[156] بشكلٍ أكثر من المألوف، وتحمل عنوان المسيرة في المناطق الغربيّة والشرقيّة كلتيهما، وتعمل على تكريم الشهيد وتخليده والحثّ على القتال وتمجيد قيم الشهادة في سبيل القضية. وأثناء الهيمنة الفلسطينيّة على بيروت الغربيّة، أضحت كثرة عدد «الشهداء» لدى التنظيمات اللبنانيّة السائرة في فلك الفلسطينيّين مكسباً ماليّاً لها، حيث كانت تحصل على تعويض ماليّ لقاء كل «شهيد» يسقط لديها. كما استعمل بعض التنظيمات في الغربيّة شيفرة كلاميّة توضع عند أسفل صورة «الشهيد»، وذلك للتفريق بين الشهيد المدافع عن «عروبة لبنان»، وذاك الذي يسقط خلال عمليّات السرقة والنّهب. وحتّى عام 1982، بلغ عدد الملصقات التي تتعلّق بالشهداء والمناسبات 10 آلاف ملصقٍ[157].

– الميليشيات والمجتمع اللبنانيّ: سياسة التخويف والترويع

عند اندلاع حرب لبنان، عرفت الميليشيات والأحزاب كيف تستجيب إلى تطلّعات الفئات الاجتماعيّة نحو التغيير والإصلاح ورفضها القوى التقليديّة والدولة الضعيفة.

فمن خلال شعارات «الديمقراطيّة»، و«الحرّية»، و«لبنان الجديد»، و«اللاطائفيّة»، و«العلمنة»، و«دولة المؤسّسات»، و«التعدديّة»، و«اللامركزيّة الموسّعة»، و«الأمن المجتمعيّ»، و«المجتمع الإسلاميّ»، و«العروبة»، و«الفيدراليّة»، سعت الميليشيات والأحزاب إلى تحقيق هدفين: تغييب دور الزعيم السياسيّ التقليديّ وتراثه، والحلول محلّ الدولة الضعيفة، والقيام بدور الوسيط بين المواطن وبين أشلاء الدولة ومؤسّساتها وإدارتها. وبسبب الشحن الطائفيّ، حصلت هذه الطروحات بداية على اعتراف المجتمع المدنيّ، الذي وجد في الميليشيات والأحزاب أداة تغيير مقابل دولة هشّة لا قرار لها. من هنا، لم يكن هناك فصل واضح بين المجتمع المدنيّ و«مجتمع» الميليشيات بسبب القابليّة الإيديولوجيّة والولاءات الطائفيّة والسلوكيّات النفسيّة - الاجتماعيّة للطرفين. وهذا ما مكّن القوى الميليشياويّة من التمدّد على حساب المجتمع المدنيّ وعلى حساب الدولة، وبالتالي توسيع نفوذها وشبكة مصالحها المتنوّعة والمتضاربة على الأرض، ما تسبّب مع الوقت بحدوث تعارض بين مصالح المجتمع المدنيّ ومصالح الميليشيات والأحزاب، وبالتالي حدوث تغيّر تدريجيّ لنظرة المجتمع المدنيّ إلى تلك القوى الطارئة والإعلان، بطريقة وبأخرى، عن مواقف رافضة لها، نتيجة ما لمسه من تناقض بين طروحاتها وشعاراتها وبين ممارساتها، وخصوصاً تكاثرها وتنافسها وخلافاتها الإيديولوجيّة والسياسيّة والطائفيّة، وعلى المكاسب الاقتصاديّة. فتحوّلت إلى كابوس يوميّ بالنسبة إلى المواطن البريء، الذي وقع في شباكها وادّعاءاتها بالدفاع عنه وتحريره، فيما الحقيقة أنّه جرى نحره بالقذيفة أو القنبلة أو السيّارة المفخّخة أو برصاص القنّاص.

دلّت إحصاءات أُجريت عامي 1981 و1986 على تراجع نفوذ الأحزاب والميليشيات. ففي عام 1981، بلغت نسبة الاعتراف بدور زعماء الأحزاب والميليشيات 54%، ثمّ تراجعت إلى 30% عام 1986[158]، ويُفترض أنّها تراجعت في بيروت الغربيّة بين عاميّ 1984 و1988، وأكثرمن ذلك خلال حربي التحرير والإلغاء في المناطق الشرقيّة[159]، وهذا ما يُفسّر تصاعد شعبيّة الجنرال عون. من هنا، أصبح على الميليشيات أن تستعيد اعتراف المواطنين بها ودمجهم والإمساك بهم عبر ثلاث وسائل: تفعيل خدماتها وتقديماتها الاجتماعيّة[160]؛ إعادة توزيع الدخل عبر إدخال المزيد من المواطنين في أجهزتها العسكريّة والإداريّة، وقد عالجنا هذه النقطة في ثنايا هذا الفصل؛ استخدام وسائل العنف والإكراه لفرض وجودها بالقوّة على

المواطنين. وقد حملت الوسيلة الأخيرة معها إمكان فرض الميليشيات ثقافتها وقيمها على «الآخرين».

بدلاً من خلق المؤسّسات البديلة للدولة المنهارة، أو أن تُحوّل اهتمامها من دائرة الوعي السياسيّ إلى الوعي الاجتماعيّ بقضايا المواطنين ومشكلاتهم اليوميّة[161]، اتّبعت الميليشيات سياسة العنف والتخويف والترويع للسكّان الآمنين، سواء في منازلهم، أو أثناء فترات راحتهم، أو على الطرقات خلال تبضّعهم، أو انتقالهم إلى أعمالهم. وجرى خطف المواطنين وتعذيبهم وقتلهم من دون سبب، سوى أنّهم ينتمون إلى الفريق الآخر أو إلى الطائفة الأخرى، أو معارضين لها. وفي مطلع الحرب، صرّح كريم بقرادوني لأحد الصحفيّين الأجانب أنّ **«العنف وسيلة ممتازة لنا، ولليسار على حدّ سواء»**[162]، قاصداً بذلك أنّ العنف المتبادل بين الخصوم بكلّ أشكاله، وسيلة استعملتها الميليشيات ضدّ بعضها بعضاً وجعل الناس وقوداً على مذابح أهدافها. وعلى الرغم من أنّ الدكتور فؤاد أفرام البستاني، أحد روّاد الإيديولوجيّة المارونيّة، كان قد تجاوز سنّ السبعين من العمر، إلّا أنّه كان يؤمن أنّ الإرهاب المسيحيّ ضروريّ وليس حكراً على الفلسطينيّين، وأنّ المسيحيّين، كشعب جبليّ، سيردّون في الوقت المناسب على الإرهاب بالإرهاب الذي يختزنونه في داخلهم[163].

أوّل ما عمدت الميليشيات إلى فعله، هو الحدّ من حرّية التعبير لدى الأفراد والصحافة المعارضة لها. فجرى تهديد الصحافة وخطف أعضائها لمنعهم من التعرّض إلى سياسات معيّنة[164]. وهذا ما حمل وسائل الإعلام على ممارسة الرقابة الذاتيّة تحاشياً للاصطدام بالميليشيات المهيمنة في مناطقها. وقد تعرّض عدد كبير من مكاتب الصحف والصحافيّين إلى سلسلة من الاعتداءات والاغتيالات بسبب مواقفهم، وجرت مصادرة أعداد الصحف المعارضة. ففي عام 1975، فرض أحد زعماء الميليشيات على إحدى الصحف نشر بيان سياسيّ له يهاجم فيه الدولة. وعندما حذفت الصحيفة جزءاً من البيان الذي يُسيء إلى الحكومة، خيّر الزعيم الحزبيّ إدارة الصحيفة بين إعادة نشر بيانه كاملاً أو عدم صدور الصحيفة في اليوم التالي. ففضّل رئيس التحرير احتجاب جريدته. وعلّق طلال سلمان، صاحب جريدة «السفير» ورئيس تحريرها على وضع الصحافة خلال الحرب بالقول: **«إنّه لم تكن هناك صحافة ولا أهل قلم»**، وتساءل **«كيف تكون الصحافة منبراً للحوار ووسيلة للتعبير وغنى فكريّاً عبر ممارسة حقّ القول والرأي والرأي الآخر في ظلّ سيادة التعصّب والقتل على الهويّة، ويحكم السلاح**

الطائفيّ في الشارع والمطبعة، في البرلمان والبيت والنادي والجمعيّة وصولاً إلى الميتم». وختم بالقول: «. . . **لقد حوّلتنا الحرب إلى صحف نصف الحقيقة في أحسن الأحوال، ونصف الحقيقة نقيضه»**[165].

وفي المقابل، تمكّنت الميليشيات من إصدار صحفها التي اقتصر دورها على تشريع سياسة الميليشيات التابعة لها وأفعالها الجرميّة وإلصاق التُّهم وتحميل المسؤوليّة للميليشيات الإخرى عمّا يحدث في البلاد[166]. ولم تقتصر مشكلة الصحافة مع الميليشيات فحسب، بل عمدت القوّات السوريّة عام 1976 إلى احتلال مكاتب جريدتيّ «السفير» و«النهار» لإفهامهما «مسؤوليّاتهما» الجديدة[167]، أي الانتباه إلى ما تنشرانه من أنباء تمسّ «الأمن القوميّ السوريّ». ولم ينحصر التضييق على الصحافة المحلّية فحسب، بل شمل مراسلي الصحف الأجنبيّة. وتحت الإشراف السوريّ، أسّس «حزب الكتائب اللبنانيّة»، مع «دائرة الرقابة على الصحف» في الأمن العام اللبنانيّ، قسماً مشتركاً لمراقبة الصحف المحلّية والأجنبيّة في القصر البلديّ في الذوق. ووُضع هذا المكتب بإشراف الضابط زاهي البستاني، فكان يراقب كلّ الأخبار والتقارير التي تُكتب عن لبنان ويجري «قصّ» المقاطع التي تتعارض مع السياسة السوريّة[168].

وبلغت ذروة الحملات ضدّ الصحافة باستشهاد 48 صحفيّاً ومصوّراً وعاملاً فيها خلال الحرب[169]، ما جعل شعار الدفاع عن حقوق المواطنين، الذي رفعته الميليشيات محض كلمة جوفاء. وقد رفض سليم الحصّ، رئيس الوزراء اللبنانيّ آنذاك، الشعار القائل بأنّ الميليشيات وُجدت للدفاع عن الشعب، مشيراً إلى سلوكها وقيمها بالقول: **«إنّ لهذه الميليشيات سلوكها وقيمها الخاصّة. فهي لا تطلق النار من أجل توجيه رسالة سياسيّة، وإنما لتظهر أنّها موجودة - ليس أكثر»**[170]. لكنّ اطلاق النار والقصف، كان يُصيب الناس بالهلع والخوف.

بالإضافة إلى ذلك، أقامت الميليشيات أجهزتها الاستخباراتيّة ومراكز التنصّت على الاتصالات والمكالمات في شبكة الهاتف. وكان هذا النشاط يمكّنها من استهداف شخصيّات معارضة لها بالاغتيال أو الخطف والتصفية. كما كانت تُفرض ممارسات أصوليّة على السكّان، ويُمنع أصحاب البقالة من بيع المشروبات الكحوليّة، ويجري نسف تلك المحال ليلاً، ومراقبة المطاعم والمقاهي وإجبار المسابح الخاصّة على إغلاق أبوابها أيّام العشرة الأولى من شهر محرّم، وفي أعياد المسلمين[171]. وفي حيّ

بربور في المزرعة على سبيل المثال، كان السكّان في الأبنية المجاورة المطلّة على منزل القائد الميليشياويّ يُمنعون من فتح نوافذ شققهم، أو حتّى الخروج إلى الشرفات. كما كانت ميليشيا القائد المذكور تحتفظ بمفاتيح أسطح تلك الأبنية، وذلك لمنع استخدامها من قبل السكّان خوفاً على حياة قائدها، منتهكة بذلك كرامة المواطن وأبسط حقوقه[172]. كذلك، كان يتمّ إرعاب الأقلّية المسيحيّة في بيروت الغربيّة وخطف أعضاء منها ومصادرة شققها وبيوتها ومنعها من الاحتفال بأعيادها بشكلٍ ظاهر.

كان إطلاق النار، من الرصاصة التي يصطاد بها «القنّاص» ضحاياه، إلى القذيفة التي تسقط بين التجمّعات السكنيّة وعلى المنازل، إلى السيّارة المفخّخة التي تحصد المواطنين بالعشرات، من أدوات الرعب اليوميّة التي استخدمتها الميليشيات لقتل الناس وتخويفهم وإبقائهم في حالات من الهلع والذعر. إنّ توقّع الموت بهذه الوسائل، كان يُصيب المواطنين بنوع من الهستيريا الدائمة من ناحية، ويجعل الميليشيا في موقع متحكّم في حياة الأفراد المدنيّين من ناحية أخرى. إنّ حمل العنصر الميليشياويّ قطعة السلاح، حتّى الفرديّة، كان يجعله متميّزاً عن غيره الأعزل، وهذا ما كان يعطيه سلطة على غيره، ويجعل بندقيّته من دون قضيّة. وعندما تسبّب إطلاق نارٍ في الهواء، في إحدى المرّات، من قبل مقاتل ميليشياويّ في سيّارة إسعاف تهرع إلى المستشفى بمقتل متفرّج على شرفة منزله، فسّر أحد علماء النفس هذا السلوك بالقول: «**هناك ميل عند الإنسان أن يُعلن عن انتماء يحدّد له تمايزاً عن غيره، وتزداد أهمّية هذا التمايز إذا تجاوز القواعد المألوفة، أيّ أنّه يعطي لنفسه حقّاً لا يعطيه لغيره**»[173].

لقد أظهرت دراسة ميدانيّة شملت بيروت وضاحيتها وجبل لبنان وجبيل، أنّ نسبة 52% من الأهالي (=الأمّهات أساساً) كانوا يخافون جدّاً من القصف الذي تتبادله الميليشيات، تلى ذلك الانفجارات والسيّارات المفخّخة، وإنّ نسبة 53% يخافون جدّاً من الخطف والقنص والذبح، فيما تخاف نسبة 11.6% منهم من الشائعات المتعلّقة بالقتل والاغتصاب وهجمات الفريق الآخر ومخطّطاته[174]. كانت الشائعات تفعل فعلها في الناس في أعقاب كلّ موجة قتل وخطف، فتشحنهم وتحضّرهم نفسيّاً لردّات فعلٍ وأعمال غير إنسانيّة أو عقلانيّة متعمّدة، أو تدفع بهم إلى الفرار نجاة بأنفسهم. فعلى إثر مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، سرت شائعات في بيروت الغربيّة بعامّة والطريق الجديدة بخاصّة، عن وصول جماعة الرائد المنشق سعد حدّاد إلى مخيّمي صبرا

وشاتيلا، وأنّها تمارس من جديد أعمال القتل بين السكّان. فتسبّبت هذه الشائعة في موجة فرار بشريّ هائل من الأحياء المحيطة بالمخيّمين[175].

وفي حالات عديدة، كانت الميليشيات تتعرّض للمصابين من التنظيمات المنافسة لها داخل المستشفيات. ففي عام 1975، قُتل أحد المواطنين وهو على طاولة العمليّات[176]. وفي 22 تشرين الثاني 1985، قامت إحدى الميليشيات الرئيسيّة في بيروت الغربيّة بخطف الجريح عبد الرحمن غضبان الملقب بـ «عبد القبضاي» من «مستشفى الجامعة الأميركيّة»، وعُثر عليه في ما بعد جثّة هامدة[177]. إضافة إلى ذلك، جرى اختطاف المرضى من المستشفيات[178]، وأصبح إطلاق النار في غرف الطوارئ في المستشفيات شيئاً عاديّاً[179].

كما كانت «الاشتباكات» التي يسمعها المواطنون ليلاً على خطوط التماس وتقطع عليهم هدوءهم وراحتهم، في معظمها معارك وهميّة مع عدوٍّ وهميّ، يحدث بعضها على سبيل التسلية، أو لتغطية السرقات التي تجري في المنازل والمحال. فطوال سنوات الحرب تقريباً، لم تنتقل الجبهات العسكريّة التقليديّة سوى لمسافة بناية أو بنايتين في جانبيّ الخطّ الفاصل بين المنطقتين الغربيّة والشرقيّة. فكانت المعارك التي تحدث عند خطوط التماس عبارة عن استعراضات قوّة بين المتنازعين ليست غايتها اقتحام الجبهات أو إسقاط المواقع المعادية. فكانت الميليشيات المتحاربة أقلّ اهتماماً في الاستيلاء على مناطق الخصم، ووجّهت عنايتها للحفاظ على مناطقها وتدعيم الوضع القائم فيها على أساس طائفيّ أو مذهبيّ وعلى حساب الدولة المتداعية. وفي الوقت نفسه، كان سقوط هذه المناطق يدخل في موازين القوى الإقليميّة والدوليّة، على حدّ قول أحد قياديي الميليشيات[180]. فهل يعني ذلك أنّ الحرب بين الميليشيات كانت كلّها مسرحيّة عُرضت على خشبة لبنانيّة أمام اللبنانيّين والعالم؟ ومن همّ ضحايا هذه الحرب إذاً؟ على ذلك تُجيب الأرقام والمشاهدات والتصريحات والممارسات.

حتّى خريف عام 1987، لم تتجاوز خسائر عناصر الميليشيات نسبة 15% من مجمل ضحايا الحرب، فيما بلغت هذه النسبة عند المدنيّين 85%[181]. ويُفترض أنّ هذه النسبة لم تتغيّر في السنوات التالية من عمر الحرب. وحول تدنّي خسائر الميليشيات، قال أحد عناصرها: «**ولماذا أخاطر بنفسي هناك؟ ففي قطاعنا لم نتكبّد سوى خمسة جرحى خلال 18 شهراً**». كما أكّد العنصر المذكور عدم اكتراثه بمن يُقتل

من الأطفال في الجانب الآخر نتيجة قصف المنطقة «المعادية». أمّا من يُقتل منهم في الجانب الذي ينتمي إليه، فهذا يُسبّب له الاهتمام لمدّة يوم أو يومين فقط[182].

ولقتل الضجر، ولإيهام المواطنين أنّهم يخوضون المعارك دفاعاً عنهم، أو ربّما لترويعهم، كانت عناصر الميليشيات المتقابلة تتبادل رشقات النار بأنغام موسيقيّة معيّنة، أو تُطلقها على علب فارغة أو على الحيوانات الشاردة والجدران من دون أيّ اكتراث براحة السكّان وأعصابهم، حتّى حياتهم[183]. كما كانوا يستعرضون «عضلاتهم» (= إرهاب الناس) وتضخيم ذاتهم وإعطاء أنفسهم شعوراً بالأهمّية من خلال حمل السلاح وعرض صور المعارك التي خاضوها بفخر وسط الدمار والركام[184]، أو الترنّح خلف «الدوشكا» المثبّتة على «اللاند»[185]. وفي إحدى المرّات قال أحد أفراد الميليشيات: **«ليس هناك شيء يُعادل الجلوس خلف مدفع دوشكا، فأنا أشعر بأنّني أمتلك العالم كله»**. وقال زميل له: «**أنا أشعر بالخوف وقت السلم، بينما ... أشعر بالحياة وقت الحرب**»[186]. كما قال آخر: «**الحرب هي صديقي الوحيد. أحبّها كزوجتي، أنا أشعر بالخوف في وقت السلم**»[187].

وحول الموضوع نفسه، عبّر مقاتل آخر بالقول: «**قبل بداية المعركة أخاف وسرعان ما يغيب خوفي بعد إطلاق الرصاصة الأولى**»[188]. أمّا أحد القنّاصين من «القوّات اللبنانيّة»، فربط بين قتل الناس عند مفارق الطرقات لأيّة فئة عمريّة انتموا وبين واجبه في الدفاع عن النفس، فقال: «**أنا أحبّ ممارسة القنص. في العام 1975، كان معي قنّاصة موزار في أحد مراكزنا الواقعة في منطقة أبو جودة. من هناك لمحت في الشارع المقابل صبيّاً يقود درّاجة هوائيّة، حطّيت عليه وقوّصته. لا أعرف أين أصبته .ولكن بعد لحظات جاء والده على ما أظن لينقذه، فأطلقت عليه النار أيضاً فوقع فوقه**». وعن التبرير لما أقدم عليه، قال: «**لقد أطلقت عليه النار لأنّني رأيته ومن ضمن واجباتي أن أقنصه لأنّه سيكبر غداً ويطلق عليّ النار... ولكنّني لا أظن أنّه سيكبر، فقد مات... في الحرب يجب أن ننسى كلمة حرام ويجب أن لا يكون المرء جباناً**»[189].

ولزرع الرعب والهلع في السكّان المسالمين، وربما لإخفاء شخصيّتهم (في المرحلة الأولى من الحرب)، لبس أفراد الميليشيات الأقنعة المخيفة[190]، ووضع بعضهم صورة «الجمجمة والعظمتين» على صدره[191]. ومنهم من حمل ألقاباً حركيّة لزيادة الرعب في قلوب المواطنين: «الوحش»، و«أبو الجماجم»، و«أبو البلاوي»، و«أبو الدم»، و«أبو الهول»، و«أبو الغضب»، و«أبو خشبة»، و«أبو الليل»، و«أبو الظلام»،

و«أبو الريح»، و«أبو تيمور»، و«أبو أرز»، و«أبو الغاب»، و«أبو عبد إلكترون»، و«أبو الفوز»، و«أبو رشق» و«الشبح»، و«الحنش»، و«غضنفر»، و«كاسترو»، و«هتلر»، و«كوجاك»، و«ستيف»، و«كاوي بوي» و«الشيطان» الخ... كما كانت هناك مجموعات ميليشياويّة تحمل أسماء غريبة إلى درجة الجنون: «فرقة التيوس»، و«فرقة المجانين»، ومجموعة «خرطش وقوّص» و«فرقة الشياطين»، وفرقة «القذرين الإثني عشر»[192]. ومن الفرق الميليشياويّة التي ذاع صيتها: «فرقة النصر»، و«فرقة ب ج»، و«فرقة الاس. كا. أس»، و«القوّة الضاربة»، و«جيش الطلائع»، و«قوّة الجليل»، و«كتيبة غاليري سمعان»، و«كتيبة مجد لبنان»، و«المردة»، و«لواء المقدّمين...»، و«النمور»، و«التجمّع الزحلاويّ»، و«كتيبة مجد لبنان أُعطي له» لآل الدويهيّ، و«لبّيك يا لبنان» لآل كرم، و«الرافضون في طرابلس» الخ...

وضدّ بعضها بعضاً، وضدّ السكّان المسالمين، استخدمت الميليشيات المتناحرة كلّ أدوات القتل والاغتيال والتنكيل والسيّارات المفخّخة والتعذيب، وترك بصماتها على أجساد الجثث، رافعة شعارات: «القتل مقابل القتل» و«المجزرة مقابل المجزرة»، و«التعذيب مقابل التعذيب»، و«القصف مقابل القصف»، و«الحاجز مقابل الحاجز»، و«الخطف مقابل الخطف». فكانت هذه الممارسات وسائل ضغط استعملتها القوى المتحاربة للخروج من المأزق السياسيّ، وعلى حساب المواطن البريء. لقد لاحظ صحافيّون راقبوا جولات القتال خلال «حرب السنتين»، أنّ الرغبة في القتل لدى فرقاء النزاع تقدّمت على مسألة تحقيق الانتصار[193]. واعتبر المرحوم ريمون إدّه أنّ «**الكثيرين تاجروا (خلال الحرب) بأرواح الناس**». وأضاف: «**أنا بفهم معركة إنو بيهجموا ع بعض. ما حدا هجم ع التاني. لا المسيحيّين هاجموا أحياء الإسلام ولا العكس. لا الفلسطينيّين هاجموا الأشرفيّة ولا الفريق الثاني هاجم صبرا. هيدا شيء مؤسف. كل اللي صار هيدا خطفناه وهيدا قتلناه وهيدا ما بعرف شو قصينالو. لشو التعذيب؟... الشيء اللي شفناه شريعة الغاب بكلّ معنى الكلمة....**»[194].

كان الخطف على نوعين: نوع مخطّط له ومنظّم يهدف إلى تحقيق غايات سياسيّة عبر توتير الأوضاع الأمنيّة وجرّ الخصم إلى موقف مماثل، ما يؤدّي إلى الانزلاق في الانفلات الأمنيّ. أمّا النوع الثاني، فكان ردّ فعل عفويّ للثأر أو الردّ على خطف مضادّ، أو وسيلة لإطلاق سراح مخطوف في الجهة الأخرى. ومن مآسي الحرب القذرة، أن تتحوّل مقايضة المخطوفين إلى ما يُشبه سلع بين ميليشيات الغربيّة والشرقيّة.

فخلال عام 1985 أو 1986، التقى قرب المحكمة العسكريّة مندوبون عن «القوّات اللبنانيّة» وعن ميليشيات المنطقة الغربيّة لبحث موضوع المخطوفين. وروى أحد الشهود القريبين من الميليشيات ما حدث في هذا الاجتماع، فقال: «**في الداخل** (داخل الاجتماع) **تجري الصفقات ويتقرر مصير المخطوفين والمفقودين وفق مقايضات. . . . شيء يشبه التجارة، ويشبه ما كنا نعرفه ونمارسه كسماسرة. . .**»[195].

لقد طال الخطف مسؤولين مدنيّين وحزبيّين وميليشياويّين، ولم يقتصر على العامّة والضعفاء فحسب. فمن بين الشخصيّات التي لحقها الخطف أثناء الحرب، وليد جنبلاط، وميشال إده، وبشير الجميّل، والمدير العام لمؤسّسة الحريري الفضل شلق. وفي كثير من الأحيان، لم ينفع الانتماء الحزبيّ في إنقاذ الناس من مصير محتوم. كانت الحواجز الثابتة والطيّارة، هنا وهناك، تفتك بالمواطنين على الهويّة، لأنّهم ينتمون إلى إحدى الديانتين السماويتين، وليس لأنّهم أعضاء في حزب أو تنظيم. لقد عملت الميليشيات عن قصد على إظهار الطابع الدينيّ للنزاع اللبنانيّ، وكأنّه «**صراع بين مسيحيّين يدافعون عن بقائهم ومسلمين يحاولون تأمين حقوقهم في جمهوريّة غير عادلة**»، على حدّ قول جورج قرم[196].

ولم توفّر المجزرة التي تعرّض لها شباب بلدتيّ القاع والفاكهة البقاعيّتين في صيف عام 1978 من انتمى منهم إلى صفوف «الحزب الشيوعيّ». وعلى معبر المتحف بين البيروتين، قُتل أحد الموارنة، ولم تسعفه عضويته البارزة في «حزب البعث». وفي «حرب الجبل» عام 1983، قُتل العديد من المسيحيّين المنتسبين إلى الأحزاب المنضوية تحت لواء «الحركة الوطنيّة»[197]. وفي مقابلة له مع شبكة «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» في 12 أيّار 1991، أشار وليد جنبلاط إلى ردود الفعل غير المهيّأة أو المتعمّدة من قبل أكثريّة الجمهور، إذ كان العنف يُثار بتحريض نفسانيّ وفيزيائيّ، ممّا يستتبع ذلك استحضاراً لا إرادياً لسلوكيّات عنيفة غير مخطّط لها. فاستعاد الزعيم الدرزيّ ذكريات «حرب الجبل» في أواخر عام 1983 ووجود الميليشيات الكتائبيّة والقوّاتية في المناطق الدرزيّة بالقول: «**الأعصاب والتوتّرات الطائفيّة سبقت حرب العقل، حاولت إيقاف العمليّة فلم استطع**»[198].

وفي كلّ الحالات، كان التعذيب والتشويه الجسديّين والجماعيّ في بعض الأحيان، نصيب كلّ المخطوفين غير المحظوظين (الحرق حيّاً، إطفاء السجائر المشتعلة في الأجساد والأعين، واقتلاع العيون والآذان، وسحب الدم، ورسم شارة الصليب أو

الهلال على أجساد الضحايا، والضرب بالمسامير في الرؤوس والأطراف، وقلع الأظافر بوساطة الكمّاشة، أو بتكنولوجيا أفضل بوساطة الآلة الكهربائيّة، واستعمال المثقب الكهربائيّ، والسحل بوساطة السيّارة، وربط كلّ من رجليّ شخص إلى سيّارتين تسيران في اتجاه معاكس، والخازوق، وبتر الأعضاء، وقطع الأعضاء التناسليّة والأثداء، وفضّ بكارة الفتيات بوساطة القنّينة، ومجامعة المرأة أمام زوجها وأخيها أو ابنها، أو أمر المعتقل المسكين بشرب بوله وأكل برازه[199]. وفي بعض الأحيان، قامت ميليشيا الكتائب بالاعتداء على الفتيات وبَقْر بطون الحوامل وسط احتساء الشمبانيا[200]، والعزف على الغيتارة، ورفع شارات النصر أمام الأرزة اللبنانيّة، كما حدث في المسلخ والكرنتينا في 19 كانون الثاني عام 1976[201]، عندما اختلط الدم بالبؤس أمام عدسات التلفزة العالميّة فما حدث في الكرنتينا كان مجرّد «عرض متواصل» لمسلسل الحرب والقتل والتخويف والترويع.

وهناك أكثر من شاهد على مجزرة الكرنتينا. لقد رآها جوناثان راندل، مراسل «الواشنطن بوست» بعينيه، فذكر أنّ «**شبّاناً من الميليشيا (الكتائبيّة) حول عنق كلّ واحد منهم صليب خشبيّ ضخم، مخدّرين بالحشيش أو بالكوكايين، بعضهم يعتمر خوذاً . . . يقتلون بقلب منشرح دائماً**». أضاف راندل: «**الشيء نفسه: رجال، نساء، أطفال في بعض الأحيان، قُتل مسيحيّون على أيدي الفلسطينيّين واللبنانيّين المسلمين، لكن في الغالب كانوا هم (الكتائبيّون) من يقتل الفلسطينيّين وأصدقاؤهم (كذا) وجيرانهم اللبنانيّين. فقبل الكرنتينا، كان هناك ضبيّه، والسبت الأسود. . .**»[202]. وبعد يومين على مذبحة الكرنتينا، نفذّ «جيش التحرير الفلسطينيّ» مجزرة مماثلة في بلدة الدامور المسيحيّة، وقتل نحو 150 شخصاً. كان سقوط الدامور ضرورة حتميّة للفلسطينيّين لتأمين التواصل بين قواعدهم في الجنوب وبيروت، ولو كان على جثث مسيحيّين أبرياء.

كما أنّ هناك شهادتان أخرتان حول مجزرة «السبت الأسود» (6 كانون الأوّل 1975) ومجزرة الدامور (20 كانون الثاني 1976) والنبعة. ووفق الشهادة الأولى: «**كانت المجزرة التي لم يُسجل لها التاريخ مثيلاً (السبت الأسود) . . . وبدأ خطف المواطنين العزّل بالمئات وذبح العشرات منهم. . .، بينما انتهى الباقون إلى أقبية التعذيب. . .**». وأضافت تقول: «**إنّهم يقطعون الآذان بالأسنان، ويطفئون السجائر بالأجساد، ويشوّهون بالسكاكين، يضربون بالهراوات، يقلعون الأظافر وأحياناً**

العيون، يقتلون ويدمّرون الحياة... يفعلون ذلك بحقد لم يسبق له مثيل...»[203].

لقد قيل إنّ بشير الجميّل أمر ميليشياته بقتل 40 مسلماً ردّاً على مقتل أربعة من الكتائبيّين في «السبت الأسود»[204]. لكن الميليشيات «تجاوزت» أمر قائدها جوزيف سعد (عمّو جوزيف)، وكان إيلي حبيقة من ضمنهم[205]، فقامت بقتل 300 مسلم مقابل كتائبيّين قتلوا في الفنار ونُكّل بجثثهم من دون أن يُعرف مرتكبو تلك الجريمة[206]. وعندما اجتاحت «القوّات اللبنانيّة» منطقة النبعة في منتصف عام 1976 والتي سكنتها غالبيّة شيعيّة قُدّرت بعشرات الآلاف، بلغ عدد القتلى ثلاثة آلاف نسمة[207]. وتذكر هيلانا كوبّان أنّ الطائفة الشيعيّة دفعت نصف القتلى الذين سقطوا في «حرب السنتين» وقُدّروا ما بين 30 ألفاً و40 ألفاً[208].

أمّا الشهادة الثانية، فرواها الصحافيّ روبرت فيسك عن اجتياح الفلسطينيّين لبلدة الدامور المسيحيّة على الشكل التالي: «جرى إعدام رجال الميليشيات. وتمّ صفّ المدنيّين إلى حيطان منازلهم وأُمطروا بنيران الأسلحة الأوتوماتيكيّة. أمّا البيوت، فنُسفت بالديناميت. وتُظهر الجثث الـ 149 الملقاة في الشوارع على مدى الأيّام التالية، الدليل المريع على ما اقترفه الفلسطينيّون. فجرى اغتصاب الكثير من النسوة في مقتبل العمر. لقد قُتِل الأطفال بطلقات في مؤخّرة الرأس عن مسافة قريبة. ولم يُعرف مصير 200 آخرين من المدنيّين»[209].

ومن جهته، وصف العلّامة محمد حسين فضل الله ما تعرّض له سكّان محلّة النبعة الشيعة أثناء فرارهم إلى بيروت الغربيّة بالقول: «أتى هؤلاء (الشيعة) إلى هذه المنطقة (النبعة) ليصيبهم شيء من حياة (أفضل). لقد تمّ قتل 70% من الذين أرادوا العبور من الشرقيّة إلى الغربيّة، لأنّ الحلّ عندئذ كان المزيد من القتل كي لا يبقى واحد منهم في المنطقة (الشرقيّة)»[210].

وقد يكون ما جرى في مخيّمي صبرا وشاتيلا في أيلول 1982 أشدّ فظاعة وهولاً من مذبحة الكرنتينا. فوصف الصحفي راندل ما حصل في المخيّمين ليلة الجمعة وصباح يوم السبت (17 - 18 أيلول) على الشكل التالي: «.. .وطوال ثماني وثلاثين ساعة متواصلة دون انقطاع، ذبحوا (الميليشيات المسيحيّة) بكلّ أعصاب باردة الرجال، النساء، الأطفال، وحتّى الخيول والكلاب والقطط... استخدم المسيحيّون في وحشيّتهم القنابل اليدويّة، السكاكين، الفؤوس،

المسدّسات، البنادق، وبعض قطع المدفعيّة. قطّعوا في بعض الأحيان أثداء النساء، وحفروا صلباناً في الأجساد، بقروا بطون الحوامل، حتّى الأطفال قطعوهم إرباً». وأضاف راندل: «وجدت أطراف طفل مقطّعة وموضوعة حول رأسه. لغّموا العديد من الجثث، حتّى بات من الصعوبة والخطورة مسّها أو دفنها»[211]. وقال مسعف عمل على رفع الجثث من المخيّمين المذكورين: «إنّه لم يسبق له أن شاهد طرقات مزروعة بالجثث مكدّسة فوق بعضها، كما هو الحال في مخيميّ صبرا وشاتيلا». وأضاف، «إنّ آثار التشويه والذبح والإعدامات المباشرة كانت ظاهرة على الجثث»[212]. وتحدّث صحافي آخر عن اغتصاب الممرّضات في المخيّمين اللاتي كنّ يعملن في المستشفيات الفلسطينيّة المحيطة بهما[213]. وبدوره أشار ديفيد غيلمور إلى حمّامات الدم من دون تمييز في مخيمي صبرا وشاتيلا على أيدي ميليشيات «القوّات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب اللبنانيّة». وتحدّث عن «اغتصاب الممرّضات قبيل قتلهنّ، وسلخ جلد الأطفال، واستحضار المرضى من أسرّتهم وذبحهم حتّى الموت»[214].

وفي شارع بربور، على سبيل المثال لا الحصر، كانت آهات واستغاثات الذين يتعرّضون للتعذيب في أقبية الميليشيا المهيمنة هناك تُصيب المواطنين بالجنون والهستيريا والأطفال بالهلع والذعر. في أحد أيّام شهر رمضان المبارك، كانت آهات المعتقلين تختلط بآذان الغروب وموعد الإفطار. لقد علّق الدكتور علي شلق في سيرته الذاتيّة على تحوّل «لبنان الجميل» إلى «غابة وحوش رسمت الطرائق لكلّ همجيّة في العالم»، بالقول: «كَمْ من الناس اختفوا ولم يعد منهم واحد، وكثير منهم أُحرقوا، والبعض قُطّعوا، أو سحلوا، وساد الاغتصاب، والتشويه، والإذلال، وإحراق البيوت وسكّانها، والتمثيل بالأشخاص، والتفنّن بالإرعاب، واحتقار الإنسان في مناخ لم يجر في محيط الأدغال بين الوحوش، ولا لدى البدائيّين في مجرى عهود العصر الحجريّ»[215].

كانت حالة «الڤنداليّة» (Vandalism) هذه تصل إلى ذروتها بتقطيع جثث المخطوفين إرباً وتشويهها ورمي أجزائها في أماكن مختلفة[216]. وفي بعض الأحيان، كان الأهل يتولّون على حسابهم عمليّة الخطف المضادّ لاستعادة مخطوفهم، أو التظاهر من إجل إطلاقه، أو دفع «أتاوة» ماليّة في سبيل ذلك، بعد أن تُستنفد كلُّ الاتصالات والمراجعات مع القيادات والقواعد الميليشياويّة

لإطلاق المخطوف. ودلّت بعض وقائع الخطف أنّ الخاطفين كانوا يقومون بتكريم المخطوفين لديهم ومعاملتهم بالرأفة، وأنّ الخطف لديهم لم يكن من أجل الخطف، وإنّما من أجل الضغط لإطلاق سراح قريب أو صديق[217].

لقد امتلأت صفحات الإعلانات في الصحف بصور المفقودين (= المخطوفين)، وأصبحت عبارة «**غاب ولم يعد ..من يعرف عنه شيئاً فليُعلم ذويه**» من العبارات المألوفة التي تتردّد كلّ يوم عبر الإذاعات ووسائل الإعلام. ونتيجة الخطف، الذي أصبح «**عمليّة طائفيّة متبادلة**»، على حد قول الدكتور أنطوان مسرّة، طال «هاجس الخوف» مختلف الأُسر. كان إطلاق سراح مخطوف مارونيّ، على سبيل المثال، يتطلّب خطف شيعيّ، وتحرير درزيّ مختطف يتطلّب خطف مارونيّ. إنّ الاشتباه بأنّ مخطوفاً معيّناً موجود لدى جهة حزبيّة أو ميليشياويّة، كان يستدعي خطف آخر لإتمام عمليّة التبادل. وفي كلِّ الأحوال، أصبح الخطف تكريساً لزعامة الخاطف، ومعاناة إنسانيّة لأهل المخطوف[218].

إنّ عدم عودة ربّ البيت أو معيله إلى أُسرته في المساء، كان نكبة كبرى لا تعوّض. فوصف الدكتور عبّاس مكّي النتائج النفسيّة للخطف على الأُسر المعنيّة بالقول: «**وإذا حصل الخطف، فإنّ نتائجه النفسانيّة هو تغييب رأس الأُسرة ومرجعها الماديّ والمعنويّ، والأُسرة تعيش عندئذ على أمل العودة المنتظرة. وإذا خاب الأمل بالعودة، فإنّها تعيش على أمل سماع الخبر اليقين لكي تدبّر أمرها بفترة ما بعد الخطف. إنّها لا تعرف ما إذا كان عليها أن تقيم حزنها وتمضي فترة حدادها أو أنّها تتعايش مع الحزن والأمل في آن واحد؟ إنّه صراع حادٌ ونافذ إلى أعمق عناصر الأُسرة اللبنانيّة يُميتها همّاً وغمّاً ويُدخلها في دوّامة الموت البطيء**»[219]. وعندما انتهت حرب لبنان في خريف عام 1990، بلغ عدد المخطوفين الذين لم تعثر التحقيقات على أثر لهم، ولا رُدّت جثثهم إلى ذويهم، عدّة آلاف[220].

وفي بعض الأحيان، كان يتمّ قتل الأبرياء علناً بسحلهم في الشوارع، لسبب وحيد أنّهم ينتمون إلى طائفة معيّنة[221]، ثمّ تُرمى جثثهم عند أكوام النفايات[222]، أو تحت جسر فؤاد شهاب في المنطقة الغربيّة، وتحت جسريّ المعاملتين وشارل حلو وفي محلّة ساحة العبد وبولفار كميل شمعون في المنطقة الشرقيّة[223]. فبعد أسبوعين على إعلان وقفٍ لإطلاق النار في 30 آذار 1976، تمّ العثور على ما لا يقل عن 266 جثّة في أماكن متفرّقة من بيروت[224]. وفي «حرب الفنادق» في آذار 1976 على سبيل المثال،

ألقت إحدى التنظيمات المسلّحة قنّاصاً عارياً من الطبقة الثانية والعشرين من فندق «الهوليداي إن»[225].

لقد أشار الباحث ريمون هلميك إلى أنّ القتل والتعذيب والتشويه والمذابح المروّعة كانت وسيلة فعّالة للوصول إلى مركز القيادة في «القوّات اللبنانيّة»، فقال: «**ومن قياديي** (القوّات اللبنانيّة) **أولئك الذين هندسوا المذابح المروّعة وعذّبوا وجدعوا، حتّى قيل إنّ البعض منهم اقتنى مجموعات من آذان وأصابع ضحاياه جعلت اللبنانيّين والموارنة الآخرين الذين يشاهدون ذلك يمتنعون عن التعليق على ذلك**...»[226]. لقد استعانت الميليشيات المسيحيّة بفريق من المرتزقة الأجانب المختصّين في أعمال القتل والتعذيب، وهو ما ثبت من خلال مقابلة لصحيفة «السفير» مع اثنين من المرتزقة الفرنسيّين منهم[227].

ومن جهتها، لفتت سهير جميل إلى أنّ الفتاة اللبنانيّة تعرّضت خلال عمليّات اقتحام المناطق المختلفة إلى الاغتصاب الجَماعيّ، ووجدت أنّ أكثر حالات الاغتصاب بين عاميّ 1988 و1990 حصلت في «بيروت الكبرى» (حوالى 70% من مجموع الحالات)، وأنّ نسبة 88.46% من جناة الجرائم الجنسيّة كانوا من العازبين، وأنّ نسبة 73.57% من المُعتدى عليهم كنّ من الإناث، بينما كانت نسبة 76.10% من المعتدين شبه أميّين. ورأت الباحثة أنّ نسبة 15% من حالات الاغتصاب المستطلَعة، صاحَبَها قتلٌ أو سرقة. وخلصت إلى القول: إنّ نسبة 40.28% من الجرائم الجنسيّة قام بها أعضاء في ميليشيات أو عصابات[228].

وحيث تحدث المعارك وينتصر فريق على آخر، كان يُعثر على مقابر جماعيّة لجثث أشخاص تمّ خطفهم وتصفيتهم على الهويّة[229]. وعندما كانت البطاقة الشخصيّة لا تكشف النقاب عن معتقد الشخص على الحواجز، كانت اللهجة المحكيّة (= البَنْدُورَة بالنسبة إلى الفلسطينيّين عند حواجز الميليشيات المسيحيّة) وسيلة لتحديد هويّة الشخص.

ومن المفارقات المستهجنة خلال الحرب، أنّ بعض أفراد الميليشيات كانوا لا يتوانون عن ممارسة أبشع أنواع القنص والقتل العشوائيّ وعلى «الهويّة»، ويقومون في الوقت نفسه بممارسة شعائرهم الدينيّة، واضعين الصليب الخشبيّ على صدورهم أو على مدافعهم، وصور القدّيسين تزين متاريسهم وأعقاب بنادقهم وقنابلهم[230]، أو عصبة «الله أكبر» على جباههم[231]. وكانت شارات الصليب تُشاهد على جثث

الضحايا الذين يقعون في أيدي «حزب الكتائب» في منطقة شرق بيروت[232]. كذلك، تعرّضت دور العبادة والمقدّسات إلى أبشع أنواع الانتهاك والتعدّي. ففي الخامس من تشرين الأوّل 1975، أقدم مسلّحون في منطقة الكحّالة المارونيّة على إحراق شاحنة كانت تنقل نسخاً من القرآن الكريم إلى المملكة العربيّة السعوديّة[233].

إضافة إلى ذلك، كان إذلال الناس جزءاً من سياسة الميليشيات لإفهامهم أنّ لا سلطة تعلو فوق سلطتها. وقد جسّدت المعابر أقاصيص من المعاناة والإذلال من جهة، وإرادة الحياة بالنسبة إلى المواطنين من جهة أخرى، سواء الذين يريدون العبور لقضاء حاجة معيّنة، أو الذين وجدوا في الاكتظاظ عنده وسيلة للارتزاق (التجارة الصغيرة)، على الرغم من المخاطر المحدقة بهم. وعن المعاناة وإذلال المواطنين على المعابر، استرجع أحد أفراد الميليشيات ممارساته عند معبر البربير - المتحف، فقال: **«أنشأنا حاجزاً تتناوب عليه العناصر المسلّحة من الحزب القوميّ والمرابطون والشيوعيّ وحزب العمل الاشتراكيّ العربيّ. لن أخبركم عن المضايقات والتوقيفات الاعتباطيّة إلى حدّ الخطف، وإهانة الموطنين على سبيل التسلية، والتفتيش المزاجيّ، وإستعراض السلاح وإشعار الذاهبين إلى الشرقيّة بأنّهم جواسيس وخونة والآتين منها بأنّهم أعداء يستحقّون القتل»**[234].

وفي المقابل، وصف أحد المراقبين المعاصرين إرادة الحياة على المعبر نفسه على الشكل التالي: **«وحين يهدأ قصف الموت يعود العابرون إلى اجتيازه من دون عقدة خوف. فيزحفون كنهر بشريّ لا يتوقّف باتجاه الشطرين، وكأنّهم في رحلة سفر. ينسون الحرب، يتوقّفون عند الباعة حيث يتحوّل المعبر سوقاً شعبيّاً لمعظم ما يحتاجه العابرون أكانوا سوّاحاً أم مسافرين»**[235]. وطبقاً لمراقب آخر، **«تحوّل معبر المتحف - البربير إلى منطقة قائمة بحدّ ذاتها... سوق للخضار والمواد الغذائيّة... وجالونات البنزين والمازوت... وبسطات لبيع الألبسة والكتب... أشبه بسوق حرّة أو سوداء ...على جانبيه كانت تصطفّ سيّارات الأجرة... والشحن ...وعربات النقل اليوميّة... واللقاء بين أهالي «المنطقتين» لم يكن ممكناً إلّا فيه وعبره وبواسطته، وعلى طرفيه سُجّلت حكايات ومعاناة شعب ووطن، حياة شعب يموت بالتقسيط قنصاً وقصفاً وحياة وطن يئنّ تحت وطأة التقسيم والشرذمة... إذا كان المتحف - البربير هو أب المعابر، فإنّ سواه قد شبّ على مثاله والابن سرّ أبيه»**[236]. إشارة إلى أنّ إرادة الحياة هذه شكّلت

إستفزازاً للميليشيات واعتبرته نوعاً من التحدّي لسلطتها. من هنا، عمدت هذه، كما ذكرنا، إلى التصديّ لإرادة الحياة التي جسّدتها تظاهرة بيروتيّة من المنطقتين في 6 أيّار 1984.

– مقاومة المجتمع المدنيّ للميليشيات

بدأت بوادر رفض المجتمع المدنيّ للتقاتل والفوضى الميليشياويّة منذ مطلع الحرب. ففي حزيران 1975، بعد توقّف الموجة الأولى من التقاتل، قام مواطنون بإقامة حواجز الزهور على طريق الشام - رأس النبع، وتبعهم آخرون في البسطة والمصيطبة والبربير، تعبيراً عن رفضهم الحواجز المسلّحة التي تفصل بين أبناء الشعب الواحد. وجرت اعتصامات ومسيرات مستنكرة للحرب. وفي الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأوّل من العام نفسه، سارت تظاهرات ضخمة في شطريّ بيروت بدعوة من شريف الأخويّ، المذيع في «إذاعة لبنان»، امتدّت إلى ضواحي العاصمة ومختلف المناطق اللبنانيّة، تقدّمها رجال دين من الطائفتين الإسلاميّة والمسيحيّة. ردّد المتظاهرون خلالها شعارات وطنيّة ضدّ التقسيم، ودعوا إلى التعايش، وسط قرع أجراس الكنائس ورفع آذان المساجد. كما عُقدت لقاءات شعبيّة في بعض المناطق والبلديّات استنكرت الاقتتال، وانبثقت عنها اتّفاقات ودعوات إلى الوحدة الوطنيّة ونبذ أشكال التفرقة الطائفيّة والمطالبة بإلغائها[237]، إضافة إلى شطب المذهب عن بطاقة الهويّة، كتعبير عن رفض التعصّب والقتل[238]. كما عمدت بعض الأسر إلى إعطاء مواليدها الجدد أسماءً محايدة لا تعبّر عن الانتماء الطائفيّ. وهناك مواطنون من مختلف المناطق مِمنْ أصرّوا على التواصل في ما بينهم عبر الالتقاء في فترات الهدوء الأمنيّ، أو عبر الاتصال الهاتفيّ.

وفي تموز 1979، قام وفد من العلماء المسلمين السُنّة بزيارة إلى المنطقة الشرقيّة وقابل قيادات في «حزب الكتائب اللبنانيّة» لبحث قضايا وطنيّة، ممّا أثار الميليشيات التي ترفض انفتاح أبناء الوطن على بعضهم بعضاً[239]. وخلال عاميّ 1981 و1982، قاد الشيخ أحمد عسّاف ما يُشبه انتفاضة شعبيّة إسلاميّة ضدّ هيمنة الميليشيات اليساريّة ومحاولتها إجراء استفتاء في بيروت الغربيّة للحدّ من تنامي نفوذ القيادات الإسلاميّة التقليديّة وبالتالي فرض «الإدارة المدنيّة». فردّت

هذه الميليشيات باغتياله في نيسان 1982. كما قامت «القوّات اللبنانيّة» بدورها باغتيال مسيحيّين، مدنيّين وعسكريّين معارضين لهيمنتها على الساحة المسيحيّة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذه المبادرات لم تستطع أن تشقّ طريقها بنجاح لأسباب سنعالجها بعد قليل. ويُلاحظ أنّها خمدت تقريباً بعد «حرب السنتين»، باستثناء «انتفاضة» الشيخ عسّاف، وعادت إلى الظهور من جديد في عام 1984، مع استفحال أمر الميليشيات وقوى الأمر الواقع في نهب الدولة والسيطرة على المجتمع وتطويعه والتطاحن في ما بينها وغياب أفق لحلّ سياسيّ. ودلّت الإستطلاعات على تنامي الشعور بالانتماء إلى الكيان اللبنانيّ، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة من الحرب، عندما تفجّرت حروب الميليشيات وانشطر لبنان إلى حكومتين متنافستين[240]، فدفع هذا المبادرات السلميّة إلى الظهور مرّة أخرى، وفاتحتها دعوة الشابّة إيمان خليفة المجتمع المدنيّ إلى الانتفاض على الميليشيات والمطالبة بالدولة، ما حوّل إيمان من حادقة أطفال إلى داعية للسلام.

في 12 نيسان 1984، وقّعت إيمان خليفة نداءها الأوّل مع 34 شخصاً، خاطبت فيه المواطنين بجرأة وقسوة ولامتهم على لامبالاتهم بالقول: **«إليكم أيّها الصامتون في منازلكم. لقد مرّت تسع سنوات على الحرب في أرضنا ونحن نتقبّل كلّ الحلول بلا جدوى قابعين في ملاجئنا ... نأكل ... ونشرب ... وننام. ألم يحن الوقت لأن نسأل أنفسنا إلى أين؟... إلى متى؟ ... وهل نترك السنة العاشرة للحرب تقضي علينا؟ ...أخائفون نحن. وهل بقي لنا شيء نخاف عليه؟ لنخرج ونضم أصواتنا الخافتة إلى الأصوات الأخرى لتصبح صرخة مدوّية. لنخرج رجالاً ونساء وأطفالاً ... لنخرج من صمتنا ولنصرخ معاً بصوت واحد : لا للحرب. لا للسنة العاشرة. قد تقولون ما النفع، ومن يسمع؟ لنحاول معاً ولنر. أليست التجربة بحدّ ذاتها تستحقّ العناء.. من منا لم يخسر خلال هذه الحرب المُرّة أرواحاً ... ممتلكات... حرّيات وأعصاباً؟ فهل يهمنا إن خسرنا هذه المحاولة .. ولن نخسرها. ألم نسمع. ألم نقرأ عن نهضات الشعوب عبر التاريخ؟ لنخرج من خوفنا ولنمش معاً في مسيرة نطالب فيها بإنهاء مأساتنا ومهزلتنا في آن معاً. لا نريد مدافع ولا قنابل. لا نريد بلداً ممزّقاً. لا نريد شعباً مشرّداً مهجّراً. لا نريد مبايعات .. ولا مزايدات من هذا الطرف أو ذاك. نريد ببساطة أن نعيش في أمان .. أن نربّي أطفالنا ونحفظ إخوتنا ... أن نبقى**

لعائلاتنا. لنخرج من عزلتنا ولننضمّ إلى بعضنا البعض ولننطلق في مسيرة السادس من أيّار من البربير وقصر العدل في الساعة العاشرة والنصف إلى المتحف نلتقي فيها إخوتنا من كلّ مكان ... مهما قربوا أو بعدوا ... لكلّ من تبقّى عنده ضمير وذرّة أمل وتعلّق بالمستقبل. لنخرج من دموعنا وصيحات الألم ... من غصّات السنوات الماضية ولنرفع معاً شعاراً واحداً ...لا للحرب... لا للسنة العاشرة»[241].

خلال أيّام قليلة، استطاعت إيمان خليفة أن تستقطب نخباً وناشطين اجتماعيّين من مختلف المناطق اللبنانيّة، وعلى رأسهم المطران غريغوار حدّاد، وأن تُحرّك قطاعات مهمّة من المجتمع المدنيّ وتحفّزها على التحرّك السلميّ ضدّ الميليشيات والمافيات. فتعهّد «الدفاع المدنيّ» و«الصليب الأحمر اللبنانيّ» بتأمين السلامة العامّة للمسيرة[242]. وعبّر مطران بيروت للروم الأرثوذكس إلياس عودة عن تأييده لها، وخاطب اللجنة المنظّمة لها بالقول: **«مسيرتكم بادرة خير في هذا المجال. أردتموها ضدّ الحرب وللحياة، وشئتم جمع شمل الوطن في يوم خُصّص للشهداء، ولم يعد في هذا الوطن إلّا شهداء ... رجائي أن تكون هذه السنة العاشرة من عمر الحرب سنة شهادة. إنّ لبنان باقٍ رغم كلّ الأعاصير، إن نحن شئناه أن يبقى. والصرخة التي تطلقونها تعبير صادق عن هذه الإرادة»**[243]. كما دعا مطران الأرمن الأرثوذكس أرام الأوّل كيشيشيان جميع اللبنانيّين إلى المشاركة في المسيرة، معتبراً إيّاها خطوة مباركة لأنّ السلام هو مطلب جميع اللبنانيّين[244]. ومن جهته، بارك بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس حكيم التظاهرة داعياً اللبنانيّين إلى المشاركة فيها[245]. كذلك، حصلت لجنة المسيرة على تأييد العلماء المسلمين، ورئيس المجلس البلديّ لمدينة بيروت شفيق السردوك، و«غرفة الصناعة التجارة»، والنقابات المهنيّة والأندية الرياضيّة. وقال أمين السرّ العام لاتحاد «كشّافة لبنان» عصام علي حسن: **«ها نحن اليوم لمناسبة الإعداد لمسيرة السادس من أيّار، مسيرة السلام والوحدة الوطنيّة، نرفع صوتنا الكشفيّ والوطنيّ مع الأصوات المطالبة بإحلال السلام ووقف القتال في لبنان. ونحن بذلك نُحقّق رسالتنا الإنسانيّة والوطنيّة التي لا يمكن تحقيقها إلّا إذا سلم الإنسان وبقي الوطن»**[246].

كما وجدت إيمان خليفة ردود فعل مشجّعة من الصحافة اللبنانيّة والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء، ومن نقيب الصحافة محمد البعلبكي. وعلى الصعيد النيابيّ، أيّد النائب أوغست باخوس المسيرة، واصفاً إيّاها كتعبير عن رفض الأكثريّة

الساحقة من الشعب اللبنانيّ أساليب العنف بكلِّ أنواعها. وحصلت المسيرة على تأييد النوّاب عبد اللطيف بيضون، وجبران طوق، وميشال ساسين وراشد الخوري. كما ناشد «تجمع سيّدات بيروت»، و«المجلس النسائيّ اللبنانيّ» سيّدات لبنان والجمعيّات النسائيّة المشاركة في التظاهرة، وحازت لجنة المسيرة على تأييد قطاعات مهنيّة وطبيّة ومصرفيّة. واعتبر الدكتور نجيب أبو حيدر، أحد منظّمي المسيرة، أنّها «**تعبير عن شعور كلِّ مواطن تألّم من هذه الحرب الدامية**». وعن إحساسيه ومشاعره قال: «**إنّنا شعب منقسم على نفسه، وفي المرحلة الأولى علينا إنهاء هذا الوضع الانقسامي في العاصمة، ثمّ نفكّر في الخطوة التالية، وهي الجنوب**»[247].

وعلى الرغم من أنّ جريدة «الدايلي ستار» (Daily Star) الناطقة بالإنكليزيّة، رحّبت بالمسيرة ودعت الناس إلى المشاركة فيها، إلّا أنّها شكّكت في إمكان تحقيق أي وقف للحرب. وقالت: «**تقوم مسيرة السلام الصامتة على فكرة ساذجة وهي أنّ المواطنين العاديّين بإمكانهم وقف الحرب بهذه الطريقة. نحن نؤيّد المسيرة من أعماق قلوبنا. لكن المسيرة لن توقف القتال، كما يقول المتهكّمون**»[248]. ورأت أيضاً أنّ بعض السياسيّين يسخرون من أهداف المسيرة، أو أن يتمكّن المجتمع المدنيّ من تحقيق شيءٍ بعيدٍ عن وساطة السياسيّين. ولذا، أضافت الصحيفة، فإنّ السياسيّين وزعماء الميليشيات سوف يصمّون آذانهم عن سماع أصوات المتظاهرين، لأنّ الآخرين يشكّلون تهديداً لهم، عبر استخدامهم مبدأ المهاتما غاندي بأنّ الوسيلة لإلحاق الهزيمة بالطغيان هي باستعمال سلاح اللاعنف. مع ذلك، أعلن «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» عن عدم معارضته للمسيرة وحرصه على الجوّ الديمقراطيّ[249].

وفي «الجامعة الأميركيّة في بيروت»، قرّر طلّابها القيام بمسيرة داخل الحرم تأييداً لمسيرة 6 أيّار[250]. ووصفت صحيفة «الأنوار» المشاركين في المسيرة: «**بأنّهم يحاولون معاً اكتشاف بلدهم وإطلاق صوتهم عبر صمت هو في حدّ ذاته أبلغ من الكلام. وتجربتهم ... تستحقّ العناء وتستحقّ الشهادة وتستحقّ كلّ التحديات... لنسر معهم ونتكلّم مثلهم بصمت، لأنّ صمتنا هذه المرّة، هو التحدّي المطلوب لآلة الحرب وللموت، وللذين يرفضون الحياة ويتلاعبون بها، ويتاجرون بأرواح الناس، وبمصيرهم، كما مصير الوطن وحياته**»[251]. وقالت «الحركة الإنمائيّة» في بيان لها: «**ستكون هذه المسيرة حجّاً للتكفير عن خطايانا وأوّلها الصمت. فليتنا صرخنا منذ زمن وصرخنا هكذا مجتمعين ألوفاً مؤلّفة من كلِّ المناطق من كلِّ الطوائف من كلِّ الإعمار.**

ليتنا أسمعنا «الكبار» و«الصغار» أصواتنا، لربّما كانت ضعفت سوق التجارة بأرواحنا، ولربّما كانت قلّت المزايدات على أمننا وبيوتنا ومصالحنا. لتكن هذه المسيرة هرولة كالهرولة بين الصفا والمروة، ولتكن هذه المسيرة حجّاً على أشواك درب الصليب تكفيراً ونذراً بالتوبة، نذراً أن لا نعود إلى الاقتتال، نذراً أن نعود إلى الحبّ إلى السلام إلى الحياة». وأضافت «الحركة الإنمائيّة»: و«**إذا كان عنوان المسيرة لا للحرب، فهو يعني لا للبندقيّة، لا للمدفع، لا لآلة القتل فقط... جميعنا نريد أن نتفاهم باللغة الحضاريّة. نريد أن نتحاور لنتشارك معاً كلّنا في بناء وطننا الكبير وطننا الحبيب**»[252].

ومن الخارج، بعثت «الجمعيّة النسائيّة النروجيّة» المعارضة للأسلحة النوويّة إلى إيمان خليفة برسالة تأييد لتحرّكها من أجل السلام في لبنان[253]. كما تلقّت عشرات البرقيّات والمخابرات الهاتفيّة المؤيّدة لتحرّكها السلميّ من منظّمات وجمعيّات ومعاهد وجامعات، ومن لبنانيّين في المهجر. ووصفت صحيفة «نيويورك تايمز» كيف تحوّلت دعوة إيمان خليفة من دعوة فرديّة إلى دعوة عامّة للبنانيّين للاحتجاج على الحرب، فقالت: «**نادى أصدقاؤها** (أصدقاء إيمان) **أصدقاءهم، ونادى أصدقاؤهم أصدقاء آخرين، وفجأة ولدت حركة استولت على خيال هذه المدنية** (بيروت)**... لقد اكتشف آلاف الناس على جانبيّ المدينة، الذين لم يشاركوا في الحرب، أنّهم تحوّلوا في ليلة وضحاها إلى حركة ميليشيا خاصّة بهم. وفي الوقت نفسه، وجد السياسيّون اللبنانيّون الذين يحاولون تأليف حكومة جديدة أنّ البيروتيّين يتجاهلونهم منشغلين ويسألون بعضهم البعض حول قضيّة أكثر أهمّية وهي: «هل ستشارك في مسيرة 6 أيّار؟»**»[254]. كما أعلن لبنانيّون في المهجر عن القيام بمسيرات مماثلة يوم 6 أيّار تضامناً مع مسيرة بيروت[255]. وتقديراً لجهودها من أجل السلام، منحت مؤسّسة «رايت ليفليهود» (Right Livelihood) السويديّة في كانون الأوّل 1984 جائزتها السنويّة إلى إيمان خليفة، [256] ممّا مكّنها من إلقاء كلمة أمام البرلمان السويديّ حول الحرب والسلام في لبنان ومعاناة الشعب اللبنانيّ طوال عشر سنوات[257].

وعشيّة اليوم المحدّد للمسيرة، أي مساء الخامس من أيّار، قامت الميليشيات المتحاربة مجتمعة بقصف عنيف لمنطقة المتحف من الجهتين، وأجهضت خطّة التحرّك، لا النيّة على مواصلة العمل من أجل السلام[258]. لكنّ إيمان وفريقها، قرّرا نوعاً آخر من التعبير السلميّ عن رفض الحرب. ففي يوم التظاهرة التي أُجهضت، تمّ تنظيم استفتاء شعبيّ عارم، حمل تواقيع عشرات الآلاف من المواطنين، على ميثاق

شرف للسلم الأهليّ جاء فيه: «**نحن المواطنون اللبنانيّون (كذا)، بما لنا من حقوق وبما علينا من واجبات ومسؤوليّات وطنيّة ... نعلن تحريم الاحتكام إلى السلاح لفضّ الخلافات بين اللبنانيّين، وندعو إلى التزام الحوار أسلوباً وحيداً لحلّها... (و) نتعاهد على العمل لإحلال السلم الأهليّ والتأكيد على وحدة لبنان وتحقيق استقلاله**»[259].

وبمرارة، علّق أحد المراقبين على فشل مسيرة السلام بالقول: «**عشيّة مسيرة 6 أيّار 1984 يوم سمحنا فيه لأنفسنا، لمرّة، بمجرد التفكير بأنّ بمقدورنا كلبنانيّين أن نتلاقى عفويّاً في نقطة أردناها جامعة موحّدة، فاجتمعوا** (الميليشيات والمتضرّرون من إحلال السلام) **على قصف حلمنا، وحوّلوها رمزاً للانشطار وبوّابة عبور تكاد تستكمل ملامحها «البرلينية» سنة بعد سنة، مترافقة في ذاكرة اللبنانيّين العابرين بذكريات الانتظار والقهر**»[260].

بعد عام 1986، بدأت ملامح ثورة الجياع تتصاعد، وكانت الخطوة الأولى للردّ على ذلك هي الإضراب الشامل الذي نفّذه «الاتحاد العمّاليّ العام» في تموز 1986، وفي 23 و24 و25 نيسان 1987، احتجاجاً على موجة الغلاء وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة. وتلى ذلك تظاهرة نسائيّة يوم الرابع من أيّار 1987 بدعوة من «الاتحاد النسائيّ الوطنيّ»، فعُقدت سلسلة من الندوات والاجتماعات والمهرجانات المندّدة بحرب التجويع[261]. وفي 5 تشرين الأوّل 1987، دعا «الاتحاد العمّاليّ العام» و«المؤتمر الوطنيّ النقابيّ العام» إلى إضراب مفتوح. ضدّ الميليشيات المتحاربة و«حرب القهر والتجويع» و«مافيا» الدولار[262]. وخاطب بيان موزّع من الاتحاد، الشعب اللبنانيّ بالقول: «**كلّكم معنيّون، كلّكم طالبتم بالأمس، كلّكم مطالبون اليوم بالمشاركة لإنجاح الإضراب العامّ المفتوح... إضرابنا موجّه ضدّ نهج الدولة التجويعيّ بكافة مسؤوليها ومؤسّساتها دون استثناء... مطالبنا واضحة وصريحة: تحصين الليرة اللبنانيّة وتأمين تقديمات اجتماعيّة وتربويّة وصحيّة... أيها العمّال، أيها المواطنون اختراقكم للمعابر، والتحامكم والتقاؤكم في قلب بيروت وقلب الوطن كان رائعاً ومشجّعاً... معاناتنا واحدة، مصيرنا واحد، حركتنا واحدة**»[263]. وعلى الرغم من رائحة التسييس في الإضراب وأنّه كان موجّهاً في الأساس ضدّ سياسة الدولة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة بسبب تردّي الأوضاع المعيشيّة، إلّا أنّ المتظاهرين هتفوا، في ضوء سيطرة الميليشيات على الدولة والمجتمع، ضدّ الحرب وطالبوا بعودة اللُّحمة بين المواطنين وإعادة التواصل بين أجزاء الوطن.

وسبق التحرّك الشعبيّ الأخير بقليل (20 آب 1987)، قيام مسيرة نظّمتها «لجنة لبنان المحبّة» ضمّت «بيروتيّين» من المنطقتين الغربيّة والشرقيّة. فسار شباب الغربيّة مخترقين شوارع الحمرا وعائشة بكّار وكورنيش التلفزيون وكورنيش المزرعة والبربير وفؤاد شهاب إلى المتحف. أمّا شباب الشرقيّة، فاخترقت مسيرتهم شوارع الأشرفيّة وساحة ساسين ونزلة أوتيل ديو وحيّ السريان فالمتحف، واجتازوا حاجز الرمل التابع للجيش اللبنانيّ هناك ووصلوا إلى قصر منصور حيث التقوا بمسيرة الغربيّة، وشكّلوا معها سلسلة بشريّة متشابكة الأيدي[264]. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، نظّمت «حركة السلام» تظاهرة، حيث التقى على معبر المتحف زهاء 60 ألف شخص مردّدين شعارات تدعو إلى الوحدة الوطنيّة بين «الشرقيّة والغربيّة»[265].

وبين 12 و16 تشرين الأوّل من العام 1987، قامت مجموعة من المعوّقين الطليعيّين بتنظيم مسيرة اخترقت لبنان من أقصى شماله في حلبا عكّار إلى جنوبه في صور، معلنة رفضها للحرب ولاستمرار العنف وانتهاك حقوق الإنسان في لبنان من قبل الميليشيات[266]. وأمام المجلس النيابيّ في بيروت، وفي صور أمام السيّدة رباب الصدر، شقيقة الإمام موسى الصدر، وفعاليّات المدينة، ألقى الشاب جورج تامر كلمة المعوّقين وسط إعجاب النوّاب والجماهير المحتشدة[267]. وبذلك، عبّر ما يقرب من 100 معوّق برمزيّة تحرّكهم، وبعجلات كراسيهم المتحرّكة وعصيّهم البيضاء التي داست خطوط التماس، عن آمال الاكثريّة الساحقة من الشعب اللبنانيّ وطموحاتها إلى إنهاء الحرب وعودة السلام إلى البلاد. فكانت الدليل الأكبر على قدرة المعوّق على المشاركة والبناء، في حرب أفرزت الآلاف منهم، سواء من المدنيّين أو من أفراد الميليشيات[268]. فكان للمسيرة تأثيرها الإيجابيّ في القطاعات النقابيّة.

سبق مسيرة المعوّقين مجموعة تحرّكات من قبل تنظيمات المعوّقين المعادية للحرب، أمثال «حركة المعوّقين من أجل السلام» و«حقوق الإنسان في لبنان» و«حركة اللاعنف اللبنانيّة». ففي شباط عام 1985، نظّمت هذه «الحركات» حملة لجمع الدم في منطقة جسر الدورة في بيروت، تحت شعار: «**دم من كلّ لبنان الى كلّ لبنان**»، فقامت الميليشيات المسيطرة في المنطقة بتفكيك الخيمة التي أُعدّت لجمع الدم وأنهت التحرّك. وفي مناسبة عيد استقلال لبنان في عام 1985، قام المعوّقون من البيروتين

بتحرّك في اتجاه المتحف بهدف الاعتصام ضدّ الحرب. إلّا أنّ المسيرة المنطلقة من بيروت الغربيّة وقعت في فخّ النزاع المسلّح بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل»، عندما اندلعت اشتباكات عنيفة بينهما في ذلك التاريخ وفي المكان المخصّص لتحرّكها في منطقة المزرعة (= حرب العلم).

بعد مسيرة المعوّقين في عام 1987، بدأ المعوّقون بتنظيم مجموعة مخيّمات للتدريب على السلام واللاعنف، وشاركوا في التحرّكات المدنيّة كافة المعادية للحرب. وفي عام 1988، نظّموا «مهرجان السلم المدنيّ» في مدينة طرابلس، وشاركوا بقوّة في تظاهرات «الاتحاد العمّاليّ العامّ» خلال عاميّ 1987 و1988. وانضمّوا في عام 1989 مرّة أخرى الى حملة «دم من كلّ لبنان الى كلّ لبنان» أثناء المعارك الحربيّة التي اندلعت بين بيروت الغربيّة والشرقيّة خلال المرحلة العونيّة.

وعلى الرغم من كلّ ايجابيّات تحرّك المجتمع المدنيّ، إلّا أنّه لم يكن أبداً انتفاضة أو ثورة، وإنّما نوعاً من التمرّد و«فشّة خُلق» على الواقع السائد، لأنّ الميليشيات عرفت في ظلّ غياب الدولة أو تغييبها وتعطّل مؤسّساتها وخدماتها، كيف تجذب إليها المواطن وتستقطبه وتدمجه بها أو ترشوه من خلال جعله يستفيد من عمليّة إعادة توزيع الدخل، سواء بالانضمام إليها والحصول على المخصّص الشهريّ والخدمات الاجتماعيّة المقدّمة من قبلها (تشغيل تعاونيّات استهلاكيّة وإقامة المستوصفات، وتقديم مساعدات مدرسيّة وطبيّة وغذائيّة، وتسليفات وقروض إسكانيّة، وتأمين وسائل نقل تربط المناطق) أو عبر تأمين العمل له، أو تركه يقوم بـ «التشبيح» والكسب غير المشروع أو مشاركته في ذلك. وفي كثير من الأحيان، كانت تستقطبه لقاء حقّه في حريّة التعبير والحياة الكريمة، بفتات من الخدمات التي تقدّمها له، كتأمين الدواء، أو نقل مريض إلى المستشفى، أو تقديم الإسعافات اللازمة له، أو مساعدته في الحصول على «ربطة» خبز أو صفيحة بنزين تجنّباً للوقوف في «الصفّ»[269]. إنّ تمكّن الميليشيات من دمج المواطنين بها طوعاً أو قسراً بفعل الذهنيّة الطائفيّة، انعكس إيجاباً عليها ورفع من رصيدها في القرى والأحياء والأزقّة[270]. فأثناء صراع جعجع - عون، عمدت «القوّات اللبنانيّة»، التي تراجع نفوذها في الشارع المسيحيّ بسبب ممارساتها اليوميّة، إلى تأسيس مؤسّسة اجتماعيّة سعت من خلالها إلى استعادة نفوذها في المنطقة الشرقيّة في وجه عون.

إنّ هناك أسباباً عديدة لعدم تحوّل المجتمع المدنيّ إلى قوّة تغييريّة تقع على عاتقه

عمليّة إنقاذ البلد ممّا كان يتخبّط فيه. لقد بدأت الحرب عام 1975 بتأييد سياسيّ شعبيّ للأحزاب والميليشيات شرقاً وغرباً، وذلك نتيجة الاعتقاد بصدقيّة طروحات التغيير والإصلاح التي أعلنت عنها هذه القوى، أو في ترويجها الدعائيّ بأنّها تدافع عنه وعن أمنه. وهذا ما جعل «الشعب»، هنا وهناك، يُبدي تأييده للقوى الميليشياويّة في حيّزه الجغرافيّ الطائفيّ، وبالتالي يدفع فاتورة الحرب من دمه وماله وطموحاته. كما أنّ المبادرات المحلّيّة والخارجيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة أسهمت إلى حدٍ كبيرٍفي جعل المواطن يعتقد أنّ هذه الجهود كفيلة في إخراج لبنان من محنته. وعندما لم يحصل ذلك، لأنّ مصالح كلٍّ من «الداخل» و«الخارج» كانت متداخلة بمشاريع عبّر عنها العنف المستشري، أُصيب المواطن اللبنانيّ بالإحباط، وبدأ يتحدّث عن مؤامرة قدريّة لا يمكن أن يفلت منها، ما قوّى عنده شعور العجز واليأس، ودفعه بالتالي إلى السكينة والإذعان أو إلى الهجرة. يُضاف إلى ذلك، أنّ الفرز الطائفيّ والتموضع السياسيّ، جعل جمعيّات المجتمع المدنيّ والهيئات الشعبيّة الرافضة للحرب، ومنها «الاتحاد العمّاليّ العامّ»، على سبيل المثال، عاجزة عن التعالي على نظام الحرب والخروج على إرادة قادة الميليشيات وأمراء الحرب والمصالح الطائفيّة. أخيراً، لم تتمكّن القوى الرافضة للحرب من أن تصوغ مشروع سلام متكامل، وكلّ ما كانت تريد فعله هو وقف الحرب[271].

4 - الميليشيات والدولة اللبنانيّة: «قرصنة» الاقتصاد والإدارة والقضاء

بدت الصراعات بين الميليشيات والأحزاب في ظاهرها وكأنّها نزاع سياسيّ أو إيديولوجيّ. لكن بعد قليل على اندلاع الحرب، تبيّن أنّ لها وجهاً آخر وهو التنافس الاقتصاديّ لاحتكار الإشراف على الأسواق والمرافق والحركة التجاريّة وعلى عائدات المعابر والمرافئ، والجبايات من مؤسّسات وتجّار، هذا فضلاً عن النهب الذي تعرّضت له المحال والمؤسّسات التجاريّة وخلافها خلال «حرب السنتين». وعلى الرغم من التنافس المعلن، ساد توافق وتعاون فوق السياسة والطائفيّة والمذهبيّة بين ميليشيات الصفّ الواحد أو بين الميليشيات المتقاتلة، بسبب تداخل شبكات المصالح في ما بينها. ويظهر هذا بوضوح في عمليّات وقف إطلاق النار، وفي نهب الأسواق في وسط بيروت ومرفئها، وفي نقل المخدّرات والبضائع بين المنطقتين الشرقيّة والغربيّة، وفي تحصيل الأموال من التجار والاستحواذ على عائدات الدولة أو المتاجرة بالسلع الحياتيّة، وأخيراً في «قرصنة» إدارات الدولة وقضائها.

– مكوّنات الاقتصاد الميليشياويّ

ارتكز الاقتصاد السياسيّ الميليشياويّ في الدرجة الأولى على مصادرة اختصاصات الدولة في تحصيل الضرائب وجباية الرسوم الجمركيّة والعقاريّة والتجاريّة، واستيفاء رسوم الكهرباء والمياه، وفرض الضرائب على الأنشطة الخدماتيّة والترفيهيّة، كالمرافئ والنقل العامّ والسفر إلى الخارج، وسير المركبات على الطرقات، والمقاولات، وقطاعات السينما والمطاعم والملاهي، فضلاً عن التهريب والمضاربة على العملة الوطنيّة، واحتكار السلع وبيعها بأسعار مرتفعة، وبيع السلع المدعومة من قبل الدولة أو إعادة تصديرها، وفرض الأمن بالقوّة، ومصادرة إرادة المواطنين القاطنين في مناطق سيطرتها، أو تهديد سلامة القاطنين في «المناطق المعادية» - كلُّ ذلك تحت ستار الحرب والصراع السياسيّ والإيديولوجيّ.

لقد علّق أحد قادة الميليشيات على ما كان ظاهراً ومخفيّاً من صراعات بين الميليشيات، بأنّ بعضها كان يتعاطف مع بعضها الآخر في الطرف «الآخر» من أجل مصالح ماليّة وعمليّات الاتجار بالأسلحة والسلع المعيشيّة. وأعطى هذا القائد مجموعة «الحنش» التي كانت تابعة لميليشيا «حزب الوطنيّين الأحرار» في محلّة عين الرمّانة مثالاً على ذلك. فقال إنّها تحالفت مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، واضطرّت بسبب ذلك للانتقال إلى بلدة جديتا البقاعيّة حيث أحد مراكز المنظّمة[272]. ولأسباب ماليّة، وهو تحقيق أرباح كبيرة، سمحت «القوّات اللبنانيّة» بين عاميّ 1985 و1987 لبضع مئات من المقاتلين الفلسطينيّين بالعبور إلى المنطقة الغربيّة عبر «مرفأ جونيه» للاشتراك في «حرب المخيّمات» ضدّ «حركة أمل» الشيعيّة. ومن أجل الكسب الماديّ أيضاً، استقدمت «القوّات اللبنانيّة» النفايات السامّة عام 1987 المهرّبة من الخارج، وخصوصاً من إيطاليا على متن الباخرة «زنوبيا»، وجرى طمرها في الأراضي اللبنانيّة بين الجبل والساحل[273].

كما كشف أحد الباحثين في حرب لبنان أنّ اجتماعات اللجان الأمنيّة أو لجان الارتباط في «ميدان سباق الخيل» قرب «الخطّ الأخضر» في المتحف من أجل وقف إطلاق النار، كانت تتحوّل إلى مقايضة السلع الحياتيّة بين الميليشيات، وإصلاح الخدمات في البُنية التحتيّة من شبكات الكهرباء والمياه، وتحصيل الشيكات، من دون رصيد، التي كان يحرّرها بعض التجار والأشخاص، تهرّباً من دفع الضرائب والجمارك المستحقّة عليهم للميليشيات المهيمنة في المنطقة الأخرى[274]. وقد تقدّمت المتاجرة

بالسلعة الحياتيّة وتحصيل الشيكات من دون مؤونة على قضايا الخدمات العامّة التي كان المواطن في أمسّ الحاجة إليها. فمن أصل 23 تاجراً مستطلَعاً، أفاد 7 منهم، 6 في بيروت الشرقيّة و1 في بيروت الغربيّة، أنّهم اضطرّوا إلى اللجوء إلى الميليشيات لتحصيل شيكات من دون مؤونة. وصرّح 3 منهم أنّهم دفعوا أكثر من 10% من قيمة المبالغ المستحقّة على الغير في المنطقة الأخرى إلى الميليشيا التي عملت على «تحصيلها». وأفاد خمسة من المستطلَعين أن الميليشيات التزمت بوعودها في تحصيل المبالغ المستحقّة. كما أفاد التجار السبعة أنّهم شعروا أنّ هناك «تعاوناً» بين ميليشيات الشرقيّة والغربيّة في هذا المجال[275]. وهناك حادثة إخراج أحد التجار ما استورده من سلع من المرفأ من غير أن يدفع الأتاوة المقرّرة، وعبر بها حاجز الكفاءات إلى المنطقة التي يسكنها، فطُرق بابه ليلاً وطُولب بالمستحقّ عليه، فدفع مكرهاً، ليجري بعد ذلك اقتسام المبلغ بين الميليشيات في المنطقتين[276].

كانت إدّعاءات الميليشيات بأنّها تحترم الدولة ولا تسعى إلى منافستها في سلطاتها ومهامها، تتناقض على أرض الواقع، سواء أكانت في الغربيّة أو في الشرقيّة، فعملت جميعها على انتحال صفة الدولة، ولاسيّما فيما يتعلّق بالضرائب والاستيلاء على عائداتها. وفي هذا المجال، سارت الميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع في ثلاثة اتّجاهات: الاستيلاء على المداخيل العامّة للدولة وعلى إيراداتها، والإشراف على مرافقها، وتطوير أنشطة اقتصاديّة موازية وسوق سوداء؛ وافتراس الإدارة اللبنانيّة؛ وممارسة ما سُمِي بـ «القضاء الميليشياويّ».

بالنسبة إلى الاقتصاد السياسيّ الميليشياويّ، فقد مرّ بمرحلتين: الأولى خلال «حرب السنتين»، حين عمدت الميليشيات إلى نهب الأسواق والمرافئ والمؤسّسات التجاريّة أو فرض الرسوم عليها؛ والثانية، عندما أخذت تستحوذ على إيرادات الدولة اللبنانيّة وتُضارب بالليرة اللبنانيّة وتُتاجر بالسلع الحياتيّة، فضلاً عن فرض الضرائب والرسوم والقيام بالتهريب والاتجار بالممنوعات.

ومن خلال الإمساك بمفاصل الاقتصاد اللبنانيّ، انحرف قادة الميليشيات والأحزاب، من سياسيّين وعسكريّين وقوى الأمر الواقع، عمّا زعموا أنّه النضال من أجل المبادئ والعدالة، وما أطلقوه من دعوات إلى الإصلاح، ليتحوّلوا إلى شريحة اجتماعيّة جديدة مهيمنة عبارة عن رجال أعمال كبار يشكّلون «هولدينغ» ميليشياويّ - طوائفيّ تتبعه مؤسّسات للماليّة والجباية والمحاسبة والتدقيق، تشبه

إلى حدّ بعيد وزارة الماليّة من ناحية اعتماد أصول المحاسبة والتسلسل الهرميّ الإداريّ. فعلى سبيل المثال، أوجدت «الجبهة اللبنانيّة» جهازاً موحّداً أسمته «الماليّة المشتركة» من أجل جباية «الضرائب»، فيما أقامت «الإدارة المدنيّة في الجبل» التابعة لـ «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» جهازاً مماثلاً أطلقت عليه اسم «الجهاز الماليّ» ثمّ بعد ذلك اسم «المكتب الماليّ». وكانت الجبايات تتمّ غالباً بموجب إيصالات ماليّة خاصّة[277].

وفي عام 1983، ذُكر أنّ الأنشطة غير المشروعة التي كانت تقوم بها الميليشيات وقوى الأمر الواقع أمّنت 100 ألف وظيفة[278]. وذكرت جريدة «السفير» أنّ "أمراء الحرب» (= زعماء الميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع) يغتنون، فيما الشعب يزداد فقراً"[279]. لقد ضاعف بشير الجميّل أثناء فرض سلطته على «الكانتون المسيحيّ» بين عاميّ 1978 و1980، الرسوم على البنزين وعلى فواتير المطاعم والملاهي الليليّة، والكازينوهات المحظورة، والمعاملات العقاريّة. وفرض أيضاً غرامة سكن وفق حجم المسكن. وفي حينه، سيطر 11 عضواً في «حزب الكتائب اللبنانيّة» على 42 شركة ومصرفاً، ملكيّة أو إدارة، ومن هذه الشركات 4 أميركيّة وواحدة فرنسيّة، كما وضع اليد على «كازينو لبنان»، ولا سيّما «صالة القمار»، وأسّس شركة «سونابور» لإدارة «مرفأ بيروت»[280]. وفي عام 1988، قُدّرت مكاسب «القوّات اللبنانيّة» من الرسوم المفروضة على «كازينو لبنان» الذي وقع تحت سيطرتها بـ 20 مليون ليرة لبنانيّة شهريّاً، ومن رسوم العبور على حاجزيّ البربارة والمونتفردي بـ 15 مليون ليرة، و10 ملايين ليرة من الضرائب على الوقود. كما استوفت 40 دولاراً أميركيّاً عن كلّ تذكرة سفر إلى لارنكا، و20 ألف ليرة عن كلّ طنّ طحين مستورد، و18 ألف ليرة عن كلّ طنّ مازوت، و20 ليرة عن صفيحة البنزين. إضافة إلى ذلك، كانت المؤسّسات والشركات في المناطق المسيحيّة تؤدّي إلى «القوّات اللبنانيّة» ضرائب تتراوح ما بين 2% - 3% من قيمة ناتجها، في حين كانت دور السينما والمطاعم تُحمّل على التوالي زبائنها ضريبة إضافيّة تبلغ 2% و4% لحساب «القوّات اللبنانيّة»[281]. وحصلت «القوّات» على مورد آخر لها من خلال اشتغالها في حقل الأعمال. فأسّست شركة للنقل يديرها مكتب الخدمات العامّة، واستوفت الرسوم على السيّارات في دوائر تسجيل السيّارات (الميكانيك)، وقُدّرت مكاسب الميليشيات من جباية الرسوم فقط من مختلف المناطق بـ 150 مليون دولار أميركيّ سنويّاً[282].

وفي المقابل، أنفقت «القوّات اللبنانيّة» ملايين الدولارات على الميليشيا التابعة لها. وروى روجيه ديب، الشخصيّة الثانية في «القوّات اللبنانيّة»: أنّ التنظيم أنفق عام 1989 مبلغ 40 مليون دولار أميركيّ على تجهيز الميليشيا والرواتب[283].

فضلاً عن ذلك، أنشأت الميليشيات مكاتب لمراقبة الحركة في الدوائر العقاريّة، مهمّتها تحصيل الجبايات على معاملات بيع الأراضي والأملاك وحصر الإرث وانتقاله. وما يقال عن «القوّات» ينطبق على الميليشيات «الوطنيّة» التي استغلّت حيّزها الجغرافيّ أو المذهبيّ لوضع اليد على المرافق والاستيلاء على الإيرادات الرسميّة وفرض الخوّات على القطاعات الإنتاجيّة والماليّة. ومن دون أيّ رادع أخلاقيّ وحسّ وطنيّ، عمدت الميليشيات كلّها إلى الاستيلاء على المساعدات الغذائيّة التي كانت ترسلها المنظّمات الدوليّة والإنسانيّة إلى لبنان.

لقد أدّت إعادة توزيع الدخل لمصلحة الميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع إلى بروز قوى سلطويّة ماليّة كانت مهمّشة قبل الحرب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبح جوزيف عبود، وكان مرافقاً لكميل شمعون، بين ليلة وضحاها «ملكاً» لمرفأ ضبيّه، فيما تحوّل «بقّال» هو طعمه طعمه، إلى «ملك السجائر» المهرّبة[284]. وهذا ينسحب على صغار أفراد الميليشيات على الحواجز. لقد كشف أحد هؤلاء في المنطقة الغربيّة عمل عند حاجز البربير - المتحف عن المكاسب الماديّة التي كان يحقّقها مع رفاقه على الحاجز كما يلي: **«سرعان ما انخرطنا سريعاً في «اقتصاد» الحرب الجاري هنا. حصّة لا بأس بها من الخضار، فخذ خروف، عمولة على قطع الغيار، ضريبة على الشاحنة، أعداد مجانيّة من مجلّة الشبكة ومن جرائد كلّ صباح. إكراميّة من سعاة البنوك، وإكراميّة أخرى من التجّار والمقاولين. ولا أنسى أن أخبركم ما كنّا نتقاضاه من أصحاب بيوت المنطقة: مبالغ رمزيّة مقابل التعهّد بحماية الشقة، أي أن لا نصادرها، أو أن لا نستعملها لإطلاق النار أو نستولي على أثاثها. كانوا يأتون أيّام الهدنة لتفقد منازلهم، و... يشكروننا»**[285].

كان هذا الحراك العموديّ غير الطبيعيّ يجد تبريراً على الدوام، بعدما تأثّرت القيم الأخلاقيّة وتغيّرت مضامينها وتفشّت ظاهرة الربح السريع تحت شعار «ما يحقلّي وصحلّي»، وتعمّقت النزعة الفرديّة وظاهرة «الأنا» وتأمين الذات بيولوجيّاً، فأضحى **«الاحتيال مشروعاً والاحتكار شطارة والمتاجرة بالرغيف خفّة والتهريب ذكاء تجاريّ (كذا)»**، على حدّ قول فاطمة بدوي[286]. وبكلمات فردريك معتوق، أصبح المال

«مدار الأفكار العامّة، والحاجة الماسّة إليه جعلت الجميع يعيدون تأهيل بنيتهم المعرفيّة على أساسه، حفاظاً على بقائهم»[287]. أمّا العمل المنتج المنخرط في مسار اجتماعيّ، فأُطيح به لصالح عمل طفيليّ غير اجتماعيّ أو أخلاقيّ يقوم على «الأنا».

تركّزت إعادة توزيع المداخيل من خلال «السوق السوداء» وزراعة الحشيشة والاتجار بالمخدّرات، أو توفير العمل في الجهازين العسكريّ والإداريّ للميليشيات. وقُدّر عدد اللبنانيّين المنخرطين في زراعة المخدّرات وتصنيعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحوالى مليون شخص[288]. وكان بإمكان المرء خلال الثمانينات أن يُلاحظ انعكاس الاتجار بالمخدّرات على الوضع الاجتماعيّ للمنخرطين في هذه العمليّة وفي تبييض الأموال، وذلك من خلال إعادة توظيف الأرباح في المحال والشركات والمضاربة العقاريّة وتشييد الفيلات التي انتشرت في البقاع.

بناءً على ماسبق، أدّت الممارسات غير المشروعة بأشكالها كافة، وخصوصاً تحوّل لبنان إلى بؤرة لتصنيع المخدّرات وتهريبها وخطف الأجانب، إلى جعل سمعة اللبنانيّين في الخارج في الحضيض. فأضحوا إرهابيّين وتجّار مخدّرات في نظر العالم. وبعدما كان اللبنانيّ في السابق يلقى معاملة محترمة في الخارج، أصبح يُعامل معاملة سيّئة ويتعرّض للتفتيش الدقيق والإهانة في المطارات الدوليّة.

– الميليشيات والمخدّرات: اللبنانيّون منتجون وموزّعون ومستهلِكون

أدّى تغييب الدولة ومؤسّساتها وأجهزتها، وفي المقابل صعود الميليشيات والأحزاب كقوى بديلة منها، إلى تفشّي قيم الربح السريع والسوق السوداء والاتجار بالممنوعات. وكان لبنان قد عرف في فترة ما قبل الحرب، ظاهرة زراعة الحشيشة والاتجار بها خارج لبنان. لكنّ ذلك ظلّ محصوراً، في ضوء تمكّن الدولة اللبنانيّة من فرض سيادتها على شعبها وعلى كلّ أراضيها. وبفقدان الدولة هذه السيادة، بدأت قوى الأمر الواقع تنتج أنواعاً من المخدّرات لم يعرفها لبنان في السابق.

خلال العامين 1984 و1985، تأسّست في البقاع وبيروت مصانع سرّية لإنتاج الهيروويين[289]، يقوم عليها مختصّون إيرانيّون وأتراك وأكراد. وفي عام 1987، أحصى الأب بنوا سكّر تسعة معامل لتصنيع المخدّرات في لبنان وتحويل الخشخاش، الذي راجت زراعته منذ عام 1981 [290]، إلى هيروويين. ووفق تقرير للأمم المتّحدة، وُجد في البقاع وحده عشيّة انتهاء حرب لبنان 10 معامل تتولّى تحويل الأفيون إلى هيروويين[291].

ومن ضمن هذه المعامل، كانت ثلاثة منها في مدينة زحلة. ووفق «كاريتاس»، وُجد في لبنان عشيّة انتهاء الحرب 17 معمل مخدّرات، و500 «مطبخ» هيروويين و90 مختبراً، و50 نوعاً متداولاً من المخدّرات[292]. وفي عام 1985، تمّ تصدير 2,500 كيلو غرام من الكوكايين، فيما انحصر الاستهلاك المحليّ بـ: 350 - 400 كيلو غرام[293]. وخلال الفترة بين عاميّ 1986 و1987، راوحت أسعار كيلوغرام الواحد من الأفيون ما بين 400 إلى 500 دولار أميركيّ[294].

وبازدهار صناعة المخدّرات، تحوّل لبنان إلى ملتقى للمهرّبين وإلى مركز لتجميع المخدّرات القادمة من تركيا وإيران والشرق الأقصى، تمهيداً لتهريبها إلى أسواق أوروبا والولايات المتّحدة وأوستراليا والدول العربيّة. لقد اشتغلت الميليشيات والزعامات بتصنيع كلّ أنواع المخدّرات وتهريبها[295]. ووفق وينسلو، قامت شراكة بين آل فرنجيّة والقوّات السوريّة بين عاميّ 1975 و1983 لتصدير كميّات كبيرة من الحشيشة من وادي البقاع[296]. وفي عام 1988، أُلقي القبض في فرنسا على عضو في «القوّات اللبنانيّة» هي ماري اللقّيس بتهمة تهريب 40 كيلوغراماً من الهيروويين من لبنان إلى ذلك البلد[297]. وذكر الباحث حسّان مخلوف، أنّ 70% من المخدّرات المصدّرة من لبنان، كانت تأخذ طريقها عبر المرافئ غير الشرعيّة التي كانت تحت سيطرة الميليشيات اللبنانيّة، بينما تأخذ نسبة 20% منها طريق البرّ ونسبة 10% تُشحن جوّاً[298]. وتحدّثت جريدة «النهار» عن أنشطة عصابتين أُلقي القبض عليهما، عملتا طوال حرب لبنان على تهريب الهيروويين وحشيشة الكيف: الأولى إلى الولايات المتّحدة وأوستراليا عبر «مطار بيروت الدوليّ» بوساطة حقائب مقعّرة تُجهّز في شاليات وفيلات في فاريّا وفقرا وعيون السيمان، وجميع أفرادها أعضاء في «القوّات اللبنانيّة». أمّا الثانية، فكانت تتولّى التهريب إلى الولايات المتّحدة وكندا وفرنسا وإسبانيا وهولندا بوساطة أحزمة مخدّرات تُشدّ حول أجساد المهرّبين، أو في حقائب مقعّرة، ويتقاضى المهرّب ما بين 10 آلاف دولار و25 ألف دولار أميركيّ عن كلّ عمليّة[299].

يُبيّن الجدول (120) تطوّر مساحة الأراضي المزروعة بالحشيشة والخشخاش بين عاميّ 1984 و1990، بالتزامن مع فقدان الدولة اللبنانيّة سيادتها على أجزاء كثيرة من أراضيها. ففي عام 1984، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحشيشة 15 ألف هكتارٍ، ارتفعت بعد «انتفاضة 6 شباط 1984» من 20 ألف هكتار عام 1985 إلى 26 ألف هكتارٍ عام 1986، وإلى 52 ألف هكتار عام 1987. أمّا مساحة الأراضي

المزروعة بالخشخاش، فارتفعت من 250 هكتاراً في عام 1985 إلى 370 هكتاراً بعد عامين على ذلك التاريخ. ويُشير الجدول إلى الكمّيات المنتجة من المادّتين، الحشيشة وزيتها، وإلى إنتاج الأفيون والهيروين.

جدول (120) مساحات الأراضي المزروعة بالحشيشة والخشخاش في لبنان والكميّات المنتجة خلال الحرب[300]

الحشيشة			
السنة	المساحات المزروعة بالحشيشة	الكمية المنتجة	الكمية المنتجة/ زيت الحشيشة
1984	12,500 هكتار		
1985	20,000 هكتار	490 طناً مصنّعاً	1,650 كلغ
1986	26,000 هكتار	520 طناً مصنّعاً	2,180 كلغ
1987	52,000 هكتار	1,040 طناً مصنّعاً	4,360 كلغ
الخشخاش			
السنة	المساحات المزروعة بالخشخاش	الكمية المنتجة أفيوناً	الكمية المنتجة هيروين
1985	259 هكتاراً	3,100 كلغ	270 كلغ
1986	370 هكتاراً	4,300 كلغ	380 كلغ
1987	740 هكتاراً	8,600	760 كلغ
1989	9,000 هكتار*		
1990	8,700 هكتار*		

(*) بهجت جابر، «300 قضوا بالمخدّرات في سنة والمطلوب قانون عقوبات رادع»، في: النهار 18 تموز1993.

وفي عام 1985، شغلت الأراضي المزروعة بالحشيشة نسبة 10% من مجموع الأراضي الزراعيّة، وبلغت قيمة هذه الزراعة 16% من الإنتاج الزراعيّ، في حين أنّ القمح والحبوب والتبغ والشمندر السكّريّ لم تشكّل معاً سوى 2% من قيمة هذا الإنتاج[301]. كان دونم الحشيشة الواحد يعطي مردوداً وسطيّاً قدره 69 ألف ليرة لبنانيّة، مقابل دونم القمح الذي يعطي مردوداً بحوالى 2,500 ليرة[302]. وكما ذكرنا، بلغ عدد المستفيدين من هذه الزراعات «غير الشرعيّة» بصورة مباشرة أو غير مباشرة حوالى مليون نسمة[303]. من هنا، نفهم لماذا جرى التحوّل نحو زراعة الحشيشة

والخشخاش وإقلاع المزارعين عن الزراعات الاستهلاكيّة. ومنذ عام 1990، حصل انخفاض مفاجئ في مساحات الأراضي المزروعة بالممنوعات، بعدما ضغطت الولايات المتّحدة على سورية من أجل ذلك. فأدّى ذلك إلى حدوث أزمة اقتصاديّة في أوساط المزارعين.

كانت الظاهرة الأكثر خطورة هي رواج زراعة الحشيشة «على المكشوف» وتجارة المخدّرات وتصديرها وتعاطيها. وعلى الرغم من أنّ نسبة استهلاك كلٍّ من الحشيشة والهيروين في السوق اللبنانيّة لم يتجاوز 2%[304]، و4% تبعاً للأب بنوا سكّر[305]، و5% تبعاً لعلي حرب[306]، فقد انتشر تعاطي هذه المادّة بسرعة في أوساط الناشئة وأفراد الميليشيات، وسط تحذير جهات مختصّة[307].

عشيّة اندلاع الحرب، تحدّثت تقارير إحصائيّة عن انتشار الإدمان بين أوساط العاطلين عن العمل وبين العمّال والسائقين والمزارعين[308]. وخلال الحرب، تهيّأت كلُّ الظروف لازدياد نسبة تعاطي المخدّرات في لبنان، نظراً إلى الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة السائدة. لقد قدّرت إحدى الدراسات أنّ الإدمان بين العاطلين عن العمل قد ازداد من 35% في عام 1975 إلى 84% في أواخر الثمانينات[309]، ممّا دلّ على ارتباط وثيق بين الإدمان والعطالة عن العمل وبين الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وكان الشيء الخطير هو انتشار الإدمان في أوساط الناشئة والتلامذة، بعدما تحوّل لبنان من منتج للمخدرات إلى مستهلك لها.

قُدّر عدد المدمنين لكلٍّ أنواع المخدّرات في لبنان حتّى أيلول 1980، ومن ضمنها مخدّر الهلوسة (LSD)، بـ 90 ألف شخص[310]. وفي استطلاع ميدانيّ لـ 6 مدارس في المنطقة الشرقيّة، تبيّن لجريدة «العمل» أنّ نسبة الإدمان بين التلاميذ بلغت 17%[311]. وبعد سبع سنوات على ذلك التاريخ، قدّر الأب بنوا سكّر عدد اللبنانيّين الذين يتعاطون المخدّرات حتّى كانون الثاني 1987 بـ 266 ألف شخص، أيّ نسبة 10.6% من سكّان لبنان المقيمين[312]. من ضمن هؤلاء، أكثر من 3 آلاف طفل ما بين 10 سنوات - 12 سنة. وخلص الباحث المذكور إلى أنّ نسبة المدمنين من الذكور بلغت 82% ومن الإناث 18%[313]. وعلى كلٍّ حال، تبدو الأرقام التي أوردها بنوا سكّر مبالغ فيها، فجميع المصادر التي اطلعنا عليها، تقدّر عدد المدمنين بأقلّ من 90 ألفاً[314]. وفي استطلاع ميدانيّ آخر للباحث نفسه شمل ألف طالب جامعيّ وثانويّ أُجري عام 1987 (جدول 121)، وجد سكّر أنّ تعاطي المخدّرات كان متفشّياً بينهم، وأنّ أعلى نسبة من المدمنين

كانت من الفئة العمريّة بين 24 سنة و27 سنة، تليها فئة 16 - 19 سنة. وخلص إلى أنّ نسبة من يتعاطون الحشيشة هي 63.7%، فيما تعاطت نسبة 36.3% من العيّنة الأفيون والمورفين والهيرويين والكوكايين والمخدّرات المصنّعة[315].

جدول (121) تفشّي ظاهرة تعاطي المخدّرات بين الطلاّب الثانويّين والجامعيّين[316]

المخدّرات/ الأعمار	سنّ 16 - 19	سنّ 20 - 22	سنّ 24 - 27	المجموع
حشيشة	210	198	229	637
أفيون مورفين هيرويين	17	34	56	107
كوكايين	14	37	38	89
مخدّرات مصنّعة	19	51	97	167
المجموع	**260**	**320**	**420**	**1,000**

وقد لا تختلف تقديرات بنوا سكّر كثيراً عن إحصاءات أخرى أوردها علي حرب، اعتبرت أنّ نسبة 76% من المدمنين اللبنانيّين كانوا الفئة العمريّة ما بين 20 سنة و35 سنة، وإنّ نسبة الذكور بينهم بلغت 89%. وربطت الدراسة نفسها بين المستويين الطبقيّ والثقافيّ وظروف العمل والحالة الاجتماعيّة ونسبة الإدمان، فلاحظت أنّ نسبة 70% من المدمنين كانوا من الطبقة المتوسّطة، ونسبة 20% منهم من الطبقة الفقيرة، فيما لم تتجاوز نسبة الأغنياء الـ 10%. وتبيّن أيضاً، أنّ نسبة 70% من المتعاطين تدنّى مستواهم العلميّ عن البروفيه، فيما كانت نسبة 84% منهم من العاطلين عن العمل، و72% من العزّاب. كما جاء أنّ 80% من المدمنين تعاطوا الهيرويين[317].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا هذا التهالك على المخدّر؟

لا شك أنّ الحرب اللبنانيّة وتلاشي سلطة الدولة في المراقبة والمكافحة، كانت عاملاً مهمّاً في انتشار المخدّرات. لكنّ الأسباب الاجتماعيّة لعبت دوراً مهمّاً في هذا المجال، من تفكّك أسريّ واضمحلال سلطة الأهل على التوجيه، وتراجع الدور التربويّ للمدرسة، والتأثّر بثقافة الحرب وقيمها، والأسباب النفسيّة والعاطفيّة، والقلق على المستقبل الغامض، والوضع الاقتصاديّ المتدهور، والتهجير، والمحيط المهنيّ، والبطالة، والتفتيش عن اللذّة، والحشريّة بمعرفة الجديد واستكشافه، والفراغ

الروحيّ، ونقص المثُل، ورغبة الميليشيات وقوى الأمر الواقع في تحقيق الأرباح الضخمة، كانت وراء انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.

لقد خلص الدكتور محمد شهاب وآخرون إلى النتائج نفسها تقريباً، فأكّدوا في دراسة ميدانيّة لهم صدرت عن «المركز التربويّ للبحوث والإنماء» عام 1987 حول «ظاهرة تعاطي المخدّرات في لبنان»، والتي شملت 32 معهداً وكلّية تابعين لخمس جامعات، أنّ نسبة 20.75% من الطلاّب كانوا يتعاطون المخدّرات. ووفق دراسة أخرى، فإنّ نسبة المدمنين من مجموع طلاّب الجامعات من الجنسين بلغت 37%[318]. لقد اعترف أفراد مراهقون من الميليشيات تعاطوا المخدّرات بأنّهم استخدموا أنواعاً مختلفة منها لتخدير إحساسهم بأهوال الحرب[319]. ووفق الدكتور أنطوان بستاني، أحد الأطبّاء المهتمّين بعلاج المدمنين في حينه، فإنّ أكثر المدمنين كانوا من الميليشيات أو الذين سبق لهم وعملوا معها. وصرّح بأنّ أوّل مريض مدمن عالجه، كان طفلاً في الثالثة عشر من العمر[320]. وبالطبع، كان لا بد في ظروف الحرب والأوضاع المعيشيّة وما طرأ من تغييرات في حال الأسرة اللبنانيّة، أن يتعرّض الأطفال والشباب والتلاميذ والطلاّب إلى فخّ المخدّرات. فهناك أُسرٌ بكاملها تعاطت المخدّرات.

روى تلميذ في سنّ الثانية عشرة من العمر أنّ تعاطيه الحشيشة يعود إلى ترغيب صديقه له، فقال: **«أدخَلها إلى المدرسة صديق في صفّي يزرعها والده قرب المنزل. وقال لي إنّ الحشيشة رائعة فهي تُشعِر بإحساس غريب ولذّة مدهشة. أوّل مرّة شمّيتها ومن ثمّ أعطاني سيجارة فيها حشيشة وأنا كنت أرى أبي يدخّن دائماً وبكثرة وهو بصحّة جيّدة. فاعتبرتها غير مضرّة وبتّ أوزّعها بدوري على أصدقائي في الصفّ»**. وعزا تلميذ آخر سبب إدمانه على الحشيشة إلى ظروف عائليّة، فقال: **«تعاطيت المخدّرات بعمر 15 سنة لأنّ علاقة أمّي وأبي سيّئة للغاية، وكنت فشّة خلق الثنين، ولم أجد ملاذاً إلّا بهذه السموم التي عرّفني إليها صديق لي»**[321].

ما هي المكاسب التي حقّقتها الميليشيات من وراء «انفلات» المخدّرات؟

حقّقت الميليشيات من تجارة المخدّرات (مستوعب ونقطة عبور) ما بين نصف مليار دولار ومليار دولار أميركيّ سنويّاً، و2.5 مليار دولار تبعاً لمصادر أخرى[322]. ووفق تقارير أميركيّة، رعى «حزب الله» في البقاع تصنيع الأفيون الأساسيّ (الأفيون باز) القادم من آسيا الوسطى عبر تركيا وسورية[323]. أمّا إنتاج الحشيشة، فبلغ حوالى 900

طنّ عام 1986.[324]. وفي الأعوام الأربعة: 1988، 1989، 1990 و1991، بلغت المداخيل من الحشيشة والأفيون والهيروويين على التوالي ما يلي: 987 مليون دولار، و1,225 مليون دولار، و2 مليار دولار، و3 مليارات دولار[325]. وتبعاً لحسّان مخلوف، بلغت الأرباح من تجارة المخدّرات عام 1990 (2.9) مليار دولار، لم يحصل الفلّاحون سوى على نسبة 3.4% من أرباحها (100 مليون دولار أميركيّ)، والكيميائيّون على أقلّ من 7% (200 مليون دولار)[326]، وتوزّعت النسبة الباقية على السماسرة والتجّار والمهرّبين المحلّيين والدوليّين. وبقي من هذه العائدات نسبة 15% في لبنان، واستثمر الباقي في البلدان المستهلِكة للمخدّرات، في تجارة الأسلحة، أو جُمّدت الأرباح في المصارف الخارجيّة وبخاصّة السويسريّة[327]. وبلغ حجم اليد العاملة في مجال المخدّرات عام 1990 نحو 50 ألفاً[328].

والجدير بالملاحظة، أنّ الاتجار بالمخدّرات (زراعة وتجارة وتصديراً وحماية) استلزم تركيب شبكات تهريب مختلطة طائفياً، بعيدة عن خلافات الإيديولوجيّات والخصومات السياسيّة والمذهبيّة، تتوافق فيما بينها على هذا الربح غير المشروع. وكشفت صحيفة «النهار»، أنّ من بين الموقوفين في قضايا تهريب المخدّرات في الخارج، فلسطينيّ وشخص من آل حميّة، مما يدلّ على أنّ المصالح، فوق الطائفيّة، كانت تجمع بين الميليشيات لأيّة طائفة أو منطقة أو منظّمة انتموا[329]، فلا يعود الفلسطينيّ «غريباً» ولا المسلم «عدوّاً». وفي بعض الأحيان، كانت الميليشيات تتولّى رعاية عمليّات التّهريب مباشرة. على عكس ذلك، كانت تتقاضى الرسوم على انتقال المخدّرات عبر حواجزها. وفي سهل البقاع، كانت زراعة الحشيشة تتمّ على أيدي الشيعة هناك، فيما تولّى مسيحيّون أو مسلمون سُنّة نقلها إلى المنافذ البحريّة أو الجويّة، ثمّ يقوم مواطنون مسيحيّون بتهريبها إلى خارج البلاد[330].

– المرافئ غير الشرعيّة: بؤر التهريب والخيرات

لقد عالجنا جانباً من المرافئ غير الشرعيّة في الفصل التاسع من الكتاب في سياق الحديث عن اللامركزيّة الاقتصاديّة، وسوف نكتفي هنا بمعالجة المكاسب التي حقّقتها الميليشيات وقوى الأمر الواقع، جرّاء إدارة المرافئ غير الشرعيّة والإشراف عليها، و«تقاطع» المصالح بينها وبين التجّار، وحرمان خزينة الدولة من إيراداتها الشرعيّة[331].

كانت المرافئ غير الشرعيّة تقدّم «تسهيلات» (= تخفيضات) جمركيّة للتجّار والمستوردين تصل نسبتها إلى 25% من قيمة الرسوم الجمركيّة الرسميّة[332]. وكان هناك نوعان من الرسوم: رسم مقطوع على المستوعب (الكونتينر)، مهما كان نوع البضاعة، وتتراوح قيمته ما بين 5 آلاف ليرة و20 ألف ليرة لبنانيّة تبعاً لحجم المستوعب. أمّا الرسم الثاني، فكان نسبة مئويّة تقدّر بين 5% و10% من قيمة البضاعة الواردة في غير المستوعب (صناديق ورزم وشنطات وبالات) تحصّل كرسوم جمركيّة. وبما أنّ الرسوم الجمركيّة الشرعيّة على الأدوات المنزليّة والكهربائيّة راوحت ما بين 22% و49% من قيمة البضاعة، فقد سبّبت الفروق الواسعة بين الرسوم الشرعيّة (الجمارك) وتلك المستوفاة غير الشرعيّة، تحوّل التجار المستوردين إلى المرافئ غير الشرعيّة.

وعلى الرغم من انقسام المناطق على بعضها بعضاً، وقيام الحواجز والمعابر، فقد تولّت الميليشيات المهيمنة على المرافئ غير الشرعيّة، تأمين وصول البضائع إلى تجّار في مختلف المناطق، عبر المعابر وبوساطة قوى مسلّحة تابعة لأكثر من فريق، وذلك انطلاقاً من اتّفاق ضمنيّ حيناً ومباشرٍ أحياناً أخرى[333]. وفي هذا السياق، كانت سلعٌ إسرائيليّة المنشأ تصل إلى المرافئ اللبنانيّة غير الشرعيّة ومن هناك يجري إيصالها إلى تجّار محلّيين[334].

إنّ أكبر دليل على رواج «مناخ» اللاشرعية المرفئيّة وتقبّل البرجوازيّة التجاريّة والصناعيّة له بشكلٍ عامّ، هو حركة الإقبال على الاستيراد عبر المرافئ غير الشرعيّة، حيث كانت سفن الشحن تضطرّ للانتظار أيّاماً عدّة قبل الدخول إليها. أمّا تلك الشرعيّة، التي كانت بدورها، بطريقة وبأخرى تحت هيمنة ميليشياويّة، فكانت تُستعمل لاستيراد البضائع التي تقلّ رسومها الجمركيّة عن 1%[335]، مع الإشارة إلى أنّ نسبة كبيرة من السلع كانت تدخل إلى لبنان عبر هذه المرافئ الشرعيّة بطريقة غير شرعيّة (= تهريب). فكانت القوى المهيمنة تعمد إلى تبديل البيانات الجمركيّة في ما يتعلّق بنوع السلع المستوردة وكمّيتها، وذلك للتقليل من الرسوم المتوجّبة عليها[336]. إنّ الأمثلة على ذلك كثيرة، نورد واحداً منها. في عام 1985، دخلت «مرفأ بيروت» كميّة من البُنّ قُدّرت بـ 18 ألف شوال، دفعت رسوماً جمركيّة على أنّها حمّص[337].

وبسبب التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة، خسرت الخزينة اللبنانيّة مبالغ طائلة من عائداتها الجمركيّة، وقد تطرّقنا إلى ذلك في الفصل العاشر من المجلّد. وعلى خطّ

موازٍ مع خسائر الخزينة اللبنانيّة جرّاء المرافئ غير الشرعيّة، لحقت الخسائر بدورها بـ «شركة مرفأ بيروت» جرّاء أضرار الحرب، فبلغت ما يزيد عن 71 مليون دولار أميركيّ[338]. وأدّى التهريب عبر المرافئ غير الشرعيّة، إلى تراجع حركة المرفأ عام 1984 بنسبة 135% عن عام 1983 [339]. وفي عام 1985، بلغت خسائر الشركة 80 مليون ليرة لبنانيّة، ولم تعد بالتالي تستطيع أن تؤمّن سوى ثلث رواتب موظّفيها، ممّا إضطرّها إلى الحصول على سلفات من خزينة الدولة[340]. وعلى كلِّ حال، أدّى تراجع دور المرافئ الشرعيّة إلى فقدان 25 ألف أُسرة عملها في «مرفأ بيروت»[341]. وعلى الرغم من تواجد وحدات للجيش اللبنانيّ فيه، إلّا أنّ هذا المرفق لم يعد في معظم فترات الحرب تحت قبضة الشرعيّة اللبنانيّة، إذ ظلّت الهيمنة الميليشياويّة ظاهرة للعيان.

إنّ تدنّي «الرسوم» الجمركيّة في المرافئ غير الشرعيّة و«التهريب» لم يؤدّيا إلى خفض الأسعار. فالمستوردون والمهرّبون كانوا متهالكين على تحقيق أعلى قدر من الأرباح، في وقت بدأت الأزمة المعيشيّة بعد عام 1984 تطلّ برأسها إلى داخل كلِّ بيت.

كيف سيطرت الميليشيات وقوى الأمر الواقع على المرافئ الشرعيّة وغير الشرعيّة وكيف أدارتها؟

منذ اندلاع الحرب، قامت ميليشيات «الجبهة اللبنانيّة» في تشرين الثاني 1976 بتشكيل جهاز ماليّ موحّد (الماليّة المشتركة) لجباية الرسوم والضرائب الجمركيّة في المرافئ الواقعة تحت سيطرتها، ثمّ توزيع «الريوع» على التنظيمات المنضوية تحت لوائها. وحتّى اغتياله، تمكّن بشير الجميّل من فرض سلطته على «الماليّة المشتركة»، واستخدم توزيع العائدات على التنظيمات وسيلة للإمساك بها. فبُعيد القضاء على ميليشيا «نمور الأحرار»، حصل كميل شمعون على مبلغ مليون دولار أميركيّ من بشير الجميّل، وتعهّد الأخير له باستمرار حصوله على «دخله» من مرفأ ضبيّه[342].

لقد شكّلت عائدات المرافئ غير الشرعيّة المورد الأساسيّ للجبهة اللبنانيّة. في المقابل، لم يكن هناك جهاز ماليّ موحّد في المرافئ الخاضعة لتنظيمات ما سُمّي بالحركة الوطنيّة. كانت كلُّ بؤرة تهريب بحريّة تخضع لجهة مختلفة. فكانت التنظيمات تتنافس في ما بينها على اجتذاب التجار إلى المرافئ الواقعة تحت سيطرتها، وذلك عبر «عروض» أو تعريفات «جمركيّة» مخفّضة. وكانت أهمّ السلع المهرّبة هي: الأجهزة الإلكترونيّة والكهربائيّة والمواد الغذائيّة والطحين والمحروقات والسجائر والمشروبات

الروحيّة والأسلحة. أمّا ما يُصدّر من بضائع إلى الخارج، فكان أهمّها الحشيشة والمخدّرات والسلع المدعومة من قبل الدولة اللبنانيّة. كما كان يُعاد تصدير جزء كبير من الويسكي المستورد إلى لبنان (حوالى 80 ألف صندوق سنويّاً)، إلى الدول العربيّة المجاورة التي تمنع تعاطي المشروبات الروحيّة[343].

ووفق المسؤول عن «الماليّة المشتركة» في «الجبهة اللبنانيّة»، كان هذا الجهاز يتقاضى ربع القيمة الجمركيّة المقرّرة من قبل الدولة على كلِّ أصناف البضائع، عدا المواد الغذائيّة المعفاة من أيّ رسم. وبعد «حرب السنتين»، أصبح «صاحب» مرفأ التهريب يفرض التسعيرة الاستنسابيّة التي يراها مناسبة[344].

كان «حزب الكتائب اللبنانيّة» هو أوّل القوى الميليشياويّة التي وضعت يدها على «مرفأ بيروت» عام 1976 واستغلّت عائداته لتمويل مجهودها الحربيّ. وفي أواخر آذار 1976، قامت ميليشيا «الكتائب» بسرقة منظّمة لمستودعات المرفأ، وعمدت إلى إشعال الحرائق لتغطية فعلتها. وقال مسؤول مارونيّ تعقيباً عمّا لحق بهذا المرفق الحيويّ: «**ليحترق، ليحترق!**»[345]. فهل كان هذا الكلام للدلالة على موقف سياسيّ، أو لإخفاء ما حلّ بالمرفأ من نهب وسرقات؟ لقد قُدّرت خسائر التجار اللبنانيّين والعرب جرّاء الحرائق والنهب والسلب في هذا المرفق بـ 1.5 مليار ليرة لبنانيّة[346]. وما لبث الحزب أن قام بتأسيس شركة «سونابور» بعد دمج شركات التفريغ، ووضع المرفأ تحت إدارته، نقلاً وتفريغاً. ولمنع أيّ تنافس على هذا القطاع المدرّ للأرباح، جرى تشكيل مجلس إدارة للشركة مناصفة بين أصحاب شركات التفريغ المسيحيّين والمسلمين[347]. ومن أصل 120 ألف سهم ظاهرة الملكيّة للشركة، امتلك «حزب الكتائب» 35 ألفاً، وطانيوس سابا، أحد قياديّ الحزب، 15 ألف سهم[348]. ورغم جهود الشركة المذكورة، فإنّ ربع ما كان يستورده لبنان كان يمرّ عبر «مرفأ بيروت»[349]. كما قام «حزب الكتائب» بتأسيس «أكوامارينا»، الذي استُخدم لاستيراد الأسلحة، ووضع يده على «مرفأ جونيه» بصورة غير رسميّة، فيما حصل جميل الجميّل على ترخيص من أمين الجميّل لمرفأ «شرعيّ» قرب ضبيّه. وخضع «الحوض الخامس» الذي كان الأوّل بين المرافئ غير الشرعيّة، بداية إلى سلطة «حزب الكتائب»، ولبشير الجميّل تحديداً، الذي عمل على تمويل إعادة بناء ميليشيا «الكتائب» من خلال فرض رسم 3 آلاف دولار أميركيّ عن كلِّ مستوعب يفرغ بضائعه فيه[350]. وأصبح الحوض بعد انتفاضة 12 آذار 1985 تحت إشراف «القوّات اللبنانيّة»، وكان يؤمّن لها إيرادات

كبيرة، فضلاً عن البنزين والفيول والمواد الغذائيّة[351].

لقد استحوذ «الحوض الخامس» على 50% من مجموع التجارة البحريّة، وكان بإمكانه تفريغ ما بين 8 و12 سفينة في اليوم، وجذب إليه مجموعة من التجّار المسلمين، الذين اعتبروه أكثر أمناً من «مرفأ بيروت» وباقي المرافئ الأخرى غير الشرعية[352]. وباستطلاع المؤلّف آراء 15 تاجراً من أصل 23 في المناطق الشرقيّة والغربيّة، أفاد 9 منهم أنّهم استوردوا سلعهم، مواد غذائيّة وأجهزة، عبر «الحوض الخامس». وصرّح الـ 6 المتبقّون أنّهم كانوا يعرفون أنّ السلع التي كانوا يشترونها من تجّار الجملة في السوق اللبنانيّة تأتي عبر هذا الحوض. وأفاد 5 تجّار من العيّنة المستطلَعة، أنّ إدارة «الحوض الخامس» كانت تأخذ على عاتقها إيصال البضائع إلى أيّة منطقة في لبنان، ومن ضمنها بيروت الغربيّة، وذلك من خلال علاقاتها بميليشيات الشرقيّة والغربيّة على خطوط التماس والمعابر. وهذا دليل آخر على أنّ الميليشيات طوّرت اقتصادها الموازي، وأنّ مصالحها الاقتصاديّة وأرباحها كانت فوق كلّ اعتبار، وفوق الطائفيّة التي كانت تُستغلّ كوقود في الصراع الدائر منذ عام 1975.

وفي عام 1983، قُدّرت العائدات الشهريّة لهذا «الرصيف» (الحوض الخامس) من الرسوم الجمركيّة على السلع والبضائع المهرّبة إلى لبنان، بما يعادل 5 ملايين دولار أميركيّ[353]. ووفق وينسلو، فقد بلغت عائدات «مرفأ بيروت» و«الحوض الخامس» خمسة مليارات دولار بين عاميّ 1975 و1983[354].

ومن جهة أخرى، اعتُبر «مرفأ ضبيّه» ثاني المرافئ غير الشرعيّة من ناحية التجهيز والحركة، رغم كونه قليل العمق ويتطلّب وقوف السفن بعيداً عنه ونقل السلع بوساطة قوارب صغيرة. وقد تأسّس بعد إغلاق «مرفأ بيروت» نتيجة تعرّضه للقصف، من خليط ميليشياويّ ومقاولين وأصحاب شركات ومتعهّدين يعملون معاً لتحقيق الأرباح غير المشروعة. ووُضع بإدارة جوزيف عبّود، وهو مرافق سابق لكميل شمعون، ووزير الماليّة في حكومة رشيد كرامي آنذاك[355]. وكان المرفأ (بور عبّود) يؤمّن دخول السلع المستوردة إلى بيروت، وخصوصاً إلى المنطقة الغربيّة[356]. وفي إطار سيطرتها على المرافق البحريّة، لم تكتفِ «القوّات اللبنانيّة» بتوفير الحماية لسفن الشحن في أعالي البحار من قبرص إلى الساحل اللبنانيّ، وإنّما وفّرت أيضاً الطوابع وشهادات تخليص البضائع وعبور السلع إلى سورية ودول الخليج.

وفي طرابلس، سيطر الشيخ سعيد شعبان و«أمراؤه» على ميناء المدينة. وعلى مقربة من

طرابلس، وضعت ميليشيا «المردة» التابعة لسليمان فرنجيّة اليد على «ميناء سلعاتا» المتواضع، القريب من معامل الأسمنت في شكّا، وكان هذا أحد أسباب الصدام مع «القوّات اللبنانيّة» عام 1978. وبعد «حرب الجبل»، سار «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» في سياسة أقلّها تحقيق «استقلال» اقتصاديّ لدويلته عن المناطق اللبنانيّة الأخرى. فاستغّل وليد جنبلاط صفته كزعيم درزيّ ووزير للأشغال العامّة، وقام بتوسيع «مرفأ الجيّة»، عبر ردم قسم من البحر وبناء مستودعات لتخزين البنزين المستورد من دول أوروبا الشرقيّة[357]. وكان هذا المرفأ قد وقع عام 1976 تحت سيطرة «جيش لبنان العربيّ»، ثمّ بعد ذلك «القوّات اللبنانيّة» أثناء فترة الاحتلال الإسرائيليّ حتّى نيسان 1985، تاريخ إخراجها من ساحل إقليم الخرّوب. وقد استُخدم لنقل المقاتلين القوّاتيّين والركّاب بين الجيّة وجونيه، وبعد ذلك لنقل البضائع إلى التجّار في جنوب لبنان[358].

وفي الوقت نفسه، أسّس «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» ميناءً آخر في خلدة برأسمال قدره 15 مليون ليرة لبنانيّة، ورصد للمشروع مبلغ 12 مليون ليرة لبنانيّة. وامتلك وليد جنبلاط 51% من أسهم شركة «مرفأ خلدة»، فيما توزّعت الأسهم المتبقّية على رجال أعمال لبنانيّين. ووُضِعت إدارة هذا المرفق بيد فادي جنبلاط، قريب وليد جنبلاط، وتولّت شركة عبد الرحمن شهاب الدين أعمال النقل والتفريغ. وخلال فترة قصيرة جدّاً، تمكّن المرفأ من جذب انتباه شركات ملاحة عالميّة، ومستوردين محلّيين في المناطق الغربيّة، إضافة إلى تجّار كثر في المنطقة الشرقيّة، وكان له مكتب اتّصال في قبرص. لكنّ الاستيراد انحصر في الأساس بتجّار في بيروت الغربيّة وصيدا وطرابلس. وبسبب اعتماده أسعار مضاربة أرخص بنسبة 25% عن بقيّة المرافئ غير الشرعيّة، دخل «مرفأ خلدة» في منافسة مع تلك المرافئ. لقد برّر جنبلاط إنشاءه بأنّه لـ «**كسر احتكار المرافئ الأخرى**» غير الشرعيّة[359]. وعشيّة انتهاء حرب لبنان، قُدّرت مداخيل «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» جرّاء مختلف الأنشطة التي يقوم بها، ما يقرب من 200 مليون دولار أميركيّ سنويّاً[360].

وفي صيدا وصور، بقيت الهيمنة على مرفأيهما الشرعيّين للمقاومة الفلسطينيّة حتّى خروجها من المنطقة عقب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. وأثناء «حرب السنتين» وبعدها، أسّست شركات شحن وتخزين وصيرفة مكاتب لها في جوار «مرفأ صور»، وراحت تُتاجر بالمواد الغذائيّة والويسكي والسجائر والأسلحة والماشية. ومع رواج ظاهرة إقامة المرافئ غير الشرعيّة منذ عام 1981، تمكّن التنظيم الناصريّ في صيدا من

وضع اليد على مرفأ المدينة. وفي المرفأ المذكور، كانت «هيئة الإشراف الإداريّ» تفرض مبلغاً قدره 15 ألف ليرة لبنانيّة على المستوعب مهما كان نوع البضاعة التي يحتويها، وذلك بعدما يكون الوكيل التجاريّ قد سدّد إلى إدارة المرفأ الرسوم الرسميّة كلّها. وفي الأحوال العاديّة، كان المرفأ يستقبل من 7 إلى 8 سفن شحن شهريّاً. أمّا في الأحوال غير العاديّة، كحرب عون على المرافئ غير الشرعيّة بين آذار وأيلول عام 1989، فقد ارتفع عدد السفن التي تستخدمه إلى 16 و18 شهريّاً. وقد قدّر مدير المرفأ محيي الدين الجويدي في حينه عائدات التنظيم الناصريّ من الرسوم الإضافيّة المفروضة في «مرفأ صيدا» بـ 72 ألف دولار أميركيّ سنويّاً، مقلّلاً من أهمّيّة هذا المبلغ بالنسبة إلى احتياجات التنظيم[361]. أمّا عن الجبايات، فكان «التنظيم الشعبيّ الناصريّ» يستوفي رسوماً بنسبة 10% عن كلّ تسوية بناء مخالف، و10% عن مبيع كلّ عقار يملكه مسيحيّ.

وبعد تحرير صور من الإسرائيليّين، وضعت ميليشيا «حركة أمل» اليد على ميناء المدينة الذي استُعمل للتهريب. وشكّل هذا الميناء أهمّ مصادر تمويل للحركة، الذي كانت تستوفي منه «الجمارك». وقد تخصّص في السيّارات المستوردة والسلع التموينيّة. وعشيّة الحرب، كانت «حركة أمل» تستوفي 50 دولاراً أميركيّاً عن كلّ سيّارة مستوردة[362]. كما أقامت الميليشيا نفسها ميناءً صغيراً في منطقة الأوزاعيّ بتمويل من «بنك ميكو» برأسمال قدره 25 مليون ليرة لبنانيّة[363]. وسرعان ما دخل هذا المرفأ في منافسة مع ميناء خلدة الدرزيّ[364]. وذكر أحد الباحثين أنّ إحدى سفن الشحن دفعت حوالى 115 ألف دولار أميركيّ عن حمولتها، وإحدى الميليشيات استوفت مبلغ 260 ألف دولار أميركيّ عن شحنة ألفيّ طنّ من البنزين، أيّ 12 سنتاً على الليتر الواحد تقريباً[365]. وفي عام 1987، كانت هذه المرافئ تستولي على نحو 4 مليارات ليرة سنويّاً من موارد الدولة الجمركيّة، و800 مليون ليرة من موارد المرافئ الشرعيّة[366].

وعلى الرغم من كلّ الادّعاءات حول خلافاتها السياسيّة والنضال من أجل إقامة دولة القانون والعدالة، كانت القوى الميليشياويّة متوافقة ضمناً ومتواطئة على استمرار أنشطة مرافئها غير الشرعيّة ووضع اليد على المرافئ الشرعيّة، وبالتالي عرقلة جهود الدولة لإلغاء هذه المرافق غير الشرعيّة. ففي عام 1977، استعادت الدولة سيادتها على كلّ المرافئ غير الشرعيّة وتحسّنت بالتالي عائداتها الجمركيّة، على الرغم من بقاء إدارة «مرفأ بيروت» تحت سيطرة شركة «سونابور» الكتائبيّة. وكانت الجمارك التي تُفرض على

السلع في «مرفأ بيروت» ومرافئ الدولة الشرعيّة الأخرى، تذهب إلى جيوب الميليشيات، وذلك عن طريق التلاعب بالبيانات الجمركيّة. وعندما تقرّر في تموز 1978 نشر الجيش اللبنانيّ وقوى الأمن الداخليّ في «مرفأ بيروت» بعد انسحاب الوحدات السوريّة منه، تعرّضت وحدات الجيش إلى قصف من ميليشيات «الجبهة اللبنانيّة»، فتعطّلت هذه المحاولة[367].

ومنذ عام 1981، عادت الميليشيات مجدّداً لتُؤسّس مرافئها غير الشرعيّة، وتُعزّز ذلك بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. وفي منتصف آذار 1983، قرّرت حكومة أمين الجميّل وقف العمل بالمرافئ غير الشرعيّة، وأوكلت إلى قيادة الجيش تنفيذ ذلك في إطار خطّة أمنيّة لبيروت الكبرى[368]. لكنّ الحال لم يستمرّ على ما هو عليه طويلاً، إذ فقدت الدولة، مع اندلاع «حرب الجبل» عام 1983 و«انتفاضة 6 شباط 1984» وما تلاهما من أحداث، القدرة على الإشراف على تلك المرافق. وبين مطلع تشرين الثاني 1984 ونهاية كانون الثاني 1985، حاولت الدولة اللبنانيّة مجدّداً إقفال المرافئ غير الشرعيّة عبر «غرفة العمليّات المشتركة». ففرضت سلطتها على مرافىء «العبدة» و«المنية»، و«سلعاتا» و«كفرعبيدا» و«أكوامارينا» و«الجيّة»، وفوق كلّ شيء على «الحوض الخامس»[369]. بعد التاريخ الأخير، عاد الوضع إلى ما كان عليه في السابق. وفي 1 تشرين الأوّل 1986، حاولت الحكومة اللبنانيّة تكرار المحاولة[370]، لكنّها لم تنجح سوى لأيّام قليلة. فظلّت مرافىء «الأوزاعيّ» و«خلدة» و«ضبيّه» تعمل بانتظام[371]، حتّى أنّ «القوّات اللبنانيّة» سيطرت على مزيد من الأرصفة في «مرفأ بيروت»، وهي 11 و 12 و 13 و14[372].

ومقابل كلّ المحاولات الفاشلة للدولة اللبنانيّة لوقف العمل بالمرافئ غير الشرعيّة، كانت الميليشيات متوافقة على سيناريو واحد في ما بينها، وهو اتّهام كلّ فريق الآخر بعدم التقيّد بتنفيذ قرارات الحكومة اللبنانيّة بوقف العمل في تلك المرافق، ومن ثمّ استخدام ذلك ذريعة للاستمرار في تشغيل المرافئ الواقعة ضمن حيّزه الجغرافيّ الطائفيّ. فإثر تدشين «مرفأ خلدة»، صرّح مديره بأنّ «**تأمين مرافقنا . . . لا يخضع للغير بانتظار عودة الشرعيّة إلى الدولة**». وبرّرت إدارة المرفأ سبب إقدامها على تشغيله، بأنّه ردّ على سيطرة «القوّات اللبنانيّة» بشخص جورج قسّيس على «مرفأ جونيه»، وعلى «الحوض الخامس»، وكذلك على «مرفأ ضبيّه» جوزيف عبّود، و«الكتائب اللبنانيّة» على «مرفأ بيروت» عبر شركة «سونابور»[373].

وبعد فشل محاولة إقفال المرافئ غير الشرعيّة، أعلن الوزير نبيه برّي أنّ «مرفأ الأوزاعيّ» شرعيّ، وأنّه قام رغم ذلك بتسليمه و«مرفأ صور» إلى السلطات الشرعيّة. أمّا «القوّات اللبنانيّة»، فاتّهمت برّي وجنبلاط بعدم تسليم المرافئ الخاضعة لسيطرتهما[374]. وفي الشمال، أعلن الشيخ سعيد شعبان عن عدم السماح بعودة الضابطة الجمركيّة إلى «مرفأ طرابلس» إلّا بعد اجتماع هيئة للحوار[375]. وفي ضوء الانقسام في المعسكر المسيحيّ بعد محاولة حبيقة الفاشلة دخول الشرقيّة في 27 أيلول 1986، وبالتالي تعذّر إجراء أيّ حوار، كان كلام شعبان يعني استمرار وضع اليد على «مرفأ طرابلس».

لم تكن المسألة هي استحواذ «أمراء الحرب» على مرافىء الدولة والاستيلاء على عائداتها فحسب، بل تحوّل هذه المرافئ إلى «بؤر» للمافيات العالميّة وكلّ أنواع التهريب: تهريب المخدّرات والمحروقات والمواد المدعومة من قبل الدولة اللبنانيّة إلى الخارج، وإدخال المواد الغذائيّة والحيويّة والآلات الكهربائيّة والإلكترونيّة والأسلحة إلى داخل البلاد (= الاستيراد غير الشرعيّ).

لم تتوقف تجاوزات الميليشيات عند حدود الاستيلاء على موارد الدولة جرّاء الهيمنة على المرافئ، وإنّما تعدّت ذلك لتشمل القرصنة. ففي آذار 1988، تحدّث تقرير لـ«المكتب العالميّ» المتفرّع عن «غرفة التجارة الدوليّة» في باريس، عن قرصنة سفن وتحويلها إلى المرافئ اللبنانيّة غير الشرعيّة. فأشار إلى «سفن أشباح» حُوّلت إلى المرافئ اللبنانيّة غير الشرعيّة وأفرغت سلعاً خلال الشهور التسعة عشر المنصرمة بقيمة 30 مليون دولار أميركيّ. وأضاف التقرير، إنّ 14 سفينة مرسلة في معظمها إلى موانئ مطلّة على المحيط الهنديّ انتهت إلى لبنان واختفت هناك، و7 أو 8 سفن تجاريّة، غُيّرت أسماؤها وزُوّرت أوراقها، نقلت سلعاً من مرافىء في البحر المتوسّط إلى المرافئ غير الشرعيّة في لبنان، حيث بيعت هناك. كانت هذه السلع من الأنواع التي يمكن تصريفها بسرعة بعد انتهاء عمليّة القرصنة، وكان يتمّ طلاء السفن وتغيير أسمائها لتنفيذ عمليّة قرصنة لبضائع جديدة[376].

بعد قليل على صدور هذا التقرير، تحدثت الأنباء عن دخول باخرة سكّر مسروق إلى مرفأ لبنانيّ غير شرعيّ[377]. وفي إحدى المرّات، عمدت ميليشيا «القوّات اللبنانيّة» إلى مصادرة سفينة محمّلة بالورق لإحدى الشركات السُنيّة في بيروت الغربيّة كانت متّجهة نحو الميناء الرسميّ واقتادتها إلى «الحوض الخامس». ولم تُفرج عن حمولة

السفينة إلّا بعد دفع الخوّة[378]. وفي منطقة البقاع، اقتلِعت خطوط السكّة الحديديّة وجرى تصديرها إلى كراتشي بحراً. وجرت عمليّة قرصنة بحريّة لباخرة محمّلة بالألمنيوم قيمته 20 مليون دولار أميركيّ، وبيع بأقلّ من سعر كلفته[379]. وحدثت قرصنة لسفينة غاز تابعة لشركة الصيداني، وما لبث زعماء ميليشيات ما يُسمّى «الحركة الوطنيّة»: أن أصبحوا شركاء في شركة الغاز تلك[380].

وفي الوقت نفسه، تحوّلت المرافئ غير الشرعيّة إلى محطّات سفر للسكّان إلى الخارج، وخصوصاً أولئك القاطنين في المنطقة الشرقيّة ويخشون أو يستحيل عليهم الوصول إلى «مطار بيروت الدوليّ» الواقع في بيروت الغربيّة. وأهمّ تلك المنافذ البحريّة إلى الخارج، «مرفأ جونيه»، وبعد ذلك النادي العسكريّ في بيروت الغربيّة. وقد قامت شركات سفر بحريّة متعاونة مع ميليشيا «حزب الكتائب» و«القوّات اللبنانيّة» بافتتاح خطوط نقل ما بين جونيه ولارنكا.

– السوق السوداء: لِمَنْ ذهبت الأرباح؟

شكّلت المرافئ غير الشرعيّة خلال الحرب مورداً شهيّاً ثابتاً لقادة الميليشيات وقوى الأمر الواقع. وازدهرت كذلك «السوق السوداء» محقّقة لهذه القوى أرباحاً خياليّة، فلم تكتفِ الميليشيات بتهريب السلع المستوردة عبر المرافئ غير الشرعيّة التي كانت تخضع لسيطرتها، بل عمدت إلى استيراد المواد الحياتيّة الضروريّة للسوق المحلّيّة من دون وساطات، وفي الوقت نفسه، تصدير (= تهريب) السلع المدعومة من قبل الدولة أو المتاجرة بها، كالطحين والسكّر والأرزّ والمحروقات والغاز. وقُدّرت أرباح 200 من زعماء الميليشيات والموظّفين والمستوردين جرّاء تجارة البنزين وحدها بـ 600 مليون دولار أميركيّ[381]. وكان هذا بالطبع على حساب خزينة الدولة، التي لم تتمكّن من التصدّي لمحاولة إلغائها. فمنذ عام 1984، كانت الميليشيات ممثّلة في الحكومة عبر قادتها، فأكسبها هذا شرعيّة وقدرة أكبر على الهيمنة على الأرض وعلى القطاعات «الاقتصاديّة» والإفلات من العقاب.

قُدّر ربح الميليشيات وقوى الأمر الواقع من «السوق السوداء» خلال سنوات الحرب بحوالى 14.5 مليار دولار أميركيّ، أيّ بمعدل 900 مليون دولار سنويّاً. وطبقاً لكليوت، وفّرت «السوق السوداء» لزعماء الميليشيات أكثر من 3 مليارات دولار سنويّاً[382]. أمّا أهمّ مسارب الأرباح منها، فكانت المحروقات والطحين والقمح

والأسمنت. إنّ دعم البنزين والقمح من قبل الدولة اللبنانيّة، جعل سعر هاتين المادتين الحيويّتين متدنّياً عن الأسعار العالميّة، ما شجّع على التهريب إلى الخارج. فتمكّن «المهرّبون» من تحقيق ثروات ضخمة على حساب خزينة الدولة[383].

لقد عمل «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» خلال الحرب على استيراد المحروقات إلى المرفأين اللذين أعدّهما في الجيّة وخلدة، وكان له ضلع كبير في هذه التجارة. فسيطر على تجارة المحروقات في الجبل وأجزاء من بيروت الغربيّة والبقاع والجنوب. وبرّر تعاطيه إيّاها بعدم القدرة على الوصول إلى مصفاتيّ طرابلس والزهراني. وقد أطلق الحزب المذكور شركة «كوجيكو» لتأمين البنزين للسوق المحلّية، وتقاسم مع «حركة أمل» أرباح توزيع المشتقّات النفطيّة في جنوب لبنان. وفي البداية، تمكّن من الحصول على النفط من ليبيا بأسعار مخفّضة، ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى النفط الإيرانيّ وحصل على أسعار «تشجيعيّة». وفي كلِّ الأحوال، كان «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» يستورد النفط من ليبيا وإيران ويبيعه بالأسعار العالميّة محقّقاً أرباحاً خياليّة[384]. إشارة إلى أنّ بعض الدول العربيّة النفطيّة كانت تقدّمه إلى الميليشيات مجّاناً أو بأسعار زهيدة، وتقوم هذه ببيعه في السوق المحلّية[385].

وفي أعقاب انتفاضة «القوّات» ضدّ أمين الجميّل في 12 آذار 1985 وإقفال المعابر بين البيروتين وباقي المناطق اللبنانيّة، وجدت ميليشيات وأحزاب المناطق الغربيّة ذريعة للاستمرار في خططها للإمساك بالوضع الاقتصاديّ. فقبل عام 1985، عندما كانت مناقصات القمح والمشتقّات النفطية تُحتكر من قبل أجهزة الدولة في المناطق الشرقيّة، كانت ميليشيات الغربيّة تكتفي بفرض رسوم وخوّات على تلك السلع عند عبورها إلى مناطق هيمنتها. لكن بعد «انتفاضة 6 شباط 1984» وإقفال المعابر، دخلت هذه الميليشيات في صراع مع وزارتيّ الاقتصاد والنفط للاستحواذ على مناقصات القمح ومشتقّات النفط. وفي الوقت نفسه، أسّس «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» لجنة للإشراف على شؤون استيراد المواد الضروريّة غير المتوافرة في السوق المحلّية. وعمدت «الإدارة المدنيّة» في الجبل إلى استيراد الطحين والسيطرة على الكمّيات المتوافرة في السوق وبيعها بأسعار أعلى لتحقيق مكاسب ماليّة لصالح الحزب والنافذين فيه.

أمّا «حركة أمل»، فاقتصر نشاطها على العمل في «السوق السوداء» عبر وضع اليد على ما تستورده وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط من طحين وبنزين وبيع هاتين السلعتين بأسعار مرتفعة جدّاً. ففي حين كانت تسعيرة طنّ الطحين المدعوم من وزارة

الاقتصاد لا تتجاوز 4 آلاف ليرة لبنانيّة، كان «الطنّ» نفسه يباع من قبل الميليشيات بسعر يتراوح ما بين 60 ألف ليرة إلى 70 ألف ليرة. وإذا علمنا أنّ كلفة دعم الطحين من قبل الدولة اللبنانيّة كانت تصل إلى 72 مليون دولار أميركيّ سنويّاً، لأدركنا على الفور المكاسب التي كان بالإمكان تحقيقها عبر تهريب هذه السلعة إلى الخارج، أو بيعها في الداخل بأسعار مرتفعة.

وأثناء الشحّ في الطحين «الشرعيّ» في السوق الداخليّة، كان طحين «السوق السوداء» يزدهر، حيث كان يُباع لمحال الحلويّات والخبز الإفرنجيّ والكعك ومشتقّات صناعة النشويّات والمعجّنات، أو للأفران المتخصّصة بتسريبه[386]. وخلال العامين 1989 و1990، حقّقت الأفران أرباحاً بلغت 35 مليار ليرة لبنانيّة[387]. وقد أدّت هيمنة «حركة أمل» على مناقصات الطحين إلى صدام بينها وبين وزارة الاقتصاد، أسفر عن «تأديب» مدير عامّ الاقتصاد راجي البساط المدعوم من قبل الرئيس سليم الحصّ. فتمّ اختطافه لأيّام معدودة، ولم يُطلق سراحه إلّا بعد تدخّل سوريّ. كما استغلّ هذا التنظيم «السوق العطشى» وباع صفيحة البنزين بسعر راوح ما بين عشرة آلاف ليرة وعشرين ألف ليرة. وفي الوقت نفسه، سيطرت «الحركة» على «مصفاة الزهراني» ووضعت يدها على مداخيلها، وقامت بتوظيف عدد من عناصرها هناك. وأثناء حرب عون وتدمير مستودعات المحروقات والغاز في منطقة الدورة، بيعت صفيحة البنزين بـ 50 دولاراً أميركيّاً وقارورة الغاز بـ 8,000 ليرة لبنانيّة[388]. كما «قامت مصفاة الزهراني» بتوزيع كمّيات كبيرة من البنزين المغشوش على المحطّات، ممّا سبّب أعطالاً في محرّكات الآليّات ومولّدات الكهرباء وخسائر ماديّة جسيمة، حيث تدنّت نسبة الأوكتان عن معدّل 92 درجة[389].

وعلى الرغم من وقوفه ضدّ هيمنة الميليشيات على الاقتصاد اللبنانيّ وتحقيقها الأرباح على حساب قوت الشعب، إلّا أنّ معالجات وزير الاقتصاد سليم الحصّ لرفع أياديها عن «رغيف الشعب» لم تفلح، سواء باستيراد الطحين عبر مينائيّ صيدا وطرابلس، أو برّاً عن طريق سورية. فكانت الميليشيات تستولي على حمولة الشاحنات، ما جعله يستنجد بالسوريّين لتأمين الطحين إلى المناطق اللبنانيّة. كما فشل أيضاً في مسألة تأمين البنزين إلى المستهلك بالسعر المناسب، إذ بقيت المصافي اللبنانيّة في غير متناول الحكومة تخضع لسيطرة الميليشيات.

لقد أدّى استمرار هيمنة الميليشيات على إيرادات الدولة إلى تحقيقها أرباحاً خياليّة

جرّاء بيع الطحين والنفط المدعومين من قبل الدولة اللبنانيّة إلى خارج البلاد، ممّا ألحق خسائر جسيمة في ماليّة الدولة. وهذا ما حدا بها إلى وقف دعمها للمحروقات والقمح، وتركهما في يد القطاع الخاصّ[390]. فأعلن فكتور قصير، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط، أنّ دعم الدولة للقمح يُعادل أربعة أخماس سعره الحقيقيّ. وإذا علمنا أنّ الطلب على القمح كان يُعادل عام 1985 ثلاثة أضعاف حاجة الاستهلاك المحليّ، لأدركنا على الفور حجم الكميّات التي كانت تُباع في «السوق السوداء» أو تُهرّب إلى الخارج، وبالتالي الأرباح التي كانت تذهب إلى جيوب الميليشيات وقوى الأمر الواقع[391].

كان من الطبيعيّ أن تعترض الميليشيات على إجراءات الحكومة بوقف دعمها للمحروقات والقمح وبالتالي حرمانها من «أرباحها» الخياليّة، وما أسهل من تحريض الجماهير ضدّ الدولة تحت ستار الدفاع عن «رغيف الشعب». فقامت الميليشيات بتحريض النقابات العمّاليّة وسيّرت التظاهرات ضدّ الحكومة. وبسبب عجزها تجاه الميليشيات، كانت الدولة اللبنانيّة تضطرّ في كلّ مرّة للإذعان لهذه القوى والتنازل عن سيادتها. ففي شهر أيلول 1987، اتّفقت الحكومة اللبنانيّة مع الميليشيات الرئيسيّة الستّ («القوّات اللبنانيّة»، «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، «حركة أمل»، «المردة»، «التنظيم الشعبيّ الناصريّ - صيدا»، و«جيش لبنان الجنوبيّ») على منحهم حقّ بيع السجائر في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم لقاء حصولها على جزء من الأرباح ومنع بيع السجائر المهرّبة[392].

ونظراً إلى عائداته الضخمة، كان الأسمنت، المُنتج من معمل الترابة في شكّا، يثير شهيّة الميليشيات. وكان الخلاف على عائداته التي تُقدّر بملايين الدولارات، أحد أسباب الصدام بين «حزب الكتائب اللبنانيّة» وتنظيم «المردة» في نيسان عام 1978[393]، والذي أسفر عن مقتل طوني فرنجيّة تحت شعار «توحيد البندقيّة» المسيحيّة. وقد تمكّن تنظيم «المردة» من أن يفرض خوّة معيّنة عن كلّ طنّ من الترابة يخرج من الشركة[394]، فيما فرضت «القوّات اللبنانيّة» بدورها رسوماً على السلعة نفسها عند حاجزها في البربارة[395]. وذكر الرئيس سليم الحصّ، أنّه عندما كان وزيراً للاقتصاد، ارتفع سعر طنّ الترابة إلى 300 أو 350 ليرة لبنانيّة بعدما راوح ما بين 200 و250 ليرة لبنانيّة. وعندما شكّل لجنة لدراسة سبب ارتفاع الأسعار، تبيّن أنّ سعر المبيع يجب أن يكون حوالى 133 ليرة مضافاً إليه ربح الشركة، وأنّ ميليشيات «الجبهة

اللبنانيّة» كانت تتلقّى وحدها 10 ليرات عن كلّ طنّ، ونسباً مماثلة تذهب إلى «حزب الكتائب»، ومثلها إلى «حزب الوطنيّين الأحرار» و«المردة» من جماعة طوني فرنجيّة، وإلى جماعة في بشرّي[396].

ومع تطوّر حرب لبنان، بدأت الكانتونات الطائفيّة تكتسب صفة الدولة. ففي الجانب المسيحيّ، كانت «القوّات اللبنانيّة» تجبي مبالغ شهريّة ثابتة عن كلّ منزل وشركة. لكنّ عائداتها الأساسيّة كانت تأتيها من الضرائب والرسوم على الشاحنات التي كانت تنقل السلع إلى بيروت الغربيّة وإلى المناطق اللبنانيّة الأخرى عبر معبريّ البربارة والمونتيفردي. فكانت «دائرة البربارة» في مديريّة الجمارك، التي تتبع «الصندوق الوطنيّ» للقوّات اللبنانيّة تستوفي الضرائب والرسوم عند المعبر الأوّل، فيما «مصلحة الخزينة» في الصندوق نفسه تقوم بالمهمة نفسها عند المعبر الثاني[397]. وبالإضافة إلى الضرائب، كانت «القوّات اللبنانيّة» تتموّل من عائدات شركة الحافلات التي تُديرها، ومن المواقف العامّة للسيّارات والإعلانات التي تبثّها عبر تلفزيون «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» وإذاعة «لبنان الحرّ». وقبيل اندلاع الحرب بين عون وجعجع في شباط 1989، كانت «القوّات اللبنانيّة»، كما ذكرنا سابقاً، تفرض رسوماً على مبيعات العقارات والأراضي، وعلى الأبنية الجديدة ومعاملات الإرث، وعلى مداخيل المطاعم والسينما، وبطاقة السفر من جونيه إلى لارنكا، وعن كلّ ليتر بنزين، إضافة إلى «مداخيل الجمارك» في مرفأيّ جونيه وبيروت.

وفي مدينة زحلة، قامت قوّات إيلي حبيقة المطرودة من المنطقة الشرقيّة بتمويل نفسها من محطّة إرسال هاتفيّة تربط زحلة بالعالم الخارجيّ. كما فتحت مكاتب للخطوط الهاتفيّة الدوليّة وشغّلتها، وقامت باستيفاء الرسوم من طلبات الهاتف الجديدة، من الدوائر العقاريّة والنفوس، وبيع المحروقات وتوزيعها، وفرض الرسوم على المواد الاستهلاكيّة. كذلك، شاركت «قوّات» حبيقة «الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ» و«حزب البعث» في مشاريع تجاريّة[398]. ووفق روبير حاتم، مرافق حبيقة، قام الزعيم القوّاتي بتمويل نفسه وتنظيمه من خلال ابتزاز الآخرين أو اختطافهم والقيام بصفقات احتيال، فحقّق مبالغ ضخمة[399].

يُبيّن الجدول (122)، الضرائب والرسوم المستوفاة بشكلٍ إفراديّ من مختلف القطاعات الانتاجيّة والتجاريّة والخدماتيّة والاقتصاديّة، وعلى المشروبات والسيّارات السياحيّة والشاحنات، وعلى جوازات السفر، والسفر البحريّ والمساكن.

جدول (122) قيمة بعض الضرائب أو الرسوم المفروضة من قبل الميليشيات في المناطق الشرقيّة[400]

نوع الضريبة أو الرسم المستوفى	القيمة $
شهريّة عن كلّ معمل أو مؤسّسة	30
شهريّة عن كلّ متجر	8
عن كلّ سيّارة مستوردة وتكاليف إنزالها إلى الرصيف	50
تخزين عن كلّ ليلة تودع فيها سيّارة على رصيف المرفأ	3
عن كلّ صفيحة بنزين أو مازوت	0.5
على رخص البناء على المتر المربّع الواحد	0.03
على الدونم الواحد من الأراضي الزراعيّة المبستنة	2
عن كلّ جواز سفر	1
شهريّة عن مرور سيّارة سياحيّة أو عموميّة على الحواجز الجمركيّة في المناطق	1
شهريّة عن كلّ مسكن	0.5
شهريّة عن مرور الشاحنات الصغرى (بيك آب)	2
عن كلّ مسافر ببواخر النقل البحريّ من لبنان	125 - 40
عن كلّ صندوق ويسكي مستورد إلى أحد المرافئ	4.5
على صندوق سجائر مستورد إلى أحد المرافئ	3
عن كلّ طنّ ترابة	6

وفي الواقع، نحن لا نملك أرقاماً دقيقة للريوع التي حققتها «القوّات اللبنانيّة»، بل مجرّد تقديرات. وهناك من يُقدّر جباياتها في حدود 400 مليون ليرة لبنانيّة يوميّاً[401]. وتبعاً لمصدر آخر، قُدّرت هذه الجبايات عام 1984 بحوالى 300 مليون دولار أميركيّ سنويّاً[402]. ووفق تحقيق أجرته صحيفة «الحياة»، بلغت مداخيل هذا التنظيم عشيّة حروب عون ضدّه: 60 مليون دولار سنويّاً من عائدات الجمارك والرسوم، و15 مليون دولار من الرسوم المفروضة على السلع التي تعبر الحواجز بين المناطق، وبين 15 مليون دولار إلى 25 مليون دولار من عمل «الحوض الخامس» في «مرفأ بيروت». وكانت هناك عائدات أخرى له تُقدّر بحوالى 200 مليون دولار سنويّاً، تأتي من المصادرات وتهريب المخدّرات والرسوم على المرافق والسفر والعقارات والمطاعم والملاهي ورسوم الميكانيك الخ[403]... كما قام هذا التنظيم برعاية أوكار الدعارة

ونوادي القمار أو تقديم الحماية لها. وعلى حساب «كازينو لبنان»، نشأت كازينوهات غير شرعيّة في المناطق اللبنانيّة استفادت من حماية الميليشيات[404].

باختصار، استطاعت «القوّات اللبنانيّة» أن تُمسك بالاقتصاد وتفرض رقابة على أنشطته في مناطق سيطرتها. لكنّها، اضطرّت مع ازدياد التضخّم وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانيّة وبالتالي ارتفاع أعباء المعيشة والنقمة عليها، أن تقوم ببرامج خدمات اجتماعيّة وصحيّة في مناطق سيطرتها[405].

وفي الجانب الآخر، عمد «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» إلى فرض الرسوم على عبور الأشخاص والسلع إلى «الكانتون الدرزيّ». فكان يجري تقديراً ماليّاً لدخل المقيمين في دائرة سيطرته، ويرسل إليهم «فاتورة» تحصيل. وقد تعدّدت أنواع الرسوم المفروضة على العبور من قبل «الجهاز المالي» (أصبح يُسمى في ما بعد «المكتب المالي») التابع إلى «الإدارة المدنيّة في الجبل» منذ النصف الثاني من الثمانينات: 1,300 ليرة لبنانيّة على عبور قاطرة، و1,000 ليرة على مرورٍ شهريٍّ لسيّارة سياحيّة، و800 ليرة رسم حمولة نقل خارجيّ، و500 ليرة رسم حمولة شحن متوسّط، و200 ليرة رسم مرور شهريٍّ عن شحن متوسّط[406]. كما فرضت «الإدارة المدنيّة» رسماً بقيمة نصف دولار أميركيّ على كلّ منزل، ورسوماً أخرى على المعاملات الرسميّة والعقاريّة، وعلى الملاهي والمطاعم والمحال التجاريّة كلّها الواقعة ضمن نطاق عملها[407]. وفي عام 1989، قدّرت «الإدارة المدنيّة» مجموع جباياتها بـ 1.8 مليار ليرة لبنانيّة، وتقديماتها في حدود الرقم نفسه[408].

وبالنسبة إلى الشيعة، تحوّلت «حركة أمل» إلى نوع غير معلن من «الإدارة الذاتيّة» في الجنوب، فتقاضت من «التابلاين» مبلغ نصف دولار أميركيّ عن كلّ صفيحة بنزين[409]، وفرضت رسوماً على رخص البناء بنسبة 3 سنتات أميركيّة على المتر المربّع الواحد، و40% من قيمة تسويات مخالفات البناء، و2 دولار على الدونم من الأراضي الزراعيّة المبستنة. فضلاً عن ذلك، حصّلت رسوماً من معارض السيّارات المستعملة، ودولاراً واحداً من كلّ جواز سفر. كما أسّست «هيئة إنماء صور» لجباية الرسوم من المحال للإنفاق على خدمة المدينة. وسرت شائعات عن علاقتها بالشركة التي أسّسها جميل سعيد لاستيراد النفط، وعن حصّة لها في «بنك مبكو» لآل شلبي، الذي ارتبط وليد جنبلاط بعلاقة حميمة مع صاحبه وكان يحمي مصالحه في لبنان[410]. ومن خلال عمله كوزير للموارد المائيّة والكهربائيّة، وسيطرة تنظيمه على «مجلس الجنوب»، تمكّن نبيه

بري، زعيم ميليشيا «حركة أمل»، من تنفيذ مشاريع خدماتيّة في الجنوب.

إضافة إلى ذلك، سيطرت «حركة أمل» على معبر العجّة - المتحف لجهة الغرب عند محلّة البربير، وفي الوقت نفسه على معبر المريجة - الكفاءات من جهة الضاحية الجنوبيّة، واعتُبر هذان المعبران مسلكين تجاريّين للسلع، يدرّان أرباحاً طائلة على التنظيمات المهيمنة عليهما. لكن ميليشيا «حركة أمل» لم تكتفِ بهذه الجبايات، فعمدت إلى طلب التبرّعات من المغتربين الشيعة في سبيل توفير صمود الطائفة في الداخل.

كانت معظم أموال التبرّعات الخارجيّة تذهب إلى صناديق الميليشيات لتمويل مؤسّساتها والاستمرار في الحرب المكلفة ماديّاً. كما كانت شدّة المعارك وكلفتها مبرّراً لطلب المزيد من المال. ففي القصف العنيف المفاجئ الذي استهدف المنطقة الغربيّة وضاحيتها يوم 11 آب 1985 وذهب ضحيّته 13 قتيلاً، وسقطت في خلاله 3,500 قذيفة على جانبي «الخطّ الأخضر» الفاصل بين شطريّ العاصمة بيروت، بلغت كلفة هذا «الحوار المدفعيّ» حوالى 25 مليون ليرة لبنانيّة، هذا من دون احتساب ذخائر طلقات الرشّاشات وقذائف «الأر بي جي» وغيرها[411]. وباحتساب كلفة «الحوار المدفعيّ» هذا إلى عدد القتلى الثلاثة عشر، تكون حصّة القتيل الواحد هي 269 قذيفة وكلفته أقلّ بقليل من مليوني ليرة لبنانيّة للقتيل الواحد.

ولم يقتصر النهب على ما ذكرناه، إذ سبّبت المضاربة بالليرة اللبنانيّة من قبل بعض المصارف والسياسيّين والقيادات الحزبيّة والميليشياويّة، انهيار ماليّة الدولة اللبنانيّة وارتفاع الأسعار، وبالتالي إفقار الناس، وقد عالجنا هذا الجانب في الفصلين العاشر والحادي عشر من المجلّد[412]. لقد اعتبر مراقبون أنّ رؤساء الميليشيات كانوا الأكثر تورّطاً في المضاربة بالعملة الوطنيّة. وعلى الرغم من كثرة الحديث آنذاك عن إحالة «مصرف لبنان» بعض هؤلاء المضاربين إلى التحقيق، إلّا أنّ حكماً قضائيّاً واحداً لم يصدر في هذا الخصوص[413].

إضافة إلى ذلك، وفي جوّ الانفلات الأخلاقيّ والقيميّ، بلغت الجرأة ببعض المؤسّسات والتنظيمات أو المسؤولين عنها إلى بيع المساعدات التي كانت تقدمها الدول والهيئات الإنسانيّة إلى لبنان، من دون ضمير يردعها. وفي حالات كثيرة، كانت الميليشيات هي التي تتولّى توزيع هذه المساعدات. وذكر أحد الباحثين، أنّه مطلع الحرب، عندما قرّرت ليبيا شراء محصول التبغ اللبنانيّ من المزارعين الجنوبيّين عام 1976، **«كانت الغنيمة ... كبيرة، فلم يشأ أيّ من التنظيمات حرمان نفسه من**

المشاركة في تنظيم الاستلام والدفع»[414]. وفي هذا المعنى، ذكر باحث آخر، أنّه عندما كانت بيروت تعيش أزمة طحين ومازوت ويصبح الطلب على الرغيف أمراً ملحّاً، كانت الميليشيات تعمد إلى توزيع الكميّات المتوافرة على الأفران الواقعة على مقربة من مكاتبها «**حفظاً للأمن... ولأغراض أخرى**»[415]. هذا الأمر حدث في مطلع الحرب، ومن الطبيعيّ أن يزداد التعدّي على السلع الحياتيّة لأغراض خاصّة خلال الثمانينات، في ضوء «الفوضى الميليشياويّة» وسيادة قيم «الشطارة» و«التشبيح». ففي إحدى المرّات، أقدم أحدهم على جمع قوارير الغاز من المنازل في محلّة النبعة لتعبئتها وإعادتها إلى أصحابها بالسعر المقرّر رسميّاً، ثمّ باع ما جمعه من قوارير وتوارى عن الأنظار.

وكما ذكرنا سابقاً، ليست هناك تقديرات دقيقة حول حجم مداخيل الميليشيات خلال الحرب. ووفق التقديرات العديدة، التي صنّفناها في الجدول (123)، فقد راوحت ما بين 41 مليار دولار أميركيّ و52 ملياراً، وشملت تجارة الأسلحة، والمخدّرات، والرسوم الجمركيّة والمرفئيّة في المرافئ الشرعيّة وغير الشرعيّة، والسوق السوداء، والخوّات والرشاوى، والسرقات والنهب والسطو والمصادرات، والصفقات والعمولات، واستيراد السلع الحياتيّة والمتاجرة بها، والأموال السياسيّة والعسكريّة. وعلى الرغم من أنّ حجم الأرباح والمداخيل والريوع الذي يرد في الجدول المذكور، قد يكون غير دقيق، صعوداً أو هبوطاً، إلّا أنّه يعكس مع ذلك بوضوح ما وصل إليه «الاقتصاد السياسيّ الميليشياويّ» في زمن الحرب. فهو يكشف النقاب عن أنّ الميليشيات تفنّنت في تنويع مصادر دخلها، سواء على حساب المواطن اللبنانيّ، أو الدولة اللبنانيّة، أو عبر ما يأتيها من الدول الخارجيّة الراعية للتقاتل.

خلال السنة الأولى للحرب، أنفقت الدول الراعية للحرب مبلغ 700 مليون دولار أميركيّ لضمان تفوّق فريق على آخر، وشكّل جزءاً من الكلفة السنويّة للميليشيات وقدرها 2 مليار دولار[416]. وذكرت بعض المصادر أنّ إسرائيل دفعت إلى «القوّات اللبنانيّة» مبلغ 175 مليون دولار بين عاميّ 1976 و1982، وزوّدتها بربع حاجتها من الأسلحة بين عاميّ 1987 و1990، بينما جاءت الثلاث أرباع المتبقّية من العراق. من هنا، نفهم لماذا استعصى أيّ حلّ سلميّ في الوصول إلى طريقه المنشود، وذلك بسبب عدم رغبة الميليشيات في الاستغناء عن هذا المورد الماليّ المهم، وأيضاً بسبب التصارع بين الدول الإقليميّة والخارجيّة على الساحة اللبنانيّة. وعلى كلّ حال،

فالأرقام التي ترد في الجدول (123) لا تبعد كثيراً عن التقديرات التي يعتقد جورج قرم أنّها راوحت ما بين 30 مليار دولار إلى 40 مليار دولار لما استحوذت عليه الميليشيات من أسلحة وعتاد وأموال[417].

جدول (123) تقديرات الاقتصاد الميليشياويّ خلال الحرب
الأرباح والمداخيل والريوع (مليارات الدولارات)[418]

النشاط الاقتصاديّ	الأرباح المحقّقة	ملاحظة
تجارة الأسلحة	2.4	داخل لبنان وعبر البلاد مع الخارج
سرقات ونهب وسطو ومصادرات	7 - 5	15 مليار دولار وفق عطا الله، أيّ بمعدل مليار دولار سنوياً
استيراد مواد منتهية الصلاحيّة ومزوّرة	0.6	يشمل الأدوية والسلع الغذائيّة والأجهزة
خوّات ورشاوى	0.2	تشمل القطاع الخاصّ (مؤسّسات صناعيّة وتجاريّة والخدمات ودور التسلية واللهو والمطاعم، والقطاع العام (دوائر عقاريّة وإدارة الهاتف والمياه الخ . . .)
صفقات وعمولات وسمسرة جرّاء تلزيم المشاريع وشراء التجهيزات المكتبيّة واستيراد السلع الحياتيّة	0.6	أهمّها السمسرات في فاتورة المحروقات والقمح والطحين، وشراء قرطاسيّة للقطاع العام
رسوم جمركيّة ومرفئيّة في المرافىء غير الشرعيّة	2.1	حوالى 25% من القيمة الأصليّة للواردات الجمركيّة
السوق السوداء	14.5	تتضمّن المتاجرة بالسلع غير المتوافرة، وخصوصاً المحروقات والغاز والقمح والسكّر
المخدّرات	15 - 6	تتضمّن التصنيع والتوضيب والتهريب واستخدام لبنان مستوعباً
الأموال السياسيّة العسكريّة	10	أنفق 60% من قيمتها على شراء الأسلحة
المجموع العام: ما بين 41.4 مليار دولار و 52.4 مليار دولار		

– «قرصنة» الإدارة اللبنانيّة

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، قامت الميليشيات بعمليّة «قرصنة» للإدارة اللبنانيّة، بعدما تمكّنت من زرع أعوانها ومحاسيبها في الإدارات الرسميّة وكمعلّمين في المدارس وأساتذة في كلّيات «الجامعة اللبنانيّة». وأثناء هيمنتها على زحلة، عمدت «القوّات

اللبنانيّة» إلى التغلغل في مؤسّسات الدولة وإداراتها من خلال توظيف أتباعها ومحاسيبها، وقامت بإنشاء ما يُشبه «حكومة ظلّ» في المدينة، ووضعت مؤسّساتها تحت سيطرتها[419]. وكانت الميليشيات المسيحيّة قد واصلت سياستها في السيطرة على الإدارة في التعيينات التي بدأها أمين الجميّل مطلع عهده، عندما زرع معظم إدارات الدولة بحزبيّين كتائبيّين. تبع ذلك في التعيينات التي صدرت في 12 كانون الثاني 1985، وجاءت مكمّلة لنسب التوزيع الوزاريّ في «حكومة الوحدة الوطنيّة». فتقاسمت فيه الميليشيات، المديريّات والمجالس العامّة والمحافظين في ما بينها، بعدما قام معظم الوزراء بتعيين هؤلاء بالوكالة بموجب قرارات غير قانونيّة صادرة عنهم[420]. وتسلّح المعيّنون وغيرهم من الموظّفين التابعين للميليشيات أو من يحتمي بهم، بقيم الفساد والهيمنة والرشوة وامتداد اليد إلى الأموال العامّة، وقبض العمولات و«البلص» والتحزّب والجهل واللامبالاة الخ . . . فتسلّلت الرشوة إلى فئات المجتمع من الموظّفين والمواطنين، وأصبحت مركز الشخصيّة الاجتماعيّة الجديدة للبنانيّين. فصرّحت نسبة 50% من عيّنة مستجوّبة أنّ التدخّل السياسيّ في الإدارة ازداد بصورة كبيرة، وأنّ نسبة 42% من موظّفي الخدمة العامّة يُذعنون للضغوط «الخارجيّة». كما أنّ نسبة 96% من هذا التدخّل يحصل من قبل الأحزاب السياسيّة والميليشيات[421].

وتحت عنوان «شهادة للحقيقة في زمن التردّي»، وضع إبراهيم الشويري، رئيس «مجلس الخدمة المدنيّة»، تقريراً في عام 1987 عكس فيه عمليّة «قرصنة» الإدارة اللبنانيّة، و«**التعطيل النهائيّ لدور هيئات مراقبة، وتحوّل وظائف الفئة الأولى إلى مراكز قوى، وبالتالي تحوّل الإدارات العامّة والمؤسّسات العامّة والمصالح المستقلّة إلى إقطاعات يعمل كلٌّ منها في إطار انتمائه الحزبيّ والطائفيّ، بما يؤمّن مصالحه الذاتيّة أولاً ومصالح المجموعة الفئوية التي يمثّل أخيراً**». ولفت الشويريّ إلى «**انعدام المفاعيل والمقاييس الخلقيّة، والأخذ بأضداد المثل العليا المتعارف عليها**». وأضاف يقول: «**في ظلّ هذا التسيّب والتشرذم بدأت عمليّة افتراس منظّم للسلطة الإداريّة. . . باتت الخلايا التي زرعتها الميليشيات في معظم الوحدات الإداريّة هي التي تفرض الضرائب اللامشروعة والعمولات الإضافيّة على كلّ الشؤون الإجرائيّة. . . وتحوّلت الرشوة من جرم يُعاقب عليه القانون إلى قاعدة مألوفة في الحياة الإداريّة، ونهج يلتزمه الموظّف التزاماً كلّياً في جميع مرافق القطاع، وأصبحت حصّة ذلك الموظف من مردود أيّ معاملة مسألة روتينيّة**

بل عُرف شائع متّبع من قاعدة الهرم الإداريّ إلى قمّته»[422]. وبنظرة تشاؤميّة، خلص إلى القول: **«بات الشذوذ أن يكون الموظّف عفيف الأصغرين، منزّهاً مترفّعاً، نظيف اليد مأمون الجانب، غيريّاً باذلاً ومضحّياً، دؤوباً على القيام بعمله، مؤمناً بقدسيّة الواجب وشرف المسؤوليّة»**[423].

وبنتيجة الانفلات الإداريّ بفعل الميليشيات، أصاب التعطيل «ديوان المحاسبة» و«مجلس شورى الدولة»، وسقط من قاموس الحياة الإداريّة مبدأ الثواب والعقاب، وأصبح بالإمكان ترقية موظّف من دون اعتبار للتسلسل الوظيفيّ. فأعطت جريدة «الحياة» نموذجين عن التسيّب الإداريّ. فذكرت أنّ رائداً في الجيش محسوب على تنظيم ميليشياوي، رقّى نفسه بنفسه إلى رتبة عقيد، واضعاً نجمتين إضافيّتين على كتفيه، ثمّ جال على الوزراء يطلب إلى كلّ منهم التوقيع على مرسوم ترقيته، الذي طبعه بنفسه. أمّا الحادثة الثانيّة، فهي أنّ زعيماً ميليشياويّاً في «حكومة الوحدة الوطنيّة» طلب إلى سليم الحصّ بصفته وزيراً للتربية، نقل معلّمين في مدارس رسميّة إلى «الشريط الحدوديّ المحتلّ» حيث لا حاجة لهم[424].

كما عمدت الميليشيات إلى دعم فلول الموظّفين الذين لا يُداومون إلّا في أوّل الشهر لقبض رواتبهم. وفي عام 1985، كانت «بلديّة بيروت» عاجزة عن معاقبة 90% من موظّفيها و60% من عمّالها الذين لا يداومون.. وبسبب انقطاع عمّال التنظيفات عن العمل باستثناء أيّام الأعياد، بالتأكيد لقبض «العيديّة»، انتشرت النفايات والأوساخ في أحياء بيروت، بالتزامن مع عدم سماح «القوّات اللبنانيّة» بحرق نفايات المنطقة الغربيّة في محرقة الدورة.

ومع انتشار «القيم الميليشياويّة الجديدة»، تحوّلت الممارسات الشاذّة إلى نمط للحياة وقاعدة مألوفة متكيّفة مع الواقع، ونُظر إليها كنوع من «الشطارة» (بجيبها من تِمّ السبع، وبيعرف يدبّر حالو)، وعُدّ من يفعل العكس «غشيماً». وبعدما قُضِي على الشعور بالذنب عند كلٍّ من الراشي والمرتشي، أصبحت الرشوة جزءاً أساسيّاً لا يتجزّأ من المعاملة في دوائر الدولة ومصالحها. وأفادت نسبة 62% من عيّنة مستطلَعة، أنّها دفعت الرشوة لإنجاز معاملاتها[425]، وصرّحت نسبة 75% من عيّنة أخرى أنّ الموظّفين أصبحوا أكثر تقبّلاً للرشوة، مقابل نسبة 76% من

المواطنين أبدت استعداداً لدفع الرشوة[426]. وهنا يبرز دور السمسار أو الوساطة أو معقّب المعاملات الذي كان يُنجز المعاملات بمعاونة الموظّفين مقابل مبلغ معيّن. وخلال الحرب، كثُر عدد هؤلاء في الدوائر العقاريّة والماليّة ومصلحة تسجيل السيّارات.

لقد وصل الأمر ببعض الموظّفين الرسميّين إلى «مدّ اليد» إلى الأموال العامّة. فخلال الثمانينات، واظب أحد الدبلوماسيّين اللبنانيّين المعتمدين في دولة أجنبيّة على الاستحواذ على مخصّصات سفارته من العُملات الصعبة. وعندما كُشف أمره عام 1989، قال أثناء استجوابه ما يلي[427]: **«إنّني في هذا السلك منذ أكثر من أربعين سنة أخدم بلادي بنزاهة وضمير حيّ. ولم أخرج مرّة عن الخطّ الذي رسمته لنفسي لاعتقادي أنّه واجب عليّ تجاه وطني... تأكّد لي بعد 14 عاماً من الحرب المتواصلة، أنّ الكلُّ في لبنان يسرق من الخزينة العامّة، ويعمل بكلِّ جهد وتعب للحصول على نسبة أكبر من المغانم. فالأموال العامّة سائبة. والخزينة عرضة للنهب. الكلُّ يصرف منها ويطالبها بحصّة جيدة، فيما الواردات قليلة جدّاً والعجز كبير. فرأيت أنّ من حقّي أن أحصل على جزء من مال الدولة نتيجة خدمتي الشريفة لها طول الأعوام الماضية...»**.

– أيادي الميليشيات: الجريمة واستباحة الممتلكات

كما ذكرنا في مطلع الفصل، أنتجت الميليشيات كبُنية عسكريّة وسياسيّة مستجدّة، ظواهر ثقافيّة وفكريّة وسلوكيّة وقيميّة، أضحت بفعل غياب الدور التوجيهيّ للأُسرة والدولة والمؤسّسات التربويّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، المناخ العامّ الذي طبع مرحلة الحرب في لبنان. فليس بالضرورة أنّ من يعتدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم هو العنصر الميليشياويّ فحسب، بل كلّ من تأثّر بطروحات الميليشيات فكراً وممارسة وانخرط في لعبتها.

منذ الأيّام الأولى للحرب، يمكن ملاحظة ثلاثة أشكال من المصادرات غير المألوفة التي طالت الممتلكات الخاصّة والعامّة:

1 – الجماهيريّة، كما حدث خلال «حرب السنتين» على سبيل المثال، عندما اندفع الناس إلى مناطق القتال لينهبوا ويسرقوا ما يمكنهم من المحال العامّة والفنادق، كسرقة «محال سبينس» و«شركة الريجي للتبغ والتنباك»، وتعاونية ثكنة

الحلو بشكلٍ فلكلوري[428]، ممّا أدّى إلى مقتل سبعة أشخاص أثناء التزاحم والتدافع.

2 – الجَمَاعيّة المختلطة، كما حدث لمخزن الكرنتينا الشهير، حين تعرّض للنهب من قبل الجماهير في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة من دون حدوث أيّ احتكاك بينهم.

3 – الجماعيّة المنظّمة التي قامت بها الميليشيات للإدارات الرسميّة والسراي الحكوميّ، تستبيح فيها كلَّ شيء[429].

ونتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، انتشر «التشبيح» والاحتيال، وتزوير العملة والبطاقة الشخصيّة وجواز السفر وتأشيرات الدخول (الفيزا)[430]. فكان تزوير تأشيرة الهجرة إلى كندا يُكلّف 2,300 دولار أميركيّ، وإلى السويد 1,300 دولار، وأدّى هذا المنحى الخطير إلى قيام السلطات الأجنبيّة بإلقاء القبض على اللبنانيّين حاملي التأشيرات المزوّرة في مطاراتها وترحيلهم على الفور. كما ساد الخطف لقاء فدية، وسرقة رواتب الموظّفين من قبل بعض معتمدي القبض في دوائر الدولة، أو ودائع المصارف. وقد اضطرّ العديد من أصحاب المصارف والشركات والمحال إلى حماية مصالحهم بوساطة حرّاس خصوصيّين. أمّا محال الصيرفة والذهب، فكانت تضطرّ إلى إفراغ مؤسّساتها مساءً من كلِّ ثمين. كذلك، راجت سرقة السيّارات والمنازل والمحال على المكشوف، رغم كلّ إجراءات الحماية المضادّة[431].

بُعيد اندلاع الحرب، عمدت الميليشيات هنا وهناك، وخصوصاً في المنطقة الشرقيّة، إلى الاستيلاء على آليّات الوزارات والبلديّات ومعدّاتها. ولم تستثنِ هذه المصادرات سيّارات الشركات وآليّاتها في القطاع الخاصّ. ووفق مصادر رسميّة، بلغ عدد السرقات 54,786 سرقة ما بين عاميّ 1974 و1984، أهمّها في الأسواق التجاريّة، ومستودعات المرفأ، و«محال سبينس»، والسيّارات والمصارف[432]. وقد حلّت سرقات السيّارات في المرتبة الثانية بعد السرقات الموصوفة[433]. وقد أشار محمد سليم قعيق في رسالته الجامعيّة إلى أنّ نسبة الراشدين المجرمين كانت تفوق بكثير نسبة المجرمين الأحداث (25% مقابل 3%)، في حين أنّ فئة مجهولة الأعمار سرقت نسبة 72% من مجموع السرقات.

أمّا نسبة اللبنانيّين من مجموع السارقين الذين أُلقي القبض عليهم، فلم تتجاوز 19.4%[434].

يُلخّص الجدول (124)، عدد السرقات بين عاميّ 1974 و1988، فسجّلت محافظات بيروت وجبل لبنان ولبنان الشماليّ على التوالي أعلى نسبة من مجموعها (حوالى 55%). وهذا يعود إلى الكثافة السكّانيّة فيها، واختلاف الجماعات وتنوّعها، وضعف الروابط الشخصيّة والعائليّة، وكثرة أماكن اللهو والقمار. أمّا على صعيد السنوات، فسجّلت الأعوام 1977، 1979، و1982 و1986 أعلى نسب سرقة للسيّارات. فبلغت على التوالي: 6,435 و8,034، و6,069 و6,520.

بين عاميّ 1985 و1988، بلغ متوسّط سرقة السيّارات أكثر من 5 آلاف سيّارة في السنة الواحدة. وكانت عصابات متخصّصة فوق الطائفيّة والمذهبيّة تتولّى، على سبيل المثال، نقل السيّارات المسروقة من المنطقة الشرقيّة إلى المنطقة الغربيّة، حيث تباع بأسعار زهيدة بالنسبة إلى سعرها الحقيقيّ[435]. وفي عام 1988، ومع دخول البلاد في حالة انشطار حكوميّ بين مناطق غربيّة خاضعة لسلطة الرئيس سليم الحصّ، وشرقيّة تحت سلطة الجنرال ميشال عون، ازداد الفلتان الأمنيّ بالتزامن مع تدهور الأوضاع المعيشيّة نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار. فارتفع حجم السرقات على جميع الأراضي اللبنانيّة ووصل في مجموعه العامّ إلى 79,549 سرقة. فكانت المرسيدس والبي أم دبليو، والفولكسفاغن، والهوندا، والرينج روفر أكثر السيّارات تفضيلاً لدى المسلّحين واللصوص. ولاستعادة سيّارة مسروقة، كان على صاحبها دفع مبالغ طائلة تصل إلى نصف ثمنها. كذلك راجت سيّارات «المافيا» التي كانت تُسرق في دول العالم الرأسماليّ وتُهرّب إلى لبنان من أجل تصريفها[436]. إشارة إلى أنّ العديد من السرقات، التي كانت تقلّ عن سيّارة، كان لا يُبلّغ عنها. وفي بعض الأحيان، كان الأشخاص الذين يتعرّضون للسرقة يخشون توجيه الاتهام إلى اللصوص أو إلى أفراد الميليشيات المتورّطين حفاظاً على حياتهم أو حياة أسرهم. فيمتنعون عن تبليغ دوائر الشرطة، التي وقفت بدورها عاجزة عن القيام بواجباتها في حماية المواطنين وممتلكاتهم.

جدول (124) جرائم السرقة والحوادث المبلّغ عنها تبعاً للمحافظات بين عاميّ 1974 – 1988[437]

المحافظة	بيروت	جبل لبنان	شمال لبنان	الجنوب	النبطيّة	البقاع	المجموع
1974	3,501	3,559	1,245	458	198	544	9,505
1975	885	942	257	78	43	113	2,318
1977	2,709	2,296	786	286	34	324	6,435
1978	2,148	1,949	1,516	267	29	443	6,352
1979	2,027	3,637	1,205	221	27	917	8,034
1980	1,829	1,318	931	219	36	409	4,742
1981	1,601	994	804	225	37	343	4,004
1982	1,526	2,887	844	424	64	324	6,069
1983	1,629	1,470	843	552	120	348	4,962
1984	1,980	1,134	1,206	449	68	344	5,181
1985	2,660	1,438	761	447	103	361	5,770
1986	2,648	2,094	1,024	300	41	413	6,520
1987	1,983	1,557	666	158	35	244	4,643
1988	2,291	1,621	497	193	57	355	5,014
المجموع العام	29,417	26,896	12,585	4,277	892	5,482	79,549

وقد قارن الباحث سنايدر في الجدول 125 بين حوادث الإجرام عام 1981 في المناطق الخاضعة لنفوذ «القوّات اللبنانيّة» وتلك الواقعة تحت هيمنة المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، فوجد أنّ خضوع المناطق الأولى لسيطرة الحزب الواحد، انعكست استقراراً أمنيّاً، عامّاً نسبيّاً، أكثر من المناطق الأخرى.

جدول (125) مقارنة حوادث الإجرام بين المناطق الشرقيّة والغربيّة عام 1981[438]

نوع الجريمة/ الحادث	مناطق نفوذ القوّات اللبنانيّة	المناطق الأخرى
قتل	35	417
محاولة قتل	15	323
سرقة	34	430
سرقة مسلّحة	8	356
خطف	6	33
نصب واحتيال	2	22
تجارة وتهريب مخدّرات	3	89
إرهاب وتفجير	51	568
اشتباكات مسلّحة	2	206
مجموع الجرائم الشهريّة	156	2,444
قتلى	47	722
جرحى	54	978
سرقة سيّارات	2	21
سرقة أموال بملايين الليرات	1,202	35,503

وبعد عام 1984، تكاثرت حوادث الجريمة في بيروت الغربيّة والمناطق «الوطنيّة». حتّى مطلع نيسان 1976، تمّ نهب وتدمير 13 مصرفاً من أصل 80 مصرفاً في منطقة المصارف في وسط بيروت. وتمّ إفراغ حوالى ألف خزنة وسلب 130 مليون ليرة لبنانيّة[439]. ودُمّرت كلّيّاً ثلاثة مصارف هي: «البنك البريطانيّ» و«مصرف لبنان» و«بنك دي روما». وجرت سرقة «البنك البريطانيّ» في بيروت في كانون الأوّل 1975 من قبل عصابة متخصّصة من المافيات العالميّة بالتنسيق مع تنظيمات يساريّة فلسطينيّة ولبنانيّة، وقُدّرت قيمة المسروقات بـ 150 مليون ليرة لبنانيّة (سعر الدولار حينذاك 229.46 قرش لبنانيّ)[440] ولم يسلم «البنك الأهلي الأردنيّ»، و«البنك السعوديّ»، و«البنك الهولنديّ»، و«بنك نوفا سكوتيا»، و«بنك أوف كندا»، و«بنك مصر ولبنان»، و«الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان»، و«بنك فرعون وشيحا»، و«بنك عبر المشرق» و«بنك ناسيونال دو باري»، و«بنك الاعتماد اللبنانيّ» من أعمال السرقة والنهب[441].

وفي عام 1985، جرت عمليّة سرقة لـ 40 مصرفاً. ففي 10 و11 و19 نيسان، تمكّن سارقون من سلب أكثر من 700 ألف ليرة لبنانيّة من أربعة مصارف[442]. وفي العام التالي، بلغ عدد المصارف أو فروعها التي تعرّضت للسلب في بيروت الغربيّة 36 مصرفاً. إشارة إلى أنّ بعضها تعرّض للسرقة أكثر من مرّة رغم إجراءات الحماية. وطالت سرقات المصارف، في بعض الأحيان، أكثر من مصرف واحد في اليوم. وفي بعض الأحيان، كانت هذه السرقات تقع بالتواطؤ بين الجناة وبعض معتمدي القبض وموظفيّ تلك المؤسّسات.

يُلخّص الجدول (126) سرقة المصارف خلال عام 1986، وهي السنة التي بدأت فيه الليرة اللبنانيّة تنهار بشكل سريع، بالتزامن مع ارتفاع معدّلات التضخّم والغلاء والبطالة[443].

جدول (126) سلب المصارف في بيروت الغربيّة خلال عام 1986[444]

اسم المصرف	تاريخ السرقة	اسم المصرف	تاريخ السرقة
البنك اللبنانيّ الفرنسيّ	1/ 1/ 1986	بنك نصر اللبنانيّ الإفريقيّ	26/ 7/ 1986
بنك الاعتماد اللبنانيّ	13/ 2/ 1986	جمّال ترست بنك	5/ 8/ 1986
بنك الاعتماد الشعبيّ	24/ 3/ 1986	بنك بيروت والبلاد العربيّة	6/ 8/ 1986
بنك الريف	26/ 3/ 1986	بنك المشرق	6/ 8/ 1986
بنك التجارة الخارجيّة	27/ 3/ 1986	أدكوم بنك	8/ 8/ 1986
بنك الموارد (سعدنايل)	7/ 4/ 1986	بنك طراد	9/ 8/ 1986
بنك أدكوم	10/ 4/ 1986	بنك فرعون وشيحا	19/ 8/ 1986
بنك سرادار	10/ 5/ 1986	البنك اللبنانيّ للتجارة	21/ 8/ 1986
بنك الاعتماد اللبنانيّ (صيدا)	17/ 5/ 1986	بنك بيروت الرياض	1/ 9/ 1986
بنك سوريا ولبنان (بعلبك)	19/ 5/ 1986	البنك اللبنانيّ الفرنسيّ	2/ 9/ 1986
مصرف لبنان	19/ 5/ 1986	بنك بيروت والبلاد العربيّة	3/ 9/ 1986
بنك ليتكس	27/ 5/ 1986	بنك لبنان والمهجر	11/ 9/ 1986
فيدرال بنك	19/ 6/ 1986	بنك مصر ولبنان	11/ 9/ 1986
بنك فرعون شيحا	4/ 7/ 1986	بنك بيبلوس	18/ 9/ 1986
جمّال ترست بنك	5/ 7/ 1986	بنك مصر ولبنان	24/ 9/ 1986
بنك بيروت للتجارة	21/ 7/ 1986	فرنسبنك	9/ 10/ 1986
البنك اللبنانيّ للتجارة	24/ 7/ 86	أدكوم بنك	23/ 10/ 1986

وكما هو معروف، لم تسلم الأسواق التجاريّة في وسط بيروت حتّى مرفئها من أعمال السرقة والنهب، وتحوّلت هذه المناطق بعد ذلك إلى «أدغال» و«أطلال». وكانت الأسواق أحبّ شيء إلى قلوب المسلّحين اللصوص، نظراً إلى كونها قلب بيروت التجاريّ الذي يزخر بالخيرات. ولم تدمّر محلّة القنطاري خلال «حرب السنتين» بفعل المعارك بين الأطراف المتنافسة، بل بفعل متعمّد من الميليشيات المتحاربة. يقول راندل: إنّ الهدنات التي كانت تُعقد بين الميليشيات المتخاصمة كان الهدف منها تمكين المتقاتلين من نهب الأسواق. وذكر الصحافيّ نفسه، أنّ أحد أسباب تمكّن «القوّات المشتركة» من احتلال فندق «الهوليداي إن» هو انشغال ميليشيا «حزب الكتائب اللبنانيّة» بأعمال السلب والنهب، وهو ما أكّده روبير حاتم عن تجربته في الحرب، فقال: إنّ عناصر الميليشيات المسيحيّة كانوا **«يسرقون وينهبون»** ويأتون بالسرقات إلى قياداتهم، بدلاً من حماية المناطق المسيحيّة[445]. وجرى نهب «مرفأ بيروت» ومستودعات المنطقة الحرّة و«تنظيفها» من قبل ميليشيا «حزب الكتائب». وبرّر أحد القادة الكتائبيّين ذلك، بأنّ السرقات ساهمت في الدورة الاقتصاديّة للبنان المسيحيّ، فكان السارقون من الميليشيات يعمدون إلى بيع المنهوبات، ويستفيد من ذلك المواطنون العاديّون الذين لم يشاركوا في السرقات[446]. كما نُهبت الأسواق التجاريّة وسوق الصاغة في بيروت من محتوياتها، ثمّ جرى حرقها بالتواطؤ بين ميليشيا «حزب الكتائب» وميليشيات «الحركة الوطنيّة». وقام «حزب الكتائب» ببيع تلك المنهوبات ومنهوبات المرفأ في ما بعد في مدرسة الفرير في منطقة الجمّيزة، بينما بيعت المنهوبات التي تمّت على أيدي ما يُسمّى بالحركة الوطنيّة في «سوق الروشة» المستحدث. كما كانت المنهوبات والمسروقات تباع على الأرصفة وعلى سطوح السيّارات «على المكشوف» بأقلّ من سعر مبيعها الأصليّ[447]. وقُدّرت قيمة المسروقات من المرفأ بملياري دولار، ومن الأسواق التجاريّة بمبلغ مماثل[448].

كانت المؤسّسات والمصارف والمحال تُنهب أوّلاً، ثمّ يجري نسفها لإلصاق «التهمة» بالقذيفة أو الصاروخ لطمس معالم الجريمة. وكانت «العتمة» في الغالب جزءاً أساسيّاً من المناخ المفضّل للسرقة. وقد لحق الدمار مبنى رئاسة الحكومة، وهو مبنى أثريّ من العهد العثمانيّ جرى نهبه وحرقه. أمّا شارع باب إدريس التاريخيّ، على سبيل المثال، فجرى نهبه ومن ثمّ تدميره بالتوافق بين الميليشيات

المتصارعة المتقابلة. وشاع خلال «حرب السنتين»، أنّ وقف إطلاق النار في الوسط التجاريّ كان يخدم الفرقاء المتحاربين في نهب المناطق الفاصلة في ما بينهم، استكمالاً لما يتمّ نهبه في المناطق الخاضعة لسيطرة كلٍّ واحد منهم. فيتمّ تشكيل ما يشبه «لجنة مشتركة» من المتحاربين مهمّتها «تثبيت الأمن»، ويجري أثناء ذلك نهب المحال وسلبها بالتساوي، ثمّ العودة مجدّداً إلى القتال. وبناء على ذلك، كان تقاسم المناطق «الدسمة» يتمّ عن طريق التسوية وتفاهم بين المسلّحين «المتنافسين»[449].

وفي مقابلة أجرتها معه مجلّة «الوسط»، اعترف أبو داوود، المسؤول الفلسطينيّ عن محور المتحف - الأسواق خلال «حرب السنتين»، بأنّ نهب الأسواق تمّ بقرارات رسميّة من التنظيمات اللبنانيّة والفلسطينيّة[450]. لقد أعطى أحد المراقبين المعاصرين صورة قاتمة عمّا آلت إليه الأوضاع في أعقاب «حرب السنتين»، حين قال: «... **تمّ احتلال أو نهب مكتب رئيس الوزراء والمكاتب الوزاريّة والحكوميّة ومخافر الشرطة وثكن الجيش والمحاكم وتمّ الاستيلاء على تجهيزاتها وملفّاتها أو حرقها. كذلك، دُهمت السجون والمصحّات العقليّة وتمّ إطلاق سراح المعتقلين فيها... وممّا زاد في سوء الوضع مبادرة أفراد الميليشيات إلى سرقة تجهيزات الهاتف**»[451].

وفي عام 1982، خفّت السرقات المنظّمة للأسواق في وسط بيروت، لسبب بسيط أنّه لم يعد هناك ما يستحقّ السرقة. فتحوّلت الميليشيات إلى مناطق أخرى. وفي ذلك العام، تعرّضت دائرة المصوغات في وزارة الاقتصاد إلى السلب في وضح النهار من قبل أفراد ميليشيات غير مقنّعين. فجرى تهديد الموظّفين ورجال الأمن، وتمّ فتح الخزنة وإفراغها. وقُدّر ثمن الذهب المسروق بـ 2.6 مليون دولار أميركيّ. وبعد «انتفاضة 6 شباط 1984»، تحوّلت محلّة رأس النبع وشارع الحوت إلى منطقة تماس، فجرى نهبها، بيوتاً ومحالاً، من قبل الميليشيات الموجودة هناك، وذلك بعدما حظّرت الميليشيات هناك على سكّانها دخولها وتفقد ممتلكاتهم إلّا بترخيص منها[452] بذريعة «الحفاظ على حياتهم»، كما قيل لهم. وعندما كان أحدهم يصرّ على الوصول إلى شقّته لإفراغها من كلّ ثمين، كان عليه الحصول مسبقاً على إذن من مسؤول الميليشيات في تلك المنطقة. وأثناء ذلك، كان فريق آخر تابع للميليشيات نفسها يسبق صاحب العلاقة ويقوم بإفراغ شقّته من

كلّ نفيس أو ثمين[453]. وقد أقدم أحد اللصوص من الميليشيات على سرقة رواتب الجيش اللبنانيّ بعد خروجها من «مصرف لبنان». وأدّى الحادث إلى مقتل ثلاثة جنود لبنانيّين وسرقة الأموال[454].

وفي كثير من الأحيان، كانت تقع «حروب» صغيرة في بعض أحياء بيروت الغربيّة بسبب التنافس بين أفراد الميليشيات، حتّى داخل الفريق الميليشياويّ الواحد و«الخندق الواحد»، على «غنيمة» دسمة، ويسقط الضحايا. وذكر إلياس العطروني، أنّ «الخلافات» كانت تُحلّ على الشكل التالي: «... **تبدأ الاتصالات مع المعنيّين، ثمّ سحب العناصر، ثمّ تبويس وتحقيق شكليّ ينتهي عادة إلى اللا شيء، وبضعة جرحى تتحمّل مستشفيات المنطقة مسؤوليّة أوضاعهم الجسديّة، وإذا كان هناك من قتلى فتُدرج أسماؤهم على لوائح القبض، وصورهم على الجدران**» كشهداء. وأضاف، إنّ مسروقات المنطقة الغربيّة كانت تُصرّف بكلّ سهولة في الشرقيّة والعكس بالعكس، بوساطة «مافيات» من الميليشيات، وكأنّه لا توجد حرب ولا معابر ولا خطوط تماس. أمّا المسروقات من أجهزة كهربائيّة وإلكترونيّة وخرضوات وقطع غيار سيّارات وألبسة وأحذية، فتُباع «برخص الفجل» على حد قول الكاتب نفسه[455]، من دون أن تعثر السلطات الأمنيّة على اللصوص، باستثناء أقلّ من 100 حالة ما بين عاميّ 1977 و1988 (عدا عام 1976)[456].

يُبيّن الجدول (127) أنّ جرائم القتل ومحاولة القتل والاعتداء بلغت أقصاها خلال عاميّ 1987 و1988، مع الإشارة إلى أنّ العام الأخير كان الأشدّ عنفاً، بسبب حالة الفلتان الأمنيّ والسياسيّ الناتج عن الانشطار الحكوميّ واندلاع المعارك في المناطق الشرقيّة، وبين تلك المناطق والمناطق الغربيّة. ويُلاحظ أنّ محافظة بيروت كانت الأقلّ من ناحية جرائم القتل وخلافها، مقابل محافظة جبل لبنان تحديداً، أو بقيّة المحافظات اللبنانيّة. وهذا يعود إلى الدخول السوريّ إلى بيروت الغربيّة في شباط 1987، وإلى انتشار وحدات الجيش اللبنانيّ بشكلٍ كثيف في بيروت الشرقيّة.

جدول (127) جرائم القتل ومحاولات القتل والتعدّي خلال عاميْ 1987 – 1988[457]

المحافظة	قتل		محاولة قتل		إيذاء وتعدّ	
	1987	1988	1987	1988	1987	1988
بيروت	25	19	12	17	2	15
جبل لبنان	50	69	48	80	3	30
الشمال	34	41	6	30	5	3
الجنوب	24	28	8	9	-	8
البقاع	28	33	8	38	1	3
المجموع	161	190	82	174	11	59

ومن الجرائم التي راجت خلال الحرب، تجارة الأعضاء الإنسانيّة مترافقة مع حالات اختفاء الأولاد. وكان البعض يعرض جزءاً من جسده، كالكلية أو قرنيّة العين، للبيع. ولاحظ أحد الأطبّاء تزايداً في حالات فقر الدمّ لدى أشخاص كانوا يبيعون كمّيات كبيرة من دمائهم في فترات متقاربة. وكانت وحدة الدمّ تباع في «السوق السوداء» بحوالى سبعة آلاف ليرة لبنانيّة. وقد تحدّثت مجلّة «الباري ماتش» الفرنسيّة عن رواج ظاهرة تبنّي الأطفال عبر شركات. كما راجت «صيدليّات» التعاونيّات والصيدليّات ومستودعات الأدوية غير المرخّصة، ونشط أطبّاء غير شرعيّين.

– القضاء الميليشياويّ

من مفارقات الحرب، ظهور ما سُمّي بـ «القضاء الميليشياويّ» في المناطق الغربيّة والشرقيّة، وتحوّل الميليشيات إلى سلطة قضائيّة تُصدر الأحكام على المواطنين والخصوم والأعداء و«الخونة» وتُنفّذها. وبذلك، خسرت الدولة اللبنانيّة سلطة خطيرة وحسّاسة، إلى جانب ما خسرته، لصالح ميليشيات لم تأبه بالقانون أو بالعدالة أو بحقوق المواطن.

بعد قليل على اندلاع الحرب، بدأت الميليشيات تُشكّل أجهزة قضائيّة، وخصّصت سجوناً للذين يُحكم عليهم من قبلها. وكان «سجن الخيام» لـ «جيش لبنان الجنوبيّ» من أسوأ أنواع السجون الميليشياويّة، يُمارس فيه التعذيب على المسجونين ومن هم في قيد الاعتقال. ومن جهته، كان جيش الاحتلال الإسرائيليّ يزجّ باللبنانيّين والفلسطينيّين في المعتقلات من دون توجيه التّهم إليهم أو محاكمتهم[458].

وبدورها، مارست المنظّمات الفلسطينيّة سلطات قضائيّة، واحتوت مخيّماتها على سجون. وخلال «حرب السنتين»، قامت «قيادة الثورة الفلسطينيّة» بتنفيذ أحكام إعدام وسجن صادرة عن «محاكم فلسطينيّة». وكان بعض الميليشيات اللبنانيّة يُصدر بدوره أحكاماً بالسجن أو بالإعدام على متّهمين بـ: «الخيانة» أو ما شابه ذلك، ويُنفّذها وفق مقاييسه الخاصّة[459]. وفي عام 1976، أسّست «الهيئة الشعبيّة» المنبثقة عن «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» جهاز أمن (الأمن الشعبيّ) وقضاءً. كما كان لدى «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» جهاز قضائيّ تابع للإدارة المدنيّة في الجبل، وأدّى دوراً في حلّ النزاعات التي تنشأ بين الأفراد، ونظر، في ضوء غياب النيابات العامّة الرسميّة، في قضايا جنائيّة، كالسرقات وجرائم القتل، وفي القضايا الماليّة والعقاريّة. وتمتّع هذا الجهاز بصلاحيّات القاضي المنفرد[460]، فنظر في 400 شكوى بين 1 أيّار 1989 و23 أيلول من العام نفسه، منها قضايا إيجارات، وأصدر 16 حكماً بحقّ 28 شخصاً لإقدامهم على ارتكاب السرقة، والسلب تراوحت ما بين 6 أشهر و3 سنوات، ونُفّذت في سجن مركزيّ في بيت الدين. كما أصدر أحكاماً في قضايا مدنيّة وقضايا مخدّرات وخلافهما[461]. وكانت له شرطته التي تُقيم حواجز التفتيش وتُراقب المرور وتستقبل شكاوى المواطنين، وتحرس الأماكن العامّة. وفي عام 1988، أسّست «الإدارة المدنيّة» مدرسة الشرطة لإعطاء تعليم في التربيّة العسكريّة والتنشئة الحزبيّة، وفي دور الشرطة في المجتمع[462]. وبين 30 تموز 1986 و30 تشرين الثاني 1986، نفّذت «حركة أمل» حكم الإعدام رمياً بالرصاص على التوالي بمحي الدين صالح ومحمود علي جواد اللذين اتُّهما بتفجير سيّارات مفخّخة في مناطق سبينس وحيّ ماضي ومعوّض[463].

وفي أعقاب متفجّرة بئر العبد قرب مقرّ العلّامة محمد حسين فضل الله في 8 آذار 1985 ومقتل 75 مدنيّاً وجرح العشرات، واتّهام «حزب الله» الولايات المتّحدة وإسرائيل والنظام المارونيّ بافتعال الجريمة، حاكم الحزب المذكور 11 متّهماً لضلوعهم في الحادث، ونفذ بهم حكم الإعدام استناداً إلى «التكليف الشرعيّ»[464]. وبسبب الانتقادات لعمليّة الإعدام الجَماعيّة هذه، ذكر الحزب أنّ المحاكمات جرت وفق الشريعة الإسلاميّة، وأبرز تسجيلات تحتوي اعترافات المتّهمين[465]. وفي تشرين الثاني 1999، استُدعي كريم بقرادوني من قبل العقيد هشام الأعور، رئيس قسم المباحث الجنائيّة لسؤاله عن علاقته بمحكمة قوّاتية أصدرت في 18 كانون الثاني 1988 حكم

الإعدام في ضبيّه بحقّ عنصرين من «القوّات اللبنانيّة» هما سمير زينون وغسّان لحود، بتهمة التورّط في محاولة لاغتيال سمير جعجع بتحريض من إيلي حبيقة والمخابرات السوريّة. ولا تزال هذه القضيّة تتفاعل حتّى اليوم.

وفي مقابل «القضاء الميليشياويّ»، وقف القضاة والموظّفون القضائيّون عاجزين عن إصدار أحكام أو تنفيذها، وذلك خوفاً على حياتهم أو حياة أُسرهم من أعمال انتقاميّة.

وطبقاً لمنطق «القضاء الميليشياويّ»، أصبح من السهل على المرء أن ينال حقّه بيده (= سلاحه) أو أن ينتقم من شريكه أو جاره أو خصمه. كما أصبح بإمكان الميليشيا أنّ تتدخّل في النزاعات العائليّة والزوجيّة وخصوصيّة الأفراد بطلب أو من دون طلب، من أصحاب العلاقة. وفي أسوأ الأحوال، كان باستطاعة المرء أن يستنجد بحزب أو ميليشيا لتنفيذ مآربه. وذكر أحد مفوّضيّ الأمن العامّ «**بأنّ المحاكم لم تعد تعمل كالسابق لا من حيث كميّة القضايا التي تُطرح أمامها ولا من حيث سرعة البتّ فيها. فالمواطن**» أضاف: «**انطلاقاً من يقينه بتراجع السلطات الشرعيّة وأحياناً كثيرة خوفاً على حياته أو مصالحه، لا يلجأ إلى القضاء إلّا عند الضرورة القصوى... إنّه يفضّل أن يحلّ المشكلة بواسطة علاقاته الشخصيّة أو توسيط ذوي النفوذ وأحياناً تُحلّ القضية بالتراضي في مكتب المحامي... أمّا ما نضبطه من جرائم وانحرافات وسرقات فإنّ الفاعل يدخل من الباب ليخرج بعدئذ معزّزاً مكرّماً بقوّة السلاح أو بقوّة المتنفّذين أو بواسطة السياسيّ المرتبط مع القوى الفاعلة على الأرض**»[466]. وبعدما فقدت القوى الأمنيّة هيبتها وفعاليّتها أمام القوى الميليشياويّة، حتّى في عيون المواطنين، لم تعد تستطيع أن تضبط الأمن أو تُنفّذ الأحكام. فتحوّل «الأمن» إلى الميليشيات التي أنشأت شرطتها. كما أسّست الميليشيات «المتنافسة» مكتباً مشتركاً لضبط الشيكات من دون رصيد وملاحقة أصحابها الذين يفرّون من منطقة إلى أخرى[467].

وفيما أنشأت الميليشيات سجونها، أقدمت في الوقت نفسه على إطلاق المساجين من السجون الرسميّة. حدث ذلك في مطلع الحرب واستمرّ خلال السنوات التالية. ففي عام 1975، أقدمت الميليشيات الموجودة في بيروت الغربيّة على اقتحام «سجن الرمل» في الطريق الجديدة بحجّة وجود سجناء سياسيّين، ثمّ أطلقت سراح جميع

السجناء. وتمّ كذلك، اقتحام المخافر لإطلاق المحتجزين[468]. وفي شباط 1984 وصيف 1989، أُطلق كلّ سجناء «سجن رمل الظريف» من دون حجّة سياسيّة هذه المرّة، وإنما لعلاقات قرابة وغير قرابة بين مسلّحي الميليشيات والسجناء[469].

5 - استنتاج

كشف الفصل عن منهجيّة الميليشيات في تفكيك الدولة إلى أشلاء، عبر تغييب دورها وسلبها سيادتها على أراضيها وعلى شعبها ومرافقها، والاستحواذ على إيراداتها وإقامة اقتصادها الموازي لاقتصادها، والحلول محلّها في قضايا الأمن والقضاء والتعاطي مع الناس، فضلاً عن فرض ثقافتها وقيمها. وما كان بإمكانها تفكيك الدولة اللبنانيّة من دون العمل على تقويض مجتمعها وضرب قواه التي يمكن أن تشكّل عقبة أمامها. فبعدما «قرصنت» الميليشيات دور الدولة، تجاوزت الزبانيّة القديمة للقوى السياسيّة، عبر ربط فئات من المجتمع بها بأشكال «الزبانيّة الأمنيّة»[470] و«التموينيّة»[471] و«الخدماتيّة»[472]. ومَنْ عجزت عن إغرائه، عملت على ترهيبه وترويعه وبالتالي ترويضه أو دفعه إلى الهجرة.

لقد نجحت الميليشيات بالفعل في تفكيك الدولة وتصديع المجتمع، فعند توقيع «اتّفاق الطائف» عام 1989، كانت الدولة اللبنانيّة عبارة عن حكومتين، ومؤسّساتها منقسمة أو شبه معطّلة لا تُشكّل حامية للشعب في أضيق المعاني. ومن ناحية أخرى، كان انهيار التعليم وتدهور الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي أصابت المواطنين وأفقرتهم، والاغتيالات والخطف والعنف والقتل اللامتناهي، أسطع أمثلة على ما آل إليه حال المجتمع من تصدّع، ولا ننسى الصراعات الميليشياويّة التي جعلت من الناس وقوداً لها وضحايا. من هنا، لم تتعدّ التحرّكات الشعبيّة المناهضة للميليشيات أن تكون «صرخة» في وادٍ ميليشياويّ صمّ آذانه عن الاستماع إلى معاناة الناس، لصالح المكاسب والأرباح والريوع التي كان يستحوذ عليها.

ولا شكّ أنّ الفكر الميليشياوي وُجد قبل الحرب من خلال ما سمح به نظام لبنان الطائفيّ السياسيّ والحالة المجتمعيّة، من ظهور قوى سياسيّة وحزبيّة وزعماء عشائر وأصحاب مصارف ورجال أعمال وإقطاعيّين وقبضايات، كانت بحقّ السلطة الحقيقيّة في البلاد لا الحكومات اللبنانيّة، حيث عملت جميعها على التهرّب من دفع الضرائب، واحتكار السوق، والقيام بكلّ أنواع التجاوزات والمحسوبيّة. وعلى خطّ موازٍ، تلاشت ديمقراطيّة لبنان التوافقيّة، ما سمح للعامل الخارجيّ بالنموّ وتأمين أرضيّة صُلبة

له، مستفيداً من التجاذبات الداخليّة بين اللبنانيّين، وتطلّع كلُّ فريق منهم للاستقواء به. ومع اندلاع الحرب، سار الجميع في لبنان إلى العسكرة: الفلسطينيّون لتثبيت وضعهم في لبنان الضعيف ومنع تكرار «أيلول الأسود»، والقوى الحزبيّة المسيحيّة التي انخرطت فيها، للدفاع عن امتيازاتها في وجه عسكرة يساريّة - إسلاميّة - تهدف إلى تحقيق مكاسب عليها بالبندقيّة الفلسطينيّة.

وفي ظلّ العسكرة الفلسطينيّة، شهدت الساحة اللبنانيّة ولادة العديد من المنظّمات الفلسطينيّة، فانعكس على ساحة بيروت الغربيّة، حيث وُجد حوالى 120 تنظيماً ميليشياوياً، لا تنطبق صفة «الدكّان» على العديد منها. وبينما تمكّنت المناطق الشرقيّة من حسم التعدديّة الميليشياويّة لصالح «القوّات اللبنانيّة»، تحوّلت بيروت الغربيّة، في ضوء الفوضى الفلسطينيّة، إلى مرتع لكلّ المنظّمات اليساريّة والدوليّة الإرهابيّة، ممّا تسبّب بقلق مارونيّ. وقد عرف الموارنة كيف يوظّفون هذا «الانفلات» لصالح قضيّتهم للحصول على الدعم الدوليّ للوقوف في وجه يسار دوليّ وإرهاب بدأ يضرب لبنان ويُصيب العالم منذ عمليّات خطف الأجانب أو قتلهم أو اختطاف الطائرات.

لقد شهدت الحرب جولات عنف وقتال بين الميليشيات المتنافسة على صعيد المناطق وداخل المنطقة الواحدة والتنظيم الواحد. وكانت السيطرة على القرار، في المناطق الغربيّة وفي المناطق الشرقيّة، سمة هذا الصراع. فكان يستلزم السيطرة على الأرض بالوسائل العسكريّة وعلى السكّان معاً، ما يتيح للميليشيات تحقيق أهدافها الفئويّة، التي غلّفتها بشعارات التغيير والإصلاح والدفاع عن أمن مجتمعها الطائفيّ أو المذهبيّ، وإذا ما اضطرّها الأمر رشوة الناس بفُتات من الخدمات الاجتماعيّة والإنسانيّة أو تقديم خدمات معيّنة لهم، أو قمعهم في حال تعذّر ذلك. من هنا، لم يتمكن المجتمع المدنيّ من أن يتحوّل إلى قوّة تغييريّة في عصر الدولة اللبنانيّة قبل الحرب، ولا في عصر الميليشيات، لأنّ الأخيرة لم تسمح بذلك حفاظاً على وجودها، ولأنّ المجتمع المدنيّ افتقر إلى البيئة العلمانيّة والديمقراطيّة كشرطين لفعاليّة تأثيره.

ولولا الرعاية الخارجيّة، لما استطاعت الميليشيات والأحزاب اللبنانيّة أن تستمرّ طويلاً في حرب مكلفة. فكانت الأموال تهطل بغزارة على كلّ من حمل سلاحاً أو أراد أن ينخرط في «لعبة» الحرب. لكنّ ارتهان الميليشيات والأحزاب إلى الخارج، أفقد كلَّ فريق ذرائعه بأنّه يدافع عن قضيّته الوطنيّة. فتمكّن الفلسطينيّون من أن يحكموا المناطق «الوطنيّة»، فكانت الميليشيات اللبنانيّة و«الدكاكين» هناك مجرّد «فلاشات» إعلانيّة على

حدِ قولهم. وبعد زوال الهيمنة الفلسطينيّة، سيطر السوريّون على الأرض ثمّ على القرار اللبنانيّ، وأصبحت الميليشيات هناك ومعها الفصائل الفلسطينيّة تدور في فلكهم. وعلى المنوال نفسه، تورّطت الميليشيات المسيحيّة في علاقاتها بإسرائيل، فكانت مجرّد أدوات في المشروع العدوانيّ الإسرائيليّ ضدّ لبنان والفلسطينيّين. وكانت مجازر صبرا وشاتيلا نموذجاً لخضوعها للإرادة الإسرائيليّة عقب اغتيال بشير الجميّل.

وفي سياق الصراع العسكريّ في ظاهره، استُخدم الإعلام جنباً إلى جنب مع المدفع، وكلاهما رسائل تحاور لا مشاريع لتعديل الجبهات العسكريّة التي أصبحت ثابتة بعد عام 1976. إنّ استخدام الشعارات والملصقات الجداريّة، كان للتأثير في الناس، وللتعبير عن ثقافة ومواقف سياسيّة تجاه الآخر. لكنّ هذه الوسيلة الإعلاميّة، كانت متقلّبة نظراً إلى تبدّل «مواقفها» وتحالفاتها، وأسطع دليل على ذلك هو الشعارات المرحّبة بالسّوريين في المناطق الشرقيّة حتّى عام 1977، ثمّ سخطها عليهم منذ صدامات عام 1978، والشعارات الساخطة على السوريّين عند «دخولهم» إلى لبنان لضرب «الحركة الوطنيّة» عام 1976، ثمّ تحوّلها إلى مؤيّدة لهم، بعد عودة التحالف بين «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» والفلسطينيّين بعد عام 1978.

وفي دولة مفكّكة ومجتمع مُصدّع، نما الاقتصاد الميليشياويّ، فربطت المصالح المشتركة بين زعامات الميليشيات وبعض من البرجوازيّة اللبنانيّة في ما يشبه «هولدينغ» يتقاسم المشاريع والصفقات ويتنازع سياسيّاً. فكانت السلعة بلا هويّة، تتنقّل بين المناطق وتصل إلى كلّ الطوائف والمذاهب ولا تتوقّف عند الحواجز والمعابر. فالمصالح المشتركة بين زعماء الميليشيات وقوى الأمر الواقع، كانت جواز مرور للتواصل الاقتصاديّ بين المناطق والطوائف اللبنانيّة. ولولا انتفاء مبرّرات الاستمرار في النزاع اللبنانيّ مع انتهاء «الحرب الباردة» وهبوب رياح حرب الخليج الثانية، لما أُجبرت الميليشيات على القبول بإعادة إحياء الدولة اللبنانيّة وتجميع مكوّناتها التي تفكّكت على مدى سنوات الحرب. ومن المؤكّد أنّ الميليشيات لم تخسر شيئاً في عودة الدولة اللبنانيّة للوقوف على رجليها. فتمكّنت من تحقيق الثروات الضخمة في العصر الذي حمل إسمها بكل جدارة، فعمل قادتها على «تبييض» رؤوس أموالهم وأصبحوا رجال أعمال كبار وأصحاب شركات ومصالح «شرعيّين» يطرحون شعارات الإصلاح والدولة العادلة. فكانوا أوّل المستوزرين في الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة بعد «اتّفاق الطائف». وبذلك، استطاعوا «إنتاج» أنفسهم بصفة ميليشياويّة في قوالب وزاريّة واقتصاديّة.

حواشي الفصل الخامس عشر

(1) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, New York 1987, pp. 255-257.

(2) فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغيّر البنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994ص 95.

(3) انظر في هذا الصدد مقال دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في **القبس** 26-28 آب 1985.

(4) نقلاً عن: منير خوري، «تأثير الأحداث اللبنانيّة على الطفولة والناشئة في لبنان من الناحية التربويّة»، في: **ندوة تأثير الأحداث على الأطفال والناشئة**، وزارة الإعلام 6-7 كانون الأوّل 1978، الناشر المركز التربويّ للبحوث والإنماء/ حملة رعاية الطفل اللبنانيّ، ص 98.

(5) نقلاً عن: علي عوّاد، الدعاية والرأي العام. مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج - تجارب دوليّة، بيروت 1993، ص 158.

(6) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in Fragmented Society, London\New York 1996, p. 220.

(7) جريدة **النهار** 7 أيلول 1968، نقلاً عن: كليوت ص 10؛ وقارن بـ: راندل، ص 71.

(8) N. Kliot, "The Collapse of the Lebanese State", in: ***Middle Eastern Studies***, 23, 1 (1987), p. 65.

(9) استناداً إلى ذلك، يعتقد الدكتور أنطوان مسرّة أنّ الحكومة اللبنانيّة لم تفقد شرعيّتها طوال الحرب.

(10) N. Kliot, The Territorial Disintegration of the State: The Case of Lebanon, University of Durham/ Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series, No. 30(1986), p.1.

(11) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة. دراسة في التعطّل الإداريّ، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990، ص 167.

(12) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York 1983, pp. 152 -153.

(13) قارن: «المخيّمات الفلسطينيّة... حالة إنسانيّة أم عسكريّة»، في: **معلومات** 34 (2007)، ص 26؛ Dietrich Jung, Der Krieg im Libanon. Exemplarischer Versuch einer gesellschafts-theoretisch fundierten Kriegsursachenanalyse. Arbeitspapier, Institut für politische Wissenschaft, Hamburg1992, p. 197.

(14) صبحي منذر ياغي، «المخيّمات جزر أمنيّة وتجمّع لمجموعات وعناصرأصوليّة. الوجود المسلّح فتيل تفجير في ظلّ تأثير العامل السوريّ على بعض التنظيمات. قراءة تاريخيّة - سياسيّة لأبرز المعارك اللبنانيّة - الفلسطينيّة منذ نهاية الستينات»، في: جريدة **النهار** (تحقيق)، 10 كانون الثاني 2007.

(15) Adel A. Freiha, L'Armee et l'Etat au Libanon (1945-1980), Paris 1980, pp. 177-180.

(16) وضّاح شرارة، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلامياً، ط3، بيروت 1998، ص 107 - 108.

(17) راجع الفصل الثاني من المجلّد الأوّل، ص 183 - 190

(18) Kliot, The Territorial Disintegration of the State. op. cit., p. 26.

(19) انّي لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السريّة في لبنان، بيروت 1988، ص 55 - 57، 60.

(20) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة. إستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975-1991، أطروحة دكتوراه لبنانيّة في العلوم السياسيّة والإدارية/ الجامعة اللبنانيّة 2001، ص 47-48.

(21) Gilmour, p. 94.

(22) نقلاً عن: Gilmour, pp. 101, 102.

(23) من الدراسات المهمّة التي تبرز التحالف اليساريّ - الفلسطينيّ وتأثيره في استمرار النظام السياسيّ القائم آنذاك ودور السوفيات في ذلك، انظر: Ilana Kass, "Moscow and the Lebanese Triangle", in: ***The Middle East Studies*** 43(1989), pp. 164 - 187.

(24) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 220.

(25) Kirsten E. Schulze, Israel's Covert Diplomacy in Lebanon, London 1998, p. 82.

(26) Nader Mohammad Zouheir Moumne, The Emergence and Transformation of the Lebanese Forces in Wartime Lebanon 1975 - 1988, AUB/MA, Dep. of Political Studies and Public Administration 1996, p. 68.

(27) Michael Hudson C. "The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War", in: ***Middle East Journal*** 32, 3 (1978), p.267.

(28) وهم: محمد يوسف النجّار وكمال ناصر وكمال عدوان. وقد حدث ذلك على مقربة من ثكنة الدرك في شارع فردان، انظر: الريس، ص 57.

(29) Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958 - 1988, - Hamburg 1989, p. 219.

(30) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 32.

(31) Freiha, p. 175.

(32) نقلاً عن: Freiha, p. 174.

(33) انّي لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، ص 54؛ جريدة **الأنباء**، 5 آب 1985. Library of Congress, Appendix B-Lebanon. The Opposing Forces in the Lebanese Civil War-Palestinians.

(34) على الرغم من تردّي العلاقات بين مصر والعراق بسبب اتّفاق سيناء الثاني، فقد سمحت مصر

للعراق بنقل وحدات فلسطينيّة عبر أراضيها إلى لبنان.

(35) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 400- . 401 وعلى كلّ حال، تتناقض الأرقام التي يوردها الخازن مع تلك لوليد خالدي، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالجبهة «الشعبيّة لتحرير فلسطين و«الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين» و«القيادة العامّة» و«جبهة التحرير العربيّة». إلّا أنّ الخازن يستند في معلوماته إلى الجيش اللبنانيّ، ما يجعلها أكثر صدقيّة.
Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon.Confrontation in the Middle East, 3rd pr. Harvard 1983, p.82.

(36) «رحلة قائد فلسطينيّ بين الأسرار والإرهاب (2). أبو داوود: التنظيمات اللبنانيّة والفلسطينيّة نهبت أسواق بيروت التجاريّة ومصارفها. قرار «جيش لبنان العربيّ»: الرعاية من أبو جهاد والأموال من ليبيا»، في الوسط، عدد 385، 14 حزيران 1999، ص 26 -27.

(37) نقلاً عن: علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 161، وحاشية رقم 1 من الصفحة نفسها.

(38) Winslow, Lebanon, p. 270.

(39) نقلاً عن: «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل رقم 261!»، في: مجلّة الحوادث عدد 1338، 25 حزيران 1982، ص 65- 70.

(40) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة. مرجع سبق ذكره، ص 244 - 248.

(41) شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ 1975-1976، بيروت 1978، ص 129.

(42) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 248.

(43) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، جونيه 1976، الملحق، لا ترقيم للصفحات.

(44) «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261!»، في: الحوادث، 25 حزيران 1982، ص 67؛ Winslow, Lebanon, pp. 262-263.

(45) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1975 - 1976، ملحق مصوّر، لام، لات، لا ترقيم للصفحات؛ فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان 1930 - 1980، بيروت 1981، 457 - 462؛ طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 193- 197.

(46) نقلاً عن: كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة. الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ص 179. ووفق رواية جوديث حريق، كان لدى حزب الله في منتصف الثمانينات 7 آلاف مقاتل، Judith Palmer Harik, Hezbollah. The Changing Face of Terrorism,London/New York 2004, p. 40.

(47) حمدان، الأزمة اللبنانيّة.،ص 183-188.

(48) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 366 - 367؛ فيغييه/ حنا، أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، 1998، ص 395.

(49) يرى الباحث الألمانيّ ريك، أنّ مساحة الكانتون المارونيّ (مارونستان)، كانت في عام 1979

حوال 1,000 كيلو متراً مربّعاً، ص 255.

(50) «ملف لبنان تفتحه «النهار»، 5 الميليشيات»، تحقيق مودي بيطار ومي ضاهر، في: جريدة النهار.

(51) Zwischen Militär-Archiv Potsdam, 32 563, geheim. بروتوكول بين وزارة الدفاع الوطنيّ لجمهورية ألمانيا الديمقراطيّة وقيادة «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» للجمهورية اللبنانيّة، برلين (الشرقيّة) 3 آذار 1989، التوقيع العقيد هانز يواخيم جون عن وزارة الدفاع في ألمانيا الديمقراطيّة، والمقدّم شريف فيّاض عن «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ». وقضى البروتوكول بتدريب 7 عسكريّين للحزب التقدميّ في الكلّيات العسكريّة لألمانيا الديمقراطيّة. وسبق هذا البروتوكول تدريب عناصر للحزب في تلك الدولة، على الأقلّ، منذ عام 1987، كما تشير إلى ذلك الوثائق الألمانية (الشرقيّة).

(52) «التنظيم الشعبيّ الناصريّ» في صيدا: قوانين وأجهزة لـ«المدينة الدولة»، في: جريدة الحياة، 7، 7 شباط 1990.

(53) بالنسبة إلى معسكرات التدريب في لبنان: عطاالله، ص 191-192.

(54) جريدة الأنباء، 5 آب 1985.

(55) نقلاً عن: كريم بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص 135.

(56) هذا ما قاله كريم بقرادوني نائب رئيس «حزب الكتائب اللبنانيّة» في حوار معه بعد انتهاء الحرب في لبنان. انظر: عطاالله، ص 249.

(57) Nader Mohammad Zouheir Moumne, The Emergence and Transformation of the Lebanese Forces in Wartime Lebanon 1975 -1988, AUB/MA, Dep. of Political and Public Adminstration, 1996, pp. 68 - 69.

(58) Gilmour, op. cit., p. 98, 122

(59) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظامي وأجهزة للخدمات»، في جريدة الحياة، رقم 1، 31 كانون الثاني 1990.

(60) http://en.wikipedia.org/wiki/Lebanese_Civil_War#Christian_militias

(61) Gilmour, p. 122.

(62) Gilmour, p. 146.

(63) نقلاً عن: لوران/ بصبوص، الحروب السرية في لبنان، ص 177-178.

(64) أسفرت زيارة بيار الجميّل وكميل شمعون إلى إسرائيل في أعقاب عمليّة الليطاني عام 1978 إلى حصولهما على وعد من رئيس الوزراء الإسرائيليّ بيغن بأن يدعم الطيران الإسرائيليّ المسيحيّين إذا ما تهدّدهم خطر حقيقيّ. ومن هنا جاء تدخل الطيران الإسرائيليّ عام 1981 وإسقاطه طائرتين سوريّتين أثناء أزمة زحلة عام 1981. Schulze, p.98.

(65) Schulze, op. cit., pp. 89 - 90.

(66) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 368-369.

(67) في الواقع، إنّ وحدات عسكريّة مسيحيّة في الجيش اللبنانيّ شاركت الميليشيات والأحزاب المسيحيّة في الحرب التي شُنّت على المخيّمات الفلسطينيّة في ضواحي بيروت الشرقيّة. راجع: عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 162-163.

(68) Moumne, op. cit., pp.68, 88.

(69) نقلاً عن: سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1996.ص 404.

(70) اعتُمد التجنيد الإجباريّ منذ تموز 1982، وتضمّن برنامجاً لتدريب طلبة المدارس الثانويّة، ذكوراً وإناثاً، لمدّة سنتين في العطل الأسبوعيّة وفصل الصيف. وبعد تخرّج الطلّاب من مدارسهم، كانوا يلتحقون بدورات تدريبيّة أساسيّة لمدّة ثلاثة أشهر، يعقبها دورة اختصاص لمدّة شهرين، ثمّ خدمة عسكريّة لمدّة عشرة أشهر. وقد أتاح هذا «النظام» انخراط نحو 2,000-2,500 شخص في التجنيد سنويّاً. انظر: Snider, op. cit., p. 12.

(71) من ضمن المسائل الرئيسيّة التي كانت وراء الخلاف بين «الكتائب» و«القوّات» هي الإشراف على «الصندوق الوطنيّ» الذي كانت تتموّل منه «القوّات اللبنانيّة». إضافة إلى ذلك، سياسة أمين الجميّل بالإمساك بالقوّات اللبنانيّة عبر ابن شقيقته فؤاد أبي ناضر. وقد أدّت موافقة فادي أفرام قائد القوّات آنذاك على إعطاء «الصندوق» إلى «حزب الكتائب»، ثمّ قبول قائد القوّات الجديد فؤاد أبي ناضر بإزالة «حاجز البربارة» إلى حدوث انشقاقات داخل «القوّات اللبنانيّة» كان أهمّها انتفاضة سمير جعجع وإيلي حبيقة ضدّ أمين الجميّل في 12 آذار 1985؛ Helmick, op. cit., pp. 316f.

(72) Snider, The Lebanese Forces, p. 2.

(73) انظر على سبيل الخصوص بيان «مجلس المطارنة الموارنة» في: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1987، ص 328. وأنظر الفصل الثالث، ص 329.

(74) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظامي وأجهزة للخدمات»، في جريدة الحياة، رقم 1، 31 كانون الثاني 1990.

(75) انحصرت مهامه بالتقديمات التربويّة والصحيّة والغذائيّة وتوأمة الأسر في لبنان مع أخرى في المهجر، إضافة إلى تقديمات في مجال النقل العامّ.

(76) من مهامه، تأمين الخدمات العامّة للمواطنين من ماء وكهرباء وتأهيل طرقات.

(77) المسيرة، عدد 97، 5 أيلول 1987، ص 35.

(78) Library of Congress/Federal Research Division- Appendix B- Lebanon: The Opposing Forces in the Lebanese Civil War.

(79) على إثر خلاف لا علاقة له بالسياسة (حادثة الوادي) وقع في 24 آب 1975، اندلع القتال بين مسيحيي زحلة ومسلمي القرى والبلدات المجاورة، فسقط 23 قتيلاً وعدداً كبيراً من الجرحى.

تبع ذلك انتشار الخطف والتهجير بين الجانبين. كما لحقت الأضرار بالممتلكات العامّة والخاصّة، وبالأراضي الزراعيّة والبُنى الزراعيّة. عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 275 - 279، 284.

(80) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. لواء المردة: دويلة شماليّة رُسمت حدودها بالدم»، في: جريدة الحياة، 6، 6 شباط 1990.

(81) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة الحياة 8، 8 شباط 1990.

(82) Rieck, Die Schiiten, p. 347.

(83) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة الحياة 8، 8 شباط 1990.

(84) وفق الباحث الألمانيّ ريك، فإنّ نسبة الشيعة في «جيش لبنان الجنوبيّ» بلغت 50%. انظر صفحة 350.

(85) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة الحياة 8، 8 شباط 1990.

(86) فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 147-160.

(87) Gilmour, pp. 124 f.

(88) لوران/بصبوس، ص 54–55؛ حول قيام «الحركة الوطنيّة»، راجع الفصل الأوّل ص 69 – 71.

(89) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982 - 1983 - 1984)، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1985، ص 100 104.

(90) Library of Congress/Federal Research Division- Appendix B- Lebanon: The Opposing Forces in the Lebanese Civil War. على كلٍّ حال، نعتقد أنّ رقم 3 آلاف مقاتل ميليشياويّ لتنظيم «المرابطون» مبالغ فيه.

(91) وهؤلاء هم: إبراهيم الأمين السيّد، وحسن نصر الله، وصبحي الطفيلي، ونعيم قاسم، وعبّاس الموسوي، وأبو سليم ياغي وآخرون.

(92) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها، حزب الله والخليّة - الأمّة في ضاحية بيروت الجنوبيّة»، في: جريدة الحياة، 3، 2 شباط 1990.

(93) حول المنحى الاجتماعيّ لحزب الله، انظر،: الفصل السادس عشر من الكتاب.

(94) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخلية، ص 428.

(95) Perthes, p. 124.

(96) Rieck, Die Schiiten, no. 41, p. 601.

(97) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل -

الإمارة»، في: جريدة الحياة، 4، 3-4 شباط 1990.

(98) هانف، ص 405 - 406.

(99) التنظيم الشعبيّ الناصريّ في صيدا: قوانين وأجهزة لـ'المدينة الدولة'، في: جريدة الحياة، 7، 7 شباط 1990.

(100) Salem A. Maarabouni, Ideological Diversity and the Fragmentation of Broadcasting in the Lebanese Civil War: A Case Study of the Illegal Radio Stations. Ph.D, University of Keele, Department of Sociology and Anthropology, October 1991, pp.160-161.

(101) Maarabouni, op. cit., p. 161.

(102) «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261!»، في: مجلّة الحوادث، عدد 1338، 25 حزيران 1982، ص 70.

(103) إلياس خوري، «التعبير في الحرب الأهليّة»، في: «شؤون فلسطينية»، 61 (1976) ص 95 - 99.

(104) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الميليشيات اللبنانيّة. حركة أمل في الجنوب: جهاز متردّد... تأكله الفوضى»، في: جريدة الحياة، رقم 2، 1 شباط 1990.

(105) Tabitha Petran, "Beirut's Street Propaganda", in: ***Middle East International***, 80 (1978), pp.28 - 30.

(106) نقلاً عن: خوري، التعبير في الحرب الأهليّة، ص 94 - 95. كانت الدعوة إلى النظافة، تكتب على الجدران من قِبَل السكّان في الحيّ، وليس من قبل الميليشيات أو الأحزاب.

(107) قارن على سبيل المثال بـ: أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1975 - 1976، ملحق مصوّر، مرجع سبق ذكره، لا ترقيم للصفحات، حيث تظهر صورة الرئيس الراحل عبد الناصر على متراس للقوّات المشتركة في منطقة الفنادق.

(108) بعد تحرير الشحّار الغربيّ في 14 شباط 1984 وتخلّي القوّات الكتائبيّة عن مواقعها في تلك المنطقة، تُركت هذه العبارة على الجدران فوق سبيل مقام للأمير السيّد عبد الله التنوخيّ. انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 193.

(109) وثيقة حرب لبنان، صورة ص 325.

(110) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، صورة ص 44؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، صورة ص 51؛ وثيقة حرب لبنان، جـ1، بيروت 1977، صورة ص 115.

(111) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في: **القبس** (الكويت)، الحلقة الأولى، 26 آب 1985؛ وقارن بـ: جريدة «**الجمهورية**»، 30 كانون الأوّل 1985. وعندما أصدر موريس عاقوري كتابه لبنان، «نموت نحن وأنت باق»، لات، لام، أهداه «...**إلى كلّ من قتل فلسطينيّاً على أرض لبنان**»، ص 2.

(112) فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان، ص 249.

(113) موريس عاقوري، لبنان، نموت نحن وأنت باقٍ، لام، لات، ص 2.

(114) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، سنوات في ظلّ الاحتلال الإسرائيليّ، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1985، ص 118.

(115) الصليب الأسود، إعداد الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ - التنظيم الناصريّ، لا دار نشر، لام، لات، صورة ص 76-77؛ خويري، الحرب في لبنان 1975-1976، لا ترقيم للصفحات، حيث تظهر صور لآليّات عسكريّة تحمل هذه الشعارات.

(116) مجلّة **المسيرة**، 1/ 9/ 1989.

(117) مجلّة **المسيرة**، 9/ 11/ 1989.

(118) ماريّا شختورة، حرب الشعارات: لبنان 1975 - 1978، بيروت 1978؛ وقارن بـ: Tabitha Petran, Beirut's Street Propaganda, pp.28 - 30. وروبير حاتم (=كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة 2000، ص 15؛ زكريا حمّود، «الجدران صحف حرب الشعارات»! **النهار العربيّ والدوليّ**، 9 آب 1986؛ «الشعارات مسخرة الجدار»، في: مجلة **الشراع**، 30 تموز 1982.

(119) Messarra, The Challenge of Coexistence, op. cit., p. 10.

(120) إلياس خوري، التعبير في الحرب الأهليّة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(121) إلياس العطروني، عروس الخضر، بيروت 1993، ص 136-138، حيث يذكر المؤلّف أنّه جرى الاتصال بقيادات المنطقة الشرقيّة بعد حادثتي محلّة أبي شاكر وحيّ السريان للتوقّف عن هذا المسلسل الدمويّ الذي يصيب الأبرياء الساعين وراء لقمة العيش.

(122) «عرب المسلخ: عودة 250 عائلة من أصل 750»، في: جريدة **المستقبل** 19 كانون الثاني 2001.

(123) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007، ص 137.

(124) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 290 - 296.

(125) يوسف بزّي، «32 عاماً على 13 نيسان 1975. قالت أمي «فقط أريد أن أراك حيّاً» وذهبت»، في: جريدة **المستقبل | نوافذ** 15نيسان 2007، ص 9.

(126) تعرّض شمعون إلى سبع محاولات اغتيال، كان آخرها في 7 كانون الثاني 1987 بوساطة سيّارة مفخّخة على طريق كورنيش النهر. حول الموضوع، راجع:
http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=776 & MulhakArticleId=11206&MulhakId=457

(127) Winslow, Lebanon, p. 254، وقارن بالرسم البيانيّ للمؤلّف نفسه في ص 255.

(128) Winslow, Lebanon, p. 262.

(129) جرى تجميع معلومات الجدول من: محمد السمّاك، الإرهاب والعنف السياسيّ، بيروت لات، ص 18 - 21؛ علي عوّاد، الدعاية والرأي العامّ، ص 211- 212؛ الريّس، ص 175؛ وثائق الحرب اللبنانيّة للأعوام 1985 و1986 و1987؛ طوني جورج عطاالله،

منظومة الحرب اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 53-55.

(130) من هؤلاء الأميركيّين: Francis Melloy; David Dodge; Malcolm Keer; Frank Regier, Benjamin Weir; Jeremy Levin; Terry A. Anderson; John Douglas, Philipp Padfield, Peter Kilburn, Frank Reed; Joseph Ciccipio; Edward Tracy; Alann Steen, Jesse Turner, Robert Phohill; Charles Glass; William Higgins; William Buckley.

(131) هؤلاء الفرنسيّون هم: Christian Robert; Marcel Fontaine, Marcel Carton; Gilles Sydney, Peyrolles; Michel Seurat, Jean-Paul Kaufmann; Philippe Rochot, Georges Hansen, Aurel Cornea, Jean-Louis Normandin; Michel Brain; Camille Sontag; Jean Marc Sroussi (29.9.86); Roger Auque. وقد أُطلق سراح كلّ المختطفين باستثناء سورا، الذي توفي في الأسر. انظر: Rieck, no. 22, p. 600، وتمّ العثور على رفاته عام 2006.

(132) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، مرجع سبق ذكره، ص 260.

(133) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 119.

(134) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 130.

(135) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 134 -135.

(136) Winslow, Lebanon, p. 265.

(137) Magnus Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon The Politics of the Western Hostage Crisis, Houndmill /London ect 1997..p. 164.

(138) وفي 27 كانون الثاني 1987، نشرت صحيفة «النهار» بياناً موقّعاً من زوجات الأساتذة المخطوفين في «الجامعة الأميركيّة»، ميتيليشوا سينغ وجيسي تيرنر وبول هيل ناشدت فيه إطلاق سراحهم ليتمكّنوا من مواصلة رسالتهم التربويّة. ولفت البيان الانتباه إلى أنّ سينغ مصاب بإنخفاض الضغط الدمويّ، وبول هيل مصاب بالسكّري. وناشد البيان الخاطفين تأمين هذه الأدوية الضروريّة للمخطوفين. انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 987، ص 128.

(139) جاء في النداء **«نحن المراسلون اليابانيّون السابقون (كذا) في بيروت نشعر بتعاطف عميق مع زملائنا المحتجزين. ولأنّنا شاركنا تجربة العمل في بيروت فإنّنا نعتبر آلامهم آلامنا. فقد أُبعدوا عن عائلاتهم وعن مهنتهم.. إنّ معظم الصحافيّين الأجانب غادروا مدينة الصحافة الحرّة منذ أن احتجز زملاؤهم كرهائن. فهم شعروا بعدم الأمان في العيش والعمل في بيروت منذ حينها. إنّنا نأمل بأن تُتاح لنا فرصة العمل بأمان في لبنان مرّة أخرى. إنّ حرّية زملائنا سوف تنبئنا أنّه يمكننا مواصلة تغطية الأخبار بأمان ودقّة في منطقتكم. إنّنا نحب ونحترم بلدكم وشعبكم. فلبنان كان موطننا مثلما هو موطنكم. ونحن نتمنى أن تستطيعوا إعادة الانسجام في وطننا الثاني. عاش لبنان. المراسلون اليابانيّون السابقون في بيروت»**. نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 125.

(140) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 131.

(141) John Kelly, "Lebanon: 1982-1984",in:
4..http://www.rand.org/pubs/conf proceedings/CF129/CF-129. chapter6.html,p.

(142) Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon, pp. 140-141.

(143) Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon., pp. 164-f.

(144) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 122 - 123.

(145) نقلاً عن: Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon. p. 144.

(146) أُعدّ هذا الجدول من قبل المؤلّف استناداً إلى العديد من المصادر.

(147) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 250. وحول سياسة الإدارة الأميركيّة تجاه الأميركيّين المختطفين خلال عهديّ ريغان وبوش، راجع: Magnus Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon, pp. 137-139.

(148) نسيم خوري، مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994، ص 114.

(149) لم يكن المنزل أو الملجأ على الدوام وسيلة حماية. فبعض المواطنين قضوا تحت أنقاضهما نتيجة القصف، وسقط بعضهم خلال وجوده في منزله برصاص طائش.

(150) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 76.

(151) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 45.

(152) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 83-84.

(153) مصدر المعلومات، المجلّدات الثلاثة من وثائق الحرب اللبنانيّة للأعوام 1985، 1986 و1987؛ طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 85-90. استخراج المعلومات وجدولتها من قبل المؤلّف.

(154) جان يوسف مراد، «الهجرة والتهجير»، في: **«الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة»**. بحوث. ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، منشورات منتدى الفكر العربيّ، عمّان 1988، ص 26-27؛ Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, p. 247.

(155) Khalaf, Lebanon's Predicament,, p. 239f.

(156) Khalaf, Lebanon's Predicament, p. 253. وقارن بعلي شلق، الكلُّ الصغير، سيرة ذاتيّة، بيروت 1999، ص 495.

(157) «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261!»، في: **مجلّة الحوادث**، عدد 1338، 25 حزيران 1982، ص 70.

(158) هانف، ص 597 (جدول).

(159) بيكار، «العنف الميليشياويّ: ضدّ الدولة وضدّ المجتمع»، في: **منبر الحوار** 35 (1998)، ص 82.

(160) سوف نتحدّث عن الخدمات والتقديمات الاجتماعيّة للميليشيات في الفصل السادس عشر من المجلّد.

(161) فردريك معتوق، «عمليّات الكسر التي شكّلت منعطفات في البنية المعرفيّة»، في: جريدة **الحياة** (حلقة 2)، 11 أيلول 1995.

(162) نقلاً عن: راندل، حرب الألف سنة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(163) راندل، ص 74.

(164) علي عوّاد، الدعاية والرأي العامّ، مرجع سبق ذكره، ص 119، 120.

(165) طلال سلمان، محور الحريّات، في: **بناء الجمهورية الثانية ومشكلات السلام في لبنان**. سلسلة ندوات قُدّمت في النادي الثقافيّ العربيّ خلال عام 1991، بيروت 1992، ص 78–79.

(166) جورج قرم، لبنان المعاصر. تاريخ ومجتمع، ترجمة حسّان قبيسي، بيروت 2004، ص 214؛ وحول الإعلام الميليشياويّ، انظر الفصلين التاسع والثاني عشر من المجلّد الثاني.

(167) Robert Fisk, Pity a Nation. Lebanon at War, 3rd. ed. Oxford 2001, p. 96.

(168) Fisk, Pity a Nation, pp. 97-98.

(169) عطاالله، ص 238، 242.

(170) نقلاً عن: دايفيد هيرست، «جمهوريّة الميليشيات»، في **القبس**، الحلقة الأولى، 26 آب 1985.

(171) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 355-356.

(172) مقابلة مع م. ز. خ. من سكّان حيّ بربور.

(173) «موضة ابتكرها مسلحو الحرب: أنا أنتمي إلى سيّارة إسعاف ومن حقّي الإزعاج وإطلاق النار»، في: جريدة **السفير**، 12 أيّار 1986.

(174) غسان يعقوب/ليلى يعقوب، أطفال الحرب في لبنان، ص 83-84.

(175) علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 210؛ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا 1982، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت 2003، ص 373-376.

(176) علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 206.

(177) مارون مسلّم/جومانا البنّا، «الجامعة الأميركيّة تستعد لإقفال أبوابها»، في: **المسيرة**، عدد 230، 24 أيّار 1986، ص 27-28.

(178) Asper, Care Amidst Chaos, p. 98

(179) Judith Harik, The Public and the Social Services of the Lebanese Militias, p. 14.

(180) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 311.

(181) هانف، ص 417؛ وقارن بـ: دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في **القبس**، الحلقة الثانية، 28 آب 1985، حيث يذكر أنّ خسائر المدنيّين بالنسبة إلى «العسكريّين» في حرب المخيّمات عام 1985 بلغت 20 إلى 1. وفي آخر التقديرات للباحثين لبكي وأبو رجيلي، فإنّ نسبة

الخسائر من القتلى في أوساط المدنيّين عندما انتهت الحرب، بلغت 90%، ومن الجرحى 86.1%. انظر جردة حساب الحروب من أجل الآخرين، مرجع سابق ذكره، ص 25.

(182) نقلاً عن. دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في **القبس**، الحلقة الأولى، 26 آب 1985.

(183) العطروني، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

(184) وثيقة حرب لبنان، صورة ص 161.

(185) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، صورة ص 26؛ لعام 1987، صورة ص 34.

(186) نقلاً عن: هدى عيّاش عبده، بعض الجوانب النفسيّة للحرب الأهليّة اللبنانيّة، ص 117.

(187) James M. Malarkey, Notes on the Psychology of War in Lebanon, in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon***, Washington 1988, p. 291.

(188) زكريّا حمّود، «المقاتل يتكلم: شهادات من كلّ المتاريس»، في: **النهار العربيّ والدولي** (الملف)، 14 نيسان 1985، ص 42.

(189) فيصل جلّول، «الشبّان: فرسان الحرب الأهليّة في لبنان»، في: **مجلّة الفكر العربيّ** (بيروت)، 16 (1980)، ص 181–182.

(190) قارن على سبيل المثال بـ: أنطوان خويري الحرب في لبنان 975 -1976، ملحق مصوّر، جونيه، لات، لا ترقيم للصفحات.

(191) الصليب الأسود، صورة ص 45.

(192) اشتهر هؤلاء بمعارك الوسط التجاري من بيروت. ومن بينهم: فادي أفرام، وفؤاد أبو ناضر، وأنطوان بريدي، وإيلي الزايك، وإيلي حبيقة. واسم هذه الفرقة مستوحى من فيلم «القذرون الأثنا عشر». انظر في هذا الخصوص، : مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 42.

(193) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 189.

(194) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، إعداد وتنسيق سمعان عيد سمعان، بيروت 2000، ص 347-348.

(195) يوسف بزّي، «32 عاماً على 13 نيسان 1975. قالت أمي «فقط أريد أن أراك حيّاً وذهبت»»، في: جريدة **المستقبل** | نوافذ 15 نيسان 2007، ص 9.

(196) قرم، لبنان المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

(197) هانف، ص 4400، حاشية 5؛ طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 56-57.

(198) علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 16–17.

(199) العطروني، ص 219 - 221؛ علي شلق، الكلُّ الصغير، سيرة ذاتيّة، بيروت 1999، ص 482-483، 500؛ مفيد سعيد عبّاس، جرائم القتل الجماعيّة في لبنان خلال فترة الحرب الأهليّة (1975 - 1984)، جدارة في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/كليّة العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1984، ص 33؛ عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 58؛ وفي هذه المناسبة، يذكر الصحافيّ فيسك أنّ أفراداً من ميليشيا إتيان صقر (أبو أزر) قاموا أثناء اجتياح مخيّم تلّ الزعتر بربط أسرى فلسطينيّين خلف سيّارتهم وسحلوهم مسافة 12 ميلاً إلى

جونيه. ويبرّر أبو أزر فعلته بالقول: «تذكّر أنهم شيوعيّون سوف يولّدون شيوعيّين جدد». نقلاً عن: .Fisk, pp. 85f

(200) قارن بالصورة التي توردها الأستاذة والأديبة الأميركيّة ميريام كوك في كتابها: Women and the War Story, Berkeley ect. 1996, figure 12.

(201) الصليب الأسود، الصور في الصفحات ص 215، 220، 262-263، 266-267. وقارن بـ: العطروني، ص 210-211؛ وقارن بـ: راندل، ص 86-87.

(202) جوناثان راندل، جوناثان.حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ، ص 26.

(203) نقلاً عن: علي عوّاد، الدعاية والرأي العام، ص 226.

(204) Robert Fisk, Pity the Nation. Lebanon at war, p. 79.

(205) روبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة، 2000، ص 13.

(206) Gilmour, p. 13, 127؛ الريّس، ص 156.

(207) Rosiny, op. cit., p. 98.

(208) Cobban, "The Growth of Shi'i Power in Lebanon and Its Implications for the Future", in: Juan R.I. Cole/Nikki R. Keddie (Eds.), ***Shi'ism and Social Protest***, New Haven/London 1986, p.142.

(209) Fisk, Pity a Nation, p. 99.

(210) نقلاً عن: Stephan Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon, Berlin 1996, p. 98.

(211) راندل، حرب الألف سنة، ص 29.

(212) بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا 1982، ص 367-368.

(213) حول اغتصاب الفتيات، انظر الصفحات: 1448، 1449 و1451 من هذا الفصل.

(214) Gilmour, p. 174.

(215) علي شلق، الكلّ الصغير، ص .482، 477

(216) Khalaf, p. 247.

(217) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، مرجع سبق ذكره، ص 64-66.

(218) Messarra, The Challenge of Coexistence, p. 10.

(219) نقلاً عن: عبّاس مكّي، الانعكاسات النفسيّة للحرب، ص 244.

(220) لا توجد أرقام دقيقة لأعداد المخطوفين والمفقودين. فالصحف اللبنانيّة عام 1987 تحدّثت عن ما يزيد على 17 ألفاً لكلٍّ من الجانبين، في حين تُقدّر قوى الأمن الداخليّ أعداد المخطوفين بـ 1,842 شخصاً، والمفقودين بـ 2,139 شخصاً. انظر: لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب الحروب من أجل الآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 13، 24.

(221) خويري، الحرب في لبنان 1975 - 1976، ملحق مصوّر، لا ترقيم للصفحات، حيث تظهر صورة ملّالة تسحل شخصاً. وقارن أيضاً بـ **ملحق النهار**، عدد 370، تاريخ 10 نيسان 1999، ص 4.

(222) الصليب الأسود، إعداد الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ - التنظيم الناصريّ، لام. لات، صورة ص 35.

(223) العطروني، ص 143.

(224) يوميات الحرب اللبنانيّة (2)، ص 157-187.

(225) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، صورة ص 25.

(226) Helmick, Internal Lebanese Politics, pp. 310f.

(227) نقلاً عن: الريّس، 312-314.

(228) سهير محمد رجب جميل، الجرائم الجنسيّة في لبنان: الاغتصاب، **دبلوم الجامعة اللبنانيّة**/كلّية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1997، ص 4، 42 -47، 49.

(229) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 200.

(230) «شرعة الجهاد»، سلسلة **القضية اللبنانيّة** رقم 15، أب 1976، ص 2.

(231) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، صورة ص 131؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، بيروت 1986، قارن بالصورة في ص 85؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، بيروت 1987، الصور في ص 124-127، 125

(232) Jonathan Randal, Going all the Way. Christian Warlords, Israelis Adventure, and the War in Lebanon, New York 1983, p. 15.

(233) راندل، حرب الألف سنة، ص 86.

(234) يوسف بزّي، «32 عاماً على 13 نيسان 1975. قالت أمي «فقط أُريد أن أراك حيّاً وذهبت»، في: جريدة **المستقبل**| نوافذ 15 نيسان 2007، ص 9.

(235) نقلاً عن: هدى سويد، «الغربيّة كلكوتا والشرقيّة حيّ لاتينيّ»، في: **الحياة**، 16 شباط 1990.

(236) نقلاً عن: جريدة **الاتحاد الظبيانيّة**، 11 كانون الأوّل 1991.

(237) انطلقت هذه التظاهرات من سدّ البوشريّة وحارة حريك وبرج أبي حيدر والحمراء وزحلة وبنت جبيل. انظر: وثيقة حرب لبنان، ج1، ص 116 -120، 117

(238) وثيقة حرب لبنان، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 120 - 121؛ وقارن بخويري، الحرب في لبنان 1975-1976، ملحق مصوّر، لا ترقيم للصفحات.

(239) راجع الفصل السادس من المجلّد الأوّل.

(240) هانف، ص 674؛ شاوول، ص 89.

(241) نادر سراج، «إيمان خليفة: سيرة اللاعنف في حياة شابة لبنانيّة»، في: **باحثات (بيروت)**، 11 (2005-2006)، ص 227-242.

(242) أرشيف لجنة مسيرة 6 أيّار 1984. أشكر في هذه المناسبة صديقي الدكتور نادر سراج، أحد أركان مسيرة 6 أيّار، على وضع هذا الأرشيف في تصرّفي للاطلاع عليه، بعدما قام بتنسيقه.

(243) أرشيف لجنة مسيرة 6 أيّار 1984. برقية تأييد من المطران إلياس عودة للروم الأرثوذكس إلى لجنة مسيرة 6 أيّار. لا تاريخ.

(244) "March for Peace", in: ***The Daily Star***, May 4th, 1984.

(245) جريدة **النهار**، 5 أيّار 1984.

(246) جريدة **النهار**، 4 أيّار 1984.

(247) جريدة **النهار**، 4 أيّار 1984.

(248) "March for Peace", in: ***The Daily Star***, May 4th, 1984.

(249) جريدة **النهار** 5 أيّار 1984.

(250) "March for Peace", in: ***The Daily Star***, May 4th, 1984.

(251) فريد خوري، «الصامتون إن حكوا»، في: جريدة **الأنوار**، 4 أيّار 1984.

(252) جريدة **السفير**، 5 أيّار 1984.

(253) أرشيف لجنة مسيرة 6 أيّار 1984. رسالة نقلها القائم بالإعمال النروجي إلى إيمان خليفة:
Trine Ekelund/Eva Nordland/Birgitte Grimstad, Beirut, 3. May 1984.

(254) Thomas Friedman, "Beirut Plan for Protest", in: ***New York Times***, April 24th, 1984.

(255) انظر البرقيّات والرسائل والتلكسات التني تلقّتها إيمان خليفة بمناسبة المسيرة في: أرشيف لجنة مسيرة 6 أيّار 1984. وقارن بجريدة **النهار** 8 أيّار 1984، حول تظاهرات لندن وباريس وواشنطن ونيويورك.

(256) The Daily Star, 10th Dec., 1984

(257) ناهد الحجّار، «إيمان خليفة: أطلقنا نداءنا نعم للحياة فجمّدوا قرارنا بالقذائف!»، في مجلّة **الأفكار**، عدد 135، 21 كانون الأوّل 1984.

(258) حول دور إيمان خليفة الرائد في تحرّك المجتمع المدنيّ، انظر: نادر سراج، «إيمان خليفة: سيرة اللاعنف في حياة شابة لبنانيّة»، في: **باحثات** (بيروت)، 11 (2005-2006)، ص 227-242.

(259) عفيفة السيّد، « الجمعيّات الأهليّة في مواجهة النزاعات»، ص 276-278.

(260) نادر سراج، «الإعلام ودعوة اللاعنف. مسيرة المعاقين في مواجهة العنف»، في: **السفير**، 13 تشرين الأوّل 1987.

(261) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 32.

(262) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 31-33.

(263) أرشيف «حركة حقوق الناس»، البيان الصادر عن الاتحاد العماليّ العام إلى الشعب اللبنانيّ، تاريخ 5 تشرين الثاني 1987.

(264) جريدة **اللواء**، 21 آب 1987.

(265) «هكذا يقاوم الشباب»، في: جريدة **الأخبار**، 2/ 3، 15 ايلول 2007؟ http://www.al-akhbar.com/ar/node/28808

(266) أشكر في هذه المناسبة الدكتور نوّاف كبّارة على المعلومات التي زوّدني بها في شأن تحرّك المعوّقين ضدّ الحرب والعنف بين عاميّ 1985 و1987.

(267) أصبح جورج تامر في ما بعد أُستاذاً للفلسفة الإسلاميّة في جامعات ألمانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة.

(268) نادر سراج، «الإعلام ودعوة اللاعنف. مسيرة المعاقين في مواجهة العنف»، في: جريدة **السفير**، 13 تشرين الأوّل 1987.

(269) وثيقة حرب لبنان، صورة 248-249؛ حول رشوة الميليشيات المواطن اللبنانيّ من خلال أنشطتها الاجتماعيّة، انظر الفصل السادس عشر من المجلّد.

(270) أحمد بيضون، جنوب 1976، مرجع سبق ذكره، ص 125، 136-137؛ كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 227.

(271) حول عدم تحوّل المجتمع المدنيّ إلى أداة تغيير، انظر: جريدة **الديار**، 16 تشرين الأوّل 1990.

(272) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 319 -320.

(273) كان هناك سبب سياسيّ آخر وهو رغبة «القوّات اللبنانيّة» في إضعاف «حركة أمل». انظر: عطاالله، ص 414-416.

(274) عطاالله، ص 243.

(275) إستبانة المؤلّف.

(276) إستبانة المؤلّف.

(277) نماذج عن هذه الإيصالات التي كانت تعتمدها «القوّات اللبنانيّة» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» موجودة لدى: عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 227-228.

(278) Starr, Lebanon's Economy, p. 74.

(279) جريدة **السفير**، 9 كانون الثاني 1987.

(280) راندل، حرب الألف سنة، ص 107؛ http://www.yabeyrouth.com/pages/index 1617.htm.

(281) جريدة **السفير**، 21 حزيران 1986.

(282) جريدة **النهار**، 25 حزيران 1991.

(283) عطاالله، ص 412-413.

(284) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في **القبس**، الحلقة الثانية 28 آب 1985.

(285) يوسف بزّي، «32 عاماً على 13 نيسان 1975. «قالت أمي أُريد أن أراك حيّاً وذهبت»، في: جريدة **المستقبل| نوافذ**، 5 نيسان 2007، ص 9.

(286) فاطمة بدوي، ص 45، و الصفحات 43-48.

(287) فردريك معتوق، عمليّات الكسر التي شكّلت منعطفات في البنية المعرفيّة، مرجع سبق ذكره.

(288) Hassane Makhlouf, Culture et trafic de Droque au Liban, Paris 1994, p. 24.

(289) علي إبراهيم حرب، لبنان والمخدّرات: من منتج إلى مستهلك، جدارة في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/كلّية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1986، ص 6. وقارن بـ: ميشال مرقص، «الاقتصاد الأسود» في حرب اللبنانيّين: 900 مليون دولار سنويّاً، في: النهار 15تشرين الأوّل 1990. إنّ كلّ سبعة كيلوغرامات من الحشيشة تعطي كيلو واحداً من زيت الحشيشة، وكلّ عشرة كيلوغرامات من الأفيون تعطي كيلو واحداً من الهيروين. انظر: بنوا سكّر، المخدّرات مأساة الشباب المعاصر، الكسليك، 1987، ص 185.

(290) سكّر، المخدّرات مأساة الشباب المعاصر، ص 195.

(291) الأمم المتّحدة/المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ - اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا، مكافحة زراعة الحشيش والخشخاش (الأفيون) في لبنان، 8 آذار 1993، ص 20.

(292) «المخدّرات موت بطيء يزحف إليك. 70 ألف مدمن و50 نوعاً في الأسواق اللبنانيّة وكاريتاس تدعم مراكز الوقاية والعلاج»، في: كاريتاس، عدد 20، خريف 1991، ص 41.

(293) Hassane Makhlouf, Culture et trafic de Drogue au Liban p. 78.

(294) الأمم المتّحدة/المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ، مكافحة زراعة الحشيش والخشخاش، ص 19.

(295) Hassane Makhlouf, Culture et trafic de Drogue au Liban, 1994, p.59.

(296) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 217.

(297) جريدة اللواء، 16 أيّار 1990؛ جريدة النهار، 18 أيّار 1990.

(298) Mahklouf, op. cit. p. 91.

(299) «الكشف عن شبكتي تهريب مخدّرات نجحتا في عشرات العمليّات خلال الأحداث»، في: جريدة النهار 1 كانون الأوّل 1995.

(300) نقلاً عن: ب. ستيفانو، «المخدّرات»، في: المسيرة، عدد 111، 12 كانون الأوّل 1987، ص 65.

(301) نص المحضر (1) للمفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدوليّ، السفير، 20 تموز 1987.

(302) الأمم المتّحدة/المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ - اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا، مكافحة زراعة الحشيش والخشخاش (الأفيون) في لبنان، 8 آذار 1993، ص 19.

(303) Hassane Makhlouf, Culture et trafic de Droque au Liban, p. 24.

(304) ميشال مرقص، الاقتصاد الأسود «في حرب اللبنانيّين: 900 مليون دولار سنويّاً»، في: النهار 15 تشرين الأوّل 1990.

(305) بنوا سكّر، ص 186، حيث جاء أنّ نسبة الاستهلاك المحليّ من الحشيشة بلغ 5% والهيروين 3%.

(306) علي إبراهيم حرب، لبنان والمخدّرات: من منتج إلى مستهلك، جدارة في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/كلية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1986، ص 33.

(307) بنوا سكّر، المخدّرات مأساة الشباب المعاصر، الكسليك 1987.

(308) محمد فرحات، «المخدّرات آفة شبّان العصر»، في: مجلّة الفكر العربيّ، 16(1980)، ص 191.

(309) محمد فرحات، المخدّرات آفة شبّان العصر، مرجع سبق ذكره، ص 191.

(310) علي إبراهيم حرب، لبنان والمخدّرات: من منتج إلى مستهلك، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(311) نقلاً عن: محمد فرحات، المخدّرات آفة شبّان العصر، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(312) على أساس أنّ عدد سكّان لبنان المقيمين عام 1987 هو 5. 2 مليون نسمة. انظر: لبكي/أبو رجيلي، جردة حساب، ص 83.

(313) بنوا سكّر، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(314) انظر: «المخدّرات موت بطيء يزحف إليك. 70 ألف مدمن و50 نوعاً في الأسواق اللبنانيّة وكاريتاس تدعم مراكز الوقاية والعلاج»، في: كاريتاس، عدد 20، خريف 1991، ص2 36-41.

(315) ب. ستيفانو، «المخدّرات»، في: المسيرة، عدد 111، 12 كانون الأوّل 1987، ص 65.

(316) نقلاً عن: بنوا سكّر، المخدّرات مأساة الشباب المعاصر، ص 181.

(317) علي إبراهيم حرب، لبنان والمخدّرات، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

(318) نقلاً عن: الوضع التربويّ في لبنان. واقع ومعاناة، لام، كانون الأوّل 1987، ص 111.

(319) هدى عيّاش عبده، «بعض الجوانب النفسيّة للحرب الأهليّة اللبنانيّة»، في: الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان. إشراف جورج إميل عيراني ولوري كينغ عيراني، بيروت 1996، ص 117.

(320) المخدّرات موت بطيء يزحف إليك، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(321) المخدّرات موت بطيء يزحف إليك، مرجع سبق ذكره، ص 38 -39.

(322) تعقيب لويس حبيقة على مداخلة كمال حمدان، تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، في: الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة، مرجع سبق ذكره، ص 279.

(323) شرارة، دولة حزب الله، ص 371-372.

(324) عفيف الفرو، مخاطر مشكلة المخدّرات وحكمها في الإسلام، رسالة ماجستير/كليّة الإمام الأوزاعيّ للدراسات الإسلاميّة 1993، 118.

(325) بهجت جابر، «300 قضوا بالمخدّرات في سنة والمطلوب قانون عقوبات رادع»، في: النهار 18 تموز 1993.

(326) Makhlouf, p. 98.

(327) Makhlouf, p. 12.

(328) شمّاس، ص 35؛ Makhlouf, p. 129.

(329) «الكشف عن شبكتي تهريب مخدّرات نجحتا في عشرات العمليّات خلال الأحداث»، في: جريدة النهار 1 كانون الأوّل 1995.

(330) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 231-232.

(331) حول سلب الميليشيات الدولة اللبنانيّة إراداتها الماليّة والجمركيّة، راجع الفصل العاشر من الكتاب.

(332) Iskandar, Salient Features of the Lebanese Economy in 1981, op. cit. pp. 2-3؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 118. وأنظر ص 1461 – 1490 حيث يأتي الحديث عن الاقتصاد الميليشياويّ.

(333) «ال 84 كان العام الأسوأ للمرافئ الشرعيّة»، في: جريدة **الأنوار**، 16 آذار 1985.

(334) راجع الفصل التاسع، ص 927 و929.

(335) مجلّة **الشرق الأوسط**، 3 أيلول 1984.

(336) «عودة مشكلة التهريب»، في: **الاقتصاد والأعمال** 35(1982)، ص 6 -7.

(337) جريدة **النهار**، 27 كانون الثاني 1986.

(338) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 99.

(339) جريدة **السفير**، 1 شباط 1985.

(340) جريدة **النهار**، 27 كانون الأوّل 1986.

(341) مجلّة **التضامن**، 27 تشرين الأوّل 1984.

(342) راندل، حرب الألف سنة، ص 112.

(343) كحالة، «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير. 18 مرفأ، 18 سلطة، 18 تعرفة. التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، عدد 123، 16 أيلول 1979، ص 4.

(344) كحالة. «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير»، ص 4.

(345) نقلاً عن: راندل، حرب الألف سنة، ص 74.

(346) كحالة. «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير»، ص 5.

(347) عطاالله، ص 411.

(348) جريدة **السفير**، 5 نيسان 1983.

(349) كحالة. «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير»، ص 5.

(350) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 45.

(351) حاتم، من إسرائيل إلى دمشق، ص 65-66.

(352) مجلّة **الشرق الأوسط**، 3 أيلول 1984؛ راندل، ص 107.

(353) N. Kliot, The Territorial Disintegration of State, p. 19.

(354) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, p. 217.

(355) مجلّة **الشرق الأوسط**، 3 أيلول 1984.

(356) جريدة **السفير**، 7 تموز 1984.

(357) مارون مسلّم، «خفايا الصراع بين الحصّ ووزيريه»، في: **المسيرة**، 11 أيلول 1989، ص 28.

(358) مجلّة **التضامن**، 27 تشرين الأوّل 1984؛ «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل - الإمارة»، في: جريدة **الحياة**، 4، 3-4 شباط 1990.

(359) غريس تنّوري، «جزيرة مرّوش أصبحت مرفأ للاشتراكيّين»، في **النهار العربيّ والدولي**، 25 آب 1985.

(360) «الحرب الأهليّة 1975-1990 فلنحاسب المسؤولين»، في: http://www.tymat.org/?q=node/48

(361) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. التنظيم الشعبيّ الناصريّ في صيدا: قوانين وأجهزة لـ 'المدينة الدولة'، في: جريدة **الحياة**، 7، 7 شباط 1990.

(362) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب: جهاز متردّد... تأكله الفوضى»، في: جريدة **الحياة**، 2، 1 شباط 1990.

(363) غريس تنّوري، «جزيرة مرّوش» أصبحت مرفأ للاشتراكيّين»، مرجع سبق ذكره.

(364) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في: **القبس**، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(365) عطاالله، ص 410.

(366) جريدة **النهار**، 2 شباط 1987.

(367) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، دار العلم للملايين، ط2، 1996، ص 186-187.

(368) جريدة **السفير**، 4 آذار 1983.

(369) جريدة **اللواء**، 4 تشرين الثاني 1984.

(370) جريدة **النهار**، 29 أيلول 1986؛ **النهار** 2 تشرين الأوّل 1986.

(371) جريدة **اللواء**، 23 تشرين الأوّل 1986؛ جريدة **النهار**، 8 تشرين الأوّل 1986.

(372) جريدة **النهار**، 8 تشرين الأوّل 1986.

(373) غريس تنّوري، «جزيرة مرّوش»، مرجع سبق ذكره.

(374) جريدة **النهار**، 7 تشرين الأوّل 1986؛ **النهار** 8 تشرين الأوّل 1986.

(375) جريدة **اللواء**، 23 تشرين الأوّل 1986.

(376) جريدة **النهار**، 7 آذار 1988.

(377) جريدة **البيرق**، 9 حزيران 1988.

(378) هيرست، مرجع سبق ذكره، الحلقة الثالثة، 29 آب 1985.

(379) عبد الأمير سلوم، «الاقتصاد اللبنانيّ بعد حرب ال 200 يوم»، في: **الاقتصاد والأعمال** 122(1989)، ص 45-46.

(380) مقابلة مع ي. ص. أحد تجّار الغاز في الشويفات.

(381) فوّاز طرابلسي، «التكوّن الطبقيّ للسلطة السياسيّة بعد الحرب»، في: أبعاد (بيروت)، 6(1997)، ص 89.

(382) Kliot, The Territorial Disitnegration of the State, p. 11.

(383) العيّاش، ص 90-91.

(384) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل - الإمارة»، في: جريدة الحياة، 4، 3-4 شباط 1990.

(385) عطاالله، ص 395.

(386) جريدة السفير، 10 أيّار 1989.

(387) «الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 98/ 90. المعالجات الآتية فشلت حتّى الآن في التخفيف من وقع المأساة»، في: الأنوار 27 آب 1991.

(388) الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90.

(389) الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 89/ 90، مرجع سبق ذكره.

(390) باستثناء الفيول أويل لمؤسّسة كهرباء لبنان.

(391) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في القبس، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(392) عطاالله، ص 415-416.

(393) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007؛ وقارن بـ: روبير حاتم (=كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، ص 18-19.

(394) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. لواء المردة: دويلة شماليّة رُسمت حدودها بالدم»، في: جريدة الحياة، 6، 6 شباط 1990.

(395) راندل، حرب الألف سنة، ص 107.

(396) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، ص 172-173.

(397) انظر الإيصالات التي يوردها عطاالله، ص 228.

(398) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا»، في: جريدة الحياة، 5، 5 شباط 1990.

(399) روبير حاتم (=كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق. انظر بشكلٍ خاصّ الفصلين 24 و25، ص 110-123.

(400) نقلاً عن: طوني عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 230.

(401) هانف، حاشية 4، ص 700.

(402) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 116؛ ويذكر راندل المداخيل نفسها، ص 108.

(403) راجع جريدة الحياة 31/ 1/ 1990: «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. تحقيق حول «القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحرب إلى جيش نظامي وأجهزة للخدمات».

(404) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 404 -405.

(405) سنتناول هذا الموضوع في الفصل السادس عشر من المجلّد.

(406) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 227.

(407) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل - الإمارة»، في: جريدة الحياة، 4، 3-4 شباط 1990.

(408) «مقابلة مع أمين سرّ الإدارة المدنيّة في الجبل هشام ناصر الدين»، في: جريدة الأنباء 2 تشرين الأوّل 1989.

(409) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب: جهاز متردّد... تأكله الفوضى»، في: جريدة الحياة، 2، 1 شباط 1990.

(410) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب: جهاز متردّد... تأكله الفوضى»، في: جريدة الحياة، 2، 1 شباط 1990؛ "Chahabi and Petra Bank sandal, read" in: http:\\www.aliraqi. org\forums\archive\index. php\t- 13852. html.

(411) دايفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، في القبس، الحلقة الثانية، 28 آب 1985.

(412) انظر الفصول: التاسع، العاشر والحادي عشر.

(413) مقابلة مع حاكم مصرف لبنان آنذاك د. إدمون نعيم مع «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» في برنامج «حوار العمر»، 31 تشرين الأوّل 1999.

(414) أحمد بيضون، «جنوب 1976، زحف الحرب وأطر التضامن»، في: الواقع 5/ 6 (1983)، عدد خاصّ «لبنان: دروس واحتمالات»، ص 132-133.

(415) العطروني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(416) «الحرب الأهليّة 1975-1990 فلنحاسب المسؤولين»، في: http://www.tymat.org/?q=node/48

(417) جورج قرم، لبنان المعاصر. تاريخ ومجتمع، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، بيروت 2004، ص 211.

(418) انظر: ميشال مرقص، «الاقتصاد الأسود في حرب اللبنانيّين: 900 مليون دولار سنويّاً»، في: النهار 15 تشرين الأوّل 1990؛ قارن بـ: فوّاز طرابلسي، «التكوّن الطبقيّ للسلطة السياسيّة بعد الحرب»، ص 87-88.

(419) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا»، في: جريدة الحياة، 5، 5 شباط 1990.

(420) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الدولة تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة الحياة، رقم 9، 9 شباط 1990.

(421) Kisirwani/Parle, op. cit., p. 25.

(422) نقلاً عن: فاطمة بدوي، ص 109.

(423) نقلاً عن: «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الدولة تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة الحياة، رقم 9، 9 شباط 1990.

(424) المرجع السابق.
(425) فاطمة بدوي، ص 109 - 110.
(426) Kisirwani/Parle, op. cit., p. 24.
(427) مارون مسلّم، «خفايا الصراع بين الحصّ ووزيريه»، في: **المسيرة**، 11 أيلول 1989، ص 28.
(428) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 224.
(429) إلياس خوري، التعبير في الحرب الأهليّة، في: **شؤون فلسطينيّة** 61 (1976)، ص 86 - 87.
(430) انظر: «تجارة الفيزا بالأسماء والأرقام»، في: **المسيرة**، عدد 115، 8 كانون الثاني 1988، ص 34 - 35.
(431) الصليب الأسود، صورة ص 191.
(432) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، حاشية 1، ص 278.
(433) السرقة الموصوفة هي جرائم سرقة مركّبة، بمعنى أنّه تُضاف إليها أعمال أخرى مرافقة، مثل كسر المحلّ وخلعه أو تفجير أماكن أو اقتحام البيوت واستخدام القوّة في سبيل السرقة. محمد سليم قعيق، ظاهرة السرقة في خلال الحرب اللبنانيّة «دراسة ميدانيّة»، دبلوم في علم الاجتماع القانونيّ، الجامعة اللبنانيّة/ كلّية العلوم الاجتماعيّة/ الفرع الأوّل 1994/ 1995، ص 65.
(434) محمد سليم قعيق، ظاهرة السرقة في خلال الحرب اللبنانيّة، ص70، 73 - 74، 86، 89-90.
(435) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 405.
(436) محمد سليم قعيق، ظاهرة السرقة في خلال الحرب اللبنانيّة، ص 69.
(437) محمد سليم قعيق، ظاهرة السرقة في خلال الحرب اللبنانيّة، ص 72. جرى تصحيح جمع الأرقام من قِبل المؤلِّف.
(438) نقلاً عن: Snider, op. cit., pp. 20 -21.، وذلك استناداً إلى تقارير قوى الأمن الداخليّ.
(439) الريّس، ص 243.
(440) «رحلة قائد فلسطينيّ بين الأسرار والإرهاب والأخطار (2). أبو داوود: التنظيمات اللبنانيّة والفلسطينيّة نهبت أسواق بيروت التجاريّة ومصارفها بقرار. «جيش لبنان العربيّ»: الرعاية من أبو جهاد والأموال من ليبيا»، في: **الوسط**، عدد 385، 14 حزيران 1999، ص 27؛ وثيقة حرب لبنان، ج1، ص 175.
(441) عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 225.
(442) **السفير** 10 و11و 19 نيسان 1985.
(443) حول تردّي الأوضاع الاقتصاديّة خلال هذه الفترة، راجع الفصلين العاشر والحادي عشر.
(444) نقلاً عن: مارون مسلّم، «بيروت الغربيّة»، جنّة اللصوص وهواة «الكاوبوي»، في: **المسيرة**، عدد 58، ص 36-37.

(445) روبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، ص 13-14.
(446) راندل، حرب الألف سنة، ص 88-89، 90-91.
(447) خويري، الحرب في لبنان 1975-1976، ملحق مصوّر، لا ترقيم للصفحات.
(448) قرم، لبنان المعاصر، ص 208.
(449) Messarra, The Challenge of Coexistence, p. 10.
(450) رحلة قائد فلسطينيّ بين الأسرار والإرهاب والأخطار، مرجع سبق ذكره، ص 27.
(451) نقلاً عن: رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 85-86.
(452) مقابلة مع س. ع. ع.
(453) مقابلة مع مختار ك. وقارن بيوسف بزّي، 32 عاماً على 13 نيسان 1975، مرجع سبق ذكره، حيث روى شاهد ميليشاويّ ذكرياته على محور رأس النبع من جهة دائرة التحرّي، وكيف كانت الشقق تُنهب من قبل ميليشيات الغربيّة.
(454) http://nowarlb.tahawolat.com/article.php3?id_article=25
(455) العطروني، ص 189-191.
(456) قعيق، مرجع سبق ذكره، ص 102.
(457) حسن كريّم، تطوّر الظاهرة الإجراميّة في لبنان. مقارنة بين العامين 1987 و1988 والفترة 1991-1992، جدارة في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/ كلية العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأوّل 1991/ 1992، ص 32، 39.
(458) عطاالله، ص 236.
(459) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، صورة ص 94-95، 108-111؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 84-87.
(460) «رئيس الجهاز القضائيّ في الإدارة المدنيّة القاضي وليد القاضي تحدّث عن مهام المكتب»، في: جريدة **صباح الخير**، 28 تشرين الأوّل 1989.
(461) «الجهاز القضائيّ في الإدارة المدنيّة نظر بأكثر من 400 شكوى في 4 اشهر»، في: جريدة **النداء** 29 أيلول 1989.
(462) «الشرطة الأمنيّة تسهر على راحة المواطنين تعدّ نفسها وتواجه الصعوبات. الرائد حسّان البعينيّ قائد الشرطة الأمنيّة يقول»، في جريدة **النداء**، ملف الشوف 1989.
(463) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 100، 113.
(464) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 344-345.
(465) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها، حزب الله والخليّة - الأمّة في ضاحية بيروت الجنوبيّة»، في: جريدة **الحياة**، 3، 2 شباط 1990.
(466) نقلاً عن: فاطمة بدوي، ص 110.
(467) Messarra, The Challenge of Coexistence, p. 12.
(468) غسان رباح، ظاهرة الإجرام في حرب السنتين، دراسة تحليلية مقارنة، بيروت 1979، ص

.102-100

(469) «ظاهرة العنف لماذا تكاثرت عند الشباب وأين تجد لها مرتعاً خصباً وكيف تتوقّف عند حالات الردع بالضبط؟»، في: اللواء 30 آذار 1990.

(470) الزبانيّة الأمنيّة هي عبارة عن لجوء المواطن الضعيف غير المسلّح إلى الميليشيات بسبب تغييب الدولة لحمايته أو حماية أفراد أسرته من تعدّيات مسلّحين أو «قباضايات» عليهم. وفي كثير من الأحيان، يصبح طالب الحماية مرتهناً بحياته إلى الميليشيات، ممّا أسهم في توسيع هذه القوى لنفوذها على الناس.

(471) وتعني حصول المواطن العاديّ «غير الشبّيح» على مساعدة تموينيّة بوساطة الميليشيات، أو تأمين ربطة خبز أو صفيحة بنزين الخ...

(472) وتعني حصول المواطن العاديّ على مساعدة الميليشيات لتأمين وظيفة له أو لأحد أفراد أسرته، أو تأمين الدخول إلى المدرسة والجامعة والمستشفى، أو الحصول على سكن، أو استرجاع سيّارة مسروقة.

الفصل السادس عشر

الأنشطة الاجتماعيّة والإنسانيّة للإدارات الحزبيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والهيئات الدوليّة[1]

ظهرت الهيئات المحليّة أو الشعبيّة والإدارات المدنيّة خلال الحرب على أُسس طائفيّة أو مذهبيّة أو مناطقيّة كنقيض للدولة وصلاحيّاتها وخدماتها، وأخذت صفة مزدوجة في ضوء تغييب سلطاتها: أداة تنظيم لأوضاع السكّان الاجتماعيّة والاقتصاديّة ولامتصاص النقمة الشعبيّة، وسلطة سياسيّة بديلة من الدولة ومؤسّساتها وأجهزتها الإداريّة من قبل بعض الميليشيات ذات الأهداف التقسيميّة. كما كانت الهيئات الشعبيّة والمحليّة أو «الإدارات المدنيّة» تتيح للميليشيات والتنظيمات إدّعاء مرجعيّة في الشأنين الاجتماعيّ والخدماتيّ، ما يتيح لها فرض الضرائب والرسوم تحت هذا الغطاء وابتزاز المواطنين، وبالتالي تحقيق الثروات.

لقد تشابهت الميليشيات والأحزاب في تقديم التسويغات لتحوّلها إلى سلطة بديلة من الدولة، وبالتالي فرض هيمنة أجهزتها المتنوّعة على مرافق الدولة وإداراتها وعلى المجتمع المدنيّ، وبخاصّة أنّها عمدت إلى فرض الرسوم في مراكز إدارات الدولة وفي الدوائر العقاريّة وتسجيل السيّارات والعدليّة والأمن العامّ، وجباية الضرائب على السلع التجاريّة. فكان ظهور الإدارات المدنيّة أو الهيئات الشعبيّة أو الإشراف الإداريّ هو لتسويغ مقولة إنّ هناك فراغاً في الشأنين الحياتيّ والخدماتيّ للمواطنين يجب ملؤه لتأمين صمود «الشعب» أو «الطائفة». من هنا، تمّ إنشاء مكاتب ولجانٍ متخصّصة تهتمّ بشؤون الصحّة والأشغال العامّة، وجمع النفايات، والشؤون الماليّة والزراعيّة والاجتماعيّة والنقابيّة والإداريّة، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم والإعلام والمحروقات والنفط والاقتصاد والخدمات الهاتفيّة والمياه والكهرباء، وتلقّي شكاوى المواطنين ورعاية شؤون المهجّرين. بمعنى آخر، لقد تولّى الحزب أو الميليشيا الإشراف الكامل

على شؤون مناطق سيطرته من ناحية، وضخّ الأموال عن الخدمات التي يقدّمها أو العائدات من تلك القطاعات إلى جيوب زعمائه من ناحية أخرى.

وفي المقابل، اختلفت أنشطة الهيئات والجمعيّات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ اللبنانيّ، وكذلك الدولي، بأهدافها عن تلك للميليشيات والأحزاب، فهي لم تسع للحلول محلّ الدولة أو ممارسة صلاحيّاتها، بل لتأمين صمود المجتمع الأهليّ في ضوء تغييب وظيفتها، في الأمن، والأمن الاجتماعيّ والخدمات، أو في تأمين صمود المواطن ضدّ محاولات قتله بالمدفع والقذيفة أو برصاص القنص على الطرقات ونهبه وإفقاره وتجويعه وابتزازه ودفعه إلى الهجرة. وقد اتخذ هذا النوع من المقاومة المدنيّة أشكالاً متعدّدة، منها تقديم المساعدات العينيّة المباشرة إلى المهجّرين، ومنها دعم صمود المواطن في أرضه عبر برامج التنمية البشريّة المتعدّدة. وعلى الرغم من تضافر جهود المجتمع المدنيّ في الشأنين الاجتماعيّ والإنسانيّ، إلا أنّه لم يتعدَّ هذا النطاق، ويتحوّل إلى قوّة سياسيّة تغييريّة[2].

سوف تقتصر معالجتنا هنا على الدور الميليشياويّ - الحزبيّ في العمل الشعبيّ والاجتماعيّ وصولاً إلى إقامة ما يشبه «الإدارة المدنيّة»، أيّ الإدارة التي تُشرف على مختلف الشؤون والنشاطات الخدماتيّة والاجتماعيّة والتربويّة والاقتصاديّة والسياسيّة في مناطق سيطرتها، وتُجبي الأموال من المواطنين والفعاليّات الاقتصاديّة والتجاريّة وخلافها بذريعة الاضطلاع بالشؤون الاجتماعيّة.

1 - الهيئات والإدارات الميليشياويّة والحزبيّة: شكل آخر لتفكيك الدولة

- الإدارات المدنيّة في المناطق المسيحيّة

- حزب الكتائب اللبنانيّة

كان «حزب الكتائب اللبنانيّة» أوّل الأحزاب التي سارت في سياسة إقامة الهيئات الشعبيّة ونوع من «الإدارة المدنيّة» لتقديم خدمات اجتماعيّة وعامّة إلى المواطنين في المناطق الشرقيّة المسيحيّة. فمنذ العام الأوّل للحرب، روّجت مصادره إلى أنّها تملك 18 لجنة متخصّصة عبارة عن «**حكومة ظلّ قائمة وتعمل في الظروف الحاليّة والمستقبليّة أحسن من أيّ حكومة، وإذا حصل التقسيم فلدى الكتائب كلُّ شيء جاهز**»[3]. وفي عام 1976، طلب بشير الجميّل إلى الدكتور جورج فريحة، الأستاذ في كلّيّة الطبّ في

«الجامعة الأميركيّة في بيروت»، إقامة خدمات عامّة عن طريق متطوّعين، فتمّ ذلك، وأصبح فريحة صلة الوصل بين هذه الهيئات و«الكتائب اللبنانيّة». وفي العام التالي، أسّس الحزب شرطته الخاصة (S.K.S.)، وبدأ بفرض الضرائب على السكّان وافتتح أول مرفأ له في ضبيّه، وبدأ العمل ببناء ميناء جوي هو «مطار بيار الجميّل»[4]. كما أقام نظام اتصالات هاتفيّ مع قبرص وبريد مع أنحاء العالم.

مع الوقت، نمت مؤسّسات الإدارة المدنيّة الكتائبيّة وتطوّرت لتصبح «**بنى تحتيّة أشبه بدولة**»[5]. فجرى تأسيس 142 لجنة شعبيّة مؤلّفة من 1,400 شخص تقدّم خدمات لنحو نصف مليون نسمة. ومن هذه اللجان، لجان «الدفاع المدنيّ» التي أنيط بها إصلاح الأعطال وإيجاد المأوى للمهجّرين وإطفاء الحرائق والإغاثة. وكان هناك مكتب للبيئة لتلقّي الشكاوى، ولجنة للصحّة تُشرف على تنظيم دوام الصيدليّات، فضلاً عن لجنة قضائيّة تعمل على حلّ المشكلات بوساطة مختصّين وذلك في ضوء تعطّل المحاكم[6].

وفي عام 1978، أسّس بشير الجميّل برنامج «ساعدوا لبنان» (Help Lebanon) لتلقّي المساعدات الإنسانيّة للشعب اللبنانيّ. وضمّ البرنامج 350 شخصاً أُنيط بهم إعادة تأهيل الأطفال والراشدين الذين تضرّروا نفسيّاً جرّاء الحرب. وركّز المشروع على خمسة حقول، وهي: إقامة مركز للفحوص النفسيّة للكشف على الأطفال الذين تأثّروا نفسيّاً بالأحداث كي تسهل معالجتهم؛ إقامة مخيّمات صيفيّة للأولاد الذين تأثّروا نفسيّاً بالحرب؛ محاربة انتشار المخدّرات في أوساط الشباب ومعالجة المدمنين منهم واعتقال مروّجي هذه المواد؛ إرشاد مهْنيّ للطلاب الثانويّين إلى اختصاصات مطلوبة في سوق العمل؛ توثيق الروابط بين أطفال لبنان والأطفال اللبنانيّين في المهجر عن طريق استضافة أفراد من الآخرين في لبنان وتعريفهم على بلدهم وتراثهم[7].

- القوّات اللبنانيّة

منذ أن أخذت طابعاً مستقلّاً عن الحزب الأمّ (= حزب الكتائب اللبنانيّة) عسكرياً وسياسيّاً، أصبحت «القوّات اللبنانيّة» بحلول عام 1982 حكومة ظلّ في كلِّ شيء، تُشرف على 122 لجنة شعبيّة تجعلها على اتّصال وثيق بالناس في سبعة أقضية لبنانيّة خاضعة لها، وهي: جبيل وكسروان والمتن وبعبدا وعاليه والشوف ومنطقة بيروت الشرقيّة. وضمّت كلُّ لجنة من هذه اللجان منسّقاً عامّاً (= المحافظ) ونائباً له وسكرتيراً ومسؤول خزانة وتسعة من رؤساء اللجان الفرعيّة، وفريق مفتّشين وخبراء ومستشارين. ويلي هذه الهرميّة لجان الأقضية التي تُشرف على اللجان الشعبيّة في كلِّ قضاء. وقد

اضطلعت اللجان الأخيرة في القرى والجوار بمهام الصحّة، والماليّة، والدفاع المدنيّ، والتخطيط، والشؤون الاجتماعيّة، والتعليم، والبيئة، والبلديّة، والإعلام، والتفتيش العامّ، والرياضة والشباب. وكان انتخاب لجان القرى يستوجب الحصول على ما بين 65% و70% من أصوات السكّان. كما أشرفت «القوّات اللبنانيّة» على النقل المشترك وأنشأت مسابح عامّة وساحات لوقوف السيّارات، وأجهزة لمراقبة أسعار السلع الحياتيّة ومحطّات البنزين لمنع الغش[8]. أمّا الأمن العامّ وتنفيذ القانون، فأنيطا بوحدة عسكريّة من ميليشيا «القوّات اللبنانيّة». وفي المناطق الجبليّة من جبل لبنان، تأسّست فرق للحراسة الليليّة والإشراف الصحيّ.

وفي آذار 1987، أنشأت «القوّات اللبنانيّة» «مؤسّسة التضامن الاجتماعيّة» برئاسة فكتور غريب، وضمّت 35 فرعاً. وجاء تأسيسها بعد الانقسامات التي حصلت في المناطق الشرقيّة منذ مطلع عام 1985، ورغبة هذه الميليشيا في كسب السكّان المرهقين من الحرب إلى جانبها. فخصّصت 20% من موازنتها للشأن الاجتماعيّ، وقدّمت مساعدات ماليّة دائمة إلى 25 ألف أسرة[9]، ومساعدات تربويّة إلى الأهالي لتغطية أعباء تكاليف تعليم أبنائهم، وبلغت قيمتها 500 ألف دولار أميركيّ سنويّاً. وشملت تقديمات «القوّات» مساعدات صحّية وخدمات طبيّة من أدوية واستشفاء بقيمة 600 ألف دولار سنويّاً، عبر جهاز صحيّ أسّسه التنظيم. فضلاً عن ذلك، قامت بدعم سلع غذائيّة، ووزّعت المساعدات الغذائيّة على الأُسر المحتاجة. وفي إطار دعم صمود الأُسر المعوزة، عمدت إلى توأمة أُسر مسيحيّة مع أُخرى أجنبيّة ولبنانيّة في المهجر، تحصل بموجبها الأُسر في لبنان على مساعدات ماليّة شهريّة منتظمة[10]. وفي بعض الأحيان، نصّبت نفسها مدافعة عن لقمة الخبز للمواطنين بغايات مشبوهة. فأثناء صراعها مع الجيش اللبناني بقيادة الجنرال ميشال عون منعت «القوّات» نقابة الأفران من زيادة أسعار الخبز، إرضاءً للسكّان، فيما الحقيقة أنّ الحفاظ على أسعار الخبز مخفّضة، أي الطحين المدعوم من قبل الدولة، سمح لها بتهريبه إلى قبرص والبلدان المجاورة[11]. وفي كانون الثاني 1989، أي عشيّة الصدام بين جعجع وعون، قامت «القوّات اللبنانيّة» بإنشاء جهاز جديد هو «المجلس الوطنيّ للإنماء»، ومن مهامه تأمين الخدمات العامّة للمواطنين، من ماء وكهرباء وتأهيل الطرقات. وكان للجهاز ممثّلون في القرى والأحياء للاستجابة للحاجات الطارئة والدائمة[12].

وعلى صعيد العلاقات مع العالم الخارجيّ، أسّست «القوّات اللبنانيّة» في عام 1986 «جهاز العلاقات الخارجيّة»، وأتبعته بـ «جهاز الاغتراب اللبنانيّ» في العام التالي. وكان الهدف من إقامة الجهازين هو التواصل مع عواصم العالم الرئيسيّة، وتشكيل لوبي «قوّاتيّ» في الخارج للحصول على الدعم من المغتربين. وقامت المكاتب الخارجيّة للقوّات بالاتصال بالدول المعنيّة للحصول على دعمها السياسيّ والعسكريّ، وفي مجال المساعدات الاجتماعيّة والإنسانيّة أيضاً. كما كانت هذه المكاتب تتواصل مباشرة بالجاليات المسيحيّة في أنحاء العالم، وبخاصّة في أوروبا والأميركيّتين وأوستراليا. كان للقوّات اللبنانيّة مكتباً في إسرائيل، بينما كان لتلك الدولة مكتباً في المنطقة الشرقيّة.

– تنظيم المردة

وفي الشمال، أسّس تنظيم «المردة» عام 1987 إذاعة وتلفزيوناً، تغطّيان أقضية زغرتا والكورة وعكّار، وقسماً من قضاء البترون. كما أسّس مكتباً إعلاميّاً يُعنى بالتوثيق وإصدار نشرات وبيانات دوريّة، كانت تصل إلى بلدان الاغتراب. تبع ذلك، إنشاء هيئة للإنماء ضمّت نُخب العائلات الزغرتاويّة وأصحاب الاختصاص، ومن مهامها ملء الفراغ الناتج عن غياب مؤسّسات الدولة في المنطقة، كإصلاح شبكات الطرق وجمع النفايات. وقامت الهيئة المذكورة بشراء مولّدات كهربائيّة لزغرتا لتأمين الطاقة، وأنشأت الأفران لبيع الخبز بأسعار مخفّضة. كذلك، أسّس تنظيم «المردة» تعاونيّات استهلاكيّة وصيدليّة، وقدّم مساعدات خاصّة طبيّة ومدرسيّة إلى المحتاجين. وكان لهذه الهيئة ميزانيّة سنويّة كنوع من الإدارة المدنيّة. فضلاً عن ذلك، تدخّل تنظيم «المردة» في قضايا الخلافات العقاريّة بين الملاّكين والمستأجرين[13].

– الشريط الحدوديّ المحتلّ

عمدت إسرائيل في الشريط الحدوديّ المحتلّ إلى ضرب العلاقة بين السكّان اللبنانيّين في تلك المنطقة وبين الدولة اللبنانيّة المركزيّة، وذلك عبر إيجاد البدائل الإعلاميّة والصحيّة والاقتصاديّة لمؤسّساتها وإداراتها. فأوجدت «الإدارة المدنيّة لرعاية شؤون الخدمات الاجتماعيّة»، التي كانت بمثابة لجنة عليا منبثقة عن لجانٍ محليّة غايتها الإشراف على الشؤون الحياتيّة كلّها، ولاسيّما الصحيّة منها والتربويّة، وتخضع لسلطة قائد المنطقة الشماليّة في إسرائيل. فوضعت تلك الإدارة يدها على المستشفيين

في جزّين ومرجعيون، وأشرفت على التعليم لحوالى 80 مدرسة و25 ألفاً من التلاميذ، وفرضت على المدارس إدخال مواد تعليميّة عبريّة على المناهج الدراسيّة، (من دون نجاح). وفي الوقت نفسه، ولتعزيز دور «جيش لبنان الجنوبيّ»، سمحت إسرائيل للمواطن اللبنانيّ بالعمل لديها شرط أن يتطوّع أحد أفراد عائلته في «جيش لبنان الجنوبيّ».

وكما في «الإدارات المدنيّة» التابعة للميليشيات اللبنانيّة، استغل «جيش لبنان الجنوبيّ» أوضاع السكّان في «الشريط الحدوديّ» ليبتزّ اللبنانيّين العاملين في إسرائيل، وابتكر أساليب للاستحواذ على نصف الراتب الشهريّ للعامل اللبنانيّ، بحجّة تسهيل عمله في إسرائيل بوساطة «الإدارة المدنيّة». كما كان اللبنانيّ العامل في إسرائيل يدفع إلى «الإدارة المدنيّة» مبلغ 25 دولاراً شهريّاً، ومثلها إلى «جيش لبنان الجنوبيّ»(14). وهكذا، كان المواطن اللبنانيّ العامل في إسرائيل يخسر شهريّاً حوالى نصف راتبه الشهريّ. كما تقاسمت «الإدارة المدنيّة» و«جيش لبنان الجنوبيّ» الأموال التي كان يدفعها السماسرة المولجون بتهريب السلع من إسرائيل إلى لبنان(15).

– الإدارات المدنيّة الحزبيّة في المناطق الإسلاميّة

إذا كان «حزب الكتائب اللبنانيّة» قد خطّط لإنشاء الهيئات الشعبيّة وبالتالي الإدارة المدنيّة، التي ظهرت بوضوح على أيدي «القوّات اللبنانيّة»، فإنّ القوى الميليشياويّة في بيروت وضواحيها لم يكن لديها تصوّر حول المدى الزمنيّ للأحداث. لذلك، لم تكن الحياة والخدمات في بيروت الغربيّة منظّمة وفعّالة بالشكلِ الذي كانت عليه في بيروت الشرقيّة. فتركّز الاهتمام في العام الأوّل من الحرب على الحسم العسكريّ ضدّ القوى في المناطق الشرقيّة، ثمّ ما لبثت القوى في المناطق الغربيّة أن انشغلت بصراعاتها الداخليّة. لذا، لم تكن هناك لجنة موحّدة على صعيد الاضطلاع بأعمال الدفاع المدنيّ والشؤون الاجتماعيّة والخدماتيّة. فتولّت الجمعيّات والمنظّمات الأهليّة القيام بذلك، وسط غياب قرار سياسيّ بالتقسيم(16).

وعلى صعيد القوى المسلّحة والميليشيات، برز في مراحل الحرب الأولى دور المؤسّسات التابعة للمقاومة الفلسطينيّة، كـ«الهلال الأحمر الفلسطينيّ» و«اتحاد المرأة الفلسطينيّة» في تقديم الخدمات الاجتماعيّة والطبيّة، إضافة إلى المستشفيات الفلسطينيّة المعروفة، غزّة وعكّا ويافا.

– الحركة الوطنيّة والإدارة المدنيّة في بيروت الغربيّة: مشروع مستعصٍ

منذ أن فرضت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» سيطرتها على بيروت الغربيّة، ولدى تراجع وجود الدولة أو ضعف تأثير مؤسّساتها وخدماتها، أخذت المنطقة تواجه مشكلات انقطاع التواصل بين المناطق والشحّ في المواد الرئيسيّة، من طحين ومحروقات. فعمدت «الحركة الوطنيّة» خلال العامين 1975 و1976 إلى تشكيل «إدارة مدنيّة» تتولّى تفعيل أجهزة الخدمات الرسميّة تحت اسم «الهيئة الشعبيّة المشاركة» بقيادة كمال جنبلاط، تمثّلت فيها كلّ الأحزاب الوطنيّة(17). وما لبثت الهيئة أن أسّست جهاز أمن وقضاء أسمتهما «الأمن الشعبيّ» تولّى فيها سنان برّاج عن «المرابطون» قضايا الأمن، والمحامي فؤاد شبقلو مهام القضاء. وفي الوقت نفسه، تشكّل عن ممثلين عن الأحزاب المنضوية تحت جناح «الحركة الوطنيّة» جهاز لتأمين المواد الحياتيّة الرئيسيّة، لاسيّما الطحين والمحروقات للأفران وتوفير بعض المواد الغذائيّة وتوزيعها على الأُسر المتضرّرة، وفتح بعض مراكز الإسعاف المتقدّمة، والقيام بحملات نظافة وتوعية سياسيّة، وفتح بعض المدارس الابتدائيّة والتكميليّة.

لقد قوبلت سياسة «الحركة الوطنيّة» في الحلول محلّ الدولة اللبنانيّة وأجهزتها الخدماتيّة، برفض شعبيّ بيروتي إسلاميّ، وبخاصّة أنّ اليسار الشيوعيّ كان ممثّلاً بقوّة في «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة». فأعلنت القوى الإسلاميّة عن رفضها «الدويلة» اليساريّة والدكاكين الميليشياويّة والاقتتال، وتسجيل الانتصارات على الورق، وقرع طبول الحرب، معتبرة أنّ هموم المسلمين تنحصر في تأمين العدالة، وتوفير الأمن، وصون الملكيّة الفرديّة، وسيادة القانون، وتحصين الأخلاق، واستعادة الاقتصاد اللبنانيّ عافيته، وتخفيض أسعار السلع الحياتيّة والماء والكهرباء والدواء(18). كذلك، اتّهمت «الجمعيّات والهيئات الإسلاميّة» «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بأنّ محاولتها إقامة «إدارة مدنيّة» هي خطوة أولى على طريق تقسيم لبنان.

ويعتقد ألبير منصور، الذي كان أحد أركان «الحركة الوطنيّة» حينذاك «**أنّ الحركة الوطنيّة أقدمت على إقامة الإدارة المدنيّة مكرهة مرغمة ولم يكن لديها أيّ مشروع للحلول محلّ الدولة، وكانت بريئة من جميع التُّهم التي وُجهت إليها في حينه تشويهاً لموقفها... لم تكن الإدارة المدنيّة مشروعاً وطنيّاً ولا مطلباً في برنامج العمل الوطنيّ**»، أضاف منصور: «**بقدر ما كانت وسيلة لتلبية حاجات ظرفيّة اضطراريّة، الغاية**

منها تلبية حاجات المواطنين ومساعدتهم على تحمّل مشاق الحصار واستمرارهم في دعم الموقف الوطنيّ وتأييده. كانت الإدارة الوطنيّة وسيلة عمل جماهيريّ ولم تكن مشروعاً وطنياً . . .»[19]. وعلى ما يبدو، فإنّ حلول «الإدارة المدنيّة» الحزبيّة محلّ لجان الأحياء في بيروت الغربيّة، هو الذي قوّى من الانطباع عند البيروتيّين بأنّ «الحركة الوطنيّة» تسعى للهيمنة عليهم وبالتالي تقسيم لبنان.

ومن جهته، نفى كمال جنبلاط، زعيم «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» في حينه أيّة نيّة لتقسيم لبنان جرّاء خطوة «الإدارة المدنيّة». لكن تقريراً لمخابرات إحدى الدول العربيّة، ذكر أنّ جنبلاط كان يعتزم إنشاء هيئة تأسيسيّة تضمّ حوالى 300 شخصيّة ينتمون إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها قوّات «الحركة الوطنيّة» والفلسطينيّون لتكون بمثابة برلمان لدولة يساريّة[20]. وقد ذكرنا في الفصل الثاني من الكتاب، أنّ السوفيات كانوا بين صيف عام 1975 وصيف العام التالي وراء محاولة انقلاب يساريّ - فلسطينيّ يجعل من لبنان دولة تدور في فلكهم في سياق «الحرب الباردة» بينهم وبين الأميركيّين. لكن الدخول السوريّ إلى لبنان والقضاء على التحالف اليساريّ - الفلسطينيّ، أحبط هذه الخطّة في إطارها العامّ[21].

ومع انحسار موجة الناصريّة والتواجد العسكريّ الفلسطينيّ في بيروت الغربيّة، وعلى أنقاض الروابط المحليّة القديمة، قامت أحزاب يساريّة، كالحزب الشيوعيّ، و«منظّمة العمل الشيوعي»، و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، وكلّ من البعثين السوريّ والعراقيّ، و«المرابطون»، و«أنصار الثورة»، و«الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ» بإعادة إحياء روابط قديمة وتأسيس روابط جديدة، فلم يخل حيّ من رابطة شعبيّة. كما قامت زعامات تقليديّة بإنشاء الروابط في وجه الروابط واللجان الحزبيّة في محاولة للدفاع عن نفوذها أو لتقويته. ومرّة أخرى، كما في عام 1976، تصدّت القوى الإسلاميّة في بيروت الغربيّة عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 لمحاولات الأحزاب اليساريّة وضع منطقتهم مجدّداً تحت إشرافها. لكن الاغتيال كان من نصيب أحد زعمائها البارزين، وهو الشيخ أحمد عسّاف. وقد حظيت «انتفاضة» القوى الإسلاميّة ضدّ الأحزاب اليساريّة على مباركة «الجبهة اللبنانيّة» في المناطق الشرقيّة، التي شاركت بيروت الغربيّة إضرابها الاحتجاجيّ العامّ على إغتيال الشيخ عسّاف. وقد انتقد «المجلس الشرعيّ الإسلاميّ الأعلى» في وقت لاحق سياسة «الإدارات المحليّة» هنا وهناك، معتبراً

إيّاها محاولة للتقسيم، وأصرّ على أنّ كلّ المناطق اللبنانيّة هي ملك لكلّ اللبنانيّين، وليست حكراً على جماعة أو طائفة[22].

وبعد عام 1982، تراجع دور الروابط بسبب خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت الغربيّة وخروج الجيش السوريّ بدوره منها، وتلاشي «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، وانكفاء «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» إلى الجبل عام 1983 للبدء بمعركته ضدّ «القوّات اللبنانيّة»، وضرب «الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ» على أيدي «حركة أمل» و«حزب الله» بعدما كان ضُرب على يد «حركة التوحيد الإسلاميّ» في طرابلس عام 1983.

– هيئة الإسعاف الشعبيّ: انتشار على مساحة المناطق الإسلاميّة

على الرغم من أنّ «هيئة الإسعاف الشعبيّ» تأسّست عام 1978 كجمعيّة تطوّعيّة مستقلّة لا تتعاطى السياسة، إلّا أنّها كانت تحت إشراف وتنظيم «إتّحاد قوى الشعب العامل» بزعامة كمال شاتيلا. فامتلكت حتّى عام 1990 (12) مركزاً صحيّاً - اجتماعيّاً ومستوصفاً انتشرت في كلّ المناطق الإسلاميّة، إضافة إلى 6 مراكز للقطاع المدنيّ الشعبيّ. فكانت تؤمّن خدمات مجانيّة في مجالات الطبابة، وطبّ الأسنان، وتأمين الدواء والتحاليل المخبريّة، وتخطيط القلب، ورعاية الأمومة والطفولة، والإغاثة والإحصاء والدراسات، والوقاية والتوعية الصحيّة وتلقيح الأطفال. كما أولت شؤون النازحين والمهجّرين اهتماماً كبيراً في المناطق كلّها. ووفق بياناتها، استفاد من خدماتها نحو 2.2 مليون شخص، وسقط لها سبعة شهداء خلال الحرب[23]، بعدما تعرّضت سيّارات الدفاع المدنيّ التابعة لها إلى اعتداءات متكرّرة[24].

يُلخّص الجدول (128) الخارطة الجغرافيّة لتوزّع مستوصفات «الإسعاف الشعبيّ» بين عاميّ 1978 و1988، ممّا يدل على البُعد غير المناطقيّ لعمل الهيئة، وإن كان ذلك في المناطق الإسلاميّة. ويوضح أنّ تأسيس أولى المستوصفات جاء في عام 1978، أي بعد «حرب السنتين»، عندما تبيّن أنّ هناك حاجة إليها بسبب ما لحق من دمار وتخريب بالمستوصفات القديمة. كما أنّ الأزمة الاجتماعيّة – الاقتصاديّة وارتفاع الأسعار وبالتالي تدنّي القوة الشرائيّة لأصحاب الأجور والمرتّبات، جعلت «هيئة الإسعاف الشعبيّ» تتوسع في إنشاء المستوصفات في المناطق خارج بيروت.

جدول (128) مستوصفات المناطق الغربيّة التابعة لهيئة الإسعاف الشعبيّ وتواريخ إنشائها[25]

المستوصف/ المنطقة	سنة التأسيس
مستوصف الزيدانيّة	1978
مستوصف برج أبي حيدر	1979
مستوصف بئر العبد	1979
مستوصف كفر رمّان	1979
مستوصف المهجّرين في الأوزاعي - المسابح	1980
مستوصف ابن سينا الخيريّ طرابلس *	1980
مستوصف بعلبك	1981
مستوصف رأس بيروت	1982
مستوصف نقّال (بيروت)	1986
مستوصف القلعة (صيدا)	1986
مستوصف الفاكهة	1987
مستوصف عرسال	1988

(*) تحوّل منذ عام 1988 إلى «مركز أبن سينا الصحيّ الاجتماعيّ».

وأثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978، أدّت «الهيئة» دوراً بارزاً وأسهمت في فرق الإغاثة والتموين العاملة في بيروت. وقدّمت في الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 المساعدات والعون للنازحين من العاصمة جرّاء العدوان، وشاركت في توزيع ثلاث آلاف حصّة غذائيّة وألبسة[26]. وفي «حرب الجبل» عام 1983 وأحداث الضاحية منذ عام 1984، عملت وحدات الدفاع المدنيّ للهيئة في أعمال الإغاثة والإنقاذ، فضلاً عن إرسال قافلة سيّارات وأطقمها إلى صيدا عقب انسحاب الجيش الإسرائيليّ منها في شباط 1985 لمساعدة الأهالي. وأسهم «الإسعاف الشعبيّ» كذلك في عمليّة الإنقاذ جراء متفجرة بئر العبد. ومنذ عام 1985، كانت «هيئة الإسعاف الشعبيّ» تحصل من المغفور له رفيق الحريري على مساعدات منتظمة مكّنتها من شراء تجهيزات لأعمال الدفاع المدنيّ[27].

وكما ذكرنا، نشط متطوّعو «هيئة الإسعاف الشعبيّ» في أعمال الإغاثة، فقدّموا

في عام 1988 حصصاً غذائيّة قيمتها 6 ملايين ليرة شملت 620 أُسرة من الأرامل، وجرى وضع إحصاءٍ ميدانيّ لَحَظَ 2,501 أُسرة من الأرامل[28]. ونشط المسعفون في الأحياء المكتظّة بالمهّجرين، وفي المدارس، فكانوا يوزّعون المساعدات التموينيّة ويقومون بإعمال الدفاع المدنيّ. وفي عام 1986، قامت «هيئة الإسعاف الشعبيّ» بتأسيس صيدليّة تعاونيّة في مستوصفها في بئر العبد، وبيع الدواء بسعر كلفته. كما شاركت في حملات النظافة ورفع الأنقاض وبرامج التوعية الصحيّة والصحّة المدرسيّة. وكشف برنامج الصحّة المدرسيّة في طرابلس عن أرقام مخيفة تتعلّق بصحّة التلاميذ، كما سنرى بالنسبة إلى تلامذة في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة[29]. فبعد كشف طبيّ على 1,175 من التلامذة في طرابلس، تبيّن أنّ 23% منهم انتشر القمل في أماكن عديدة من أجسامهم، والجرب في 4%، وأمراض العين 48%، وأمراض شُعيبيّة مختلفة 26% ، فيما بلغت نسبة الأصحّاء 35%، في وقت كان «الإسعاف الشعبيّ» لا يملك من الأدوية سوى ما يغطي 15% من الحالات المكتشفة للقمل والجرب[30].

وفي إطار الصحّة العامّة، نشط «الإسعاف الشعبيّ» في شباط 1981، عندما ضرب وباء الخانوق والشاهوق مناطق البقاع والشمال وبعض نواحي بيروت، ووقعت إصابات قاتلة في صفوف الأطفال. فقام بحملة تلقيح للأطفال والأولاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاثة أشهر وستّ سنوات في مستوصفاته في بيروت والساحل الجنوبيّ والبقاع والشمال. وفي مستوصف برج أبي حيدر، كان يجري تلقيح 800 شخص يوميّاً. وقامت الهيئة بتوجيه الإرشادات الطبيّة حول تلك الأوبئة للسكّان لتشخيص المرض والوقاية منه والإرشادات التي تلي التلقيح. وبانتهاء الحملة، تكون «هيئة الإسعاف الشعبيّ» قد لقحت 15 ألف طفل[31]. أمّا على صعيد التلقيح في المستوصفات، فكان على الشكل التالي: برج أبي حيدر 4,000؛ الزيدانيّة 3،393؛ مستوصف الساحل الجنوبيّ: 2,500؛ مستوصف المهجرين في الأوزاعي/المسلخ: 2,112؛ في كفر رمّان: 900؛ مستوصف بعلبك: 2,000؛ في الساحات العامّة 5,000. كما قامت الهيئة عبر سيّارتها الجوّالة بالتلقيح في طرابلس وقرى وادي خالد، وكذلك في الجنوب والنبطيّة وقرى كفررمّان وعربصاليم وحبّوش، وفعلت الشيء نفسه في البقاع[32].

وفي طرابلس، كان نمو «مركز ابن سينا» لافتاً. فبعد توسيعه في عام 1984،

قدّم 20,976 خدمة في عام 1988[33]. وبعد مرور تسعة أعوام على إنشائه (1980)، بلغ مجموع خدماته 211,876 خدمة صحّية استفاد منها 72 ألف مواطن. وتعود القفزة بعد عام 1986 إلى افتتاح أقسام الصيدلة والجراحة الصغيرة وطبّ الأسنان والتحاليل المخبريّة[34]. كما استمر المركز في برنامج الصحّة المدرسيّة، فعاين 1,654 من التلاميذ في عدد من المدارس الرسميّة، وقام بتلقيح 3,084 طفلاً، وأقام في عام 1988 سبع دورات في الإسعافات الأوليّة والتمريض، ونظّم دورات للتأهيل المهنيّ لـ 60 شاباً على أعمال الكهرباء والأدوات الصحيّة، هذا عدا المحاضرات والندوات الصحيّة والاجتماعيّة، إضافة إلى اللقاء الصحيّ والاجتماعيّ للفعاليّات والهيئات والنقابات في طرابلس والشمال والذي نُظّم تحت عنوان: «مخاطر التلوّث وفساد المواد الغذائيّة» في 29 حزيران 1988[35].

وبالإضافة إلى الشأنين الطبّي والصحّي، كانت «هيئة الإسعاف الشعبيّ» تُصدر إرشادات عامّة إلى المواطنين حول التصرّف أثناء القصف وحدوث حرائق. كما كانت تُصدر بيانات تُحمّل فيها المواطنين مسؤوليّة نظافة شوارعهم وأحيائهم والطلب إليهم عدم رمي النفايات على الطرقات والأرصفة ووضعها بدلاً من ذلك في أكياس من النايلون. وكانت تقوم كذلك بتعطيل القذائف غير المنفجرة وإصلاح الأسلاك الكهربائية[36] وقامت كذلك بحملات لتحديد فئة الدم كضرورة وقائيّة قبل حدوث الخطر[37]. وحتّى عام 1981، خرّجت الهيئة 400 مسعفة يداومن في مستوصفاتها بشكلٍ تطوّعي، وفي عدد من المستشفيات[38]. أما عدد الأطبّاء العاملين مع الهيئة فبلغ 50 طبيباً[39]. كما خرّجت الهيئة دفعات من عناصر الدفاع المدنيّ خلال سنوات عملها الإنسانيّ والاجتماعيّ[40]، وأقامت دورات إسعاف أوّلية ودورات دفاع مدنيّ. وخلال أحداث الضاحية الجنوبيّة عام 1983، قام «الإسعاف الشعبيّ» بإفراغ 45 ملجأ وتنظيفها لإيواء المواطنين.

يُلخّص الجدولان (129) و(130) مجمل أنشطة الهيئة بين عامَيّ 1978 و1990، من ناحية عدد الخدمات المقدّمة وأنواعها وعدد المستفيدين منها. فيبيّن الجدول (129) كمّية الخدمات المقدّمة في عام واحد (1986) وأنواعها في بيروت والضاحية الجنوبيّة والبقاع الشماليّ والجنوب والشمال. ففاق إجمالي خدماتها في مجالات المعاينة والخدمات الطبيّة والأعمال الجراحيّة الصغيرة 75 ألفاً، شكّلت نسبة 45% من مجموع

الخدمات. كما يُلاحظ من الجدول نفسه، أنّ أكثر من 26 ألفاً من المواطنين قد استفادوا من الأدوية التي كانت توزّعها عليهم مستوصفات «الإسعاف الشعبيّ» مجاناً. ويتبيّن أنّ طرابلس حلّت في المرتبة الأولى في تلقّي الخدمات على اختلافها، تبعتها بيروت والضاحية ثمّ صيدا. وفي عام 1988، قدّمت أقسام مركز ابن سينا الستّة (المعاينات، والجراحات الصغيرة، وطبّ الأسنان، والمختبر، والصيدلة، والدفاع المدنيّ) 66,391 خدمة إلى المواطنين، وجرى تلقيح 8,631 طفلاً ضدّ الأمراض المعدية، والكشف على 570، 1 تلميذاً في المدارس في إطار برنامج الصحّة المدرسيّة. أمّا الجدول (130)، فيشير إلى نمو حجم الخدمات التي قدّمتها وعدد الأشخاص المستفيدين بين عامَيّ 1985 و1990، وهذا يعود إلى تردّي الأوضاع الأمنيّة وما ترتّب عنها من خسائر بشريّة وفي الممتلكات، وكذلك إلى استفحال الأزمة الاجتماعيّة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصاديّة، ما جعل شرائح واسعة من المواطنين تلجأ إلى المستوصفات والجمعيّات.

جدول (129) إحصاء لخدمات هيئة الإسعاف الشعبيّ عام 1986[41]

الخدمات المقدّمة	بيروت والضاحية	طرابلس	صيدا	بعلبك وعرسال	الفاكهة	المجموع
معاينات طبيّة داخل المستوصفات	4,491	10,885	4,110	1,805	248	21,539
أعمال جراحيّة وخدمات	5,850	4,392	1,293	848	98	12,481
تلقيح أطفال	803	2,967	2,246	505	106	6,627
طبّ أسنان	3,594		2,015			5,609
تحديد فئة الدم	261	593	575	140		1,569
تحاليل مخبريّة أو شعاعيّة	384		688			1,072
مستفيدون من الأدوية	4,341	16,896	4,574	577	123	26,511
مستفيدون من وحدات دم		35	157			192
المجموع	19,724	35,768	15,658	3,875	575	75,600

جدول (130) مجموع الخدمات المقدّمة من قبل هيئة الإسعاف الشعبيّ بين عاميّ 1978 –1990[42]

السنة	عدد الخدمات المقدّمة
1978	9,800
1979	14,190
1980	17,210
1981	45,230
1982	70,250
19883	41,200
1984	59,242
1985	271,176
1986	120,600
1987	153,227
1988	158,712
1989	157,203
1990	184,467
المجموع	**1,302,507**

– الإدارة المدنيّة في الجبل: مشروع كانتون؟

إذا كان كمال جنبلاط وابنه، قد فشلا في تحقيق «الإدارة المدنيّة» في بيروت الغربيّة، فإنّ وليد جنبلاط قد نجح في ذلك في الشوف في مطلع الحرب، حيث جرى تأسيس إدارة محليّة وهيئات شعبيّة لتنظيم الخدمات الطبيّة في المستوصفات العامّة والاهتمام بالجرحى والإسكان.

بعد «حرب السنتين»، قام «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» بتأسيس مكاتب محليّة للاهتمام بشؤون التموين. ولأسباب سياسيّة وعسكريّة، تأخّر الزعيم الدرزيّ حتّى الأسبوع الأوّل من عام 1983 في تأسيس «الإدارة المدنيّة في الجبل» رسميّاً بعد حلّ «الحركة الوطنيّة»[43]. وجاء تأسيس «الإدارة المدنيّة» بعد لقاء عقده وليد جنبلاط مع الفعاليّات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة في الشوف. واعتبر الحزب أنّ الإدارة هي إطار شعبيّ للقيام بأعباء «الصمود الوطنيّ» والإسهام الطوعيّ للكفاءات في

شؤون الجبل وتسيير الشؤون المدنيّة للمواطنين، وتأهيل المدارس وإعادتها إلى العمل وتعيين المدرّسين، وإعادة الحياة إلى الخدمات العامّة، من كهرباء ومياه وهاتف وخدمات صحّية، وشقّ الطرق وصيانتها. ووضع وليد جنبلاط «الإدارة المدنيّة» في أيدي عدد معيّن من المقرّبين منه. فتشكّلت لجانٌ قطاعيّة في كلّ مجالات الخدمات، وكذلك لجان شعبيّة في القرى لتقديم الدعم إلى هذه الإدارة[44]. وجاء في تسويغ تأسيس «الإدارة» على الصعيد الإعلاميّ لـ «**تنظيم الصمود الوطنيّ في الظروف الاستثنائيّة التي تعيشها البلاد**»، ولـ «**تشكّل مستقبلاً إطاراً للعمل الديمقراطيّ لا سيما ما يتعلّق بالإنماء الاجتماعيّ، والثقافيّ، والاقتصاديّ، والإداريّ**»[45]. ونفى الحزب في حينه النيّة لإنشاء «**كيان إداريّ ذاتيّ مستقلّ**»، مسوّغاً أنّ الإدارة «**وُجدت لتقوم بتسيير الشؤون المدنيّة للمواطنين، في ظلّ ظروف استثنائيّة، تخلّت فيها الدولة عن ممارسة واجباتها تجاه الجبل**»[46]. لكن وليد جنبلاط، تمنّى في الذكرى السادسة لإنشاء «الإدارة المدنيّة» أن تتوسّع هذه «الإدارة» لتشمل جميع المناطق الوطنيّة، من الجنوب إلى الشمال وتوحيد الجباية[47].

لكن «الإدارة المدنيّة»، بقيت مع ذلك تعبيراً عن مساعي الدروز لإقامة كانتون لهم، لاسيّما بعد عاميّ 1983 و1984، عندما اتّسعت مناطق سيطرتهم على الشوف كلّه وتاخمت المناطق الشيعيّة في الجنوب. ولهذا السبب، سيطر الدروز على بلدة الدامور وعلى الجيّة وخلدة لضمان الإشراف على الساحل، ومنع إسكان مهجّرين شيعة في المنطقة. إنّ حلم الدروز بإنشاء كانتون طائفيّ لهم، جعل بعضهم يتحدّث بخياليّة عن إمكان إقامة دولة درزيّة منفصلة تمتدّ من ساحل البحر المتوسط عبر جنوب البقاع ومرتفعات الجولان إلى حوران وجبل الدروز (العرب) في جنوب سورية، تكون منطقة تجمّع للدروز في المناطق اللبنانيّة وفي سورية[48]. وفي عام 1983، قدّم ثلاثة زعماء دروز (جنبلاط، أرسلان، الشيخ أبو شقرا) إلى الرئيس أمين الجميّل مذكّرة طالبوا فيها اعتماد اللامركزيّة الإداريّة وإنشاء محافظات جديدة تربط المناطق الدرزيّة في جنوب لبنان مع الشوف وعاليه والمتن الأعلى. وفي أعقاب ذلك، أخذ الدروز يجمعون الضرائب من مناطقهم. بناءً على ما سبق، اعتبر أمين الجميّل «الإدارة المدنيّة» الدرزيّة خطوة تقسيميّة، ورأى فيها وزير خارجيّته إيلي سالم خطوة غير جيّدة ومؤقّتة[49].

جرى تنظيم «الإدارة المدنيّة» في الجبل على أساس جمعيّة عامّة تنبثق منها لجنة مركزيّة وهيئة تنفيذيّة من جماعة وليد جنبلاط. وأُنيطت بالإدارة المدنيّة مراقبة

كلّ الأنشطة الاقتصاديّة الرئيسيّة في «الكانتون الدرزيّ»، كالمرافئ وشركة الأسمنت في سبلين ومحطّة الكهرباء في الجيّة وصيانة البنى التحتيّة، لاسيما الطرقات العامّة في الجبل أثناء تولّي وليد جنبلاط منصب وزير الأشغال (وزير الزفت كما قيل). وضمّت «الإدارة المدنيّة» 17 لجنة مختصّة تضطلع بشؤون الماليّة، والإعلام والتوجيه، والثقافة والفنون، والأشغال العامّة والتخطيط، والموارد المائيّة والكهربائيّة، والهاتف والبريد والبرق، والشؤون العامّة والإسكان والإغاثة، والصّحة والإسعاف العام، والتربية والتعليم، والعمل والعلاقات المهنية، والاقتصاد، والزراعة، والشؤون البلديّة والقرويّة، والرياضة والشباب، والسياحة والآثار والبيئة، والدراسات القانونيّة، والشؤون النسائيّة، أيّ الحلول محلّ الدولة في كلّ واجباتها تجاه المواطنين، يُضاف إلى ذلك مسائل الأمن والدفاع والقضاء والجباية. إشارة إلى أنّ «الإدارة المدنيّة في الجبل» قد وضعت كتباً مدرسيّة، ولاسيّما في التاريخ، لتُناسب تطلّعاتها السياسيّة وفرضتها على المدارس.

وعلى غرار «القوّات اللبنانيّة»، استخدم «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» الأسلوب نفسه في تمويل ذاته. فكان يفرض رسوماً يوميّة وشهريّة على كلّ سيّارة تدخل إلى منطقته عند نقطة العبور في ملتقى النهرين، وعلى الجانب الآخر من نقطة عبور مطلّة على المونتيفردي. كما كان يستفيد من عائدات مرفأي الجيّة وخلدة وشركة للباصات وإذاعة «صوت الجبل»، إضافة إلى استثمار الأراضي الزراعيّة بين الجيّة وخلدة التي هجرها سكّانها المسيحيّون. كما استخدم الحزب «مرفأ الجيّة» لتخزين النفط، أسوة بما فعلته «القوّات اللبنانيّة» في مستودعات النفط في الدورة في المنطقة الشرقيّة.

وفق مصادر «الإدارة المدنيّة»، تصاعدت جباياتها بصورة متدرّجة، ووصلت إلى 1.8 مليار ليرة لبنانيّة خلال عام 1989. لكن هذه الجبايات لم تتضمّن الأرباح من الاتجار بالنفط. وفي الوقت نفسه، أعلنت «الإدارة المدنيّة» عن تعادل جباياتها مع تقديماتها في تلك السنة. وشملت هذه التقديمات الشؤون الاجتماعيّة والإنسانيّة ومعالجة مشكلات النازحين واللجان الشعبيّة والمراكز الإنمائيّة، ودعم المستوصفات وتأمين الرعاية الطبيّة وتأهيل بعض المستشفيات[50]. وبلغة الأرقام، كانت «الإدارة المدنيّة» تدفع رواتب 800 مدرّساً متعاقداً، و126 خادماً

في المدارس التي تخضع لإشرافها، وتدير خمسة مستشفيات، وتتولّى شؤون سبعة آلاف مضمون، إضافة إلى إشرافها على 46 مستوصفاً وصيدليّة مركزيّة. كما تولّت شؤون 600 معوّق جرّاء الحرب، ودفعت مرتّبات إلى 2,500 أُسرة شهيد حرب[51].

إلى جانب ذلك، اهتمت «الإدارة المدنيّة» بتعبيد الكثير من الطرقات في الجبل والإقليم، وتأمين كمّيات كبيرة من الإسفلت عبر وزارة الأشغال التي كان وليد جنبلاط وزيرها منذ عام 1984[52]، وساعدت على تنفيذ شبكات المجاري الصحيّة. وعلى الصعيد التربويّ، قامت ببناء المدارس في الإقليم، وبخاصّة ثانويّة برجا ومدرسة المغيريّة ومدرسة البنات في الزعروريّة وتأمين المدرسين والخدم. وبالنسبة إلى الكهرباء، قامت بأعمال الصيانة وتنفيذ أكثر من 20 محطّة صغيرة في قرى الإقليم. وتعاونت مع منظّمة «اليونيسف» لتأمين حوالى 15 ألف متر من القساطل لجرّ المياه إلى القرى، إضافة إلى صيانة الآبار. كما اهتمّت بتقديم سلف خزينة إلى البلديّات وزوّدتها ببعض الآليات بالتعاون مع المنظّمة سالفة الذكر. وفي الشأن الصحيّ - الاجتماعيّ، دعمت مركز كترمايا الطبّي وبناء مستشفى سبلين ومستوصفات، وقامت بحملات تلقيح، واهتمت بشؤون أُسر الشهداء والجرحى والمعوّقين وشؤون المهجّرين[53]. فضلاً عن ذلك، أولت عنايتها قضايا حماية المستهلك، وقامت بتحديد سعر الرغيف والإشراف على توزيع الغاز.

- التنظيم الشعبيّ الناصريّ: إدارة مدنيّة بعنوان مختلف

تأسّست «هيئة الإشراف الإداريّ» في صيدا في حزيران عام 1985 على يد مصطفى سعد، رئيس «التنظيم الشعبيّ الناصريّ»، بعد الانسحاب الإسرائيليّ من مدينة صيدا وجوارها مطلع عام 1985. وجاء تأسيسها بعد اجتماع لسعد مع «المجلس السياسيّ والوطنيّ لمدينة صيدا»، فتألّفت من هيئة عامّة تنتخب لجنة تنفيذيّة مؤلّفة من 12 عضواً، تُشرف عليها أمانة سرّ مكوّنة بدورها من أربعة أعضاء برئاسة مصطفى سعد. وأشرفت الهيئة التنفيذيّة على عمل المكاتب واللجان المتخصّصة في الميادين الاجتماعيّة والخدماتيّة والتربويّة المختلفة، فضلاً عن الإشراف على كلّ مرافق المدينة وإداراتها ومصالحها، وتفريغ متخصّصين أو

متطوّعين للقيام بهذه الأعباء[54]. وقامت الهيئة بعمليّات صيانة لقطاعات الهاتف والمياه والكهرباء، وترميم المستشفى الحكوميّ والمستوصف المركزيّ وإعادة تأهيلهما، فضلاً عن تطوير «مرفأ صيدا» وتوسيعه لاستقبال سفن الشحن الضخمة بكلفة 400 ألف دولار أميركيّ. ووضعت الهيئة المرفأ تحت إشرافها مستفيدة من عائداته لصرفها على التنظيم[55]. وقد ذكرنا في الفصل الخامس عشر الجبايات التي تقاضاها التنظيم جرّاء خضوع مدينة صيدا ومرافقها لسيطرته[56].

– حركة أمل: نشاطات اجتماعيّة لا إدارة مدنيّة

بالنسبة إلى انخراط الشيعة في «الإدارات المدنيّة»، كانت البنية التحتيّة لحركة أمل في الجنوب ضعيفة قبل عام 1982، حيث انصبّ اهتمامها على الصراع مع الفلسطينيّين وعلى الجانب الأمنيّ. وكانت «الحركة» تُؤمن بضرورة إعادة إحياء الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها، ومن هنا، رفضت دعوات الأحزاب إلى إقامة الإدارات المدنيّة، حاصرة أنشطتها في مجالات التربيّة والرعاية الاجتماعيّة والصحيّة. فباشرت منذ عام 1986 ببناء أولى مؤسّساتها التربويّة، وهي «ثانوية الشهيد بلال فحص» في تول – قضاء النبطيّة، وبدأت في التدريس عام 1990 واتسعت لحوالى ثلاثة آلاف تلميذ. وفي العام التالي، أنهت الحركة بناء «ثانوية الشهيد الدكتور مصطفى شمران» في البيساريّة قضاء الزهراني، والتي احتضنت حوالى 1900 تلميذ. تبع ذلك إنشاء «ثانوية الشهيد محمد سعد» في العباسيّة – قضاء صور، التي تضمّنت معهداً فنياً مهنياً واتسعت لحوالى 1900 طالب. وبين عاميّ 1993 و2001، افتتحت الحركة مدارس أخرى في الهرمل والسلطانيّة والضاحية الجنوبيّة.

وعلى الصعيد الاجتماعيّ، ظهرت إلى الوجود «مؤسّسات أمل الاجتماعيّة» بدءاً من عام 1986، عندما تأسّست «جمعيّة أمل اليتيم الخيريّة» التي تحوّلت إلى «جمعيّة واحة الشهيد اللبنانيّ» في عام 1990. وتركز نشاطها في المجالات الاجتماعيّة والصحيّة والتربويّة. وفي التاريخ الأخير، أسّست «حركة أمل» «الجمعية اللبنانيّة للرعاية الصحيّة والاجتماعيّة» في منطقة الغبيري لتحقيق الاهداف الاجتماعيّة والصحيّة التي حملها إسمها، وفضلاً عن تأهيل المعوّقين، الذي ما لبثت أن تولّته السيدة رندة عقيلة زعيم الحركة نبيه برّي، من خلال إنشاء «الجمعية

اللبنانيّة لرعاية المعوقين» عام 1984. وما لبث هذا المشروع الحيويّ أن نما وتطوّر ليصبح «مجمّع نبيه برّي لتأهيل المعوّقين» في منطقة الصرفند[57].

وبالنسبة إلى النشاط الكشفي المرتبط بإنشاء المستوصفات وبالدفاع المدني، اكتفت الحركة بتأسيس «جمعيّة كشّافة الرسالة الإسلاميّة» منذ عام 1977 لمساعدة الأيتام والفقراء والمحتاجين والعجزة، ورعاية الشبان رياضيّاً وخلقيّاً وصحيّاً، كما جاء في القانون الأساسيّ للجمعيّة عام 1983. وقامت «كشّافة الرسالة الإسلاميّة» بأعمال الدفاع المدنيّ خلال الحرب، وسقط لها شهداء أثناء تأدية الواجب. وما لبثت «الحركة» أن قامت، منذ الاجتياح الإسرائيليّ لجنوب لبنان عام 1982، بنشاطات خيريّة في سبيل تدعيم موقفها في الجنوب. فافتتحت سلسلة من المستوصفات. وفي عام 1987، قدّمت مستوصفات الكشافة في الجنوب وجهاز الدفاع المدنيّ 48,812 خدمة إلى المواطنين، شملت المعاينة الطبيَّة وتوزيع الدواء وعمليّات جراحيّة صغيرة والولادة. وبالتعاون مع «اليونسيف» و«منظّمة الصحّة العالميّة» و«وزارة الصحّة اللبنانيّة»، جرى إنشاء جهاز خاصّ يُعنى بشؤون الوقاية الصحيّة، كالتلقيح ومكافحة التدرّن الرئويّ، فضلاً عن القيام بحملات الصحّة المدرسيّة. وضمن عمل «الدفاع المدنيّ» لحركة أمل، تأسّس «جهاز الإغاثة» عام 1987 لتقديم المساعدات الاجتماعيّة إلى الأُسر المحتاجة والمهجّرة[58]. وبعد تعيين نبيه برّي على رأس وزارة العدل والموارد المائيّة والكهربائيّة عام 1984، قدّمت وزارته خدمات عامّة للجنوب، ومنها ترميم جسريّ الليطاني والقاسميّة، وقامت السيّدة رندة برّي، بتقديم خدمات صحّية للسكّان، أبرزها تأهيل المعوّقين.

وعلى كلّ حال، لم تتمكن «حركة أمل» من أن تقدّم خدمات اجتماعيّة وصحّية بحجم ما كان يقدّمه «حزب الله»، وبذلك لم يكن بمقدورها أن «تتورّط» في مشروع بناء دولة داخل دولة لا تستطيع تحمّل الصرف عليها[59]. وعلى ما يبدو، فإنّ وجود «مجلس الجنوب» منذ عام 1970 و«مؤسّسة المعوّقين» من جهة، وحداثتها وافتقارها إلى جهاز إداريّ يقدّم خدمات اجتماعيّة إلى حوالى نصف مليون شخص في الضاحية من جهة أخرى، جعلا «حركة أمل» لا تنغمس بعمق في الخدمات العامّة ولا في إنشاء «إدارة مدنيّة». كما أنّ وجود مؤسّسات «حزب الله» الاجتماعيّة والخدماتيّة في الضاحية الجنوبيّة، جعل «حركة أمل» تبتعد عن

المنافسة غير المتكافئة مع «الحزب»، في ظلّ الدعم الإيرانيّ له. فاكتفت السيّدة رندة برّي بتأسيس مدارس لتعليم السكرتارية والخياطة وعيادة أسنان ومستوصفات وصيدليّات تعاونيّة في الجنوب[60].

– حزب الله: شرعيّة أخرى من خلال العمل الإنسانيّ - الاجتماعيّ

استمد «حزب الله» شرعيّته من مسألتين: مقاومته الاحتلال الإسرائيليّ في جنوب لبنان، وتقديمه خدمات إلى الأوساط الشعبيّة من خلال المؤسّسات الاجتماعيّة والإحسانيّة والإنسانيّة الفريدة التي أسّسها. وتميّزت هذه المؤسّسات بالتخطيط والتنظيم وحُسن الإدارة.

كانت الغاية في البداية من إقامة هذه المؤسّسات دعم المقاتلين والمجاهدين وأُسرهم في التصدّي لإسرائيل. ومع الوقت، توسّع نطاقها بسبب حاجة الطائفة الشيعيّة أكثر من غيرها إلى الخدمات بفعل حرمانها التاريخيّ من خدمات الدولة وبرامج التنمية[61]. فبدأ الحزب بتقديم خدماته الاجتماعيّة والطبيّة والصحيّة بُعيد وصول «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ إلى البقاع عام 1982. ووجدت إيران في المؤسّسات التي دعمتها فرصة لاستمالة عطف الناس وعقولهم في المناطق الشيعيّة في الضاحية الجنوبيّة والبقاع الشرقيّ والجنوب، وبالتالي الحصول على نفوذ كبير[62]. فأسّس «الحزب» «مؤسّسة الإمام الخميني» مع فروع لها في صيدا وصور وبعلبك. وقدّمت هذه المؤسّسة 130 ألف منحة و135 ألف مساعدة للأسر، إضافة إلى قروض من دون فوائد. وفي السنوات التالية، كثّف «حزب الله» نشاطه الاجتماعيّ، فأسّس «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة»، تلتها ثلاث مؤسّسات اجتماعيّة - خدماتيّة تدعمها إيران، وشكّلت هذه المؤسّسات، إلى جانب الهيئة الصحيّة، العمود الفقريّ لأنشطته الاجتماعيّة وبالتالي قوّته السياسيّة. وهذه المؤسّسات هي: «مؤسّسة شهيد الثورة الإسلاميّة» و«لجنة إمداد الإمام الخميني» و«جهاد البناء». وسنتناول في ما يلي الهيئات الأربع إضافة إلى مؤسّسات أخرى.

تأسّست **«الهيئة الصحيّة الإسلاميّة»** عام 1984، ومن أهدافها رفع المستويين الصحيّ والاجتماعيّ للمواطنين وبخاصّة «المستضعَفين» ودعم صمودهم، عبر إيصال الخدمة الصحيّة إليهم، وبلسمة جراح المقاومين بتقديم كلّ ما يلزم في المناطق المتاخمة لإسرائيل. فضلاً عن ذلك، الإسهام مع المؤسّسات الصحيّة

الرسميّة والأهليّة والدوليّة في ترشيد العمل الصحيّ في لبنان، عبر إعداد البرامج المشتركة في الرعاية الصحيّة الأوليّة والتحصين الشامل، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وتفعيل سياسة الاستشفاء واستعمال الدواء[63].

وفي عام 1985، افتتحت «الهيئة الصحيّة» مركز «الدفاع المدنيّ» الرئيسيّ في بئر العبد وتوالت الفروع، وتمدّدت الهيئة إلى الجنوب وقراه ومن ثمّ إلى الهرمل[64]. وقام «الدفاع المدنيّ» بأعمال الإنقاذ والإسعاف، وتوزيع المساعدات العينيّة من تموين وأدوية ومساعدات للجرحى وأهالي الشهداء والمنكوبين بالتعاون مع مؤسّسات إنسانيّة، والقيام بحملة نظافة ورشّ المبيدات في الملاجئ وتأهيلها صحيّاً، فضلاً عن توزيع المواد الغذائيّة على المحتاجين[65].

كما نشطت «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة» في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات والرعاية الصحيّة، وبشكلٍ خاصٍّ في المناطق التي كانت عُرضة للاعتداءات الإسرائيليّة. فجرى فتح المستوصفات وتأمين الدواء بأسعار مخفّضة، وتقديم المعاينات الطبيّة شبه المجانيّة، ومساعدة الجرحى وإنقاذهم جرّاء القصف الإسرائيليّ، إضافة إلى إطفاء الحرائق. وحتّى عام 1990، تأسّست خمسة مستوصفات في خمس قرى لبنانيّة هي: سحمر ويحمر ولبّايا ومشغرة وعين التينة. سبق ذلك منذ عام 1985، افتتاح صيدليّات في الضاحية الجنوبيّة وبيروت الغربيّة، وفي بعلبك منذ عام 1987[66]. وفي التاريخ الأخير، تمّ تنفيذ مشروع عيادة طبّ الأسنان في الغبيري، ومشروع «المركز الطبّي العامّ» في حارة حريك، الذي اشتمل على عيادات طبيّة لاختصاصات عدّة، إضافة إلى أقسام صحّية تُعنى بشؤون المرضى. وخلال عام 1989، أُنجز برنامج الصحّة المدرسيّة[67]. وقامت الهيئة بالتنسيق مع مؤسّسات دوليّة كاليونيسف بحملات تلقيح متواصلة للأطفال، وتخريج ممرّضات[68].

يُلخّص الجدول (131) توسّع «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة» في برنامج إنشاء المستوصفات في أنحاء لبنان، وتاريخ إنشائها. ويُظهر أنّ الثقل الأكبر لأنشطة المستوصفات تركّز في الضاحية الجنوبيّة حيث الكثافة الشيعيّة. ويُلاحظ كذلك، أنّ غالبيّة المستوصفات حملت أسماء أئمّة شيعة.

جدول (131) مستوصفات الهيئة الصحيّة الإسلاميّة في أنحاء لبنان وتواريخ تأسيسها [69]

اسم المستوصف	الموقع	تاريخ التأسيس
	بيروت والضاحية الجنوبيّة	
الإمام الرضا	حيّ ماضي	31 آب 1983
الإمام الحسين	حيّ الكرامة	شباط 1985
الإمام الحسن	حيّ فرحات	أيلول 1985
الإمام الصادق	بئر حسن	أيلول 1985
سيد الشهداء	برج أبي حيدر	تشرين أول 1985
الإمام عليّ	حيّ الليلكي	حزيران 1986
السيدة زينب	الجناح	أيلول 1987
مبرّة الإمام الخوئيّ	داخل المبرّة	العام الدراسي 1985/ 86
مركز الدفاع المدنيّ	بئر العبد	10 نيسان 1985
مركز الدفاع المدنيّ	برج أبي حيدر	تشرين الأوّل 1985
مركز الدفاع المدنيّ	الشيّاح	1986
	الجنوب	
الإمام الحسن بن عليّ	طير دبا	تشرين الثاني 1985
مستوصف الإمام الحسين بن عليّ	عيتيت	كانون الأوّل 1985
الإمام الهادي	خربة سلم	أيّار 1986
الإمام الرضا	عين بوسوار	أيّار 1986
مستوصفان نقالان	القرى الجنوبيّة النائية	
	البقاع والشمال	
بعلبك	بعلبك	1982
سحمر	سحمر	تشرين الأوّل 1985
مشغرة	مشغرة	تشرين الأوّل 1985
عين التينة	عين التينة	نيسان 1986
بريتال	بريتال	1990
الهرمل	الهرمل	1990
تمنين	تمنين	1990

وإلى جانب المستوصفات، أولى «حزب الله» إنشاء المستشفيات عناية خاصّة. فجرى تحويل مستوصف بعلبك المتواضع، الذي بدأ عمله عام 1982 إلى مستشفى بدعم إيرانيّ (مستشفى الإمام الخميني)، وجرى توسيع الخدمات وفتح جناح بعد آخر. وفي عام 1990، كان لدى المستشفى قسم للنساء والتوليد وآخران للرجال، ومختبر وقسم أشعة وقسم للطوارئ، وآخر للعمليّات شمل ثلاث غرف مخصّصة لها. وجُهّز المستشفى بـ 80 سريراً، وقام بحوالى 15 ألف معاينة شهريّاً وثلاث آلاف عمليّة جراحيّة و300 حالة ولادة. أما المعاينات داخل عيادات المستشفى، فبلغت سبعة آلاف شهريّاً. كما استقبل المستشفى شهريّاً 800 حالة طوارئ، وقسم الأشعة 1,500 مراجعة في الشهر، وقسم المختبر 1,500 شخص[70]. وأُلحق بالمستشفى قسم للعلاج الفيزيائيّ، أُطلق عليه تسمية «مركز الإمام زين العابدين». وامتلك المستشفى ثلاثة مستوصفات في بريتال والهرمل وتمنين[71].

حتّى تأسيس «مستشفى الرسول الإعظم» عام 1988 في ضاحية بيروت الجنوبيّة على مقربة من «مطار بيروت الدوليّ»، لم يكن يوجد في المنطقة سوى «مستشفى بهمن» للعلاّمة محمد حسين فضل الله، ومستشفى آخر لحزب الله. من هنا، وجد «الحزب» أنّ هناك حاجة ماسة إلى إقامة مستشفى جديد، نظراً إلى ما يتعرّض له «المستضعَفون» وأُسر الشهداء من عدم قدرتهم على دخول المستشفيات العاملة نتيجة ارتفاع كلفة الاستشفاء. وفي عام 1988، بلغ عدد أسرّة المستشفى 40 سريراً، وكان العمل على قدم وساق لرفع عددها إلى 120 سريراً في المرحلة الثانية، وفتح قسم جديد للولادة والطفولة. وتضمّن المستشفى الأقسام التالية: الجراحة، والاستشفاء، والطوارئ، ومختبر، وأشعّة، وعيادات خارجيّة. وقد تحمّلت «مؤسّسة الشهيد» تكاليف المرضى من أُسر الشهداء، إضافة إلى الجرحى والأسرى بنسبة 100%. أمّا غيرهم من المواطنين، فكانت تتمّ مساعدتهم بنسب مختلفة وفق وضعهم الاجتماعيّ، أو عن طريق «لجنة إمداد الإمام الخميني» بنسبة قد تصل إلى 50%. وبالنسبة إلى الدواء، فراوحت الحسومات عليه ما بين 20% و60%[72].

كذلك، نشطت «**مؤسّسة شهيد الثورة الإسلاميّة**» في مجال دعم أُسر الشهداء والأسرى الذين سقطوا في المعارك في مواجهة إسرائيل وعملائها، وقدّمت الخدمات التالية[73]:

1 - مساعدات فوريّة لكلّ جريح في المستشفى.

2 - مساعدات مقطوعة تُمنح لجريح.

3 - مساعدات دائمة شهريّة لعوائل الشهداء.

4 - مساعدات عينيّة في مناسبات، فضلاً عن المجلّات والكتب والرحلات الترفيهيّة.

وبلغ عدد المستفيدين عشيّة انتهاء حرب لبنان 1,440 أُسرة شهيد، و364 أُسرة أسير ومفقود، و2,204 جرحى ومعوّقين، و1,727 يتيماً. وبسبب الغلاء والتضخّم، زادت المؤسّسة من تقديماتها، فشملت الضمان الصحيّ، وجزءاً من الرسوم المدرسيّة وأثمان الكتب والقرطاسيّة، إضافة إلى المنح الدراسيّة السنويّة التي كانت تحصل عليها المؤسّسة من المدارس. كما أشرفت «مؤسّسة شهيد الثورة الإسلاميّة» على «معهد الرسول الأعظم للتدريب المهنيّ»، فبلغت تقديماتها نسبة 85% من كلفة الدراسة، وما لبثت أن أضافت إلى المعهد فروع تخصّص جديدة شملت المحاسبة والتمريض و«التريكو» واللغة الفارسيّة. أمّا على صعيد الأُسر المستفيدة شهريّاً خلال عام 1988، فبلغ عددها 2,790 أُسرة[74].

أمّا «لجنة إمداد الإمام الخمينيّ»، فتُعتبر فرعاً من فروع المؤسّسة الأمّ في إيران التي تأسّست بعد قيام الثورة الإسلاميّة. وانحصرت أنشطتها على الشكل التالي: توزيع المواد الغذائيّة على مساحة واسعة من لبنان، ومساعدة الأُسر بالطبابة والاستشفاء عبر تأمين الدواء والمعالجة، إضافة إلى الفحوصات المخبريّة والأشعّة والمعاينات وإجراء العمليّات على أنواعها، وعلاج الأسنان، والطبّ الفيزيائيّ. كما قامت بتجهيز بيوت المتزوجات من اليتيمات، وتخصيص قروض للذين لم يتمكّنوا من ذلك. وعمدت اللجنة إلى ترميم المنازل المتضرّرة للأُسر التي تستفيد من المؤسّسة، وأسهمت في المساعدات التربويّة والأقساط المدرسيّة وفي شراء الكتب والقرطاسيّة. كما زوّدت «إمداد» الفقراء والمحتاجين في الأعياد والمناسبات بالألبسة والملابس الشرعيّة والأحذية[75].

يلخّص الجدول (132) ما أنجزته لجنة «إمداد» خلال عام 1989 على صعيدي المساعدات الماليّة الشهريّة الدائمة والماليّة المقطوعة. فبلغ عدد الأُسر المستفيدة في الحالة الأولى أكثر من 2,200 أُسرة، وأكثر من 5 آلاف أُسرة في الحالة الثانية، إلى جانب المساعدات الطبيّة والتربويّة والعينيّة ومساعدات الزواج.

جدول (132) مساعدات لجنة «إمداد» الماديّة والعينيّة وعدد الأُسر المستفيدة خلال عام 1989 [76]

نوع المساعدة	عدد الأسر	مساعدات غذائيّة	كيلوغرام/ علبة/ غالون
مساعدات ماليّة شهريّة	2,284	أرزّ	69,284
مساعدات ماليّة مقطوعة	5,108	سكّر	158,779
مساعدات طبيّة مقطوعة	714	حمّص	55,489
مساعدات طبيّة شهريّة	498	عدس	54,607
مساعدات طبيّة شبه مستمرّة	59	فول	27,249
مساعدات عينيّة	151	شاي	3,622
مساعدات تربويّة	713	سمنة	27,279 علبة
اكتفاء ذاتيّ	8	زيت	19,945 غالوناً
مساعدة زواج	314	حليب	2,953 علبة

وككلِّ مؤسّسات «حزب الله»، نشأت مؤسّسة «جهاد البناء» عام 1988 بهدف «احتضان كلِّ المستضعَفين»، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسيّة والطائفيّة. وحصرت المؤسّسة عملها بتنفيذ مشاريع إعماريّة وإصلاح المنازل المتضرّرة، وتقديم التدريب والاستشارة التقنيّة، وإصلاح الطرقات، ومدّ شبكات المياه في البلدات والقرى، وحفر آبار مياه وبناء مراحيض في المدارس العامّة في الضاحية. ولمّا عمد الجنرال عون إلى قطع الماء والكهرباء عن بيروت الغربيّة، قام «حزب الله»، بدعم إيرانيّ، بتشييد خزانات للمياه في كلِّ حيّ من الضاحية الجنوبيّة تُملأ خمس مرّات يوميّاً. وجرى كذلك، تركيب مولّدات كهربائيّة على مركبات تُنقل من مسكن إلى آخر لتقديم الكهرباء للمنازل أثناء سحب المياه من الخزانات.

يُلخّص الجدول (133) أهمّ الأعمال التي أنجزها «جهاد البناء» في الضاحية الجنوبيّة خلال عام 1988، والتي شملت خدمات حياتيّة. وفي العام نفسه، أسّس الحزب تعاونيّات زراعيّة ومراكز للطبّ البيطريّ في عدد من قرى البقاع الغربيّ[77]. واعتبرت جريدة «العهد» في حينه أنّ «جهاد البناء» يقوم بالأعمال التي يتوجّب على البلديّات ووزارة الأشغال العامّة القيام بها، وأهمها تأهيل الطرقات وتنظيفها،

والإسهام في تأهيل شبكات المجارير لتصريف المياه وغيرها من الأعمال. كما انبثقت لجنة للبيئة من «جهاد البناء» هدفها مراقبة التلوّث الحاصل على صعيد المياه والأطعمة والبيئة العامّة، ومحاولة الحدّ منه، وتنفيذ حلقات وندوات حول التربية الصحيّة[78].

جدول (133) أهم انجازات «جهاد البناء» في الضاحية الجنوبيّة عام 1988[79]

المنطقة	المشروع
الليلكي	تركيب مضخّة مياه شفة ووصلها بشبكة التوزيع
حيّ السلّم	صيانة محطّة الكهرباء وتركيب لوازم محطّتي الطويلة والغزالة
الرويس	إنشاء حائط دعم ودرج ومغسل لتغسيل الموتى في مقبرة الرادوف
برج البراجنة	تأهيل مراحيض في مدرسة الرمل الرسميّة لفصل البنات عن الصبيان
برج البراجنة	رصف طريق «مستشفى الرسول الأعظم» وتأهيلها
صفير - حيّ الضابط	تركيب مضخّة في بئر ارتوازيّ لمياه الشفة
حارة حريك	تعبيد طريق الشورى
الأوزاعيّ	مدّ شبكة لتصريف مياه الأمطار في المقبرة
بئر العبد - المشرّفية	إنشاء شبكة مصافي لتصريف مياه المطر على الخطّ الرئيسيّ
حارة حريك	إنشاء مصارف لتصريف المجارير على الخطّ العامّ
بئر العبد	تأهيل قناة سوق الخضار - محطّة دياب بطول 300 متر
الغبيري	إزالة الردم والركام إثر معارك الضاحية

وبالنسبة إلى **«مؤسّسة القرض الحسن»** (بيت مال المسلمين)، فتأسّست عام 1982 عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان وما خلّفه من أوضاع اجتماعيّة واقتصاديّة مدمّرة. ومن أهدافها: مساعدة الناس عبر منحهم القروض، والإسهام بالتالي في حلّ بعض مشكلاتهم الاجتماعيّة، وتعزيز روح التعاون والتكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، وتنشيط عجلة الاقتصاد الوطنيّ[80].

بين عاميّ 1983/ 1984، استفاد من المؤسّسة 2,543 شخصاً، حصلوا على قروض بقيمة 722,182 دولاراً أميركيّاً، وكما يبيّن الجدول (134)، فإنّ أعلى حجم للقروض المعطاة جاء بين عاميّ 1988 و1990، وهذا يعود إلى ما خلّفته حروب عون من نكبات على اللبنانيّين. كما يُلاحظ، أنّ مَنح القروض خلال عاميّ

1983/ 1984، كان أعلى منه في السنوات التي تلتها باستثناء الأعوام ما بين 1988 و1990، وذلك بسبب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وما ترتّب عليه من دمار، وبالتالي حاجة المواطنين إلى الأموال لإصلاح منازلهم ومحالهم ومؤسّساتهم. وقد تصاعد عدد المستفيدين من البرنامج باطراد: من 150 خلال عاميّ 1983/ 1984 إلى 639 في عام 1990، كما دفعت المؤسّسة، حتّى آخر شهر آب 1988، أكثر من 50 مليون ليرة لبنانيّة قروضاً لـ 846 مستفيداً: زواج ودراسة وتسليف لبدء مهنة[81].

جدول (134) عدد المستفيدين وحجم القروض الممنوحة من قبل مؤسّسة القرض الحسن[82]

السنة	عدد المستفيدين	المبلغ $
1983/ 1984	150	88,388
1985	130	50,418
1986	68	5,103
1987	160	13,130
1988	580	181,470
1989	816	232,512
1990	639	151,161
المجموع العام	2,543	722,182

وبالانتقال إلى النواحي التربويّة والتعليميّة، أسّس «العلاّمة محمد حسين فضل الله» عام 1978 **«جمعيّة المبرّات الخيريّة»**. وفي عام 1990، أصبحت الجمعيّة المذكورة رائدة في مجالي التربية والتعليم، فقامت بالعديد من المشاريع في بيروت والضاحية وفي الجنوب والبقاع.

قبل إنشاء «جمعية المبرّات الخيريّة»، قام رجال دين شيعة بإنشاء «مبرّة الإمام الخوئي» في صفير، وبدأ العمل باحتضان 180 يتيماً. وبعد ذلك، جرى شراء قطعة أرض في منطقة الدوحة، فشُيّدت المبرّة الحاليّة وانتقل الأيتام إليها عام 1983، بعدما أصبح من المتعذّر وجودهم في صفير لقرب المبنى من خطّ التماس[83]. وفي الثمانينات، أنشأت «جمعية المبرّات الخيريّة» أبنية عديدة وهي:

«مبنى المصطفى» الذي احتوى على الإدارة العامّة، والمستوصف، والمكتبة، وقاعات للأنشطة، و«مبنى الزهراء»، الذي ضمّ غرف منامة للأيتام ما بين 4 - 10 سنوات، و«مبنى المرتضى» وفيه غرف منامة للأعمار بين 10 - 16 سنة، و«مبنى الحسن» ويحتوي على المدرسة الابتدائيّة وصفوف الروضة، و«مبنى الحسين» ويحتوي على المدرسة المتوسّطة. إضافة إلى ذلك، ضمّ المجمّع المطعم والمسرح والمستودعات والمختبر وملاعب الأطفال والملعب الشتويّ والمسبح. وفي عام 1989، ضمّ القسم الداخلي 730 تلميذاً. وكان هناك القسم الخارجيّ من المبرّة، حيث يبقى اليتيم ضمن أُسرته ويستفيد من التعليم في المدرسة[84]. وكما يُبيّن الجدول (135)، أنشأت الجمعيّة حتّى عام 1991 ثماني مدارس تشرف عليها، اثنتان منها في البقاع، وخمس في الدوحة وبيروت والضاحية الجنوبية، وواحدة في معروب.

جدول (135) مؤسّسات رعاية اليتيم والتعليم التابعة لجمعيّة المبرّات الخيريّة عام 1989/1990[85]

المشاريع التربوية والتعليمية لجمعيّة المبرات	المنطقة	تاريخ التأسيس	عدد التلاميذ
مبرّة الإمام الخوئيّ لرعاية الأيتام	صفير/الدوحة	1977	900
مدرسة الإمام الباقر	الدوحة	1988	
ثانويّة الإمام الباقر	الهرمل	1988	800
معهد الهادي للمكفوفين	بيروت	1988	25
ثانويّة الإمام الجواد	ريّاق – علي النهري	1989	450
مبرّة الإمام زين العابدين	الهرمل	1989	72
مدرسة النور للمكفوفين	طريق المطار	1988	
مدرسة ومبرّة الإمام علي	معروب	1991	
مدرسة الرجاء للصمّ	طريق المطار	1991	
ثانوية الإمام المجتبى	حيّ السلّم	1991	

وإلى جانب هذه المؤسّسات، نشطت «اللجنة الاجتماعيّة» التابعة لحزب الله في القضايا الحياتيّة في الضاحية الجنوبيّة. وفي عام 1989، قامت بوضع اليد على مطحنة الشهباء في برج البراجنة لتوزع الطحين على الأفران، لكي لا يُباع في السوق السوداء.

وأمدّت الأفران بالبنزين والمازوت والمولّدات الكهربائيّة، واهتمّت بالكهرباء وصيانتها وإيصالها بشكلٍ خاصّ إلى المراكز الطبية. كما تابعت عن قرب أوضاع الناس المعيشيّة والصحيّة والخدماتيّة، وتوزيع المواد الغذائيّة على المحتاجين.

أمّا «**التعبئة الطلّابية**» التابعة للحزب، فتأسّست عام 1983، وافتتحت لها مراكز في بيروت: المكتب الرئيسيّ في بئر العبد وثلاثة مراكز في الضاحية، هي الغبيري وبرج البراجنة والأوزاعيّ، وثلاثة مراكز في بيروت الغربيّة هي: برج أبي حيدر، ووادي أبو جميل، والقنطاري. وفي البقاع، كان هناك مركز رئيسيّ في بعلبك. وشملت مساعدات «التعبئة الطلّابية» كلّ مراحل التعليم. وفي عام 1987، بلغ عدد الطلّاب المستفيدين من برامج «التعبئة» سبعين ألفاً، وقيمة المساعدات 425 مليون ليرى لبنانيّة. كما جرى تقديم قرطاسيّة إلى التلاميذ تشتمل على 300 ألف دفتر وزّعت على كلّ المناطق، وصُرفت مساعدات للطلبة المهنيّين.[86].

يُلخّص الجدول (136)، أنشطة «التعبئة الطلّابية». فبعد خمس سنوات على إنشاء «الصندوق الاجتماعيّ» في عام 1983، جاء أنّ 3,138 منحة قُدّمت حتّى تاريخه في عام 1987، أي ما يقارب 1.5 مليار ليرة دُفعت كأقساط و«قروض حسنة»، وتمّت إعارة كتب إلى ما يفوق 24 ألفاً من الطلبة.

جدول (136) أنشطة الصندوق الاجتماعيّ في حزب الله لمساعدة الطالب بين عاميّ 1983 – 1987 (آلاف الليرات اللبنانيّة)[87]

	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع العام
منح دراسيّة	50	228	250	1,110	1,500	**3,138**
أقساط مدرسيّة	60,000	180,000	90,000	300,000	350,000	**980,000**
قروض طلّابية	7,000	75,000	140,000	170,000	200,000	**592,000**
إعارة كتب	800	2,906	3,000	2,600	15,000	**24,306**

أمّا حجم المساعدات الإيرانيّة للطلّاب عبر «التعبئة الطلّابية»، فيلخّصها الجدول (137)، حيث بلغت أكثر من 371 مليون ليرة لبنانية في عام 1987، نال البقاع حصّة الأسد منها، أعداداً ومبالغ.

جدول (137) المساعدات الإيرانية للطلّاب والتلامذة عبر التعبئة في حزب الله عام 1987[88]

	بيروت	البقاع	الجنوب	صيدا	المجموع العام
عدد الطلّاب المستفيدون	12,160	25,881	20,018	10,333	68,392
المبالغ المدفوعة	70,536,166	140,630,000	80,105,937	80,000,007	371,272,110

وفي المناطق الريفيّة في الجنوب، عمل «حزب الله» على مساعدة الناس بشكلٍ منتظم. فحفر الآبار الارتوازيّة، وقدّم الجرّارات والخدمات الزراعيّة إلى المزارعين، وقام في البقاع بأنشطة مماثلة. وقُدّر حجم الأموال التي كانت تصرفها إيران على الأنشطة الخدماتيّة الاجتماعيّة وحدها بـ 11.5 مليون دولار أميركيّ، ما ساعد الحزب على توطيد نفوذه لدى الشيعة وتفوقه بالتالي على «حركة أمل». إنّ كلَّ الإدارات المدنيّة انتهت بانتهاء حرب لبنان عام 1990، ما عدا الإدارات التي أسسها «حزب الله»، التي شكّلت البنى التحتيّة المدنيّة لنواة دويلته بدعم إيرانيّ، ولم يكن للحزب جباياته من الناس.

2 - مؤسّسات المجتمع المدنيّ وهيئاته: غابت الدولة فتولّى الشعب أموره بنفسه

إذا كان المجتمع المدنيّ قد فشل في التصدّي السياسيّ للقوى الميليشياويّة والحزبيّة لمنعها من استباحة الدولة وتفكيكها، ومحاولات تصديعه، واكتفى بتمرّد ضعيف هنا وهناك، إلّا أنّه أظهر منذ اليوم الأوّل للحرب تضامناً على صعيد الحيّ والشارع والمنطقة، واتّخذت مقاومته للحرب ودعوته إلى اللاعنف ودعم صمود المواطنين، فقراء ومحتاجين، وتلامذة وطلّاب وأُسر ومرضى ومسنّين ومعوّقين، شكلاً مميّزاً عبر تقديمات خدماتيّة واجتماعيّة وإنمائيّة، في ظلّ الشلل الذي أصاب مؤسّسات القطاع العامّ.

لم يدرِ الناس في البداية، أنّ الحرب ستطول، معتقدين أنّ الجهود المحليّة ووعي القوى السياسيّة والجهود الخارجيّة كفيلة بوأدها. فاكتفت الهيئات الشعبيّة والاجتماعيّة بتخفيف المعاناة أو تقديم الدعم على أساس الحيّ أو الشارع، كتأمين النظافة وتعليم التلامذة في صفوف مؤقّتة، أو فتح مستوصف. وما لبثت هذه الأنشطة أن تطوّرت مع

استمرار الحرب، فشملت الخدمات الطبيّة والاجتماعيّة والتنمويّة، وتقديم الحليب إلى الأطفال في المدارس، والصحّة المدرسيّة، والتوعية الصحيّة والأمنيّة، والتلقيح، والتبرّع بالدم، وتأمين الأدوية للمستوصفات، والدفاع المدنيّ وإغاثة المهجّرين، وتزويد الأفران بالمازوت ورشّ المبيدات. وقد استمرّت بعض هذه الهيئات في عملها لفترات محدودة ثمّ تلاشت، وطوّر بعضها أنشطته إلى مجالات دائمة في التنمية البشريّة لتأمين صمود الإنسان في أرضه.

ولم تقتصر الأنشطة الاجتماعيّة والإنسانيّة على الهيئات والجمعيّات المحليّة، بل قامت بها أيضاً مؤسّسات ومنظّمات دوليّة تداعت لنجدة لبنان منذ اليوم الأوّل لاندلاع الحرب. وقد فضّل بعضها العمل على الساحة اللبنانيّة من خلال جمعيّات وهيئات محليّة تقوم بتوزيع مساعداتها على المواطنين في مختلف المناطق اللبنانيّة، وبعضها الآخر العمل المباشر بالتنسيق مع الهيئات المحليّة.

– الصليب الأحمر اللبنانيّ: حرب على الحرب

برز دور «الصليب الأحمر اللبنانيّ» خلال الحرب، وشمل، إلى جانب خدماته الطبيّة والاجتماعيّة المعروفة، إغاثة المهجّرين، والمعالجات الدائمة في المستوصفات، وتوزيع الأدوية والمواد الغذائيّة والألبسة، والاعتناء بالأطفال والأمّهات والمسنّين والمعوّقين ومعالجتهم، فضلاً عن زيارة المساجين، والبحث عن مفقودي الحرب، أو تأمين وسائل كسب العيش للعاطلين عن العمل[89]. وعلى الرغم من عمله الإنسانيّ والوطنيّ، تعرّض «الصليب الأحمر اللبنانيّ» إلى سرقة سيّاراته واحتلال عدد من مستوصفاته ونهبها أو تدميرها. كما قام البعض بحملة تبرّعات مزيّفة باسمه[90]، وسقط له شهداء في ميادين أنشطته في الدفاع المدنيّ، فيما اختُطِف آخرون ولم يُعرف مصيرهم.

– الإسعاف الأوّلي

بسبب التدهور السريع في الوضع الأمنيّ خلال «حرب السنتين»، أنشأ «الصليب الأحمر اللبنانيّ» خمس فرق إسعاف في مركزه في بيروت، وجرى تنظيم الفروع في المناطق والمحافظات، وإعطاء دروس في العناية الأوليّة[91]. فعملت هذه الفرق على فرز الألبسة والأدوية وتوزيع المواد الغذائيّة والقيام بأعمال إداريّة، وتنظيف الطرقات. وفي عام 1980، بلغ عدد أفراد الإسعاف الأوّلي: 97 عنصراً يعملون بصورة مستمرّة في عشرة من أقسام العمل، و65 متطوّعاً عاملاً، و152 يلبّون الطلب عند الحاجة[92].

وفي عام 1984، ارتفع عدد المتطوّعين إلى 797 مسعفاً، وإلى 900 في عام 1985، يعملون في 27 مركزاً، وأخيراً إلى 1,650 متطوّعاً في عام 1987[93].

يلخّص الجدول (138) نشاط مراكز الإسعاف الأوّلي في الشهور الخمسة الأولى من عام 1986، فبلغت نسبة معالجة جرحى الحرب 48% والمعالجات الفوريّة للجرحى ونقلهم إلى المستشفيات نسبة 30%.

جدول (138) خدمات الإسعاف الأوّلي للصليب الأحمر خلال الأشهر الخمسةمن عام 1986[94]

نوع الخدمة	النسبة المئوية
معالجة جرحى في مراكز الإسعاف	48
معالجة فوريّة للجرحى ومن ثمّ نقلهم إلى المستشفيات	30
نقل مرضى إلى المستشفيات أو من المستشفيات إلى منازلهم	15
نقل جثث	4
نقل مدنيّين (أسر نازحة)	3

– معاهد التمريض والتثقيف الصحيّ

كما استوجبت الحرب زيادة في أعداد المسعفين، وتخريج ممرّضات للسبب نفسه. وبين عاميّ 1977 و1980، حازت 111 ممرّضة على شهادة تمريض[95]. وفي عام 1984، كان هناك ثلاث مدارس للتمريض في بيروت وطرابلس وزحلة تخرّج ممرّضات مجازات. وفي صيدا، تأسّست مدرسة المعاونات الصحيّات في عام 1984[96]. وبعد عامين على ذلك، قام «الصليب الأحمر اللبنانيّ» بتأهيل ممرّضات لمستشفى سيّدة المعونات في جبيل[97]. ويُبيّن الجدول (139) دورات تعليم الإسعافات الأوليّة، ولاسيّما المكثّفة، وإعداد المدرّبين والمسعفين المجازين خلال عام 1985. فجرى تدريب أكثر من 2,250 شخصاً على أعمال الإسعاف، وتخريج حوالى 350 مسعفاً مجازاً.

وكان هناك نوعان من دورات الإسعاف: الإسعاف الأوّلي السريعة، التي خرّجت أكثر من 150 مسعفاً، والمكثّفة، التي يحصل المتمرّن في نهايتها على شهادة اختصاص في الإسعاف.

جدول (139) مدارس التمريض والتدريب على الإسعاف للصليب الأحمر عام 1985[98]

المدرسة/ الدورة	العدد
مدارس التمريض	3
مدرسة المعونات الصحّيات	1
دورات تعليم الإسعافات الأوليّة	152
تدريب أشخاص	2,254
دورات مكثّفة لإعطاء شهادة في الإسعاف	30
مسعفون مجازون	351

كذلك الحال، نشط «الصليب الأحمر اللبنانيّ» في تعليم الناس الإسعاف الأوّلي للوقاية من تداعيات الحرب وتقديم المساعدة إلى الآخرين. فأقام دورات تدريبيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة[99]، وضاعفها بسبب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982[100]، وبين عاميّ 1985 و1987، كما يُبيّن ذلك الجدول (140).

يُشير الجدول إلى تطوّر عدد دورات الإسعاف الأوّلي، بروفيه ومبادئ، بين عاميّ 1985 و1987 على مستوى المحافظات اللبنانيّة وأعداد الطلّاب المنتسبين. فتبيّن أنّ محافظة بيروت حلّت في المرتبة الأولى بالنسبة إلى دورات البروفيه، من ناحية عدد الطلّاب المنتسبين إليها. كما يُلاحظ تصاعداً في عدد الدورات بين التاريخين المذكورين، وزيادة في أعداد الطلّاب الخرّيجين: من 433 طالباً في عام 1985، إلى 831 عام 1986، و817 في عام 1987. أمّا بالنسبة إلى دورات «المبادئ»، فازداد عددها بين عاميّ 1985 و1987، من 192 دورة في التاريخ الأوّل، إلى 250 في التاريخ الأخير. وعلى خطّ موازٍ، ارتفع عدد الطلّاب المنتسبين من 3,204 إلى 4,442 بين العامين المذكورين. ويتبيّن أخيراً من الجدول نفسه، أنّ «الصليب الأحمر اللبنانيّ» أجرى خلال عام 1985 دورات إسعاف أوّلي لعناصر من الجيش اللبنانيّ. يُذكر أنّ التعاون بين المؤسّستين قد نما خلال حرب لبنان، بسبب تداعيات التقاتل والأوضاع الأمنيّة على السلامة العامة للمواطنين.

جدول (140) دورات الإسعافات الأوليّة للصليب الأحمر في المحافظات اللبنانيّة بين عاميّ 1985 – 1987[101]

دورة بروفيه	1985		1986		1987	
المحافظة	عدد الدورات	عدد الطلّاب	عدد الدورات	عدد الطلّاب	عدد الدورات	عدد الطلّاب
بيروت	8	123	19	361	18	322
جبل لبنان	6	111	13	233	12	229
الشمال	2	38	5	93	3	66
الجنوب	5	112	7	130	5	90
البقاع	3	49	1	14	6	110
المجموع العامّ	**24**	**433**	**45**	**831**	**44**	**817**
دورة مبادئ	1985		1986		1987	
المحافظة	عدد الدورات	عدد الطلّاب	عدد الدورات	عدد الطلّاب	عدد الدورات	عدد الطلّاب
بيروت	37	531	94	1،783	87	1,528
جبل لبنان	60	1,052	59	1,105	80	1,392
الشمال	12	114	27	456	21	373
الجنوب	15	325	32	567	23	441
البقاع	23	565	23	402	39	708
الجيش اللبنانيّ/ مختلف	45	617	-	-	-	-
المجموع العام	**192**	**3,204**	**235**	**4,313**	**250**	**4,442**

وعلى خطٍ موازٍ، اهتمّ برنامج «التثقيف الصحيّ» بالثقافة الصحيّة، وإعداد حلقات إذاعيّة وصحفيّة ومتلفزة حول الصحّة المدرسيّة والإسعافات الأوليّة والوقاية. وأولى عناية خاصّة بمكافحة المخدّرات[102].

- الطبّ الاجتماعيّ والمستوصفات والصيدليّات وبنوك الدم

كان المركز الطبّي - الاجتماعيّ هو القسم المسؤول عن عمل المستوصفات الثابتة والنقّالة في الناحيتين الصحيّة والاجتماعيّة. وكجزء من مهامه، قام بتوضيب الألبسة وتوزيعها مع البطانيّات وأجهزة الأطفال والأغذية والأدوية، واهتمّ بالصحّة العامّة في المخيّمات الفلسطينيّة ومراكز تجمّع المهجّرين. فأسهم في التمريض والتلقيح

والإشراف على النظافة العامّة ورشّ المبيدات. وأولى عناية خاصّة بالأطفال والأمّهات والعجزة والأُسر «المهملة»، وأشرف على حملات العلاج النفسيّ[103]. وشملت خدماته كذلك زيارة المرضى والعجزة والمعوّقين، والقيام بمعالجات فيزيائيّة، وتجهيز منازل خاصّة وتأمين العكّازات والأجهزة لهم، والإسهام ببرامج محو الأمّية، وإدخال تلامذة إلى المدارس[104]. فضلاً عن ذلك، اضطلع بأنشطة اجتماعيّة ورياضيّة، واهتمّ بمرضى الجذام وبتفشّي مرض السلّ[105]. وفي نيسان عام 1984، حصل على مساعدة ماليّة من «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» لصالح 250 طفلاً مصابين بفقر الدم ويتلقّون دماً يرد إليه من «الصليب الأحمر النرويجي»[106]. ويلخّص الجدول (141) تطوّر عدد الأشخاص المستفيدين من برنامج المركز على مدار السنوات 1977 و1987، وذلك بسبب تفاقم الأوضاع المعيشيّة والصحيّة خلال الثمانينات.

جدول (141) تطوّر عدد المستفيدين من خدمات المركز الاجتماعيّ للصليب الأحمر بين عاميّ 1977 – 1987[107]

السنة	عدد المستفيدين
1977	11,098
1978	10,113
1980	13,145
1982	11,970
1983	13,900
1984	12,684
1986	11,276 (باستثناء زيارة الأسر المهجّرة)
1987	13,654

ومنذ عام 1982، لحظت خدمات «الصليب الأحمر اللبنانيّ» الضاحية الجنوبيّة بشكلٍ ملحوظ. فنُفّذ، بالتعاون مع «الصليب الأحمر الألمانيّ»، برنامجاً صحيّاً تضمّن تقديم الخدمات العلاجيّة، والخدمات الوقائيّة الاجتماعيّة، وإرشادات نظافة، وطُرق العناية بالطفل، وتوزيع المواد الغذائيّة. وفي عام 1985، تمكّن المركز المذكور من استقبال 30,745 حالة[108]. وفي العام التالي، أقام في مركز المريجة دورات تدريبيّة في مجال الوقاية الصحيّة، واستمرّ في الوقت نفسه في مشروع الوجبات الغذائيّة

للمعوّقين، واشترك مع «اليونيسف» في دورة أشغال يدويّة للأطفال، وقام بزيارات منزليّة، وقدّم المشورة إلى 7,300 شخص[109]. كما وزّع مساعدات ماليّة شهريّة بقيمة 54,000 ليرة لبنانيّة على 18 أُسرة[110].

وبالتعاون مع «الصليب الأحمر الألمانيّ»، طبّق «الصليب الأحمر اللبنانيّ» منذ عام 1984 سياسة الصحّة المدرسيّة في مناطق المريجة والمسابح وبئر حسن وحرج تابت، وفي أنطلياس منذ عام 1986. ويُبيّن الجدول (142) عدد المعاينات التي قامت بها المستوصفات النقّالة والفحوص المخبريّة والتلقيح والوصفات الطبيّة.

جدول (142) التعاون بين الصليب الأحمر اللبنانيّ والصليب الأحمر الألمانيّ عام 1984[111]

المستوصف النقّال		الصحّة المدرسيّة *		مناطق المسابح - بئر حسن - حرج تابت	
معاينات	5،414	عدد التلاميذ	1,175	توجيهات للحمل والولادة	298
فحوص مخبريّة	293	عدد المعاينات	746	فحص نسائيّ	30
تلقيح	588	عدد التلاميذ المرضى	606	تخطيط أسريّ	80
تضميد جراح	409	النسبة % لمراجعة الأهل	43.5		
وصفات طبيّة (ادوية)	5,697	أمراض طفيليّة	121		
توزيع قطع ثياب	1,000	أذن أنف حنجرة	92		
جهاز طفل	298	أسنان	104		
		التهاب اللوزتين	42		
		سوء تغذية	11		

(*) مدرستا الكفاح الابتدائيّة، السان ميشال، والزهراء الأهليّة في بئر حسن.

وفي عام 1985، كشف مشروع الصحّة المدرسيّة عن معاناة 1,143 تلميذاً من الأمراض من أصل 2,160 تلميذاً، أيّ أكثر من نصف عدد التلاميذ المعاينين، ممّا دلّ على تفشّي الأمراض بين الأطفال بشكلٍ خطير[112]. وفي العام التالي، بلغ عدد الأطفال المعالجين 1,418، وعدد البالغين 1,658، وعدد الأطفال المُلقّحين 460. أمّا عدد المدارس التي شاركت في برنامج الصحّة المدرسيّة، فبلغ خمس مدارس، وعدد التلاميذ الذين خضعوا للكشف الطبّي 2,095، من ضمنهم 1,585 تلقّوا

العلاج[113]. وفي العام 1987، تطوّر مشروع الصحّة المدرسيّة، وجرى الكشف على 3,184 تلميذاً، تلقّى العلاج منهم 1,904 تلاميذ[114].

ويُعتبر عام 1987 من أصعب الأعوام التي مرّت على المركز الطبّي - الاجتماعيّ، بسبب الأزمة الاقتصاديّة التي عانت منها البلاد. فاستقبل 13,654 شخصاً، وتمّ تلقيح الأطفال بمشاركة «اليونيسف» و«منظّمة الصحّة العالميّة»، وتقديم كوب حليب بالتعاون مع «الصليب الأحمر الهولنديّ» في المدارس الابتدائيّة الرسميّة والمجانيّة، واستمرّت الحملة 66 يوماً[115]. وكما يبين الجدول (143)، استفاد من مشروع توزيع الحليب عام 1988 (32,500) تلميذ موزّعين على المناطق اللبنانيّة[116].

جدول (143) مشروع كوب الحليب المدرسيّ للصليب الأحمر اللبنانيّ للعام الدراسيّ 1987/1988[117]

منطقة العمل	عدد التلاميذ المستفيدين
لبنان الشماليّ	5,000
لبنان الجنوبيّ	5,000
جبل لبنان	7,500
البقاع	5,000
بيروت	5,000
الشوف	5,000
المجموع	32,500

وبسبب الحرب، وجّه المركز الطبّي - الاجتماعيّ عناية خاصّة إلى المعوّقين. وكان «الصليب الأحمر اللبنانيّ» قد بدأ منذ عام 1981 بإعطاء إرشادات لأُسر المعوّقين حول نظام المنزل لتسهيل تنقّلهم، إضافة إلى تركيب الأطراف الاصطناعيّة وتقديم المساعدة التقنيّة للمعوّق خارج منزله. وفي عام 1982، جرى تأسيس فرق لتأهيل منازل المعوّقين، ومشغل في حمّانا في أواخر عام 1985 لصنع الأطراف الاصطناعيّة، وغطّى المشروع كلّ المناطق المجاورة، وكانت له مراكز رديفة في بعلبك، وفالوغا، وبيت الدين، وجبّ جنين[118]. وفي 1986، بدأ المعوّقون يعملون بأنفسهم عكّازات خشبيّة لصالح مؤسّسات محليّة ودوليّة[119].

يبين الجدول (144) حجم الاستفادة من خدمات قسم المعوّقين في الجنوب والبقاع

الغربيّ والإقليم عام 1985، من ناحية أعداد المعوّقين أو القرى المستفيدة من البرنامج وأنواع الأجهزة والأدوات الموزّعة.

جدول (144) عدد القرى والمستفيدين من خدمات قسم المعوّقين في فرع الجنوب والبقاع الغربيّ والشوف للصليب الأحمر اللبنانيّ 1985[120]

المنطقة	عدد المستفيدين	عدد القرى المستفيدة	أنواع الأجهزة	عدد الأجهزة الموزّعة
صيدا وضواحيها	330	36	مقعد نقّال	35
قضاء بنت جبيل	3	3	زوج عكازات	48
حاصبيا	3	2	آلات تساعد على المشي	6
جزّين	28	14	أحذية طبّيّة	2
مرجعيون	13	7	فراش ماء	2
النبطية	57	19	جهاز تثبيت الحوض	2
راشيا	2	1	طوق لديسك العنق	1
صور	34	14		
البقاع الغربيّ	4	3		
الشوف والإقليم	24	16		

أمّا بالنسبة إلى المستوصفات التابعة للصليب الأحمر اللبنانيّ، فكانت على نوعين يديرها المركز الطبّي - الاجتماعيّ: ثابتة، وتنتشر في أنحاء البلاد، ومتحرّكة (نقّالة) تذهب إلى المواطن في حيّه وقريته. وقدّمت هذه المستوصفات خلال الحرب كلّ الخدمات في مجالات الطبّ والتصوير الشعاعيّ، والفحوص المخبريّة، والتلقيح، وتوزيع الأدوية والمواد الغذائيّة والحليب وجهازات الأطفال والثياب والبطانيّات، ونقل المرضى إلى المستشفيات، والقيام بزيارات إلى البيوت، وفحص الأسنان، وطبّ العيون، وتقديم استشارات وأدوية لمرضى السكّري، ودروس في الإسعاف الأوّلي، وتفقّد المياه والكهرباء وتوزيع رسائل وفرز البريد، وإنقاذ مخطوفين، ودفن جثث. وفي بعض الحالات، كانت تجرى عمليّات توليد في المستوصفات وجراحات بسيطة، إضافة إلى حملات مكافحة السلّ والجذام، والاكتشاف المبكر لأمراض السرطان، فضلاً عن إعطاء دروس في التربية الصحيّة.

وقد بلغ عدد المستوصفات الثابتة في عام 1977 (29 مركزاً) منتشرة في مراكز الفروع في مختلف أنحاء البلاد. وكما يُشير الجدول (145)، ارتفع عددها في عام 1978، إلى 43 مستوصفاً، وأقدمها مستوصف الجميّزة لعام 1945[121].

جدول (145) فروع الصليب الأحمر ومستوصفاته في لبنان عام 1977[122]

الشمال	جبل لبنان	البقاع	الجنوب	بيروت
طرابلس	فرن الشبّاك	زحلة	صيدا	الجميّزة
منياره	انطلياس - النقّاش	قبّ إلياس - جديتا	العبّاسية	المصيطبة
حلبا	جونيه	رياق	الزراريّة	الأشرفيّة
	العقيبة - جبيل	بعلبك	جرنايا	البوشريّة
	عين زحلتا		حاصبيّا	
	فالوغا		صور	
	عاليه		البازوريّة	
	بيت الدين		صدّيقين	
	جلّ الديب - بقنايا		رميش	

وفي عام 1978، كان مستوصف المصيطبة يُستعمل أيضاً كمركز للتنمية الصحيّة والاجتماعيّة لسكّان المنطقة[123]. ويُعتبر مستوصف الطريق الجديدة آخر المستوصفات التي تأسّست عام 1989 من قبل «الصليب الأحمر اللبنانيّ» خلال الحرب[124]. أمّا كلفة تشغيل أثني عشر مستوصفاً، فبلغت 11 مليون ليرة لبنانيّة في عام 1987[125].

وبسبب الاعتداءات الإسرائيليّة على الجنوب وحرمان مناطقه من خدمات الدولة ورعايتها، شهدت قرى المنطقة اهتماماً ملحوظاً من قبل «الصليب الأحمر اللبنانيّ». ويُلخّص الجدول (146)، مجموع الخدمات الطبيّة لبعض قرى الجنوب في عام 1975، وقد بلغ عدد مستوصفات قضاء صيدا 17 مستوصفاً في عام 1985. ومن ناحية المعاينات، ارتفعت من 13,105 معاينة في عام 1984 إلى 18,870 معاينة في عام 1985. وفي العامين المذكورين، قامت المستوصفات التابعة لفرع صيدا بتلقيح 4,250 طفلاً[126]. أمّا فرع صور، فكان يشرف في عام 1985 على المستوصفات التالية: صور وصّديقين والبازوريّة ورميش وعيترون.

جدول (146) الخدمات الطبيّة في مستوصفات الصليب الأحمر في الجنوب عام 1975 [127]

المستوصف	عدد المرضى المعالجين	المستوصف	عدد المرضى المعالجين
جرنايا	395	ميس الجبل	1,182
العباسية	684	الطيبة	943
الزرارية	823	حولا	1,217
العيشية	906	دير ميماس	642
المجموع		6,792	

وإلى جانب المستوصفات الثابتة، كان مشروع المستوصفات النقّالة ثمرة تعاون مشترك مع الألمان. بدأ، كما ذكرنا، في عام 1983 في منطقة المريجة، وشمل معاينة المعوّقين وتلامذة المدارس. وما لبث المستوصف النقّال في منطقة المسابح - الريفييرا أن حصر عمله بالصحّة المدرسيّة[128]. وفي عام 1984، كان لدى «الصليب الأحمر» 11 مستوصفاً نقالاً[129]. وفي صور، بلغ عدد المعاينات السنويّة للمستوصف النقّال أكثر من 17 ألف حالة، وفي طرابلس وأقضيتها أكثر من خمسة آلاف، وفي بعلبك أكثر من تسعة آلاف حالة، وفي جلّ الديب 760 شخصاً. إضافة إلى ذلك، كانت المستوصفات النقّالة تقدّم الأدوية واللقاحات، والعناية بالمهجّرين في المدارس الرسميّة، كما كان عليه الحال بالنسبة إلى مستوصف جلّ الديب[130].

وانطلاقاً من مركزه الرئيسيّ في شارع سبيرز، أسس «الصليب الأحمر اللبنانيّ» بنوكاً للدم في الأشرفيّة وجونيه وزحلة وصيدا وطرابلس، ثمّ في صور وبيت الدين، وأنطلياس بعد عام 1984، وذلك بسبب الحرب وتبعاتها. وكان بنك الدم الرئيسيّ يغطّي 35% من حاجات لبنان، ويُؤمّن قسماً كبيراً من الدم إلى المستشفيات، ولبعض حالات أمراض الدم المزمنة للأطفال والمصابين بأمراض الكلى، وإلى الذين تُجرى لهم عمليّات قلب مفتوح. ولتوفير أكبر كمية من الدم، نظّم «الصليب الأحمر» حملات تبرع في مقارّ الجمعيّات والسفارات والإدارات العامّة والخاصّة، وحصل على ما ينقصه من الدم من الخارج[131].

يُبيّن الجدول (147) أنّ نسبة وحدات الدم المجمّعة خلال عام 1982 زادت بنسبة 67% عن عام 1986. ويمكن تفسير ذلك، بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وما ألحقه من خسائر في البشر، ما جعل كثيراً من المواطنين يقدمون على

التبرع بدمائهم، في حين قلّت كمّيات الدم المجمّعة في عام 1986، فيما ارتفع عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الوحدات.

جدول (147) نشاطات بنوك الدم في الصليب الأحمر خلال عاميّ 1982 – 1986[132]

المنطقة	1982		1986	
	عدد الوحدات المجمّعة	الأشخاص المستفيدون	عدد الوحدات المجمّعة	الأشخاص المستفيدون (مع المستشفيات)
بيروت	9,798	3,200	3,460	6,924
صيدا	1,357			
طرابلس	1,467	2,300	1,960	1,957
جونيه	3,082	2,185	3,688	4,289
أنطلياس			1,818	1,791
زحلة	988	1,560	878	878
المجموع العام	16,692	9,245	11,804	15,839

تتضمن وحدات دم من مؤسّسات دوليّة. كلّ وحدة دم = 500 س س.

يُبين الجدول (148) عدد المتبرعين بالدم لدى «الصليب الأحمر اللبنانيّ» عام 1987، وكيف أنّ هذه المؤسّسة كانت تحتاج إلى وحدات دم مرسلة إليها من الخارج. ويشير الجدول أيضاً إلى أنّ أكبر كمية موزعة من الدم لحظت مرضى التلاسيميا والمستشفيات[133].

جدول (148) نشاطات بنوك الدم للصليب الأحمر في أنحاء لبنان عام 1987[134]

مجموع المتبرعين بالدم في لبنان	10,508
عدد الوحدات المرسلة من الخارج	1,949
مجموع وحدات الدم المرسلة إلى المستشفيات	12,453
عدد الأشخاص الذين أجري لهم فحص فئة الدم	14,249
مجموع وحدات الدم الموزّعة على مرضى التلاسيميا	20,207
مجموع وحدات البلاسما الموزّعة على المرضى	672
مجموع زجاجات Albumine الموزّعة على المرضى	238

إنّ الاهتمام بصحّة المرضى تطلّب تقديم الدواء إلى المحتاجين مجاناً، وجعل فروع «الصليب الأحمر اللبنانيّ» تؤسّس صيدليّاتها الخاصّة بها. وأوّل صيدليّة تأسّست في مركزه الرئيسي في سبيرز. وفي عام 1977، قدّمت هذه الصيدليّة وصفات طبيّة إلى 10,562 مريضاً[135].

وخلال عام الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، جرى تقديم 600، 11 دواء بناء على وصفات طبيّة، و320 حقيبة إسعاف أوّلي، و186 حقيبة لمواجهة الطوارئ مع أدوية[136]. ومنذ منتصف الثمانينات، ارتفعت كمّيات الأدوية الموزّعة: من 98,010 دواء في عام 1985، إلى 196,735 دواء في عام 1987. وفي عام 1985، حصلت الصيدليّة المركزيّة على مساعدات ماليّة من منظّمات دوليّة وجمعيّات محليّة[137].

– أعمال الإغاثة خلال الحرب

يُعتبر العمل وسط المهجّرين من الدامور والجيّة والسعديّات، ومهجّري مخيّم تلّ الزعتر والنبعة، والفارين من معارك المتن، من أهم الأعمال التي قام بها «الصليب الأحمر اللبنانيّ» خلال «حرب السنتين». فجرى نقل مهجّري البلدات في ساحل الشوف إلى الكسليك وجبيل وتأمين إقامتهم ورعايتهم، وتوزيع مهجّري المتن على المناطق الشرقيّة[138]. كما نقل «الصليب الأحمر اللبنانيّ» مهجّري تلّ الزعتر والنبعة عام 1976 إلى مبانٍ ومدارس رسميّة في الدكوانة، وخصّص مستوصفات نقّالة لمعالجة المرضى منهم، وتوزيع الحليب على الأطفال[139]. أمّا من احتُجز من سكّان تلّ الزعتر لدى الميليشيات المسيحيّة، فعمل «الصليب الأحمر» على إطلاق بعضهم[140].

وخلال ربيع عام 1981، واجه «الصليب الأحمر اللبنانيّ» مشكلة حصار زحلة من قبل الوحدات السوريّة. فتدخّلت فرقه مع تلك التابعة لـ «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر»، وقامت بتوزيع مواد الإغاثة والأدوية. وبسبب القصف، حوصرت فرقه بين 6 و9 نيسان، ولقيت إحدى الراهبات حتفها مع اثنين من المسعفين.

لقد أضافت «حرب الجبل» عام 1983 عبئاً آخر على «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، ممّا اضطرّه إلى تكثيف أنشطته. وحصل الشيء نفسه بعد الانسحاب الإسرائيليّ من شرقيّ صيدا عام 1985، فاهتمّ مستوصف جلّ الديب بمهجّرين مسيحيّين من 60 قرية، وُزّعوا على 14 مركزاً في المناطق الشرقيّة[141]. ويُلخّص الجدول (149)، عدد

المهام التي قام بها «الصليب الأحمر» في مناطق الجنوب وفي بيت الدين عام 1985، وعدد الجثث التي جرى نقلها والمعالجات التي تمّت. إضافة إلى ذلك، جرى الاهتمام بمهجّري مغدوشة والجوار عام 1986، فاستُحدِث مستوصف نقّال للوصول إلى أماكن المهجّرين لتفقّدهم وتقديم الأدوية لهم. وقام مركز صور بنقل المهجّرين إلى العدوسيّة وصور والاهتمام بهم صحيّاً واجتماعيّاً[142].

جدول (149) المهام المنفّذة من قبل الإسعاف الأوّلي للصليب الأحمر في الجنوب وجبل لبنان عام 1985[143]

المهمة	صيدا	حاصبيا	مرجعيون	جزّين	أنصارية	جنسنايا	بيت الدين	النبطية	المجموع
جرحى	485	63	128	101	108	76	11	176	1,148
مرضى	1,284	69	524	1,385	590	1,236	451	500	6,039
جثث	543	73	132	159	85	39	43	165	1,239
معدّات	53	17	5	57	10	47	21	39	249
مهام مختلفة	759	18	478	612	199	226	136	121	2,549
إقامة مراكز إسعاف	377	5	3	34	8	173	3	63	666
إسعاف في المركز	1,533	1,189	240	1,491	1,717	303	207	1,352	8,032
نقل مدنيين	1,480	60	5	228	87	43	171	198	2,272
نقل وحدة دم	175	24	-	37	18	3	9		266
مجموع المهام	6,689	1,551	4,104	2,822	2,143	1,052	2,614		22,457

وخلال «حرب المخيّمات» (1985 - 1987)، نشط «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، وتمكّن بجهدٍ من الدخول إلى مخيّم برج البراجنة في أيّار 1986 ونقل الجرحى إلى الخارج[144]. وما أن انتهت «الحرب»، حتّى اندلع القتال في أيّار 1988 بين «حركة أمل» و«حزب الله» في الضاحية الجنوبيّة. فتحرّك لنقل الجرحى والجثث، ووزّع الحصص الغذائيّة على الفارين من المعارك، واستفاد من خدماته 1,249 أُسرة. وعندما وقعت المعارك في إقليم التفّاح بين التنظيمين المذكورين عام 1990، تدخّل «الصليب الأحمر»، وبلغ مجموع عمليّاته بين 16 تموز و5 آب ما يلي: نقل 102 جرحى و104 جثث[145].

وأثناء الاشتباكات التي كانت تشهدها المناطق الغربيّة، اندلعت الصدامات الدامية في المناطق الشرقيّة خلال عاميّ 1989 و1990[146]، ممّا استدعى إنشاء 88 مركز طوارئ للصليب الأحمر في مناطق مختلفة. وبين تموز وآب 1989، تم إخلاء وإنقاذ ونقل 17,338 مريضاً وجريحاً، إضافة إلى تأمين 12 ألف وحدة دم[147]. كما عمل «الصليب الأحمر» خلال «حرب الإلغاء» بكلّ طاقاته في شطريّ بيروت، فنفذّت فرقه 4,900 مهمّة إسعاف وإنقاذ بمعدّل 175 مهمّة في اليوم. وبلغ عدد المعاينات الطبيّة 215,360 معاينة، إضافة إلى توزيع 30,777 وحدة دم، والاهتمام بـ 271 أرملة ويتيم، ورعاية 117 معوّقاً، وتوزيع 4،954 حصّة غذائيّة وتلقيح 120 طفلاً[148].

– الصليب الأحمر اللبنانيّ في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة

نشطت فرق الإسعاف التابعة للصليب الأحمر خلال الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978 في نقل الجرحى والمرضى من النازحين من الجنوب إلى المراكز المختلفة التي أُعدت لاستقبالهم. وتحدّث تقرير له عن استفادة 539 أسرة من 2,640 علبة حليب للأولاد، ومن 575، 1 كيلوغراماً من الحليب المجفّف، و219 مغطساً للأطفال، و1,311 بطانيّة، و20,160 قطعة صابون[149]. وفي العام التالي على الاجتياح المذكور، قدّم «الصليب الأحمر»، بالتعاون مع «اليونيفيل»، الرعاية لسكّان الشريط الحدودي، وتمّ إنشاء مركز طبّي في حاصبيّا[150].

ونشط «الصليب الأحمر» كذلك خلال القصف الإسرائيليّ على الجنوب في نيسان 1981، وتمّ إسعاف الجرحى والمحتاجين[151]. وفتح بنك الدم في صيدا أبوابه، ونشطت فرقه في بيروت الغربيّة التي تعرّضت بدورها للقصف الإسرائيليّ خلال شهر أيلول 1981. وجرى تجهيز الملاجئ في بيروت والجنوب، والاهتمام بالنظافة في الأحياء، وخلق نوع من التوعية الصحيّة عند الأفراد[152].

يُلخّص الجدول (150)، ضخامة المهام التي أنجزتها فرق «الصليب الأحمر» خلال الاجتياح عام 1982 (بين حزيران وأيلول)، بسبب وحشيّة القوّات الإسرائيليّة وممارسات الميليشيات المسيحيّة ضدّ المدنيّين الأبرياء في مخيميّ صبرا وشاتيلا. وقد عملت فرق «الصليب الأحمر اللبنانيّ» (100 مسعف ومسعفة) بالتنسيق مع «الدفاع المدنيّ»، مدّة 113 يوماً في مراكز تجميع المهجّرين في الصنائع ووادي أبو جميل[153]، وجرى افتتاح خمسة مراكز في بيروت الغربيّة لخدمة المهجّرين، وجال مستوصف نقّال عليهم[154]. ويُبيّن الجدول نفسه، أنّ الفترة بين حزيران وأيلول

1982، وهي التي وقع خلالها العدوان الإسرائيليّ على لبنان وحُوصرت عاصمته بيروت ودخلها جيش العدوّ بعد اغتيال بشير الجميّل، كانت الأشدّ عبئاً على «الصليب الأحمر اللبنانيّ». فبمقارنتها بالفترة السابقة (كانون الثاني – أيّار 1982)، تضاعف عدد المهام المُنجزة ونقل الجرحى والعناية بهم حوالى أربع مرّات، ونقل الجثث 13 مرّة. كما يُظهر الجدول إرتفاعاً ملحوظاً في المهام التي استدعت خروج المسعِفين من مراكزهم، وزيادة في أعدادهم. أمّا على صعيد ساعات العمل، فارتفعت من أكثر من 122 ألف ساعة في كانون الثاني – أيّار 1982، إلى أكثر من 135 ألف ساعة خلال ذروة العدوان الإسرائيليّ. أخيراً، يُشير الجدول إلى تراجع أنشطة المسعِفين بعد أيلول 1982، وعودتها إلى أرقام طبيعيّة في ضوء الحرب في لبنان.

جدول (150) أنشطة مسعِفي الصليب الأحمر اللبنانيّ خلال عام 1982[155]

نوع المهمة	كانون2 - أيّار	حزيران - أيلول	تشرين 1 - كانون 1	المجموع
مهام مُنجزة	1,603	6,204	4,127	**11,934**
نقل مرضى وجرحى والعناية بهم	3,111	12,096	6,002	21,209
نقل جثث	56	716	81	**853**
نقل أدوية ومعدّات إسعاف	76	554	177	**807**
نقل دم	106	721	186	**1,013**
مهام استدعت الخروج من المقرّ	172	1,323	849	**2,344**
عدد المسعفين	485	508	556	**1,549**
ساعات العمل	122,400	135,127	97,920	**355,447**

وفي الوقت نفسه، وجّه «الصليب الأحمر» إرشادات إلى السكّان حول طرق التعامل مع الاجتياح، من ناحية الملجأ والتعاطي مع الحريق والأوضاع الصحيّة والنفسيّة والاحتياطات الأمنيّة والصحيّة لأصحاب الأمراض المزمنة، ومساعدة الأجانب من أجل مغادرة لبنان. ويلخّص الجدول (151) الخدمات التي قامت بها فرق «الصليب الأحمر اللبنانيّ» ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ، بين عاميّ 1983 و1986، وعدد المستفيدين منها.

جدول (151) مجموع خدمات الصليب الأحمر اللبنانيّ بين عامي 1983 – 1986 وتصنيفاتها[156]

الحالة/ الوضع	عدد المستفيدين	عدد المستفيدين	عدد المستفيدين	عدد المستفيدين
	1983	1985	1986	1987
جرحى حرب	21,610	1,967	1,369	758
عناية طبيّة في مركز الإسعاف		1,193	4,913	982
عناية طبيّة في مراكز الصليب الأحمر		2,884	23,024	2,890
معالجة جرحى		23,944		
حالات طارئة		4,454		6,527
نقل مرضى داخل لبنان وخارجه	659	15,055	7,266	14,565
مرضى نقلوا بوساطة فرق خاصّة للصليب الأحمر		19,509		
مدنيّون مهجّرون		3,407	1,839	973
نقل جثث	728	2,585	1,579	1,190
نقل معدّات	768		820	464
نقل دم	1,663		2,485	1,265
مهام مختلفة	2,386		9,032	
إسعاف في المناطق				27,487
المجموع	27,814	74,998	52,327	57,101

في الختام حول ما قام به «الصليب الأحمر اللبنانيّ» من حملات لجمع التبرّعات داخل لبنان وخارجه، نشير إلى أنّ تمويل برامجه بشكلٍ رئيسيٍّ جاء من مساعدات كانت تأتيه من مؤسّسات كنسيّة وخيريّة عالميّة. وكما يُبيّن الجدول (152)، ارتفعت التبرّعات صعوداً مع ازدياد الأعباء عليه، وشكّلت المساعدات التي كانت تأتيه من الخارج مورداً مهمّاً في موازنته.

جدول (152) الحملات الماليّة للصليب الأحمر وجمع التبرّعات من الداخل والخارج (بالليرات اللبنانيّة)[157]

	1980	1982	1983	1984	1985	1986	1987
من بيروت	801,081	1,320,993	1,536,180	1,005,106	1,164,580	2,167,791	4,981,862
من الخارج	1,146,712	1,937,402	1,756,948	1,238,879	6,118,448	6,261,697	6,152,295
المجموع	1,947,793	3,258,395	3,293,128	2,243,985	7,283,028	8,429,488	11,134,157

– مجلس كنائس الشرق الأوسط: تخفيف المعاناة بروح مسيحيّة

تأسّس «مجلس كنائس الشرق الأوسط» (The Middle East Council of Churches) في أيّار عام 1974 بهدف خدمة الجميع بروح مسيحيّة، والتخفيف من حدّة النزاعات السياسيّة والدينيّة بين الشعوب، وإعادة الثقة والتفاهم في ما بينها. وبالنسبة إلى لبنان، تركّزت أهدافه على تحقيق الوئام والمصالحة بين اللبنانيّين ودعم أُسس السلام[158]، والتفاهم في ما بينهم، وبينهم وبين الفلسطينيّين، عبر تقديم الخدمات إلى الشعبين اللبنانيّ والفلسطينيّ. وقامت سياسة المجلس على دعم الحكومات اللبنانيّة ومؤسّساتها لتمكينها من استعادة دورها في عمليّة إعادة إعمار لبنان[159]. أمّا فلسفة عمل المجلس، فكانت الحصول على المساعدات الماليّة من دول وهيئات دوليّة وكنسيّة عبر نداءات توجّهها، وصرفها في مجال الخدمات الإنسانيّة والاجتماعيّة والإنمائيّة. من هنا، وضع المجلس في أيلول 1975، «برنامج الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار» (Emergency Relief, Rehabilitation and Reconstruction = ERR)، الذي انحصرت أهدافه في الآتي:[160]

1 – تمكين الكنائس في لبنان من الاستجابة إلى الاحتياجات الناجمة عن الحرب.

2 – دعم الكنائس في جهودها لتعميق الروح الدينيّة لدى أتباعها وتحسين ظروفهم المعيشيّة وفعاليّة المؤسّسات الكنسيّة في آن واحد.

3 – تطبيق برنامج الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار على أُسس تنمويّة.

4 – دعم التعاون بين المؤسّسات الرسميّة والخاصّة اللبنانيّة من جهة، وبين المنظّمات والهيئات الدوليّة المنخرطة في برامج إعادة الإعمار.

5 – تنفيذ أنشطة للطوائف اللبنانيّة ودعمها لتحقيق هذه الغاية.

أمّا أنشطة البرنامج، فتركزت بداية على الإغاثة، ثمّ انطلقت في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعيّة والطبيّة والتنمية الريفيّة وإعادة التأهيل والإعمار، وشمل ستّة حقول وفق مشاريع قصيرة ومتوسّطة وطويلة الأمد[161]. وتوالت على تنفيذها شخصيّات مختصّة أكثريّتها أجنبيّة[162]. وسنتناول في ما يلي هذه الحقول.

– الإغاثة

استمر برنامج الإغاثة طوال سنوات الحرب، بدءاً من عام 1975، بسبب استمرار التقاتل والتهجير وإلحاق الدمار بالمؤسّسات العامّة والخاصّة[163]. وتضمّن: تأمين المسكن المؤقّت، والمواد الغذائيّة والزيوت والألبسة والبطانيّات والأحذية وأدوات الطبخ واللقاحات وخلافه، فضلاً عن إطعام المحتاجين[164]. وبحلول شهر أيلول 1980، كان قد استفاد من هذا البرنامج نحو مئة ألف أسرة. ويلخّص الجدول (153) تقديمات المجلس بين عاميّ 1975 و1980 إلى المهجّرين والمحتاجين.

جدول (153) أنشطة الإغاثة لمجلس كنائس الشرق الأوسط بين عاميّ 1975 – 1980[165]

الصنف	الكمّية	الصنف	الكمّية
حليب مجفّف	274.8 طنّاً	عدّة خياطة	11 صندوقاً
أجبان	54.33 طنّاً	مناشف	6 بالات
ألبسة	2.5 بالة	شراشف	15 ربطة
بطانيّات	90,360 قطعة	شراشف بلاستيك	25 ربطة
سردين معلّب	29 طنّاً	أطعمة للأطفال	5,548 صندوقاً
لحوم معلّبة	94 طنّاً	أربطة	ثلاث ربطات
كتّان مستعمل	900	ألعاب ومواد تربويّة	8 صناديق
تجهيزات للمستشفى وكتب	134 صندوقاً	مواد تعليم العميان	3
مواد غذائيّة مصنّعة	4.5 أطنان	أدوات مطبخ	429 وحدة
أغطية مطرّزة	17 صندوق	عدس	10.6 أطنان
حليب أطفال	6.14 طنّاً	زيت	300 ليتر
فاصوليا حبّ ومقشّرة	24.50 طنّاً	جاكيت للأولاد	150 قطعة
أحذية	800 زوج	كنزات	1,600 قطعة
لقاحات جدري وحصبة وأبو كعب ومحقنة	5,000 وحدة	فرشة	95 قطعة
لقاحات شلل	20,000 وحدة	أحذية بلاستيكيّة	15,000 زوج
لقاحات حصبة ألمانيّة	5,000 وحدة	أدوية (أشتريت محلياً)	200,000 ليرة لبنانيّة
صابون	5,51 أطنان	إسعاف	سيّارة عدد 2
أقمشة	30 ربطة		

إنَّ الأحداث الدامية التي شهدها لبنان بعد الاجتياح الإسرائيليّ الثاني له عام 1982، مروراً بتداعيات «اتّفاق 17 أيّار 1983»، وفي طرابلس بين عاميّ 1983 و1985، وأحداث شرقيّ صيدا عام 1985، والاشتباكات في بيروت الغربيّة (حرب المخيّمات) والمتن الأعلى ومشغرة عام 1986، تسبّبت كلّها بتهجير حوالى 400 ألف شخص. فقام برنامج الإغاثة بتوزيع كمّيات وفيرة من المساعدات التي حصل عليها كهبات أو تمّ شراؤها من السوق المحليّة وتوزيعها على المهجّرين مباشرة أو من خلال منظّمات محليّة معروفة[166]. كما قام بتأمين إقامة أسر مسيحيّة مهجّرة في أديرة للراهبات في جبل لبنان خلال ربيع وصيف 1985، وقدّم مساعدات لهيئة الإغاثة الأرثوذكسيّة في مشروع إسكان مهجّرين من جبل لبنان. إضافة إلى ذلك، زوّد أربع عيادات في المنية وبشمزّين ودده وكفر حتّى بالأدوية استجابة لحاجات المهجّرين من طرابلس عام 1985.

يُلقي الجدول (154) الضوء على نشاطات المجلس التي شملت جميع مناطق التهجير، ومناطق إعادة الإسكان، وعدد الأسر المستفيدة، واللجان العاملة مع المجلس. فهناك ما يزيد عن 21 ألف أسرة من مختلف الطوائف والمذاهب استفادت من برنامج الإغاثة في عام 1986.

جدول (154) مناطق التهجّير وإعادة الإسكان وعدد الأُسر المستفيدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط وفق المذهب عام 1986[167]

اسم المنظّمة العاملة مع المجلس	منطقة التهجير	إلى	عدد الأسر	الانتماء الدينيّ
بيروت الغربيّة				
اللجان الشعبيّة الفلسطينيّة	المخيّمات الفلسطينيّة	بيروت الغربيّة	4,670	فلسطينيّون
مكتب الخدمات الاجتماعيّة	أطراف المخيّمات	بيروت الغربيّة	3,114	شيعة
اللجان الاجتماعيّة الإسلاميّة	رأس النبع	بيروت الغربيّة	356	سُنّة
جمعيّات شهداء المساجد	الطريق الجديدة	بيروت الغربيّة	212	سُنّة
مركز موسى الصدر	خطوط القتال	الضاحية الجنوبيّة	1,600	شيعة
بيروت الشرقيّة والجبل				
لجنة مغدوشة	مغدوشة	بيروت الشرقيّة	512	مسيحيّون
لجنة الشوف الشعبيّة	جبل لبنان	بيروت الشرقيّة	2,991	مسيحيّون
لجنة شرقيّ صيدا	شرقيّ صيدا	بيروت الشرقيّة	712	مسيحيّون
لجنة المتن الشماليّ	المتن الشماليّ	منطقة ضهور الشوير	412	مسيحيّون
خدمات الإغاثة الأرثوذكسيّة	جبل لبنان	المتن الأسفل	480	مسيحيّون
جنوب لبنان				
الاتحاد النسائيّ الفلسطينيّ	صور	صيدا وساحلها		
النجدة	عين الحلوة	منطقة شرق صيدا	982	فلسطينيون
مؤسّسة كنفاني	المخيّمات الفلسطينيّة	صيدا	1,300	
مركز جبل عامل الاجتماعيّ	الشريط الحدوديّ	صور والنبطيّة	300	شيعة
Foyer de la Providence	شرقيّ صيدا	منطقة الزهراني	350	مسيحيّون
اليونيفيل	الشريط الحدوديّ	قانا		شيعة
جزّين/ مرجعيون والشريط الحدوديّ				
مكتب الارتباط لمجلس الكنائس جزّين	شرقيّ صيدا	منطقة جزّين	1,200	مسيحيّون
مكتب الارتباط لمجلس الكنائس مرجعيون	شرقيّ صيدا	منطقة مرجعيون	590	مسيحيّون
مكتب الارتباط لمجلس الكنائس مرجعيون	شرقيّ صيدا	بنت جبيل	280	مسيحيّون
الشوف				
المؤسّسة الدرزيّة للخدمات الاجتماعيّة	عاليه وسوق الغرب	منطقة الشوف	289	دروز
البقاع				
دار الصدقة	مشغرة	زحلة	192	مسيحيّون
شمال لبنان				
مكتب الارتباط لمجلس الكنائس	محتاجون جرّاء الحرب في طرابلس	طرابلس/ عكار/ الكورة	886	مسيحيّون ومسلمون
المجموع العام			**21,428**	

أمّا الجدول (155)، فيبيّن أعداد المستفيدين عام 1987، وهو ما يقرب من 75 ألف نسمة، حصلوا على الغذاء والثياب وأجهزة الأطفال والأحذية والبطانيّات ومستلزمات المطبخ وأدوات الخياطة، فضلاً عن العناية الطبيّة. ومن ناحية الانتماء الطائفيّ، يُلاحظ أنّ المسيحيّين المستفيدين من البرنامج، شكّلوا أكثريّة مطلقة، وهذا طبيعيّ في مؤسّسة مسيحيّة هدفها في الأساس دعم المجتمع المسيحي وصموده في ظلّ الحرب. وقُدّرت تكاليف هذا المشروع بأكثر من ثلاثة ملايين دولار أميركي. إشارة إلى أنّ 251 جمعيّة محليّة متطوّعة قامت بتنفيذ البرنامج، معظمها جمعيّات مسيحية[168].

جدول (155) الجمعيّات والأُسر المستفيدة من برنامج مجلس كنائس الشرق الأوسط تبعاً للمحافظة والطائفة[169]

المنطقة الجمعيّة	الكنائس التابعة للمجلس		مسيحيّون		علمانيّون؟؟؟		سنّة		شيعة		فلسطينيّون		المجموع	
	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة	أسرة	جمعيّة
بيروت وجبل لبنان	8,225	17	5,025	20	24,037	27	4,200	6	5,750	4	4,547	3	51,784	77
شمال لبنان	2,230	42	--	--	1,770	11	--	--	--	--	--	--	4,000	53
جنوب لبنان	1,577	16	6,016	80	2,108	19	--	--	--	--	300	1	10,001	116
البقاع	8,667	5	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	8,667	5
المجموع	20,699	80	11,041	100	27,915	57	4,200	6	5,750	4	4,847	4	74,452	251

– **التعليم**

إنطلاقاً من ضرورة الاهتمام بالشباب، الذي شكّل نصف الشعب اللبنانيّ، وتعرّض للحصار أو العيش تحت احتلالات مختلفة، أو انخرط في الميليشيات أو أُحبط، وجّه البرنامج عنايته إلى التعليم كأولويّة على مدى سنوات حرب لبنان بصفته «**استثمار في مستقبل لبنان ودعامة للاستقرار والتطوّر**»[170]. ومن أجل ذلك، جرى إصلاح المدارس وحدائق الأطفال المتضرّرة أو المُدمّرَة، وشراء التجهيزات والمولّدات الكهربائيّة والمفروشات والمقاعد الخشبيّة والحافلات لها، لتمكينها من إعادة فتح أبوابها ومنع الانقطاع في التعليم[171]. وتضمّن البرنامج تقديم مساعدات لدفع الرسوم المدرسيّة، ودعم مدارس اللاهوت. كذلك، أولى عناية خاصّة بالتعليم المهنيّ في 15 مدرسة عاديّة في الشمال وجبل لبنان، وقدّم المساعدة لإقامة مخيّمات للأطفال والشباب، وبخاصّة للمهجّرين والمحتاجين. ولم يكن الهدف من المخيّمات محض ترفيهيّ لمساعدة هؤلاء في التغلّب على اضطراباتهم النفسيّة بسبب الحرب والتهجير فحسب، بل كذلك، إخضاعهم لبرامج مكافحة المخدّرات[172]. كما زوّد المجلس النوادي الاجتماعيّة والشبابيّة بالكتب[173].

ومنذ عام 1983، أخذ برنامج التأهيل التربويّ شكلين: دعم التلاميذ غير القادرين على دفع أقساطهم المدرسيّة بسبب التهجير، وتقديم القروض إلى الطلّاب الجامعيّين المحتاجين. فقام المجلس عام 1985 بدعم 2,500 تلميذ في 43 مدرسة تابعة للكنائس في كلّ المناطق، مع إعطاء الأولويّة للأيتام والمهجّرين والمعوّقين. كما قدّم الدعم الماليّ لعشر مدارس لشراء التجهيزات[174]. وفي عام 1988، ارتفع عدد التلاميذ والطلّاب الذين يحصلون على مساعدات مدرسيّة وجامعيّة على التوالي إلى 8,861 تلميذاً و20 طالباً. وبسبب هجرة اليد العاملة اللبنانيّة، موّل المجلس تعليم اختصاصات مهنيّة في شتى حقول الكهرباء والميكانيك والحدادة وإصلاح البرّادات والراديو والتلفزيون وآلات الخياطة والساعات والنجارة والتبليط والسنكريّة والتزيين والحياكة والسكرتارية[175]. إشارة، إلى أنّ تدهور الأوضاع الاجتماعيّة وتفشي سوء التغذية بين الأطفال، دفع المجلس لإطلاق مشروع الحليب المدرسيّ عام 1987، أسوة بما فعله «الصليب الأحمر اللبنانيّ». وفي عام 1988 استفاد من البرنامج ما يقرب من 50 ألف تلميذ[176].

– الخدمات الاجتماعيّة

تركّز الاهتمام على المعوّقين والتعرّف إلى أوضاعهم ومشكلاتهم، بعدما أصبحت قضيتهم وطنيّة، نظراً إلى استمرار التقاتل وضرورة دعم المؤسّسات المختصّة، وبخاصّة الناشطة في مجال العميان والمسنّين والمحتاجين إلى التأهيل العقليّ. كما تضمّن البرنامج الاجتماعيّ فتح مراكز مهنيّة لتطوير الخبرات لدى المعوّقين، وبالتالي تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم وتأمين مداخيل لهم ولأُسرهم. وقد تمّ وضع برنامج للمعوّقين من الأطفال في البقاع، وفي مركز التأهيل في صيدا. وخلال الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، انحصر نشاط المجلس بأربعة مراكز في لبنان، وهي بيروت الغربيّة وبيروت الشرقيّة، وصيدا وجنوب لبنان، وطرابلس والشمال، والبقاع. أمّا على صعيد الكفاءات البشريّة العاملة على تنفيذ هذا المشروع، فبلغ عددها: 20 في بيروت الغربيّة، 8 في بيروت الشرقيّة، 5 في صيدا و5 في الشمال[177].

يُلخّص الجدول (156) أبرز أنشطة «مجلس كنائس الشرق الأوسط» بعد الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، والتي تضمّنت إغاثة المهجّرين، ومساعدة المعوّقين من اللبنانيّين والفلسطينيّين، ومكافحة تعاطي المخدّرات، وتأسيس مراكز اجتماعيّة - طبيّة في بيروت والمناطق، وتقديم الدعم لمؤسّسات كنسيّة واجتماعيّة ومهنيّة.

جدول (156) المشاريع الاجتماعيّة لمجلس كنائس الشرق الأوسط حتّى عام 1982[178]

دعم المعوّقين بين اللاجئين الفلسطينيّين والمهجّرين اللبنانيّين
طبع دليل للعميان بطريقة بريل
دعم عميان محتاجين ومهجّرين
مشروع مكافحة المخدّرات
مركز اجتماعيّ - طبيّ في الأشرفيّة لدعم كنيسة اليونان الأرثوذكسيّة
تأسيس مركز اجتماعيّ في برج حمود
مركز اجتماعيّ في وادي أبو جميل لمساعدة المهجّرين المسلمين والأكراد في تلك المنطقة
مدرسة تعليم الخياطة في منطقة المسابح
مركز اجتماعيّ نسائيّ في شدرا بعكّار لتعليم الفتيات الخياطة والحياكة وإدارة المنزل
مأوى للمسنين في الأشرفيّة تابع للكنيسة اليونانيّة الأرثوذكسيّة

مشروع إصلاح قوارب الصيد وشراء الشباك في صيدا
مركز معروف سعد لتعليم الخياطة للاجئات الفلسطينيّات في مخيّم عين الحلوة
دعم مؤسّسة INSRA التي تنتج أغذية طبيعيّة وتسويقها
مشروع تدريب 20 فتاة على أعمال السكرتارية في عيبه - الشوف
إصلاح المركز الطبّي - الاجتماعيّ في عيدمون والقرى المجاورة في عكّار وإعادة تجهيزه
تجهيز مركز المعوّقين الخيريّ في سدّ البوشيريّة (مركز الأم تيريزا)
إعادة إسكان المهجّرين المحتاجين
دعم JCC (جمعيّة تطوير المخيّم) عبر تقديم قرض لمعاودة أنشطتها في تعليم الخياطة
المجموع العامّ للتقديمات: 406,539 ليرة لبنانيّة

بعد عام 1982، بدأ «مجلس كنائس الشرق الأوسط» يعمل على تحقيق مشاريع اجتماعيّة بالتعاون مع «كاريتاس» و«إتّحاد غوث الأولاد» (Save the Children) و«الحركة الاجتماعيّة» (= غريغوار حدّاد) هدفها زيادة الدخل عند الناس[179]. فقام في عام 1985 بإعطاء دروس في العمل الاجتماعيّ لـ عشرين قرية في البقاع. وتضمّن البرنامج دورات تدريبيّة في الخياطة والإدارة المنزليّة والتطريز. وساعد المجلس الأُسر على شراء آلات الخياطة والخياطة بالصنّارة[180].

– الخدمات الطبيّة والصحيّة

بدأ الاهتمام في المجال الطبّي - الصحيّ منذ مطلع الحرب في لبنان، وبشكلٍ خاصّ في مراكز تجميع المهجّرين، لكنّه تطوّر مع التقاتل. وبسبب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عاميّ 1978 و1982، جرى تفعيل النشاط الطبّي. فتمّ عقب الاجتياح الإسرائيليّ الثاني مباشرة استحضار كفاءات طبيّة من الخارج وصل عددها في آب إلى 60 طبيباً وممرّضة، جرى توزيعهم على بيروت الغربيّة وجنوب لبنان والبقاع وفق الحاجات بعيداً عن الاعتبارات الطائفيّة، كما يبيّن الجدول (157).

جدول (157) أنشطة مجلس كنائس الشرق الأوسط في حقل الرعاية الصحيّة في منتصف تشرين الأوّل عام 1982[181]

خارج بيروت الغربيّة	عدد الفريق حتّى منتصف تشرين أول	في بيروت الغربيّة	عدد الفريق حتّى منتصف تشرين أول
مركز الأم تيريزا	ممرّضة	مستشفى الجامعة الأميركيّة	13 ممرّضة
مستشفى حملين	3 ممرّضات	مستشفى غزّة	6 أطبّاء
مستشفى بعلبك	ممرضتان	مؤسّسة عامل (المصيطبة)	طبيب واحد و4 ممرّضات
مستشفى زحلة	طبيب واحد وممرّضتان	مستوصفات مؤسّسة عامل	طبيبان و3 ممرّضات
خربة قنفار	طبيبان و4 ممرّضات	عيادات تابعة لـ PRCS	طبيب واحد وممرّضتان
البازوريّة	طبيب واحد وممرّضتان		
صيدا	طبيب واحد وممرّضتان		
النبطيّة	ممرّضتان		

وفي عام 1983، جرى وضع إستراتيجيّة قضت بالتركيز على المرافق الصحيّة والتوليد واللقاح ومتابعة نمو الطفل، والتربية الصحيّة، وتدريب المرشدين الصحيّين والتأهيل الفيزيائيّ. وجرى تأسيس عيادات ومستوصفات، إضافة إلى العيادات النقّالة المؤقّتة في مراكز المهجّرين في شرق صيدا والزهراني ومرجعيون ومنطقة جزّين، وتزويد المستوصفات بالأدوية واللقاحات. كما قام المجلس بتزويد «الهلال الأحمر الفلسطينيّ» بسيّارة إسعاف[182].

وبالتعاون مع «الصليب الأحمر اللبنانيّ» ووزارة الصحّة اللبنانيّة وكلّية الصحّة في «الجامعة الأميركيّة في بيروت»، تمّ تدريب فرق طبيّة تستجيب للحالات الطارئة، ثبتت أهمّيتها إثر الانسحاب الإسرائيليّ من الشوف في أيلول 1983، وفي طرابلس أثناء الصراعات عاميّ 1983 و1985. كما وضع المجلس برنامجاً للتمريض بالتعاون مع «الصليب الأحمر اللبنانيّ» يقوم على عيادة المرضى في المنازل من قبل ممرّضات وإعطاء العناية التمريضيّة[183]. وفي السنوات التالية، استمر العمل في هذا المشروع، فأقام المجلس دورات تدريب للنساء في العناية الصحيّة في عكّار والجنوب، وعمل منذ عام 1985 على تدريب العاملين في حقل الرعاية الصحيّة الرسميّة (تلقيح وغيره)، إضافة إلى دورات للتقنيّين العاملين في «مستشفى الجامعة الأميركيّة في بيروت».

وكان المجلس قد أعاد في أعقاب المجازر في مخيّمي صبرا وشاتيلا فتح مستشفى غزّة، الذي التحق به خمسة وعشرون طبيباً وممرّضة. وأعقب ذلك، إعادة تشغيل مستشفى عكّا، والبدء بتقديم خدمات طبيّة في المستشفى الحكوميّ في الهرمل[184]. ودعم المجلس مركز الأطفال المعوّقين في الهرمل، والمركز الطبّي - الاجتماعيّ في ضهور الشوير، وأسّس عيادتين في مخيّمي شاتيلا وعين الحلوة، معزّزاً بذلك دور «الأنروا» في مجال الرعاية الصحيّة[185]. إضافة إلى ذلك، جرى توزيع الأدوية والعلاجات على المرضى والمحتاجين، وشراء العقاقير والتجهيزات الطبيّة الأساسيّة للمستشفيات والمستوصفات[186].

وفي السنة التالية، عمل على إنشاء العيادة الخارجيّة في عين الحلوة، بلغ عدد المعالجين شهريّاً 3,500 شخص. وفي الهرمل، عمل فريق طبيّ تابع للمجلس على إقامة نظام عناية أوليّة صحيّة بالتعاون مع وزارة الصحّة اللبنانيّة، وتمّ تلقيح الأطفال في الهرمل والقرى المعزولة وإجراء مسح صحيّ، وتقديم خدمات طبيّة في المستشفى الحكومي[187]، وكما ذكرنا سابقاً، أَوْلَى المجلس أهمّية للعلاج الفيزيائيّ، بسبب ارتفاع عدد المعوّقين جسديّاً نتيجة للحرب. وبين عاميّ 1983 و1986، بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج في مركز صيدا التابع له حوالى 12 ألف شخص[188].

– التنمية الزراعيّة

قام برنامج (ERR) بتنفيذ مشروع التنمية الزراعيّة، والهدف منه إعادة إسكان المهجّرين في بلداتهم وقراهم أو مساعدة الصامدين منهم على البقاء حيث هم. وبعد العدوان الإسرائيليّ على لبنان في آذار 1978، سار البرنامج في سياسة إعادة تأهيل المناطق الريفيّة في جنوب لبنان بهدف مساعدة المهجّرين على العودة إلى منازلهم وأراضيهم. وفي إطار سياسة تنمويّة زراعيّة بعيدة الأمد، رأت دوائر المجلس أنّ يجري العمل على مساعدة المزارعين بالأبقار والماعز والدواجن للحصول على الحليب واللحوم الطازجة والبيض، بدلاً من تقديم الحليب المجفّف واللحوم المعلّبة والأجبان. كذلك، تقديم المساعدة للتوسّع في الزراعة المنزليّة للحصول على الفاكهة والخضار الطازجة. وحُدّدت المناطق التي لحظها مشروع التنمية الزراعيّة ببنت جبيل ومرجعيون وكفرشوبا.

بلغ هذا البرنامج ذروته بين عاميّ 1978 و1984، وتركّز بشكلٍ أساسيّ في جنوب

لبنان، حيث التقنيّات الزراعيّة بدائيّة، ولحظ الحقول التالية: تأهيل مصادر المياه وتجهيزاتها من خزّانات ومولّدات وغيرها؛ تربية النحل وإنتاج العسل والتوسّع في زراعة دواليّ العنب، وزراعة الزيتون واللوز والرمّان؛ وتوزيع البذار وبخاصّة القمح والشعير؛ وتحسين صناعة الألبان؛ والزراعة البلاستيكيّة؛ والتشجير؛ وإنشاء الطرقات الزراعيّة أو تحسينها وتزويدها بالجرّارات وصهاريج المياه؛ والمكننة؛ وإدارة مزارع الحيوان؛ تمويل التعاونيّات الزراعيّة؛ والتعليم والتدريب للمزارعين بالتعاون مع «الجامعة الأميركيّة في بيروت». وأولى المجلس عنايته بالقرى المسيحيّة المعزولة البعيدة، من خلال تقديم القروض وبناء بيوت بلاستيكيّة واستصلاح أراضٍ وتطوير مصادر المياه وتقديم إرشادات في شأن تربية الحيوان[189]. وقام عام 1983 بتزويد مزارعي الدامور بمخزن لحفظ الغلال لصالح التعاونيّة، ودعم برنامجاً لاستصلاح أراضي الكنيسة الأرثوذكسيّة الأرمنيّة في المنصوريّة[190]، وكذلك في بقعاتا لتحسين أقنية المياه وأنظمة الريّ، وعَقَدَ حلقة دراسيّة في بكفيّا عام 1985 حول استصلاح الأراضي وحفر الآبار الارتوازيّة[191]. كما عمل على تنقية نحو ثمانين كلم من أقنية الريّ والمصارف في مرجعيون، وجرى تنظيف العديد من الآبار والينابيع أو إعادة تأهيلها.

- إعادة الإعمار والتأهيل

تعتبر إعادة التأهيل والإعمار من البرامج المهمّة لمجلس كنائس الشرق الأوسط، بسبب ما ألحقته الحرب من أضرار ودمار في المساكن والمدارس والمستشفيات والكنائس والمؤسّسات الكنسيّة. فقام المجلس عقب العدوان الإسرائيليّ على لبنان عام 1978، بإصلاح سريع لـ 16 مدرسة، ودعم مراكز اجتماعيّة في الجنوب وبيروت، معطياً الأولويّة للمدارس التي تديرها الكنائس. وأعاد تأهيل 28 كنيسة في أنحاء لبنان، وقدّم هبات إلى مستشفيات ومراكز رعاية المسنّين والمراكز الطبيّة ودور الأيتام، وجهّز مستوصفات. وفعل المجلس الشيء نفسه عقب الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982، فساعد مؤسّسات التعليم على إتمام تشييد أبنيتها[192]. وشملت تقديماته إصلاح ما تضرّر في المخيّمات الفلسطينيّة بفعل القصف الإسرائيليّ، إضافة إلى إقامة مراكز لرعاية الأمّ وحدائق أطفال في البرج الشماليّ وقرب صور، والهدف هو إعادة إسكان الفلسطينيّين في هذه المنطقة[193].

وفي الثمانينات، بدأ العمل بمشاريع إعادة إسكان المهجّرين في الجنوب وفي بيروت والمدن والبلدات التي كانت مسرحاً للاشتباكات بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين[194]. ومن أجل ذلك، حصل المجلس عام 1983 على هبة كريمة من المغفور له رفيق الحريري بقيمة 13.7 مليون ليرة لبنانيّة[195]. كما ساعدت «مؤسّسة الحريري» المجلس عام 1986 في برنامج إصلاح المنازل في طرابلس، وإقامة مساكن مؤقّتة للمهجّرين، وإسكان مهجّرين من الشوف[196].

وفي مجال الإسكان، أعاد المجلس عام 1985 إسكان المهجّرين في المناطق التي لجأوا إليها. فتمّ إصلاح 200 منزل في منطقة مرجعيون - جزّين وإسكان الأُسر المهجّرة من شرقي صيدا. واستفاد معوّقون من هذا البرنامج في جنوب لبنان. وفي طرابلس، دعم المجلس مشروعاً مماثلاً[197]، وقدّم قروضاً لتمكين الناس من القيام بـ «ورش» منزليّة صغيرة، كالحياكة والخياطة. فتلقّى العديد تعليماً على يدّ مدرّبين، وبيع الإنتاج في البقاع وجبل لبنان[198].

وبسبب انقطاع المياه عن بيروت نتيجة الحرب واهتراء القساطل، قام المجلس عام 1989 بإصلاح أنابيب المياه والآبار ومضخّات المياه، وشراء المحوّلات الكهربائيّة لمناطق كفرشيما والحازميّة وعين الدلب وبعبدا والورواز وكفور وحومل وبليبل، استفاد منها 18,641 نسمة. وتمّ إصلاح قساطل المياه المهترئة في مخيّمات الفلسطينيّين، ومضخّات المياه في بئر حسن وصبرا ومركز العبّاس في بيروت الغربيّة. واستفاد من هذه المشاريع 832 شخصاً[199].

ونتج عن القتال في المناطق الشرقيّة عام 1990، تدمير منشآت ضبيّه للمياه وقطع المياه عن المنطقة الغربيّة من جانب الجنرال عون لابتزازها سياسيّاً عبر تعطيشها، فقام المجلس بالتعاون مع فرق الدفاع المدنيّ في بيروت الغربيّة بتوزيع المياه على السكّان، وتثبيت 11 خزان مياه، وضخّ المياه إليها من آبار إرتوازيّة. كما قام بتأهيل الملاجئ في غرب بيروت لحماية السكّان من القصف الآتي من المناطق الشرقيّة. وعندما دُمّرت خزانات الوقود في الدورة عام 1989، ساعد على تأمين المازوت إلى مستشفيات في بيروت الشرقيّة[200].

وادراكاً منه لأهمّية الدفاع المدنيّ، قام المجلس خلال عاميّ 1989 و1990 بدعم فرق الدفاع المدنيّ في بيروت الغربيّة، بالتجهيزات والألبسة وطفايات الحريق والألبسة الواقية والخوذ الحديديّة. فاستفادت جمعيّات: «الدفاع المدنيّ الأرثوذكسيّ»،

و«الجبهة الموحّدة لرأس بيروت»، و«نادي الشباب» في الوتوات، و«جمعيّة الشباب الديمقراطيّ»، و«جمعيّة شبيبة الهدى»، و«رابطة أبناء رأس بيروت» و«هيئة الإسعاف الشعبيّ»، و«المجلس الشيعيّ الأعلى»، و«مسجد الشهداء»[201].

يلخّص الجدول (158) حجم الإنفاق على البرامج والدور النوعيّ والكمّي الذي اضطلع به المجلس خلال الحرب، وبشكلٍ خاصّ منذ عام 1982، وتدهور الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة في البلاد، وتردّي الوضعين الاقتصاديّ والاجتماعيّ. ويُبين أنّ إعادة التأهيل والإعمار احتلا المرتبة الأولى في حجم الصرف، ولحقه برنامج الإغاثة في المرتبة الثانية. فبلغ بالليرة اللبنانيّة حوالى 72 مليوناً بين عاميّ 1982 و1986. أما الفترة بين عاميّ 1987 و1989، فبلغ الانفاق حوالى 8.3 مليون دولار أميركيّ.

جدول (158) المداخيل وأوجه الصرف لمجلس كنائس الشرق الأوسط بين عاميّ 1982– 1989 (82 - 86 آلاف الليرات اللبنانيّة 87 - 89 آلاف الدولارات الأميركيّة)[202]

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المدخول	9,221	12,120	14,759	21,217	70,635	1,459	1,271	2,499
مصاريف إداريّة	561.8	8,67.8	1,169.3	1,650.8	3,958.0	120.5	163.8	164.5
إغاثة	777.6	1,213.0	3,665.3	3,643.2	6,568.5	110.4	89.6	416.6
إعادة تأهيل	2,476.9	3,595.8	3,853.5	4,9190	9,264.8	410.0	663.6	853.2
إعادة إعمار	2,834.9	4,248.2	3,035.4	1,766.8	5,724.7	95.05	224.7	124.7
قروض وخلافه	1,005.1	30.0	674.8	3,021.4	1,408,0	304.7	84.0	
مجموع المصروف	7,656.3	9,951.8	12,398.3	15,001.2	26,924.0	1,040.64	1,225.7	1,559.0
الفائض	1,564.7	2,168.2	2,360.7	6,215.8	43,711.0	418.36	45.3	940.0

– جمعيّة كاريتاس لبنان: من أجل التشبّث بالأرض

تأسّست جمعيّة «كاريتاس»[203] أوّلاً في صيدا عام 1972 على يدّ الراهب اليسوعيّ إيلي معماري تحت اسم «كاريتاس لبنان الجنوبيّ»، وتملّكت مراكز اجتماعيّة وطبيّة ومستوصفات في المدينة والقرى المجاورة لها. ومع اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، انتقلت إلى بيروت وتحوّلت إلى «كاريتاس لبنان» التي يُشرف عليها مجلس البطاركة الموارنة. وعشيّة انتهاء حرب لبنان، كانت الجمعيّة منتشرة في أنحاء لبنان في

ستّ مناطق و42 إقليماً و360 مركزاً، ولديها أكثر من ثلاثة آلاف متطوّع و160 موظّفاً و50 مساعدة ومعاونة اجتماعيّة، وإدارة مركزيّة[204]. وتنتسب الجمعيّة في لبنان إلى «كاريتاس الدوليّة»، وتشكل الإسهامات الأجنبيّة في موازنتها نسبة 99%[205].

منذ اندلاع الحرب عام 1975، نشطت «كاريتاس» في مساعدة الأفراد والجماعات والمؤسّسات ومساندة النشاطات الخيريّة في مجالات تقديم المساعدات الفوريّة لتلبية الحاجات الطارئة، من مواد غذائيّة وطبيّة وترميم المنازل والإسكان، فضلاً عن المساعدات الطبيّة، للمستشفيات والمستوصفات، والإنسانيّة للمعوّقين ورعاية الأمومة والطفولة واليتامى والمسنّين. وقد تطوّرت أنشطتها مع استمرار دورات العنف، كما حصل خلال «حرب السنتين»، والاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، و«حرب الجبل» وشرقيّ صيدا بين عاميّ 1983 و1985، وحربي التحرير والإلغاء عاميّ 1989 و1990. ومنذ عام 1978، تبنّت مشاريع اقتصاديّة وزراعيّة واجتماعيّة، إلى جانب أنشطتها الرعويّة.

– المساعدات الغذائيّة والطارئة

شمل هذا البرنامج المهجّرين وإيواءهم وتقديم المواد الغذائيّة والألبسة والبطانيّات لهم، وتوزيع الحليب على الأطفال، وترميم المنازل في القرى. وبعد «حرب السنتين»، قامت «كاريتاس» بترميم 2,000 منزل في ثماني قرى لبنانيّة[206]. وعقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978، قدّمت مساعدات لـ 260 أُسرة في 24 قرية[207]. كما قدّمت مساعدات طارئة عام 1981 إلى مدينة زحلة تتضمّن مواداً غذائيّة وأغطية وأواني طبخ بمبلغ 405,910 ليرة لبنانيّة. وحصل المهجّرون المحتاجون في بيروت والمتن وكسروان على مساعدات ماليّة[208]. ولحظت المساعدات الطارئة زيادة ملحوظة في أعقاب الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982 و«حرب الجبل» في العام التالي، وبلغت قيمة التقديمات أكثر من 2.3 مليون ليرة لبنانيّة حتّى آخر أيلول 1984[209]. وبعد أحداث صيدا وتهجير المسيحيّين من شرقها، ارتفعت قيمة المصروفات الطارئة إلى أكثر من نصف مليار ليرة في العام الماليّ 1986/ 1987 وشملت 70 ألف أُسرة، و1.2 مليار ليرة في العام الماليّ 1987/ 1988، شملت 120 ألف أُسرة[210].

وخلال «حرب التحرير» عام 1989، ساعدت «كاريتاس» المهجّرين وزوّدتهم بالفرش والبطانيّات والمواد الصحيّة، وقدّمت مساعدات ماليّة إلى المنكوبين،

فحصلت كلُّ أُسرة على مبلغ قدره ما بين 25 ألف ليرة و50 ألف ليرة، وبلغ عدد الأُسر المستفيدة 5,837 أسرة ومجموع المبلغ المصروف أكثر من 343 مليون ليرة[211]. وفي «حرب الإلغاء» وتهجير 35 ألف أُسرة والدمار الذي لحق بالمنازل والمؤسّسات، نشطت «كاريتاس»، ووزّعت مواد غذائيّة بحوالى 889 ألف دولار. كما دعمت المستشفيات والمستوصفات بتجهيزات ومواد طبيّة بقيمة 527 مليون دولار، ووزّعت الأدوية على أكثر من 100 مستوصف بقيمة 285 مليون دولار. وشملت تقديماتها المدارس والجمعيّات الخيريّة ودور الأيتام والمسنّين[212].

– البرامج الطبيّة

شملت البرامج الطبيّة تقديم مساعدات استشفائيّة وتجهيزات طبيّة وإداريّة إلى المستشفيات والمراكز الطبيّة التابعة «لكاريتاس»، والأدوية إلى مستشفيات لبنان ومستوصفاته. وتضمّنت أيضاً عمليّات القلب المفتوح والاستشفاء عبر تقديمات نقديّة لتغطية أجزاء من التكاليف الباهظة. وفي عام 1989، كان لدى «كاريتاس» ثمانية مستوصفات موزّعة على الأماكن التالية: سنّ الفيل، وصربا، وزحلة، وعجلتون، وطرزا، وعبدللي، وعبرين، وصيدا. إشارة إلى أنّ «كاريتاس» افتتحت في أيّار عام 1986 مركزها الطبّي الاجتماعيّ في سنّ الفيل، الذي نما وحقّق تطوّراً ملحوظاً عام 1988/ 1989، فقدّم العلاج إلى 34,191 شخصاً.

وفي عام 1988، اتّخذ برنامج المساعدات الطبيّة أربعة أشكال: دعم المستوصفات العاملة، والمراكز الطبيّة الاجتماعيّة والاستشفاء، وتقديم مساعدات طبيّة. وبلغ عدد المساعدات الطبيّة عام 1988/ 1989 (7,190) حالة، كان نصيب جبل لبنان منها حوالى 70% من مجموع المستفيدين، فيما حصلت «بيروت الكبرى» على أكثر من 10% وباقي المحافظات على 10%. وهذا دلّ على أنّ الاهتمام إنصبّ أساساً على المناطق ذات الأكثريّة المسيحيّة. ومن مجموع المرضى في ذلك العام، كان هناك 985 من مرضى السرطان، و322 أُجريت لهم عمليّات قلب مفتوح، وبلغت كلفة المشروع في تلك السنة ما يقرب من مليون دولار أميركيّ. أمّا من جهة الصيدليّة، فوزّعت 27,741 دواءً في عام 1989 لأمراض مختلفة على 150 مستوصفاً. وعلى صعيد عدد المستفيدين في تلك السنة، فبلغ أكثر من 11 ألفاً، 75% منهم من جبل لبنان[213].

وبعد «حرب التحرير»، عام 1989، قدمت «كاريتاس» أكثر من 17 مليون ليرة لبنانيّة

من أجل إعادة تأهيل المستشفيات المتضرّرة، وساعدتها بالمحروقات والمولّدات الكهربائيّة[214].

– البرامج الاجتماعيّة

شملت البرامج مساعدة أيتام ومسنّين، ودعم أُسر معوزة ومساعدات ظرفيّة وتبنّي أُسر أيتام وتأهيل معوّقين. بدأ هذا البرنامج متواضعاً، ثمّ تطوّر موازنات ومشاريع ومستفيدين، مع اشتداد وطأة الحرب على المواطنين: من برنامج مساعدة الأيتام، إلى مساعدتهم في بيوتهم عام 1977، ومساعدة المعوّقين عام 1980، تمهيداً لإعادة دمجهم في مجتمعهم. وفي عام 1982، بدأ العمل في برنامج مساعدة المسنّين. وتضمّن مشروع عام 1980 مساعدة الأرامل وأطفالهن، وقدّم هذا البرنامج عام 1980/ 1981 الرعاية إلى 1,200 طفلٍ وأُسرة[215]. وأثناء «حرب الجبل» عام 1983 وشرقيّ صيدا عام 1985، اضطرّت «كاريتاس» أن ترفع من موازنتها للاستجابة إلى تداعيات الحرب. وتزامن ذلك مع اشتداد المصاعب الاجتماعيّة والاقتصاديّة على المواطنين. وفعلت الجمعيّة الشيء نفسه أثناء حربيّ التحرير والإلغاء عاميّ 1989 و1990.

يُلخّص الجدول (159) تطوّر البرامج الاجتماعيّة لكاريتاس بين عاميّ 1984 و1990، فازدادت أعداد الأيتام بنسبة 361%، والمسنّين 13.6 مرّات، والأُسر المُعالة 360%، والمعوّقين 418%. وبين عام 1979 و1986، ساعدت «كاريتاس» 2,641 أُسرة، بلغ مجموع أيتامها ما يقرب من 11 ألف طفل[216].

ومن ناحية الموازنة المصروفة بين عاميّ 1984 و1990، فقد ارتفعت بشكلٍ كبير، وبلغ مجموعها أكثر من 882 مليون ليرة لبنانيّة. كما يُلاحظ أن التطوّر الكمّي في الإنفاق على البرنامج الاجتماعيّ، حصل منذ عام 1986، ويعود إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة على الناس، وفي مقدّمها البطالة. فأسّست «كاريتاس» مكتباً للاستخدام في سنّ الفيل، وتمكّن من تأمين العمل لـ 200 شخص عام 1984[217].

جدول (159) تطوّر برامج المساعدات الاجتماعيّة لكاريتاس ونموّها بين عاميّ 1985 - 1990[218]

السنة	أيتام		مسنّون		أسر معالة		المعوّقون		المساعدات الظرفيّة	
	العدد	ل.ل.	العدد	ل.ل.	العدد	ل.ل.	العدد	ل.ل.	العدد	ل.ل.
85/84	826	2,087,250	420	309,905	-	-	16	189,290	-	-
86/85	939	3,122,410	500	461,140	-		21	214,300	-	-
87/86	1,225	6,024,495	1,250	1,337,300	1,125	4,038,200	19	816,000	3,487	1,046,350
88/87	3,562	32,029,900	4,776	24,298,350	3,112	55,098,100	79	9,268,000	7,802	3,902,100
89/88	3,562	114,060,000	4,776	174,456,000	3,122	184,176,000	79	23,009,000	2,000	10,000,000
90/89	3,809	171,405,000	6,127	275,715,000	5,177	377,275,000	83	320,025,000	-	15,000,000

- البرنامج التربويّ

لم تلحظ برامج «كاريتاس» في مطلع الحرب الاهتمام الكافي بشؤون التعليم، فكانت أوضاع المهجّرين وإغاثتهم والعناية الطبيّة، تتقدّم على كلّ البرامج، من دون أن يعني هذا الأمر استثناء الأيتام من برامج المؤسّسة. وبعد «حرب السنتين»، لاحظ القيّمون على الجمعيّة ضرورة إيلاء المدارس والتلاميذ عناية خاصّة، نظراً إلى ما لحق بالمؤسّسات التعليميّة من أضرار، وما أصاب القدرات الماليّة لأولياء التلاميذ من تدهور. وشملت المساعدات كذلك المدارس المهنيّة. فبدأت «كاريتاس» بعد عام 1977 بالاهتمام بمساعدة المدارس على إصلاح مبانيها، وتقديم منح متواضعة للتلاميذ. واندرجت هذه المساعدات تحت بند «مساعدات تنمية». وفي عام 1986/ 1987، أطلقت «كاريتاس» برنامج المساعدات المدرسيّة والجامعيّة. ففي ذلك العام، أسهمت في أقساط 66,102 تلميذ، وأعطت قروضاً إلى 260 طالباً جامعيّاً، وقد بلغت قيمة المساعدات المدرسيّة والجامعيّة أكثر من 22 مليون ليرة لبنانيّة[219].

يُلخّص الجدول (160) تقديمات «كاريتاس» في العامين الدراسيّين 1989 و1990، التي شملت المساعدات المدرسيّة والجامعيّة.. ففي العام 1988/ 1989، حصل 101,437 تلميذاً وطالباً ويتيماً على المساعدة، وبلغت كلفة المشروع ما يقرب من مليار ليرة لبنانيّة. ثمّ ارتفعت التقديمات في عام 1989/ 1990، وفاقت 2 مليار ليرة لبنانيّة، بعدما كانت أقلّ من 1.4 مليارات ليرة لبنانيّة في العام 1988/ 1989. وعلى الرغم من أنّ أعداد التلامذة والطلاّب المستفيدين لم تتجاوز 4.5% في العام 1989/ 1990، إلاّ أنّ الزيادة في الإنفاق ارتفعت بنسبة 47%. وهذا يعود إلى التضخم وموجة الغلاء والانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة اللبنانيّة عام 1990. ويُبيّن الجدول أنّ أكثر من 90% من مجموع التلاميذ الذين تلقّوا المساعدة بين عاميّ 1988 و1990، انتموا إلى مدارس خاصّة مجانيّة وغير مجانيّة، وأنّ أكثر من 93% من المستفيدين في السنتين المذكورتين، كانوا من تلامذة المدارس. كما يُلاحظ أنّ عدد الطلاّب الجامعيّين المستفيدين من البرنامج التربويّ قد ازداد بنسبة 31% بين عاميّ 1989 و1990.

جدول (160) خدمات كاريتاس التربويّة
في العامين الدراسيّين 1989 – 1990[220]

نوع المؤسّسة	أعداد التلاميذ والطلّاب 1988/ 89	أعداد التلاميذ والطلّاب 1989/ 90
مدارس خاصّة غير مجانيّة	42,979	39,651
مدارس خاصّة مجانيّة	49,054	56,515
مدارس مهنيّة	2,527	2,885
جامعات خاصّة	389	511
الجامعة اللبنانيّة	288	376
أيتام ومعوّقون	6,200	5,955
مجموع المستفيدين	101,437	105,893
مجموع الإنفاق	1,392,567 ,000 ل.ل.	2,084,175,000 ل.ل.

– برنامج الإسكان

بدأت «كاريتاس» منذ عام 1985، بمشروع إسكانيّ اشتمل على تشييد بيوت جاهزة على قطع أرض تخصّصها الأبرشيّات لهذا الغرض، يستفيد منه مهجّرون هُدمت قراهم ومنازلهم في أحداث عام 1983/ 1984، أو أُسر فقدت معيلها، أو أن تكون الأُسرة كثيرة العدد ومحرومة من مورد ماليّ. وهدف المشروع إلى تأمين 2,000 وحدة سكنيّة بكلفة 8.5 مليون دولار أميركيّ، لإيواء في كلٍّ منها أُسرة مؤلّفة من ستّة أشخاص على الأقلّ، وينفّذ المشروع على مراحل. وتضمّنت المرحلة الأولى إنشاء 200 مسكن، وحُدّدت أماكن لوضع البيوت الجاهزة عليها في بحر صاف، وبيت شباب، ودير شمرا، وعينطورة، وعجلتون، وغوسطا، ودلبتا، وغزير، وجبيل ومعاد. واحتوت البيوت الجاهزة على مطابخ وحمّامات وزوّدت بالكهرباء والماء، وتوافرت فيها الشروط الصحيّة. أمّا من ناحية المساحة، فبلغت 35 متراً مربعاً لأُسرة مؤلّفة من ستّة أشخاص، و50 متراً مربعاً لأُسرة مؤلّفة من عشرة أشخاص. وفي أيّار 1985، نُفّذ من المشروع 25 بيتاً[221]، فيما تمكّنت 14 أُسرة من تأمين أرض لإقامة منازلها عليها. وبلغت الكلف الاجماليّة للمشروع الأوّل أكثر من مليون دولار[222].

وعلى خطٍ موازٍ، عملت «كاريتاس» على تقديم قروض إلى أُسر مهجّرة بحدود أربعة آلاف دولار للأُسرة الواحدة، من أجل شراء شقّة أو استئجارها. وبُوشر بتطبيق

المشروع عام 1987، وشمل ثلاثة آلاف أُسرة، وبلغ مجموع التقديمات خلال عاميّ 1988 و1989 حوالى 190 ألف دولار أميركي[223] أمّا مشروع الترميم في مناطق الأطراف والقرى، فانصبّ على المنازل القديمة لتشجيع أهلها على البقاء فيها، وأُطلق عام 1987. وخلال حروب الجنرال عون، أسهمت «كاريتاس» في إصلاح 5,573 منزلاً أو شقّة بحوالى 1.5 مليون دولار[224] وبعد «حرب التحرير» عام 1989، رصدت مبلغ 22 مليون ليرة لبنانيّة لإعادة تأهيل المعاهد التربويّة[225].

– التنمية المهنيّة والريفيّة

شملت البرامج الإنمائيّة والمهنيّة تأهيلاً مهنيّاً ومشاريع إنماء وإصلاح أضرار تسبّبت بها الطبيعة. وبين عاميّ 1975 - 1977، قدمت «كاريتاس» مساعدات تنمية إلى بلدات القاع ودير القمر وعين ورقه وبرج حمّود بقيمة 270 ألف ليرة[226]. وبعد عام على ذلك التاريخ، شملت مساعداتها إعداداً مهنيّاً ودفع رسوم مدرسيّة ودعم المياتم والتنمية القرويّة، بكلفة 100 ألف ليرة لبنانيّة. وتضمّن هذا المشروع التدريب المهنيّ والتقنيّ للأيتام ومساعدة المعوّقين. وفي عام 1984/ 1985، كان هناك 257 يتيماً في عداد التدريب المهنيّ والتقنيّ[227].

وفي سياق البرنامج الإنمائيّ، سارت «كاريتاس» منذ عام 1985 في برنامج التأهيل الاقتصاديّ، لاسيما للحرفيّين والمهنيّين والزراعيّين الذين يريدون أن يبدأوا مشاريع خاصّة بهم. فكانت المساعدة على شكلِ قرض ماليّ حدّه الأقصى 20 ألف ليرة بفائدة سنويّة قدرها 4%، وأن يكون لطالب لقرض خُمس رأسمال المشروع وكفيل[228]. وفي عام 1989، قدّمت الجمعيّة مساعدات إلى 265 مشروعاً، منها 137 في المدن و128 في الريف، وأقرضت أصحاب المشاريع هذه أكثر من 143 مليون ليرة لبنانيّة.

ومنذ الثمانينات، أولت «كاريتاس» التنمية الريفيّة عناية ملحوظة، والهدف من ذلك تثبيت الناس في أرضهم وخلق مجالات عمل لهم. فأنشأت عدداً من المستوصفات والتعاونيّات الزراعيّة واشترت المعدّات الزراعيّة والتراكتورات والآلات المطلوبة للمزارعين، وشجعّتهم على تربية الدواجن. كما قامت بتوزيع البذار عليهم وإنشاء الطرق الزراعيّة وشقّ الأقنية[229]. وبلغت كلف برامج التنمية الريفيّة والتأهيل الاقتصاديّ والمهنيّ معاً في عام 1986/ 1987، أكثر من 26 مليون ليرة لبنانيّة، ارتفعت إلى نحو 137 مليوناً في عام 1988/ 1989[230].

- **تطوّر موازنات كاريتاس**

ما كان أحد يعتقد في عام 1975، أنّ «كاريتاس» سوف تضطلع بكلّ البرامج والمشروعات التي أخذت على عاتقها تنفيذها. ولولا الدعم الخارجيّ، وتفهّم «الخارج» لمشكلات لبنان وحاجاته، لما أمكن لها بإمكاناتها المحليّة الخاصّة أن تستجيب لحاجات منكوبي الحرب[231]. وقد أوردت «كاريتاس لبنان» في معظم تقاريرها السنويّة، لوائح بالمنظّمات والجمعيّات الدوليّة التي ساندتها طوال سنوات الحرب، وفي معظمها فروع «كاريتاس الدوليّة» في البلدان الأوروبيّة.

لقد تطوّرت ميزانيّة «كاريتاس لبنان» مرّة بين الأعوام 1978 و1986، ومرّة أخرى في السنوات التالية حتّى عام 1990. فبلغ إجمالي مصروفاتها على مختلف برامجها أكثر من 138 مليون ليرة لبنانيّة حتّى عام 1986[232]، أي حوالى 3.6 مليون دولار أميركيّ. ومع ارتفاع نسب التضخّم وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانيّة بشكلٍ حادٍ منذ عام 1986، تطوّرت موازنتها إلى 747 مليون ليرة في عام 1987 (= 1.8 مليون دولار)، وإلى 3.7 مليار ليرة في عام 1988 (= 9 مليون دولار)، وحوالى خمسة مليارات ليرة لبنانيّة عام 1989 (= 10 مليون دولار)، و9.3 مليار ليرة (= 13.2 مليون دولار) في عام 1990. وعلى العموم، بلغ مجموع الإنفاق بين عاميّ 1975 و1990 ما يزيد على 18 مليار ليرة لبنانيّة[233]. ويُلخّص الجدول (161)، أوجه الإنفاق في السنوات 1975 - 1984، 1985 و1990 والأموال المصروفة.

جدول (161) أنشطة كاريتاس ومصروفاتها خلال الحرب[234]
(بالليرة اللبنانيّة)

نوع المساعدة	المبالغ المصروفة بين عاميّ 1975 - 1984	1985	1990
مساعدات طارئة		16,694,813	2,438,222,928
اجتماعيّة	43,622,155	1,063,108	902,433,225
طبيّة	9,609,867	1,186,345	2,447,188,586
إنمائيّة	4,238,688	498,679	44,927,943
إعمار	14,897,494	10,337,021	1,652,601,000
أيتام	14,486,900	2,705,420	19,863,225
معوّقون (منذ 1981)	679,001	189,280	32,075,000
تأهيل مهنيّ (منذ 1981)	1,575,471	669,017	193,815,443
مسنّون (منذ 1983)	1,091,864	309,905	275,715,000
البرامج التربويّة		22,175,070	2,000,877,000
المجموع	90,201,440	55,828,658	10,007,719,350

- **جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ: الدفاع الذاتيّ للمنطقة الغربيّة**

تأسّس «جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ» في 5 أيلول 1975 بقيادة فؤاد رستم من قبل خمس منظّمات أو جمعيّات: «اتّحاد الشبيبة الإسلاميّة»، و«الجبهة الموحّدة لرأس بيروت»، و«منظّمة الكشّاف المسلم»، و«منظّمة كشّافة الجرّاح»، و«الحركة الاجتماعيّة في بيروت»، وظلّ يعمل حتّى عام 1978 من دون دعم الحكومة اللبنانيّة، حتّى جرى الاعتراف به كجزء تابع للمركزالرئيسيّ للدفاع المدنيّ. فوضع «جهاز المتطوّعين» ما بين 150 و200 عنصر من عناصره في تصرّف «مديريّة الدفاع المدنيّ»، وتقرّر أن يُشرف عليهم قسم التدريب في «مديريّة الدفاع المدنيّ»، وأن يتمّ توزيعهم بالتنسيق مع فؤاد رستم. وسمح القرار لعناصر المتطوّعين بوضع شارات «الدفاع المدنيّ» لتمييزهم كمتطوّعين[235].

- **الهيكليّة والمكوّنات**

اعترفت الحكومة اللبنانيّة في عام 1983 بمركز «جهاز المتطوّعين» في الطريق الجديدة مركزاً رئيسيّاً للعناصر القياديّة، وسمحت له بإنشاء مراكز أخرى تابعة له في رأس بيروت والمصيطبة والحرج والأشرفيّة، وألحقت به موظّفين وإداريّين وعناصر فنيّة من «مديريّة الدفاع المدنيّ». كما سمحت بأن يُستعان عند الضرورة بعناصر وآليّات من المديريّة المركزيّة ومراكز «الدفاع المدنيّ» وفروعه[236]. وفي 19 آذار 1984، عقد «جهاز المتطوّعين» اتّفاقاً بين المؤسّسات المنضمّة إليه حول التنسيق والعمل معاً[237]. وكبادرة تعاون وتنسيق، افتتح «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» مستوصفاً مركزيّاً للمنتسبين إلى «جهاز المتطوّعين» لتأمين العناية الطبيّة لهؤلاء في الحالات الطارئة والعاديّة[238].

يُبين الجدول (162) الجمعيّات والهيئات والمؤسّسات المنضمّة إلى «جهاز

المتطوّعين»، وكيف أنّ أنشطتها ومراكزها كانت تُغطّي بيروت الغربيّة وأجزاء من الضاحية الجنوبيّة. فبلغ عددها عام 1984 (18) مركزاً. أمّا مجلس الإدارة، فرأسه فؤاد رستم، وإلى جانبه رؤساء ثمانية من الجمعيّات العاملة مع «الجهاز»، ولجنة تنفيذيّة قوامها 14 عضواً[239]. وحتّى ذلك التاريخ، وُجد في بيروت الغربيّة 75 جهازاً للدفاع المدنيّ، ضمّ أجهزة دفاع مدنيّ تابعة لجمعيّات إنسانيّة واجتماعيّة وخيريّة حائزة على ترخيص[240].

جدول (162) الجمعيّات والهيئات والمؤسّسات اللبنانيّة المنضمّة إلى جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ[241]

الجمعيّة/ الهيئة/ المؤسّسة	عدد المراكز	توزيعها الجغرافيّ
جمعيّة كشّافة المقاصد الإسلاميّة	3	الحرج، الملعب البلديّ، المصيطبة
جمعيّة الجبهة الموحّدة لرأس بيروت	2	رأس بيروت، نادي متخرّجي الجامعة الأميركيّة
هيئة الإسعاف الشعبيّ	3	برج أبي حيدر، الزيدانيّة، بئر العبد
جمعيّة الكشّاف العربيّ	2	شارع حمد، الزيدانيّة
كشّافة التربية الوطنيّة	1	ثانوية الظريف
جمعيّة الكشّاف الشرقيّ	1	رأس النبع شارع محمّد الحوت
جمعيّة الكشّاف المسلم	2	كورنيش المزرعة، جامعة بيروت العربية
جمعيّة اتّحاد الشبيبة الإسلاميّة	3	الطريق الجديدة شارع الحوري وشارع حمد، الصنائع
مؤسّسة ومدرسة مار الياس الجديدة «الدفاع المدنيّ الأرثوذكسيّ»	1	مار إلياس

– أنشطة جهاز المتطوّعين الميدانيّة

خلال «حرب السنتين»، قام «جهاز المتطوّعين» بالاحتياطات الواجبة لاستمرار الحياة الطبيعيّة في المناطق، ومنها الدعوة إلى إقامة الجدران الرمليّة أمام مداخل الأفران والمقاهي والمتاجر والمعامل والمدارس والمؤسّسات ومخارجها. كما أولى مسألة تأمين الملاجئ أهمّية، بعدما تبيّن له أنّ معظمها يُستعمل كمعامل أو مخازن أو معامل نجارة أو مستودعات لمواد بتروليّة أو غازيّة أو كيمائيّة، ما يمنع المواطنين من استخدامها عند حدوث الخطر، أو تُشكّل خطراً على السلامة العامّة. كما تبيّن عدم وجود ملاجئ تتمتّع بمواصفات السلامة العامّة من ناحية المنافذ والتهوئة والإنارة

والمداخل والمخارج، فضلاً عن وجود الحشرات والزواحف والقوارض. فعمل على إخلاء الملاجئ من محتوياتها وتجهيزها لاستعمال المواطنين في الحالات الطارئة[242].

وبناء على تعليمات من قيادة الجيش اللبنانيّ، قام «جهاز المتطوّعين» عام 1976 بنقل مهجّري المسلخ والكرنتينا وحيّ شرشبوك من المناطق الخطرة إلى الأماكن الآمنة ومساعدتهم، ومنها الشاليهات في المسابح في منطقة الجناح، حيث جرى تنظيم إقامتهم وتأمين جميع الخدمات الاجتماعيّة والرعاية الصحيّة والطبيّة والمواد الغذائيّة والتدفئة لهم. وجرى تخصيص 50 متطوّعاً للإشراف على هذه المراكز وسيّارات إسعاف[243]. كما قام «جهاز المتطوّعين» بمساعدة القسم الأكبر من مهجّري مخيّم تلّ الزعتر وجسر الباشا، وتحضير مستشفى ميدانيّ في «جامعة بيروت العربيّة» لاستقبالهم ورعاية المرضى والمصابين منهم. وجرى نقلهم إلى أماكن في عمق بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة. إلى جانب ذلك، قام «الجهاز» بتوزيع الأدوية على المستشفيات والمستوصفات.

أثناء الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978، حصل تطوّر نوعي في «جهاز المتطوّعين»، فارتفع عدد عناصره إلى 400 عنصر ما بين قائد ومسعف وإطفائيّ ومهندس وإداريّ. ووصل عدد مراكزه إلى 12 مركزاً مجهّزاً بالسيّارات والآليّات والمعدّات والتجهيزات العائدة لأعمال الإسعاف والإنقاذ والإغاثة ونقل الجرحى والمصابين، وذلك بعد أن تمّ تقسيم مدينة بيروت جغرافيّاً إلى 60 منطقة، وتوزيع المراكز على هذا الأساس. كما تمّ إنشاء غرفة عمليّات في المقرّ الرئيسيّ في الطريق الجديدة، تربط بين جميع المراكز الاثني عشر. وقام «الجهاز» بإعداد مخيّم «الغولف كلوب» في الأوزاعي، وأسهم بإعداد مخيّمي «الملعب البلديّ» في بيروت ومخيّم نهر الأولي في صيدا لاستقبال المهجّرين من الجنوب بفعل العدوان، وجرى تأمين عناصر متطوّعة مع سيّارات الإسعاف لتأمين أعمال الإغاثة ليلاً ونهاراً[244].

أثناء الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982، ازدادت التبعات على «جهاز المتطوّعين»، نظراً إلى عنف العدوان ووحشيّته. فاتسعت المساحة الجغرافيّة لعمل المتطوّعين على أجزاء كثيرة من بيروت إلى جنوب لبنان، وقام هؤلاء بنقل الجرحى والمصابين إلى المستشفيات، وإلى المستشفيات الميدانيّة التي أقيمت في «الجامعة الأميركيّة» و«جامعة بيروت العربيّة» و«كلّية بيروت الجامعيّة». وعملوا على نقل الجثث

ودفنها وإطفاء الحرائق ورفع الأنقاض وإنقاذ السكّان العالقين تحت ركام الأبنية المهدّمة، وتفكيك العبوات الناسفة والقنابل غير المنفجرة. وقاموا كذلك، بحملات تبرّع بالدم وتزويد المستشفيات به. وعندما ضرب الإسرائيليّون الحصار على بيروت الغربيّة، أظهر المتطوّعون شجاعة نادرة بالعمل تحت القصف ليلاً نهاراً، وقاموا بتزويد السكّان بمياه الشرب. وكانوا أوّل من دخل إلى مخيّمي صبرا وشاتيلا في أيلول 1982 لرفع جثث المجزرة الإسرائيليّة - الكتائبيّة بين المدنيّين اللبنانيّين والفلسطينيّين، ودفنها.

وبعد الاجتياح، جرت إعادة تنظيم «جهاز المتطوّعين» وتزويده بمعدّات وتجهيزات إضافيّة، وأصبح موضع تقدير من السلطات اللبنانيّة. وبرز دوره في أحداث عاميّ 1984 و1985، عندما تردّى الوضع الأمنيّ في التاريخ الأوّل في بيروت نتيجة «انتفاضة 6 شباط»، فأناطت السلطات بفؤاد رستم اتّخاذ التدابير الضروريّة اللازمة لتنفيذ عمليّات السلامة العامّة في العاصمة وضاحيتها الجنوبيّة في ضوء مستجدّات الأوضاع الأمنيّة، وطُلب إليه التنسيق مع جميع القوى المعنيّة[245]. وبعد اندلاع «حرب المخيّمات»: بين «حركة أمل» والفلسطينيّين عام 1985، تولّى «جهاز المتطوّعين» مهام توفير الخدمات العامّة والفوريّة على صعيد الدفاع المدنيّ في بيروت وضاحيتها الجنوبيّة والمخيّمات الفلسطينيّة ومحيطها. وتضمّنت العمليّات الإنقاذ ورفع الأنقاض والجثث ودفنها[246].

وعلى الرغم من الطابع الإنسانيّ والوطنيّ للدفاع المدنيّ، فقد تعرّض المتطوّعون كغيرهم من متطوّعي الدفاع المدنيّ، أثناء قيامهم بواجبهم الإنسانيّ للمضايقات من قبل بعض المسلّحين، وفي بعض الأحيان إلى إطلاق النار لإعاقة نقل الجرحى والمصابين، أو منع وصولهم إلى مكان الحادث بهدف سرقة المصابين، وبخاصّةً الأموات منهم وفاقدي الوعي، ممّا كان يؤدّي إلى حصول إشكالات كثيرة.

يُلخّص الجدول (163) الخارطة الجغرافيّة لعمل «جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ» عشيّة انتهاء حرب لبنان، فبلغ عدد مراكزه 20 مركزاً، شملت غرفة عمليّات قوى الأمن الداخليّ لتسريع التنسيق. ويُظهر الجدول (164) عدد عناصر «الجهاز» وفق الجمعيّات المنخرطة فيه. أمّا الجدول (165)، فيلخّص العمليّات التي قامت بها عناصر «جهاز المتطوّعين» وأنواعها في بيروت والضاحية الجنوبيّة خلال عام 1985، وقد بلغ عددها 5,477 عمليّة.

جدول (163) مراكز جمعيّات جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ[247]

الطريق الجديدة	وطى المصيطبة / برج أبي حيدر	الزيدانيّة/ فردان/ رمل الظريف	رأس بيروت/ عين المريسة/ وادي أبو جميل
جهاز المتطوّعين: ش الحوري (غرفة العمليّات)	الدفاع الأرثوذكسيّ/ وطى المصيطبة	الإسعاف الشعبيّ/ ش دار الفتوى	الجبهة الموحّدة لرأس بيروت/ شارع عبد العزيز
اتحاد الشبيبة الإسلاميّة/ ش الحوري	مؤسّسة عامل/ ش داوود أبو شقرا	الدفاع المقاصديّ/ ش القصار	الإسعاف الشعبيّ/ ش الحمراء
شبيبة الهدى/ ش الرفاعي	الدفاع المقاصديّ/ شارع أبي بكر الصديق	الدفاع المدنيّ/ المركز الإقليميّ	المجلس الإسلامي الشيعيّ الأعلى/ عين المريسة
شبيبة الهدى/ ش بيروت العربية	الإسعاف الشعبيّ/ ش برج أبي حيدر	إطفائيّة بيروت/ الملعب البلديّ	مؤسّسة عامل/ ستاركو
شبيبة الهدى/ ش الفاكهاني		إطفائية الباشورة	
الدفاع المقاصديّ/ طلعة مستشفى المقاصد		عمليّات قوى الأمن الداخليّ	

ش = شارع

جدول (164) عدد العاملين في جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ[248]

الجمعيّة	عدد العناصر
جمعيّة اتحاد الشبيبة الإسلاميّة	100
جمعيّة الإسعاف الشعبيّ	100
جمعيّة شبيبة الهدى	100
جمعيّة كشّافة المقاصد	91
جمعيّة الجبهة الموحّدة لرأس بيروت	45
المجلس الإسلامي الشيعيّ الأعلى	45
الدفاع المدنيّ الأرثوذكسيّ (جاك تامر)	30
جمعيّة «مؤسّسة عامل»	35
رابطة أبناء رأس بيروت	48
الجمعيّة الإسلاميّة الطبيّة الاجتماعيّة	60
جمعيّة كشّافة الرسالة	60
الدفاع المدنيّ (مرشد)	60
مجموع العناصر	774

جدول (165) عدد عمليّات جهاز المتطوّعين وأنواعها عام 1985[249]

نوع العمليّة	العدد
نقل مصابين من مسرح العمليّات إلى المستشفيات	1,274
عمليّات إطفاء سيّارات ومخازن ومنازل	117
نقل جثث وأشلاء	74
دفن جثث وأشلاء غير معروفة	22
نقل مصابين بحوادث فجائيّة (منها حالات ولادة)	196
تأمين وحدات دم	64
مسعفون ومسعفات يساعدون الأطبّاء في غرف الطوارئ	425
إجراء إسعافات أوليّة في مراكز الدفاع المدنيّ	2,540
تعطيل قذائف لم تنفجر	76
عمليّات إنقاذ، هدم بناء مصدّع، تدعيم أساس مبنى	152
تجميع المصابين في مستشفى البربير وتوزيعهم على المستشفيات	537
تنظيم حملات التبرّع بالدم (15 حملة) وتسليم الوحدات إلى المستشفيات	200 وحدة

وتقديراً لدوره في أعمال الدفاع المدنيّ، أمر سليم الحصّ، رئيس الوزراء، بصفته وزيراً للصحّة بالوكالة، المستشفيات الخاصّة المتعاقدة معها الوزارة، استقبال المصابين من عناصر «جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ» لدى إصابتهم خلال قيامهم بمهام الإنقاذ والإطفاء والإسعاف، ونقل الجرحى والمصابين إلى مراكز الاستشفاء على نفقة الوزارة[250].

– الدفاع المدنيّ المقاصديّ: في ساحة الشرف

تأسّس جهاز «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» في تشرين الأوّل عام 1981. وجرى تنظيمه تنظيماً كشفيّاً شبه عسكريّ، وخضع لإشراف هيئة إداريّة برئاسة رئيس «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة» تمام سلام[251]. وعلى الصعيد العملانيّ، انقسم الجهاز إلى سبعة أقسام تُعنى بالإشراف على العمليّات والمراقبة والإنقاذ والإطفاء والإسعاف والإغاثة والتدخّل السريع[252].

تشكّلت أوّل قيادة للدفاع المدنيّ المقاصديّ في 4 تشرين الأوّل 1981، من وفيق حطب رئيساً، وخمسة أعضاء لأقسام الإنقاذ والإسعاف والإطفاء والإغاثة والمراقبة.

وفي عام التأسيس الأوّل، صدر «النظام الداخلي للدفاع المدنيّ المقاصديّ، و«نظام تدابير الاستنفار في صفوف الدفاع المدنيّ المقاصديّ».

– تطوّر الدفاع المدنيّ المقاصديّ

بين الأعوام 1981 و1990، تطوّر «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» أعداداً وتجهيزاً. ويُبيّن الجدول (166) نمو المراكز الرئيسيّة والفرعيّة في المناطق، فيما يلخّص الجدول (167) نمو عدد المتطوّعين من 50 متطوّعاً في عام 1981 إلى 250 متطوّعاً في عام 1990. ويُبيّن كذلك، تراجع عددهم بين عاميّ 1985 و1989، بسبب الأزمة الداخليّة التي عصفت بهذا الجهاز. وفي عام 1990، ارتفع عدد المتطوّعين والمتطوّعات مجدّداً، بسبب الحروب في المنطقة الشرقيّة. أمّا الجدول (168)، فيشير إلى عمليّات الإطفاء والإنقاذ في الفترة نفسها، ويلاحظ غياب الأنشطة بين عاميّ 1985 و1989 للسبب الذي ذكرناه. وفي الجدول (169) يظهر بوضوح أنّ أعلى حالات نقل المصابين والمرضى والجثث كان خلال عاميّ 1981 و1982، وهذا يعود إلى أنّ عام 1981 شهد اعتداءات إسرائيليّة جويّة على بيروت الغربيّة، فيما شهد التاريخ الأخير الغزو الإسرائيليّ للبنان. وفي السنوات التالية 1983، 1984 و1990، تراجع عدد الحالات التي تعاطى معها الدفاع المدنيّ المقاصديّ إلى ما بين 800 و450 حالة.

جدول (166) مراكز الدفاع المدنيّ المقاصديّ الرئيسيّة والفرعيّة في بيروت الغربيّة[253]

المراكز الرئيسيّة	العدد	المراكز الفرعيّة والإغاثة	العدد
الحرج	1	الطريق الجديدة	3
فردان	1	الحرج (الشهداء)	1
المصيطبة	1	برج أبي حيدر	2
الطريق الجديدة	1	المصيطبة	2
قصقص	1	الزيدانيّة	2
الملعب البلديّ	1	عائشة بكار	1
		الظريف	2
		رأس بيروت	4
		رأس النبع	3

جدول (167) تطوّر أعداد المتطوّعين في الدفاع المدنيّ المقاصديّ بين عاميّ 1981 – 1990[254]

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1981	50		
1982	200	150	350
1983	450	175	625
1984	1,800	300	؟؟؟
1985	150	50	200
1986	150	50	200
1987	150	50	200
1988	150	50	200
1989	150	50	200
1990	150	100	350

جدول (168) عمليّات الإطفاء والإنقاذ للدفاع المدنيّ المقاصديّ بين عاميّ 1981 – 1990[255]

السنة	عدد العمليّات
82 /1981	650
84 /1983	400
1989 - 1985	----
1990	120

جدول (169) عمليّات الدفاع المدنيّ المقاصديّ لنقل المصابين والمرضى والجثث بين عاميّ 1981 – 1990[256]

السنة	عدد الحالات	السنة	عدد الحالات
1981	1,150	1982	1,200
1983	800	1984	900
1989 - 1985	----	1990	450

– الدفاع المدنيّ المقاصديّ والاجتياح الإسرائيليّ عام 1982

أسوة بكلّ مؤسّسات الدفاع المدنيّ، نشط «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» أثناء العدوان الإسرائيليّ على لبنان منذ السادس من حزيران 1982. وكانت أولى عمليّات الإنقاذ والإسعاف ورفع الأنقاض التي قام بها في موقع «المدينة الرياضيّة» و«جامعة بيروت العربيّة» والطريق الجديدة والفاكهاني وشارع حمد، حيث أُصيب له عناصر بجروح، فضلاً عن تضرّر بعض سيّارات الإسعاف. وما لبث العدو الإسرائيليّ أن وسّع في الأيّام التالية مساحة اعتداءاته لتشمل كلّ أحياء بيروت الغربيّة. وبدءاً من يوم الثلاثاء 8 حزيران، بدأت «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة» بفتح مراكز إغاثة للطوارئ في ثانويّاتها المنتشرة في بيروت الغربيّة. وشارك «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» في عمليّات الإنقاذ في اليوم المجنون الإثنين 21 حزيران 1982، حين قام الإسرائيليّون بقصف بيروت من البرّ والجوّ والبحر، ما أدّى إلى وقوع العديد من الضحايا وتدمير كبير في الممتلكات. وفي 18 تموز 1982، أوجزت قيادة الدفاع المدنيّ المقاصديّ العمليّات التي قامت فيها منذ بدء العدوان على لبنان، وفق الجدول (170).

جدول (170) عمليّات الدفاع المدنيّ المقاصديّ خلال الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982[257]

27 عمليّة إطفاء حريق
16 عمليّة إنقاذ من تحت الأنقاض والطوابق العليا
89 عمليّة إسعاف ونقل جرحى
نقل 56 جثّة من مستشفى المقاصد ومستشفى البربير إلى مدافن الباشورة والشهداء
نقل 15 متوفياً من منازلهم إلى المدافن بناء على طلب ذويهم
إنشاء خمسة مراكز للإغاثة والعناية بما يقرب من 3 آلاف مهجّر
تجهيز فرق للطوارئ والتدخّل السريع في سائر أحياء بيروت مؤلّفة من 15 سيّارة إسعاف وإنقاذ وسيّارة إطفاء
دخول الدفاع المدنيّ المقاصديّ مع البعثة الطبيّة المقاصديّة إلى مدينة صيدا
توزيع الوحدات الغذائيّة التي قدّمتها «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» و«الهيئة العليا للإغاثة» وتعاونيّة جمعيّة المقاصد على المهجّرين والأسر المحتاجة

ونتيجة للقصف الإسرائيليّ المدمّر الذي تعرّضت له بيروت الغربيّة يوم الأحد في

الأوّل من آب وإثر سقوط 165 شهيداً و400 جريحاً، تحرّك «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» لإطفاء الحرائق التي اندلعت في برج أبي حيدر وأبي شهلا ورأس النبع وفردان وشارع بربور والمصيطبة. وبعد وقف إطلاق النار في 12 آب، قام الجهاز بين 13 آب و14 أيلول برفع الجثث ونقلها، ورفع الأنقاض، وإزالة النفايات والحواجز الترابيّة في السوديكو ومنطقة الحرج. لكنّ إغتيال الرئيس المُنتخَب بشير الجميّل في 14 أيلول، وقيام ميليشيا «حزب الكتائب» بمجزرتي صبرا وشاتيلا بتحريض إسرائيليّ، جعل «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» ينشط ما بين 18 أيلول و2 تشرين الأوّل في انتشال الجثث ورفع الأنقاض. وقام أيضاً برفع الأنقاض من مدارس المقاصد التي تعرّضت للقصف الإسرائيليّ تمهيداً لبدء العام الدراسيّ 82/ 83[258].

وفي ما يتعلّق بأهمّ أعمال الإنقاذ التي شارك فيها الدفاع المدنيّ المقاصديّ تحت القصف المدمّر والعبوات الناسفة، فهي:[259]

- تفجير السفارة العراقيّة في الرملة البيضاء (15/ 12/ 1981).
- العبوة الناسفة في سوق الروشة المؤقّت (23/ 2/ 1982)
- تفجير مقرّ السفارة الفرنسيّة في محلّة طلعة جنبلاط (24/ 5/ 1982)
- إخلاء ضحايا مجازر مخيّمي صبرا وشاتيلا (14 أيلول - 2 تشرين الأوّل 1982)
- تفجير مقرّ السفارة الأميركيّة في عين المريسة (18/ 4/ 1983)
- تفجير مقرّ المارينز - طريق المطار (23/ 10/ 1983)
- تفجير مقرّ المظليّين الفرنسيّين - بئر حسن (23/ 10/ 1983)
- التفجير في منطقة بئر العبد (8/ 3/ 1985)
- الاضطلاع بأعمال الإغاثة والدفاع المدنيّ خلال حربي التحرير والإلغاء في المناطق الشرقيّة وانعكاساتها على المناطق الغربيّة عاميّ 1989 و1990.

إضافة إلى ذلك، نشط «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» في إقامة الندوات وتوعية المواطنين في مجالات الوقاية من الإيدز ومن الزلازل والحرائق المنزليّة، ووضع إرشادات في كيفيّة معالجة النفايات المنزليّة. كما أقام دورات إسعافات أوّليّة ودورات دفاع مدنيّ لشباب مناطق رأس النبع وحرج بيروت والزيدانيّة والظريف وعائشة بكّار.

وشملت هذه الدورات طلبة من «الجامعة الأميركيّة في بيروت»، و«كلّية بيروت الجامعيّة»، وطلاباً من «جامعة بيروت العربيّة» و«الجامعة اللبنانيّة». كذلك، أقام دورات تدريبيّة للمتطوّعين (800 متطوّع) و150 للعموم، ومخيّمات للشباب عددها عشرون، إضافة إلى عشرة مؤتمرات سنويّة[260].

– الحركة الإنمائيّة: ترجمة الأقوال أفعالاً

«الحركة الإنمائيّة» هي حركة اجتماعيّة بدأت عملها في عام 1975، عقب لقاءات بين مثقّفين وطلاب لبنانيّين وناشطين اجتماعيّين ومواطنين عاديّين، تولّى رئاستها الدكتور عزيز قليلات، فيما تشكّلت هيئتها التنفيذيّة من: صالح فرّوخ ونادر سراج ومحمد أمين فرشوخ وفضل الله سراج ورضوان طعمة ومحسن نعماني ووفيق شحادة وآخرين. وفي عام 1978، بلغ عدد أعضائها 200 شاب وشابة وطالب جامعيّ. حصرت الحركة نشاطها بداية في الطريق الجديدة، ثمّ انتشرت بعد ذلك في أحياء بيروت وفي الضاحية الجنوبيّة (الغبيري).

يعود سبب تأسيس «الحركة الإنمائيّة» إلى وطأة الحرب على أهالي بيروت الغربيّة وتردّي الخدمات العامّة اليوميّة. أمّا غاياتها، فكانت العمل في الحقل الاجتماعيّ - الإنمائيّ، بما فيه الاقتصاديّ والصحّي والتربويّ والثقافيّ، وإيجاد الحلول للقضايا الاجتماعيّة بعيداً عن التعاطي الحزبيّ أو الطائفيّ[261]. ويومذاك، قال رئيسها: إنّ «الحركة الإنمائيّة» لا يهمّها السياسة ولا الدين، فهي حركة اجتماعيّة وإنسانيّة[262] وبعد أقلّ من عامين على تأسيسها، كتبت عنها مجلة «الأسبوع العربيّ» تقول: «**من الجمعيّات، التي وُلدت في خضمّ الحرب ووزّعت نشاطاتها في سائر الاتجاهات، الحركة الإنمائيّة التي عملت بصمت لتحطيم قالب الجمود الذي هيمن على مختلف مرافق الحياة اللبنانيّة. هذه الحركة التي لم تكن ملكاً لأصحابها أو لأبناء منطقة معيّنة، بل كانت لكلّ لبنان، تسعى للعطاء وليس للأخذ، وذلك ضمن إمكانات محدودة وطاقات بشريّة مرهفة**»[263]. وفي عام 1986، وصف شفيق منيمنة، أمين عام مجلس الوزراء الراحل، «الحركة الإنمائيّة» بأنّها «**تُعنى بإغاثة أيتام المسلمين والمنكوبين، وتوفّر لهم شتّى مجالات المساعدة الاجتماعيّة**»[264].

– الإطار العامّ لأنشطة الحركة الإنمائيّة

بعد مرور خمس سنوات على إنشائها، اختصر أمين سرّ الحركة نادر سراج أهدافها

وإنجازاتها على الشكلِ التالي: «**استقطاب الطاقات والكفاءات الشابة وتحريك قدراتها الذاتيّة، ومن ثمّ تأطيرها وتأهيلها للعمل من خلال اللجان والهيئات الشعبيّة، كي تُسهم في مساعدة الأفراد والجماعات على تجاوز الأزمة وعلى التكيّف مع مستجدّات الأوضاع اللبنانيّة**». واعتبر أنّ من أهم إنجازاتها هو توفير استمراريّة العمل في المرافق الحيويّة وقطاع الخدمات اليوميّة (نظافة، صحّة، تموين، محروقات إلخ..) وإغاثة المهجّرين (خدمات إسكانيّة وصحّية وتموينيّة)، وتنظيم حملات لمكافحة التدرّن الرئوي عند الأطفال، ودورات إسعاف، وإقامة مخيّمات للأطفال[265]. إضافة إلى ذلك، عملت الحركة على تنظيم دورات تدريبيّة متخصّصة لإعداد قادة اجتماعيّين، وفرق عمل متخصّصة للخدمات، وقامت بمسح اجتماعيّ ليكون بنكاً للمعلومات يختزن أسماء الأشخاص وفئات دمهم وعناوينهم لاستدعائهم عند الحاجة، كالتبرّع بالدم على سبيل المثال[266].

كذلك، قامت الحركة بمسح المدارس الرسميّة والخاصّة في بيروت الغربيّة والتعرّف إلى مشكلاتها ونقلها إلى وزارة التربية لحلّها[267]. ولم يقتصر دورها على المدارس وحدها، بل شمل الجامعات. ففي مطلع عام 1976، عقدت الحركة لقاءً مع الدكتور أهيف سنو، مندوب «جامعة القديس يوسف» من أجل تسجيل طلّاب المنطقة الغربيّة في تلك المؤسّسة. وتكلّلت الاتّصالات المستمرّة بين «الحركة» و«جامعة القديس يوسف» بإعلان الجامعة عن فتح مراكز لكلّية الحقوق والعلوم السياسيّة وكلّية الاقتصاد وإدارة الأعمال في بيروت الغربيّة وطرابلس[268].

كما تمكّنت «الحركة» من تحضير ندوات وحملات توعية وإرشاد عبر وسائل الإعلام، وتصوير أفلام عن أنشطتها في حقل الإغاثة ووضع برامج خاصّة إذاعيّة، إضافة إلى التقارير الصحفيّة عنها[269]. وانصبّت التغطيات الإعلاميّة على موضوعات الاحتياطات الأمنيّة في حالات القصف أو وقوع إصابات، أو في مجالات الصحّة والتموين والبيئة[270]. وقد شاركت الحركة في «أسبوع البيئة» مطلع كانون الأوّل 1979، حول البيئة والإنسان في لبنان، وتلوّث الشواطئ اللبنانيّة والهواء وتأثيره في الصحّة، فضلاً عن التربية البيئيّة والإعلام والتربية[271]. وفي منطقة الطريق الجديدة حيث معقلها، قدّمت «الحركة» سلسلة من العروض السينمائيّة والمحاضرات حول البيئة وتأثيرها في الصحّة[272].

ولترويج مبادئها قولاً وعملاً، شاركت الحركة «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة»

في إدارة دورة صيفيّة للأولاد في بعلشميه عام 1980، فأقامت أنشطة لا منهجيّة من الرسم إلى المطالعة وسماع الموسيقى أو عزفها وألعاباً تربويّة، فضلاً عن النزهات البيئيّة الإستكشافيّة في المنطقة. وشارك في المخيّم 170 طفلاً، واستمرّ لثلاثة أسابيع[273]. ولا يزال بيروتيّو الغربيّة يتذكرون النداءات والإرشادات التي كانت توجّهها إليهم «الحركة الإنمائيّة» عبر مكبّرات الصوت لتوعيتهم في قضايا الأمن الحياتيّ والخطف، ودعوتهم لعدم ترك أطفالهم يلهون في شوارع بيروت حرصاً على حياتهم[274]. هذا الاهتمام بالطفولة، شكّل حافزاً لدعوتها إلى الاشتراك في مهرجان للطفولة والناشئة، الذي أُقيم في مدينة نيس (Nice) الفرنسيّة في تشرين الأوّل 1980، وكشف وفد الحركة عن مفاعيل الحرب النفسيّة والتربويّة والصحيّة على الطفل اللبنانيّ. وبين 18 و22 تشرين الأوّل 1981، مثّلت «الحركة الإنمائيّة» لبنان مرّة أخرى في المهرجان الدوليّ الثاني للناشئة في المدينة نفسها[275].

وكما ذكرنا، عملت «الحركة الإنمائيّة» على إيجاد الحلول للمشكلات الحياتيّة التي أفرزتها الحرب، ولم تحاول أن تحتكر ساحة العمل لوحدها أو إدّعاء ذلك، بل عملت على تضافر كلّ جهود جمعيّات المجتمع المدنيّ لتحقيق الصمود والتنمية في ظلّ الحرب. وهذا ما جعلها مصدر ثقة، فاعتمدتها هيئات رسميّة وطنيّة ودوليّة لتوزيع مختلف المساعدات على السكّان. وعندما أرسلت دولة الإمارات العربيّة المتّحدة عام 1986 مساعدات غذائيّة وأدوية قدمها «الهلال الأحمر الإماراتيّ» إلى اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان، أناط عبد المولى الصلح، المدير الإقليميّ المعاون في «الأنروا» لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط، مهمّة توزيع المواد الغذائيّة بالحركة الإنمائيّة[276]. فنسّقت الحركة أعمالها وأنشطتها مع هيئات رسميّة ومدنيّة، وكانت عضواً فاعلاً في «هيئة تنسيق الجمعيّات الأهليّة»، التي ضمّت 21 جمعيّة. وفي شباط 1980، تمثّلت الحركة في هيئتها التنفيذيّة[277].

وفي عام 1978، خطت «الحركة الإنمائيّة» قدماً نحو عمل تنسيقيّ أشمل على الساحة البيروتيّة. فكانت وراء تأسيس «المكتب التنفيذيّ للجان الشعبيّة»، الذي ضمّ أيضاً منطقة صبرا. وجرى تقسيم المنطقة الغربيّة إلى سبعة مربّعات رئيسيّة هي: الطريق الجديدة، وكورنيش المزرعة، والبسطة، وفردان، وعائشة بكّار، والحمراء، ورأس بيروت، إضافة إلى الغبيري، وعُيّن مقرّر لكلّ منها ومندوبو اختصاص. فأحدث هذا التنسيق توثيقاً لعرى التعاون بين «الحركة الإنمائيّة» و«الصليب الأحمر اللبنانيّ»

و«الحركة الاجتماعيّة» (المطران غريغوار حدّاد)، ومركز التأهيل (د. هشام بارودي)، و«الهلال الأحمر الفلسطينيّ» (د. فتحي عرفات) وجمعية «أرض البشر» (ميشال غوتيه (Michael Gautier) – لوزان – سويسرا)[278].

وعلى خط موازٍ لسياستها الإنمائيّة، اتّخذت «الحركة الإنمائيّة» مواقف سياسيّة وطنيّة من الحرب اللبنانيّة ومن النظام اللبنانيّ نبعت من قناعات وطنيّة، كرفض العنف، وإعادة توحيد الجيش، وتعزيز الديمقراطيّة وحرّية الرأي، ووضع دستور ديمقراطيّ وقانون انتخابات جديدين، وصون هويّة لبنان العربيّة وثقافته، وتطوير مؤسّسات الدولة والإدارات العامّة، وتعزيز القطاع العامّ وتعبئة الموارد البشريّة بشكلٍ منتجٍ، وتعزيز الإنمائيّين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وتشجيع البحث العلميّ[279].

– إسهامات الحركة الإنمائيّة في حقل الخدمات والإغاثة

خلال عاميّ 1975 و1976، كان المواطنون في بيروت الغربيّة يشاهدون فرق المتطوّعين من «الحركة الإنمائيّة» تقوم بتنظيم السير في الشوارع بالتعاون مع «الكشّاف المسلم»، ورفع النفايات يوميّاً من مستوعبات خصّصت لذلك، ورشّ المبيدات لمنع الأوبئة، وذلك بالتعاون مع لجان الأحياء[280]. كما شاركت الحركة لاحقاً في حملة النظافة التي جرت في بيروت في آب عام 1980[281].

ومنذ الشهر الأوّل لاندلاع الحرب، أولت «الحركة الإنمائيّة» مسألة الإسعاف والإنقاذ اهتماماً ملحوظاً. فأقامت دورات إسعاف بلغ عددها حتّى حزيران عام 1978 (12) دورة متقدّمة و45 دورة إسعاف أوّلي[282]، وذلك بإشراف «المركز الصحيّ الاجتماعيّ» التابع للمؤسّسة الوطنيّة الخيريّة للمساعدات الاجتماعيّة[283]. إضافة إلى ذلك، عقدت اتفاقاً مع موزّع الغاز الوحيد في الغربيّة (شركة موصللي) ومع تنظيم «المرابطون» و«جيش لبنان العربيّ»، وممثّل عن وزارة الاقتصاد، حول آليّة توزيع قوارير الغاز في بيروت على المستهلك وأسعارها[284].

وعلى خطٍ موازٍ، أسهمت «الحركة» في حلّ مشكلة الرغيف عبر إقامة علاقة مباشرة مع الأفران والفعاليّات في المنطقة الغربيّة وضواحيها، وتأمين الطحين والخميرة والمازوت لها، وكمّيات القمح، فضلاً عن تنظيم عمليّة بيع الخبز. وبالاتفاق مع وزارة الاقتصاد، قامت بمراقبة بيع السكّر بالأسعار المحدّدة ووضع بيانات بأسماء الذين يتسلّمون هذه المادّة المدعومة وحصّة كل أُسرة منها وفق عدد أفرادها، فضلاً عن تأمين

المواد الأساسيّة للمستشفيات في المنطقة، وكلُّ ذلك من دون أن تتعامل الحركة بالمال[285]. إلى ذلك، وزّعت حليب الأطفال الذي قدّمه «الصليب الأحمر اللبنانيّ» في آب 1976[286]، وكذلك ألبسة ومواد غذائيّة على المحتاجين[287]، فضلاً عن مساعدات قدّمتها «دار الفتوى» على 1,400 أُسرة في منطقة الطريق الجديدة في عام 1978[288]، وتوزيع معونة شهر رمضان على 300 أُسرة من سكّان بيروت والضواحي مدرجة في لوائحها.

يُبيّن الجدول (171) البرنامج الطموح الذي قامت به «الحركة الإنمائيّة» بين عاميّ 1978 و1981 للمساعدات الطارئة لدعم الأُسر المهجّرة جرّاء الحرب للانتقال إلى مساكن جديدة، أو دفع نفقات جنازة أو الإسهام في شراء عربة خشبيّة لبيع الخضار لمواطن محتاج. كما أمّنت هبات ماليّة دائمة لأُسر فقدت معيلها حتّى تستقيم أمورها، وقامت بزيارات دوريّة لها، ونظّمت برامج تربويّة وترفيهيّة في المدارس وفي تجمّعات المهجّرين في الجناح وفي مخيّمات العطل الفصليّة[289]. كما أقامت مشروعين للتنمية المحليّة في بيروت والضاحية الجنوبيّة هدفا إلى رعاية الأُسر المعوزة والمتضرّرة بفعل الأحداث ومتابعتها اجتماعيّاً وصحّياً وتربويّاً[290].

جدول (171) تطوّر عدد الأُسر المستفيدة من برامج الحركة الإنمائيّة والأموال المصروفة (1978 - 1981)[291]

السنة	الأسر المستفيدة	الأموال المصروفة (000، 1 ليرة لبنانيّة)
1978	851	513
1979	1,122	691
1980	1,411	757
1981	2,221	1,087
المجموع	5,605	3,048

– الحركة الإنمائيّة والأمن الصحيّ

يُعتبر مستوصف الحركة في منطقة الروّاس في الطريق الجديدة باكورة أعمالها في المجال الصحيّ. تأسّس بالتعاون مع «الحركة الاجتماعيّة»، التي تجاوبت مع المشروع بشخص المطران غريغوار حدّاد. وكان المستوصف يستقبل حالات ليليّة، ومن ضمنها حالات ولادة، وقام بتنظيم دورات إسعاف أوّلي وتخريج حوالى 90 مسعفة

ومسعفاً[292]. كما قامت الحركة بحملة تلقيح ضدّ شلل الأطفال بالتعاون مع «المؤسّسة الوطنيّة الخيريّة للمساعدات الاجتماعيّة»، وذلك في 16 مركزاً تابعاً للجان الأحياء. وفي إطار حثّ المجتمع الأهليّ على الانتباه إلى الوضع الصحيّ، أعلنت الحركة أنّ كثافة السكّان وعدم اكتراث بعض المهجّرين بالنظافة، تسبّبا بتفشّي الأمراض كالجرب بنسبة 30% والكريب بنسبة 20%. ولمكافحة ذلك، تمّ تجهيز مستوصف الحركة في الروّاس بالمسعفات وكلّ المعدات الطبيّة والأدوية. وفي شهر أيّار 1976، أعلنت الحركة أنّ مستوصفها لقّح 1,200 طفلاً ضدّ الشلل[293]، وضدّ التيفوئيد وقدّم الطُّعم الثلاثيّ للأطفال المحتاجين. وللحفاظ على الصحّة العامّة، قامت الحركة بتزويد معمل ضبيّه للمياه بكمّيات من مادة الكلور لتطهير مياه الشرب وتعقيمها[294].

وتجدر الإشارة، إلى أنّ أهمّ نشاط صحيّ قامت به «الحركة الإنمائيّة»، ودلّ على وعي المسؤولين فيها الأمن الصحيّ، هو مكافحة التدرّن الرئويّ عند الأطفال. فبعد مرور بعض الوقت على اندلاع الحرب في لبنان، وفي ضوء الشلل المتزايد لوزارات الدولة الخدماتيّة، وبخاصّة في القطاع الصحيّ، بدأت «الحركة الإنمائيّة» تستشعر تفشّي حالات مرض السلّ في المدارس الرسميّة وفي أوساط المهجّرين. وفي رسالة للدكتور عزيز قليلات إلى «منظّمة الصحّة العالميّة» عام 1977 حول وجوب مكافحة هذا الوباء، لاحظ رئيس الحركة ازدياد حالات هذا المرض بين الأطفال. وعزا السبب إلى تراجع أنشطة المؤسّسات الصحيّة بسبب الحرب، وازدياد الاتّصال بين حَمَلَة الوباء والأصحّاء، وإقفال مركز بحنّس للأمراض الصدريّة، وعدم عرض المرضى أنفسهم على الأطبّاء بسبب الضائقة الماليّة، فضلاً عن الافتقار إلى مؤسّسات تقدّم الرعاية لهؤلاء المرضى[295]. وحذّر قليلات من تفشي السلّ بين الأطفال، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع فاتورة المرض بشريّاً والعلاج ماديّاً[296].

بناءً على ما سبق، قررت «الحركة الإنمائيّة» في صيف 1977 القيام بحملة لمكافحة مرض السلّ بالتعاون مع «منظّمة الصحّة العالميّة» ووزارة الصحّة اللبنانيّة، انطلاقاً من مناطق التجمّعات السكّانيّة في السان سيمون والسان ميشال والشيّاح وبرج البراجنة والطريق الجديدة والمصيطبة، التي تعيش ظروفاً اجتماعيّة قاسية[297]. وشمل التلقيح إجراء صور شعاعيّة وإعطاء لقاحات وأدوية مناسبة.

يلخّص الجدول (172) توزّع حملة «الحركة الإنمائيّة» على أربع مراحل ومناطق،

شملت الأولى: مهجّري المسلخ والكرنتينا والقرى الحدوديّة في منطقة المسابح؛ والثانية أهالي الضاحية الجنوبيّة (الشيّاح والغبيري) حيث وُجدت تجمّعات لأعداد كبيرة من المهجّرين؛ والمرحلة الثالثة، مناطق الطريق الجديدة ووطى المصيطبة والزيدانيّة؛ والمنطقة الرابعة، وهي صبرا والمصيطبة والباشورة.

جدول (172) إجمالي نتائج حملة مكافحة التدرّن الرئويّ للحركة الإنمائيّة[298]

المرحلة	المنطقة	الملقحون .P.P.D. B.C.G		النتيجة +	لم يقرأ (*)	النسبة المئويّة
الأولى	المسابح	1,507	799	43	665	5
الثانية	الضواحي	2,755	2,033	88	634	4.2
الثالثة	بيروت	1,240	1,027	46	167	4.3
الرابعة	بيروت	839	516	30	293	5.5
المجموع العام		6,341	4,375	207	1,759	4.6

(*) من الناحية الطبيّة، لا يمكن تحديد وجود مرض السلّ إلا بعد مرور يومين على إجراء الفحص. إلّا أنّ الكثيرين من الأطفال لم يراجعوا الطبيب لعرض أنفسهم مجدداً والتأكّد من وجود المرض في الفترة الزمنيّة المحدّدة.

وكما بيّن الجدول، كشفت نتائج الفحوصات عن 43 إصابة بمرض السلّ في منطقة المسابح. أمّا أعلى الإصابات، فكانت في ضاحية بيروت الجنوبيّة. إنّ نسبة 5% فقط من الملَقَّحين كانت مصابة بالسلّ. وهذه النسبة هي أقلّ ممّا كان متوقّعاً، ومع ذلك كانت النتائج غير مشجّعة، فضلاً عن عدم تجاوب الناس مع أهداف الحملة. ويشير تقرير قليلات إلى أنّ تعاون وزارة الصحّة اللبنانيّة مع الحملة كانت مخيّبة للآمال. فلم تستطع الوزارة بإمكاناتها الذاتيّة متابعة العمل في هذا الحقل[299].

وعلى خطٍ موازٍ مع أنشطتها في مستوصف الروّاس، جرى افتتاح مستوصف في السان ميشال، وآخر بعد فترة في السان سيمون. وعمل في المستوصف الأوّل 4 أطبّاء و12 مسعفاً ومسعفة، وأشرف عليه «الهلال الأحمر الفلسطينيّ». وفي الحالات الصعبة، كان يتمّ ارسال المرضى إلى المستشفيات. أمّا صيدليّة المستوصف، فكانت توزّع حوالى 200 دواءً يوميّاً على المرضى المحتاجين[300].

– إسهامات «الحركة الإنمائيّة» أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978

أدّى الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978 إلى موجة نزوح كثيفة من الجنوب في اتجاه بيروت وأطرافها، ما جعل هيئات اجتماعيّة عالميّة تضع بتصرّف «الحركة الإنمائيّة» وهيئات اجتماعيّة أخرى مساعدات عينيّة تمثّلت بكمّيات من الفرش والملابس الداخليّة وملابس الأطفال لتوزيعها على النازحين الجنوبيّين[301]. وأعلنت الحركة كذلك عن مشاركتها بالتنسيق مع «الهيئة العليا للإغاثة» والجمعيّات المعنيّة في إعداد مراكز للمهجّرين من الجنوب في مركزين، هما «الملعب البلديّ» في صيدا، و«الملعب البلديّ» في بيروت[302]، و«نادي الفروسيّة» في الأوزاعي. وبسبب حجم الكارثة، وبالتالي ما ترتّب عليها من أعباء في مجال الإغاثة، قامت الحركة بتجنيد 46 متطوّعاً ومتطوّعة للخدمات اليوميّة التي تلحظ النازحين، وشملت توزيع النازحين، والوقاية الصحيّة، والعلاج، وتحويل من يحتاج من النازحين إلى المستشفى، والنظافة الشخصيّة والعامّة، والصيانة، والتموين، والتجهيزات، والإرشاد الاجتماعيّ والإحصاء. وبنتيجة الإحصاء، تبيّن وجود 314 أسرة عدد أفرادها 2,021 نسمة، قدموا من 41 قرية وأربعة أقضية. أمّا عدد الخيم التي نُصبت في «الملعب البلديّ» في بيروت، فبلغ 109 خيمات. كما أولت الحركة الأطفال عناية ملحوظة عبر برامج ترفيهيّة لـ 300 منهم[303].

وبالإضافة إلى مخيّم «الملعب البلديّ»، أُقيمت مخيّمات في «الغولف كلوب» وصيدا والغازيّة، وتألّفت لجان طوارئ وجُمعت التبرّعات العينيّة، التي اقتصرت على الملابس والمواد الغذائيّة. وشاركت الحركة في توضيب المساعدات للنازحين في مديريّة الإحصاء ومركز سنّ الفيل (مركز السكّة) وثكنة هنري شهاب، وفي توزيع 11,300 وحدة غذائيّة على المهجّرين بين 17 آذار 1978 و13 نيسان 1978[304]. وشاركت كذلك في توزيع فرش وملابس داخليّة وملابس للأطفال في أحياء الطريق الجديدة والبطريركيّة والقنطاري والمصيطبة ورأس النبع وخندق الغميق والبسطة التحتا والغبيري والشيّاح وحارة حريك وبئر العبد، وشملت 3,648 أُسرة جنوبيّة خلال عام 1978[305]. وقام الدكتور قليلات بتقديم تسهيلات طبيّة لحالات ولادة وحالات طارئة وتأمينها في مستشفيي البربير والمقاصد. وأُعلن في نيسان، أنّ الحركة تلقّت أموالاً من منظّمات صديقة عالميّة استفادت منها 86 أُسرة[306].

ودعماً للنازحين، شاركت «الحركة» في «أسبوع دعم صمود الجنوب»، الذي نظّمه

«المجلس السياسيّ الإقليميّ لمدينة بيروت» برئاسة الدكتور أسامه فاخوري. وتضمّن المهرجان ندوات ومعرض صور وزيارة للنازحين[307].

– الحركة الإنمائيّة: من ذروة إسهاماتها إلى الانتشار في جمعيّات أخرى

مع انطلاق العمل في تنظيف مدينة بيروت بمبادرة من الشيخ رفيق الحريري عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، انتقل بعض «كوادر» الحركة للعمل في هذا المشروع الإنقاذيّ، الذي أعاد البسمة إلى وجه العاصمة. فشاركت «الحركة الإنمائيّة» في تحمّل مسؤوليّة إدارته وتنفيذه على الأرض بحكم الخبرات التي اكتسبتها خلال العمل في إطار الحركة الإنمائيّة.

وبين العامين 1984 - 1986، مارست الحركة أنشطة توجيهيّة وتربويّة مختلفة في نطاق العاصمة، بالتنسيق مع مختلف مؤسّسات المجتمع المدنيّ. وما لبثت أنشطتها أن توقّفت تدريجيّاً بحكم تحوّل ظروف العمل وتضاؤل فرص النشاط التطوّعي. فانصرَفت «كوادرها» للعمل في مؤسّسات تربويّة واجتماعيّة وإنمائيّة وإغاثيّة، لا تخرج عن إطار الأهداف الأساسيّة التي تركّزت حولها جهود فريق العمل، الذي تسنّت له الفرصة لخدمة مدينته وأهلها في المراحل الأولى لحرب لبنان، وانطلق لاحقاً لمتابعة العمل بأشكالٍ ووجوه متعدّدة.

– جمعيّة الجبهة الموحّدة لرأس بيروت: النُّخب في الشارع!

تأسّست الجبهة الموحّدة رسميّاً في 2 حزيران عام 1983، لكن أنشطتها العمليّة بدأت منذ عام 1975. وجاء إنشاؤها استجابة للأيام العصيبة التي مرّت على لبنان مطلع الحرب. فتنادى جمع من أهالي رأس بيروت ليكوّنوا هذه «الجبهة» ويأخذوا على عاتقهم رصّ الصفوف، وتوحيد الكلمة، وتقديم الخدمات الإنسانيّة والمساعدات الاجتماعيّة وإسعاف المحتاجين وتأمين الحماية المدنيّة للمواطنين، ورفع المستوى التعليميّ والثقافيّ، وتعزيز التعايش، والتغلّب على المشكلات اليوميّة التموينيّة، إلى النظافة فالصحّة والأمن والإعلام[308]. وحدّد نظام الجمعيّة الداخليّ الانتساب إليها، لكلّ شخص يسكن منطقة رأس بيروت أو يقيم فيها، أو يكون مسجلاً في نفوسها. وقد ترأس «الجبهة» الحاج عبد الرحمن عيتاني، وكان الدكتور نجيب أبو حيدر نائباً له، وضمّت لجاناً عدّة هدفها الخدمة العامّة. وكان مقرّها في مركز «جمعيّة متخرّجي الجامعة الأميركيّة في بيروت». أمّا جهاز الدفاع المدنيّ التابع للجبهة، فكان مقرّه في شارع عبد العزيز مقابل «محلّات فونتانا».

– أنشطة الجبهة خلال «حرب السنتين»

عندما بدأت «الجبهة» عملها عام 1975، لم تكن لديها رؤى واضحة حول المشكلات التي تنتظرها، ولا تقديرات لحاجات منطقة رأس بيروت. فجاء تأسيسها لمجابهة ذيول الأحداث عام 1975. فاتّخذت من «نادي متخرّجي الجامعة الأميركيّة في بيروت» مقرّاً لها، وضمّت خليطاً طوائفيّاً برجوازيّاً حصر أهدافه في المرحلة الأولى بتوطيد أواصر التعاون بين أهالي رأس بيروت للحفاظ على تعايشهم المشترك[309]، فكان رفع شأن المنطقة اجتماعيّاً وأمنياً وعمرانيّاً وثقافيّاً وجماليًا واقتصاديّاً وتقديم الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة للمواطنين هاجس أعضائها. لقد وصفت صحيفة (Nouvel Observateur) في 30 آب 1976 بدايات نشاط الجبهة في نادي المتخرجين على الشكل التالي: «**هذا المكان (نادي متخرّجي الجامعة الأميركيّة) تحوّل إلى مقرّ للجبهة الموحّدة لرأس بيروت التي انتظم فيها أهالي هذه الأحياء الذين كانوا يتميّزون بالأناقة، الكبار منشغلون بشؤون التموين، وهم يتولّون إعطاء الدروس في مدارس مؤقّتة افتُتحت كي لا يبقى الأولاد في الشوارع. كما يحاولون إعادة فتح آبار منسيّة للتعويض عن النقص في المياه. أمّا الأحداث من فتيات وفتيان ومن مسلمين ومسيحيّين، فيتولّون عمليّة إغاثة الجرحى، منهم متطوّعون وليس معهم أسلحة، ولكنهم يعتمرون طاسات من البلاستيك كما يفعل عمال البناء..**»[310].

انصبّ عمل «الجبهة» مطلع الحرب على تأمين الوضع الأمنيّ بعد أن كثر عدد التنظيمات والأحزاب في المنطقة، وكثرت السرقات والتعدّيات ومصادرة الشقق، واختلط المقاتل الرسميّ برجل الأمن، والمسلّح العاديّ بالسارق. ولمّا لم تكن «الجبهة» قوّة عسكريّة، فقد اضطرّت إلى اللجوء إلى القوى الفاعلة على الأرض. فعقدت اللجنة الأمنيّة التابعة لها اجتماعات تنسيق مع مكتب الارتباط للجيش اللبنانيّ و«الكفاح المسلّح الفلسطينيّ» من أجل تسيير دوريّات في رأس بيروت وشارع الحمراء للحفاظ على الأمن والسلامة العامّة، والتدخّل لمنع احتلال الشقق والمحال. ومع تأسيس «الأمن الشعبيّ» الذي أخذ على عاتقه تأمين الأمن الذاتيّ لسكّان المنطقة، ظهر نوع جديد من التنسيق قام على محورين أساسيّين هما: «الأمن الشعبيّ» و«أمن فتح» تحت إشراف ما سُمّي «المكتب السياسيّ المركزيّ». لكن تبيّن أنّ الأمور على الأرض كانت تتبدّل بسرعة، ما جعل اللجنة

الأمنيّة للجبهة تنسق مع الأحزاب والميليشيات اللبنانيّة والفلسطينيّة وتجري اتّصالات بوزير الداخليّة والقوى الأمنيّة. وفي مقدّمة القضايا التي طرحتها هي:

1 – مسألة المسلّحين من دون بزّات رسميّة.

2 – مسألة المسلّحين خارج مناطق العمل أو القتال.

3 – كثرة السلاح وبخاصّة في أيدي الاحداث من الشباب.

4 – استعمال السلاح لمنافسة المواطنين على الأمور المعيشيّة.

5 – التجوّل بالسلاح الثقيل في الأماكن السكنيّة.

6 – استعمال السلاح لفرض «الخوّة».

7 – إطلاق الرصاص لفتح طريق السير بدلاً من استعمال «الزمّور».

8 – إطلاق الرصاص في مناسبات مختلفة[311].

9 – احتلال الشقق وسرقة السيّارات والمحال التجاريّة والمستودعات وخطف المواطنين اللبنانيّين والأجانب.

وبالإضافة إلى ذلك، تابعت اللجنة الأمنيّة مع «الأمن الشعبيّ» و«الإدارة المحليّة» مشكلات سرقة السيّارات والمحال التّجارية والمستودعات، فضلاً عن المشكلة المستعصية وهي احتلال الشقق المفروشة وخطف المواطنين أو حجز حرّيتهم[312]. وفي عام 1978، حصلت اللجنة الأمنيّة على وعود من «قوات الردع العربيّة» بمساندتها في حملتها الأمنيّة.، فطرأ تحسّن كبير في المنطقة[313].

وعلى صعيد سيرورة الحياة اليوميّة، عملت الجبهة على إنشاء مدرستين صيفيّتين مجانيّتين في «مدرسة رأس بيروت» و«الثانويّة الإنجيليّة الفرنسيّة»، استوعبتا 530 تلميذاً. كما أسّست جهازاً للدفاع المدنيّ، وأسهمت في أعمال تنظيف الشوارع وجمع النفايات ورشّ المبيدات. وقامت بحملة توعية بين السكّان للحفاظ على الصحّة العامّة، وأمّنت المواد الغذائيّة الضروريّة كالطحين والسكّر والأرزّ. أمّا الغاز، فوزّعته بوساطة «بونات» بالتنسيق مع «جيش لبنان العربيّ»، لكنّه لم يستمرّ طويلاً.

وأوّل عمل قامت به الجبهة هو تسلّمها أفران رأس بيروت البالغ عددها 15 فرناً، آخذة على عاتقها تأمين الطحين لها. أمّا توزيع الطحين، فكان مبنيّاً على أساس كثافة السكّان وبموجب «بونات»، واستطاعت «الجبهة» بذلك أن تحدّ من الأزمة[314].

وعندما حصلت أزمة سكّر وارتفع سعره، قامت اللجنة بالحصول عليه مباشرة من الوزارة ووزّعته على المواطنين[315]. وساعدت كذلك المواطنين في تأمين مصادر المياه من بعض الآبار، ومدّت الطاقة الكهربائيّة إلى معظم الأفران والآبار في رأس بيروت. كما أجرت المعاينات الطبيّة والتلقيح ضدّ بعض الأمراض السارية في مستوصف رأس بيروت. وكان لها دور بارز في استمرار عمل «مستشفى الجامعة الأميركيّة» في أحلك أيّامه. وأخذت على عاتقها جمع التبرعات من أهالي المنطقة وتوزيعها على 400 أُسرة كانت تعاني ضيقاً. وتولّت إحصاء الأُسر المحتاجة، ووزعت عليها، وعددها 1,800 أُسرة، مساعدات تلقّتها من مصلحة الإنعاش الاجتماعيّ في وزارة الشؤون الاجتماعيّة[316]. ويلخّص الجدول (173) الحصّة الغذائيّة الموزّعة أسبوعيّاً على أساس عدد أفراد الأُسرة.

جدول (173) توزيع الوحدات الغذائيّة من قبل الجبهة الموحّدة وكميّتها وفق حجم الأُسرة[317]

أُسر مؤلّفة من خمسة أشخاص وما دون		أُسر مؤلّفة من ستّة أشخاص وما فوق	
النوع	كيلوغرام	النوع	كيلوغرام
طحين	4	طحين	7
عدس	1	عدس	2
جبنة	3 علب	جبنة	6 علب
لحمة	3 علب	لحمة	6 علب
حليب مجفّف	1 علبة كبيرة	حليب مجفّف	1 علبة كبيرة

وبالنسبة إلى برنامج الصحّة، فانحصر في تشغيل «مستوصف رأس بيروت» في محلّة أبو طالب، نظراً إلى تغيّب المسؤولين عنه. فقامت اللجنة الصحيّة بحملات تلقيح خاصّة بالأطفال متعاونة مع أطبّاء المنطقة، وتمّ تلقيح أربعة آلاف طفل. وتبنّت اللجنة المذكورة إنشاء الدفاع المدنيّ وتدريب فريقه، وأسهمت بشكلٍ فعّال في الحملة لمكافحة تلوّث المياه، وترسيخ مفهوم النظافة العامّة وضرورة التلقيح. كما ساعدت على إنشاء مركز للنقاهة في مركز هيكل سنتر. وأخيراً، انبثق من اللجنة الصحيّة للجبهة فريق لمساعدة «مستشفى الجامعة الأميركيّة». ومن هذه الأدوار: التنسيق مع المستشفى على إنشاء ستّ آبار تصبّ مياهها في خزانات المستشفى. كما كان فريق اللجنة الصحيّة

يؤمّن بعض الأدوية الحسّاسة للمستشفى، ويساعد على تأمين المحروقات والمازوت لها وكمّيات من الدم المطلوب والسهر على راحة المرضى في المستشفيات، وتأمين معالجة بعض الفقراء والمعوزين بتأمين الدواء لهم بالتعاون مع مؤسّسة المساعدة الاجتماعيّة الطبيّة في «مسشفى الجامعة الأميركيّة»، وزيارة المرضى وتأمين المراسم الدينيّة لدفن بعض المتوفّين في المستشفى[318].

وعلى الرغم من جهودها، واجهت اللجنة الصحيّة عدم تجاوب المواطنين تماماً معها كما ينبغي، في ما يتعلّق بالصحّة العامّة والتلقيح ومنع تلوّث المياه. كما واجهت نزوح الأطبّاء عن رأس بيروت إلى خارج لبنان وحدوث فراغ طبيّ، فضلاً عن انقطاع معظم الأدوية أو ارتفاع سعرها وفقدان المياه والكهرباء والطاقات الحراريّة، كالغاز والكاز والمازوت[319].

لقد ارتبط موضوع النظافة بالصحّة العامّة، وأهم ما قامت به «الجبهة» هو: إزالة النفايات ورشّ المبيدات، وتوعية المواطنين إلى ضرورة وضع النفايات في أكياس من النايلون وفي أماكن محدّدة لرفعها. وبالتنسيق مع عصام علي حسن، مدير مصلحة النظافة في «بلدية بيروت»، جرى تحديد سير شاحنات جمع النفايات وفق خارطات وتحديد 96 مركز تجميع للنفايات، لكي تستطيع الشاحنات الثلاث المتبقية للبلديّة في رأس بيروت من العمل. وقام فريق النظافة في الجبهة بتنظيف الساحات المحيطة بـ"مستشفى الجامعة الأميركيّة»، وتوسّع نشاطه إلى منطقة عين المريسة[320]. أمّا المعوّقات للنظافة، فكانت في ضعف التنسيق بين جهاز النظافة وبقية أجهزة الجبهة، وعدم تجاوب السكّان في التعاون مع الجهاز المذكور، وكثافة السكّان الناتجة عن التهجير والنزوح، وغياب دور فعّال لبلديّة بيروت بسبب نقص في العمّال وفي الشاحنات[321]. وفي 11 و12 حزيران عام 1977، قامت اللجنة الاجتماعيّة وبالتعاون مع طلاب «الجامعة الأميركيّة»، بإزالة الملصقات عن الجدران العامّة ووضع لوحات مخصّصة لذلك، وتركيب سلال للمهملات في أماكن مدروسة، وحلّ مشكلة المشردين والمتسوّلين، وإعادة إحياء دور المراقبين الصحّيين وزيادة عددهم[322].

وعلى الصعيد الإعلاميّ، عملت الجبهة في الأشهر الأولى لتأسيسها على التعريف بنفسها من خلال النشرات والملصقات على جدران رأس بيروت، لافتة انتباه المواطنين إلى ولادتها وإلى ضرورة الاهتمام بحلّ مشكلاتهم الملحّة، كنظافة الشوارع ورشّ المبيدات والتلقيح ضدّ الأمراض وتقنين المياه. وفي مرحلة ثانية، بدأت اللجنة

الإعلاميّة توجّه السكّان عن طريق الإعلام في الصحف والإذاعة والتلفزيون. وأهم هذه الأنشطة: ندوات إذاعيّة حول التغذية والمياه والكهرباء والدفاع المدنيّ؛ نشرات وتوجيهات في الصحف حول الأمور الأمنيّة؛ نشرات وحملات إعلاميّة حول التبرّع بالدم وأهمّية النظافة ورشّ المبيدات وطُرق الاستفادة من مياه الآبار؛ دعوة التلاميذ إلى المدارس الشعبيّة الصيفيّة؛ بيانات عن القصف العشوائيّ، وبخاصّة تلك التي صدرت في جريدة «النهار» في 24 آب 1976. وفي مرحلة ثالثة، بدأت اللجنة تحضّر لندوات تقويميّة وتقوم بإعلام ثقافيّ وعقد حلقات دراسيّة حول التراث الوطنيّ لرأس بيروت. لكن هذا المشروع لم يُكتب له النجاح[323]. فاعترضتها محدوديّة وسائل الإعلام بسبب الأوضاع، والنقص الكمّي والنوعيّ في العنصر البشريّ، وعدم دراية العديد في اللجنة الإعلاميّة في الشأن الإعلاميّ، والتغطية الإعلاميّة غير الكافية، وعدم حضور الجمهور بشكلٍ كاف، أو وجود متفرّغين من مختصّين وأصحاب قلم[324].

– أنشطة الجبهة بعد «حرب السنتين»

بعد «حرب السنتين»، واصلت الجبهة الموحّدة أنشطتها في ما يتعلّق بمتابعة الأوضاع الأمنيّة والحياتيّة والاقتصاديّة والتجاريّة والصحيّة والتربويّة والخدماتيّة والاتّصال بالمسؤولين، كوزير الداخليّة ومحافظ بيروت والقوى الأمنيّة، لرفع الشكوى اليهم بهدف تحسين الأوضاع في رأس بيروت، ومنع السرقات وانتشار الملاهي الليليّة وعلب القمار في المنطقة[325]. وتمكّنت عام 1977 من إزالة البسطات من على أرصفة شارع الحمرا وردم الحفر فيه. وعملت على توفير فرص للعاطلين. لكنْ، أكثر ما أثار قلقها بعد عام 1983 هو رحيل السفارات والمؤسّسات الثقافيّة الأجنبيّة عن بيروت الغربيّة أو عن لبنان، وازدياد حالات الخطف[326].

باندلاع «انتفاضة 6 شباط 1984»، وما استتبع ذلك من انفلات في بيروت الغربيّة، أصبح الأمن مطلباً شعبيّاً بالنسبة إلى رأس بيروت[327]. ولهذه الغاية، عقدت «الجبهة» لقاءات وطنيّة عاميّ 1984و1985 لتدارس موضوعات سياسيّة تتعلّق بالجنوب، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة، ورفض التقسيم وإصلاح قانون الانتخاب، وحلّ الميليشيات، وتوحيد المناهج والكتاب المدرسيّ، وإطلاق سراح المخطوفين، وإعادة المهجّرين. وفي الشأنين الحياتيّ والأمنيّ، عقدت الجبهة لقاءات أسبوعيّة تحت عنوان «اللقاء الوطنيّ للحفاظ على وجه بيروت الحضاريّ»، وجرت دعوة الأحزاب والتنظيمات

والفعاليّات للتباحث حول معالجة أمور المواطنين، ووقف الاشتباكات بين التنظيمات المسلّحة، والجبايات غير المشروعة، واحتلال المنازل، وتأمين المواد الغذائيّة والأدوية[328]. وفي اللقاء الوطنيّ الثامن عشر، حيّت «الجبهة» الدعوة التي أطلقتها الشابة إيمان خليفة للقيام بمسيرة سلام ضدّ الحرب، ودعت جميع المواطنين للتوقيع على عرائض نبذ الحرب[329].

منذ عام 1986، ومع بدء انهيار العملة الوطنيّة وانعكاساته على الأمن الاجتماعيّ للمواطنين، بدأت الجبهة تُشدّد في لقاءاتها الوطنيّة على مسألة تأليف هيئة اقتصاديّة وطنيّة تعمل على التصدّي للتلاعب بالعملة الوطنيّة من قبل مؤسّسات مصرفيّة ورجال أعمال. وحمّلت هؤلاء مسؤوليّة انهيارالقوّة الشرائيّة للعملة الوطنيّة. فطالبت المسؤولين بتدارك النتائج السلبيّة لارتفاع أسعار المواد الغذائيّة والاستهلاكيّة، وردع المنتفعين والمحتكرين، وباستيراد المواد الأساسيّة بوساطة التعاونيّات الاستهلاكيّة. وفي الموضوع نفسه، شاركت الجبهة عام 1987 «اتّحاد غوث الأولاد» (Save the Children) في حملة الإحصاءات لحالات الأرامل والمعوّقين والأيتام والمهجّرين بهدف تقديم المساعدات الغذائيّة والطبيّة لهم، وخصّصت مركزها في شارع عبد العزيز لهذه الغاية. كما شاركت عام 1988 في حملة توزيع «مساعدات خادم الحرمين الشريفين» الملك فهد بن عبد العزيز، التي شملت كلّ شبر في لبنان[330].

وبعد سنوات على بدء أنشطتها، أعادت «الجبهة» في عام 1988 تقويم مسيرتها. وبناء على ذلك، اعتمدت نظام تقسيم رأس بيروت إلى مربّعات، وشكّلت لكلٍّ منها هيئة إنمائيّة تقوم بتحضير برامج عملها على أساس المشكلات التي يعاني منها المربّع وتتطلّب معالجة. وفي مقدّمة المشكلات التي واجهتها «المربّعات»، مسألة النظافة والتعدّي على جدران المنطقة بالملصقات. فأبدى عضو الجبهة عصام علي حسن، رئيس مصلحة النظافة في بلديّة بيروت، كل تجاوب مع توصيات الجبهة، في ضوء الامكانات المتواضعة والمتوافرة للبلديّة[331]. فبينما كان التسيّب والتشرذم يسودان الإدارة اللبنانيّة ونسبة 85% من موظّفي الدولة وإداراتها غير منتجين ويتقاضون مع ذلك رواتبهم آخر كل شهر، كان عصام علي حسن بين القلائل من الموظفين الذين ثابروا على عملهم في بيروت، معتبراً أنّ واجبه الوظيفيّ والوطنيّ يحتّم عليه التضحية من دون مقابل في سبيل لبنان والبقاء وسط أهله[332].

في تموز 1982، أثناء الحصار الإسرائيليّ لغرب بيروت، وصفت الصحافة اللبنانيّة

عصام علي حسن بـ: «**المقاتل الأوّل لأنّه في ظروف المعركة القاسية التي نعيش، استطاع أن يكافح ويناضل من أجل أن تبقى بيروت الأنظف والأجمل والأكثر صحّة على رغم الحصار القاسي**»[333]. فهو يخوض حربه بسلاح غير سلاح الميليشيات، بالمعول والرفش والإرادة الصلبة والتصميم وحبّ الوطن ضدّ القذارة والأوبئة والركام، فيرافق عمّاله وشاحناته القليلة العرجاء تحت القصف وتحت الحصار المضروب على بيروت الغربيّة ليمسح عن وجهها ما خلّفه العدوان الإسرائيليّ من همجيّة وبربريّة. فاستحقّ عن جدارة أن يكون أهمّ شخصيّة في بيروت، بل «**البلديّة بكامل أعضاء مجلسها**»، كما وصفته جريدة «السفير» في صفحتها الأولى، في وقت هجر فيه كبار المسؤولين في البلديّة العاصمة إلى أماكن آمنة ومريحة ما عداه[334].
وبالإضافة إلى النظافة، عمل عصام علي حسن بالتعاون مع «اليونيسف» أثناء حصار بيروت وقطع الكهرباء والمياه عنها من قبل الإسرائيليّين، على تزويد السكّان بالماء عن طريق استخدام مولّدات كهربائيّة محمولة على شاحنات لتوليد الطاقة وضخّ المياه من الشقق السفليّة في الأبنية إلى العليا فيها، أو ضخّ مياه الآبار الارتوازيّة إلى الشقق العليا، أو إعادة فتح آبار ارتوازيّة قديمة مقفلة في رأس النبع وعين التينة للغرض نفسه. بالإضافة إلى ذلك، وضع عصام علي حسن خزانات مياه كبيرة في الأحياء لاستعمال المواطنين المحاصرين في مدينتهم. وفي أيّار 1985، شارك المؤسّسات والهيئات الصحيّة والإنسانيّة في الاجتماع الذي عُقد في مقرّ «الإسعاف الشعبيّ» وعرض أمامها الصعوبات التي تعترض رفع النفايات من بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة، وفي مقدّمها رفض «الشرقيّة» استقبال نفايات «الغربيّة»، وتعرّض «مكبّي» النفايات في محلّتي النورماندي والرمول في برج البراجنة للحصار والقصف، فضلاً عن الدمار الذي لحق بمرآب الشاحنات التابعة لبلديّة بيروت في «الملعب البلديّ» نتيجة القصف[335].
ونتيجة كلّ خدماته وتضحياته، استحقّ عصام علي حسن عن جدارة أن يصبح محافظ مدينة بيروت بالتكليف في 3 آذار 1990، وحصل على دعم «الجبهة الموحّدة لرأس بيروت» وهيئات المجتمع المدنيّ في جهوده لجعل العاصمة نظيفة. وربّما كانت هذه من المرّات القلائل في تاريخ الإدارة اللبنانيّة أن يُكافأ فيها موظّف ويترقّى نتيجة كفاءته وإخلاصه في عمله.

– الدفاع المدنيّ

على الرغم من كلّ جهودها وتعدّد أنشطتها، وجدت الجبهة ضرورة ملحّة في إيلاء

الدفاع المدنيّ دوراً، وذلك نظراً إلى ما ترتّب عن الحرب من أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات جرّاء القصف والتقاتل. وقد عمل «الدفاع المدنيّ» للجبهة تحت شعار: «**انقذ ولا تقتل**»[336]. فبدأ عمله بـ 22 متطوّعاً، ليرتفع عددهم بين عاميّ 1982 و1990 إلى ما بين 80 و120 عنصراً، معظمهم من طلبة الجامعات، لا تتجاوز أعمارهم 22 سنة. وقد سقط للدفاع المدنيّ ثلاثة شهداء في تشرين الأوّل 1985 في متفجّرة شارع بلس قرب سينما أديسون[337]. وفي عام 1986، بلغ عدد سيّارات الإسعاف الخاصّة به أربعاً، إضافة إلى معدّات مختلفة وتجهيزات، كان يحصل على بعضها كهبات من منظّمات محليّة ودوليّة.

بدأ فريق الدفاع المدنيّ التابع للجبهة عمله الجدّي في آب 1976 بعدما تلقّى الدورات التدريبيّة واستمع إلى المحاضرات في «نادي متخرّجي الجامعة الأميركيّة» من قبل أختصاصيّين في الطبّ والجراحة وفي الدفاع المدنيّ استمرت أشهراً[338]. وأهم أنشطته: القيام بالإسعافات الأوليّة لكلّ أنواع الإصابات على مسرح العمليّات، وإحصاء الملاجئ الموجودة في رأس بيروت، وفي الأبنية والمدارس، والقيام بحملات تلقيح ودورات رياضيّة للطلّاب، ودورات تدريبيّة تثقيفيّة في شأن الدفاع المدنيّ في المدرستين الصيفيّتين، والتوعية الصحيّة والإدمان، وتأمين المياه، ومساعدة اللجنة التموينيّة في توزيع المواد الغذائيّة، ومكافحة الحريق. وقد انبثق من الدفاع المدنيّ قسم سمّي بـ«قسم الإغاثة» حُصرت مهمّته في الشؤون الاجتماعيّة والتربويّة. وكان هذا القسم يجمع الأولاد المشرّدين والمهجّرين بشكلٍ مجموعات في أبنية، كبنايتي يعقوبيان والجمّال، ويعطيهم دروساً في النظافة العامّة والخاصّة ليطبّقوها في أحيائهم ومنازلهم. كما كان يقوم بهدم الأبنية المتصدّعة التي تصيبها القذائف، ويوجه الإرشادات إلى السكّان أثناء القصف بمكبّرات ويساعد على الحصول على الدم وتوزيعه على المستشفيات[339]. وبسبب ما تعرّضت له بيروت الغربيّة من قصف من قِبَلِ وحدات الجنرال عون في الجيش اللبنانيّ ، انضمّت الجبهة الموحّدة في نيسان عام 1989 إلى المناوبة في غرفة عمليّات الطوارئ التي تشكّلت من أجل توحيد العمل بين أجهزة الإطفاء والدفاع المدنيّ وأجهزة المتطوّعين، بهدف دعم صمود بيروت[340].

إنَّ أبرز مهام الإسعاف والإنقاذ وإطفاء الحرائق ونقل الجرحى والجثث التي إضطلع بها «الدفاع المدنيّ» للجبهة الموحّدة بين عامي 1978 و1990، شملت الحوادث التالية:

1 – الاجتياحان الإسرائيليّان للبنان عاميّ 1978 و1982.

2 – مذابح صبرا وشاتيلا في أيلول 1982.

3 – الاشتراك في اللجنة الأهليّة لإعادة إعمار بيروت في أيلول 1982، التي تولّت إحصاء الأبنية والمنازل المهدّمة جرّاء العدوان الإسرائيليّ، وقد تولّت شركة «أوجيه لبنان» المهام الفنيّة اللازمة، بإدارة الدكتور نادر سراج.

4 – تفجير مقرّ السفارة الأميركيّة في بيروت في 18 نيسان 1983.

5 – تفجير مقرّ المارينز الأميركيّين والمظلّيين الفرنسيّين في 23 تشرين الأوّل 1983.

6 – عبوة ناسفة في شارع الحمرا في 9 كانون الثاني 1985.

7 – متفجّرة بئر العبد في 8 آذار 1985.

8 – سيّارة مفخّخة في شارع عفيف الطيبي بتاريخ 8 آب 1986.

9 – عبوة ناسفة في سينما إتوال في 12 أيلول 1986.

10 - السيّارة المفخّخة مقابل المسبح الشعبيّ في الرملة البيضاء في 28 آذار 1987.

11 - انفجار داخل الطبقة الأرضيّة لمستشفى الجامعة الأميركيّة في بيروت بتاريخ 14 تشرين الثاني 1987.

12 - التفجير الذي أنهى حياة المفتي حسن خالد في منطقة عائشة بكّار في 15 أيّار 1989.

13 - التفجير الذي أودى بحياة الرئيس رينيه معوّض عند ثانويّة الظريف في 22 تشرين الثاني 1989.

14 - القيام بكلّ مهام الإنقاذ ومكافحة الحرائق وإجلاء الجرحى والقتلى أثناء حرب التحرير التي شنّها عون على الجيش السوريّ، وتناول في محطّات منها المنطقة الغربيّة بالقصف العشوائيّ.

يُلخّص الجدول (174)، مهام «الدفاع المدنيّ للجبهة الموحّدة»، مرّة خلال عام 1987، ومرّة أخرى بين شهري كانون الثاني وتشرين الأوّل من عام 1989. ويُلاحظ الفرق الكبير في عدد الإصابات ونقل القتلى والجرحى والتدخّل لإطفاء حريق، وهذا يعود إلى أنّ عام 1989 كان أشدّ عنفاً من عام 1987، وذلك بسبب التوتّرات السياسيّة واضطراب الأوضاع الأمنيّة والصراع بين عون والسوريّين.

جدول (174) المهام المنفّذة من قِبَل الدفاع المدنيّ التابع للجبهة الموحّدة عاميّ 1987 – 1989[341]

	1987	1989*
الحالة	عدد المهام	عدد المهام
نقل جثث	35	76
نقل مصاب وجريح	17	86
نقل مريض إلى المستشفى	48	164
إطفاء حريق	5	42
تدخّل لدى وقوع انفجار		33
تأمين وحدات دم	2 وحدة	29 وحدة

(*) من 2 كانون الثاني إلى 17 تشرين الأوّل

وبناءً على جهوده هذه، وافقت الحكومة اللبنانيّة على إدراج «الدفاع المدنيّ» للجبهة في قائمة المنظمات المنضوية في جهاز المتطوّعين التابع لفؤاد رستم. لكنّ هذا الاعتراف والتقدير بدوره، قابله تفجير لإحدى سيّارات الإسعاف التابعة للجبهة من قبل جهات متضرّرة.

– مؤسّسة عامل: النهوض بالمحرومين والمحتاجين

تأسّست «مؤسّسة عامل» عام 1980 في إطار «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بمبادرة من الطبيب كامل مهنّا وآخرين: أطبّاء وأساتذة جامعيّين وصحافيّين، وذلك في أعقاب الاجتياح الإسرائيليّ لجنوب لبنان عام 1978 وما أصابه من دمار وخراب وتهجير تحت شعار «**معاً من أجل الوطن والمواطن**»، انطلاقاً من المبادئ الإنسانيّة، بمعزل عن الدين والعقيدة والميليشيا والعصبيّة والقبليّة. كانت هناك قناعة لدى المؤسّسين، أنّ ممارسة الديمقراطيّة والعقلانيّة في الحياة اليوميّة، والتحوّل إلى العقليّة المؤسّساتيّة والعمل الفريقيّ والتعاون بين المؤسّسات على قاعدة الشراكة، هي التي تؤدّي إلى تحقيق التنمية البشريّة، عبر برامج تنمية القدرات البشريّة والرعاية الصحيّة والصحّة النفسيّة والتنمية الريفيّة، وفوق كلّ شيء تربية المواطن على مبادئ حقوق الإنسان[342]. وحدّدت المؤسّسة أهداف إنشائها بتوفير الصحّة والتعليم والسكن والعمل والغذاء والبيئة السليمة للجميع، وتمكين الفئات المهمّشة من المشاركة الفعليّة

في العمليّة التنمويّة وتشجيع المبادرات المحليّة، وإشراك النساء والشباب في الإستراتيجيّة التنمويّة للمؤسّسة، وتعزيز التنسيق مع الهيئات الأهليّة محليّاً وإقليمياً وعالميّاً.

إنّ اختيار «موسّسة عامل» اسمها الذي يرمز إلى «جبل عامل» يعود من جهة إلى ما عانته مناطق الأطراف، وخصوصاً في جنوب لبنان، من حرمان وبؤس وبالتالي حاجتها إلى التنمية البشريّة، ومن جهة أخرى إلى ما يمثّله «العامل» من قدرة على العطاء والتغيير[343].

– الانطلاقة والبنية التحتيّة

على الرغم من أن الانطلاقة الفعليّة لمؤسّسة عامل كانت في عام 1982، إلّا أنّ مؤسّسها الدكتور مهنّا نشط خلال «حرب السنتين» من عيادته في محلّة البربير في حملات تلقيح في منطقة البقاع بالتعاون مع وزارة الصحة اللبنانيّة ومنظّمة «اليونيسف». وشملت الحملة 22 ألف طفل. وأتاحت «حرب السنتين» للدكتور مهنّا أن يُثبت نفسه من خلال عمل مؤسّساتيّ على صعيد إغاثة المهجّرين في محلّة «وادي أبو جميل» الذين هجّروا من المناطق الشرقيّة. وكان بذلك يضع اللبُنة لانطلاق مؤسّسته، التي أظهرت مقدرة فعليّة على الاستجابة للتحدّي الذي شكّله الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982. منذ ذلك التاريخ، شملت أنشطة المؤسّسة إقامة مشاريع إنمائيّة في البقاع الشماليّ حتّى أطراف الجنوب الشرقيّ في بلدة الخيام.

توزّعت أنشطة المؤسّسة على 35 ميداناً: الشؤون الصحيّة والاجتماعيّة، وتأهيل المعوّقين أو ارسالهم للعلاج في الخارج، والتأهيل المهنيّ، وإنشاء رياض الأطفال ودور التوليد، والمشاغل الإنتاجيّة، وخصوصاً للنسوة الأرامل[344]. وفي عام 1990، بلغ عدد الأطبّاء العاملين في مراكز المؤسّسة 74 طبيباً، وعدد العاملين 175 شخصاً والمتطوّعين 60. أمّا مجموع عدد المستفيدين من مختلف برامج المؤسّسة، فبلغ حتّى ذلك التاريخ 2,454,748 شخصاً[345]. ومن ناحية قيمة المساعدات التي تلقّتها المؤسّسة، فبلغت حوالى نصف مليون دولار أميركيّ سنويّاً بين عاميّ 1982 و1989، شاركت في تقديمها 33 هيئة أجنبيّة، أُنفق منها 65% على برامج تنمويّة خاصّة بدورات التأهيل المهنيّ[346].

يلخّص الجدول (175)، حجم «مؤسّسة عامل» في عام 1990 على أساس مراكزها

في المحافظات والمناطق ومختلف أنشطتها، ويُبيّن ضخامة العمل الذي اضطلعت به. ويُلاحظ أنّ تموضع جميع مراكزها كان في مناطق ذات كثافة شيعيّة، وهو أمر طبيعيّ نظراً إلى حالة الحرمان التاريخيّ الذي تعرّض له الشيعة نتيجة سياسات الحكومات اللبنانيّة وبالتالي حاجتهم إلى مؤسّسات اجتماعيّة وإنمائيّة.

جدول (175) مراكز مؤسّسة عامل في المحافظات وأنشطتها عام 1990[347]

المحافظة	المنطقة	المركز/ الموقع	الأنشطة
بيروت	المصيطبة	الرئيسيّ	– المقرّ الرئيسّي للمؤسّسة مجمّع تأهيل المعوّقين. مركز جهاز الدفاع المدنيّ المركزيّ ومستودع الأدوية المركزيّ
بيروت	وادي أبو جميل	وادي أبو جميل	– مركز صحيّ (مستوصف وعيادة نسائية) رعاية الأمومة والطفولة وصيدليّة وتأهيل مهنيّ - تأهيل معوّقين - محو أميّة - دفاع مدنيّ
جبل لبنان	قضاء بعبدا	الشيّاح الصحيّ الشيّاح الروضة	– مستوصف وطوارئ ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة ودفاع مدنيّ وروضة أطفال
جبل لبنان	قضاء بعبدا	- المشرّفية	- مختبر دم وعيادة أسنان ومختبر أسنان وبنك دم وأشعة
جبل لبنان	قضاء بعبدا	برج البراجنة (بعجور)	مركز صحيّ (مستوصف) وطوارئ ورعاية الأمومة والطفولة دار للتوليد وصيدليّة ودفاع مدنيّ
جبل لبنان	قضاء بعبدا	حيّ الكرامة	- تأهيل مهنيّ (خياطة وطباعة ولغات وتمريض وأشغال يدويّة وتزيين نسائيّ)
جبل لبنان	قضاء بعبدا	حارة حريك	- مبنى مستشفى عامل 100 سرير (لم يُنجز، وحُوّل في ما بعد إلى معهد تقنيّ حمل إسم بيبلوس)
جبل لبنان	قضاء بعبدا	صفير	- مركز صحيّ (مستوصف)
جبل لبنان	إقليم الخرّوب	جون	مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة)
البقاع	قضاء بعلبك	شمسطار	- مركز صحيّ (مستوصف وعيادة أسنان ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة)
البقاع	قضاء زحلة	كامد اللوز	- مركز صحيّ(مستوصف ورعاية أمومة وطفولة) - (لم يُنجز، وحوّل في ما بعد إلى معهد تقنيّ حمل اسم «بيبلوس» وصيدليّة

البقاع	قضاء بعلبك	بعلبك	- مركز صحيّ (مستوصف ودار للتوليد وطوارئ) - صيدليّة ومركز تأهيل مهنيّ، وروضة أطفال
البقاع	قضاء بعلبك	العين	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة) - مركز تأهيل مهنيّ (خياطة)
البقاع	قضاء بعلبك	عرسال	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة) مركز روضة أطفال وتأهيل مهنيّ (خياطة)
البقاع	قضاء الهرمل	الهرمل	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة) وصيدليّة)- مركز روضة أطفال وتأهيل مهنيّ (خياطة)
الجنوب	قضاء صيدا	صيدا	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وعيادة أسنان) وصيدليّة طوارئ ودفاع مدنيّ ومركز تأهيل معوّقين
الجنوب	قضاء صور	صور	- مشروع مستشفى عامل 150 سريراً (قيد الإنجاز) - مركز للعلاج الفيزيائيّ ومختبر وعيادة أسنان وبنك دم ودفاع مدنيّ وتأهيل مهنيّ (خياطة وطباعة)
الجنوب	قضاء صور	البازوريّة	- مركز دار التوليد ومستوصف ومختبر وعيادة طبّ أسنان وصيدليّة
الجنوب	قضاء صور	يانوح	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وصيدليّة)
الجنوب	قضاء صور	الشعيتيّة	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة) وصيدليّة)
الجنوب	قضاء مرجعيون	الخيام	- مركز صحيّ (مستوصف ورعاية أمومة وطفولة وعيادة أسنان وصيدليّة)

- في مواجهة العدوان الإسرائيليّ وتداعياته

بدأت الانطلاقة الفعليّة لمؤسّسة عامل مع الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، حين تمكنت من تجهيز 3 مستشفيات ميدانيّة في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة والإشراف عليها من أصل 6 مستشفيات أُسّست في حينه. أمّا مستشفيات «مؤسّسة عامل»، فكانت في مدرسة البيزنسون (Besonson) في «وادي أبو جميل»، وفي المصيطبة شارع العنتبلي بالتعاون مع مفوّضية الصحّة في «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ،» وفي بلديّة حارة حريك، بالتعاون مع الهيئات الأهليّة وبإشراف وزير الصحّة نزيه البزري. وكان مستشفى المصيطبة أهم المستشفيات الستّة التي أُنشئت، فضمّ 70 سريراً واستقبل 100 مريض يوميّاً، عمل فيه، إضافة إلى الكادر الطبّي للمؤسّسة، نحو 40 طبيباً تابعاً للجمعيّات

الصديقة، وفي مقدمها «جمعيّة أطبّاء بلا حدود» (Médecins sans frontière) و«جمعيّة أطبّاء العالم» (Médecins du monde). وقد تعرّض المستشفى الميدانيّ في حارة حريك إلى القصف الإسرائيليّ مرّات عدّة، على الرغم من وجود شارة صليب كبيرة عليه تدلّ على أنّه مستشفى، وقام الاسرائيليّون أيضاً بتطويق المستشفى في المصيطبة. بالإضافة إلى ذلك، أسّست «عامل» مركزين للطوارئ وجهازاً للدفاع المدنيّ. كما أقامت عدداً من المراكز الصحيّة في وادي أبو جميل وصيدا والبازوريّة وبعلبك، وأمّنت وحدات الدم ونقل الجثث والجرحى خلال مجزرة صبرا وشاتيلا[348].

يُلخّص الجدول (176) حجم الخدمات الطبيّة والرعائيّة التي قامت بها المؤسّسة أثناء حصار بيروت من قبل الإسرائيليّين عام 1982.

جدول (176) أنشطة المستشفيات الميدانيّة لمؤسّسة عامل أثناء الحصار الإسرائيليّ لبيروت عام 1982[349]

نوع الحالة	العدد
معالجة جريح	2,459
معالجة مريض	23,95
عمليّة جراحيّة كبيرة	649
ولادة	200
توزيع أدوية	37,770

وخلال الغزو الإسرائيليّ للبنان، برز دور «مؤسّسة عامل» على صعيد علاقاتها المباشرة بالحكومات والمؤسّسات والهيئات الدوليّة، وذلك اعترافاً بدورها التنمويّ الذي كانت تقوم به. وبالاتّفاق مع الحكومة الإيطاليّة وهيئات أميركيّة، أوفدت المؤسّسة 153 جريحاً إلى مستشفيات في إيطاليا والولايات المتّحدة الأميركيّة، و22 طفلاً إلى مستشفيات في فرنسا. وخلال «حرب التحرير»، حصل تعاون بين المؤسّسة وبرنارد كوشنير، وزير الدولة الفرنسيّ للشؤون الإنسانيّة، لنقل جرحى من بيروت الغربيّة وصيدا من أصحاب الحالات الخطرة إلى فرنسا لتلقّي العلاج[350]. وبلغ عدد الجرحى الموفدين من قبل «مؤسّسة عامل» إلى الخارج خلال حرب لبنان 1,100 شخص[351].

يُشير الجدول (177) إلى قنوات التعاون وأُطر العلاقات بين المؤسّسة والهيئات الرسميّة اللبنانيّة والحكومات الأجنبيّة والمنظمات الدوليّة الفاعلة على الساحة اللبنانيّة

بين عاميّ 1982 و1990، وهذا يعود بالتأكيد إلى الرصيد المعنويّ الذي اكتسبته المؤسّسة خلال عامين من إنشائها ووظّفته من أجل خدمة لبنان، وأيضاً إلى تضامن المجتمع الدوليّ مع لبنان عقب الاجتياح الإسرائيليّ لمساعدته على تخطّي محنته الاجتماعيّة والإنسانيّة. ويُلاحظ، أن تعاوناً مكثّفاً تحقّق بين المؤسّسة والهيئات الرسميّة والخاصّة الفرنسيّة. والجدير بالذكر، أنّ الحكومة الإيطاليّة، أوفدت فريقاً طبيًّا إلى لبنان في آب 1982 للعمل في المستشفيات الميدانيّة لمؤسّسة عامل[352].

جدول (177) التعاون بين مؤسّسة عامل والحكومات والهيئات الدوليّة بين عاميّ 1982 – 1990[353]

الحكومات أو الهيئات الدوليّة	قنوات التعاون وأطره
الحكومة اللبنانيّة	عبر وزير الصحّة
الحكومة الفرنسيّة	– من خلال ممثل الرئيس ميتران الكسندر منسكوفسكي الذي اطّلع على معاناة الضاحية الجنوبيّة وحذّر من ارتكاب إسرائيل المجازر في لبنان. – إرسال 22 طفلاً إلى فرنسا للعلاج عام 1984، و87 جريحاً أثناء «حرب التحرير»، و570 آخرين خلال عاميّ 1989 و1990. – معالجة 100 جريح في مستشفى «أوتيل ديو» عام 1989 على نفقة الحكومة الفرنسيّة
الحكومة الإيطاليّة	استقبال 70 جريحاً في المستشفيات الإيطاليّة، وإرسال فريق طبيّ إلى لبنان للعمل مع المؤسّسة.
الحكومة البلجيكيّة	معالجة 7 أطفال
الحكومة الهولنديّة	إيفاد بعثة من الاختصاصيّين في تركيب الأطراف الاصطناعيّة إلى مركز المشرّفية التابع للمؤسّسة وتركيب 400 طرف اصطناعيّ
الحكومة السويديّة	عبر سفيرها وبعثات طبيّة عملت مع المؤسّسة في المستشفى الميدانيّ في المصيطبة
الحكومة الألمانيّة	عبر سفيرها وبعثات طبيّة عملت مع المؤسّسة
الحكومة الأوستراليّة	مساعدة المؤسّسة عبر نواب أوستراليّين زاروا مكاتبها
الحكومة الكويتيّة	استقبال 82 جريحاً عام 1989
اللجنة العربيّة الأميركيّة لمحاربة التمييز (ADC)	إرسال 78 من جرحى الاجتياح الإسرائيليّ إلى مستشفيات الولايات المتّحدة
اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر	مساعدات مباشرة إلى المستشفيات الميدانيّة التابعة للمؤسّسة
منظّمة اليونيسف	مساعدات مباشرة إلى المستشفيات الميدانيّة التابعة للمؤسّسة

– التوسّع المؤسّساتيّ

بعد أن تجاوزت آثار العدوان الإسرائيليّ المباشر، بدأت «مؤسّسة عامل» تنشط برؤية شموليّة التطلّعات. فاشترت مبنى من سبع طبقات في حارة حريك ليكون مستشفى يضّم 100 سرير، وألحقت به مدرسة للتمريض وبرنامجاً للرعاية الأوليّة. كما اشترت قطعة أرض على مدخل مدينة صور مساحتها أربعة آلاف مترٍ مربّعٍ لتشييد مستشفيّين، إضافة إلى شراء مركز المشرّفية واستئجار مراكز في حيّ «الكرامة» و«بعجور» و«صفير». وتمّ أيضاً شراء مبنى في المصيطبة في بيروت مؤلّف من سبع طبقات ليكون مجمّعاً لتأهيل المعوّقين[354].

وأثناء أحداث عاميّ 1983 و1984، كثّفت المؤسّسة من نشاطها عبر إنشاء مستشفى ميدانيّ في الشيّاح بالتعاون مع «حركة أمل»، وفرزت إلى منطقة الجبل والشوف عدداً من أطبّائها ومعدّات جراحيّة وسيّارة إسعاف، إضافة إلى جهاز الدفاع المدنيّ. كما أسّست مراكز صحّية في المشرّفية وبرج البراجنة ووادي أبو جميل وحي الكرامة، وأخرى لرعاية المعوّقين. في عام 1990، ارتفع عدد هذه المراكز الصحيّة والمستوصفات ودور التوليد في كلّ أنحاء لبنان إلى 17 مركزاً، وفق ما تتطلّبه الحاجة والوضع الصحيّ في المناطق الشعبيّة. وتمّ تجهيزها والمستشفيات الميدانيّة بما يتوافر من إمكانات لدى الهيئات الأهليّة، وما قدّمته «اليونيسف» من مولّدات كهربائيّة وأدوية ومحروقات هبة من المملكة العربيّة السعوديّة[355]. يُضاف إلى ذلك، برامج ومشاريع تتعلّق برعاية الطفل والأمّ وحملات التلقيح وتأهيل المعوّقين[356]. وما لبث الانسحاب الإسرائيليّ إلى «الشريط الحدوديّ المحتلّ» عام 1985، وحروب الميليشيات في بيروت، و«حرب المخيّمات» بين عاميّ 1984 و1987، أن فرضت على «مؤسّسة عامل» تبعات كبيرة سهّلها عليها دورها الإنسانيّ، فكان بطاقة مرور إلى حيث الحاجة إليها[357].

لقد اعتبرت «مؤسّسة عامل» رعاية المعوّقين مسألة إنسانيّة وطبيّة. فعند انتهاء الحرب في لبنان عام 1990، بلغت نسبة المعوّقين 6.29% من مجموع سكّان البلاد، أي حوالى 100 ألف معوّق. من هنا، وضعت المؤسّسة مشروعاً يتعاطى مع المعوّقين بفلسفة جديدة تعيد دمجهم في مجتمعهم وبيئتهم. فالتزمت قضيتهم

وأنجزت تركيب 400 طرف اصطناعيّ بالتعاون مع الحكومة الهولنديّة خلال عاميّ 1982 و1983. وأدّى الاهتمام بالمعوّقين إلى ولادة مشروع آخر مرتبط به، وهو إنشاء مركز العلاج الفيزيائيّ في صور، وثلاثة مراكز تأهيل مهنيّ، ومشروع مركزي لتأهيل المعوّقين في منطقة المصيطبة[358].

وبين عاميّ 1987 و1989، أطلقت «مؤسّسة عامل» بالتعاون مع «جمعيّة أطبّاء بلا حدود» برنامجاً وقائيّا هو «رعاية الأمّ والطفل»، وشمل مراكز المؤسّسة في بيروت والضاحية الجنوبيّة والجنوب والبقاع. وتضمّن إقامة ندوات للتوعية الصحيّة للأمهات الحوامل وحملات تلقيح، وتدريب فتيات على برامج الرعاية الصحيّة الأوليّة وتوظيفهن في نهاية فترة التدريب للعمل في البرنامج.

وفي الوقت نفسه، اهتمّت المؤسّسة بالتربية الصحيّة في المدارس في الجنوب والبقاع منذ عام 1988، لكنّ هذا المشروع لم يُحقّق غاياته في الفترة موضوع الدراسة. ويشير الجدول (178) إلى أنّ خدمات «مؤسّسة عامل» في المجال الصحيّ شكّلت حوالى 94% في مجمل أنشطتها، في حين بلغت نسبة المستفيدين من خدمات «الدفاع المدنيّ» 4.5%. وكانت أعلى نسبة للخدمات في المجال الصحيّ تلك التي استفاد منها المعايَنون في المستوصفات وبلغت حوالى 44.5% من مجموع المستفيدين من البرامج الصحيّة. ويُبيّن الجدول كذلك، أنّ رعاية الأمومة والطفولة والتلقيح وتقديم الدواء، احتلّت مركزاً متقدّماً من أنشطة المؤسّسة بُعيد تأسيسها. وبدءاً من عام 1983، شملت خدماتها مختبرات الدم والأشعة، وطبّ الأسنان، ولحق بها العلاج الفيزيائيّ في العام التالي. أمّا الطبّ المدرسيّ، الذي كان موضع عناية من قبل مؤسّسات اجتماعيّة لبنانيّة ودوليّة، فحظي بدوره على إهتمام «مؤسّسة عامل» منذ عام 1988، بالتزامن مع تدهور الأوضاع المعيشيّة، نتيجة التضخّم وارتفاع الأسعار وبالتالي إهمال الأُسر الفقيرة والمتوسّطة الشأن الصحيّ لأبنائها. وهذا ما جعل «مؤسّسة عامل» تهتم بصحّة حوالى 35 ألف تلميذ. أخيراً، إنّ خدمات المؤسّسة ارتفعت من 25 ألف خدمة في عام 1981، إلى 320 ألفاً في عام 1990، وبلغ المجموع العام لخدماتها منذ إنشائها حتّى التاريخ الأخير، أكثر من 2.3 مليون خدمة.

جدول (178) نموّ أعداد المستفيدين من مؤسّسة عامل في المجال الصحيّ بين عاميّ 1981 – 1990[359]

السنة	المستوصفات	رعاية أمومة وطفولة	الدواء	مختبرات الدم	عيادات الأسنان	الأشعة	العلاج الفيزيائي	التلقيح	الطبّ المدرسيّ	تحديد فئة الدم	المجموع العام
1981	3,486							22,000			
1982	9,935	855	138,850					5,865		1,500	25,486
1983				122,880		14,464					137,344
1984	132,450	2,832	8,124	5,538	16,176	858		2,937			168,915
1985	132,756	4,900	18,888	2,876	12,340	708	620	3,568			176,656
1986	180,828	10,143	84,030	6,873	4,980	90	1,350	24,735		2,424	315,453
1987	151,662	10,278	26,908	14,670	2,136	432	5,661	73,083		621	285,444
1988	161,964	22,821	136,548	21,744	11,160	180	6,012	20,436	14,775		395,640
1989	128,586	17,310	113,222	19,946	9,282	6	2,866	18,924	9,462	1,608	321,212
1990	125,004	14,588	108,996	20,148	9,884		6,064	25,838	10,010		320,532
المجموع العام	1,026,671	83,727	635,559	214,675	65,958	16,738	22,573	197,386	34,247	6,153	2,303,694

وعلى صعيد التنميّة الاجتماعيّة وتطوير القدرات البشريّة، أسهمت «مؤسّسة عامل» في تأهيل المرأة اللبنانيّة لتكون ربّة منزل وامرأة عاملة، في الخياطة والطباعة والكومبيوتر ومحو الأميّة، وتعليم اللغات الأجنبيّة، والتمريض، وتصفيف الشعر، والإسعافات الأوليّة والمحاسبة[360]. وفي عام 1983، بلغ عدد المستفيدات من دورات التدريب هذه 500 سيّدة وفتاة، وبلغ الدخل الذي حقّقته الدورات نحو 47% من مجموع التكاليف. لكنّ إنشاء وحدات إنتاجيّة تعثّر تحقيقه تاماً[361].

أمّا في الشأن التربويّ، فأولت «مؤسّسة عامل» إقامة رياض الأطفال اهتماماً ملحوظاً، لأنّ الطفولة في لبنان كانت الأكثر تأثّراً بمفاعيل الحرب وتداعياتها. وإنطلاقاً من إحصاءات تُقدّر عدد الأطفال ضحايا الحرب بـ 40 ألفاً، والمعوّقين بـ 50 ألفاً، عملت «مؤسّسة عامل» على رعاية الأطفال صحيّاً أو إيفاد من منهم في أوضاع حرجة إلى خارج البلاد. وحصرت نفسها تربويّاً بالأطفال دون سنّ السادسة، الذين يتعذّر عليهم دخول المدارس، بسبب ظروفهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فأنشأت رياض الأطفال ودور الحضانة، وأعدّت لهذه الغاية كفاءات متخصّصة من حاضنات الأطفال. وفي عام 1990، كان لدى المؤسّسة ثلاث رياض للأطفال في الشيّاح وبعلبك والهرمل، لكنّ تجربة المؤسّسة في الإشراف على رياض الأطفال في المدارس الرسميّة توقّفت لأسباب ماليّة[362].

– الدفاع المدنيّ

يُعتبر الدفاع المدنيّ حقلاً مهمّاً لمؤسّسة عامل، وذلك بسبب ما ألحقت الحرب والاعتداءات الإسرائيليّة بلبنان، وبجنوبه بخاصّة، من أضرار في البشر والحجر. فكان للمؤسّسة حضور فعليّ لافت على الأرض خلال الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، و«حرب الجبل» عام 1983 و«انتفاضة 6 شباط عام 1984»، مروراً بحرب المخيّمات (1985 - 1987) وصراع الميليشيات في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة، والمجازر التي ارتكبتها إسرائيل في الجنوب، والسيّارات المفخّخة، وصولاً إلى «حرب التحرير» وما سُمّي بحرب الإلغاء. وقد اعتبرت المؤسّسة نشاطها في حقل الدفاع المدنّي مكمّلاً للدفاع المدنيّ الرسميّ. فعملت على الإنقاذ والإسعاف والإغاثة، وتأمين وحدات الدم للجرحى، وإخماد

الحرائق، ونقل المواطنين إلى مناطق آمنة، وتأمين الأدوية اللازمة للمستشفيات والمستوصفات، وتأهيل الملاجئ وتأمين الأوكسيجين والبنج والأمصال والماء والمازوت إلى المستشفيات، ورفع النفايات، ونشر الكلس في أماكن القُمامة، ورشّ الأحياء بالمبيدات. وكان لديها خلال الحرب 26 سيّارة إسعاف[363].

وبين عاميّ 1980 و1990، قام «الدفاع المدنيّ لمؤسّسة عامل» بتقديم المساعدة إلى المواطنين والمعوزين، وتوزيع الألبسة على مئات الأُسر، والحليب على حوالى ثلاثة آلاف أُسرة خلال عاميّ 1988 و1991، والمازوت على أهالي بلدة الخيام عام 1983، والمياه على مناطق بيروت والضاحية الجنوبيّة أثناء حروب عون وجعجع، بعد تدمير معامل إنتاج الطاقة الكهربائيّة وقطع المياه عن مناطق بيروت والضاحية الجنوبيّة. فجنّدت فرق الدفاع المدنيّ لضخّ المياه من الآبار الارتوازيّة إلى خزانات المياه في الأبنية السكنيّة[364].

يُبيّن الجدول (179)، أنّ أعلى رقم للمستفيدين من خدمات «الدفاع المدنيّ» لمؤسسة عامل كان خلال الأزمات: كعام الاجتياح الإسرائيليّ للبنان 1982 (85,445 شخصاً)، و«حرب التحرير» (7,556 شخص)، في حين قُدّر عدد المستفيدين في بقية السنوات، باستثناء عام 1984، ما بين أكثر من 1,000 وأقلّ من 6,000 شخص. وقد تنوّعت هذه الخدمات بين نقل جثث وجرحى ومرضى وتأمين وحدات دم، وحالات إنقاذ وإخماد حرائق وإخلاء أُسر محاصرة. وقد واجه الدفاع المدنيّ عقبات، أهمها قلّة التجهيزات وعدم وجود تراخيص كافية للعناصر تخوّلها حمل أجهزة لاسلكيّة[365]. أمّا عدد المستفيدين من خدمات «مؤسّسة عامل» في مجال الدفاع المدنيّ بين عاميّ 1982 و1990، فبلغ أكثر من 110 آلاف شخص، شكل المسعَفون خلال العدوان الإسرائيليّ على لبنان عام 1982 نسبة 77%. وهذا إن دلّ على شيء، فهو أنّ المؤسّسة كانت تضطلع بمسؤوليّاتها الوطنيّة والإنسانيّة وموجودة على الأرض إبّان الأزمات والكوارث التي حلّت بالبلاد.

جدول (179) تطوّر أعداد المستفيدين من خدمات مؤسّسة عامل في مجال الدفاع المدنيّ بين عاميّ 1982 – 1990(366)

السنة	نقل جثث	نقل جرحى	نقل مرضى	تأمين وحدات دم	حالات إنقاذ	إخماد حرائق	حالات إغاثة	إخلاء أسر محاصرة	دورية طوارئ	جهات خاصّة	تأمين أدوية ومواد تموين	المجموع العامّ
1982		6,795	78،430		120			100	85,445			
1983												
1984		822										822
1985	772	1,544	260	460					736		3,772	
1986	444	915	126	678	1,755			60	240	39	4,257	
1987		315		675					150		1,140	
1988		504	27	1,380								1,911
1989	196	986	446	3,524	74	102	258			926	1,044	7,556
1990	130	430	786	3,656	32	46			656	136	5,854	
المجموع العامّ	1,542	12,311	80,057	10,373	1,981	148	258	60	2,708	1,219	100	110,775

3 - المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة: كي يصمد اللبنانيّون

كما ذكرنا في مطلع الفصل، أدّت الجمعيّات والمنظّمات والهيئات الدوليّة دوراً ايجابيّاً في دعم صمود المجتمع اللبنانيّ وتمكينه من مواجهة الأزمة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة. فإلى جانب جهود مؤسّسات المجتمع اللبنانيّ وهيئاته والتحويلات الخارجيّة للّبنانيّين المغتربين، شكّلت هباتها وتقديماتها وأنشطتها على الأرض عاملاً مهماً في عمليّة الصمود طوال سنوات الحرب.

– اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر: تضامن العالم مع لبنان

يعود تأسيس «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» إلى عام 1859، والفضل في ذلك إلى السويسريّ هنري دونان (Henry Dunan). وهي حركة ناشطة في بلدان العالم كلّها، تسترشد بمبادئ الإنسانيّة، وعدم التحيّز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوّعيّة، والوحدة والعالميّة. وهي تعمل وفق «القانون الدوليّ الإنساني»، ووفق قواعد لحماية المدنيّين في زمن الحرب، والحدّ من المعاناة البشريّة ودرئها، ومساعدة النازحين وحماية الأسرى والمحتجزين والمحرومين من الحرّية، والبحث عن الأشخاص المفقودين، وإعادة الروابط الأُسريّة، والدفاع عن النساء والفتيات والأطفال الذين يتعرّضون للعنف الجنسيّ، وتأمين الخدمات الصحيّة والطبيّة والحياتيّة، والتعاون مع الجمعيّات الوطنيّة، فضلاً عن دعم الأمن الاقتصاديّ للسكّان في مناطق النزاع. كما تُسهم في عودة السلم إلى مناطق النزاع، وتؤمّن الماء والسكن وعلاج جرحى الحرب، وتهتمّ بالصحّة داخل السجون(367). وتشكّل أعمال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعيّة أو انتشار الأوبئة جزءاً من مهامها الأساسيّة، ما يُسهم في حفظ السلام العالميّ(368).

– اللجنة الدوليّة والاجتياح الإسرائيليّ للبنان 1982: تفاقم المعاناة والأعباء

تواجدت «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» في لبنان منذ عام 1967 لكنها اكتسبت أهمّية خاصّة بالنسبة إلى لبنان أثناء الاجتياح الإسرائيليّ له عام 1982. وبسببه، ازدادت أعداد العاملين الميدانيّين لديها في لبنان إلى أكثر من الضعف خلال أسابيع: من 29 موظفاً في 11 حزيران إلى 124، و19 من الأطبّاء في نهاية آب. ومن ضمن العاملين لديها، 44 مندوباً محليّاً. وبعد زوال تداعيات الاجتياح المباشر، خفّض عدد العاملين وبلغ في نهاية عام 1982 (69) مندوباً، منهم 11 تابعون لجمعيّات

محليّة[369]. وقد لقيت اللجنة الدوليّة تعاوناً ميدانياً من «الصليب الأحمر اللبنانيّ» و«الهلال الأحمر الفلسطينيّ» ومن الجمعيّات اللبنانيّة.

قبل أن يتعرّض لبنان للعدوان الإسرائيليّ، نشطت «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» في زيارة المستشفيات والمستوصفات في المناطق التي كانت عرضة للاشتباكات بين الميليشيات اللبنانيّة. فكانت تجري تقويماً للاحتياجات الطبيّة والماديّة، وتقوم بتوزيع الإعانات من أدوية وضمادات ووحدات دم. ففي عام 1976 قامت بإخلاء 400 جريح من مخيم تلّ الزعتر، وأنشأت مستشفى ميدانياً في الضاحية الجنوبيّة لمعالجة جرحى الحرب عام 1977. وفي شباط 1982، شارك مندوبوها في إجلاء الجرحى الخطرين من طرابلس إلى بيروت، ووزّعت الأغطية والحليب المجفّف لإعانة المنكوبين من قرى الشمال عبر مستوصفات طرابلس. وبلغت قيمة المساعدات الطبيّة الموزّعة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 1982 (71,140) فرنكاً سويسرياً. كما قامت بتسجيل المحتجزين لدى الميليشيات ونقل الرسائل العائليّة التي بلغت 1,709 رسائل بين شهري كانون الثاني ونهاية أيّار 1982. وتلقّت في الفترة نفسها 186 طلب بحث للاستعلام عن مفقودين، وتسلّمت 3 محتجزين لدى القوى الميليشياويّة المتنافسة تمّ إطلاق سراحهم.

وأثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، طرأ تحول جذريّ على نشاط «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر»، فشرع مندوبوها فور وقوع العدوان بتقديم المساعدة للسكّان الفارين من القصف والقتال، وأسهموا في إجلاء الجرحى وتقديم المستلزمات الطبيّة والأدوية للمستشفيات التابعة للصليب الأحمر اللبنانيّ و«الهلال الأحمر الفلسطينيّ» ووزارة الصحّة اللبنانيّة. وفي7 حزيران، وجّهت اللجنة نداءً إلى المتقاتلين تطلب إليهم التزام القانون الإنسانيّ، وإلى إسرائيل نداءً حازماً ثانياً في 9 حزيران تطلب إليها القيام بإجراءات لحماية المدنيّين بموجب اتفاقيّة جنيف لعام 1949[370].

ونظراً إلى ضخامة العدوان ومداه والحاجة إلى الغوث المُلحّ، صرفت «اللجنة الدوليّة» معظم موازنتها للشرق الأوسط على أعمال الإغاثة في لبنان (41.9 مليون فرنك سويسريّ من أصل 48 مليوناً)، وأسّست ثلاث قواعد تموينيّة لها في تلّ أبيب ودمشق ولارنكا. كما عملت على مراقبة الوضع الصحيّ والتموينيّ في بيروت الغربيّة وإيصال الإعانات الطبيّة والماديّة إليها، بعدما فرض الإسرائيليّون عليها الحصار. وفي الوقت نفسه، جمعت المعلومات عن الأسرى لدى فرقاء الصراع. وفي حزيران، زار مندوبوها الأسرى السوريّين لدى إسرائيل وعددهم 296 أسيراً، وحصلت على تصاريح

لزيارة الأسرى الفلسطينيّين والجرحى منهم في المستشفيات الإسرائيليّة. ومنذ 18 تموز، بدأت اللجنة بزيارات دوريّة للأسرى في «معتقل أنصار»، الإسرائيليّ الذي حوى لبنانيّين وفلسطينيّين وأجانب، وتمكّنت من إطلاق سراح 212 طفلاً، واهتمّت برعايتهم وجمع شملهم مع أُسرهم. وأحصت اللجنة 8,485 معتقلاً في «أنصار»، تمّ الإفراج عن 3,086 منهم، إضافة إلى 639 سجيناً أجنبيّاً أُطلق سراحهم وسلّموا إلى بعثاتهم الدبلوماسيّة. كما تدخّلت لدى إسرائيل لتحسين شروط اعتقال الأسرى، أو لوقف القمع الذي كان يُمارس عليهم[371].

وخلال حصار إسرائيل لبيروت الغربيّة وقصفها بوحشيّة، لجأ عشرة آلاف فلسطينيّ من سكّان صور إلى مقرّ «اللجنة الدوليّة» وأقاموا على الشاطئ المجاور لها، فأُنشئت لهم عيادات طبيّة داخل مقرّ اللجنة بالتعاون مع أطبّاء من المدينة. ومن أهم أعمال اللجنة في تلك المرحلة، إجلاء 238 مقاتلاً فلسطينيّاً جريحاً من بيروت الغربيّة في رحلتين بحريّتين في 26 آب و6 أيلول.

وتحضيراً لمذابح مخيّمي صبرا وشاتيلا التي تلت انسحاب عناصر «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من بيروت، منع الجيش الإسرائيليّ في اليوم التالي لاغتيال بشير الجميّل مندوبي «اللجنة الدوليّة» من دخول مخيّمات الفلسطينيّين، وقامت وحدات من ميليشيا «الكتائب» و«جيش لبنان الجنوبيّ» بمذابح في المخيّمين. وفي 17 أيلول، تمكّن مندوبو اللجنة والمنظّمات الدوليّة من دخولهما وإجلاء الحالات الخطرة التي كانت تعالج في مستشفيي غزّة وعكّا الفلسطينيّين إلى مستشفيات العاصمة. وشاركت «اللجنة الدوليّة» في تحديد هويّة ضحايا المذابح ودفن جثثهم مستعينة بالصليب الأحمر اللبنانيّ. وفي نداء شديد اللهجة إلى المجتمع الدوليّ بتاريخ 18 أيلول، انتقدت «اللجنة الدوليّة» همجيّة إسرائيل بالقول: «**إنّ مئات النساء والأطفال والمراهقين والمسنّين قتلوا في حيّ شاتيلا ببيروت وجثثهم منتشرة في الشوارع. إنّ اللجنة الدوليّة تعلم كذلك أنّ الجرحى قتلوا وهم في أسرّتهم بالمستشفى واختُطف آخرون كما اختُطف أطبّاء**». وانتهى النداء إلى القول: «**إنّ اللجنة الدوليّة تناشد المجتمع الدوليّ بأسره أن يتدخّل فوراً لوقف المذابح التي لا تطاق، وما زالت مستمرّة في بيروت، ويقع ضحيّة لها قطاعات كاملة من السكّان، وأن تكون الغاية هي احترام الجرحى ورعايتهم وحمايتهم، وأخيراً احترام حقّ الحياة في أبسط معانيه**»[372]. وفي الخريف، انخفض عمل «اللجنة الدوليّة» بعد عودة النازحين، لكنّها واصلت زيارتها اليوميّة للمخيّمات الفلسطينيّة لتقديم الرعاية

والعون إلى السكّان، وأسّست عيادة دائمة في كلٍ من مستشفى عكّا وغزّة.

وعلى صعيد العمل الطبّي الميدانيّ، قامت «اللجنة الدوليّة» أثناء حصار بيروت الغربيّة بنقل الجرحى إلى المستشفيات والمستوصفات، وأسّست مراكز طوارئ. فوزّعت الفرق الطبيّة في جنوب لبنان وفي بيروت الغربيّة وطرابلس ووادي البقاع، كما وزّعت المستلزمات الطبيّة والأدوية ووحدات الدم، وقامت بفتح مستوصفات جديدة أيضاً. ومنذ الأوّل من تموز، عيّنت اللجنة منسّقاً طبيًّا للإشراف على الأنشطة في كل لبنان. وحلّت 73 سيّارة إسعاف، تلقتها «اللجنة الدوليّة» هبات من الخارج، محلّ سيّارات الإسعاف القديمة أو المدمّرة للصليب الأحمر اللبنانيّ و«الهلال الأحمر الفلسطينيّ». وجرى استحداث ثلاثة مستشفيات ميدانيّة في بيروت الغربيّة وزحلة وطرابلس. وعن طريق لارنكا، تلقّت اللجنة أجهزة تبريد للدم. كما حصل تعاون بين اللجنة و«جامعة بيروت العربية» و«اليونيسف»، ونُفّذ برنامج صحيّ في المناطق التي تأثّرت بالاجتياح، وكذلك برنامج عاجل لتطهير مياه الشرب وأماكن السكن ومواضع رمي النفايات ومكافحة القوارض والحشرات.

وفي مخيّمات اللاجئين في صور وصيدا، قام إختصاصيّون في الصحّة العامّة تابعون للجنة الدوليّة بتقديم المشورة للمسؤولين في المخيّمات، ودراسة شبكات المياه في بعلبك. كما وضع فريق طبّي الترتيبات لإنشاء مختبرات وتجهيز مستوصفات بالتعاون مع «الصليب الأحمر اللبنانيّ»[373]. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة 400 شخص من مشوّهي الحرب وقدّمت لهم الأجهزة التعويضيّة، وذلك عبر إنشاء «ورش» لصناعة هذه الأجهزة في بيت شباب وصيدا، وفي دمشق بالنسبة إلى المرضى الفلسطينيّين. وتمّ شراء مستلزمات الأجهزة بقيمة 40 ألف فرنك سويسري. وبين أول حزيران 1982 و31 كانون الأوّل من العام نفسه، بلغت القيمة الإجماليّة للمساعدات الطبيّة وحدها والتي قدّمتها اللجنة الدوليّة أكثر من 19 مليون فرنك سويسريّ.

وبالنسبة إلى الإغاثة أثناء حصار بيروت الغربيّة، جعلت «اللجنة الدوليّة» من لارنكا ودمشق وتلّ أبيب قواعد لوجستيّة لنقل المساعدات إلى لبنان. فكانت المساعدات تصل إلى لارنكا ومنها جواً أو بحراً إلى تلّ أبيب أو حيفا، وتُنقل من هناك إلى جنوب لبنان، أو تصل جواً إلى دمشق ومنها تُنقل برّاً إلى البقاع وبيروت الغربيّة. وبذلك، تلقّى نحو 170 ألفاً من النازحين إعانات تحوي مواد غذائيّة وأواني مطبخ. لكنّ الإسرائيليّين رفضوا طلب اللجنة تزويد بيروت الغربيّة بالمحروقات، ممّا جعل أحوال المستشفيات

صعبة جدّاً في ضوء انقطاع التيّار الكهربائيّ. وفي 30 آب 1982، دخلت إلى بيروت الغربيّة قافلة من 30 شاحنة تحمل مواد غذائيّة للسكّان المحاصرين. وفي الشهر التالي، أصبح المرور أكثر سهولة من ذي قبل، فعاد معظم النازحين إلى بيوتهم وانخفض بالتالي حجم المساعدات التي تقدّمها لهم «الجنة الدوليّة». وفي مجمل المساعدات التي جرى توزيعها بين حزيران وأيلول، تلقّى نحو 250 ألف شخص مساعدات بلغت كمّيتها 7,231 طنّاً. كما استفاد سجناء «معتقل أنصار» من هذه المساعدات.

لقد نشأت عن حرب لبنان والاجتياح الإسرائيليّ له معاناة إنسانيّة، بسبب فقدان الأهل أفراداً منهم، أو انقطاع التواصل في ما بينهم داخل لبنان أو مع ذويهم في خارجه. ولمتابعة هذه القضيّة، أسّست «اللجنة الدوليّة» «وكالة البحث عن المفقودين» في كلّ أنحاء لبنان، عملت في بيروت الغربيّة وجونيه وصور وصيدا وكساره وبعلبك وطرابلس على معالجة طلبات البحث عن مفقودين وإيصال الرسائل العائليّة داخل لبنان وخارجه[374].

– ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ: مواصلة العطاء

على الرغم من توقّف العدوان الإسرائيليّ على لبنان في خريف عام 1982، إلّا أنّ إسرائيل أبقت على احتلالها لأجزاء واسعة منه. وفي الوقت نفسه، ترتّب على احتلالها تخريب آخر للعلاقات بين القوى اللبنانيّة المتنافسة ووقوع التقاتل في ما بينهما، ما حتّم على «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» الاستمرار في جهودها الإنسانيّة والطبيّة وما يرتبط منها بحماية المدنيّين والمحتجزين.

على صعيد الأسرى لدى إسرائيل، زارت اللجنة السوريّين منهم، وتمكّنت من تحرير بعضهم بسبب المرض، ووزّعت الألبسة وأدوات الرياضة والتسلية والكتب والمصاحف وأغذية على أسرى «معتقل أنصار»، وتواجد مندوبوها مع حوالى خمسة آلاف أسير في «معتقل الخيام». وتحدّثت تقارير اللجنة عن رفض إسرائيل معاملة الأسرى على أساس أنّهم أسرى حرب، لما قد يترتّب على ذلك من حقوق قانونيّة لهم. وبعد نقل معتقلي أنصار إلى سجن أتليت الإسرائيليّ في شهر أيلول 1983، لم يعد يُسمح للجنة الدوليّة بزيارتهم[375]. وفي 24 تشرين الثاني 1983، أطلقت إسرائيل، بعد وساطة فرنسيّة، سراح 4,400 أسير من معتقل أنصار: 1,100 إلى الجزائر و3,300 إلى لبنان. لكن تلّ أبيب أبقت على 218 سجيناً مخلّة باتّفاقها مع «اللجنة الدوليّة». وفي كانون الأوّل 1983، أُعيد فتح «معتقل أنصار»، وتمكّنت اللجنة، حتّى

إغلاقه في نيسان عام 1985، من زيارة المعتقل 13 مرّة سجّلت خلالها 2,192 مقابلة مع أسرى. فكان عشرة من المندوبين يرافقهم فريق طبّي يلتقون الأسرى من دون رقابة، ويتفحّصون الظروف الماديّة والنفسيّة التي يعيشون فيها، ويطلبون إلى السلطات الإسرائيليّة إطلاق سراح بعضهم أو نقلهم إلى المستشفى، بالنسبة إلى من يشتدّ عليه المرض. وفي المقابل، لم تتمكّن اللجنة خلال عاميّ 1985 و1986 من زيارة «معتقل الخيام»، بعدما أصبح المركز الرئيسيّ للاعتقال عقب إقفال «معتقل أنصار». لكنّها نظّمت زيارات لأسر الأسرى إلى المعتقل(376). وقد أصدر مندوبوها شهادات احتجاز لأُسر المحتجزين لتقديمها إلى السلطات المختصّة، ونقلوا 53,615 رسالة بين أفراد الأُسر التي شتّتتْها المعارك. كما انشغلت اللجنة أكثر في مسألة البحث عن المفقودين، ولم تتمكّن من حلّ سوى 118 طلباً خلال عام 1985(377).

وعلى خطٍ موازٍ، زارت اللجنة 203 محتجزين لدى فرقاء النزاع اللبنانيّين نتيجة اتّفاق وُضع بينها وبين القوى المتقاتلة في كانون الأوّل 1983؛ وعلى الرغم من أنّ اللجنة لم تحقق تقدماً في العثور على مفقودين منذ عام 1975، فقد طالبت بتحسين شروط المعيشة لهؤلاء(378).

– الإغاثة والأنشطة الطبيّة والصحيّة

ظلّ لبنان خلال عام 1983 مسرحاً لحروب متنقّلة بين الميليشيات، وبالتالي حقلاً لنشاط «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» في ما يتعلّق بحماية المدنيّين والمحتجزين، أو حجم برامج المساعدة الماديّة والطبيّة. وكعادتها، اضطرّت اللجنة إلى توجيه نداءات إلى المتحاربين المحليّين لاحترام القانون الإنسانيّ وشارتيّ الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولاسيّما عند نقل الجرحى. وفي 12 حزيران 1983، تعرّضت مركبتان للجنة الدوليّة إلى التفجير، وكانتا تُقلان فريقاً طبّياً محليّاً(379).

ونتيجة «حرب الجبل»، حدث في أيلول 1983 نزوح مسيحيّ من الشوف، فقامت «اللجنة الدوليّة» بإجلاء 5,130 شخصاً من المقاتلين والمدنيّين إلى خارج المنطقة، وقدّمت مساعدات الإغاثة والمواد التموينيّة إلى حوالى 80 ألف نازح في مختلف المناطق اللبنانيّة التي شهدت اشتباكات. وفي الوقت نفسه، كثّفت إمداداتها الطبيّة ووحدات الدم إلى المستشفيات والمستوصفات، وجمعت عشرات الجثث التي تُركت عند خطوط القتال بين المتحاربين بالتعاون مع «الصليب

الأحمر اللبنانيّ». وأثناء حصار بلدة دير القمر في العام نفسه، حصلت اللجنة على تصريح بإجلاء المرضى والجرحى بعد دخولها إليها في نهاية أيلول، وزوّدت سكّانها المحاصرين بـ 57 قافلة من المواد الغذائيّة والأغطية وأواني المطبخ ومستلزمات النظافة. واستفاد من هذه المساعدات أيضاً حوالى 30 ألفاً من الدروز وسُنّة من شحيم وبرجا(380). باختصار، بلغ مجموع ما وزّعته اللجنة خلال عام 1983 على النازحين والمهجّرين 3,262 طنّاً من المواد الغذائيّة وغيرها، وقد بلغت قيمتها تسعة ملايين فرنك سويسريّ(381).

كما تدخّلت «اللجنة الدوليّة» أثناء الاشتباكات في طرابلس في 3 تشرين الثاني 1983، وبقي فريقها الطبّي المعزز في المدينة. وقدّمت اللجنة مساعداتها إلى نحو 20 ألف نازح فلسطينيّ نتيجة الحرب الفلسطينيّة - الفلسطينيّة والصراع بين الأكثريّة السُنّيّة والأقلّية العلويّة(382). وفي 5 تشرين الثاني، أعلنت اللجنة «المستشفى الإسلاميّ» منطقة محايدة ووضعته تحت إشرافها، وضاعفت من سعته، من 80 سريراً إلى 160، وأقامت فيه وحدة جراحيّة إضافيّة. كما حيّدت «المدرسة الفرنسيّة اللبنانيّة» في جوار «المستشفى الإسلاميّ» وحوّلتها إلى مركز للنقاهة بعد العمليّات الجراحيّة. وخلال أسبوع واحد، أُدخل إلى «المستشفى الإسلاميّ» 120 جريحاً، وعُولج 60 مريضاً في «المدرسة الفرنسيّة اللبنانيّة». وفي 17 كانون الأوّل، تولّت «اللجنة الدوليّة» بالتعاون مع «الصليب الأحمر اللبنانيّ» إجلاء 94 جريحاً فلسطينيّاً إلى قبرص بإشراف طبّي وتمريضيّ منها ومن «الصليب الأحمر اللبنانيّ» و«الهلال الأحمر الفلسطينيّ»، ومن لارنكا نُقل الجرحى إلى مصر ويوغسلافيا والأردن للعلاج. وفي الوقت نفسه، احتفظت اللجنة بمخزون للطوارئ في مقارّات بعثاتها في بيروت وصيدا وطرابلس والبقاع(383).

وبين «حرب الجبل» و«حرب» طرابلس، وزّعت «اللجنة الدوليّة» في لبنان مستلزمات طبيّة ميدانيّة للمستوصفات والمستشفيات وكراسي متحرّكة وعكّازات وأدوية بلغت قيمتها 1.6 مليون فرنك سويسريّ، وشملت المساعدات 7,000 وحدة دم ثمنها 250 ألف فرنك سويسريّ قدّمتها جمعيّات للصليب الأحمر في بلجيكا والدنمارك وسويسرا وفرنسا وفنلندا والنرويج. كما أهدت الجمعيّات الوطنيّة في فنلندا لبنان ثلاث سيّارات إسعاف، فيما أسهم «الصليب الأحمر الألمانيّ» الغربيّ بـ 14 سيّارة إسعاف، فقامت «اللجنة الدوليّة» بتمويل سبع منها. كما أشرفت على تشغيل ثلاثة مراكز للأجهزة

الاصطناعيّة: في بيت شباب وصيدا (أفتتحا في 14 شباط 1983) ودمشق. وتمّ على التوالي في عاميّ 1983 و1984 تصنيع 589 طرفاً اصطناعيّاً في المراكز المذكورة، وبلغت قيمة الآلات المستخدمة في التصنيع 337 ألف فرنك سويسريّ[384]. وفي عام 1983، بلغ مجموع المساعدات الطبيّة المقدّمة من اللجنة الدوليّة 5.5 مليون فرنك سويسريّ[385]، وحافظ هذا الرقم على مستواه هذا تقريباً في السنوات التالية.

لقد فرضت الحرب الداخليّة على «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر»، أسوة بغيرها من المنظّمات، تشعيب أنشطتها. فوقوع أكثر من «حرب» داخليّة في وقت واحد وفي أكثر من مكان، حدا اللجنة الدوليّة على زيادة عدد العاملين لديها، ومطالبة الجهات الدوليّة المانحة بمزيد من الأموال[386]. فخلال الأعوام 1984، 1985 و1986، انخرطت القوى الميليشياويّة في بيروت الغربيّة وبيروت الشرقيّة وفي طرابلس في صراعات دمويّة، تخللها الانسحاب الإسرائيليّ من صيدا ومن شرقها، الذي ورّط الميليشيات المسيحيّة والميليشيات الإسلاميّة والفلسطينيّين في المخيّمات المجاورة في نزاع دمويّ لا هوادة فيه. فكان لهذه الأحداث تداعيات خطيرة على أمن المواطنين وممتلكاتهم. فاضطرّت اللجنة أن تزيد من مساعداتها إلى المواطنين وإغاثة النازحين بالآلاف، ودعم المنظّمات المحليّة، كالصليب الأحمر اللبنانيّ، في أنشطته الميدانيّة. وفي بعض المراحل، كانت تتدخّل لعقد اتّفاقات بين الميليشيات من أجل تأمين عبور مساعداتها بين البيروتين. ووجدت صعوبات جمّة في الدخول إلى المخيّمات الفلسطينيّة في غرب بيروت أثناء «حرب المخيّمات»، باستثناء فترات الهدوء لتوزيع مساعداتها على آلاف من الفلسطينيّين.

وبانتقال الصراع مجدداً إلى طرابلس في خريف 1985، افتتحت اللجنة مكتباً لها في جوار المدينة، وقامت بتوزيع المستلزمات الطبيّة على المستشفيات والمستوصفات. وفي المنطقة الشرقيّة، أسهمت في إغاثة آلاف المواطنين الذين فرّوا نتيجة الصراع بين «القوات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب» عام 1985، وبين «القوّات» و«القوّات» عام 1986. وفي التاريخ الأخير، ساعدت اللجنة 11 ألف مدنيّ تضرّروا من الاشتباكات، وقدّمت لهم المواد الغذائيّة والشموع والصابون وأدوات المطبخ والأغطية[387]. إنّ العبء الهائل الذي وقع على اللجنة الدوليّة، يتضح من حجم الأموال التي صرفتها خلال عام 1985، والتي بلغت نحو 3.5 مليون فرنك سويسريّ، قدمتها لها جمعيّات الصليب الأحمر البلجيكيّ والدانمركيّ والسويديّ والسويسري والكنديّ[388].

– منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف): من أجل أطفال لبنان

تأسست «اليونيسف» في كانون الأول 1946 بفضل تصويت بالإجماع في «الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة»، وأصبحت جزءاً من المنظّمة الدوليّة في عام 1953. وهي تموّل نفسها بصورة كاملة من التبرّعات. وأوّل ما اهتمّت به المنظّمة هو قضايا الطفولة في أوروبا عقب الحرب العالميّة الثانية مباشرة، ثم بدأت تعمل في 100 بلد في هذا المجال. ومنذ الستينات من القرن المنصرم، بدأت «اليونيسف» الاهتمام بقضايا التغذية والصحّة والتعليم والأُسرة، وكان نصف إنفاقها يُكرّس للتعليم تحت شعار «التعليم للجميع». فنالت جائزة نوبل للسلام عام 1965. وتنتشر «اليونيسف» في 155 بلداً، ولديها 126 مكتباً إقليمياً.

– اليونيسف ولبنان: برامج الإغاثة والتنمية

بعد عام على اندلاع حرب لبنان، أسّست «اليونيسف» وحدة خاصّة للإغاثة ضمن المكتب الإقليميّ لها، وجعلت مقرّها في قبرص، بهدف أن تكون قاعدة لوجستيّة لإيصال المساعدات إلى لبنان، عبر إرسالها بوساطة قوارب إلى مرافئ صغيرة على الساحل البنانيّ. وما لبثت هذه الوحدة أن اقامت تعاوناً مع الوزارات اللبنانيّة المعنيّة، وبدأت بتأمين التجهيزات الضروريّة لتعويض الخسائر والنواقص التي سبّبتها «حرب السنتين» في المدارس الرسميّة وفي المراكز الاجتماعيّة والمستشفيات والمستوصفات وغيرها[389]. فقامت بتزويد المهجّرين بـ 50 ألف بطّانيّة وطرائح من البلاستيك لإصلاحات صغيرة في المنازل، وقدّمت ألبسة جديدة للأطفال عددها 50 ألفاً، و250 ألف لوح صابون محلّي الصنع، وكلُّ هذا بكلفة 500 ألف ليرة لبنانيّة. كما عملت في الوقت نفسه على تزويد السكّان بالمياه للاستعمال المحلّي، وتركيب مضخّات كبيرة وتجهيزات بقيمة تفوق 150 ألف دولار أميركيّ. وعلى الصعيد الصحيّ، قدّمت أدوية وتجهيزات بقيمة 88 ألف دولار، وصرفت أكثر من مليون دولار على إعادة تأهيل رياض الأطفال والمدارس الابتدائيّة[390].

وبين عاميّ 1978 و1980، قدّمت «اليونيسف» إعانات إلى لبنان تمثّلت بتأمين المساعدات الطارئة للمهجّرين، وتعزيز الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، كتأمين الأدوية واللقاحات للمستوصفات والمراكز الصحيّة والمستشفيات الحكوميّة.

وبالنسبة إلى منطقة جنوبي الليطاني المحتلّ، شكّلت «اليونيسف» خمس فرق متنقّلة لتأمين الخدمات الصحيّة هناك، وذلك في أعقاب الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان وما ترتّب عليه من دمار في الممتلكات وتدهور في الأوضاع الصحيّة. فجرى تأمين التجهيزات ومشاريع المياه وتأهيل المحطّات والشبكات المائيّة التي تأثّرت بالاجتياح. وفي نهاية عام 1980، كانت «اليونيسف» قد أنفقت ما مجموعه 21.5 مليون دولار أميركيّ على عمليّات الإغاثة وإعادة تأهيل المرافق الصحيّة والتربويّة والمياه في لبنان، علماً أنّ نصف المبلغ المذكور، أُنفق على الجنوب.

كان الجنوب موضع اهتمام كبير من الأمم المتحدة، نظراً إلى ما لحق به من أضرار. لذا، عقدت «اليونيسف» اتفاقاً مع «مجلس الإنماء والإعمار» في تشرين الأول 1980، لإعادة تأهيل البنى التحتيّة فيه خلال خمس سنوات. ولحظت الخطّة المستشفيات والمستوصفات والأبنية المتضرّرة أو المهدّمة، فضلاً عن إصلاح شبكات المياه والقساطل والمضخّات والمنشآت. وقُدّرت قيمة المرحلة الأولى للمشروع بـ 150 مليون ليرة لبنانيّة[391].

واثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وضعت «اليونيسف» برنامجاً لدعم لبنان بقيمة 2.4 مليون دولار أميركيّ خُصص في معظمه لمساعدة الأمّهات والأطفال. فلحظ البرنامج شؤون الصحة، وتأمين المواد الغذائيّة، وقضايا المياه. وفي أواخر حزيران، أرسلت أربع طائرات شحن إلى لبنان عبر دمشق تحتوي على 123 طناً من الأدوية وعلى بطانيات ومناشف وخيم ودفّايات على الكاز وأدوات طبخ ومواد لتنقية المياه. كما خصّصت في الوقت نفسه مبلغ 1.1 مليون دولار لشراء مواد إغاثة من السوق المحلّية اللبنانيّة، ومن ضمنه 100 ألف دولار تجهيزات طبيّة لصالح «الهلال الأحمر الفلسطيني». كذلك، انخرط مهندسوها في إصلاح إمدادات المياه في جنوب لبنان بالتعاون مع «وزارة الموارد والطاقة اللبنانيّة» و«الهيئة العليا للإغاثة»[392].

وبعد الانسحاب الإسرائيليّ من شرقيّ صيدا عام 1985، رفعت «اليونيسف» من وتيرة عملها في المناطق التي أخلاها الإسرائيليّون، ونشطت في تأهيل المستشفيات والمراكز الصحيّة الرسميّة ومحطّات المياه والشبكات الرئيسيّة والعديد من المدارس الرسميّة. فنفّذت 5,230 مشروعاً، منها 218 مائيّاً، و219

تربويّاً، و46 صحيّاً، و30 مشروعاً عبارة عن تنمية محليّة. كما استحدثت وحدة عملانيّة في قانا تحت اسم «إعمار جنوب لبنان». وفي نهاية عام 1985، كانت «اليونيسف» قد قدّمت مساعدات إلى 1,100 مدرسة وروضة أطفال ومركز اجتماعيّ. وجرى إقامة وحدات صحّية متحرّكة (المستوصف النقّال) لخدمة المناطق النائية، وتوفير لقاحات الشلل والحصبة والثلاثيّ. كما عملت بالتعاون مع وزارة الموارد المائيّة والكهربائيّة على إصلاح شبكات المياه في عدد من المناطق، وركّبت وحدات ضخّ وخزانات مياه وتجهيزات[393]. وبين عاميّ 1980 و1987 بلغ مجموع ما أنفقته «اليونيسف» على مشاريعها في لبنان 76 مليون دولار أميركيّ[394].

وكما ذكرنا، أولت «اليونيسف» الطفولة في لبنان أهمّية قصوى، وأفادت برامجها في مجال التعليم بشكلٍ خاصٍ الأطفال في سنّ ما قبل مرحلة الدراسة. فأثمرت جهودها المشتركة مع وزارة التربية و«الأونيسكو» في وضع برنامج لرياض الأطفال تضمّن تدريب عاملات في هذا الميدان (حادقات)، وإرسال بعضهن إلى كندا لمزيد من التدريب والاختصاص. كما أقامت «اليونيسف» دورات تنشيط لمعلمي المدارس الابتدائيّة، إضافة إلى دعم «التدريب المستمرّ» في دور المعلمين، مع التركيز على العلوم والرياضيّات. وأدّت هذه الجهود إلى وضع أوّل دليل شامل بتصرّف معلمي المدارس الابتدائية، تضمّن إرشادات تربويّة باللغات العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة[395].

ولأنّ الحرب دمّرت الحجر والبشر، وفوق كل ذلك التعايش بين اللبنانيّين، ولأنّ جيل الشباب هو مستقبل لبنان، أطلقت «اليونيسف» عام 1989 برنامج «التربية على السلام»، من خلال إقامة 30 دورة صيفيّة للأولاد، و74 مركز نشاط صيفيّ. ونُظّم المشروع بالتعاون مع 35 مؤسّسة تربويّة واجتماعيّة غير حكوميّة، وهدف إلى تنمية تفاهم السلام ومجمل المعارف والسلوكيّات لاكساب الأطفال والشباب قيم إنسانيّة واجتماعيّة. وخلال تموز 1989، أقيمت في مختلف المناطق اللبنانيّة 160 دورة تدريبيّة ضمّت أكثر من ألف شاب وشابة من كلّ الطوائف والمناطق، دُعوا إلى تجربة التلاقي والانفتاح. وقد استفاد من كلّ الدورات 33 ألف طفل وشاب من كلّ المناطق والمشارب. وفي عام 1990، كرّرت «اليونيسف» المشروع مرّة أخرى[396].

4 - استنتاج

لقد تضافرت جهود جمعيّات المجتمع المدنيّ ومؤسّساته وهيئاته أثناء الحرب في تخفيف المعاناة عن اللبنانيّين وتأمين صمودهم، سواء بشكلٍ منفرد أو بالتنسيق في ما بينها، وإن على أساس مناطقي وطائفيّ ومذهبيّ إلى حدٍ ما. فبسبب الحرب وتداعياتها، نشط العديد من الهيئات والجمعيّات في تأمين صمود المواطنين في الحيز الجغرافيّ الطائفيّ، باستثناء المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة التي غطّت خدماتها ومساعداتها مساحة الوطن، وبشكلٍ خاصٍ في أشدّ أوقات الأزمة عنفاً وفتكاً، كالاجتياحين الإسرائيليّين للبنان عاميّ 1978 و1982 على سبيل المثال. وربّما بسبب طبيعة الحرب والقوى الميليشياويّة المسيطرة على الأرض، لم يتسنّ للمجتمع المدنيّ سوى هذا القطاع الاجتماعيّ والإنسانيّ ليثبت نفسه، بعدما مُنع أو عجز عن أن يكون قوّة سياسيّة تغييريّة مؤثّرة، وقد عالجنا هذا في الفصل الخامس عشر من المجلّد[397].

ومن المفارقات اللافتة، أنّ الأحزاب والميليشيات عملت بدورها على تقديم خدماتها الاجتماعيّة إلى المواطن اللبنانيّ فور اندلاع الحرب، بذريعة تعطّل إدارات الدولة عن القيام بواجباتها، والهدف هو الحلول محلّها وجعل نفسها المرجعيّة وصولاً إلى إقامة «الكانتون». وفي المقابل، انطلقت جمعيّات المجتمع المدنيّ من فكرة تولّي الشعب أموره بنفسه، في ضوء غياب الدولة أو تغييبها. وبذريعة التقديمات الاجتماعيّة والخدمات التي كانت تقدّمها إلى المواطنين، أقامت الأحزاب والميليشيات هيئات وإدارات تقوم على نهب المواطن والماليّة العامّة للدولة، عبر الاستيلاء على مرافقها، وفرض الخوّات على المؤسّسات. وقد رأينا في هذا الفصل، أنّ خدمات القوى الحزبيّة والميليشياويّة وتقديماتها إلى المواطنين، كانت تصل إلى ذروتها مع تصاعد النقمة عليها خلال الثمانينات جرّاء التناقض بين طروحاتها وتصريحاتها وممارساتها على الأرض. فكانت مساعداتها إلى المواطن محض رشوة لشراء سكوته عن تصرّفاتها وممارساتها. وهذا ينطبق بشكلٍ خاصٍ على «القوّات اللبنانيّة» خلال السنوات الأخيرة من الحرب بالتزامن مع الأزمات التي عصفت بالمعسكر المسيحيّ، عندما طرحت بقوّة شعار «أمن المجتمع المسيحيّ فوق كلّ اعتبار»، وسعت إلى «شراء» الناس ببعض المساعدات الاجتماعيّة في ضوء صراعاتها في ما بينها، أو بينها وبين الجيش اللبنانيّ.

وفي الجانب الآخر، فبعدما تلاشت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، انكفأ «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» إلى الجبل، وقام بتأسيس إدارته المدنيّة. فكانت هذه «الإدارة» متكاملة مؤسّساتيّاً ولخدمة الجبل الدرزيّ والسُنّي وتفوح منها رائحة الكانتون. وكما في حالة «القوّات اللبنانيّة»، كذلك في حالة «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، جرى تبرير الخوّات والرسوم والضرائب التي كانت تُحصّل عند الحواجز والمعابر على السلع والسيّارات الخاصّة والشاحنات وفي المرافئ غير الشرعيّة، بأنّها لتأمين صمود المواطنين وتأمين الدورة الحياتيّة بشكلٍ طبيعيّ. فصدّق بعض الناس للأسف مقولة أنّ غياب الدولة جعل الميليشيات تضطلع بدورها، والصحيح أنّ الميليشيات غيّبت دور الدولة وحلّت محلّها لأهدافها الفئويّة الخاصّة.

من بين الأحزاب اللبنانيّة خلال الحرب، يُعتبر «حزب الله» الوحيد الذي تمكّن، إلى جانب انخراطه في المقاومة ضدّ العدو الإسرائيليّ، من إقامة بنية مؤسّساتيّة اجتماعيّة وخدماتيّة على مساحة لبنان في مناطق تمركز «المستضعَفين». لقد أدرك «الحزب» أنّ الاهتمام بالمناطق الشيعيّة المحرومة تاريخيّاً من اهتمامات الدولة اللبنانيّة ومن برامجها الإنمائيّة، يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التحرير، وهذا ما جعل العمل الاجتماعيّ والخدماتيّ إستراتيجيّة لديه لاستقطاب الجماهير. فشملت هذه الخدمات والتقديمات أوّلاً أسر الشهداء، وما لبثت أن انطلقت باشكالٍ مختلفة وفي أكثر من منطقة وموقع.

بعد انتهاء حرب لبنان، كان لدى «حزب الله» شبكة من المؤسّسات الفائقة التنظم البعيدة بأهدافها الإستراتيجيّة في التنميّة البشريّة لتأمين صمود المجتمع المقاوم. فمن يسقط شهيداً في ساحة النضال ضدّ العدو الإسرائيليّ، تجد أُسرته الدعم والرعاية من «مؤسّسة الشهيد». ومن يريد أن يتعلّم، يجد عشرات المدارس والمعاهد المنتشرة هنا وهناك تستقبله، ولا تبخل عليه «التعبئة الطلابيّة» بالأقساط والكتب المدرسيّة أو إيران بمقعد دراسيّ عندها. ومن يمرض تسبقه «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة» إلى الطبيب وإلى المستشفى والصيدليّة، ومن يريد الزواج أو بدء حياة مهنيّة على حسابه، يتوجّه إلى «مؤسّسة القرض الحسن». ومن تهدّم بيته أو يريد امتلاك شقّة صغيرة، وجد مساعدة من «جهاد البناء». حتّى في أصعب

أوقات الحرب وأحلكها، كان «حزب الله» يؤمّن الخدمات الحياتيّة كالكهرباء والماء ويُشرف على النظافة العامّة، وكلّ ما يتعلّق بالشأن العامّ. وفي ظلّ هذا النظام الاجتماعيّ والخدماتيّ المتكامل، تحوّل «الحزب» إلى مرجعيّة اجتماعيّة وخدماتيّة بأبعاد سياسيّة تزامنت مع انخراطه في المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، فأصبح منافساً لحركة أمل وللدولة اللبنانيّة في أماكن سيطرته. فتدفّقت عليه الأموال من ايران بسخاء كبير، وهذا ما عزّز صموده وقوّى نفوذه خلال الحرب وبعدها.

ومن جهة أخرى، كانت «مؤسّسة عامل» ابنة بيئتها. فالإجرام الإسرائيليّ ضدّ المناطق المدنيّة في جنوب لبنان من جهة، وما لحق بابن المنطقة من حرمان وتهميش على أيدي الحكومات اللبنانيّة من جهة أخرى، دفع بنُخبٍ شبابيّة متعلّمة مشبعة بالحماسة إلى مأسسة جهودها الاجتماعيّة والإنسانيّة، فكانت «مؤسّسة عامل»، التي زرعت نبتة في كلّ مكان احتاج فيه الإنسان إلى تقديماتها وخدماتها. وقد تكون الخلفيّات الثقافيّة والعمليّة لمؤسّسيها وشفافيّة أنشطتها، ما دفع بالمنظّمات الدوليّة إلى الاعتراف بدورها وتقديم الدعم لها، ما أسهم في تطوّرها خلال الحرب وبعدها.

كانت «مؤسّسة عامل» من بين الجمعيّات والمؤسّسات القليلة التي قُدّر لها أن تبقى، وهذا لا يعود إلى وضوح أهدافها وجدّية عملها وشفافيّتها فحسب. فما أن انتهت الحرب، حتّى أعادت المؤسّسة تقويم تجربتها، فوضعت برامج مستقبليّة، في مقدّمها إنشاء «بيت حقوق الإنسان» والتعاون في هذا المجال مع منظّمات المجتمع المدنيّ، فضلاً عن وضع برنامج للتنمية الريفيّة، وإنشاء مستشفى للإمراض النفسيّة والعصبيّة ودار للمسنّين في منطقة صور ومدرسة للتمريض.

ومع ذلك، لم تستطع الجمعيّات والهيئات في المناطق الغربيّة أن تخدم خارج بيئتها الجغرافيّة والمذهبيّة، حتّى أنّ بعضها نشأ في الأساس من أجل خدمة حيّه وما يتفرّع عنه من أزقّة، فيما تمكّن بعضها الآخر من أن «يتمدّد» إلى مناطق أخرى ضمن الحيّز الجغرافيّ الطائفيّ. وعندما طال أمد الحرب أكثر من «سنتين»، بدأت بعض هذه الجمعيّات تتلاشى وينتقل أعضاؤها إلى جمعيّات أخرى. مع ذلك، تبقى جهود هذه الجمعيّات والهيئات والروابط مشكورة في أنّها عملت

بجهد على توفير الأمن الاجتماعيّ والدفاع المدنيّ، في وقت غابت فيه الدولة عن الاضطلاع بمسؤوليّاتها. فإنشاء «جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ»، جاء نتيجة عدم تمكّن «مديريّة الدفاع المدنيّ» من القيام بواجباتها في المناطق «الآخرى». وقد فرضت ظروف الحرب غياب المنافسة العلنيّة بين الجمعيّات في المنطقة الغربيّة، والتوجّه نحو التنسيق، على الأقلّ في مسائل الدفاع المدنيّ. فعشيّة انتهاء الحرب، كانت هناك غرفة عمليّات مشتركة بين الجمعيّات والهيئات في مسائل الدفاع المدنيّ بالتنسيق مع قوى الأمن الداخليّ. فكان رجال الدفاع المدنيّ، هنا وهناك، سبّاقين إلى حيث تسقط القذائف وتنفجر السيّارات المفخّخة، ويسرعون إلى الأحياء حيث يتصارع «الأخوة الأعداء»، فقاموا بأشرف الأعمال مضحّين بأرواحهم. وعلى كلّ حال، ما كان بإمكان هذه الجمعيّات والهيئات أن تعمل وتقدّم ما استطاعت أن تقدّمه من خدمات، لولا التنسيق مع «الصليب الأحمر اللبنانيّ» والمنظّمات الدوليّة.

قبل الحرب، عرف اللبنانيّون «الصليب الأحمر اللبنانيّ» في مركزه في شارع سبيرز، ومن هناك كان يبلسم الجراح على مستوى الوطن. لكن المواطنين، تعرّفوا إليه عن كثب أثناء الحرب الأليمة، عندما كانوا يشاهدون سيّاراته تُهرع إلى أهدافها الإنسانيّة والاجتماعيّة ومتطوّعيه يرتدون ستراتهم بشعار الصليب. وقد فرضت الحرب عليه مجالات عمل جديدة والتعاون مع الهيئات الدوليّة ومع الجمعيّات المحليّة.

وعشيّة الحرب وفي مطلعها، تأسّست كلّ من «كاريتاس» و«مجلس كنائس الشرق الأوسط» بهدف تدعيم صمود المجتمع الأهليّ المسيحيّ. كان هناك خوف لدى المرجعيّات الروحيّة المسيحيّة من أن يؤدّي تضعضع المجتمع إلى نزوح المسيحيّين من لبنان، ما يُسفر عن ذوبان البقيّة الصامدة. من هنا، انصبّ عمل «مجلس كنائس الشرق الأوسط» على دعم المؤسّسات الكنسيّة مباشرة، التي كانت على اتّصال وتواصل مع مجتمعها. كما قدّم الدعم أيضاً إلى المستشفيات والمستوصفات والمدارس ودور الأيتام. كذلك، اهتمت «كاريتاس لبنان» بمجتمعها وبيئتها في المجالات نفسها. وفي سياق عمل المؤسّستين، استفاد مسلمون من التقديمات والخدمات المقدّمة من قبلهما، وإن كان ذلك بنسب أقلّ من الطوائف المسيحيّة. وهذا لا غرابة فيه في ظروف الحرب وغياب الدولة، عندما وجدت كلُّ طائفة أنّ من واجبها تأمين صمود «مجتمعها». وما يميّز عمل

الجمعيّتين هو تركيزهما على التنميّة البشريّة وتثبيت الناس في أرضهم عبر برامج زراعيّة ومهنيّة وحرفيّة، أو تأمين الإسكان للمهجّرين وللفئات الشابة.

وقد لا يكون من الانصاف الإدّعاء أنّ صمود المجتمع المدنيّ اللبنانيّ قد تحقّق بجهوده الذاتيّة. إنّ تضافر الجهود المباشرة للمنظّمات والهيئات الدوليّة أو عبر الجمعيّات اللبنانيّة، شكّل عاملاً أساسيّاً في دعم صمود اللبنانيّين في محنهم وأزماتهم. وقد لا تكون هناك جمعيّة أو هيئة محليّة لم تستفد من مساعدات المنظّمات الدوليّة بطريقة أو بأخرى. صحيح أنّنا أتينا في هذا الفصل على أنشطة «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» ومنظّمة «اليونيسف»، إلّا أنّ هذا لا يعني التقليل من دور المنّظمات الأخرى وأهمّيتها، كـ«غوث الأولاد»، و«منظّمة الصحّة العالميّة» و«جمعيّة أطبّاء بلا حدود»، و«جمعيّة أطبّاء العالم» وغيرها. وخلف هذه وتلك، وقف مجتمع مدنيّ غربيّ يدعم تلك الجهود، نظراً إلى شدّة وطأة الحرب وقساوتها على اللبنانيّين، ولأنّ لبنان ظلّ في نظره «سويسرا الشرق» التي يجب ألّا تموت.

حواشي الفصل السادس عشر

(1) لقد واجهتنا صعوبات جمّة أثناء عملنا على دور جمعيّات المجتمع المدنيّ وهيئاته خلال الحرب، في عدم التمكّن من الاطلاع على محفوظات بعض الهيئات والجمعيّات والمؤسّسات. وقد أبلغَنا العميد درويش حبيقة، مدير عام «الدفاع المدنيّ» بأنّ أرشيف المؤسّسة قد تضرّر وتلف خلال الأحداث. كذلك، أبلغتنا السيدة سميرة الطبّال، المسؤولة عن مستوصف الشبيبة الأرثوذكسيّة في الأشرفيّة، أنّ أرشيف المستوصف قد تلف خلال الحرب. وعندما اتّصلنا بالدكتور فكتور غريب، المسؤول السابق عن «مؤسّسة التضامن الاجتماعيّة» في «القوّات اللبنانيّة» بهدف الاطلاع على محفوظاتها، قيل لنا إنّ الأرشيف قد دمّر كلّه. كذلك الحال، لم يتسنَّ لنا الاطلاع على التقارير السنويّة لأرشيف «اليونيسف»، وأبلغَنا الدكتور علي الزين أنّها موجودة خارج لبنان. بناءً على ذلك، سوف يقتصر هذا الفصل على المؤسّسات والجمعيّات التي وفّرت لنا إمكان الاطلاع على محفوظاتها وسجلّاتها. ونلفت الانتباه، إلى أنّنا اعتمدنا الأرقام الواردة بالليرة اللبنانيّة وبالدولار الأميركيّ، كما ترد في سجلات الجمعيّات والهيئات وتقاريرها. ولمزيد من الإيضاح حول سعر صرف العملة اللبنانيّة مقابل الدولار، يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (25) من المجلّد الثاني، ص 1019.

(2) حول موضوع عدم تحوّل المجتمع المدنيّ إلى أداة تغيير، انظر الفصل الخامس عشر، ص 1460 - 1461.

(3) نقلاً عن: شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ 1975-1976، بيروت 1978.ص 252، 247.

(4) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York 1983, p. 145.

(5) N. Kliot, The Territorial Disintegration of a State: The Case of Lebanon. Centre for Middle Eastern and Islamic Studies. Occasional Papers Series, No. 30(1986), p. 19.

(6) Judith Harik, Judith. The Public and the Social Service s of the Lebanese Militias, Oxford 1994. pp. cit.. pp. 15-17, 33.

(7) Lewis W. Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", in: ***The Middle East Journal***, 38 (1984), pp. 21 - 22.

(8) Snider, op. cit..pp. 19- 28.

(9) Judith Harik, op. cit.. pp. 15-17, 33.

(10) «القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظاميّ وأجهزة للخدمات»، في: جريدة **الحياة**، عدد 9891، 21 كانون الثاني 1990.

(11) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة. دراسة في التعطّل الإداريّ، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990، ص 118.

(12) «القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظاميّ وأجهزة للخدمات»، في: جريدة **الحياة**، عدد 9891، 21 كانون الثاني 1990.

(13) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها»، في: جريدة **الحياة**، 6، 6 شباط 1990.

(14) «الميليشيات اللبنانيّة، إدارتها ومداخيلها. جيش لبنان الجنوبيّ: حامي المنطقة الشماليّة لإسرائيل»، في: جريدة **الحياة** 8، 8 شباط 1990.

(15) حول جبايات إسرائيل و«جيش لبنان الجنوبيّ» من السماسرة الذين يتولّون تهريب البضائع بين إسرائيل ولبنان، راجع الفصل التاسع ص929.

(16) غازي الخليلي، «المبادرات الجماهيريّة ولجان الأحياء الشعبيّة خلال الأحداث في لبنان»، في: مجلّة **شؤون فلسطينية**، 52(1975)، ص 174-179.

(17) «مقابلة مع أمين سرّ الإدارة المدنيّة في الجبل الرفيق هشام ناصر الدين»، في: جريدة **الأنباء**، 2 تشرين الأوّل 1989.

(18) أنطوان خويري، حوادث لبنان، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 619-620.

(19) ألبير منصور، موت جمهورية، دار الجديد، بيروت 1994، ص 108-109.

(20) نقلاً عن: الريّس، التحدّي اللبنانيّ، ص 247، 252.

(21) انظر الفصل الثاني من المجلّد الأوّل، ص 237 – 239.

(22) Antoine N.Messarra, The Challenge of Coexistence, Center for Lebanese Studies, Oxford 1988, p. 16..

(23) أرشيف هيئة الإسعاف الشعبيّ، تعريف بالهيئة، لات، لام.

(24) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت، هيئة الإسعاف الشعبيّ إلى الجبهة الموحّدة لرأس بيروت، بيروت 24 تموز 1984.

(25) أعداد مختلفة من نشرة «الإسعاف الشعبيّ».

(26) جريدة **الأنوار**، 24 شباط 1989.

(27) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. صورة عن رسالة بعث بها محمد فارس، رئيس هيئة الدفاع المدنيّ الشعبيّ إلى الشيخ رفيق الحريري، 20 آذار 1985.

(28) مفتي طرابلس: «نحمد الله لأنّ في مدينتنا مثل «الإسعاف الشعبيّ»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، أيّار 1988، ص 4-6، مركز ابن سينا الصحيّ الاجتماعيّ: تسع سنوات من البذل والتضحية والوفاء بالعهد، في: **الإسعاف الشعبيّ**، العدد 16، أيّار 1989، ص 1.

(29) انظر ص 1616 – 1617. من هذا الفصل.

(30) «الوقائع المذهلة والخطيرة يقابلها تقطير بالدواء. الهيئة تنفّذ برنامجها للصحّة المدرسيّة في طرابلس» في: «**الإسعاف الشعبيّ**»، أيّار 1988، ص 3.

(31) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 6-14.

(32) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 20-21.

(33) جريدة **الأنوار**، 24 شباط 1989.

(34) مركز ابن سينا في عامه التاسع: محطّات وإنجازات، في: **الإسعاف الشعبيّ**، عدد 16، أيّار 1989، ص 1 و4.

(35) مركز ابن سينا في عامه التاسع: محطّات وإنجازات، في: **الإسعاف الشعبيّ**، عدد 16، أيّار 1989، ص 4.

(36) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 40-41.

(37) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 36-40.

(38) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 89.

(39) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص . 89

(40) هيئة الإسعاف الشعبيّ، من أجل كلّ مواطن، عدد2، ص 20.

(41) «إنجازات راسخة في الأرض... وتطور مُصان بثقة الشعب»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، عدد خاصّ أواخر أيّار 1987، ص3.

(42) أرشيف هيئة الإسعاف الشعبيّ. جدول إحصائي بالخدمات والأعمال خلال إثنين وعشرين عاماً.

(43) الحزب التقدميّ الاشتراكيّ/المكتب الفرعيّ في إقليم الخرّوب، الإدارة المدنيّة في الجبل، نشاطات، تقديمات، إنجازات واحتياجات، 1990-1991، ص 7.

(44) Judith Harik, The Public and Social Service, op. cit.. pp. 17 - 19.

(45) رنده أنطوان، الحرب والإدارة اللبنانيّة، ص 113.

(46) الحزب التقدميّ الاشتراكيّ. الإدارة المدنيّة في الجبل، الذكرى السنويّة السابعة لتأسيسها. أعمال وإنجازات من 1/ 9/ 89 لغاية 31/ 8/ 90، بيت الدين في 28 تشرين الأوّل 1990، ص 7.

(47) الإدارة المدنيّة في الجبل من خلال الصحافة. عام من عمر الإدارة المدنيّة 1989-1990، منشورات الدائرة الإعلاميّة في الإدارة المدنيّة، لا.، لام،، ص 7.

(48) Kliot, op. cit., p. 22.

(49) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل - الإمارة»، في: جريدة **الحياة**، 4، 3-4 شباط 1990.

(50) «مقابلة مع أمين سرّ الإدارة المدنيّة الرفيق هشام ناصر الدين»، في: جريدة **الأنباء**، 2 تشرين الأوّل 1989.

(51) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. الحزب التقدميّ الاشتراكيّ: في خدمة الجبل - الإمارة»، في: جريدة **الحياة**، 4، 3-4 شباط 1990.

(52) «مقابلة مع أمين سرّ الإدارة المدنيّة في الجبل الرفيق هشام ناصر الدين لمناسبة الذكرى السادسة لتأسيس الإدارة المدنيّة في الجبل»، في: **صباح الخير**، 7 تشرين الأوّل 1989.

(53) الحزب التقدميّ الاشتراكيّ/االمكتب الفرعيّ في إقليم الخروب، الإدارة المدنيّة في الجبل، نشاطات، تقديمات، إنجازات واحتياجات، 1990-1991، ص 11-21.

(54) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. التنظيم الشعبيّ الناصريّ في صيدا: قوانين وأجهزة لـ: «المدينة الدولة»، في: جريدة **الحياة**، 7، 7 شباط 1990.

(55) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. التنظيم الشعبيّ الناصريّ في صيدا: قوانين وأجهزة لـ«المدينة الدولة»، في: جريدة الحياة، 7، 7 شباط 1990.

(56) انظر ص 1478 – 1479، 1692.

(57) جهاد بنّوت، حركة أمل قصّة حركة إصلاحيّة لبنانيّة في بلاد العرب، ج 10، المؤسّسات والمشاركة، المركز الثقافي اللبنانيّ 2008، ص 108–137.

(58) كشّافة الرسالة الإسلاميّة/ الدفاع المدنيّ، مفوضيّة الجنوب 1987.

(59) Jim Muir, "Buying Hearts and Minds", in: ***Middle East International***, no. 315, 19.12.1987, p.7.

(60) Harik, The Public and the Social Service, pp. 21-22, 33-34.

(61) Judith Palmer Harik, Hezbollah. The Changing Face of Terrorism, London/New York 2004, pp. 81-83.

(62) Muir, "Buying Hearts and Minds", p, 7.

(63) الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، لات، لام، ص 6.

(64) الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، لات، لام، ص15.

(65) «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، أهداف... ونشاطات... وتطلّعات في سبيل مجتمع صحيّ أفضل»، في جريدة العهد، 1 صفر 1410، هـ، ص13.

(66) «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، أهداف... ونشاطات... وتطلّعات في سبيل مجتمع صحيّ أفضل»، في جريدة العهد، 1 صفر 1410، هـ، ص 12-13؛ جريدة العهد، عدد 171، 10 صفر 1408 هـ.

(67) «العهد في تحقيق حول نشاطات الهيئة الصحيّة في البقاع الغربيّ»، في جريدة العهد، 7 ربيع الثاني 1411 هـ، ص 8.

(68) «العهد في تحقيق حول نشاطات الهيئة الصحيّة في البقاع الغربيّ»، في جريدة العهد، 7 ربيع الثاني 1411 هـ، ص 8.

(69) «الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، أهداف.. ونشاطات... وتطلّعات في سبيل مجتمع صحيّ أفضل»، في جريدة العهد، 1 صفر 1410، هـ، ص13؛ جريدة العهد، عدد 170، 3 صفر 1408 هـ، «العهد في مستشفى الإمام الخمينيّ في بعلبك»، في جريدة العهد، 21 ربيع الثاني 1411، ص 11.

(70) «العهد في مستشفى الإمام الخمينيّ في بعلبك»، في جريدة العهد، 21 ربيع الثاني 1411، ص 11.

(71) «العهد في مستشفى الإمام الخمينيّ في بعلبك»، في جريدة العهد، 21 ربيع الثاني 1411، ص 11.

(72) «مؤسّسة الشهيد أنجزت مشاريع صحيّة عديدة ومشروع مستشفى الرسول أهمّ منجزاتها»، في: جريدة العهد، الجمعة 3 محرم 1410 هـ، ص 12.

(73) «مؤسّسة الشهيد في لبنان بلسم لعوائل الشهداء والجرحى والمستضعَفين»، في: جريدة العهد، عدد 27، ربيع الثاني 1405 هـ.

(74) «مؤسّسة شهيد الثورة الإسلاميّة تصنع الضوء في عتمة الواقع اللبنانيّ»، في: جريدة العهد، 18 ذو الحجة 1409 هـ، ص 9.

(75) «لجنة إمداد الإمام الخمينيّ إمتداد لحقل الخير والإنسانيّة حيث كان المستضعَفون!»، في: جريدة العهد، 10 محرم 1410 هـ، ص و.

(76) «لجنة امداد الإمام الخمينيّ امتداد لحقل الخير والإنسانيّة حيث كان المستضعَفون!»، في: جريدة العهد، 10 محرم 1410 هـ، ص و.

(77) Harik,The Public anf the Social Service, pp. 25-32, 37.

(78) «لجنة البيئة جهاد آخر لـ« جهاد البناء»، في: جريدة العهد، 22 جماد الثاني 1410 هـ، ص 11.

(79) جريدة العهد، عدد 242، 10 شباط 1989.

(80) جمعيّة مؤسّسة القرض الحسن، لمجتمع متكامل، لات، لام، ص 2.

(81) جريدة العهد، عدد 229، 2 ربيع الثاني 1409 هـ.

(82) جمعيّة مؤسّسة القرض الحسن، لمجتمع متكامل، لات، لام، ص 30.

(83) «جمعيّة المبرّات الخيريّة في لبنان»، في: جريدة العهد، 26 رمضان 1411 هـ، ص 8-9.

(84) «مبرّة الإمام الخوئي صرحٌ من صروح الخير والمحبّة وبيت اليتيم وأُسرته»، في: جريدة العهد، 25 جماد الأوّل 1410 هـ، ص د (عدد 287، 22/ 12/ 1989).

(85) «جمعيّة المبرّات الخيريّة في لبنان»، في: جريدة العهد، 26 رمضان 1411 هـ، ص 8-9.

(86) جريدة العهد، عدد 183، 5 جمادى الأولى 1408 هـ.

(87) جريدة العهد، عدد 171، 10 صفر 1408 هـ.

(88) جريدة العهد، عدد 182، 28 ربيع الثاني 1408 هـ.

(89) من هذه المشاريع، مشروع الخبز المرقوق منذ عام 1986، فقامت أُسر محتاجة، بعد تأمين الطحين لها، بصنعه في المنزل وتسويقه بوساطة مركز الصليب الأحمر، والهدف منه تأمين دخل شهريّ لتلك الأُسر. انظر: الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 22.

(90) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ، النشرة الثالثة لسنة 1979؛ التقرير السنويّ للصليب الأحمر اللبنانيّ لعام 1977، ص 28.

(91) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1975-1976، ص 44-45.

(92) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1980، ص 12.

(93) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1987، ص 30.

(94) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، الصليب الأحمر اللبنانيّ، النشرة رقم 5، حزيران - تموز 1986.

(95) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم

2، شباط 1982.

(96) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 1، كانون الثاني 1984.

(97) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 15.

(98) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 4، نيسان 1985.

(99) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1980، ص 6.

(100)

الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1983، ص 6.

(101) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 6؛ التقرير السنويّ عام 1987، ص 7.

(102) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1978، ص 7.

(103) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الخامسة لسنة 1978.

(104) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 21-22.

(105) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1978، ص 9 و 10.

(106) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عن العام 1984، جنيف 1985، ص 66.

(107) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقارير السنويّ للعام 1977، ص 8؛ 1978، ص 9-10؛ عام 1980، ص 8-9؛ عام 1985، ص 17، 21؛ عام 1986، ص 20-21؛ عام 1987، ص 11-12، 14-15.

(108) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 20.

(109) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 21-22.

(110) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1987، ص 17.

(111) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1984، ص 35-37.

(112) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، 19.

(113) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 27.

(114) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1987، ص 19.

(115) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1987، ص 11-12.

(116) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 2، آذار - نيسان 1988.

(117) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 2، آذار - نيسان 1988؛ وقارن بالتقرير السنويّ للصليب الأحمر اللبنانيّ 1987.

(118) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 4، نيسان - أيّار 1986.

(119) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 22.

(120) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 58.

(121) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الثالثة لسنة 1978.

(122) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1977، ص 15-38.

(123) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الثالثة لسنة 1979

(124) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 5، تشرين الأوّل - تشرين الثاني 1990

(125) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1987، 36-37.

(126) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1984، ص 67؛ 1985، ص 56.

(127) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1975-1976، ص 65.

(128) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1984، ص 12-13، 32-33.

(129) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة، رقم 4، نيسان 1984.

(130) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 62-63؛ 1986، ص 49، 53، 64، 76؛ 1987، ص 40، 71.

(131) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 3، آذار 1981.

(132) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ لعام 1982، ص 13؛ تقرير عام 1986، ص 38-40.

(133) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، الصليب الأحمر اللبنانيّ، النشرة رقم، آذار - نيسان 1988.

(134) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، الصليب الأحمر اللبنانيّ، النشرة رقم 1، كانون الثاني 1988.

(135) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الأولى لسنة 1978.

(136) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1977، ص 14؛ عام 1980، ص 12؛ عام 1982، ص 17.

(137) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 34.

(138) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1975-1976، ص 63-64.

(139) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1975-1976، ص 15-17.

(140) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1975-1976، ص 46-49.

(141) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 43.

(142) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1986، ص 53، 67، 73.

(143) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1985، ص 60.

(144) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 6، آب - أيلول 1986.

(145) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 4 تموز - آب 1990.

(146) حول هذه الاشتباكات، انظر الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(147) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 5، أيلول - تشرين الأوّل 1989.

(148) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 3، أيّار - حزيران 1990.

(149) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الرابعة لسنة 1978.

(150) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «إلى أصدقاء الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة الأولى، لسنة 1979.

(151) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 5 أيّار 1981.

(152) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 8، أيلول 1981.

(153) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 4، حزيران 1984.

(154) أرشيف الصليب الأحمر اللبنانيّ (سبيرز)، «الصليب الأحمر اللبنانيّ»، النشرة رقم 7 و8 و9، تموز 1982.

(155) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1982، ص 10-11.

(156) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ 1983، ص 14-15؛ تقرير عام 1985، ص 13؛ تقرير عام 1986، ص 17؛ تقرير عام 1987، ص 10.

(157) الصليب الأحمر اللبنانيّ، التقرير السنويّ عام 1980، ص 13؛ عام 1982، ص 18؛ عام 1984، ص 38؛ عام 1985، ص 34؛ عام 1986، 40؛ عام 1987، ص 36.

(158) دليل مجلس كنائس الشرق الأوسط، ط3، بيروت 2005، ص 20-22.

(159) MECC/ERR Programme, Nov. 22, 1982, Beirut, Lebanon, pp. 5-6.

(160) The Middle East Council of Churches. Emergency Relief, Rehabilitation & Reconstruction. Service for Peace, n.d.

(161) The Middle East Council of Churches. Emergency Relief, Rehabilitation &

Reconstruction. Service for Peace, n.d.

(162) MECC, ERR, Report on the ERRR Programm, Nov. 18th, 1980, Beirut, Lebanon, Appendix.

(163) MECC. A Summary Report on ERR Programm for the Year 1983, Jan. 31, 1984; The Middle East Council of Churches, Annual Report ERR 1985, pp. 102; Annual Report 1989, 1990.

(164) Middle East Council of Churches. Ad Hoc Committee for Emergency Relief. George Geha, Reconstruction. Progress Report on South Lebanon, Oct. 25, 1977, pp. 4-5.

(165) MECC, ERR, Report on the ERRR Programm, Nov. 18th, 1980, Beirut, Lebanon pp. 2-3.

(166) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, p. 3.

(167) The Middle East Council of Churches. Emergency Relief, Rehabilitation & Reconstruction in Lebanon, Annual Report 1986, no page number.

(168) The Middle East Council of Churches, Annual Report 1987, p. 10.

(169) The Middle East Council of Churches, Emergency Relief, Rehabilitation and Reconstruction in Lebanon, Annual Report 1987, p. 12 a.

(170) The Middle East Council of Churches. Emergency Relief, Rehabilitation & Reconstruction. Service for Peace, n.d.

(171) Middle East Council of Churches. Ad Hoc Committee for Emergency: George Geha, Relief Reconstruction. Progress Report on South Lebanon, Oct. 25, 1977, pp. 4-5.

(172) The Middle East Council of Churches, Annual Report 1989, pp. 9-10.

(173) MECC/ERR Programme, Nov. 22, 1982, Beirut, Lebanon, pp.35- 41.

(174) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, pp. 13-14, 15.

(175) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, pp. 9-10.

(176) The Middle East Council. Of Churches, Annual Report 1988, p. 2.

(177) MECC/ERR Programme, Nov. 22nd, 1982, Beirut, Lebanon, p. 13.

(178) MECC/ERR Programme, Nov. 22, 1982, Beirut, Lebanon, pp. 25f.

(179) Emergency Relief 1983- First Quarter Progress Report. Emergency Relief 1983- First Quarter Progress Report. نشير إلى أنّ هذا التقرير هو في الواقع مجموعة تقارير جُمعت معاً. وبعضها غير مرّقم الصفحات. وهذا يعود إلى أنّها تضمّن تقارير عديدة من لجان مختلفة، فتُجمع من دون ترقيم. لذلك، سنكتفي بالإشارة إلى التقرير من دون تحديد الصفحة.

(180) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, pp. 9-10.

(181) MECC/ERR Programme, Nov. 22, 1982, Beirut, Lebanon, p. 61

(182) ERR Major Events 1975-1984.

(183) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, pp 16-20.

(184) Emergency Relief 1983-First Quarter Progress Report. MECC Medical Programme 1983. First Quarter Progress Report.

(185) MECC/ERR Programme, Nov. 22, 1982, Beirut, Lebanon, p. 59.

(186) Middle East Council of Churches. Ad Hoc Committee for Emergency Relief. George Geha, Reconstruction. Progress Report on South Lebanon, Oct. 25, 1977, p. 4-5.

(187) MECC. A Summary Report on ERR Programm for the Year 1983, January 31, 1984.

(188) The Middle East Council of Churches, Annual Report 1986, pp. 23-32.

(189) Middle East Council of Churches. Ad Hoc Committee for Emergency Relief. George Geha, Reconstruction. Progress Report on South Lebanon, Oct. 25, 1977, p. 4-5; MECC/ERR Programme, Nov. 22nd, 1982, Beirut, Lebanon, pp. 96-134; Emergency Relief 1983-First Quarter Progress Report. Summary Financial Statement for MECC Agriculture Programm.

(190) MECC. A Summary Report on ERR Programm for the Year 1983, January 31, 1984.

(191) The Middle East Council of Churches. Annual Repoprt ERR 1985, pp.21-22.

(192) MECC. A Summary Report on ERR Programm for the Year 1983, January 31, 1984.

(193) MECC, Lebanon Committee for Relief and Reconstruction, Progress Report, May 1978, pp. 4-7.

(194) Lebanon Committee for Relief and Reconstruction. Propgress Report, May 1978, pp. 3-4.

(195) MECC, ERR Progress Report Jan.1 - March 31, 1983, Emergency Relief 1983- First Quarter Progress Report.

(196) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Report 1986, pp. 4-42.

(197) The Middle East Council of Churches. ERR, Annual Report 1985, p.4.

(198) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Report 1986, pp.12-15.

(199) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Report 1989, p. 4.

(200) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Report 1989, p. 5.

(201) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Report 1989, p.3.

(202) The Middle East Council of Churches, ERR, Annual Repoprt 1985, no page number, List 2. تقرير عام 1986، List 2; تقارير الأعوام 1987 - 1990.

(203) كاريتاس كلمة لاتينيّة معناها «المحبّة التي يشهد بها البشر».

(204) Caritas Liban. Bilan annuel.Rapport du Conseil et rapports annex du 1er Octobre 1987 au 30 Septembre 1988؛ كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 14 تشرين الثاني 1989، ص 11.

(205) كاريتاس لبنان 1991، نشرة مختصرة تصدر عن الجمعيّة.

(206) كاريتاس لبنان، أعمالها 1975-1977. نشرة تصدر عن الجمعيّة.

(207) كاريتاس لبنان، أعمالها 1975-1977. نشرة تصدر عن الجمعيّة.

(208) Rapport du Conseil de Caritas Liban, 1/10/1980 - 30/9/1981, p. 2.

(209) Rapport du Conseil du Caritas Liban, 1983/1984 (sans numérotation de page)

(210) Rapport du Caritas de Liban 1986/1987 (sans numérotation de page); Caritas Liban. Bilan Annuel 1987/1988.

(211) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 14، تشرين الثاني 1989، ص 17؛ Caritas Liban. Bilan annuel 1er Oct. 1988 - 30 Sept. 1989, pp. 14-15.

(212) إذاعة وأخبار، عدد 15، تموز 1990، ص 7-8.

(213) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 14، تشرين الثاني 1989، ص 15.

(214) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 14، تشرين الثاني 1989، ص 16.

(215) Caritas Liban, Rapport du conseil de Caritas Liban sur les activités du 1er Nov. 1980 au 31 Déc. 1981, p. 10.

(216) إذاعة وأخبار، عدد 10، آذار 1986، خاصّ بالفصح، ص 23.

(217) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 9، كانون الثاني 1986، ص 9.

(218) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 14، تشرين الثاني 1989، ص 12؛ عدد 16، تشرين الأوّل 1990، ص 14.

(219) إذاعة وأخبار، عدد 13، حزيران 1987، ص 16.

(220) إذاعة وأخبار، عدد 14، تشرين الثاني 1989، ص 13.

(221) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، رقم 6، أيّار 1985، خاصّ بالعنصرة، لا ترقيم للصفحات.

(222) جوسلين أبي صالح، «أزمة السكن والانفجار الاجتماعيّ». 598 ألف مسكن حاجة لبنان حاليّاً و716,750 سنة 2000، و10 مليارات دولار لحلّ الأزمة بالتعاونيّة الاستهلاكيّة»، في: كاريتاس، عدد 19، صيف 1991، ص 40.

(223) أبي صالح، «أزمة السكن والانفجار الاجتماعيّ»، ص 40-41.

(224) أبي صالح، «أزمة السكن والانفجار الاجتماعيّ»، ص 41.

(225) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، رقم 14، تشرين الثاني 1989، ص 16.

(226) كاريتاس لبنان، أعمالها 1975-1977. نشرة تصدر عن الجمعيّة.

(227) Rapport du Conseil de Caritas Liban 1/10/1984 -30/9/1985, p. 11.

(228) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 7، آب 1985، ص 5.

(229) Rapport du Conseil de Caritas Liban, 1/10/1984 - 30/9/1985, pp. 2-3.

(230) Caritas Liban. Bilan annuel 1er Oct. 1988 - 30 Sept. 1989, p. 16.

(231) «مع كاريتاس لبنان في خدمة لبنان، حملة 1980». نشرة مختصرة تصدر عن الجمعيّة.

(232) إذاعة وأخبار، عدد 13، حزيران 1987، ص 15.

(233) راجع في هذا الخصوص التقارير السنويّة للجمعيّة.

(234) كاريتاس لبنان، إذاعة وأخبار، عدد 6، أيّار 1985، خاص بالعنصرة، لا ترقيم للصفحات، والتقارير السنويّة للجمعيّة.

(235) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. مذكرة خدمة صادرة عن مدير الدفاع المدنيّ العقيد إميل كرم في وزارة الدفاع رقم 337/ دم، بيروت 18 آذار 1978.

(236) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. قرار رقم 166 يتعلّق بإنشاء مراكز للمتطوّعين الاختياريّين على الأراضي اللبنانيّة. توقيع شفيق الوزّان.

(237) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت، Brief History of the Civil Defense.

(238) أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. جمعيّة كشّافة المقاصد الإسلاميّة/ الدفاع المدنيّ - مذكرة خدمة رقم 4/ 82، 25 تموز 1982، التوقيع: المفوّض التنفيذيّ نهاد لبيب.

(239) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ. عدد العناصر العاملة في كلّ جمعيّة، تقرير رئيس جهاز المتطوّعين فؤاد رستم، بيروت في 12 حزيران 1989؛ أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، جلسة اللجنة التنفيذيّة المنعقدة في 13 شباط 1985، تاريخ المحضر 15 شباط 1985.

(240) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، المادّة الأولى من النظام الداخليّ.

(241) جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، فؤاد رستم إلى رئيس مجلس الوزراء/ وزير الداخليّة، أسماء الجمعيّات المنضمّة إلى جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، بيروت في 25 شباط 1984.

(242) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، جلسة عمل مع قيادة الأمن الشعبيّ، بيروت 15 و16 تشرين الأوّل 1976.

(243) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، تقرير أعدّه فؤاد رستم عن الإنجازات التي قامت بها لجنة الدفاع المدنيّ خلال الأحداث اللبنانيّة.

(244) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، تقرير موجز عن الإنجازات التي قامت بها لجنة الدفاع المدنيّ خلال الأحداث اللبنانيّة.

(245) أرشيف جهاز المتطوّعين، مديريّة الدفاع المدنيّ - مذكّرة خدمة صادرة عن مديرها نزيه شمعون، رقم 46 ظدم، تاريخ 2 آذار 1984.

(246) أرشيف فؤاد رستم، مذكرة إداريّة رقم 99/ ص. م، التوقيع: جوزف سكاف، وزير الداخليّة بالوكالة، 27 حزيران 1985.

(247) الدفاع المدنيّ في خدمة المواطنين- نداء من جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ، التوقيع فؤاد رستم، بيروت في 14 نيسان 1989.

(248) أرشيف جهاز متطوّعي الدفاع المدنيّ. عدد العناصر العاملة في كلّ جمعيّة. تقرير رئيس جهاز المتطوّعين فؤاد رستم، بيروت في 12 حزيران 1990.

(249) أرشيف جهاز المتطوّعين، رئيس اللجنة فؤاد رستم.

(250) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. تعميم موقّع من رئيس مجلس الوزراء سليم الحصّ رقم

33، تاريخ 25 حزيران 1989.

(251) من بقيّة الأعضاء: أمين محمد الداعوق نائباً للرئيس، والدكتور هشام نشّابه أميناً للسرّ، وهشام جارودي أميناً للصندوق، وعثمان عرقجي ومنيح رمضان مستشاران، ووفيق حطب مفوّض. انظر: جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة، أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ: الهيئة الإداريّة للدفاع المدنيّ المقاصديّ.

(252) جمعيّة كشّافة المقاصد الإسلاميّة. الدفاع المدنيّ المقاصديّ، سطور وصور، أعمال ميدانيّة - نشاطات، 1981-1982، لات، لام، ص 5-6.

(253) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. المراكز الرئيسيّة والفرعيّة والإغاثة.

(254) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. أعداد المتطوّعين موزّعة عبر السنوات.

(255) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. ملفّ الإطفاء والإنقاذ.

(256) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. ملفّ نقل الحالات.

(257) جمعيّة كشّافة المقاصد الإسلاميّة. الدفاع المدنيّ المقاصديّ، سطور وصور، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(258) جمعيّة كشّافة المقاصد الإسلاميّة. الدفاع المدنيّ المقاصديّ، سطور وصور، ص 33-34.

(259) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. أهمّ الأعمال التي قام بها الدفاع المدنيّ المقاصديّ.

(260) جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة. أرشيف الدفاع المدنيّ المقاصديّ. الدورات التدريبيّة على أعمال الدفاع المدنيّ.

(261) تأسيس الجمعيّة: علم وخبر 24/اد، بيروت 15 آذار 1979، وزير الداخليّة صلاح سلمان.

(262) Le "Mouvement pour le Développement" s'est illustré par les secours aux sinistrés, in: *L'Orient Le Jour*, 10.4.1978.

(263) مجلة الأسبوع العربيّ، 10 تموز 1977.

(264) أرشيف الحركة الإنمائيّة، كتاب صادر عن شفيق منيمنة بتاريخ 26 حزيران 1986. أشكر في هذه المناسبة صديقي الدكتور نادر سراج على تكرّمه بوضع أرشيف الحركة في تصرّفي.

(265) جريدة النهار، 24 تشرين الأوّل 1980.

(266) جريدة اللواء، 24 آب 1978؛ جريدة الشرق، 11 أيلول 1980.

(267) جريدة اللواء، 20 تشرين الثاني 1975.

(268) جريدة النهار، 29 كانون الأوّل 1975، 1 كانون الثاني 1976.

(269) أرشيف الحركة الإنمائيّة: تقرير حول نشاطات الحركة الإنمائيّة لإغاثة الجنوب خلال الفترة الواقعة من 15 آذار 1978 إلى 25 أيّار 1978، حزيران 1978، ص 6.

(270) جريدة اللواء، 19 حزيران 1978.

(271) الدائرة (النشرة التي كانت تصدرها الحركة الإنمائيّة)؛ عدد 3.
(272) جريدة النهار، 6 كانون الأوّل 1979؛ السفير، 9 كانون الأوّل 1979.
(273) مجلة الحسناء، عدد 931، 5-12 أيلول 1980؛ جريدة اللواء، 30 تموز 1980؛ النهار، 24 آب 1980.
(274) مجلة الأسبوع العربيّ، 10 تموز 1977.
(275) جريدة السفير، 28 تشرين الأوّل 1980؛ أرشيف الحركة الإنمائيّة، محضر جلسة 19 أيلول 1981.
(276) أرشيف الحركة الإنمائيّة. جمعيّة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة إلى عبد المولى الصلح، 280/ 86، تاريخ 1 تشرين الأوّل 1986.
(277) جريدة النهار، 9 شباط 1980.
(278) جريدة اللواء، 19 حزيران 1978.
(279) جريدة المحرّر، 23 نيسان 1976.
(280) جريدة المحرّر، 23 تشرين الأوّل 1975؛ 1 تشرين الثاني 1975؛ جريدة الكفاح العربيّ، 25 تشرين الأوّل 1975.
(281) جريدة النهار، 22 آب 1980.
(282) جريدة اللواء، 19 حزيران 1978.
(283) جريدة النهار، 5 تشرين الثاني 1975.
(284) جريدة النهار، 3 آذار 1976، 1 نيسان 1976؛ جريدة المحرّر، 1 و4 نيسان 1976.
(285) مجلة الأسبوع العربيّ، 10 تموز 1977.
(286) جريدة السفير، 11 تشرين الثاني 1976.
(287) جريدة اللواء، 6 شباط 1979.
(288) جريدة اللواء، 23 آب 1978، و 24 أيلول 1978.
(289) الحركة الإنمائيّة. كرّاس صدر بعد سبع سنوات على بدء أنشطتها، لات، لا م، لا ترقيم للصفحات.
(290) الدائرة، تنشرها وتجمع موادها الحركة الإنمائيّة، عدد1، لات، لام، الصفحات الثلاث الأخيرة من النشرة.
(291) الحركة الإنمائيّة. كرّاس صدر بعد سبع سنوات على بدء أنشطتها، لات، لا م، لا ترقيم للصفحات.
(292) جريدة المحرّر، 22 أيّار 1976.
(293) جريدة المحرّر، 22 أيّار 1976
(294) جريدة السفير، 13 نيسان 1976.
(295) Archives du Mouvement pour le Développement. Dr. Aziz Koleilat to The World Health Organization, Beirut Dec. 23rd, 1977. pp. 2-3.

(296) أرشيف الحركة الإنمائيّة: «تقرير حول مكافحة التدرّن الرئويّ (السلّ) عند الأطفال في مدينة بيروت وضواحيها، التي بادرت «الحركة الإنمائيّة» بتنفيذها خلال الأوّل من شهر آب 77 وحتّى 17 تشرين الأوّل 1977»، التوقيع: الرئيس الدكتور عزيز قليلات، ونادر سراج (مكتب الدراسات).
(297) Archives du Mouvement Pour Le Développement. Mouvement Pour Le Développement, s.d. p. 2.
(298) أرشيف الحركة الإنمائيّة، «تقرير حول مكافحة التدرّن الرئويّ (السلّ) عند الأطفال في مدينة بيروت وضواحيها، التي بادرت «الحركة الإنمائيّة» بتنفيذها خلال الأوّل من شهر آب 77 وحتّى 17 تشرين الأوّل 1977»، التوقيع: الرئيس الدكتور عزيز قليلات، ونادر سراج (مكتب الدراسات)، ص 7.
(299) Archives du Mouvement Pour Le Développement. Mouvement Pour Le Développement, s.d. p. 2. Archives du Mouvement pour le Développement. Dr. Aziz Koleilat to The World Health Organization, Beirut Dec. 23rd, 1977.p. 7.
(300) جريدة النهار، 11 شباط 1976؛ جريدة المحرّر، 22 أيّار 1976.
(301) جريدة اللواء، 18 آذار 1978.
(302) جريدة الأنوار، 19 آذار 1978.
(303) جريدة اللواء، 6 نيسان 1978.
(304) أرشيف الحركة الإنمائيّة. تقرير حول نشاطات الحركة الإنمائيّة لإغاثة الجنوب خلال الفترة الواقعة من 15 آذار 1978 إلى 27 أيّار 1978، حزيران 1978، ص 3-5.
(305) أرشيف الحركة الإنمائيّة. تقرير حول نشاطات الحركة الإنمائيّة لإغاثة الجنوب خلال الفترة الواقعة من 15 آذار 1978 إلى 27 أيّار 1978، حزيران 1978، ص 3-5.
(306) جريدة اللواء، 13 نيسان 1978.
(307) جريدة السفير، 20 تشرين الأوّل 1979.
(308) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. الجبهة الموحّدة لرأس بيروت: عطاء وتفانٍ في سبيل تأكيد أهدافها، لا تاريخ، ص 1.
(309) بلغ عدد أعضاء الجبهة عام 1979 (159) عضواً، من ضمنهم أكثر من 65 عضواً مسيحيّاً من سكّان رأس بيروت، ومن أهمّ عائلاتها، وهذا دليل على التعايش بين الطائفتين وعلى رفض العنف والحرب. انظر: أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. أسماء أعضاء الجبهة الموحّدة لرأس بيروت لعام 1979.
(310) نشرة: الجبهة الموحّدة لرأس بيروت، الفصل الأوّل، العدد الأوّل 1977، طبعة خاصّة، ص 4.
(311) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 3-4.

(312) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 4.

(313) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. محضر اجتماع الجمعيّة العموميّة للجبهة في 21 كانون الأوّل 1978. التوقيع زكريا غالي.

(314) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت لعام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 5.

(315) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت لعام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 6.

(316) الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عطاء وتفانٍ في سبيل تأكيد أهدافها، لا تاريخ، ص 1-2.

(317) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت لعام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص. 7.

(318) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت لعام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص10-11.

(319) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص11.

(320) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 13.

(321) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 14.

(322) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. اجتماع الجمعيّة العموميّة للجبهة في 21 كانون الأوّل 1978. التوقيع زكريا غالي.

(323) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 8-9.

(324) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص9.

(325) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. الحاج عبد الرحمن عيتاني إلى رئيس الوزراء شفيق الوزان، بيروت 27 شباط 1981.

(326) راجع الفصل الخامس عشر من هذا المجلّد، ص 1418، 1423 – 1430.

(327) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. اللقاء الوطنيّ الثامن عشر عام 1984. تقرير رئيس اللجنة الأمنيّة السيد عادل عكّاوي.

(328) زكريا غالي، بيان تحليليّ تقييميّ للقاءات التي انعقدت في مقرّ الجبهة الموحّدة لرأس بيروت ابتداء من 18/ 2/ 1984 ولغاية 2/ 7/ 1984، لا ت.

(329) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. اللقاء الوطنيّ الثامن عشر عام 1984. تقرير رئيس

اللجنة الأمنيّة السيد عادل عكّاوي. حول إيمان خليفة، راجع الفصل الخامس عشر من المجلّد، ص 1454 – 1458.

(330) الجبهة الموحّدة لرأس بيروت، عطاء وتفانٍ في سبيل تأكيد أهدافها، لا تاريخ، ص 3.

(331) الجبة الموحّدة لرأس بيروت، عطاء وتفانٍ في سبيل تأكيد أهدافها، لا تاريخ، ص 4-5.

(332) مقابلة مع عصام علي حسن، رئيس مصلحة النظافة في بلديّة بيروت.

(333) «بنزين النظافة...»، في: جريدة **السفير**، 16 تموز 1982.

(334) جريدة **السفير**، 16 تموز 1982.

(335) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. بيان الهيئات الإنسانيّة والصحيّة، بيروت 25 أيّار 1985.

(336) الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. أرشيف الدفاع المدنيّ، مخطوط حول الدفاع المدنيّ، ص 4-6.

(337) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. وثيقة بعنوان "What is the Civil Defense?"

(338) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975-1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص 15.

(339) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. عرض وتقييم لأعمال الجبهة الموحّدة لرأس بيروت عام 1975 -1976، بقلم الدكتور منير خوري، ص16.

(340) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. وزارة الداخليّة/ هيئة الطوارئ، جدول رقم 1 و2 في غرفة العمليّات اعتباراً من 1/ 9/ 1989 ولغاية 16/ 9/ 1989.

(341) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت/الدفاع المدنيّ: تقرير مهمات عام 1987؛ تقرير القائد العامّ للدفاع المدنيّ.

(342) أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، لا ت، ص 1-3. أشكر في هذه المناسبة، الصديق الدكتور كامل مهنّا الذي وضع أرشيف مؤسّسته في تصرّفي.

(343) أرشيف موسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، ص 3.

(344) كامل مهنّا، «دور المنظّمات غير الحكوميّة في الإنماء الاجتماعيّ: تجارب خلال الحرب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، ص 280 -285.

(345) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 34-35.

(346) أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، ص 37.

(347) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 30- 33.

(348) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص2.

(349) نقلاً عن: مهنّا، ص 288. جرى وضع الجدول من قِبل المؤلّف.

(350) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 6-7.

(351) أرشيف مؤسّسة عامل. كيف تأسّست مؤسّسة عامل؟ مخطوط غير منشور يلخّص تجربة المؤسّسة حتّى عام 2001، ص 10.

(352) أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، لات، ص 23-25.

(353) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 2-4؛ أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، ص 29، 34-35؛ مهنّا، دور المنظّمات غير الحكوميّة في الإنماء الاجتماعيّ، مرجع سبق ذكره، ص 281-283.

(354) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 8. وما لبثت «مؤسّسة عامل» أن أقامت مشاريع إنمائيّة بديلة منها بعد الحرب.

(355) أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، ص 12.

(356) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 4.

(357) أرشيف مؤسّسة عامل. مخطوط: عمل - مثابرة - تضحية، لات، ص 13-14.

(358) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 9.

(359) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 38. هناك خطأ على ما يبدو، في احتساب المجموع العامّ العموديّ المتعلّق بخدمات عام 1982.

(360) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 9.

(361) أرشيف مؤسّسة عامل. كيف تأسّست مؤسّسة عامل؟ مخطوط غير منشور يلخّص تجربة المؤسّسة حتّى عام 2001.

(362) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 9-10، 16.

(363) أرشيف مؤسّسة عامل. كيف تأسّست مؤسّسة عامل؟ مخطوط غير منشور يلخّص تجربة المؤسّسة حتّى عام 2001، ص 10.

(364) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 - 1990، ص 6.

(365) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 5، 17.

(366) أرشيف مؤسّسة عامل. التقرير العامّ 1980 -1990، ص 39.

(367) اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر/ جنيف، تعرّف على اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، ط3، نيسان 2005.

(368) هانز هوج، هل يستطيع الصليب/ الهلال الأحمر أن يسهم في حفظ السلام؟، معهد هنري دونان، جنيف مايو/ أيّار- يونيو/ حزيران 1984، ص 8.

(369) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1982، جنيف 1983، ص 61.

(370) المرجع السابق، ص 56.

(371) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1982، جنيف 1983، ص 56-59.

(372) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1982، جنيف 1983، ص 58.

(373) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1982، جنيف 1983، ص 59.

(374) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1982، جنيف 1983، ص 60.

(375) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 62-63.

(376) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1985، جنيف 1986، ص 69؛ عام 1986، جنيف 1987، ص 69-70.

(377) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1985، جنيف 1986، ص 72.

(378) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 66.

(379) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب عام 1983، جنيف 1984، ص 61.

(380) التقرير السنويّ لللجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 64.

(381) التقرير السنويّ للصليب الأحمر الدوليّ عام 1983، جنيف 1984، ص 66.

(382) حول أحداث طرابلس عام 1983، راجع الفصل الرابع من المجلّد الأوّل.

(383) التقرير السنويّ للعام 1983 للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 64.

(384) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 65 -66.

(385) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1983، جنيف 1984، ص 65.

(386) بين مطلع عام 1984 وشباط 1984، وجهت اللجنة طلباً إلى المانحين للحصول على حوالى 48 مليون فرنك سويسريّ إضافيّة.

(387) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1986، جنيف 1987، ص 70.

(388) التقرير السنويّ للجنة الدوليّة للصليب الأحمر عام 1985، جنيف 1986، ص 72.

(389) بيان صادر عن «اليونيسف»، نُشر في جريدة النهار، 26 أيلول 2000؛ وفي جريدة الديار بتاريخ 27 أيلول 2000.

(390) George Geha, Middle East Council of churches. Ad Hoc Committee for Emergency Relief Reconstruction. Progress Report on south Lebanon, Oct. 25 th, 1977, p.7.

(391) United Nations (United Nations Children's Fund and Lebanon, no. 20619: Agreement Concerning the Rehabilitation and development of Services in South Lebanon (with Annex and Letter of Interpretation). Signed at Beirut on Oct. 14th, 1980. http://untreaty.un.org/unts/60001-120000/8/33/00015622.pdf.

(392) United Nations Security Council. Interim Report of the Secretary - General in Pursuance of Security Council Resolution 512, 1982.

(393) جريدة الديار، 17 تشرين الأوّل 1999.

(394) جريدة النهار 29 أيلول 2000، جريدة الديار 27 أيلول 2000.

(395) جريدة الديار، 17 تشرين الأوّل 1999.

(396) جريدة الأنوار، 13 أيّار 1990.

(397) انظر ص 1453 - 1461.

استنتاج عام

أبان الكتاب أنّ حالة التعايش الطائفيّ في لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر، مروراً بتأسيس «دولة لبنان الكبير» وعهد الاستقلال، وصولاً إلى الحرب التي اندلعت بين عاميّ 1975 و1990، قد راوحت ما بين حدّي النزاع والوفاق، وأنّ ديمقراطيّة لبنان التوافقيّة لم تنقل لبنان إلى حالة «عيش مشترك» أو «عيش واحد» حقيقيّين، أو تشكّل صمام أمان في وجه انزلاق المجتمع اللبنانيّ إلى حالة النزاع. وهذا يعود إلى استمرار النظام الطائفيّ السياسيّ على حاله، وبقاء الثقافة والهوية محدّدين للصراع الطائفيّ، وعدم حصول اندماج مجتمعيّ حقيقيّ يصهر اللبنانيّين، وأخيراً خضوع لبنان لتجاذبات الجغرافيا السياسيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ. وبدلاً من أن يؤدّي إرساء «العيش المشترك» الجديد وفق «اتّفاق الطائف»، والدستور اللبنانيّ المعدّل، إلى تسوية بين المطالب المتعدّدة والمتناقضة للطوائف اللبنانيّة، وإنهاء عقدة الخوف عند المسيحيّين، وعقدة الغبن عند المسلمين، وإقامة علاقات اجتماعيّة وسياسيّة بين الفريقين على أساس من التوازن العادل، أدّى الإحباط، نتيجة المحقّ وغير المحقّ، وانتقاله من طائفة إلى أخرى، كلّما عجزت هذه أو تلك عن تحقيق مصالحها، إلى بقاء الهواجس المعلنة والخفيّة، بحيث باتت ثقافة الخوف والتخويف تفعل فعلها في العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة بين الطوائف، وحتّى الاقتصاديّة. فمنع كلُّ هذا عمليّة تحوّل لبنان إلى دولة حديثة، وفق ما كان يطمح إليه معظم اللبنانيّين.

بناءً على ما سبق، طرحت حرب لبنان بين عاميّ 1975 و1990 إشكاليّتين رئيسيّتين: الأولى، تحوّل لبنان إلى دولة حديثة في ظلّ نظام تتنازع فيه الطوائف على السلطة وعلى المناصب وعلى الإنماء المتوازن وتختلف على هويّته. أما الثانية، فكانت إعادة بناء الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها على أساس دولة سياديّة تصنع قرارها بنفسها، في ظلّ قوى سياسيّة وميليشياويّة وقوى خارجيّة استولت على هذا القرار وقوّضت أُسس قيام الدولة.

إن إقامة المؤسّسات الديمقراطيّة وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات بعيداً

عن الطائفيّة والمحسوبيّة والمحاباة، وفي المقابل توافقهم على هويّة وطنيّة تؤدّي إلى لُحمة مجتمعيّة، هي إحدى أهمّ سمات الدولة الحديثة. وبسبب النظام الطائفيّ السياسيّ الذي ارتضاه اللبنانيّون، والحالة الطائفيّة المجتمعيّة، ما كان بإمكان لبنان أن يتحوّل إلى دولة حديثة. قبل الحرب وخلالها، تحدّثت كلُّ القوى السياسيّة والحزبيّة في خطاباتها وأدبياتها السياسيّة عن أهدافها في التغيير والإصلاح وبناء الدولة الحديثة، حتّى أنّ الدستور اللبنانيّ نفسه اعتبر الطائفيّة حالة مؤقّتة، لكنّ تغييراً في هذا الاتجاه لم يتحقّق على الصعيدين الاجتماعيّ والسياسيّ. فبقي الدين هو المحدّد الأساسيّ لبنية النظام وعلاقة الطوائف والمناطق بالدولة ومؤسّساتها بعضها ببعض، فيما لم تتحوّل الأحزاب السياسيّة إلى قوى تغييريّة، بعدما جعلت من العائليّة والعشائريّة والزبانيّة والطائفيّة والمذهبيّة أُسساً ومنطلقات لممارساتها. من هنا، بدت مقولة «العيش المشترك» أكذوبة مناقضة للواقع الحقيقيّ والممارسة. صحيح أنّ الجميع نعوا التسوية الطائفيّة التي تمثّلت بـ «الميثاق الوطنيّ» بُعيد اندلاع الحرب، لكن أحداً لم يقدّم بديلاً منها، أو سعى لإصلاح النظام في اتجاه إنشاء دولة حديثة، حتّى «اتّفاق الطائف» نفسه. فحافظ هذا الاتفاق على النظام الطائفيّ، على أملٍ في أن تتمكّن المؤسّسات والفعاليّات السياسيّة اللبنانية من إلغاء الطائفيّة السياسيّة في المستقبل.

لقد كانت البُنى والتوازنات الطائفيّة والمصالح الطائفيّة في المرصاد لأيّة عمليّة تنقل لبنان إلى أيّ شكل من أشكال الدولة الحديثة. ففي ظل الخلاف على الهويّة، وفي ضوء الطائفيّة المستشرية في النظام والمجتمع اللبنانيّين، والحذر المتبادل بين الطوائف، وغياب ثقافة الديمقراطيّة والاعتراف بالآخر، كان من الصعب إقامة نظام غير طائفيّ يرتضي به الجميع ويُعبّر عنهم ويجدون أنفسهم فيه. فكانت أُولى خطوات الانتقال إلى الدولة الحديثة تتطلّب توافقاً مسيحيّاً - إسلاميّاً وعدم تضارب إستراتيجيّتين اثنتين مزمنتين هما:

1- إصرار المسيحيّين على الإبقاء على النظام الطائفيّ السياسيّ خشية أن تلتهمهم الأكثريّة العدّدية الإسلاميّة، هويّة وسياسة وثقافة، وطرحهم العلمنة المجتمعيّة لترهيب المسلمين عن المطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وصولاً إلى التقسيم وإقامة كانتون مسيحيّ في حال تعذّر الإبقاء على النظام القديم.

2- مساعي المسلمين لنزع ما يمكن من امتيازات المسيحيّين تارة، أو فرض نظام عليهم يستند إلى ديمقراطيّة الأكثريّة تارة أخرى، ما يحقّق للمسلمين الإمساك بمفاصل

الحكم والسلطة، تشحنهم في ذلك تجربتهم مع شركائهم في الوطن، وهويّة عربيّة تشدّهم إلى خارج حدوده، ونظام إسلاميّ يحنّون إليه.

وفي ضوء ذلك، لم تجد طروحات قوى اليسار في العلمنة الشاملة وإقامة الدولة الحديثة أرضيّة حقيقيّة ترتكز عليها لدى الطائفتين المسيحيّة والإسلاميّة، بسبب تجذّر الطائفيّة في المجتمع اللبنانيّ، وفوق كلّ شيء خصوصيّات الطوائف وعلاقاتها في ما بينها وتعدديّتها الثقافيّة ونظرتها إلى المحيط الجغرافيّ والثقافي والقوميّ. يُضاف إلى ذلك، عدم قدرة اللبنانيّين على إيجاد توازن بين ما يرغبون فيه وما يستطيعون تحقيقه. من هنا، بقي النظام الطائفيّ على حاله قبل الحرب وخلالها وبعدها، وبقي اللبنانيّون يتطلّعون إلى «سراب»، هو الدولة الحديثة.

إن سلب الدولة سيادتها على شعبها وعلى أراضيها من قِبل الأحزاب والميليشيات وقوى الأمر الواقع التي أفرزها النظام الطائفيّ السياسيّ، جعل من المستحيل على الدولة اللبنانيّة الادعاء أنّها تصنع قرارها بنفسها. صحيح أنَّ المرء يستطيع أن يُلاحظ ضعف صناعة القرار اللبنانيّ نتيجة تضعضع «الديمقراطيّة التوافقيّة» بشكلٍ واضح منذ أواخر الستينات، إلاّ أنّه مع اندلاع الحرب، صادرت القوى الحزبيّة والميليشياويّة مهام الدولة الهشّة العاجزة عن الإمساك بمجتمعها وقواه السياسيّة، وما لبثت أن أصبحت منذ عام 1983 شريكاً للقوى السياسيّة التقليديّة في توجيه دفّة الحُكم، وفي الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة منذ عام 1984، ما أدّى إلى حصول تشابك بين مصالح هذه الميليشيات وبين النظام الطائفيّ السياسيّ، الذي كان سبباً أساسيّاً في اندلاع الحرب. فلم يعد هذا النظام وحده هو الذي يُعيق بناء الدولة اللبنانيّة الحديثة، أو في أقل تقدير استعادة الدولة اللبنانيّة سيادتها وسلطتها السابقة على الحرب، بل تضافرت جهود الميليشيات والأحزاب في منع حدوث ذلك. إنّ وجود دولة ضعيفة مسلوبة الإرادة شكّل هدفاً إستراتيجيّاً للميليشيات للسيطرة على مرافقها وإيراداتها، والهيمنة على مجتمعها.

إنّ أسطعَ دليل على مقولتنا هذه، هو تمكّن القوى المسيطرة على الأرض من تعطيل «اتّفاق 17 أيّار 1983»، وفي استبعاد الدولة عام 1985 عن المفاوضات الدائرة حول «الاتّفاق الثلاثيّ» الذي رعته سورية. وعندما أتى «اتّفاق الطائف» بإرادة خارجيّة ليوقف التقاتل ويُدخل لبنان في مرحلة السلام، أي رفع أيدي الميليشيات عن ما تبقّى من

أشلاء الدولة، رفضته هذه القوى بادئ الأمر، لأنّ العودة إلى منطق الدولة كان يتناقض مع ما كانت تحقّقه من مكاسب وفوائد استمرّت طوال سنوات الحرب. ولأنّ حرب لبنان كان لها محرّكها الخارجيّ بآليّات الضغط المعروفة، فقد وافقت الميليشيات على «السلام» على مضض، فخلعت ألبستها العسكريّة وانخرطت في القوى العسكريّة النظاميّة، وكذلك في السياسة وفي اقتصاد ما بعد الحرب، وحصل بالتالي تعديل في أساليب نهب الدولة.

ومن الواضح، أنّ العوامل الداخليّة والخارجيّة للأزمة اللبنانيّة قد تضافرت معاً لتؤدّي في النهاية إلى القضاء على مقوّمات الدولة اللبنانيّة بشكلها الهشّ المعروف. وإنّ وجود دولة لبنانيّة ضعيفة، مكّن الفلسطينيّين من السيطرة على توجّهات القوى اليساريّة والإسلاميّة وجعلها تسير في فلكهم، وبالتالي في إقامة دويلة لهم داخل الدولة اللبنانيّة. ومن جهة أخرى، كان يهمّ سورية أن تكون الدولة اللبنانيّة ضعيفة كي تتمكّن من الإمساك بالملفّين اللبنانيّ الفلسطينيّ والسيطرة على الأرض أوّلاً، وبعد ذلك على القرار اللبنانيّ، وكذلك في شرذمة الصفّ الفلسطينيّ، وجعل الفلسطينيّين أتباعاً لها لا حلفاء. وربّما هدفت سورية عام 1970/ 1971 من وراء «تسهيل» مرور عشرات الآلاف من الفلسطينيّين الفارين من الأردن عبر أراضيها إلى لبنان عقب «أيلول الأسود» إلى تعميق التناقضات الداخليّة اللبنانيّة حول الملف الفلسطينيّ وبالتالي خلق حالة من الفوضى العارمة تتيح لها التدخّل في هذا البلد والإمساك بلبنان و«فلسطين» كذلك الحال، فإنّ تخويف الطوائف بعضها بعضاً بواسطة السلاح والتهجير والتصفية، جعل سورية مقبولة، إلى حين، من كلّ فرقاء النزاع اللبنانيّين كـ«سمسار شريف». أما إسرائيل، فقد رحّبت بدولة لبنانيّة ضعيفة لتمرير مخطّطاتها ضدّ الفلسطينيّين أو ضرب الوحدة الوطنيّة وتنفيذ مشاريع كانتونات طائفيّة في لبنان، ليس أقلّها كانتون مارونيّ أو هيمنة مارونيّة على البلاد، كما حصل بعد اجتياحها الثاني للبنان عام 1982.

وفي هذا السياق، لم تكن الدول العربيّة بريئة ممّا حصل على الساحة اللبنانيّة، وهي لم تعبأ بمسألة إضعاف الدولة اللبنانيّة وما قد يترتّب عليه من ذيول. لقد كشف «اتّفاق القاهرة» عام 1969، بضغط عربيّ، مصريّ وسوريّ تحديداً، وتحوّل لبنان بوضوح خلال الحرب بين عاميّ 1975 و1990 إلى ساحة صراع عربيّة – عربيّة، عن أنّ الأنظمة العربيّة ما كانت سيادة لبنان تعنيها ولا تماسكه المجتمعيّ، بل أن يكون مرتعاً للفلسطينيّين، وساحة لتصفية خلافاتها. وينسحب هذا أيضاً على الولايات المتّحدة

التي أصبحت ترى أنّ مقولة «قوّة لبنان في ضعفه» قد ألحقت الضرر بمصالحها، فلم يعد يهمّها أن يستمرّ لبنان واحة للإعلام والديمقراطيّة في العالم العربيّ، بقدر ما يخدم أهدافها في وقف تصدير «الإرهاب» الفلسطينيّ إلى خارج لبنان وضدّ إسرائيل تحديداً، وفي ما بعد وقف خطف الأجانب على أيدي منظّمات أصوليّة إسلاميّة. وقد أدركت واشنطن مطامع النظام السوريّ في لبنان أثناء حُكم الرئيس حافظ الأسد، وأهداف إسرائيل التاريخيّة فيه، سياسة وأرضاً ومياه، فرعت التوافق السوريّ – الإسرائيليّ على تقاسم النفوذ فيه، والهدف حماية حدود إسرائيل الشماليّة، وعدم تصادم المصالح السوريّة والإسرائيليّة، وترك سورية تُمسك بلبنان وفلسطينيّيه على هواها. فأثبتت سورية قدرة فائقة على التوليف بين مصالحها والمصالح الأميركيّة، حتّى عندما كانت السياسة الأميركيّة تتقلّب تجاهها، كما حصل في «اتّفاق 17 أيّار 1983» و«الاتّفاق الثلاثيّ» عام 1985. أمّا الاتّحاد السوفياتيّ، فانصبّ همّه على ألاّ تتوسّع دائرة «كمب ديفيد» ويخسر بالتالي من إمكانيّة التأثير في أحداث المنطقة، معتبراً أنّ الفوضى في لبنان وسيطرة الفلسطينيّين واليسار عليه بمثابة إسفين في مشاريع السلام الأميركيّة. من هنا، نفهم لماذا تخلّى السوفيات عن «حلفائهم» الفلسطينيّين لصالح هيمنة سوريّة على لبنان، ولماذا دعموا سورية في تصدّيها لاتّفاق 17 أيّار عام 1983.

لقد طرح الكتاب فرضيّات عدّة، **أوّلها** أنّ التعايش الطوائفيّ وصل إلى طريق مسدود في عام 1975، بعدما استنفذ «الميثاق الوطنيّ» و«الصيغة» طاقتهما على الصمود في وجه المتغيّرات الديموغرافيّة والخلافات السياسيّة حول المشاركة في الحُكم بين الطوائف وحول قضايا الإنماء المتوازن، لاسيّما الخلاف على هويّة لبنان بعدها الخارجيّ، التي أراد كلُّ فريق طائفيّ أن يستظلّ بها وفق مصالحه. لقد كان «الميثاق الوطنيّ» تسوية مرحليّة لمشكلات اللبنانيّين، وثبت أنّه خفّف من الاحتقان الطائفيّ بالتزامن مع الازدهار الاقتصاديّ للبنان منذ الخمسينات من القرن الماضي، ، وكان من المفترض أن يُشكّل قاعدة للثقة بينهم يُبنى عليها للانتقال إلى مشروع وطنيّ. إلاّ أنّ كونه احتضن تعدديّة طوائفيّة وثقافيّة وهويّتين ملتبستين، وفوق ذلك طرق ممارسته في السنوات التي تلت التوافق عليه، في ظلّ غياب التوازن السياسيّ والعدالة الاجتماعيّة والخلاف حول السياسة الخارجيّة وعدم قدرته على تأمين انطلاقة لاندماج مجتمعيّ حقيقيّ، رفع من حالة الاحتقان بين الطوائف نتيجة مشاعر «الخوف» والغُبن» و«الحرمان». وكان أكبر خطأ وقع اللبنانيّون فيه، وخصوصاً المسيحيّون، أنّهم اعتبروه

أبديّاً، فلم يعملوا على تحسين أُسسه أو حتّى تعديله كي يتماشى مع تطوّر لبنان مجتمعاً وسياسة. وثبت أنّ الديموغرافيا والهويّة كانا مدمّرين له.

من المعروف، أنّ الزيادة في الديموغرافيا تكون في العادة عامل قوّة للدولة واقتصادها الوطنيّ إذا ما جرى توظيفها بشكلٍ علميّ وعقلانيّ. وقد تُشكّل الهويّة الوطنيّة عامل دمج مجتمعيّ إذا ما شعر أبناء الوطن أنّهم يتعايشون بظلّها. وفي لبنان، حصل العكس تماماً. فما قَبِلَ به الزعيمان رياض الصلح وبشارة الخوري عام 1943 بعيداً عن مشاركة الطوائف الأخرى، لم يعد ينسجم مع الواقع اللبنانيّ في العقدين التاليين. فالزيادة في الديموغرافيا الإسلاميّة شجّعت المسلمين على المطالبة بمشاركة أكبر في الحُكم، وكان معنى هذا تعديل «الصيغة» أو الإطاحة بها. إنّ ترشيح النائب عدنان الحكيم نفسه مرّتين لرئاسة الجمهوريّة، كانت لفتة رمزيّة من زعيم مسلم بأنّ هذا المنصب ليس حُكراً على المسيحيّين، وتحديداً الموارنة منهم، وأنّ الديموغرافيا المسيحيّة لم تعد تسمح لهم بإدّعاء هيمنة كاملة على لبنان. لكنّ تصريحاً لرشيد كرامي عام 1970 بأنّ المسلمين أصبحوا الأكثريّة العدديّة في لبنان وأن رئاسة الجمهوريّة يجب أن تكون من نصيبهم، حمل أكثر من مؤشّر على ما كان يطمح المسلمون إليه. حتّى أنّ كمال جنبلاط نفسه، كان يطمح بدوره لتبوء هذا المنصب، وإن اختلف خطابه وأهدافه السياسيّة عن تلك للزعامات الإسلاميّة التقليديّة.

إنّ خوف المسيحيّين، وتحديداً الموارنة، من أن تتحوّل صناعة القرار إلى أيدي المسلمين، فيخسرون بالتالي مركزهم المهيمن في إدارة شؤون البلاد، أو أن يُطيح الصراع العربيّ – الإسرائيليّ بحياد لبنان، إذا ما شاء رئيس جمهوريّة مسلم أن يركب موجة العروبة، هو ما جعلهم يرفضون أيّ مسّ بالصيغة. وبسبب «الديموغرافيا المشاغبة»، صعوداً أو هبوطاً، أخذت بعض الطوائف تحقّق ذاتها في هويّة هي نقيض لهويّة الطوائف الأخرى. من هنا، ارتبطت الديموغرافيا بالهويّة، وكلتاهما بمشروع سياسيّ عبّر عن هويّات ورؤى سياسيّة وثقافات مختلفة. فتشبّث الموارنة بهويّة سلختهم عن عروبة كانوا هم روّادها عشيّة أفول الحُكم العثمانيّ عن «بلاد الشام»، فجعلتهم يتطلّعون تارة إلى الغرب، ويتحالفون تارة أخرى مع إسرائيل أو سورية، فيما انساق المسلمون وراء هويّة جعلتهم غرباء في وطنهم لبنان، تشدّهم شعارات الوحدة السوريّة تارة والناصريّة وتحرير فلسطين من العدو الصهيونيّ تارة أخرى. ولهذا السبب، لم يعد للميثاق الوطنيّ أي معنى

منذ الستينات، بتحوّل أرض لبنان إلى ساحة للمنظّمات الفلسطينيّة والصراعات العربيّة – العربيّة والدوليّة، وتطلّع كلُّ فريق طائفيّ نحو الخارج للإستقواء به على شريكه في الوطن، ما أفسح في المجال أمام الخارج للدخول إلى كلِّ المسائل الخلافيّة في لبنان. كما فقدت «الصيغة» بدورها جدواها لارتباطها بالديموغرافيا، عندما انقلبت عليها الزعامات الإسلاميّة لأسباب شخصيّة في بعض الأحيان.

ومن اللافت، أن تنعي القيادات التقليديّة المسيحيّة والإسلاميّة التي «صنعت» معاً «الميثاق الوطنيّ» عند انطلاق الرصاصة الأولى في الحرب، كلّ فئة لهدف في نفسها: الأوّلون للانتقال إلى الفيدراليّة أو التقسيم، خوفاً من نظام إسلاميّ، سياسيّ وثقافيّ، يُفرض عليهم، والآخرون من أجل الحلول محلّ الموارنة في الإمساك بالسلطة ومفاصلها، وجعل لبنان ساحة مفتوحة للصراع العربيّ – الإسرائيليّ تستفيد منه سورية أوّلاً. لقد تمسّك بيار الجميّل بالصيغة ورفض تعديلها، إلى أن بدأت جحافل اليسار والفلسطينيّين تجتاح معاقل الموارنة مطلع عام 1976، فيما أعلن بشير الابن باسم جيل الشباب موت «الميثاق» ودفنه، معتبراً إيّاه وبالاً على مستقبل لبنان. لذا، لم يجد «الميثاق» سنداً له منذ اليوم الأوّل لانجرار اللبنانيّين إلى الحرب، حتّى من قِبَلْ القوى التي أنجبته، فاعتبره إدوار حنين تكاذباً ومقايضة مسيحيّة إسلاميّة لم تؤدِ إلى ولادة وطن.

إنّ حبّ الموارنة «لبنانهم» والتعاطي معه كـ «ملك» خاصّ لهم «صنعوه» بأيديهم أو صُنع لهم، جعلهم يرتكبون خطأً جسيماً في عدم الاعتراف بحقوق الطوائف الأخرى على أساس ما طرأ من متغيّرات اجتماعيّة وديموغرافيّة وتطلّعات سياسيّة، وعدم إدراك أنّ ما قَبِلَ به المسلمون في عام 1943، لم يعد مقبولاً في عام 1975. كما ارتكب المسلمون بدورهم خطأً على المستوى نفسه في عدم ولائهم إلى لبنان الوطن، وظلّت تشدّهم مشاريع قوميّة خارجيّة، أبرزها تدريجاً الوحدة السوريّة والناصريّة والثورة الفلسطينيّة. إنّ بلداناً عديدة في «العالم الثالث» واجهت أزمات اقتصاديّة وسياسيّة كالتي واجهها لبنان قبل الحرب، من دون أن تؤدّي إلى التقاتل بين أبناء الوطن الواحد. لكنّ تضافر العوامل الداخليّة مع العوامل الخارجيّة داخل هذا البلد الصغير، جعلت اللبنانيّين يقرّرون تدمير الصيغة الفريدة في العالم العربيّ التي طالما تغنّوا بها، عندما وجدوا أنّ «لبنانهم» لم يعد يحقّق ذاتهم وخصوصيّتهم ويخدم مصالحهم.

لقد أثبتت التطوّرات السياسيّة أنّ المسلمين كانوا في مرحلة ما قبل الحرب يعملون على تجميل «الصيغة»، لا الانقلاب عليها. لكن اندلاع الحرب، جعلهم ينقلبون عليها، ويروّجون تارة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وتارة أخرى لتقاسم السلطة مع المسيحيّين، أو الدعوة إلى ديمقراطيّة الأكثريّة العدديّة. وكان من المتوقع أن تؤدّي الدعوة الاخيرة في نهاية الأمر، في ظلّ النظام اللبنانيّ الطائفيّ السياسيّ وغياب ثقافة الاعتراف بالآخر وحقوقه، إلى أسلمة الدولة اللبنانيّة، واستنهاض مشاعر «الذميّة» عند المسيحيّين. أمّا الموارنة، فلم يكن لديهم مشروعاً واضحاً للكيان الذي ينشدون. فظهرت طروحات تدعو إلى الفيدراليّة والتقسيم والعودة إلى «لبنان الصغير»، أطلّت برأسها في العام الأوّل للحرب، باعتبار أنّه لم يعد هناك مجالٌ للتعايش مع المسلمين على أساس النظام «القديم»، أي إمساكهم بالسلطة، ورفضهم في الوقت نفسه نظاماً يقوم على حكم الأكثريّة يبعث الرهبة في قلوبهم. ومن المؤكّد، أنّ دعوتهم إلى الفيدراليّة كانت ستقود إلى التقسيم، في ضوء غياب ثقافة الاعتراف بالآخر (= الجار) والتعايش إلى قربه. لكنْ، ما أن لاحت الفرصة مواتية للعودة إلى ممارسة الهيمنة على كلّ «لبنان الكبير» نتيجة تحالفهم مع الإسرائيليّين عام 1982 وما أسفر عنه الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان من انقلاب في التوازنات الداخليّة لصالحهم، حتّى عاد الموارنة من جديد إلى لغة الاستقواء وحُكم كلّ لبنان بالعقليّة القديمة التي أوصلت اللبنانيّين إلى الاقتتال، على أساس الصيغة التي أطلقها بشير الجميّل «لبنان 10,452 كلم2». ثمّ جاء أمين الجميّل بسياسته الفئويّة يعمل على توطيد نظامه بمنطق «الميثاق» والقوّة المسلّحة، من دون أيّ اعتبار للتوازنات والوقائع الجديدة على الأرض. وعندما فشل مشروع السلام بين إسرائيل ولبنان عام 1983/ 1984 (اتّفاق 17 أيّار)، وبالتالي الرهان على الدعم الإسرائيليّ، وأُصيب المعسكر المارونيّ بالتضعضع نتيجة تمزّقه من الداخل بين عاميّ 1978 و1986، وظهر بوضوح استحالة حُكم كلّ لبنان، عاد مشروع الفيدراليّة يطلّ برأسه منذ عام 1985 تحت شعار سمير جعجع «أمن المجتمع المسيحيّ – من المدفون إلى كفرشيما».

لقد قامت **الفرضيّة الثانية** للكتاب على أنّ حرب لبنان تفجّرت بسبب خلافات اللبنانيّين حول دور لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وتحديداً حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ وما سبّبه من خلل في التوازنات الطائفيّة الداخليّة. كانت التناقضات بين اللبنانيّين موجودة منذ عهد الاستقلال الأوّل، وقد مكّنتهم ديمقراطيّتهم

التوافقيّة العجيبة من إدارة أزماتهم، الوفاق والنزاع، بشكلٍ مقبولٍ وتخطّيها بسلام، كما حصل في شأن المرسومين 49 و50، والأزمات بين عاميّ 1952 و1958. لكن مع دخول العامل الفلسطينيّ إلى الأزمة الداخليّة، اختلطت السياسة الداخليّة بالهويّة، فأصبح المسلم، الذي يرى في العروبة هويّته ويريد أن يجسّدها في دعم النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ من جهة، ويوظّف الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في التوازن الداخليّ ضدّ المسيحيّ لصالحه من جهة أخرى، يربط ما بين قدرته على أداء دوره في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ المرفوض مارونيّاً، وبين المعوّقات التي تعترض مشاركته في الحَكم وصنع القرار اللبنانيّ. وفي ضوء هذه الإشكاليّة، ارتبطت مسألة تجسيد الهويّة بمدى قدرة المسلمين على المشاركة في حُكم وضعه الموارنة في أيديهم. وما لبث تجسيد الهويّة أن تقدّم على القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بعدما جعل المسلمون واليسار مسألة الدفاع عن الوجود العسكريّ الفلسطينيّ هدفهم الرئيسيّ ليحقّقوا عبره أهدافاً سياسيّة. ونتيجة الخلاف حول المقاومة الفلسطينيّة ودور لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ضعفت «الديمقراطيّة التوافقيّة» التي شكّلت حتّى عام 1969 صمّام الأمان للنظام اللبنانيّ وعلاقات الطوائف بعضها ببعض. وبعد ذلك التاريخ، بدأت ديمقراطيّة لبنان تنهار تدريجيّاً، ولم تعد الدولة اللبنانيّة تقوى على صنع قرارها بنفسها، بالتزامن مع تدخّل الخارج، وخصوصاً سورية وإسرائيل، في عمليّة صنع هذا القرار. فأظهر اللبنانيّون جهلاً في عدم إدراك واقعهم الجيو سياسيّ كدولة حاجز بين سورية واسرائيل والتعامل معه بحكمة، وهذا ما يقودنا إلى **الفرضيّة الثالثة**.

كانت الجغرافيا السياسيّة ولا تزال عبئاً على الداخل اللبنانيّ، بعدما تحوّل هذا الوطن الصغير «الحاجز» إلى ساحة كبيرة لتصفية القوى الخارجيّة خلافاتها في ما بينها. وما من مرّة اختلف فيها اللبنانيّون على قضية داخليّة، إلاّ وفُتحت خلافاتهم المجال أمام الخارج للتدخّل في ما يتنازعون عليه، أو أن يستنجد بعضهم بالخارج لتحقيق مصالحه والاستقواء على من في الداخل. إنّ من أعطى لبنان خارطته السياسيّة عام 1920، أراده بلا شكّ أن يكون ضعيفاً وبوّابة للغرب في المنطقة. ففي عام 1860، نزل الجنود الفرنسيّون في لبنان لحماية الموارنة إثر القتال الذي اندلع بينهم وبين الدروز. وأثناء «الحرب الباردة» والخلافات الداخليّة في لبنان عام 1958، استنجدت قيادات مارونيّة بالولايات المتحدة الأميركيّة، فيما استقوى المسلمون بعبد الناصر وبالوحدة المصريّة – السوريّة التي كانت تدق

على أبواب بلدهم من شرقه وأظهروا تعاطفاً معها. وبعد الهزيمة العربيّة على يد إسرائيل عام 1967، شعر الموارنة أنّهم أكثر ثباتاً للوقوف في وجه رياح العروبة والناصريّة، فيما تحوّل المسلمون إلى الاستقواء بالوجود العسكريّ الفلسطينيّ من أجل تحقيق مكاسب سياسيّة على حساب الموارنة. فردّ الموارنة بالاستقواء بسورية وإسرائيل والولايات المتّحدة لتحقيق التوازن الذي أسفر عنه التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ – الإسلاميّ. فأدّى هذا الخطأ الإستراتيجيّ المسيحيّ – الإسلاميّ المزدوج إلى تحكّم الفلسطينيّين بنصف لبنان (حتّى عام 1982)، وتقاسم سورية وإسرائيل ما تبقّى من نصفه الآخر، وتحوّل لبنان إلى ساحة للصراعات الخارجيّة خلال كلّ سنوات الحرب.

ولا توجد أيّة إشارات مقنعة تدلّ على أنّ اللبنانيّين نظروا إلى خارطتهم الجغرافيّة السياسيّة وبنوا إستراتيجيّتهم على أساسها، في ضوء الصراع العربيّ – الإسرائيليّ ومصالح الدول الخارجيّة فيه. فلا هم عرفوا ولا الفلسطينيّون، إلّا متأخراً بـ «اتّفاق الخطوط الحمر»، ولم يدركوا أنّ أطماع النظام السوريّ في لبنان تتقدّم على الاعتبارات القوميّة، فتجعله لا يتوانى عن تقاسم النفوذ و«الجغرافيا» مع العدو الإسرائيليّ باسم «القوميّة التدخليّة»[1]. كما لم يستطع كمال جنبلاط أن يضع تصوّراً في الوقت المناسب لأهداف سورية الحقيقيّة في هذا البلد المناهضة لمشروعه في كسر شوكة الموارنة، ولم يدرك إلى أيّ مدى يؤثّر القضاء السياسيّ، وحتّى الجسديّ، على الموارنة في لبنان على أمن سورية ومصالحها، فيقوى اليسار والفلسطينيّون بالتالي في خاصرتها الغربيّة. فراهن مطلع الحرب على قوّة مصر والمملكة العربية السعوديّة في منع الدخول السوريّ إلى لبنان والإجهاز على مشروعه، ولم يدرك أنّ الخلاف المصريّ – السوريّ ليس على مسألة الوجود السوريّ في لبنان، بل على آليّات حلّ أزمة الشرق الأوسط ودخول مصر في دبلوماسيّة كيسنجر. ففي مؤتمري الرياض والقاهرة في تشرين الأوّل 1976، تصالح النظامان المصريّ والسوريّ، وأُطلقت يد سورية في لبنان تحت مسمّى «قوّات الردع العربيّة». وعندما اختلف النظامان مجدّداً بعد ولوج مصر طريق السلام مع إسرائيل منذ نهاية عام 1977، عادت مصر تناوئ سورية في لبنان، ولم تُدرك القيادات المارونيّة التي استقدمت القوّات السوريّة للتدخّل في لبنان تحقيقاً لمصالحها، على ما يبدو، أنّ السوريّين ينظرون إلى حدودهم الغربيّة كأجزاء مسلوبة ممّا سُمّي تاريخيّاً «بلاد الشام»، وأنّ «إعادة الفرع إلى الأصل» يندرج ضمن سياسة النفس الطويل للنظام

السوريّ تحت حُكم حافظ الأسد، وإن أخذ أشكالاً مختلفة. كما عجزت هذه القيادات عن إدراك المخطّط الأميركيّ الموضوع للبنان والمنطقة، المرفوض سوفياتيّاً، أثناء تمرير واشنطن حلولها المنفردة لأزمة الشرق الأوسط، وهو تحجيم الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان، واحتواء التناقضات بين سورية وإسرائيل عبر تقاسم النفوذ بين الدولتين في هذا البلد. ربّما المرحوم ريمون إدّه وحده، من أظهر وعياً في الجغرافيا السياسيّة، فأدرك ما كان الخارج الإقليميّ والدوليّ يخطّط للبنان، فرفض الجميع الإصغاء إليه، أو ملء كؤوسهم من «حنفيّة» العميد.

وبسبب ضعف الدولة اللبنانيّة وقرارها في الداخل وتجاه الخارج، ظهرت على الساحة القوى الحزبيّة والميليشياويّة، التي عملت، رغم تناقض إيديولوجيّاتها وخطاباتها السياسيّة والتعبويّة، على تقليص سيادة الدولة على أراضيها وشعبها وتقويض مجتمعها، تخويفاً وترهيباً وترويضاً، أو استقطابه بأشكال «الزبانيّة» التي استحدثتها، أو اختراقه بالثقافات والقيم الجديدة الطارئة. وهذا يقودنا إلى **الفرضيّة الرابعة**. وفي كلّ الأحوال، جعلت الميليشيات من أفراد المجتمع وقوداً على مذبح خلافاتها وصراعاتها. فكانت أعلى الخسائر البشريّة والماديّة وأغلاها تلك التي لحقت بالمجتمع اللبنانيّ وأصوله الماديّة وقواه الاقتصاديّة. وقد ثبت أنّ فرضيّة تفكيك الدولة وتصديع مجتمعها كان قراراً مبرمجاً، سار مع إطلاق الرصاصة الأولى في الحرب. فنهبت الميليشيات اللبنانيّة والفلسطينيّة بجشع «مرفأ بيروت» ومستودعاته، وتقاسمت السرقات المنظّمة للأسواق التجاريّة والمصارف، كلٌّ من جانب حيّزه الجغرافيّ. ومع تطوّر مراحل الحرب، تحوّلت الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها إلى أشلاء، بعدما سيطر قادة الميليشيات على مرافقها ومرافئها وقضائها واستولوا على إيراداتها، وأصبحوا في داخلها منذ عام 1984 كوزراء لحقائب خدماتيّة. فأتاح هذا لهم الاستيلاء على المناقصات وإجازات الاستيراد والاتجار بالسلع الحياتيّة التي كانت تدعمها الدولة، والمضاربة بالليرة اللبنانيّة، وبالتالي إفقار الناس وإفلاس خزينة الدولة ورفع حجم الدين العامّ. ولم يجرؤ أيّ مسؤول كبير في الدولة على تسمية الأشياء بأسمائها، حتّى الرئيس الحصّ، الذي وُصف بـ «ضمير لبنان». إنّ وجود هذه القوى إلى جانب الدولة وربّما فوقها، وتضخّم مصالحها الاقتصاديّة وهيمنتها على المجتمع اللبنانيّ، أعطاها شرعيّة على حساب الدولة الضعيفة وجيشها المنقسم على نفسه، فأصبحت المرجعيّة السياسيّة والخدماتيّة والاجتماعيّة للمواطن. وبسبب تعاظم مصالحها، لم يعد همّها

تحقيق وعودها السابقة وخلق الدولة العادلة، وإنما استمرار الحرب، لما تحققه من فوائد لها ماديّة وسياسيّة، أي إبقاء حالة الانفلات وتغييب الدولة.

لقد أثبتت هذه الفرضيّة تقاطع مصالح الميليشيات معاً، بغضّ النظر عن الحيّز الجغرافيّ، وبعيداً عن الخلافات الإيديولوجيّة والسياسيّة والإنتماء الطائفيّ. كانت الحواجز والمتاريس والإعلام المنقسم على نفسه والقصف المتبادل، وسائل للفصل وتقطيع أوصال اللبنانيّين، فيما تخطّت المصالح المشتركة للميليشيات والأحزاب وقوى الأمر الواقع كلّ عائق، ووجدت السلعة جواز مرور (الخوّة) عبر كلّ الحواجز والمعابر والسواتر، من «الحوض الخامس» حتّى بيروت الغربيّة وإلى شمال لبنان، ومن «الجدار الطيّب» في «الشريط الحدوديّ» في الجنوب إلى أيّة بقعة في البلاد. من هنا، نفهم لماذا فشلت مبادرات الحلّ الداخليّ للأزمة اللبنانيّة ورفضت الميليشيات بادئ الأمر «اتّفاق الطائف»، لأنّها وجدت أنّ مصالحها الاقتصادية والسياسيّة تستوجب عدم إعادة تركيب الدولة اللبنانيّة التي جرى تفكيكها على أياديها، وبالتالي خسارة مرتكزات سياسيّة وعائدات ماليّة. إنّ قيمة الأرباح والريوع والمداخيل التي حقّقتها الميليشيات جراء كلّ أنواع النهب، والمقدّرة ما بين 40 مليار دولار إلى 50 ملياراً، يوازي تقريباً حجم الدين العامّ اللبنانيّ عشيّة طباعة هذا الكتاب. واللافت، أنّ القوى السياسيّة والميليشياويّة والحزبيّة التي قامت، من دون استثناء، بالنهب المنظّم للبلد وبصناعة الحروب والتنقّل بها من منطقة إلى أخرى، أعادت بعد الحرب إنتاج نفسها على الساحة اللبنانيّة بشكلٍ أو بآخر، وهي وإن «ارتدت» لباساً الإصلاح والتغيير واستبدلت خطابها، فهي تحمل وزر ما سببته من مآسي وآلام بحقّ الشعب اللبنانيّ، مصرّة على عدم الاعتذار له، ولن يرحمها التاريخ.

وربّ ضارة نافعة، كما يقول مأثورنا الشعبيّ، ومن دون أن تدري، وربّما هي كانت تدري، فقد تسبّبت الميليشيات في حروبها في الأسواق التجاريّة وفي شارع المصارف وحول «مرفأ بيروت» (النهب والسرقات) في نشوء لامركزيّة تجاريّة واقتصاديّة أسهمت في تطوير اقتصاد طرفيّ على حساب المركز، وهو موضوع **الفرضيّة الخامسة**. لقد أسهم القتال في وسط بيروت في هجرة رأس المال اللبنانيّ والمؤسّسات الماليّة والمصارف وشركات التأمين، ما أدّى إلى حضور لبنانيّ لافت في الخارج. إنّ تغييب دور بيروت التجاريّ والخدماتيّ، في وقت انقطع التواصل معها ونُهبت أسوقها وحُرقت، فرض على الأطراف أن تنمّي اقتصادها وشبكة علاقاتها التجاريّة في حيّزها

الجغرافيّ وخارج هذا الحيّز. بناءً عليه، أظهر رأس المال التجاريّ والماليّ حيويّة في التكيّف مع المستجدّات الأمنيّة، فكانت للامركزيّة الاقتصاديّة تأثيرات إيجابيّة تنمويّة في الاقتصاد الطرفيّ، فأنعشت المناطق عبر نموّ الأسواق القديمة، أو قيام أسواق ومحالٍ تجاريّة جديدة وشركات ومصانع على أنواعها وفروع مصارف. كما أدّت إلى انفتاح مناطق البقاع والشمال على سورية، فيما حافظ لبنان الساحل على اتصاله البحريّ بالخارج، ولكن من خلال الميليشيات وقوى الأمر الواقع.

إنّ لوحة بانوراميّة شاملة للبنان خلال الحرب، تكشف عن الحال الذي وصلت إليه البلاد في عصر الميليشيات وتقاسم القوى الخارجيّة السيادة على أراضيه. لقد سيطرت الميليشيات على طول الساحل اللبنانيّ وكأنّها «دول مرفئيّة» (= مراكز للتهريب) لكثرة المرافئ غير الشرعيّة التي نشأت عليه. فلم يعد اتصال لبنان مع الخارج يتم إلاّ عبر هذه المرافق، حتّى «مرفأ بيروت» الذي عمل جزئيّاً تحت علم الشرعيّة، وقع تحت سيطرة ميليشياويّة. فاستولى عليه «حزب الكتائب»، في حين سيطرت ميليشيات أخرى على «الحوض الخامس» وعلى مرفأ ضبيّه، وكان لكلٍّ «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«التنظيم الشعبيّ الناصريّ» وتيّار «المردة» و«حركة التوحيد الإسلاميّ» مرافئه وتعريفاته الجمركيّة ومراكز للخوّات. وعلى هذا الساحل وخلفه في الداخل، راجت زراعة الحشيشة وتصنيع المخدرات في سهل البقاع، والتي وجدت طريقها إلى الخارج عبر المرافئ غير الشرعيّة أو «مطار بيروت الدوليّ».

لقد قطعت المعابر تواصل المناطق بعضها ببعض، مشكّلةً حدوداً جديدة رُسمت أو رسمتها كلُّ طائفة لحيّزها الجغرافيّ. وفي البقاع والشمال وفي بيروت هيمنت سورية، بينما احتفظت إسرائيل بالشريط الحدوديّ وبجدارها «غير الطيّب» لتفكيك الاقتصاد اللبنانيّ، وأبقى الفلسطينيّون على مخيّماتهم جزراً أمنيّة مسلّحة وفق متطلّبات الصراع السوريّ – العرفاتيّ والصراع السوريّ – الإسرائيليّ. أمّا الإدارة اللبنانيّة، فانشطرت واستُنسخت، ولم تعد تعرف المركزيّة المؤسّساتيّة السابقة. وبدورها، أصبحت «الجامعة اللبنانيّة» فروعاً تتقاسمها الطوائف على مساحة الوطن المُقطّع، يخضع معظمها لهيمنة الميليشيات. وعلى خطّ موازٍ انقسم الجيش اللبنانيّ، فأصبح حامياً للطوائف وليس للوطن. هكذا، أصبحت الدولة أشلاء بفضل الميليشيات و«الخارج»، عبارة عن جزر طائفيّة تخضع لسلطانها، فيما تقاسمت سورية وإسرائيل النفوذ في مناطق أخرى.

ومن فرضيّات الكتاب (**السادسة**)، أنّ الأُسرة اللبنانيّة تأثّرت بالحرب من ناحية ما سبّبت من تغيّرات حادّة في علاقاتها البنيويّة والوظيفيّة وثقافتها وقيمها. لكنّها بقيت، رغم ذلك، صامدة متماسكة وخلاّقة بفعل تضامنها الداخليّ وتضامن الخارج معها (الأبناء والأخوة والأهل والأصدقاء في بلاد المهجر). إنّ النظريّة القائلة بأنّ تضعضع المجتمع يؤدّي إلى تضعضع الدولة صحيحة. لكنّ الصحيح أيضاً، أنّ ضعف الدولة اللبنانيّة وعدم إمساكها بمجتمعها وحمايته تسبّب في تصدّع هذا المجتمع، عندما توقّفت الدولة عن أن تكون السلطة التي يُفترض بها أن تكون الحامي الأوّل والحصن الأخير له. وفي ضوء كلّ أنواع الانفلات التي عرفها لبنان في ظلّ تغييب الدولة، واجهت الأُسرة اللبنانيّة، المهجّرة بشكلٍ خاصّ، صعوبات جمّة: خسارة المنزل والحيّ والقرية والمدينة التي كانت تسكنها، وتعرّضها لخسائر في الأرواح. كما أدّى التهجير إلى فقدان العمل والانتقال إلى بيئات اجتماعيّة وثقافيّة جديدة، وتعرّض الطبقات الوسطى والدنيا للسكن في مناطق شعبيّة أو شبه مدمّرة، فضلاً عن أشدّ أنواع الإذلال، كتعطّل الخدمات وتأثير الأوضاع الأمنيّة في سلامة أفرادها وفي أحوالهم النفسيّة، وبخاصّة بالنسبة إلى الصغار. كما عانت الأُسر من انعكاس الأوضاع الاقتصاديّة عليها، من تضخّم وغلاء وصعوبات التكيّف معها، وانقطاع التواصل في ما بينها. ولولا الاعتماد على دخل خارجيّ يأتيها من تحويلات ماليّة من المهجر أو على الجمعيّات أو عمل الأبناء والبنات، أو حتّى انخراطهم في الميليشيات، لما أمكن لكثير من الأُسر اجتياز أزمات لبنان الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ومن جهة أخرى، نجحت الأُسرة، إلى حدٍّ ما، في توزيع الأدوار وصناعة القرار داخل المنزل، وإدارة العلاقة بين الزوج وزوجته. إنّ تضافر جمعيّات المجتمع المدنيّ وهيئاته والمنظّمات الدوليّة لمساعدة المجتمع المنكوب، من العوامل الرئيسيّة التي منعت انهيار الأُسرة اللبنانيّة.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ أوضاع الأُسرة اللبنانيّة في المهجر كانت أفضل حالاً ممّا كانت عليه الأُسرة المُهجّرة في لبنان خلال الحرب. صحيح أنّ تلك في المهجر أظهرت تضامناً فريداً عبر مبدأ «جمع الشمل»، أي استحضار أفراد من عائلتها إلى بلدان الاغتراب، أو استحضار عدد كبير من أبناء «قريتها» في بعض الأحيان، والمثال على ذلك «بنت جبيل» ومدينة ديربورن الأميركيّة. لكنّ الأُسرة اللبنانيّة في المهجر، نقلت معها أيضاً إلى بلدان الاغتراب كلّ تناقضات المجتمع اللبنانيّ السياسيّة والحزبيّة والاجتماعيّة والثقافيّة. فانقسم اللبنانيّون على بعضهم بعضاً وفق الانتماء الحزبيّ

والطائفيّ والمذهبيّ، وتقاتلوا في بعض الأحيان على خلفيّة ما يدور من صراعات في لبنان. وكما فعل معظم المهجّرين في لبنان، عمل معظم المهاجرين إلى الولايات المتّحدة وأوستراليا وكندا بشكلٍ خاصّ، على التقوقع الطائفيّ والمذهبيّ، وسكنت كلُّ مجموعة منهم في حيّز جغرافيّ معين، حتّى أنّ شرقيّ مدينة ديربورن تحوّل إلى منطقة «شرقيّة» للمسيحيّين، وغربها إلى منطقة «غربيّة» للمسلمين. وهذا ينطبق بدوره على أوستراليا. لكن الأخطر من ذلك، هو تقوقع المهاجرين المسلمين وعزوفهم عن الانخراط في مجتمعاتهم الغربيّة الجديدة لأسباب دينيّة – ثقافيّة، واقتصار علاقاتهم بها على العمل أو الحصول على الإعانة الاجتماعيّة نتيجة البطالة التي تفشّت بينهم. من هنا، نفهم لماذا توجّه المسلمون في مطلع الحرب إلى بلدان الخليج العربيّة، وامتنعوا عن الذهاب إلى بلدان العالم الغربيّ. وعندما تراجعت الطفرة النفطيّة في الخليج منذ عام 1983، وبدأت فرص العمل تنكمش فيه، اضطّر المسلمون أن يقصدوا القارتين الأميركيّة والأوستراليّة، ولكن من دون الاندماج في مجتمعاتهم أو الانخراط في ثقافتها.

لقد ثبتت صحّة **الفرضيّة السابعة** التي تقول إنّ تغييب دور الدولة اللبنانيّة في رعاية مجتمعها وحمايته وتوجيهه والإشراف على التنشئة وعلى التعليم والتربية والقيم، جعل الحرب تقضي على البُنى الثقافيّة والمعرفيّة التي اتّسم لبنان بها، وتتسبّب بكسر حادٍ بما اكتسبه اللبنانيّون في مرحلة ما قبل الحرب، وكلُّ ذلك بفعل الميليشيات و«فلسفتها». فتأثّرت سلوكيّات التلميذ والطالب والمواطن وقيمهم، وانضباطيّة الموظّف وتقيّده بالدوام وبالعفّة ونظافة الكفّ، بعدما تغيّرت مضامين القيم الأخلاقيّة وتعمّقت النزعة الفرديّة وظاهرة «الأنا» المناقضة والمناهضة لظاهرة «الآخر». فراج النهب، والتشبيح، والاحتيال، والتزوير، والرشوة، والخوّات، والاتجار بالممنوعات، والسرقات وتلك المنظّمة، والجريمة، والمصادرات، وامتداد الأيدي إلى الأموال العامّة، وكذلك استباحة الأملاك العامّة وأملاك الغير. حتّى المجتمع نفسه، وجدت الميليشيات طرقاً لترويضه ومنعه من الاعتراض والمجاهرة بقول كلمة «لا». وأفضل مثال على ذلك اغتيال الشيخ أحمد عسّاف في نيسان عام 1982 وإسكات مسيرة 6 أيّار 1984.

قبل الحرب، كان التعليم الرسميّ، ولاسيّما في محافظتي بيروت وجبل لبنان، بمستوى جيد بفضل دور المعلمين وما أمدّت به كلّية التربية في «الجامعة اللبنانيّة» المدارس الرسميّة من معلمين أكفاء. كما تمكنت «الجامعة اللبنانيّة» من أن تكون

القطب على صعيدي التعليم والانصهار الوطنيّ، عبر الاختلاط في كلّياتها بين مختلف الطوائف والشرائح الاجتماعيّة من الطبقتين الوسطى والفقيرة. ويشهد على ذلك الحركات المطلبيّة البعيدة عن الطائفيّة لطلاّب «الجامعة اللبنانيّة» قبل نهاية الستينات. ومع اندلاع الحرب واستمرارها، تمكّنت الميليشيات وقوى الأمر الواقع من فرض إيديولوجيّاتها ونقل صراعاتها الحزبيّة والطائفيّة إلى قطاع التعليم مباشرة، مبانٍ وتلامذة وطلبة وأساتذة، والتسبّب في تلاشي عمليّة الضبط والإشراف والرقابة التربويّة، ما أدىّ إلى أربع نتائج وخيمة:

1 – تعرّض المدارس والجامعات إلى الأضرار في المباني والتجهيزات.

2 – التعطلّ المدرسيّ والجامعيّ.

3 – التدخل الميليشياويّ في العمليّة التربويّة.

4 – تراجع دور المدرسة والجامعة كمركزين محدّدين للتنمية البشريّة وللتواصل والانصهار الوطنيّين.

ويمكن ملاحظة كلّ النتائج السلبيّة الأربع بوضوح في «الجامعة اللبنانيّة» التي جرى تفريعها على أُسس طائفيّة ومناطقيّة، ففقدت وظيفتها في التنمية البشريّة، بدخول أعداد غفيرة من الطلاّب غير المؤهّلين، من حملة «إفادات الترشيح»، وتخريجهم وضخّهم إلى سوق عمل مشبّع باختصاصات لا يحتاج إليها لبنان، فضلاً عن دخول معلمين وأساتذة جامعيّين إلى قطاع التعليم الرسميّ لا يحملون من المؤهلات سوى الوساطة الميليشياويّة. وفي ظلّ ذلك كلّه، كان من الطبيعيّ أن ينهار التعليم الرسميّ وتتحوّل صفته من «نورٍ» إلى «نورن» لتدنّي المستوى العلميّ والتأهيل التربويّ لدى الهيئة التعليميّة.

وفي موضوع **الفرضيّة الثامنة**، تبيّن أنّ المجتمع المدنيّ لم يتحوّل إلى قوّة تغييريّة تقع على عاتقه عمليّة إنقاذ البلد ممّا كان يتخبّط به، فحالت دون ذلك أسباب عديدة، أتينا على ذكرها في الفصل الخامس عشر. فلكي يتحوّل هذا المجتمع إلى قوّة تغييريّة، يُفترض أن تكون البيئة علمانيّة أو مدنيّة غير طائفيّة، في ظلّ نظام ديمقراطيّ، وهما غير متوافرين في لبنان.

وكما سبق وذكرنا، لم يُترك للمجتمع المدنيّ سوى هامش للعمل الاجتماعيّ والإنسانيّ. وقد أدركت الميليشيات باكراً أهمّية سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع اللبنانيّ. فعمدت إلى فرض أشكال من الإدارة المدنيّة على السكّان، كلٌّ في

حيّزها الجغرافيّ – الطائفيّ، بما في ذلك الرسوم والضرائب على اختلافها، وسط ردود فعل ساخطة في المناطق الإسلاميّة بسبب التعدديّة السياسيّة والميليشياويّة هناك، وشبه إذعان في المناطق الشرقيّة والدرزيّة، بسبب اللون الطائفيّ السياسيّ الواحد السائد. وكانت النشاطات الاجتماعيّة والإنسانيّة تصل إلى ذروتها مع احتدام النزاعات الحزبيّة في الحيّز الطائفيّ بهدف استعادة التأييد الجماهيريّ، كما حدث مع «القوّات اللبنانيّة» في المراحل الأخيرة من حرب لبنان.

يبقى الجانب الأبرز خلال الحرب ما قامت به مؤسّسات المجتمع المدنيّ وهيئاته، وقد نزلت بزخم وقوّة إلى الشارع وتواصلت مع المواطنين في ميادين الخدمات الاجتماعيّة والطبيّة والغذائيّة. ومن المعروف، أنّ دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ وهيئاته يبرز في وقت الأزمات، عندما تتراجع خدمات الدولة في المجالين الاجتماعيّ والإنسانيّ أو تتلاشى، فينهض المجتمع المدنيّ لملء الفراغ وبلسمة الجراح. ولأنّ الحرب فاجأت اللبنانيّين في مطلعها، فقد كثر عدد الجمعيّات والهيئات المتطوّعة في ميدان العمل الاجتماعيّ. ولكن بعد «حرب السنتين»، وبسبب عدم القدرة على الاستمرار أو الخلافات الداخليّة بين موسّسيها أو الاعتقاد الخاطئ أنّ الحرب قد ولّت إلى غير رجعة، لم يبق من هذه الجمعيّات والهيئات سوى من كان وضع لُبنة مؤسّساتيّة لعمله، وخاض ميادين تتعلّق بالتنمية البشريّة، منها «حزب الله» الذي تمكّن بعد عام 1984 من بناء شبكة مؤسّساتيّة حقيقيّة لخدماته الاجتماعيّة والتربوية والصحيّة والإنمائيّة، واستقطب بفضلها جمهور الشيعة، وكذلك مؤسّسات كنسيّة ومدنيّة ك «كاريتاس» و«مجلس كنائس الشرق الأوسط»، و«مؤسّسة عامل»، و«الجمعيّة الإسلاميّة للتخصص والتوجه العلميّ» و«مؤسّسة الحريري»، على سبيل المثال.

ومن الطبيعيّ في أجواء النزاع الطائفيّ وانقطاع التواصل بين المناطق اللبنانيّة أن تقتصر خدمات الهيئات والجمعيّات على أبناء الطائفة أو المذهب أو الحيّ، من دون أن يعني ذلك أنّ أفراداً من طائفة معيّنة لم يستفيدوا من تقديماتها. لكن الاستثناء الوحيد هنا، هو «مؤسّسة الحريري» التي كانت لجميع اللبنانيّين، ليس عبر دعم الطلاب والتلاميذ فحسب، وإنما أيضاً من خلال تقديم الدعم المستمرّ إلى مؤسّسات تربويّة واجتماعيّة وإنسانيّة لبنانيّة وإدارة المدارس النوعيّة. وعلى كلٍّ حال، تمكّنت الجمعيّات والهيئات اللبنانيّة من أن تساهم في بلسمة الجراح هنا وهناك. ولولا الدعم الخارجيّ لها من قِبَل مؤسّسات دوليّة، مدنيّة وكنسيّة، لما تمكّنت من تأمين صمود المواطنين

وتقديم خدمات على مدار الحرب. وبفضل كلّ هذا، يمكن القول أن اللبنانيّين صمدوا خلال الحرب في الإطار الاجتماعيّ عبر قنوات عدّة: هيئات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، والمنظّمات الدوليّة، والتحويلات الماديّة التي كانت تأتيهم من الخارج.

تبقى **الفرضيّة الأخيرة**، وهي أنّ توافق اللبنانيّين على تسوية في مدينة الطائف ما كان بفعل إرادتهم الذاتيّة بقدر ما كان وليد إرادة عربيّة ودوليّة لإغلاق الملفّ اللبنانيّ. فطوال الحرب، عجز اللبنانيّون عن إيجاد الحلول لأزمتهم المستعصية، لأنّ عقليّة القوى السياسيّة التقليديّة التي أفرزت التسوية الطائفيّة عام 1943 تحت اسم مضلّل (الميثاق الوطنيّ)، ما كان بإمكانها الخروج من فلسفتها العتيقة وإنتاج تسوية متقدّمة وحديثة تؤدّي إلى قيام وطن. كذلك الحال، لم تهتمّ القوى الميليشياويّة والحزبيّة صاحبة مشاريع الإصلاح الطنّانة في أن تنتهي الحرب وتتقلّص بالتالي أدوارها السياسيّة ومواردها الماليّة والاقتصاديّة. كما لم تكن القوى الإقليميّة والدوليّة المعروفة، التي تستخدم لبنان حيّزاً لخلافتها، مستعجلة للاستغناء عن «لبنان – الساحة». فلم يكن في العالم أفضل من لبنان ساحة لاستيعاب خلافات الآخرين وتحويل اللبنانيّين إلى أدوات لمصالح هؤلاء الآخرين وصراعاتهم المشتعلة. وقد كان بإمكان الجنرال عون أن ينقل لبنان إلى مرحلة الطائف بهدوء ومن دون التورّط في حربين داخليّة وخارجيّة، الأولى ضدّ «سوريّة» والثانية ضدّ «القوات اللبنانيّة»، في ما لو أشرف على الاستحقاق الرئاسيّ ونقل بديمقراطيّة السلطة إلى رئيس منتخب، لا أن يتمرّد ومن ثم يغتصبها بالوسائل العسكريّة بعد انتخاب كلٍّ من رينيه معوّض وإلياس الهراوي. حتّى «حلفاؤه» الفلسطينيّون والعراقيّون نصحوه بعد 23 تشرين الثاني 1989 بأن يبدي ليونة ويسير في «قطار» الطائف، إلّا أنّه فضّل أن يلعب أوراقه مرة وحدة «صولد» ويغامر بمصير الوطن، معتقداً أنّ باستطاعته إعادة رسم خارطة المنطقة بنفسه، بغض النظر عن الاعتبارات الداخليّة اللبنانيّة والمتغيّرات في العالم والمنطقة[2].

وربّما لا يختلف عون عن بشير الجميّل في توسّل القوّة لتحقيق مشروعه والإنفراد بحكم كلّ لبنان. فسعى الأوّل إلى ذلك بالاعتماد على الجيش اللبنانيّ (=الجيش هو الحلّ)، الذي لم يعد أثناء فترة «حكمه» أكثر من ميليشيا، وعلى مساعدات عسكريّة ضخمة من العراق المنافس لسورية في لبنان. فكانت فترة السنتين التي قضاها في قصر بعبدا وبالاً على لبنان، ما جعل العرب والمجتمع الدوليّ يتدخّلان لأوّل مرّة بصورة جديّة لإنهاء الأزمة اللبنانيّة. وفي المقابل، عمل الجميّل بدوره من خلال البندقيّة

للوصول إلى السلطة والانفراد بحكم لبنان كلّه، من خلال تصفية الميليشيات المسيحيّة بين عاميّ 1978 و1980 واحتكار الساحة العسكريّة ثم السياسيّة وصولاً إلى سُدّة الرئاسة الأولى عام 1982، عبر ميليشيا «القوّات اللبنانيّة»، وبالطبع بتلقّي الدعم المباشر من إسرائيل. لكنّ عون اختلف بالتأكيد عن سمير جعجع، في رفضه التعدديّة السياسيّة وسعيه إلى حُكم كلٍّ لبنان وفق مقوله «أنا ولا أحد»، بينما عمل الأخير من أجل أن يحكم كانتوناً مسيحيّاً.

بناءً على ما سبق، لم يتمّ الحديث عن إقفال الملفّ اللبنانيّ إلّا بالتزامن مع المتغيّرات في الكتلة الشرقيّة والتقارب الأميركيّ – السوفياتيّ حول ملفّ الشرق الأوسط. فكان «اتّفاق الطائف» بفعل إرادة دوليّة، أميركيّة بالدرجة الأولى، رحبّت الدول العربيّة بإخراجه. وعندما دُعي النوّاب اللبنانيّون إلى الطائف لعقد اتّفاق أُعد لهم مسبقاً، لم تكن لديهم القدرة على التحكّم في بنوده المتعلّقة بسياسة بلدهم الخارجيّة. فكانت الولايات المتّحدة الأميركيّة لا تزال تريد الاحتفاظ بسياسة «الخطوط الحمر»، فثبّتت الدور السوريّ في لبنان بعد حرب الخليج الثانية. أمّا الدول العربيّة، فوقعت في الخطأ نفسه الذي ارتكبته عام 1969، عندما فرضت على لبنان توقيع «اتّفاق القاهرة» مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» وهي تعلم سلفاً أنّه سيكون كارثة على لبنان الطائفيّ. فوافقت بموجب «اتّفاق الطائف» على تأخير إعادة التموضع العسكريّ السوريّ في لبنان من ستّة شهور إلى سنتين، ثم انشغلت بحرب الخليج الثانية، فأصبحت مدّة السنتين منسيّة في قاموس السياسات السوريّة والعربيّة والدوليّة.

هكذا، سلّم «اتّفاق الطائف» لبنان إلى سورية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بحدّة: هل كان لبنان الطائف إذاً ضحيّة العرب؟ أم ضحيّة سورية؟ أم ضحيّة إسرائيل؟ أم ضحيّة الولايات المتّحدة؟ أم ضحيّة كلٍّ هذه القوى مجتمعة التي جعلت منه ساحة صراع؟ وقد يكون لبنان ضحيّة نظامه الطائفيّ السياسيّ وضحيّة نفسه وقياداته السياسيّة ومجتمعه المنقسم على نفسه؟ لقد تقاتل اللبنانيّون واختلفوا حول الخارج، ولم يتّفقوا من دون هذا الخارج؟ من هنا، يبقى السؤال المطروح بعد «اتّفاق الطائف»، في كيفيّة إقامة بناء وطنيّ عبر إلغاء نظام طائفي سياسيّ اجتماعيّ من دون تهميش الطوائف المسيحيّة وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلاميّة؟ وكيف يمكن جعل نظام لبنان ديمقراطيّاً يخضع لحكم الأكثريّة من دون تسلّط المسلمين عليه؟ بمعنى آخر: كيف يمكن جعل أبناء الطوائف الدينيّة ينظرون إلى أنفسهم على أنهّم لبنانيّون أولاً، ويرون لبنان الوطن في هويّتهم ومصالحهم؟

هوامش الاستنتاج

(1) حول «القوميّة التدخليّة» لحزب البعث، راجع الفصل الثاني من المجلّد الأوّل، ص 211-219.

(2) هذا ما رواه فايز قزّي، أحد معاوني عون السابقين، في البرنامج الذي بثّته شاشة «أخبار المستقبل» بتاريخ 12 شباط 2008.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربيّة

1) الوثائق غير المنشورة

- **الأمم المتّحدة/ المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ - اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا لمكافحة زراعة الحشيش والخشخاش (الأفيون) في لبنان، 8 آذار 1993.**
- **الأمم المتّحدة/ برنامج التنمية.** مخطوط غير منشور محفوظ لدى أرشيف جريدة «الكفاح العربيّ» بعنوان «الفقر في لبنان وسُبُل الحدّ منه»، بيروت في 12 كانون الثاني 1995.
- **الجبهة الموحّدة لرأس بيروت.** محفوظة لدى الأستاذ عادل نصّار.
- **الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ:** البيانات والكتب السنويّة منذ عام 1980/ 1981.
- **الحركة الإنمائيّة.** محفوظة لدى الدكتور نادر سراج.
- **الصليب الأحمر اللبنانيّ.** التقارير السنويّة من عام 1976 إلى 1987.
- **المحكمة الابتدائيّة الأرثوذكسيّة في بيروت.** حالات الزواج ودعاوى فسخ الزواج 1974-1991.
- **المحكمة الجعفريّة في بيروت.** سجلّات الزواج والطلاق بين عامي 1974 و 1991.
- **المحكمة الشرعيّة السنّية في بيروت.** سجلّات الزواج والطلاق بين عامي 1974 و 1991.
- **أبرشية أنطلياس المارونيّة.** سجلّات الزواج وبطلان الزواج 1974-1991.
- **تجمّع المؤسّسات الأهليّة في صيدا.** الجمعيّات الأهليّة العاملة في منطقة صيدا.
- **تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت عن:** الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في لبنان خلال العام 1991.
- **جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة.** سجلّات «الدفاع المدنيّ المقاصديّ».

- جهاز المتطوّعين في الدفاع المدنيّ. أرشيف الأُستاذ فؤاد رستم.
- حركة حقوق الناس.
- كشّافة الرسالة الإسلاميّة. أفواج المقاومة اللبنانيّة – أمل، إعداد عماد شحادة، لات.
- لجنة مسيرة 6 أيّار 1984. (مذكرات إيمان خليفة)، محفوظة لدى الدكتور نادر سراج.
- مجلس كنائس الشرق الأوسط: التقارير السنويّة غير المنشورة بين عامي 1975 و1991 (= MECC).
- محكمة القضاء الدرزيّ في بيروت. سجلّات الزواج والطلاق بين عامي 1974 و1991.
- نقابة الصحافة اللبنانيّة/ الجمهوريّة اللبنانيّة – المديريّة العامة لقوى الأمن الداخليّ/ قيادة الأركان: إحالة معالي وزير الداخليّة رقم 977 تاريخ 20 آذار 1991، رقم 6230/ 4204/ فز تاريخ 27 نيسان 1991: جدول لمحطّات التلفزيون غير الشرعيّة.
- نقابة الصحافة اللبنانيّة: قائمة الإذاعات غير الشرعيّة العاملة في لبنان خلال الحرب. وزارة الإعلام، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانيّة/ مركز التوثيق والمعلومات (الإذاعات الخاصة).
- هيئة الإسعاف الشعبيّ، وثائق وتقارير وكرّاسات حول أنشطة الهيئة.

2) الوثائق المنشورة

- الأمم المتّحدة. التقرير الوطنيّ للتنمية البشريّة في لبنان 1998. الشباب والتنمية، صدر عن برنامج الأمم المتّحدة بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، بيروت، أيلول 1998.
- التقارير السنويّة لغرفة التجارة والصناعة، بعضها غير منشور.
- التقارير السنويّة للجنة الدوليّة للصيب الأحمر، جنيف، بدءاً من عام 1983.
- التقارير السنويّة لمصرف لبنان من سنة 1977 إلى 1993، مصرف لبنان.
- الجمهوريّة اللبنانيّة/ وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة – المركز التربويّ للبحوث والإنماء، إحصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة 1974–1975، 1974–1980، 1982–1983 إعداد مكتب البحوث التربويّة، لام، لات.

- الحزب التقدميّ الاشتراكيّ. الإدارة المدنيّة في الجبل. أعمال وإنجازات من 1/ 9/ 89 لغاية 31/ 8/ 90. صدر بمناسبة الذكرى السنويّة السابعة لتأسيسها 1983–1990، لا دار نشر، بيت الدين في 28/ 10/ 1990.
- الكتاب السنويّ (1994). كتاب توثيقيّ يتضمّن أهمّ المواقف والبيانات والوثائق الخاصّة بحزب الله. إعداد المركز الاستشاريّ للدراسات والتحقيق، تموز 1996.
- الإدارة المدنيّة في الجبل من خلال الصحافة. عام من عمر الإدارة المدنيّة 1989–1990، منشورات الدائرة الإعلاميّة في الإدارة المدنيّة، لا تاريخ نشر، لا منطقة.
- خويري، أنطوان. حوادث لبنان. الحرب في لبنان. سلسلة من كتب السجلّات عن الحرب في لبنان منذ عام 1975، دار الأبجديّة، لام، بدءاً من عام 1976.
- كشّافة الرسالة الإسلاميّة/ الدفاع المدنيّ، مفوضيّة الجنوب 1987.
- كشّافة الرسالة الإسلاميّة، قرار رقم 4، تاريخ 13 كانون الثاني 1983. القانون الأساسيّ والنظام الداخليّ.
- مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّ في لبنان، منشورات الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم السياسيّة/ مركز الأبحاث، بيروت 1968.
- مكتب المهجّرين، قضية التهجير في لبنان 1975–1990، حركات النزوح، مناطق التهجير جغرافيّاً، حزيران 1992.
- وثائق الحرب اللبنانيّة للأعوام 1977 إلى 1987، سبعة أجزاء، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت، تواريخ مختلفة.
- وثيقة الطائف. دراسة في المضمون، إعداد لجنة التحليل والدراسات في حزب الله، بيروت 1989.
- وثيقة حرب لبنان، إعداد مركز الأبحاث والدراسات والمحفوظات في دار الصياد، منشورات دار الصيّاد، بيروت 1977.
- يونس، عماد (إعداد). سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973...، خمسة أجزاء تغطّي خلفيّات الحرب في لبنان وتطوّرها بين عامي 1973 و1984، لا دار نشر، لام، 1985.

3) الكتب العربيّة والمعرّبة

- الأحدب، عزيز. لبنان الجديد، دار العلم للملايين، بيروت 1976.

- **الأمين**، حسن. سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918–1920، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت 1998.
- **الأمين**، عدنان. التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد، دار الجديد، بيروت 1994.
- **أبو النصر**، فضيل. هواجس المسيحيّ اللبنانيّ، دار بيسان، بيروت 2001.
- **أبو خليل**، جوزيف. قصة الموارنة في الحرب. سيرة ذاتيّة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت 1990.
- **أبو صالح**، عبّاس. الأزمة اللبنانيّة عام 1958، المنشورات العربيّة، بيروت 1988.
- **أطفال** لبنان يرسمون الحرب. إشراف سيتا مانوكيان، دار الفارابي لات، ج1و2 و3. لا ترقيم للصفحات.
- **أغناطيوس الرابع** (بطريك أنطاكيا وسائر المشرق). في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ، مركز الدراسات الأرثوذكسيّ الإنطاكيّ، بيروت 1989.
- **أغناطيوس الرابع** بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، منشورات جامعة البلمند، البلمند 2000.
- **أنطون**، رنده. الحرب والإدارة اللبنانيّة. دراسة في التعطّل الإداريّ، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت 1990.
- **إدّه** ريمون ضمير لن يموت، دار الجيل، بيروت 2000.
- **إعرف** حقيقة لبنان السياسيّ. سلسلة «القضية اللبنانيّة»، منشورات اللجنة السياسيّة للبحوث السياسيّة اللبنانيّة، الكسليك، منذ عام 1975.
- **البرلسي**، عبد الوهاب. بعض الاتجاهات العالميّة في التعليم الجامعيّ والعالي. محاضرة أُلقيت بمناسبة العيد العشري لإنشاء جامعة بيروت العربيّة، 29 نيسان 1970، منشورات جامعة بيروت العربيّة، بيروت 1970.
- **البستاني**، فؤاد أفرام. موقف لبنانيّة، ج1، بيروت 1982.
- **بدوي**، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة. إنجليزي - فرنسي - عربي، منشورات مكتبة لبنان، بيروت 1982.
- **بدوي**، فاطمة. الحرب، المجتمع والمعرفة. الحرب الأهليّة وتغيّر البُنى الاجتماعيّة والعقليّة في لبنان، دار الطليعة، بيروت 1994.
- **بركات**، حليم. المجتمع العربيّ المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط4، بيروت 1991.

- **بركات**، هاديا لحام. حزب حرّاس الأرز. الرؤية والهدف والموقف، لام، لات.
- **بشير**، جورج/ أبي عقل، فيليب/ مبارك، فوزي. أمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان، وكالة الأنباء المركزيّة، شركة الفجر للصحافة، بيروت، لا ت.
- **بقرادوني**، كريم. السلام المفقود. عهد إلياس سركيس 1976–1982، بيروت 1983.
- **بقرادوني**، كريم. لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991.
- **بكاسيني**، جورج. أسرار الطائف. من عهد أمين الجميّل حتّى سقوط الجنرال (مع وثائق)، مكتبة بيسان، بيروت 1993.
- **بنّوت، جهاد**. حركة أمل. قصّة حركة إصلاحيّة لبنانيّة في بلاد العرب، ج 1، المؤسّسات والمشاركة، المركز الثقافيّ اللبنانيّ 2008.
- **بواري**، إلياس. تاريخ الحركة النقابيّة في لبنان 1947–1970، ج2، دار الفارابي، بيروت 1980.
- **بو حبيب**، عبد الله. الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة في لبنان، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991.
- **بوقنطار**، الحسّان. السياسة الخارجيّة الفرنسيّة إزاء الوطن العربيّ منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1987.
- **بويكن**، جون. ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت 1982، ترجمة غسّان غصن، دار النهار للنشر، بيروت 2002.
- **بيضون**، أحمد. الصراع على لبنان، أو الهوية والزمن في أعمال مؤرّخينا المعاصرين، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 1989.
- **بيضون**، أحمد. بنت جبيل ميشيغان، لا دار نشر، بيروت 1989.
- **بيضون**، أحمد. الجمهوريّة المتقطّعة. مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد اتّفاق الطائف، دار النهار للنشر، بيروت 1999.
- **التنشئة الوطنيّة**، السنة المتوسطة الأولى، رقم 6، إعداد جماعة من الأساتذة/ المركز الوطنيّ للمعلومات والدراسات، الدرا التقدميّة، المختارة 1990.
- **التنشئة الوطنيّة**، الجزء السابع، السنة المتوسّطة الثانية، إعداد جماعة من الأساتذة، الجزء الثامن، السنة المتوسّطة الثالثة، الجزء التاسع، السنة المتوسّطة الرابعة، الدار التقدميّة للنشر، المختارة 1986.

- **تويني**، غسّان. الجمهوريّة في إجازة 1988–1990، دار النهار للنشر، بيروت 1991.
- **تيموفييف**، إيغور. كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، ط6، دار النهار للنشر، بيروت 2001.
- **الجامعة اللبنانيّة** 1993–1998، لا دار نشر، لام، لات.
- **الجبهة الموحّدة لرأس بيروت**. عطاء وتفانٍ في سبيل تأكيد أهدافها، لا تاريخ.
- **الجسر**، باسم. ميثاق 1943. لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت 1978.
- **الجسر**، باسم. الصراعات اللبنانيّة والوفاق (1920–1975)، دار النهار للنشر، بيروت 1981.
- **الجسر**، باسم. فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1998.
- **الجعفري**، بشّار. السياسة الخارجيّة السوريّة 1946–1982، دار طلاس، دمشق 1987.
- **الجميّل**، بيار. لبنان واقع ومرتجى، بيروت 1970.
- **الجميّل**، بيار. مواقف وآراء 1975–1980، دار العمل للنشر، بيروت 1982.
- **جابر**، توفيق. القطاع الزراعيّ في لبنان. تحليل وآفاق، المركز اللبنانيّ للدراسات، بيروت 1997.
- **جابر**، منذر محمود. الشريط اللبنانيّ المحتلّ. مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت. 1999.
- **الحاج**، كمال. الطائفيّة البنّاءة، بيروت 1961.
- **الحركة الإنمائيّة**. كرّاس صدر بعد سبع سنوات على بدء الحركة أنشطتها، لات، لا م، لا ترقيم للصفحات.
- **الحركة الوطنيّة اللبنانيّة**. إصلاح النظام اللبنانيّ، البرنامج المرحليّ للحركة الوطنيّة اللبنانيّة، بيروت 1977.
- **الحصّ**، سليم. عهد القرار والهوى. تجارب الحُكم في حقبة الانقسام 1987–1990، دار العلم للملايين، بيروت 1991.
- **الحصّ**، سليم. ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، بيروت 1994.

- **الحصّ**، سليم. زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1996.
- **الحوت نويهض**، بيان. صبرا وشاتيلا 1982، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت 2003.
- **حاتم**، روبير (كوبرا). من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة 2000.
- حرب الجبل في لبنان، دفاعاً عن الوجود والكرامة، ط2، المختارة 1987.
- **حرفوش**، نبيل فارس. الحضور اللبنانيّ في العالم، ج1، لام، 1974؛ ج2، حقائق ومواقف 1985–1988، بيروت، لات؛ ج3، 1985–1988، بيروت لات.
- **حزب التحرير**، لام، 9 أيّار 1985.
- **حسين**، عدنان السيّد. عصر التسوية. سياسة كمب دايفيد وأبعادها الإقليميّة والدوليّة، دار النفائس، بيروت 1990.
- **حشيشو**، نهاد. الأحزاب في لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.
- **حطب**، زهير. الرجل وتنظيم الأُسرة في لبنان، بيروت 1989.
- **حلاق**، حسّان. لبنان من الفينيقيّة إلى العروبة، بيروت لا تاريخ.
- **حلاق**، حسّان، التيّارات السياسيّة في لبنان 1943–1952، مع دراسة للعلاقات اللبنانيّة – العربيّة والعلاقات اللبنانيّة – الدوليّة، معهد الإنماء العربي، بيروت، لات.
- **حمدان**، كمال. الأزمة اللبنانيّة. الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت 1998.
- **الخازن**، فريد. تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، دار النهار للنشر، بيروت 2002.
- **الخوري**، بشارة خليل. حقائق لبنانيّة، ج!، من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعيّ، بيروت 1983.
- **خاطر**، لحد. الانتخابات النيابيّة في تاريخ لبنان، قدّم له وحقّقه عبد الله الملاّح، بيروت 1996.
- **خالدي**، مصطفى/ فرّوخ، عمر. التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة. عرض لجهود المبشّرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربيّ، الطبعة الرابعة، بيروت 1970.

- **خلف**، سمير. لبنان في مدار العنف. قراءة في تدويل النزاعات الفئويّة، ترجمة شكري رحيّم، بيروت 2002.
- **خليفة**، عصام كمال. في معترك القضيّة اللبنانيّة، لام، 1985.
- **خليفة**، نبيل. لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، مقاربة سياسيّة وجيو- إستراتيجيّة، دار بيبلوس 1991.
- **خليفة**، نبيل. السّتراتيجيّات السوريّة والأُسرائيليّة والأوربيّة حيال لبنان. بحث في مصير الدّولة - الحاجز، دار بيبلوس، جبيل 1993.
- **خوري**، نسيم. مذكّرات وطن مستورد، بيروت 1994.
- **خويري**، أنطوان، الحرب في لبنان 1975–1976، ملحق صور، مركز الإعلام والتوثيق، جونيه، لات.
- دار المقاصد الإسلاميّة. التاريخ الوطنيّ، ج3، السنة الرابعة الابتدائيّة، بيروت 1988.
- **داغر**، فيفيان صليبا. القضية. كيف نحفظ الوجود المسيحيّ الحرّ والفاعل في لبنان؟ كرّاس وزّع مع مجلّة النجوى - **المسيرة**، كانون الأوّل 2002.
- **داغر**، كارول. جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، ملفّ العالم العربيّ، بيروت 1992.
- **دلّول**، محسن. حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007.
- **دليل مجلس كنائس الشرق الأوسط**، ط3، بيروت 2005.
- **الريّس**، شفيق. التحدّي اللبنانيّ 1975–1976، بيروت 1978.
- **راندل**، جوناثان. حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشّار رضا، لات، لا دار نشر.
- **رباح**، غسان. ظاهرة الإجرام في حرب السنتين. دراسة تحليليّة مقارنة، بيروت 1979.
- **ربّاط**، إدمون. التكوين التاريخيّ للبنان السياسيّ والدستوريّ، ج1 و2، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 2002.
- رضوان، محمد. منازعات الحدود في العالم العربيّ. مقاربة سوسيوتاريخيّة وقانونيّة لمسألة الحدود العربيّة، أفريقيا الشرق، بيروت 1998.

- **الزغبي**، عماد. الحركة الطلابيّة في لبنان. 50 عاماً من النضال 1951–2001، مؤسّسة دار الكتاب الجديد، بيروت 2002.
- **زين الدّين**، أحمد. تطوّر قانون الانتخابات في لبنان (1840–2000)، دار ليلى، بيروت 1999.
- **السمّاك**، محمد. الإرهاب والعنف السياسيّ، الشركة العالميّة للكتاب، بيروت لات.
- **سالم**، إيلي. الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج 1982–1988، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1993.
- **سحاب**، فكتور. أزمة الإعلام الرسميّ العربيّ (النموذج اللبنانيّ)، بيروت 1985.
- **سركيس**، جو. الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، لام، 1999.
- **سعادة**، أنطون. لواء الإسكندرون، بيروت 1996.
- **سعادة**، جورج. قصّتي مع الطائف، حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة، لا دار نشر، بيروت 1998.
- **سعد**، أنطوان. مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1 (1986–1992)، سائر المشرق للتوزيع والنشر، 2002.
- **سكّر**، بنوا. المخدّرات مأساة الشباب المعاصر، الكسليك 1987.
- **سلام**، نوّاف. أبعد من الطائف. مقالات في الدولة والإصلاح، دار الجديد، بيروت 1998.
- **سلام**، نوّاف. اتّفاق الطائف. استعادة نقديّة، دار النهار المنشر، بيروت 2003.
- **سلامة**، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1987.
- **سلمان**، طلال. المحاضر السرّية الكاملة جنيف - لوزان، المركز العربيّ 1984.
- **سليمان**، عصام. الفدراليّة والمجتمعات التعدديّة ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت 1991.
- **شلق**، علي. الكلُّ الصغير، سيرة ذاتيّة، بيروت 1999.
- **سلهب**، نصري. المسألة المارونيّة، الأسباب التاريخيّة للإحباط المارونيّ، دار بيسان، بيروت 2000.

- **سمير جعجع يتذكّر**، تسع حلقات إلكترونيّة للقوّات اللبنانيّة: http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part5.htm
- **سنّو**، عبد الرؤوف. جامعة آل سنّو في صور، العيد الثمانون 1920-2000، بيروت 2000.
- **سويد**، ياسين. مؤامرة الغرب على العرب. محطّات من مراحل المؤامرة ومقاومتها، بيروت 1992.
- **سويد**، عمليّة الليطاني 1978. نظرة إستراتيجيّة، ط2، بيروت 1993.
- **سيل**، باتريك. الأسد. الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسّسة العامّة للدراسات والنشر والتوزيع، لام، لات.
- **شامي**، عليّ. تطور الطبقة العاملة في الرأسماليّة اللبنانيّة المعاصرة، دار الفارابي، بيروت 1981.
- **شاوول**، ملحم. الإفتراق والجمع، دار النهار للنشر، بيروت 1996.
- **شختورة**، ماريّا. حرب الشعارات: لبنان 1975-1978، بيروت 1978.
- **شرارة**، وضّاح. السلم الأهليّ البارد. لبنان المجتمع والدولة 1964-1967، معهد الإنماء العربيّ، ج1، بيروت 1980.
- **شرارة**، وضّاح. دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلاميّاً، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 1998.
- **شرف الدين**، حسين. الإمام موسى الصدر، صور 1996.
- **شرف**، جان. الإيديولوجيا المجتمعيّة. مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعيّ، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 1996.
- **شرورو**، فضل. الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان 1930-1980، بيروت 1981.
- **شعيب**، عليّ عبد المنعم. تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918-1946، بيروت 1990.
- **شقير**، رشيد. مفاهيم الدولة والنزاعات. دراسة في إيديولوجيّة القوى السياسيّة اللبنانيّة، بيروت 1992.
- **شلق**، فضل. الطائفيّة والحرب الأهليّة في لبنان، بيروت 1978.

- **شليطا**، جوزيف نعيم. القطاع الفندقيّ في لبنان. مقاربة اقتصاديّة اجتماعيّة ماليّة، منشورات مجلّة آثار وسياحة، لام، 1997.
- **شمّاس**، نقولا إيلي. مستقبل لبنان الاجتماعيّ - الاقتصاديّ أمام التساؤلات. عناصر أجوبة، تعريب دار الترجمة، نادي جامعة هارڤارد لإدارة الأعمال في لبنان، لام، 1996.
- **شمس الدين**، محمد مهدي (الإمام). الوصايا، بيروت 2001.
- **شولتزه**، كيرستين. دبلوماسيّة إسرائيل السرّية في لبنان 1948-1984، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1998.
- **شينك**، برناديت. كمال جنبلاط. التراث العربيّ الإسلاميّ ودور الدروز في مفهومه لتاريخ لبنان، ترجمة كامل إسماعيل، دار النهار للنشر، بيروت 1999.
- **الصلح**، هلال. رجل وقضيّة، رياض الصلح 1894-1951، لام، 1996.
- **الصليب الأسود**. إعداد الاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ - التنظيم الناصريّ، لا دار نشر، لام، لات.
- **الصليبي**، كمال. بيت بمنازل كثيرة. الكيان اللبنانيّ بين التصوّر والواقع، ترجمة عفيف الرزّاز، دار نوفل، ط2، بيروت 1991.
- **صاغية**، حازم. موارنة من لبنان. تقديم طلال سلمان، المركز العربيّ للمعلومات، بيروت 1993.
- **صالح**، فرحان. الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان «حول أحداث لبنان»، لام، كانون الأوّل 1985.
- **صايغ**، يزيد يوسف. الأردن والفلسطينيّون، دار الريّس، لندن 1987.
- **ضاهر**، مسعود. تاريخ لبنان الاجتماعيّ 1914-1926، دار الفارابي، بيروت 1974.
- **ضوّ**، جورج. حرب لبنان من عين الرمّانة ... الى قوّة الردع، لا ت، لا م.
- **طرابلسي**، فوّاز. صلات بلا وصل. ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت 1999.
- **طربين**، أحمد. لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الانتداب 1861-1920، جامعة الدول العربيّة، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة 1968.
- **طوق**، جوزيف. الاتفاق الثلاثيّ، لا دار نشر، 1987.

- **العبد**، عارف، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2001.
- **العطروني**، إلياس. عروس الخضر، دار الآداب، بيروت 1993.
- **العقل**، جهاد نصري. الهجرة الحديثة من لبنان وتعاطي المؤسّسات الرسميّة والأهليّة معها (1860–2000)، دار ومكتبة التراث الأدبيّ، لام، 2002.
- **العلاقة** بين التربية وسوق العمل في لبنان. قطاع التجارة والخدمات. إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف مكتب البحوث التربويّة، لام، لات.
- **العيّاش**، غسان. أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982–1992، دار النهار للنشر، بيروت 1997.
- **عاقوري**، موريس. لبنان نموت نحن وأنت باقٍ، لام ،لات.
- **عامل**، مهدي. نقد الإيديولوجيا الموروثة، بيروت 1979.
- **عبد الباقي**، هدى سليم. معاناة المرأة والأولاد. دراسة حول بعض القوانين والظواهر الاجتماعيّة السائدة في المجتمع اللبنانيّ، دار المروج، ط2، 1990.
- **عبد المنعم**، أحمد فارس. جامعة الدول العربيّة 1945–1985، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1986.
- **عشقوتي**، راجي. حقائق في خدمة وطني. إلياس سركيس، لام، 1985.
- **عطا الله**، بيار. لبنان . . . تحت الاحتلال. صفحات من تاريخ المقاومة اللبنانيّة، لام، 2005.
- **عوّاد**، عليّ. الدعاية والرأي العامّ. مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج - تجارب دوليّة، بيروت 1993.
- **عوض**، وليد. أصحاب الفخامة رؤساء الجمهوريّة، بيروت 1977.
- **عون**، فؤاد. ويبقى الجيش هو الحلّ، أوّل آب 1988، لام، لات.
- **عيتاني**، . . . مذكرات بيروتي، وثائق ودراسات لبنانيّة رقم 3، منشورات جامعة بيروت العربيّة، بيروت 1977.
- **عيراني**، جورج إميل. البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ - الإسرائيليّ 1962–1994، ترجمة بولس سرّوع، دار ملفّات، جبيل 1997.

- **فاعور**، عليّ. الهجرة للبحث عن وطن. دراسات ميدانيّة للمهاجرين اللبنانيّين، المؤسّسة الجغرافيّة، بيروت 1993.
- **فاعور**، عليّ. جغرافيّة التهجير. دراسات ميدانيّة، وقائع وحلول، المؤسّسة الجغرافيّة، بيروت 1993.
- **فاعور**، عليّ. المرأة اللبنانيّة في مواجهة الحرب والعنف (1975–1990) والتحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، جمعيّة تنظيم الأُسرة في لبنان، بيروت 1995.
- **فرّوخ**، عمر. دفاعاً عن العلم دفاعاً عن لبنان، جامعة بيروت العربيّة، وثائق ودراسات لبنانيّة، رقم 2، منشورات جامعة بيروت العربيّة، بيروت 1977.
- **فريمو**، جاك. فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، ليماسول 1991.
- **فضل الله**، حسن. الخيار الآخر. حزب الله السيرة الذاتيّة، دار الهادي، بيروت 1994.
- **في الحوار** والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان، مؤسّسة الحريري، بيروت 1996.
- **فيغييه**، جيرار/لويس حنا. أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، 1998.
- **القضية الزراعية** في لبنان في ضوء الماركسيّة، منشورات الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، لام، لات.
- **قرم**، جورج. انفجار المشرق العربيّ. من تأميم قناة السويس إلى اجتياح بيروت، دار الطليعة، بيروت 1987.
- **قرم**، جورج. لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2004.
- **الكبيسي**، باسل. حركة القوميّين العرب، تعريب نادرة الخضري الكبيسي، بيروت 1985.
- **الكعكي**، يحيى أحمد. الصّراع الدّولي والحلّ الفيدراليّ في لبنان، لام، 1978.
- **الكيالي**، عبد الوهاب وآخرون. موسوعة السياسة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت 1983.
- **كلفة الحرب اللبنانيّة 1975–1990**، في: http://nowarlb.tahawolat.com/article.php3?id-article=20
- **كفوري**، توفيق. الشهابيّة وسياسة الموقف، لا دار نشر، لام. 1980.

- كوولي، جون. الحصاد، حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة بيار سالنجر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1992.
- اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر/ جنيف، تعرّف على اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، ط3، نيسان 2005.
- لاغا، محمد، الاتّجاهات السياسيّة في لبنان (1920-1982). دراسة علميّة موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، دار النهضة العربيّة، بيروت 1991.
- لبكي، بطرس. جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان 1975-1990، لا دار نشر، بيروت 2005.
- لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية. التقرير النهائي الموجز عن المسح الإجمالي للحاجات الأوّلية للقرى والبلدات وأحياء المدن اللبنانيّة، مؤسّسة الحريري، بيروت 1987.
- لحّام، هاديا بركات. حزب حرّاس الأرز. الرؤية والهدف والموقف، لا دار نشر، لام، 1987.
- لحود، فؤاد. مأساة جيش لبنان، بعبدات، لات.
- لوران، أنّي/ بصبوص، أنطوان. الحروب السرّية في لبنان، بيروت 1988.
- لورنس، هنري. اللعبة الكبرى. الشرق العربيّ المعاصر والصراعات الدوليّة، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص 1992.
- المحافظة، عليّ. الاتجاهات الفكريّة عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الأهليّة للنشر والتوزيع، ط5، بيروت 1987.
- المركز الوطني للمعلومات والدراسات (الإدارة المدنيّة في الجبل). التاريخ، السنة الرابعة الابتدائيّة.
- المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة 1982 - 1985، العمليّات الاستشهاديّة، وثائق وصور، بيروت 1985.
- المقداد، عليّ سليمان. لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1999.
- المقدسي، توفيق/ جورج، لوسيان. الأحزاب السياسيّة في لبنان عام 1959، بيروت لام، لات.

«ماذا يريد المسلمون من الصيغة إلى المضمون؟» منشورات المركز الإسلاميّ للإعلام والإنماء، بيروت، لام.
- مجموعة البيانات الوزارية اللبنانيّة، جمعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت 1965.
- مرهج، عفيف بطرس. إعرف لبنان. موسوعة المدن والقرى اللبنانيّة، تسعة أجزاء 1971-1972.
- مشكلة التهجير في لبنان. الوقائع (1975-1994)، إعداد المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق، بيروت، أيّار 1994.
- معلوف، نايف/أبو رجيلي، خليل. الوضع التربويّ في لبنان. واقع ومعاناة، لا دار نشر، لام، كانون الأوّل 1987.
- معوّض، طنّوس. 18 يوماً من عمر لبنان. عهد الرئيس رينه معوّض. مع مقدّمة للرئيس حسين الحسيني، ط3، دار النهار للنشر، بيروت 2003.
- منصور، ألبير. الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت 1993.
- منصور، ألبير، موت جمهوريّة، دار الجديد، بيروت 1994.
- منظّمة التحرير الفلسطينيّة/ مركز التخطيط، يوميّات الحرب اللبنانيّة، ج1 (26 شباط 1975 - أوّل كانون الثاني 1976)، لام، 1977.
- منهج حزب التحرير في التغيير، ط4، لام، 1998.
- مؤسّسة الحريري. نشأتها ونشاطاتها، لات، لام.
- مؤسّسة الحريريّ. أمل بمستقبل واعد 2004، لا دار نشر، لات، لام.
- مؤسّسة كهرباء لبنان، الكهرباء في لبنان، تاريخ قرن ونيّف (1885-1994)، لا دار نشر، لا ت، لام.
- مولوي، فيصل. سلسلة «التربية الإسلاميّة، أربعة أجزاء، بيروت/ طرابلس 1977/ 1978.
- مينارغ، آلان. أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006.
- نصر، سليم/ دوبار، كلود. الطبقات الاجتماعيّة في لبنان، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسّسة الأبحاث العربيّة، بيروت 1982.

- **نعوم**، سركيس. ميشال عون حلم أمّ حقيقة، لا دار نشر، لام.
- **الهراوي**، إلياس. لبنان من المحنة إلى السلام. كلمات ومواقف 1989–1995، دار الأندلس، ج1، لات.
- **الهراوي**، إلياس. عودة الجمهوريّة، من الدويلات إلى الدولة، إعداد كميل منسّى، دار النهار بيروت 2002.
- **الهيئة الصحيّة الإسلاميّة**، لات ، لام.
- **هانف**، تيودور. لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993.
- **هلال**، عليّ الدين. أميركا والوحدة العربيّة 1945–1982، بيروت 1989.
- **هواري**، زهير. الاجتياح الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان، بيروت، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت 1985.
- **هوج**، هانز. هل يستطيع الصليب الهلال الأحمر أن يُسهم في حفظ السلام؟، معهد هنري دونان، جنيف مايو/أيّار- يونيو/حزيران 1984.
- **واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب**، بيروت 1985.
- **وزارة الشؤون الاجتماعيّة/الجمهورية اللبنانيّة**. خارطة أحوال المعيشة في لبنان 1998. دراسة تحليليّة لنتائج مسح المعطيات الإحصائيّة للسكّان والمساكن 1998، بيروت، لات.
- **يشوعي**، إيلي. القطاع الصناعيّ في لبنان، الواقع والسياسات المستقبليّة، المركز اللبنانيّ للدراسات، بيروت 1996.
- **يعقوب**، غسان/يعقوب، ليلى. أطفال الحرب في لبنان، دار المروج، بيروت 1990.
- **يونان**، أوغاريت. كيف نتربّى على الطائفيّة؟، بيروت 1997.

4) كتب الندوات والمؤتمرات

- **الأتات**، أسعد. «المشكلات الاجتماعيّة للأسرة. «دراسة ميدانيّة حول أوضاع الشباب»، في: وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ، مرجع سبق ذكره، ص 239–266.
- **الأتات**، أسعد. «مظاهر اختلال التركيب السكّاني في لبنان»، في: **ملخص أبحاث

ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان، بيروت 1–3 نيسان 1982، تنظيم جمعيّة الأسرة في لبنان، لا دار نشر، بيروت، لات، ص 87–101.
- **أبو العينين**، محمود. «الاغتراب العربيّ في إفريقيا. الأسباب، الواقع، المشكلات» أعمال «**ندوة المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ**، تنظيم برنامج الدراسات المصريّة الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين في «جامعة الدول العربيّة»، القاهرة 14–15 حزيران 2005، غير منشور، ص 1–15.
- **بشّور**، منير. «تردّي النظام التربويّ في لبنان»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 121–147.
- **بيضون**، أحمد. «ثقافات الحرب وثقافات ما بعد الحرب»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 165–185.
- **بيضون**، أحمد. «دين الحداثة ودين التقليد (دلو لبنانيّة في بئر آسنة)»، في: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان**، في: أعمال المؤتمر العالميّ 1985، تنظيم الحركة الثقافيّة في أنطلياس، مجلد 2، أنطلياس 25–44.
- **تدمري**، عمر. «تاريخ لبنان» في العصر الوسيط كيف يُكتب من جديد؟» في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل**، مرجع سبق ذكره، ص 121–132.
- **حداد**، أنطوان. «الفقر في لبنان: حجم الظاهرة وخصائص الفقراء»، في: **الفقر في لبنان وسُبُل الحدّ منه**.
- **حرفوش**، جمال كرم. «تأثير الأحداث (1975–1977) على صحّة الناشئة في لبنان»، في: ندوة **تأثير الأحداث على الأطفال والناشئة**، وزارة الإعلام 6- 7 كانون الأوّل 1978، بيروت، الناشر المركز التربويّ للبحوث والإنماء/ حملة رعاية الطفل اللبنانيّ، ص 30–45.
- **حسين**، عدنان السيّد. «اتّفاق الطائف في الإطار الإقليميّ والدوليّ»، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عبد العزيز**، مرجع سبق ذكره، ص 299–315.
- **حطب**، زهير. «مظاهر التحوّل في الأسرة اللبنانيّة في زمن مضطرب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15–16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 189–216.
- **حطب**، زهير. «الحرب وآثارها على بنية الأسرة اللبنانيّة ووظائفها. محاولة في فهم

التغيّر الاجتماعيّ، في: «الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة». بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، منشورات منتدى الفكر العربيّ، عمّان 1988، ص 71–90.

- حطب، زهير. «الحرب والأُسرة والمرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، جمعيّة تنظيم الأُسرة، ص 97–109.

- حطب، زهير. «الأُسرة اللبنانيّة تواجه نتائج الأحداث»، في: **ملخّص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان**، بيروت 1–3 نيسان 1982، الجامعة اللبنانيّة – معهد العلوم الاجتماعيّة/مركز الأبحاث «السياسات السكّانية في لبنان» ص 253–266.

- حطيط، أحمد. «قراءة في تجربة المركز التربويّ للبحوث والإنماء»، في: **كتابة تاريخ لبنان إلى أين؟**. بحوث ومناقشات الندوة الدراسيّة التي نظّمتها جمعيّة متخرّجي المقاصد الإسلاميّة في بيروت، منشورات جمعيّة متخرّجي المقاصد الإسلاميّة في بيروت، لات، ص 457–469.

- حكيّم، أنطوان. «العلاقات اللبنانيّة – السوريّة: 1918–1950»، في: **العلاقات اللبنانيّة السوريّة، محاولة تقويميّة**. أعمال المؤتمر الوطنيّ في 14–15 تشرين الثاني 2000، الحركة الثقافيّة – أنطلياس 2001، ص 19–71.

- حلّاق، حسّان. «تاريخ لبنان من خلال المؤرّخين المسلمين»، في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل، أبحاث – مناقشات – توصيات، 1411 هـ/ 1991م ميلادي**، معهد طرابلس للدراسات الإسلاميّة، طرابلس 1991، ص 133–144.

- حمدان، كمال. تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة – الاجتماعيّة اللبنانيّة في ظلّ الحرب، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**. بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، منشورات منتدى الفكر العربيّ، عمّان 1988، ص 235–281.

- حيدر، حيّان. «دور إنماء الريف في بناء مجتمع متكامل»، في: **ملخّص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان**، بيروت 1–3 نيسان 1982، تنظيم جمعيّة تنظيم الأُسرة في لبنان، لا دار نشر، بيروت، لات، ص 151–172.

- الخازن، فريد. «العلاقات اللبنانيّة – السوريّة 1950–1976 صلة بلا وصل»، في:

العلاقات اللبنانيّة السوريّة، محاولة تقويميّة، أعمال المؤتمر الوطنيّ في 14–15 تشرين الثاني 2000. نصوص الاتفاقيّات والبروتوكولات الموقّعة بين لبنان وسورية، الحركة الثقافيّة – أنطلياس، أنطلياس كانون الثاني 2001، ص 72–82.

- خوري، منير. «تأثير الأحداث (1975–1977) على الطفولة والناشئة في لبنان من الناحية التربويّة»، في: **ندوة تأثير الأحداث على الأطفال والناشئة**، وزارة الإعلام 6–7 كانون الأوّل 1978، الناشر المركز التربويّ للبحوث والإنماء/ حملة رعاية الطفل اللبنانيّ، ص 95–114.

- داغر، كارول. «الرعاية البابويّة لرسالة لبنان»، في: **50 سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته**، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (21–26 حزيران 1993)، بيروت، دار النهار 1993، ص 175–186.

- الرشيدي، أحمد. «المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ: بعض المعلومات والبيانات الأساسيّة». أعمال «**ندوة المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ**»، تنظيم برنامج الدراسات المصريّة الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين في «جامعة الدول العربيّة»، القاهرة 14–15 حزيران 2005، غير منشور، ص 1–14.

- الزعتري، مصطفى. «مؤسّسة الحريريّ: دور رائد في تنمية مستقبل لبنان»، في: **محاضرات المركز الثقافيّ الإسلاميّ. دراسات وأبحاث**، ج1، بيروت، لات.

- زريق، هدى. «تأثير الحرب على صحّة الأُسرة. دراسة ميدانيّة في بيروت الغربيّة»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 91–117.

- سابا، إلياس. «تطوّر الأوضاع الماليّة والمصرفيّة»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**، مرجع سبق ذكره، ص 189–222.

- سابا، إلياس. «تحليل الأزمة الاقتصاديّة وأسبابها في ضوء تداعيات الحرب وسياسات إعادة الإعمار»، في: **الأزمة الاقتصاديّة – الاجتماعيّة في لبنان. نحو استراتيجية متكاملة لسياسات بديلة**. بحوث ومناقشات المؤتمر الاقتصاديّ، بيروت 12/ 13 شباط 1999، المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق، بيروت 1999، ص 31–58.

- ساسين، جوزف. «الأزمة الإسكانيّة في لبنان»، في: **السياسات السكّانية في لبنان (2)**، مرجع سبق ذكره، ص 143–154.

- **ساسين**، فارس. «الجوامع الحضاريّة والفكريّة والاجتماعيّة المشتركة في المجتمع اللبنانيّ»، في: عادل إسماعيل (إعداد) **في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان. النموذج اللبنانيّ**، بيروت 1996، ص 57–86.
- **سراج**، نادر. «لغة الشباب بين آثار الحرب وتباشير السلام»، في: **سلام واستشراف: لبنان آفاق 2002**. وقائع المؤتمر الأوّل للهيئة اللبنانيّة للسلام، 18–20 كانون الأوّل 1992، المكتبة البولسيّة، جونيه، 1993، ص 226–229.
- **سراج**، نادر. «سمات الانفتاح والتطوّر في المحكيّة العربيّة المدينيّة: نموذج بيروت»، في: **أعمال مؤتمر العربيّة في لبنان**، جامعة البلمند، 19–22 تشرين الثاني 1997، ص 315–325.
- **سعادة**، رياض. «دور الزراعة اللبنانيّة في زمن الحرب»، تعقيب على مداخلة كمال حمدان، في: **الأزمة اللبنانيّة**، مرجع سبق ذكره، ص 282–292.
- **سلمان**، طلال. «محور الحرّيات»، في: **بناء الجمهورية الثانية ومشكلات السلام في لبنان**. سلسلة ندوات قُدّمت في النادي الثقافيّ العربيّ خلال عام 1991، بيروت 1992.
- **سنّو**، عبد الرؤوف. «المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان. دبلوماسيّة ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة»، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود**. بحوث ودراسات أُلقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة، بيروت 29–30 أيّار 2002، منشورات دارة الملك عبد العزيز، الرياض 2003، ص 37–98.
- **شعراني**، أمال كبّارة. «المدرسة الإسلاميّة وتفعيل دورها»، في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل**، مرجع سبق ذكره، ص 47–66.
- **شلق**، فضل. «بعض إشكاليّات العلمانيّة في وعي اللبنانيّين»، في: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان**، أعمال المؤتمر العالميّ 1985، تنظيم الحركة الثقافيّة في أنطلياس، ص 243–268.
- **عبدو**، أنطوان. «القيم والإيديولوجيّات في لبنان وصيغ التعايش»، في: **سلام واستشراف: لبنان آفاق 2002**، وقائع المؤتمر الأوّل للهيئة اللبنانيّة للسلام، 18–20 كانون الأوّل 1992، إشراف جوزف فاضل، جونيه 1993، ص 454–464.

- **عقل**، فاضل سعيد. «صحافة لبنان... مهنة أمّ رسالة»، في: **لبنان الذاكرة الثقافيّة. محطّات ومفارق**، الحركة الثقافيّة أنطلياس 1984، ص 388–393.
- **فاعور**، عليّ. «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان»، في: **ملخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطنيّ الثاني للسياسات السكّانية في لبنان (2)**، بيروت 3–5 كانون الأوّل 1987، تنظيم جمعيّة الأُسرة في لبنان، منشورات جمعيّة تنظيم الأُسرة في لبنان، بيروت، لات، ص 155– 191.
- **قصير**، سمير. «لبنان في السياسة الفرنسيّة (1920–1993)»، في: **50 سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته**. أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (21–26 حزيران 1993)، بيروت 199، دار النهار، ص 165– 174.
- **كنعان**، نبيه عطا الله، «التهجير في إطاره الجغرافيّ»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15–16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 55–65.
- **مراد**، جان يوسف. «الهجرة والتهجير»، في: «**الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة**». بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، منشورات منتدى الفكر العربيّ، عمّان 1988، ص 25–69.
- **مسرّه**، أنطوان. «جدليّة الدين والسياسة: لا فصل ولا تمييز بل منع قيصر من المتاجرة بالله»، في: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان**، أعمال المؤتمر العالميّ 1985، تنظيم «الحركة الثقافية في أنطلياس»، ص 172–182.
- **مكّي**، عباس. «المشكلات النفسيّة للأُسرة»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15–16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 217–238.
- **مهدي**، محمد عاشور. «الوجود اللبنانيّ في إفريقيا. قضايا الماضي والواقع، وآفاق المستقبل». أعمال ندوة **المغتربون العرب في المهجر الإفريقيّ**، تنظيم برنامج الدراسات المصريّة الإفريقيّة بكلّية الاقتصاد والعلوم السياسيّة بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربيّة، القاهرة 14–15 حزيران 2005، غير منشور، ص 1–32.
- **مهنّا**، كامل. «دور المنظمات غير الحكوميّة في الإنماء الاجتماعيّ: تجارب خلال الحرب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15–16 تشرين الثاني 1991، بيروت 1992، ص 267 – 311.

- النابلسي، محمد أحمد. «المرأة اللبنانيّة بين الحرب والأسرة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، ص 152– 159.
- نعمه، أديب. «الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه»، حلقة دراسيّة «**الفقر في لبنان وسبل الحدّ منه**»، مرجع سبق ذكره.

5) تاليف مشترك

- إسماعيل، عادل. ، «عهد الفوضى والاضطرابات 1840– 1861 التقسيم والفتن الطائفيّة» في: عادل إسماعيل (مشرف)، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مركز الحريري الثقافي، سلسلة دراسات لبنانيّة، 1، بيروت 1993، ص 339– 382.
- إسماعيل، منير. جبل لبنان في عهد المتصرفيّة 1861– 1915، في: عادل إسماعيل (مشرف)، **لبنان في تاريخه وتراثه**، ج 1، بيروت 1993، ص 383– 440.
- البساط، إلهام كلاّب. «انعكاس الحرب على التحصيل الجامعيّ عند المرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، جمعيّة تنظيم الأسرة، ص 69– 77.
- بارودي، سامي. «الأبعاد الاقتصاديّة للحرب اللبنانيّة/ الاقتصاد السياسيّ للحرب والتسوية والمصالحة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، ترجمة باسم سرحان، منشورات الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة 1996، ص 21– 46.
- بيضون، أحمد. «ذاكرة المؤرّخين أو صراع الطوائف على تاريخ لبنان»، في: **لبنان الذاكرة الثقافيّة. محطّات ومفارق**، الحركة الثقافيّة أنطلياس، أنطلياس 1984، ص 110– 123.
- تنّوري، جورجيت. «المرأة والوضع السكّاني في لبنان»، في: **النمو السكّاني وتنظيم الأُسرة 1995**، الناشر: مؤسّسة فريدريش ناومان/ مؤسّسة رينه معوض 1995، ص 69– 88.
- الخازن، فريد. «تجربة الأحزاب السياسيّة في لبنان»، في: أنطوان مسرّة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان. التزام وستراتيجيّة سلام وديمقراطيّة للمستقبل**، منشورات المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، 1996، ص 359– 391.
- رايت، كليفورد أ. «آلة الحرب الإسرائيليّة في لبنان»، في: **الاجتياح الإسرائيليّ للبنان – 1982. دراسات سياسيّة وعسكريّة**، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة سلسلة الدراسات رقم 68، بيروت 1984، ص 57– 86.

- راين، شيلا. «الاجتياح الإسرائيليّ للبنان: خلفيّات الأزمة»، في: **الاجتياح الإسرائيليّ للبنان – 1982 دراسات سياسيّة وعسكريّة**، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، سلسلة الدراسات رقم 68، بيروت 1984، ص 1– 24.
- زريق، عائشة حرب. «انعكاسات الحرب على التحصيل الجامعيّ للمرأة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، مرجع سبق ذكره، ص 259– 301.
- سرور، أحمد. «دمج المعاق ومعاني الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، مرجع سبق ذكره، ص 303– 330.
- سميا، إيلي. «اتفاق الطائف. المضامين الدستوريّة لحلّ النزاع اللبنانيّ»، في: **الاعتراف بالآخر الغفران المصالحة: دروس من لبنان**، مرجع سبق ذكره، ص 81– 114.
- سنّو، عبد الرؤوف. «الحروب الصليبيّة والاستعمار في وعي المسلمين اليوم» (بالألمانيّة)، في:

"Der neue Orient. Feindbild Orient-Feindbild Westen. Mythen, Stereotype, Klischees". Symposium: Veranstalter: Bundesstadt Bonn-Kulturamt/Evangelisches Forum Bonn/ Katholisches Bildungswerk, Bonn 10. Feb. 2006.

- شعبان، قاسم. مقدّمة كتاب «**اللغة والتعليم**»، الكتاب السنويّ الثاني للهيئة اللبنانيّة للعلوم التربويّة، بيروت 2000، ص 7– 14.
- صبرا، حسن. «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، في: **الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط2، بيروت 1989، ص 161– 185.
- عبده، هدى عيّاش. «بعض الجوانب النفسيّة للحرب الأهليّة اللبنانيّة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**. إشراف جورج أميل عيراني ولوري كينغ عيراني، بيروت 1996، ص 115– 129.
- قبّاني، خالد. «الأزمة اللبنانيّة في محيطها الخارجيّ»، في: عادل إسماعيل (مشرف)، **لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافيّ**، سلسلة دراسات لبنانيّة، بيروت 1993، ج2، ص729– 757.
- قبّاني، خالد. «وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف»، في: عادل إسماعيل (مشرف)

لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، سلسلة دراسات لبنانيّة، بيروت 1993، ج2، ص 861–884.

- كبّارة، نوّاف. «الشهابيّة. مشروع بناء دولة 1958–1970»، في: عادل إسماعيل (مشرف)، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مركز الحريري الثقافي، سلسلة دراسات لبنانيّة، ج2، بيروت 1993، 695–712.
- كسباريان، روبير. «الوضع السكّاني في لبنان»، في: **النمو السكاني وتنظيم الأُسرة 1995**، الناشر: مؤسّسة فريديريش ناومان/مؤسّسة رينه معوّض، بيروت 1995، ص 43–52.
- اللاذقي، عبد الحفيظ/ شاتيلا، رجاء/ الحسيني، علياء. «أولويّات رعاية الطفل في لبنان بعد الحرب»، في: **الاعتراف بالآخر**، مرجع سبق ذكره، ص 289–301.
- **اللغة والتعليم**، الكتاب السنويّ الثاني للهيئة اللبنانيّة للعلوم التربويّة، بيروت 2000.
- لش، آن. «إدارة ريغان وسياساتها نحو فلسطين»، في: «**فلسطين والسياسة الأمريكيّة من ويلسون إلى كلنتون**»، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1996، ص 243–268.
- المولى، سعود. «العدل في العيش المشترك»، في: **دفاتر حوار** (2)، معهد الدراسات الإسلاميّة المسيحيّة (جامعة القديس يوسف، بيروت 2003، 267–275.
- مبارك، وليد. «السباق الدوليّ في الأزمة اللبنانيّة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، ترجمة باسم سرحان، منشورات الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة 1996، ص 47–66.
- مسرّة، أنطوان نصري. «الأبعاد النفسيّة – الثقافيّة للنزاع في لبنان»، في: **الاعتراف بالآخر**، مرجع سبق ذكره، ص 131–150.
- مسّوح، جورج. «المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين في لبنان خلال العشرين سنة الأخيرة»، في: «**النظرات المتبادلة بين المسيحيّين والمسلمين في الماضي والحاضر**»، جامعة البلمند، البلمند 1997، ص 165.
- مكّي، عباس. «الانعكاسات النفسيّة للحرب»، في **السياسيات السكّانية في لبنان** (2)، مرجع سبق ذكره، ص 228– 246.
- منيمنة، حسن. «اللجان الشعبيّة في غياب المشاركة الجماهيريّة»، في: خليل أحمد خليل/ فرحان صالح، **حول الجبهة الوطنيّة والعمل الشعبيّ. مع موجز وثائقيّ**، دار القدس، بيروت 1979، ص 165–172.

- النابلسي، محمد أحمد. «المرأة اللبنانيّة بين الحرب والأُسرة»، في: **المرأة والحرب في لبنان 1990**، ص 152–159.

6) الدوريّات والصحف

- ال 84 كان العام الأسوأ للمرافئ الشرعية، في: جريدة **الأنوار**، 16 آذار 1985.
- الأتات، أسعد. «هجرات داخليّة قسريّة في تاريخ لبنان. الانقسام الديموغرافيّ إلى نموذجين سكّانيين هو ما يتهدّد الشعب اللبنانيّ»، في: جريدة **النهار**، حلقة 6، 15 تموز 1985.
- «الأُسرة اللبنانيّة في ظلال الحرب»، مقابلة مع الدكتور نادر سراج، في: جريدة **الأنباء**، 13 كانون الأوّل 1988.
- الأشقر، بول. «رحلات في عربة الترويكا»، في: **المرقب** (البلمند)، 2(1998)، ص 11–57.
- الأشقر، صلاح. «نصف الوطن يسكن في اللغة»، في **المنبر** 20 (1987)، ص 18–20.
- الأشقر، هالة. «جامعة بيروت العربيّة تستقطب طلاّب الخليج وتسعى لإنشاء مجمّع طبيّ هام»، في: جريدة **الأنوار**، 24 كانون الأوّل 1991.
- الأمين، دانية. «حروب الشعارات. بيروت غسلت جدرانها»، في: **حريّات** 22(2000)، ص 9.
- الأمين، عدنان. «الحرب والسلطة في المدرسة»، في: **الواقع** 5/ 6 (1983)، عدد خاصّ «لبنان: دروس واحتمالات»، ص 149–166.
- الأمين، عدنان. «الجامعة اللبنانية في ظلال العصبيّة الطائفيّة»، في: **المرقب** 2(1998)، ص 175–213.
- «الاجتياح الاقتصاديّ. بعد إغراق الأسواق بالبضائع المهرّبة، إسرائيل تصادر المياه اللبنانيّة»، في: **صامد الاقتصاديّ**، 5 (1983)، ص 177–189.
- «الإسرائيليّون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261!»، في: مجلة **الحوادث**، عدد 1338، 25 حزيران 1982، ص 65–70.
- «الإسعاف الشعبيّ تفتتح قسم التحاليل المخبريّة»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، أيّار 1988، ص 2–3، 6.

«الاقتصاد اللبنانيّ عام 1989: كثير من الأضرار وقليل من الأمل»، في: **الأنوار** 1 كانون الثاني 1991.

- «الاقتصاد اللبنانيّ . . ومأزق المصير»، في: **الاقتصاد والأعمال** 53 (1983)، ص 26–27.
- «الاقتصاد اللبنانيّ على المفترق. . . واللبنانيّون يقتربون من بالفقر»، في: **الاقتصاد والأعمال** 57(1984)، ص 21–24.
- **أبو سليمان**، شوقي. «حكم بالإعدام على ميثاق 1943 مع وقف التنفيذ»، في: مجلّة **الصياد**، 2 شباط 1978، ص 10–11.
- **أبي صالح**، جوسلين. (تحقيق). «الاستشفاء داء بلا شفاء. مرضانا الفقراء يموتون دون علاج. هل كُتب على المريض في لبنان أن يموت مرّتين»، في: **كاريتاس**، عدد 18، ربيع 1991، ص 26–31.
- **أبي صالح**، جوسلين. «أزمة السكن والإنفجار الاجتماعيّ». 598 ألف مسكن حاجة لبنان حاليّاً و750,716 سنة 2000، و10 مليارات دولار لحلّ الأزمة بالتعاونيّة الاستهلاكيّة»، في: **كاريتاس**، عدد 19، صيف 1991، ص 38–41.
- **أبي فرح**، أنيس. «التضخّم الطالبي في الجامعة اللبنانيّة»، في: **أوراق جامعية**، 1(1992)، ص 141–145.
- **أحمد**، يوسف أحمد. «العلاقات السياسيّة العربيّة ألسوفياتيّة»، في: **المستقبل العربيّ** (بيروت)، 110(1988)، ص 40–58.
- **أرسلان**، سامية. «نسبة الزواج انخفضت 50 % والطلاق ارتفع 30%»، في: **النهار العربيّ والدولي**، 18 تشرين الثاني 1985.
- «أزمات الشباب النفسيّة والاجتماعيّة في الحرب اللبنانيّة»، في: **اللواء** 10 شباط 1991.
- «أعجوبة المصارف في الخارج»، في: مجلّة **المسيرة**، عدد 603 تشرين الثاني 1985، ص 30–32.
- **أنطونيوس**، عفاف. «أسباب الطلاق عند الطائفة السُنّية: 80% أسباب ماديّة معيشيّة و20% مرضيّة اجتماعيّة»، في: **نداء الوطن**، 30 حزيران 1994.
- **أورن**، دافيد. «التجارة الإسرائيليّة مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة»، في: **صامد الاقتصاديّ**، 45 (1983)، 183–189.
- «أوّل الإنقاذ فضح المتلاعبين بالدولار. فالدولة تعرفهم وتسكت!»، في: **النهار العرب والدولي**، 18 شباط 1985، ص 42–45.

- «إبراهيم قليلات للشراع: يصعب على كلّ القوى اقتلاع المرابطون»، في: **الشراع**، عدد 108 (1984)، ص 8–11.
- **إسكندر**، مروان. «السياسة الإنفاقيّة»، في: **أبعاد** 2(1994).
- **إسماعيل**، منير. «الطائفيّة ومقومات الدولة الحديثة»، في: **المرقب** (البلمند) 2(1998)، ص 159–173.
- «إنجازات راسخة في الأرض. . . وتطور مُصانٌ بثقة الشعب»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، عدد خاص أواخر أيّار 1987، ص 3–4.
- **إيليا**، ندى. «حروب الهويّة: أي لبنان نريد؟»، في: مجلّة **حريّات**، 22 (2000)، ص 8.
- **برّو**، زينب. «ازدياد حالات الطلاق تظهر مدى انعكاس الحالة الاقتصاديّة والتسيّب الأخلاقيّ على المجتمع اللبنانيّ»، في: **الأنوار**، 3 نيسان 1991.
- **بزّي**، يوسف. «الإعلام المرئيّ والمسموع إذ يقوى ويشتدّ في أوقات التفّتت والحروب»، في: جريدة **المستقبل**، 4 شباط 2001.
- **بزّي**، يوسف. 32 عاماً على 13 نيسان 1975. قالت أمي «فقط أريد أن أراك حيّاً وذهبت»، في: جريدة **المستقبل** | نوافذ 15 نيسان 2007، ص 9.
- **بولدوكيان**، ماغارديش (المكتب المعماريّ الاستشاريّ). «إقبال على المحلاّت التجاريّة وجمود حركة استئجار المكاتب»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 32 (1981)، ص 64.
- **بيضون**، إبراهيم. «الدكتوراه اللبنانيّة بين ضرورة البقاء وضرورة الإلغاء»، في: **أوراق جامعية** 1 (1992)، ص 71–79.
- **بيضون**، أحمد. «جنوب 1976: زحف الحرب وأُطر التضامن»، في: **الواقع** 5/ 6 (1983)، عدد خاص **«لبنان دروس واحتمالات»**.
- **بيضون**، عليّ. «اللبنانيّون في أحضان الفقر وتصحيح الأجور لا يفيد»، في: **الحياة**، 9 تموز 1991.
- «**بيت المستقبل**. أمم متّحدة مصغّرة تعمل على بناء الشخصية الوطنيّة»، في: جريدة **اللواء** 24 تشرين الأوّل 1982.
- «بيروت شرفات الحبق أهلها في ملاجئ الخوف والمورفين وأقبية العفن والجرذان»، في: **النهار العربيّ والدولي**، عدد 215 تاريخ 1981.
- **بيكار**، أليزابيت. «العنف الميليشياويّ ضدّ الدولة والمجتمع»، في: **منبر الحوار**، 35 (1998)، 74–93.

- التقرير الاقتصاديّ العربيّ، آذار 1994.
- التويني، نقولا. «الاقتصاد اللبنانيّ والحرب بين المفارقة والتشابه»، في: **الاقتصاد والأعمال** 34(1982)، ص 18–19.

«تجارة الفيزا بالأسماء والأرقام»، في مجلّة **المسيرة**، عدد 115، 8 كانون الثاني 1988، ص 34–35.

- «تقريران أميركيّان. لبنان والخطر الإسرائيليّ وروسيا والنفط العربيّ»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، 25 شباط 1978.
- تنّوري، غريس. «جزيرة مرّوش أصبحت مرفأ للاشتراكيّين»، في **النهار العربيّ والدولي**، 25 آب 1985.
- 13 نيسان دام أكثر من 15 عاماً»، في: **حريات**، 22 أيّار 2000.
- الجباعي، يوسف. «لبنان سوق اقتصاديّة. الدخل الفرديّ انخفض من 1,891 دولاراً الى 667 في العام 1990»، في: **الديار** 25 نيسان 1995.

«الجمعيّات الإسلاميّة في لبنان – نظرة تقيميّة»، في: **التقرير الإسلاميّ**، 5 (1979)، ص 6–7.

«الجمعيّة الطبيّة الفرنسيّة – اللبنانيّة أكبر هيئة علميّة – اجتماعيّة في الانتشار»، في: الاغتراب اللبنانيّ، ملحق **النهار**، شباط 2001.

«الجهاز القضائيّ في الإدارة المدنيّة نظر بأكثر من 400 شكوى في 4 أشهر»، في: جريدة **النداء** 29 أيلول 1989.

- جابر، بهجت. «300 قضوا بالمخدّرات في سنة والمطلوب قانون عقوبات رادع»، في: جريدة **النهار**، 18 تموز 1993.
- جابر، عاصم. «هجرة اللبنانيّين ومعاناتهم»، في: جريدة **السفير**، 26 نيسان 1990.
- جابر، منذر. العائلات المهاجرة تقيم أركان عشّها البلديّ في أميركا، في: جريدة **المستقبل**، 26 تشرين الثاني 1999.
- جعفر، قاسم. «المواجهة الجويّة السوريّة – الإسرائيليّة 1982. نتائج ودروس»، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ**، 6–7 (1983)، ص 59–106.
- جلول، فيصل. «الشبّان: فرسان الحرب الأهليّة في لبنان»، في: **مجلّة الفكر العربيّ** (بيروت)، 16(1980)، ص 177–186.

- الحجّار، بسّام. «سيناريو محتمل لمؤقّت يستغرق أكثر من حياة واحدة»، في: جريدة **المستقبل**، 25 تشرين الثاني 1999.
- الحجّار، ناهد. «إيمان خليفة: أطلقنا نداءنا نعم للحياة فجمدوا قرارنا بالقذائف!»، في« مجلة **الأفكار**، عدد 135، 21 كانون الأوّل 1984.

«الحرمان صفة ملازمة لثلاث طبقات من المجتمع اللبنانيّ»، في: جريدة **الأنوار**، 20 تشرين الأوّل 1987.

«حرب السنتين... تواريخ للذكرى والعبرة»، في: **حريات**، 22 أيّار 2000.

- حسن، رشيد. «لبنان يدخل دوامة الفقر! الليرة تقفز إلى الوراء... والفقر إلى الأمام»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 68 (1985)، ص 31–34.
- «حصّة المسلمين في القطاع الخاصّ من التعليم»، في: **التقرير الإسلاميّ**، 3 (1979)، ص 6–7.
- حطب، زهير. «الجيل الحائر بين متطلّبات الحياة المعيشيّة ومشاكل الزواج والطلاق ضرب لمستقبل الأُسرة في لبنان»، مقابلة مع الدكتور حطب، في: جريدة **اللواء** 26 أيّار 1991.
- حطيط، أحمد. «علميّة كتاب تاريخ لبنان بين أزمة المنهج وهاجس التوحيد»، في: **المرقب** 2(1998)، ص 239–264.
- حمدان، إبراهيم. «التعليم المهنيّ والتقنيّ في أبعاده التربويّة والاقتصاديّة»، في: **المجلّة التربويّة**، 2 (1980)، ص 14–21.
- حمدان، ريتّا. «تطوّر الموقف السوفياتيّ من التسوية السياسيّة للصراع في الشرق الأوسط»، في: **مجلّة الفكر الإستراتيجيّ العربيّ**، 30 (1989)، ص 135–172.
- حمدان، كمال. «التضخّم في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 85 (1986)، ص 34–39.
- حمدان، كمال. «سياسة الأجور والمداخيل»، في: **أبعاد** 2(1994)، ص 144–153.
- حمّود، زكريّا. «المقاتل يتكلّم: شهادات من كلّ المتاريس»، في: **النهار العربيّ والدولي** (الملف 14 نيسان 1985)، ص 37–43.
- حمّود، زكريّا. لبنان فاقة بعد عزّ وبيروت... أين بيروت؟»، في: **النهار العربيّ والدولي** (الملف)، 14 نيسان 1985، ص 39.

- حيدر، ضياء. «الروابط والجمعيّات العائليّة: 70 في 1994 والمجموع 395. غياب الدولة وسقوط الأحزاب سببان. . . الزعامة والتعاضد هدفان»، في: **السفير** 25 أيّار 1995.
- حيدر، ضياء. «ثورة أرقام في الدفاع المدني في 3 أعوام: 4 آلاف متطوع و108 مراكز جديدة»، في: **السفير** 14 تموز 2003.
- «**الخاسر** هو المواطن والدولة، والرابحون الميليشيات والتجّار»، في: جريدة **النهار**، 27 كانون الثاني 1986.
- **الخليل**، يوسف «السياسة الزراعية»، في: **أبعاد (بيروت)**، 2، (1992)، ص 35–41.
- **الخليليّ**، غازي. «المبادرات الجماهيريّة ولجان الأحياء الشعبيّة خلال الأحداث في لبنان»، في: مجلّة **شؤون فلسطينية**، 52(1975)، ص 174–179.
- **خالد**، أنور. «الفاشيّة الصغيرة. دراسة في صحف ونشرات القوى الانعزالية»، في: **شؤون فلسطينية**، 56 (1976)، ص 37–56.
- **خليفة**، محمد. «المهاجرون إلى صقيع دول الشمال: الغالبية أوروبيّة ثمّ جاء المسلمون والعرب: الدنمارك: هويّة جديدة قائمة على تعدديّة الهجرة. . . وردّات فعل نازيّة مضادّة»، في: جريدة **الحياة**، 25 نيسان 1999.
- **خليفة**، نبيل. «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو-سياسيّة»، في: **ملحق النهار**، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 4 –7.
- **خوري**، إلياس. «التعبير في الحرب الأهليّة»، في: **شؤون فلسطينية** 61(1976)، ص 74–105.
- **خوري**، فريد. «الصامتون إن حكوا»، في: جريدة **الأنوار**، 4 أيّار 1984.
- **خوري**، لينا. «الأسواق جبهة ركام والمقاتلون يعيشون في الأدغال»، في مجلّة **المسيرة**، 11 أيلول 1989، ص 34–37.
- «**الدولة** تحت رحمة الميليشيات»، في: جريدة **الحياة**، رقم 9، 9 شباط 1990.
- **الدويهي**، شوقي. «الصراع على المدينة. مدخل إلى دراسة روابط الأحياء في بيروت»، في: La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique, Les cahiers du cermoc, No (1997), pp. 275-212.

- د. أ.، «حرب من نوع آخر، ابتسم . . . لست لبناني»، في: **حريّات**، 22 (2000)، ص 10.
- **داوود**، حسن. «مدخل إلى النتاج الثقافيّ الانعزاليّ»، في: **شؤون فلسطينية** 87/88(1979)، ص 312 – 326.
- **داوود**، حسن. «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟ أحمد بيضون: ما يستوقفني خوف لا موضوع له ولا مناسبة»، في: جريدة **الحياة**، 28 كانون الثاني 1992.
- **داوود**، حسن. «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يجب تعويضه؟ منح الصلح: لا بد من سياسة استرجاعيّة تعيد المهاجرين وكفاءاتهم»، في: جريدة **الحياة**، 28 كانون الثاني 1992.
- «**الركود** الاقتصاديّ في لبنان»، في: **الاقتصاد والأعمال** 50 (1983)، ص 25–31.
- ر.ح. «المصارف الجديدة في لبنان: مرحلة الانتقال وامتحان الثقة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 33(1981)، ص 33–35.
- **راندل**، جوناثان. «حرب الألف سنة (العلاقات الإسرائيليّة – المارونية)»، في: **الشراع**، عدد 111، 30 نيسان 1984، ص 14–16.

«**رحلة** قائد فلسطيني بين الأسرار والإرهاب (2). أبو داوود: التنظيمات اللبنانيّة والفلسطينيّة نهبت أسواق بيروت التجاريّة ومصارفها بقرار «جيش لبنان العربيّ»: الرعاية من أبو جهاد والأموال من ليبيا»، في **الوسط**، عدد 385، 14 حزيران 1999، ص 26–31.

- **رزق**، طانيوس . ب «وحتى الجنّة يحتكرها المسلمون»، في: **المسيرة**، عدد 18، 1 آذار 1986، ص 64–65.
- **رسلان**، هاشميّة. «خسر الأهل السلطة لمصلحة الميليشيات والطفل يتبنّى الحرب لعبة وينتهي قنّاصاً»، في: **الحياة** 9 تشرين الثاني 1991.
- «**رويترز** في تحقيق عن الفقراء في لبنان: جياع يبحثون عن فضلات الطعام في النفايات»، في: **الأنوار**، 14 تموز 1987.
- **ريدان**، عصام، «الجبهة الموحّدة لرأس بيروت في خدمة المواطنين: زكريا غالي: عملنا من أجل الحفاظ على مناخ العيش المشترك، وإنماء المجتمع»، في: مجلّة

الميزان، عدد 3، 15 آذار 1989، ص 30–31.

- زريق، هدى. «عمليّة صنع القرار في الهجرة المؤقّتة والدائمة في لبنان»، في: **المستقبل العربيّ** 87 (1986)، ص 77–102.
- زهر، محمد. «الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان»، في: **القلم الصريح**، آب 1994، ص 28–32.
- «زيادة كبيرة في المعاملات العقاريّة، عدداً ورسوماً»، في: **نداء الوطن**، 2 شباط 1993.
- السبع، أحمد إسماعيل. «الدعوة إلى اللهجة العاميّة هدفها فصل المسلمين عن لغتهم وعقيدتهم»، في: مجلة **الفكر الإسلاميّ** (بيروت)، 2 (1986)، ص 26–27.
- السعديّ، غازي. «التغلغل الاقتصاديّ الإسرائيليّ في لبنان. أزمات الاقتصاد الإسرائيليّ»، في: **صامد الاقتصاديّ**، 43(1983)، ص 196–210.
- السمّاك، محمد. «إعلام الحرب وأطفال لبنان»، في: جريدة **النهار**، 7 تشرين الأوّل 1992.
- ستيفانو، ب. «المخدّرات»، في: **المسيرة**، عدد 111، 12 كانون الأوّل 1987، ص 64–65.
- سراج، نادر. «الإعلام ودعوات اللاعنف. مسيرة المعاقين في مواجهة العنف»، في جريدة **السفير**، 13 تشرين الأوّل 1987.
- سراج، نادر. «دعوات العنف في وسائل الإعلام« وأثرها على الشبيبة في لبنان»، في: جريدة **السفير**، 18 كانون الأوّل 1987.
- سراج، نادر. «ظاهرة عسكرة الأطفال»، في: جريدة **الحياة**، 28 كانون الأوّل 1990.
- سراج، نادر. «بين آثار الحرب وتباشير السلام: متى تنتفي لغة السلاح؟» في: جريدة **الحياة**، 15 كانون الثاني 1993.
- سراج، نادر. «مفردات الشباب بين العادات والمستجدّات والشوارد»، في: مجلّة **الأحداث**، 4 (1993)، ص 75.
- سراج، نادر. «إيمان خليفة: سيرة اللاعنف في حياة شابة لبنانيّة»، في: **باحثات** (بيروت)، 11 (2005–2006)، ص 227–242.

- سرحان، باسم. «العامل الفلسطينيّ في الحرب الأهلية»، في: **حرّيات**، 22 (2000)، ص 7.
- سرور، كاتيا. «لِمَ يأكل اللبنانيّ لحم أخيه لكن العالم لم يتقن توزيع الحروب»، في: جريدة **نداء الوطن** 20 تموز 2004.
- سلمان، أسعد. «بوّابات العبور: مصيدة لوحدة الوطن... والمواطنين»، في: **السفير** 6 آذار 1987.
- سلمان، هنادي. «من هم عرب أميركا؟. تفاصيل مختارة من رسم يحتوي مشاهد كثيرة»، جريدة **السفير**، 15 كانون الثاني 2002.
- سلّوم، عبد الأمير. «الاقتصاد اللبنانيّ بعد حرب الـ 200 يوم»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 22 (1989)، ص 45–46.
- «سنتر دولفن في الروشة»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 32 (1981)، ص 66.
- سنّو، عبد الرؤوف. «تطوّر الاتجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة. من التنظيمات حتّى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأوّلى، في: **مجلّة المنهاج** (بيروت)، 4 (1996)، ص 34–86.
- سنّو، عبد الرؤوف. «سوريّة... لبنان والمتغيّرات الدوليّة. من اتفاق الطائف إلى القرار 1595»، في: **حوار العرب** (بيروت)، ص 8–16.
- سنّو، عبد الرؤوف. «الحرب الإسرائيليّة – اللبنانيّة 2006: الخلفيّات والمواقف والأبعاد»، في: **حوار العرب** (لبنان)، 22 (2006)، ص 30–44.
- «سوريا تلوّح بنشر «محاضر لقاءات« سبقت دخولها إلى لبنان»، في: **النشرة**، 29 تشرين الثاني 2000.
- سويد، هدى. «الغربيّة كلكوتا والشرقيّة حيّ لاتيني»، في: **الحياة**، 16 شباط 1990.
- سويدان، منال. «اللبنانيّون المسلمون المهاجرون في استراليا كأنّهم في دار حرب للحصول على الجنسيّة وجمع المال وإنجاب البنين»، في: جريدة **البلد** 22 حزيران 2004.
- «سيرة ذاتيّة لبوابات العبور اللبنانيّة. هل يقيم الشعب حاجزاً ضدّ الحرب... معبراً باتجاه الوطن؟»، في: جريدة **الرأي** (بيروت)، 19 كانون الأوّل 1988.
- **الشراع**، عدد 122، 16 تموز 1984، ص 65–67.

«الشرطة الأمنيّة تسهر على راحة المواطنين تعدّ نفسها وتواجه الصعوبات. الرائد حسّان البعينيّ قائد الشرطة الأمنيّة يقول»، في: جريدة النداء، ملفّ الشوف 1989.

- شامي، حسن. «هجرة اللبنانيّين إلى فرنسا. إقامة باذخة تتكشّف فيها صور التّاريخ الحديث والتباساته»، في: جريدة المستقبل، 29 تشرين الثاني 1999.
- شبل، يوسف. «وضع لبنان الماليّ: الفترة الحرجة»، في: الاقتصاد والأعمال 38 (1982)، ص 38–41.
- شرف الدين، فهميّة/كيوان، فاديا. «تطوّر وضع المرأة في السلطة واتّخاذ القرار في لبنان 1980–1994»، في: أبعاد (بيروت)، 5 (1996)، ص 149–167.
- شقير، رشيد. «العروبة في تصوّرات الطوائف»، في: مجلّة الواقع، 5/ 6(1983)، ص 209–213.
- شقير، رشيد. «السياسة اللبنانيّة والعامل الخارجيّ»، في: جريدة السفير، 20 آذار 1993.
- شمالي، روجيه. التجربة اللبنانيّة في مجال التكنولوجيا والإعداد المهنيّ، في: المجلة التربويّة، 2 (1980)، ص 4–13.

«شمعون يدعو بكركي لتغطية مشروع الفيدراليّة وخريش يرفض... ويستقوي بالموقف الفرنسيّ والفاتيكانيّ»، في: جريدة السفير، 7 كانون الأوّل 1978.

- شهاب، عماد. «لبنان وأزمة الخليج: تفاقم الوضع الاقتصاديّ»، في: الاقتصاد والأعمال 130(1990)، ص 52–52.
- شهاب، عماد. «الموازنة اللبنانيّة. «الكلفة الاقتصاديّة الحقيقيّة للعجز الماليّ»، في: الاقتصاد والأعمال 147(1992)، ص 32.
- شهاب، عمر (عماد)، «الاقتصاد اللبنانيّ في مرحلة ما بعد الطائف»، في: الاقتصاد والأعمال، 121 (1989)، ص 51–53.
- الصيغة البديلة. «وثائق كتائبيّة حول «لبنان الحضاري»، في: مجلّة العمل، 1 (1977)، ص 32–33.
- ضاهر، بلال. «المعابر وحكاية إبريق الزيت»، في: جريدة الأنوار، 21 تموز 1985.
- ضاهر، مسعود. «مدخل لدراسة تطوّر التعليم الجامعيّ في لبنان: الجامعة اللبنانيّة ودورها في التوحيد الوطنيّ»، في: جريدة السفير، 17 شباط 1978.

- طرابلسي أنطوان. «تين مشغرة: باريس تألّقت بـ«الديوان»، في: الاغتراب اللبنانيّ، ملحق النهار، شباط 2001.
- طرابلسي، فوّاز. «التكوّن الطبقي للسلطة السياسيّة بعد الحرب»، في: مجلّة أبعاد، 6 (1997)، ص 79– 92.

«الظواهر الاقتصاديّة السلبيّة وانعكاساتها على القوى العاملة 98/ 90. المعالجات الآتية فشلت حتّى الآن في التخفيف من وقع المأساة»، في: جريدة الأنوار، 27 آب 1991.

«ظاهرة العنف لماذا تكاثرت عند الشباب وأين تجد لها مرتعاً خصباً وكيف تتوقّف عند حالات الردع بالضبط؟»، في: جريدة اللواء، 30 آذار 1990.

- العوامل المؤثّرة في سعر الصرف، في: الاقتصاد والأعمال 150(1992)، ص 21–22.

«عودة مشكلة التهريب»، في: مجلّة الاقتصاد والأعمال، 35 (1982)، ص 6–7.

- «العودة الكبرى 1992»، في: الاقتصاد والأعمال 139(1991)، ص 6–7.

«عادات الأعراس فرغت من مضامينها... ثم يأتي شهر العسل وشراء المحبس والعلامة لتفرغ الجيوب»، في: الأنوار، 6 تموز 1992.

- عبدو، خالد. «شارع فردان حمراء الثمانينات»، في: الاقتصاد والأعمال، 32 (1981)، ص 65.
- عبود، و«العاميّة تخترق جدار اللغة، والفصحى هجرت الضمّ... فماتت»، في: المسيرة، عدد 28، 10 أيّار 1986، ص 64–69.
- عجمي، عليّ (تحقيق). «الحرب... كيف بدّلت في العادات والتقاليد»، في: الكفاح العربيّ عدد 404، 17 نيسان 1986، ص 72–74.
- «عرب المسلخ: عودة 250 عائلة من أصل 750»، في: جريدة المستقبل 19 كانون الثاني 2001.
- عسّاف، ساسين. «الأحزاب اللبنانيّة: مأزق الحرب ووهم السلطة»، في: جريدة السفير، 22 نيسان 1994.
- عطيّة، نعيم. «ماذا تريد الدولة من الجامعة، وماذا تريد الجامعة من الدولة؟» في: أوراق جامعية (بيروت)، 1(1992)، ص 81–109.
- عقل، مارسيل. «التفنيص والمزاح والإدعاء... والقتل. وظائف الكذب الاجتماعيّة بين لبنان وفرنسا»، في: ملحق النهار، 30 آذار 1996.

- **علم الدين**، سعيد وآخرون. « ملف خاصّ: المراكز التجاريّة الجديدة في لبنان ظاهرة إقدام ومبادرة»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 32 (1981)، ص 53–60.
- **عنّان**، جهاد. «فائض في سوق المكاتب يقابله جمود في الطلب»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 32 (1981)، ص 65.
- **عوض**، فؤاد وليم. «المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة. الواقع اللبنانيّ في مواجهة الاقتصاد الإسرائيليّ»، في: **حاليّات**، 30 (1983)، ص 11–22.
- **عون**، تريز . «القانون يواكب العلم وأسباب جديدة لإعلان بطلان الزواج»، في: **الأنوار** 3 تموز 1992.
- **عيسى**، نجيب. «سياسة العمالة»، في: **أبعاد** 2(1994)، ص 122–140.
- **عيسى**، نجيب. «تدهور سعر الليرة. انعكاساته وسبل معالجته»، في: **الاقتصاد والأعمال** 65(1984)، 36–39.
- «**الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان**». إعداد فريق الدراسات الاقتصاديّة في معهد الإنماء العربيّ، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ**، 6/ 7(1983)، ص 483–500.
- **غضبان**، رالف. واقع اللجوء اللبنانيّ في ألمانيا، حلقة 2، جريدة **النهار**، 1 كانون الثاني 1990.
- **غضبان**، رالف. «هل مسيحيو الشرق إلى اضمحلال« في: **ملحق النهار**، أوقفوا هجرة مسحيّي الشرق!، عدد خاصّ رقم 305، 10 كانون الثاني 1998، ص 3–6.
- **غونغور**، مراد. «الشباب «المهاجر والاندماج. الحضور، البقاء والتغيّر»، في: **فكر وفنّ** 44 (2006–2007)، ص 13–17.
- **غوير**، إريك. «الشباب والعنف. حول جرائم أبناء المهاجرين في برلين»، في: **فكر وفنّ**، 44 (2006–2007)، ص 30–31.
- **فرانك**، بيترج. «الغزو الاقتصاديّ الإسرائيليّ للبنان. هل سيصبح جنوب لبنان ضفّة شماليّة لإسرائيل؟»، في: **صامد الاقتصاديّ**، 44 (1983)، ص 89–106.
- **فرحات**، محمد. «المخدّرات آفة شبّان العصر»، في: **مجلّة الفكر العربيّ**، 16(1980)، ص 187–193.
- «**فلسطين 1948 . . . لبنان 1978، والآن . . وكالة إغاثة للاجئين اللبنانيّين**»، في: **الوطن العربيّ** 30/ 3/ 1978.

- «**القوّات اللبنانيّة من ميليشيا للحرب إلى جيش نظاميّ وأجهزة للخدمات**»، في: جريدة **النهار**، 31 كانون الثاني 1990.
- **القوتلي**، حسين. «إلغاء الطائفيّة السياسيّة والعلمنة. . .»، في: **الفكر الإسلاميّ**، 10 (1986)، ص 6–10.
- «قراءة أوّليّة في انعكاسات الحرب الأهليّة على الأسواق اللبنانيّة الداخليّة»، في: مجلّة **بيروت المساء**، حلقة (1)، 15 كانون الأوّل 1986؛ حلقة (2)، 22 كانون الأوّل 1986؛ حلقة (3)، 29 كانون الأوّل 1986؛ الحلقة الأخيرة، 12 كانون الثاني 1987.
- **قصير**، زينب. «الطلاق مشكلة أمّ حلّ؟»، في: **الديار** 31 كانون الثاني 1995.
- **كاريتاس لبنان**، أعمالها 1975–1977. نشرة صادرة عن الجمعيّة.
- **كامل**، سمير. «الإعلام الرسميّ بين التوحيد والتقسيم: إذاعة. . . وتلفزيونان بانتظار الأمن والأمان»، في: مجلة **الشراع**، عدد 122، 16 تموز 1984، ص 65–67.
- **كحّالة**، مي. «مرافئ الأمر الواقع: من الناقورة إلى النهر الكبير. 18 مرفأً، 18 سلطة، 18 تعرفة. التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، عدد 123، 16 أيلول 1979، ص 4–5.
- **كنفاني**، غادة. «المعارضة الإسرائيليّة لغزو لبنان»، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربي**، 8-9 (1983)، ص 45–121.
- **لبكي**، بطرس. «أثر الهجرة والحروب في تنمية لبنان»، في: **المنبر** 20 (1987)، 59–62.
- **لبكي**، بطرس. «ربّما كانت هناك أدوار جديدة لريادة اللبنانيّين»، في: جريدة **الحياة**، 1 شباط 1992.
- **لبكي**، بطرس. «ارتداد لبنان الى التخلّف فقراً وتبعيّة وتفكّكاً»، في: جريدة **الحياة**، 2 شباط 1992.
- **لبكي**، بطرس. «السياسة الإنمائيّة في لبنان. إنجازات الماضي وإخفاقه. المشاكل الحاضرة والتطلّعات المستقبليّة»، في: **دراسات لبنانيّة**، 1 (1996)، ص 101–126.
- **لبكي**، بطرس. «لبنان: الاقتصاد السياسيّ للتهجير والعودة (2)»، في: **النهار** 14 كانون الثاني 1998.
- «**لبنان: مرحلة جديدة في الأزمة الاقتصاديّة**»، في: **الاقتصاد والأعمال** 90(1987)، ص 8.

- «لبنان 1991: مؤشّرات واعدة»، في: **الاقتصاد والأعمال** 139(1991)، ص 21–22.
- «لغتنا الجديدة! أمّ محاولة للوصول إلى القرآن؟»، في: **التقرير الإسلاميّ**، 4 (1979)، ص 6–7.
- لمع، محمد. «فورة البناء دليل على أنّ لبنان يرفض أن يموت . . .»، في: **الاقتصاد والأعمال** 32 (1981)، ص 61.
- لونغنيس، أليزابيت. «اللّبنانيون في بلدان الخليج العربيّ. أصحاب حظوة لكن عوائق كثيرة تحول دون اندماجهم»، في: جريدة **المستقبل**، 30 تشرين الثاني 1999.

«المخدّرات موت بطيء يزحف إليك. 70 ألف مدمن و50 نوعاً في الأسواق اللبنانيّة وكاريتاس تدعم مراكز الوقاية والعلاج»، في: **كاريتاس**، عدد 20، خريف 1991، ص 36–41.
- «المخيّمات الفلسطينيّة . . . حالة إنسانيّة أم عسكريّة؟»، في: **معلومات** 43(2007).
- «المصارف في لبنان: سباق 1981»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 35(1982)، ص 18–20.

«المواطن أمام استحقاقات ماليّة كبيرة والليرة أسيرة الوضع الراهن»، في: **الاقتصاد والأعمال** 154(1992)، ص 41–42.
- «المقاومة الإسلاميّة في أهمّ محطاتها الجهاديّة»، في: جريدة **العهد**، 21 رجب 1410هـ، ص د–هـ.
- ماجد، عليّ. «متى يعود المستثمرون إلى لبنان بعد غيابهم الطويل؟»، في: جريدة **الحياة**، 11 أيلول 1991.
- «مع كاريتاس لبنان في خدمة لبنان، حملة 1980. نشرة مختصرة صادرة عن جمعيّة كاريتاس.
- «مذكّرة الهيئات الاقتصاديّة حول مؤشّرات الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 52 (1983).
- مرقص، سمير. «اللبنانيّون دخلوا عصر الفقر وزيادة الأجور تزيد الاستنزاف. الحدّ الأدنى انخفضت قيمته من 242 إلى 47 دولاراً شهرياً»، في: جريدة **النهار**، 20 تشرين الأوّل 1986.
- «مركز ابن سينا الصحّي الاجتماعيّ: تسع سنوات من البذل والتضحية والوفاء

بالعهد»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، العدد 16، أيّار 1989، ص 1.
- «مركز صوفيل التجاريّ في الأشرفيّة»، في: **الاقتصاد والأعمال**، 32(1981)، ص 62–63.
- مسرّه، أنطوان. «الأهل والأبناء: جسور قائمة أمّ حوار مقطوع؟ أبناء 14–18 يجيبون والنتائج لا تخلو من مفاجآت»، في: جريدة **السفير**، 27 تموز 1993.
- مسرّه، أنطوان. «الاغتراب اللبنانيّ: إعادة إنتاج نزاعيّة أو . . .»، في: جريدة **النهار** 10 آب 2002.
- مسعود، ناصر. لبنان التسوية، مجلّة **المستقبل**، عدد 28 آذار 1997، ص 14.
- مسلّم، مارون/ البنّا، جومانا. «الجامعة الأميركيّة تستعد لإقفال أبوابها»، في: **المسيرة**، عدد 230، 24 أيّار 1986، ص 27–28.
- مسلّم، مارون. «بيروت الغربيّة، جنّة اللصوص وهواة «الكاوبوي»»، في: **المسيرة**، عدد 58 (1986) ص 36–37.
- مسلّم، مارون. «في وطن القصبة والكبّة عاشت الفلافل»، في: **المسيرة**، عدد 59، 13 كانون الأوّل 1986، ص 34–35.
- مسلّم، مارون. «خفايا الصراع بين الحصّ ووزيريه»، في: **المسيرة** 11 أيلول 1989.
- مصطفى، نادية. «السياسة الفرنسيّة والصراع العربيّ – الإسرائيليّ 1967–1977»، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ** (بيروت)، 13/ 14 (1985)، ص 73–110.
- مطر، مجيد. «البدايات الأوّلى لظهور الحركة العماليّة في لبنان»، في: مجلة جسور، 4 (2005)، http://www.josor.net/article_details.php?thesid=457&catid=1
- معتوق، فردريك. «عمليّات الكسر التي شكّلت منعطفات في البنية المعرفيّة»، في: جريدة **الحياة** (حلقة 3)، 11 أيلول 1995.
- معتوق، فردريك. «دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطّن الأزمة الى ضرب المجتمع المدني»، في: جريدة **الحياة** (حلقة 2)، 9 أيلول 1995.
- «معركة بيروت. لماذا غزت إسرائيل لبنان؟» عرض هناء قاسم لكتاب Micheal Jansen, The Battle of Beirut. Why Israel Invaded Lebanon?, London 1982، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ**، 6–7 (1983)، ص 301–324.
- معلوف، إيلي. «تحوّلات إيجابيّة سريعة في الاقتصاد اللبنانيّ»، في: **الاقتصاد**

والأعمال 135 (1991)، ص 40–41.

- «مفتي طرابلس: نحمد الله لأنّ في مدينتنا مثل «الإسعاف الشعبيّ»، في: **الإسعاف الشعبيّ**، أيّار 1988، ص 4–6.
- «ملفّ الجامعة اللبنانيّة (2). «تراكم في العدد وأزمة في المستقبل»، في: **حريّات** 22(2000)، ص 28–34.

«ملّف المستشفيات: العناية غير فائقة والمريض رصيد مفتوح»، في: مجلّة **المسيرة**، عدد 67، 7 شباط 1987.

- منصور، عماد. «المدارس الطائفيّة في المهاجر اللبنانيّة»، في: **المنبر** 20 (1987)، ص 9–12.
- موسى، سمير. «القوة الشرائيّة الفعليّة تتراجع منذ الثمانينات»، في: **نداء الوطن**، 23 أيلول 1993.
- «موضة» ابتكرها مسلّحو الحرب: أنا أنتمي إلى سيّارة إسعاف ومن حقّي الإزعاج وإطلاق النار»، في: جريدة **السفير**، 12 أيّار 1986.
- «النهوض يحتاج إلى «صدمة»! تراجع أداء الاقتصاد اللبنانيّ في 3 أشهر من العام 1992»، في: **الاقتصاد والأعمال** 148(1992)، ص 44–45.
- ناجي، أمين. «القوميّة العربيّة»، في: **العمل** (الشهريّ)، رقم 2، لا ت، ص 97–140.
- نافع، جهاد. «شروط كتائبيّة أسقطتها المواجهة الوطنيّة الواضحة»، في: **صباح الخير**، 2 آذار 1985.
- نخل، جورج. «ظاهرة التكاذب في المجتمع اللبنانيّ (الأسباب والمظاهر)، في: جريدة **الديار**، 4 أيّار 1995.
- نجم، أنطوان. «سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي»، في: مجلّة **المسيرة**، نيسان 2004، ص 2–31.
- نشابة، هشام. «الوحدة الوطنيّة التي لا تُبنى على الحقيقة تبقى هشّة»، في: جريدة **اللواء**، 20 شباط 1992.

«نصّ المحضر (1) للمفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدوليّ»، في: جريدة **السفير**، 20 تموز 1987.

- نصر، سليم. «الحرب، الشبكات المدينيّة وحركات السكّان في بيروت الكبرى»، في: **الواقع** 5/ 6(1983، ص317–332.
- نصر، سليم. «بيروت الكبرى 1975، حدود الاندماج المجتمعيّ»، في: **الواقع**، 3(1981)، ص 317–332.
- الهاشم، بسّام. «إلغاء الطوائفيّة السياسيّة دمج مجتمعيّ أمّ تجزئة؟ مناقشة في ضوء التعثّر النظريّ والتطبيقيّ للأحوال الشخصيّة في لبنان»، في: **حاليّات** 39(1985)، ص 13–60.
- الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، أهداف... ونشاطات... وتطلّعات في سبيل مجتمع صحيّ أفضل»، في جريدة **العهد**، 1 صفر 1410، هـ، ص 12–13.
- هاني، كمال. «عن الجانب الاقتصاديّ في العدوان الإسرائيليّ: أخطار تهدّد دور لبنان الاقتصاديّ»، في: **الطريق**، 3 (1983)، ص 72–80.
- هدايا، فضلو. «قراصنة المرافئ اللبنانيّة يسرقون خزينة الدولة!»، في: **المجلّة**، 29 تشرين الأوّل 1986.
- هيئة الإسعاف الشعبيّ تقيم حفل إفطارها السنويّ في طرابلس، في: **الإسعاف الشعبيّ**، عدد خاص، أواخر أيّار 1987، ص 10.
- هيرست، دايفيد. «جمهوريّة الميليشيات»، في: **القبس** (الكويت)، الحلقة الأولى، 26 آب 1985.
- «الوقائع بالأرقام التي سجّلتها بورصة العقارات في لبنان منذ 1990 حتّى 1996»، في: **لبنان العقاريّ** والعالم العربيّ، 43 (1998)، ص 28–29.
- «وثيقة الجبهة اللبنانية دراسة وتحليل ومواقف»، في: جريدة **النهار**، 20 تموز 1985.
- ورقة العمل المقدّمة من المؤتمر الدائم للرهبانيّات المارونية»، في: الصيغة البديلة، مجلّة **العمل**، 1 آذار 1977.
- وهبي، عايدة. «كيف يحتال اللبنانيّون ليقاوموا الغلاء»، في: جريدة **اللواء** 12 كانون الأوّل 1986.

«يا عمّال لبنان اتحدوا!»، في: ملف **المسيرة**، عدد 79، 2 أيّار 1987.

- ياغي، صبحي منذر. «المخيّمات جزر أمنيّة وتجمّع لمجموعات وعناصر أصوليّة. الوجود المسلّح فتيل تفجير في ظلّ تأثير العامل السوريّ على بعض التنظيمات. قراءة تاريخيّة – سياسيّة لأبرز المعارك اللبنانيّة – الفلسطينيّة منذ نهاية الستينات»، في:

جريدة **النهار** (تحقيق)، 10 كانون الثاني 2007.

- **يعقوب**، مي ضاهر. «ملف المهجرين» (تحقيق)، في: **النهار** 11 شباط 1992.
- **يمّين**، ماريّا. «اللبنانيّون في أوستراليا: هجّرتهم الحاجة ويعيدهم حبّ لبنان»، في: **كاريتاس**، عدد 18، ربيع 1991، ص 36–37.
- **يمّين**، ماريّا. «أكثر من 300,000 لبنانيّ يذوبون في المجتمع الكنديّ والكنيسة رابطهم الأقوى إلى الوطن»، في **كاريتاس**، عدد 19، صيف 1991، ص44–46.
- **يمّين**، ماريّا. «اللبنانيّون في إفريقيا. الاضطرابات السياسيّة تلاحقهم في الوطن والمهجر»، في: **كاريتاس**، عدد 20، خريف 1991، ص 46–49.
- «**يوم في حياة مواطن لبناني**»، في: جريدة **السفير**، 5 شباط 1987.
- **يونس**، منوال. «ذوو القربى اغتصبوا 980 فتاة و1701 طفل. دائرة العنف داخل الأسرة تنتشر ومشاريع الإنقاذ تنتظر «المنقذ»، في: جريدة **السفير**، 31 تشرين الأوّل 1995.

7) أطاريح ورسائل جامعيّة

- **إبراهيم**، حسين محمود. الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتّوجيه العلميّ. **دبلوم** في التاريخ، الجامعة اللبنانيّة، بيروت 2005– 2006.
- **أبو ردغم**، عاطف محمد. مظاهر الزواج والطلاق عند الطائفة الدرزيّة. **جدارة**/ الجامعة اللبنانيّة – معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1980–1981.
- **جابر**، عون. الجالية اللبنانيّة – ديربورن: مميزاتها، خصائصها، وعلاقاتها ببرنامج ثنائيّة اللغة، **ماجستير** جامعة واين ستايت– ديترويت، كليّة التربية، قسم ثنائيّة اللغة، شتاء 1983، ص 16، 23.
- **جميل**، سهير محمد رجب. «الجرائم الجنسيّة في لبنان: الاغتصاب»، **دبلوم** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1997.
- **الحويّك**، آمال رومانوس. «تطوّر الأجهزة التعليميّة لدى الطوائف في لبنان. مقارنة سوسيوغرافيّة أوّليّة»، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1986.
- **حبيب**، محمد شكر الله. «التهرب من دفع رسوم الكهرباء في لبنان»، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1982.
- **حجّار**، محمد خير. المدلول الطائفيّ لنظام الحُكم في لبنان (1943–1952)،

أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانيّة – كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة – الفرع الأوّل، بيروت 1995.

- **حرب**، عليّ إبراهيم. لبنان والمخدّرات: من منتج الى مستهلك، **جدارة** في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1986.
- **الذهبيّ**، أمل محمد عليّ. سوليدير و«إعمار وسط بيروت التجاريّ»، دراسة تحليليّة، **دبلوم** الدراسات العليا في علم اجتماع التنمية/ الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1996/ 1997.
- **سابا**، دنيا أنيس. الإذاعات اللاشرعيّة ومحاولة تأثيرها على الرأي العام، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة 1981/ 1982، ص 38–44.
- **سعد**، دعد. التعدّد الطائفيّ والنشاط الاقتصاديّ في لبنان. **جدارة**، الجامعة اللبنانيّة، معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني، 1981.
- **ضاهر**، رنده ريمون. تحليل وصفيّ لعقد الزواج واستخلاص عند الطائفة الأرثوذكسيّة في لبنان، **دبلوم** في علم اجتماع العائلة، الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1987.
- **عطا الله**، طوني جورج. منظومة الحرب الداخليّة. إستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975–1990. **أطروحة دكتوراه**، الجامعة اللبنانيّة – كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة – الفرع الأوّل، بيروت آذار 2001.
- **علويّة**، هلال عدنان. التربية الدينيّة من خلال مادة التعليم الدينيّ في مدارس الطوائف اللبنانيّة (المرحلة المتوسّطة)، **دبلوم** في علم الاجتماع التربويّ، الجامعة اللبنانيّة/ الفرع الأوّل 1997/ 1998.
- **غصن**، سهيلة. الصراع الثقافيّ وانعكاسه على المؤسّسات التربويّة في لبنان. **جدارة**، الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1993/ 1994.
- **الفرو**، عفيف. مخاطر مشكلة المخدّرات وحكمها في الإسلام. **ماجستير**/ كلّية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلاميّة (بيروت)، 1993.
- **الفغالي**، إلياس جوزيف. «المطاعم والمقاهي والملاهي ما بين 1975 و1979 في مناطق الأشرفيّة المتن الشماليّ – كسروان أجبيل»، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1978/ 1979.
- **فاضل**، عليّ سعيد. أثر الحرب اللبنانيّة على سير العمليّة التربويّة والتعليميّة في نهاية

المرحلة المتوسّطة: نموذج حيّ السلّم – دراسة ميدانيّة، **دبلوم في علم الاجتماع التربويّ**/ الجامعة اللبنانيّة – معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1995/ 1996.

- **قرقوتي**، حنان. رعاية اليتيم في الإسلام مع دراسة تطبيقيّة عن دار الأيتام الإسلاميّة، **أطروحة** كلّية الإمام الأوزاعيّ 1991/ 1992.
- **قعيق**، محمد سليم. ظاهرة السرقة في خلال الحرب اللبنانيّة «دراسة ميدانيّة»، **دبلوم** في عام الاجتماع القانونيّ، الجامعة اللبنانيّة معهد العلوم الاجتماعيّة/ الفرع الأوّل 1994/ 1995.
- **كركي**، حيدر محمد. الخصائص الديموغرافيّة الاجتماعيّة لظاهرتيّ الزواج والطلاق عند الشيعة من خلال المحكمة الشرعيّة الجعفريّة في بيروت خلال سنوات (1978– 1982)، الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل: **شهادة اختصاص في الديموغرافيا** 1983.
- **كريّم**، حسن. «تطوّر الظاهرة الإجراميّة في لبنان. مقارنة بين العامين 1987 و1988 والفترة 1991 – 1992». **جدارة** في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1991/ 1992.
- **مفيد سعيد عبّاس**، جرائم القتل الجماعيّة في لبنان خلال فترة الحرب الأهليّة (1975 – 1984)، **جدارة** في علم اجتماع الجريمة الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل 1984.
- **مكحّل**، فكريّة عصام. ظاهرة تمركز الأسواق في الأحياء السكنيّة، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ كلية العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل، 1992/ 1993.
- **نعمه**، مريم. شكل لبنان الحديث من خلال كتاب التاريخ في مرحلة التعليم الثانويّ، **جدارة** الجامعة اللبنانيّة/ معهد العلوم الاجتماعيّة/ الفرع الأوّل 1981/ 1982.

8) الصحف المستخدمة

- **الأحرار**، بيروت.
- **الأسبوع العربيّ**، بيروت.
- **الأنباء**، لبنان.
- **الأنباء**، الكويت.
- **الأنوار**، بيروت.

- **الاتّحاد الظبيانيّة**، أبو ظبي.
- **البلد**، بيروت.
- **البيرق**، بيروت.
- **الحياة**، لندن.
- **الديار**، بيروت.
- **الرأي**، بيروت.
- **الرأي العامّ**، الكويت.
- **السفير**، بيروت.
- **السياسة**، الكويت.
- **الشرق الأوسط**، الكويت.
- **شؤون فلسطينيّة**، بيروت/ قبرص.
- **العمل**، بيروت.
- **العمل الشهريّ**، بيروت.
- **القبس**، الكويت.
- **الكفاح العربيّ**، بيروت.
- **اللواء**، بيروت.
- **المحرّر**، بيروت.
- **النهار**، بيروت.
- **النهار العربيّ والدوليّ**، فرنسا.
- **نداء الوطن**، بيروت.

9) المجلاّت المستخدمة

- **الاقتصاد والأعمال**، بيروت.
- **الأحداث**، بيروت.
- **الأفكار**، بيروت.
- **الإسعاف الشعبيّ**، بيروت.
- **أبعاد**، بيروت.
- **إذاعة وأخبار** (كاريتاس لبنان)، بيروت.
- **بيروت المساء**، بيروت.
- **التضامن**، بيروت.

- **التقرير الإسلاميّ**، بيروت.
- **الحسناء**، بيروت.
- **الحوادث**، لندن.
- **حريّات**، بيروت.
- **الدائرة**، بيروت.
- **دراسات لبنانيّة**، بيروت.
- **دفاتر الحوار**، بيروت.
- **الرأي**، بيروت.
- **الشراع**، بيروت.
- **الشرق الأوسط**، لندن.
- **شؤون فلسطينيّة**، بيروت/ قبرص.
- **صامد الاقتصاديّ**، بيروت.
- **صباح الخير**، بيروت.
- **الطريق**، بيروت.
- **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ**، بيروت.
- **الفكر الإسلاميّ**، بيروت.
- **فكر وفنّ**، بون.
- **فلسطين الثورة**، بيروت.
- **كاريتاس**، بيروت.
- **لبنان العقاريّ والعالم العربيّ**، بيروت.
- **المجلة**، بيروت.
- **المجلّة التربويّة**، بيروت.
- **المسيرة**، بيروت.
- **المنبر**، بيروت.
- **الميزان**، بيروت.
- **ملحق جريدة النهار**، بيروت.
- **النداء**، بيروت.
- **النشرة**، بيروت.
- **الواقع**، لبنان.
- **الوسط**، بيروت.

- **الوطن العربيّ**، بيروت.

10) المقابلات

- ع. س. من منطقة الروّاس في الطريق الجديدة، تاريخ 13 تموز 1986.
- ن. ح. تاريخ 4 أيّار 1988.
- ع. ص. تاريخ 17 كانون الثاني 1991.
- ب. ق. تاريخ 13 آذار 1991.
- ح. س. تاريخ 27 نيسان 1991.
- س. ط. المقيم في أوستراليا، تاريخ 12 تموز 1998.
- أ. م. ك. تاريخ 12 حزيران 1996.
- الوزير الأسبق سامي الخطيب في منزله في جبّ جنين بتاريخ 16 آب 1998.
- ي. ص. تاريخ 13 تموز 1998.
- المرحومة الدكتورة زاهية قدّورة، عميدة كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة بين عامي 1972 و1977 في منزلها تاريخ 19 آذار 1999.
- اللواء الركن المتقاعد نبيه فرحات في منزله في بئر حسن بتاريخ 15 نيسان 1999.
- رئيس نقابة تجار المزرعة السيّد سعد الدين بعاصيري بتاريخ 8 تشرين الثاني 1999.
- رياض جلول، رئيس نقابة تجّار شارع الحمرا الأسبق، تاريخ 19 كانون الأوّل 1999.
- عصام علي حسن، رئيس مصلحة النظافة في بلديّة بيروت، مرّات عدّة خلال الأعوام المنصرمة.
- مقابلة مع ع. خ. تاريخ 16 شباط 2003.
- د. محمد مخزوم، أمين شؤون المنح الدراسيّة والطلاّب في «الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ»، مرّات عدّة خلال العامين 2006 و2007.

11) مقابلات تلفزيونيّة/تقارير وثائقيّة

- حاكم مصرف لبنان الأسبق د. إدمون نعيم، برنامج «حوار العمر»، «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» في، 31 تشرين الأوّل 1999.
- الدكتور بطرس لبكي، برنامج «الشاطر يحكي»، تلفزيون أل بي سي، 4 نيسان 2001.
- الدكتور شارل شرتوني، برنامج «الشاطر يحكي»، تلفزيون أل بي سي، 4 نيسان 2001.
- وليد جنبلاط، تلفزيون الصفوة/ أوربت 18 كانون الأوّل 2005.

- عبد الحليم خدّام، تلفزيون المستقبل، 30 كانون الأوّل 2005.
- وليد جنبلاط، تلفزيون المستقبل، تاريخ 20 كانون الثاني 2006.
- تقرير وثائقيّ في حلقات عدّة حول الحياة السياسيّة للشيخ بيار الجميّل، مؤسّس «حزب الكتائب اللبنانيّة»، تلفزيون أل بي سي، 25 حزيران 2007.
- النائب ميشال عون مع الصحافي مارسيل غانم في برنامج «كلام الناس»، تلفزيون «الشبكة اللبنانيّة الإرسال»، 16 آب 2007.

12) استبانة

- استطلاع آراء التجّار اللبنانيّين حول الأوضاع التجاريّة والاقتصاديّة خلال الحرب والتواصل بين المناطق اللبنانيّة.

قائمة المراجع باللغات الأجنبيّة

Books

- **Abdulkarim**, Amir. La diaspora libanaise en France. Processus migratoire et èconomie, Harmattan, Paris 1996.
- **Abraham**, A.J. The Lebanon War, Connecticut/London 1996.
- **Abul-Husn**, Latif .The Lebanese Conflict. Looking Inward, Boulder/London 1998.
- **Alin**, Erika G. The United States and the 1958 Lebanon Crisis. American Intervention in the Middle East, Lanham/New York/London 1994.
- **Asper**, Samuel P. With the Collaboration of Phyllis S. Bergman. Care Amidst Chaos. The Story of the Medical Center of the American University of Beirut in the Early Years (1975-1978) of the Lebanese Civil Strife, New York 1994.
- **Chamoun**, Camille. Crise au Liban., Beyrouth 1977.
- **Cooke**, Miriam. War's other Voices. Women Writers on the Lebanese Civil War, Cambridge etc. 1987.
- **Daher**, Massoud. The Socio-Economic Changes and the Civil War in Lebanon. Institute of Developing Economies (Tokyo), V.R.F.. Series, No. 201, March 1992.
- **Dawisha**, Adeed I. Syria and the Lebanese Crisis.The Macmillan Press, London 1980.
- **Dawn**, Ernest. C. From Ottomanism to Arabism. Origins of Arab Nationalism, Urbana etc. 1973.
- **Dubar**, Claude /Nasr, Salim. Les classes sociales au Liban, presses de la foundation nationale des sciences politiques 1976.
- **Evron**, Yair. War an Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue, Croom Helm, London/Sydney, 1987.
- **Fisk**, Robert. Pity the Nation. Lebanon at War, 3rd. ed.Oxford 2001.
- **Freiha**, Adel A. L'Armee et l'Etat au Liban (1945-1980), Paris 1980.
- **Gilmour**, David. Lebanon: The Fractured Country, New York, St. Martin's Press, 1983.
- **Harik**, Judith. The Public and the Social Services of the Lebanese Militias, Oxford 1994.

- **Harik**, Judith Palmer. Hezollah. The Changing Face of Terrorism, I.B. Tauris, London/New York 2004.
- **Heinemann-Grüder**, Andreas. Sowjetische Politik im arabisch-israelischen Konflikt, Hamburg 1991.
- **Hudson**, Michael C. The Precarious Republic, Random House, New York 1968.
- **Internationales Handbuch**,.Hrsgg. von Ludwig Munzinger, Munzinger - Archiv, Libanon 19/81, Soziales und Kultur, Ravensburg/Württemberg 1963..
- **Iskandar**, Marwan/Elias Baroudi. The Lebanese Economy in 1981-1982, Beirut 1982.
- **Jabre**, Antoine. La Guerre du Liban. Moscou et la crise du Proche-Orient, Pierre Belfond, Paris 1980.
- **Johnson**, Michael. Class & Client in Beirut. The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985, Ithaca Press, London and Atlantic Highlands 1986.
- **Jung**, Dietrich. Der Krieg im Libanon. Exemplarischer Versuch einer gesellschafts-theoretisch fundierten Kriegsursachenanalyse. Arbeitspapier, Institut für politische Wissenschaft, Hamburg 1992.
- **Kapeliouk**, Amnon. Enquete sur un massacre, Seuil, Paris 1982.
- **Kasparian**, Robert/ Beaurdoun, Andrè/Abou, Sèlim. La population dèplacèe par la guerre au Liban, l'Harmattan, Paris 1995.
- **Khalaf**, Samir.Lebanon's Predicament, New York 1987.
- **Khalaf**, Samir. Beirut Reclaimed, Beirut 1993.
- **Khalidi,** Walid. Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, 3rd. Print, Harvard 1983.
- **Kienle**, Eberhard. Ba'th v. Ba'th. The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989, I.B. Tauris, London/New York 1990.
- **Labaki,** Boutros/ Khalil Abou Rjeily,. Bilan des Guerres du Liban 1975-1990, L'Harmattan, Paris 1993.
- **Libanon.** Wirtschaftliche Entwicklung 1974, Bundesstelle für Aussenhandelsinforma-tion, Mai 1975.
- **Library of Congress**/Memory Library.
- **Makdisi,** Jean Said. Beirut Fragments. A War Memoir, New York 1990.
- **Makhlouf,** Hassane. Culture et trafic de Droque au Liban, Paris 1994.
- **Maroun,** Ibrahim. L'economie Libanaise, le marché Arabe, et le concurrence Israèlienne, Publishing and Marketing House, Beirut 1984.
- **Messarra,** Antoine N. The Challenge of Coexistence, Centre for Lebanese Studies, Oxford 1988.

- **Norton,** Augustus Richard. Amal and the Shi'a Struggle for the Soul of Lebanon, Austin 1988.
- **O'Balance,** Edgar.Civil War in Lebanon 1975-92, London 1998.
- **Perthes,** Volker. Der Libanon nach dem Bürgerkrieg. Vom Ta'if zum gesellschaftlci-hen Konsens? Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden 1994.
- **Randal,** Jonathan. Going all the Way. Christian Warlords, Israelis Adventure, and the War in Lebanon, Viking Press, New York 1983.
- **Ranstorp,** Magnus. Hizb'allah in Lebanon. The Politics of the Western Hostage Crisis, Houndmills /London 1997.
- **Republique Libanaise,** Ministère du Plan, Besoins et possibilities de Developpement du Liban, T.I., Situation èconomique et social, Mission Irfed-Liban 1960-1961.
- **Rieck,** Andreas. Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958- 1988, Hamburg 1989.
- **Rosiny,** Stephan. Islamismus bei den Schiiten im Libanon. Religion im Übergang von Tradition zur Moderne, Verlag Das Arabische Buch, Berlin 1996.
- **Sadaka,** Georges. La diplomatie assassinee. La France dans la geurre du Liban 1975-1985, Libana 1986.
- **Schiff,** Ze'ev/Ya'ari, Ehud. Israel's Lebanon War. Editied and Translated by Ina Friedman, London/ Sydney 1984.
- **Schulze,** Kirsten E. Israel's Convert Diplomacy in Lebanon, London 1998.
- **Suleiman,** W. Political Parties in Lebanon. The Challenge of a Fragmented Political Culture, Ithaca/New York 1967.
- **Taan,** Dunia Fayad. Les Libanais en Cote D'Ivoire d'hier a aujourd'hui, Dar al-Kitab Allubnani, Beyrouth 1988.
- **The Federal Government,** Facts about Germany, Published by the German Federal Press and Information Bureau, Societäts-Verlag, Frankfurt/Main 2000.
- **Tillmann,** Seth. The United States in the Middle East. Interests and Obstacles, Bloomington 1982.
- **Winslow,** Charles. Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, London/New York 1996.

Editions

- **Abdul-Karim,** Amir. "Lebanese Business in France". Hourani/Shehadi, op. cit., pp. 695-714.
- **Abukhalil,** As'ad, "Determinants and Characteristics of Syrian Policy in Lebanon". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction,*** Boulder & London 1994, pp.123-135.
- **Abu - Laban,** Baha. "The Lebanese in Montreal". Hourani/Shehadi (Eds.), The Lebanese in the World. pp. 227-242.
- **Al-Azmeh,** Aziz. "The Progressive Forces". Roger Owen (ed.), ***Essays on the Crisis in Lebanon,*** London 1976, pp.59-72.
- **Aswad,** Barbara c. "The Lebanese Muslim Community in Dearborn, Michigan". Hourani/Shehadi (Eds.), pp. 167-187.
- **Ata,** Abe. "The Lebanese in Melbourne: Ethnicity, Inter-ethnic Activities and Attitudes to Australia". Hourani/Shehadi (Eds.), op. cit., pp. 473-494.
- **Azar.** Edward E./ Shnayerson, Kate. "United States - Lebanese Relations: A Pocketful of Paradoxes". ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (ed.), New York 1984, pp. 219 - 275.
- **Bannerman,** M. Graeme. "Saudi Arabia". Haley/Snider (Eds), Lebanon in Crisis, op. cit., pp. 113-132.
- **Barakat,** Halim. "A Secular Vision of Lebanon: Transformation from a Mosaic to an Integrated Society". Halim Baraka (ed.) ***Towards a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp. 361-377.
- **Bashshur,** Munir. "The Role of Education: A Mirror of a Fractured National Image". Halim Barakat (ed.) ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp.42-67.
- **Bigo,** Didier. "The Lebanese Community in the Ivory Coast: a Non-native Network at the Heart of Power?". Hourani/Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World,*** op. cit., pp.509-530.
- **Boumedoucha,** Saÿd. "Change and Continuity in the Relationship Between the Lebanese in Senegal and their Hosts". Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World,*** op. cit., pp. 549-563.
- **Brynen,** Rex."Palestinian-Lebanese Relations: A Political Analysis". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon?*** From War to Reconstruction, Boulder/London 1994, pp. 83-96.
- **Charif,** Hassan."Regional Development and Integration". Deirdre Collings (ed.),

Peace for Lebabnon?, op, cit., pp. 151-161.
- **Cobban,** Helena. "The Growth of Shi'i Power in Lebanon and Its Implications for the Future". Juan R.I. Cole/Nikki R. Keddie (Eds.), ***Shi'ism and Social Protest,*** New Haven/London 1986, pp. 137-155.
- **Collings,** Deirdre (ed.). ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction,*** Boulder/ London 1994.
- **Collins,** James F. "The Soviet Union". P. Edward Haley/Lewis W. Snider (Eds.), ***Lebanon in Crisis. Participants and Issues,*** Syracuse University Press, New York 1979, pp. 209-223.
- **Davie,** Michael F. "Cyprus: Haven and Stepping Stone for Lebanese Migrants and Emigrants". Hourani/Shehadi Eds.), op. cit., pp. 627-650.
- **Deeb,** Marius. "Saudi Arabian Policy Toward Lebanon since 1975". Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp.167-184.
- **Donohue,** John J. "The Influence of Political Conflict on Religious Life in Lebanon: Politization or Depolitization of Religious Institutions". ***Culture, religion, politque et la reconstruction du Liban: Colloque international 1985 "Le Mouvement Culturel Antelias"*** - Liban, Tome II.
- **El-Khalil,** Ali. "The Role of the South in Lebanese Politics". Shehadi, Nadim/Haffar Mills, (Eds.), op. cit., pp. 305-314.
- **El - Solh,** Raghid."Religious Identity and Citizenship: An Overview of Perspectives". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon?,*** op. cit, pp. 231-240.
- **Faris,** Hani A. "The Failure of Peacemaking in Lebanon, 1975-1989". Deirdre Collings, (ed.), ***Peace for Lebanon?*** op. cit., pp. 17-30.
- **Farsoun,** Samih K. "E Pluribus Plura or E Pluribus Unum? Cultural Pluralism and Social Class in Lebanon", in: Halim Barakat (ed.) ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp. 99 - 130.
- **Freedman,** Robert O. "The Soviet Union and the Crisis in Lebanon: A Case Study of Soviet Policy from the Israeli Invasion to the Abrogation of the 17 May Agreement". Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp. 235 - 276.
- **Haarmann,** Ulrich/ Bachmann, Peter (Eds.), ***Die islamische Welt zwischen Mittelalter und Neuzeit. Festschrift für Hans Robert Roemer zum 65. Geburtstag.*** Beiruter Texte und Studien Bd.22, Beirut 1979, S. 230-253.
- **Hanf,** Theodor . „Die Hochschulen in den Gesellschaftlichen Konflikten des Lebanon". Ulrich Haarmann und Peter Bachmann (Eds.), ***Die islamische Welt zwischen Mittelalter und Neuzeit. Festschrift für Hans Robert Roemer zum 65. Geburtstag.***

Beiruter Texte und Studien Bd.22, Beirut 1979, S. 230-253.

- **Havemann,** Axel. "Libanon". Werner Ende/ Udo Steinbach (Eds.), ***Der Islam in Gegenwart,*** München 1996.
- **Helmick,** Raymond G. "Internal Lebanese Politics: The Lebanese Front and Forces". Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, p. 306-323.
- **History,** Space and Social Conflict in Beirut. The Quarter of Zokak el-Blat. Edition Orient-Institut Beirut, vol. 97, Beirut 2005.
- **Hourani,** Albert/ Shehadi, Nadim (Eds.). The ***Lebanes in the World: A Century of Emigration,*** the Centre for lebanese Studies I.B. Tauris & Co Ltd, London 1992.
- **Hudson,** Micchael C. "The United States' Involvement in Lebanon". Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** op. cit., pp.210 - 231.
- **Hudson,** Michael C. "The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War". ***Middle East Journal*** 32, 3(1978), p. 261 - 278.
- **Hudson,** Michael C. "Lebanon's U.S. Connection in the New World Order". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon?,*** op. cit., pp. 137-148.
- **Jureidini,** Paul A. "Lebanon's Regional Policy". ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?,*** op. cit. pp. 207- 218.
- **Kallas,** George M. „Demokratie und Medien im Libanon: Was ist aus der Authentizität geworden?". Abdel-Raouf Sinno/Rainer Zimmer-Winkel (Eds.). ***Der Libanon heute,*** Trier 2000, pp. 26-29.
- **Kemp,** Percy. "The Lebanese Migrant in France: Muhãjir of Muhajjar". Albert Hourani, Albert/ Shehadi, Nadim Nadim (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration,*** pp.685-693.
- **Khalaf,** Samir/ Denoeux,Guilan."Urban Networks and Political Conflict in Lebanon". Nadim Shehadi/Dana Haffar Mills (Eds.), ***Lebanon: A History of Conflict and Consensus,*** London1992, pp. 181-200.
- **Khalaf,** Samir, On roots and Routes: 'The Reassertion of Primordial Loyalities". Theodor Hanf/Nawaf Salam (Eds.), ***Lebanon in Limbo. Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment,*** Baden-Baden 2003, pp.107- 158.
- **Kliot,** N. "The Territorial Disintegration of the State. The Case of Lebanon". ***University of Durham/Centre for Middle Eastern and Islamic Studies,*** Occasional Papers Series, No. 30 (1986).
- **Laan,** Laurens H van der. Migration, Mobility and Settlement of the Lebanese in West Africa". Albert Hourani/Nadim Shehadi (eds.), ***The Lebanese in the World,*** op cit., pp. 531-547.

- **Labaki,** Boutros. "Lebanese Emigration during the War (1975-1989". Hourani/ Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World,*** op. cit., pp. 603-626.
- **Maaouia,** Marwan. "Lebanese Emigration to the Gulf and Saudi Arabia". Hourani/ Shehadi (Eds.), pp. 651-659.
- **Maila,** Joseph. "The Ta'if Accord: An Evaluation". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction,*** Boulder & London1994, pp. 31-44.
- **McGuire,** Brian. "Lebanese Asylum Applicants in Denmark 1985-1988: Political Refugees or War Emigrants?". Hourani/Shehadi (Eds.), pp. 661-684.
- **McLaurin,** R.D. "Lebanon and Its Army: Past, Present, and Future". ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (ed.), New York 1984, pp.79 - 114.
- **Malarkey,** James M. "Notes on the Psychology of War in Lebanon". Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, pp. 291 - 305.
- **Mantran,** Robert.. "Foreign Merchants and the Minorities in Istanbul during the Sixteenth and Seventeenth Centuries". Benjamin Braude/Bernard Lewis (Eds). ***Christians and Jews in the Ottoman Empire, vol. I. The Central Lands,*** New York/London 1982, pp. 127-138.
- **Messarra,** Antoine N. "Partage du pouvoir. Dilemme et perspectives d'evolution : le cas du Liban". Nadim Shehadi/Dana Haffar Mills (Eds.), Lebanon: ***A History of Conflict and Consensus,*** London 1992, pp. 240-257.
- **Naff,** Akixa. "Emmigration into the United States: 1880 to the Present". Hourani/ Shehadi (Eds.), pp 141-165.
- **Nasr,** Salim."L'Islam politique et l'Etat Libanais (1920-1975". Olivier Carre (ed.), ***L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui,*** Paris 1982.
- **Nasr,** Salim. "The New Social Map". Theodor Hanf/Nawaf Salam (eds.), ***Lebanon in Limbo. Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment,*** Baden- Baden 2003, pp. 143-158.
- **Norton,** Augustus Richard. "Harakat Amal". ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (ed.), New York 1984, pp. 162 - 204.
- **Owen,** Roger. "The Political Economy of Grand Liban 1920-1970". Roger Owen (ed.) ***Essays on the Crisis in Lebanon,*** London 1976, pp. 23-32.
- **Peretz,** Don.," Israel's Foreign Policy Objectives in Lebanon: A Historical Overview". Collings, Peace for Lebanon, op. cit., pp. 109-122.
- **Rabinovich,** Itamar. "The Challenge of Diversity: American Policy and the System of Inter-Arab Relations 1973-1977". Haim Shaked/ Itamar Rabinovich, (Eds.) ***The Middle East and the United States. Perceptions and Politics,*** New Jersey 1980, pp. 181-196.

- **Saliba,** Najib E. "Syrian - Lebanese Relations". Halim Barakat (Ed.) ***Toward a Viable Lebanon,*** op. cit., pp.145 - 159.
- **Sbaiti,** Ahmed A. "Reflections on Lebanon's Reconstruction". Deirdre Collings (ed.), ***Peace for Lebanon?,*** op. cit., pp. 163-177.
- **Schiff,** Ze'ev . "The Political Background of the War in Lebanon", in: Halim Barakat (ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** op. cit., pp. 160 - 166.
- **Starr,** Joyce R. "Lebanon's Economy: The Cost of Protracted Violence". ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?,*** (ed.) pp 69- 78.
- **Suleiman,** Michael W. "The Arab Community in the United States: A Comparison of Lebanese and Non-Lebanese". Albert Hournai/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World: A Century of Emigration,*** London1992, pp.189-207.
- **Yahya,** Maha. "Reconstructing Space: The Aberration of the Urban in Beirut". Samir Khalaf/Philip Khoury (Eds). ***Recovering Beirut,*** Leiden/New York/Kèln 1993, pp128-166.

Periodicals

- "***Amin*** Gemayel's Potential". ***Middle East International,*** no. 184, 1.10.1982, pp. 6-7.
- **Barak,** Oren. "Towards a Representative Military? The Transformation of the Lebanese Officer Corps since 1945". ***Middle East Journal,*** 60, 1(2006), pp. 75-93.
- **Cambell,** Robert B. "The Friday Holiday Question in Lebanon". ***Lemam Reports, Tensions in Middle East Society,*** vol. I., 1 (1973), pp. 123 - 139.
- **Chamie,** Joseph, "Religious Groups in Lebanon: A Descriptive Investigation". ***International Journal Middle East Studies,*** II (1980), pp. 175-187.
- **Cooley,** John. "The Saudis Quietly take the Lead". ***Middle East International,*** June 5th, 151 (1981), pp. 2.
- **Dawisha,** Adeed. "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon". ***The Middle East Journal*** 38, 2 (1984), pp. 228-226. .
- **Dickey,** Chrisopher. "Assad and His Allies: Irreconcilable Differences". ***Foreign Affairs,*** vol. 66 (1987-1988), pp.58-76.
- **Entelis,** John P. "Structural Change and Organizational Development". ***The Middle East Journal*** 27, 1(1973), pp. 21-35.
- **Farouk-Sluglett,** Marion - Sluglett, Peter. "Aspects of the Changing Nature of Lebanese Confessional Politics: Al-Murabitun, 1958-1979". ***Peuples Mèditerranèens,*** 20 (1982), pp. 59-73.
- **Friedman,** Thomas. "Beirut Plan for Protest". ***New York Times,*** April 24th, 1984.

- **Fuller,** Graham E. "The Middle East in US- Soviet Relations". ***Middle East Journal*** 44, 3 (1990), pp. 417-430.
- **George,** Lucien. "Le general Aoun est politiquement isolè dans le camp Chrètien". ***Le Monde*** 26 Oct. 1989.
- **Glubb,** Faris. "Who Killed Bashir?". ***Middle East International,*** no 184, 1.10.1982, p. 7.
- **Golan,** Galia. "The Soviet Union and the PLO since the War in Lebanon". ***The Middle East Journal*** 40, 2 (1986), pp; 285-305.
- **Golan,** Galia, "Gorbachev's Middle East Strategy". ***Foreign Affairs,*** Fall 1987, pp. 41-57.
- **Gregory,** Barbara M. "U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course". ***Arab American Affairs,*** 1991, pp. 62-93.
- **Hanf,** Theodor. "Le comportement politique des etudians Libanais". ***Travaux Jours,*** 46(1973), pp. 5-52.
- **Hinnebusch,** Raymond. "Pax-Syriana: The Origins, Causes and Consequences of Syria's Role in Lebanon". ***Mediterranean Politics,*** vol. 3, no.1 (Summer 1998).
- **Khashan,** Hilal. "The Political Values of Lebanese Maronite College Students". ***Journal of Conflict Resolution,*** 34, 4(1990), pp. 723-744.
- **Huntington,** Samuel. "The Clash of Civilizations". ***Foreign Affairs,*** 72/3 (1993), pp. 22-29.
- **Jansen,** G.H.."All but Total Failure at Lausanne". ***Middle East International,*** 221, 23 March 1984, p. 3.
- **Kass,** Ilana. "Moscow and the Lebanese Triangle". ***The Middle East Studies*** 43, 3(1989), pp. 164 - 187.
- **Kassir,** Samir."L'ascension de M. Bechir Gemayel", in:سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . . ، ج 1، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحلّي إعداد عماد يونس، لا دار نشر، بيروت 1985، ص 242–244.
- **Kekec,** Serah. "Lebanon: From Turbulence to Stability", 2 Nov. 2004. http://www.weltpolitik.net/Regionen/Naher%20u.%20Mittlerer%20Osten/Libanon/Grundlagen/Libanon:%201970-2004.html
- **Kelly,** John H. "John Kelly, "Lebanon: 1982-1984". http://www.rand.org/pubs/conf_proceedings/CF129/CF-129.chapter6.html
- **Kerr,** Malcolm.H, "The 1960 Lebanese Parliamentary Election". ***Middle Eastern Affairs*** 11, 9(1960), pp. 266-275.
- **Khalaf,** Samir. "Primordial Ties and Politics in Lebanon". ***Middle East Studies,*** 4 (1968), pp. 243-269.

- **Kisirwani,** Maroun/ Parle, William M. "Assessing the Impact of the Post Civil War Period on the Lebanese Bureaucracy: A View from Inside". ***Journal of Asian and African Studies*** 22, 1-2 (1987), pp. 17-32.
- **Kliot,** N. "The Collapse of the Lebanese State". ***Middle Eastern Studies,*** 23, 1 (1987), pp.54-74.
- "La passage du musèe, nouveau centre d'affaires de Beyrouth". ***Le Orient le Jour,*** 1. Mai 1984.
- "March for Peace". ***The Daily Star,*** May 4th, 1984.
- **Melle,** Ernst. „Die israelische Libanonspolitik seit 1985".***asien, afrika, lateinamerika*** 18(1990), pp. 466-473.
- **Muir,** Jim. "Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design". ***Middle East International,*** no. 267, 24.1.1986, pp. 3-4.
- **Muir,** Jim., "Buying Hearts and Minds". ***Middle East International,*** no. 315, 19.12.1987, pp. 6-7.
- **Muir,** Jim. "Very Guarded Optimism". ***Middle East International,*** no. 354, 7.7.1989, pp. 3-4.
- **Muir,** Jim."The Imperative of Removing Aoun". ***Middle East International,*** no. 363, 17.11.1989, pp. 4-5.
- **Oakley,** Robert. "The 1983 Emabssy Bombing in Beirut". http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/interviews/oakley.html
- **Peroncel-Hugoz,** Jean Pierre. "Ily a quinze ans a Beyrouth le declenchement de la guerre du Liban". ***Histroia*** 1990, pp. 48-61.
- **Petran,** Tabitha. "Beirut's Street Propaganda". ***Middle East International,*** 80 (1978), pp.28-30.
- **Pflitisch,** Andreras. "Emil Lahoud (Lahhüd) Staatspräsident des Libanon". ***Orient*** (Hamburg), 40 (1999)1, pp. 5-15.
- **Quandt,** William B. "Reagan's Lebanon Policy:Trial and Error". ***The Middle East Journal*'** 38, 2 (1984), pp.237-254.
- **Sayigh,** Rosemary. The Massacre in West Beirut and its Aftermath". ***Middle East International,*** no. 184, 1.10.1982, pp. 2-4.
- **Schiff,** Ze'ev. "Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy". ***The Middle East Journal*** 38, 2 (1984), PP. 220-227.
- **Snider,** Lewis W. ":The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics". ***The Middle East Journal,*** 38 (1984), pp. 1 - 33.
- "The Sabra-Chatila Massacrte". ***Middle East International,*** no, 185, 15.10.1982, pp.14-15.

- **Timofejew,** Igor."Reagan beginnt mit einem Tropfen, Krieg mit einem Schuß", in: ***Neue Zeit,*** 31 (1988), pp. 18-20.
- **Wärn,** Mats.: "Staying the Course: the "Lebanonization" of Hizbullah". http://almashriq.hiof.no/lebanon/300/320/324/324.2/hizballah/warn2/transformation.html#131back.
- **Zamir,** Mair. "The Lebanese Presidential Elections of 1970 and their Impact on the Civil War of 1975 -1976". ***Middle Eastern Studies*** 16, 1(1980) pp. 49-70.
- **Ziadeh.** Nicola A. "The Lebanese Elections, 1960". ***The Middle East Journal*** 14, 4(1960), pp.367-381.
- **Zisser,** Eyal. The Maronites, Lebanon and the State of Israel: Early Contacts". ***Middle Eastern Studies*** 31, 4 (1995), pp. 889-918.

Theses/Dissertations

- **Amyuni,** Maya. "The Effect of the Lebanese Economic Crisis in 1985 on Channels of Distribution Mix" ***MA/AUB,*** Buisnes 1986.
- **Geagea,** Fady. "The Market Impact of the Lebanese Economic Crisis in the Period 1984 - 1986 on Production and Wholesale Sectors". ***MA/AUB,*** Busines 1987.
- **Karagulla,** Zeina. "The Impact of the Lebanese Turbullant Economic Crisis on the Consumer Shopping Behaviour and Personality", ***MA/AUB,*** Buisnes 198.
- **Maarabouni,** Salem A. "Ideological Diversity and the Fragmentation of Broadcasting in the Lebanese Civil War: A Case Study of the Illegal Radio Stations". ***Ph.D,*** University of Keele, Department of Sociology and Anthropology, October 1991.
- **Moumne,** Nader Mohammad Zouheir. "The Emergence and Transformation of the Lebanese Forces in Wartime Lebanon 1975 - 1988". ***MA/AUB,*** Dep. of Political Studies and Public Administration 1996.
- **Peleikis,** Anja. "Lebanese in Motion. The Making of a Gendered "Globalized Villag". ***Ph.D. Diss.*** Faculty of Soziology, University of Bielefeld 1998.
- **Sinno,** Abdel-Raouf. „Die Arabische Universität von Beirut 1960 - 1983". ***Diplomarbeit,*** Gesamthochschule Kassel/DITSL 1983.

Used Newspapers and Periodicals

- **Arab American Affairs.**
- **asien, afrika, lateinamerika.**
- **Foreign Affairs.**
- **Histroia.**
- **International Journal of Middle East Studies.**

- Journal of Asian and African Studies.
- Le Commerce du Levant.
- Le Monde
- Le Orient le Jour.
- Les cahiers du cermoc.
- Mediterranean Politics.
- Middle East International.
- Middle Eastern Affairs.
- Neue Zeit.
- New York Times.
- Orient.
- Peuples Mèditerranèens.
- The Daily Star.
- Journal of Conflict Resolution.
- The Middle East Journal.
- The Middle East Studies.
- Travaux Jours.

فهرس عام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء